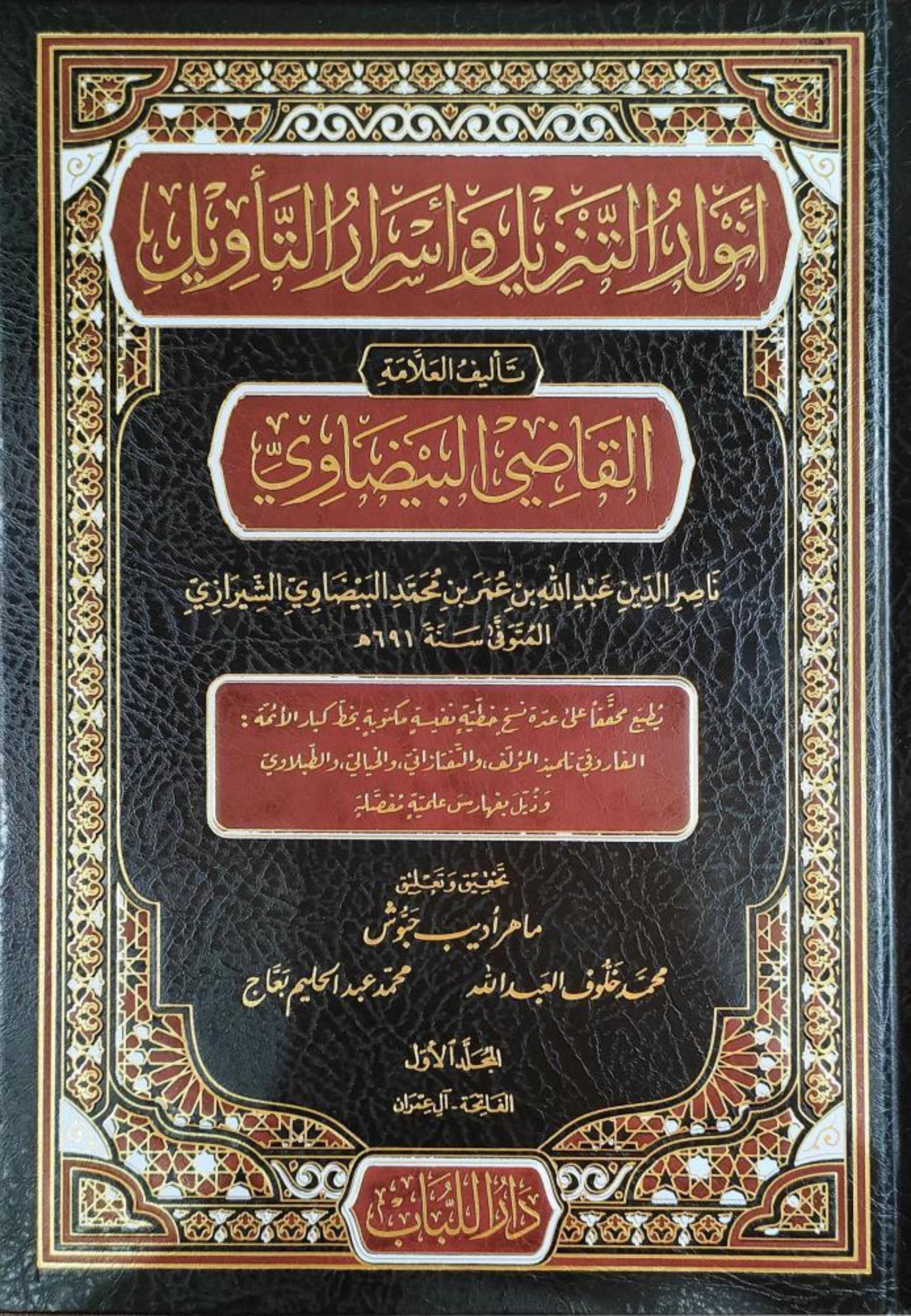
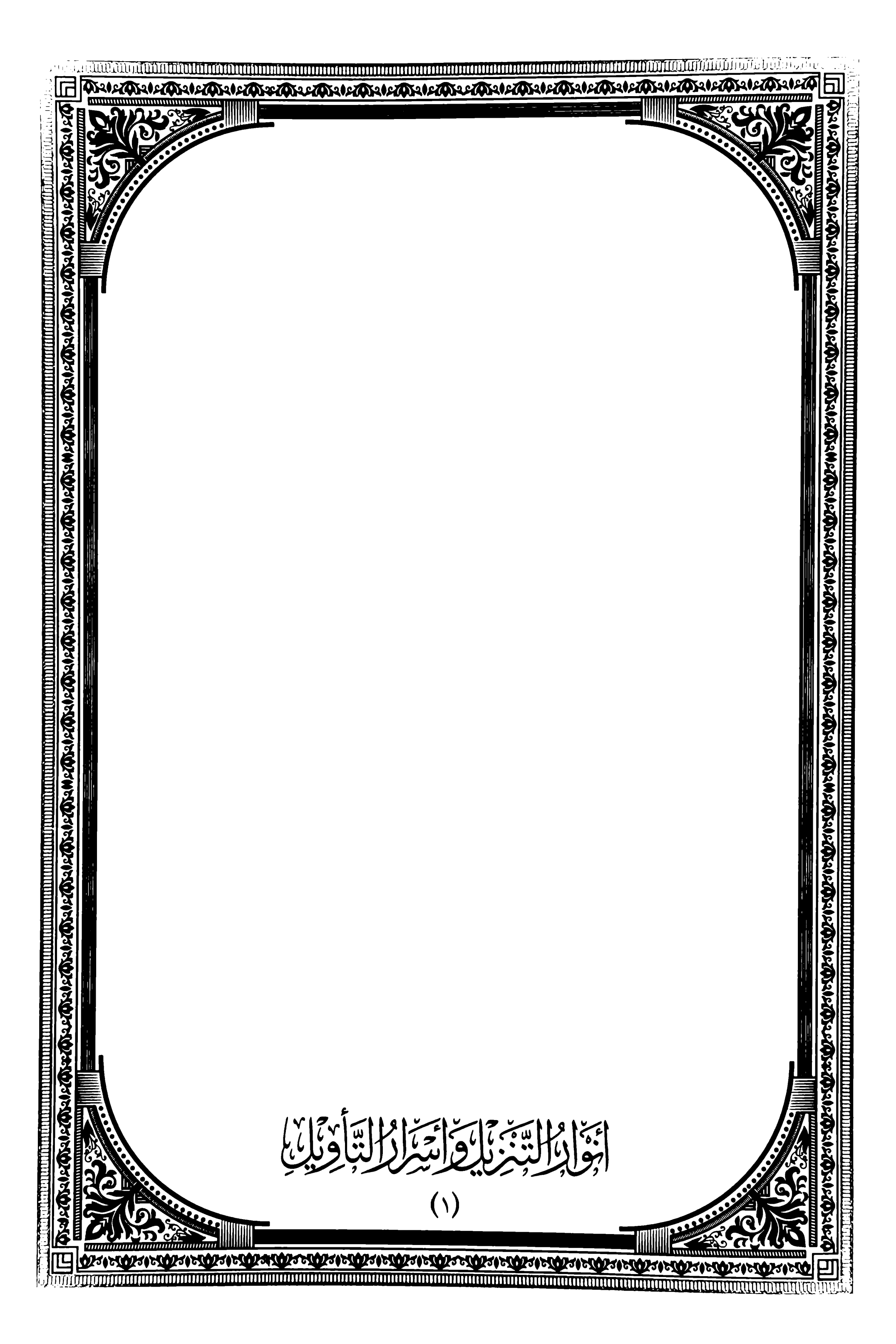
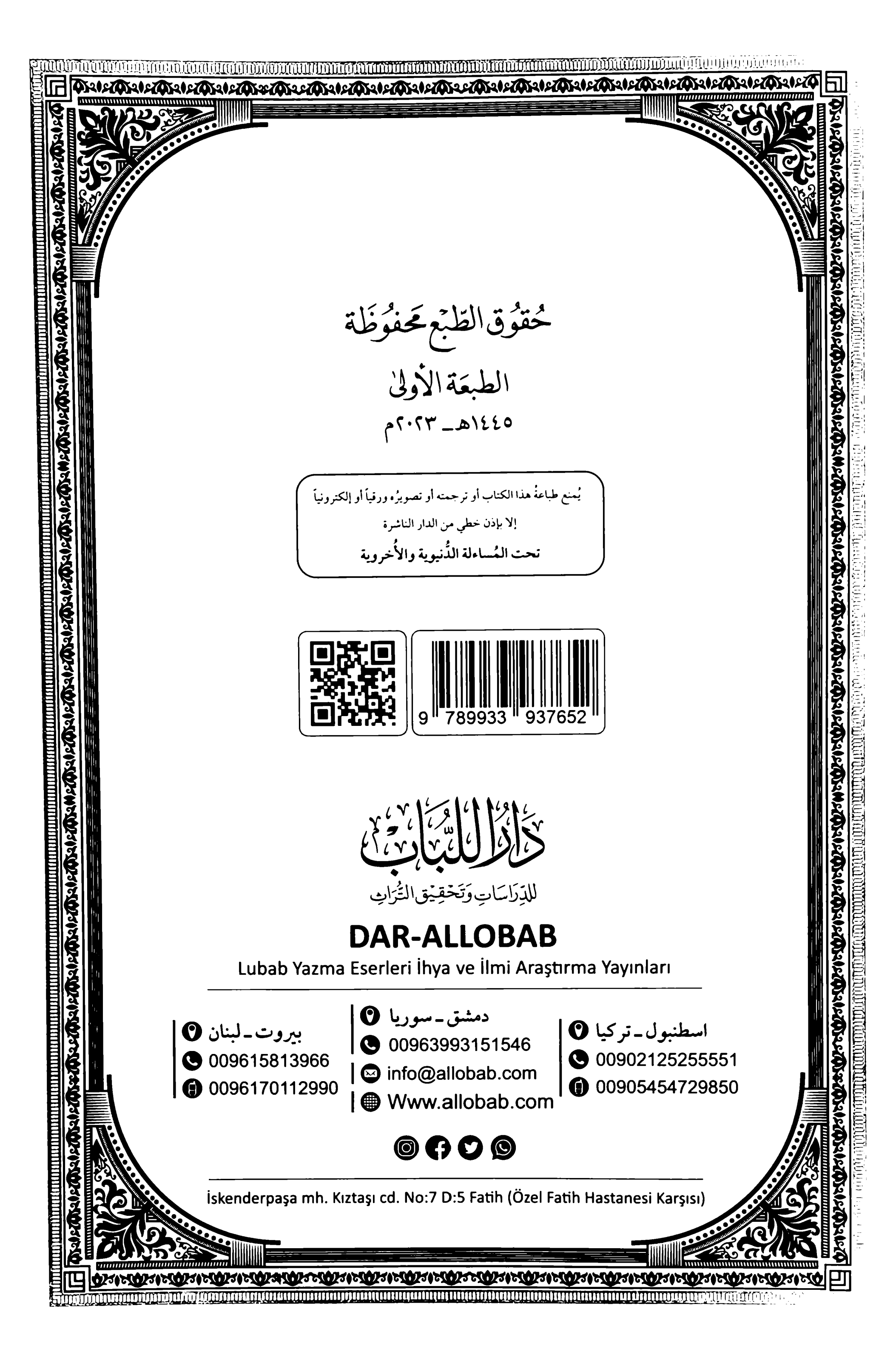

أنوار التنزيل وأسرار التأويل
تأليف العلامة
القاضي البيضاوي
ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي
المتوفى سنة ٦٩١هـ
يطبع محققاً على عدة نسخ خطية نفيسة مكتوبة بخط كبار الأئمة:
الفاروقي تلميذ المؤلف، والتفتازاني، والخيالي، والطبلاوي
وذيل بفهارس علمية مفصلة
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش
محمد خلوف العبد الله
محمد عبد الحليم بعاج
المجلد الأول
الفاتحة - آل عمران
دار اللباب



أنوار التنزيل وأسرار التأويل

(١)



الطبعَة الأولىٰ

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

9 789933 937652

دار اللُّباب

للدِّراسات وتحقيق التُّراث

DAR-ALLOBAB

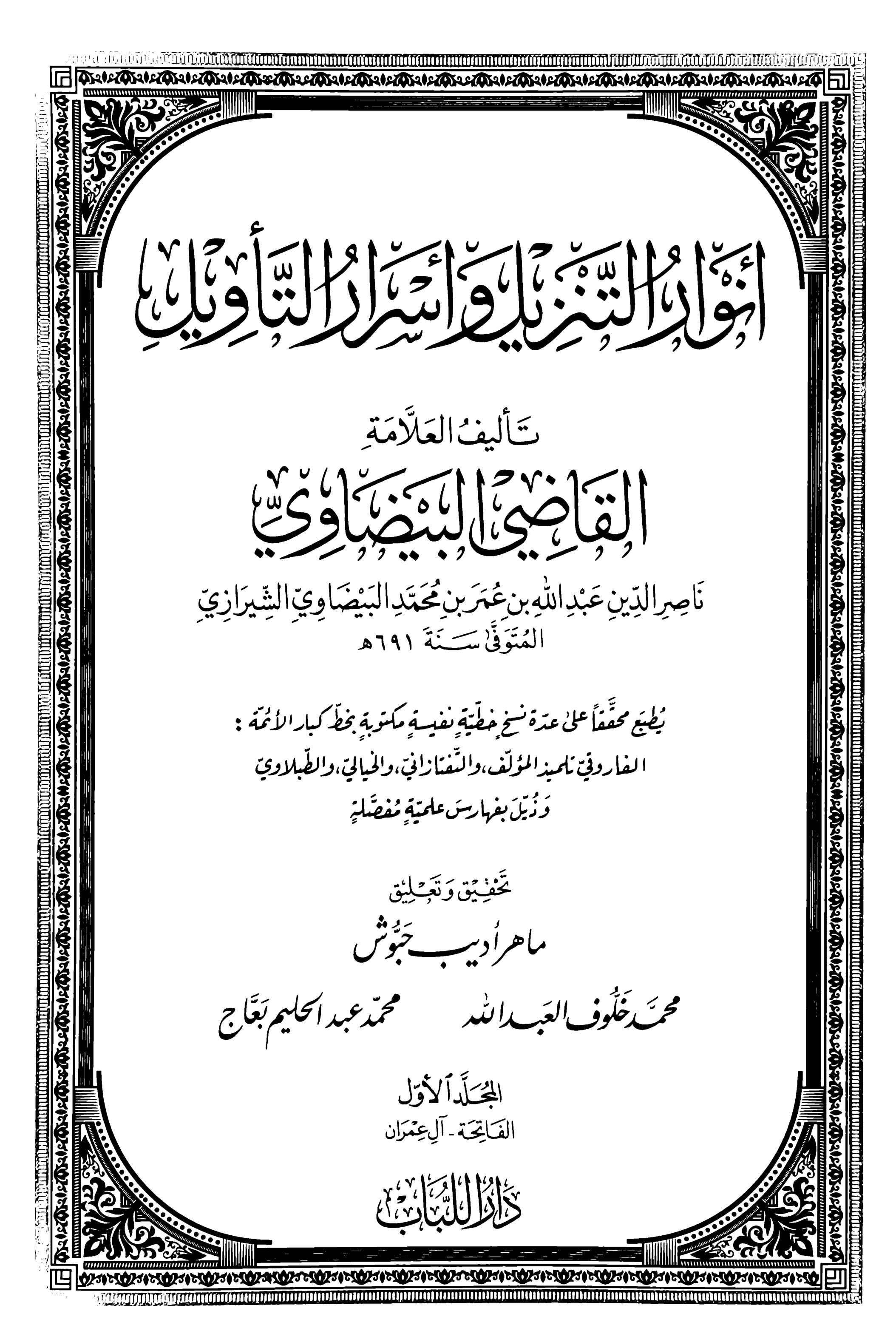
Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990

دمشق - سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

اسطنبول - تركيا
00902125255551
00905454729850

İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)



أنوار التنزيل وأسرار التأويل

تأليف العلامة

القاضي البيضاوي

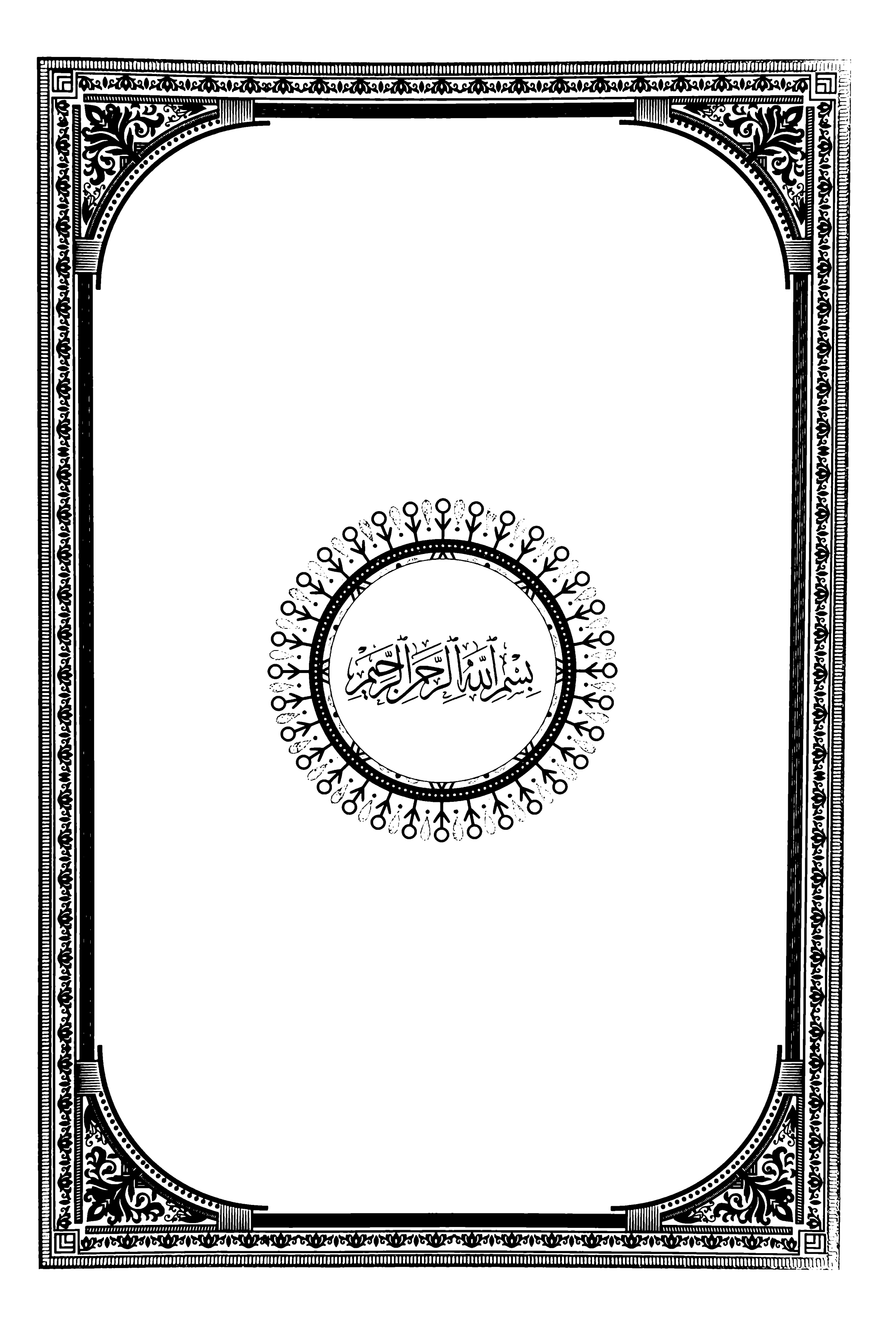
ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي
المتوفى سنة ٦٩١هـ

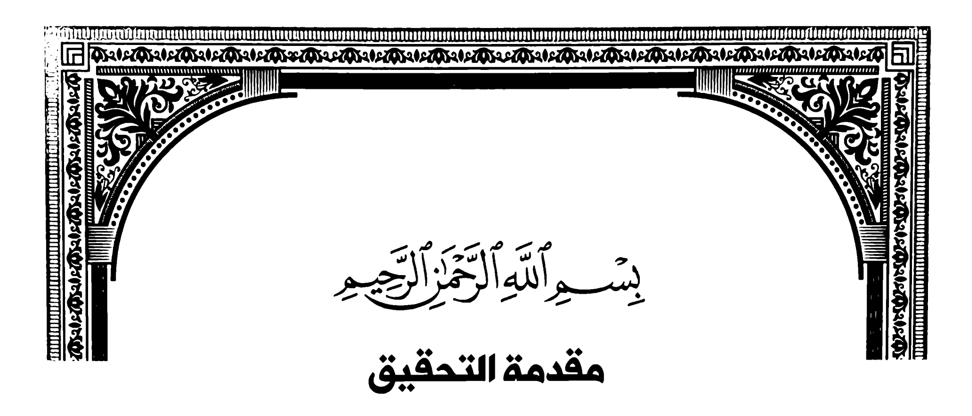
يطبع محققاً على عدة نسخ خطية نفيسة مكتوبة بخط كبار الأئمة:
الفاروقي تلميذ المؤلف، والتفتازاني، والخيالي، والطبلاوي
وذيل بفهارس علمية مفصلة

تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش
محمد خلوف العبد الله — محمد عبد الحليم بعاج

المجلد الأول
الفاتحة - آل عمران

دار اللباب


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة التحقيق

الحمدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ الله، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومَن والاه.

أمَّا بعدُ:

فما أكثرَ ما أكرمَ اللهُ سبحانه وتعالى هذه الأمَّةَ بأبناءٍ أَعلَوا ذِكرَها بينَ الأُمم، ورفعوا شأنَها إلى أعلى القِمم، وكانَ لأحدِهم من الأثَرِ ما لا يكونُ لجيلٍ بأسْرِه، فوقفَتْ مِن بعدِه الأجيالُ مُقِرَّةً بفضلِه مُشيدةً بذِكرِه!

وقد حظيَت أمَّتُنا الإسلاميَّةُ بكثيرٍ من هؤلاءِ الأبناءِ؛ الَّذين نهضوا بها إلى العَلياء، ووصلُوا مجدَها بأسبابِ السَّماء، فلم يَخْلُ منهم جيل، ولا حُرمَ منهم صَقْع، وقد حفلَ القرنُ السابعُ الهجريُّ بجمعٍ من هؤلاءِ الأئمَّةِ الأعلام، كالفخرِ الرَّازيِّ، وابنِ قُدامةَ المقدسيِّ، وأبي الحسنِ الآمِديِّ، وابنِ الصَّلاح، والعزِّ بنِ عبدِ السَّلام، وأبي شامةَ، والقُرطبيِّ، والنَّوويِّ، وابنِ مالك، وكان في هذا القرنِ المباركِ وبين هؤلاء الأئمَّةِ الأعلامِ إمامٌ سطعَ نجمُه في المشرق، وما خفيَت أنوارُ علمِه على أهلِ المغرب، هو الإمامُ القاضي ناصرُ الدِّينِ البيضاويُّ.

لم يكن القاضي ناصرُ الدِّينِ البيضاويُّ من العلماءِ المغمورين في شيرازَ، فقد نشأَ في بيتِ علمٍ عريق، وورثَ العلمَ كابرًا عن كابِر، فوالدُه، وجدُّه، وعمُّ والدِه، وجدُّ والدِه، وخالُه، وجدُّه لأمِّه، كلُّهم من أئمَّةِ العلمِ وأصحابِ القضاءِ والرِّياسةِ، وقد تميَّزَ منذ الصِّغرِ برغبةٍ في العلمِ صادقة، وهمَّةٍ فيه عالية، فكانَ شأنُه كالشَّمسِ في رابعةِ النَّهار، وكانَ من العلوِّ بمكانٍ تعجزُ الكلماتُ عن بلوغِه، ومن الشُّهرةِ بحالٍ

يجعلُ المعرِّفَ به كمَن يُضيءُ المصباحَ ليُنيرَ وجهَ الصَّباح، وقد تركَ ميراثًا من العلمِ عظيمًا وصرحًا له باذخًا، ويكفي دليلًا على هذا أنَّه متى أُطلقَ لفظُ «القاضي» في كتبِ الشَّافعيَّةِ فالمرادُ هذا الإمامُ الهُمام.

ولعلَّ واسطةَ عقدِ ميراثِه وأنفسَ نفائسِ كنوزِه تفسيرُه الذي شُغِفت بحبِّه الألباب، وتنافسَت فيه الطُّلاب، ذاك السِّفرُ الجليلُ الموسومُ بـ:

«أنوار التنزيل وأسرار التأويل»

الَّذي كان منذ ظهورِه قطبَ رحى وشمسَ مجرَّة، تلقَّاه تلاميذُ الإمامِ البيضاويِّ في حياتِه فهمًا ودراية، وتداولوه بعده نسخًا ورواية، فطارَت شُهرتُه في الآفاق، وشَهِدَ بفضلِه القاصي والدَّاني، وقد وجدَ فيهِ طلبةُ العلمِ ما لم يجدوه في غيرِه، فأقبلوا عليه إقبالَ الظامئِ إلى نَميرِ الماء، وإقبالَ الجائعِ إلى أطايبِ الطَّعام، وحَرِصوا على روايتِه ونسخِه، وقد بلغوا في ذلك حدًّا يثيرُ الدَّهشةَ ويبعثُ العَجَب، فقد وقفنا منه على ثلاثِ مئةٍ وخمسٍ وثلاثينَ نسخةً خطيَّة، وثمَّة ما لم نقف عليه ولا شكَّ وهو بالمئات، وقد حَفِظَت لنا إحدى النُّسخِ الخطيَّةِ[1] ما يفوقُ الخيالَ ممَّا يدلُّ على الاهتمامِ بهذا السِّفرِ النَّفيسِ والحرصِ على استنساخِه في أصعبِ الظُّروف، فقد جاء في خاتمتها ما نصُّه:

«**قد اتَّفقَت كتابةُ هذا التَّفسيرِ وإتمامُه على يدِ العبدِ الأسيرِ الفقيرِ إلى الله سبحانه قطبِ الدِّينِ عليِّ اليزديِّ في سجنِ قلعةٍ من قلاعِ الرُّومِ حالَ كونِه مقيَّدًا بالسَّلاسلِ والأغلالِ في أكثرِ أوقاتِه بعد أن تمضَّى من أيَّام حبسِه اثنتا عشرة سنةً**، والمرجوُّ من الله تعالى محوِّلِ الأحوال، أن يحوِّلَ حالَه إلى أحسنِ المآل، ويرزقَه نجاةً من دارِ الحسرةِ والنَّكال، في فاتح ثاني يومِ الأسبوعِ سابع عشر الأوَّل من سادس الشُّهور المشهورة من

(١) وهي نسخة مكتبة يوزغات المحفوظة في المكتبة السليمانية في إسطنبول برقم (٤٥).

سنة إحدى وثلاثين وتسع مئة للهجرة النَّبويَّة المصطفويَّة، صلَّى الله عليه وآله وسلَّم».

وهكذا فقد غدا تفسيرُ الإمامِ البيضاويِّ من أئمَّةِ التَّفاسير، وصارَ يُعدُّ واحداً مِن أعظمِ ما خطَّه أعلامُ أُمَّة الإسلام، فقد حظيَ بما لم يحظَ به غيرُه من اهتمامِ العلماء، وتصدَّرَ مجالسَ التَّدريسِ والإقراء، ورُزِقَ مِن عندِ اللهِ سُبحانَه وتعالى حُسنَ القَبُول، فعَكَفَ عليه بالدَّرْسِ والتَّحشِيَةِ أفاضِلُ الفُحول، وكَثُرَت تلك الحواشِي والتَّعليقاتُ، حتى غَدَت تُعَدُّ بالمئاتِ، وقد تصدَّتْ لشرحِ مُجمَلِه، وحلِّ مُعضِلِه، وفكِّ قيودِه، وتسهيلِ وَعْرِه، وتيسيرِ صَعْبِه، ولا نعلمُ نِدًّا له يُوازيه في هذا أو يُدانيه، فإذا كان المتنبي في الشعراءِ مالئَ الدنيا وشاغلَ النَّاس، فالقاضي البيضاويُّ في المفسِّرينَ بهذه المكانةِ مع الفارقِ في القياس.

وهكذا فقد جاءَ «أنوار التَّنزيل» دُرَّةً فريدةً ما لها مِن مَثيلٍ، وصارَ مَشْغَلَةَ الدَّارسينَ أحقاباً مِن الزَّمانِ ولا يزال، فبِمَ نالَ هذا السِّفرُ ما نال؟

نحن نرى أنَّ سرَّ هذا الاهتمامِ يرجعُ إلى أمرين أساسيَّين:

الأوَّل: المكانةُ السَّاميةُ والصِّيتُ الحسنُ للإمامِ القاضي ناصرِ الدينِ البيضاويِّ بين العلماء.

الثَّاني: أهميَّةُ «أنوار التَّنزيل» وما تميَّزَ به من سِماتٍ.

أمَّا الأمرُ الأوَّلُ فقد أشرنا إلى طرفٍ منه سابقًا، ونؤكِّدُه هنا بما اتَّفقَت عليه أقوالُ العلماءِ من جلالةِ قدرِ القاضي ناصرِ الدِّينِ البيضاويِّ وعلوِّ شأنِه ومنزلتِه، فقد أثنى عليه مَن ترجمَ له مِن الأعلام:

ـ فقال الصَّلاحُ الصَّفديُّ (ت ٧٦٤هـ): «العلَّامةُ المحقِّقُ المدقِّقُ، صاحبُ التَّصانيفِ البديعةِ المشهورة»[1].

---

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

ـ وقـال اليافعيُّ (ت ٧٦٨هـ): «الإمامُ، أعلمُ العلماءِ الأعلامِ، ذو التَّصانيفِ المُفيدةِ المحقَّقـة، والمباحـثِ الحميـدةِ المدقَّقـة، قاضـي القضـاة، ناصـرُ الدِّيـنِ عبـدُ اللهِ بـنُ الشَّـيخِ الإمـامِ قاضـي القضاةِ إمـامِ الدِّينِ عمـرَ بـنِ العلّامةِ قاضـي القُضاةِ فخـرِ الدِّينِ محمَّـدِ بـنِ الإمـامِ صـدرِ الدِّينِ علـيٍّ، القـدوةُ الشّـافعيُّ البيضـاويُّ، وللقاضـي ناصرِ الدِّيـنِ مصنَّفـاتٌ عديـدة، ومؤلَّفاتٌ مفيدة، ممّا شـاعَ في البلدان، وسـارتْ بـه الرّكبان، وتخرّجَ بـه أئمَّةٌ كبـارٌ»(١).

ـ وقـال تـاجُ الدِّيـن السُّـبكيُّ (ت ٧٧١هـ): «كان إمامًا مبـرِّزًا نظَّارًا صالحًـا متعبِّدًا زاهدًا»(٢).

ـ وقال ابنُ حبيبٍ (ت ٧٧٩هـ): «عالمٌ نمَا زرعُ فضلِه ونجَم، وحاكمٌ عَظُمَت بوجودِه بلادُ العجَم، برعَ في الفقهِ والأُصول، وجمعَ بين المعقولِ والمنقُول، وأجابَ سُؤالَ الطَّالبين، ونشرَ إردبَّةَ الإفادةِ على الرَّاغبين، تكلَّمَ كلٌّ مِن الأئمَّةِ بالثَّناءِ على مُصنَّفاتِه وفاَهَ، ولو لَمْ يَكُن له غيرُ «المنهاج» الوجيزِ لفظُه المحرَّرِ لكفاه، وَلِيَ أمرَ القضاءِ بشيراز، وقابلَ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ بالاحترامِ والاحتراز، وبزغَتْ في الآفاقِ نجومُه، واشتهرَتْ في الأمصارِ فوائدُهُ وعُلومُه»(٣).

وقال السُّيوطيُّ (ت ٩١١هـ): «كانَ إمامًا علَّامةً، عارفًا بالفقهِ والتَّفسيرِ والأصلَيْنِ والعربيَّةِ والمنطقِ، نظَّارًا صالحًا متعبِّدًا شافعيًّا»(٤).

وإذا ما تأمَّلنا هذه الأقوالَ وجدناها تَجمَعُ فـي طيَّاتها الثَّناءَ على علمِه وفكرِه وذكائِه ودينِه وسلوكِه وزهدِه وصلاحِه، وهيَ تُجمِعُ على الثَّناء على مصنَّفاتِه، وتؤكِّدُ

---

(١) انظر: «مرآة الجنان» لليافعي (٤/ ١٦٥).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨):

(٣) «درة الأسلاك ـ مخطوط آيا صوفيا ٢٣٣» (٤٥/ ب).

(٤) انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠).

على حسنِ ترتيبِه لها، وتأليفِه فيها، فقد تميَّزَ الإمامُ البيضاويُّ بأنَّه إذا صنَّفَ في موضوعٍ استقصاه، ونسَّقَه تنسيقًا بديعًا، وقد كان لهذا أثرٌ عظيمٌ في انتشارِ مؤلَّفاتِه، وكانَ له لسانَ صدقٍ في الآخرين.

أمَّا الأمرُ الثَّاني فهو أهميَّةُ «أنوار التَّنزيل» وما تميَّزَ به من سماتٍ، وأوَّلُ ما ينبغي تذكُّرُه هنا إجماعُ من ترجموا للإمامِ البيضاويِّ على براعتِه في تحقيقاتِه ومصنَّفاتِه بصورةٍ عامَّة، فهو رجلٌ منهجيٌّ حسنُ التَّأليف، ذو خبرةٍ واسعةٍ في التَّصنيفِ، و**«أنوار التَّنزيل» آخرُ مصنَّفاتِه تأليفًا،** وقد جمعَ فيه خلاصةَ علمِه، ووضعَ فيه أحسنَ خِبراتِه، **وهو أحسنُ تأليفاً ومنهجيَّةً من الكتبِ التي اعتمدَ عليها، واستقى منها،** ولعلَّنا لا نبالغُ إن قلنا: إنَّه من أعظمِ التَّفاسيرِ من هذه النَّاحيةِ بالذَّات، وهذا ما ستقف عليه مفصَّلًا في دراسةِ منهجِ الإمامِ البيضاويِّ.

وممَّا أكسبَ «أنوار التَّنزيل» أهميَّتَه الخاصَّةَ ما حَوَاه مِن نِكَاتٍ بارعة، ولطائفَ رائعة، واستنباطاتٍ دقيقة، وتحقيقاتٍ بديعة، فقد تميَّزَ الإمامُ البيضاويُّ بفكرٍ ثاقب ونظرةٍ عميقة، كما تمتَّعَ بتعبيرٍ رصينٍ وعبارةٍ دقيقة، وقد صرَّح بأنَّ هذا الكتابَ احتوى على أنوارٍ وأسرار، ونكتٍ ولطائف، وفوائدَ وفرائد، **فوقفنا من قولِه هذا موقفَ الواثقِ المصدِّق، وشددنا العزمَ على خوضِ رحلةٍ في «تفسيره» لعلَّنا نأتي منه بقبسٍ أو نجدُ فيه هدى،** وإذا بالأنوارِ تشرقُ في ثناياه، وإذا بالأسرارِ تبوحُ في خباياه.

كما أنَّ الإمامَ البيضاويَّ كانَ متعدِّدَ المشارب، وقد نظرَ إلى كتبِ العلمِ عامَّةً والتَّفاسيرِ خاصَّةً على أنَّها رياضٌ متنوِّعة الأزهار، متعدِّدة الثِّمار، فكان يقتطفُ منها ما يعجبُ فكرَه الوقَّاد، أو يُرضي ذوقَه الرَّفيع، أو يؤنسُ إحساسَه المُرهف.

والحقيقةُ أنَّ الإمامَ البيضاويَّ لم يصرِّح بمصادرِه، وربَّما كانَت رغبتُه في الاختصار دافعًا أساسيًّا في ذلك، بالإضافة إلى تأثُّرِه بعقليَّةِ القاضي والمفتي والمعلِّم التي أورثَته رغبةً في الابتعادِ عن كلِّ المشتِّتات، واستعدادًا لتحمُّلِ المسؤوليَّةِ أمامَ المهمَّات.

وقد لاحظَ كثيرونَ تشابُهَ عبارةِ البيضاويِّ مع عبارةِ الزمخشريِّ، فذهبوا إلى أنَّه بنى «أنوار التَّنزيل» على «الكشاف» وحده، ولا يَغيبُ عن الذِّهن أنَّ الإمامَ السُّيوطيَّ وصفَ «أنوار التَّنزيل» بـ(سيِّد المختصَرات)، ولكن ينبغي الوقوفُ على أنَّ هذه رؤيةٌ قائمةٌ على التَّجوُّزِ والمسامحة، فقد صرَّحَ الإمامُ البيضاويُّ بأنَّه أودعَ في كتابه لطائفَ ودقائقَ استنبطها هو وجمعٌ غيرُه، وقد وردَ ما يؤكِّدُ هذه النَّظرةَ في بعضِ النُّسخ الخطيَّة[1]، والتي جاءَ على طُرَّتها: هذا تفسير «أنوارِ التَّنزيل وأسرار التَّأويل» تصنيف الإمامِ العاملِ العالمِ العلامةِ ناصرِ الملَّةِ والدِّينِ محمد بن عمر البيضاويِّ مشتملٌ على ما في «الكشاف» من الدَّقائقِ وغيرِها بأوجز لفظٍ، وأنضرِ عبارة، مع زياداتٍ شريفةٍ ونُكتٍ لطيفة، شكرَ الله سعيَه، وجعلَ الجنة مثواه بمنِّه وكرمِه.

فتصويرُ «أنوارِ التَّنزيل وأسرار التَّأويل» على أنَّه مختصرٌ لـ«الكشاف» لا أكثر= نظرةٌ لا تخلو من قصور، وقد حاولَ العلماءُ الَّذينَ تولَّوا شرحَ تفسيرِه أو التَّعليقَ عليه بيانَ مصادره، وكان الشِّهابُ الخفاجيُّ من أكثرهم اهتمامًا بهذه النَّاحية، وقد وقفَ على قوله: استنبَطْتُها أنا ومَن قَبْلي من أفاضِلِ المتأخِّرينَ، وأماثلِ المحقِّقينَ[2]. **فقالَ: ومرادُه رحمه الله بالأفاضلِ: الزَّمخشريُّ والرَّاغبُ والرَّازيُّ، فإنَّ معوَّلَ المصنِّفُ رحمه الله على هؤلاء في الأكثرِ، حتَّى قيلَ: إنَّ كلَّ ما فيه من العربيَّةِ من الزَّمخشريِّ، وما فيه من اللُّغةِ من الرَّاغب، وما فيه من الكلامِ من «التَّفسيرِ الكبيرِ»**.

والحقيقةُ أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه المصادرِ جبلٌ من العلم، ومجموعُها يقاربُ الخمسينَ مجلَّدًا، فلو لم يكن للبيضاويِّ إلا فضلُ اختصارِها لكانَ جهدًا مشكورًا، فكيف وقد هذَّبها ورتَّبَها وأغناها؟

كما أنَّ البيضاويَّ استعانَ بمصادرَ إضافيَّة، فطريقتُه في عرضِ القراءاتِ ومنهجِه

---

(١) وهي نسخة يوزغات في المكتبة السليمانية برقم (٤٥).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤).

فيها يثبتُ أنَّه قد اعتمدَ على كتابٍ مستقلٍّ في ذلك، كما أنَّه استعانَ بمصدرٍ مستقلٍّ في عَدِّ آي السُّورِ وأسبابِ النُّزولِ أيضًا، وهذا كلُّه مع أدلَّةٍ كافيةٍ عليه ستأتي في دراسة الكتاب.

هذا، وممَّا زادَ في أهمِّيَّةِ تفسيرِ الإمامِ البيضاويِّ أنَّه التزمَ منهَجَ المحقِّقين من العلماء، وتجنَّب مسالكَ أهلِ البِدَع والأهواء، فـ«أنوار التَّنزيل» أزالَت عن الأبصارِ الظُّلمات، و«أسرار التَّأويل» أزاحَت عن البصائرِ الشُّبهات.

وقد جاءَ كلُّ هذا بأسلوبٍ رائعٍ في إيجازِه، وعبارةٍ تَدِقُّ أحياناً وتَخْفَى إلَّا على ذَوي البَصائر، ولسنا نبالغُ إذا قلنا: **إنَّ البيضاويَّ استطاعَ أن يجعلَ من «تفسيرِه» ما يُشبهُ المتنَ في علمِ التَّفسير**، فعبارتُه المركَّزةُ الدَّقيقةُ تُذكِّرُ بعباراتِ المتونِ الفقهيَّةِ والأصوليَّةِ والكلاميَّةِ، لا سيَّما أنَّ البيضاويَّ فارسٌ من فرسانِ هذا الميدان، أضِفْ إلى هذا اقتصارَه على علمِ التفسيرِ وعدمَ انشغالِه بأيِّ موضوعٍ آخَرَ، والتَّفسيرُ من العلومِ بمنزلةِ الإنسانِ مِن العين، والعينِ مِن الإنسان.

وربَّما كانَ لنشأةِ الإمامِ البيضاويِّ في أُسرةٍ علميَّة، واشتغالِه بالتَّدريس، واحتكاكِه الدَّائمِ بطلّابِ العلمِ أثرُها في نجاحِ طريقتِه في التَّأليفِ، وإحرازِ كتابِه حظًّا وافرًا من الرِّضا والقبول بينَ العلماءِ وطلبةِ العلم.

ثمَّ لعلَّ لهذا الإمامِ سرًّا بينه وبينَ ربِّه، كان من ثمارِه مباركةُ عملِه، قال حاجي خليفة: «هذا الكتاب رُزقَ مِن عندِ اللهِ سُبحانَه وتعالى بحُسنِ القَبُول، عندَ جُمهورِ الأفاضلِ والفُحول، فعكفُوا عليه بالدَّرسِ والتَّحشِيَةِ، فمنهُم مَن علَّقَ تعليقَةً على سُورةٍ مِنه، ومنهم مَن حشَّى تَحشِيَةً تامَّةً، ومِنْهُم مَن كتبَ على بعضِ مواضِعَ منه»(١).

وخلاصةُ القول: أنَّ «أنوار التَّنزيل وأسرار التأويل» تفسيرٌ كبيرُ الفائدة، متوسِّطُ الحجم، وهو كتابٌ جليلُ القدر، جمعَ بين التَّفسيرِ والتَّأويلِ، وقد أبدعَ الإمامُ البَيْضاويُّ هندستَه مُعتمِداً لبناتٍ اقتطعَ معظمَها من تفاسيرِ الراغب الأصفهانيِّ والزمخشريِّ

---

(١) انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ١٨٧ ـ ١٨٨).

والرَّازي، ثمَّ أعادَ بناءَها بعقلٍ مُبدعٍ ولغةٍ فريدة، فصاغَهُ صياغةً مُحكمةً دقيقةً، ونحا فيه مَنْحى الإيجازِ والتَّركيزِ، بحيثُ لا يضَعُ الكلمةَ إلا بميزانٍ، وقد راعى فيه مُقتضياتِ الأُصولِ الشَّرعيَّةِ، وقواعدِ اللُّغةِ العربيَّةِ، وقرَّرَ فيه أدلَّةَ الاعتقادِ على أصولٍ متينة، ولا ننكرُ أنَّ تفسيرُ العلَّامةِ البيضاويِّ تفسيرٌ بالرأيِ، ولكنَّه في رأينا رأيٌ مبنيٌّ على أَثَر، كما يتبيَّنُ لِمَن يُبحِرُ في أنحائِه ويَغوصُ في أعماقِه.

ولهذا كلِّهِ لَقِيَ هذا التَّفسيرُ ما لَقِيَ مِن القَبولِ عندَ العُلماءِ، وعَظُمَت مكانَتُه بين التَّفاسيرِ، لكنَّ المُبحِرَ فيه إذا لم يَكُن مِن المتمكِّنينَ في العلومِ المُتضلِّعينَ فيها فقَدْ يجِدُ بعضَ الصُّعوبةِ في فَهْمِ عباراتِه المتينةِ المُحكَمَةِ، وفَكِّ رموزِه وما غَمُضَ مِن مَعانيهِ، ومع أنَّ حواشيَهُ قد بلغَتْ كثرةً كاثرةً لكنَّ كلَّ واحدةٍ منها لا تَفِي بالغَرَضِ على انفرادِها، والرُّجوعُ إلى جمعٍ مِنها هو مِن الصُّعوبةِ بمكانٍ؛ لما حَوَتْه مِن تَطويلٍ، وانطوَتْ عليهِ مِن تَعقيدٍ، مع تلكَ الوُجوهِ الباردة، والبحوثِ الزَّائدَة، وكَثْرةِ الأخذِ والردِّ، والقيلِ والقال.

ومِن هنا برزَتِ الحاجةُ إلى تحقيقِه تحقيقًا عِلميًّا مبنيًّا على أوثقِ نُسَخِه الخَطيَّةِ مع ضَبطِه ضَبطًا صحيحًا، وتخريجِ ما فيهِ مِن أحاديثَ وآثارٍ وقراءاتٍ وأشعارٍ وأمثالٍ وغَيرِها، والأهمُّ مِن كلِّ هذا هو شرحُ ما استغلقَ مِن مَعانيهِ، وبيانُ ما اعتاصَ مِن لُغَتِه ومَبانيهِ، بالعَوْدةِ لأهمِّ شروحِه وحَواشيهِ، وانتقاءِ ما في كلِّ واحدةٍ مِنها مِن الفوائدِ، مع طرحِ ما حَوَتْهُ من الزَّوائد.

وقد جاءت هذه الطَّبعةُ استكمالًا للجهودِ المباركةِ التي تبذلُها دارُ اللُّبابِ لخدمةِ نفائسِ تفاسيرِ كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ عامَّة، ولخدمةِ تفسيرِ الإمامِ البيضاويِّ خاصَّة، فقد سبقَ ونشرَت «حاشيةَ العلَّامةِ السُّيوطي على تفسيرِ البيضاويِّ»، ونشرَت من قبلِه «الكشَّاف عن حقائق التَّنزيل» للعلامةِ الزَّمخشريِّ، وتقوم الآن على تحقيقِ «التفسير الكبير» للإمامِ الرازي، وهي الآنَ بصددِ طباعةِ حاشيةٍ من أعظمِ حواشي البيضاويِّ

وأهمِّها وأكثرِها بياناً وقوَّةً وعمقاً واشتهاراً، وهي حاشيَّةُ العلَّامةِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ عمرَ الخفاجيِّ المصريِّ الحنفيِّ (ت ١٠٦٩هـ) المسمَّاة: «عِنَاية القَاضِي وكِفَاية الرَّاضِي»، وقد أغنى العملُ عليها فريقَ التَّحقيقِ بخبرةٍ أوسعَ ومعرفةٍ أعمقَ بـ«تفسير البيضاويِّ».

هذا مع قيامِ هذا التحقيقِ لتفسيرِ الإمامِ البيضاويِّ على نُسخٍ خطِّيةٍ نفيسةٍ ـ كما سبق ـ كُتبت بخطِّ كبارِ الأئمَّة هم: العلامةُ الفاروقيُّ تلميذُ البيضاويِّ، والعلَّامةُ التَّفتازانيُّ، والعلَّامةُ الخَيَاليُّ، والعلَّامةُ ناصرُ الدِّينِ الطَّبلاويُّ.

وتميَّزَت هذه الطَّبعةُ بإضافةِ جملةٍ من الحواشي والتَّعليقاتِ التي كتبها الإمامُ البيضاويُّ نفسُه على «تفسيرِه»، والتي نقلها الشِّهابُ الخفاجيُّ في «حاشيته».

كما تميَّزت بدراسةٍ معمَّقةٍ لمنهجِ الإمامِ البيضاويِّ وأسلوبِه ولغته، وسلَّطت الضوءَ على كثيرٍ من أسرارِ الطَّريقةِ التي ابتكرها الإمامُ البيضاويُّ فيه.

كما زيَّنَّا هذا التحقيقَ بفهارسَ علميَّةٍ مفصَّلةٍ قاربت العشرينَ فِهرساً مما تقرُّ بها عيونُ المدرِّسينَ والدَّارسين.

وثمَّةَ جهدٌ كبيرٌ جدًّا تميَّزت به هذه الطبعة؛ فالبيضاويُّ كانَ يمتلكُ قدرةً متميِّزةً على تسليطِ الضَّوءِ على المعنى من نواحٍ متعدِّدة، وإخضاعِ عبارتِه التي يحملُ عليها ذلك المعنى لقوانينِ البيانِ من فحوى الكلام ومفهومِه وقيودِه ولوازمِه ممَّا جعلَ كلامَه كبنيانٍ يشدُّ بعضُه بعضًا، ولكنَّ هذا البنيانَ كانَ أشبهَ ببرجٍ مشيَّدٍ وحصنٍ حصين، فغايتُه أن يكونَ قويًّا متينًا مُحكمًا، ولو أدَّى ذلك في بعضِ الأحيانِ إلى وعورةِ مسالكِه، من هنا برزت الحاجةُ **إلى شرحِ كثيرٍ من ألفاظِه الغريبة، وإيضاحِ دلالاتِ عباراتِه الموجَزةِ الرَّصينةِ المتينة**؛ ولكنَّ تلك المهمَّةَ لم تكنْ أبداً بتلك السُّهولة، فكلُّ حاشيةٍ من حواشيهِ لا تَفِي على حِدتِها ببيانِه، ولا تكفِي في تِبيانِه، هذا مع ما حَوتْه تلك الحواشي من تطويلٍ في بعضِ المسائل، وكثرةِ اختراعٍ للمَشاكل، وتعقيدٍ للعِبارة، وصعوبةٍ ـ أحياناً ـ في فَهْمِ

المَغْزَى والإشارة، فأخذنا على عاتقنا خوضَ ذلك الغمار؛ لنجنيَ لقارئ هذا التفسير ما يناسِبُ المقامَ، ويَفِي بالمَرام، وذلك بالرُّجوعِ لِمَا توفَّرَ من حواشيهِ وشروحِه، مع المقارنةِ بأصولِه ومصادره، والاستعانةِ ببعضِ حواشي «الكشَّاف»، وقد كنَّا حريصينَ على أن لا نترُكَ غموضاً إلَّا أَوضَحْناه، ولا إشكالاً إلَّا حلَلْناه، فغدا الكتابُ مشرقًا بأوضحِ ما حوَت حواشيهِ، موشَّحًا بدُررٍ من أنفعِ ما قيلَ فيه، مع المحافظةِ على وَجازتِه وحُسنِ عبارتِه.

وأخيراً فلا يَفوتُنا أن نتوجَّهَ بالشُّكرِ الجزيلِ، لكلِّ مَن ساهمَ في إخراجِ هذا العملِ الجليلِ، الذي بُذلتْ فيه الأوقاتُ؛ وصُرفتْ إليه الهمَمُ، وتَضافرتْ فيه الجهودُ؛ نسخاً ومقابلةً وفهرسةً وإخراجًا؛ لإبرازِه بهذه الحُلَّةِ القَشيبَةِ، **وهم الأساتذةُ الأفاضلُ**: جمال عبد الرَّحيم الفارس، عدنان عادل أبو شعر، فادي السَّيِّد، هادي الهِندي، خالد محمَّد ياسين عُلوان، فجزاهم اللهُ خيرَ الجزاءِ، وأثابَهم خيرَ العَطاء، والحمدُ للهِ أوَّلاً وأخيراً.

❊ ❊ ❊



عملُنا في الكتاب

١ ـ مقابلةُ النُّسخِ الخطيةِ التي اعتمدنا عليها في التحقيقِ مقابلةً تامَّةً وهي مِن نفائسِ النُّسَخِ الخطية التي كتَبها كلٌّ مِن الأئمَّةِ: (الفارُوقي، والتَّفتازاني، والخَيالي، والطَّبْلاوي) وحافظْنا على ذِكر أسمائِهم في الفروقِ المهمَّةِ التي أثبتناها بينهم في هوامشِ التَّعليق، وقد جهدنا في اعتمادِ الأصوَبِ في المتنِ، وذلك بالاستعانةِ بما جاءَ في حواشيهِ كحاشيةِ الشِّهابِ الخَفَاجيِّ وهي أكثرُ الحواشي ذِكراً لفروقِ النُّسخ وتصويبِها، مع حاشيتي زكريَّا الأنصاريِّ والقونويِّ اللَّتينِ تميَّزتا أيضاً ببيانِ فروقِ النُّسَخِ التي تَوافَرا عليها، والتي ساهمَت في توضيحِ النَّصِّ وإغنائِه، كما استَعنا أيضًا بـ«الكشَّاف» مِن حيثُ التَّشابُه الكبيرُ بينَ الألفاظِ والعباراتِ، بل كثيرًا ما كنا نشرَحُ عِبارةَ البَيضاويِّ بعبارةِ الزَّمخشريِّ، كما استفدنا مِن شروحِ «الكشَّاف» كـ«فتوح الغَيبِ» للطِّيبي، وحاشيتي العلَّامتينِ الجارْبَرديّ والتَّفتازانيّ، مع بعضِ المصادرِ الأخرى التي اعتمدَ عليها البيضاويُّ خصوصاً «التَّفسير الكبير» للرَّازي، هذا مع التَّنبيهِ أحياناً لِمَا وقع في نُسَخِ المحشِّين مِن تحريفٍ أو خطأٍ.

٢ ـ العنايةُ بضبطِ النصِّ وخصوصاً المشكِلُ والقِراءاتُ، وهذا بالاعْتِمادِ على كتبِ اللُّغةِ، والاستعانةِ بما ذَكَره الشَّارحون خصوصاً الشِّهابُ الخفاجيُّ، وبما في «الكشَّاف»، هذا بالإضافةِ لِمَا جاءَ في بعض النُّسَخِ الخطيَّةِ مِن الضَّبطِ وكانت أكثرُ النسخِ عنايةً بالضبط: نسخةَ الفاروقي، تليها التَّفتازاني، ثم الطَّبلاوي، ثم الخَيالي.

ولما كان القاضي البيضاويُّ قد سَرَدَ جميعَ آياتِ القرآنِ وكلماتِه، جعلناها

بلـون آخـر هـو الأحمـر، واعتمدنـا نسـختي العلامـة التفتازانـي والطبـلاوي في هذا التلويـن لأنهمـا ميَّـزا الآيـات والمقاطـع والكلمـات القرآنية خطًّـا وتلويناً.

٣ ـ شرحُ الألفاظِ الغريبةِ والمعاني الغامِضَةِ بالرُّجوعِ لكتبِ اللُّغةِ والغريبِ كـ«الصِّحاح» و«أساس البلاغة» و«النِّهايَة في غريبِ الحديثِ» وغيرِها، وكذلك كتبُ الأدبِ والأمثالِ كشُروحِ «الحَمَاسة»، و«الأمثال» لأبي عُبيدٍ، و«جَمْهرة الأمثال» للعَسكريِّ، و«مَجْمَع الأمثال» للمَيْدانيِّ، و«الـمُستقصى في أمثالِ العَرَب» للزَّمَخْشريِّ.

٤ ـ شرحُ ما غَمُضَ مِن كلامِ المؤلِّفِ، وبَسْطُ ما كان الإيجازُ مانعاً من فَهْمِه على الوجهِ المطلوبِ، وذلك بالاستعانةِ بأهمِّ الحواشي والشُّروحِ التي تقدَّمَ ذكرُها، هذا دونَ الالتزامِ بحاشيةٍ بذاتِها، بل على سبيلِ الانتقاءِ لِمَا يكونُ مناسباً ومُوافِقاً لِمُرادِ المؤلِّفِ مع مراعاةِ الوُضوحِ التامِّ وعدمِ التَّعقيدِ، وتجنُّبِ الحشوِ والتَّطويلِ، والخروجِ عن النَّصِّ، والإسهابِ الذي لا يُفِيد.

٥ ـ تخريجُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ من الدَّواوينِ إنْ توفَّرتْ، مضافاً إليها أمَّاتُ كتبِ اللُّغةِ والأدبِ والمعاني والتَّفسيرِ؛ كـ«الكتاب» لسيبويه، و«المفضَّليَّات» للمفضَّل الضَّبِّي، و«معاني القرآن» للفرَّاء، و«مَجاز القرآن» لأبي عُبيدةَ، و«الكامل» للمبرِّد، و«تفسير الطبريِّ»، و«معاني القرآن» للزَّجَّاج، وغيرِها. هذا مع إتمامِ الشَّاهدِ إنْ لم يُذكَرْ بتمامِه، وشرحِه، وبيانِ الاختلافِ في ألفاظِهِ أو قائليه إن وُجِد.

٦ ـ العنايةُ بالقراءاتِ الواردةِ فيه ـ سواءٌ المتواترُ منها والشاذُّ ـ وذلك بضبطِها ضبطاً سليماً **والمحافظةِ على القراءةِ التي أثبتها المؤلفُ رحمه الله تعالى**، وتخريجِها من أمَّات المراجعِ المختصَّة بهذا الشأن، مع نسبةِ كلِّ قراءةٍ لِمَن قرأَ بها إن لم يَذكُرْها المؤلِّفُ، وهو في الغالبِ يُعنى بنسبةِ المتواترِ مِن القراءاتِ الثَّمانيةِ؛ كلِّ قراءةٍ لصاحبِها.

كما أنّنا التزمنا من أجلِ تمييزِ المتواترِ مِن الشَّاذِّ بجَعْلِ كلِّ ما نُسِبَ للقرَّاء العشرةِ في المشهورِ عنهم ضِمْنَ أقواسٍ مُزَهَّرةٍ هكذا ﴿﴾، وجعلِ القراءةِ الشَّاذَّةِ ضمنَ قوسينِ عاديَّينِ هكذا () وربما هكذا «».

كما أنَّنا جعلنا العزوَ في القراءاتِ السَّبعةِ المتواترةِ مُختَصًّا بأهمِّ مرجعينِ فيه على الإطلاقِ، وهما كتابُ «السبعة» لابن مجاهدٍ، وكتاب «التيسير»، لأبي عمرو الدَّاني، فيكونُ العزوُ لهما مجتمعَيْنِ، إلَّا ما كان مِن خفاءِ شيءٍ في أحدِهما أو سقوطِهِ أو ما أشبهَ ذلك، فنكتفي بواحدٍ منهما عن الآخرِ، فإذا ذكرَ المؤلِّفُ كعادتِه يعقوبَ في النِّسبةِ أو وردَتْ قراءةٌ عن باقي العشرةِ أضَفْنا «النَّشرَ» إليهِما.

وبالنِّسبةِ للعزوِ في القراءاتِ الشَّاذَّة فقد جعلنا الأساسَ في ذلك: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه، و«المحتسب» لابن جِنِّي، مجتمعَينِ إن اجتمَعَا في ذكرِ القراءةِ، وإلَّا فأحدَهما إن انفردَ، فإن لم تُوجدْ فيهما القراءةُ فمِن أهمِّ المراجعِ المتقدِّمة نحو: «معاني القرآن» للفرَّاء، و«معاني القرآن» للزَّجَّاج، و«إعراب القرآن» لتلميذه أبي جعفر النَّحاس، و«المصاحف» لابن أبي داود، و«تفسير الثَّعلبي»، و«الكشاف»، و«المحرر الوجيز»، و«البحر المحيط». ولا تخرجُ قراءةٌ عن هذه المصادرِ إلَّا النَّادرَ القليلَ.

كما عُنِينا في الشَّاذِّ أيضاً بذكرِ مَن قرأَ بكلِّ قراءةٍ في حالِ ورودِ ذلك في المصادرِ، فإذا كَثُروا فقد نكتفي بالأهمِّ مع الإشارةِ أحياناً لكونِ القراءةِ نُسِبَت لجمعٍ غيرِهِم.

٧ ـ العنايةُ بالأحاديثِ النبويَّة الشَّريفةِ، وذلك بتخريجِها مِن دواوينِ السُّنَّةِ المعتمَدةِ، ومقابَلَتِها عليها، وذكرِ الفروقِ الوَجيهةِ بينَها، وسَوْقِ شواهِدِها إنْ وُجدتْ، مع شرحِ غريبٍ وبيانِ عِلةٍ إنْ كانت. ونقتصر في العزوِ على الصَّحيحينِ أو أحدِهما إن وُجِدَ فيه الحديثُ، وإلا فمِن باقي الكتبِ السِّتَّةِ و«مسند الإمام أحمد»، فإنْ لم يُوجد الحديثُ فيها فمِن باقي كتبِ التَّخريجِ.

٨ ـ تخريجُ ما ذُكرَ فيه من آثارٍ عن السَّلَف من الصَّحابةِ والتابعينَ وتابِعِيهم.

٩ ـ تعقُّبُ المؤلف في بعضِ مَسائل النَّحوِ والقراءاتِ وغيرِها، ممَّا تابعَ فيه الزَّمخشريَّ في الغالبِ، بذكرِ ما قاله الأئمَّةُ في رَدِّهِ أو تفنيدِه، شرطَ أن يكونَ هذا التعقُّبُ وجيهاً.

١٠ ـ وضعُ دراسةٍ تليقُ بأهميَّةِ الكتاب، واشتملت على فصول:

الفصلُ الأول: ترجمةُ العلَّامة البيضاويِّ: حياتِه وآثارِه.

الفصلُ الثَّاني: دراسةُ كتابِ العلَّامة البيضاويِّ: «أنوارِ التَّنزيل وأسرارِ التأويل»، واشتملت على:

أوَّلًا: المنهجُ الكلِّيُّ للإمامِ البيضاويِّ وأسلوبُه ولغتُه.

ثانيًا: المنهجُ الجزئيُّ الذي سلكَه الإمامُ البيضاويُّ في تفسيرِ كلِّ سورةٍ.

ثالثاً: مسالكُ المنهجِ التَّفصيليِّ للإمامِ البيضاويِّ في تفسيرِ آياتِ كتابِ الله.

ثمَّ فصلٌ في متابعاتِ البيضاويِّ للزَّمخشريِّ في بعضِ الاعتزاليَّاتِ وأشباهِها مِن الزَّلَّات.

الفصلُ الثَّالث: وصفُ النُّسخِ الخطيَّة التي تمَّ اعتمادُها في التَّحقيقِ.

١١ ـ عملُ فهارسَ علميَّة مفصَّلة تليقُ بمكانةِ الكتاب، وبما اشتَمَل عليه مِن مَسائلَ، حيث تناوَلنا فيها فهرسةَ الموضوعات التالية:

١ ـ فهرسُ الآياتِ المستَشهَد بها.

٢ ـ فِهْرِسُ الآيات التي ذُكرت فيها وجوهُ القراءاتِ المتواتراتِ.

٣ ـ فِهْرِسُ القراءاتِ الشَّواذ.

٤ ـ فِهْرِسُ أسبابِ النُّزول.

٥ ـ فِهرسُ المكِّي والمدني.

٦ ـ فِهرس النَّاسخ والمنسوخ.

٧ ـ فِهرس الأحاديثِ.

٨ ـ فِهْرِسُ الآثار.

٩ ـ فِهرس المسائلِ الفقهيَّة.

١٠ ـ فِهرس المسائل الاعتزاليَّة التي نبَّه عليها العلَّامة البيضاويُّ.

١١ ـ فِهْرِسُ الأشعارِ.

١٢ ـ فِهرسُ الأرجازِ.

١٣ ـ فِهرسُ الأمثال.

١٤ ـ فِهرسُ الألفاظ الغريبة.

١٥ ـ فِهْرِسُ الأعلامِ.

١٦ ـ فِهرسُ القُرَّاء.

١٧ ـ فِهرسُ المصادر والمراجع.

١٨ ـ الفِهْرِسُ العام.

* * *

* **حواشي البيضاويِّ**: ولا بدَّ لنا قبلَ خَتمِ هذا التَّصديرِ مِن التَّعريفِ بأهمِّ الحواشي التي اعتَمدنا عليها في عملِنا، فقد كَثُرَت الحواشِي والتَّعليقاتُ التي كُتبت على البيضاويِّ، حتى غَدَت تُعَدُّ بالمئاتِ، فكانَ مِن الصُّعوبةِ بمكانٍ إحصاءُ كُلِّ ما كُتِبَ عليه والإفادةُ منه، فإنَّ ذلك لكَثرتِه يَستَدعِي إفرادَ عشراتِ المجلَّدات، فاقتصرنا على أهمِّ تلكَ الحواشي، والتي وصلتنا تامّةً، وكانَتْ مَرجِعًا لنا في تحقيقِ هذا السِّفرِ الجَليلِ وشرحِ غوامضِ مَعانيه:

١ ـ **حاشيةُ العالمِ مُصلِحِ الدِّينِ مُصطفى بنِ إبراهيمَ المشهورِ بابنِ التَّمجيدِ المتوفَّى نحو سنة (٨٨٠هـ) معلِّمِ السُّلطانِ محمَّد خان الفاتحِ**، وهي مفيدةٌ جامعةٌ لخَّصَها مِن حواشي «الكشَّاف»، وتناولَ فيها مباحِثَ جليلةً، وأحسَنَ في شرحِ مَعاني البَيْضاويِّ، وقد استفَدْنا منها كثيرًا؛ لتَميُّزِها بالوُضوحِ وحُسْنِ الانتقاءِ للمَشروح.

٢ ـ **حاشيَةُ الإمامِ جلالِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي بكرٍ السُّيوطيِّ، المسمَّاةِ** «نواهد

الأبكار وشَوارد الأفكار»، وهي من أفضل ما أُلِّفَ على «أنوار التنزيل» وذلك لما حوتْهُ هذه الحاشيةُ من مزايا تفوَّقَت بها على ما سبقَها من الحواشي، منها: مقدِّمتُه الرائعةُ الماتعةُ الشَّاملة التي بدأها بعرضٍ لتاريخِ ونشأةِ علمِ التَّفسير، وتعرَّضَ فيها لمجموعةٍ من المواضعِ الفريدة، ومنها تعقبُّه على الزَّمخشريِّ في مسائلَ كثيرة، ومن أهمِّها مسألةُ الاعتزال، وعلى البيضاويِّ فيما تداخلَ تفسيره من تلك المسائلِ مبيِّنًا كلَّ أو جلَّ ما تابعَ فيه البيضاويُّ الزمخشريَّ منها، كما تعقبَّهما أيضاً في مسألةِ المبالغةِ في التَّأويلِ وصرفِ النَّصِّ من الحقيقةِ إلى المجاز دونَ داعيةٍ لذلك، ومن مميِّزاتِها أيضاً كثرةُ المراجعِ التي استمدَّ منها السُّيوطيُّ والتي بلغَت المئات، وهو أضعافُ ما يُوجدُ عادةً في كتابٍ بمثلِ حجمه، إلى غير ذلك ممَّا تميَّزَت به تلك الحاشية، ويجد المطالعُ تفصيلاً أكثر في المقدِّمة الوافية التي تم التقديمُ لها في طبعة دار اللُّباب.

٣ ـ حاشيةُ الفاضلِ القاضي زكريَّا بنِ محمَّدٍ الأنصاريِّ المِصْريِّ المتوفَّى سنةَ (٩٢٦هـ) سمَّاها: «فتح الجليل ببيان خفيِّ أنوارِ التَّنزيل»، وهي حاشيةٌ جليلةٌ استفادَ مُؤلِّفُها مِن «نواهدِ الأبكار» استفادةً عظيمةً، ونهلَ منها الكثيرَ مِن المسائلِ، ومِنْها التَّنبيهُ على الأحاديثِ الموضوعةِ التي في أواخرِ السُّوَرِ. لكنَّه زادَ الكثيرَ أيضاً، وقد تميَّزَت عن غيرِها مِن الحواشي بالعنايةِ بنصِّ البَيْضاوي، وعدمِ التَّشتُّتِ إلى مواضيعَ أخرى كما هو دأبُ أصحابِ الحواشي، ومن ذلك بيانُ تعلُّقِ كلِّ كلمةٍ مِن كلامِ المتنِ بما قبلَها وما بعدَها، وبالتَّالي ما يجبُ أن تكونَ عليه حركَتُها، وإن كان قد مالَ في أواخرِها للاختصارِ والاقتصارِ والمبالغةِ في الانتقاءِ، ولعلَّه تبعَ في هذا السُّيوطيَّ أيضًا حيث مالَ لكثرةِ الاختصارِ في أواخرِ حاشِيَتِه.

٤ ـ حاشيةُ العالمِ الفاضلِ مُحيي الدِّينِ محمَّد بنِ الشَّيخِ مُصلحِ الدِّينِ مُصطفى القوجويِّ، المعروفِ بشيخ زادَه المتوفَّى سنةَ (٩٥١هـ). قال حاجي خليفة: وهي أعظمُ الحواشي فائدةً، وأكثرُها نفعاً، وأسهلُها عبارةً.

٥ ـ حاشِيةُ الشِّهابِ على تفسيرِ البيضاويِّ، المُسمَّاة: «عِنايةُ القَاضي وكفايةُ الرَّاضي» لشهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ محمَّد بنِ عمرَ الخَفاجيِّ المِصريِّ الحَنفيِّ المتوفَّى سنةَ (١٠٦٩هـ)، وهي مِن أجَلِّ حواشيهِ وأطوَلِها، ضمَّنَها الكثيرَ مِن المباحثِ، وتناولَ مسائلَ، وحرَّرَ مُهمَّاتٍ، وناقشَ ما قالَهُ مَن قبلَه من المحشِّينَ والشُّرَّاحِ، فقَبِلَ بعضَها وردَّ الآخرَ، حتَّى غدَت حاشِيَتُه ديوانَ عِلمٍ وأدَبٍ، وفيها من التَّحقيقاتِ والتَّدقيقاتِ ما جعلَها الفيصلَ في كثير من الخلافات.

وقد انتقى الخفاجيُّ في «حاشيتِه» قطافًا ممَّا استودعَه سابقوه في حواشيهم؛ فترى فيها ضبطاً للألفاظِ وإيضاحًا للتَّراكيبِ لا يقلُّ عن ابن التَّمجيد والأنصاري، وعنايةً بالبلاغة لا تقلَّ عن التَّفتازاني والطِّيبي، واهتمامًا بالأحاديث والآثار لا يقلُّ عن السُّيوطي، وتحريراً للمسائل لا يقلُّ عن الشيخ زاده أو الجرجاني، وقد سلكَ الخفاجيُّ في هذه الحاشية مسالكَ ليست باليسيرة، وكان يستغني في بعض الأحيانِ بالإشارة عن العبارة، لكنَّ صعوبةَ المسائل التي ناقشَها وعمقَ المباحثِ التي خاضَها لم تمنعه أن يجعلَ من «حاشيته» روضةً مزدانةً بألوانٍ من بليغِ العبارات وجميلِ الأقوال، وجمهرةٍ واسعةٍ من الحِكم والأمثال.

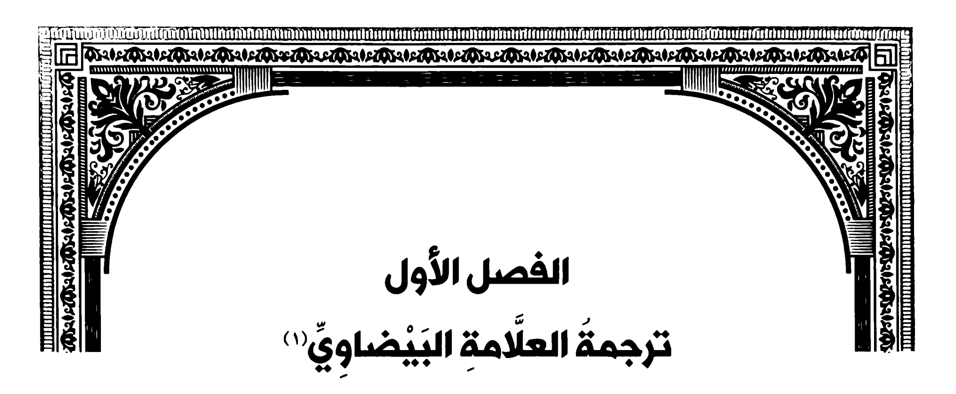
وقد تعاملَ الخفاجيُّ مع «تفسير البيضاويِّ» بعقليَّةِ المحقِّقِ، فكانَت «حاشيته» أكثرَ الحواشي اهتمامًا بالنُّسخِ وفروقِها، وكانَ يفرِّقُ بين ما صحَّ منها وما لم يصحَّ، ويبيِّنُ ما وقعَ فيها من خللٍ أو تحريف، وقد حرصَ على تحديدِ مصادر البيضاويِّ، وكان يقارنُ عبارتَه في أحيانٍ كثيرةٍ بالأصلِ الذي نهلَ منه، ويبيِّنُ وجوهَ الاتِّفاقِ أو الاختلافِ بين عبارة البيضاويِّ وعبارةِ الزمخشريِّ أو الراغبِ الأصفهانيِّ أو الرازيِّ التي اعتمدَ عليها، ويبيِّنُ إن كان وافقَها أو عدلَ عنها، ويبيِّنُ ما للبيضاويِّ وما عليه في ذلك، وقد تميَّزَ الخفاجيُّ بنسبةِ الأقوالِ إلى أصحابِها، فكانَ يكتبُ المصدرَ الذي أخذَ عنه على هامشِ الحاشية، ولم يكتفِ بذلك، بل حرصَ في كثيرٍ من الأحيانِ على

البحثِ في كلامِ مصدرِه وردِّه إلى صاحبِه إن كانَ منقولًا، وقد أُهملت هذه الإحالاتُ في بعضِ النسخ الخطيَّةِ وفي المطبوعِ من «الحاشية»، فظهر كلامُه وكأنَّه حشدٌ لأقوالٍ مجهولةِ المصادر، **ولولا وقوفُنا على هذه الإحالاتِ بخطِّ الخفاجيِّ نفسهِ** لحسبنا أنَّها عملٌ مستقلٌّ جاء استكمالًا لجهد الخفاجيِّ في الحاشية، فواأسفاه على جهدٍ مثلِ هذا لم يرَ بعدُ النُّور، **فنسألُ الله سبحانه وتعالى أن يكون عملُنا على هذه الحاشيةِ التي فَرغنا من تحقيقِها يسرُّ أهلَ العلم وتقرُّ بها عيونُهم.**

٦ ـ حاشِيةُ إسماعيلَ بنِ محمَّد بنِ مُصطفى، أبي المُفدَّى عصامِ الدِّينِ القونويِّ المتوفَّى سنة (١١٩٥هـ)، وهي حاشيةٌ كبيرةٌ، وقد لاحظنا فيها تشابُهًا كبيرًا بين عبارَتِه وعبارةِ الخَفاجيِّ، ممَّا يدلُّ على أنَّه نهلَ منها الكثيرَ، ولا يشكُّ القارئ المتأمِّلُ أنَّها مصدرُه الأساس، لكنَّ مؤلِّفها ابتعدَ عن العقليَّةِ التأمُّليَّةِ العميقةِ والأسلوبِ الموسوعيِّ الذي انتهجَه الخفاجيُّ، فكانت هذه الحاشيةُ أسهلَ مأخذًا، وعبارتُه فيها أقلُّ تعقيدًا وأحسَنُ ترتيباً، وهي مِن أحسَنِ ما كُتِبَ على «البيضاويِّ» وأشملِه وأوضحِه.

وهذه الحواشي ـ جزَى اللهُ مؤلِّفيها خيرًا؛ فإنَّهم ما أرادوا سوى خدمةِ هذا الدِّينِ ونيلِ ثوابِ ربِّ العالَمين ـ على الرَّغمِ ممَّا حوته من فوائدَ لكنَّها وقعَت في فخِّ التَّطويل، وأُتخِمَت ببحوثٍ ومناقشاتٍ ومواضيعَ خارجةٍ عن موضوعِ الكتاب، هذا عدا عمَّا في بعضِها من التَّعقيدِ الذي لا يُفيد، فكانَ لا بدَّ من انتقاءِ جواهرِها، وأخذِ سمينِها وتركِ غثِّها، **وهو الذي بذلْنا الجهدَ واستفرغْنا الطَّاقةِ في تحقيقِه، فقد استعنَّا بها في تصحيحِ فروقِ النُّسخِ، وإثباتِ ما ترجَّحَ إثباتُه، وفي شرحِ ما غَمُضَ أو استغلقَ من كلامِ البيضاويِّ، وهو كثير.**

* * *



الفصل الأول
ترجمةُ العلَّامةِ البَيْضاوِيِّ[1]

ـ اسمُهُ ونسبُهُ:

هو الشَّيخُ الإمامُ العالِمُ العلَّامةُ المحقّقُ المدقِّقُ القاضي، ناصرُ الدِّينِ عبدُ اللهِ، بنُ قاضي القضاةِ الأعظمِ السَّعيدِ إمامِ الحقِّ والدِّينِ أبي القاسمِ عمرَ، بنِ المَولى العلَّامةِ قاضي القضاةِ فخر الدِّين أبي عبدِ اللهِ محمَّدٍ، بنِ الإمامِ الماضي صدرِ الدِّينِ أبي الحسنِ عليٍّ[2].

يُكنى بأبي الخيرِ[3] وأبي سعيدٍ[4].

---

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٣٧٩)، «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٩)، «مرآة الجنان» (٤/ ١٦٥)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ١٥٧)، «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٢٧)، «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢/ ٤٣٦)، «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢/ ١٩٥)، ««طبقات الإسنوي» (١/ ١٣٦)، «طبقات ابن قاضي شهبة» (٢/ ١٧٢)، «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠)، «طبقات المفسرين» (١/ ٢٤٢)، «قلادة النحر» (٥/ ٤٤٢)، «شذرات الذهب» (٥/ ٣٩٢)، «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» للعبادي (٣/ ٩٤)، «الفتح المبين» (٢/ ٨٨)، «هدية العارفين» (١/ ٤٦٣)، «القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصـول الفقه» (ص ١٣٨ ـ ١٣٩)، «الغاية القصوى في دراية الفتوى ـ مقدمة التحقيق» (١/ ٥١)، «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٥٥).

(٢) هذا نسب البيضاويِّ كما ذكره في إسناده لكتاب «مصابيح السنة»، انظر: «تحفة الأبرار» (١/ ٤ ـ ٦).

(٣) هذه كنيته في غالب مصادر الترجمة.

(٤) وهـو مـا أثبته تلميـذه الفاروقـي في خاتمة نسـخته من «تفسـير البيضـاوي»، المعتمدة في هـذه الطبعة، وذكـره الزركلـي فـي «الأعـلام» (٤/ ١١٠)، وذكـر المقريـزي فـي «السـلوك لمعرفـة دول الملـوك» (٢/ ١٩٥): أبو محمد.

الشِّيرازيُّ: نسبةً لمدينةِ شيرازَ، وهي قصبةٌ في بلادِ فارسَ، وهي ممَّا استجدَّ عمارتُها واختطاطُها في الإسلامِ، وخرجَ منها جماعةٌ مِن العلماءِ، ودفنَ بها جماعةٌ مِن التَّابعينَ[١]، واتفقتِ المصادر على أنَّ الإمامَ البيضاويَّ نشأَ فيها، وولي القضاءَ فيها.

التِّبْريزيُّ: نسبةً لِتبريز، أشهرِ مدنِ أذربيجانَ، خرجَ منها جماعةٌ وافرةٌ مِن أهلِ العلمِ[٢]. وينسبُ إليها الإمامُ البيضاويُّ باعتبارِ وفاتِه فيها.

البَيْضاويُّ: نسبةً إلى البَيْضاءِ قريةٍ بفارسَ، بينَها وبين شيرازَ ثمانيةُ فراسِخَ، وكانَ اسمُها في أيّام الفرسِ (در إسفيد)، فعرِّبَت بالمعنى، وسمّيتِ البيضاءُ؛ لأنَّ لها قلعةً تبينُ مِن بعدٍ ويُرى بياضُها[٣]. ويُنسَبُ البيضاويُّ إليها لأنَّ أصولَ أسرتِهِ منها أو لأنَّ مولِدَه كان فيها.

الشَّافعيُّ مذهبًا، الفقيهُ، المفسِّرُ، الأصوليُّ، النَّحْويُّ، المُتكلِّمُ، المؤرِّخُ.

ـ مولدُه ونشأتُه:

لا يُعرَفُ للبَيضاويِّ في التراجمِ تاريخُ مولدٍ على التَّحديدِ، ولم يذكرهُ من ترجمَ له.

إلا أنَّ بروكلمان في «دائرة المعارف الإسلامية» أثبتَ مَولِدَهُ سنةَ (٦٢٣هـ)[٤]، ولم يذكُرْ مُستندَهُ في ذلك.

والذي نميلُ إليه أنَّ سنةَ مولدِه: (٦٤٢هـ)، استنادًا إلى ما نقلَهُ الجنديُّ في «السُّلوك في طبَقاتِ العُلَماء والملوك» عن الزنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ: قال: «كانت وفاتُه بمدينةِ تِبريزَ، وهي مدينةٌ مِن أعمالِ أذربيجانَ، وكانت لنيِّفٍ وتسعينَ وستِّ مئةٍ، بعد أن بلغَ

---

(١) انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣/ ٣٨٠).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ١٣).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠).

(٤) نقلاً عن مقدمة تحقيق «طوالع الأنوار»، وذكر أن هذا في الطبعة الفرنسية من «دائرة المعارف الإسلامية»، ولم أجد التاريخ في الطبعة الإنجليزية، ولا العربية.

عمرُه تسعًا وأربعينَ سنةً»، اهـ[1]، فيكون مولده حوالي سنة (٦٤٢هـ) على تقديرِ أنَّ الراجحَ في تاريخ وفاتِهِ سنة (٦٩١هـ)، كما سيأتي بيانه[2].

ولم يذكُرْ غالبُ من ترجمَ له مكانَ وِلادَتِه، إلَّا ما كانَ من نصِّ الزِّرِكليِّ في «الأعلام» على أنَّ ولادتَه كانَتْ في البيضاءِ[3]، ولم أجدهُ عندَ مَن تقدَّمَه.

وقد ذكر الجنديُّ في «السلوك في طبقات العلماء والملوك» عن الزَّنجانيِّ تلميذِ المصنفِ، والطَّيبُ بامخرمةَ في «قلادة النحر» أنَّ جدَّ البيضاويِّ خرجَ مِن البيضاءِ وسكنَ شيرازَ[4]. فلعلَّ مولدَهُ كان في شيرازَ، ثمَّ نُسِبَ إلى البيضاءِ لأنَّ أسرتَه منها، ويؤيِّدُه ما ذكرَهُ ابنُ شاكرٍ الكتبيُّ في «عيون التواريخ» حيثُ قال: «الشِّيرازيُّ ثمَّ البَيْضاويُّ[5]»، والله أعلم.

وقد نَشأَ البَيْضاوِيُّ في شيرازَ في أسرةٍ علميةٍ، وكان بيتُه مَشهورًا بالعلمِ والقضاءِ.

فوالدُه: الوالي قاضي القضاةِ الأعظمُ السَّعيدُ إمامُ الحقِّ والدِّينِ، أبو القاسمِ عمرَ.

وجدُّه: المولى العلَّامةُ قاضي القضاةِ المغفورُ له فخرُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ محمدٌ.

وعمُّ والدِه: أقضى القُضاةِ السَّعيدُ شمسُ الدِّينِ أبو نصرٍ أحمدُ بنُ عليٍّ.

---

(١) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٢) ذكر محقق «الغاية القصوى» أن سنة ولادة البيضاوي: ٥٨٥هـ استنادًا إلى أن ابن حبيب ذكر في كتابه «درة الأسلاك» في حوادث سنة (٦٨٥هـ) أن البيضاويَّ رحمه الله توفي عن مئة، وبنى عليه أنه كان من المعمرين، واتضح ـ بعد مراجعة نسختين مخطوطتين (آيا صوفيا ٢٣٣/ و٤٤) و(باريس ١٧٢٠/ و٨٢) من «الدرة» ـ أن الصواب: وتوفي عن.... [بياض] سنة، فلعلها تحرفت في نسخة محقق «الغاية» من (سنة) إلى (مئة). وقدَّرَ محقق «مرصاد الأفهام» بعد أن ذكرَ التاريخَ الذي رجحناه أنَّ في كلامِ الزنجانيِّ المذكور تصحيفًا، وبنى عليه أنه ولد حوالي سنة ٦١٢هـ؛ لأدلةٍ ذكرها، والله أعلم.

(٣) انظر: «الأعلام» (٤/ ١١٠).

(٤) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢/ ٤٣٦)، و«قلادة النحر» (٥/ ٤٤٢).

(٥) انظر: «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

وجدُّ والدِه: الإمامُ الماضي صدرُ الدِّين أبو الحسنِ عليٌّ.

وخاله: الإمامُ السَّعيدُ الرّبّانيُّ شهابُ الدِّينِ أبو بكرٍ.

وجدُّه لأمِّه: الإمامُ الماضي نجمُ الدِّينِ عبدُ الرّحمنِ البيضاويُّ = **كلُّهم من أئمَّةِ العلمِ وأصحابِ القضاء والرياسةِ**[١].

وقد نهلَ البيضاويُّ في هذه الفترةِ مِن مَعينِ والدِه وشيخِه شرفِ الدِّينِ سعيدٍ، فجمعَ بينَ المعقولِ والمنقولِ، وبرعَ في العلومِ والفنونِ، فدرسَ العربيَّةَ والفقهَ والكلامَ والمنطقَ، وسمعَ الحديثَ، حتَّى لمعَ نَجمُه وأشيرَ إليه بالبنانِ.

ـ تولِّيه القضاءَ:

اتَّفقتِ المصادرُ على أنَّ الإمامَ البيضاويَّ نشأَ في شيرازَ، ووليَ القضاءَ فيها. وقد تولَّى قضاءَ القُضاةِ في شيرازَ مدَّةَ (ستة أشهر)، لِمَا ذكرَ التَّاجُ السبكيُّ في ترجمةِ قاضي القضاةِ أبي إبراهيم مجدِ الدِّينِ إسماعيلَ بن يحيى التَّميميِّ الشِّيرازيِّ[٢]: «ولي قضاءَ القُضاةِ بفارسَ وهو ابنُ خمسَ عشرةَ سنةً وعُزِلَ بعد مُدَّةٍ بالقاضي ناصرِ الدِّينِ البيضاويِّ، ثمَّ أعيدَ بعدَ ستَّةِ أشهُرٍ وعُزِلَ القاضي ناصرُ الدِّينِ، واستمرَّ مجدُ الدِّينِ على القضاءِ خمسًا وسبعينَ سنةً».

وبيَّنَ السُّبكيُّ أنَّ القاضيَ مجدَ الدِّينِ توفيَ سنةَ (٧٥٦هـ) عن أربعٍ وتسعينَ سنةً بشيرازَ، وأنه تولَّى القضاءَ في سنِّ الخامسةَ عشرةَ سنةَ (٦٧٧هـ) وبقي مدَّةً ثم عزلَ،

---

(١) انظر إسناد البيضاوي لكتاب «مصابيح السنة» عن طريقهم في «تحفة الأبرار» (١/ ٤ ـ ٦). وإسناده في الفقه عن طريق والده عن جده، في «الغاية القصوى في دراية الفتوى» (١/ ٢٢٠).

(٢) هو قاضي القضاة مجد الدين إسماعيل بن يحيى التميمي الشيرازي البالي، نسبة إلى بال بليدة في شيراز، كان مشهورًا بالدين والصلاح الخير والمكارم وحفظ القرآن وكثرة التلاوة، توفي بشيراز سنة ٧٦٥هـ، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٤٠٠).

ووليَ القاضي ناصرُ الدين ستة أشهرٍ، ثمَّ أعيدَ مجدُ الدِّينِ إلى القضاءِ وبقيَ فيه بعد ذلك خمسًا وسبعينَ سنةً.

فيظهر مِن هذا أنَّ وِلايةَ البيضاويِّ للقضاءِ بشيرازَ كانت حوالي (سنة ٦٨١هـ). وكان عمرُه حينئذٍ تسعةً وثلاثينَ عامًا(١).

وذكرَ التَّاجُ السُّبكيُّ في «الطبقات الكبرى»: أن البيضاويَّ رحلَ إلى تبريزَ، حيثُ صادفَ دخولُه إليها مجلسَ درسٍ قد عُقدَ بها لبعضِ الفُضلاءِ، فجلسَ البيضاويُّ أُخرياتِ القومِ بحيثُ لمْ يَعلَمِ بهِ أحدٌ، فذكرَ المُدرِّسُ نكتةً زعمَ أنَّ أحدًا مِن الحاضرينَ لا يَقدرُ على جوابِها، وطلبَ مِن القومِ حلَّها والجوابَ عنها، فإنْ لمْ يَقدِروا فالحلَّ فقط، فإن لم يقدِروا فإعادتَها.

فلمَّا انتهى مِن ذكرِها شرعَ القاضي ناصرُ الدِّين في الجوابِ.

فقالَ له: لا أسمعُ حتّى أعلمَ أنَّك فهمتَها، فخيَّره بينَ إعادتِها بلفظِها أو معناها، فبهِتَ المدرِّسُ وقال: أعدْها بلفظِها، فأعادَها، ثمَّ حلَّها وبيَّنَ أنْ في تركيبِه إيّاها خَللًا، ثمَّ أجابَ عنها وقابَلها في الحالِ بمثلِها ودعا المُدرِّسَ إلى حلِّها، فتَعذَّرَ عليه ذلك.

فأقامَه الوزيرُ مِن مجلسِه وأدناه إلى جانبِه، وسألَه مَن أنت؟ فأخبرَه أنَّه البيضاويُّ وأنَّه جاءَ في طلبِ القضاءِ بشيرازَ، فأكرمَه وخلعَ عليه في يومِه وردَّه وقد قَضى حاجتَه(٢) ا.هـ.

ولا ندري هل كان طلبُه للقضاءِ بشيرازَ في هذه الحادثةِ قبلَ عزلِه بالقاضي مجدِ الدِّينِ التَّميميِّ أم بعدَهُ.

وقد تولَّى البَيضاويُّ القضاءَ وكان قد ملكَ أمورَ شيرازَ في ذلكَ الوقتِ جمالُ الدِّين إبراهيمُ الطِّيبيُّ، المعروفُ بالعدلِ بين النَّاسِ والأخذِ على أيدي الظَّلَمةِ(٣).

---

(١) على تقدير مولده سنة (٦٤٢هـ) ووفاته سنة (٦٩١هـ).

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» للسبكي (٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٣) هو جمال الدين إبراهيم الطيبي المعروف بابن السواملي، سافر وأبعد في الصين وفتح الله عليه، =

ورُوِيَ أنَّ القاضيَ ناصرَ الدِّين البيضاويَّ قصدَه يومًا لبعضِ أشغالِه حين تقلُّدِه لأعمالِه، فأرادَ أن يلقاه بخلوةٍ، فصلَّى الصُّبحَ في أوَّل الوقتِ، ثمَّ ركبَ إلى بابِه واستأذنَ عليه، فقيلَ له: اجلس، فجلَسَ وانتظرَ حتَّى طلعتِ الشَّمسُ فأذِنَ له، فلمَّا دخلَ أكرمَه وحيَّاه، ثمَّ قال: يا مولانا! صلَّيتَ الصُّبحَ؟ قال: نعم، وكيف لا أصلِّي؟! فقال: يا مولانا إذا صلَّيتَ، فأتبِعْها بأذكارٍ ودعواتٍ، وفرِّغْ قلبكَ أوَّلَ النَّهارِ مِن أفكارِ المخلوقِ، واشتغِل بالخالقِ، حتَّى إذا قضيتَ ما وجبَ عليك مِن عبادةِ الخالقِ توصَّلْ إلى الأسبابِ بإذنِه وأمرِه، وإلَّا فإذا شوَّشتَ وقتكَ وفوَّتَّ عليك بعضَ أورادِكَ، ثمَّ أتيتَ بابَ مخلوقٍ مثلِك؛ لا جرمَ لم يُفتَحْ عليك، ولمْ يُؤذنْ لك، قال القاضي: فعلمتُ أن ذلك الكلامَ من الحقِّ،[1] ا.هـ.

وفي هذا دلالةٌ على عِظَمِ مكانةِ القاضي البيضاويِّ عندَ أهلِ عَصرِه ورؤساءِ بلدِه، وعلى شِدَّةِ تواضُعِه ولينِ جانبِه.

وقد عُرِفَ البيضاويُّ بالحزمِ في القضاءِ، والتَّحقيقِ والتَّدقيقِ في الحُكمِ والفُتيا، ووصفَ بأنَّه قابلَ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ بالاحترامِ والاحترازِ، حتَّى بزغَتْ في الآفاقِ نُجومُه، واشتهرَتْ في الأمصارِ فوائدُهُ وعلومُه[2].

وقد ذكرَ حاجي خليفة في «كشف الظنون» أنَّ البيضاويَّ تركَ القَضاءَ والمناصِبَ الدُّنيويَّةَ بعدَ أَنْ وعظَهُ شيخُه الكتحتائيُّ ونهاهُ عن طلبِ القضاءِ، حيثُ قال بعد أن نقلَ ما قالَهُ ابن السبكيُّ: «وقيل: إنَّه طال مدَّةُ مُلازمَتِه، فاستشفعَ مِن الشَّيخِ مُحمَّد بن مُحمَّد الكتحتائيِّ، فلمَّا أتى الأميرَ على عادَتِه قال: إنَّ هذا الرَّجُلَ ـ يعني البيضاويَّ ـ عالمٌ فاضِلٌ، يريدُ الاشتراكَ مع الأميرِ في السَّعيرِ، يعني أنه يطلبُ منكُمْ مِقدارَ سجادةٍ

= فاكتسب أموالًا وبلغ الغاية، واستقبل من حاكم العراق بلادًا كبارًا، وكان يعتقد في أهل الصلاح والخير، ويمدهم بالمؤنة، ثم إن التتار مالوا عليه حتى قلت أمواله، توفي بشيراز عام (٧٠٦هـ)، انظر: «أعيان العصر» للصلاح الصفدي (١/ ١١٧ ـ ١١٩).

(١) انظر: «شد الإزار» لمعين الدين الشيرازي (ص: ٣٤٢ ـ ٣٤٣).

(٢) انظر: «درة الأسلاك مخطوط آيا صوفيا ٢٣٣» (٤٥/ ب).

في النَّارِ، وهي مجلسُ الحكمِ، فتأثَّر الإمامُ البيضاويُّ مِن كلامِه، وتركَ المناصِبَ الدُّنيويَّةَ، ولازمَ الشَّيخَ إلى أن ماتَ»[1].

وقد وقعَتْ هذه الكلماتُ في نفسِ البيضاويِّ موقعًا حَسَنًا، إذ عكفَ بعدَ أَنْ تركَ القضاءَ على كتابةِ تَفسيرِه الذي سارَ في الآفاقِ وتقبَّلَهُ النَّاسُ بالقَبُولِ، وظهرَتْ آثارُ الزُّهدِ في الدُّنيا والالتفاتِ إلى الآخرةِ في «تفسيره»، فمِن ذلكَ قولُه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾: «مَن أرادَ أَن يَعرف أَعدَى عَدُوِّه السَّاعي في إمَاتتِه الموتَ الحقيقيَّ فطريقُه أن يذبحَ بقرةَ نفسِه التي هي القوّة الشَّهويَّة حينَ زالَ عنها شَرَهُ الصِّبَا ولم يلحَقْها ضعفُ الكِبَرِ، وكانت معجَبةً رائقةَ المنظَرِ غيرَ مُذَلَّلة في طلبِ الدُّنيا مُسَلَّمةً عَنْ دَنَسِها لَا شيةَ بها مِن مَقابحها بحَيثُ يصلُ أثرُه إلى نفسِهِ فتحيا حيَاةً طَيِّبةً، وتعربَ عما به ينكشِفُ الحالُ ويرتفِعُ ما بين الوهمِ والعَقلِ من التَّدارُءِ والنِّزاعِ».

مشاهير شيوخه:

١ ـ والدُهُ إمامُ الدِّينِ عُمَرُ بنُ محمَّدِ بنِ عليٍّ البَيْضاويُّ (٦٧٥هـ): كان إمامًا مُتبحِّرًا، جمعَ بينَ العلمِ والتَّقوى، وتقلَّدَ القضاءَ بشيرازَ سنينَ، ودرسَ وأسمعَ، وحدَّث وروى، تولى قضاءَ شيرازَ في عام (٦٧٠هـ) للأتابك أبي بكرِ بن سعدِ بن زنكي بن مودود، توفيَ في ربيعِ الأوَّلِ سنة (٦٧٥هـ)، ودُفنَ بشيرازَ[2].

وقد تأثَّرَ البيضاويُّ به كثيرًا، وهو عُمدَتُه بين شيوخِه، وعليه تفقَّه البيضاويُّ وأخذ علومَه وأسانيدَه، قال في مقدِّمةِ «الغاية القصوى»: «فاعلَمْ أني أخذتُ الفقهَ عَن والدِي مولى الموالي، الصَّدرِ العالي، وليِّ اللهِ الوالي، قدوةِ الخَلَفِ، وبقيةِ السَّلَفِ، إمامِ الملَّةِ والدِّينِ أبي القاسمِ عمرَ قدسَ اللهُ روحَه» ثمَّ ساقَ بقيَّةَ الإسنادِ بالفقهِ إلى الإمامِ

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦) بتصرف يسير.

(٢) انظر: «شد الإزار» لمعين الدين الشيرازي (٢٩٤ ـ ٢٩٥)، و«شيراز نامه» لأبي العباس الشيرازي (ص: ٦٥، ١٣٦) وهو باللغة الفارسية، وسماه: أفضل الدين.

الشَّافعيِّ، ثمَّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ[١]. وقرأَ عليه «مصابيحَ السنَّةِ» مرارًا وتكرارًا[٢]. وقد ذكرَ البيضاويُّ بعض اختياراتِ والدِهِ الفقهيَّةِ وفتاويه في ثنايا كتبِه.

٢ ـ مولانا شرفُ الدِّينِ عمرَ بن الزكيِّ البوشكانيُّ (ت ٦٨٠هـ): تأدَّبَ الإمامُ البيضاويُّ به وتخرَّجَ لديهِ، وكانَ مِن رُؤوسِ مَشايخِه، دفنَ في شيرازَ، ورثاه القاضي ناصرُ الدينِ بقصيدةٍ طويلةٍ كانت مكتوبةً على مرقدِه[٣].

٣ـ شرفُ الدِّينِ سَعيدِ[٤]: ذكرَهُ بهاءُ الدِّينِ الجنديُّ في «السُّلوك في طبقاتِ العلماءِ والملوكِ» في ترجمةِ الزنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ: قال: «فسألتُه: عن مَن تفقَّه ـ يعني البيضاوي ـ؟ فقال: في المنقولاتِ بأبيهِ وفي المَعقولاتِ بشرفِ الدِّينِ سعيدٍ أوحدِ عُلماءِ شيرازَ»[٥].

٤ . الشَّيخُ محمَّدُ بن محمَّدٍ الكتحتائيُّ[٦] **الصُّوفيُّ**: صحبَهُ البيضاويُّ وأخذَ عنه الطَّريقَ واقتدى به في الزُّهدِ والعبادةِ، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون»: «تأثَّرَ الإمامُ البيضاويُّ مِن كلامِه، وتركَ المناصِبَ الدُّنيويَّةَ، ولازمَ الشَّيخَ إلى أن ماتَ، وصنَّفَ (التفسير) بإشارةِ شيخِه، ولَمَّا ماتَ دُفِنَ عند قَبرِه»[٧].

٥ ـ الصاحبُ غياثُ الدِّينِ أبو مضرٍ محمدُ بنُ أسعدَ العُقيليُّ اليَزديُّ: ذكرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيحِ السنَّةِ»[٨].

---

(١) انظر: «الغاية القصوى في دراية الفتوى» (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «تحفة الأبرار» (١/ ٤ ـ ٦).

(٣) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٢٩٧ ـ ٢٩٩).

(٤) وذكر الطيب بامخرمة (٥/ ٤٤٢) أن اسمه: شعبة، ولم أقف على ترجمة لكلا الاسمين.

(٥) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٦) وفي بعض المصادر: «الكيخاني».

(٧) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦).

(٨) انظر: «تحفة الأبرار» (١/ ٤ ـ ٦). وقد ذكر ابن الفوطي أن كنيته: «أبو نصر»، والمثبت ما ذكره المصنف. =

٦ ـ خاله الإمامُ شهابُ الدِّينِ أبو بكرٍ محمدُ بنُ الإمامِ نجمِ الدِّينِ عبدِ الرّحمنِ البَيضاويُّ (ت: ٦٤٩هـ): ذكرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيح السنة»[١]، وقد كانَ شيخًا رفيعَ الشّأنِ رفيعَ الحالِ، له إسنادٌ في الحديثِ، روى عنه جمعٌ كثيرٌ مِن الأئمَّةِ والأعيانِ[٢].

٧ ـ الإمامُ جمالُ الدِّينِ أحمدُ الهَمْدَانيُّ المعروفُ بـ(عاج): ذكرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيحِ السنة».

٨ ـ الإمامُ جمالُ الدِّينِ عُثمانُ بنُ يوسفَ المَكيُّ: ذكرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيح السنة».

٩ ـ قاضي القضاةِ تقيُّ الدِّينِ أبو الحسنِ عليُّ بن الحسنِ بنِ أحمدَ الشِّيرازيِّ: ذكره العفيفُ المطَريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»[٣].

١٠ ـ الشَّيخُ نجمُ الدِّينِ عبدُ الواحدِ: ذكرَهُ العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»[٤].

١١ ـ معينُ الدِّين أبو ذَرٍّ عبدُ اللهِ بن الجنيدِ الكشكيُّ الصُّوفيُّ (ت ٦٥١هـ): ذكرَ البيضاويُّ في «منتهى المنى» أنَّه يروي عنه بسندِه إلى الإمامِ البغويِّ[٥]. وهو إمامُ زمانِه ومُفتي أوانه، له مشيخةٌ عاليةٌ وأسانيدُ مُعتبرةٌ، صَحِبَ ابنَ الجوزيِّ وابنَ سكينةَ، وقرأَ «الجمع بين الصحيحين» للحُمَيديِّ عليه، قيل: إنَّه ما تكلَّمَ قطُّ بهجرٍ وما عامل أحدًا بزَجْرٍ[٦].

= انظر: «مجمع الآداب» لابن الفوطي (٢/ ٤٥١).

(١) والظاهر أن البيضاوي كان صغيرًا حين أجازه خاله، نظرًا لما رجحناه في تاريخ مولده. إذ بينه وبين وفاة خاله سبع سنوات.

(٢) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٣٣٠ ـ ٣٣٢).

(٣) انظر: «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧)

(٤) انظر: «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧).

(٥) انظر: «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن مخطوط «منتهى المنى».

(٦) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٥٧ ـ ٥٩)، وفيه: «الكشكي».

مشاهيرُ تَلامِذَتِه:

١ ـ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ إسماعيلَ الزَّنْجانيُّ الشِّيرازِيُّ: تولَّى قضاءَ شيرازَ، وهو مِن أكابرِ أصحابِ الإمامِ البيضاويِّ، وَقلَّ مَا رُئيَ مثلُه في الفقهاءِ كانَ شريفَ النَّفسِ عاليَ الهمَّةِ، وَله مصنّفاتٌ عديدةٌ وشروحٌ لبعضِ مُصنَّفاتِ البيضاويِّ في أصُول الدّينِ، ولهُ كتابٌ في التَّفْسِير. أَخذَ عن البيضاويِّ الأَحَادِيثَ التُّساعيةَ، وجملتُها أربعةَ عشرَ حَدِيثًا، والرّسالةَ الجديدةَ للإمامِ الشَّافِعِيِّ[١].

٢ ـ الشَّيخُ كَمَالُ الدِّينِ عُمَرُ بنُ إليَاسَ المراغيُّ (ت ٧٣٣هـ): كَانَ عَالمًا عابدًا، سَمِعَ «منهاج» البَيضَاوِيّ من مُصَنفه، وَمَات: بِدِمَشق[٢]، وعن طريقه يتَّصِلُ إسنادُ عليِّ بن خليفةَ المساكنيِّ والإمامِ الشَّوكانيِّ بكتابِ «أنوار التنزيل»[٣].

٣ ـ الشَّيخُ الإِمَامُ فَخرُ الدِّينِ أحمَدُ بنُ الحَسَنِ الجارَبَرْدِيُّ (ت ٧٤٦هـ): كان فاضلًا ديِّنًا مُتفنِّنًا مُواظِبًا على الشُّغلِ بِالعلمِ وإفادةِ الطّلبَةِ، شرحَ «منهاج» البَيضَاوِيّ فِي أصُولِ الفقهِ، وَله على «الكَشَّاف» حواشٍ مشهورةٌ وَقد أقرأَهُ مَرَّاتٍ عديدةً، قال السُّبكيُّ: بلغنَا أَنه اجْتمع بِالْقَاضِي نَاصِر الدِّينِ البَيضَاوِيِّ وَأخذ عَنهُ[٤].

٤ ـ عبدُ الصَّمدِ بنُ محمودِ بنِ عبدِ الصَّمدِ الفارابيُّ الفاروقيُّ، ظهيرُ الدِّينِ (ت بعد ٧٠٧هـ): فقيهٌ أصوليٌّ، مِن تَصانيفه: «شرحُ طوالعِ الأنظارِ» و«شرحُ مِنهاجِ

---

(١) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٥ ـ ٣٣٦).

(٢) انظر: «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ٢٩١).

(٣) انظر: «فهرسة علي بن خليفة المساكني» (ص: ٣٦ ـ ٣٧)، «الفتح الرباني في فتاوى الشوكاني» (٣/ ١٣٨٥، ١٥٦١).

(٤) انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٩)، «بغية الوعاة» (٣٠٣).

الوصـولِ» كلاهمـا لشـيخِه البَيْضـاويِّ[١]، وهو ناسـخُ النسـخةِ الخطيَّةِ الأولى لتفسـيرِ البيضـاويِّ التـي اعتمدناها فـي إخراجِ هـذه الطَّبعةِ.

٥ ـ **زينُ الدِّينِ الهنكيُّ**: لازمَهُ الإمامُ عَضُدُ الدِّينِ الإيجي، وأخذَ عنهُ، وصرَّحَ العلماءُ بأنَّهُ تلميذُ البَيْضاويِّ[٢].

٦ ـ **زيـنُ الدِّيـنِ التِّبريزيُّ**: ذكرُه المُلَّا برهـانُ الدِّينِ الكوراني (ت ١١٠١)، فـي رِسـالتِه: «الأَمَم لإيقـاظِ الهِمَم»، وأوردَ فيها إسـنادَهُ بكتب البيضـاويِّ «أنوار التنزيل» و«الطوالـع» و«المنهـاج» و«الغايـة القصوى» و«شـرح المصابيح» إلـى مصنِّفِها، عن طريـقِ زيـنِ الدِّيـنِ التِّبريزيِّ عن البيضـاويِّ[٣]، ولعلَّه الـذي قبلَه.

٧ـ **عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ الحَميدِ أبو محمَّدٍ الجَيْلونيِّ** (ت ٧٢٣هـ): نسبةً إلى كورةِ جَيْلون، وهو جبلٌ ببلادِ فارسَ، قرأَ على البيضاويِّ وأخذَ عنه[٤].

٨ ـ **الشيخُ عبدُ الرَّحمنِ بن أحمدَ الأصفهانيُّ**[٥]: ذكرَهُ العلامةُ أحـمـدُ بـن عبد الرحمنِ الموصليُّ في إجازتِه للشَّيخِ عمادِ الدينِ الأمهريِّ حيث قال: «والطريقُ

---

(١) انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٥٧٤).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ٤٦).

(٣) انظر «مجموع رسائل الملا الكوراني» (١/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩)، وقد يسَّرَ اللهُ لدارِ اللُّبابِ طباعة هذا المجموع الذي يضمُّ عشرينَ رسالةً مِن أنفس رسائِله. ولم أقف على ترجمة لزين الدين التبريزي.

(٤) انظر ترجمته في «السلوك في طبقات الملوك» (٢/ ١٤٦)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٦٤)، وذكر تلمذته على البيضاوي في «السلوك في طبقات الملوك» (٢/ ٤٣٦).

(٥) وهو والد الفقيه الشافعي أبي الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، الأصولي، النحوي، الأديب، المنطقي، الكاتب البارع، صاحب «تشييد القواعد في شرح تجريد العقائد»، و«شرح كافية ابن الحاجب»، و«شرح منهاج البيضاوي في الأصول»، انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» للسبكي (١٠/ ٣٨٣).

الثَّاني أنني قرأتُ قراءةَ بحثٍ على الشَّيخِ الإمامِ العالمِ الكاملِ المحقِّق المدقِّقِ شمسِ الدِّينِ محمودٍ الأصفهانيِّ، وهو بحثَهُ عن والدِهِ القيِّمِ ابنِ أحمدَ، ووالدُهُ على مُصنِّفِه القاضي ناصرِ الدِّين»[١].

٩ ـ بدرُ الدِّينِ محمَّدُ بن أسعدَ التُّستَرِيِّ: ذكرَه الوادي آشي في «ثبته» حيثُ قال: «ومِن شُيوخي في الأصلينِ والمعاني والبيانِ العَلَّامةُ ضياءُ الدِّينِ العَفيفيُّ الغرميُّ، وقد قرأتُ عليه «منهاج» البيضاويِّ بحثًا، وأخبرني أنَّـه يرويهِ عن الإمام بدرِ الدِّينِ التُّستَرِيِّ، عَن مؤلفه»[٢].

١٠ ـ جمالُ الدِّينِ الفاتني: ذكره العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»[٣].

١١ ـ قوامُ الدِّينِ مسعودُ بن محمَّدٍ الخبيص الكَرْمانيُّ (ت: ٧٤٨هـ): ذكره العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشَّافعيين»[٤]. وهو أبو محمَّد مَسعودُ بن محمَّد بنِ محمَّد بنِ سهلٍ الكَرمانيُّ الملقَّبُ بقوامِ الدِّينِ، أديبٌ مِن فقهاءِ الحنفيَّةِ، له «شرح الكنز» في الفقه، وحاشيةٌ على «المغني» للخبازيِّ في الأصولِ[٥].

١٢ ـ جمالُ الدِّينِ حُسَين بنُ المنجا: ذكره العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»، وهو أحدُ شُيوخِ شمسِ الدِّينِ أبي الثَّناء محمودٍ الأصفهانيِّ[٦].

---

(١) ذكره محقق «الغاية القصوى»، وعزاه إلى مخطوط في الخزانة التيمورية.

(٢) انظر: «ثبت الوادي آشي» (ص: ١٠٨).

(٣) انظر: «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٩٠)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧).

(٤) انظر: «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٩٠)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧).

(٥) انظر: «الدرر الكامنة» (٦/ ١٠٨)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٦).

(٦) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٩١)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧، ١٦٥).

١٣ ـ **شرفُ الدِّينِ عبد المؤمنِ بنُ خلَفٍ الدِّمياطيُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧٠٥هـ)**: ذكر ابن صارمٍ الصَّيداويُّ أنه ممَّنْ يروي «المنهاج» عن مؤلِّفِه البيضاويِّ[١].

مصنفاته:

في التفسير:

ـ «**أنوارُ التَّنزيل وأسرارُ التَّأويل**» **المعروفُ بـ: «تفسير البيضاويِّ»**، وهو آخرُ تصانيفِ الإمامِ ناصرِ الدِّينِ البيضاويِّ رحمه الله تعالى، وسيأتي الكلامُ عنه.

ـ «**كتاب العين**» **في التَّفسير**. انفردَ ابنُ شاكرٍ الكتبيُّ بذكرِه، ولم يذكُرْ تفسيرَهُ «أنوار التنزيل»، فلعلَّه هو، أو أنه وقفَ على تفسيرٍ له آخرَ لم يَصِلنا[٢].

في الحديث:

ـ «**تحفةُ الأبرارِ**» **شرحَ فيه كتابَ «مصابيح السنةِ» للإمام البغويِّ**، وقد أبانَ الإمامُ البيضاويّ في شرحه هذا المُعْضِلات، وحَلَّ المُشكلات، ولخَّص المُعْوِصَات، وأبرزَ الفوائدَ والنِّكات، بلُغةٍ رفيعة عالية، وقد نقلَ كلامَه في هذا الشرحِ الأئمةُ الكبار، واعتمده الشّراحُ والمحقِّقون[٣]، وهو مطبوعٌ.

في الفقه وأصوله:

ـ «**شرحُ مُنتخَبِ المحصولِ في الأصولِ**» لفَخرِ الدينِ الرَّازِي، في أصولِ الفقهِ[٤].

ـ «**شرحُ مختصرِ ابنِ الحاجبِ**» في الأصولِ[٥].

---

(١) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٩٢)؛ نقلاً عن «مشيخة الصيداوي» (ص: ٤٤٩).

(٢) انظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي (٢١/ ٣٨٨).

(٣) عن مقدمة تحقيق «تحفة الأبرار» بتصرف.

(٤) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

(٥) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

- «مِنهاجُ الوصولِ إلى علمِ الأصولِ»: وهو كتابٌ صغيرُ الحجمِ، جمُّ الفوائدِ، كثيرُ المنافعِ، جمعَ خلاصةَ الكتبِ التي تقدَّمَتْه بعبارةٍ مختصرةٍ دقيقةٍ، حتى صار من أهمِّ المتونِ في أصولِ الفقهِ، وله شروحٌ كثيرةٌ، وهو مطبوعٌ.

و«شرحُه»[١].

- «المنهاج» في الفقه[٢]. وذكرَ ابنُ تغْري بَرْدي أنَّ للإمامِ البيضاويِّ منهاجَين، الأوَّل المشهورُ وآخرُ غيرُه[٣]، فلعلَّه هذا.

- و«شرحُه»[٤].

- «شرحُ المحصولِ» لفخرِ الدّينِ الرّازيِّ[٥].

- «شرحُ التّنبيه» لأبي إسحاقَ الشّيرازيِّ، في أربع مجلداتٍ[٦].

- «الغايةُ القُصوى في درايةِ الفَتوى»، وهو في فروعِ المذهبِ الشَّافعيِّ، واختصرَه من كتابِ «الوسيط» للإمامِ الغزاليِّ[٧]. وهو مطبوعٌ.

- «منظومة في الفقه»[٨].

- «مِرصادُ الأفهام إلى مَبادئ الأحكام»، وهو مطبوعٌ.

---

(١) ذكره السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠).

(٢) ذكره ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٣) انظر: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٧/ ١١١).

(٤) ذكره ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٥) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦).

(٦) المصدر السابق.

(٧) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٣٩١).

(٨) المصدر السابق.

في الكلام وأصول الدين:

ـ «**طوالعُ الأنوارِ مِن مطالعِ الأنظارِ**»، **في أُصول الدِّينِ**، قال السُّبكيُّ: وهو أجلُّ مختصرٍ أُلِّفَ في علمِ الكلامِ[١]، وهو مطبوعٌ.

ـ «**الإيضَاح في أصولِ الدِّين**»[٢].

ـ «**مصباحُ الأرواحِ في علمِ الكلامِ**»، رتَّبه على مقدمةٍ وثلاثةِ كتبٍ، وهو مختصرٌ لطيفٌ مع زياداتٍ وتوجيهاتٍ لكتابِه «الطوالع»، وممّن شرحَه تلميذه: محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ الزّنجانيُّ[٣]، وهو مطبوعٌ.

ـ «**منتهى المُنى**» **في شرح أسماء الله الحسنى**، ذكرَه في «تفسيره» في نهايةِ سورةِ الحشرِ. وهو مطبوعٌ.

في المنطق:

ـ «**الكافيةُ**» **في المنطقِ**[٤].

ـ «**شرحُ المطالعِ**» **في المنطقِ**[٥]. وهو شرحُ متنِ «المطالع» لسراجِ الدِّينِ الأرمويِّ، وهو مِن أحسنِ مُتونِ المنطقِ، وأكثرِها شُروحًا.

ـ «**المطالع**»[٦].

في العربية:

«**لبُّ الألباب في علمِ الإعراب**»، **وهو مختصرُ كافيةِ ابنِ الحاجب**، قال عنه حاجي

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٣).

(٢) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

(٣) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٤) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦).

(٥) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦). والسيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠)، والداودي في «طبقات المفسرين» (١/ ٢٤٨).

(٦) ذكره الإسنوي في «طبقات الشافعية» (١/ ١٥٤) في ترجمة التستري، ولعله الذي قبله.

خليفة: وهو منطوٍ على فوائدَ جليلةٍ، ومتكفّلٌ لغرائبِ النّحوِ بوجازةِ ألفاظٍ عبقريّةٍ، وقد ذكرَ فيه ما هو الواجبُ ممّا تركَه ابنُ الحاجبِ[١]، وهو مطبوعٌ.

ـ «**شرحُ كافيةِ ابنِ الحاجبِ**»[٢].

في التاريخ:

ـ «**نظامُ التَّواريخ**»:

مِن الكتبِ التّاريخيّةِ التي تتناولُ التّاريخ العامّ مِـن عـهـدِ آدمَ إلى سنة ٦٧٤هـ، أو ٦٨٥هـ، ذكر فيه: الأنبياءَ، والخُلَفاء، والدَّولةَ الأُمويَّة، والعبَّاسيَّة، ثم الصفاريَّة، والسَّامانية، والغَزْنويَّة، والدَّيالمة، والسَّلجوقية، والسلغريَّة، والخُوارزميَّة، والمغوليَّة، وهو كتابٌ باللغةِ الفارسيّة[٣].

في الهيئة والفلك:

ـ «**متن في علم الهيئة**»[٤].

ـ «**شرح الفصول**» لنصير الدينِ الطُّوسيِّ[٥].

وله كذلك:

ـ «**رسالةٌ في تعريفات العلومِ**»، وتُسمَّى أيضًا: «**تعريفٌ مُنِيف بالعِلْمِ الشَّريف**»، وهي رسالةٌ مُختصَرةٌ ذكرَ فيها تعريفاتٍ جامعَةً لعددٍ مِن العلومِ، وتظهَرُ فيها ثَقافةُ الإمامِ البَيضاويِّ الواسعةُ، واطلاعُه على مُختلفِ العلومِ والفنونِ، وهي مطبوعةٌ.

ـ و«**كتابُ تهذيبِ الأخلاقِ في التَّصوُّفِ**»[٦].

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٤٦).

(٢) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

(٣) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٩٥). «دائرة المعارف الإسلامية» (ص: ٢٠٤٩، ٢٠٥١).

(٤) ذكره القونوي في مقدمة «حاشيته» (١/ ٢٤).

(٥) ذكره البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٤٦٢).

(٦) ذكره ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٩).

وممَّا نُسِبَ للبيضاويِّ وليسَ له:

ـ «**الإرشـاد**» **فـي الفقِـه**. نسـبَهُ إليـه ابـنُ شـاكرٍ الكُتبـيُّ فـي «عيـون التواريـخ»[1]. والرَّاجـحُ أنَّ الكتـابَ ليـسَ لـه، وإنَّما هو للإمـامِ أبي بكرٍ بـن البيضـاويِّ[2]، حيثُ ذكرَ السُّـبكيُّ فـي ترجمتِـه: «وله أيضًا على مـا ذكرَ ابنُ الصَّلاحِ كتابُ «الإرشـاد» في شـرحِ «كفايـةِ» الصَّيْمَريِّ»[3].

ـ «**تذكرةٌ**» في الفروعِ. ذكرَها حاجي خليفة حيث ذكر كتاب «التذكرة في الفروع على مذهب الشافعي»، للسِّراجِ ابن الملقِّنِ، ثمَّ قال: «ويقالُ: إنَّ للإمامِ البَيضاويِّ المفسِّر «تذكرة» فيهِ أيضًا»[4].

والرَّاجحُ أنَّ الكتابَ لأبي بكرٍ البَيضاويِّ أيضًا، حيثُ ذكرَ السُّبكيُّ في ترجمتِه أنَّ لـهُ شرحينِ على كتابِهِ «التَّبصرة»: أحدهما: الأدلَّةُ في تعليلِ مسائلِ التبصرةِ، ذكر ابنُ الصَّلاحِ أنه وقفَ عليه، والثاني: التذكرةُ في شرحِ التَّبصرةِ، وقفَ عليه السبكيُّ وهو في مجلدينِ[5].

وفاته:

اختلف المؤرِّخون في تحديدِ تاريخِ وفاةِ الإمامِ البَيْضاوِيِّ رحمَهُ اللهُ على أقوالٍ كثيرةٍ، منها:

---

(١) انظر: «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٢) محمد بن أحمد بن العباس الفارسي القاضي أبو بكر البيضاوي، كان إمامًا جليلاً ذا رتبة رفيعة في فقهاء الشافعية، توفي سنة سنة (٤٦٨هـ)، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» لابن الصلاح (١/ ٩١)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ٩٦).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ٩٧).

(٤) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٣٩٢).

(٥) المصدر السابق (٤/ ٩٧).

ـ ما ذكره الصَّلاحُ الصَّفديُّ في «الوافي بالوفيات»، وابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية» والمقريزي في «السلوك» أنَّ وفاتَه كانت سنةَ «٦٨٥هـ»[١].

ـ وذكر الإسنويُّ في «الطبقات» وابنُ الملقِّنِ في «العقد المذهب» أنَّ وفاتَه كانَتْ سنةَ «٦٩١هـ»[٢].

ـ وذكر اليافعيُّ في «مرآة الجنان» أنَّ وفاتَهُ كانت سنةَ «٦٩٢هـ»[٣].

ـ وتقدم أنَّ بهاءَ الدِّين الجنديَّ نقلَ عن الزَّنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ أنَّ الإمامَ مات لنيفٍ وتسعينَ وستِّ مئةٍ عن تسعٍ وأربعينَ.

ـ وذكرَ الشِّهاب الخفاجيُّ في مقدمةِ «حاشيته» على تفسير البيضاويِّ أنَّه توفي سنةَ (٧١٩هـ)، حيث قال: «والذي اعتمدَهُ وصحَّحه المؤرِّخونَ في التَّواريخِ الفارسيَّةِ أنَّهُ توفيَ في شهرِ جمادى الأوَّلِ سنةَ تسعَ عشرةَ وسبعمائةٍ تقريبًا، ويشهد له ما في آخرِ تاريخِه «نظام التواريخ»»[٤].

والذي نرجِّحُه أنَّ سنةَ وفاتِه هي «٦٩١هـ»، لما يأتي:

ـ تصريحِ الفاروقيِّ تلميذِ البَيْضاويِّ، حيثُ ذكرَ في خاتمةِ النُّسخةِ الخطيَّةِ مِن «تفسيرِ البيضاويِّ» المعتمدةِ في هذه الطَّبعةِ تاريخَ وفاةِ البيضاويِّ، حيثُ قال: «وقد انخرطَ المصنِّفُ سَقى اللهُ ثَراه ورَضِيَ عنه وأرضاه، في سلكِ الجَواهرِ القُدسِيَّةِ بتبريزَ متعرِّيًا عن جلبابِ الجِسميَّةِ، **في شوَّالَ لسنةِ إحدى وتِسعينَ وستِّمئةٍ**، أسأَلُ اللهَ تعالى لهُ الرِّضوانَ ولنفسي الرَّحمةَ والغفرانَ، والحمدُ للهِ حمدًا يُكافِئُ نعمَهُ ويوافي مزيدَهُ وصلواتُه على محمَّدٍ وآلِه».

---

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» للصلاح الصفدي (١٧/ ٢٠٦)، و«البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦)، و«السلوك في دول الملوك» (٢/ ١٩٥).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ١٣٦)، «العقد المذهب» (ص: ١٧٢).

(٣) انظر: «مرآة الجنان» (٤/ ١٦٥).

(٤) انظر: «حاشية الخفاجي».

ـ أنَّ البيضاويَّ فرغَ مِن تأليفِ «تفسيره» في هذه السَّنةِ، وقد جاءَ هذا التَّاريخُ في خاتمةِ إحدى النُّسَخِ الخطيَّةِ[1]، حيثُ كتبَ فيها: «تمَّ في آخرِ شَهرِ التَّوبةِ **جُمادى الآخرةِ سنةَ إحدى وتِسعينَ وستِّمائةٍ**».

ويَعضُدُه أيضًا ما ذكرَهُ الفاروقيُّ في خاتمةِ نُسخَتِه المذكورةِ مِن أنَّ «التَّفسيرَ» آخرُ مُصنَّفاتِ البيضاويِّ، حيثُ قال: «تمَّ المجلَّدُ الثاني مِن كتابِ «أنوارِ التَّنزيلِ وأسرارِ التَّأويلِ»، آخرِ مصنَّفاتِ الإمامِ الأعظَمِ...»[2].

وقد أوصى الإمامُ البيضاويُّ إلى القُطبِ الشِّيرازيِّ أن يُدفَنَ بجانبِه بتبريزَ[3].

ولم تذكُر المصادِرُ سِنَّ البيضاويِّ عندَ وفاتِه، عدا ما ذكرَهُ الجنديُّ عن الزَّنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ، حيث قال: «كانت وفاتُه بمدينةِ تِبريزَ، وهي مدينةٌ مِن أعمالِ أذربيجانَ، وكانت لنيِّفٍ وتسعينَ وستِّ مئةٍ، بعد أن بلغَ عمرُه تسعًا وأربعينَ سنةً»، اهـ[4].

رحمه الله وجزاهُ عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجزاء، بما قدَّمَ لهذه الأمةِ وبذَلْ، وبما صنفَ من التصانيفِ المفيدةِ والتآليفِ المحرَّرةِ فانتفعَ بها العِباد، وجعلَ ذلك ذخرًا له يومَ المعاد.

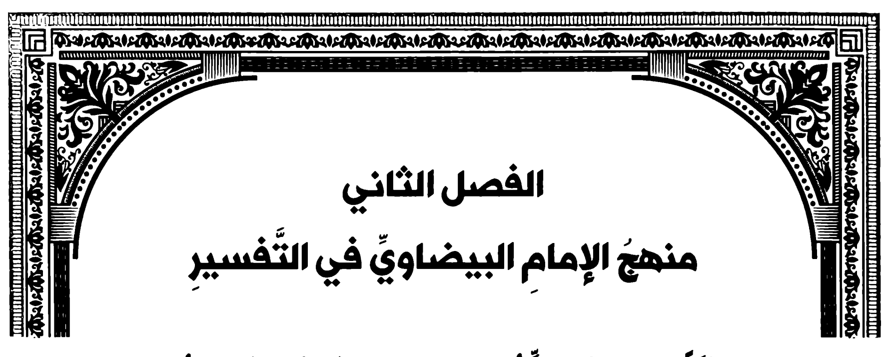
---

(١) وهي نسخة مكتبة السلطان أحمد الثالث المحفوظة برقم: (٣٦).

(٢) ويظهر استنادًا إلى هذا النصِّ أن الإمام البيضاويَّ توفي بعد فراغه من كتابة «تفسيره» بنحو أربعة أشهر.

(٣) انظر: «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦).

(٤) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).



الفصل الثاني
منهجُ الإمامِ البيضاويِّ في التَّفسيرِ

أوَّلًا: المنهجُ الكلِّيُّ للإمامِ البيضاويِّ وأسلوبُه ولغتُه

١ ـ المنهجُ الكلِّيُّ الذي سَلكَه الإمامُ البيضاويُّ في «تفسيره»:

يُعدُّ تفسيرُ الإمامِ البيضاويِّ «أَنوارُ التَّنزيلِ وأَسْرارُ التَّأويلِ» نَمُوذَجًا هامًّا من التَّفاسيرِ التي قامَت على ما عُرِف لاحقًا بمنهجِ التَّفسيرِ بالرَّأي[1]، وقد **انتهجَ فيه البيضاويُّ أسلوبَ التَّفسيرِ الشَّاملِ**، فمزجَ تفسيرَه بآياتِ القرآنِ الكريم، واختارَ ألفاظَه وتراكيبَه بعنايةٍ تامَّة، **فبدا تفسيرُه وكأنَّه بنيانٌ مَرصوصٌ، وجسدٌ واحدٌ**.

بدأ البيضاويُّ بمقدِّمةٍ موجزةٍ افتتحَها بحمدِ اللهِ تعالى، وقد وصلَ حمدَه بالنِّعمةِ العُظمى التي مَنَّ اللهُ بها على عبادِه، وهي إنزالُ القرآن، فأشارَ إلى غايتِه وإعجازِه، ومُحكمِه ومُتشابهِه، وأسرارِه وأحكامِه، ثمَّ انتقلَ إلى الابتهالِ إلى الله سبحانَه وتعالى ليصلِّيَ ويسلِّمَ على مَن أنزلَ عليه هذا الكتابَ العظيمَ، ثم شَرعَ ببيانِ أهمِّيَّةِ علمِ التَّفسير، ودافعِه للتَّأليفِ فيه، وبيَّنَ منهجَه الذي عزمَ عليه باختصارٍ فقال:

يحتـوِي علـى صَفْـوةِ مـا بَلَغنـي مِـن عُظمـاءِ الصَّحابـةِ وعُلَمـاءِ التَّابعيـن، ومَن دُونَهـم مِن السَّـلَفِ الصَّالحيـن، ويَنْطَوي على نُكـتٍ بارعةٍ ولطائفَ رائعةٍ، اسـتنبَطْتُها أنـا ومَـن قَبْلـي مِـن أفاضـلِ المتأخِّريـن، وأماثـلِ المحقِّقيـن، ويُعْـرِبُ عـن وجُـوهِ

---

(١) هذا هو الوصف المشتهر عنه، ويحتاج إلى نظر. انظر: «مناهل العرفان» للزرقاني (١/ ٥٣٥)، و«مباحث في علوم القرآن» لصبحي لصالح (ص: ٢٩٢).

القـراءاتِ المشـهورةِ المعـزوَّةِ إلى الأئمَّـةِ الثَّمانيةِ المشـهورين، والشَّـواذِّ المرويَّةِ عن القُـرَّاءِ المعتبَرين[١].

وذكرَ الاسمَ الذي اختارَ أن يُطلقَه على كتابِه فقالَ: **ناويًا أنْ أُوْسِمَه بعدَ أنْ أُتمِّمَه بـ: «أَنوارِ التَّنزيلِ وأَسْرارِ التَّأويلِ»**[٢].

وختمَ المقدِّمةَ باستمدادِ العَونِ من اللهِ للشروعِ في تفسيرِ كلامِه، فقال: **فها أنا الآنَ أَشْرَعُ وبحُسْنِ توفيقِه أقولُ، وهو الموفِّقُ لكلِّ خَيرٍ ومُعْطي كلِّ سُولٍ**[٣].

ومـن اللَّافـتِ فـي هذا مـا نبَّـهَ عليـه الشِّـهابُ الخفاجـيُّ فـي «حاشـيته» بقولِه: و(**أقـولُ**) هُنـا نـزلَ منزلـةَ الـلَّازمِ، فـلا معمـولَ لـه، أو معمولُـه ومَقولُه ما بعـدَه على الحكايـةِ. انتهى.

فإذا ما بنينا على القولِ الثَّاني يكونُ كلُّ ما كتبَه البيضاويُّ في تفسيرِه مقولَ هذا القول، ويغدو التفسيرُ كلُّه كتلةً واحدةً، هذه مقدِّمتُها، وتفسيرُ السُّورِ عرضُها، وخاتمتُها قولُه:

وقد اتَّفقَ إتمامُ تعليقِ سَوادِ هذا الكتابِ المُنطَوِي على فرائدِ فوائدِ ذَوِي الألبابِ، المشتملِ على خُلاصةِ أقوالِ أكابرِ الأئمَّةِ، وصفوةِ آراءِ أعلامِ الأمَّةِ، في تفسيرِ القُرآنِ وتحقيقِ مَعانيه، والكشفِ عَن عويصاتِ ألفاظِه ومُعجزاتِ مَبانيه، مع الإيجازِ الخالي عن الإخلالِ، والتَّلخيصِ العاري عَن الإملالِ، الموسومِ بـ«أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» في آخرِ شهرِ التَّوبةِ جمادى الآخرِ سنةَ إحدى وتسعينَ وستّ مئة.

وأسألُ الله تعالى أن يَعُمَّ نفعُه للطُّلابِ، ولا يُخلِّيَ سَعْيَ مَن يَتعبُ فيه من الأجرِ والثَّواب، ويختمَ كلَّ خاتمةِ أمري يومَه بتمحيصي عن الآثامِ وتبليغي أعلى منازلِ دارِ

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٥).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٥).

السَّلام في جوارِ العليِّين مع النَّبيِّين والصدِّيقين والشهداء والصَّالحين وحَسُنَ أولئك رفيقاً، وهو سبحانه حقيقٌ بأنْ يحقِّقَ رجاءَ الرَّاجينَ تحقيقاً[1].

وهذا يَعكِسُ أنَّ البيضاويَّ أرادَ أنَّ يضعَ بين أيدي طلّابِ العلمِ مرجعاً قريباً يُغنيهم عن حملِ الكُتبِ والأسفار، جمعَ لهم به خُلاصةَ الأقوالِ وصفوةَ الآراءِ، وأنَّه عُني بثلاثةِ أمورٍ:

أوَّلُها: تفسيرُ المعاني.

وثانيها: تحليلُ الألفاظ.

وثالثها: بيانُ أسرارِ البلاغةِ ودلائلِ الإعجاز.

وأنَّه قصدَ إلى جعلِ هذا التَّفسيرِ متوسِّطًا؛ فهو قائمٌ على الإيجازِ والتَّلخيص، لكنَّه بريءٌ من قصورٍ يؤدِّي إلى خَلل، أو تقصيرٍ يُوعِرُ المسالكَ ويُورِثُ الزَّلل.

وكما افتتحَ الإمام البيضاويُّ هذا التَّفسيرَ بحمدِ الله اختتمَه بالتَّوجُّهِ إليه سبحانه وتعالى أن ينفعَ بكتابِه، ويُثيبَ مَن يتعبُ فيه، ودعا لنفسِه بحسنِ الخاتمة، ويا لها من خاتمةٍ حسنةٍ لكتابِه وله! **فالرَّاجحُ أنَّه توفِّيَ رحمَه الله بعد أشهرٍ قليلةٍ من إنجازِ هذا الكتابِ، فهو خاتمةُ كتبِه**، نسألُ الله أن يكونَ قد أجابَ دعوتَه لنفسِه، وأن لا يحرمَنا من بركةِ دعوتِه لمَن تعبَ في العملِ على تحقيقِ كتابِه وإخراجِه.

وإنَّ هذا الأمرَ يعكسُ بجلاءٍ براعةَ التأليفِ وحسنَ التنظيمِ الذي تميَّزَ به الإمامُ البيضاويُّ، وإذا كان هذا يمكنُ أن يكونَ خَفيًّا لطولِ المسافةِ وبُعدِ الشُّقةِ، فهو ظاهرٌ جليٌّ لو أنَّنا سَلكنا في البحثِ عنه سفرًا قاصدًا، **فلو وقفنا على أيِّةِ سورةٍ لوجدنا الإمامَ البيضاويَّ يجعلُ تفسيرَه لها كبابٍ من كتابٍ، وعند التَّأمُّلِ نجدُه جعلَ لتفسيرِ كلِّ سورةٍ**

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٦٠٩ ـ ٦١٠).

مقدِّمةً وعَرضٍ وخاتمةٍ، ولا نقصدُ بذلك أنَّه كتبَ مقدِّمةً أو خاتمةً إنشائيَّةً لكلِّ سورةٍ، لكنَّه التزمَ طريقةً معيَّنةً للتَّقديمِ وللختام، وهذا ما سنقفُ عليه بشيءٍ من التَّفصيلِ لاحقًا في الكلامِ عن منهجِه الجزئيِّ الذي سلكَه في تفسيرِ كلِّ سورةٍ.

* * *

٢ ـ أسلوبُ الإمامِ البيضاويِّ في «تفسيرِه»، ولغتُه:

يستطيعُ المطالعُ في «أنوارِ التَّنزيلِ وأسرارِ التَّأويل» أنْ **يُلاحظَ أنَّ الإمامَ البيضاويَّ كانَ حريصًا على إيضاحَ المعنى بأقربِ طريقٍ ممكنٍ، ولتحقيقِ هذه الغايةِ مزجَ في أحيانٍ كثيرةٍ تفسيرَه بآياتِ القرآنِ الكريم**، وطريقتُه في التَّفسيرِ تُذكِّرُ بأسلوبِ الشَّرحِ الممزوجِ الَّذي انتهجَه في كتابِه «مِرصاد الأفهامِ إلى مَبادئ الأحكام»، مع أنَّ خصوصيَّةَ القرآنِ الكريمِ وطبيعةَ علمِ التَّفسيرِ وتشعُّبَ نواحيهِ ومَسالكِه جعلَت الإمامَ البيضاويَّ يسلكُ فيه مسلكًا فريدًا، يُضافُ إلى ذلكَ أنَّ دُربةَ الإمامِ البيضاويِّ في هذا الأسلوبِ أكسبَه فيه مرونةً ولطافةً، **فمن يقرأُ كلامَه يجدُ قدرةً على الانسجامِ مع الآياتِ، والسَّيرِ في نورٍ من هُداها، فصارَ كلامُه في بعضِ الأحيانِ كأنَّما يقتبسُ من أنوارِها**، وهذا منهجٌ عامٌّ وسِمةٌ غالبةٌ، وأمثلتُها أكثرُ من أن تُحصى، ونذكرُ منها:

ـ قولُه: ﴿وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ﴾ في السُّكنَى ﴿لِتُضَيِّقُواْ عَلَيۡهِنَّ﴾ فتُلجئوهنَّ إلى الخروجِ[1].

ـ وقولُه: ﴿فَذَاقَتۡ وَبَالَ أَمۡرِهَا﴾ عقوبةَ كفرِها ومَعاصيها ﴿وَكَانَ عَٰقِبَةُ أَمۡرِهَا خُسۡرًا﴾ لا ربحَ فيهِ أصلًا[2].

ـ وقولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ﴾ بالسَّيفِ ﴿وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ بالحجَّةِ ﴿وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡ﴾، واستعمِل الخُشونةَ فيما تجاهدُهم إذا بلغَ الرِّفقُ مداهُ[3].

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ٣٠٩).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ٣١٠).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ٣٢٠).

ولا شكَّ أنَّ طبيعةَ التَّفسيرِ وتعدُّدَ الآراءِ فيه جعلَ التزامَ هذا دائمًا أمرًا غيرَ مناسبٍ، فلذلك نجد الإمامَ البيضاويَّ يتخلَّى عن هذا الأسلوبِ لتسليطِ الضوءِ على قولٍ آخرَ نحوَ قولِه:

﴿وَٱحْصُرُوهُمْ﴾: واحبِسُوهُمْ، أو: حيلوا بينَهُم وبينَ المسجدِ الحَرامِ[1].

ـ أو على قراءةٍ أخرى نحوَ قولِه:

﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ وقُرِئَ: «هـذي الشَّجرةَ»[2].

ـ أو على ناحيةٍ إعرابيَّةٍ نحوَ قولِه:

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ يُضِلُّونَكُم مِن الجنِّ والإنسِ.

وقيلَ: الضَّميرُ في ﴿مِن دونِهِ﴾ لِـ﴿مَآ أُنزِلَ﴾؛ أي: ولا تتَّبِعُوا مِن دونِ دينِ اللهِ دينَ أولياءٍ[3].

ـ أو على نكتةٍ بلاغيَّةٍ نحوَ قولِه:

﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ جعلَ العذابَ ماسًّا لهم كأنَّه الطَّالِبُ للوُصولِ إليهم، واستَغنى بتَعريفِه عَن التَّوصيفِ[4].

كما يُلاحظُ أنَّ الإمامَ البيضاويَّ اختارَ أسلوبَ المفسِّرِ أحيانًا وآثرَه على الأسلوبِ السَّابق، وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ أيضًا، ومنها:

ـ قولُه: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ أي: تلكَ الآياتُ دَلائِلُه ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾[5].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦٢٧).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٤١٧).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٤٠٥).

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٣١٣).

(٥) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٨).

فقـد كانَ الأليـقُ على وفـقِ الأسـلوبِ السّـابقِ أن يقـال: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ دَلائِلُه ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾. ولكنَّه آثرَ استخدامَ أداةِ التَّفسيرِ «أي».

ـ وقولُه: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ يعني: بني خُزاعةَ[1].

وقد كانَ من الممكنِ أن يُقال هنا: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ مِن بني خُزاعةَ. ولكنَّه آثرَ استخدامَ فعلٍ يُستعملُ للإيضاحِ والتَّفسيرِ وهو «يعني»، ولعلَّ السَّببَ وراءَ ذلك أنَّ إيضاحَ المعاني هو الغايةُ الأسمى للإمامِ البيضاويِّ ولكلِّ مفسِّرٍ، فكانَ يختارُ ما يرى أنَّه أقربُ إلى هذه الغاية.

ونعودُ لنذكِّرَ بما قلناه سابقًا: أنَّ الإمامَ البيضاويَّ كانَ حريصًا على إيضاحِ المعنى بأقربِ طريقٍ ممكنٍ، ولكنَّنا نزيدُ هنا فنقول: **إنَّ إيضاحَ المعنى** الذي تحدَّثنا عنه سابقًا **لم يكن الغايةَ الوحيدةَ، بل كانَت معه غايةٌ أخرى لا تَقلُّ عنه أهمِّيَّةً، ألا وهي الاختصارُ،** وهذا أمرٌ حاضرٌ في ذهنِ الإمامِ البيضاويِّ من أوَّل تفسيرِه إلى آخرِه، ومن المؤشِّراتِ على ذلك الجوُّ العامُّ الذي غلبَ عليه هذا العصر، فهو عصرُ المتونِ في الفقهِ والأصولِ والنَّحو، لكنَّ الأهمَّ من ذلك كلِّه أنَّ البيضاويَّ **عبَّرَ عن هذا تلميحًا وتصريحًا في مقدِّمةِ «تفسيره» وخاتمتِه:**

ـ **أمَّا في المقدِّمة** فقال: (يحتوي على صَفوةِ ما بَلَغني مِن عُظماءِ الصَّحابةِ وعُلَماءِ التَّابعين)[2].

فالصفوةُ هي الخلاصة، ولا تكونُ الخلاصةُ إلا بعد اختصار، وهذا إلماحٌ ليسَ بخفيٍّ إلى قصدِ الاختصارِ والتَّلخيص.

ـ **وأمَّـا فـي الخاتمـة** فقـد أكَّد ما ألمـحَ إليه سـابقًا من كـونِ هذا التَّفسـيرِ خلاصةً

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦٣٤).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤).

وصفوة، ثمَّ قال: (مع الإيجازِ الخالي عن الإخلال، والتَّلخيصِ العاري عَن الإملال)[١].

وفي هذا العبارةِ من التَّصريحِ ما يُغني عن كلِّ تلميحٍ؛ فالاختصارُ والتلخيصُ غايتان مؤكَّدتانِ قصدَ إليهما البيضاويُّ في «أنوارِ التَّنزيلِ وأسرارِ التَّأويل»، ولسنا نبالغُ إذا قلنا: **إنَّ البيضاويَّ استطاعَ أن يجعلَ من «تفسيرِه» ما يُشبهُ المتنَ في علمِ التَّفسير**، فعبارتُه المركَّزةُ الدَّقيقةُ تُذكِّرُ بعباراتِ المتونِ الفقهيَّةِ والأصوليَّةِ والكلاميَّةِ، لا سيَّما وأنَّ البيضاويَّ فارسٌ من فرسانِ هذا الميدان، وهو صاحبُ متونٍ حازت رِضًا وقَبولًا، وصارَت عمدةً في بابِها من مثلِ: «منهاج الوصولِ إلى علمِ الأصولِ»، و«طوالع الأنوارِ من مطالعِ الأنظارِ» في علم الكلام، ولستُ أقصدُ بهذا الكلامِ تشبيهَ «أنوار التَّنزيل» بالمتونِ في صغرِ الحجم، ولكن في كثافةِ العبارة، فـ«تفسير الجلالين» مثلًا أصغرُ حجمًا من «أنوار التَّنزيل» ولا شكَّ، ولكنَّ عبارتَه أقلُّ كثافةً أيضًا، **فالإمامُ البيضاويُّ سلكَ في تكثيفِ العبارةِ مسلكَ الماورديِّ وأبي القاسم الكرمانيِّ والعزِّ بنِ عبدِ السَّلام، لكنَّه فاقَهم فيما قصدَ إليه**، فدُربةُ الإمامِ البيضاويِّ في هذا الأسلوبِ، ومهارتُه العاليةُ في تكثيفِ العبارةِ واختصارِها، مكَّنته من بلوغِ غايةٍ مَرْضيَّةٍ في ذلك، ومن أمثلةِ ذلك قولُه:

ـ ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾: مُنقادِينَ، وأصلُه: فظَلُّوا لها خاضِعينَ، فأُقحِمَت الأَعناقُ لبَيانِ مَوضعِ الخُضوعِ، وتُرِكَ الخبرُ على أصلِه.

وقيلَ: لَمَّا وُصِفَت الأَعناقُ بِصِفاتِ العُقَلاءِ أُجرِيَتْ مُجراهُم.

وقيلَ: المرادُ بها الرُّؤساءُ أو الجماعاتُ؛ مِن قولِهم: «جاءَنا عُنُقٌ مِن النَّاسِ» لفَوْجٍ منهم[٢].

فالأقوالُ الثَّلاثةُ ذكرها الإمامُ البيضاويُّ لبيان وجهِ ورودِ جَمْعِ العقلاء

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٦٠٩).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ١٣٦).

﴿خَٰضِعِينَ﴾ في خبرِ غيرِ العاقلِ ﴿أَعْنَٰقُهُمْ﴾، والعبارةُ مكثَّفةٌ تحتاجُ لتأمُّلِ المرادِ منها، لكنَّها غير مُستغلقة.

وقد كانَ هذا هو الغالبُ على عبارةِ البيضاويِّ: **التَّكثيفُ والاختصارُ والتَّلخيصُ** الذي لا يبلغُ حدَّ الإخلال، وهو ما أرادَه البيضاويُّ ولا شكَّ، ولكنَّ هذا الحالَ لم يثبت على الدَّوامُ، فقد أدَّى الاختصارُ إلى خفاءٍ وغموضٍ، بل وصلَ في إحيانٍ قليلةٍ إلى حدِّ الاستغلاقِ والإلغاز، ومن أمثلةِ ذلك قولُه:

﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ﴾ من مساكنِهنَّ وقتَ الفِراقِ حتَّى تنقضيَ عِدَّتُهنَّ، ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ باستبدادِهنَّ، أمَّا لو اتَّفقا على الانتقالِ جازَ؛ إذ الحقُّ لا يعدوهما، وفي الجمعِ بينَ النَّهيينِ دلالةٌ على استحقاقِها السُّكنى ولزومِها ملازمةُ مسكَنِ الفِراقِ[1].

قال الشِّهاب الخفاجيُّ في «حاشيته»: قوله: «لزومِها» بالجر عطف على «استحقاقِها»، وهو مصدر مضاف لمفعوله، و«ملازمةُ» بالرفع فاعله.

والحقيقةُ أنَّ كلامَ البيضاويِّ مربكٌ، وقد لجأ الخفاجيُّ إلى إعرابِه للتخلُّص من ذلك الإرباك، وهو ما في قولِه: «لزومِها ملازمةُ مسكَنِ الفِراقِ»، والمراد: يلزمُها أن لا تفارقَ المسكنَ الذي حصلَت فيه الفرقة، وهذا أمرٌ يُفهمُ بيُسرٍ من خلالِ الاطِّلاعِ على المسألةِ في كتب الفقه، ولكنَّ العبارةَ مشكلةٌ، ووجهُ الإرباكِ فيها: أنَّه عَطَفَ مصدرًا مضافًا إلى مفعولِه عاملٍ في فاعله على مصدرٍ مضافٍ إلى فاعله عاملٍ في مفعولِه.

ومن أمثلةِ ذلك أيضًا قولُه:«الصِّدقُ»: الإخبارُ المطابِقُ، وقيلَ: مَعَ اعتقادِ المُخبِرِ بأنَّه كذلكَ عَن دلالةٍ أو أَمَارةٍ؛ لأنَّه تعالى كذَّبَ المُنافقينَ في قولِهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ لمَّا لم يَعتقِدوا مُطابقتَه، ورُدَّ بصَرفِ التَّكذيبِ إِلَى قولِهم: ﴿نَشْهَدُ﴾ [المنافقون: ١]؛ لأنَّ الشَّهَادةَ إخبارٌ عمَّا عَلِمَه وهم ما كانُوا عالِمِينَ بِهِ[2].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٣٠٤).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٣٢).

وقد وقفَ الخفاجيُّ في «حاشيته» عند قولِه: «ورُدَّ بصَرفِ التَّكذيبِ...» فذكرَ اختلافَ الشرَّاحِ وأربابِ الحواشي فيما أرادَه، ونقلَهم مذهبَ الجاحظِ والنَّظَّامِ والرَّاغبِ في هذه المسألةِ، وأنَّ ثمَّة مَن ظنَّ أنَّه يردُّ على هذا أو ذاك، كما اختلفوا في أنَّه يتبنى أحدَ الأقوالِ أو أنَّه ذهب في المسألة مذهبًا رابعًا، وقد نقل الخفاجيُّ بحثًا طويلًا ونقاشًا حافلًا قال في آخره: ومثلُه تعميةٌ وإلغاز، لا اختصارٌ وإيجاز، فاعرفه.

ولا ينبغي أن ننسى أنَّ البيضاويَّ فقيهٌ متكلِّمٌ أصوليٌّ فكانَ لا بدَّ لذلك أن يتركَ أثرًا في أسلوبِه ولغتِه، يُضافُ إلى ذلكَ أنَّه كانَ يمتلكُ قدرةً متميِّزةً على تسليطِ الضَّوءِ على المعنى من نواحٍ متعدِّدة، وإخضاعِ عبارتِه التي يحملُ عليها ذلك المعنى لقوانينِ البيانِ من فحوى الكلام ومفهومِه وقيودِه ولوازمِه **ممَّا جعلَ كلامَه كبنيانٍ يشدُّ بعضُه بعضًا، ولكنَّ هذا البنيانَ كانَ أشبهَ ببرجٍ مشيَّدٍ وحصنٍ حصين، فغايتُه أن يكونَ قويًّا متينًا مُحكمًا، ولو أدَّى ذلك في بعضِ الأحيانِ إلى إهمالِ جماليَّتِه أو وعورةِ مسالكِه.**

فممَّا ظهرَت قوتُه ومتانتُه قولُه:

و«الجَلْدُ»: ضربُ الجِلدِ، وهو حُكمٌ يُخَصُّ بمَنْ ليسَ بمُحصَنٍ؛ لِمَا دلَّ على أنَّ حدَّ المُحصَنِ هو الرَّجمُ، وزادَ الشَّافِعيُّ عليه تَغريبَ الحُرِّ سنَةً؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «البِكْرُ بالبِكْرِ جَلدُ مئةٍ وتغريبُ عامٍ»، وليسَ في الآيةِ ما يدفَعُه ليَنسخَ أحدُهُما الآخرَ نسخًا مَقبولًا أو مَردودًا[1].

فعبارةُ البيضاويِّ هنا على إيجازِها متينةٌ، وقد أراد بها أنَّه عامٌّ أُريد به الخاصُّ، وليس عامًّا نُسخ عمومُه، وهذا ترجيحٌ لمذهب الشافعيِّ في أنَّ الزيادة على نصِّ الكتاب بيانٌ مخصِّص، وليست نسخًا كما يقولُ الحنفيَّة، وقد ذكر الإمامُ الشافعيُّ الآيةَ في باب: ما نزل عامًّا، دلَّت السُّنَّةُ خاصَّةً على أنه يُراد به الخاصُّ[2].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ٩).

(٢) انظر: «الرسالة» (ص: ٦٧).

وممَّا كانَ في مسلكِه وعورةٌ قولُه:

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا (١٠) رَسُولًا﴾ يعني بالذِّكرِ:

ـ جبرئيلَ لكثرةِ ذكرِه، أو لنزولِه بالذِّكرِ وهوَ القرآنُ، أو لأَنَّهُ مذكورٌ في السَّماواتِ، أو ذا ذِكرٍ؛ أي: شرفٍ.

ـ أو محمَّدًا عليهِ السَّلامُ؛ لمواظبَتِهِ على تلاوةِ القرآنِ أو تبليغِهِ، وعبَّرَ عن إرسالِهِ بالإنزالِ ترشيحًا، أو لأَنَّهُ مسبَّبٌ عن إنزالِ الوحيِ إليهِ، وأبدلَ عنهُ ﴿رَسُولًا﴾ للبيانِ.

ـ أو أرادَ بهِ القرآنَ، و﴿رَسُولًا﴾ منصوبٌ بمقدَّرٍ مثلِ: أرسلَ، أو «ذكرًا»، والرَّسولُ مفعولُهُ أو بدلُهُ على أنَّه بمعنى الرِّسالةِ.

وقد أوضحنا في التَّعليقِ على السَّطرينِ الأخيرين أنَّ قولَه: «أو أرادَ بهِ»؛ أي: بالذِّكرِ، وقولَه: «أو ذكرًا» معطوفٌ على قولِهِ: «بمقدَّر»؛ أي: ﴿رسولًا﴾ منصوبٌ بالمصدر ﴿ذكرًا﴾ على وجهين: أن يُعرب ﴿رسولًا﴾ مفعولًا للمصدر، أو أن يُعرب ﴿رسولًا﴾ الذي بمعنى الرِّسالة والمرادُ به القرآنُ بدلَ اشتمالٍ من ﴿ذكرًا﴾، وهذا الإيضاحُ أفادتنا فيه بعضُ الحواشي[1]، وهو يُظهِرُ وعورةَ بعضِ مسالكِ التَّعبيرِ عند البيضاويِّ.

وهذه الوعورةُ دفعَتنا في كثيرٍ من الأحيانِ إلى اللُّجوءِ إلى الحواشي لإدراك مقاصدِ الإمامِ البيضاويِّ، ثمَّ شرحِها، وكثيرًا ما كنَّا نطوفُ على مجموعةٍ من الحواشي للوقوفِ على بُغيتنا، وكانَ بعضُها يُعينُ في فهمِ المعنى، ولكنَّه لا يُعينُ على شرحِهِ، فلا بدَّ من إعادةِ الصِّياغةِ بأسلوبٍ يزيلُ ما يُشكِلُ من عبارةِ البيضاويِّ، ويشكِّلُ جسرًا بينها وبين لغةِ عصرنا.

***

(١) انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٩/ ١٤٥).

ثانيًا: المنهجُ الجزئيُّ الذي سلكَه الإمامُ البيضاويُّ في تفسيرِ كلِّ سورةٍ

جعلَ الإمامُ البيضاويُّ تفسيرَ كلِّ سورةٍ كبابٍ مستقلٍّ في كتابِه، ممَّا يعني أنَّه جعلَ تفسيرَ كلِّ سورةٍ ـ صغيرةً كانَت أو كبيرةً ـ وحدةً لها خصوصيَّتُها، ولها ترتيبُها، وهذا التَّرتيبُ يتكرَّرُ في تفسيرِ كلِّ سورة، فهو يمهِّدُ لكلِّ سورةٍ بما يمكنُ أن يعدَّ مقدِّمة لها، ثم ينتقلُ إلى عرضِ تفسيرِه للسُّورة، ثم يختمُ حديثَه عنها لينتقلَ بعد ذلكَ إلى غيرِها.

ويُمكن عند متابعةِ صنيعِ الإمامِ البيضاويِّ ملاحظةُ ما يأتي:

(١) ـ يفتتحُ الإمامُ البيضاويُّ تفسيرَ السُّورةِ بالمشهورِ في اسمِها، فيجعلُه في مطلعِها، ليكونَ هو **العنوانُ** لما بعده.

(٢) ـ يذكرُ الإمامُ البيضاويُّ ما قيلَ في **أسماءِ السُّورةِ** إن كانَ قد اشتَهرَ لها أكثرُ من اسم، وقد يذكرُه بعد الاسمِ المشهورِ مباشرةً بلا توضيحٍ لسببِ التَّسمية؛ كما قال:

سورة محمَّد عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ. وتُسمَّى سورةَ القتالِ[١].

ـ وقد يشرحُ معنى تسميةِ السُّورةِ ويوضِّحُها كما قال:

سورةُ فاتحةِ الكتابِ. وتُسمَّى: أمَّ القرآنِ؛ لأنَّها مُفتَتَحُه ومَبْدؤُه، فكأنَّها أصلُه ومنشَؤُه، ولذلكَ تُسمَّى: أساسًا، أو لأنَّها تَشتمِلُ على ما فيهِ من الثَّناءِ على اللهِ سبحانَه وتعالى والتَّعبُّدِ بأمرِه ونهيِه وبيَانِ وَعْدِه ووعيدِه، أو على جملةِ مَعانيهِ من الحِكَمِ النَّظريةِ والأحكامِ العمليَّةِ التي هي سُلوكُ الطَّريقِ المُستَقيمِ، والاطِّلاعُ على مراتبِ السُّعداءِ ومنازِلِ الأشقياءِ، وسورةَ الكَنزِ والوافيةَ والكافيةَ لذلك.

وسورةَ الحَمدِ والشُّكرِ والدُّعاءِ وتعليمِ المسألةِ لاشتمالِها عليها، والصَّلاةِ لوجوبِ قِراءتِها أو استحبابِها فيها.

والشَّافيَةَ والشِّفاءَ؛ لقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «هي شفاءٌ لكلِّ داءٍ».

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٤٥).

والسَّبعَ المثانيَ؛ لأنها سَبْعُ آياتٍ بالاتِّفاقِ[١]...

ـ وأحيانًا يذكرُ الأسماءَ غير المشهورةِ للسُّورِ بعد ذِكرِ كونِها مكيَّةً أو مدنيَّة، وذكرِ عددِ آياتها، كما فعلَ في سورةِ التَّوبة[٢].

(٣) ـ يذكرُ الإمامُ البيضاويُّ إن كانَت السُّورةُ مكيَّةً أو مدنيَّةً أو مختلَفًا فيها بأوجزِ عبارة، وَفقَ المنهجِ الآتي:

ـ إن لم يكن في ذلك خلافٌ قال: «مكيَّةٌ» كما في سورةِ النَّمل، أو: «مدنيَّةٌ» كما في سورةِ البقرة.

ـ وإن كان ثمَّة خلافٌ وجدنا أنَّ الإمامَ البيضاويَّ يعبِّرُ عنه بطريقتين:

الأولى: يستخدمُها عندما يترجَّحُ عنده أحدُ الوجهَين، فيقدِّمُه، ويذكرُ الآخرَ بعد كلمةِ «وقيلَ»، كما قال في سورة محمَّد عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: وهي مَدنيَّةٌ، وقيل: مَكِّيَّةٌ[٣].

الثَّانية: يستخدمُها عندما لا يترجَّحُ عنده أحدُ الوجهَين، وقد يكتفي بذكرِ عبارة: مختلفٌ فيها، كما فعلَ في سورةِ الإخلاصِ والفَلَقِ والنَّاس وغيرِها.

ـ وإن كان في السُّورةِ تفصيلٌ بيِّنَه، سواءٌ كانَ موضعَ اتِّفاقٍ أو اختلاف، كما قال في سورةِ الشُّعراء: مَكِّيَّةٌ، إلَّا قولَه: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ...﴾ إلى آخرِها[٤]، وكما قال في سورة التوبة: مدنيَّةٌ، وقيلَ: إلَّا آيتَينِ مِن قولِه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾[٥]، وهذه العبارةُ تدلُّ على أنَّ القولَ الأوَّلَ هو الراجحُ عنده، وقد يعبِّرُ عن التَّردُّدِ كما قال

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٠).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦١٩).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٤٥).

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ١٣٥).

(٥) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦١٩).

في سورة الأنعام: مَكيَّةٌ غيرَ ستِّ آياتٍ أو ثلاثٍ مِن قولِه: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام: ١٥١]، وهذا التَّردُّدُ مبرَّرٌ لأنَّ القولين مرويَّان عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما[١].

(٤) ـ يذكرُ الإمامُ البيضاويُّ **عددَ آياتِ السُّورةِ** مبيِّنًا إن كان ذلك موضعَ اتِّفاقٍ أو كان فيه خلافٌ؛ كما قال في سورةِ البقرة: وآيُها مئتانِ وسبعٌ وثمانونَ[٢]، وكما قال في سورةِ الشعراء: وهي مئتانِ وسِتٌّ ـ أو سَبعٌ ـ وعشرونَ آية[٣]، وكما قال في سورة التَّوبة: وآيُها مئةٌ وثَلاثونَ، وقيلَ: تسعٌ وعِشرونَ[٤]، وعند العودة إلى كتابِ «البيان في عدّ آي القرآن» للدَّاني وجدناه قد قال في الشُّعراء: مئتان وستٌّ وعشرون آيةً في المدني الأخيرِ والمكِّي والبَصريِّ، وسبع وعشرونَ في المدنيِّ الأول والكوفي والشَّامي[٥]، وقال في التَّوبة: هي مئة وتسع وعشرون آية في الكوفي، وثلاثون في عدد الباقين[٦].

والإمامُ البيضاويُّ لا ينسبُ الخلافُ عادةً، وقد نسبَه في مواضعَ قليلةٍ، كما قالَ في سورةِ المؤمنون: وهي مئةٌ وتسعَ عشرةَ آيةً عندَ البَصريِّينَ، وثماني عشرَةَ عندَ الكوفيِّينَ[٧].

---

(١) استثناء الثلاث رواه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٤١٥) من طريق أبي عَمْرِو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عباسٍ، واستثناء الست ذكره أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (١/ ٤٣٣)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٢٥)، من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسناد واه.

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤٥).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ١٣٥).

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦٢٠).

(٥) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٩٦).

(٦) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٦٠).

(٧) انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٩١)، وفيه: هي مئة وثماني عشرة آية في الكوفي، وتسع عشرة آية في عدد الباقين، اختلافُها آية ﴿وَأَخَاهُ هَـٰرُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٥] لم يعدَّها الكوفي وعدَّها الباقون.

ويُلاحظ أيضًا أنَّه يُعبِّرُ أحيانًا بكلمة «وآيُها» وأحيانًا بكلمة «وهي»، وذلك على جهةِ التَّفنُّنِ لا أكثر.

ويُلاحظ أيضًا أنَّه لم يلتزم بنقلِ الخلافِ دائمًا، فمثلًا في سورةِ البقرةِ تقدَّمَ أنَّه قال: وآيُها مئتانِ وسبعٌ وثمانونَ، وهو بهذا يخالفُ الزمخشريَّ والرازيَّ اللَّذان ذكرا أنَّها مئتانِ وستٌّ وثمانونَ[1]، وعند العودةِ إلى كتابِ «البيان في عدّ آي القرآن» للدَّاني وجدناه قد قال: وهي مئتا آية وثمانون وخمس آيات في المدنيين والمكِّي والشَّامي وستٌّ في الكوفي وسبعٌ في البصري[2]، فالإمامُ البيضاويُّ أثبتَ الراجحَ عنده، وأهملَ نقلَ الخلافِ هنا.

والأوَّلُ هو الغالبُ، ولعلَّ مثلَ هذا راجعٌ إلى أنَّ منهجَ التَّأليفِ عادةً ما يستقرُّ بعد مضيِّ خطواتٍ في تأليفِ الكتاب.

(٥) ـ **يشيرُ الإمامُ البيضاويُّ إلى ما يتعلَّقُ بالسُّورةِ من نُكتةٍ خاصَّةٍ** تستحقُّ التَّنبيهَ عليها، ولَفْتَ النَّظرِ إليها، ومن أمثلةِ ذلكَ:

ـ أنَّه قال في سورةِ التَّوبة منبِّهاً إلى كونِها آخرُ سورة نزلَت من القرآنِ الكريم: وهي آخرُ ما نزلَت، وهو ما رواه البخاري ومسلم من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه[3].

ـ وقالَ في سورةِ التَّوبة أيضًا منبِّهاً إلى سرِّ تركِ التَّسميةِ في أوَّلها: وإنَّما تُرِكَت التَّسمِيَةُ فيها لأنَّها نَزَلَت لرَفعِ الأمانِ و«بسمِ اللهِ» أمانٌ.

وقيلَ: كانَ النَّبيُّ ﷺ إذا نزلَتْ عليهِ سُورَةٌ أو آيَةٌ بيَّنَ مَوضِعَهَا وتُوفِّيَ ولم يُبَيِّن موضِعَها، وكانت قِصَّتُها تُشابِهُ قِصَّةَ الأنفالِ وتناسِبُها؛ لأنَّ في الأنفالِ ذِكرَ العُهودِ وفي ﴿بَرَآءَةٌ﴾ نبذُها فضُمَّتْ إليها.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٧)، و«تفسير الرازي» (٢/ ٢٤٩).

(٢) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٤٠).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦١٩).

وقيلَ: لَمَّا اختَلَفَت الصَّحابَةُ في أَنَّهُما سورةٌ واحِدَةٌ هي سابعةُ السَّبعِ الطِّوالِ أو سُورتانِ، تُرِكَت بينَهُما فُرْجَةٌ، ولَمْ يُكتَب «بسمِ اللهِ»[1].

ـ وقال في سورةِ الأعرافِ: مُحكَمٌ كلُّها، وقيلَ: إلَّا قولَه: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[2]، وهو أحدُ الأقوالِ في هذه المسألةِ[3].

(٦) ـ إذا ما انتهى الإمامُ البيضاويُّ ممَّا سبقَ **يذكرُ البسملةَ إشعارًا بانتهاءِ مقدِّمته التي مهَّدَ بها للسُّورة، وإيذانًا ببدايةِ عرضِه لتفسيرِها.**

(٧) ـ يعرضُ الإمامُ البيضاويُّ بعد ذلك لتفسيرِ السُّورةِ من أوَّلها إلى آخرِها، ولا بدَّ من التأكيدِ هنا على أمرٍ هامٍّ، وهو: أنَّ الإمامَ البيضاويَّ **انتهجَ أسلوبَ التَّفسيرِ الشَّاملِ، فقامَ بسَبْرِ جميعِ آياتِ القرآن**، ومرَّ عليها بالتَّفسيرِ والبيان، ولم يَعْمِدْ إلى انتقاءِ آيةٍ أو جملةٍ أو لفظةٍ دونَ غيرِها، بل مرَّ على الجميعِ، أمَّا في المواضعِ المتشابهةِ التي سبقَ له بيانُ معانيها، فهو يُشيرُ أحيانًا إلى أنَّه سبقَ له تفسيرُ الآية، ويُحيلُ إلى اسمِ السُّورةِ غالبًا؛ كما في قولِه في سورةِ التَّوبة: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ سبقَ الكَلامُ فيه أوَّلَ سورةِ البقرةِ[4].

وقد لا يُحيلُ كما في قولِه في سورةِ الأعراف: ﴿الٓمٓصٓ﴾ سبقَ الكلامُ في مثلِه[5].

وقد يَمرُّ على الآياتِ التي سبقَ بيانُها تاليًا متبرِّكًا إن لم يكن شارِحًا مفسِّرًا، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦٢٠).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٤٠٣).

(٣) انظر: «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (ص: ٤٤٨)، ولابن حزم (ص: ٣٨).

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ١٤٥).

(٥) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٤٠٤).

ـ ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٢٥﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٢٦﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ تصديرُ القَصصِ بها دلالةٌ على أنَّ البعثةَ مَقصورةٌ على الدُّعاءِ إلى معرفةِ الحقِّ والطَّاعةِ فيما يُقرِّبُ المَدعوَّ إلى ثوابهِ ويُبعِدُه عَن عِقابِه، وكانَ الأنبياءُ متَّفِقينَ على ذلك ـ وإن اختَلَفُوا في بعضِ التَّفاريعِ ـ مُبرَّئينَ عن المطاعمِ الدَّنِيَّةِ والأغراضِ الدُّنيَوِيَّةِ(١).

ـ ومن ذلك أيضًا:

﴿أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾ ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ ﴿٢٠٦﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمَتَّعُونَ﴾: لم يُغنِ عَنْهُم تَمتُّعُهم المُتطاولُ في دَفعِ العَذابِ وتَخفيفِه(٢).

فالإمامُ البيضاويُّ مرَّ في هذه الأمثلةِ على الآياتِ التي فسَّرَها سابقًا مرورًا، ثم وقفَ موضحًا ما رأى أنَّه بحاجةٍ لتوضيح.

وقد حافظَ الإمامُ البيضاويُّ على استعراضِ آياتِ القرآنِ الكريمِ جميعِها، وقد التزمَ ذكرَ الآياتِ والسُّورِ على وفقِ ترتيبِها في المصحفِ من فاتحةِ الكتابِ إلى سورةِ الناسِ، ولم يَنخرِمْ عنده هذا التَّرتيبُ، لا في ترتيبِ السُّور، ولا في ترتيبِ الآياتِ في السُّورةِ الواحدةِ، هذا، ولا يَعدمُ الباحثُ مثالًا لآيةٍ عادَ إليها بعد تفسيرِ ما بعدها، والظَّنُّ أنَّ مثلَ هذا لا يكونُ إلا لنكتةٍ، ونقفُ على مثالٍ واحدٍ يُعرف غيرُه بالقياسِ عليه، وهو ما جاءَ من قولِه:

﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ أهلِ قريةٍ ﴿عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ﴾ أعرضَتْ عنهُ إعراضَ العاتي المعانِدِ ﴿فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا﴾ بالاستقصاءِ والمناقشةِ ﴿وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكْرًا﴾ منكرًا، والمرادُ حسابُ الآخرةِ وعذابُها، والتَّعبيرُ بلفظِ الماضي للتَّحقيقِ. ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا﴾ عقوبةَ كفرِها ومَعاصيها ﴿وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا﴾ لا ربحَ فيهِ أصلًا. ﴿أَعَدَّ اللَّهُ

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ١٦٤).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ١٧٥).

﴿لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ تكريرٌ للوَعيدِ وبيانٌ لِمَا يوجبُ التَّقوى المأمورَ بهِ في قولِه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾. ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالحسابِ استقصاءَ ذنوبِهم وإثباتَها في صحائفِ الحفَظةِ، وبالعذابِ ما أُصيبُوا به عاجلًا[1].

فالملاحظُ هنا أنَّ الإمامَ البيضاويَّ فسَّرَ الآيَةَ الثامنة من سورةِ الطَّلاقِ، ثم فسَّرَ التاسعة وشرعَ بالعاشرة، لكن قالَ بعدَ أنْ تكلَّمَ على الآيةِ العاشرةِ قليلاً: ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالحسابِ استقصاءَ ذنوبِهم وإثباتَها في صحائفِ الحفَظةِ، وبالعذابِ ما أُصيبُوا به عاجلًا، وهذا وجهٌ آخرُ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكْرًا﴾، والظَّاهرُ أنَّ الإمامَ البيضاويَّ لم يشأ أنْ يقطعَ تفسيرَه للآياتِ بوجهٍ آخرَ لما بينها من اتِّصالٍ معنويٍّ، فلمَّا وجدَ موضعًا مناسبًا وقفَ ليذكرَ الوجهَ الآخرَ الذي أرادَ أن يذكرَه في الآية.

إذن حرصَ الإمامُ البيضاويُّ على شمولِ تفسيرِه لسورِ كتابِ الله وآياتِه، كما حرصَ على إيضاحِ معاني هذه السُّورِ والآياتِ، وكانَ هذا جليًّا في معرضِ تفسيرِه لآياتِ كلِّ سورةٍ من القرآنِ الكريم.

(٨) ـ كان الإمامُ البيضاويُّ إذا ما أتمَّ تفسيرَ السُّورةِ نظرَ إن كانَ فيها شيءٍ يقفُ عندَه قبلَ أن يختمَها من لطيفةٍ تخصُّها أو إشارةٍ فيها أو حُكمٍ يتعلَّقُ بها، لا سيَّما إن كان فيه ما يشرحُ الصُّدور أو يُلِيِّنُ القلوب أو يفتحُ أبوابَ الخير، ومن أمثلة ذلك:

ـ **وقوفُه على التَّأمينِ في آخرِ الفاتحة**، فقد قال: «آمينَ»: اسمُ الفعلِ الَّذي هو: استَجِبْ، وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما قالَ: سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عن معناه، فقالَ: «افْعَلْ»... وليسَ من القرآنِ وِفاقًا، لكنْ يُسَنُّ خَتْمُ السُّورةِ به... يقولُه الإمامُ ويَجْهَرُ به في الجهريَّةِ... وعن أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّه لا يقولُه، والمشهورُ عنه أنَّهُ يُخفيهِ؛

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٣١٠).

كَمَا رواهُ عبدُ الله بنُ مُغَفَّلٍ وأنسٌ. والمأمومُ يُؤمِّنُ معه لقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إذا قالَ الإمامُ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولُوا: آمينَ، فإنَّ الملائكةَ تقولُ: آمينَ، والإمامُ يقولُ: آمينَ، فمَن وافَقَ تأمينُه تأمينَ الملائكةِ غُفِرَ له ما تقدَّمَ مِن ذَنْبِه»[1].

ـ **وقوفُه على السُّجودِ في آخرِ الأعراف**، فقد قالَ بعد تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾: ولذلك شُرعَ السُّجودُ لقِراءَتِه، وعن النَّبيِّ ﷺ: «إذا قرأَ ابنُ آدمَ السَّجدةَ فسَجَدَ اعتزلَ الشَّيطانُ يَبْكِي فيقولُ: يا ويلَه، أُمِرَ هذا بالسُّجودِ فسَجَدَ فلَهُ الجنَّةُ، وأُمِرْتُ بالسُّجودِ فعَصَيتُ فلي النَّارُ»[2].

ـ **وقوفُه على نعيِ رسولِ الله ﷺ في سورةِ النَّصر**، فقد قال: والأكثرُ على أنَّ السُّورةَ نزلَتْ قبلَ فتحِ مكَّةَ، وأنَّه نَعيٌ لرَسُولِ اللهِ ﷺ، لأنَّه لَمَّا قرَأَها بكى العَبَّاسُ فقال عليهِ السَّلامُ: «ما يُبكيكَ؟» قال: نُعِيَت إليك نفسُكَ، قال: «إنَّها لَكَما تَقولُ». ولعلَّ ذلك لدلالَتِها على تمامِ الدَّعوةِ وكمالِ أمرِ الدِّينِ، فهي كقولِه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، أو لأنَّ الأمرَ بالاستغفارِ تَنبيهٌ على دنوِّ الأجلِ، ولهذا سُمِّيَتْ: سُورةَ التَّوديعِ[3].

وبعد أن يتمَّ الإمامُ البيضاويُّ تفسيرَ السُّورةِ ويقف على ما يحبُّ أن يقفَ عليه من لطائفِ الإشارات ورقائقِ التَّنبيهاتِ يختمُ الحديثَ عنها بحديثٍ في فضلِها، لكن غلبَ على هذه الأحاديثِ أنَّها من الضِّعاف، وكثيرٌ منها معدودٌ في الموضوعات؛ **إذ تابعَ البيضاويُّ الزَّمخشريَّ في إيرادِ حديثِ أُبيِّ بن كعبٍ رضي الله عنه في فضائلِ القرآنِ**

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣٨ ـ ٤٠).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٥٥٠).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٥٩٤).

سورةً سورةً، وهو حديثٌ موضوعٌ حذَّرَ منه حفَّاظُ الحديث وأئمَّتُه، وقد نقل الحافظُ السيوطيُّ جملةً واسعةً من كلامِ العلماء في التَّحذيرِ منه[1].

وهكذا نكونُ قد وقفنا على ملاحظاتٍ حولَ منهجِ الإمامِ البيضاويِّ الذي سلكَه في تفسيرِ كلِّ سورةٍ، ويمكنُ أن نخلصَ من هذه الملاحظاتِ إلى **أنَّ البيضاويَّ جعلَ تفسيرَ كلِّ سورةٍ كبابٍ من كتاب، وأنَّه جعلَ له مقدِّمةً وعرضًا وخاتمة**؛ فالمقدِّمةَ تضمَّنت اسمَ السورة وكونها مكيَّةً أو مدنيَّة وعددَ آياتها والتَّسمية، أمَّا العرضُ فضمَّ تفسيرَ السُّورةَ تفسيرًا شاملًا مع المرور عليها آيةً آيةً، ولم يَنخرمْ ذلك عنده إلا لنُكتةٍ، وأمَّا الخاتمةُ فتضمَّنت شيئًا من اللَّطائفِ والإشاراتِ أحيانًا، وأحاديثَ في فضائلِ السُّورِ دائمًا.

وتعكسُ هذه المنهجيَّةُ الدَّقيقةُ التي التزمَها الإمامُ البيضاويُّ عند تفسيرِ كلِّ سورةٍ ما عكستُه المنهجيَّةُ الكلِّيَّةُ في «تفسيره» من قبلُ من وضوحٍ في الرُّؤيةِ، وصفاءٍ في العقل، ومُكْنةٍ في التَّأليف، وبراعةٍ في التَّصنيفِ، وانضباطٍ بالقواعد، وهي صفاتٌ منسجمةٌ تمامًا مع شخصيَّةِ الإمامِ البيضاويِّ وما عُرف عنه في ترجمتِه وسائرِ مصنَّفاتِه.

* * *

---

(١) انظر: «حاشية السيوطي على البيضاوي» (٤/ ٤١٧). وسنقفُ على هذا عند الكلامِ على منهجِ البيضاويِّ في الحديث.

ثالثاً: مسالكُ المنهجِ التَّفصيليِّ للإمامِ البيضاويِّ في تفسيرِ آياتِ كتابِ الله

المسلكُ الأوَّلُ: في التَّعاملِ مع القرآنِ الكريم:

لا شكَّ أنَّ القرآنَ الكريمَ هو إمامُ كلِّ إمام، وأنَّ مَن يفسِّرُ كتابَ الله يجعلُ آياتِه نورًا يُرشِدُه، ودليلًا يَهديه، وقد ظهرَ تعظيمُ الإمام البيضاويِّ للقرآن الكريم، وتهيُّبُه من تفسيرِ كلامِ الله في أمرينِ اثنينِ:

١ ـ تصريحُه بتردُّدِه في الإقدامِ على هذه الخطوة عندما قال في المقدِّمة: ولطالَ ما أُحدِّثُ نَفْسي بأنْ أصنِّفَ في هذا الفنِّ كتابًا يَحتوي على صَفْوةِ ما بَلَغَني من عُظماءِ الصَّحابةِ وعُلماءِ التَّابعينَ، ومَن دُونَهم من السَّلَفِ الصَّالحينَ... إلَّا أنَّ قصورَ بِضاعَتي يُثبِّطُني عن الإقدامِ، ويَمنعُني عن الانتصابِ في هذا المَقَام، حتَّى سَنَحَ لي بعدَ الاستخارةِ ما صَمَّمَ به عَزْمي على الشُّروعِ فيما أَردْتُه، والإتيانِ بما قصَدْتُه[١].

٢ ـ تأخُّرُه في تأليفِ هذا التَّفسيرِ، فهو آخرُ مصنَّفاتِ الإمامِ ناصرِ الدِّينِ البيضاويِّ، وقد أنهاه قبل وفاتِه بأربعةِ أشهر؛ فقد صرَّح الفاروقيُّ تلميذُ البيضاويِّ وناسخُ «تفسيره» في خاتمةِ النُّسخةِ الخطيَّةِ مِن «تفسيرِ البيضاويِّ» المعتمدةِ في هذه الطَّبعةِ أنَّ وفاةَ البيضاويِّ كانَت في شوَّالَ لسنةِ إحدى وتِسعينَ وستِّ مئةٍ، في حين صرَّح بعضُ نسَّاخ «تفسيرِ البيضاويِّ»[٢] أنَّ هذا التَّفسيرَ تمَّ في آخرِ شَهرِ التَّوبةِ جُمادى الآخرةِ سنةَ إحدى وتِسعينَ وستِّ مئةٍ.

كما ظهرَ تحفُّظُ الإمامِ البيضاويِّ واحترازُه في تفسيرِه لكلامِ الله تعالى في نواحٍ متعدِّدةٍ منها:

١ ـ قولُه في بيانِ سببِ تقدُّمِ «الرَّحمن» على «الرَّحيم» في البسملة: أو للمُحافظةِ على رؤوسِ الآيِ[٣].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤ ـ ٥).

(٢) وهي نسخة مكتبة السلطان أحمد الثالث المحفوظة برقم: (٣٦).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٩).

وفي هذا العبارةِ تأدُّبٌ وحسنُ تعبير؛ فقد تجنَّبَ استخدامَ مصطلحِ السَّجع؛ لما اقترنَ بهذا المصطلحِ ممَّا يُنافي تعظيمَ القرآن الكريم، وثمَّة وجهٌ آخرُ؛ فقد تجنَّبَ التعبيرَ بأواخر الآيات، واستعاضَ عنها برؤوسِ الآيِ، وقد ذكرَ الشهاب الخفاجي في «حاشيته» السرَّ في ذلك، فقال: عبَّرَ عن الآخرِ بالرَّأسِ للتَّعظيمِ تأدُّبًا.

٢ ـ **توضيحُ ما وقعَ في كلامِه ممَّا يمكنُ أن يُشكِلَ**؛ كما فعلَ عندما استعملَ كلمةَ «مزيدة» في وصفِ لفظٍ قرآنيٍّ **فقال**: وَ«مَا» إبهاميَّةٌ تزيدُ للنَّكرةِ إبهامًا وشِيَاعًا، وتسدُّ عنها طرقَ التَّقييدِ؛ كقولِكَ: أَعطِني كتابًا مّا، أَيْ: أيَّ كتابٍ كانَ، أو مزيدَةٌ للتَّأكيدِ؛ كالَّتي في قولِه تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولا نعني بالمزيدِ: اللَّغوَ الضَّائعَ، فإنَّ القرآنَ كلَّه هدًى وبَيانٌ، بل ما لم يُوضَعْ لمعنًى يُرادُ منهُ، وإنَّما وُضِعَت لأنْ تُذكرَ معَ غيرِه فتُفيدَ له وَثاقةً وقوَّةً، وهو زيادةٌ في الهدَى غيرُ قادحٍ فيهِ. انتهى.

وفي كلامِه هذا تعظيمٌ للقرآن، ومحافظةٌ على التأدُّبِ عند التعاملِ معه، وفيه ردٌّ مبطَّنٌ على الإمامِ الرازيِّ الذي نقل قولَ أبي مسلمِ الأصفهانيِّ في نفي كونِها زائدةً: «مَعاذَ اللهِ أنْ يكونَ في القرآنِ زيادةٌ ولغوٌ» وصحَّحَه معلِّلاً ذلك: بأنَّ الله تعالى وصَفَ القرآنَ بكونهِ هدًى وبياناً، وكونُه لغواً يُنافي ذلك[1].

ومع أنَّ الإمام البيضاويَّ أجازَ استعمالَ لفظِ الزائدِ في ألفاظ القرآن على المعنى الذي أوضحه، لكنَّه تجنَّبَ هذا اللفظَ في مواضع أخرى، واستعاضَ عنه بلفظ «صلة»، وهو لفظٌ يستخدمُه العلماءُ والمفسِّرون للتعبير عن الزائد، فقد تحاشَوا إطلاقَ الزيادةِ والإقحامِ على ما وقعَ في كلام الله تأدُّبًا فسمَّوا الزائدَ صلةً، فقال: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾؛ أي: أَنْ تسجُدَ، و«لا» صِـلَةٌ مِـثـلُها في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩] مُؤكِّدَةٌ مَعنى الفعلِ الَّذي دخلَتْ عليه، ومُنبِّهَةٌ على أنَّ الموبَّخَ عليه تَركُ السُّجودِ[2].

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٦٣).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٤١٠).

٣ـ استخدامُ كلمة «لعلَّ» تجنُّبًا للجزمِ بمعنى يتبادرُ له أو يَرِدُ عليه ولا يرويه مؤثورًا، ومن ذلك قوله: ولعَلَّ نزولَ الكُتبِ الإلهيَّةِ على الرُّسلِ بأنْ يتلقَّفَه الملَكُ من اللهِ تعالى تَلقُّفًا روحانيًّا، أو يَحْفظَه من اللَّوحِ المحفوظِ، فيَنزِلَ به إلى الرَّسولِ فيُلْقيَه عليه(١).

وقد لاحظَ الشهابُ الخفاجيُّ ذلك، ورأى أنَّه مَسلكٌ يكثرُ انتهاجُه، فقال: وإنَّما عبَّرَ عنه بقولِه: «ولعلَّ»، وعادةُ المصنِّفين أن يُعبِّروا به فيما اخترعوه للإشارةِ إلى أنه ليس بمأثورٍ، فلا ينبغي الجزمُ بأنَّه مرادُ الله تأدُّباً منه، وهذا دأبُه، فاحفظْهُ.

ومثلُ ذلك كلمةُ «كأنَّ» فقد لجأ إليها الإمامُ البيضاويُّ للتَّعبيرِ عن تأدُّبه وتوقُّفه عن الجزم بمعنى لاحَ له، وظهرَ من خلالها ورعُه عند تفسيرِ كلامِ الله تعالى، كما فعلَ في تفسيرِ سورة هود، فقال:

﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾: رجوعُكُم في ذلك اليَومِ، وهو شاذٌّ عن القِياسِ. ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدِرُ على تَعذيبِهم أشدَّ عَذابٍ، وكأنَّه تَقريرٌ لكِبَرِ اليَومِ(٢).

فقد استشفَّ الإمامُ البيضاويُّ من ذكرِ قدرةِ الله سبحانه على كلِّ شيءٍ بعد ذكرِ يومِ القيامة أنَّ يومَ القيامةِ أمرٌ عظيمٌ كبيرٌ، تتصاغرُ أمامَه كلُّ قدرةٍ إلا قدرةُ الله تعالى، وهذا فهمٌ عميق ناجمٌ عن تأمُّلٍ صحيحٍ، لكنَّ الإمام البيضاويَّ آثرَ عدمَ الجزمِ به تأدُّبًا ولا شكَّ، وربَّما للإشعارِ بأنَّه من النُّكتِ البارعةِ واللَّطائفِ الرَّائعة التي استنبطها الإمامُ البيضاويُّ، وحدَّثنا عنها في مقدِّمته.

بعد أن رأينا تعظيمَ الإمامِ البيضاويِّ للقرآن، وهيبتَه في نفسِهِ، وأدبَه وورعَه في تفسيرِ آياتِه، **لا بدَّ أن نتفكَّرَ في موقف الإمامِ البيضاويِّ من قضيَّةِ تفسيرِ القرآنِ بالقرآنِ،** فلا ريبَ أنَّ أعظمَ ما يُفسَّرُ به القرآنُ الكريمُ هو القرآنُ نفسُه، ولا شكَّ أنَّ هذا النَّوعَ هو أجلُّ أنواعِ التَّفسيرِ وأشرفُها؛ إذ لا أفضلَ من بيانِ كلامِ اللهِ جلَّ جلاله بكلامِه، فقد أنزلَ اللهُ

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٧١).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٧١).

كتابَه متشابهًا مَثَاني، فما أُجملَ في مكانٍ فُصِّلَ في مكان، وما طُويَ في موضعٍ بُسطَ في آخر، وما جاءَ عامًّا في موضعٍ خُصِّصَ في غيرِه، ولذا نجدُ توافقًا عند العلماءِ على اعتبارِ القرآنِ الكريمِ المصدرَ الأوَّلَ والمرجعَ الأساسَ للتَّفسيرِ.

ونعودُ إلى الإمامِ البيضاويِّ **فنجدُ أنَّ الرَّأيَ الشَّائعَ حولَ تفسيرِه أنَّه من التَّفسيرِ بالرَّأي**[1]، والمعنى المتبادر لهذا الإطلاقِ أنَّه لا يعتمدُ تفسيرَ القرآنِ بالقرآن، ولا تفسيرَ القرآنِ بالمأثورِ من أحاديثَ أو آثار، وهنا ملاحظتان:

الأولى: قسَّمَ العلماءُ القولَ بالرَّأي إلى نوعينِ: مَذمومٍ ومقبولٍ، وإنَّ الشَّرطَ الأساسيَّ الذي ينتقلُ به الرَّأيُ من دائرةِ الذَّمِّ إلى دائرةِ القَبولِ هو أن لا يُخالفَ القرآنَ أو السُّنَّة، فليس لأحدٍ كلامٌ مع كلامِ الله، وليس لأحدٍ قولٌ مع قولِ رسولِ الله ﷺ، ولا يمكنُ لتفسيرٍ أن ينالَ الرِّضا والقَبولَ ما لم يكن كلامُ الله وسنَّةُ رسولِه دليلَ رأيِ صاحبِه ومِشكاةَ فكرِه.

الثَّانيةُ: أنَّ النَّاظرَ في تفسيرِ الإمامِ البيضاويِّ يلاحظُ بادئَ بَدْءٍ قلَّةَ احتجاجِه بالآياتِ، فإذا تركَ الحُكمَ في المسألةِ لبصرِه قضى بأنَّ البيضاويَّ لا يعتمدُ تفسيرَ القرآنِ بالقرآن، أمَّا إذا تركَ الحُكمَ لبصيرتِه فسيعلمُ أنَّ التَّفسيرَ بالقرآنِ والمأثورَ كانَ سرَّ الاختيارِ ومنبعَ الرَّأي.

ولسنا نزعمُ هذا اعتمادًا على ثقتنا بعلمِ الإمامِ البيضاويِّ ودينِه وإن كانَ أهلًا للثِّقة، ولا اعتمادًا على تلقِّي الأُمَّةِ له بالقَبولِ، وإن كانَ هذا الأمرُ أهلًا لأن يُستندَ عليه، ولكنَّا اعتمدنا على دلائلَ من «تفسير البيضاويِّ» نفسِه:

فقد رأيناه يستدلُّ على معنى لفظٍ في آيةٍ بمعناه في آيةٍ أخرى، ومن ذلك أنَّه ذكرَ أنَّ «أو» في الأصلِ للتَّساوي في الشَّكِّ، ثمَّ اتُّسِعَ فيهَا فأُطلِقَ للتَّساوِي من غيرِ شكٍّ، وقد

(١) كما تجده في أكثر كتب المتأخرين.

استشهدَ على ذلك بقولِه تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، ثمَّ قال: مِن ذلك قـولُه: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ ومعناه: أنَّ قصـةَ المنافقين مُشبَّهَةٌ بهاتَين القصَّتينِ، وأنَّهما سَواءٌ في صحَّة التَّشبيهِ بهمَا، وأنتَ مخيَّرٌ في التَّمثيلِ بهما أو بأيِّهما شِئتَ[١].

وقد يستدلُّ الإمامُ البيضاويُّ على معنى في آيةٍ بمعنى في آيةٍ أخرى؛ كما في قولِه في تفسير سورة الأنعام:

﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ يَكذِبونَ ويحلفونَ عليه ـ مع عِلْمِهم بأنَّه لا ينفَعُ ـ مِن فرطِ الحيرَةِ والدَّهشَةِ؛ كما يقولون: ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا ﴾ [المؤمنون: ١٠٧] وقد أَيقَنُوا بالخلودِ[٢].

وقد يستدلُّ الإمامُ البيضاويُّ على تحديدِ المعنى المراد في آيةٍ بآيةٍ أخرى؛ كما في قولِه: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي ﴾ بالرَّفعِ إلى السَّماءِ؛ لقولِه: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾ [آل عمران: ٥٥][٣].

أو تحديدِ أحدِ معانيها؛ كما في قولِه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، فقد ذكرَ معنى الآية ثمَّ قال: وقيلَ: معناه: إنَّه فقيرٌ، كقولِه: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١][٤].

ومع كلِّ ذلك فالغالبُ أنَّ استشهادَ البيضاويِّ بالآياتِ كانَ للاستدلالِ والتَّرجيحِ، ومن ذلك قوله:... والسَّبعَ المثانيَ؛ لأنها سَبْعُ آياتٍ بالاتِّفاقِ، إلا أنَّ منهم مَن عدَّ التَّسميَةَ دونَ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومنهم مَن عَكَسَ، وتثنَّى في الصَّلاةِ، أو الإنزالِ إنْ صحَّ أنَّها نزلَتْ بمكَّةَ حين فُرِضَت الصَّلاةُ وبالمدينةِ لمَّا حُوِّلَت القِبلةُ، وقد صحَّ أنَّها مكيَّةٌ؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي ﴾ [الحجر: ٨٧]، وهو مكِّيٌّ بالنَّصِّ[٥].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٠٨).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٣٠٠).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٢٧٩).

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٢٣٤).

(٥) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٠).

ونريدُ هنا أن نربطَ بينَ كلامِ البيضاويِّ هنا وبين كلامِه في تفسيرِ آيةِ الحجر، فقد قال فيها: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا﴾: سبعَ آياتٍ، وهي الفاتِحَةُ. وقيل: سبعَ سُوَرٍ، وهي الطِّوالُ، وسابِعَتُها الأنفالُ والتَّوبَةُ فإنَّهُما في حُكمِ سُورَةٍ ولذلك لم يُفصَل بينَهُما بالتَّسمِيَةِ، وقيل: التوبةُ، وقيل: يونُسُ. أو: الحَوامِيمَ السَّبعَ. وقيل: سبعَ صحائِفَ، وهي الأسباعُ[1].

فالبيضاويُّ هنا ذكرَ عدَّة أقوالٍ مرجِّحًا أوَّلها، ولم يذكر آيةً أو حديثًا أو أثرًا، ذكرَ جملةً من الأقوال، ورجَّحَ أحدَها، ولكن ما سرُّ هذا التَّرجيحِ؟

نستطيعُ بمقارنةِ كلامِه هنا مع كلامِه في الفاتحة أن نعرفَ أنَّه رجَّحَ القولَ المنبنيَ على تفسيرِ القرآنِ بالقرآن، وقدَّمَه على غيره من الأقوال، ولو فتَّشنا في مواضعَ كثيرةٍ من تفسيرِه التي ذكرَ فيها معنى الآية بكلامٍ يُحسبُ أنَّه استندَ فيه إلى رأيِه، لعرفنا أنَّه استندَ إلى نصٍّ من كتابِ الله وسنَّة نبيِّه ﷺ.

ومن الملاحظِ عند تأمُّلِ مسلكِ الإمامِ البيضاويِّ في التَّعاملِ مع القرآن حرصُه على الجمعِ بين ما يُتوهَّمُ أنَّه مختلفٌ من الآياتِ، ومن ذلك قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾: يعلَمُ غَرَضَكُم مِنهُ، وهو كالمُزيحِ لِمَا يُتوهَّمُ مِن ظاهرِ قولِه: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾[2].

ومن الملاحظِ عند تأمُّلِ مسلكِ الإمامِ البيضاويِّ في التَّعاملِ مع القرآن عنايتُه بالقراءاتِ وخصوصًا المتواترُ مِنها، وقد خالفَ في تفسيرِه هذا منهجَ الزَّمخشريِّ مُخالفةً ظاهرةً، فالزَّمخشريُّ كان نادراً ما يفصِلُ بين المتواترِ والشَّاذِّ، أو يُعيِّنُ في كلِّ قراءةٍ صاحبَ القراءةِ، بينما نجدُ البيضاويَّ يُعْنى بالمتواترِ جدًّا، ولا يَخلِطُه مع الشَّاذِّ، مع نسبةِ كلِّ قراءةٍ لقارئِها، واستدراكِ الكثيرِ ممَّا تركَه «الكشَّاف»، **وقد اعتمدَ**

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٣١٥).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦٣٥).

في منهجهِ ذكرَ قراءةِ القرَّاءِ الثَّمانيةِ، وهم السَّبعةُ المعروفونَ بالإضافةِ ليعقوبَ مِن العشرةِ، وصرَّح بذلك في مقدِّمته، فقالَ مبيِّنًا المنهجَ الذي اعتزمَه فيه: ويُعْرِبُ عن وجُوهِ القراءاتِ المشهورةِ المعزوَّةِ إلى الأئمَّةِ الثَّمانيةِ المشهورين، والشَّواذِّ المرويَّةِ عن القُرَّاءِ المعتبَرين(١).

ولا يَحتاجُ هذا لسَوْقِ الأمثلةِ، فالكتابُ قائمٌ كلُّه تقريباً على هذا المنهجِ، **وقد أفردَت الطَّبعةُ التي بين يديك فهرسًا خاصًّا للقرَّاء**.

والمتتبعُ للإمامِ البيضاويِّ يجدُه مُلتزماً في «تفسيرِه» بما تَعهَّدَ في مقدِّمته، ولعلَّ هذا الالتزامَ ما كانَ ليسهُلَ عليه لولا اعتمادُه على كتابٍ خاصٍّ بالقراءاتِ، **ويترجَّحُ أنَّه من الكتبِ التي جمعَت قراءاتِ القرَّاء الثَّمانيةِ الذين التزمَ البيضاويُّ ذكرَهم**، وقد وقفنا على جملةٍ من كتبِ القراءاتِ التي جمعَت القراءاتِ الثمانيةَ، وهي:

- «التَّذكرة في القراءاتِ الثَّمان» لطاهرِ بن عبد المنعمِ بن غلبون (ت ٣٩٩هـ).

- «الوجيز في شرحِ قراءاتِ القَرَأة الثَّمانية أئمَّة الأمصارِ الخمسةِ» للحسنِ بنِ عليِّ بنِ يَزْداد الأهوازي (ت ٤٤٦هـ).

- «التلخيص في القراءاتِ الثَّمان» لعبد الكريم بن عبد الصمد الطَّبريِّ (ت ٤٧٨هـ).

وليس عندنا ما يجعلُنا قادرين على تحديدِ الكتابِ الذي استندَ إليه الإمامُ البيضاويُّ، واعتمدَه فيما ذكره من القراءاتِ المتواترة.

ومع أنَّ الإمامَ البيضاويَّ عُني بالقراءاتِ المتواترةِ إلَّا أنَّه لم يُهمِل القراءاتِ الشَّاذَّةَ، وقد أوردَ منها الكثيرَ، مُتفرِّدًا ببعضِها ممَّا لم نَجِدْه عندَ غيرِه، فمنها قراءةُ: «خَطِيَّاتُه» على القلبِ والإدغامِ، وقراءة: «تُقُطِّعَت» على البناءِ للمَفعولِ، وقراءة: «كتَبَ» على البناءِ للفاعلِ، و«القصَاصَ» بالنَّصبِ.

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤).

وهو عادةً ما يُعبِّرُ عن القراءةِ الشَّاذَّةِ بـ«قُرِئ»، أمَّا القراءةُ المتواترةُ فينسبها إلى صاحبها، وقد وقعَ في مواضعَ قليلةٍ خللٌ في نسبةِ القراءةِ المتواترةِ إلى غيرِ قارئِها، أو معاملتِها معاملةَ الشَّاذَّةِ بعدمِ نسبتِها.

ومن أمثلة نسبةِ القراءةِ إلى غيرِ قارئِها أنَّه قال في تفسير قولِه تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾: «قرأَ نافعٌ وأبو عمرٍو: ﴿يُبْدِلَهُ﴾ بالتَّخفيفِ». وهذا سهوٌ منه رحمه الله، بل قرأ نافع وأبو عمرو بالتَّشديد، والباقون بالتَّخفيف.

ومن أمثلةِ معاملةِ القراءةِ المتواترةِ معاملةَ الشَّاذَّةِ بإهمالِ نسبتها، وتصديرِها بكلمةِ «قُرِئ» التي خصَّها بالشواذِّ في معظمِ الأحيانِ قولُه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾: «وقُرِئَ: ﴿مَناءَةَ﴾، وهي مَفْعَلَةٌ مِن النَّوْءِ». فلم ينسب هذه القراءة، وهي قراءة ابن كثير.

وقد وقعَ من البيضاويِّ في بعضِ الأحيانِ تعرُّضٌ لقراءاتٍ متواترةٍ بالتَّخطيءِ والتَّلحين، وأكثرُ ذلك وقعَ منه لمتابعتِه «الكشاف»، ونذكرُ مثالاً على ذلك أنَّه قال في معرضِ تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾: وإدغامُ الرَّاءِ في اللَّامِ لَحْنٌ؛ إذ الرَّاءُ لا يُدغَمُ إلَّا في مِثلِه.

قال الشهابُ الخفاجيُّ في «حاشيته»: هذا ممَّا تابعَ فيه «الكشَّاف»، وهو من دائِه العُضال، إذ هو يعتقدُ أنَّ القراءةَ بالرَّأي، وهوَ غلطٌ فاحشٌ، وكيف تكونُ لحنًا، وهي قراءةُ أبي عمرٍو إمامِ القُرَّاء والعربيَّة؟!

ثمَّ قال: وليس هذا ممَّا يليق بجلالة المُصنِّف رحمه الله تعالى، وقد يُعتذرُ له بما ذكرَه صاحب «الإقناعِ» من أنَّه رُويَ عن أبي عمرٍو أنَّه رجعَ عن هذه القراءة، فيكونُ الطَّعنُ في الرِّوايةِ، لا في القراءةِ[1].

(١) وقال ابن خالويه في «إعراب ثلاثين سورة» (ص: ١٣): الرواية الصحيحة عن أبي عمرو الإظهار. وانظر: «الإقناع في القراءات السبع» لابن الباذش (ص: ٦٩)، و«ارتشاف الضرب» لأبي حيان (٢/ ٧٠٦)، =

ومِن أمثلةِ تعرضهِ للقراءاتِ المتواترةِ أنَّه قالَ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾: وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿زُيِّنَ﴾ على البناءِ للمَفعولِ الذي هو القتلُ، ونصبِ الأولادِ، وجرِّ الشُّركاءِ بإضافةِ القَتلِ إليه مَفصولًا بينَهُما بمَفعولِه، وهو ضَعيفٌ في العربيَّةِ مَعدودٌ مِن ضروراتِ الشِّعرِ.

قال السيوطيُّ: تَبِعَ في ذلك الزَّمخشريَّ، وقد أطبقَ النَّاسُ على الإنكارِ عليه في ذلك[1].

وهذا من المواضع التي تعرَّضَ فيها البيضاويُّ للقراءة المتواترةِ بالتضعيفِ استنادًا إلى قولٍ لبعض النُّحاة بأنَّ الفصلَ بين المصدرِ المضافِ إلى الفاعلِ بالمفعولِ مخصوصٌ بالضرورةِ، وهو مردودٌ؛ لأنه مختلفٌ فيه بين النَّحويين؛ فبعضُهم أجازَه، وهو الصحيحُ على ما ذكرَه أبو حيَّان[2]، ووقوعُه في قراءةٍ متواترةٍ دليلٌ على الصِّحة؛ لأنَّ العربيَّة تثبتُ بالقرآن، لا العكس، وقد انزلقَ الإمامُ البيضاويُّ في هذا وزلَّت به القدمُ، رحمه الله تعالى.

بهذا نكونُ قد سلَّطنا الضوءِ على مسلكِ الإمامِ البيضاويِّ في تعامله مع القرآنِ الكريم، وربَّما نكونُ قد أطلنا في مواضعَ منه، ولكنَّا أردنا أن ندفعَ شبهاتٍ ونزيلَ أوهامًا عَلِقَت بهذا الجانبِ بالذَّات.

* * *

= و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للدمياطي (ص:٤٣).

وقد تعقب جمع من أئمة التفسير والنحو الزمخشريَّ فردُّوا عليه، منهم أبو حيان والسمين الحلبي والتفتازاني والجاربردي. انظر: «البحر» (٥/ ١٣٣)، و«الدر المصون» (٢/ ٦٩٠)، و«حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٣٦ب)، و«حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٢٤٦ب).

(١) انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٢٠٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٢٣).

المسلكُ الثَّاني: في التَّعاملِ مع الأحاديثِ والأخبار:

الإمامُ ناصرُ الدِّين البيضاويُّ أصوليٌّ فقيهٌ على مذهبِ ناصرِ السُّنَّةِ الإمام الشافعيِّ، وهو يعلمُ ولا شكَّ مكانةَ السُّنَّةِ في التَّشريعِ الإسلاميِّ، وقد استشهدَ البيضاويُّ بأحاديث ليست بالقليلةِ في «تفسيرِه»، وقد تنوَّعَت غاياتُه من الاستشهادِ بالحديثِ، **فقد استشهدَ بأحاديثَ في إثباتِ بعضِ أسماءِ السُّور**؛ كما في قوله: والشَّافيَةَ والشِّفاءَ؛ لقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «هي شفاءٌ لكلِّ داءٍ»[1].

واستشهدَ بأحاديثَ في فضائلِ سورِ القرآن؛ كما في قوله: عن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما قالَ: بينَا رسولُ اللهِ ﷺ إذ أتاهُ مَلَكٌ فقالَ: «أَبْشِرْ بنُورَينِ أُوتِيْتَهما لم يُؤْتَهما نبيٌّ قبلكَ: فاتحةِ الكتابِ، وخواتيمِ سُورةِ البقرةِ، لن تقرأَ حرفًا منهما إلا أُعْطِيْتَه»[2].

واستشهدَ بأحاديثَ في توضيحِ معاني مفرداتٍ قرآنيَّة؛ كما في قولِه: ﴿وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾: إحسانِ الطَّاعاتِ، وهو إمَّا بحسبِ الكميَّةِ كالتَّطوُّعِ بالنَّوافلِ، أو بحسبِ الكيفيَّةِ كما قال عليه السَّلام: «الإحسانُ أَنْ تَعبُدَ اللهَ كأنَّكَ تَراه، فإنْ لَمْ تَكُن تَراهُ فإنَّهُ يَراكَ»[3].

واستشهدَ بأحاديثَ في توضيحِ معاني بعضِ الآيات؛ كما في قوله: وفي الحديثِ: «﴿وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ ليسَ بطلبِ الدُّنيا وإنَّما هو عيادةٌ وحُضورُ جنازةٍ وزيارةُ أخٍ في اللهِ»[4].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٩)، والحديث رواه الدارمي في «سننه» (٣٣٧٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٤)، عن عبدِ الملكِ بن عُمَيرٍ. وإسناده صَحيح كما قال السيوطي في «حاشية السيوطي» (١/ ٤٩)، لكنه منقطع كما قال البيهقي.

وروى البيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «ألا أخبرك بخير سورة نزلت في القرآن؟»، قال: قلت: بلى يا رسول الله، قال: «فاتحة الكتاب»، قال راويه علي بن هاشم: وأحسبه قال: «فيها شفاء من كل داء». وجود إسناده السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ١٤).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤١)، والحديث رواه مسلم (٨٠٦).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠)، والحديث رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه مسلم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٢٨٨)، والحديث رواه الطبري في «تفسيره» (٢٢/ ٦٤٤) =

واستشهدَ بأحاديثَ في توضيحِ بعضِ المفاهيم الإسلاميَّة؛ كما في قوله: إنَّ الفعلَ لا يَتِمُّ ولا يُعتدُّ به شرعًا ما لم يُصدَّرْ باسمِه تعالى؛ لقولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأْ فيه بـ«بسمِ اللهِ» فهو أَبْتَرُ»[1].

واستشهدَ بأحاديثَ في الحثِّ على سننٍ نبويَّة وآداب قرآنيَّة؛ كما في قوله عن كلمة «آمينَ»: وليسَ من القرآنِ وِفاقًا، لكنْ يُسَنُّ خَتْمُ السُّورةِ به؛ لقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «علَّمَني جبريلُ «آمينَ» عندَ فَرَاغي من قِراءةِ الفاتحةِ»[2]، وقالَ: «إنَّه كالخَتْمِ على الكِتابِ»[3].

= عن أنس مرفوعًا، وفي سنده أبو عامر الصائغ، قال الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٢/ ٧٩٤): أبو عامر الصائغ عن أبي خلف عن أنس، قال الأزدي: كان يضع الحديث. وأخرجه ابنُ مردويه عن ابنِ عبَّاسٍ موقوفًا. انظر: «الدر المنثور» (٨/ ١٦٥).

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٢)، والحديث رواه بلفظ البسملة الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٢٣٢)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٥/ ١٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه من حديثه أيضاً أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وفيهما: «بحمد الله». وفي «مسند أحمد» (٨٧١٢): «بذكر الله»، وجاء في بعض رواياته: «أجذم»، وفي أخرى: «أقطع». وهذا الحديث قد وقع اضطراب كثير في إسناده ومتنه، انظر تفصيل ذلك في حاشية «المسند»، وانظر رواياته في «طبقات الشافعية» للسبكي (١/ ٥ ـ ٢٣). وقد قال النووي في «الأذكار» (ص: ١١٢) بعد أن ساق ألفاظاً لمتن هذا الحديث: روينا هذه الألفاظ كلَّها في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرهاوي، وهو حديث حسن.

(٢) ذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٤٧٤) دون سند ولا راو، وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣): لم أجده هكذا، وفي «الدعاء» لابن أبي شيبة من رواية أبي ميسرة أحد كبار التابعين قال: أقرأ جبريل عليه السلامُ النبيَّ ﷺ فاتحةَ الكتاب، فلما قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال له: قل: آمين، فقال: «آمين». قلت: رواه عن أبي ميسرة ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٩٦١).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣٩). والحديث روى معناه أبو داود (٩٣٨) من حديث أبي زهير النميري رضي الله عنه ـ واسمه: يحيى بن نفير ـ أنه كان إذا دعا الرجلُ بدُعاء قال: اختِمْه بآمين، فإن آمين مثلُ الطابَع على الصحيفة، وجاء في الحديث نفسه: أن النبي ﷺ قال في رجل كان يدعو ويلح في المسألة: «أَوْجَبَ إن خَتَم»، فقال رجل من القوم: بأي شيءٍ يَختِمُ؟ فقال: «بآمين، فإنه إن ختمَ بآمين فقد أَوْجَبَ».

وبـالجملةِ فقد أكثرَ البيضاويُّ من الاستشهادِ بالأحاديثِ النبويَّةِ على قضايا متنوِّعة، ولكن مَن يُطالِعُ هذا التَّفسيرَ، وينظرُ فيما أوردَهُ مؤلِّفُه مِن أحاديثَ وأخبارٍ سيتبيَّنُ ولا شكَّ أنَّ البيضاويَّ رحمَهُ اللهُ لم يكن مِن أهلِ الحديثِ، ومِن مَظاهرِ هذا الأمرِ أنَّه كانَ مُتابِعاً للزَّمخشريِّ في كثيرٍ ممَّا يوردُهُ مِن الأخبارِ، ومُتأثِّرًا به في عدمِ النَّظرِ في حالِها مِن ناحيةِ الصِّحَّةِ والضَّعفِ وكلامِ عُلماءِ الحديثِ فيها، وخيرُ دَليلٍ على ذلك الحديثُ الموضوعُ في فضائلِ السُّوَرِ سُورةً سُورةً، فقد عَمَدَ إلى ذكرِ قطعةٍ منه في نهايةِ كلِّ سورةٍ تبيِّنُ فَضلَها وما لقارِئها مِن الثَّوابِ والأجرِ عندَ اللهِ، وهو حديثٌ مَوضوعٌ باتِّفاقِ أهلِ الحَديثِ، وقد فعلَ الزَّمخشريُّ هذا من قبل، فتبعَه البيضاويُّ في هذا الأمر.

وممَّا يدلُّ على أنَّ بضاعةَ البيضاويِّ في صناعةِ الحديثِ ليست كغيرِها من العلومِ التي مَلَكها تعبيرُه عن أحاديثَ صحيحةٍ بصيغة التَّمريض، وعن أخرى واهيةٍ أو موضوعةٍ بصيغةِ جَزم، وهذا لا يصحُّ في عُرف أهلِ الصَّنعةِ، وقد ساق حديثاً اتفق على إخراجِهِ الشَّيخانِ البخاريُّ ومسلمٌ بلفظِ «رُويَ»[١]، في حين استخدمَ صيغة الجزم في حديثٍ قال المناويُّ فيه: موضوع[٢]، فقال: وعن حذيفةَ بنِ اليَمَانِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «إنَّ القومَ ليَبْعثُ اللهُ عليهم العذابَ حَتْمًا مَقْضِيًّا، فيقرأُ صبيٌّ من صِبيانِهم في الكُتَّابِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فيسمعُه اللهُ تعالى، فيَرْفعُ عنهم بذلكَ العذابَ أربعينَ سنةً»[٣].

وإنَّ ما تقدَّم من الأمثلةِ وأمثالَه ليدلُّ على ضعفٍ في بابٍ هامٍّ من أبوابِ العلم، وقد تركَ هذا الضَّعفُ شرخًا في هذا البناء الشَّامخ، وقد حرصَ العلماء من قبلُ على ترميمِ هذا الشَّرخ، ورأبِ هذا الصَّدع، من خلال تمحيصِ ما ذكره البيضاويُّ من أحاديث، ومِن هؤلاء: زينُ الدِّينِ عبد الرَّؤوفِ المُنَاوي (ت ١٠٣١ هـ) في كتابه «الفتح السَّماوِي بتَخريجِ أحاديثِ

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣٤٩).

(٢) انظر: «الفتح السماوي» (١/ ١١٩).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤١).

تفسيرِ القاضي البَيضاوِيِّ»، وابنُ همَّاتٍ الدِّمشقي (ت ١١٧٥ هـ) في كتابه «تحفة الرَّاوِي في تخريجِ أحاديثِ تفسيرِ البَيضاوِيِّ»، وقد مهَّدَ لهما طريقَ ذلك الحافظُ السُّيوطيُّ في كلامه على معظمِ الأحاديث في «حاشيته» التي أفادَ منها مَن جاء بعده.

وقد سلكَ الإمامُ البيضاوي في الآثارِ المرويَّةِ عن الصحابةِ ومن بعدهم مَسلكَه في الأحاديث، ولكن زادَ هذا المسلكَ وعورةً أنَّ البيضاويَّ لم يكن في كثيرٍ من الأحيانِ يصرِّحُ بصاحبِ القولِ أو مَن رويَ عنه من السَّلفِ، وإنَّما كانَ يذكرُ القولَ الذي يعتمدُه بعبارتِه، ثم يذكرُ بقيَّةَ الأقوالِ بعبارتِه أيضًا مصدِّرًا لكلِّ منها بكلمة «وقيل»، وهذا ما جعلَ كثيرًا من النَّاظرين في «تفسيرِه» يجزمونَ بأنَّه قائمٌ على الرَّأي، وأنَّه محضُ كلامِه، ولنتأمَّلَ قولَه:

﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يَعُمُّ كلَّ معبودٍ سواهُ، واستعمالُ «ما» إمَّا لأنَّ وضعَهُ أعمُّ، ولذلك يُطلَقُ لكلِّ شَبَحٍ يُرَى ولا يُعرَفُ، أو لأنَّه أُريدَ به الوصفُ؛ كأنَّه قيلَ: ومَعبودِيهم، أو لتَغليبِ الأَصنامِ تَحقيرًا أو اعتبارًا لغَلَبَةِ عُبَّادِها، أو يخصُّ الملائكةَ وعُزَيرًا والمسيحَ لقَرينَةِ السُّؤالِ والجَوابِ، أو الأصنامَ يُنطِقُها اللهُ تَعالى أو تتكلَّمُ بِلِسانِ الحالِ؛ كما قيلَ في كلامِ الأَيدِي والأَرْجُلِ(١).

فقوله: «يَعُمُّ كلَّ معبودٍ» هو أوَّل احتمالٍ ذكرَه في تفسيرِ الآية، وهو قائم على أنَّ «ما» تشملُ العاقل وغيرَه، وقوله: «أو يخصُّ» معطوف على «يعمُّ»، فهو احتمالٌ ثانٍ، وهو قائمٌ على أنَّ «ما» صُرفت عن معناها، وأُريد بها العاقلُ للقرينة التي ذكرها، وقوله: «أو الأصنام» بالنصب عطفًا على «الملائكة»، وهو احتمالٌ ثالثٌ، وهذا يستندُ إلى أنَّ الأصل في «ما» أن تكونَ لغير العاقل، والنَّاظرُ فيما تقدم سيظنُّ أنَّ هذه المباحثَ مستندةٌ إلى رأيٍ مُحكمٍ قائمٍ على علمٍ واسعٍ بالعربيَّة، ولكنَّا بعد البحثِ وجدنا أنَّ القولَ الأخيرَ مرويٌّ

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ٩٣).

عن الكلبيِّ وعكرمةَ والضَّحَّاك، والذي قبلَه عن مجاهدٍ، والأوَّلَ عن ابنِ عبَّاسٍ بلفظ: «ونحشرُ ما يعبدونَ من دونِ الله»(١)، فهو في رأينا رأيٌ مبنيٌّ على أثر.

وهذا ما يظهرُ بصورةٍ أكثر جَلاءً في قولِه:

وقُدِّمَ المفعولُ للتَّعظيمِ، والاهتمامِ به، والدَّلالةِ على الحصرِ، ولذلكَ قالَ ابنُ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «معناه: نعبدُكَ ولا نعبدُ غيرَكَ». فقد أوضحَ البيضاويُّ كلامَ ابن عبَّاسٍ باصطلاحات العربيَّة، وقد روى الطبريُّ قولَ ابنِ عبَّاس بلفظ: «قال جبريل لمحمد ﷺ: قل يا محمد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: إياك نوحِّدُ ونخافُ ونرجو يا ربَّنا لا غيرَك»(٢).

وهذا المسلكُ يُذكِّرُ بمسلكِ أبي القاسم الكرمانيِّ في كتابِهِ «لُباب التَّفاسير» من ناحيتين: من ناحيةِ الاستعاضةِ عن أسماءِ رواةِ الأقوالِ بكلمةِ «قيل»، ومن ناحيةِ التَّعبيرِ عن معاني الأقوالِ المرويةِ باصطلاحاتِ النَّحو والعربيَّة، فقد قال تاجُ القراءِ في تفسيرِ الآيةِ السابقة: ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: الأصنام، وقيل: عُزيراً والمسيح والملائكة.

وقال في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿واتّبعوا ما تتلوا الشّياطين﴾: معنى ﴿تتلوا﴾: قال ابنُ عبّاسٍ: تتبَعُ، من «التُّلُوِّ». قتادةُ: تقصُّ وتقرأ، من «التِّلاوة».

فتاجُ القُرّاءِ الكرمانيُّ نقلَ كما ترى قولي ابنِ عبّاسٍ وقتادةَ، وبيَّن وجهَ كلِّ قولٍ من ناحيةِ الاشتقاق والعربيَّة، وهذا ما فعلَه البيضاويُّ في أحيانٍ كثيرةٍ، كانَ يأخذُ القولَ المرويَّ عن السلف، فيُعبِّرُ عنه باصطلاحات العربيَّة، إلَّا أنَّ الكرمانيَّ كان يذكرُ اللَّفظَ المرويَّ، وقد يذكرُ قائلَه أحيانًا، أمَّا البيضاويُّ فدفعته رغبتُه بالاختصارِ والتَّكثيف إلى الاستغناء عن ذلك، لكنَّ هذا لا يعني أن تُتوهَّمَ أقواله التي يُوردُها أنَّها قامت على غيرِ أساسٍ، لا سيما وأنَّ الزمخشريَّ نسبَ آخرَ الأقوال في تفسيرِ

---

(١) انظر: «البسيط» للواحدي (١٦/ ٤٣٢). وانظر أيضًا: «حاشية الشهاب»، و«حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٤٤).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٥٩).

الآيـة إلـى الكلبـيِّ، وربَّمـا كانَ للاختـلافِ في نسـبةِ الأقوالِ فـي مواضعَ كثيـرةٍ أثرٌ في إيثـارِ البيضاويِّ تركَ النِّسـبة.

وسلكَ الإمامُ البيضاويُّ في أسبابِ النُّزولِ مسلكًا مشابهًا لما تقدَّمَ في الآثار، وقد ذكرَ مِن أسبابِ النُّزولِ أكثر من (٣٥٠) سببًا.

وربَّما ذكرَ أكثرَ من سببٍ للآيةِ الواحدة، ومن ذلك أنَّه ذكر في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾ سببين، فقالَ: وقيل: رَغَّبَ رسولُ اللهِ ﷺ في الصفِّ الأوَّلِ فازدَحمُوا عليه، فنزلَتْ. وقيل: إنَّ امرأةً حَسناءَ كانَتْ تُصَلِّي خلفَ رَسولِ اللهِ ﷺ، فتَقدَّمَ بعضُ القَوْمِ لئلَّا ينظُرَ إليها وتأخَّرَ بعضٌ ليُبصِرَها، فنَزَلَتْ[١].

فالبيضـاويُّ ذكَـرَ الأثريـنِ، ولـم يتعـرَّض لهمـا ببيـانٍ صريـحٍ، إلَّا أنَّ تقديمَـه لـلأولِ يُشـعر أنَّـه أرجحُ عنـده، وهـذا التَّرجيـح راجـعٌ للدِّرايـة، وإلا فالثَّانـي أرجحُ روايـة، وإن كانـا ضعيفَيـنِ.

وفـي ختـامِ مـا أردنـا قولَه حـولَ مسـلكِ البيضـاويِّ فـي التَّعامـل مـع الأحاديث والآثـارِ نقـول: **لم يكن الإمـامُ البيضاويُّ مـن حفَّـاظِ الأحاديثِ وحملةِ الآثـار، وكانت بضاعتُـه فـي صناعـةِ الحديـث وتمييـزِ صحيحِـه مـن سـقيمِه أقـلَّ بكثيـرٍ مـن العلـومِ الأخـرى التـي أتقنهـا، لكنَّه فقيـهٌ أصوليٌّ يعـرفُ قيمـةَ الأخبار**، ويعـرفُ أنَّها الأسـاسُ الـذي تُبنـى عليهـا علومُ الشَّـريعة، وقد بنـى آراءه في التَّفسـيرِ على هذا الأسـاس، لكنَّه جعلَـه خفيًّـا في أكثرِ الأحيان، **فتفسـيرُه لا ننكرُ أنَّه تفسـيرٌ بالـرأيِ، ولكنَّه فـي رأينا رأيٌ مبنـيٌّ علـى أثَـر**، وهـذا مـا يظهرُ فـي قولِه في مقدمـة «أنـوار التَّنزيـل وأسـرار التَّأويل»: ولطـالَ مـا أُحدِّثُ نَفْسـي بـأنْ أصنِّفَ في هذا الفـنِّ كتابًا يَحتـوي على صَفْوةِ مـا بَلَغَني مـن عُظماءِ الصَّحابـةِ وعُلمـاءِ التَّابعينَ[٢].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٢٩٨).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤).

وهـو مـا يمكنُ أن يُستشـفَّ من قوله في خاتمـة «أنوار التَّنزيل وأسـرار التَّأويل»: المشـتملِ على خُلاصةِ أقـوالِ أكابرِ الأئمَّةِ، وصفـوةِ آراءِ أعلامِ الأمَّةِ[1].

فهل لأحدٍ أن يُنكرَ هذا بعدما صرَّحَ الإمامُ البيضاويُّ به ولمَّح، وختمَ به مِن بعد ما به افتتح، ومِن بعد ما تبيَّن من هذه الدِّراسةِ واتَّضح؟!

المسلكُ الثَّالث: في التَّعاملِ مع العربيَّةِ وعلومِها:

يعدُّ الإمامُ البيضاويُّ من علماءِ العربيَّةِ وأئمَّتها، وممَّا يدلُّ على تمكُّنِه في العربيَّةِ عمومًا وفي النحو خصوصًا ما نقلَه علماءُ التَّراجمِ من اختصارِه لـ«كافية ابن الحاجب»، وشرحِهِ لها أيضًا، وقد سمَّى البيضاويُّ مختصرَه هذا: «لُبَّ الألبابِ في علمِ الإعراب»، وهو مطبوعٌ منطوٍ على فوائدَ جليلةٍ[2]، أما شرحُه لها فلا نعرفُ عنه إلا ما ذكرَه المترجمون للأعلام والمصنَّفات.

وقد تحدَّثنا قبلُ عن أسلوبِ البيضاويِّ ولغتِه عند الكلامِ على منهجِه الكلِّيِّ، ولكنَّا نريدُ أن نقفَ هنا على مسلكِه في التَّعاملِ مع اللغة العربيَّة وعلومِها في تفسيرِه للقرآنِ الكريم، ونُؤكِّدُ هنا أنَّ الإمامَ البيضاويَّ بنى تفسيرَه للقرآنِ الكريمِ على معرفتِه بلغةِ العرب، وقد ظهرَت عنايته الشديدةُ بالمعاني اللُّغويَّةِ للمفردات، **وكانَ يُفسِّرُ الكلمةَ بمرادفٍ معروفٍ وواضحٍ غالبًا**؛ كما في قوله: و«المستقيمُ»: المستَوي، والمرادُ به: طَريقُ الحقِّ، وقيل: هو ملَّةُ الإسلامِ[3].

وقد ظهرَ حرصُه على بيانِ اشتقاقِ الكلماتِ، وقد تميَّزَ بالاهتمامِ بهذا الجانبِ، ومن أمثلة ذلك قوله: و«السِّراطُ» من «سَرَطَ الطَّعامَ»: إذا ابتَلَعَه، فكأنَّهُ يَستَرِطُ السَّابلةَ[4].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٦٠٩).

(٢) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٤٦).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣٤).

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣٣).

وقوله: و«الإنعامُ»: إيصالُ النِّعمةِ، وهيَ في الأصلِ: الحالةُ التي يستَلِذُّها الإنسانُ، فأُطْلِقَتْ لِمَا يَستلذُّه، من «النَّعمَةِ» وهيَ اللِّينُ[1].

وقوله: و«الإيمَانُ» في اللُّغةِ عبارةٌ عن التَّصديقِ، مأخوذٌ من «الأمنِ»، كأنَّ المُصَدِّقَ آمَنَ المُصدَّقَ من التَّكذيبِ والمُخالفةِ[2].

وعنايةُ البيضاويِّ بالاشتقاقِ جانبٌ مهمٌّ في «تفسيرِه»، ولا نبالغُ إذا قلنا: إنَّ «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» يمكنُ أن يكونَ موسوعةً للاشتقاقات اللُّغوية، وقد أشارَ الخفاجيُّ وحاجي خليفة إلى أنَّ معوَّلَ البيضاويِّ في هذا البابِ على الراغب الأصفهانيِّ، قالَ حاجي خليفة: وتفسيرُه هذا كتابٌ عظيمُ الشَّأن، غنيٌّ عن البَيان، لخَّصَ فيه مِن «الكشَّاف» ما يتعلَّقُ بالإعرابِ والمعاني والبَيان، ومِن «التَّفسير الكبير» ما يتعلَّقُ بالحكمةِ والكَلام، ومِن «تفسير الرَّاغب» ما يتعلَّقُ بالاشتقاقِ[3].

ولم يقف البيضاويُّ اهتمامَه على الاشتقاقِ بمعناه المعروف، وإنَّما أشارَ في بعض الأحايينِ إلى نوعٍ من الاشتقاق يسمُّونه الاشتقاقَ الأكبر، ومن ذلك قوله: و«أَنْفَقَ الشَّيءَ» و«أنفدَهُ» أَخَوانِ، ولو استَقْرَيْتَ الألفاظَ وَجَدْتَ كلَّ ما فاؤُه نونٌ وعينُه فاءٌ دالًّا على معنى الذَّهابِ والخروجِ[4].

قال الشهابُ الخفاجيُّ في «حاشيته»: والمرادُ بالأخوّةِ توافقُهما في الاشتقاق، وهو هنا الاشتقاقُ الأكبر، وهو الاشتراكُ في أصلِ المعنى وأكثرِ الحروفِ، مع التناسُبِ في الباقي مخرجًا.

هذا، ولم يكن اهتمامُ البيضاويِّ بالتراكيبِ أقلَّ من اهتمامِه بالمفردات، **فقد**

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣٥).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٦٢).

(٣) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦).

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٦٨).

حرصَ على توضيحِ التَّراكيبِ القرآنيَّة، وإظهارِ ما فيها من المُقدَّرات، وإبرازِ ما تضمَّنته من المضمَرات، والإشارةِ إلى ما يُلمحُ فيها من نِكَات، وممَّا يظهرُ فيه ذلك قوله: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ﴾ تَصريحٌ بالنَّهي عنه بعدَ التَّضمينِ تأكيدًا ومُبالغَةً في قُبحِ المنهيِّ ﴿فَتَزِلَّ قَدَمُۢ﴾؛ أي: عن محجَّةِ الإسلامِ ﴿بَعۡدَ ثُبُوتِهَا﴾ عليها، والمرادُ: أقدامُهُم، وإنَّما وَحَّدَ ونكَّرَ للدَّلالةِ على أنَّ زللَ قَدمٍ واحدَةٍ عظيمٌ، فكيفَ بأَقدامٍ كَثيرَةٍ[(١)].

وقد اهتمَّ البيضاويُّ أيضًا بالمعاني المجازيَّة، وظهرَ حرصُه على التَّصريحِ بالكناياتِ والاستعاراتِ والمجازاتِ، ومردُّ هذا الاهتمامِ إلى أنَّ البيضاويَّ يؤمنُ بإعجازِ القرآنِ، ويرى في البيانِ القرآنيِّ جانبًا هامًّا من جوانبِ الإعجاز، وقد ظهرَ هذا الاهتمامُ في مقدِّمةِ «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل»، التي افتتحها بقوله: الحمدُ للهِ الذي نزَّلَ الفُرقانَ على عَبدِه ليكونَ للعالَمِينَ نذيرًا، فتَحَدَّى بأقصرِ سُورةٍ من سُوَرِه مَصاقِعَ الخُطباءِ من العَرَبِ العَرْباءِ فلم يَجِدْ به قديرًا، وأَفحَمَ مَن تصدَّى لمعارضتِه من فُصحاءِ عدنانَ وبُلغاءِ قحطانَ حتَّى حَسِبوا أَنَّهم سُحِّرُوا تَسْحيرًا[(٢)].

وقد بقيت قضيَّة الإعجاز القرآنيَّ حاضرةً في التفسير كلِّه من خلال الوقوف على مظاهرِ البلاغةِ والإعجازِ في الآياتِ، ومن ذلك أنَّه قال عن الحروف المقطَّعةِ في أوائل السُّور: افتُتِحتِ السُّورُ بطائفةٍ منها إيقاظًا لِمَن تُحُدِّي بالقرآنِ، وتنبيهًا على أنَّ المتلوَّ عليهم كلامٌ منظومٌ ممَّا يَنْظِمونَ به كلامَهم، فلو كانَ من عندِ غيرِ اللهِ تعالى لَمَا عَجَزوا عن آخِرِهم ـ مع تظاهُرِهم وقوَّةِ فصَاحَتِهم ـ عن الإتيانِ بما يُدانيه، وليكونَ أوَّلُ ما يَقْرَعُ الأسماعَ مستقلًّا بنوعٍ من الإعجازِ[(٣)].

ومن ذلك أنَّه فسَّرَ قوله تعالى: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٣٧٢).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤٦).

﴿قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، ثم قال: وهذا احتجاجٌ بَليغٌ على أسلوبٍ عجيبٍ يُنادِي على نفسهِ بالإِعجازِ(١).

وقد استمرَّ اهتمامُ البيضاويِّ بقضيَّة الإعجاز القرآنيَّ إلى آخر «تفسيره» فقد ذكر في خاتمته أنَّه اشتملَ على تفسيرِ القرآنِ وكَشف عن عَويصاتِ أَلفاظِه ومُعجزاتِ مَبانيه(٢).

ولا يقفُ الإمامُ البيضاويُّ طويلًا لإظهارِ ناحيةٍ إعجازيّةٍ أو لفتةٍ بلاغيّةٍ أو فائدةٍ إعرابيّةٍ، بل يشيرُ إلى ذلك إشارةً سريعةً، وكأنَّه يرى أنَّ هذا البابَ لكلِّ لبيب، واللبيبُ تكفيه الإشارة، ومن ذلك قولُه: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾؛ أي: لَمُجِيبُه، مِن قولك: «سَمِعَ الملكُ كلامي» إذا اعتدَّ به، وهو من أبنيةِ المُبالغةِ العاملَةِ عملَ الفِعلِ أضيفَ إلى مَفعولِه أو فاعلِه على إسنادِ السَّماعِ إلى دعاءِ اللهِ على المجازِ، وفيه إشعارٌ بأنَّه دَعا ربَّه وسألَ مِنه الولدَ فأجابَهُ ووهبَ له سُؤلَهُ حينما وقعَ اليأسُ مِنه ليكونَ مِن أجلِّ النِّعَمِ وأَجْلَاها(٣).

وقولُه: وقبضُ اليَدِ كِنايَةٌ عَن الشُّحِّ(٤).

وقد بالغَ البيضاويُّ في حملِ المعاني على المجازِ والتَّمثيل متَّبعًا في ذلك الزَّمخشريَّ، ومن أمثلةِ ذلك قولُه: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ تَصويرٌ لِعظَمَتِه وتمثيلٌ مُجرَّدٌ؛ كقولِه: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ولا كرسيَّ في الحقيقةِ ولا قاعِدَ(٥).

حيثُ ذكرَ البيضاويُّ هذا القولَ مُتابعًا فيه الزمخشريَّ، والذي يظهرُ مِن صنيعهِ

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٢٤٠).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٦٠٩).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٢٧٦).

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦٨٤).

(٥) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤٣٥).

اختيارُه، حيث قدَّمه، وساقَ ما بعدَه بصيغةِ: (قيل) على عادتِهِ في تضعيفِ الأقوالِ حيثُ يؤخِّرها ويقدِّم لها بـ(قيل)، وقد اختار معناه القفَّالُ مِن قبلُ كما ذكرَ أبو حيَّان، وعلى هذا القولِ أكثرُ الخلَفِ كما ذكرَ الآلوسيُّ حيثُ قال: وهذا الذي اختارهُ الجمُّ الغفيرُ مِن الخلَفِ فِرارًا مِن توهُّم التَّجسيمِ، وحَملوا الأحاديثَ التي ظاهرُها حملُ الكرسيِّ على الجسمِ المحيطِ على مثلِ ذلك... ثم قال: وأنتَ تعلمُ أنَّ ذلك وأمثالَه ليس بالدَّاعي القويِّ لنفي الكرسيِّ بالكلِّية، فالحقُّ أنَّه ثابتٌ كما نطقتْ به الأخبارُ الصحيحةُ، وتوهُّمُ التجسيمِ لا يُعبأ به، وإلَّا للَزم نفيُ الكثيرِ من الصِّفات، وهو بمعزلٍ عن اتِّباعِ الشارع والتسليمِ له، وأكثرُ السلفِ الصالحِ جعلوا ذلك من المتشابهِ الذي لا يُحيطون به علمًا، وفوَّضوا علمَه إلى الله تعالى مع القولِ بغايةِ التنزيهِ والتقديسِ له تعالى شأنُه[1].

وقد سلكَ البيضاويُّ مسلكَ المفسِّرين من قبلُ في تلمُّسِ الكشف عن المعاني والأساليبِ بالرُّجوعِ لديوانِ العرب، فأكثرَ من الاستشهادِ بأشعارِهم وأَرجازِهم وأمثالِهم لبيانِ معنى لفظةٍ في الآيةِ، أو إيضاحِ أسلوبٍ عربيٍّ وردَ في الآية، ورأى أنَّ الشُّعراءَ فرسانُ البيان، ووصفَهم بالسَّحرة[2].

وقد قاربَت الأشعارُ التي استشهدَ بها مئتي بيتٍ، وقد نسبَ بعضَها إلى قائليها، لكنَّه لم ينسب الأكثر، ومن أمثلة ذلك قوله: وقيلَ: أصلُه: «لَاهٌ» مصدرُ «لَاهَ يَلِيهُ لَيَهًا ولَاهًا»: إذا احتَجَبَ أو ارتَفَعَ؛ لأنَّهُ سبحانَه وتعالى محجوبٌ عن إدراكِ الأبصارِ ومرتفِعٌ على كلِّ شيءٍ وعمَّا لا يليقُ به، ويشهدُ له قولُ الشَّاعرِ:

كحَلْفَــةٍ مــن أبــي رَبَـاحِ يَشـهَــدُها لاهُــهُ الكُبَــارُ

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٧٧)، و«البحر» لأبي حيان (٤/ ٤٧٢)، و«روح المعاني» للآلوسي (٣/ ٣٩٧-٣٩٨). وانظر مثالاً آخر على مسألة التمثيل وتنبيه العلامة السيوطي عليه في «حاشيته على البيضاوي» (٢/ ٤٠٨).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٠٧).

وقد استشهد به على أنَّ أصلَ لفظ الجلالة «الله» هو: لاه، وهو أحدُ الأقوالِ في اشتقاقِ لفظِ الجلالةِ وأصلِه، والبيضاويُّ لم يسمِّ الشاعرَ على الأغلب من عادته.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قولُه في تفسير ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾:

وإطلاقُها عليهم على طريقةِ التَّمثيلِ لا الاستعارةِ؛ إذ مِن شرطِها أَن يُطوَى ذكرُ المستعارِ له بحيثُ يُمكنُ حملُ الكلامِ على المستعارِ منه لولا القَرينةُ؛ كقولِ زُهيرٍ:

لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ مُقذَّفٍ ... لـه لِبَـدٌ أظـفـارُهُ لم تُقلَّمِ

وَمِن ثَمَّ تَرَى المُفْلِقِينَ السَّحرَةَ يَضرِبونَ عن توهُّمِ التَّشبيهِ صَفْحًا؛ كما قالَ أبو تمَّامٍ:

ويَصْعَدُ حتَّى يَظنَّ الجَهُولُ ... بأَنَّ لهُ حَاجَةً في السَّماءِ[١]

وقد استشهدَ البيضاويُّ بالبيتينِ على أسلوبِ التَّمثيلِ في البلاغةِ العربية، وقد سمَّى الشاعرَين، واستشهدَ بهما رغمَ أنَّ أحدهما جاهليٌّ وهو زهير، والآخر عباسيٌّ متأخِّر عن عصر الاحتجاج، وهو أبو تمَّام الطائيُّ، وهذا بناء على أنَّ المعاني لا فضلَ فيها لمتقدِّمٍ على متأخِّر.

وثمَّةَ جانبٌ آخرُ في مسلكِ الإمامِ البيضاويِّ في التَّعاملِ مع العربيَّةِ وعلومِها لا يقلُّ أهميَّة عن ما سبق، وهو النَّحو، فقد كانَ البيضاويُّ يعرضُ في أحيانٍ كثيرةٍ للصِّناعةِ النَّحْويَّةِ، ويقلِّبُ في العباراتِ القُرآنيَّةِ الوجوهَ الإعرابيَّةَ، وله أسلوبٌ في الإيجازِ قد يَصِلُ لحدِّ الإلغازِ؛ كقولِه في مطلعِ سورةِ السَّجدةِ: ﴿الٓمٓ﴾ إنْ جُعِلَ اسمًا للسُّورَةِ أو القرآنِ فمُبتدَأٌ خبرُه: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ عَلى أنَّ التَّنزيلَ بمَعنى المُنزَلِ، وإن جُعلَ تعديدًا للحروفِ كان ﴿تَنزِيلُ﴾ خبرَ محذوفٍ، أو مبتدأً خبرُه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فيكونُ ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ حالًا مِن الضَّميرِ في ﴿فِيهِ﴾ لأنَّ المصدَرَ لا يعملُ فيما بعدَ الخبرِ، ويجوزُ أنْ يكون خبرًا ثانيًا، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حالٌ مِن ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ أو اعتراضٌ، والضَّميرُ في

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٠٧).

﴿فِيهِ﴾ لِمَضمونِ الجُملَةِ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ فإنَّه إنكارٌ لكونِه مِن ربِّ العالمينَ، وقولُه: ﴿بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ فإنَّه تَقريرٌ له(١).

ومثلُ هذا الإيجازِ لا بُدَّ له مِن بَسطٍ وتَوضيحٍ حتَّى يُفهَمَ مُرادُه، ويَرتبِطَ كلُّ لفظٍ بمُتعلِّقِه، فشَرَحَه الشَّيخُ زكريَّا الأنصاريُّ في «حاشيته» فقال: قوله: «ويجوز أن يكون»؛ أي: ﴿مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ «خبراً ثانياً» أي: بجعل ﴿تَنزِيلُ﴾ خبراً أولَ لـ ﴿الٓمٓ﴾ أو لمحذوف، فإن جُعل ﴿تَنزِيلُ﴾ مبتدأ؛ كان ﴿مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ خبراً ثانياً له، و﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ خبراً أول. قوله: «والضمير في ﴿فِيهِ﴾» راجع «لمضمون الجملة» زاد في «الكشاف»: كأنه قيل: لا ريب في ذلك؛ أي: في كونه منزلاً من رب العالمين(٢).

وله بعضُ المصطلحاتِ الغريبةِ نوعاً ما، وهي غير مشتهرة في استعمالِ النَّحويِّينَ، فمِن ذلك:

قولُه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٥]: «و﴿مَا﴾ يَحتمِلُ المصدَرَ والخبرَ؛ أي: الذي هداكُم إليه».

فقولُه: «والخبر» يعني به: الموصولَ، والمعنى عليه: ولتكبِّروا اللهَ على اتِّباعِ الذي هداكم إليه(٣).

قال السيوطيُّ: التَّعبيرُ بالخبرِ عن الموصولِ عبارَةٌ غريبةٌ لا تُعهَدُ في كلامِ المُعْرِبينَ.

ومنه قولُه: «﴿لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] تعليلٌ لا يتضمَّنُ الغرضَ».

فقوله: «تعليلٌ لا يتضمَّنُ الغرضَ» يعني كما قال الشِّهابُ: أنَّها لامُ الصَّيرورةِ والعاقبةِ المُستعارةِ مِن التَّعليليَّةِ؛ إذ ما صدرَ مِنهم ليسَ لأجلِ هذا، بل لأغراضٍ أُخَرَ يترتَّبُ عليها ما ذُكِر.

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ٣٦٩).

(٢) انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٤٤٣).

(٣) انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٧٦).

ومنه: أَنَّه في قولِه تعالى: ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ ﴾ قال: ونصبُها لطُولِها بالجارِّ المُتعلِّقِ بها.

فقولُه: «ونصبها لطُولِها بالجارِّ المتعلِّق بها» جوابُ ما يقالُ: ﴿ يَٰحَسۡرَةً ﴾ مفردٌ، فكيف نُصبَ؟ فأجابَ بأنه مُطوَّل؛ أي: شبيهٌ بالمُضافِ(١).

فالتَّعبيرُ بالمطوَّلِ عن الشَّبيهِ بالمضافِ من المصطلحاتِ النَّحويّة غير الشَّائعة.

وقد استخدمَ البيضاويُّ مصطلحاتٍ وآراءً يستضعفُها النُّحاة، ولم يستخدمها الزمخشريُّ، فمن ذلك أَنَّه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ بعد ذكرِ أقوالٍ في الآيةِ: وقيلَ: إنَّه للإيذانِ بأنَّ التَّعدادَ قد تمَّ بالسَّابعِ مِن حيثُ إنَّ السَّبعةَ هو العددُ التَّامُّ، والثَّامِنُ ابتداءُ تعدادٍ آخرَ مَعطوفٍ عليه، ولذلك تُسمَّى واوَ الثَّمانِيَةِ.

وقد عدَّ تاجُ القراء الكرمانيُّ واوَ الثَّمانية هذه من العجائب، وقال: هذا شيءٌ لا يعرفُه النُّحاة، وقال ابنُ هشامٍ: ذكرَها جماعةٌ من الأدباءِ كالحريريِّ، ومن النَّحويين الضعفاءِ كابنِ خالَويهِ، ومن المفسِّرين كالثَّعلبي(٢). ولا بدَّ من التَّنبيهِ هنا على أنَّ البيضاويَّ ذكر هذا القولَ متأخِّرًا وبصيغةِ التَّضعيفِ أيضًا.

وقد امتازَ مسلكُه في هذا بالإشارةِ إلى الوُجوهِ الإعرابيَّةِ وعدمِ التَّصريحِ بها، بل كان في أكثرِ الأحيانِ يُومئ إليها مِن خلالِ التَّقدير:

---

(١) انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٥٤٩).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٧/ ٨٦)، و«فقه اللغة» للثعالبي (ص: ٢٤٨)، و«غرائب التفسير وعجائب التأويل» للكرماني (١/ ٤٦٧)، و«المغني» لابن هشام (ص:٤٧٤).

فمِن ذلك قولُه: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾ [النساء: ٨١]؛ أي: أمرُنا طاعةٌ، أو: مِنَّا طاعةٌ[١].

ومرادُه: أنَّه خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ، أو مُبتدأٌ خبرُه مقدَّمٌ محذوفٌ.

ومنه أيضًا قولُه: ﴿فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ ﴾؛ أي: الكثرَةُ ﴿شَيْئًا ﴾ مِن الإغناءِ، أو مِن أَمْرِ العَدُوِّ[٢].

والمراد: أنَّ نصب ﴿شَيْئًا ﴾ على أنَّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ على التقدير الأول، ومفعولٌ بهِ على الثاني.

وربَّما كانَ مردُّ هذا إلى تركيزِه على إيضاحِ المعنى، ومحاولتِه تجريدَ التَّفسير عمَّا سواه.

هذا، **ولم يقتصر اهتمامُ البيضاويِّ على أساسيَّاتِ العربيَّة**، بل أحبَّ أن لا يخليَ «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» من مُلحِها، **وكان من ذلك اهتمامُه بالفروقِ اللُّغويَّةِ في** مثلِ قوله:

و«المواقيتُ»: جمعُ مِيقاتٍ، من «الوقتِ»، والفرقُ بَينَه وبين المدَّةِ والزَّمانِ: أنَّ المدَّةَ المطلقةَ: امتدادُ حركةِ الفلَكِ من مَبْدَئِها إلى منتهَاها، والزَّمانُ: مُدَّةٌ مقسُومَةٌ، والوَقتُ: الزَّمَانُ المفروضُ لأمرٍ[٣].

ومن ذلك قولُه: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾: تِسعَةُ أَنفُسٍ، وإنَّما وقعَ تَمييزًا للتِّسعَةِ باعتبارِ المعنى، والفرقُ بينَهُ وبينَ النَّفَرِ: أنَّه مِن الثَّلاثَةِ أو السَّبعَةِ إلى العشرةِ، والنَّفرُ مِن الثَّلاثةِ إلى التِّسعَةِ[٤].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٩٧).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦٤٣).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣).

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ٢٠٩).

وقد تبعَ البيضاويُّ في هذا الزمخشريَّ، والأشهر أن «النَّفر» و«الرَّهط» بمعنى، وذهب بعضُهم إلى التفريقِ من جهةِ العددِ، وذهبَ العسكريُّ إلى التفريقِ بحسب أصلِ المعنى الذي اشتُقَّ منه الاسمُ مع الاتّفاق في العدد[1].

وقبلَ أن نطويَ صفحةَ الكلامِ في مسلكِ الإمامِ البيضاويِّ في التَّعاملِ مع العربيَّةِ وعلومِها لا بدَّ من الإشارةِ إلى قضيَّةٍ ساهمَت في وعورةِ هذا المسلكِ أحيانًا، **فقد كان البيضاويُّ يشرحُ شيئًا من الغرائب**، وقد وضعنا فهرسًا للألفاظ التي بيَّنها في «تفسيره»، ولكنَّه ربَّما استعملَ بعضَ الألفاظِ الغريبة حقًّا في كلامِه؛ كما في قوله: ذمَّ الأوَّلِينَ باستِمْتَاعِهِم بحظوظِهِم المُخْدَجَةِ مِن الشَّهواتِ الفانيَةِ[2]. فكلمةُ «المُخْدَجَة» ليست من الألفاظ المشهورة، ومعناها: الناقصة[3].

كما اشتقَّ بعضَ الألفاظِ على غيرِ الوجوهِ المعروفةِ المعهودةِ في العربيَّةِ واستعملَها كلفظةِ: (الإنفاع) حيثُ كرَّر استعمالَها في سبعةِ مواطنَ مِن كتابِهِ[4]، والموجودُ في اللُّغةِ هو (النَّفع)، أمَّا (الإنفاع) فليسَ مَسموعاً كما نبَّه الشيخُ زكريَّا الأنصاريُّ في «حاشيته»[5].

وربَّما استخدمَ ألفاظًا اصطلاحيَّةً لا تُفهمُ دلالاتُها بمجرَّدِ معرفة معناها اللغويِّ؛ كما في قوله:

﴿الْحَيُّ﴾: الَّذي يَصِحُّ أن يَعلَمَ ويَقدِرَ، وكلُّ ما يَصِحُّ له فهو واجبٌ لا يزولُ؛ لامتناعِهِ عن القوَّةِ والإمكانِ[6].

---

(١) انظر: «كتاب الألفاظ» لابن السكيت (ص٢٥)، و«تهذيب اللغة» (٦/ ١٠١)، و«الفروق اللغوية» للعسكري (ص٢٨٠)، و«الكشاف» (٦/ ٣٤٣).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦٨٥).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ٢٣٢).

(٤) انظر: (١/ ٤٥٤)، (٣/ ٢٢٩، ٣٢٨)، (٤/ ١٢١، ٤٨٤)، (٥/ ٢٥٢، ٣٨٥).

(٥) انظر: «حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على البيضاوي» (٣/ ٣٤٠).

(٦) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤٣٣).

فقولُـه: «لامتناعـه»؛ أي: الواجب «عـن القوة والإمكان»؛ أي: عـن الاتصافِ بهما؛ لأنَّهمـا من صفـاتِ الحدوث، بجعلِ عطـفِ (الإمكان) علـى (القوة) عطفَ تفسـير[1].

وليـس المـرادُ بالقـوةِ المعنى المعـروفَ لها، وإنما المعنـى المصطلحُ عليه فـي العلومِ العقليَّـةِ، فهـي: إمكانُ الشـيء مـع عدمِ حصولـهِ بالفعل، وهـي مقابلةٌ للفعـلِ على ذاك الاصطـلاح[2]، واسـتخدامُ البيضاويِّ لهذه الكلمـةِ بهذا المعنى في هذا السـياق يُورثُ صعوبـةً، فـكانَ لهـذا ولاسـتخدامِ بعـض الألفـاظ الغريبةِ أثـرٌ في وعـورةِ مسـلكِه في بعـضِ الأحيان.

***

المسلكُ الرَّابع: في المسائلِ الكلاميَّة والأصوليَّة والفقهيَّة:

كانَ الإمامُ البيضاويُّ فقيهاً أصوليًّا متكلِّمًا نظَّارًا، وله في كلِّ فنٍّ من هذه الفنون مصنَّفٌ أو أكثر؛ **أمَّا مذهبُ البيضاويِّ الكلاميُّ فهو على مذهبِ الإمامِ أبي الحسنِ الأشعريِّ رحمه الله تعالى**، وفي مقدِّمة التفسيرِ ما يشيرُ إلى هذا، وذلك أنَّه **قال**: «**يا واجبَ الوجود**»[3]، وهذا من الأسماءِ التي يُطلقها المتكلِّمون على الله تعالى، ومثله عندهم: الواجب والصَّانع والقديم، وهي من اصطلاح المتكلِّمين.

ومَسلكُ الإمامِ البيضاويِّ في المسائلِ الكلاميَّة ظهرَ من خلالَ ردِّه على اعتزاليَّاتِ الزمخشريِّ، والتَّصريحِ بحججِ أهلِ السُّنَّة في آياتٍ كثيرةٍ فسَّرَها، وقد أفاد في هذا البابِ من «تفسيرِ الإمامِ الرازيِّ» أيَّما فائدة، ومع ذلك فقد زلَّت بالبيضاويِّ القدمُ في بعضِ المزالقِ فتابعَ الزَّمخشريَّ في بعض آرائه الاعتزاليَّة، وهذا كلُّه قد أُفردَ بحثُه في فصلٍ مستقلٍّ يأتي قريباً.

---

(١) انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٤).

(٢) انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» للتهانوي (٢/ ١٢٨٠و١٣٤٤).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤).

وأمَّـا مذهبـه الفقهـيُّ الأصولـيُّ فقـد كانَ شـافعيًّا، وقد كانَ متمسِّـكًا بالمشـهورِ مـن أقـوالِ مذهبِه علـى العادةِ الجاريـةِ في طبقـةِ المقلِّدين من أصحـابِ المتون، وقد عبَّـرَ الإمـامُ البيضـاويُّ عـن عقليَّته الفقهيَّـة الأُصوليَّـةِ في أولـى صفحاتِ «تفسيرِه» مـن خلال قولِـه: «ومهَّـدَ لهم قواعِـدَ الأحـكامِ وأوضاعَهـا»[1]؛ ففي الأحكامِ إشـارةٌ واضحـة للفقـه، وفـي الأوضاع إشـارةٌ واضحة للأصـول، وقد ظهـرَ أثر هـذه العقليَّةِ فـي «تفسـيرِه» **فقد كان الإمـامُ البيضاويُّ يتعـرَّضُ عندَ آياتِ الأحكامِ لبعضِ المسـائلِ الفِقهيَّـةِ لكـن دونَ توسُّـعٍ منـه في ذلـك أو ترجيحٍ فـي الغالـبِ، وإن كان يميـلُ لتأييدِ مذهبـِه أحيانًا**، ومـن الأمثلـةِ على ذلك:

﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾: مُنِعْتُم؛ يُقالُ: «حصَرَه العَدُوُّ» و«أَحصَرَه»: إذا حَبَسَه ومنعَهُ عن المضيِّ، مثلَ: «صَدَّهُ» و«أَصَدَّهُ»، والمرادُ:

ـ حَصرُ العَدُوِّ عِندَ مالكٍ والشَّافعيِّ؛ لقولِه: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾، ولنزولِه في الحديبيَةِ، ولقولِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: لا حصرَ إلَّا حصرُ العَدُوِّ.

ـ وكلُّ منعٍ من عدوٍّ أو مَرَضٍ أو غيرِهما عند أبي حنيفةَ؛ لِمَا رُوِيَ عنه عليه السَّلامُ: «مَن كُسِرَ أو عَرَجَ فعليه الحجُّ من قابلٍ».

وهو ضعيفٌ مؤوَّلٌ بما إذا شَرَطَ الإحلالَ به؛ لقولِه عليه السَّلامُ لضُبَاعةَ بنتِ الزُّبيرِ: «حُجِّي واشْتَرِطي وقُولي: اللَّهُمَّ مَحِلِّي حيثُ حَبَسْتَني»[2].

ومن ذلك أيضًا أنَّه شرعَ بتفسير قولِه تعالى: ﴿فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾، ثمَّ قال: و«الجَلْدُ»: ضربُ الجِلْدِ، وهو حُكمٌ يُخَصُّ بمَنْ ليسَ بمُحصَنٍ؛ لِمَا دلَّ على أنَّ حدَّ المُحصَنِ هو الرَّجمُ، وزادَ الشَّافِعيُّ عليه تَغريبَ الحُرِّ سنَةً؛ لقولِه عليه السَّلامُ:

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣٥٩).

«البِكْرُ بالبِكْرِ جَلدُ مئةٍ وتغريبُ عامٍ»، وليسَ في الآيةِ ما يدفَعُه ليَنسخَ أحدُهُما الآخرَ نسخًا مَقبولًا أو مَردودًا[1].

والعبارةُ الأخيرةُ ذكرها لترجيحِ مذهبِ الإمامِ الشافعيِّ في مسألةٍ أصوليَّةٍ، وهي: أنَّ ما جاء في السنَّةِ من الزيادةِ على نصِّ الكتابِ هل هو بيانٌ للخصوصِ، أو نَسخٌ للعمومِ؟ وقد ذهبَ البيضاويُّ إلى أنَّ الجلدَ في الآية عامٌّ أُريد به الخاص، وليس عامًّا نُسخَ عمومُه، وهذا ترجيحٌ لمذهبِ الشافعيِّ في أنَّ الزيادةَ على نصِّ الكتابِ بيانٌ مخصِّص، وليست نسخًا كما يقول الحنفيَّةُ، وقد ذكرَ الإمامُ الشافعيُّ الآيةَ في «الرسالة» في باب: ما نزل عامًّا، دلَّت السُّنَّة خاصَّةً على أنَّه يُراد به الخاصُّ[2].

وقد كانَ بيانُ النَّاسخِ والمنسوخِ سِمةً هامَّةً من سِماتِ مَسلكِ الإمامِ البيضاويِّ في المسائلِ الفقهيَّة والأصوليَّة، وقد عرضَ لهذه المسألةِ في خمسةَ عشرَ موضعًا، وقد صُنعَ لها في هذه الطبعة فهرسٌ خاصٌّ يسهِّل الوقوف عليها ومطالعتها.

وقد سبقَ الكلامُ في منهجِ الإمامِ البيضاويِّ الكلِّيِّ على أسلوبِه ولغتِه، وبيَّنا ثمَّة أنَّه كتبَ «تفسيره» بلغةٍ دقيقةٍ مكثَّفةٍ متأثِّرًا بلغةِ المتونِ الفقهيَّة، وقلنا ثمَّة: إنَّ البيضاويَّ استطاعَ أن يجعلَ من «تفسيرِه» ما يُشبهُ المتنَ في علمِ التَّفسير، **ونُضيفُ هنا: أنَّ هذا كانَ أثرًا من آثارِ العقليَّةِ الفقهيَّةِ الأصوليَّةِ التي تمتَّعَ بها.**

* * *

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٩).

(٢) انظر: «الرسالة» (ص:٦٧).

المسلكُ الخامس: في التَّعاملِ مع الإسرائيليَّات:

كانَ الإمامُ البيضاويُّ رجلاً نظَّارًا متكلِّمًا منطقيًا، ذا عقليَّةٍ فقهيَّةٍ أصوليَّةٍ، وهذا ما جعلَه قادرًا في كثيرٍ من الأحيانِ على تمييزِ ما يصحُّ وما لا يصحُّ من جهةِ الدِّراية، وأنَّه لم يمتلك هذه الميزة من جهة الرِّواية، وهذا ما جعلَه يخلطُ بين ما يصحُّ وما لا يصحُّ من الأخبار، ولكنَّا نلاحظُ مع ذلك أنَّه **نبذَ كثيرًا من الإسرائيليَّات، وتجنَّبها**، وربَّما يكونُ مردَّ ذلك إلى ما يخالطُها من المبالغاتِ والتناقضاتِ التي لا يخفى بطلانُها على مثلِ البيضاويِّ، ومع ذلك فقد ذكرَ منها شيئاً يسيرًا بصيغة التضعيف، وجوَّزَ بعضَها غيرَ جازمٍ به.

وقد يروي الإمامُ البيضاويُّ شيئًا من ذلك فيتوجَّهَ إليه بالتَّأويلِ وفق نزعةٍ عقليَّةٍ تميلُ إلى نبذِ الغرائب، ومن ذلك قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ تشهيرًا لنِعمَةِ اللهِ وتَنويهًا بها، ودعاءً للنَّاسِ إلى التَّصديقِ بذكرِ المعجزةِ الَّتي هيَ علمُ مَنطقِ الطَّيرِ، وغيرُ ذلك مِن عَظائمِ ما أُوتِيَه.

و«النَّطقُ» و«المنطقُ» في التَّعارُفِ: كلُّ لفظٍ يُعبَّرُ به عمَّا في الضَّميرِ مُفردًا كانَ أو مُركَّبًا، وقد يُطلَقُ لكلِّ ما يُصَوِّتُ به على التَّشبيهِ أو التَّبَعِ؛ كقولِهم: نَطَقَتِ الحمامَةُ، ومنه: «النَّاطِقُ والصَّامِتُ» للحَيَوانِ والجمادِ، فإنَّ الأصواتَ الحيوانيَّةَ مِن حيثُ إنَّها تابعَةٌ للتَّخيُّلاتِ مُنَزَّلَةٌ مَنزِلَةَ العِباراتِ، سِيَّمَا وفيها ما يَتفاوَتُ باختلافِ الأغراضِ بحيثُ يَفهَمُها ما مِن جنسِهِ.

ولعلَّ سُليمانَ عليهِ السَّلامُ مَهْما سَمِعَ صوتَ حيوانٍ عَلِمَ بقُوَّتِه القُدسيَّةِ التَّخيُّلَ الَّذي صوَّتَه والغرضَ الَّذي تَوخَّاهُ به، ومِن ذلك ما حُكِيَ أنَّه مَرَّ ببُلْبُلٍ يصوِّتُ

ويترقَّصُ فقالَ: يقولُ: إذا أكلتُ نِصفَ تمرَةٍ فعَلى الدُّنيا العَفَاءُ، وصاحَت فاخِتَةٌ فقالَ: إنَّها تَقولُ: ليتَ الخَلْقَ لم يُخلَقُوا[١].

فلعلَّـه كانَ صـوتُ البلبلِ عَن شـبعٍ وفراغِ بـالٍ، وصِياحُ الفاخِتَةِ عن مُقاسـاةِ شِـدَّةٍ وتَألُّـمِ قلبٍ[٢].

فقد ذكرَ هنا شيئًا مِن حكاياتِ أهلِ الكتابِ وأقاصيصِهم، ثمَّ راحَ يؤوِّلُ ما وردَ فيها، ولعلَّ الأَولى إجراءُ قضيةِ فهمِ سليمان كلامَ الطَّيرِ كما جاءت، وأنَّها مِن المعجزات، فلا شيءَ يدعو لمثلِ هذه التأويلاتِ لما ثبتَ في الآياتِ أو صحيحِ الآثارِ والرِّوايات، وأمَّا ما جاءت به الإسرائيلياتُ فالبحثُ فيه لا طائلَ تحتهُ أصلًا، فإنْ كان فيه ما يُشكلُ نُبذَ واطُّرِحَ، والأَولى أيضاً أن لا يُبنى على شيء من هذه الإسرائيلياتِ ويُعوَّل، ولا يُشتغلُ بها ويُؤوَّل.

***

المسلكُ السَّادس: في تفسير الآياتِ الكونيَّةِ:

كانَ الإمامُ البيضاويُّ متأثِّرًا بطريقةِ الحكماء[٣]، وهي التَّسميةُ التي تُطلقُ على الفلاسفة الإسلاميِّين أحيانًا، وله اطِّلاعٌ على علمِ الهيئة، وقد ذكر القونويُّ أنَّه ألَّفَ متنًا في علمِ الهيئةِ[٤]، وكان «تفسيرُ الإمامِ الرَّازي» مصدرًا مهمًّا من مصادره، وفيه من

---

(١) روى هذه القصة مطولة: الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ١٨٧) من طريق الكلبي عن رجل عن كعب الأحبار، وذكره عن كعب أيضًا البغوي في «تفسيره» (٦/ ١٤٨)، وظاهر أنه من أقاصيص أهل الكتاب.

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٣) المراد بهم المناطقة، وهم يقسمون ـ عند من يسميهم بذلك ـ إلى حكماء إشراقيين وهم أتباع أفلاطون، وحكماء مشَّائين وهم أتباع أرسطو، والمراد بالحكمة هنا: العلم الذي يبحث فيه عن حقائق الأشياء على ما هي عليه في الوجود بقدر الطاقة البشرية، وهي علم نظري غير آلي. وانظر: «التعريفات» للجرجاني (ص: ٩١ و٩٢).

(٤) ذكره القونوي في مقدمة «حاشيته» على «أنوار التنزيل».

أقوالِ هؤلاء ومذاهبِهم الكثير، وقد ظهرَ تأثُّره بذلك في مواضعَ كثيرة، وقد ظهرَ ذلك في مقدِّمته في قولِه: «ويا فائِضَ الجُودِ».

فهذه العبارةُ يقفُ خلفَ معناها اللغويِّ الظاهر معنى فلسفيٌّ عميق، قال الشهابُ الخفاجيُّ في «حاشيته»: فسَّرَ الحكماءُ الفيضَ بـ: فعلِ فاعلٍ يَفعلَ دائِمًا لا لِعِوَضٍ ولا لغرضٍ، والجودَ بـ: إفادةِ ما ينبغي لمَن يَبتغي لا لِعِوَضٍ؛ لأنَّ مَن فعلَ لعوضٍ ينالُه فهوَ فقيرٌ أو مُتَّجرٌ، والغنيُّ هوَ الَّذي لا يحتاجُ في ذاتِهِ وكمالِه إلى غيرِه، والغنيُّ المُطلقُ هوَ الَّذي وجودُه من ذاتِه، وهوَ نورُ الأنوارِ، ولا غرضَ له في صُنعِهِ، بل ذاتُه فيَّاضةٌ للرَّحمةِ، وهوَ الملكُ المُطلقُ، كما في «هياكلِ النُّورِ»، وأصلُ الفيضِ سيلانُ الماءِ من جوانبِ ما هوَ فيه لزيادتِه، ووجهُ الشَّبهِ كثرةُ المنافعِ، أو هوَ مِن «فاضَ الخبرُ»: إذا شاعَ، فيكونُ حقيقةً، كما فُصِّلَ في حواشي «شرحِ المطالعِ»، وفائِضُ الجودِ وصفٌ بحالِ المتعلِّقِ كـ«واجبِ الوجودِ»؛ أي: فائِضٌ جودُه، وواجبٌ وجودُه.

ومن ذلك أنَّه تحدَّث عن الكرسيِّ في قولِه تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ فزعم أنَّه تَصويرٌ لِعظَمَتِه تعالى وتمثيلٌ مُجرَّدٌ، ثمَّ قال: وقيلَ: ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ مَجازٌ عَن عِلمِه أو مُلْكِه، مأخوذٌ من كُرسيِّ العالِمِ والملكِ.

وقيلَ: جِسْمٌ بين يدَي العَرشِ ـ ولذلك سُمِّيَ كُرْسِيًّا ـ محيطٌ بالسَّماواتِ السَّبعِ؛ لقولِهِ عليه السَّلامُ: «ما السَّماوات السَّبعُ والأرضُون السَّبْعُ مع الكُرسيِّ إلَّا كحَلْقةٍ في فلاةٍ، وفَضلُ العَرشِ على الكُرسيِّ كفَضلِ تلكَ الفَلاةِ على تلكَ الحَلْقةِ». ولعَلَّه الفَلَكُ المشهُورُ بفَلَكِ البُرُوجِ[1].

ونلاحظُ هنا أنَّ البيضاويَّ ذكر قولَين، ثم ذكرَ هذه العبارةَ الأخيرة، وقد تبيَّن لنا ممَّا سبقَ أنَّ تأخيرَ القول مع تصديرِه بكلمة «قيل» أمارةٌ على تضعيفِهِ عنده، وأنَّ كلمة «لعلَّه» أمارةٌ على أنَّ ما بعدها من إضافاته، وما قالَه في هذه

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦).

العبـارة مسـتندٌ إلـى علمِ الهيئـة، وقد قـال فيهاالأنصاريُّ: هـذا على قاعدة الفلاسـفة، وفيه بُعْـدٌ[1].

وقد تتبَّعه الخفاجيُّ في عباراتٍ كثيرةٍ بيَّن أنها تستندُ إلى علمِ الهيئة أو إلى أقوالِ الحكماء، ومن ذلك قولُه في تفسير ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾: وذلك لا يستدعي كونها مسطَّحة، لأنَّ كريَّةَ شكلِها مع عظمِ حجمِها واتِّساع جِرمِها لا تأبى الافتراشَ عليها.

فقال الخفاجيُّ: وما ذكرَهُ المُصنِّفُ ـ رحمَهُ اللهُ ـ مُلخَّصٌ مِن قولِ الإمامِ: إنَّ مُقتضى طبعِ الأرضِ أن يكونَ الماءُ محيطًا بأعلاها لثقلِها، ولو كانَتْ كذلكَ لَمَا كانَتْ فراشًا، فأخرجَ اللهُ بعضَها... ومِنَ النَّاسِ مَن زعمَ أنَّ كونَها فراشًا يُنافي كونَها كريَّةً كما هوَ مبرهنٌ في علمِ الهيئَةِ، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ الكرَةَ إذا عظمَتْ كانَ كلُّ قطعَةٍ منها كالسَّطحِ في افتراشِهِ.

ومن ذلك قولُه عن الملائكةِ في تفسير قولِه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾: وزعَمَ الحكماءُ: أنَّها جواهرُ مجرَّدَةٌ مخالفةٌ للنُّفوسِ النَّاطقةِ في الحقيقةِ.

منقسِمَةٌ إلى قسمَينِ:

ـ قسمٌ شأنُهم الاستغراقُ في معرفةِ الحقِّ تعالى والتَّنزُّهِ عن الاشتغالِ بغيرِهِ كما وصَفَهم في مُحكَمِ تنزيلِهِ فقالَ: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وهُم العِلِّيُّونَ، والملائكةُ المقرَّبونَ.

ـ وقسمٌ يدَبِّرُ الأمرَ مِن السَّماءِ إلى الأرضِ على ما سَبقَ بِهِ القضاءُ وجَرى به القلمُ الإلهيُّ لا يعصُونَ اللهَ ما أمرَهم ويفعَلُونَ ما يُؤمرونَ، وهم ﴿المدَبِّرات أمرًا﴾ [النازعات: ٥]، فمنهُم سمَاويَّةٌ ومنهم أَرضيَّةٌ على تفصيلٍ أثبتُّهُ في كتابِ «الطَّوالعِ».

***

---

(١) انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٦).

المسلكُ السَّابع: في المُستنبَطاتِ من النُّكتِ البارعةِ واللَّطائفِ الرَّائعة:

تميَّزَ الإمامُ البيضاويُّ بفكرٍ ثاقب ونظرةٍ عميقة، كما تمتَّعَ بتعبيرٍ رصينٍ وعبارةٍ دقيقة، ونحن لا نقبلُ عليه تُهمة، وإن كنَّا لا نشهدُ له بعِصمة، وقد صرَّح بأنَّ هذا الكتابَ احتوى على أنوارٍ وأسرار، ونُكتٍ ولطائف، وفوائدَ وفرائد، فوقفنا من قولِه هذا موقفَ الواثقِ المصدِّق، وشددنا العزمَ على خوضِ رحلةٍ في «تفسيره» لعلَّنا نأتي منه بقبسٍ أو نجدُ فيه هدى، وإذا بالأنوارِ تُشرقُ في ثناياه، وإذا بالأسرارِ تبوحُ في خباياه، وإذا نِكَاتُه البارعةُ كالورودِ في أكمامِها، ولطائفُه الرائعةُ كالثِّمارِ في أغصانها، وإذا فرائدُ فوائدِه كدُرٍّ منثور، وإذا في الحصنِ الحصينِ بساتينٌ وجِنان، فليس على مَن يريدُ أن ينالَ تلك الغلالَ والكنوزَ إلَّا أن ينظرَ أو يسمعَ، أو يشمَّ أو يتذوقَ، أو يتلمَّس ويلتقط، فأينما يمَّمتَ وجهَكَ حظيتَ بفائدة، وحيثما اتَّجهت لقيتَ من الخير عائدة، فـ«أنوار التَّنزيل» أزالت الظلمات، و«أسرار التَّأويل» أزاحت الشُّبهات.

تأمَّل أنوارَ التَّنزيل، وانظر كيفَ فسَّرَ قولَه تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ * وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾. ثمَّ قالَ: وكأنَّه أريدَ بالآية [الأولى] بيانُ كونِه عالِمًا بالمَعلوماتِ كلِّها، وبما بعدَها بيانُ كونِه قادرًا على المُمكِنَاتِ بأسرِهَا، تَقريرًا للتَّوحيدِ، ولِمَا سبقَ مِن الوَعدِ والوَعيدِ[1].

تدبَّر أسرارَ التأويل، واسمع ما وراء ما يُقال ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ * إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ * قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ * قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِى عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ * قَالُوا۟ بَشَّرْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ * قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ * قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾؛ أي: فما

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٧٣).

شأنُكُم الذي أُرسِلْتُم لأجلِهِ سوى البشارةِ، ولعلَّه علمَ أنَّ كمالَ المَقصودِ ليسَ البشارةَ؛ لأنَّهُم كانوا عددًا، والبِشارةُ لا تَحتاجُ إلى العَددِ، ولذلك اكتُفي بالواحدِ في بشارةِ زكريَّا ومَريمَ، أو لأنَّهُم بشَّروهُ في تَضاعيفِ الحالِ لإزالةِ الوَجَلِ، ولو كانَت تمامَ المَقصودِ لابتدَؤُوا بها[١].

لا تترك هذه الفائدةَ ضائعة: «أَنْفقَ الشَّيءَ» و«أنفدَهُ» أَخَوانِ، ولو استَقْرَيْتَ الألفاظَ وَجَدْتَ كلَّ ما فاؤُه نونٌ وعينُه فاءٌ دالًّا على معنى الذَّهابِ والخروجِ[٢].

وخذ هذه النُّكتة البارعة: ﴿ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا﴾ مَقبورينَ ﴿وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ بالحشرِ، وأكَّدَه بالمصدَرِ كما أكَّدَ به الأولَ دلالةً على أنَّ الإعادةَ محقَّقَةٌ كالبدءِ، وأنَّها تكونُ لا محالةَ[٣].

وتمتَّع بهذه اللَّطيفةِ الرَّائعة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: الضَّميرُ المُستكِنُّ في الفِعلينِ للقارئِ ومَن معه مِن الحفَظَةِ وحاضري صلاةِ الجماعةِ، أو له ولسائرِ الموحِّدينَ، أَدْرجَ عبادتَه في تضاعيفِ عبادتِهم وخَلَطَ حاجتَه بحاجتِهم لعلَّها تُقبَلُ ببركتِها ويُجابُ إليها، ولهذا شُرِعَتِ الجماعةُ[٤].

وانظر كيف اجتمعت فرائدُ الفوائد في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾: قال ابنُ مَسعودٍ: هي أجمَعُ آيةٍ في القرآنِ للخَيرِ والشرِّ. وصارَتْ سببَ إسلامِ عُثمانَ بنَ مَظعون. ولو لم يَكُن في القُرآنِ غيرُ هذه الآيةِ لصَدَقَ عليه أنَّه تِبيانٌ لكلِّ شَيءٍ وهُدًى ورحمَةٌ للعَالَمين، ولعلَّ إيرادَها عقيبَ قولِه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ للتَّنبيهِ عليه[٥].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٣٠٩).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٦٨).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٣٧٥).

(٤) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٣٠).

(٥) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٣٧٠).

وهذه النُّكتةُ الأخيرةُ استنبطها البيضاويُّ، والفائدةُ التي قبلَها ذكرَها الزَّمخشريُّ، **وهذا يعكسُ مِصداقَ قولِه: استنبَطْتُها أنا ومَن قَبْلي من أفاضِلِ المتأخِّرينَ، وأماثلِ المحقِّقينَ**[1].

وهذا بابٌ أساسُه التَّدقيق والتَّحقيق، وروحُه العونُ والتَّوفيق.

وبعد كلِّ ما تقدَّمَ نقول: ما هذه إلَّا نظراتٌ في مسالكِ المنهجِ التَّفصيليِّ للإمامِ البيضاويِّ في تفسيرِ آياتِ كتابِ الله؛ في تعاملِه مع القرآنِ الكريم، ومع الأحاديثِ والأخبار، ومع العربيَّةِ وعلومِها، وفي المسائلِ الكلاميَّة والأصوليَّة والفقهيَّة، ومع الإسرائيليَّات، وفي تفسير الآياتِ الكونيَّةِ، **وقد لاحظنا في تتبُّعِ هذه المسالكِ ملاحظاتٍ تُعينُ على فهمِ طريقةِ تأليفِ الإمامِ البيضاويِّ للتَّفسيرِ ومقاصدِه ودلالاتِ بعضِ اصطلاحاتِه، ومن ذلك:**

١ ـ يُقدِّم الوجهَ الراجحَ عنده، فيفسِّرُ به الآية، ويستخدمُ «أو» للدلالةِ على الوجوه الجائزة عنده في تفسيرِ الآية، بينما يستخدم «قيل» للدلالة على التَّرجيح، وأنَّ ما بعدها ضعيف:

ومثال الأوَّل قولُه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾: الغالبُ القادرُ على الانتقامِ مِن الكَفَرةِ ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ حيثُ أَمْهلَهم. أو: ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ في انتقامِه ممَّن كَفَرَ ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ لِمَن تابَ وآمَنَ[2].

ومثال الثاني قولُه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾: بهيَّةٌ مُتهلِّلَةٌ ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ تراهُ مُستغرِقَةً في مُطالعَةِ جَمالِهِ بحيثُ تغفلُ عمَّا سِوَاهُ، ولذلك قدَّمَ المفعولَ، وليس هذا في كلِّ الأحوالِ حتى ينافيَهُ نظرُهَا إلى غيرِه.

وقيل: منتظرةٌ إنعامَهُ، ورُدَّ بأنَّ الانتظارَ لا يُسنَدُ إلى الوجهِ، وتَفسيرُهُ [أي: الوجه] بالجملةِ خِلافُ الظَّاهرِ، وأنَّ المستعملَ بمعناه لا يُعَدَّى بـ«إلى»[3].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٤/ ١٣٨).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٤٢٠).

فالوجهُ الأوَّلُ مبنيٌّ على إثبات الرُّؤية، وهو مذهبُ أهلِ السُّنَّة، فلذا قدَّمه البيضاويُّ، والوجهُ الثَّاني قولُ المعتزلة، وهو مبنيٌّ على نفي الرؤية، فلذا أخَّرَه وضعَّفه وذكرَ وجهَ ردِّه.

٢ ـ يستخدمُ «قيلَ» للتضعيف، ولو لم يذكر ما هو أرجحُ.

٣ ـ لم يلتزم نسبةَ الأقوالِ إلى قائليها، بل يذكرُها مقدِّماً للأرجحِ، ثمَّ يتبعُه بما هو دونه مصدِّرًا له بكلمةِ «قيل»، وهو يشعرُ بهذه اللَّفظةِ أنَّه لا يعتمدُ هذا القول، أو هو غيرُ مسلَّمٍ به.

وربَّما يكونُ مردُّ اختيارِ حذفِ الاسمِ إلى احتمالاتٍ عدَّة، منها:

ـ أنَّ البيضاويَّ جعلَ الاختصارَ غايةً أساسيَّةً له.

ـ أنَّه لم يكن جازمًا بنسبةِ هذه الأقوالِ، لا سيَّما مع الاختلاف في كثير منها، وبُعده عن زمن الرِّواية.

ـ أنَّه لم يرَ فائدةً في نسبةِ هذه الأقوال.

ـ أنَّه أرادَ مراعاةَ الأدبِ، واستحيا أن يُؤخِّرَ قولًا ثم ينسبُه إلى ابن عبَّاس رضيَ الله عنهما مثلًا.

٤ ـ قد يذكرُ وجهًا مسبوقًا بكلمةِ «كأنَّه» أو بكلمةِ «لعلَّه»، وهذا مؤشِّرٌ إلى أنَّ هذا الوجهَ من عِنديَّاتِه وبناتِ أفكارِه، أو أنَّه لم يأخذه عن المصادرِ التي استقى منها تفسيرَه، ومن ذلك قولُه: ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾؛ أي: فما شأنُكم الذي أُرسِلْتُم لأجلِهِ سوى البشارةِ، ولعلَّه علمَ أنَّ كمالَ المَقصودِ ليسَ البشارةَ؛ لأنَّهُم كانوا عددًا، والبِشارةُ لا تَحتاجُ إلى العَددِ، ولذلك اكتُفي بالواحدِ في بشارةِ زكريَّا ومَريمَ، أو لأنَّهُم بشَّروهُ في تَضاعيفِ الحالِ لإزالةِ الوَجَلِ، ولو كانَت تمامَ المَقصودِ لابتدَؤُوا بها[1].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٣٠٩).

ومن ذلك قوله في تفسير ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾: ولعلَّهُ رُؤيا رآها في وقعةِ بَدرٍ؛ لقولِه: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣][1]. وهذا القولُ ذكره تاج القراء الكرمانيُّ، وعدَّه من العجائب[2].

ومن ذلك قوله في تفسير ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدِرُ على تَعذيبِهم أشدَّ عَذابٍ، وكأنَّه تَقريرٌ لكِبَرِ اليَومِ[3].

ومن ذلك قوله: ﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ لتصامِّـهم عن الحقِّ وبُغضِهم له ﴿وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ لتَعامِيهِم عَن آياتِ اللهِ، وكأنَّهُ العِلَّةُ في مُضاعفَةِ العَذابِ.

وأكثرُ المعاني التي يعبِّرُ الإمامُ البيضاويُّ عنها بهذه الطريقة هي دقائقُ ولطائف، تحتاجُ إلى تفكُّرٍ وتأمُّلٍ، وتورثُ عند إدراكِها سرورًا وسعادة.

٥ ـ قد يذكرُ مستندَ القولِ الذي يحكيه من آيةٍ أو حديثٍ، ولكنَّه يكتفي بذكرِ القولِ دونَ مستنده في الغالب، وقد جاء الأمرانِ معًا في قوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ يعني: أُسارَى الكُفَّارِ؛ فإنَّه عليهِ السَّلامُ كان يُؤْتَى بالأسيرِ فيدفعُه إلى بعضِ المسلمينَ فيقول: «أحسِنْ إليهِ»[4]. أو: الأسيرَ المؤمنَ، ويدخل فيه المملوكُ والمسجونُ[5].

فقد ذكرَ مستندَ الأوَّلِ، ولم يذكرُ مستندَ الثَّاني.

---

(١) انظر: «غرائب التفسير وعجائب التأويل» (١/ ٦٣٢).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٤٣٠).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٧١).

(٤) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٩/ ٤١١) عن الحسن مرسلًا، ولم أجده مسندًا، وذكره الزيلعي وابن حجر في تخريجيهما وسكتا عنه. وقال الشيخ وليُّ الدين: لم أقف عليه. انظر: «حاشية السيوطي» (١٢/ ١٣٢).

(٥) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩).

ثمَّ لا بدَّ من التَّنبيهِ إلى أنَّ ما **سبقَ الحديثُ عنه من منهجِ الإمامِ البيضاويِّ ربَّما لم يكن في بعضِ تفاصيلِه مستقرًّا في بدايةِ التَّفسير**، كما لاحظنا أنَّه أهملَ نقلَ الخلافِ في عددِ آيِ البقرةِ والنِّساء[1]، ثمَّ أكثرَ من نقلِه لاحقًا كما رأينا، وهذا ما يظهر جليًّا في تفسيرِ سورةِ الفاتحةِ في قولِه: والسَّبعَ المثانيَ؛ لأنها سَبْعُ آياتٍ بالاتِّفاقِ، إلا أنَّ منهم مَن عدَّ التَّسميَةَ دونَ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومنهم مَن عَكَسَ، وتثنَّى في الصَّلاةِ، أو الإنزالِ إنْ صحَّ أنَّها نزلَتْ بمكَّةَ حين فُرضَت الصَّلاةُ وبالمدينةِ لمَّا حُوِّلَت القِبلةُ، وقد صحَّ أنَّها مكيَّةٌ؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى ﴾ [الحجر: ٨٧]، وهو مكيٌّ بالنَّصِّ[2].

فقد ذكرَ البيضاويُّ هنا عددَ آياتِ السُّورةِ قبل ذكرِ كونها مكيَّة، ثم استقرَّ منهجُه على ذكرِ المكيِّ أو المدنيِّ قبل العددِ لاحقًا[3].

مع التَّنبيهِ إلى أنَّ الإمامَ البيضاويَّ قد يخالفُ المنهجَ الذي ارتسمَه في عمومِ الأحوالِ لنكتةٍ خاصَّة، فالأظهرُ فيما مرَّ هنا في الفاتحةِ أنَّه خالفَ الترتيبَ لأنَّ تسميةَ السُّورةِ بالسَّبعِ المثاني كانَت داعيةً لتقديمِ الكلامِ على العدد، وكما مرَّ سابقًا أنَّه ذكرَ قولًا وضعَّفه رغم أنَّه لم يذكر غيره، وقد سبقَ التَّنبيهُ أيضًا على أنَّه يخالفُ بين الأساليبِ في بعضِ الأحيانِ تفنُّنًا.

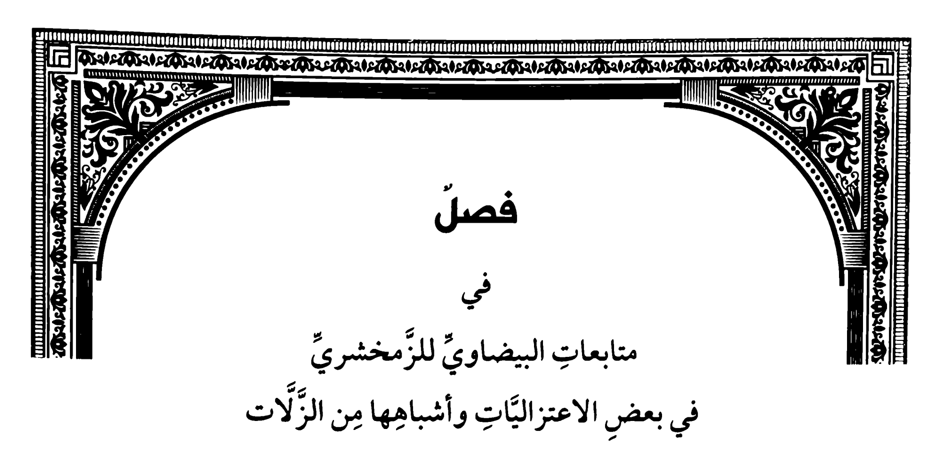
وأخيرًا نرجو من الله أن تكون هذه الإيضاحات مفاتيحَ لمغاليقِ أبوابِ هذا الحصنِ الحصينِ الذي شيَّدَ الإمامُ البيضاويُّ بنيانَه، وجعلَه خاتمةَ أعمالِه، ووضعَ فيه خلاصةَ خبرتِه، ثمَّ مضى وتركَ النَّاسَ يطوفون به ويعجبون له؛ **يرونَ في تصاميمِه ما يشغلُ فكرَهم، ويحرِّكُ أفهامَهم، فتختلفُ فيه رُؤاهم، وتتبايَنُ حولَه آراؤهم، لكنَّهم على اختلافهم مُجمعون على عظمةِ بنيانِه، وإتقانِ بانيه**، رحمه الله، وجعلَ عملَه هذا ذخرًا له عند مولاه.

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٤٥) و(٢/ ٧).

(٢) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٠).

(٣) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٥٩٩ و٦٠٤ و٦٠٧).



فصلٌ

في

متابعاتِ البيضاويِّ للزَّمخشريِّ

في بعضِ الاعتزاليَّاتِ وأشباهِها مِن الزَّلَّات

كانَ الإمـامُ البيضـاويُّ إمامًا مبـرِّزًا نظَّارًا متكلِّمًـا، وقد التزمَ منهَـجَ المحققين من العلمـاء، وجعـلَ نصـبَ عينيـه أن يردَّ علـى أهلِ الزَّيـغِ والأهـواءِ، ولا سـيَّما المعتزلة، فجعـلَ «كشَّـافَ» الزمخشـريِّ أمامَـه، لينفيَ سـمومَه ويشـفيَ سـقامَه، ولكنَّه مع شـدَّة حـذرِه انزلـقَ فـي بعضِ الأحيـانِ وزلَّت به القـدمُ، ولولا حفـظُ الله لانكسـرَت همزتُه وصـارَ الزَّمخشـريُّ إمامَه.

وقـد تنبَّـه العلماءُ إلى هذا الأمرِ وتكلَّموا فيه، وبيَّنُوا بعضَ الأمـورِ التي تسلَّلَت للبيضاويِّ مِـن «الكشَّاف»، وقد صنَّفَ في ذلك الفاضلُ الجليلُ شهابُ الدِّين أحمدُ بن عليٍّ النُّوبيُّ[1] رسالةً لطيفةً سمَّاها: «**كشفَ الأقوالِ المُبتذَلَة في سبقِ قلمِ البيضاويِّ لِمَذهبِ المُعتزِلَة**» جمعَ فيها تنبيهاتِ العلَّامةِ السُّيوطيِّ في «حاشيتِه على البيضاويِّ» على شيءٍ من متابعاتِ البيضاويِّ للزمخشريِّ، وزادَ عليها بعضَ الأشياء، وقد بلَغتْ أربعاً وعشرين متابعةً، وقد أحببنا أن نوردَها زيادةً في الفائدةِ[2]، وهذا نصُّ الرِّسالة:

---

(١) أحمد بن علي النوبي، شهاب الدين، كان حيًّا سنة ١٠٣٦هـ له: «ضوء اللآلي شرح بدء الأمالي»، وهذه الرسالة ورسائل أخرى. انظر: «معجم المؤلفين» (٢/ ٢٤).

(٢) ننشر هذه الرسالة عن أصلٍ بخطِّ يده محفوظ في مكتبة جوتا بألمانيا تحت رقم: Ms. orient. A ٥٣٢، ونذكر في هوامشها موضعها بالجزء والصفحة من طبعتنا هذه، ومن «حاشية السيوطي على البيضاوي» رحمه الله تعالى.

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ للهِ الذي خلقَ الإنسانَ وجعلَ الغفلةَ والذُّهولَ والسَّهْوَ مِن أوصافِه، ورفعَ عَن هذه الأُمَّةِ خَطَلَ الخطأِ والنِّسيانِ فَضْلاً منه ومِنَّةً مِن فائضِ بحرِ جُودِه وألطافِه، وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّد العالمِ عددَ خلقِه وأضعافَ أضعافِه.

وبعدُ:

فيقولُ العبدُ الذَّليلُ المُفتقِرُ إلى عَفْوِ مولاهُ الجليلِ أحمدُ النُّوبيُّ غفرَ اللهُ زلَلهُ وسترَ خللَه: إنَّ التَّفسيرَ المُسمَّى بـ«أنوار التَّنزيل وأَسرارِ التَّأويل» المنسوبَ لمولانا علَّامةِ الدُّهورِ والأعوام، أُستاذِ عُلماءِ الأنام، سيِّدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ الأَعلام، المولى الأَعظَمِ الإمام، القاضي البيضاويِّ متَّعه اللهُ بالنَّظَرِ إلى وجههِ الكريمِ يومَ القيامةِ مِن التَّفاسيرِ التي تُشَدُّ إلى فهمِ معانيها الرِّحال، وتقفُ عَن حَذوِها ورفعةِ شأوِها فحولُ الرِّجال.

ومع كثرةِ علمِ مُؤلِّفِه ودِقَّةِ فهمِه فقد سبقَ قلمُه وعزَّ رَقْمُه، وذهبَ به إلى مُوافقةِ الزَّمخشريِّ في الاعتزالِ، وذلك معدودٌ في مواضِعَ مِن تَفسيرِه ومواطنَ مِن تحبيرِه، وحاشاهُ مِن خطورِ شيءٍ بفكرِه يوافِقُ المُعتزلةَ فضلاً عن وضعِه في تأليفِه وتحريرِه، غيرَ أنَّ الإنسانَ محلُّ النِّسيان، وخيرُ النَّاسِ مَن تُعَدُّ غَلَطاتُه وتُضبَطُ فَرَطاتُه، وقد اعتذرَ عنهُ الجلالُ السُّيوطيُّ بأنَّ ما ذكرَه مشيةُ قَلَم، وإلَّا ففضلُه على أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أشهَرُ مِن نارٍ على عَلَم.

وقد أردتُ أن أجمعَ في هذه الرِّسالةِ ما تبعَ فيه الزَّمخشريَّ وجرى به القلمُ، وسمَّيتُها: «كشفَ الأقوالِ المُبتذَلَةِ في سبقِ قلمِ البَيْضاويِّ لِمَذهبِ المُعتزِلَة»، وعلى اللهِ الكريمِ اعتمادي وإليه مَوئلي واستِنادِي.

سورةُ البقرةِ

تبعَ الزَّمخشريَّ في هذه السُّورةِ في ستَّةِ مَواضِعَ:

١ ـ الأوَّل: في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] حيثُ قال: «والموتُ: زوالُ الحياةِ».

قال الطِّيبيُّ: وهو على هذا الوَجهِ ليسَ بعَرَضٍ، بل هو أمرٌ عَدَميٌّ.

قولُه: «وقيل: عرضٌ يُضادُّها» إلى آخرِه، قال الشَّريفُ: فيكونُ أمراً وُجودياً، وذهبَتْ طائفةٌ مِن أهلِ الحديثِ إلى أنَّ الموتَ جِسْمٌ؛ لأنَّ الأحاديثَ والآثارَ مُصرِّحةٌ بأنَّه يؤتى بالموتِ على صورةِ كبشٍ فيذبحُ بينَ الجنَّةِ والنَّارِ، وممَّا يدلُّ على أنَّ الموتَ جسمٌ تفسيرُ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنه في قولِه تعالى: ﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥١] بالموتِ، وقد أُوِّلَ القولُ الأوَّلُ بأنَّهُم لم يَقصِدُوا حقيقةَ الموتِ في الواقعِ، بل أثرَهُ القائمَ ببدنِ الحيوانِ عندَ مُفارقَةِ الرُّوحِ له، وحينئذٍ فاختلفَ محلُّ النِّزاعِ، والتَّحقيقُ ما ذهبَتْ إليه طائفةُ أهلِ الحديثِ.

وأمَّا المعنى القائمُ بالبدنِ عندَ مُفارقةِ الرُّوحِ فإنَّما هو أثرُه، فإمَّا أن يكونَ تسميتُه بالموتِ من بابِ المجازِ لا الحقيقةِ، أو مِن بابِ الاشتراكِ وحينئذٍ فالأمرُ في النِّزاعِ قريبٌ.

تنبيه:

تَبعَ البَيضاويُّ في هذه المسألةِ «الكشَّاف» حيثُ صدَّرَ بقولِ المُعتزلةِ، وهو أنَّ الموتَ عدمٌ محضٌ، وثَنَّى بالقولِ الذي هو مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ بصيغةِ التَّمريضِ، وما كفاه ذلك حتَّى ذكرَ حُجَّتَه ورَدَّها.

وقد قالَ المازريُّ في «شرح مسلم»: الموتُ عندَ أهلِ السنَّةِ عَرَضٌ مِن الأعراضِ، وعندَ المُعتزلةِ عَدَمٌ محضٌ[١].

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١١١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ١٨٨).

٢ ـ الثاني: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] حيثُ قال: وقيل: حجارةُ الكبريتِ، وهو تخصيصٌ بغيرِ دليلٍ وإبطالٌ للمَقصودِ، إذ الغَرَضُ مِن ذلك تهويلُ شَأنِها.

وقد تَبِعَ في هذه المسألةِ «الكشَّافَ» وحكاها بصيغةِ التَّمريضِ، مع أنَّ تفسيرَ الحجارةِ هُنا بحجارةِ الكبريتِ هو الثَّابتُ المنقولُ، ولا يُعرَفُ في الأَحاديثِ الصَّحيحةِ والتَّفاسيرِ المرفوعةِ الثَّابتةِ غيرُه، قال ابنُ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: هي حِجارةٌ في النَّارِ مِن كبريتٍ أسودَ[١].

٣ ـ الثَّالث: في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] حيثُ قال: ولعلَّ ضَرباً من الملائكةِ لا تخالفُ الشَّياطينَ بالذَّاتِ، وإنَّما تُخالِفُهم بالعوارضِ والصِّفاتِ كالفَسَقةِ مِن الإنسِ والجنِّ.

وكان الأَوْلَى بالقاضي البَيضاويِّ الإعراضُ بالكُليَّةِ عن هذا الكلامِ، والإعراضُ عنه صفحاً، ولكن هذا إنَّما هو ثمرةُ التَّوغُّلِ في علومِ الفَلاسفةِ وعدمِ التَّضلُّعِ بعلمِ الحديثِ والآثارِ، وذلك لأنَّ الذي دلَّتْ عليهِ الآثارُ أنَّ إبليسَ هو أبو الجنِّ كما أنَّ آدمَ أبو الإنسِ وأنَّه لم يَكُن من الملائكةِ، وما في الآياتِ القرآنيَّةِ يوهِمُ أنَّه مِن الملائكةِ حيثُ استُثْنِيَ مِنْهُم فهوَ مِن بابِ التَّغليبِ لأنَّه كانَ فيهم ومُنقطِعٌ معَهُم[٢].

٤ ـ الرَّابع: قولُه عندَ تفسيرِ الآيةِ المذكورةِ في حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنَّه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ قال: «خلقت الملائكة...»:

حيثُ قال: لأنَّه كالتَّمثيلِ لما ذكرت.

قال السُّيوطيُّ: لو أمكنَ البَيضاويَّ وأشباهَهُ أن يحمِلُوا كلَّ حديثٍ على التَّمثيلِ لفعَلُوا، وهذا غيرُ لائقٍ بالمقامِ، وليتَ شِعرِي إذا حملَ ما ذكرَ في خلقِ الملائكةِ والجنِّ

---

(١) انظر: «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٣٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٢٧٣).

(٢) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٧٩)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٠٧).

على التَّمثيلِ، فماذا يصنعُ القائلُ بذلك في بقيَّةِ الحديثِ؟ أيحملُ ما ذكرَ في خلقِ آدمَ على التَّمثيلِ وأنَّه ليسَ مخلوقاً مِن تُرابٍ كما هو ظاهرُ الآيةِ، وهذه إحالةٌ للنُّصوصِ عَن ظَواهرِها، فلتَحذَرْ هذه النَّزعةَ الاعتزاليَّةَ؛ فإنَّ مدارَ المُعتزلةِ عليها، وهم أوَّلُ مَن أكثَرَ مِنْها حتَّى إنَّهُم أنكرُوا سؤالَ مُنكَرٍ ونكيرٍ وعذابَ القبرِ والميزانَ والصِّراطَ والحوضَ والشَّفاعةَ ودابَّةَ الأرضِ، وحمَلُوا جميعَ الأحاديثِ الواردةِ في ذلك على التَّمثيلِ[1].

٥ ـ **الخامس**: في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨] حيثُ قال: وهو ما أتى به الرُّسلُ واقتضاهُ العقلُ.

فقولُه: «واقتضاهُ العقلُ» ونحوُه في الكتابِ مشيةُ قلمٍ ممَّا في «الكشَّاف»؛ فإنَّ ذلك ليسَ مَذهباً لأحدٍ مِن أهلِ السنَّةِ[2].

٦ ـ **السَّادسُ**: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] حيثُ قال: وإيرادُه مُنكَّرًا مع تنكيرِ النَّفسِ للتَّعميمِ والإقناطِ الكُلِّيِّ.

تبعَ في هذا «الكشَّاف» وهو مذهبُ المعتزلةِ؛ فإنَّهُم ينكرونَ الشَّفاعةَ للعُصاةِ ويحتجُّونَ بهذه الآيةِ، وأهلُ السنَّةِ يقولونَ إنَّها مخصوصةٌ بالكفَّارِ للآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في الشَّفاعةِ، ويؤيِّدُه أنَّ الخطابَ مع الكفَّارِ، والآيةُ وَرَدَت للردِّ على اليهودِ؛ لأنَّهُم يَزعمونَ أنَّ آباءَهُم يَشفَعُونَ لَهُم[3].

سورةُ آلِ عِمران

تبعَ البَيضاويُّ «الكشَّاف» في هذهِ السُّورةِ في ثلاثةِ مَواضعَ:

٧ ـ **الأولُ**: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦] حيثُ قال: ومَعناه أنَّ الشَّيطانَ يطمعُ... إلخ.

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٨٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٠٨).

(٢) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ١٨٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٣١).

(٣) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٢٠٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٦٣).

تَبعَ الزَّمخشريَّ في تأويلِ الحديثِ وإخراجِه عن ظاهرِه كما هو شأنُ المُعتزِلَةِ فقَدْ أنكَرُوا الحديثَ وقَدَحوا في صِحَّتِه.

قال صاحبُ «الانتصافِ»: الحديثُ مُدوَّنٌ في الصِّحاحِ لا يبطِلُه الميلُ إلى تُرَّهاتِ الفَلاسفةِ.

قال السَّعدُ التَّفتازانيُّ: طعنَ الزَّمخشريُّ في صحَّةِ الحديثِ بمُجرَّدِ أنَّه لم يُوافِقْ هواه.

قال السُّيوطيُّ: والعَجَبُ مِن البَيضاويِّ أَشَدُّ عَجَباً فإنَّه تَبعَ الزَّمخشريَّ في تأويلِه، وقال: معناه: أنَّ الشَّيطانَ يطمَعُ في إغواءِ كلِّ مَولودٍ بحيثُ يَتأَثَّرُ منه إلَّا مريمَ وابنَها، فإنَّ اللهَ عَصَمهُما، ووَجهُ الأَشدِّيَّةِ أنَّ الزَّمخشريَّ ألحقَ بمريمَ وابنِها سائرَ المَعصومينَ، وهو باطِلٌ قَطعاً، والصَّوابُ أنَّ الحديثَ على ظاهرِه[1].

٨ ـ الثَّاني: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] حيثُ قال: كقولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦].

تَبعَ فيهِ الزَّمخشريَّ، قال الطِّيبيُّ: قال ذلك بناءً على مَذهَبِه أنَّه لا يجوزُ التَّكليفُ بما لا يُطاقُ ابتداءً، والذي ذكرَهُ الزَّجَّاجُ وغيرُه أنَّ قولَه تَعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ مَنسوخٌ بقولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾، قال: ولهاتينِ الآيتينِ أُسوةٌ بقولِه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ فإنَّها مَنسوخةٌ بقولِه: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فيكونُ تسميةُ حرمانِ بعضِ المستحقِّينَ غُلولاً تغليظًا ومبالغةً ثانيةً.

قال ابنُ المُنيِّرِ: هذا مخالفٌ لعادةِ لطفِ اللهِ تعالى برَسُولِه ﷺ في التَّأديبِ، ومَزْجِه باللطفِ حيثُ قال: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٤٣] بدأَهُ بالعفوِ فما كانَ له أن يعبِّرَ بهذهِ العبارةِ.

قال الطِّيبيُّ بعد حكايتِه: جاءَ أغلَظُ مِن ذلك بناءً على التَّهييجِ والإلهابِ، نحو قولِه تعالى: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وعلى التَّعريضِ نحو قولِه تعالى:

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٥١٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٩٩).

﴿فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ﴾ [السجدة: ٢٣]، ومن هذا الأُسلوبِ قولُه تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: كنى عَن مُباشرةِ النِّساءِ بالرَّفثِ استِهجاناً لِمَا وُجِدَ مِنْهم قبلَ الإباحةِ كما سمَّاه اختِياناً.

قال السُّيوطيُّ: ما قالَهُ الطِّيبيُّ لا يُلاقي ما قالَه ابنُ المُنيِّرِ؛ فإنَّ ابنَ المُنيِّرِ لم يُنكِرِ الخطابَ الواردَ مِن اللهِ تعالى في هذا المعنى، وإنَّما أنكرَ قولَةَ الزَّمخشريِّ تغليظاً؛ فإنَّ هذه اللفظةَ لا تليقُ، ولهذا عبَّرَ الطِّيبيُّ في الآيةِ التي أورَدَها بالتَّهييجِ والإلهابِ، ولم يُحسِن هو ولا غيرُه أَنْ يُعبِّرَ بالتَّغليظِ، ولهذا قالَ السَّعدُ التَّفتازانيُّ هنا: قد استُقْبِحَت مِن المصنِّفِ هذه العبارةُ؛ فإنَّ العادةَ قد جَرَتْ باللُّطفِ مع النَّبيِّ ﷺ، فالأَوْلَى أنَّه تَعظيمٌ لجَنابِهِ ﷺ حيثُ عدَّ أدنى زلَّةٍ غُلولاً، وهذا القولُ مع جلالةِ قائلِه لا يُناسِبُ؛ فإنَّه ﷺ مُنزَّهٌ عَن الزلَّةِ[1].

٩ ـ **الثَّالثُ**: في تفسيرِ قولِه تعالى ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] قال: وفي ذكرِ الإرادةِ إشعارٌ بأنَّ كُفرَهُم بلغَ الغايةَ، حتَّى أرادَ أرحمُ الرَّاحمينَ أن لا يكونَ لهم حَظٌّ مِن رحمَتِه.

تَبعَ فيه «الكشَّافَ» حيثُ قال: فإن قلتَ: هلَّا قيلَ: لا يجعَلُ لهم حظاً في الآخرةِ، أي: نصيباً مِن الثَّوابِ، ولهم بدلَ الثَّوابِ عَذابٌ عظيمٌ، وأيُّ فائدةٍ في ذكرِ الإرادةِ؟

قلت: فائدَتُه الإشعارُ بأنَّ الدَّاعيَ إلى حرمانِه وتعذيبِهم قد خلصَ خُلوصاً لم يبقَ مَعهُ صارفٌ قطُّ حين سارَعُوا إلى الكفرِ تنبيهاً على تَماديهِم في الطُّغيانِ وبُلوغِهم الغايةَ حتَّى إنَّ أرحمَ الرَّاحمينَ يريدُ أن لا يرحمَهُم.

قال الطِّيبيُّ: السُّؤالُ والجوابُ مَبنيٌّ على مَذهَبِه، والسُّؤالُ مِن أَصلِه غيرُ مُتَّجِهٍ لأنَّه عدولٌ عَن الظَّاهرِ، فإنَّ قولَه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا﴾ استئنافٌ لبيانِ الموجبِ كأنَّه قيلَ له: لمَ يُسارِعُونَ في الكفرِ مع أنَّ المضرَّةَ عائدةٌ إليهِم؟ فأُجِيبَ أنَّه تَعالى يريدُ ذلك منهم فكيفَ لا يُسارِعُون[2].

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٥٦٠ ـ ٥٦١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٢١٨).

(٢) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (١/ ٦١١ ـ ٦١٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٣٧٤).

سورةُ النِّساءِ

١٠ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في موضعٍ واحدٍ، وهو في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] حيثُ قال: مفعولٌ له، والمعنى: أُحِلَّ لَكُم ما وراءَ ذلك إرادةَ أَنْ تبتَغُوا... إلى آخره.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ فيهِ الزَّمخشريَّ، فقالَ أبو حيَّان: إنَّ فيه تحميلَ لفظِ القُرآنِ ما لا يدلُّ عليه، وتفسيرَ الواضحِ الجَليِّ بالمعقَّدِ، ودسَّ مَذهبِ الاعتزالِ في غضونِ ذلك دَسّاً خَفِيًّا، إذ جعلَ قولَه: ﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾ على حذفِ مُضَافَيْنِ، أي: إرادةَ كونِ ابتغائِكُم بأَموالِكُم، وفسَّرَ الأموالَ بعدُ بالمهورِ وما يخرجُ في النِّكاحِ، فتَضمَّنَ اختصاصَ إرادَتِه بالحلالِ الذي هو النِّكاحُ دونَ السِّفاحِ، وظاهرُ الآيةِ غيرُ هذا الذي فَهِمَهُ الزَّمخشريُّ، إذ الظَّاهرُ أنَّه تَعالى أحلَّ لنا ابتغاءَ ما سِوَى المُحرَّماتِ السَّابقِ ذكرُها بأموالِنا حالةَ الإحصانِ لا حالةَ السِّفاحِ، وعلى هذا الظَّاهرِ لا يجوزُ أَنْ يُعرَبَ ﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾ مفعولاً له كما قالَهُ الزَّمخشريُّ؛ لأنَّه فاتَ شرطٌ مِن شروطِ المفعولِ له، وهو اتِّحادُ العاملِ في الفاعلِ والمفعولِ له؛ لأنَّ الفاعلَ في قولِه: ﴿أحلَّ﴾ هو اللهُ تَعالى، والفاعلَ في ﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾ هو ضميرُ المخاطبينَ، فقد اختلفا، ولَمَّا أحسَّ الزمخشريُّ بهذا جعلَ ﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾ على حذفِ (إرادة) حتَّى يتَّحِدَ في قولِه: ﴿وَأُحِلَّ﴾ وفي المفعولِ له، ولم يجعَلْ ﴿أَن تَبْتَغُواْ﴾ مفعولاً له إلَّا على حذفِ مُضافٍ وإقامَتِه مقامَه، وهذا كلُّه خروجٌ عَن الظَّاهرِ بغيرِ داعٍ إلى ذلك[1].

سورةُ الأعرافِ

١١ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في موضعٍ واحدٍ، وهو في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] حيثُ قال: وفيه دليلٌ على أنَّ كشفَ العورةِ في الخَلْوَةِ ـ وعند الزَّمخشريِّ: مِن غيرِ حاجةٍ ـ قبيحٌ مُستهجنٌ في الطِّباعِ، وهذا ممَّا تَبعَ فيه «الكشَّاف».

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٤٤ ـ ٤٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٥١٧).

قال ابنُ المنيِّرِ: إن فيه مَيْلاً إلى الاعتزالِ، وأنَّ العقلَ يُقبِّحُ ويُحسِّنُ.

قال: وهذا اللفظُ لو صَدرَ مِن السُّنيِّ لكانَ تأويلُه أنَّ العقلَ أدركَ المعنى الذي لأجلِهِ حَسَّنَ الشَّرعُ السترَ وقبَّحَ الكشفَ[1].

سورةُ التَّوبةِ

١٢ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في هذه السُّورةِ في موضعٍ واحدٍ، وهو في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ حيثُ قال: كنايةٌ عن خطئه في الإذنِ لهم؛ فإنَّ العفوَ مِن رَوادِفِه.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في هذه العبارةِ السَّيئَةِ الزَّمخشريَّ؛ مع أنَّه العَلَمُ في استخراجِ المعاني.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وقد أخطأَ الزَّمخشريُّ فيها خطأً فاحشاً، وهو بينَ أمرينِ: أن لا يكونَ هذا المعنى مُراداً فقد أخطأَ، أو يكونَ مُراداً ولكن كنى اللهُ عنه إجلالاً ورفعاً لقدرِه، أفلا يتأدَّبُ بآدابِ اللهِ تعالى لا سِيَّمَا في حقِّ المُصطفى ﷺ، وفي تقديمِ العَفوِ إشعارٌ بتَعظيمِ المُخاطبِ وتوقيرِه وتوقيرِ حُرمَتِه.

وقال السَّجاونديُّ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ تعليمٌ بعظمَتِه صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهم، ولولا تصدِّي العَفوِ في المقالِ ما قامَ بصَوْلةِ الخطابِ، وقد يُستعمَلُ فيما لم يَسبِقْ فيه ذنبٌ، كما تقولُ لِمَن تُعظِّمُه: عفا الله عنك ما صنعتَ في أمري؟ ورضيَ اللهُ عنك ما جَوابُكَ عن كلامي؟ ومنه قولُه ﷺ: «لقد عجبتُ مِن يُوسُفَ وكرمِه وصَبرِه، واللهُ يغفِرُ له».

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ما كان يَنبَغِي أن يُعبَّرَ بهذه العبارةِ الشَّنيعةِ بعدما راعى اللهُ رسولَهُ ﷺ بتقديمِ العفوِ وذكرِ الإذنِ المَبنيِّ عَن عُلوِّ الرتبةِ وقوَّةِ التَّصرُّفِ، وإيرادُ الكلامِ في صورةِ الاستفهامِ وإن كانَ القصدُ على الإنكارِ، على أنَّ قولَهُم: عفا الله عنكَ، قد يقالُ عندَ تركِ الأَوْلى والأفضَلِ، بل في مقامِ التَّعظيمِ والتَّبجيلِ مثل: عفا اللهُ عنك ما صنعتَ في أمرِي[2].

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٤١٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٦/ ٢٩٠).

(٢) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٢/ ٦٦٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ٨٣).

سورة يونس

١٣ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ [يونس: ٢] حيثُ قال: في أفناءِ رجالِهم دونَ عظيمٍ مِن عُظمائِهم، وفي «الصحاح»: يقالُ: في أفناءِ النَّاسِ إذا لم يُعلَمْ ممَّنْ هو.

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: ممَّنْ لا شهرةَ له بجاهٍ ومالٍ ورياسةٍ ونحوِ ذلك مما يعدُّونَه مِن أسبابِ العزِّ والإجلالِ، وإلَّا فهو عندَهُم بحسبِ شرفِ النَّسَبِ أظهَرُ مِن الشَّمسِ.

وقال السُّيوطيُّ: وهذه العبارةُ التي ذكرَها البَيضاوِيُّ تبعَ فيها الزَّمخشريَّ، ولو تحامى عنها لكانَ أَوْلى، والذي في تفسيرِ قولِه: ﴿إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ أي: مَشهورٍ بينَهُم يَعرفونَ نسبَهُ وجَلالَتَه وأمانتَه وعِفَّتَه وصِدقَهُ كما قال في آخرِ السُّورةِ التي قبلَها: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] فإنَّ هذا هو محلُّ إنكارِ العجبِ، فيكونُ هذا وجهَ مُناسبةِ وَضعِ هذه السُّورةِ بعدَ تلك، واعتلاقِ أوَّلِ هذه بآخرِ تلك، ونظيرُه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ﴾ [النحل: ١١٣]، ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] وما كان للزَّمخشريِّ أن يُحمِّلَ لفظَ القُرآنِ معنًى لا دلالةَ لهُ عليه بالوضعِ، وفيه حكايةُ غضٍّ من هذا المقامِ الرَّفيعِ، زعمًا أنَّه يأخذُ ذلك مِن أساليبِ البيانِ بطريقِ الالتزامِ، لا سِيَّما وغيرُه مِن وُجوهِ البيانِ أظهَرُ وأنسَبُ وأوفَقُ لِمَا خُتِمت به السُّورةُ المتقدِّمَة، واللهُ وَلِيُّ التَّوفيقِ(١).

١٤ ـ قولُه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ هذه الآيةِ حيث قال: وقيل: الحُسْنى الجنَّةُ، والزِّيادةُ اللقاءُ.

قال السُّيوطيُّ: ما أنصفَ البيضاويُّ حيثُ جعلَ هذا القولَ آخرَ الأقوالِ وأَضْعفَها،

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٨ ـ ٩)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ١٩٩).

ورجَّح أنَّ الحُسنى: المثوبةُ والزِّيادةَ هو ما يزيدُ على المثوبةِ تَفضُّلاً، ولم يَحكِه بقيلَ، مع أنَّ الثَّابتَ عَن رسولِ اللهِ ﷺ في تفسيرِ هذه الآيةِ كما في الأحاديثِ، والآثارُ كثيرةٌ بهذا التَّفسيرِ، ولعلَّ البيضاويَّ سها عن كتابةِ هذا الموضعِ ومشى عليهِ، وقولُ الزَّمخشريِّ: وزَعَمت المشبِّهةُ والمُجبِرةُ أنَّ الزِّيادةَ هي النَّظرُ إلى وجهِ اللهِ تَعالى، وجاؤوا بحديثٍ مرقوعٍ.

قالَ الطِّيبيُّ: هو عندَهُ بالقافِ، أي: مُفترًى، وأمَّا عندَ أهلِ السنَّةِ فهو مَرفوعٌ بالفاءِ.

وقالَ في «الانتصاف» مُنكِراً عليه: بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمِه، والحديثُ مُدوَّنٌ في الصِّحاحِ، وقد جعلَ أنَّ أهلَ السنَّةِ جاؤوا بهِ مِن عندِ أنفُسِهم فحَسبُه الله[1].

سورةُ مريمَ

١٥ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] حيثُ قال: فبينا هي في مُغتَسَلِها أتاها جبريلُ مُتمثلًا بصورةِ شابٍّ أمردَ سَوِيِّ الخلقِ تَستأنِسُ بكلامِهِ، ولعلَّه لتهييجِ شَهوَتِها فتنحدرَ نُطفَتُها إلى رَحِمِها.

قال السُّيوطيُّ: كان البيضاويُّ في غُنْيَةٍ عَن هذا الكلامِ، ولكن هذه ثمرةُ التَّوغُّلِ في الفلسفةِ[2].

سورةُ المؤمنونَ

١٦ ـ تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] حيثُ قال: نداءٌ وخِطابٌ لجميعِ الأنبياءِ لا على أنَّهُم خُوطِبُوا بذلك دفعةً لأنَّهُم أُرسِلُوا في أزمِنَةٍ مُختَلِفَةٍ، بل على معنى أنَّ كُلًّا منهم خوطبَ في زمانِه.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في ذلك صاحبَ «الكشاف».

وقال صاحبُ «الانتصاف» ـ وتبعه الطِّيبيُّ ـ: هذه نفحةٌ اعتزاليَّةٌ، فمَذهَبُنا أنَّ اللهَ

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٢٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ٢٢٧).

(٢) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٥٤٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٨/ ٥٣٠).

تعالى في الأزلِ مُتكلِّمٌ آمرٌ ناهٍ، ولا يشترطُ في الأمرِ وُجودُ المأمورينَ، بل الخطابُ أزلاً على تقديرِ وجودِ المُخاطبينَ، والمعتزلةُ أنكَرُوا قِدَمَ الكَلامِ فحَمَلوا الآيَةَ على خلافِ ظاهرِها، وما ذكروهُ جارٍ في جميعِ الأوامرِ العامَّةِ للأُمَّةِ(١).

سورةُ الحديدِ

١٧ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾ [الحديد: ٨] حيثُ قال: أي: وقد أخذَ اللهُ ميثاقَكُم بالإيمانِ قبلُ، وذلك بنصبِ الأدلَّةِ والتَّمكُّنِ مِن النَّظرِ.

قال السُّيوطيُّ: تَبعَ «الكشَّافَ».

وقد قالَ ابنُ المنيِّرِ: وماذا عليهِ أن يحملَ الأخذَ على حقيقَتِه، وهو المأخوذُ يومَ الذَّرِّ، فكلُّ ما أجازَهُ العقلُ وورَدَ بِهِ السَّمعُ وجبَ الإيمانُ به(٢).

سورةُ التَّحريمِ

١٨ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ﴾ [التحريم: ١]، حيثُ قال: واللهُ غفورٌ لك هذه الزلَّةَ؛ فإنَّه لا يجوزُ تحريمُ ما أحلَّ اللهُ.

قال السُّيوطيُّ: اللهُ أكبرُ! أستغفرُ اللهَ من هذهِ الكلمةِ الشَّنعاءِ، وما حَكَيتُها هنا إلَّا لأردَّها وأُحذِّرَ النَّاسَ منها، والبيضاويُّ تبعَ الزَّمخشريَّ، وقد أطبقَ الأئمَّةُ على التَّشنيعِ عليه فيها.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: افترى الزَّمخشريُّ على رسولِ اللهِ ﷺ بتحريمِ ما أحلَّ اللهُ تعالى؛ فإنَّه ليس لأحدٍ أن يعتقدَ حِلَّ ما حرَّمَ اللهُ، وذلك لا يَصدرُ مِن مُؤمنٍ، وأمَّا مُجرَّدُ الامتناعِ مِن الحلالِ فقد يكونُ مُؤكَّداً باليمينِ، وليس هذا من ذلك، وغايةُ الأمرِ أنَّه حلفَ لا يقرَبُ ماريَّةَ، فنزلَتْ كفَّارةُ اليمينِ، ومَعاذَ اللهِ وحاشا الله مما نسبَه الزَّمخشريُّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ(٣).

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٣/ ٧٨٠ ـ ٧٨١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٩/ ٢٨٨).

(٢) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١١/ ٤٦٢).

(٣) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٣١٤)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١١/ ٥٦٩).

سورة المُزَّمِّل

١٩ ـ تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١] حيثُ قالَ: سُمِّيَ بهِ النَّبيُّ ﷺ تهجيناً لِمَا كانَ عليه.

قال السُّيوطيُّ: تَبعَ فيه الزَّمخشريَّ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: هذا القولُ سوءُ أدبٍ، والعلماءُ مِن أهلِ السنَّةِ جعَلُوا نداءَهُ بالمُزَّمِّلِ وغيرَ ذلك من صفاتِه تَشريفاً له إذ لم ينادِه باسمِهِ ﷺ[١].

سورةُ المدَّثِّر

٢٠ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا عِدَّتَهُمۡ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [المدثر: ٣١] حيثُ قال: وما جعَلْنا عدَدَهم إلَّا العددَ الذي اقتَضى فِتنتَهُم، وهو التِّسعةَ عشرَ.

قال السُّيوطيُّ: تَبعَ الزَّمخشريَّ.

وقد قال أبو حيَّان إنَّه تحريفٌ لكتابِ اللهِ إذ زعمَ أنَّ مَعنى: ﴿إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: إلا تسعة عشر، وهذا لا يذهَبُ إليه عاقلٌ، ولا مَن له أدنى ذكاءٍ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: ما ألجأَ الزَّمخشريَّ إلى ذلك إلا الاعتقادُ أنَّ اللهَ سبحانَه وتعالى ما فتَنَهُم، وبِئْسَتْ هذهِ العقيدةُ[٢].

سورةُ عَبَس

٢١ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ [عبس: ١ ـ ٢] حيثُ قال: وذكرَ الأعمى لزيادةِ الإنكارِ كأنَّه قال: لكونِه أعمى.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في ذلك الزَّمخشريَّ.

وقد قالَ ابنُ المنيِّرِ: غَلَّطَ في كلامِهِ، وما كان ينبغي له ذلك.

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ٨٦).

(٢) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٤٠٨)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١١١).

وقد تَبعَ الزَّمخشريَّ أيضاً في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦] حيثُ قالَ: وأسندَ الشَّقَّ إلى نفسِهِ إسنادَ الفعلِ إلى السَّببِ.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في ذلك الزَّمخشريَّ.

وقال ابنُ المنيِّرِ: ما رأيتُ كاليومِ عبداً ينازِعُ ربَّه عزَّ وجلَّ في قولِه: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ فيجعلُ هذهِ الإضافةَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ مَجازاً، ويجعلُ إضافةَ شقِّ الأرضِ إلى الحارثِ حقيقةً[١].

سورةُ التَّكويرِ

٢٢ ـ تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢] حيثُ قال: واستدلَّ بذلك على فضلِ جبريلَ على مُحمَّدٍ عليهِما الصَّلاةُ والسَّلامُ، حيثُ عدَّ فضائلَ جبريلَ واقتصرَ على نفيِ الجُنونِ عن النبيِّ ﷺ.

قال صاحبُ «الانتصاف»: ما يَرْضى له جبريلُ هذا التَّفسيرَ المُقتضِيَ لتَنقيصِ البشيرِ النَّذيرِ وتَفضيلِه عليه[٢].

سورةُ ألم نشرَح

٢٣ ـ تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝ الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٢ ـ ٣] حيثُ قال: وهو ما ثَقُلَ عليهِ مِن فَرَطاتِه قبلَ البِعثَةِ.

وهذه مقالةٌ اعتزاليَّةٌ؛ لأنَّه ﷺ مَعصومٌ قبلَ البعثةِ كما بعدَها[٣].

سورةُ الكافرونَ

٢٤ ـ تَبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣]

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٤٧٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١٨٦).

(٢) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٤٨١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١٩٤).

(٣) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤).

حيثُ قال: وإنَّما لم يَقُل: ما عَبَدْتُ؛ ليُطابِقَ ﴿مَّاعَبَدتُّمْ﴾؛ لأنَّهُم كانوا موسومينَ قبلَ المبعثِ بعبادةِ الأصنامِ، وهو لم يَكُن حينئذٍ مَوْسُوماً بعبادةِ اللهِ تعالى.

قال صاحبُ «الانتصاف» إنَّه خَطأٌ مَبنيٌّ على أصلِه الفاسدِ، والحَقُّ أنَّه ﷺ كانَ مُتعبِّدًا قبلَ الوحيِ؛ لِمَا وردَ أنَّه كان يَتحنَّثُ في غارِ حِرَاء.

وقالَ أبو حيَّان: هذا سوءُ أدبٍ على مَنصبِ النبوةِ لأنَّه ﷺ لم يَزَلْ يُوحِّدُ اللهَ تعالى مُجتَنِباً لأصنامِهم يحجُّ بيتَ اللهِ تَعالى ويقفُ بالمشاعرِ ويُؤدِّي النُّسُكَ، وما ذهبَ إليه الزَّمخشريُّ مذهبٌ مَرجوحٌ ساقِطُ الاعتبارِ؛ لِمَا وردَ مِن الأحاديثِ الصَّحيحةِ والآثارِ الصَّريحةِ أنَّه ﷺ كانَ يَتحنَّثُ وكانَ يَتعبَّدُ؛ كان يصومُ، كان يطوفُ، كان يقفُ بعرفةَ... إلى غيرِ ذلك، ولم يُقَل بخِلافٍ إلَّا مَن شذَّ مِن النَّاسِ الذين لا يُعتبَرُ قولُهم ولا يُلتفَتُ إلى كلامِهم[1].

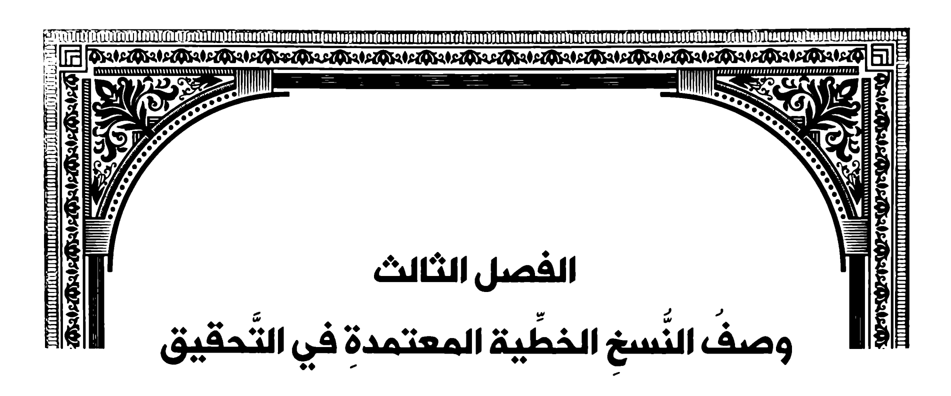
وهذا آخرُ ما جرى به القلمُ، وانتهى به الرَّقم، ممَّا سَها بِهِ البيضاويُّ وارتكبَهُ تبعاً للزَّمخشريِّ، وهو مشيةُ قلم؛ لأنَّ البيضاويَّ رضيَ اللهُ تعالى عنه في الطَّبقةِ العُلْيَا والمرتبةِ الكُبْرى في الاعتقادِ الموافقِ لأهلِ السنَّةِ والجَماعةِ، بل هو القائمُ على قدمِ صِحَّةِ الاعتقاد، والمتباعدُ عن قَواعدِ أُصولِ الفَسَاد.

وكان الفراغُ على يدِ مُلخِّصِه أحمدَ النُّوبيِّ بالطَّائفِ في سادسَ عشرَ شوالٍ (١٠٢٧) نفعَ اللهُ تعالى به المسلمينَ، آمين.

***

---

(١) «أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل» (٥/ ٥٩١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ٣٤١).



الفصل الثالث

وصفُ النُّسخِ الخطِّية المعتمدةِ في التَّحقيق

وقفنا بحمدِ اللهِ تعالى على أكثر مِن ثلاثِ مئةِ نسخةٍ خطِّيةٍ موزعةٍ بينَ مكتباتِ العالمِ، ثم قُمنا بفحصِها والنَّظرِ فيها وتقييمِ كلِّ واحدةٍ منها مِن حيثُ جَودَتُها وضبطُها ومُقابلاتُها على أصولٍ سابقةٍ لها ومعرفةُ ناسخِيها وغير ذلك، ثمَّ انتخبنا أربعةَ أصولٍ نفيسةٍ لـ«تفسير البيضاويِّ»، ليخرج بهذه الحُلَّةِ المتقنةِ البهيَّةِ.

وهذا وصفٌ لكلِّ واحدةٍ منها مُرَتَّبةً حسبَ التَّاريخ.

١ ـ النُّسخةُ الأولى: النسخةُ المكتوبةُ بخطِّ العلَّامةِ عبد الصَّمدِ بن محمود الفاروقيِّ الفارابيِّ تلميذِ المصنِّفِ:

وهي من محفوظاتِ مكتبةِ أَرْضروم، تحتَ رقمِ (١٩)[1].

وناسخُها: تلميذُ الإمامِ ناصرِ الدِّين البيضاويِّ غياثُ الدِّين عبدُ الصَّمدِ بنِ محمودِ بنِ عبدِ الصَّمدِ الفاروقيُّ الفارابيُّ، (ت بعد ٧٠٧هـ): فقيهٌ أصوليٌّ، مِن تَصانيفه: «شرحُ طوالعِ الأنظارِ» و«شرحُ مِنهاجِ الوصولِ» كلاهما لشيخِه البَيْضاويِّ[2].

وقد فرغَ من نسخِها في أواسطِ جمادى الأولى لسنةِ (٦٩٢هـ) بعد وفاة المصنِّف بعامٍ واحدٍ كما نصَّ عليه في خاتمتِها.

---

(١) وقد كان للأخ الصديق الأستاذ بلال الأرزنجاني الفضل في تصوير هذه النسخة وإرسالها لنا، فالله يجزيه ويكافيه بما هو أهله.

(٢) انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٥٧٤).

وهي نسخةٌ تقعُ في مجلَّدينِ وقفنا على المجلَّدِ الثاني منهما، وهو يبدأ من سورةِ الكهفِ إلى آخرِ القرآن، ويقع في (٣٤٨) ورقة، وفي الصَّفحةِ الواحدةِ نحو (٢٣) سطرًا، وفي كلِّ سطرٍ نحوُ (١٥) كلمةً.

والنسخةُ ملوَّنةٌ خطُّها جيِّدٌ مضبوطةٌ بالشَّكلِ، خُطَّت بمدادٍ أسودَ، وخُطَّتِ آياتُها بمدادٍ أحمرَ إلى نهاية سورةِ النُّورِ، وخُطَّتِ الآياتُ بمدادٍ أسودَ ومُيِّزَت بخطٍّ أحمرَ فوقَها مِن أوَّلِ سورةِ الفرقانِ إلى آخرِ القرآنِ، ولا تكادُ تخلو ورقةٌ من هذا المجلدِ مِن حواشٍ وتعليقاتٍ تكثرُ فيها الأحاديثُ والآثار.

وجاءَ على غلافِ النُّسخةِ أنَّ هذه النسخةَ وقفٌ لجامعِ لالا باشا، وعليها تملكاتٌ لمحمود الأرمويِّ، وابنِه مُصطفى.

وجاء في الورقة الأخيرة بخطِّ الناسخِ: «انتقلَ هذا المجلدُ مع شقيقهِ الأوَّلِ إلى مولانا قطبِ دائرة أبي محمَّدٍ... يديمُ اللهُ أفضالَه... الشَّرعيَّةَ، كتبَهُ عبد الصمدِ بن محمودٍ»، وكتب بعده بخط مغاير: «ثمَّ انتقلَ منه إلى أفقرِ عبادِ الله تعالى حُسَين بن إبراهيم الشرواني...».

وجاء في خاتمةِ النُّسخةِ الخطيَّة: «تمَّ المجلَّدُ الثَّاني مِن كتابِ أنوارِ التَّنزيلِ وأسرارِ التأويلِ آخرِ مصنِّفاتِ الإمامِ الأعظمِ المرحومِ السَّعيدِ الشَّهيدِ قاضي قضاةِ المسلمينَ وارثِ علومِ الأنبياءِ والمرسلينَ خاتمِ المجتهدينَ ناصرِ الملَّةِ والحقِّ والدِّينِ أبي سعيدٍ عبدِ اللهِ بن الإمامِ المعظَّمِ المغفورِ إمامِ الحقِّ والدِّين عمرَ البيضاويِّ قدَّسَ اللهُ أرواحَهُما المطهَّرةِ وجَزاهما عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرًا مع المجلَّد الأوَّلِ على يدَي العبدِ المذنبِ الفَقِيرِ إلى رحمةِ اللهِ تَعالى عبدِ الصَّمدِ محمودِ بن عبدِ الصَّمدِ الفاروقيِّ في أواسطِ جُمادى الأولى لسنةِ اثنتينِ وتِسعينَ وسِتِّمئةٍ، وقد انخرطَ المصنِّفُ سَقى اللهُ ثَراهُ ورَضِيَ عنه وأرضاه في سلكِ الجَواهرِ القُدسيَّةِ بتبريزَ متعرِّيًا عن جلبابِ الجسميَّةِ

في شوّال لسنةِ إحدى وتِسعينَ وستِّمئةٍ أسألُ اللهَ تَعالى له الرِّضوانَ ولنفسي الرَّحمةَ والغُفرانَ والحمدُ للهِ حمدًا يكافِئُ نِعمَه ويوافي مزيدَهُ وصلواتُه على محمَّدٍ وآلِه».

ولهذه النصِّ في خاتمة النسخةِ أهميةٌ بالغةٌ وخطرٌ كبيرٌ في تحديدِ تاريخِ وفاةِ الإمام البيضاويِّ، بعد اختلاف المترجمين له في ذلك، وقد مضى الحديثُ عن ذلك في ترجمتِه.

٢ ـ النُّسخةُ الثَّانية: نسخةُ العلامةِ التَّفتازانيِّ التي كتبَها بخطِّهِ.

وهي من محفوظات مكتبةِ خالد أفندي الموجودةِ في المكتبة السُّليمانيَّةِ في إسطنبول، تحتَ رقمِ: (١).

وناسخها هو العلَّامةُ سعدُ الدِّينِ مسعودُ بنُ عمرَ التَّفتازانيُّ السَّمرقنديُّ (ت ٧٩٢هـ)، له حاشية مشهورةٌ على «الكشاف» وافاه الأجل قبل إتمامِها، ونقل عنها السُّيوطيُّ في «حاشيته على تفسير البَيضاويِّ» وأصحابُ الحواشي مواضعَ كثيرةً تشهَدُ ببراعتِه في الفنونِ، وتُظهِرُ تدقيقَهُ وتحقيقَهُ في المسائلِ المُشكِلَةِ وقُدرتَهُ على تحريرِها وكَشْفِ مُعْضلاتِها.

ولم يُكتَبْ في قيدِ الفراغِ أو في هوامشِ النُّسخةِ اسمُ السَّعدِ التَّفْتازانيِّ أو ما يدلُّ عليه، وإنما كتبَ في رأسِ الورقاتِ الأُوَلِ من النُّسخةِ أنها بخطِّهِ.

وتأكَّدَ لنا ذلك بالمقارنةِ مع خطِّهِ المعروفِ في بعضِ نُسَخِ كُتبِه وأسلوبه فيه، مع سُؤالِ أهل العلمِ ممَّنْ خبروا أسلوبَه وطريقتَه.

وتقعُ النُّسخةُ في مجلدٍ واحدٍ، في (٣٨٦) ورقة، في كلِّ صَفحةٍ (٢٩) سطرًا، وفي السَّطرِ (٢٣) كلمةً تقريبًا.

وهي نسخةٌ تامَّةٌ ضبطُها متفاوتٌ كثرةً وقلَّةً، فبعضُ الورقاتِ غيرُ مَضبوطةٍ وبعضُها مضبوطةٌ ضبطًا تامًّا وبعضُها ضُبِطَ ضبطًا متوسِّطًا، خطُّها نَسخيٌّ دقيقٌ، كُتِبَت بمدادٍ أسودَ، وخُطَّت الآياتُ بخطِّ ثلثٍ كبيرٍ.

وعلى النسخة حواشٍ بخطٍّ دقيقٍ جدًّا في الهوامشِ وبين الأسطُرِ، مختلفةٌ كثرةً وقلةً وطُولًا وقِصَرًا.

ولم يُقيَّدْ تاريخُ كتابةِ النُّسخةِ، وعلى النُّسخةِ آثارُ ترميمٍ في ثلثِها الأوَّلِ، والأوراقُ ما بين (٢٧) و(٣٤) كتبت بخطٍّ مغايرٍ على نفسِ الأسلوبِ المتبعِ في النُّسخةِ.

وجاءَ في رأسِ الورقةِ الأولى مِن النُّسخةِ: تفسيرُ بيضاوي بخطِّ سعدِ الدِّين التفتازاني، وتحته تملُّكٌ: استصحبَهُ الفقيرُ الحاجُّ عُثمان المطَّلبي.

وفي رأسِ الورقةِ الثَّالثةِ: هذه نسخةُ التَّفتازانيِّ بخطِّه فاعرِفْه، وتحتَهُ تملُّكٌ: ممَّا أنعمَ اللهُ تعالى على عبدِهِ الفقيرِ سيِّد محمد حاكم الحسيني غُفِر له. وختمٌ مطموسٌ لم يُعرَفْ ما كتبَ فيه.

وكتبَ في الورقةِ الثَّانيةِ بخطِّ التَّعليقِ: «هذا أنوارُ التنزيلِ وأسرارُ التَّأويلِ للعلَّامةِ الفاضلِ حجَّةِ الحقِّ على الخلقِ الشيخ الإمام الهمام أفضل المتقدمين وأستاذ المتأخرين مولانا وأولانا ناصر الملة والدنيا والدين القاضي البيضاوي رضي الله تعالى عنه وأسكنه في فراديس جنانه».

وكتب عنوان الكتابِ بخطِّ الثُّلثِ في الورقةِ الرابعةِ:

«كتابُ تفسيرِ المو..... المعظَّمِ سلطانِ القضاةِ العِظامِ مفتي الفريقينِ وإمامِ المذهبينِ شافعيِّ الزَّمانِ قطبِ المُحقِّقينَ القاضي ناصرِ المُسلمينَ والدِّينِ البَيْضاويِّ رحمةُ اللهِ عليهِ رحمَةً واسعةً».

وكتبَ تحتَه تملُّكٌ لم يُعرَف صاحبُه، لكن سُبِق بأوصافِ الثناءِ والتَّبجيلِ، حيثُ كتب: «صاحبُه ومالكُه المولى الأعظَمُ... والحُكَّام، مِنْبَرُ الشَّرائعِ والأحكامِ الحسيب النَّسيـ... الحاج... الحرمين، غوث زوَّارِ بيتِ اللهِ الحرامِ قُدوة... والزَّاهدين... الأعدَل الأحكَم ملك قُضاةِ... عمدة... أدامَ الله...»، وكُتِبَ في جوانبِ الوَرقةِ أدعِيَةٌ وآثارٌ وأَشعارٌ وتَملُّكاتٌ أُخرى.

وجاءَ في ختامِ النُّسخةِ: «وقد اتَّفقَ إتمامُ تعليقي على هذا الكتابِ المُنطَوِي على فوائدَ فرائدَ ذوي....ب المشتملِ على خلاصةِ أقوالِ أكابرِ الأئمَّةِ وصفوةِ... أعلامِ الأئمَّةِ في تفسيرِ القرآنِ وتحقيقِ مَعانيه والكشفِ عَن ألفاظِه ومُعجزاتِ بَيانِه مع الإيجازِ الخالي عن الإخلالِ والتَّخليصِ المعادي عَن الإهلالِ، الموسومِ بأنوار التَّنزيل....»، والورقة الأخيرة التي فيها تتمَّةُ الكلامِ مفقودةٌ.

٣ ـ النُّسخَةُ الثَّالثةُ: نسخةُ العلَّامةِ الخياليِّ المكتوبةُ بخطِّهِ.

وهي من مَحفوظاتِ مكتبةِ أسعَدْ أفندي الموجودةِ في المكتبةِ السُّليمانيَّةِ في إسطنبولَ، تحتَ رقمِ: (٤٠).

ناسخها: العلامةُ شمسُ الدِّينِ أحمَدُ بن موسى الشَّهيرُ بالخَيَالي (ت ٨٨٦هـ أو ٨٧٠هـ).

قال طاشْكُبْري زاده بعد أن ساقَ ترجمتَهُ في «الشَّقائق النُّعمانيَّة»: «**ورأيْتُ أيضًا بخطِّهِ تفسيرَ القَاضِي البَيضَاوِيِّ وكتبَ على حَواشِيهِ كثيرًا مِن أفكارِه اللطيفةِ**»[1].

وهي نسخةٌ تامّةٌ، مكتوبةٌ بخطِّ التَّعليقِ الدَّقيق، غيرُ منقوطة في غالبها، خُطَّتْ بمدادٍ أسوَدَ، ومُيِّزتِ الآياتُ بخطٍّ أحمرَ فوقَها، وخُطَّتْ أسماءُ السُّوَرِ وعددُ آياتِها بمدادٍ أحمرَ، وفيها حواشٍ على الهوامشِ.

وتقعُ في مجلدٍ واحدٍ، من جزأينِ، عدد أوراقها (٣٢١) ورقة، في كل صفحة (٣١) سطرًا، وفي السطرِ (٢٣) كلمة تقريبًا.

---

(١) العلامة المتكلم الأصولي شمس الدين أحمد بن موسى الشهير بالخَيَالي، كان مدرساً بالمدرسة السلطانية في بروسة ثم في أزنيق، وله حواشٍ على «منتهى السُّول» و«التجريد» و«شرح العقائد» وغيرها، وسُمِّي بالخَيَالي لشدة نحوله، توفي سنة ٨٦٨ أو ٨٧٠هـ عن ثلاثٍ وثلاثينَ سنةً، انظر: «الشقائق النعمانية» (ص: ٧٨).

وكُتبَ على الورقةِ الأولى والثَّانيةِ بالعُثمانيَّةِ عبارتٌ تدلُّ على أنَّ النُّسخَةَ بخطِّ العلَّامةِ الخَيَالي، وعليها تملُّكاتٌ أيضًا.

جاء في خاتمة المجلد الأول: «الحمد لله وليِّ الإنعامِ على ما.... الختم والإتمام واتفق ذلكَ صبيحةَ يومِ السَّبتِ من شهرِ ذي القعدةِ سنة ثلاث وستين[١] وثمان مئة هجرية»، ثمَّ كتبَ بعدَ ذلك بمدادٍ أحمرَ: «يتلوه المجلَّدُ الأخيرُ مِن سُورةِ كهيعص إلى الآخرِ».

وجاء في خاتمةِ المجلَّدِ الثَّاني: «تمَّ النِّصفُ الآخرُ مِن التَّفسيرِ بعَوْنِ الملكِ القَديرِ في أواخرِ ذي القِعدَةِ مِن سنةِ ستٍّ وخمسينَ وثمانِ مئةٍ».

٤. النُّسخة الرابعةُ: نسخةُ العلَّامةِ ناصرِ الدين الطَّبلاويِّ المكتوبة بخطِّهِ.

وهي مِن مَحفوظاتِ مَكتبةِ الشَّهيدِ علي باشا الموجودةِ في المكتبة السُّليمانيَّةِ في إسطنبولَ، تحتَ رقمِ: (٦٤).

وناسخُها هو العلَّامةُ ناصرُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ سالمٍ الطَّبلاويُّ (ت ٩٦٦هـ)[٢]، ولم يُكتَبْ في قيدِ الفراغِ أو في هوامشِ النُّسخةِ اسمُ الطبلاويِّ أو ما يدلُّ عليه، وإنما كتبَ في أعلى الورقات الأولِ أنها بخطه، فكتب في رأس الورقة الثانية: «تفسير القاضي البيضاوي بخطِّ الفاضلِ العلَّامةِ الطَّبلاويِّ رحمه الله»، وتأكَّدَ لنا ذلك بالمقارنةِ مع خطِّهِ في بعضِ المخطوطات، وأسلوبِه في النَّسخِ[٣].

---

(١) لعله وهم صوابه: وخمسين، لأن نهاية المجلد الثاني كانت في ست وخمسين وثمان مئة.

(٢) ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي المصري الشافعي، من كبار علماء الشافعية بمصر، ولقب بشيخ الإسلام، عاش نحو مئة سنة. وانفرد في كبره بإقراء العلوم الشرعية وآلاتها كلها حفظًا، من شيوخه زكريا الأنصاري، والسيوطي، والديمي، وغيرهم، له (شرحان) على (البهجة الوردية) لابن الوردي، وغيرها من التآليف، توفي بمصر سنة ٩٦٦هـ. انظر: «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» (٢/ ٣٢)، و«الأعلام» (٦/ ١٣٤).

(٣) ناصر الدين الطبلاوي اسم يطلق على عالمين جليلين، أحدهما محمد بن سالم، والآخرُ سِبطه منصور بن محمد (ت ١٠١٤هـ)، ولم تحدد العبارة المشار إليها أيهما المقصود، لكن بمقارنة خط =

وتقعُ النُّسخةُ في مجلدٍ واحدٍ، فـي (٥٣٨) ورقة، فـي كلِّ صَّفحةِ (٣١) سطرًا، وفي السَّطرِ (١١) كلمةً تقريبًا.

وهي نسخةٌ تامَّةٌ متقنة، والضَّبطُ فيها قليلٌ، وضُبِطت فيها المواضِعُ المُشكلةُ في الغالبِ.

خطُّها نَسخيٌّ متوسِّطُ الحجم، كُتِبَت بمدادٍ أسودَ، وخُطَّت الآياتُ بمدادٍ أحمرَ، وكتبت أسماء السور بالحمرة وخط الثُّلثِ كبير الحجم، وكل ذلك ضمن إطارٍ مُذهَّبٍ يزيِّنُ الصفحات.

وعلى النُّسخةِ حَواشٍ بخطٍّ دقيقٍ فيها إلحاقاتٌ وتصحيحٌ وبعضُ فروق النُّسَخ، مما يدلُّ على أن النُّسخةَ مُقابلةٌ، وفيها بعضُ الحواشي المنقولةِ عن بعض العلماءِ كسعدي وعصام الإسفراييني وغيرِهم من أصحابِ الحواشي على تفسيرِ البَيضاويِّ.

ولم يُقيَّدْ تاريخُ كتابةِ النُّسخةِ، ولا مكانُ النَّسْخِ أو اسمُ النَّاسخِ في قيدِ الفَراغِ.

وكتبَ في أعلى الورقةِ الأولى مِن المخطوط: «**تفسير بيضاوي بخط طبلاوي**»، وكتب بجانبها بعضُ الأدعيةِ، وإشاراتٌ إلى بعض المواضعِ في الكتابِ.

وكتـب فـي أعلـى الورقـةِ الثَّانيـة: «**تفسيرُ القاضـي البيضـاويِّ بخـطِّ الفاضـلِ العلَّامـةِ الطَّبـلاويِّ رحمـه الله**»، وكتـبَ تحتَهـا بعـضُ الفوائـدِ، وبعـض المجرَّبـاتِ، وفـي الورقـةِ التـي تليها فِهـرسٌ بأسـماءِ السُّـورِ وأرقـامِ صفحاتهـا في هـذا الكتابِ، وبجانبِهـا بعـضُ الحكمِ.

= النسخة مع خطيهما، تأكد لنا أن كاتب النسخة هو ناصر الدين محمد بن سالم، وقد نسخ بخطه كتاب «أطراف عجائب الآيات والبراهين» لليافعي، المحفوظ بمكتبة السلطان أحمد الثالث بإستانبول برقم: (١٤٣٤). ولسبطه منصور بن محمد عدة نسخ بخطه في المكتبة الأزهرية اطلعنا عليها وهي مغايرة لخط هذه النسخة.

وكتبَ بخطِّ الثُّلثِ في صفحةِ الغلافِ ضمنَ مُستطيلٍ مُزركشٍ مذهَّبٍ على نمطِ النسخِ الخزائنية: «كتابُ أنوارِ التَّنزيلِ وأسرار التَّأويلِ»، وكتبَ تحته ضمنَ دائرةٍ مُزخرفةٍ: «تأليفُ الشَّيخِ الإمامِ المحقِّقِ العَلَّامةِ والبحرِ النِّحريرِ المدقِّقِ الفهَّامةِ أستاذِ المُفسِّرينَ قدوةِ المُؤوِّلينَ لسانِ المُتكلِّمينَ وحُجَّةِ المُؤلِّفينَ وحيدِ دهرِه وفريدِ عصرِه حافظِ المِلَّةِ والدِّينِ ناصرِ الدِّينِ البَيضاويِّ تغمَّدَه اللهُ برحمتِه وأسكنَه فسيحَ جنَّتِه بمُحمَّدٍ وآلِه وأصحابِه».

وفي يسارِ الصَّفحةِ ختمُ مكتبةِ الشَّهيدِ عليٍّ، مكتوبٌ فيه: «ممَّا وَقَفه الوزيرُ الشَّهيدُ علي باشا رحمَه اللهُ تعالى بشرطِ أن لا يخرجَ مِن خَزانتِه».

وجاءَ في خاتمةِ النُّسخةِ: «تمَّ أنوارُ التَّنزيلِ وأسرارُ التَّأويل، والحمدُ للهِ وحدَه، وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّمَ».

وفي الهامشِ بخطٍّ مُغايرٍ: «بلغَ مُقابلةً على أصلٍ صحيحٍ، فصحَّ إن شاءَ اللهُ وصارَ للنَّاظرِ مُريح».

والحمدُ لله ربِّ العالَمِين

****



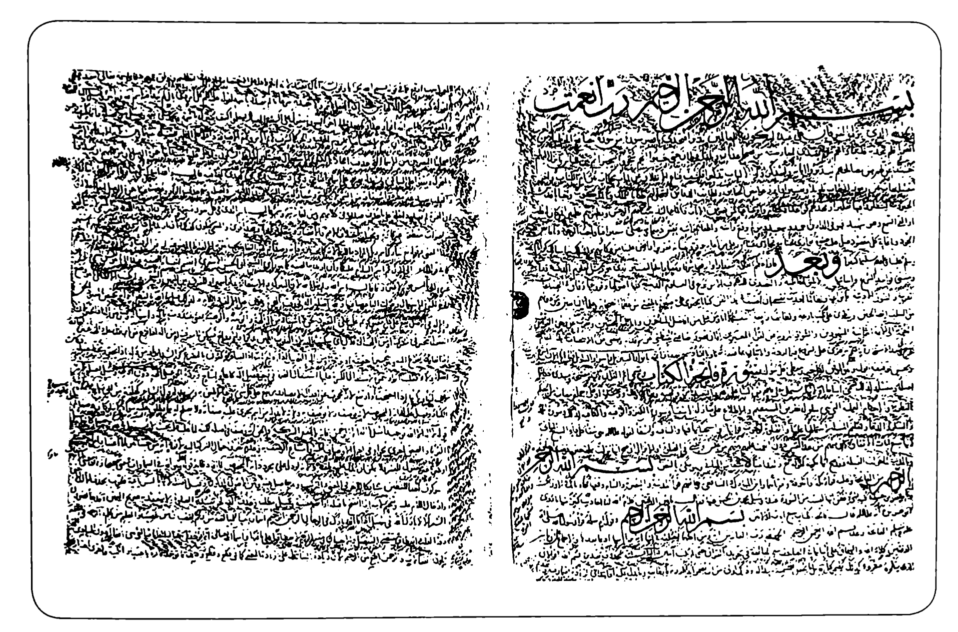
صور المخطوطات



صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة جامعة أرضروم في تركيا، بخط الفقيه الفاروقي تلميذ العلامة البيضاوي



صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة جامعة أرضروم، بخط الفقيه الفاروقي تلميذ العلامة البيضاوي



صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة خالد أفندي آك بخط العلامة التفتازاني

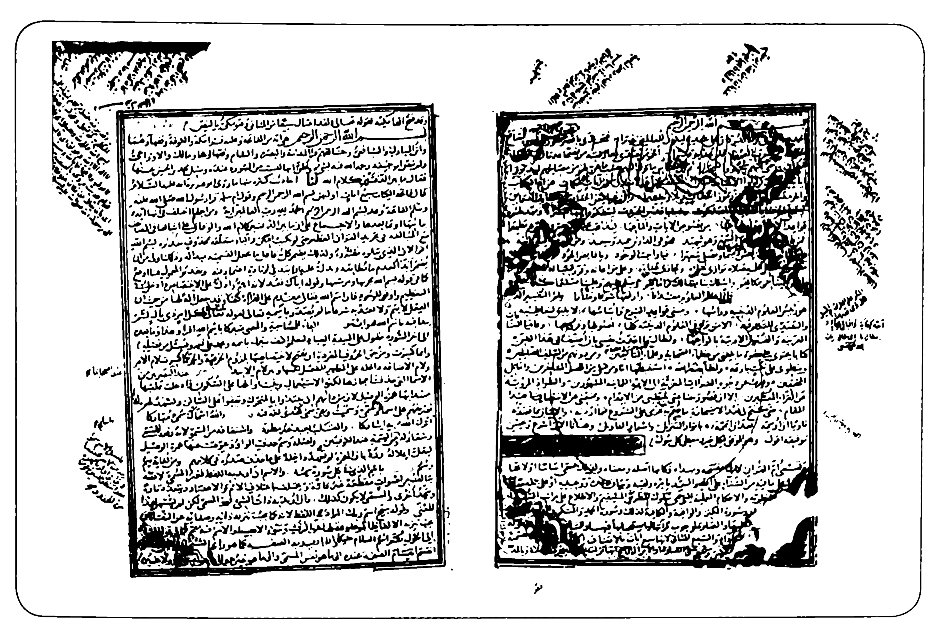


صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة خالد أفندي آك، بخط العلامة التفتازاني

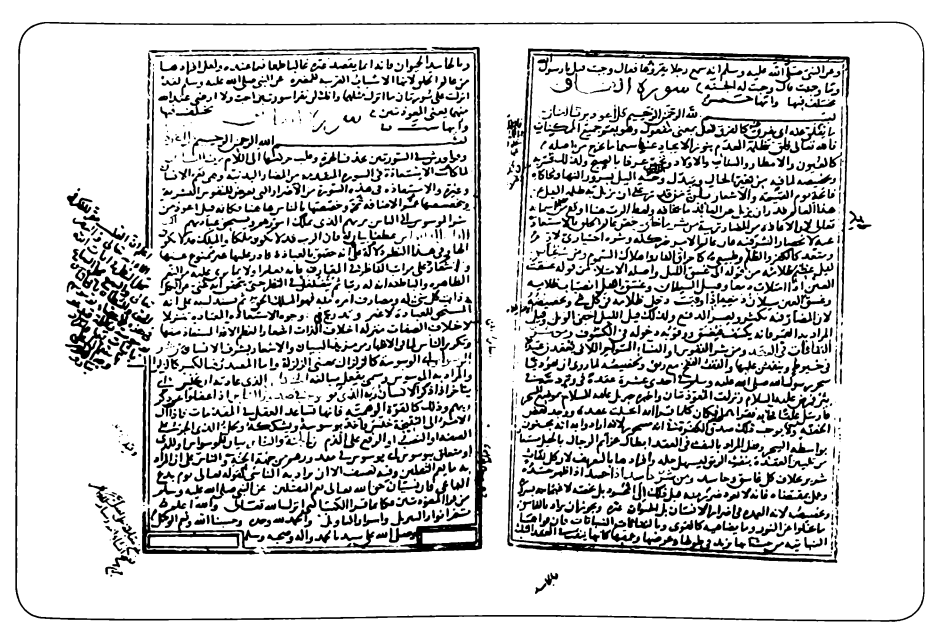


صورة الورقة الأولى من مكتبة أسعد أفندي بخط العلامة الخيالي

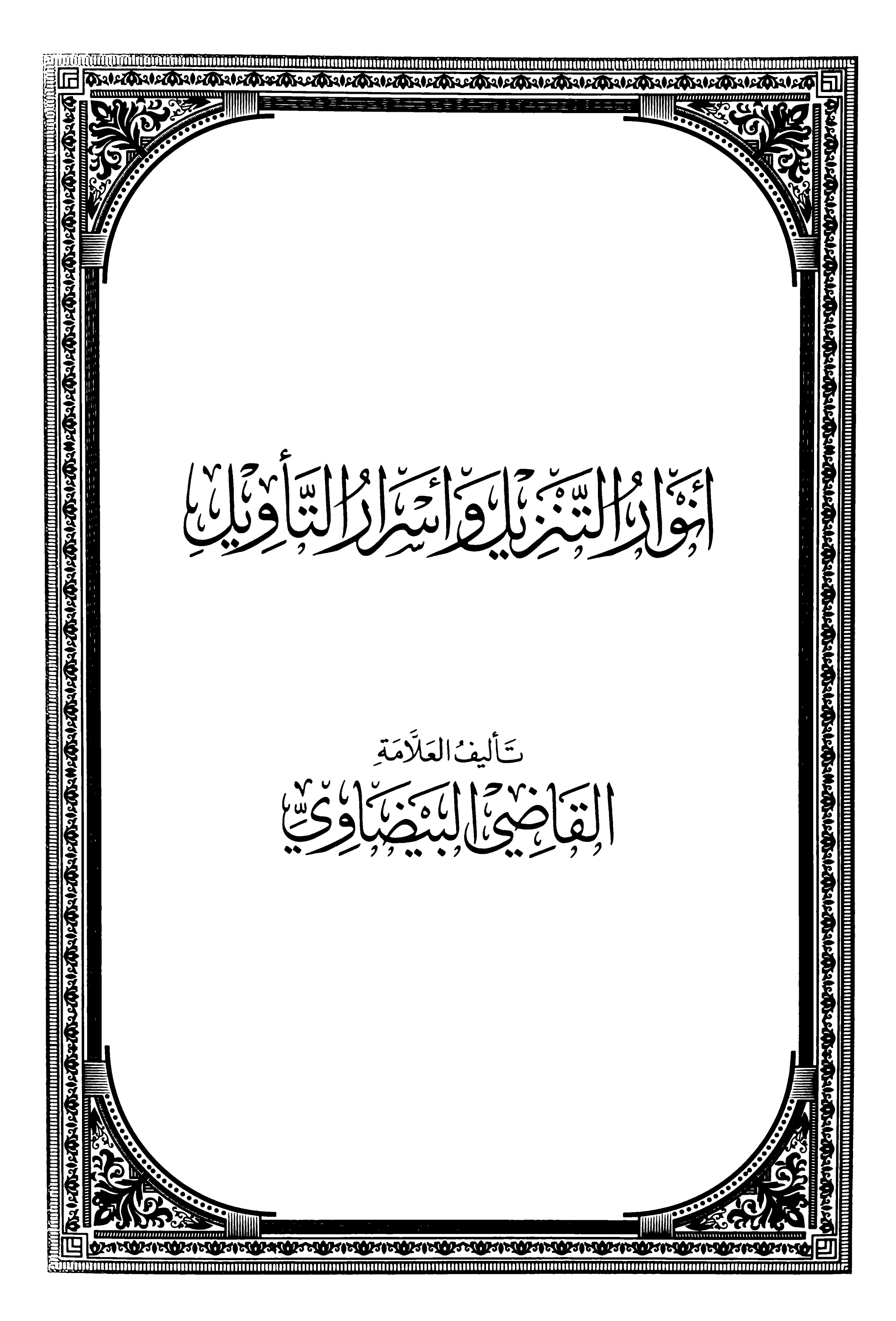
صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة أسعد أفندي بخط العلامة الخيالي



صورة الورقة الأولى من مكتبة الشهيد علي باشا بخط العلامة ناصر الدين الطبلاوي



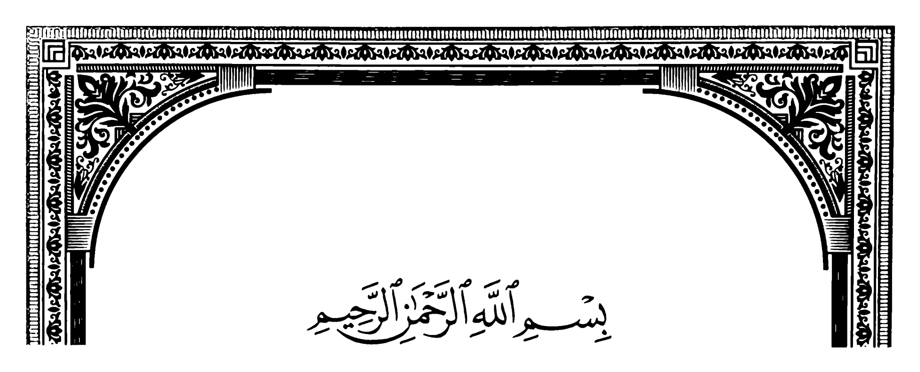
صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة الشهيد علي باشا بخط العلامة ناصر الدين الطبلاوي



أنوار التنزيل وأسرار التأويل

تأليف العلامة

القاضي البيضاوي



الحمدُ للهِ الذي نزَّلَ الفُرقانَ على عَبدِه[1] ليكونَ للعالَمِينَ نذيرًا، فتَحَدَّى بأقصرِ سُورةٍ من سُوَرِه مَصاقِعَ[2] الخُطباءِ من العَرَبِ العَرْباءِ[3] فلم يَجِدْ به قديرًا، وأَفحَمَ مَن تصدَّى لمعارضتِه من فُصحاءِ عدنانَ وبُلغاءِ قحطانَ حتَّى حَسِبوا أنَّهم سُحِّرُوا تَسْحيرًا، ثمَّ بيَّنَ للنَّاسِ ما نُزِّلَ إليهم حَسَبما عَنَّ لهم من مَصالحِهم ليدَّبَّرُوا آياتِه وليتذَكَّرَ أُولو الألبابِ تذكيرًا، فكَشَفَ قِناعَ الانْغِلاقِ عن آياتٍ مُحْكَماتٍ هنَّ أمُّ الكتابِ وأُخَرَ متشابهاتٍ هنَّ رموزُ الخطابِ تأويلًا وتفسيرًا، وأَبْرَزَ غَوامِضَ الحقائقِ ولَطائفَ الدَّقائقِ؛ لِتَنجَليَ لهم خفايا المُلكِ والملَكوتِ، وخبايا قُدْسِ الجبروتِ[4]؛ ليتفكَّرُوا فيها تفكيرًا، ومهَّدَ لهم قواعِدَ الأحكامِ وأوضاعَها من نصوصِ الآياتِ وألْماعِها؛ ليُذْهِبَ عنهم الرِّجسَ ويطهِّرَهم تطهيرًا، فمَن كانَ له قلبٌ أو ألقَى السَّمْعَ وهو شهيدٌ،

---

(١) في نسخة الخيالي: «نزل على عبده الكتاب».

(٢) في هامش نسخة الطبلاوي: «من الصقع بضم الصاد وهو الناحية، ويقال: مصقع؛ لخوضه في أساليب الكلام كمن يخوض في ناحية من النواحي».

(٣) في هامش نسخة الطبلاوي: «العرباء: صفة للعرب، ومعنى العرباء: أي المبالغون في الكلام العربي. العرب العاربة: هم الخُلَّص، أخذ من لفظه فأكد به كقولك: ليل لائلٌ».

(٤) في هامش نسخة الطبلاوي: «المراد بالمُلك: الأجسام من حيث الاصطلاح والمعارف، وبالملكوت: المعاني، وبقدس الجبروت التأثيرات والتأثرات، وقد يعني بالجبروت: عوالم الأرواح، وبالملكوت: عوالم الأجساد».

فهو في الدَّارينِ حَميدٌ وسَعيدٌ، ومَن لم يَرفعْ إليهِ رَاسَه، وأَطْفأَ نِبْراسَه، يَعِشْ ذَمِيمًا ويَصلَى سَعيرًا.

فيا وَاجبَ الوُجودِ، ويا فائِضَ الجُودِ، ويا غايةَ كُلِّ مَقصُودٍ، صلِّ عـليه صَلاةً تُوازِي غَنَاءَه، وتُجازي عَنَاءَه، وعلى مَن أعانَه وقرَّرَ تِبْيانَه تقريرًا، وأَفِضْ عَلَينا مِن بَرَكاتِهِمْ، واسْلُكْ بنا مَسالِكَ كَراماتِهِمْ، وسلِّم علينا وعليهم تسليمًا كثيرًا.

وبعدُ:

فإنَّ أعظَمَ العلومِ مِقدارًا، وأرفَعَها شَرَفًا ومَنارًا[1]، علمُ التَّفسيرِ الَّذي هو رَئيسُ العلومِ الدِّينيَّةِ ورَاسُها، ومَبْنَى قواعدِ الشَّرعِ وأساسُها، لا يَليقُ لتَعاطيهِ والتَّصدِّي للتَّكلُّمِ فيه إلَّا مَن بَرعَ في العُلومِ الدِّينيَّة كلِّها أصولِها وفُروعِها، وفاقَ في الصِّناعاتِ العَربيَّةِ والفنونِ الأدبيَّةِ بأنواعِها.

ولطالَ ما أُحدِّثُ نَفْسي بأنْ أصنِّفَ في هذا الفنِّ كتابًا يَحتوي على صَفْوةِ ما بَلَغَني من عُظماءِ الصَّحابةِ وعُلماءِ التَّابعينَ، ومَن دُونَهم من السَّلَفِ الصَّالحينَ، ويَنْطَوي على نُكتٍ بارعةٍ ولطائفَ رائعةٍ، استنبَطْتُها أنا ومَن قَبْلي من أفاضِلِ المتأخِّرينَ، وأماثلِ المحقِّقينَ، ويُعْرِبُ عن وُجُوهِ القراءاتِ المشهورةِ المعزيَّةِ[2] إلى الأئمَّةِ الثَّمانيةِ المشهورينَ[3]، والشَّواذِّ المرويَّةِ عن القُرَّاءِ المُعتبَرينَ.

---

(١) في هامش نسخة الطبلاوي: «المنار: علَم الطريق، ثم قيل لكل ذي قَدْر مشهود».

(٢) قوله: «المعزية» بالياء لغة، يقال: «عزَوتَه إلى أبيه وعزَيتَه» إذا نسبتَه إليه، كما في «الصحاح» (٦/ ٢٤٢٥).

(٣) هم السبعة المشهورون، ويعقوبُ الحضرميُّ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠).

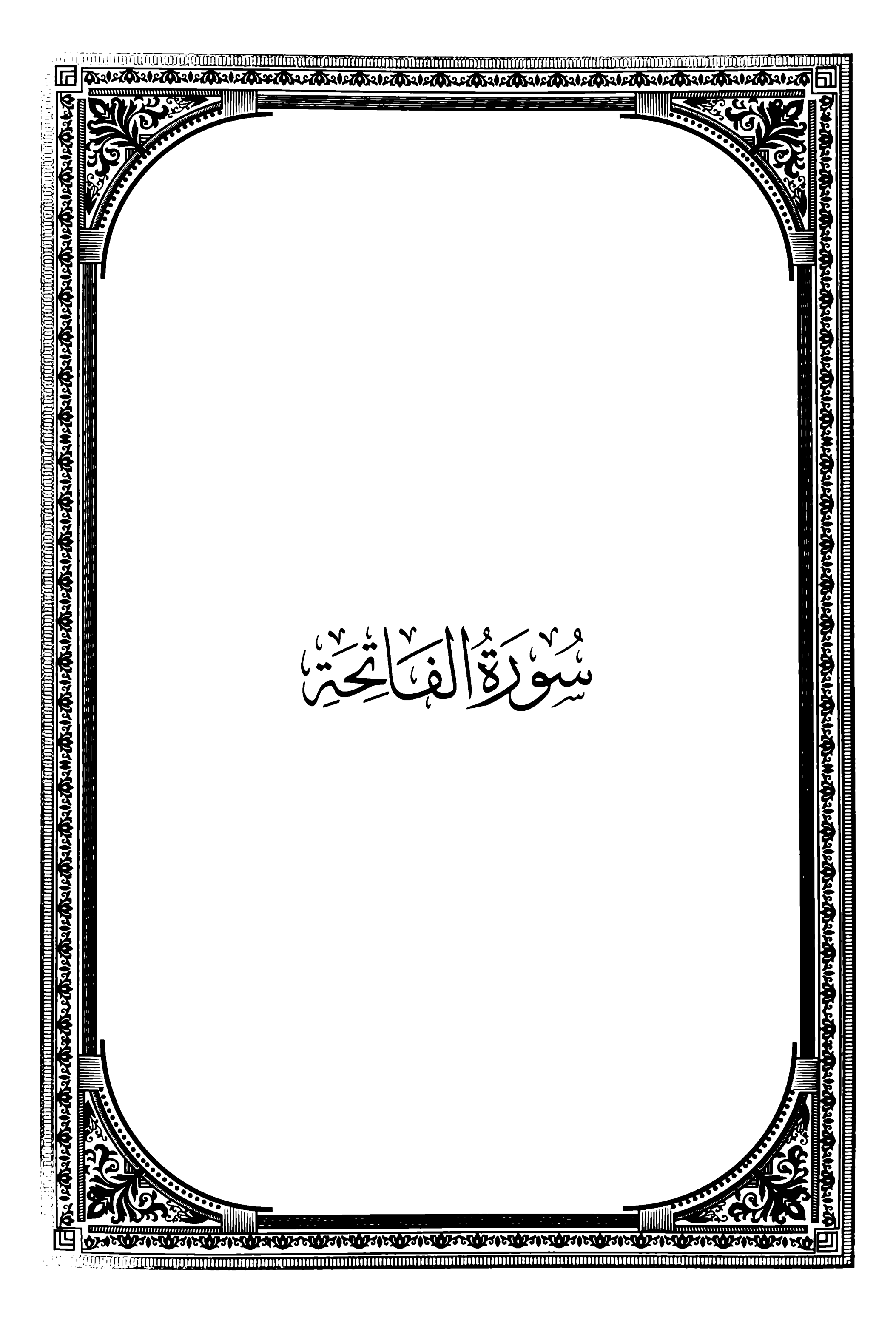
إلَّا أنَّ قصـورَ بِضاعَتـي يُثبِّطُنـي عـن الإقـدامِ، ويَمنعُني عن الانتصـابِ في هذا المَقَـامِ، حتَّى سَـنَحَ لي بعدَ الاسـتخارةِ مـا صَمَّمَ به عَزْمي على الشُّـروعِ فيمـا أَردْتُه، والإتيـانِ بمـا قصَدْتُه، ناويًا أنْ أُوْسِـمَه بعـدَ أنْ أُتمِّمَه بـ:

«أنوارُ التنزيلِ وأسرارُ التأويلِ»

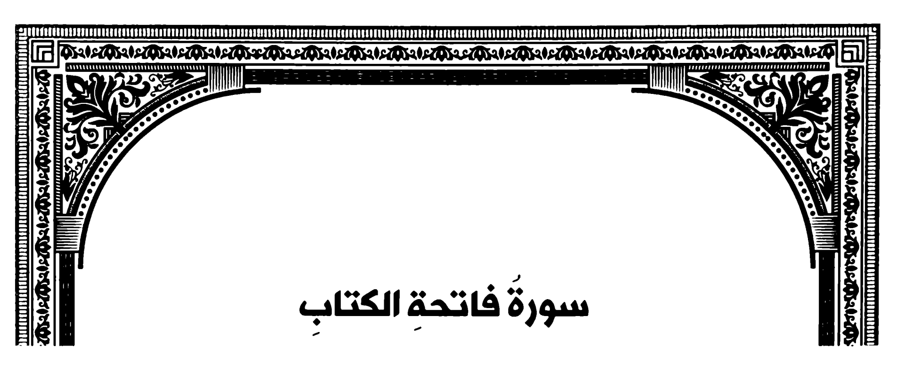
فهـا أنا الآنَ أَشْـرَعُ وبحُسْـنِ توفيقِه أقـولُ، وهو الموفِّـقُ لكلِّ خَيـرٍ ومُعْطي[1] كلِّ سُولٍ.

* * *

(١) في نسخة الخيالي: «والمعطي».



سُورَةُ الفَاتِحَةِ



سورةُ فاتحةِ الكتابِ

وتُسمَّى: أمَّ القرآنِ؛ لأنَّها مُفتَتَحُه ومَبْدؤُه[1]، فكأنَّها أصلُه ومنشَؤُه، ولذلكَ تُسمَّى: أساسًا، أو لأنَّها تَشتمِلُ على ما فيهِ من الثَّناءِ على اللهِ سبحانَه وتعالى والتَّعبُّدِ بأمرِه ونهيِه وبيَانِ وَعْدِه ووعيدِه، أو على جملةِ مَعانيهِ من الحِكَمِ النَّظريةِ والأحكامِ العمليَّةِ التي هي سُلوكُ الطَّريقِ المُستَقيمِ، والاطِّلاعُ على مراتبِ السُّعداءِ ومنازلِ الأشقياءِ[2]، وسورةَ الكَنزِ والوافيةَ والكافيةَ لذلك.

وسورةَ الحَمدِ والشُّكرِ والدُّعاءِ وتعليمِ المسألةِ لاشتمالِها عليها، والصَّلاةِ لوجوبِ قِراءتِها أو استحبابِها فيها.

والشَّافيَةَ والشِّفاءَ؛ لقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «هي شفاءٌ لكلِّ داءٍ»[3].

---

(١) للمصنف هنا حاشية ذكرها الفاضل المحقق أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، ونقلها عنه الشهاب في «الحاشية»، وهي: «أنَّ قولَه: «لأنَّها مُفتَتَحُه» تعليلٌ لِمَا تضمَّنَه قولُه: «سورَةُ فاتحَةِ الكتابِ» من الجُملَةِ الخبريَّةِ التي تقديرُها: تُسمَّى فاتحَةَ الكتابِ».

(٢) للمصنف هنا حاشية نقلها الشهاب في «الحاشية» عن بعض أهل عصره قالَ فيها: «الحِكمَةُ النَّظريَّةُ معرفَةُ اللّهِ تعالى بصفاتِ الكمالِ المُشتملِ عليها ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلى قولِهِ: ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، والأحكامُ العمليَّةُ هيَ سلوكُ الطَّريقِ المستقيمِ والاطِّلاعُ على مراتبِ السُّعداءِ والأشقياءِ المُشتملِ عليها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إلى آخرِ السُّورَةِ».

(٣) رواه الدارمي في «سننه» (٣٣٧٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٤)، عن عبدِ الملكِ بن عُمَيرٍ. وإسناده صَحيح كما قال السيوطي في «حاشية السيوطي» (١/ ٤٩)، لكنه منقطع كما قال البيهقي. =

والسَّبعَ المثانيَ؛ لأنها سَبْعُ آياتٍ بالاتِّفاقِ، إلا أنَّ منهم مَن عدَّ التَّسميَةَ دونَ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومنهم مَن عَكَسَ، وتثنَّى في الصَّلاةِ[١]، أو الإنزالِ[٢] إنْ صحَّ أنَّها نزلَتْ بمكَّةَ حين فُرضَت الصَّلاةُ وبالمدينةِ لمَّا حُوِّلَت القِبلةُ، وقد صحَّ أنَّها مكيَّةٌ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر: ٨٧]، وهو مكيٌّ بالنَّصِّ.

(١) ـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ هيَ آيةٌ مِن الفاتحةِ، وعليهِ قرَّاءُ مكَّةَ والكوفَةِ وفقهاؤُهما، وابنُ المبارَكِ والشَّافعيُّ رحمَه اللهُ تعالى، وخالَفَهم قُرَّاءُ المدينةِ والبصرةِ والشَّامِ وفقهاؤُهما ومالكٌ والأوزاعيُّ، ولم يَنُصَّ أبو حنيفةَ رحمَه اللهُ تعالى فيه بشيءٍ، فظُنَّ أنَّها ليسَتْ من السُّورةِ عندَه.

وسُئِلَ محمَّدُ بنُ الحسَنِ الشَّيبانيُّ عنها فقالَ: ما بينَ الدَّفَّتينِ كلامُ اللهِ تعالى[٣].

= وروى البيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٥٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «ألا أخبرك بخير سورة نزلت في القرآن؟»، قال: قلت: بلى يا رسول الله، قال: «فاتحة الكتاب»، قال راويه علي بن هاشم: وأحسبه قال: «فيها شفاء من كل داء». وجود إسناده السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ١٤).

(١) قوله: «وتثنَّى في الصلاة» تعليلٌ لكون الفاتحة مثانيَ؛ أي: تُكرَّر فيها بأن تقرأ في كلِّ ركعةٍ أو في كلِّ صلاةٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣).

(٢) قوله: «أو الإنزال»؛ تعليلٌ ثانٍ لكونها مثانيَ، وهو معطوف على «في الصلاة»، وفي العبارة إشكال من جهة أنَّ التجدد المفهوم من الفعل المضارع (تثنَّى) واضح في الصلاة، ولكنَّه خفيٌّ في الإنزال، وقد ذهب شيخ زاده في «حاشيته على البيضاوي» (١/ ٢٧) أنَّه على طريقة:

عَلفتُها تِبنًا وماءً باردًا

أي: تثنَّى في الصلاة، وثُنِّيت في الإنزال. ولكن الخفاجي وصف الحمل على هذه الطريقة هنا بالركاكة والبرود، ومال إلى أن المُراعَى في تحقُّقِ الاستقبالِ وغيرِه زمانُ الحُكمِ لا زمانُ التَّكلُّمِ، والتَّسميةُ مُقدَّمةٌ على تثنيتِها في الصَّلاةِ وعلى تكرارِ الإنزالِ؛ لأنَّها توقيفيَّةٌ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «المبسوط» للسرخسي (١/ ١٦).

لنا أحاديثُ كثيرةٌ منها:

ما رَوَى أبو هُريرةَ رضيَ اللهُ تعالى عنه أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «فاتحةُ الكتابِ سَبعُ آياتٍ أُوْلاهُنَّ: بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ»(١).

وقولُ أمِّ سلمةَ رضيَ اللهُ عنها: قَرَأ رسولُ اللهِ ﷺ الفاتحةَ، وعدَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آيةً(٢).

ومِن أَجْلهما اختُلف في أنَّها آيةٌ برأسِها أو بما بَعْدَها(٣).

والإجماعُ على أنَّ ما بينَ الدَّفَّتينِ كلامُ الله سبحانَه وتعالى، والوِفاقُ على إثباتِها في المصاحِفِ مع المبالغةِ في تجريدِ القرآنِ حتَّى لم تُكْتَبْ «آمين».

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥١٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥)، كلاهما بلفظ: «إحداهن»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٠٩): «رجاله ثقات». لكن أورده الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٤٨) مرفوعاً وموقوفاً، وقال: وهو (أي: الموقوف) أشبهها بالصواب. واللفظ عنده: «أولاهن» كالمصنف.

(٢) الحديثُ ليسَ بهذا اللفظِ كما قال السيوطي في «الحاشية» (١/ ٦٧)، قال: وإنَّما الوارِدُ في كلِّ طُرقِهِ أنَّه عدَّ البَسملةَ آيةً، فأخرجَهُ أبو عبيدٍ في «فضائل القرآن» (ص: ١٥٦)، وأحمدُ (٢٦٥٨٣) وأبو داودَ (٤٠٠١) بلفظِ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُقطِّعُ قراءَتَه آيةً ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾». وصحح إسناده الدارقطني في «سننه» (١١٩١). وكذا قال البيهقي: إسناده صحيح رواته ثقات. انظر: «مختصر خلافيات البيهقي» لابن فرح (٢/ ٤٣). وبلفظ مقارب رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤٩٣)، والحاكم في «المستدرك» (٨٤٨)، والبيهقي في «السنن» (٢/ ٦٦).

(٣) نقل عن المصنف هنا حاشية ذكرها الشهاب في «الحاشية»، وهيَ: «هذانِ الدَّليلانِ يدلاَّنِ على أنَّها من القرآنِ، لا أنَّها من الفاتحَةِ، اللَّهمَّ إلَّا أن يُضمَّ إلى الدَّليلِ الأوَّلِ في كلِّ محلٍّ أثبتَت فيه، وإلى الثَّاني عمَّا ليسَ بقرآنٍ في محلِّهِ، والقيدانِ في حيِّزِ المنعِ».

والباءُ متعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديرُه: «بسم الله أَقرأُ»؛ لأنَّ الَّذي يتلوهُ مقروءٌ، وكذلك يُضْمِرُ كلُّ فاعلٍ ما يَجْعلُ التَّسميةَ مبدأً له. وذلك أَوْلَى مِن أنْ يُضمَر «أبدأُ» لعدَمِ ما يطابقُه وما يَدلُّ عليه، أو «ابتدائي» لزيادةِ إضمارٍ فيه.

وتقديمُ المعمولِ هنا أوْقَعُ؛ كما في قوله: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا﴾[1] [هود: ٤١] وقولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾؛ لأنَّهُ أهمُّ وأدلُّ على الاختصاصِ، وأَدْخَلُ في التَّعظيمِ، وأَوفَقُ للوجُودِ، فإنَّ اسمَه سبحانَه وتعالى مقدَّمٌ على القراءةِ، كيفَ لا وقد جُعل آلةً لها من حيثُ إنَّ الفعلَ لا يَتِمُّ ولا يُعتدُّ به شرعًا ما لم يُصدَّرْ باسمِه تعالى؛ لقولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأْ فيه بـ«بسمِ اللهِ» فهو أَبْترُ»[2].

وقيلَ: الباءُ للمُصاحَبةِ، والمعنى: «متبرِّكًا باسمِ اللهِ أقرأُ».

وهذا وما بَعْدَه إلى آخرِ السُّورةِ مَقولٌ على ألسنةِ العِبَادِ؛ لِيَعْلَمُوا كيفَ يُتبرَّكُ باسمِه، ويُحمدُ على نِعَمِه، ويُسأَلُ من فضلِه.

وإنَّما كُسِرَتْ ـ ومِن حقِّ الحروفِ المفرَدَةِ أن تُفتَحَ ـ لاختصاصِها بلزومِ

---

(١) للمصنف هنا حاشية ذكرها الفاضل الليثي ونقلها عنه الشهاب في «الحاشية»، وهيَ: «أي: على تقديرِ أن يكونَ معناهُ: مجراها ـ وفي نسخَةٍ: (مجراةً) بالنَّصبِ والتَّنوينِ ـ باسمِ اللهِ، وجُوِّزَ فيهِ غيرُ هذا الوجهِ».

(٢) رواه بلفظ البسملة الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٢٣٢)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٥/ ١٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه من حديثه أيضاً أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وفيهما: «بحمد الله». وفي «مسند أحمد» (٨٧١٢): «بذكر الله»، وجاء في بعض رواياته: «أجذم»، وفي أخرى: «أقطع». وهذا الحديث قد وقع اضطراب كثير في إسناده ومتنه، انظر تفصيل ذلك في حاشية «المسند»، وانظر رواياته في «طبقات الشافعية» للسبكي (١/ ٥ ـ ٢٣). وقد قال النووي في «الأذكار» (ص: ١١٢) بعد أن ساق ألفاظاً لمتن هذا الحديث: روينا هذه الألفاظ كلَّها في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرهاوي، وهو حديث حسن.

الحرفيَّةِ والجرِّ، كما كُسِرَتْ لامُ الأمرِ ولامُ الإضافةِ داخلةً على المُظْهَرِ للفَصْلِ بينهما وبينَ لامِ الابتداءِ.

والاسمُ عندَ أصحابِنا البَصْريِّينَ من الأسماءِ الَّتي حُذِفَت أعجازُها لكثرةِ الاستعمالِ وبُنِيَتْ أوائلُها على السُّكونِ، وأُدخِلَ عليها مُبتدأً بها همزةُ الوصلِ؛ لأنَّ مِن دَأبِهم أن يَبتدِئُوا بالمتحرِّكِ ويَقفُوا على السَّاكنِ، ويَشهدُ له تَصْريفُه على أسماءٍ وأَسَامِي وسُمَيٍّ وسمَّيْتُ، ومجيءُ «سُمًا» ـ كـ: هُدًى ـ لغةً فيه؛ قالَ:

والله أسماكَ سُمًا مُباركَا

آثَرَكَ اللهُ بهِ إيثارَكَا[1]

والقلبُ بعيدٌ غيرُ مُطَّرِدٍ[2].

واشتقاقُه مِن «السُّموِّ»؛ لأنَّهُ رفعةٌ للمُسمَّى وشِعارٌ له، ومِن «السِّمةِ» عند الكوفيِّين، وأصلُه: «وَسْمٌ» حُذِفَتِ الواوُ وعُوِّضَ عنها همزةُ الوَصْلِ ليَقِلَّ إعلالُه.

ورُدَّ بأنَّ الهمزةَ لم تُعْهَدْ دَاخِلةً على ما حُذِفَ صَدرُه في كلامِهم.

ومِن لُغاتِه: سِمٌ وسُمٌ، قالَ:

بِاسْمِ الَّذي في كلِّ سُوْرَةٍ سِمُهْ[3]

---

(١) البيت لأبي خالد القناني. انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ١٣٤)، و«المقاصد النحوية» للعيني (١/ ٢٠٤)، والقَنان بالفتح كما في «القاموس المحيط» (ص: ١٢٢٦): جبل لأسد.

(٢) قوله: «والقلب بعيد..» قال الخفاجي: «هذا ردٌّ لجوابِ الكوفيِّينَ عمَّا ذُكِرَ ممَّا استدلَّ بِهِ البصريُّونَ». «حاشية الخفاجي». وقال السيوطي نقلاً عن السَّخاويِّ في «شرح المفصل»: «اعتقادُ الكوفيِّينَ في الاسمِ أنَّه مَقلوبٌ مِن وسمٍ إلى سموٍ فجُعِلَت فاؤه لامًا، فوَزنُه على هذا: علفٌ». «حاشية السيوطي» (١/ ١٢٩).

(٣) نسبه السيوطي في «الحاشية» (١/ ١٣٦)، والخفاجي في «الحاشية» لرؤبة بن العَجَّاج، ولم أجده في =

والاسمُ إنْ أُريدَ به اللَّفظُ فغيرُ المُسمَّى؛ لأنَّهُ يتألَّفُ من أصواتٍ مقطَّعةٍ غيرِ قارَّةٍ، وتختلفُ باختلافِ الأُممِ والأعصارِ، ويـتعدَّدُ[1] تارةً ويتَّحِدُ أُخرى، والمُسمَّى لا يكونُ كذلكَ.

وإن أُريدَ به ذاتُ الشَّيءِ فهوَ المسمَّى، لكنَّه لم يَشتهِرْ بهذا المعنى.

وقولُه تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨][2] المرادُ بـه اللَّفظُ؛ لأنَّهُ كما يجبُ تنزيهُ ذاتِه وصفاتِه عن النَّقائصِ يجبُ تنزيهُ الألفاظِ الكريمةِ الموضوعةِ لها عن الرَّفَثِ وسوءِ الأَدَبِ، أو الاسمُ فيه مُقْحَمٌ كما في قولِ الشَّاعرِ:

إلـى الحَـولِ ثـمَّ اسـمُ السَّـلامِ عليكُما[3]

= المطبوع من «ديوان رؤبة»، وهو دون نسبة في «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٦٢)، و«العين» (٧/ ٣١٨)، و«المقتضب» (١/ ٢٢٩)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (٣/ ٣٢٢)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٤). وضبطه بعضهم بكسر السين، وآخرون بضمها وهو الأكثر عند المبرد وابن السراج. ونسبه أبو زيد لرجل من بني كلب، وأنشد قبله:

أرسـل فيهـا بـــازلًا يـقـرمـــه وهو بهـا ينحـو طريقًـا يعلمـه

والبـاءُ مُتعلِّقَـةٌ بـ«أرسـلَ»، والضَّـميرُ للرَّاعي؛ أي: أرسـلَ الرَّاعي فـي الإبلِ جَملًا بازلًا للنِّتـاجِ مُتبرِّكًا باسـمِ اللهِ الـذي تُبرِّكَ به فـي أوَّلِ كلِّ سـورةٍ، و«يقرِّمُه» بمعنى: يتركُ اسـتعمالَه فـي الرُّكوبِ والحملِ ليَتقـوى للفحلـة، «فهوَ»؛ أي: البـازلُ «ينحو»؛ أي: يقصدُ بتلـكَ الإبلِ طريقًا يعلمُه لاعتيادِهِ سـلوكَه. وذكـرَهُ للإشـارَةِ إلـى مـا في جعـلِ الهمزَةِ عِوضًـا؛ لما فيهِ مـن حذفِ العِـوضِ والمعوَّضِ. «حاشـية الخفاجي».

(١) الفاعل ضمير مستتر يعود على الاسم.

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾». وأشار الخفاجي للنسختين.

(٣) صدر بيت للبيد بن ربيعة، وهو في «ديوانه» (ص: ٥١)، وعجزه:

ومَـن يَبْـكِ حـولاً كامـلاً فقـد اعتـذرْ

وإنْ أُريدَ به الصِّفةُ ـ كما هوَ رأيُ الشَّيخِ أبي الحسنِ الأشعريِّ ـ انقسمَ انقسامَ الصِّفةِ عنده إلى ما هو نفسُ المسمَّى، وإلى ما هو غيرُه، وإلى ما ليسَ هوَ ولا غيرَه.

وإنَّما قالَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ولم يقلْ: «بالله» لأنَّ التبرُّكَ والاستعانةَ بذكرِ اسمِه، أو للفَرْقِ بينَ اليمينِ والتَّيمُّنِ.

ولم تُكتَبِ الألفُ على ما هو وضعُ الخطِّ لكثرةِ الاستعمالِ، وطُوِّلت الباءُ عِوَضًا عنها.

و«اللهُ» أصلُه: «إلهٌ»، فحُذِفتِ الهمزةُ وعوِّضَ عنها الألفُ واللامُ، ولذلكَ قيلَ: «يا أللهُ» بالقَطعِ، إلَّا أنَّه مُختَصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ، و«الإلهُ» في الأصلِ يقعُ على كلِّ معبودٍ، ثمَّ غَلَبَ على المعبودِ بالحقِّ.

واشتقاقُه من «أَلَهَ إلاهَةً وأُلوهَةً وأُلوهِيَّةً» بمعنى: عَبَد، ومنه: تألَّهَ، واستَأْلَه.

وقيل: من «أَلِهَ»: إذا تحيَّرَ؛ إذ العقولُ تتحيَّرُ في معرفتِهِ.

أو مِن «أَلِهْتُ إلى فلانٍ»؛ أي: سَكَنْتُ إليه؛ لأنَّ القلوبَ تطمئنُّ بذكرِه والأرواحَ تسكُنُ إلى معرفتِه.

أو من «أَلِهَ»: إذا فَزِعَ من أمرٍ نزَلَ عليه، وآلَهَهُ غيرُه: أجارَه؛ إذ العائذُ يَفزعُ إليه وهو يُجيرُه حقيقةً، أو بزعمِهِ إذا أُطلِقَ على غيرِ اللهِ تعالى(١).

أو مِن «أَلِهَ» الفَصيلُ: إذا أُوْلِعَ بأمِّه؛ إذ العِبادُ مُوْلَعونَ إليه بالتَّضرُّعِ في الشَّدائدِ.

أو مِن «وَلِهَ»: إذا تَحيَّرَ وتَخبَّطَ عقلُه، وكأنَّ أصلَه: وِلَاهٌ(٢)، فقُلِبَتِ الواوُ همزةً

---

(١) «إذا أطلق على غير الله تعالى»: ليس في نسخة التفتازاني والخيالي.

(٢) يجوز أن تُضبطَ العبارة: «وكانَ أصلُه: وِلاهَ»، كما أفاد الخفاجي، والمثبت أولى.

لاستثقالِ الكسرةِ عليها استثقالَ الضَّمةِ في «وجوهٍ»، وقيلَ: «إلهٌ» كـ: إعَاءٍ وإشَاحٍ، ويَردُّه الجمعُ على «آلِهَةٍ» دونَ «أَوْلِهَةٍ».

وقيـلَ: أصلُـه: «لَاهٌ» مصدرُ «لَاهَ يَليهُ لَيَهًـا ولَاهًا»: إذا احتَجَـبَ أو ارتَفَعَ؛ لأَنَّهُ سبحانَه وتعالى محجـوبٌ عـن إدراكِ الأبصـارِ ومرتفِـعٌ علـى كلِّ شـيءٍ وعمَّا لا يليقُ بـه، ويشـهدُ له قولُ الشَّـاعرِ:

كحَلْفَـةٍ مِـن أبـي رَبَاحٍ يَشـهَـدُها لاهُـهُ الكُبَارُ[1]

وقيلَ: عَلَمٌ لِذاتِهِ المخصوصةِ لأَنَّهُ يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به، ولأَنَّهُ لا بُدَّ له من اسمٍ تَجرِي عليه صفاتُه، ولا يَصْلُحُ له ممَّا يُطلَقُ عليه سِواهُ، ولأنَّه لو كانَ وصفًا لم يكن قولُ: «لا إلهَ إلا اللهُ» توحيدًا[2] مثلَ: «لا إلهَ إلَّا الرَّحمنُ»، فإنَّه لا يمنعُ الشِّركةَ.

والأظهرُ: أنَّه وصفٌ في أصلِه، لكنَّه لمَّا غلَبَ عليهِ بحيثُ لا يُستعمَلُ في غيرِهِ، وصارَ كالعَلَمِ مثلَ «الثُّرَيَّا» و«الصَّعِقِ»، أُجْرِيَ مُجْراهُ في إجراءِ الأوصافِ عليه، وامتناعِ الوَصْفِ به، وعدَمِ تطرُّقِ احتمالِ الشِّركةِ إليه؛ لأنَّ ذاتَه من حيثُ هوَ بلا اعتبارِ أمرٍ آخَرَ حقيقيٍّ أو غيرِه غيرُ معقولٍ للبشرِ، فلا يمكنُ أن يُدَلَّ عليه بلفظٍ[3].

---

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، وهو في «ديوانه» تحقيق محمد حسين (ص: ٢٨١ ـ ٢٨٣).

(٢) نُقلَ عن المُصنِّفِ هُنا حاشيةٌ ذكرها الشهاب في «الحاشية»، قال فيها: «فيه نظرٌ؛ لجوازِ أن يكونَ التَّوحيدُ مُستفادًا من الشَّرعِ».

(٣) وقد نُقِلَ هاهُنا عن المُصنِّفِ حاشيةٌ ذكرها الشهاب فـي «الحاشية»، قالَ فيها ما نصُّه: «فيهِ نظرٌ، إذ يكفي في وضعِ العَلمِ تعقُّلُه بوجهٍ يمتازُ بهِ عن غيرهِ من غيرِ أن يُعتبرَ ما بهِ الامتيازُ في المُسمَّى، فيمكنُ وضعُ العَلمِ لمجرّدِ الذَّاتِ المعقولَةِ في ضمنِ بعضِ الصِّفاتِ، وقد تقرَّرَ في الكلامِ أنَّه يمكنُ أن يخلقَ اللهُ العِلمَ بكُنهِ ذاتِهِ في البشرِ، ولأنَّهُ إنَّما يتمشَّى إذا لم يكنِ الواضعُ هوَ اللهُ، والتَّحقيقُ أنَّ تصوُّرَ الموضوعِ له بوجهٍ ما كافٍ في وضعِ العَلمِ، وكذا في فهمِ السَّامعِ عند استعمالِه».

ولأنَّه لو دَلَّ على مجرَّدِ ذاتِهِ المخصوصِ لَمَا أفادَ ظاهرُ قولِه سبحانَه وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ معنًى صحيحًا.

ولأنَّ معنَى الاشتقاقِ هو كونُ أحدِ اللَّفظينِ مُشاركًا للآخَرِ في المعنى والتَّركيبِ، وهوَ حاصلٌ بَيْنَه وبينَ الأصولِ المذكورةِ.

وقيلَ: أصلُه «لاها» بالسُّريانيَّةِ، فعُرِّبَ بحذفِ الألفِ الأخيرةِ وإدخالِ اللَّامِ عليهِ.

وتفخيمُ لامِه إذا انْفَتَحَ ما قَبْلَه أو انْضَمَّ سُنَّةٌ، وقيل: مُطلقًا.

وحذفُ ألِفِهِ لحنٌ تَفْسُدُ به الصَّلاةُ، ولا تنعقدُ به صريحُ اليمينِ، وقد جاءَ لضرورةِ[1] الشِّعرِ:

أَلَا لا بارَكَ اللَّهُ في سُهيلٍ ... إذا ما اللهُ بارَكَ في الرِّجالِ[2]

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ اسمانِ بُنِيَا للمبالغةِ مِن «رَحِمَ»؛ كـ«الغَضبانِ» مِن «غَضِبَ»، و«العليمِ» مِن «عَلِمَ».

و«الرَّحمةُ» في اللُّغةِ: رِقَّةُ القلبِ، وانعطافٌ يقتضِي التفضُّلَ والإحسانَ، ومنه: الرَّحِمُ؛ لانْعِطافِها على ما فيها، وأسماءُ اللهِ تعالى إنَّما تُؤخَذُ باعتبارِ الغاياتِ التي هي أفعالٌ دونَ المبادئِ التي تكونُ انفعالاتٍ.

و«الرَّحمنُ» أبلغُ من «الرَّحيمِ»؛ لأنَّ زيادةَ البناءِ تَدُلُّ على زيادةِ المعنى؛ كما في «قطَعَ وقطَّعَ» و«كُبَارٍ وكُبَّارٍ»، وذلك إنَّما يُؤخَذُ تارةً باعتبارِ الكمِّيَّةِ وأُخرى باعتبارِ

---

(١) في نسخة الخيالي: «في ضرورة».

(٢) البيت بلا نسبة في «معاني القرآن» لقطرب (١/ ١٢) و«الحجة» لأبي علي الفارسي (٤/ ٣٨٢)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ١٨١)، و«تثقيف اللسان» للصقلي (ص: ٢٠٤)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١٠/ ٣٥٥).

الكيفيَّةِ، فعلى الأوَّلِ قيلَ: «يا رحمانَ الدُّنيا»؛ لأنَّهُ يَعُمُّ المؤمنَ والكافرَ و«رَحيمَ الآخرةِ» لأنَّهُ يَختصُّ بالمؤمن، وعلى الثَّاني قيلَ: «يا رحمانَ الدُّنيا والآخرةِ ورحيمَ الدُّنيا»(١) لأنَّ النِّعَمَ الأُخْرويَّةَ كلَّها جسامٌ، وأمَّا النِّعمُ الدُّنْيويَّةُ فجليلةٌ وحَقيرةٌ.

وإنَّما قُدِّمَ(٢) والقياسُ يَقتضي التَّرقِّيَ من الأدنى إلى الأعلى؛ لتَقدُّمِ رحمةِ الدُّنيا، ولأنَّه صارَ كالعَلَمِ من حيثُ إنَّه لا يُوصفُ به غيرُه؛ لأنَّ معناهُ: المنعِمُ الحقيقيُّ البالغُ في الرَّحمةِ غايتَها، وذلكَ لا يَصْدُقُ على غيرِهِ؛ لأنَّ مَن عَدَاه فهو مُستعيضٌ(٣) بلطفِه وإنعامِه يُريدُ به جزيلَ ثوابٍ أو جميلَ ثناءٍ، أو مُزيحٌ رقَّةَ الجِنسيَّةِ(٤)، أو حبَّ المالِ

---

(١) قال البُلقينيُّ كما في «حاشية السيوطي» (١/ ١٧٦): هذان الأثرانِ لا يُعرَفانِ، بل الوارِدُ: «رحمنَ الدُّنيا والآخرَةِ ورحيمَهُما» أخرجَه الحاكمُ في «المستدرك» مرفوعًا. قلت: رواه الحاكم في «المستدرك» (١٨٩٨) عن عائشة رضي الله عنها، وقال: «قد احتج البخاري بعبد الله بن عمر النميري، وهذا حديث صحيح غير أنهما لم يحتجا بالحكم بن عبد الله الأيلي»، قال الذهبي: «الحكم ليس بثقة».

وروي من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٥٤) و(٢٠/ ١٥٩)، وأبو نعيم «حلية الأولياء» (٥/ ٢٠٤)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٨٦): «رواه كله الطبراني، وفي الرواية الأولى نصر بن مرزوق ولم أعرفه، وبقية رجالها ثقات، إلا أن سعيد بن المسيب لم يسمع من معاذ، وفي الرواية الثانية من لم أعرفه».

(٢) أي: «الرحمن» على «الرحيم».

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «مستفيض»، والمثبت من نسخة الخيالي وهامش نسخة التفتازاني، وكتب تحتها في الطبلاوي بين السطور: «أي: الذي يأخذ العوض»، وهذا يدل على أنها مرادة بالعين، وقد نبَّه الخفاجي أن تصحيح ما جاء بالفاء في بعض النسخ متكلَّف.

(٤) أي: شفقة الآدمية، يعني: أنه يرق قلبه ويتأثر بما يشاهد من احتياج أبناء جنسه وسوء حالهم، فيزيل ذلك الألم عنه بإحسانه، وهذا عوض وفائدة عائدة عليه، وهذا على ما ذكر الخفاجي هو الأصح، =

عن القلبِ، ثمَّ إنَّه كالواسطةِ في ذلكَ(١)؛ لأنَّ ذاتَ النِّعَمِ ووجودَها، والقدرةَ على إيصالِها، والدَّاعيةَ الباعثةَ عليه، والتَّمكُّنَ من الانتفاعِ بها، والقُوَى التي يَحصُلُ بها الانتفاعُ، إلى غيرِ ذلكَ= مِن خَلْقِه، لا يقدرُ عليها أحدٌ غيرُه(٢).

أو لأنَّ «الرَّحمنَ» لمَّا دلَّ على جلائلِ النِّعمِ وأصولِها ذُكرَ «الرَّحيم» ليتناولَ ما خرجَ منها، فيكونُ كالتَّتمَّةِ والرَّديفِ له.

أو للمُحافظةِ على رؤوسِ الآيِ.

والأظهرُ أنَّه غيرُ منصرفٍ ـ وإنْ حَظَرَ اختصاصُه بالله تعالى أن يكونَ له مؤنَّثٌ على «فَعْلَى» أو «فَعْلانَةَ» ـ إلحاقًا له بما هو الغالبُ في بابِهِ(٣).

وتخصيصُ التَّسميَةِ بهذه الأسماءِ ليَعْلَمَ العارِفُ أنَّ المستحِقَّ لأنْ يُستعانَ به في مجامعِ الأمورِ هو المعبُودُ الحقيقيُّ الَّذي هو مُوْلي النِّعَمِ كلِّها عاجلِها وآجلِها، جَليلِها وحقيرِها، فيتوجَّهَ بشَرَاشِرِه إلى جَنابِ القُدسِ، ويتمسَّكَ بحبلِ التَّوفيقِ، ويَشْغلَ سرَّه بذكرِه والاستمدادِ به عن غيرِه.

(٢) ـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ الحمدُ: هو الثَّناءُ على الجَميلِ الاختياريِّ من نعمةٍ أو

= وجاء في بعض النسخ [ومنها نسخة الطبلاوي]: «أَنَفَةَ الخِسَّةِ»، ويرادُ أنَّه يقصدُ بما يُعطيهِ دفع دناءَةِ البخلِ وعارِ الخسَّةِ عن نفسه.

(١) قوله: «ثم إنه»؛ أي: مَن عَداه من المُنعِمين «كالواسطة في ذلك»؛ أي: فيما ذُكر من لطفه وإنعامه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٢).

(٢) قوله: «من خَلْقه»؛ أي: إيجادِه تعالى، وهو خبر «أنَّ» في قوله: «لأن ذات النعم...»، وقوله: «لا يقدر عليها أحد» خبرٌ بعد خبرٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٢).

(٣) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «كعطشان وغرثان».

غيرِها، والمدحُ: هو الثَّناءُ على الجميلِ مُطلقًا؛ تقولُ: حَمِدْتُ زيدًا على عِلْمِه وكَرَمه، ولا تقولُ: حَمِدْتُه على حُسْنِه[١]، بل: مَدَحْتُه.

وقيلَ: هما أَخَوانِ.

والشُّكرُ: مقابلةُ النِّعمةِ قولًا وعملًا واعتقادًا[٢]، قالَ:

أفادَتْكُمُ النَّعْماءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي ولساني والضَّميرَ المُحَجَّبا[٣]

فهو أعمُّ منهما من وجهٍ، وأخصُّ من آخَرَ، ولمَّا كانَ الحمدُ من شُعبِ الشُّكرِ أَشْيَعَ للنِّعمةِ وأدلَّ على مكانِها لخفاءِ الاعتقادِ وما في إدْآبِ الجوارحِ من الاحتمالِ[٤]،

(١) في نسخة الطبلاوي: «حَسَبه».

(٢) قال الشهاب في «الحاشية»: «الواقعُ في النُّسخِ عطفُ (العملِ) وقرينِهِ بالواوِ، وهوَ المرويُّ عن المُصنِّفِ ـ رحمَه اللهُ ـ في الحواشي، وقيلَ: إنَّه وقعَ في بعضِها: (أو) بدلَ الواوِ، وهما بمعنى؛ لأنَّ الواوَ بمعنى (أو) هُنا، كما يدلُّ عليهِ قولُه بعدَه: (أعمُّ)، إذ المعنى أنَّ الشُّكرَ كلُّ ما أنبأَ عن تعظيمِهِ سواءٌ كانَ ثناءً باللِّسانِ أو خضوعًا بالأركانِ أو محبَّةً واعتقادًا بالجنانِ».

(٣) ذكره بلا نسبة الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٣٤٦)، والعسكري في «الفروق اللغوية» (ص: ٢٠٢)، والواحدي في «البسيط» (١/ ٤٧١)، والزمخشري في «الفائق» (١/ ٣١٤)، وأبو العباس القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١/ ٨٥)، والقرافي في «نفائس الأصول» (١/ ٣٨٦).

(٤) قوله: «لخفاء الاعتقاد» تعليلٌ لأشيعية النعمة، وقوله: «وما في إدآب الجوارح من الاحتمال»؛ أي: احتمال عدم دلالته على مكان النعمة، تعليل لـ«أدل على مكانها». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٥). وعبارة الزمخشري: وإنما جَعَلَه رأسَ الشكرِ لأن ذكرَ النِّعمةِ باللسان والثناءَ على مُولِيهَا أَشيَعُ لها وأدلُّ على مكَانِها من الاعتقادِ وإدْآبِ الجوارحِ؛ لخفاءِ عملِ القلب وما في عمل الجوارح من الاحتمالِ، بخلافِ عملِ اللسان وهو النُّطقُ الذي يُفْصِحُ عن كلِّ خفيٍّ ويُجَلِّي كلَّ مُشْتَبِهٍ. انظر: «الكشاف» (١/ ٩).

جُعِلَ رأسَ الشُّكرِ والعمدةَ فيه، فقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «الحمدُ رأسُ الشُّكرِ، وما شَكَرَ اللهَ مَن لم يَحْمَدْه»[١].

والذَّمُّ نقيضُ الحَمدِ، والكفرانُ نقيضُ الشُّكرِ.

ورَفْعُه بالابتداءِ، وخبرُه ﴿لِلَّهِ﴾، وأصلُه النَّصبُ وقد قُرِئَ بـه[٢]، وإنَّما عُدِلَ عنه[٣] إلى الرَّفعِ ليَدُلَّ على عمومِ الحمدِ وثباتِه لهُ دونَ تجدُّدِه وحُدوثِه[٤].

وهوَ مِن المصادرِ التي تُنْصَبُ بأفعالٍ مضمَرةٍ لا تكادُ تُستعمَلُ معها.

والتَّعريـفُ فيـه للجِنـسِ، ومعناهُ: الإشـارةُ إلـى ما يَعْرِفُـه كلُّ أحـدٍ: أنَّ الحمدَ مـا هوَ؟

أو للاستغراقِ[٥]؛ إذ الحمدُ في الحقيقةِ كلُّه له؛ إذ ما مِن خيرٍ إلَّا وهو مُوْلِيهِ

---

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٥٧٤) ـ ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٣٤٦)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٨٥) ـ عن معمر، عن قتادة، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، ورجاله ثقات إلا أن قتادة لم يسمع من عبد الله بن عمرو.

(٢) نسبت لهارونَ بنِ موسى العَتَكيِّ وعلي بن الحسين ورؤبة بن العجاج في «النشر» لابن الجزري (١/ ٤٨)، وذكرها عن رؤبة ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩).

(٣) كذا في النسخ الخطية، وفي «حاشية الخفاجي»، و«حاشية السيوطي» (١/ ١٩٤): «عدل به»، ولعله من تسامحهما في نقل العبارة.

(٤) قولُه: «على عمومِ الحمدِ»، قال الشهاب في «الحاشية»: «قيلَ: إنَّ هذا على تقديرِ أن تكونَ اللاَّمُ في المبتدأِ للعمومِ. وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّهُ أُريدَ بهِ معناهُ الَّذي يفيدُهُ النَّصبُ مِن إنشاءِ الحمدِ من نفسِ الحامِدِ، واللَّامُ في النَّصبِ مُتعيِّنَةٌ للجنسيَّةِ، إذ يمتنعُ إنشاءُ الحمدِ الَّذي يقومُ بغيرِه، فكذا في حالَةِ الرَّفعِ. كذا نُقلَ عن المُصنِّفِ في حاشيَةٍ كتبَها هنا».

(٥) في نسخة التفتازاني والخيالي: «وقيل للاستغراق».

بواسَطةٍ أو غيرِ واسَطةٍ، كما قالَ تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣][١].

وفيه إشعارٌ بأَنَّه تعالى حيٌّ قادرٌ عليمٌ مريدٌ، إذ الحمدُ لا يستَحِقُّه إلا مَن كانَ هذا شأنَه.

وقُرِئَ: «الحمدِ للهِ» بإتباعِ الدَّالِ اللَّامَ[٢]، وبالعكسِ[٣]، تنزيلًا لهما ـ من حيثُ إنَّهما يُستعملانِ معًا ـ منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ.

﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ الرَّبُّ في الأصلِ بمعنى: التَّربيةِ، وهيَ تبليغُ الشَّيءِ إلى كمالِه شيئًا فشيئًا، ثمَّ وُصِفَ به للمُبالغةِ كـ«الصَّومِ» و«العَدْلِ».

وقيلَ: هوَ نعتٌ من «رَبَّه يَرُبُّه فهو ربٌّ»؛ كقولك: «نَمَّ يَنُمُّ فهو نَمٌّ»، ثمَّ سمِّيَ به المالكُ لأنَّهُ يحفظُ ما يَملكُه ويُربِّيهِ، ولا يُطلَقُ على غيرِه تعالى إلا مُقيَّدًا؛ كقولِه: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [يوسف: ٥٠].

والعالَمُ: اسمٌ لِمَا يُعْلَمُ به كـ«الخاتَمِ» و«القالَبِ»، غَلَب فيما يُعْلمُ به الصَّانِعُ تعالى، وهوَ: كلُّ ما سواهُ من الجواهرِ والأعراضِ؛ فإنَّها لإمكانِها وافتقارِها إلى

---

(١) قال الشهاب في «الحاشية»: «قيلَ: إنَّ الاستغراقَ ليسَ من التَّعريفِ في شيءٍ، وكفاكَ شاهدًا استغراقُ «لا رجلَ»، و«تمرَةٌ خيرٌ من جرادَةٍ»، فلابدَّ معه من تعيينٍ ذهنيٍّ أو خارجيٍّ، وهوَ مسمَّى التَّعريفِ، ولذا حصرَ في «المفصَّلِ» معنى اللَّامِ في التَّعريفِ، والتَّعريفَ في العهدِ والجنسِ، وقد صرَّحَ بهِ صاحبُ «اللُّبابِ» في إعرابِ الفاتحَةِ، وهوَ معنى ما نُقِلَ عن المُصنِّفِ رحمَه اللهُ في حواشيهِ: من أنَّ اللَّامَ لا تفيدُ سوى التَّعريفِ، والإشارَةِ إلى حضورِه، والاسمُ لا يدلُّ إلَّا على مُسمَّاهُ.».

(٢) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩) عن الحسن البصري ورؤبة، وزاد ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٧) إبراهيم بن أبي عبلة وزيد بن علي.

(٣) أي: (الحمدُ لُله) بإتباع اللام ضمة الدال، ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩) عن إبراهيم بن أبي عبلة، وذكرها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٧) عن أهل البادية.

مُؤثِّرٍ واجِبٍ لذاتِه تَدُلُّ على وجودِه[١]، وإنَّما جَمَعَه[٢] ليَشملَ ما تحتَه من الأجناسِ المختلِفةِ، وغلَّبَ العقلاءَ منهم فجَمَعَه بالياءِ والنُّونِ كسائرِ أوصافِهم.

وقيلَ: اسمٌ وُضعَ لذوِي العِلمِ منَ الملائكةِ والثَّقَلَينِ، وتناوُلُه لغيرِهم على سَبيلِ الاستِتْباعِ.

وقيلَ: عُنِيَ به النَّاسُ هاهُنا، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهم عالَمٌ من حيثُ إنَّهُ يَشتمِلُ على نظائرِ ما في العالَمِ الكبيرِ منَ الجواهرِ والأعراضِ[٣]، يُعلَمُ به الصَّانعُ كما يُعْلَمُ

---

(١) قال الشهاب في «الحاشية»: «قولُه: (واجِبٍ لذاتِه)؛ أي: واجبٍ ولازمٍ وجودُه من ذاتِه لذاتِه بحيثُ لا يستندُ لغيرِه ويحتاجُ إليه، قيلَ: هذا بناءٌ على ما يُقالُ بعدَ هذا مِن الدَّليلِ، وهوَ: مؤثِّرُ العالمِ إن كانَ واجبَ الوجودِ فهوَ المطلوبُ، وإلَّا كانَ ممكِنًا فله مؤثِّرٌ، ويعودُ الكلامُ فيه، ويلزمُ الدَّورُ أو التَّسلسُلُ أو الانتهاءُ إلى مؤثِّرٍ واجبِ الوجودِ، والأوَّلانِ باطلانِ فتَعَيَّنَ الثَّالثُ. وهذا مبنيٌّ على كونِ المُحوِجِ هوَ الإمكانُ، وهوَ مختارُ المُصنِّفِ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ في «الطَّوالعِ»، ومَن حكمَ بأنَّهُ الحدوثُ أو الإمكانُ معه أو بشرطِه، انسدَّ عليه بابُ إثباتِ الواجبِ؛ لجوازِ أن يكونَ علَّة الحوادثِ ممكنًا قديمًا، ولا حاجَةَ إلى سببٍ على هذا التَّقديرِ، ولذا مَن تمسَّكَ بالحدوثِ في إثباتِ الصَّانعِ، ولم يجعلِ الإمكانَ وحدَه مُحوِجًا للمؤثِّرِ، ما أثبتَ إلَّا قديمًا تنتهي إليهِ الحوادثُ كما صرَّحُوا به، وبهذا ظهرَ ضعفُ ما نُقِلَ هُنا عن المُصنِّفِ رحمَه اللهُ، وهوَ قولُه: (لو قالَ بدلَ قولِه: «لإمكانِها»: «لحدوثِها» أو ضمَّ له الحدوثَ، كانَ أحسنَ؛ لأنَّ علَّةَ الافتقارِ هيَ الحدوثُ، أو الإمكانُ بشرطِ الحدوثِ، أو كلاهما)». ثم ناقش الشهاب صاحب هذا القيل، ورد عليه في كثير مما قاله، ومنه تضعيفه لكلام المصنف الذي نقله عنه فلينظر ثمة.

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «جمع».

(٣) قال الشهاب في «الحاشية»: «المُرادُ بالعالَمِ الكبيرِ: عالَمُ المُلكِ وهوَ السَّماءُ وما تحويهِ بأسرِه، واشتمالُه ـ كما في حاشيَةٍ منقولَةٍ عنه ـ لأنَّ ما في ذلكَ العالمِ مِن شيءٍ إلَّا وفي الإنسانِ نظيرُه ممَّا يحكيهِ ويفيدُ ما يفيدُه في الجُملَةِ، إذ بدنُ الإنسانِ بمنزلَةِ العالمِ السُّفليِّ، وأخلاطُه كعناصرِه، فالسَّوداءُ كالأرضِ والتُّرابِ لكونِها باردَةً يابسَةً، والبلغمُ كالماءِ لكونِهِ باردًا رطبًا، والدَّمُ كالهواءِ =

بما أبدعَه في العالَمِ، ولذلكَ سوَّى بينَ النَّظرِ فيهما، وقالَ تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

وقُرِئَ: «ربَّ العالَمِين» بالنَّصبِ[1] على المدحِ أو النِّداءِ، أو بالفعلِ الَّذي دلَّ عليهِ ﴿ٱلْحَمْدُ﴾.

وفيهِ دليلٌ على أنَّ الممكناتِ كما هي مُفتقِرةٌ إلى المحدِثِ حالَ حُدوثِها فهي مُفتقِرةٌ إلى المُبقِي حالَ بقائِها.

(٣) ـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ كَرَّرَه للتَّعليلِ على ما سنذكُرُه[2].

(٤) ـ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ قراءةُ عاصمٍ والكسائيِّ ويعقوبَ، ويَعْضُدُه قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔاۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩].

وقرأ الباقونَ: ﴿مَلِكِ﴾[3] وهو المختارُ؛ لأنَّهُ قراءةُ أهلِ الحَرَمينِ، ولقولِه تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ﴾ [غافر: ١٦]، ولِمَا فيهِ مِن التَّعظيمِ.

= حارٌّ رطبٌ، والصَّفراءُ كالنَّارِ حارٌّ يابسٌ، ورأسُه بما فيهِ من الحواسِّ الظَّاهرَةِ ـ والباطنَةِ على رأيٍ ـ كالعالمِ العُلويِّ؛ لأنَّهُ مَنبتٌ للأعصابِ الَّتي هيَ محلُّ الحسِّ والحركَةِ، كما أنَّ العالمَ العلويَّ منوطٌ بِهِ أمرُ السُّفليّاتِ على ما قالَ تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥] ما مع انفردَ بِهِ من الكمالاتِ المتنوِّعَةِ، والهيئاتِ النَّافعَةِ، والمناظرِ البهيَّةِ، والتَّراكيبِ العجيبَةِ المبيَّنةِ في علمِ التَّشريحِ ونحوِه ممَّا لا يُحصى، كالتَّمكُّنِ من الأفعالِ الغريبَةِ، واستنباطِ الصَّنائعِ المختلفَةِ، فسُبحانَ مَن زوَّجَ الآباءَ العُلويَّةَ بالأمَّهاتِ السُّفليَّةِ، ونقلَ نُسخَ الوجودِ بقلمِ قُدرتِهِ العليَّةِ إلى الصُّحفِ المكرّمَةِ الإنسانيَّةِ!».

(١) نسبها الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٣١) لزيد بن علي، وأبو حيان في «البحر» (١/ ٥٥) لزيد وطائفة لم يسمهم.

(٢) سيأتي قريباً عند قوله: «وإجراءُ هذه الأوصافِ على اللهِ تعالى...».

(٣) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٠٤)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٨)، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (١/ ٢٧١)، وقرأ بالألف أيضًا من العشرة خلف.

والمالكُ هوَ المتصرِّفُ في الأعيانِ المملوكةِ كيفَ شاءَ؛ من «المِلْكِ»، والمَلِكُ هو المتصرِّفُ بالأمرِ والنَّهيِ في المأمورينَ؛ من «المُلْكِ».

وقُرِئَ: «مَلْكَ» بالتَّخفيفِ، و: «مَلَكَ» بلفظِ الفِعلِ، و: «مالكًا» بالنَّصبِ على المدحِ أو الحالِ، و: «مالكٌ» بالرَّفعِ منوَّنًا ومضافًا على أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، و: «مَلِك» مضافًا بالرَّفعِ والنَّصبِ(١).

ويومُ الدِّينِ: يومُ الجزاءِ، ومنه: «كما تَدِينُ تُدَانُ»(٢)، وبيتُ «الحماسةِ»:

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهُم كما دانُوا(٣)

أضافَ اسمَ الفاعلِ إلى الظَّرفِ إجراءً له مُجرَى المفعولِ به على الاتِّساعِ؛ كقولِهم:

يا سارِقَ اللَّيلةِ أهلَ الدَّارِ(٤)

---

(١) انظر هذه القراءات ومن قرأ بها وزيادة عليها في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«تفسير الثعلبي» (٢/ ٣٩٦) وما بعدها، و«الكشاف» (١/ ١١ ـ ١٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٦٨)، و«البحر المحيط» (١/ ٥٩).

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٢٦٢) من طريق أبي قلابة عن النبي ﷺ مرسلًا. ومن طريق عبد الرزاق رواه أحمد في «الزهد» (ص: ١٤٢) لكن عن أبي قلابة عن أبي الدرداء قوله. وله شاهد موصول من حديث ابن عمر رضي الله عنه رواه ابن عدي في ترجمة محمد بن عبد الملك وضعفه. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» لابن حجر (ص: ٣).

(٣) البيت لشهل بن شيبان الزِّمَّاني، ويلقب بالفند. انظر: «ديوان الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٢٧ و٢٩)، و«أمالي القالي» (١/ ٢٦٠)، و«الممتع في صنعة الشعر» للقيرواني (ص: ٢٨١)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٧١). وهو دون نسبة في «الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٢٧٨).

(٤) هذا رجز لا يعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه في «الكتاب» (١/ ١٧٦) ثم تداوله النحاة، انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٨٠)، و«الأصول» لابن السراج (١/ ١٩٥)، و«كتاب الشعر» لأبي علي =

ومعناهُ: مَلَكَ الأمورَ يومَ الدِّينِ، على طريقةِ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾[1] [الأعراف: ٤٤].

أو: له الملكُ في هذا اليومِ على وجهِ الاستمرارِ؛ لتكونَ الإضافةُ حقيقيَّةً معدَّةً لوقوعِه صفةً للمعرفةِ.

وقيلَ: الدِّينُ: الشَّريعةُ، وقيل: الطَّاعةُ، والمعنى: يومِ جزاءِ الدِّينِ[2].

وتخصيصُ اليومِ بالإضافةِ: إمَّا لتَعْظيمِه، أو لتفرُّدِه تعالى بنُفُوذِ الأمرِ فيه.

وإجراءُ هذهِ الأوصافِ على اللهِ تعالى مِن كونِه ربًا للعالَمِينَ، موجدًا لهم[3]،

= الفارسي (ص: ١٧٩)، و«ما يجوز للشاعر في الضرورة» للقزاز (ص: ١٧٧)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/ ١٠٨).

(١) قولُه: «على طريقَةِ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾» قال الشهاب في «الحاشية»: «يعني: أنَّ اسمَ الفاعلِ كالمفعولِ يُخالفُ الصِّفَةَ المُشبَّهةَ الدَّالَّةَ على الثُّبوتِ، فهوَ حقيقَةٌ في الحالِ، إلَّا أنَّه منزَّلٌ منزلَةَ الماضي في تحقُّقِ الوقوعِ، فاستُعيرَ له استعارَةً تبعيَّةً كما في قولِه تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ فإنَّه بمعنى: ينادي، وإرادةُ الماضي منه ـ ولو بالتَّنزيلِ ـ مانعَةٌ عن العملِ، كما أنَّ إرادَةَ الحالِ ولو حكايَةً كما في قولِه تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ﴾ [الكهف: ٨١] كافيَةٌ فيهِ، هذا هوَ المشهورُ... ونُقلَ عن المُصنِّفِ ـ رحمَه اللهُ ـ أنَّه مجازٌ في الماضي المنقطعِ لا مُطلقًا، وهوَ مُخالفٌ للمشهورِ، وبُنيَ عليهِ أنَّ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ حقيقةٌ عندَه وإن لم يُعتبَرِ استمرارُه، وكيفَ يَتأتَّى هذا مع قولِه: «إنَّه على طريقَةِ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾»؟».

(٢) قوله: «والمعنى يوم جزاء الدين» قدَّره لأنَّهُ ليس يومًا للتكاليف، وإنما هو للجزاء، وهو على التفسيرين قبلُ، وهو على الأوّل بتقدير مضاف؛ أي: جزاءِ أحكام الشريعة، أو: جزاءِ قبولِ الدين وتركِ قبوله، أو: جزاءِ العملِ به من الثواب والعقاب، ويجوز أن تكون إضافتُه لِمَا بينهما من الملابَسةِ باعتبارِ الجزاءِ من غيرِ تقدير. «حاشية الخفاجي».

(٣) كذا في نسخة الطبلاوي، وفي باقي النسخ: «موجدًا للعالمين ربا لهم»، وعليها علق العلماء حواشيهم، لكن نبَّه الخفاجي على أن أكثر النسخ: «ربًّا للعالَمِين، مُوْجِدًا لهم». وانظر: «حاشية القونوي» (١/ ١٠٤).

مُنْعِمًا عليهم بالنِّعَمِ كلِّها ظاهرِها وباطنِها عاجلِها وآجلِها، مالِكًا لأُمورِهم يومَ الثَّوابِ والعقابِ= للدَّلالةِ على أنَّهُ الحقيقُ بالحمدِ لا أحدَ أحقُّ به منه، بل لا يستحِقُّه على الحقيقةِ سواهُ، فإنَّ ترتُّبَ الحُكمِ على الوصفِ يُشْعِرُ بعلِّيَّتِه له، وللإشعارِ من طريقِ المفهُومِ على أنَّ مَن لم يتَّصفْ بتلكَ الصِّفاتِ لا يَستأهِلُ لأنْ يُحمَدَ فضلًا عن أنْ يُعْبَدَ؛ ليكونَ دليلًا على ما بعدَه، وهو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1].

فالوصفُ الأوَّلُ[2] لبيانِ ما هو الموجِبُ للحمدِ وهو الإيجادُ والتَّربيَةُ، والثَّاني والثَّالثُ[3] للدَّلالةِ على أنَّه متفضِّلٌ بذلكَ مختارٌ فيه، ليس يَصْدُرُ منه لإيجابٍ بالذَّاتِ، أو وجُوبٍ عليه قضيَّةً[4] لسوابقِ الأعمالِ حتَّى يَستحقَّ به الحمدَ، والرَّابعُ[5] لتحقيقِ الاختصاصِ، فإنَّه ممَّا لا يَقْبلُ الشركةَ فيه بوجهٍ ما، وتضمينِ[6] الوعدِ للحامدِينَ والوَعيدِ للمُعْرِضينَ.

---

(١) قوله: «ليكون» بالياء التحتية أو التاء الفوقية؛ أي: لتكون الأوصاف المذكورة، أو كلُّ واحد منها، أو أجزاؤها. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) أي: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٣) أي: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

(٤) قوله: «قضيةً» مصدر أو اسم مصدر بمعنى القضاء؛ كالعطية بمعنى العطاء، والقضاءُ بمعنى: الأداء، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٠٣] أي: أديتموها، وهو مفعول لأجله ـ أي: تعليل ـ لقوله: «أو وجوب عليه» وقيل: لـ«يصدر» من حيث التعلق بالوجوب. وقوله: «لإيجاب بالذات» ردٌّ على الفلاسفة، وتحقيقه في الأصول، وقوله: «أو وجوب عليه» ردٌّ على المعتزلة، فإنهم يزعمون وجوب أمور عليه تعالى كثواب المطيع ورعاية الأصلح. «حاشية الخفاجي».

(٥) أي: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

(٦) عطف على «تحقيق».

(٥) ـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ثمَّ إنَّه لمَّا ذُكِرَ الحقيقُ بالحمدِ، ووُصِفَ بصفاتٍ عِظامٍ تميَّزَ بها عن سائرِ الذَّواتِ، وتَعلَّقَ العِلمُ بمعلومٍ معيَّنٍ= خُوطِبَ بذلكَ؛ أي: يا مَن هذا شأنُه نخصُّكَ بالعبادَةِ والاستعانةِ؛ ليكونَ أدلَّ على الاختصَاصِ والتَّرقِّي من البُرهانِ إلى العِيَانِ، والانتقالِ مِن الغيبةِ إلى الشُّهودِ، وكأنَّ المعلومَ صارَ عِيانًا، والمعقولَ مشاهَدًا، والغَيْبَةَ حضورًا، بنَى أوَّلَ الكلامِ على ما هو مبادئُ حالِ العارفِ من الذِّكرِ والفِكرِ والتَّأمُّلِ في أسمائِهِ، والنَّظرِ في آلائِهِ، والاستدلالِ بصنائِعِه على عظيمِ شأنِه وباهرِ سُلطانِه، ثمَّ قفَّى بما هو مُنتهَى أمرِه، وهو أن يخوضَ لجَّةَ الوصُولِ، ويَصيرَ من أهلِ المشاهَدةِ، فيراهُ عِيَانًا ويُناجيهِ شِفاهًا.

اللَّهمَّ اجعَلْنا من الواصِلِينَ إلى العَينِ دونَ السَّامعِينَ للأثرِ.

ومِن عادةِ العربِ التَّفنُّنُ في الكلامِ والعُدولُ[١] من أسلوبٍ إلى آخَرَ تَطْرِيَةً له وتنشيطًا للسَّامعِ، فتَعْدِلُ من الخِطابِ إلى الغَيْبةِ، ومن الغَيْبةِ إلى التَّكلُّمِ، وبالعكسِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]، وقولِ امرِئِ القيسِ[٢]:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأَثْمُدِ[٣] ... ونَامَ الخَلِيُّ ولَم تَرْقُدِ

وبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ

---

(١) في نسخة الخيالي: «والانتقال».

(٢) انظر: «الديوان» (ص: ٨٧).

(٣) نُقِلَ عن المُصنِّفِ رحمَه اللهُ هُنا ـ كما ذكر الشهاب في «الحاشية» ـ أنَّه قالَ: «إنَّ (ليلُكَ) بفتحِ الكافِ وإن كانَ خطابًا لنفسِهِ ـ لأنَّهُ أقامَها مقامَ مكروبٍ ذي حرقَةٍ، أو مقامَ المستحقِّ للعِتابِ على ما صرَّحَ بهِ في «المفتاحِ»، بدليلِ الخطابِ في (لم تَرقدِ) ـ فإنَّه مُذكَّرٌ، وإلَّا لقيلَ: «لم تَرقديْ» بإظهارِ الضَّميرِ».

وذلِـكَ مِـنْ نَبَـإٍ جـــاءَنِـي وخُـبِّرْتُهُ عَـنْ أَبـي الأَسْـوَدِ[١]

و«إِيَّا» ضميرٌ منصوبٌ مُنفصِلٌ، وما يَلْحقُه من الياءِ والكافِ والهاءِ حروفٌ زِيدَتْ لبيانِ التَّكلُّمِ والخطابِ والغَيبةِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ؛ كالتَّاءِ في «أنتَ» والكافِ في «أرأيتَكَ».

وقالَ الخليلُ: «إيَّا» مضافٌ إليها، واحتجَّ بما حكاهُ عن بعضِ العربِ: «إذا بَلَغَ الرَّجلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ»[٢]، وهوَ شاذٌّ لا يُعتمَدُ عليهِ.

وقيلَ: هيَ الضَّمائرُ و«إيَّا» عمدةٌ[٣]، فإنَّها لمَّا فُصِلَت عن العواملِ تَعَذَّرَ النُّطقُ بها مُفردةً، فضُمَّ إليها «إيَّا» لتستقلَّ به.

وقيلَ: الضَّميرُ هوَ المجموعُ.

وقُرِئَ: «أَيَّاكَ» بفتحِ الهمزةِ، و«هِيَّاكَ» بقَلْبِها هاءً[٤].

---

(١) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٨٧). قال السيوطي: هذه الأبياتُ مطلعُ قَصيدَةٍ رواها الأصمعيُّ وأبو عمرٍو الشَّيبانيُّ وأبو عبيدةَ وابنُ الأعرابيِّ لامرئ القيسِ بن حجرٍ الكِنْدِيِّ. وقال الشيخُ جمالُ الدينِ بن هشامٍ في «شرح الشواهد»: وهو الثابتُ في «كتاب أشعار الشعراء الستة». ورواها ابنُ الكلبيِّ لعمرِو بن مَعْدي كَرِبَ في قتلِه بني مازنٍ بأخيه عبدِ الله وإخراجِهم مِن بلادِهم، ورواها ابنُ دريدٍ لامرئِ القيسِ بن عانسٍ ـ بالنونِ ـ الصَّحابيِّ. انظر: «حاشية السيوطي على البيضاوي» (١/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، وانظر كذلك: «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» للأعلم الشنتمري (١/ ١٢٩).

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٢٧٩).

(٣) في نسخة الخيالي: «دعامة».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٩ ـ ٤٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٧٢)، و«تفسير القرطبي» (١/ ٢٢٥). ونسبوا الأولى للفضل الرقاشي، والثانية لأبي السَّوَّار الغنوي.

والعبـادةُ: أقصَـى غايـةِ الخضـوعِ والتَّذلُّـلِ، ومنـه: طريـقٌ مُعبَّـدٌ؛ أي: مُذلَّلٌ، وثـوبٌ ذو عَبَـدةٍ: إذا كانَ فـي غايـةِ الصَّفاقـةِ[١]، ولذلـكَ لا تُسـتعمَلُ إلَّا فـي الخضوعِ للهِ تعالى[٢].

والاستعانةُ: طلبُ المعونةِ، وهيَ إمَّا ضروريَّةٌ أو غيرُ ضروريَّةٍ.

والضَّروريَّةُ: ما لا يَتأتَّى الفعلُ دونَه؛ كاقتدارِ الفاعلِ وتصوُّرِه، وحُصولِ آلةٍ ومادَّةٍ يَفْعَلُ بها فيها، وعندَ استجماعِها يصحُّ أن يُوصَفُ الرَّجلُ بالاستطاعةِ، ويصحُّ أن يُكلَّفَ بالفعلِ[٣].

وغيرُ الضَّروريَّةِ: تحصيلُ ما يتَيَسَّرُ بهِ الفعلُ ويَسهُلُ كالرَّاحلةِ في السَّفرِ للقادرِ على المشيِ، أو يُقرِّبُ الفاعلَ إلى الفعلِ ويحثُّه عليهِ، وهذا القِسْمُ لا يتوقَّفُ عليه صحَّةُ التَّكليفِ.

والمرادُ: طلبُ المعونةِ في المُهِمَّاتِ كلِّها، أو في أداءِ العباداتِ.

والضَّميرُ المُستكِنُّ في الفِعلينِ للقارئِ ومَن معه مِن الحفَظَةِ وحاضري صلاةِ

---

(١) الصفاقة: قوة النسج. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٧١).

(٢) نُقِلَ عن المُصنِّفِ رحمَه اللهُ هُنا ـ كما ذكر الشهاب في «الحاشية» ـ حاشيَةٌ، وهـيَ قولُه: «أي: لا يجوزُ شرعًا ولا عقلًا فعلُ العبادَةِ إلَّا للهِ تعالى؛ لأنَّ المُستحِقَّ لأقصى غايَةِ الخضوعِ مَن كانَ مُوليًا لأعظمِ النِّعمِ من الوجودِ والحياةِ وتوابعِهما، ولذلكَ يحرمُ السُّجودُ لغيرِ اللهِ تعالى؛ لأنَّ وضعَ أشرفِ الأعضاءِ على أهونِ الأشياءِ ـ وهوَ التُّرابُ ـ غايَةُ الخضوعِ».

(٣) قوله: «بالفعل» إن أراد به مقابلَ القوّة فظاهر؛ لأنّ تكليف ما لا يطاق وإن صح عند الأشعري لكنه غير واقع، وإن أراد الحدث وواحد الأفعال، فالمراد: الصحة المقارِنةُ للوجود، وهي تستلزم الوقوع ولذا أخرها عن الاستطاعة، والقدرة عندهم مع الفعل لا قبله، فلا يقال: إنه لا قرينة على أن المصنف رحمَه اللهُ أراد هذا. «حاشية الخفاجي».

الجماعةِ، أو له ولسائرِ الموحِّدينَ، أَدْرجَ عبادتَه في تضاعيفِ عبادتِهم وخَلَطَ حاجتَه بحاجتِهم لعلَّها تُقبَلُ ببركتِها ويُجابُ إليها، ولهذا شُرِعَتِ الجماعةُ.

وقُدِّمَ المفعولُ للتَّعظيمِ، والاهتمامِ به، والدَّلالةِ على الحصرِ، ولذلكَ قالَ ابنُ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «معناه: نعبدُكَ ولا نعبدُ غيرَكَ»[١]، وتقديمِ ما هو مقدَّمٌ في الوجُودِ، والتَّنبيهِ على أنَّ العابدَ ينبغي أنْ يكونَ نظرُه إلى المعبودِ أوَّلًا وبالذَّاتِ، ومنه إلى العبادةِ لا مِن حيثُ إنَّها عبادةٌ صدَرَتْ عنه بل مِن حيثُ إنَّها نسبةٌ شريفةٌ إليه ووُصْلةٌ بينَه وبينَ الحقِّ، فإنَّ العارفَ إنَّما يَحِقُّ وصولُه إذا استغرَقَ في ملاحظةِ جنابِ القُدسِ وغابَ عمَّا عَدَاهُ حتَّى إنَّهُ لا يُلاحظُ نفسَه ولا حالةً من أحوالِها إلَّا من حيثُ إنَّها مُلاحِظةٌ له ومُنتسِبةٌ إليه، ولذلكَ فُضِّلَ ما حَكَى اللهُ عن حَبيبِه حين قالَ: ﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] على ما حكَاه عن كَليمِه حين قالَ: ﴿إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢].

وكُرِّرَ الضَّميرُ للتَّنصيصِ على أنَّهُ المستعانُ بِهِ لا غيرُ، وقُدِّمتِ العبادةُ على الاستعانةِ ليتوافَقَ رؤوسُ الآيِ، ويُعلمَ منه أنَّ تقديمَ الوسيلةِ على طلبِ الحاجةِ أَدْعَى إلى الإجابةِ.

وأقولُ: لمَّا نَسَبَ المتكلِّمُ العبادةَ إلى نفسِهِ أَوْهَمَ ذلك تَبَجُّحًا واعتدادًا منه بما يَصْدُرُ[٢] عنه، فعقَّبَهُ بقولِه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ليَدُلَّ على أنَّ العبادةَ أيضًا ممَّا لا يَتِمُّ ولا يَسْتَتِبُّ له إلا بمعونةٍ منه وتوفيقٍ.

وقيلَ: الواوُ للحالِ، والمعنى: نعبدُك مُستعينينَ بكَ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٥٩) بلفظ: «قال جبريل لمحمد ﷺ: قل يا محمد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: إياك نوحِّدُ ونخافُ ونرجو يا ربَّنا لا غيرَك».

(٢) في نسخة الخيالي: «صدر».

وقُـرِئَ بكسـرِ النُّـونِ فيهما[١]، وهـي لغةُ بنـي تميـمٍ، فإنَّهم يكسِـرونَ حروفَ المضارعـةِ سـوَى اليـاءِ إذا لـم ينضمَّ مـا بعدَها.

(٦) ـ ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ بيـانٌ للمعونـةِ المطلوبـةِ، كأنَّـه قـالَ: كيـفَ أُعِينُكـم؟ فقالُـوا: ﴿ ٱهْدِنَا ﴾، أو إفـرادٌ[٢] لِمَـا هـو المقصـودُ الأعظـمُ.

والهدايةُ: دلالةٌ بلُطفٍ، ولذلكَ تُستعمَلُ في الخيرِ، وقولُه تعالى: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٢٣] واردٌ على التَّهكُّمِ، ومنه: «الهديَّةُ»، و«هَوَادِي الوَحْشِ» لمقدَّماتِها.

والفعلُ منه: هَدَى، وأصلُه أنْ يُعَدَّى باللَّامِ أو «إلى»[٣]، فعُومِلَ مُعاملةَ «اختارَ» في قولِه تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وهدايةُ اللهِ تعالى تتنوَّعُ أنواعًا لا يُحصِيها عدٌّ، لكنَّها تنحصِرُ في أجناسٍ مترتِّبةٍ:

الأَوَّلُ: إفاضةُ القُوَى الَّتي بها يَتمكَّنُ المرءُ مِن الاهتداءِ إلى مَصالحِهِ كالقوَّةِ العقليَّةِ والحواسِّ الباطنةِ والمشاعرِ الظَّاهرةِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شـواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩)، و«الكشاف» (١/ ١٥)، عن جناح بن حبيـش، و«إعـراب القـرآن» للنحـاس (١/ ٢٠)، و«المحـرر الوجيـز» (١/ ٧٢)، عـن الأعمـش وابـن وثـاب والنخعـي. وجميـع هـؤلاء اقتصـروا فـي ذكـر القـراءة علـى ﴿نَسْتَعِينُ ﴾، وذكرهـا فـي الفعليـن أبـو حيـان فـي «البحـر»، ونسـب القـراءة بكسـر النـون فـي ﴿نَعْبُدُ ﴾ لزيـد بـن علي ويحيى بن وثاب وعبيد بن عمير.

(٢) في نسخة التفتازاني: «وإفراد»، وأشار إليها الخفاجي في «الحاشية».

(٣) ونُقِلَ عن المُصنِّفِ رحمَه اللهُ ـ كما ذكر الشهاب في «الحاشية» ـ التفريق بينهما: أنَّ «هداهُ لكذا» أو «إلى كذا» إنَّما يُقالُ إذا لم يكنْ فيه ذلكَ فيصلُ بالهدايَةِ إليهِ، و«هداهُ كذا» لمَن يكونُ فيه فيزدادُ أو يثبتُ، وبأنْ لا تكونَ له فيصلُ.

والثَّاني: نصبُ الدَّلائلِ الفارقةِ بين الحقِّ والباطلِ والصَّلاحِ والفسادِ، وإليهِ أشارَ حيثُ قالَ: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧].

والثَّالثُ: الهدايةُ بإرسالِ الرُّسلِ وإنزالِ الكتبِ، وإيَّاها عَنَى بقولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

والرَّابعُ: أنْ يَكشِفَ على قلوبِهم السَّرائرَ، ويُرِيَهم الأشياءَ كما هيَ بالوحيِ، أو الإلهامِ والمناماتِ الصَّادقةِ، وهذا قسمٌ يختصُّ بنَيْلِه الأنبياءُ والأولياءُ، وإيَّاه عنَى بقولِه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] وقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

فالمطلوبُ إمَّا زيادةُ ما مُنِحُوهُ من الهُدَى، أو الثَّباتُ عليه، أو حُصُولُ المراتبِ المُترتِّبةِ عليه، فإذا قالَهُ العارفُ الواصِلُ عنَى به: أَرشِدْنا طريقَ السَّيرِ فيكَ لنمحُوَ عنَّا ظُلماتِ أحوالِنا، ونُمِيطَ غواشيَ أبدانِنا لنَسْتضيءَ بنورِ قُدْسِكَ فنراكَ بنُورِكَ.

والأمرُ والدُّعاءُ يتشاركانِ لفظًا ومَعْنًى، ويَتفاوَتانِ بالاستعلاءِ والتَّسفُّلِ، وقيلَ: بالرُّتبةِ.

و«السِّراطُ» من سَرَطَ الطَّعامَ: إذا ابتَلَعَه، فكأَنَّهُ يَسترِطُ السَّابلةَ، ولذلكَ سُمِّي: لَقَمًا؛ لأَنَّهُ يَلتقِمُهم، و«الصِّراطُ» مِن قَلْبِ السِّينِ صادًا ليُطابقَ الطَّاءَ في الإطباقِ، وقد يُشَمُّ الصَّادُ صوتَ الزَّايِ ليكونَ أقربَ إلى المبدَلِ عنه.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ورُويسٌ[1] عن يعقوبَ بالأصلِ، وحمزةُ بالإشمامِ، والباقونَ

---

(١) في نسخة الخيالي: «وقرأ ابن كثير برواية قنبل وورش». ولعله تحرف فيها «وورش» عن: «ورويس». انظر التعليق الآتي.

بالصَّادِ[1]، وهو لغةُ قريشٍ والثَّابتُ في «الإمامِ»، وجمعُه: سُرُطٌ كـ«كُتُبٍ»، وهوَ كـ«الطَّريقِ» في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ.

و«المستقيمُ»: المستَوي، والمرادُ به: طَريقُ الحقِّ، وقيل: هو ملَّةُ الإسلامِ.

(٧) ـ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بدلٌ من الأوَّلِ بَدَلَ الكُلِّ، وهوَ في حُكمِ تكريرِ العاملِ من حيثُ إنَّه المقصُودُ بالنِّسبَةِ، وفائدتُه: التَّأكيدُ والتَّنصِيصُ على أنَّ طَرِيقَ المسلمينَ هو المشهُودُ عليه بالاستقامَةِ على آكَدِ وجهٍ وأبلغِه؛ لأنَّهُ جُعِلَ كالتَّفسيرِ والبيانِ له، فكأنَّهُ من البيِّنِ الَّذي لا خفاءَ فيهِ: أنَّ الطَّريقَ المستقيمَ ما يكونُ طريقَ المؤمِنينَ.

وقيلَ: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾: الأنبياءُ[2].

وقيلَ: النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه[3].

وقيلَ: أصحابُ موسى وعيسى عليهما الصَّلاةُ والسَّلامُ قبلَ التَّحريفِ والنَّسْخِ[4].

وقُرِئَ: «صِراطَ مَن أَنْعَمْتَ عليهم»[5].

---

(١) قرأ قنبل ورويس بالسين، وقراءة الإشمام عن حمزة فيها خلاف وتفصيل عن رواته، وقرأ الباقون بالصاد. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٠٥ ـ ١٠٦)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٧٧)، و«النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٨) عن الربيع بن أنس.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٨) عن عبد الرحمن بن زيد.

(٤) أورده الثعلبي في «تفسيره» (١/ ٤٥٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

والإنعامُ: إيصالُ النِّعمةِ، وهيَ في الأصلِ: الحالةُ التي يستَلِذُّها الإنسانُ، فأُطْلِقَتْ لِمَا يَستلذُّه، من «النَّعمَةِ» وهيَ اللِّينُ(١).

ونِعَمُ اللهِ ـ وإنْ كانَت لا تُحصَى، كما قالَ: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [النحل: ١٨] ـ تَنْحصِرُ في جِنسَينِ: دُنيويٍّ وأُخْرويٍّ.

والأوَّلُ قِسمانِ: مَوْهِبيٌّ وكَسْبيٌّ.

والموهبيُّ قِسْمانِ:

رُوْحانيٌّ كنَفْخِ الرُّوحِ فيه، وإشراقِه بالعقلِ وما يتبعُه من القُوَى كالفَهْمِ والفِكْرِ والنُّطْقِ.

وجُسْمانيٌّ كتخليقِ البَدَنِ، والقُوى الحالَّةِ فيه، والهيئاتِ العارضةِ له من الصِّحَّةِ وكمالِ الأعضاءِ.

والكَسْبيُّ: تزكيةُ النَّفسِ عن الرَّذائلِ، وتحليَتُها بالأخلاقِ السَّنِيَّةِ والملَكاتِ الفاضلةِ، وتزيينُ البدنِ بالهيئاتِ المطبوعةِ والحِلَى المستحسَنةِ وحصولِ الجاهِ والمالِ.

والثَّاني: أن يَغفِرَ ما فَرَطَ منه، ويَرْضَى عنه، ويُبوِّئَه في أعلَى علِّيِّينَ مع الملائكةِ المقرَّبينَ أبدَ الآبِدِينَ.

والمرادُ هو القسمُ الأخيرُ، وما يكونُ وُصْلةً إلى نيلِهِ من القِسمِ الآخَرِ، فإن ما عَدا ذلك(٢) يَشترِكُ فيه المؤمنُ والكافرُ.

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «وهي الدِّينُ»، وليست تحريفاً على ما فيها من الركاكة كما ذكر الخفاجي.

(٢) قوله: «والمراد هو القسم الأخير وما يكون وُصْلة إلى نيله»؛ أي: وهو الدنيويُّ الكسبي «من القسم الآخر فإن ما عدا ذلك»؛ أي: وهو الدنيوي الوهبي بقسميه: الروحاني والجسماني. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٧٩).

﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بدلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على معنى: أنَّ المنعَمَ عليهم هُم الَّذينَ سَلِمُوا من الغَضَبِ والضَّلالِ، أو صفةٌ له مبيِّنةٌ أو مقيِّدةٌ على معنى: أنَّ المنعَمَ عليهم هم الَّذينَ جمعُوا بين النِّعمةِ المطلَقةِ ـ وهي نعمةُ الإيمانِ ـ وبينَ السَّلامةِ من الغَضَبِ والضَّلالِ، وذلكَ إنَّما يصحُّ بأحدِ تأويلَيْنِ:

ـ إجراءِ الموصُولِ مُجْرَى النَّكرةِ إذ لم يُقْصَدْ به معهودٌ؛ كالمُحلَّى باللَّامِ في قولِه:

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّنِي[1]

وقولِهم: «إنِّي لأَمُرُّ على الرَّجلِ مِثْلِكَ فيُكْرِمُني».

ـ أو جَعْلِ ﴿غَيْرِ﴾ معرَّفةً بالإضافةِ؛ لأنَّهُ أُضيفَ إلى ما له ضدٌّ واحدٌ وهو المنعَمُ عليهم، فيتعيَّنُ تعيُّنَ الحركةِ من غيرِ السُّكونِ[2].

وعن ابنِ كثيرٍ: نَصْبُه[3] على الحالِ مِن الضَّميرِ المجرورِ، والعامِلُ ﴿أَنْعَمْتَ﴾، أو بإضمارِ: أعني، أو بالاستثناءِ إنْ فُسِّرَ النِّعمُ بما يَعُمُّ القَبيلَيْنِ.

---

(١) البيت لرجل من بني سلول، كما ذكر سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٢٤)، والبغدادي في «الخزانة» (١/ ٣٥٧ـ٣٥٨)، ونسبه الأصمعي في «الأصمعيات» (ص: ١٢٦) لشَمِر بن عمرو الحنفي، أحد شعراء بني حنيفة باليمامة، وفيه: مررت، بدل: أمر.

(٢) قال العلماء: إذا أضيفت (غَيْر) إلى معرَّف له ضدٌّ واحد فقط تعرفت لانحصار الغيرية، وهنا المنعَم عليهم ضد لما بعده. انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (١/ ١٤٣)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٧٧)، و«فتوح الغيب» (١/ ٧٦٢)، و«مغني اللبيب» (ص: ٢١٠)، و«روح المعاني» (١/ ٣٠٩).

(٣) انظر: «مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه (ص: ٩)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٨٧). والمشهور عن ابن كثير أنه قرأ كالجمهور بالجر.

و«الغَضَبُ»: ثَوَرانُ النَّفسِ إرادةَ الانتقامِ، فإذا أُسنِدَ إلى اللهِ تعالى أُريدَ بهِ المنتهَى والغايةُ على ما مرَّ.

و﴿عَلَيْهِمْ﴾ في محلِّ الرَّفعِ لأنَّهُ نائبٌ منابَ الفاعلِ بخلافِ الأوَّلِ.

و«لا» مَزيدةٌ لتأكيدِ ما في ﴿غَيْرِ﴾ من معنَى النَّفيِ؛ فكأنَّهُ قالَ: لا المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ، ولذلكَ جازَ: «أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ»، كما جازَ: «أنا زيدًا لا ضاربٌ»، وإنِ امْتَنعَ: «أنا زيدًا مثلُ ضاربٍ».

وقُرِئَ: «وغيرِ الضَّالِّينَ»[1].

و«الضَّلالُ»: العُدولُ عن الطَّريقِ السَّوِيِّ عَمْدًا أو خطأً، وله عَرْضٌ عريضٌ، والتَّفاوتُ ما بينَ أدناهُ وأقصاهُ كثيرٌ.

وقيلَ: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: اليهودُ؛ لقولِه تعالى فيهم: ﴿مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]، و﴿الضَّالِّينَ﴾: النَّصارى؛ لقولِه تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [المائدة: ٧٧]، وقد رُوِي مرفوعًا[2].

---

(١) ذكرها الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٤٦٤) عن عمرَ وعليٍّ رضي الله عنهما، ورواها عن عمر رضي الله عنه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٨٩)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ١٥٩ و١٦٠). وذكرها ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٧٨) عن عمر وأبيٍّ رضي الله عنهما وقال: وروي عنهما في الراء النصب والخفض في الحرفين.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٣٨١)، والترمذي (٢٩٥٣، ٢٩٥٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٤٦)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه. ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٣٥١) من حديث رجل سمع النبي ﷺ، وإسناده صحيح، ولا تضر جهالة صحابيه. وأخرجَه ابنُ مردويه من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

وأخرج ابن جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ التَّفسيرَ بذلك عن ابن عباسٍ وابنِ مسعودٍ والرَّبيعِ بن أنسٍ وزيدِ بن أسلمَ وابنِه عبد الرَّحمن. قال ابنُ أبي حاتمٍ: ولا أعلَمُ في ذلك خلافًا بين المفسِّرين. انظر: «تفسير =

ويتَّجهُ أن يُقالَ: المغضوبُ عليهم: العُصاةُ، والضَّالُّونَ: الجاهلونَ باللهِ تعالى؛ لأنَّ المنعَمَ عليه مَن وُفِّقَ للجمعِ بين معرفةِ الحقِّ لذاتِه والخيرِ للعَملِ به، وكأنَّ[1] المقابِلَ له مَن اخْتَلَّ إحدى قوَّتَيْه العاقلةِ والعاملةِ، والمُخِلُّ بالعَملِ فاسقٌ مغضوبٌ عليه؛ لقولِه تعالى في القاتلِ عمدًا: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [النساء: ٩٣]، والمُخِلُّ بالعِلمِ جاهلٌ ضالٌّ؛ لقولِه تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

وقُرِئَ: «ولا الضَّأَلِّين» بالهمزةِ على لغةِ مَن جَدَّ في الهرَبِ من الْتِقاءِ السَّاكنَيْنِ[2].

«آمينَ»: اسمُ الفعلِ الَّذي هو: استَجِبْ، وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما قالَ: سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عن معناه، فقالَ: «افْعَلْ»[3].

بُنِيَ على الفتحِ كـ«أينَ» لالْتِقاءِ السَّاكنَينِ، وجاءَ مدُّ ألفِهِ وقَصْرُها؛ قالَ:

يـا رَبِّ لا تَسْـلُبَنِّي حُـبَّها أبـدًا ... ويَـرْحَمُ اللهُ عبـدًا قـالَ آمِيْنا[4]

= الطبري» (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣١)، و«حاشية السيوطي» (١/ ٣١٣) وعنه نقلنا. والظاهر من سياق المصنف تضعيف هذا القول، ولذلك قال السيوطي: «هذا من العَجَبِ العُجَابِ، تَضعيفُه التَّفسيرَ الواردَ عَن النبيِّ ﷺ وجميعِ الصَّحابة والتَّابعين، واختراعُه تفسيرًا برأيِه وجعلُه أَنَّهُ المتَّجِه». قلت: إنما سار في تضعيفه على نهج الزمخشري. انظر: «الكشاف» (١/ ٤٠).

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «فكأن».

(٢) نسبت لأيوب السختياني. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩)، و«المحتسب» (١/ ٤٦).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس به. ورويَ أيضا من طريق جويبر عن الضحاك عن ابن عباس به، كما «تفسير ابن كثير»، وكلاهما لا يصح، فإن الكلبي وجويبر متروكان.

(٤) نسب لمجنون ليلى. انظر: «ديوان قيس بن الملوح» رواية: أبي بكر الوالبي، دراسة: يسري عبد الغني (ص: ٣١)، و«الحماسة البصريَّة» (٢/ ٢٢٩)، و«شرح الفصيح» لابن هشام اللخمي (ص: ٢٤٦). وهو دون نسبة في «إصلاح المنطق» (ص: ١٧٩)، و«الفصيح» لثعلب (ص: ٣١٦)، و«الزاهر»

وقالَ:

أَمِيـــنَ فـــزادَ اللهُ مـــا بَيْنَنَـــا بُعْـــدَا[١]

وليسَ من القرآنِ وِفاقًا، لكنْ يُسَنُّ خَتْمُ السُّورةِ به؛ لقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «علَّمَني جبريلُ «آمينَ» عندَ فَرَاغي من قِراءةِ الفاتحةِ»[٢]، وقالَ: «إنَّه كالخَتْمِ على الكِتابِ»[٣].

وفي معناهُ قولُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «آمين» خاتمُ ربِّ العالَمِينَ، خَتَمَ به دعاءَ عبدِهِ.

لابن الأنباري (١/ ٦٧)، و«الصحاح» (٥/ ٢٠٧٢)، ونسبه في «إسفار الفصيح» (٢/ ٨٤٩) لعمر بن أبي ربيعة، ولم أقف عليه في «ديوانه».

(١) عجز بيت لجبير بن الأضبط كما في «المحرر الوجيز» (١/ ٨٠)، و«التاج» (مادة: فطحل)، ودون نسبة في «إصلاح المنطق» (ص: ١٧٩)، و«الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٦٦)، و«الصحاح» (مادة: أمن). وكان جُبَير سأَلَ الأسديَّ ـ واسمه فطحل ـ حَمَالةً فحرَمَه، وصدره:

تباعَـدَ مِنِّـي فُطْحُـلٌ إذ لَقِيتُـهُ

(٢) ذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٤٧٤) دون سند ولا راو، وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣): لم أجده هكذا، وفي «الدعاء» لابن أبي شيبة من رواية أبي ميسرة أحد كبار التابعين قال: أقرأ جبريل عليه السلامُ النبيَّ ﷺ فاتحةَ الكتاب، فلما قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال له: قل: آمين، فقال: «آمين».

قلت: رواه عن أبي ميسرة ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٩٦١).

(٣) روى معناه أبو داود (٩٣٨) من حديث أبي زهير النميري رضي الله عنه ـ واسمه: يحيى بن نفير ـ أنه كان إذا دعا الرجلُ بدُعاء قال: اختِمْه بآمين، فإن آمين مثلُ الطابَع على الصحيفة، وجاء في الحديث نفسه: أن النبي ﷺ قال في رجل كان يدعو ويلح في المسألة: «أَوْجَبَ إن خَتَم»، فقال رجل من القوم: بأي شيءٍ يَختِمُ؟ فقال: «بآمين، فإنه إن ختمَ بآمين فقد أَوْجَبَ».

يقولُه الإمامُ ويَجْهَرُ به في الجهريَّةِ؛ لِمَا رُوِيَ عن وائِلِ بنِ حُجْرٍ: أنَّهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ كانَ إذا قرأَ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قالَ: «آمين»، ورَفَعَ بها صوتَه.

وعن أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّه لا يقولُه، والمشهورُ عنه أنَّهُ يُخفيهِ؛ كَمَا رواهُ عبدُ الله بنُ مُغَفَّلٍ وأنسٌ[١].

والمأمومُ يؤمِّنُ معه لقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إذا قالَ الإمامُ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولُوا: آمينَ، فإنَّ الملائكةَ تقولُ: آمينَ، والإمامُ يقولُ: آمينَ، فمَن وافَقَ تأمينُه تأمينَ الملائكةِ غُفِرَ له ما تقدَّمَ مِن ذَنْبِه»[٢].

وعن أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ لأُبيٍّ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بسورةٍ لم يَنْزِلْ في التَّوراةِ والإنجيلِ والقرآنِ مثلُها» قلتُ: بَلَى يا رسولَ اللهِ، قالَ: «فاتحةُ الكتابِ، إنَّها السَّبعُ المثاني والقرآنُ العظيمُ الَّذي أُوْتِيْتُه»[٣].

وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما قالَ: بينَا رسولُ اللهِ ﷺ[٤] إذ أتاهُ مَلَكٌ فقالَ:

---

(١) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣): لم أجده عن واحد منهما. وقال ولي الدين العراقي كما في «حاشية السيوطي على البيضاوي»: لم أَقِفْ عليه. قلت: إنما استُدلَّ بحديث عبد الله بن مغفل وأنس على الإسرار بـ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وانظر: «المجموع» للنووي (٣/ ٣٤٤).
قال السيوطي: «وأخرجَ الطبرانيُّ في «الكبير» عَن أبي وائلٍ قال: كان عليٌّ وعبدُ الله ـ يعني: ابنَ مَسعودٍ ـ لا يجهرانِ بالتَّأمينِ». قلت: رواه الطبراني في «الكبير» (٩٣٠٤)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ١٠٨): فيه أبو سعد البقال وهو ثقة مدلِّس.

(٢) رواه البخاري (٤٤٧٥)، ومسلم (٤١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه الترمذي (٢٨٧٥) وقال: حسن صحيح، والحاكم في «المستدرك» (٢٠٥١) وصححه. وهذه القصة شبيهة بقصة أبي سعيد بن المعلى عند البخاري (٤٤٧٤)، وانظر ما جاء في الجمع بينهما في «فتح الباري» (٨/ ١٥٧).

(٤) قوله: «رسول الله ﷺ» مبتدأ خبره محذوف وهو (جالس) أو نحوه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ١١١).

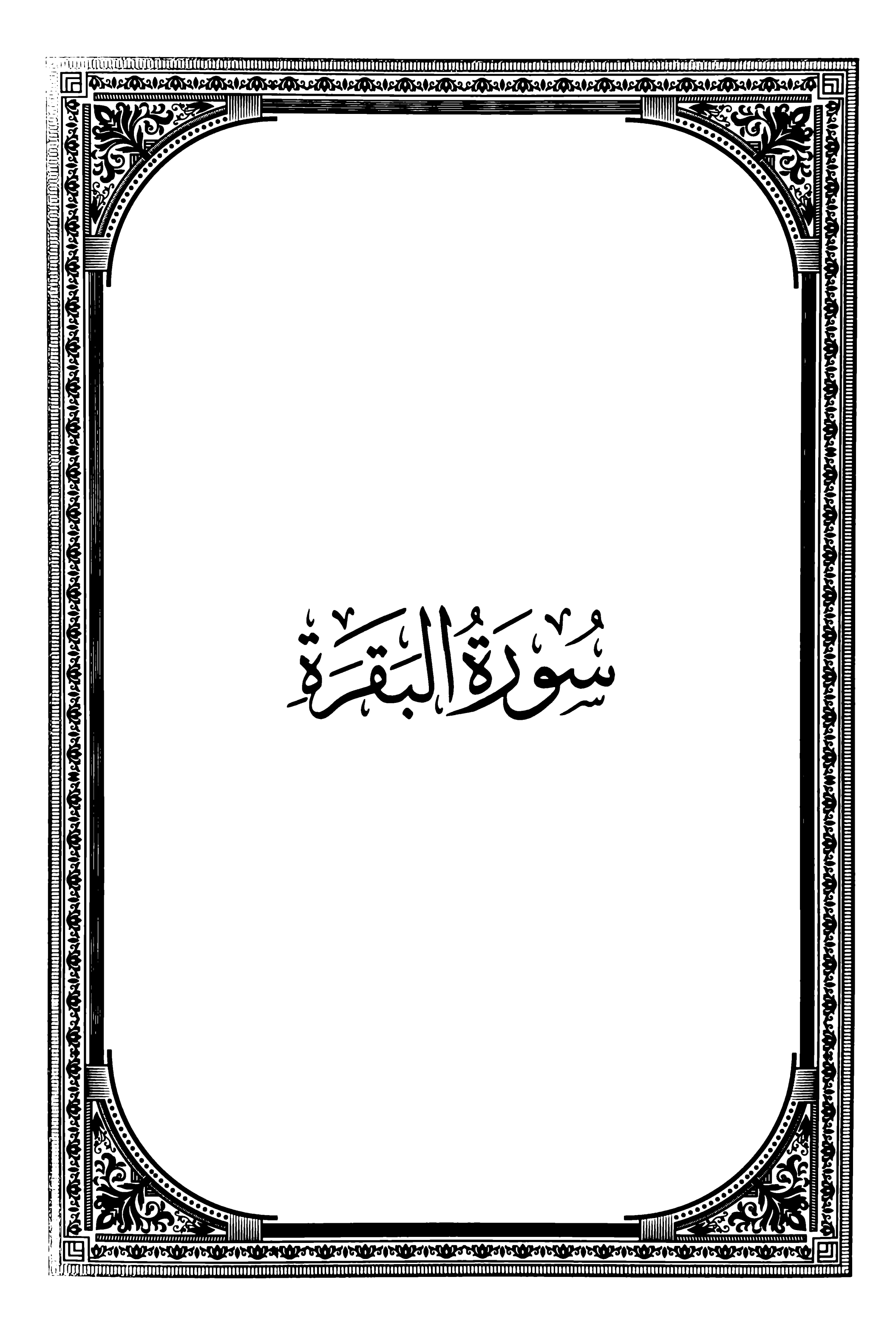
«أَبْشِرْ بنُورَينِ أُوتِيْتَهما لم يُؤْتَهما نبيٌّ قبلكَ: فاتحةِ الكتابِ، وخواتيمِ سُورةِ البقرةِ، لن تقرأَ حرفًا منهما إلا أُعْطِيْتَه»[1].

وعن حذيفةَ بنِ اليَمانِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «إنَّ القومَ ليَبْعثُ اللهُ عليهم العذابَ حَتْمًا مَقْضِيًّا، فيقرأُ صبيٌّ من صِبيانِهم في الكُتَّابِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فيسمعُه اللهُ تعالى، فيَرْفعُ عنهم بذلكَ العذابَ أربعينَ سنةً»[2].

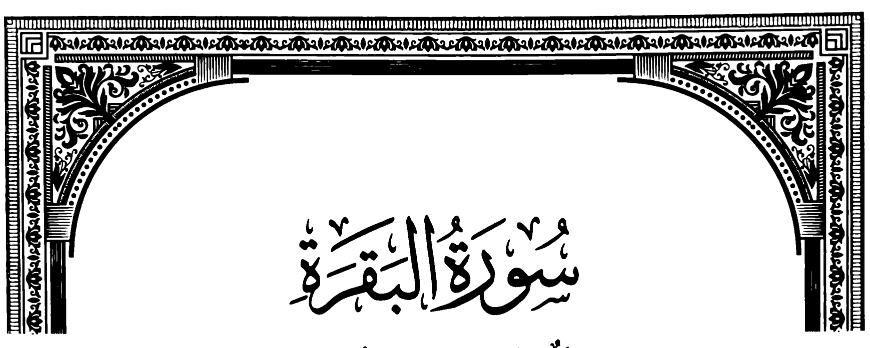
* * *

(١) رواه مسلم (٨٠٦).

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٢٦٧)، وقال المناوي في «الفتح السماوي» (١/ ١١٩): موضوع. قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣): وله شاهد في «مسند الدارمي» [(٣٣٤٥)] عن ثابت بن عجلان قال: «كان يقال: إن الله ليريد العذاب بأهل الأرض، فإذا سمع تعليم الصبيان بالحكمة صرف ذلك عنهم»، يعني بالحكمة: القرآن.



سُورَةُ البَقَرَةِ



سُورَةُ البَقَرَةِ

مدنيَّةٌ، وآيُها مئتانِ وسبعٌ وثمانونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿الٓمٓ﴾: ﴿الٓمٓ﴾ وسائرُ الألفاظِ[١] التي يُتَهَجَّى بها أسماءٌ مُسمَّياتُها الحروفُ التي رُكِّبَت منها الكَلِمُ[٢]؛ لدخولِها في حدِّ الاسمِ، واعتِوَارِ ما يَختصُّ به من التَّعريفِ والتَّنكيرِ والجمعِ والتَّصغيرِ ونحوِ ذلكَ عليها، وبه صرَّحَ الخليلُ[٣] وأبو عليٍّ[٤]، وَمَا رَوَى ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه أنَّه ﷺ قالَ: «مَن قَرأ حَرفًا مِن كتابِ اللهِ فله حسنةٌ، والحسنَةُ بعشْرِ أمثالِها، لا أقولُ: ﴿الٓمٓ﴾ حرفٌ، بل ألفٌ حرفٌ، ولامٌ حرفٌ، وميمٌ حرفٌ»[٥] فالمرادُ به غيرُ المعنى الَّذي اصْطُلِحَ عليه، فإنَّ تخصيصَ الحرفِ به عُرفٌ مجدَّدٌ[٦]، بل المعنى اللُّغويُّ، ولعلَّهُ سمَّاهُ باسمِ مَدلولِهِ.

ولمّا كانَت مسمَّياتُها حروفًا وُحدانًا وهي مركَّبةٌ؛ صُدِّرتْ بها؛ لتكونَ تأديتُها

---

(١) في نسخة الخيالي: «وسائر الحروف».

(٢) في نسخة الخيالي: «التي يتركب منها الكلام».

(٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ٣٢٠).

(٤) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٦/ ٣٦).

(٥) رواه الترمذي (٢٩١٠) وصححه.

(٦) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «فإن تخصيصه به عرف مجدد»، والمثبت من نسخة الخيالي.

بالمسمَّى أوَّلَ ما يَقرعُ السَّمْعَ، واستُعيرتِ الهمزةُ مكانَ الألِفِ لتعذُّرِ الابتداءِ بها، وهي ـ ما لم تَلِها العواملُ ـ موقوفةٌ خاليةٌ عن الإعرابِ؛ لفَقْدِ مُوجِبِهِ ومُقْتَضِيهِ، لكنَّها قابلةٌ إيَّاهُ مُعرَّضةٌ له(١) إذ لم تُناسِبْ مبنى الأصلِ(٢)، ولذلكَ قيلَ: ﴿صٓ﴾ و﴿قٓ﴾ مجموعًا فيهما بينَ السَّاكِنَينِ(٣)، ولم تُعامَلْ معاملةَ «أينَ» و«هؤلاءِ».

ثمَّ إنَّ مسمَّياتِها لمَّا كانَت عُنصرَ الكلامِ وبسائِطَهُ التي تركَّبَ منها افتُتِحتِ السُّورُ بطائفةٍ منها إيقاظًا لِمَن تُحُدِّي بالقرآنِ، وتنبيهًا على أنَّ المتلوَّ عليهم كلامٌ منظومٌ ممَّا يَنْظِمونَ به كلامَهم، فلو كانَ من عندِ غيرِ اللهِ تعالى لَمَا عَجَزوا عن آخِرِهم ـ مع تظاهُرِهم وقوَّةِ فصَاحَتِهم ـ عن الإتيانِ بما يُدَانيهِ، وليكونَ أوَّلُ ما يَقْرَعُ الأسماعَ مستقلًّا بنوعٍ من الإعجازِ، فإنَّ النُّطْقَ بأسماءِ الحروفِ مختصٌّ بمَن خَطَّ ودَرَسَ، فأمَّا مِن الأُمِّيِّ الَّذي لم يخالِطِ الكُتَّابَ فمستَبْعَدٌ مستغرَبٌ خارقٌ للعَادةِ، كالكِتابةِ والتِّلاوةِ، سيَّما وقد راعَى في ذلكَ ما يَعجزُ عنه الأديبُ الأَرِيبُ الفائقُ في فنِّهِ:

وهوَ(٤) أنَّه أَوْرَدَ في هذهِ الفواتحِ أربعةَ عَشَرَ اسمًا هي نصفُ أسامي حروفِ المُعْجَمِ ـ إنْ لم تُعَدَّ الألفُ فيها حرفًا برأسِها ـ في تسعٍ وعشرينَ سورةً بعدَدِها إذا عُدَّ فيها الألفُ، مُشتمِلةً على أنصافِ أنواعِها:

---

(١) هذا ما رجَّحه الشهاب الخفاجي في ضبطها، وقد ضُبِطَت «مُعرِضةٌ له»؛ أي: ممكنة، من قولهم: أعرض لك الخير، إذا أمكنك. يقال: أعرض لك الظبي، إذا أمكنك من عُرضه، أي: جانبه، وأعرضتُ الشيء فأعرض، أي: أبرزته فبرز. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١٣/ ٥٧١ ـ ٥٧٢).

وقد ضبطت في نسخة التفتازاني: «مَعْرَضة» وكتب فوقها: «أي: محل عروض له».

(٢) كتب فوقها في نسخة التفتازاني: «أي: أقيمت على سبيل العارية».

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «ساكنين».

(٤) أي: المراعى في أسماء الحروف التي ذُكرت في أوائل السور، وهو الذي أشار إليه البيضاوي بقوله: (وقد راعَى في ذلكَ ما يَعجزُ عنه الأديبُ الأَرِيبُ الفائقُ في فنِّهِ)، وما بعده بيان له.

فـذَكَرَ مِن المهموسَةِ ـ وهـيَ ما يَضْعُفُ الاعتمادُ على مَخْرجِهِ، ويَجمعُها: «سَتَشْحَثُكَ خَصَفَةْ»[١] ـ نصفَها: الحاءَ والهاءَ والصَّادَ والسِّينَ والكافَ.

ومِن البواقي المجهورةِ نصفًا يجمعُه: «لن يُقْطَعَ أمرٌ».

ومِن الشَّديدةِ الثَّمانيةِ المجموعةِ في: «أَجَدْتَ طَبَقَكَ» أَربعةً يجمعُها: «أَقِطُكَ».

ومِن البَوَاقي الرِّخوةِ عشرةً يجمعُها: «حَمِسٌ[٢] على نَصْرِهِ».

ومِن المُطْبَقةِ التي هي الصَّادُ والطَّاءُ والضَّادُ والظَّاءُ نصفَها[٣].

ومن البواقي المُنفتِحةِ نصفَها[٤].

ومِن القَلْقَلةِ ـ وهي حروفٌ تضطرِبُ عند خُروجِها، ويجمعُها: «قد طَبِجَ»[٥] ـ نصفَها الأقلَّ لقلَّتِها[٦].

---

(١) قوله: «ستشحثك خصفة» هو تركيبٌ لجمع الحروف المذكورة وضبطِها ليَسهل استحضارها؛ كقولهم: «فحثه شخص سكت» ونحوِه، والسين هنا حرف تنفيس، و«يشحث» بمعنى: يلح في السؤال، ومثله: يُكدي، والمكدي: السائل، و«خصفة» بفتحاتٍ عَلَم؛ أي: ستطلب منك ما ذكر، وما قيل من أنه لا يبعد أن يكون «يشحث» مأخوذًا من شَحْثَا، وهي كلمة سريانية يفتح بها المغاليق بغير مفتاح؛ أي: ستفتح مغاليقك بلا مفتاح خصفة= تعسف غيرُ محتاج له. «حاشية الخفاجي».

(٢) هكذا ضبطت في نسخة الطبلاوي.

(٣) وهي: الصاد والطاء كما في «الكشاف» (١/ ٦٢).

(٤) كتب فوقها في نسخة التفتازاني: «وهي الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والقاف والياء والنون»، ومثله في المصدر السابق.

(٥) «طَبِجَ» بوزن فَرِحَ؛ أي: حمُقَ، ويأتي «الطبج» بمعنى: الضرب على الشيء المجوَّف. انظر: «المحكم» لابن سيده (٧/ ٣٠٧)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٠/ ٣٣٤).

(٦) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «وهي الطاء والقاف». ومثله في «الكشاف» (١/ ٦٢).

ومِن اللَّيِّنَتين[١] الياءَ؛ لأنَّها أقلُّ ثِقلًا.

ومِن المُستعليَةِ ـ وهي التي يَتَصعَّدُ الصَّوتُ بها في الحَنَكِ الأَعْلَى، وهي سبعةٌ: القافُ والصَّادُ والطَّاءُ والخاءُ والعينُ والضَّادُ والظَّاءُ ـ نصفَها الأقلَّ[٢].

ومن البَوَاقي المُنخفضةِ نصفَها[٣].

ومِن حروفِ البَدَلِ ـ وهي أَحَدَ عَشَرَ عَلَى ما ذَكَرَهُ سيبويهِ[٤] واختارَهُ ابنُ جِنِّي[٥]، ويجمعُها: «أَجِدْ طَوَيْتَ منها» ـ السِّتَّةَ الشَّائعةَ المشهورةَ الَّتي يجمعُها «أهطمين».

وقد زادَ بعضُهم سَبعةً أُخرى، وهي: اللَّامُ في «أُصَيْلال»، والصَّادُ والزَّايُ في «صِرَاط» و«زِرَاط»، والفاءُ في «أَجْدَاف»، والعينُ في «أَعَنْ»، والثَّاءُ في «ثُرُوغِ الدَّلْوِ»، والباءُ في «با اسمُكَ؟» حتَّى صارَت ثمانيةَ عَشَرَ.

وقد ذَكَرَ منها تسعةً: السِّتَّةَ المذكورةَ[٦]، واللَّامَ والصَّادَ والعينَ.

وممَّا[٧] يُدْغَمُ في مِثْلِه ولا يُدْغَمُ في المقَارِبِ ـ وهي خمسةَ عَشَرَ: الهمزةُ والهاءُ

---

(١) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «وهي الواو والياء».

(٢) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «وهي الصاد والقاف والطاء». ومثله في «الكشاف» (١/ ٦٢).

(٣) أي: الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والياء والعين والسين والحاء والنون، كما في المصدر السابق.

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٢٣٧).

(٥) انظر: «سر صناعة الإعراب» لابن جني (١/ ٦٢).

(٦) قوله: «وقد ذكر»؛ أي: الله تعالى «منها»؛ أي: من حروفِ البدلِ الثمانية عشر ـ وهي الأحد عشر التي ذكرها سيبويه والسبعة التي أضيفت إليها ـ و«الستة المذكورة»؛ أي: في قوله: «أهطمين». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٩٤).

(٧) أي: وذَكَر مما يُدغم...

والعينُ والصَّادُ والطَّاءُ والميمُ والياءُ والخاءُ والغينُ والضَّادُ والظَّاءُ والسِّينُ والزَّايُ والواوُ والفاءُ ـ نصفَها الأقلَّ، وممَّا يُدْغمُ فيهما وهي الثَّلاثةَ عشرَ الباقيةُ نصفَها الأكثرَ: الحاءَ والقافَ والكافَ والرَّاءَ والسِّينَ واللَّامَ والنُّونَ؛ لِمَا في الإدغامِ من الخِفَّةِ والفصاحةِ، ومِن الأربعةِ الَّتي لا تُدْغَمُ فيما قارَبَها ويُدْغَمُ فيها مقاربُها ـ وهي الميمُ والزَّايُ والسِّينُ والفاءُ ـ نصفَها[1].

ولمَّا كانَتِ الحروفُ الذَّلْقيَّةُ الَّتي يُعْتمَدُ عليها بذَلْقِ اللِّسَانِ وهي ستَّةٌ يجمعُها «رُبَّ مُنَفِّلٍ»، والحَلْقيَّةُ الَّتي هيَ الهاءُ والحاءُ والعينُ والغينُ والخاءُ والهمزةُ، كثيرةَ[2] الوقوعِ في الكلامِ= ذَكَرَ ثُلثَيْها.

ولمَّا كانَت أبنيةُ المزيدِ لا تتجاوَزُ عن السُّباعيَّةِ ذَكَر من الزَّوائدِ العشرةِ التي يجمعُها «اليومَ تنسَاهُ» سبعةَ أحرفٍ منها تنبيهًا على ذلكَ.

ولو استَقْرَيْتَ الكَلِمَ وتَراكِيبَها وَجَدْتَ الحروفَ المتروكةَ من كلِّ جنسٍ مكثورةً بالمذكورةِ.

ثمَّ إنَّه ذكَرَها مُفرَدةً وثُنائيَّةً وثُلاثيَّةً ورُبَاعيَّةً وخُماسيَّةً؛ إيذانًا بأنَّ المتحدَّى به مركَّبٌ من كلماتِهم الَّتي أصولُها كلماتٌ مفرَدةٌ ومركَّبةٌ من حرفينِ فصاعدًا إلى الخمسةِ.

وذَكَرَ ثلاثَ مُفرداتٍ في ثلاثِ سورٍ لأنَّها تُوجَدُ في الأقسامِ الثَّلاثةِ: الاسمِ والفعلِ والحرفِ.

وأربعَ ثنائيَّاتٍ ـ لأنَّها تكونُ في الحرفِ بلا حذفٍ كـ«بَلْ»، وفي الفعلِ بحذفٍ

---

(١) وهو السين والميم.

(٢) «كثيرة» خبر «كانت».

كـ«قُـلْ»، وفي الاسـمِ بغيرِ حذفٍ كـ«مَنْ»، وبه كـ«دَمٍ» - في تسـعِ[١] سـورٍ؛ لوقوعِهِ في كلِّ واحـدٍ مـن الأقسـامِ الثَّلاثةِ علـى ثلاثةِ أوجُـهٍ: ففي الأسـماءِ: «مَـن» و«إِذْ» و«ذُو»، وفـي الأفعالِ: «قُـلْ» و«بِـعْ» و«خَفْ»، وفـي الحـروفِ: «أَنْ» و«مِنْ» و«مُـذْ» على لغةِ مَن جـرَّ بها.

وثلاثَ ثلاثيَّاتٍ لمجيئِها في الأقسامِ الثَّلاثةِ في ثلاثَ عَشْرةَ سورةً؛ تنبيهًا على أنَّ[٢] أصُولَ الأبنيةِ المستعمَلةِ ثلاثةَ عَشَرَ: عشرةٌ منها للأسماءِ، وثلاثةٌ للأفعالِ.

ورُباعيَّتيـنِ، وخماسـيَّتينِ؛ تنبيهًـا علـى أنَّ لـكلٍّ منهمـا أصـلًا كـ«جَعْفَـرٍ» و«سَـفَرْجَلٍ»، ومُلحَقًـا كـ«قَـرْدَدٍ» و«جَحَنْفَـلٍ».

ولعلَّها فُرِّقَت على السُّوَرِ ولمْ تُعَدَّ بأجمعِها في أوَّلِ القرآنِ لهذهِ الفائدةِ[٣]، معَ ما فيهِ من إعادةِ التَّحدِّي وتكريرِ التَّنبيهِ والمبالغةِ فيهِ.

والمعنـى: هـذا المُتحـدَّى بـه مؤلَّـفٌ من جنسِ هـذه الحـروفِ، أو المؤلَّفُ منهـا كذا.

وقيل: هي أسماءٌ للسُّورِ، وعَليهِ إطباقُ الأكثرِ، سُمِّيَت بها إشعارًا بأنَّها كلماتٌ معروفةُ التَّركيبِ، فلو لم يكنْ وَحْيًا من اللهِ لم تَتَساقَطْ مَقْدِرتُهم دونَ مُعارَضَتِها.

واستُدِلَّ عليه بأنَّها لو لم تكنْ مُفْهِمةً كان الخطابُ بها كالخطابِ بالمهمَلِ والتَّكلُّمِ بالزِّنْجيِّ مع العَرَبيِّ، ولم يكنِ القرآنُ بأسرِهِ بيانًا وهدًى، ولَمَا أَمْكَنَ التَّحدِّي به. وإنْ كانت مُفْهِمةً: فإمَّا أن يُرادَ بها السُّورُ الَّتي هيَ مُستَهَلُّها على أنَّها

---

(١) أي: وذكرَ أربعَ ثنائيَّاتٍ - وهي ﴿طه﴾ ﴿طسٓ﴾ ﴿يسٓ﴾ ﴿حمٓ﴾ - في تسع سور.

(٢) بعدها في نسخة الخيالي: «أحوال».

(٣) قوله: «لهذه الفائدة»؛ أي: المذكورةِ في كل قِسْمٍ: من المفردة، والثنائية، والثلاثية، والرباعية، والخماسية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٩٧).

ألقابُها، أو غيرُ ذلك، والثَّاني باطلٌ لأَنَّهُ إمَّا أن يكونَ المرادُ: ما وُضِعَتْ له في لغةِ العربِ، فظاهرٌ[1] أنه ليسَ كذلك، أو غيرَه[2] وهو باطلٌ؛ لأنَّ القرآنَ نزلَ على لغتِهم؛ لقولِه تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فلا يُحْمَلُ على ما ليسَ في لُغتِهم.

لا يقالُ: لمَ لا يَجوزُ أنْ تكونَ مزيدَةً للتَّنبيهِ والدَّلالةِ على انقطاعِ كلامٍ واستئنافِ آخَرَ كما قالَ قُطْرُبٌ، أو إشارةً إلى كلماتٍ هيَ منها؛ اقْتُصِرَتْ عليها اقتصارَ الشَّاعرِ في قولِه:

قلتُ لها: قِفِي، فقالَتْ: قافْ[3]

كما رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ تعالى عنهما أنَّه قالَ: الألفُ آلاءُ الله، واللَّامُ لُطْفُه، والميمُ مُلكُه[4].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «وظاهر».

(٢) معطوف على «ما».

(٣) بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٣/ ٧٥)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٨٩)، و«تفسير الطبري» (١/ ٢١٦)، و«معاني القرآن» للزَّجّاج (١/ ٦٢)، و«الخصائص» لابن جني (١/ ٣١ و٨١ و٢٤٧) و(٢/ ٣٦٣)، و«المحتسب» له (٢/ ٢٠٤ و٢٠٨ و٢٨١)، و«تفسير الثعلبي» (٣/ ٢٦). والرواية عند الطبري وابن جني والثعلبي:

قُلْنَا لَهَا قِفِي لَنَا قالَتْ قَافْ

وبعده:

لا تحسبي أنا نسينا الإيجاف

(٤) لم أجده عن ابن عباس، وقال السيوطي في «الحاشية» (١/ ٣٤٩): «هذا إنَّما رُوِيَ عن أبي العالِيَةِ، كذا أخرجَهُ ابنُ جَريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ». قلت: رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٣) عن الربيع بن أنس عن أبي العالية، ورواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٩) عن الربيع بن أنس، وفيهما مكان «ملكه»: «مجده»، وذكره بلفظ المصنف الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٦)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٥٩)، عن محمد بن كعب.

وعنه: أنَّ ﴿الٓر﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿نٓ﴾ مجموعُها حروفُ الرَّحمنِ(١).

وعنه: أنَّ ﴿الٓمٓ﴾ معناه: أنَا اللهُ أعلمُ، ونحوُ ذلك في سائرِ الفواتحِ(٢).

وعنه: أنَّ الألفَ مِن اللهِ، واللَّامَ مِن جبريلَ، والميمَ من محمَّدٍ؛ أي: القرآنُ مُنزلٌ من اللهِ بلسانِ جبريلَ على محمَّدٍ(٣).

أو إلى مُدَدِ أقوامٍ(٤) وآجالٍ بحسابِ الجُمَّلِ كما قالَ أبو العاليةِ؛ مُتمسِّكًا بما رُوِيَ: أنَّه ﷺ لمَّا أتاهُ اليهودُ تلا عليهم ﴿الٓمٓ﴾ البقرة، فحَسَبُوهُ وقالُوا: كيفَ ندخلُ في دينٍ مدَّتُه إحدى وسبعونَ سنةً؟ فتبسَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ، فقالُوا: فهل غيرُه؟ فقالَ: ﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓر﴾ فقالُوا: خلَّطْتَ علينا، فلا ندري بأيِّها نأخُذُ.

فإنَّ تلاوتَه إيَّاها بهذا التَّرتيبِ عليهم وتقريرَهم على استنباطِهم دليلٌ على ذلكَ.

وهذه الدَّلالةُ وإن لم تكنْ عربيَّةً، لكنَّها لاشتِهَارِهَا فيما بينَ النَّاسِ ـ حتَّى العربِ ـ تُلْحِقُها(٥) بالمعرَّباتِ كـ«المِشكَاةِ» و«السِّجِّيلِ» و«القسطاسِ».

---

(١) رواه عن ابن عباس الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٠٣)، ورواه ابن أبي حاتم (١١٣١٤) عن سعيد بن جبير. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٣١٣) عن ابن عباس مختصراً بلفظ: «الر حروف الرحمن مفرقة».

(٢) رواه مفرقاً عند الفواتح الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٧)، و(١٠/ ٥٢)، و(١٢/ ١٠٣) و(١٣/ ٤٠٥ و٤٠٦)، ومجتمعاً النحاس في «القطع والائتناف» (ص: ٣١). وهو اختيار الزجاج في «معاني القرآن» (١/ ٦٢).

(٣) ذكره الواحدي في «البسيط» (٥/ ١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما من رواية عطاء، وإسناده ساقط.

(٤) قوله: «أو إلى مدد أقوام»: عطف على «إلى كلمات» في قوله: «أو إشارةً إلى كلماتٍ هي منها...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٩٩).

(٥) قوله: «تلحقها»؛ أي: تُلحِق الدلالةُ الحروفَ المذكورةَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٩٩).

أو دلالةً[١] على الحروفِ المبسوطةِ مُقْسَمًا بها لشَرَفِها من حيثُ إنَّها بسائطُ أسماءِ اللهِ تعالى ومَادّةُ خطابِهِ[٢]؟

هذا، وإنَّ القولَ بأنَّها أسماءُ السُّورِ يُخرِجُها إلى ما ليسَ في لغةِ العربِ؛ لأنَّ التَّسميةَ بثلاثةِ أسماءٍ فصاعدًا مُستنكَرٌ عندهم، ويُؤدِّي إلى اتّحادِ الاسمِ والمسمَّى، ويَسْتدعِي تأخُّرَ الجزءِ عن الكلِّ من حيثُ إنَّ الاسمَ متأخِّرٌ عن المسمَّى بالرُّتبةِ.

لأنَّا نقولُ[٣]: هذهِ الألفاظُ لم تُعْهَدْ مَزيدةً للتَّنبيهِ والدَّلالةِ على الانقطاعِ، والاستئنافُ يَلْزَمُها وغيرَها من حيثُ إنَّها فواتحُ السُّورِ، ولا يَقتضِي ذلكَ أنْ لا يكونَ لها معنًى في حيِّزِها.

ولم تُستعمَلْ[٤] للاختصارِ من كلماتٍ معيَّنةٍ في لغتِهم: أمَّا الشِّعرُ فشاذٌّ، وأمَّا قولُ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ تعالى عنه فتنبيهٌ على أنَّ هذه الحروفَ منبعُ الأسماءِ ومبادئُ الخطابِ، وتمثيلٌ بأمثلةٍ حسنةٍ، أَلَا تَرَى أنَّه عدَّ كلَّ حرفٍ من كلماتٍ مُتباينةٍ، لا تفسيرٌ[٥] وتخصيصٌ بهذهِ المعاني دونَ غيرِها؛ إذ لا مُخصِّصَ لفظًا ومعنًى، ولا لحسابِ[٦] الجُمَّلِ فتُلْحَقَ بالمعرَّباتِ، والحديثُ لا دليلَ فيه؛ لجوازِ أنَّه تبسَّمَ تعجُّبًا من جهلِهم، وجَعْلُها مُقْسَمًا بها وإنْ كانَ غيرَ ممتنِعٍ لكنَّهُ يُحْوِجُ إلى إضمارِ أشياءَ[٧] لا دليلَ عليها.

---

(١) قوله: «أو دلالة»: عطف على «مزيدة» في قوله: «لم لا يَجوزُ أنْ تكونَ مزيدةً للتنبيهِ...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٠).

(٢) هنا تمَّ السؤال الذي افتتحه بـ: لم لا يَجوزُ أنْ تكونَ...؟

(٣) قوله: «لأنا نقول» جواب «لا يقال».

(٤) قوله: «ولم تستعمل» عطف على «لم تعهد».

(٥) قوله: «لا تفسير» عطف على «تنبيه».

(٦) قوله: «ولا لحساب» عطف على «للاختصار».

(٧) هي المقسَم عليه، وفعلُ القسم، وفاعلُه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٠).

والتَّسميةُ بثلاثةِ أسماءٍ إنَّما يمتنِعُ إذا رُكِّبَتْ وجُعِلَت اسمًا واحدًا على طريقةِ «بعلبكَّ»، فأمَّا إذا نُثِرَتْ نَثْرَ أسماءِ العددِ فلا، وناهيكَ بتسويةِ سيبويهِ بينَ التَّسميةِ بالجملةِ والبيتِ من الشِّعرِ، وطائفةٍ من أسماءِ حروفِ المعجمِ(١)، والمُسمَّى هو مجمُوعُ السُّورةِ، والاسمُ جزؤُها، فلا اتِّحادَ، وهو مقدَّمٌ من حيثُ ذاتُه ومؤخَّرٌ باعتبارِ كونِهِ اسمًا، فلا دَوْرَ.

والوجهُ الأوَّلُ أقربُ إلى التَّحقيقِ، وأَوْفَقُ لِلَطائفِ التَّنزيلِ، وأسلمُ من لُزومِ النَّقلِ(٢) ووقوعِ الاشتراكِ في الأعلامِ مِن واضعٍ واحدٍ، فإنَّه يعودُ بالنَّقصِ على ما هو مقصودُ العَلَميَّةِ.

وقيلَ: إنَّها أسماءُ القرآنِ، ولذلكَ أَخْبَرَ عنها بالكتابِ والقرآنِ.

وقيلَ: إنَّها أسماءُ اللهِ تعالى، ويَدلُّ عليه أنَّ عليًّا رضيَ اللهُ تعالى عنه كانَ يقولُ: «يا كهيعص»، «يا حم عسق»(٣)، ولَعلَّه أرادَ: يا مُنْزِلَهما.

وقيلَ: الألفُ من أقصَى الحلقِ وهو مبدأُ المخارجِ، واللَّامُ من طرفِ اللِّسانِ وهو وسطُها، والميمُ من الشَّفَةِ وهي آخرُها، جُمِعَ بينها إيماءً إلى أنَّ العبدَ ينبغي أن يكونَ أوَّلُ كلامِهِ وأوسطُه وآخِرُه ذِكْرَ الله عزَّ وَجلَّ.

وقيلَ: إنَّها سرٌّ استأثَرَ اللهُ تعالى بعِلْمِهِ، وقد رُويَ عن الخُلفاءِ الأربعَةِ وغيرِهم من الصَّحابةِ رضيَ اللهُ تعالى عنهم ما يَقْرُبُ منه، ولعلَّهم أرادُوا أنَّها أسرارٌ بينَ اللهِ تعالى ورَسُولِهِ ﷺ ورموزٌ لم يُقْصَدْ بها إفهامُ غيرِهِ؛ إذ يَبْعُدُ الخطابُ بما لا يُفيدُ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٨)، والعبارة فيه: وناهِيْكَ بتسْويةِ سيبويه بَين التَّسْميَةِ بالجُمْلة والبَيْتِ مِن الشِّعْرِ، وبَيْنَ التَّسْميَةِ بطائفةٍ مِن أسْماء حروفِ المُعجَمِ= دِلَالَةً قاطعةً على صحَّةِ ذلك.

(٢) قوله: «من لزوم النقل»؛ أي: إلى العلمية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠١).

(٣) أورده الرازي في «تفسيره» (٢/ ٦)، ولم أجده مسندًا.

فإن جعَلْتَها أسماءَ اللهِ تعالى أو القرآنِ أو السُّورِ كانَ لها حظٌّ من الإعرابِ: إمَّا الرَّفعُ على الابتداءِ أو الخبرِ[١]، أو النَّصبُ بتقديرِ فعلِ القَسَمِ على طريقةِ: «اللهَ لأَفْعَلَنَّ» بالنَّصبِ، أو غيرِه[٢] كما ذُكرَ، أو الجرُّ على إضمارِ حرفِ القَسَمِ، ويَتأتَّى الإعرابُ لفظًا، والحكايةُ فيما إذا كانَت مُفردةً أو مُوازِنةً لمفرَدٍ كـ﴿حمٓ﴾ فإنَّها كـ«هابيل»، والحكايةُ ليسَ إلَّا فيما عدا ذلكَ، وسيعودُ إليكَ ذكرُه مفصَّلًا إن شاءَ اللهُ تَعالى.

وإنْ بقَّيْتَها على معانِيْها: فإنْ قَدَّرْتَ بـ«المؤلَّفِ من هذه الحروفِ» كانَ في حيِّزِ الرَّفعِ بالابتداءِ أو الخبرِ على ما مرَّ، وإن جَعَلْتَها مُقْسَمًا بها يكونُ كلُّ كلمةٍ منها منصوبًا أو مجرورًا على اللُّغتَينِ في «الله لأَفعَلَنَّ»، فتكونُ[٣] جملةً قسميَّةً بالفعلِ المقدَّرِ له.

وإنْ جَعَلْتَها أبعاضَ كلماتٍ أو أصواتًا منزَّلةً منزلةَ حروفِ التَّنبيهِ لم يكنْ لها محلٌّ من الإعرابِ؛ كالجُملِ المبتدَأةِ والمفرداتِ المعدودةِ، ويُوْقَفُ عليها وَقْفَ التَّمامِ إذا قُدِّرَتْ بحيثُ لا تَحتاجُ إلى ما بَعدَها.

وليسَ شيءٌ منها آيةً عندَ غيرِ الكوفيِّينَ، وأمَّا عندَهم فـ﴿الٓمٓ﴾ في مواقعِها و﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿طه﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ و﴿يسٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ آية، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ آيتانِ، والبواقي ليسَت بآياتٍ، وهذا توقيفٌ لا مجالَ للقياسِ فيه[٤].

(١) وحاصله: أن رفعها بأنها مبتدأ، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف؛ أي: هذه ﴿الٓمٓ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٢).

(٢) قوله: «أو غيره»؛ أي: غير تقدير فعل القسم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٢).

(٣) في نسخة الطبلاوي: «وتكون».

(٤) قوله: «وهذا»؛ أي: ما قاله الكوفيون «توقيف لا مجال للقياس فيه»؛ أي: فلا يسأل عن توجيه ما قالوه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٠٤).

(٢) ـ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ﴿الٓمٓ﴾ إنْ أُوِّلَ بالمؤلَّفِ من هذه الحروفِ، أو فُسِّرَ بالسُّورةِ أو القرآنِ، فإنَّه لمَّا تُكُلِّمَ به وتَقَضَّى، أو وصَلَ من المرسِلِ إلى المرسَلِ إليه، صَارَ مُتباعدًا(١)، أُشيرَ إليه بما يُشارُ إلى البعيدِ، وتذكيرُه متى أُريدَ بـ﴿الٓمٓ﴾ السُّورةُ لتذكيرِ ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾، فإنَّه صفتُه أو خبرُه الَّذي هوَ هوَ.

أو إلى ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ فيكونُ صِفَتَه، والمرادُ به: الكتابُ الموعودُ إنزالُه بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] ونحوِهِ، أو في الكتبِ المتقدِّمةِ.

وهو مصدرٌ سُمِّيَ به المفعولُ للمُبالغةِ، أو «فِعَالٌ» بمعنى المفعولِ كـ«اللِّباسِ»، ثمَّ أُطلِقَ على(٢) المنظومِ عبارةً قبلَ أن يُكْتبَ لأنَّه ممَّا يُكتَبُ في المآلِ(٣).

وأصلُ «الكَتْبِ»: الجَمْعُ، ومنه «الكَتِيبةُ» للعسكر(٤).

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ معناهُ: أنَّه لوُضوحِهِ وسطوعِ برهانِهِ بحيثُ لا يرتابُ العاقلُ بعدَ النَّظرِ الصَّحيحِ في كونِهِ وحيًا بالغًا حدَّ الإعجازِ، لا أنَّ أحدًا لا يرتابُ فيه، أَلَا تَرَى إلى قولِهِ تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٣]؟ فإنَّه ما أَبْعَدَ عنهم الرَّيبَ، بل عرَّفَهم الطَّريقَ المُزيحَ له، وهو أن يجتهِدُوا في معارَضةِ نجمٍ من نجومِهِ، ويَبْذُلوا فيها غايةَ جُهدِهم، حتَّى إذا عَجَزوا عنها تحقَّقَ لهم أنْ ليسَ فيه مجالٌ للشُّبهةِ، ولا مدخلٌ للرِّيبَةِ.

وقيلَ: معناهُ: لا ريبَ فيه للمتَّقِينَ، و﴿هُدًى﴾ حالٌ من الضَّميرِ المجرورِ، والعاملُ فيه الظَّرفُ الواقعُ صفةً للمنفيِّ.

---

(١) «صار متباعدًا»: ليس في نسخة الخيالي، وأشير إليه في هامش نسخة الطبلاوي على أنه نسخة.

(٢) على هامش نسخة التفتازاني: «ثم عُبِّر به عن».

(٣) «في المآل» من نسخة الخيالي.

(٤) كلمة: «للعسكر» من نسخة التفتازاني، وليست في باقي النسخ.

و«الرَّيـبُ» فـي الأصلِ مصـدرُ «رابَنِـي الشَّـيءُ»: إذا حصَّـلَ فيكَ الرِّيبـةَ، وهي قَلَـقُ النَّفْسِ واضطرابُها، سُـمِّيَ به الشَّـكُّ لأنَّهُ يُقْلِـقُ النَّفْسَ ويُزيـلُ[1] الطُّمأنينةَ، وفي الحديـثِ: «دَعْ مـا يَرِيبُـكَ إلى مـا لا يَرِيبُكَ، فإنَّ الشَّـكَّ ريبـةٌ والصِّـدقَ طُمأنينةٌ»[2]، ومنـهُ: «رَيبُ الزَّمـانِ» لنَوائبِهِ.

﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ يَهْدِيهِم إلـى الحقِّ، و«الهُدَى» في الأصلِ مصدرٌ كـ«السُّرَى» و«التُّقَى»، ومعناهُ: الدَّلالةُ، وقيلَ: الدَّلالةُ الموصِلةُ إلى البُغْيَةِ؛ لأنَّهُ جُعِلَ مُقابلَ الضَّلالِ؛ قالَ اللهُ تعالى[3]: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ولأنَّه لا يقالُ: «مَهْدِيٌّ» إلَّا لِمَن اهْتَدَى إلى المطلوبِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «فيزيل».

(٢) رواه الترمذي (٢٥١٨)، والإمام أحمد في «المسند» (١٧٢٣)، من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما. قال الترمذي: حديث صحيح. لكن لفظهما: «وإن الكذب ريبة». والمؤلف تابع في لفظه الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٦٩)، وقد ورد هذا اللفظ في حديث آخر في إسناده ضعف، رواه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٨١) من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، وفيه: «... فإن الخير طمأنينة والشك ريبة». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٩٤): فيه إسماعيل بن عبد الله الكندي وهو ضعيف.

وحديث الحسن بن علي روي بلفظ آخر، فقد رواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٢٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٧٠٨) والحاكم في «المستدرك» (٢١٦٩)، بلفظ: «فإنَّ الشَّرَّ رِيبَةٌ والخيرَ طُمأنينةٌ»، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد روي بلفظ آخر».

وذكر الطيبي أن لفظ الزمخشري لا يستقيم رواية لمخالفته لرواية الترمذي وأحمد، ولا دراية لأن الريبة هي الشك، فلا فائدة في الإخبار بها عنه، وتعقب الجرجانيُّ وغيره الطيبيَّ فيما ذهب إليه، انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٠)، و«حاشية الجرجاني» (ص: ١١٣)، و«حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة الخيالي: «لقوله تعالى».

واختصاصُه بالمتَّقينَ لأنَّهم المهتدونَ به والمنتفِعونَ بنَصِّهِ، وإنْ كانَت دلالتُه عامَّةً لكلِّ ناظرٍ من مسلمٍ أو كافرٍ، وبهذا الاعتبارِ قالَ: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أو لأنَّهُ لا يَنتفِعُ بالتَّأمُّلِ فيه إلَّا مَن صَقَلَ العَقلَ واستَعْمَلَه في تدبُّرِ الآياتِ[١]، والنَّظرِ في المُعجِزاتِ وتَعَرُّفِ النُّبُوَّاتِ؛ لأنَّهُ كالغذاءِ الصَّالحِ لحفظِ الصِّحَّةِ، فإنَّه لا يَجلُبُ نفعًا ما لم تكُنِ الصِّحَّةُ حاصلةً، وإلَيهِ أشارَ بقولِهِ تعالى[٢]: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

ولا يَقْدَحُ ما فيهِ من المُجمَلِ والمُتشابِهِ في كونِهِ هُدًى لِـمَا لم ينفكَّ[٣] عن بيانِ تعيُّنِ المرادِ منه.

و«المتَّقي»: اسمُ فاعلٍ من قولِهم: وَقَاه فاتَّقَى، و«الوقايةُ»: فَرْطُ الصِّيانةِ، وهو في عُرْفِ الشَّرعِ: اسمٌ لِمَن يَقِي نفسَه عمَّا يَضُرُّه في الآخرةِ، وله ثلاثُ مراتبَ:

الأولى: التَّوَقِّي عن العذابِ المخلَّدِ بالتَّبرُّؤِ عن الشِّركِ، وعَلَيهِ قولُه تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦].

والثَّانيةُ: التَّجنُّبُ عن كلِّ ما يُؤَثِّمُ مِن فعلٍ أو تركٍ حتَّى الصَّغائرِ عند قومٍ، وهو المتعارَفُ باسمِ التَّقوى في الشَّرعِ، وهو المعنيُّ بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾ [الأعراف: ٩٦].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «تدبر الدلائل».

(٢) في نسخة التفتازاني: «حاصلة وعلى هذا قوله تعالى».

(٣) قولُه: «لِمَا لَم...» بكسرِ اللاَّمِ الجارَّةِ وتخفيفِ الميمِ مِن (ما) المصدريَّةِ؛ أي: لعدمِ انفكاكِه... إلخ، ويجوزُ فتحُ اللَّامِ مع تشديدِ الميمِ، إلَّا أنَّ قولَه: «لا يقدحُ» ينبو عنهُ في الجملةِ. «حاشية الخفاجي».

والثَّالثةُ: أن يَتَنزَّهَ عمَّا يَشْغَلُ سرَّهُ عن الحقِّ، ويَتبتَّلَ إليه بشَراشرِهِ، وهو التَّقْوَى الحقيقيُّ المطلوبُ بقولِه: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وقد فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ على الأوجهِ الثَّلاثةِ.

واعْلَمْ أنَّ الآيةَ تحتمِلُ أوجهًا من الإعرابِ:

أن تكونَ ﴿الٓمٓ﴾ مبتدأً على أنَّه اسمُ القرآنِ أو السُّورةِ أو مقدَّرٌ بالمؤلَّفِ منها، و﴿ذَٰلِكَ﴾ خبرَه وإنْ كانَ أخصَّ من المؤلَّفِ مُطلَقًا ـ والأصلُ أنَّ الأخصَّ لا يُحْمَلُ على الأعمِّ ـ لأنَّ المرادَ به: المؤلَّفُ الكاملُ في تأليفِهِ البالغُ أقصَى درجاتِ الفصاحةِ ومراتبِ البلاغةِ، و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ صفةُ ﴿ذَٰلِكَ﴾.

وأنْ يكونَ ﴿الٓمٓ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، و﴿ذَٰلِكَ﴾ خبرًا ثانيًا أو بدلًا، و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ صفتَه.

و﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ في المشهورةِ مبنيٌّ لتضمُّنِهِ معنَى «مِن»، منصوبُ المحلِّ بـ﴿لَا﴾ النَّافيةِ للجنسِ العاملةِ عَمَلَ «إنَّ»؛ لأنَّها نقيضتُها ولازمةٌ للأسماءِ لُزومَها، وفي قراءةِ أبي الشَّعْثاءِ مرفوعٌ بـ«لا» الَّتي بمعنى «ليسَ»[١].

و﴿فِيهِۛ﴾ خبرُه[٢]، ولم يقدَّمْ كما قُدِّمَ في قولِهِ تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ﴾ [الصافات: ٤٧] لأنَّهُ لم يُقصَدْ تخصيصُ نفيِ الرَّيبِ به مِن بينِ سائرِ الكتبِ كما قُصِدَ ثَمَّةَ.

أو صفتُه[٣]، و﴿لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ خبرُه، و﴿هُدٗى﴾ نصبٌ على الحالِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٧١)، وعزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) لزهير الفرقبي.

(٢) أي: على القراءتين، لكنَّ محلَّه مختلفٌ مع كونه خبرًا، فعلى القراءة المشهورة محله الرفع، وعلى الشاذة النصب.

(٣) قوله: «أو صفته» عطف على «خبره».

أو الخبرُ محذوفٌ كما في «لا ضيرَ»، ولذلكَ وُقِفَ على ﴿لَا رَيْبَ﴾ على أنَّ ﴿فِيهِ﴾ خبرُ ﴿هُدًى﴾ قدِّم عليه لتنكيرِهِ، والتَّقديرُ: لا ريبَ فيهِ فيهِ هُدًى.

وأن يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً و﴿الْكِتَابُ﴾ خبرَه على معنى: أنه الكتابُ الكاملُ الَّذي يستأهِلُ أن يُسمَّى كتابًا، أو صفتَه ومَا بعدَهُ خبرُه[1]، والجملةُ خبرُ ﴿الٓمٓ﴾.

والأَوْلَى أن يُقالَ: إنَّها أربعُ جُملٍ مُتناسقةٍ تقرِّرُ اللَّاحقةُ منها السَّابقةَ، ولذلكَ لم يُدْخَلِ العاطفُ بينها، فـ﴿الم﴾ جملةٌ دلَّتْ على أنَّ المتحدَّى به هو المؤلَّفُ من جنسِ ما يُركِّبونَ منه كلامَهم، و﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملةٌ ثانيةٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ التَّحدِّي، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثةٌ تشهَدُ على كمالِهِ بأنَّه الكتابُ المنعوتُ بغايةِ الكمالِ، ثمَّ سجَّلَ على كمالِهِ بنفيِ الرَّيبِ فيه؛ لأنَّهُ لا كمالَ أعلى ممَّا لِلْحقِّ واليقينِ، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ـ بما يقدَّرُ له مبتدأٌ[2] ـ رابعةٌ تؤكِّدُ كونَه حقًّا لا يحومُ الشَّكُّ حولَه بأنَّه هُدًى للمُتَّقينَ.

أو تستتبعُ السَّابقةُ منها اللَّاحقةَ استتباعَ[3] الدَّليلِ للمدلولِ، وبيانُه: أنَّـه لمَّا نبَّهَ أوَّلًا على إعجازِ المتحدَّى به مِن حيثُ إنَّه من جنسِ كلامِهم وقد عَجَزوا عن معارضتِه، استُنْتِجَ منه أنَّه الكتابُ البالغُ حدَّ الكمالِ، واستَلْزمَ ذلكَ أنْ لا يَتشبَّثَ الرَّيبُ بأطرافِهِ؛ إذ لا أنقصَ ممَّا يَعتريهِ الشَّكُّ والشُّبهةُ، وما كانَ كذلكَ كانَ لا مَحالةَ هدًى للمتَّقينَ.

وفي كلِّ واحدةٍ منها نُكتةٌ ذاتُ جزالةٍ:

ففي الأُولى: الحذفُ والرَّمزُ إلى المقصودِ مع التَّعليلِ.

---

(١) قوله: «أو صفتَه» عطف على (خبرَه)، وقوله: «ما بعده خبرُه»؛ أي: خبرُ ﴿ذَٰلِكَ﴾.

(٢) قوله: «بما» الباء بمعنى مع، وقوله: «مبتدأ»؛ أي: أو خبر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٠).

(٣) في نسخة التفتازاني: «أو تَستَتْبِعُ كلُّ واحدةٍ منها ما يَلِيها استتباعَ».

وفي الثَّانيةِ: فخامةُ التَّعريفِ.

وفي الثَّالثةِ: تأخيرُ الظَّرْفِ حذَرًا عن إيهامِ البَاطلِ.

وفي الرَّابعَةِ: الحذفُ، والتَّوصيفُ بالمصدرِ للمُبالغةِ، وإيرادُه منكَّرًا للتَّعظيمِ، وتخصيصُ الهُدى بالمتَّقينَ باعتبارِ الغَايةِ، وتسميةُ المُشارِفِ للتَّقوى مُتَّقيًا إيجازًا وتفخيمًا لشأنِهِ.

(٣) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ إمَّا موصولٌ بـ﴿المتَّقين﴾ على أنـه صفةٌ مجرورةٌ مُقيِّدةٌ له إنْ فُسِّرَ التَّقْوى بتركِ ما لا يَنبغي، مترتِّبةٌ عليه تَرتُّبَ التَّحْليَةِ على التَّخْليَةِ، والتَّصويرِ على التَّصْقيلِ، أو مُوضِّحةٌ إنْ فُسِّرَ بما يَعُمُّ فِعْلَ الطَّاعةِ وتركَ المعصيةِ[1]؛ لاشتمالِهِ على ما هو أصلُ الأعمالِ وأساسُ الحسناتِ من الإيمانِ والصَّلاةِ والصَّدقةِ، فإنَّها أمَّهاتُ الأعمالِ النَّفسانيَّةِ والعباداتِ البدنيَّةِ والماليَّةِ، المُستتبِعةُ[2] لسائرِ الطَّاعاتِ والتَّجنُّبِ عن المعاصي غالبًا، أَلَا ترى إلى قولِه عزَّ وجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وقولِه ﷺ: «الصَّلاةُ عمادُ الدِّينِ»[3]،

(١) في نسخة التفتازاني: «فعل الحسنات وترك السيئات»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٢) قوله: «المستتبعة» بالرفع صفة لـ«أمهاتُ الأعمال».

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٥٠)، من رواية عكرمة عن عمر رضي الله عنه، ثم نقل عن شيخه أبي عبد الله الحاكم قوله: «عكرمة لم يسمع من عمر، وأظنه أراد: عن ابن عمر». واستظهر الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٤٢) أن عكرمة هذا هو ابن خالد بن سعيد بن العاص، لا عكرمة مولى ابن عباس، قال: وهو أوثق من مولى ابن عباس.
قلت: لكن رغم ذلك فإن الخبر لم يسلم من الانقطاع، فقد روى ابن أبي حاتم في «مراسيله» (ص: ١٥٨) عن أحمد بن حنبل أنه قال: «لم يسمع عكرمة بن خالد من عمر إنما سمع من ابن عمر»، بل نقل عن أبي زرعة قوله: «عكرمة بن خالد عن عثمان مرسل»، فضلاً عن عمر.
ونقل ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٣٠٨) (ط: قرطبة) عن النَّوويِّ قوله في هذا الخبر: «هو =

و: «الزَّكاةُ قنطَرةُ الإسلامِ»[١]، أو مَسُوقةٌ[٢] للمدحِ بما تضمَّنَهُ المتَّقونَ، وتخصيصُ الإيمانِ بالغيبِ وإقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكاةِ بالذِّكرِ إظهارٌ لفضلِها[٣] على سائرِ ما يَدخلُ تحتَ اسمِ التَّقوى، أو على أنَّه مَدحٌ منصوبٌ أو مرفوعٌ[٤] بتقديرِ: أَعْني، أو: همُ الَّذينَ.

وإمَّا مفصولٌ[٥] عَنه مرفوعٌ بالابتداءِ، وخبرُه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى﴾، فيكونُ الوقفُ على ﴿المتَّقين﴾ تامًّا.

و«الإيمَانُ» في اللُّغةِ عبارةٌ عن التَّصديقِ، مأخوذٌ من «الأمنِ»، كأنَّ المُصَدِّقَ آمَنَ المُصدَّقَ من التَّكذيبِ والمُخالفةِ، وتعديتُه بالباءِ لتضمُّنِهِ معنَى الاعترافِ، وقد يُطلَقُ بمعنى الوُثوقِ مِن حيثُ إنَّ الواثقَ صَارَ ذا أَمنٍ، ومنه: «ما آمَنْتُ أنْ أَجِدَ صَحابةً»[٦]، وكِلَا الوجهَينِ[٧] حَسَنٌ في ﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾.

وأمَّا في الشَّرعِ: فالتَّصديقُ بما عُلِمَ بالضَّرورةِ أنَّه من دِينِ محمَّدٍ ﷺ كالتَّوحيدِ

= مُنكَرٌ باطلٌ». قال ابن حجر: وليس كذلك، بل رواه أبو نُعيمٍ شيخُ البخاريِّ في كتاب «الصلاة» عن بلالِ بن يحيى عن النبي ﷺ قوله: «الصَّلَاةُ عَمُودُ الدِّينِ»، وهو مرسلٌ رجالُه ثقاتٌ. وانظر: «الوسيط في المذهب» للغزالي (٢/ ٥)، وكلام النووي بهامشه. ولم نقف عليه في المطبوع من «الصلاة» للفضل بن دكين.

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٩٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠٣٨). وضعف إسناده السيوطي في «الحاشية» (١/ ٣٩٠).

(٢) قوله: «أو مسوقةٌ» عطف على «مقيـدةٌ».

(٣) في نسخة الخيالي: «لتفضيلها».

(٤) قوله: «أو على أنه مدح منصوب أو مرفوع»: عطف على قوله: «على أنه صفة مجرورة».

(٥) قوله: «وإما مفصول» عطف على قوله: «إما موصول بالمتقين».

(٦) أي: ما وثِقتُ. انظر: «النوادر في اللغة» لأبي زيد الأنصاري (ص: ٥١٠).

(٧) قوله: «وكلا الوجهين»؛ أي: التصديق والوثوق.

والنُّبوَّةِ والبعثِ والجزاءِ، ومجموعُ ثلاثةِ أمورٍ: اعتقادُ الحقِّ، والإقرارُ به، والعملُ بمقتضاهُ، عند جمهورِ المحدِّثينَ والمعتزلةِ والخوارجِ(١)؛ فمَن أَخَلَّ بالاعتقادِ وحدَه فهو مُنَافِقٌ، ومَن أخلَّ بالإقرارِ فكافرٌ، ومَن أخلَّ بالعملِ ففاسقٌ وِفاقًا، وكافرٌ عند الخوارجِ، وخارجٌ عَنِ الإيمانِ غيرُ داخلٍ في الكفرِ عندَ المعتزلةِ.

والَّذي يَدلُّ على أنَّه التَّصديقُ وَحدَهُ: أنَّه سُبحانَه أضافَ الإيمانَ إلى القلبِ فقالَ: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وعَطَفَ عليه العَمَلَ الصَّالحَ في مواضعَ لا تُحْصَى، وقَرَنَه بالمعاصي فقالَ: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] مع ما فيه من قلَّةِ التَّغييرِ؛ لأنَّهُ أقربُ إلى الأصلِ(٢)، وهو مُتعيِّنُ الإرادةِ في الآيةِ؛ إذ المُعَدَّى بالباءِ هو التَّصديقُ وفاقًا.

---

(١) قوله: «ومجموع ثلاثة أمور...» عطف على «التصديق بما علم بالضرورة... إلخ»؛ أي: الإيمان هو التصديقُ بما عُلم بالضرورة أنه من دين محمد عند جمهور العلماء، ومجموع الأمور الثلاثة «عند جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٣).

(٢) قوله: «مع ما فيه من قلَّة التَّغيير»؛ أي: بالزيادة بالنسبة إلى معناه اللغوي الذي هو الأصل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٥). وقال شيخ زاده: هو إشارة إلى وجه رابع زائد على الوجوه الثلاثة السابقة، وقوله: «لأنه أقربُ إلى الأصل» علة لقلة التغيير؛ أي: مع ما في كون لفظ الإيمان موضوعًا في الشرع للتصديق المقيد وهو التصديق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد ﷺ من غير أن يعتبر معه الإقرار والعمل من قلة التغيير عن معناه اللغوي، وهو التصديق مطلقًا. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ١٧٧). وفي «حاشية الخفاجي» نسخة: «وأنه أقرب إلى الأصل»، فليست تعليلاً لقلة التغيير، لكن المعنى متقارب.

ثمَّ اختُلفَ في أنَّ مجرَّدَ التَّصديقِ القلبيِّ هل هو كافٍ لأنَّهُ المقصودُ، أو لا بدَّ من انضمامِ[(١)] الإقرارِ به للمُتمكِّنِ منه؟ ولعَلَّ الحقَّ هو الثَّاني؛ لأنَّه تعالى ذمَّ المعانِدَ أكثرَ مِن ذمِّ الجاهلِ المقصِّرِ.

وللمانِعِ أنْ يَجعَلَ الذَّمَّ للإنكارِ، لا لعَدَمِ الإقرارِ به للمُتمكِّنِ منه.

و«الغيبُ»: مَصْدرٌ وُصِفَ به للمبالغةِ؛ كالشَّهادةِ في قولِه: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، والعربُ تُسمِّي المُطمئنَّ من الأرضِ والخَمْصةَ التي تَلِي الكُلْيةَ[(٢)]: غَيْبًا.

أو «فَيْعِلٌ» خُفِّفَ كـ«قَيْلٍ».

والمرادُ به: الخفيُّ الَّذي لا يدركُه الحسُّ ولا تقتضيه بَدِيهةُ العقلِ، وهو قِسْمانِ:

قِسمٌ لا دليلَ عليه، وهو المعنيُّ بقولِهِ تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقِسمٌ نُصِبَ عليه دليلٌ؛ كالصَّانعِ وصفاتِهِ واليومِ الآخِرِ وأحوالِهِ، وهو المرادُ به في هذهِ الآيةِ.

هذا إن جعَلْتَه صلَةً للإيمانِ[(٣)] وأَوْقَعْتَه موقعَ المفعولِ به.

وإنْ جعَلْتَه حالًا على تقديرِ: مُلْتَبِسينَ بالغيبِ، كانَ بمعنى الغيبةِ والخفاءِ،

(١) في نسخة التفتازاني: «من اقترانِ».

(٢) قوله: «والخمصة»: هي بفتح الخاء المعجمة: النُّقْرة «التي تلي الكلية»: هي بضم الكاف. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٥).

(٣) قوله: «صلة للإيمان» الصلة في مثله عند النحاة هي المفعول به بواسطة حرف الجر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٦).

والمعنى: أنَّهم يؤمنونَ غائبينَ عنكم، لا كالمنافقينَ الَّذينَ إذا ﴿لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، أو عن المؤمَنِ[١] به؛ لِمَا رُوِيَ أنَّ ابنَ مسعودٍ قالَ: «والَّذي لا إلهَ غيرُهُ ما آمَنَ أحدٌ أفضلَ من إيمانٍ[٢] بغَيبٍ»، ثمَّ قرأَ هذهِ الآيَةَ.

وقيلَ: المرادُ بالغيبِ: القلبُ، والمعنى: يؤمنونَ بقلوبِهم، لا كمَن يقولونَ بأفواهِهم ما ليسَ في قلوبِهم.

فالباءُ على الأوَّلِ للتَّعديةِ، وعلى الثَّاني للمُصَاحَبةِ، وعلى الثَّالثِ للآلةِ[٣].

﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾؛ أي: يُعدِّلونَ أركانَها ويحفظونَها من أنْ يقعَ زيغٌ في أفعالِها، مِن «أقامَ العُودَ»: إذا قَوَّمَه.

أو: يُواظِبونَ عليها، مأخوذٌ مِن «قامَتِ السُّوقُ»: إذا نَفَقَتْ، وأَقَمْتُها: إذا جَعَلْتَها نافقةً؛ قالَ:

أقامَتْ غزالةُ سُوقَ الضِّرابِ ... لأهلِ العِراقَيْنِ حَوْلًا قَمِيطَا[٤]

---

(١) قوله: «أو عن المؤمن به» ـ بفتح الميم ـ عطف على قوله: «عنكم».

(٢) في نسخة الخيالي: «الإيمان».

(٣) قوله: «فالباء على الأول»؛ أي: وهو جعلُ الغيب واقعًا موقع المفعول الغائب «وعلى الثاني»؛ أي: وهو جعلُه حالًا بمعنى الغيبة والخفاء «وعلى الثالث»؛ أي: وهو جعله بمعنى القلب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١١٦).

(٤) البيت لأيمن بن خريم كما في «شرح القصائد السبع الطوال» لابن الأنباري (ص: ٥٢١)، ودون نسبة في «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٣١)، و«الكشاف» (١/ ٧٩). قال الزمخشري: أي: أدامت امرأةُ شبيبٍ الخارجيِّ أمرَ الحرب وضرب السيوف حولًا تامًّا، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]؛ أي: مُواظِبًا على التَّقاضي.

فإنَّـه إذا حُوفِـظَ عليهـا كانَـت كالنَّافِـقِ الَّـذي يُرغَبُ فيـه، وإذا ضُيِّعَـت كانَت كالكاسِـدِ المرغـوبِ عنه.

أو: يَتشمَّرونَ لأدائِها من غيرِ فُتورٍ وَلَا تَوَانٍ، من قولِهم: «قامَ بالأمرِ وَأقامَهُ»: إذا جدَّ فيه وتجلَّدَ، وضدُّه: قَعَدَ عن الأمرِ وتقاعَدَ.

أو: يؤدُّونَها، عبَّرَ عن الأداءِ بالإقامةِ لاشتمالِها على القيامِ، كما عبَّرَ عنها بالقنوتِ والرُّكوعِ والسُّجودِ والتَّسبيحِ.

والأوَّلُ أظهرُ لأنَّهُ أشهرُ، وإلى الحقيقةِ أقربُ، وأَفْيَدُ لتضمُّنِهِ التَّنبيهَ على أنَّ الحقيقَ بالمدحِ مَن راعَى حُدودَها الظَّاهرةَ من الفرائضِ والسُّننِ، وحقوقَها الباطنةَ من الخشوعِ والإقبالِ بقَلْبِه على اللهِ تعالى، لا المصَلُّونَ الَّذينَ هم عن صَلَاتِهم سَاهونَ، ولذلكَ ذُكرَ في سيَاق المدحِ: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وفي مَعْرِضِ الذَّمِّ: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤].

و«الصَّلاةُ»: «فَعَلَةٌ» من «صَلَّى» إذا دَعَا، كـ«الزَّكاةِ» من «زَكَّى»، كُتِبَتَا بالواوِ على لفظِ المفخَّمِ[1]، وإنَّما سُمِّي الفعلُ المخصُوصُ بها لاشتمالِهِ على الدُّعاءِ.

وقيـلَ: أصـلُ «صلَّـى»: حـرَّكَ الصَّلَوَيـنِ[2]؛ لأنَّ المصلِّـيَ يفعلُـه فـي ركوعِه وسـجودِه، واشـتهارُ هـذا اللَّفظِ فـي المعنَى الثَّانـي مع عَدَمِ اشـتهارِهِ فـي الأوَّلِ لا يَقدحُ فـي نقلِـهِ عنه[3].

---

(١) بكسر الخاء، والتفخيم هنا: إمالة الألف نحو مخرج الواو. انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٣١)، و«حاشية الأنصاري على البيضاوي» (١/ ١١٨). وذكر الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٩٣): أن التفخيم على ثلاثة أوجه: ترك الإمالة، وإخراجُ اللام من أسفل اللسان كما في اسم الله، والإمالة إلى الواو كما في اسم الصلاة.

(٢) هما العظمان الناتئان في أعلى الفخذين.

(٣) يعني: أن اشتهار لفظ الصلاة في فعل الأركان المعلومة والهيئات المخصوصة لا يقدح في كونه =

وإنَّما سُمِّيَ الدَّاعي مُصَلِّيًا تشبيهًا له في تخشُّعِهِ بالرَّاكعِ وَالسَّاجدِ.

﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ «الرِّزقُ» في اللُّغةِ: الحظُّ، قـالَ اللهُ تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢][١]، والعُرْفُ خصَّصَهُ بتخصيصِ الشَّيءِ بالحَيَوانِ[٢] للانتفاعِ به وتمكينِهِ منه[٣].

والمعتزلةُ لمَّا استحالُوا مِن اللهِ تعالى أن يُمكِّنَ مِن الحرامِ ـ لأنَّهُ مَنَعَ من الانتفاعِ به وأَمَرَ بالزَّجرِ عنه ـ قالُوا: الحرامُ ليسَ برِزْقٍ[٤]، أَلَا ترى أنَّه تعالى أسْنَدَ الرِّزقَ هاهنا إلى نفسِهِ إيذانًا بأنَّهم يُنفقونَ الحلالَ الطِّلْقَ[٥]، فإنَّ إنفاقَ الحرامِ لا يُوجبُ المدحَ، وذمَّ المشركينَ على تحريمِ بعضِ ما رَزَقَهم اللهُ عزَّ وجلَّ بقولِه تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ [يونس: ٥٩].

= منقولًا عن معناه الأصلي اللغوي وهو تحريك الصلوين. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ١٨٦).
وفي كلام البيضاوي هذا رد خفي على الإمام الرازي في تشنيعه على هذا الاشتقاق حيث قال: هذا الاشتقاق الذي ذكرَه صاحبُ «الكشاف» يُفضِي إلى طعنٍ عظيمٍ في كونِ القرآنِ حُجَّةً، وذلك لأنَّ لفظَ الصلاةِ مِن أشدِّ الألفاظِ شهرةً وأكثرِها دَوَراناً على ألسنةِ المسلمين، واشتقاقُها مِن تحريكِ الصَّلَوينِ من أبعدِ الأشياءِ اشتِهاراً فيما بينَ أهلِ النَّقلِ. انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٥)، وكذلك «الكشاف» (١/ ٨٠).

(١) انظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني (ص ٣٥١)، وزاد: أي: وتجعلون نصيبكم من النّعمة تحرّي الكذب.

(٢) قوله: «بالحيوان» صلة «تخصيص».

(٣) قوله: «وتمكينه» مجرور معطوف على «تخصيص». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ١٨٦). ووقع في نسخة الخيالي: «وتمكينِه من الانتفاع به» بدل: «للانتفاع به وتمكينه منه».

(٤) في نسخة الطبلاوي: «قالوا الرزقُ لا يتناولُ الحرامَ»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٥) «الطلق» بكسر الطاء: الصِّرف الطيِّب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٠).

وأصحابُنا(١) جعلُوا الإسنادَ للتَّعظيمِ والتَّحريضِ على الإنفاقِ(٢)، والذَّمَّ لتحريمِ ما لم يُحرَّمْ، واختصاصُ «ما رزقناهُم» بالحلالِ للقرينةِ(٣).

وتمسَّكُوا لشُمولِ الرِّزقِ له بقولِهِ ﷺ في حديثِ عمرِو بنِ قُرَّةَ: «لقد رَزَقكَ اللهُ طيِّبًا، فاخْتَرْتَ ما حَرَّم اللهُ عليكَ مِن رزقِهِ مكانَ ما أحلَّ اللهُ لكَ مِن حلالِهِ»(٤).

وبأنَّه لو لم يكنْ رزقًا لم يكنِ المتغذِّي به طولَ عمرِهِ مرزوقًا، وليسَ كذلكَ لقولِه تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ [هود: ٦].

و«أَنْفقَ الشَّيءَ» و«أنفدَهُ» أَخَواتٌ، ولو استَقْرَيْتَ الألفاظَ وَجَدْتَ كلَّ ما فاؤُه نونٌ وعينُه فاءٌ دالًّا على معنى الذَّهابِ والخروجِ.

---

(١) «وأصحابنا»؛ أي: الأشاعرة.

(٢) «جعلوا الإسناد»؛ أي: إسناد الرزق في قوله: ﴿رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ «للتعظيم»؛ أي: لتعظيم الرزق «والتحريض على الإنفاق» من الحلال الصرف منه، لا لتخصيص الرزق به. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٠).

(٣) قوله: «واختصاص (ما رزقناهم) بالحلال للقرينة» جواب ما يقال: فلمَ اختصَّ (ما رزقناهم) بالحلال؟ والقرينةُ: عطف ذلك على ما يُمدَح به من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة؟
قال السعد التفتازاني: لا خفاء في أن المراد بـ (ما رزقنا) هو الحلال، لكن عند المعتزلة من جهةِ أن الحرام ليس برزقٍ، فالإسنادُ إلى الله تعالى للإشعار بأنه لا يكون إلا حلالًا؛ إذ القبائح لا تُسند إليه تعالى، وعندنا من جهةِ أن المدح والاتِّصاف بالتقوى إنما يكون في الإنفاق من الحلال، سيما عند التصريح بالإسناد إليه تعالى، فإنه ينصرف إلى الأفضل الأكمل، ففائدة الإسناد: الإعلامُ بأنهم ينفقون من الحلال ما هو من عظام المنائح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٠).

(٤) رواه ابن ماجه (٢٦١٣)، وفي إسناده بشر بن نمير، قال الحافظ في «التقريب»: متروك متهم، ورواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥١٣٢)، وفي إسناده يحيى بن العلاء الرازي، قال عنه ابن معين والنسائي: متروك الحديث، انظر: «الكامل» لابن عدي (٩/ ٢٣).

والظَّاهرُ من إنفاقِ ما رَزَقَهم اللهُ[١]: صرفُ المالِ في سَبِيلِ الخيرِ فَرْضًا كانَ أو نفلًا، وَمَن فسَّرَه بالزَّكاةِ[٢] ذَكَرَ أفضَلَ أنواعِهِ والأصلَ فيه، أو خصَّصَهُ بها لاقترانِهِ بما هو شقيقُها.

وتقديمُ المفعولِ للاهتمامِ به والمحافظةِ على رؤوسِ الآي، وإدخالُ «مِن» التَّبعيضيَّةِ عليه للكفِّ عن الإسرافِ المنهيِّ عنه.

ويَحتمِلُ[٣] أنْ يُرادَ به الإنفاقُ من جميعِ المَعَاوِنِ[٤] التي مَنَحَهم اللهُ تعالى مِن النِّعَمِ الظَّاهرةِ والباطنةِ، ويؤيِّدُه قولُه ﷺ: «إنَّ علمًا لا يُقالُ به ككنزٍ لا يُنْفَقُ منه»[٥].

وإليه ذَهَب مَن قالَ: وممَّا خصَصْناهم به من أنوارِ المعرفةِ يُفِيضُونَ.

(٤) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ هم مؤمِنُو أهلِ الكتابِ كعبدِ اللهِ بنِ

---

(١) في نسخة الطبلاوي وهامش نسخة التفتازاني: «والظاهر من هذا الإنفاق».

(٢) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «أي: من صرفه عن ظاهره».

(٣) في نسخة الخيالي: «وجائز».

(٤) في نسخة الطبلاوي: «المعادن»، وبيض لها في نسخة الخيالي، والمثبت من نسخة التفتازاني.
والمعاون: جمع معونة. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (١/ ٤٨٧)، وأشار القونوي لما في نسخة الطبلاوي.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٦٦٥)، والدارمي في «سننه» (١٥٥)، من قول سلمان الفارسي رضي الله عنه.
ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «علم لا يفاد به...».
وروى نحوه الطبراني في «الأوسط» (٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٦٤): فيه ابن لهيعة، وهو ضعيف.

سَلَامٍ وأضْرَابِه[١]، مَعطوفونَ على ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾، داخلونَ معهم في جملةِ المتَّقينَ دخولَ أخصِّينَ[٢] تحتَ أعمَّ، إذ المرادُ بأولئكَ: الَّذينَ آمنُوا عن شركٍ وإنكارٍ، وبهؤلاءِ: مُقابِلوهم، فكانَت الآيتانِ تفصيلًا للمتَّقينَ، وهو قولُ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما[٣].

أو على ﴿المتَّقين﴾، فكأنَّهُ قالَ: هدًى للمتَّقينَ عن الشِّركِ والَّذينَ آمَنُوا من أهلِ الكتابِ.

ويحتمِلُ أن يُرادَ بهم الأوَّلونَ بأعيانِهم، ووُسِّطَ العاطفُ كما وُسِّطَ في قولِهِ:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وَابنِ الهُمَامِ ... ولَيثِ الكَتيبةِ في المُزْدَحَمْ[٤]

وقولِهِ:

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلحَارِثِ الصْـ ... ـصَابِحِ فالغَانِمِ فالآيِبِ[٥]

---

(١) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «وأصحابه».

(٢) قوله: (أخصين) يجوز فيه كسر الصاد وفتحها، على أنه جمع مذكر لأخصَّ باعتبار المعنى، أو مثنًّى باعتبار أنهم فريقان، و(أعم) بالإفراد المراد به المتقون، وأفرده لوقوعه في مقابلة الجمع أو المثنى. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٥٤).

(٤) البيت دون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٠٥)، و«تفسير الطبري» (٣/ ٨٧)، و«إعراب ثلاثين سورة» لابن خالويه (ص: ٢٢٥).

(٥) البيت لابن زيابة التيمي أجابَ بهِ عن شعرٍ قالَه الحارثُ بنُ همامِ بنِ مرَّةَ، ابن أخي جساس قاتل كليب، وهو في «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ١٠٩)، وبشرح التبريزي (١/ ٣٩). اللهف: كلمة استغاثة يُتحسر بها على ما فات، وزيابة بفتح الزَّاي المُعْجَمة وتشديد المُثَنَّاة التَّحتيَّة وبعد الألف باء مُوَحَّدة: اسم أم الشَّاعِر. وكان الحارث غزاهم وصبحهم وغنم منهم، وآب إلى قومه سالماً، واللَّام في (للحارث) للتعليل؛ أي: يا لهف أُمِّي من أجل الحارِث. قاله البغدادي في «خزانة الأدب» (٥/ ١١٠).

على معنى: أنَّهم[١] الجامِعونَ بينَ الإيمانِ بما يُدْرِكُه العقلُ جُملةً والإتيانِ بما يُصدِّقُه من العباداتِ البدنيَّةِ والماليَّةِ، وبينَ الإيمانِ بما لا طريقَ إليه غيرُ السَّمعِ، وكرَّرَ الموصولَ تنبيهًا على تغايُرِ القَبيلَينِ وتبايُنِ السَّبيلَينِ.

أو طائفةٌ منهم[٢] وهم مؤمِنُو أهلِ الكتابِ، ذكَرَهم مخصَّصِينَ عن الجملةِ كذِكْرِ جبريلَ وميكائِيلَ بعدَ الملائكةِ تعظيمًا لشأنِهم وترغيبًا لأمثالِهم.

و«الإنزالُ»: نقلُ الشَّيءِ من أَعلى إلى أسفلَ، وهو إنَّما يَلْحَقُ المعانيَ بتوسُّطِ لُحوقِهِ الذَّواتِ الحاملةَ لها، ولعَلَّ نزولَ الكُتبِ الإلهيَّةِ على الرُّسلِ بأنْ يتلقَّفَه الملَكُ من اللهِ تعالى تَلَقُّفًا روحانيًّا، أو يَحْفظَه من اللَّوحِ المحفوظِ، فيَنزِلَ به إلى الرَّسولِ فيُلْقيَه عليه.

والمرادُ بـ﴿مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾: القرآنُ بأَسْرِهِ، والشَّريعةُ عن آخِرِها، وإنَّما عبَّرَ عنه بلفظِ المُضِيِّ وإنْ كانَ بعضُه مُترقَّبًا تغليبًا للموجودِ على ما لمْ يُوجَد، وتنزيلًا للمُنتظَرِ منزلةَ الواقعِ، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، فإنَّ الجنَّ لم يسمعُوا جميعَه، ولم يكنِ الكتابُ كلُّه مُنزَلًا حينئذٍ.

وبـ﴿ما أنزِلَ من قبلكَ﴾: التَّوراةُ والإنجيلُ وغيرُهما من الكتبِ السَّابقةِ، والإيمانُ بهما[٣] جملةً فرضُ عينٍ، وبالأوَّلِ دونَ الثَّاني تفصيلًا من حيثُ

---

(١) أي: المتقون.

(٢) «أو طائفة منهم»؛ أي: من الأولين، فهو عطف على قوله: «الأولون بأعيانهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٥).

(٣) قوله: «بهما»؛ أي: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٦).

إنَّـا مُتعبَّـدونَ بتفاصيلِـهِ فـرضٌ ولكـنْ علـى الكفايـةِ[١]؛ لأنَّ وجوبَه علـى كلِّ أحدٍ يوجِـبُ الحَـرَجَ وفسـادَ المعَاشِ.

﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾؛ أي: يُوقِنونَ إيقانًا زالَ معه مـا كـانُوا عليه مـن أنَّ الجنَّةَ لا يدخلُها إلّا مَن كانَ هودًا أو نَصَارى، وأنَّ النَّارَ لن تمـسَّهم إلّا أيَّـامًا معدودةً، واختلافِهم في نعيمِ الجنَّةِ أهو من جنسِ نعيمِ الدُّنيا أو غيرِه؟ وفي دَوَامِهِ وانقطاعِهِ.

وفي تقديمِ الصِّلةِ وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمۡ﴾ تعريضٌ بمَن[٢] عَدَاهم من أَهلِ الكتابِ، وبأنَّ اعتقادَهم في أَمرِ الآخرةِ غيرُ مُطابِقٍ ولا صادرٍ عن إيقانٍ.

و«اليقينُ»: إتقانُ العلمِ بنفيِ الشَّكِّ والشُّبَهِ عنه نظرًا واستدلالًا[٣]، ولذلكَ لم يُوصَفْ به علمُ الباريِ تعالى ولا العلومُ الضَّروريَّةُ.

و«الآخرةُ»: تأنيثُ الآخِرِ، صفةُ الدَّارِ بدليلِ قولِه تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]، فغَلَبَت كـ«الدُّنيا».

وعن نافعٍ: أنَّه خفَّفَها بحذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حركتِها على اللَّامِ[٤].

---

(١) قوله: «وبالأول»؛ أي: القرآن «دون الثاني»: الكتب المتقدمة «تفصيلاً»؛ أي: الإيمان بما فيه من الأحكام والقصص والمواعظ وغير ذلك تفصيلًا «فرض كفاية»؛ أي: لا بد في مسافة القصر من شخص يعلم ذلك وتحصل به الكفاية، وإلا لكان كل من قدر على تعلمه ولم يفعل آثمًا. انظر: «حاشية القونوي» (١/ ٥٠٣). قلت: فعلى هذا في ذكر الإيمان هنا تجوُّز؛ لأن المراد التعلم أما الإيمان به فواجب جملة وتفصيلًا.

(٢) في نسخة التفتازاني: «لمن».

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «والشبهة عنه بالاستدلال».

(٤) وهي رواية ورش عن نافع. انظر: «التيسير» (ص: ٣٥).

وقُـرِئَ: «يُؤْقِنُـونَ» بقَلْـبِ الـواوِ همـزةً[١]؛ لضـمِّ مـا قبلَها إجـراءً لهـا مُجرَى المضمومـةِ فـي «وُجـوه» و﴿وُقِّتَـتْ﴾[٢]، ونظيـرُه:

لَحُـبَّ المُؤْقِـدَانِ إلـيَّ مُـؤْسَـى وَجَــعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهمـا الوقُـودُ[٣]

(٥) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ الجملةُ في محلِّ الرَّفعِ إنْ جُعِلَ أَحدُ الموصُولَينِ مفصولًا عن «المتَّقين» خبرٌ[٤] له، فكأنَّه لمَّا قيلَ: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، قيلَ: ما بالُهم خُصُّوا بذلكَ؟ فأُجيبَ بقولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ إلى آخِرِ الآياتِ، وإلَّا فاستئنافٌ لا محلَّ لها، فكأنَّه[٥] نتيجةُ الأحكامِ والصِّفاتِ المتقدِّمةِ، أو جوابُ سائلٍ[٦] قالَ: ما للمَوصُوفينَ بهذهِ الصِّفاتِ اخْتُصُّوا بالهُدى؟ ونظيرُه[٧]: «أحسَنْتَ إلى زيدٍ، صَديقُكَ القديمُ حقيقٌ بالإحسَانِ»، فإنَّ اسمَ الإشارةِ هاهنا كإعادةِ الموصوفِ بصِفاتِه المذكورةِ، وهو أبلغُ

---

(١) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) عن أبي حَيَّة النُّميري.

(٢) قرأ أبو عمرو وحده ﴿وقتت﴾ بالواو، وقرأها الباقون بالألف. انظر: «السبعة» (ص: ٦٦٦).

(٣) البيت لجرير، وهو في «ديوانه» بشرح محمد بن حبيب (١/ ٢٨٨)، و«الحجة» للفارسي (١/ ٢٣٩)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ١٧٥) و(٣/ ١٤٦ و٢١٩).

وورد في «سر صناعة الإعراب» (١/ ٧٩)، و«مغني اللبيب» (ص: ٨٩٧) برواية: (أحبُّ المؤقدين). ورواية الديوان: (لحبَّ الواقدان إلي موسى).

(٤) قوله: «خبرٌ له»؛ أي: لـ(أحد الموصولين)، و(خبر) بالرفع خبرٌ بعد خبر لقوله: «الجملة في محـل...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

(٥) «فكأنه»؛ أي: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

(٦) قوله: «أو جواب سائل» استئنافٌ بيانيٌّ معطوف على «استئناف» في قوله: «فاستئناف»؛ أي: لغوي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

(٧) «ونظيره»؛ أي: نظير ما ذكر من كونه جواب سائل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨). وكتب تحتها في نسخة التفتازاني: «أي: نظير كل من الاستئنافين».

مِن أنْ يُستأنَفَ بإعادةِ الاسمِ وَحدَه[١]؛ لِمَا فيهِ من بيانِ المقتضِي وتلخيصِهِ، فإنَّ ترتُّبَ الحُكمِ على الوصفِ إيذانٌ بأنَّه الموجِبُ له.

ومعنَى الاستعلاءِ في ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾: تمثيلُ تمكُّنِهم من الهُدى واستقرارِهم عليه بحالِ مَن اعتَلَى الشَّيءَ ورَكِبَه، وقد صرَّحُوا به في قولِهم: «امْتَطَى الجهلَ وغَوَى[٢]»، و: «اقْتَعَدَ غاربَ الهَوَى»، وذلكَ إنَّما يحصُلُ باستفراغِ الفكرِ، وإدامةِ النَّظرِ فيما نُصِبَ من الحُجَجِ، والمواظَبَةِ على محاسبةِ النَّفسِ في العملِ.

ونُكِّرَ ﴿هُدًى﴾ للتَّعظيمِ، فكأنَّه أُريدَ به: ضَرْبٌ لا يُبْلَغُ كُنْهُه ولا يقادَرُ قَدْرُهُ، ونظيرُه قولُ الهُذَليِّ:

فَلاَ وأَبِي الطَّيْرِ المُرِبَّةِ بالضُّحَى ... على خالِدٍ لقَد وَقَعْتِ على لَحمِ[٣]

---

(١) «وهو أبلغ من أن يُستأنف بإعادة الاسم وحده»؛ أي: بدَل الوصف؛ كأنْ يقال: (أحسنتَ إلى زيد، زيدٌ حقيق بالإحسان). انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٢٨).

(٢) في نسخة التفتازاني: «والغوى». والمثبت هو الصَّحيحُ كما في «حاشية الخفاجي»، قال: و(غَوَى) فعلٌ ماضٍ كـ«نَوَى» بمعنى: ضَلَّ، وفي بعضِ النُّسخِ: (والغَوَى) مُعرَّفًا بالألفِ واللَّامِ، وكأنَّها تحريفٌ؛ لأنَّ (الغَوَى) كـ«الهَوَى»: فسادُ الجوفِ، فجعلُهُ بمعنى الغَوايَةِ ـ وإن كانَ لهُ وجهٌ ـ تكلُّفٌ.

(٣) البيت لأبي خراش خويلد بن مرة الهذلي يرثي خالد بن زهير. انظر: «ديوان الهذليين» (٢/ ١٥٤)، والرواية فيه: (لعمرُ أبي الطير...)، وللبيت روايات تنظر في «خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ٧٥) وما بعدها. المربة: الملازمة المقيمة، من أَرَبَّ بالمكان إذا أقام به، وكان خالد هذا رفيع الشأن، عليَّ القدر، فاستعظم لحمَه حيث نكَّره؛ أي: وَقعتِ على لحمٍ أيِّ لحم، وبسبب تعظيمه اللحم استعظم الطير الواقعة عليه، حيث أقسم بأبيها، والإقسام بالشيء دليل تعظيمه. وكان هذا قبل إسلام الشاعر، وكان أبو خراش من فرسان العرب، وكان يعدو على قدميه فيسبق الخيل، فحسن إسلامه، ومات في زمن عمر بن الخطاب من نهش حية. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١١٢)، و«حاشية الجرجاني =

وأكَّدَ تعظيمَهُ بأنَّ اللهَ تعالى مانِحُهُ والموفِّقُ له.

وقد أُدْغِمَت النُّونُ في الرَّاءِ بغُنَّةٍ وبغيرِ غنَّةٍ(١).

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ كرَّرَ فيه اسمَ الإشارةِ تنبيهًا عَلَى أنَّ اتِّصافَهم بتلكَ الصِّفاتِ يقتضِي كلَّ واحدةٍ من الأَثَرتَينِ، وأنَّ كلًّا منهما كافٍ في تميُّزِهم بها عن غيرِهم، ووسَّطَ العاطفَ لاختلافِ مفهومِ(٢) الجملتَينِ هاهنا بخلافِ قولِهِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩] فإنَّ التَّسجيلَ بالغفلةِ والتَّشبيهَ بالبهائمِ شيءٌ واحدٌ، فكانتِ الجملةُ الثَّانيةُ مُقرِّرةً للأُولى، فلا تُناسِبُ العَطفَ.

و﴿هُمُ﴾ فصلٌ يَفْصِلُ الخبرَ عن الصِّفةِ ويؤكِّدُ النِّسبةَ ويُفيدُ اختصاصَ المسنَدِ بالمسنَدِ إليه، أو مبتدأٌ و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ خَبَرُه، والجملةُ خبرُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾.

و«المفلِحُ» بالحاءِ والجيمِ: الفائزُ بالمطلوبِ؛ كأنَّه الَّذي انْفَتَحتْ له وجوهُ الظَّفَرِ، وهذا التَّركيبُ وما يشاركُه في الفاءِ والعينِ نحوَ «فَلَقَ» و«فَلَذَ» و«فَلَى» يدلُّ على الشَّقِّ والفتحِ.

وتعريفُ «المفلِحينَ» للدَّلالةِ على أنَّ المتَّقينَ هم النَّاسُ الذين بَلَغكَ أنَّهم المفلِحونَ في الآخرةِ، أو الإشارةِ إلى ما يَعْرِفُه كلُّ واحدٍ من حقيقةِ المفلِحينَ وخُصُوصيَّاتِهم.

= على الكشاف» (ص: ١٤٥)، و«حاشية السيوطي على البيضاوي» (١/ ٤٤٨) وما بعدها. وقد فصَّل الشراح في شرحه فأطالوا، وما ذكرناه كاف في بيانه.

(١) قال الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٤٥): والنونُ في ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أُدْغمَتْ بِغُنَّةٍ وبغيرِ غُنَّةٍ، فالكسائيُّ وحمزةُ ويزيدُ وورشٌ في روايةٍ والهاشميُّ عن ابن كثير لم يُغِنُّوها. وقد أَغَنَّها الباقون إلا أبا عمرٍو، فقد رُوي عنه فيها روايتان. وانظر تفصيل ذلك في «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٣).

(٢) في نسخة التفتازاني: «مضمون»، وليست في نسخة الخيالي، والمثبت من نسخة الطبلاوي.

تنبيهٌ: تأمَّلْ كيفَ نبَّهَ سبحانَه وتعالى على اختصاصِ المتَّقينَ بنَيْلِ ما لا ينالُه كلُّ أحدٍ من وجوهٍ شتَّى: بناءِ[1] الكلامِ على اسمِ الإشارةِ للتَّعليلِ مع الإيجازِ، وتكريرِه، وتعريفِ الخبرِ، وتوسيطِ الفصلِ؛ لإظهارِ قَدْرِهم[2]، والتَّرغيبِ في اقتفاءِ آثارِهم.

وقد تشبَّثَ به الوعيديَّةُ في خُلودِ الفُسَّاقِ من أَهلِ القِبلةِ في العذاب.

ورُدَّ بأنَّ المرادَ بالمفلِحينَ: الكامِلُونَ في الفَلَاحِ، ويَلْزَمُه عدَمُ كمالِ الفلاحِ لِمَن ليسَ على صفتِهم، لا عَدَمُ الفلاحِ له رأسًا.

(٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ لمَّا ذَكَر خاصَّةَ عبادِه وخاصَّةَ أوليائِه بصفاتِهم الَّتي أَهَّلَتْهم للهُدَى والفلاحِ عقَّبَهم بأضدادِهم العُتَاةِ المَرَدةِ الَّذينَ لا يَنفعُ فيهم الهُدَى ولا تُغْني عنهم الآياتُ والنُّذُرُ، ولم تُعْطَفْ قصَّتُهم على قصَّةِ المُؤمنينَ كما عُطفَ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤] لتبايُنِهما في الغَرَضِ؛ فإنَّ الأُولى سِيْقَتْ لذكرِ الكتابِ وبيانِ شأنِه، والأُخرى مَسوقةٌ لشرحِ تمرُّدِهم وانهماكِهم في الضَّلالِ.

و«إنَّ» من الحروفِ الَّتي شابَهتِ الفعلَ في عَدَدِ الحروفِ، والبناءِ على الفتحِ، ولزومِ الأسماءِ، وإعطاءِ معانيهِ، والمتعدِّيَ خاصَّةً في دخولِها على اسمينِ، ولذلك أُعمِلَتْ عَمَلَه الفَرْعيَّ وهو نصبُ الجزءِ الأوَّلِ ورفعُ الثَّاني؛ إيذانًا بأنَّه فرعٌ في العملِ دخيلٌ فيه.

---

(١) قوله: «من وجوه شتى»؛ وهي أربعة ذكرها بقوله: «بناء الكلام» هو مع ما عطف عليه بالجرِّ بدلاً من «وجوه»، أو بالنصب أو الرفع على القطع. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٢).

(٢) قوله: «لإظهار قدرهم» تعليل لقوله: «نبه سبحانه...». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٢).

وقالَ الكوفيُّونَ: الخبرُ قبلَ دخولِها كانَ مرفوعًا بالخَبَرِيَّةِ، وهيَ بعدُ باقيةٌ مقتضيَةٌ للرَّفعِ قضيَّةً[١] للاستصحابِ، فلا يَرْفعُه الحرفُ.

وأُجيبَ بأنَّ اقتضاءَ الخبريَّةِ الرَّفعَ مشروطٌ بالتَّجرُّدِ؛ لتَخَلُّفِهِ عنها في خبرِ «كانَ»[٢]، وقد زالَ بدخولِها فتعَيَّنَ إعمالُ الحرفِ.

وفائدتُها: تأكيدُ النِّسبةِ وتحقيقُها، ولذَلكَ يُتَلقَّى القَسَمُ بها، ويُصدَّرُ بها الأجوبةُ، وتُذكَرُ في معرِضِ الشَّكِّ مثلَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣ ـ ٨٤] ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٤].

قالَ المبرِّدُ: قولُك: «عبدُ الله قائمٌ» إخبارٌ عن قيامِه، و: «إنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ» جوابُ سائلٍ عن قيامِه، و: «إنَّ عبدَ اللهِ لقائمٌ» جوابُ منكِرٍ لقيامِه[٣].

وتعريفُ الموصولِ إمَّا للعهدِ والمرادُ به ناسٌ بأعيانِهم كأبي لهبٍ وأبي جَهلٍ والوليدِ بنِ المغيرةِ وأحبارِ اليهودِ، أو للجنسِ مُتناولًا مَن صمَّمَ على الكفرِ وغيرَهم، فخُصَّ منهم غيرُ المصرِّينَ بما أُسْندَ إليه[٤].

---

(١) «قضيةً» بالنصب تعليلٌ لما قبله. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٤).

(٢) قوله: «لتخلُّفه» الضمير فيه راجع إلى «الرفع» وضمير «عنها» لـ«الخبرية»؛ أي: لتخلف الرفع عن الخبرية، وهو علة لقوله: «مشروط بالتجرد»؛ أي: بتجرد الخبر عن العوامل اللفظية، فإن الخبرية لو كانت مقتضية للرفع مطلقاً لوجب أن يكون خبر «كان» مرفوعاً؛ لوجود ما فُرض علة له فيه وهو الخبرية، ولما تخلف الرفع عن الخبرية في خبر «كان» علمنا أنها ليست مقتضية له مطلقاً بل إنما تقتضيه بشرط التجرد. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٢١٦).

(٣) انظر: «دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ٣١٥)، و«تفسير الرازي» (٢/ ٢٨١)، و«مفتاح العلوم» (ص: ١٧١)، وأوردوا فيه قصة بين المبرد والكندي المتفلسف قال على إثرها المبرد هذا الكلام.

(٤) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «أي: إلى الموصول وهو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾».

و«الكُفْرُ» لغةً: سترُ النِّعمةِ، وأصلُه: الكَفْرُ ـ بالفتح ـ وهو السَّترُ، ومنه قيلَ للزَّارعِ واللَّيلِ: كافرٌ، ولكِمَامِ الثَّمرةِ: كافورٌ.

وفي الشَّرعِ: إنكارُ ما عُلِمَ بالضَّرورةِ مجيءُ الرَّسولِ به، وإنَّما عُدَّ لُبسُ الغِيَارِ وشدُّ الزُّنَّارِ (١) ونحوُهما كفرًا لأنَّها تَدلُّ على التَّكذيبِ، فإنَّ مَن صدَّقَ الرَّسولَ ﷺ لا يجترئُ عليها ظاهرًا، لا لأنَّها كفرٌ في أنفُسِها.

واحتجَّتِ المعتزلةُ بما جاءَ في القرآنِ بلفظِ المضيِّ على حدوثِه؛ لاستدعائِهِ سابقةَ مُخبَرٍ عَنه(٢).

وأُجيبَ: بأنَّه مقتضَى التَّعلُّقِ، وحدوثُه لا يستلزِمُ حدوثَ الكلامِ كما في العِلمِ.

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، و﴿سَوَآءٌ﴾ اسمٌ بمعنى الاستواءِ، نُعِتَ به كما نُعتَ بالمصَادرِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] رُفع بأنَّه خبرُ ﴿إِنَّ﴾ وما بعدَه مرتفِعٌ به على الفاعليَّةِ، كأنَّه قيلَ: إنَّ الَّذينَ كفروا مُستوٍ عليهم إنذارُكَ وعدمُه، أو بأنَّه خبرٌ لِمَا بعدَه بمعنى: إنذارُك وعدمُه سِيَّانِ عليهم، والفعلُ إنَّما يمتنِعُ الإخبارُ عنه إذا أُريدَ به تمامُ ما وُضعَ له، أمَّا لو أُطلِقَ وأُريدَ به اللَّفظُ أو مطلَقُ الحَدَثِ المدلولِ عليه ضمنًا على

---

(١) «الغيار» بكسر المعجمة: تغيير اللباس؛ بأن يَخيط فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف ما يُخَالِف لونُه لونَه ويُلبس، و«الزنار» بضم الزاي: خيط غليظ فيه ألوان يُشَدُّ في الوسط فوق الثياب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٦). وفي «القاموس» (مادة: غير): الغيار: علامة أهل الذمة كالزنار ونحوه.

(٢) قوله: «بلفظ الماضي» نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١] «على حدوثه»؛ أي: القرآن؛ «لاستدعائه»؛ أي: ما جاء فيه بلفظ الماضي «سابقةَ المخبر عنه» والقديم يستحيل أن يكون مسبوقاً بغيره. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٦).

الاتِّساعِ فهو كالاسمِ في الإضافةِ والإسنادِ إليه؛ كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟﴾ [البقرة: ١٣] ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقولِهم: «تَسمعُ بالمُعَيْديِّ خيرٌ مِن أنْ تراهُ».

وإنَّما عُدِلَ هاهنا عن المصدرِ إلى الفعلِ لِمَا فيه من إيهامِ التَّجدُّدِ، وحَسُنَ دخولُ الهمزةِ و﴿أَمْ﴾ عليه لتقريرِ معنى الاستواءِ وتأكيدِه؛ فإنَّهما جُرِّدتا عن معنَى الاستفهامِ لمجرَّدِ الاستواءِ كما جُرِّدَت حروفُ النِّداءِ عن الطَّلبِ لمجرَّدِ التَّخصيصِ في قولِهم: «اللَّهمَّ اغفِرْ لنا أيَّتُها العصَابةُ»[1].

و«الإنذارُ»: التَّخويفُ، أُريدَ به التَّخويفُ من عقابِ اللهِ تعالى، وإنَّما اقتَصَرَ عليه دونَ البشارةِ لأنَّه أوقعُ في القلبِ وأشدُّ تأثيرًا في النَّفسِ من حيثُ إنَّ دفعَ الضَّررِ أهمُّ من جَلْبِ النَّفْعِ، فإذا لم يَنفَعْ فيهم كانَتِ البشارةُ بعَدَمِ النَّفْعِ أَوْلى.

وقُرِئَ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيقِ الهمزتَينِ، وتخفيفِ الثَّانيةِ بينَ بينَ، وقَلْبِها أَلِفًا، وهو لحنٌ لأنَّ المتحرّكَةَ لا تُقْلَبُ، ولأنَّه يؤدِّي إلى جمعِ السَّاكنَينِ على غيرِ حدِّه، وبتوسيطِ ألـفٍ بينهما محقَّقَتَينِ، وبتوسيطِها والثَّانيةُ بينَ بينَ[2]، وبحذفِ الاستفهاميَّةِ، وبحذفِها وإلقاءِ حركتِها على السَّاكنِ قبلَها.

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٧٠).

(٢) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان بتحقيق الهمزتين، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، إلا أن أبا عمرو، وقالون، وإسماعيل بن جعفر عن نافع، وهشاماً، يُدخلون بينهما ألفاً، وابن كثير لا يدخل، وروي تحقيقهما عن هشام وإدخال ألفٍ بينهما، وروي عن ورش كابن كثير، وكقالون، وإبدالُ الهمزة الثانية ألفاً. والأخيرة هي الَّتي أنكرها المؤلف. انظر: «التيسير في القراءات السبع» (ص: ٣١ ـ ٣٢)، و«النشر في القراءات العشر» (١/ ٣٦٣). وانظر كذلك «الكشاف» (١/ ٩٢)، و«البحر المحيط» (١/ ١٣٧).

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جملةٌ مفسِّرةٌ لإجمالِ ما قَبْلَها فيما فيه الاستواءُ فلا محلَّ لها، أو حالٌ مؤكِّدةٌ، أو بدلٌ عنه، أو خبرُ ﴿إِنَّ﴾ والجملةُ قبلَها اعتراضٌ بما هو علَّةُ الحكمِ.

والآيةُ ممَّا احتَجَّ به مَن جوَّزَ تكليفَ ما[1] لا يُطاقُ، فإنَّه سبحانَه وتعالى أَخبرَ عنهم بأَنَّهم لا يؤمنونَ وأمرَهم بالإيمانِ، فلو آمَنُوا انْقَلَبَ خبرُه كذِبًا، وشَمِلَ إيمانُهم الإيمانَ بأَنَّهم لا يؤمنونَ، فيجتمعُ الضِّدَّانِ.

والحقُّ: أنَّ التَّكليفَ بالممتنِعِ لذاتِه وإنْ جازَ عقلًا من حيثُ إنَّ الأحكامَ لا تستدعي غَرَضًا سيَّما الامتثالُ، لكنَّهُ غيرُ واقعٍ للاستقراءِ، والإخبارُ بوقوعِ الشَّيءِ أو عَدَمِهِ لا ينفِي القدرةَ عليه؛ كإخبارِه تعالى عمَّا يفعلُه هو أو العبدُ باختيارِه.

وفائدةُ الإنذارِ بعدَ العِلمِ بأنَّه لا ينجعُ: إلزامُ الحُجَّةِ، وحِيَازةُ الرَّسولِ فضلَ الإبلاغِ، ولذلكَ قالَ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يقل: سواءٌ عليكَ، كما قالَ لعَبَدةِ الأصنامِ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

وفي الآيةِ إخبارٌ بالغيبِ على ما هو به إنْ أُريدَ بالموصولِ أشخاصٌ بأعيانِهم، فهي من المعجزاتِ.

(٧) - ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ تعليلٌ للحُكمِ السَّابقِ وبيانُ ما يَقتضيْه.

و«الخَتْمُ»: الكَتْمُ، سُمِّي به الاستيثاقُ مِن الشَّيءِ بضَرْبِ الخاتمِ عليه لأنَّه كتمٌ له، والبلوغُ[2] آخِرَه؛ نظرًا إلى أنَّه[3] آخِرُ فعلٍ يُفعلُ في إحرازِه.

---

(١) في نسخة التفنازاني: «التكليف بما».

(٢) قوله: «والبلوغُ» معطوف على «الاستيثاقُ»؛ أي: وسُمِّي بلوغُ آخرِ الشَّيءَ ختمًا لأنَّه...

(٣) في نسخة الخيالي: «والبلوغ آخره لأنه».

و«الغِشـاوةُ»: فِعَالـةٌ مـن «غشَّـاه»: إذا غطَّـاه، بُنِيَـتْ لِمَا يَشـتمِلُ على الشَّـيءِ كـ«العِصَابـةِ» و«العِمامةِ».

ولا خَتْمَ ولا تغشيَةَ على الحقيقةِ، وإنَّما المرادُ بهما: أنْ يُحدِثَ في نفوسِهم هَيئةً تُمرِّنُهم على استحبابِ الكفرِ والمعاصي واستقباحِ الإيمانِ والطَّاعاتِ بسببِ غيِّهم وانهماكِهم في التَّقليدِ، وإعراضِهم عن النَّظرِ الصَّحيحِ، فتُجعَلُ قلوبُهم بحيثُ لا يَنْفُذُ فيها الحقُّ، وأسماعُهم تَعَافُ استماعَه، فتصيرُ كأنَّها مُستوثَقٌ منها بالخَتْمِ، وأبصارُهم لا تجتلِي الآياتِ المنصوبةَ لهم في الأنفُسِ والآفاقِ كما تَجتلِيْها أعيُنُ المستبصِرينَ، فتصيرُ كأنَّها غُطِّي عليها وحِيْلَ بينَها وبينَ الإبصارِ، وسَمَّاه[1] على الاستعارةِ خَتْمًا وتغشِيَةً، أو مثَّلَ قلوبَهم ومشاعِرَهم المَؤُوفةَ بها بأشياءَ ضُرِبَ حجابٌ بينها وبين الاستِنْفاعِ بها خَتْمًا وتغشيةً.

وقـد عبَّـرَ عن إحـداثِ هذه الهيئـةِ بالطَّبْعِ فـي قولِه تعالـى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨]، وبالإغفالِ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، وبالإقسـاءِ فـي قولِـه: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَـٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]، وهيَ من حيثُ إنَّ الممكناتِ بأسرِها مُستنِدةٌ إلى الله تعالـى واقعـةٌ بقُدرتِـه أُسـنِدت إليـه، ومـن حيثُ إنَّهـا مسـبَّبةٌ ممَّـا اقترَفـوه ـ بدليلِ قولِـه: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النسـاء: ١٥٥]، وقولِـه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [المنافقـون: ٣] ـ وردَتِ الآيـةُ ناعيَـةً عليهـم شَـناعةَ صِفَتِهم ووَخامةَ عاقِبَتِهم.

---

(١) قـوله: «وسماه»؛ أي: إحداثَ الهيئةِ المذكورة، وفي نسخة: «وسماها»؛ أي: الهيئة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٤٢).

واضطربَتِ المعتزلةُ فيه، فذَكَروا وُجوهًا من التَّأويلِ:

الأوَّلُ: أنَّ القومَ لمَّا أَعرضُوا عن الحقِّ وتمكَّنَ ذلكَ في قلوبِهم حتَّى صارَ كالطَّبيعةِ لهم شُبِّهَ بالوَصفِ الخِلْقيِّ المجبولِ عليه.

الثَّاني: أنَّ المرادَ به تمثيلُ حالِ قلوبِهم بقلوبِ البهائمِ الَّتي خَلَقها اللهُ تعالى خاليَةً عن الفِطَنِ، أو قلوبٍ مقدَّرٍ خَتْمُ اللهِ تعالى عليها، ونظيرُه: «سالَ به الوادي» إذا هلكَ، و: «طارَت به العنقاءُ» إذا طالَتْ غَيبتُه.

الثَّالثُ: أنَّ ذلكَ في الحقيقةِ فعلُ الشَّيطانِ أو الكافرِ، لكنْ لمَّا كانَ صُدورُه عنه بإقدارِه تعالى إيَّاه أُسنِدَ إليه إسنادَ الفعلِ إلى المسبِّبِ.

الرَّابعُ: أنَّ أعراقَهم لمَّا رسَخَتْ في الكفرِ واستَحْكَمَتْ بحيثُ لم يَبْقَ طريقٌ إلى تحصيلِ إيمانِهم سوى الإلجاءِ والقسرِ، ثمَّ لم يَقْسِرْهم إبقاءً على غرضِ التَّكليفِ، عبَّرَ عن تركِهِ بالخَتْمِ فإنَّه سدٌّ لإيمانِهم، وفيه إشعارٌ على ترامي أمرِهم في الغيِّ، وتَنَاهي انهماكِهم في الضَّلالِ والبغي.

الخامسُ: أن يكونَ حكايةً لِمَا كانَت الكَفَرةُ يقولونَ، مِثْلَ قولِهم: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥] تهكُّمًا واستهزاءً بهم؛ كقولِه تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ الآيةَ [البينة: ١].

السَّادسُ: أنَّ ذلك في الآخرةِ، وإنَّما أُخبر عنه بالماضي لتحقُّقِه وتيَقُّنِ وقوعِه، ويَشهدُ له قولُه تعالى: ﴿وَنَحۡشُرُهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗا﴾ [الإسراء: ٩٧].

السَّابعُ: أنَّ المرادَ بالختمِ: وَسْمُ قلوبِهم بسِمَةٍ تعرفُها الملائكةُ، فيُبْغِضونهم ويَتَنفَّرونَ عنهم.

وعلى هذا المنهاجِ كلامُنا وكلامُهم فيما يُضافُ إلى اللهِ تعالى من طبعٍ وإضلالٍ ونحوِهما.

﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ مَعطوفٌ على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ كقولِه تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الجاثية: ٢٣]، والوفاقُ على الوَقْفِ عليه، ولأنَّهما لمَّا اشتَرَكا في الإدراكِ من جميعِ الجوانبِ جُعِلَ ما يمنعُهما من خاصٍّ فعلِهما الختمُ الَّذي يمنعُ من جميعِ الجهاتِ، وإدراكُ الأبصارِ لمَّا اختَصَّ بجهةِ المقابَلةِ جُعلَ المانعُ لها عن فِعْلِها الغشاوةَ المختصَّةَ بتلك الجهةِ، وكُرِّرَ الجارُّ ليكونَ أدلَّ على شدَّةِ الختمِ في الموضعَينِ واستقلالِ كلٍّ منهما بالحُكمِ.

ووُحِّدَ السَّمْعُ للأمنِ عَنِ اللَّبْسِ واعتبارِ الأصلِ، فإنَّه[1] مصدرٌ في أَصلِهِ والمصَادرُ لا تُجمعُ، أو على تقديرِ مضافٍ مثلَ: وعَلى حواسِّ سَمْعِهم.

و«الأبصارُ»: جمعُ بَصَرٍ، وهو إدراكُ العَينِ، وقد يُطلَقُ مجازًا على القوَّةِ الباصرةِ وعلى العُضوِ، وكذا «السَّمعُ»، ولعلَّ المرادَ بهما في الآيةِ: العُضوُ؛ لأنَّه أشدُّ مناسَبةً للخَتْمِ والتَّغطيَةِ، وبـ«القلبِ»: ما هو محلُّ العِلمِ، وقد يُطلَقُ ويُرادُ به العقلُ والمعرفةُ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧].

وإنَّما جازَ إمالتُها مع الصَّادِ لأنَّ الرَّاءَ المكسورةَ تغلِبُ المستعلِيَةَ لِمَا فيها مِن التَّكريرِ.

و﴿غِشَٰوَةٌ﴾ رفعٌ بالابتداءِ عند سيبويهِ، وبالجارِّ والمجْرُورِ عند الأَخفشِ،

---

(١) في نسخة الخيالي: «لأنه».

ويؤيِّـدُه العَطـفُ على الجملـةِ الفعليَّةِ، وقُـرِئَ بالنَّصبِ[1] على تقديـرِ: وجَعَلَ على أبصَارِهـم غشـاوةً، أو علـى حـذفِ الجـارِّ وإيصَـالِ الختمِ بنفسِـها إليـه، والمعنى: وختمَ علـى أبصَارِهم بغشـاوةٍ.

وقُرِئَ بالضَّمِّ والرَّفعِ، وبالفتحِ والنَّصبِ، وهما لغتانِ فيها، و: «غِشوةٌ» بالكسرِ مرفوعَةً، وبالفتحِ مرفوعةً ومنصوبةً، و: «عَشاوةٌ» بالعينِ غيرِ المعجَمةِ[2].

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وعيدٌ وبيانٌ لِمَا يَستَحِقُّونهُ، و«العذابُ» كـ«النَّكَالِ» بناءً ومعنًى، تقولُ: أَعْذَبَ عن الشَّيءِ ونكَلَ عنه: إذا أَمْسَكَ، ومنه: الماءُ العَذْبُ؛ لأنَّه يَقْمَعُ العطشَ ويَردَعُه، ولذلكَ سُمِّيَ نُقَاخًا وفُراتًا، ثمَّ اتُّسِعَ فأُطلقَ على كلِّ أَلَمٍ فادِحٍ وإنْ لم يكنْ نَكالًا؛ أي: عقابًا يَرْدَعُ الجانيَ[3] عن المعاوَدةِ، فهو أعمُّ منهما.

وقيلَ: اشتقاقُه من «التَّعذيبِ» الَّذي هو إزالةُ العَذْبِ؛ كـ«التَّقْذيَةِ» و«التَّمريضِ».

و«العظيمُ»: نقيضُ الحقيرِ، و«الكبيرُ»: نقيضُ الصَّغيرِ، وكما أنَّ الحقيرَ دونَ الصَّغيرِ فالعظيمُ فوقَ الكبيرِ.

---

(١) هي قراءة المفضل بـن محمد الضبي عن عاصم، كما في «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٣٨ ـ ١٣٩)، و«الحجة للقراء السبعة» للفارسي (١/ ٢٩١)، و«جامع البيان» لأبي عمرو الداني (٢/ ٣)، و«المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٨٨)، وزيد في بعض نسخ «البحر المحيط» (١/ ١٤١) نسبتها لأبي حيوة وإسماعيل بن مسلم، ومثله في «روح المعاني» (١/ ٤٠١). وللعلماء كلام طويل في توجيهها، ينظر في ذلك ما قاله أبو حيان في «البحر». وهي خلاف المشهور عن عاصم، فقد اتفق القراء العشرة في المشهور عنهم على قراءة: ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ بكسر الغين والرفع في آخره، فما سيأتي كله من الشاذ كهذه.

(٢) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٠)، و«الكشاف» (١/ ١٠٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٨٩)، و«البحر المحيط» (١/ ١٤٣).

(٣) في نسخة التفتازاني: «عقابا يراد به ردع الجاني» وفي نسخة الطبلاوي: «عقابا يُردع الجاني به».

ومعنـى التَّوصيـفِ به: أنَّـه إذا قِيسَ بسـائرِ ما يُجانِسُـه قَصُرَ عنه جميعِـه وحَقُرَ بالإضافةِ إليه.

ومعنـى التَّنكيـرِ فـي الآيـةِ: أنَّ علـى أبصَارِهم نـوعَ غِشـاوةٍ ليس ممَّـا يتعارَفُه النَّـاسُ وهـو التَّعَامـي عـن الآيـاتِ، ولهـم مـن الآلامِ العِظَـامِ نـوعٌ عظيـمٌ لا يَعلمُ كُنْهَـهُ إلَّا اللهُ تعالـى.

(٨) ـ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ لمَّا افتـتَح سبحانَه وتعالى بشرحِ حَالِ الكتابِ، وسَاقَ لبيانِه ذكرَ المُؤمنينَ الَّذينَ أَخْلَصوا دينَهُم لِلهِ تعالى وواطأتْ فيه قلوبُهم ألسنتَهم، وثنَّى بأضدادِهم الَّذينَ مَحَّضُوا الكفرَ ظاهرًا وباطنًا ولم يلتَفِتوا لِفْتَهُ[1] رأسًا، ثلَّثَ[2] بالقِسْمِ الثَّالثِ المذَبْذَبِ بين القِسْمَينِ ـ وهم الَّذينَ آمَنوا بأفواهِهم ولَم تُؤْمِنْ قلُوبُهم ـ تكميلًا للتَّقسيمِ، وهم أخبثُ الكَفَرةِ وأبغضُهم إلى اللهِ تعالى؛ لأنَّهم موَّهوا الكفرَ وخَلَطُوا به خِداعًا واستهزاءً، ولذلكَ طوَّلَ في بَيانِ خُبْثِهم، وجَهَّلَهم، واسْتَهْزَأَ بهم، وتهكَّمَ بأفعالِهم، وسجَّلَ على عَمَهِهم وطغيانِهم، وضَـرَبَ لـهـم الأمـثـالَ، وأنزلَ فيهِم: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وقصَّتُهم عن آخِرِها معطوفةٌ على قصَّةِ المُصِرِّينَ.

و«النَّاسُ» أَصلُه: أُناسٌ؛ لقولِهم: إِنسانٌ وإِنسٌ وأَناسيُّ، فحُذِفتِ الهَمزةُ حَذْفَها في «لُوْقةٍ»، وعُوِّضَ عنها حرفُ التَّعريفِ، ولذلكَ لا يكادُ يُجمعُ بينهُما، وقولُه:

---

(١) «لِفتَه» بكسر اللام؛ أي: جانبه، واللِّفت: الشِّقُّ، وقولهم: لا تَلتفِت لِفْتَ فلان؛ أي: لا تنظر إليه، وقول الأنصاري في «حاشيته»: «لفتة بكسر اللام؛ أي: نظرة» لم أقف على ما يشهد له، ولكن «اللَّفتة» بفتح اللام بمعنى النظرة. انظر: «الصحاح» (مادة: لفت)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١/ ٣٦١)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ١٤٧).

(٢) جواب «لمَّا».

إنَّ الـمَـنـايَـا يَـطَّـلِـعْـ ـنَ على الأُنَاسِ الآمِنِينَا[1]

شاذٌّ، وهو اسمُ جمعٍ كـ«رُخال» إذ لم يَثْبُتْ «فُعالٌ» في أبنيَةِ الجمعِ، مأخوذٌ من «أَنِسَ» لأَنَّهم يَستأنِسونَ بأمثالِهم، أو «آنَسَ» لأنَّهم ظاهِرُونَ مُبصَرونَ، ولذلكَ سُمُّوا بشرًا؛ كما سُمِّي الجنُّ جنًّا لاجتنانِهم.

واللَّامُ فيه للجنسِ و﴿مَن﴾ موصوفةٌ إذ لا عَهْدَ؛ فكأنَّه قالَ: ومِن النَّاسِ ناسٌ يقولونَ، أو للعهدِ والمعهُودُ هُم ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ و﴿مَن﴾ موصُولةٌ مُرادٌ بها ابنُ أُبيٍّ وأصحابُه ونُظَراؤُه، فإنَّهم من حيثُ إنَّهم صمَّمُوا على النِّفاقِ دخلُوا في عِدادِ الكفَّارِ المختومِ على قلوبِهم، واختصاصُهم بزيادةٍ زادُوها على الكفرِ لا يأبَى دخولَهم تحتَ هذا الجنسِ، فإنَّ الأجناسَ إنَّما تتنوَّعُ بزيادَاتٍ يختلِفُ فيها أبعَاضُها، فعلى هذا تكونُ الآيةُ تقسيمًا للقِسْمِ الثانِي.

واختصاصُ الإيمانِ باللهِ تعالى وباليَومِ الآخِرِ بالذِّكرِ تخصيصٌ لِمَا هو المقصُودُ الأعظمُ من الإيمانِ، وادِّعاءٌ بأنَّهم احْتَازُوا الإيمانَ من جانبَيهِ وأحاطُوا بقُطْرَيه، وإيذانٌ بأنَّهم منافقونَ فيما يظنُّونَ أنَّهُم مخلِصُونَ فيهِ، فكيفَ بما يَقصدُون بهِ النِّفَاقَ؟ لأنَّ القومَ كانُوا يهودًا وكانُوا يؤمنُونَ باللهِ وَاليَومِ الآخِرِ إيمانًا كَلَا إيمانٍ؛ لاعتقادِهِم التَّشبيهَ واتِّخاذَ الولَدِ، وأنَّ الجنَّةَ لا يدخلُها غيرُهم، وأنَّ النَّارَ لن تمسَّهم إلَّا أيَّامًا معدودةً وغيرَها، ويُرُونَ المؤمنينَ أنَّهم آمَنوا مِثْلَ إيمانِهم،

---

(١) هذا البيت من مقطوعة منسوبة لذي جدن الحميري الملك، كما في «المعمَّرون من العرب» لأبي حاتم السجستاني (ص: ٣٤)، و«بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٥/ ١٤٠)، و«خزانة الأدب» (٢/ ٢٨٨)، والشطر الأول دون نسبة في «الخصائص» لابن جني (٣/ ١٥٣)، و«الصحاح» (مادة: أنس ونوس)، و«الأزمنة والأمكنة» للمرزوقي (ص: ٩٤)، والثاني دون نسبة في «تاج العروس» (١٦/ ٥٨٥).

وبيانٌ[١] لتَضاعُفِ خُبْثِهم وإفراطِهم في كُفْرِهم؛ لأنَّ ما قالُوه لو صَدَر عنهم لا على وَجْهِ الخداعِ والنِّفاقِ وعقيدتُهم عقيدتُهم لم يكن إيمانًا، كيف وقد قالُوه تمويهًا على المسلمينَ وتهكُّمًا بهم؟

وفي تكريرِ الباءِ ادِّعاءُ الإيمانِ بكلِّ واحدٍ على الأصالةِ والاستِحْكامِ.

و«القولُ»: هو التَّلفُّظُ بما يُفيدُ، ويُقالُ بمعنَى المقولِ، والمَعْنى المتصوَّرِ في النَّفْسِ المعبَّرِ عنه باللَّفظِ، وللرَّأيِ والمذهبِ مجازًا.

والمرادُ بـ«اليومِ الآخِرِ»: مِن وقتِ الحشرِ إلى ما لا يتناهَى، أو إلى أن يدخُلَ أهلُ الجنَّةِ الجنةَ وَأَهلُ النَّارِ النَّارَ؛ لأنَّه آخِرُ الأوقاتِ المحدودةِ.

﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ إنكارُ ما ادَّعَوهُ، ونَفْيُ ما انْتَحَلُوا إثباتَه، وكانَ أَصْلُه: وما آمَنُوا؛ ليُطَابِقَ قولَهم في التَّصريحِ بشأنِ الفعلِ دونَ الفاعلِ، لكنَّه عكَسَ تأكيدًا ومبالغةً في التَّكذيبِ؛ لأنَّ إخراجَ ذواتِهم من عِدَادِ المُؤمنينَ أبلغُ من نفيِ الإيمانِ عنهم في مَاضي الزَّمانِ، ولذلكَ أَكَّدَ النَّفْيَ بالباءِ، وأَطلقَ الإيمانَ؛ على مَعنى: أنَّهم ليسُوا من الإيمانِ في شيءٍ، ويَحتمِلُ أنْ يُقيَّدَ بما قَيَّدُوا به لأنَّه جوابُه.

والآيةُ تدلُّ على أنَّ مَن ادَّعَى الإيمانَ وخالَفَ قلبُه لسانَه بالاعتقادِ لم يكن مُؤمنًا، لا أنَّ مَن تفوَّهَ بالشَّهادتَينِ فارغَ القلبِ عمَّا يوافِقُه أو يُنافيهِ لم يكن مُؤمنًا، والخلافُ مع الكرَّاميَّةِ في الثَّاني، فلا يَنتهِضُ حجَّةً عليهم.

(٩) ـ ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ «الخَدْعُ»: أنْ تُوهِمَ غيرَكَ خلافَ ما تُخفيهِ من المكروهِ لتُنْزِلَه عمَّا هو بصدَدِه، من قولِهم: «خَدَعَ الضَّبُّ»: إذا توارَى في جُحْرِه، و«ضبٌّ خادِعٌ وخَدِعٌ»: إذا أَوْهَمَ الحارشَ إقبالَه عليه ثمَّ خَرَجَ من بابٍ آخَرَ.

---

(١) قوله: «وبيان» عطف على قوله: «وإيذان». انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ١٠١).

وأصلُه: الإخفاءُ، ومنه: «المِخْدَعُ» للخزانةِ، و: «الأَخْدعانِ» لعِرْقَينِ خَفِيَّينِ في العُنُقِ.

والمخادَعةُ تكونُ بين اثنينِ، وخداعُهم مع اللهِ ليسَ على ظاهرِهِ لأنَّه لا يَخْفَى عليه خافيةٌ، ولأنَّهم لم يقصدُوا خديعتَه، بل المرادُ:

إمَّا مخادَعةُ رسولِه على حذفِ المضافِ، أو على أنَّ معاملةَ الرَّسولِ معاملةُ اللهِ تعالى من حيثُ إنَّه خليفتُه؛ كما قالَ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

وإمَّا أنَّ صورةَ صَنيعِهم مع اللهِ مِن إظهارِ الإيمانِ واستِبْطانِ الكفرِ، وصُنعِ اللهِ تعالى معهم بإجراءِ أحكامِ المسلمينَ عليهم ـ وهم عندهُ أخبثُ الكفَّارِ وأهلُ الدَّرْكِ الأسفلِ من النَّارِ ـ استدراجًا لهم، وامتثالَ الرَّسولِ[1] والمُؤمنينَ أمرَ الله في إخفاءِ حالِهم وإجراءِ حُكمِ المسلمينَ[2] عَلَيهم مجازاةً لهم بمثلِ صَنيعِهم= صورةُ صُنعِ المخادِعِينَ.

ويحتمِلُ أن يُرادَ بـ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾: يَخْدَعونَ؛ لأنَّه بيانٌ لـ﴿يَقُولُ﴾، أو استئنافٌ بذكرِ ما هو الغرضُ منه، إلَّا أنَّه أُخرجَ في زنةِ «فاعَلْتُ» للمُبالغةِ، فإنَّ الزِّنَةَ لمَّا كانَت للمغالَبةِ، والفعلُ متى غُولِبَ فيه كانَ أبلغَ منه إذا جاءَ بلا مقابَلةِ مُعارِضٍ ومُبَارٍ= استَصْحَبَتْ ذلكَ[3]، ويَعْضُدُه قراءةُ مَن قَرأَ: «يَخْدَعونَ»[4].

---

(١) قوله: «وامتثال الرسول» عطف على «صورة صنيعهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٥٣).

(٢) في نسخة التفتازاني: «أحكام المسلمين»، وفي نسخة الطبلاوي: «حكم الإسلام».

(٣) قوله: «استصحبت»؛ أي: الزِّنة، وهو جواب «لمَّا»، و«ذلك»؛ أي: ما ذكر من المبالغة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٥٣).

(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ١٠٥)، و«البحر» (١/ ١٥٨).

وكانَ غرضُهم في ذلكَ: أن يَدْفَعوا عن أنفُسِهم ما يُطْرَقُ به مَن سِوَاهم من الكَفَرةِ، وأنْ يُفْعَلَ بهم ما يُفعَلُ بالمُؤمنينَ من الإكرامِ والإعطاءِ، وأنْ يختلِطوا بالمسلمينَ فيطَّلعُوا على أسرارِهم ويُذيعُوها إلى مُنابذِيهم، إلى غيرِ ذلكَ من الأغراضِ والمقاصدِ.

﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ قراءةُ نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو، والمعنى: أنَّ دائرةَ الخداعِ راجعةٌ إليهم[1] وضَرَرَها يَحِيقُ بهم، أو: أنَّهم في ذلكَ خَدَعوا أنفُسَهم لمَّا غَرُّوها بذلك وخدَعَتْهم أنفُسُهم حيثُ حدَّثَتْهم بالأمانيِّ الفارغةِ، وحَمَلَتْهم على مُخادَعةِ مَن لا تَخْفَى عليه خافيةٌ.

وقرأ الباقونَ: ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ﴾[2]؛ لأنَّ المخادَعةَ لا تُتَصوَّرُ إلَّا بينَ اثنَينِ.

وقُرِئَ: «وما يُخَدِّعون» من: خَدَّعَ[3]، و: «يَخَدِّعون» بمعنى: يَخْتَدِعونَ، و: «يُخْدَعون» و«يُخادَعون» على البناءِ للمفعولِ ونصبِ «أنفسَهم» بنزعِ الخافِضِ[4].

و«النَّفْسُ»: ذاتُ الشَّيءِ وحقيقتُه، ثمَّ قيلَ للرُّوحِ لأنَّ نَفْسَ الحيِّ به، وللقلبِ لأنَّه محلُّ الرُّوحِ أو مُتعلَّقُه، وللدَّمِ لأنَّ قِوَامَها به، وللماءِ لفَرْطِ حاجتِها إليه، وللرَّأيِ في قولِهم: «فلانٌ يُؤامِرُ نفسَه[5]» لأنَّه يَنبعِثُ عنها، أو يُشْبِهُ ذاتًا تأمرُه وتشيرُ عليهِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «أن دائرة الخداع دائرة عليهم».

(٢) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ١٣٩)، و«التيسير» (ص: ٧٢).

(٣) نسبت لقتادة ومورق العجلي. انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٩٠)، و«البحر» (١/ ١٦١)، وهي في «الكشاف» (١/ ٥٩) دون نسبة

(٤) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠)، و«المحتسب» (١/ ٥١)، و«الكشاف» (١/ ١١٣)، و«البحر» (١/ ١٦١).

(٥) كذا في النسخ التي بين أيدينا: «نفسه» بالإفراد، وفي «حاشية الخفاجي»: «نفسيه»، والظاهر أنها =

والمرادُ بالأنفُسِ هاهنا: ذَوَاتُهم، ويحتمِلُ حملُها على أرواحِهم وآرائِهم.

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾: لا يُحِسُّونَ بذلكَ لتَمَادِي غَفْلَتِهم، جَعَلَ لُحوقَ وَبالِ الخِداعِ ورجوعَ ضَرَرِه إليهم في الظُّهورِ كالمحسُوسِ الَّذي لا يَخْفَى إلّا على مَؤُوفِ الحَوَاسِّ.

والشُّعورُ: الإحسَاسُ، ومشاعِرُ الإنسانِ: حواسُّه، وأصلُه: الشِّعرُ [1]، ومنه: الشِّعارُ.

(١٠) ـ ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ المرضُ حقيقةٌ فيما يَعْرِضُ للبَدَنِ فيخرجُه عن الاعتدالِ الخاصِّ به ويُوجِبُ الخلَلَ في أفعالِه، ومَجازٌ في الأعراضِ النَّفسانيَّةِ الَّتي تُخِلُّ بكمالِها كالجهلِ وسوءِ العقيدةِ والحَسَدِ والضَّغينةِ وحُبِّ المعاصي؛ لأنَّها مانعةٌ مِن نَيْلِ الفضائلِ أو مؤدِّيَةٌ إلى زوالِ الحياةِ الحقيقيَّةِ الأبديَّةِ، والآيةُ تحتمِلُهما، فإنَّ قلوبَهم كانَت متألِّمةً تَحرُّقًا على ما فاتَ عنهم من الرِّياسَةِ وحَسَدًا على ما يَرَوْنَ من ثباتِ أمرِ الرَّسولِ واستعلاءِ شأنِه يومًا فيومًا، فزادَ اللهُ تعالى غمَّهم بما زادَ في إعلاءِ أمرِه وإشادةِ ذكرِه، ونفوسَهم كانَت مَؤُوفةً بالكفرِ وسوءِ الاعتقادِ ومعاداةِ النَّبيِّ ﷺ ونحوِها، فزادَ اللهُ ذلكَ بالطَّبعِ،

= وقعت هكذا النسخ التي اعتمد عليها، وقد وافقه في هذا عصام الدين في «حاشيته» (٤٣/أ)، وكلا اللفظين له ما يشهد في كتب اللغة، ولكلٍّ وجه في المعنى، والشائع في كلام المتقدمين التثنية. انظر: «كتاب الشعر» لأبي علي الفارسي (ص: ٣٢١)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٥٢)، و«الصناعتين» له (ص: ٤٢٦)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (١/ ١٣٧)، و«أساس البلاغة» للزمخشري (٢/ ٢٩٣).

(١) الظاهر أن قوله: «وأصله الشعر» بكسر الشين وإسكان العين؛ أي: الفهم، ويكون «الشِّعار» بمعنى: العلامَةِ، أو: ما يُنادى بِهِ في الحربِ، ويحتمل أن يكون بفتحتين ويكون «الشِّعار» بمعنى: الثَّوبِ الَّذي يلي الجسد. «حاشية الخفاجي».

أو بازديـادِ(١) التَّكاليـفِ وتكريـرِ الوحـيِ وتضاعُـفِ النَّصـرِ، وكانَ إسـنادُ الزِّيـادةِ إلـى الله تعالـى مـن حيـثُ إنَّه مسـبِّبٌ مـن فِعْلِـه، وَإسـنادُها إلـى السُّـورةِ فـي قولِه: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥] لكونِها سببًا.

ويحتمِلُ أن يُرادَ بالمرضِ: ما تَدَاخَلَ قلوبَهم من الجُبْنِ والخَوَرِ حين شاهدوا شوكةَ المسلِمينَ وإمدادَ اللهِ لهم بالملائكةِ، وقَذَفَ(٢) الرُّعبَ في قلوبِهم، وبزيادتِه: تضعيفُه بما زادَ لرسولِه نصرةً على الأعداءِ وتَبَسُّطًا في البلادِ.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: مُـؤلمٌ؛ يقالُ: «أَلِمَ فهو أَليمٌ» كـ«وَجِعَ فهو وَجِيعٌ»، وُصِفَ به العذابُ للمبالغةِ؛ كقولِه:

تحيَّــةُ بينِهـــم ضَـــرْبٌ وَجيعٌ(٣)

على طريقةِ قولِهم: «جَدَّ جِدُّه».

﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ قرأها عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والمعنى: بسببِ كذبِهم أو ببدلِه جزاءً له، وهو قولُهم: ﴿ءَامَنَّا﴾.

---

(١) في نسخة الخيالي: «بزيادة»، وفي نسخة الطبلاوي: «بازديادات».

(٢) قوله: «وقذف» كذا ضبطت في نسخة التفتازاني وكتب تحتها: «عطف على جملة شاهدوا».

(٣) عجـز بيـت لعمـرو بـن معـدي كـرب. انظـر: «الكتـاب» (٣/ ٥٠)، و«النـوادر» لأبـي زيـد (ص: ٤٢٨)، و«معانـي القـرآن» للزجـاج (٢/ ١٢٠)، و«الخزانـة» (٩/ ٢٦٥)، وقـال البغـدادي: ولـم أره فـي شـعره. وصدره:

وخيـــلٍ قـــد دَلَفْــتُ لهـــا بخيـــلِ

أي: وأصحـابِ خيـل، دلفـت: دنـوت؛ أي: ربَّ جيـشٍ قـد تقدمـتُ إليـه بجيـشٍ وكانـت التحيـة بينهـم الضـرب بالسـيف لا القـول باللسـان كمـا هـو العـادة، والوجيع فـي الحقيقـة المضروب لا الضـرب.

وقرأ الباقونَ: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ مِن «كذَبَه»[(١)]؛ لأنَّهم كانُوا يُكذِّبونَ الرَّسُولَ بقلوبِهم وإذَا خَلَوا إلى شياطينِ دينهم[(٢)]، أو من «كذَّب» الَّذي هو للمُبالغةِ أو التَّكثيرِ مثل: بَيَّنَ الشَّيءُ، و: مَوَّتَتِ البهائمُ، أو مِن «كَذَّبَ الوحشيُّ»: إذا جَرَى شوطًا ووقَفَ ليَنظُرَ ما وراءَه، فإنَّ المنافقَ متحيِّرٌ متردِّدٌ.

و«الكذبُ»: هو الخبرُ عن الشَّيءِ على خلافِ ما هو به، وهو حَرامٌ كلُّه لأنَّه عَلَّلَ به استحقاقَ العذابِ حيثُ رُتِّبَ عليه.

وما رُوِي: أنَّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ كذَبَ ثلاثَ كَذَباتٍ[(٣)]، فالمرادُ به التَّعريضُ، ولكنْ لمَّا شابَهَ الكذبَ في صورتِهِ سُمِّيَ به.

(١١) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ عطفٌ على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أو ﴿يَقُولُ﴾، وما رُويَ عن سلمانَ: أنَّ أَهلَ هَذه الآيةِ لم يأتوا بَعدُ[(٤)]، فلعلَّه أرادَ به أنَّ أَهلَها ليس الَّذينَ كانُوا فقط، بل وسَيَكونُ مِن بعدُ مَن حالُه حالُهم؛ لأنَّ الآيَةَ متَّصلةٌ بما قَبْلَها بالضَّميرِ الذي فيها.

و«الفَسَاد»: خروجُ الشَّيءِ عن الاعتدالِ، و«الصَّلاحُ» ضدُّه، وكلاهما يَعُمَّانِ كلَّ ضارٍّ ونافعٍ، وكانَ مِن فسادِهم في الأرضِ: هَيْجُ الحروبِ والفتنِ بمخادَعةِ

---

(١) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ١٤٣)، و«التيسير» (ص: ٧٢).

(٢) في نسخة التفتازاني: «شطار دينهم»، وفي نسخة الخيالي: «شياطينهم».

(٣) وهي قولُه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقولُه عليه السلام للملِكِ عن زوجتِه: إنَّها أختي. رواه البخاري (٣٣٥٧)، ومسلم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قوله: «كَذَبات»: هو بفتح الكاف والذال، جمعُ كَذْبةٍ بإسكان الذال، وهي المرةُ الواحدةُ من كَذَبَ، فلمَّا جُمِعت فُتِحت الذالُ إتباعًا للكاف.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٩٧).

المسلمينَ، ومُمالأةِ الكفَّارِ عليهم بإفشاءِ[١] الأسرارِ إليهم، فإنَّ ذلكَ يؤدِّي إلى فسادِ ما في الأرضِ من النَّاسِ والدَّوابِّ والحرثِ.

ومنه: إظهارُ المعاصي والإهانةُ بالدِّينِ، فإنَّ الإخلالَ بالشَّرائعِ والإعراضَ عنها ممَّا يُوْجِبُ الهَرْجَ والمَرْجَ ويُخلُّ بنظامِ العَالَمِ.

والقائلُ هو اللهُ تعالى، أو الرَّسولُ، أو بعضُ المؤمنينَ.

﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾ جوابٌ لـ﴿إذا﴾ وردٌّ للنَّاصحِ على سَبيلِ المبالغةِ، والمعنى: أنَّه لا يَصِحُّ مخاطَبَتُنا بذلك، فإنَّ شأنَنا ليس إلَّا الإصلاحَ، وإنَّ حَالَنا متمحِّضةٌ عن شوائبِ الفسادِ؛ لأنَّ ﴿إِنَّمَا﴾ يفيدُ قَصْرَ ما دخَلَه على ما بعدَه، مثل: إنَّما زيدٌ منطلِقٌ، و: إنَّما ينطلِقُ زيدٌ.

وإنَّما قالُوا ذلكَ لأنَّهم تصوَّروا الفسادَ بصُورةِ الصَّلاحِ لِمَا في قلوبِهم من المرَضِ؛ كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗا﴾ [فاطر: ٨].

(١٢) ـ ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ﴾ ردٌّ لِمَا ادَّعَوه أبلغَ ردٍّ؛ للاستئنافِ به، وتصديرِه بحرفَي التَّأكيدِ:

ـ ﴿أَلَآ﴾ المنبِّهةِ عَلَى تحقيقِ[٢] ما بعدَها، فإنَّ همزةَ الاستفهامِ الَّتي للإنكارِ إذا دخلَتْ على النَّفيِ أفادَتْ تحقيقًا، ونظيرُه: ﴿أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: ٤٠]، ولذلكَ لا تكادُ تقعُ الجملةُ بَعدَها إلَّا مصدَّرةً بما يُتَلقَّى بها القَسَمُ، وأختُها: «أمَا» الَّتي هي من طلائعِ القَسَمِ.

ـ و«إنَّ» المقرِّرةِ للنِّسبةِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «وإفشاء».

(٢) في نسخة الطبلاوي: «تحقق».

وتعريفِ[1] الخبرِ، وتوسيطِ الفصلِ لردِّ ما في قولِهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ من التَّعريضِ للمؤمنينَ، والاستدراكِ بـ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾.

(١٣) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟﴾ من تمامِ النُّصحِ والإرشادِ، فإنَّ كمالَ الإيمانِ بمجموعِ الأمرينِ:

ـ الإعراضِ عمَّا لا ينبغي، وهو المقصودُ بقولِه: ﴿لَا تُفْسِدُوا۟﴾.

ـ والإتيانِ بما ينبغي، وهو المطلوبُ بقولِه: ﴿ءَامِنُوا۟﴾.

﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ في حيِّزِ النَّصبِ على المصدرِ، و«ما» مصدريَّةٌ، أو كافَّةٌ مثلُها في «ربَّما».

واللَّامُ في ﴿ٱلنَّاسُ﴾:

ـ للجنسِ، والمرادُ به: الكامِلونَ في الإنسانيَّةِ، العامِلونَ بقضيَّةِ العقلِ، فإنَّ اسمَ الجنسِ كما يُستعملُ لمسمَّاه مُطْلقًا يُستعملُ لِمَا يَستجمِعُ المعَانيَ المخصوصَةَ به والمقصُودةَ منه، ولذلكَ يُسلَبُ عن غيرِه فيقالُ: زيدٌ ليسَ بإنسانٍ، ومِن هذا البابِ قولُه تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨] ونحوُه، وقد جمعَهما الشَّاعرُ في قولِه:

إذِ النَّـاسُ نـاسٌ والزَّمـانُ زمـانُ[2]

---

(١) قوله: «تعريفِ» بالجر، معطوف على «للاستئناف».

(٢) عجز بيت ورد دون نسبة في «الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري» للآمدي (١/ ٥١٢)، و«يتيمة الدهر» للثعالبي (٤/ ٣١١)، و«تفسير الراغب» (١/ ١٠١)، و«التذكرة الحمدونية» (٦/ ٤٣٣)، و«ومغني اللبيب» (ص: ٨٦٣). وصدره:

بـلاد بهـا كنـا وكنّـا نحبهـا

وروي العجز: «إذ الناس ناس والبلاد بلاد»، وذكر عن ابن عباس أن ذلك وجد مكتوباً على سهم من سهام عاد، كما في «الديباج» للختلي (ص: ٣٩)، و«الدلائل في غريب الحديث» للسرقسطي =

ـ أو للعهدِ، والمرادُ به الرَّسولُ ومَن مَعَه، أو مَن آمَنَ مِن أهلِ جِلْدتِهم كابنِ سَلَامٍ وأَصْحابِه.

والمعنى: آمَنوا إيمانًا مقرونًا بالإخلاصِ متمحِّضًا عن شوائبِ النِّفاقِ مُماثلًا لإيمانِهم، واستُدِلَّ به على قَبولِ توبةِ الزِّنديقِ، وأنَّ الإقرارَ باللِّسَانِ إيمانٌ وإلَّا لم يُفِدِ التَّقييدَ.

﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ الهمزةُ فيه للإنكارِ، واللَّامُ مشارٌ بها إلى ﴿ٱلنَّاسُ﴾، أو الجنسِ بأَسرِه وهم مندرِجونَ فيه على زَعْمِهم، وإنَّما سَفَّهوهم لاعتقادِهم فسادَ رأيِهم، أو لتحقيرِ شأنِهم، فإنَّ أكثرَ المؤمِنِينَ كانُوا فقراءَ، ومنهم مَوَالٍ كصهيبٍ وبلالٍ، أو للتَّجلُّدِ وعَدمِ المبالاةِ بمَن آمَنَ منهم إنْ فُسِّرَ النَّاسُ بعبدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ وأشياعِه.

و«السَّفَهُ»: خفَّةٌ وسخافةُ رأيٍ يقتضيهما نُقصانُ العقلِ، و«الحِلْمُ» يُقابِلُه.

﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ ردٌّ وَمُبالغةٌ في تجهيلِهم، فإنَّ الجَاهِلَ بجَهْلِهِ الجازِمَ على خلافِ ما هو الواقعُ أعظمُ ضلالةً وأتمُّ جهالةً من المتوقِّفِ المعترِفِ بجهلِهِ، فإنَّه ربَّما يُعذَرُ وتنفعُه الآياتُ والنُّذُرُ.

وإنَّما فُصِّلَت[1] الآيةُ بـ﴿لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ والَّتي قبلَها بـ﴿لَّا يَشۡعُرُونَ﴾ لأنَّه أكثرُ طِباقًا لذكرِ السَّفَهِ، ولأنَّ الوقوفَ على أَمرِ الدِّينِ والتَّمييزَ بين الحقِّ والباطِلِ ممَّا يَفتقرُ إلى نظرٍ وفكرٍ، وأمَّا النِّفَاقُ ومَا فيه من الفِتَنِ والفَسادِ فإنَّما يُدرَكُ بأَدنى تفطُّنٍ وتأمُّلٍ فيما يشاهَدُ من أقوالِهم وأفعالِهم.

= (٣/ ١١٦٨)، وكذا ذكره صاحب «الأغاني» (١٠/ ١٠٦) عن حماد الراوية.

(١) قوله: «فصِّلت»؛ أي: أُتي لها بفاصلةٍ؛ كـ«قُفِّي»: إذا أُتِيَ له بقافيةٍ. «حاشية الخفاجي».

(١٤) ـ ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا ﴾ بيانٌ لمعامَلَتِهم مع المُؤمنينَ والكفَّارِ، وَمَا صُدِّرتْ به القصَّةُ فمسَاقُه لبيَانِ مذهبِهم وتمهيدِ نفاقِهم، فليس بتكريرٍ.

رُويَ: أنَّ ابنَ أُبيٍّ وأَصحابَه استقبلَهم نَفَرٌ من الصَّحابةِ، فقالَ لقَومِه: انظرُوا كيفَ أردُّ هؤلاءِ السُّفهاءَ عنكم، فأَخَذَ بيَدِ أبي بكرٍ فقالَ: مرحبًا بالصِّدِّيقِ سيِّدِ بني تَيْمٍ وشيخِ الإسلامِ وثاني رسُولِ الله ﷺ في الغَارِ، البَاذلِ نفسَه ومالَه لرسُولِ الله ﷺ، ثمَّ أخذَ بيَدِ عُمرَ فقالَ: مرحبًا بسيِّدِ بني عدِيٍّ الفاروقِ القويِّ في دينِه الباذِلِ نفسَه ومالَه لرسُولِ الله ﷺ، ثمَّ أخذَ بيَدِ عليٍّ فقالَ: مرحبًا بابنِ عمِّ رسُولِ الله ﷺ وخَتَنِه سَيِّدِ بني هاشمٍ ما خلا رسُولَ اللهِ ﷺ، فنزلَت[١].

و«اللِّقَاءُ»: المصَادفةُ؛ يقالُ: «لقِيْتُه ولاقَيْتُه»: إذا صادَفْتَه واستَقْبَلْتَه، ومنه: «ألقَيْتُه»: إذا طرحتَه، فإنَّكَ بطَرحِه جَعَلْتَه بحيثُ يُلْقَى.

﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ﴾ من «خَلوتُ بفلَانٍ وإليهِ»: إذا انْفَردْتَ مَعَه، أو من «خَلَاكَ ذمٌّ»[٢]؛ أي: عَدَاكَ ومضَى عنكَ، وَمنهُ: «القُرونُ الخاليةُ»، أَو من «خلَوْتُ به»: إذا سخِرْتَ منهُ، وعُدِّيَ بـ﴿إِلَىٰ﴾ لتضمينِ معنى الإنهاءِ.

والمرادُ بـ﴿شَيَـٰطِينِهِمْ﴾: الَّذينَ ماثَلُوا الشَّياطينَ في تمرُّدِهم، وهُم المظهِرُونَ كُفْرَهم، وإضافتُهم إليهم للمشاركةِ في الكُفرِ، أو: كبارُ المنافقِينَ، والقائلون صغارُهم.

وَجعَلَ سيبويهِ نونَه تارةً أَصليَّةً على أنَّه من «شَطَنَ» إذَا بَعُدَ، فإنَّه يَبعُدُ عن

---

(١) رواه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢) من طريق محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٥): محمد بن مروان متروك متهم بالوضع، وسياقه في غاية النكارة.

(٢) من الأمثال: (افعل كذا وكذا وخلاك ذم)؛ أي: إنما عليك أن تجتهد في الطلب وتعذرَ كي لا تذم فيها وإن لم تنقضِ الحاجة. انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٢٢٩).

الصَّلاحِ، ويَشْـهدُ له قولُهُم: تَشَـيْطَنَ، وأُخرى زائدَةً على أنَّه من «شاطَ» إذا بَطَلَ [١]، ومن أسمائِهِ: البَاطلُ.

﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ أي: في الدِّينِ والاعتقادِ.

خاطَبوا المُؤمنينَ بالجملةِ الفعليَّةِ والشَّياطينَ بالجملةِ الاسميَّةِ المؤكَّدةِ بـ«إنَّ»، لأنَّهم قَصَدوا بالأُولى دَعْوَى إحداثِ الإيمانِ، وبالثَّانيةِ تحقيقَ ثباتِهم على ما كانُوا عليه، ولأنَّه لم يكنْ لهم باعثٌ من عقيدةٍ وصدقِ رغبةٍ فيما خَاطبُوا به المؤمنينَ، ولَا توقُّعُ رَواجِ ادِّعاءِ الكمالِ في الإيمانِ على المُؤمنينَ من المهاجرينَ والأنصارِ، بخلافِ ما قالوه مع الكفَّارِ.

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ تأكيـدٌ لِمَا قَبْلَه؛ لأنَّ المستهزِئَ بالشَّيءِ المستخِفَّ به مُصرٌّ على خلافِهِ، أو بدلٌ منه؛ لأنَّ مَن حَقَرَ الإسلامَ فقد عظَّمَ الكفرَ، أو استئنافٌ فكأنَّ الشَّياطينَ قالُوا لهم لمَّا قالُوا: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾: إنْ صحَّ ذلكَ فما بالُكم [٢] تُوافِقونَ المؤمنينَ وتدَّعونَ الإيمانَ؟! فأجابُوا بذلك.

و«الاستهزاءُ»: السُّخريةُ والاستخفافُ؛ يُقالُ: «هَزَأْتُ» و«استَهْزَأتُ» بمعنًى كـ«أَجَبْتُ» و«استَجَبْتُ»، وأَصلُه: الخفَّةُ، من «الهَزْءِ»، وهو: القتلُ السَّريعُ؛ يُقالُ: «هَزَأَ فلانٌ» إذا ماتَ على مكانِه، و«ناقتُه تَهْزِئُ به»؛ أي: تُسرعُ وتَخِفُّ.

(١٥) ـ ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾: يُجازِيهم عَلى استهزائِهم، سُـمِّيَ جزاءُ الاسـتهزاءِ باسـمِه كما سُـمِّيَ جزاءُ السَّـيِّئةِ سـيِّئةً: إمَّـا لمقابلةِ اللَّفـظِ باللَّفظِ، أو لكونِـه مُماثلًا لـه فـي القَـدْرِ، أو يَرْجعُ وَبـالُ الاسـتهزاءِ عليهم فيكونُ كالمُسْـتهزئ بهـم، أو يُنزِلُ

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ٢١٧ ـ ٢١٨) و(٤/ ٢٦٠ و٣٢١).

(٢) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «فما لكم».

بهـم الحقَـارَةَ والهـوانَ الَّـذي هـو لازِمُ الاسـتهزاءِ والغـرضُ[١] منـه، أو يعاملُهـم معاملةَ المسـتهزِئ:

ـ أمَّا في الدُّنيا: فبإجراءِ أحكامِ المسلمينَ عليهم واستدراجِهم بالإمهَالِ والزِّيادَةِ في النِّعمةِ عَلَى التَّمادِي في الطُّغيَانِ.

ـ وأمَّا في الآخرةِ: فبأنْ يَفتَحَ لهُم وَهُم في النَّارِ بابًا إلى الجنَّةِ فيسرعونَ نحوَه، فإذا صاروا إليه سُدَّ عليهم البابُ، وذلك قولُه تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾[٢] [المطففين: ٣٤].

وإنَّمـا اسـتُؤنفَ به ولـم يُعطَفْ ليَـدُلَّ علـى أنَّ اللهَ تعالى تولَّـى مُجازاتَهم ولم يُحـوِجِ المؤمِنيـنَ إلـى أن يعارِضوهـم، وأنَّ اسـتهزاءَهم لا يؤبَـهُ بـه فـي مقابلـةِ ما يَفعـلُ الله تعالـى بهِـم، ولعَلَّـه لـم يَقُل: «اللهُ مسـتهزئٌ بهـم» ليطابِـقَ قولَهـم؛ إيماءً بـأنَّ الاسـتهزاءَ يَحـدُثُ حـالًا فحـالًا، ويتجـدَّدُ حينًـا بعـد حيـنٍ[٣]، وهكـذا كانَت نكايـاتُ الله عـزَّ وجَـلَّ فيهـم؛ كمـا قـالَ: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبـة: ١٢٦].

﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ مِـن «مَدَّ الجيشَ وأمدَّه»: إذا زادَه وقوَّاه، ومنه: «مَدَدْتُ السِّراجَ والأرضَ»: إذا أصلحتَهما[٤] بالزَّيتِ والسَّمادِ، لا من «المدِّ في

---

(١) قوله: «والغرض» كذا في النسخ التي اعتمدناها، وفي بعض النسخ: «أو الغرض»، ذكر كلاهما القونوي في «الحاشية» (٢/ ١٩٣)، واقتصر في «حاشية الخفاجي» على «أو».

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٨٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ١٠٩)، من طريق الحسن عن النبي ﷺ. قال السيوطي في «الحاشية» (٢/ ١٢٤): مُرسَلٌ جيِّدُ الإسنادِ.

(٣) في نسخة الخيالي: «ويتجدد حينا فحينا».

(٤) في نسخة التفتازاني والخيالي: «استصلحتهما».

العمرِ»؛ فإنَّه يُعدَّى باللَّامِ كـ﴿أُمْلِيْ لهم﴾ [الأعراف: ١٨٣]، ويدلُّ عليه قراءةُ ابنِ كثيرٍ: «ويُمِدُّهم»[١].

والمعتزلةُ لمَّا تعذَّرَ عليهم إجراءُ الكلامِ عَلَى ظاهرِه قالُوا: لمَّا مَنَعَهم اللهُ تعالى ألطافَه الَّتي يمنحُها المُؤمنينَ وخَذَلَهم بسببِ كفرِهم وإصرارِهم وسَدِّهم طرقَ التَّوفيقِ على أنفُسِهم، فتزايدَتْ بسَبَبِهِ قلوبُهم رَينًا وظلمةً تَزايُدَ قلوبِ المُؤمنينَ انشراحًا ونورًا، أو مكَّنَ الشَّيطانَ[٢] مِنْ إغوائِهم فزَادَهم طغيانًا= أُسنِدَ ذلكَ إلى الله تعالى إسنادَ الفعلِ إلى المسَبِّبِ، وأضافَ الطُّغيانَ إليهم لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّ إسنادَ الفعلِ إليه عَلَى الحقيقةِ، ومصداقُ ذلكَ[٣]: أنَّه لمَّا أَسندَ المدَّ إلى الشَّياطينِ أطلقَ الغيَّ وقالَ: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

أو كانَ أَصلُه: يَمُدُّ لهم[٤] بمعنى: يُمْلي لهُم ويَمُدُّ في أعمارِهم كي يتنبَّهوا

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ١٢٦)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٤٨١)، و«الكشاف» (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨)، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) عن محمد بن السميفع اليماني.

(٢) قوله: «أو مكن الشيطان» عطف على قوله: «منعهم»، وأشار إلى وجه ثان من تأويلات المعتزلة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٠١).

(٣) قوله: «ومصداق ذلك»؛ أي: أن الإسناد في «يمدُّ» إسنادٌ إلى المسبِّب لا إلى الفاعل حقيقةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٠ ـ ١٧١). وكتب تحتها في نسخة التفتازاني: «أي: ما يصدق كون الإضافة قرينة المجاز».

(٤) قوله: «أو كان أصله: يمد لهم... إلخ» عطفٌ على قوله أولًا: «مِن مدَّ الجيشَ»، فأفاد الأول أن «مدّ» متعدٍّ، والثاني أنَّه قاصرٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧١).
واستبعد الشهاب ذلك فقال: «وقيل: إنه عطف على قوله: «من مدّ الجيش...»، ولا يخفى بُعدُه». وجعله الشهاب معطوفاً على «لما منعهم... إلخ»، قال: وهو قول الجبائي من المعتزلة، وهو أحد التأويلات لما تعذر عنده إبقاؤه على ظاهره كما مرّ. «حاشية الخفاجي». =

ويُطيعُوا، فما زادُوا إلَّا طغيانًا وعَمَهًا، فحُذفتِ اللَّامُ وعدِّي الفعلُ بنفسِه كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

أو التَّقديرُ: يمدُّهم استصلاحًا وهُم معَ ذلكَ يَعْمَهُون في طغيانِهِم.

و«الطُّغيانُ» بالضَّمِّ والكسرِ كـ«لُقْيانٍ» و«لِقْيانٍ»: تجاوُزُ الحدِّ في العصيان[1] والغُلوُّ في الكفرِ، وأصلُه: تجاوُزُ الشَّيءِ عن مكانِه، قالَ تعالى: ﴿لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ حَمَلۡنَٰكُمۡ﴾ [الحاقة: ١١].

و«العَمَهُ» في البصيرةِ كـ«العَمَى» في البَصَرِ، وهو التَّحيُّرُ في الأمرِ، يقالُ: رجلٌ عامِهٌ وعَمِهٌ، وأرضٌ عَمْهاءُ: لا مَنَارَ بها، قالَ:

أَعْمَى الهُدَى بالجاهِلينَ العُمَّهِ[2]

(١٦) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾: اختارُوهَا عَليه واستَبْدَلوها به، وأصلُه: بذلُ الثَّمَنِ لتحصيلِ ما يُطلَبُ مِنَ الأعيَانِ، فإن كانَ أَحَدُ العِوَضَينِ ناضًّا تَعيَّنَ من حيثُ إنَّه لا يُطلبُ لِعَيْنِه أن يكونَ ثمنًا وبَذْلُه اشتراءً، وإلَّا فأيُّ العِوَضَينِ تصوَّرْتَه بصُورةِ الثَّمنِ فباذلُه مشترٍ وآخِذُه بائعٌ، ولذلكَ عُدَّتِ الكلمتَانِ منَ الأضدادِ، ثمَّ استُعيرَ للإعراضِ عمَّا في يدِهِ محصِّلًا به غيرَه سواءٌ كانَ من المعاني أو الأعيَانِ، ومنه:

= ومثله قول شيخ زاده في «الحاشية» (١/ ٣٠٢): هو جواب ثالث من طرف المعتزلة معطوف على جملة قوله: «لما منعهم» مع جوابه.

(١) في نسخة الخيالي: «في العتو».

(٢) الرجز لرؤبة. انظر: «ديوانه» في مجموع أشعار العرب (ص: ١٦٦)، و«العين» (٣/ ٣٥٤)، و«مجاز القرآن» (١/ ٣٢)، و«تفسير الطبري» (١/ ٣٢٢)، و«تهذيب اللغة» (٥/ ٢٤١)، و«الصحاح» (مادة: لهله)، و«مقاييس اللغة» (٥/ ١٩٨)، و«سمط اللآلي» (١/ ٥٥).

أَخَــذتُ بالجُمَّــةِ رَأْسًــا أَزْعَــرَا

وبالثَّــنَايَا الواضِحَــاتِ الــدُّرْدُرا

وبالطَّويــلِ العُمْــرِ عُمْـرًا جَيْـدَرَا(١)

كَمَــا اشْــتَرى المُسْــلِمُ إذ تَنَصَّــرا(٢)

ثمَّ اتُّسِعَ فيه فاستُعْمِلَ للرَّغبةِ عن الشَّيءِ طمعًا في غيرِه.

والمعنى: أنَّهم أَخَلُّوا بالهدى الَّذي جَعَل اللهُ لهم بالفطرةِ الَّتي فَطَرَ النَّاسَ عليها محصِّلينَ الضَّلالةَ الَّتي ذهبُوا إليها، أو اختارُوا الضَّلالةَ واستَحَبُّوها على الهدى.

﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ ترشيحٌ للمَجازِ؛ لمَّا استعمَلَ الاشتراءَ في معاملتِهم أَتْبَعَهُ ما يُشاكِلُه تمثيلًا لخسارتِهم، ونحوُه:

ولمَّا رأيتُ الـنَّـسْرَ عــزَّ ابــنَ دَأْيــةٍ وعشَّشَ في وَكْرَيهِ جاشَ له صَدْري(٣)

---

(١) في نسخة التفتازاني: «جيذرا». وكلاهما في المصادر، قال الشهاب في «الحاشيته»: «الجيذر ـ كضيغم ـ بجيم وياء مثناة تحتية، يليها ذال معجمة أو مهملة، ثم راء مهملة، وفي «القاموس»: (مجذر كمعظم: القصير الغليظ الشثن الأطراف كالجيذر، أو هذه بالمهملة...)، وفي حواشي «الصحاح» لابن بري: «قال أبو سهل الهروي: الإعجام تصحيف، والصواب: الجيدر بدال مهملة»، هذا ما رأيته في كتب اللغة بعد كثرة مراجعة الدفاتر من غير اختلاف في المثناة التحتية ثانيةً، وإنما الخلاف في الإعجام والإهمال، وفي حواشي القاضي للجلال السيوطي: «الجبذر ـ بالجيم والموحدة والذال المعجمة ـ: القصير، ولولا حسن الظن به قلت: إنه تصحف عليه، فإنه مما لم يقله أحد من أهل اللغة».

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي. وهو في «ديوانه» (ص: ١٧٨)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٧٢)، و«تفسير الثعلبي» (٣/ ١٢٩)، و«نواهد الأبكار» (١/ ٤١٢). وموضع الاستشهاد منه قوله: (كما اشترى المسلم)؛ أي: اشترى النصرانية بالإسلام حين تنصر.

(٣) البيت للكميت بن زيد، وهو في «ديوانه» (ص: ٢٣٦)، و«الفاضل» للمبرد (ص: ٤٧).

و«التِّجارةُ»: طلبُ الرِّبحِ بالبيعِ والشِّراءِ، و«الرِّبحُ»: الفضلُ على رأسِ المالِ، ولذلك سمِّي: شِفًّا[1]، وإسنادُه إلى التِّجارةِ ـ وهو لأربابِها ـ على الاتِّساعِ؛ لتلبُّسِها بالفاعلِ، أو لمشابَهَتِها إيَّاهُ من حيثُ إنَّها سببُ الرِّبحِ والخُسرانِ.

﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ لطرقِ التِّجارةِ، فإنَّ المقصودَ منها سَلامةُ رأسِ المالِ والرِّبحُ، وهؤلاءِ قد أضاعوا الطَّلِبَتينِ؛ لأنَّ رأسَ مالِهم كانَ الفطرةَ السَّليمةَ والعقلَ الصِّرْفَ، فلمَّا اعتقدوا هذه الضَّلالاتِ بَطَلَ استعدادُهم واخْتَلَّ عقلُهم، ولم يَبْقَ لهم رأسُ مالٍ يتوسَّلونَ به إلى دَرْكِ الحقِّ ونَيْلِ الكمالِ، فبَقُوا خاسرينَ آيِسِينَ عن الرِّبحِ فاقِدِينَ للأَصْلِ.

(١٧) ـ ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ لمَّا جاءَ بحقيقةِ حالِهم عقَّبَها بضربِ المَثَلِ زيادةً في التَّوضيحِ والتَّقريرِ، فإنَّه أَوْقَعُ في القلبِ وأَقْمَعُ للخَصْمِ الألدِّ؛ لأنَّه يُرِيكَ المُتخيَّلَ مُحقَّقًا والمعقولَ محسوسًا، ولأمرٍ مّا أكثَرَ اللهُ في كتبِه الأمثالَ، وفَشَتْ في كلامِ الأنبياءِ والحُكماءِ.

و«المَثَلُ» في الأصلِ بمعنى: النَّظِيرِ، يقالُ: مَثَلٌ ومِثْلٌ ومَثِيلٌ؛ كشَبَهٍ وشِبْهٍ وشَبِيهٍ، ثمَّ قيلَ للقولِ السَّائرِ المُمَثَّلِ مَضْرِبُه بمَوْرِدِه، ولا يُضرَبُ إلَّا ما فيه غرابةٌ، ولذلك حُوفِظَ عليه من التَّغييرِ، ثمَّ استُعيرَ لكلِّ حالٍ أو قصَّةٍ أو صفةٍ لها شأنٌ وفيها غرابةٌ؛ مِثْلَ قولِه تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥] وقولِه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

والمعنى: حالُهم العجيبةُ الشَّأنِ كحالِ مَن اسْتَوقَدَ نارًا.

---

(١) هو بكسر الشين وتشديد الفاء: الفضل والربح، ويقال للنقصان أيضاً، فهو من الأضداد. انظر: «الصحاح» (مادة: شفف)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٤).

و﴿ٱلَّذِى﴾ بمعنى: الَّذينَ ـ كما في قولِه: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] ـ إنْ جُعِلَ مَرجعَ الضَّميرِ في ﴿بِنُورِهِمْ﴾، وإنَّما جازَ ذلك ولم يَجُزْ وضعُ «القائمِ» مقامَ «القائمِينَ» لأنَّه غيرُ مقصودٍ بالوَصفِ، بل الجملةُ الَّتي هي صِلَتُه، وهو وُصلةٌ إلى وصفِ المعرفةِ بها، ولأنَّه ليسَ باسمٍ تامٍّ بل هوَ كالجزءِ مِنهُ، فحقُّهُ أن لا يُجمعَ كما لا تُجمعُ أخواتُها، ويَستوِي فيه الواحدُ والجمعُ، وليسَ «الَّذينَ» جمعَه المصحَّحَ، بل ذو زيادةٍ زِيدَتْ لزيادةِ المعنى، ولذلك جاءَ بالياءِ أبدًا على اللُّغةِ الفصيحَةِ الَّتي عليها التَّنزيلُ.

ولكونِه مُستطالًا بصِلَتِه استَحقَّ التَّخفيفَ، ولذلك بُولِغَ فيه، فحُذفَ ياؤُه ثمَّ كَسْرتُه، ثمَّ اقتُصِرَ على اللَّامِ في أسماءِ الفاعِلِينَ والمفعُولِينَ.

أو: قُصدَ به جنسُ المستوقِدِينَ، أو الفوجُ الَّذي استوقَدُوا[1].

و«الاستيقادُ»: طلبُ الوُقودِ والسَّعيُ في تحصيلِه، وهوَ سطوعُ النَّارِ وارتفاعُ لهَبِها.

وَاشتقاقُ «النَّارِ» من «نارَ يَنُورُ نَورًا»: إذَا نَفَرَ؛ لأنَّ فيها حركةً واضطِرابًا.

﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾؛ أي: النَّارُ حولَ المستوقِدِ إنْ جَعَلْتَها متعدِّيةً، وإلَّا[2] أمكَنَ أَن تكُونَ مُسندةً إلى ﴿مَا﴾ والتَّأنيثُ لِأنَّ ما حولهُ أشياءُ وأَماكنُ، أو إلَى ضميرِ النَّارِ و﴿مَا﴾ موصُولةٌ في معنى الأمكنةِ نصبٌ على الظَّرفِ، أو مَزيدَةٌ و﴿حَوْلَهُۥ﴾ ظرفٌ.

---

(١) قوله: «أو قصد به جنس المستوقدين..»: هو مع ما بعده عطفٌ على قوله: «بمعنى الذين»، وكله جواب ما يقال: كيف مُثِّلت الجماعةُ بالواحد؟ فحاصل ما أجاب به ثلاثةُ أوجه: استعمالُ «الذي» بمعنى الذين، وقصدُ الجنس به، وجعلُ موصوفه لفظاً مفرداً دالاً على الجماعة؛ كالفَوج. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٧).

(٢) قوله: «وإلا»؛ أي وإن لم تجعلها متعدية.

وتأليفُ «الحَولِ» للدَّورَانِ، وقيلَ للعَامِ: حولٌ؛ لأنَّه يدورُ.

﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جوابُ «لمَّا» والضَّميرُ لـ﴿ٱلَّذِى﴾، وجمعُه للحَملِ على المعنى، وعلى هذا إنَّما قالَ: ﴿بِنُورِهِمْ﴾ ولم يقل: بنارِهم؛ لأنَّه المرادُ من إيقادِهَا، أَو استئنافٌ[1] أُجيبَ به اعتراضُ سائلٍ يقولُ: ما بالُهُم شبِّهَتْ حَالُهُم بحالِ مستوقدٍ انطفأَتْ نارُه؟ أو بدلٌ من جملةِ التَّمثيلِ على سبيلِ البيانِ، والضَّميرُ على الوجهَينِ للمنافقينَ[2]، والجوابُ محذوفٌ[3] ـ كما في قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥] ـ لِلإيجازِ وأمنِ الإلباسِ.

وإسنادُ الإذهابِ إلى الله تعالى: إمَّا لأنَّ الكلَّ بفِعْلِه، أو لأنَّ الإطفاءَ حصلَ بسببٍ خفيٍّ أو أَمرٍ سماويٍّ كريحٍ أو مطرٍ، أو للمبالغةِ ولذلك[4] عُدِّيَ الفعلُ بالباءِ دونَ الهمزةِ لِمَا فيها من معنَى الاستصحابِ والاستِمسَاكِ، يقالُ: «ذهبَ السُّلطانُ بمالِه»: إذا أَخَذه، وما أَخَذَه اللهُ وأمسكَه فلا مرسلَ له، ولذلك عَدَلَ عن الضَّوءِ الَّذي هو مقتضَى اللَّفظِ إلى النُّورِ، فإنَّه لو قيْلَ: «ذهبَ اللهُ بضَوئهم» احتَمَلَ ذهابَه بما في الضَّوءِ من الزِّيادةِ وبقاءَ ما يُسمَّى نورًا، والغرضُ إزالةُ النُّورِ عنهم رأسًا، أَلا تَرَى كيف قرَّرَ ذلك وأكَّدَه بقولِه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾؟ فذكَرَ الظُّلمةَ الَّتي هي عدَمُ النُّورِ وانطماسُه بالكلِّيَّةِ، وجمعَها ونكَّرَها ووَصفَها بأنَّها ظلمةٌ خالصةٌ لا يَتراءَى فيها شَبَحَانِ[5].

---

(١) قوله: «أو استئناف» هو مع ما بعدَه عطفٌ على «جواب لمَّا». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٢) قوله: «والضمير على الوجهين»؛ أي: الاستئناف والبدل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٣) أي: على الوجهين.

(٤) قوله: «ولذلك»؛ أي: ولقصد المبالغة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٥) قوله: «لا يَتراءى شَبَحانِ» بكسر النون: تثنية شبح؛ أي: شخص، وفي نسخة: «لا يُتراءى» بضم الياء «شَبحانٌ» بفتح الباء وإسكانها وضم النون؛ أي: طويلٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٨٠).

و«تَـركَ» فـي الأصـلِ بمعنى: طَـرَح وخلَّى، وله مفعُـولٌ واحدٌ، فضمِّـنَ معنَى «صيَّـرَ» فجـرَى مجـرَى أفعـالِ القلُـوبِ؛ كقولِـه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ [البقـرة: ١٧]، وقولِ الشَّـاعرِ:

فَتَركْتُـه جَـزَرَ السِّـبَاعِ يَنُشْـنَه ....[1]

و«الظُّلمةُ» مَأخوذَةٌ من قولِهم: «مَا ظَلَمَكَ أنْ تفعلَ كذا؟»؛ أي: ما مَنَعَكَ؟ لأَنَّها تَسُدُّ البصرَ وتمنعُ الرُّؤيَةَ.

وظلماتُهم: ظلمةُ الكفرِ وظلمةُ النِّفاقِ وظلـمةُ يَومِ القيامَةِ ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢].

أو: ظلمةُ الضَّلالِ وظلمةُ سَخَطِ اللهِ وظلمةُ العقابِ السَّرمَدِ.

أو: ظلمةٌ شديدةٌ كأَنَّها ظلماتٌ متراكمةٌ بعضُها فوقَ بعضٍ[2].

وَمفعُولُ ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ من قَبيلِ المطروحِ المتروكِ فكأنَّ الفعلَ غيرُ متعَدٍّ.

والآيَةُ مَثَلٌ ضربَه الله لمَن آتاهُ ضَرْبًا مِن الهُدَى فأَضاعَه ولم يتوصَّلْ به إلى نعيمِ الأبدِ فبقيَ متحيِّرًا متحسِّرًا؛ تقريرًا وتوضيحًا لِمَا تَضمَّنَتْه الآيةُ الأولى، ويَدخلُ تحتَ عمومِه هؤلاءِ المنافِقونَ، فإنَّهم أضاعُوا مَا نطقَتْ به ألسنتُهم من الحقِّ باستبطانِ الكفرِ وإظهارِه حينَ خلَوا إلى شياطينِهم، ومَن آثَرَ[3] الضَّلالةَ على الهدَى المجعُولِ

---

(١) صدر بيت لعنترة من معلقته، انظر: «شرح القصائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٣٤٧). وعجزه:
مـا بيـنَ قُلَّـةِ رأسِـهِ والمِعصَـمِ

(٢) «بعضها فوق بعض» من نسخة التفتازاني.

(٣) قوله: «ومن آثر» عطف عـلـى «هؤلاء المنافقون»، وكذا قوله الآتي: «ومن صح... إلخ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٨١).

له بالفطرةِ أو ارتدَّ عن دِينِه بعدَ ما آمنَ، ومَن صحَّ له أحوالُ الإرادةِ فادَّعَى أحوالَ المحبَّةِ فأذهبَ اللهُ عنه ما أشرقَ عليه من أنوارِ الإرادةِ.

أو مثَّلَ لإيمانِهم[١] من حيثُ إنَّه يعودُ عليهم بحقنِ الدِّماءِ وسلامةِ الأموالِ والأولادِ ومشاركةِ المسلمينَ في المغانمِ والأحكامِ بالنَّارِ الموقدَةِ للاستضاءةِ، ولذهابِ أثرِه وانطماسِ نُورِه ـ بإهلاكِهم وإفشاءِ حالِهم ـ بإطفاءِ اللهِ تعالى إيَّاها وإذهابِ نُورِها.

(١٨) ـ ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ لمَّا سَدُّوا مسَامِعَهُم عن الإصَاخةِ إلى الحقِّ، وأَبَوا أَن يُنطِقُوا به ألسِنتَهم ويتبصَّروا الآياتِ بأبصَارِهم، جُعِلُوا كأنَّما إيفَتْ[٢] مشَاعرُهم وانْتَفَتْ قُواهُم؛ كقولِه:

صُمٌّ إذا سَمِعوا خيرًا ذُكِرْتُ به ... وإنْ ذُكِرْتُ بسُوءٍ عندَهم أَذِنُوا[٣]

وقولِ الآخرِ:

أَصَمُّ عَنِ الشَّيءِ الَّذي لا أُرِيدُه ... وأَسمَعُ خَلْقِ اللهِ حينَ أُرِيدُ[٤]

وإطلاقُها عليهم على طريقةِ التَّمثيلِ لا الاستعارةِ؛ إذ مِن شرطِها أَن يُطوَى ذكرُ المستعارِ له بحيثُ يُمكنُ حملُ الكلامِ على المستعارِ منه لولا القَرينةُ؛ كقولِ زُهيرٍ:

لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ مُقذَّفٍ ... لَه لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقلَّمِ[٥]

---

(١) قوله: «أو مثل لإيمانهم» عطف على «مثَل ضربه الله». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٨١).

(٢) أي: أصابتها الآفة.

(٣) البيت لقعنب بن أم صاحب كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣/ ٩٦)، و«الصحاح» (مادة: أذن).

(٤) لم أقف له على نسبة، وقد ذكره الزمخشري، وأخذه عنه من بعده. انظر: «الكشاف» (١/ ١٤٤).

(٥) البيت من معلقة زهير. انظر: «الديوان» بشرح الأعلم (ص: ٢١)، و«شرح القصائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٢٧٧).

وَمِن ثَمَّ تَرَى المُفْلِقِينَ السَّحرَةَ يَضرِبونَ عن توهُّمِ التَّشبيهِ صَفْحًا كما قالَ أبو تمَّامٍ:

وَيَصْعَدُ حتَّى يَظنَّ الجَهُولُ ... بِأَنَّ لهُ حَاجَةً في السَّماءِ[1]

وَهاهنا وإنْ طُوِيَ ذكرُه بحذفِ المبتدأِ لكنَّه في حُكْمِ المنطُوقِ به، ونظيرُهُ:

أَسَدٌ علَيَّ وفي الحرُوبِ نَعامَةٌ ... فَتخاءُ تنفِرُ من صَفيرِ الصَّافِرِ[2]

هذا إِذَا جَعَلْتَ الضَّميرَ للمنافقينَ على أنَّ الآيةَ فذلكةُ التَّمثيلِ ونتيجتُه، وَإنْ جعَلْتَه للمُستوقِدِينَ فهِيَ على حقيقتِها، والمعنى: أَنَّهم لمَّا أوقدُوا نارًا ذهبَ الله بنورِهم وتركهُم في ظلماتٍ هائلةٍ أدهشَتْهُم بحيثُ اختلَّت حواسُّهم وانتقضَت قُواهم.

وثلاثتُها قُرِئَتْ بالنَّصبِ[3] على الحالِ من مفعولِ ﴿تركهم﴾.

و«الصَّمَمُ» أَصلهُ: صلابةٌ من اكتنازِ الأجزاءِ، ومنه قيلَ: حجَرٌ أصمُّ، وقناةٌ صمَّاءُ، وصِمَامُ القارورةِ، سُمِّيَ به فقدانُ حاسَّةِ السَّمعِ؛ لأنَّ سببَه أنْ يكونَ باطنُ الصِّمَاخِ مُكتنِزًا لا تجويفَ فيه يشتمِلُ على هواءٍ يُسمعُ الصَّوتُ بتموُّجِهِ.

---

(١) انظر: «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (٤/ ٣٤)، و«أسرار البلاغة» لعبد القاهر الجرجاني (ص: ٣٠٢)، و«الكشاف» (١/ ١٤٦)، و«مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٨٥). قال الشهاب في «الحاشية»: وفي رواية بدل «يصعد»: يرقى، ويروى أيضاً بدل «حتى يظن»: حتى لَظَنَّ، باللام الابتدائية، أو هي جواب لقسم، والشاهد في استعارة «يصعد» حيث بنى عليها ما بعدها.

(٢) صدر بيت لعمران بن حطان السدوسي الخارجي يهجو الحجاج، كما في «تاريخ خليفة بن خياط» (ص: ٢٧٤)، و«الأغاني» (١٨/ ١٢٢)، و«ديوان الخوارج» (ص: ١١٤).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه (ص: ١٠ ـ ١١)، وعزاها لابن مسعود رضي الله عنه.

و«البَكَمُ»: الخرَسُ.

و«العَمَى»: عَدَمُ البَصَرِ عمَّا مِن شأنِهِ أن يُبصَرَ، وقد يُقالُ لعدَمِ البَصيرةِ.

﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾: لا يعُودونَ إلى الهدَى الَّذي باعُوه وضيَّعُوه، أو عن الضَّلالةِ الَّتي اشتَروها، أو: فهُم مُتحيِّرونَ لا يَدْرُونَ أيتقدَّمونَ أم يتأخَّرونَ، وإلى حَيثُ ابتدؤوا منه كيفَ يَرجعُونَ؟

والفاءُ للدَّلالةِ عَلَى أنَّ اتِّصافَهم بالأَحكامِ السَّابقةِ سببٌ لتحيُّرِهم واحتباسِهم.

(١٩) ـ ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ عطفٌ علـى ﴿الَّذِى اسْتَوْقَدَ﴾؛ أي: كمَثَلِ ذوِي صَيِّبٍ؛ لقولِه: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ﴾، و«أَوْ» في الأصلِ للتَّساوي فـي الشَّكِّ، ثمَّ اتُّسِعَ فيهَا فأُطلِقَ للتَّساوِي من غيرِ شكٍّ مِثلَ: «جالسِ الحسَنَ أَوِ ابن سيرينَ» وقولِه تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، فإنَّها تفيدُ التَّساويَ في حُسنِ المجالسَةِ ووجوبِ العصيَانِ، ومِن ذلك قولُه: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ ومعناه: أنَّ قصةَ المنافقين مُشبَّهَةٌ بهاتَين القصَّتينِ، وأنَّهما سَواءٌ في صحَّة التَّشبيهِ بهمَا، وأنتَ مخيَّرٌ في التَّمثيلِ بهما أو بأيِّهما شِئتَ.

و«الصَّيِّبُ»: فَيْعِلٌ من الصَّوبِ، وهوَ النُّزولُ، يقالُ للمَطرِ والسَّحَابِ؛ قالَ الشَّمَّاخُ:

وَأَسْحَمُ دَانٍ صادِقُ الرَّعدِ صَيِّبُ[1]

---

(١) كذا تابع المؤلف الزمخشري في «الكشاف» (١/ ١٥١ ـ ١٥٢) في نسبة البيت وفي لفظه، لكن الزمخشري عزاه في «الأساس» (مادة: صوب) للنابغة، وهو في «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ٢٢)، وعزاه للنابغة أيضاً الخليل في «العين» (٣/ ١٥٥)، والجوهري في «الصحاح» (مادة: سحم)، وابن فارس في «مجمل اللغة» (١/ ٤٨٩)، والسرقسطي في «الأفعال» (٣/ ٥٥٥)، والرواية في المصادر:

مَحَا آيَهُ نَسجُ الجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا ... وأَسْحَمُ دانٍ مُزْنُه مُتَصَوِّبُ =

وَفـي الآيةِ يَحتمِلُهُما، وتنكيرُه لأنَّه أُريدَ به نوعٌ مِن المطرِ شديدٌ، وتعريفُ ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ للدَّلالةِ عَلَى أنَّ الغَمامَ مُطبِّقٌ آخِذٌ بآفاقِ السَّماءِ كلِّها، فإنَّ كلَّ أفقٍ منها يُسمَّى سماءً كما أنَّ كلَّ طبقةٍ منها سَماءٌ، قالَ:

ومِـن بُعْدِ أرضٍ بيننا وسَـماءِ[١]

أَمَدَّ بِهِ مَا في «صَيِّبٍ» من المبالغةِ من جهةِ الأَصْلِ والبناءِ والتَّنكيرِ.

وقيلَ: المرادُ بـ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾: السَّحابُ، فاللَّامُ لتعريفِ الماهيَّةِ[٢].

= الأسحم: السحاب الأسود، «دانٍ»: قريبٌ من الأرض، «صادق الرعد»؛ أي: غير خلَّب، المعنى: محا آثارَ رَبْعِ المحبوب وغيَّر رسومه اختلافُ هاتين الريحين وتتابُعُ هُبوبهما؛ مثل اختلافِ الريحين بنسج الصانع الثوب، فإن إحدى الريحين بمنزلة السَّدَى والأخرى كاللحمة، فإن ريح الصبا تهب من جانب المشرق، والجنوب من يمين مَن يكون متوجهَ المشرق. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٤).

(١) عجز بيت ورد دون نسبة في «العين» (٨/ ٤٣٩)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٣)، و«تفسير الطبري» (١٢/ ٤٤)، و«الزاهر» لابن الأنباري (١/ ١٠٤)، و«الكشاف» (١/ ١٥٣) وصدره:

فَـأَوْهِ مِـن الذِّكْـرَى إذَا مـا ذكَرْتُهـا

قال التفتازاني: نكَّرَ أرضاً وسماءً للبعضية؛ إذ ليس بينهما بُعْدُ جميع الأرض وجميع السماء، يعني: أتوجع من ذكراها، ومن حيلولة قطعة من الأرض وناحية من السماء بيننا. انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٤٨ب).

وقال الطيبي: سمى بعض الأرض أرضاً وبعضَ السماء سماء، وأراد ببُعد السماء والأرض ما تقابل من السماء والأرض التي بينهما، ولا يجوز أن يراد بالسماء المطلقة؛ لأنها ليست بينه وبينها. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٤).

وقال الشيخ أكمل الدين: الاستشهاد على أنه أراد بالسماء طائفة منها تتخلل بينه وبين محبوبته؛ إذ السماء المطلقة ليس بينه وبينها. انظر: «حاشية السيوطي» (٢/ ١٧٣).

(٢) كتب فوقها في نسخة التفتازاني: «دون الاستغراق».

﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعۡدٌ وَبَرۡقٌ﴾ إنْ أُرِيدَ بالصَّيِّبِ المطرُ فظُلُماتُه: ظلمةُ تكاثُفِه بتَتَابُعِ القَطْرِ، وظلمةُ غَمَامِه مع ظلمَةِ اللَّيلِ، وجَعَله مكانًا للرَّعدِ والبَرقِ لأنَّهما في أعلاه ومُنحَدَرِهِ مُلْتَبِسَينِ به.

وإنْ أُرِيدَ به السَّحَابُ فظلماتُه: سُحْمتُه وتطبيقُهُ مع ظلمةِ اللَّيلِ.

وارتفاعُها بالظَّرفِ وفاقًا؛ لأنَّه معتمِدٌ على موصوفٍ.

و«الرَّعدُ»: صوتٌ يُسمَعُ من السَّحَابِ، والمشهُورُ أنَّ سبَبَه اضطرابُ أجرامِ السَّحابِ واصطِكاكُها إذَا حَدَتْها[1] الرِّيحُ، من «الارتِعادِ»، و«البَرْقُ»: مَا يَلْمعُ من السَّحابِ، مِن «بَرَقَ الشَّيءُ بَرِيقًا»، وكلاهُما مَصدَرٌ في الأصلِ ولذلك لم يُجمَعا.

﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ الضَّميرُ لأصحابِ الصَّيِّبِ، وهُو وإنْ حُذِفَ لفظُه وأُقِيمَ الصَّيِّبُ مُقامَه لكنَّ معناهُ باقٍ، فيجوزُ أنْ يُعوَّلَ علَيْه كما عوَّلَ حسَّانُ في قولِه:

يَسقُونَ من وَرَد البَرِيصَ عليهِمُ ... بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ[2]

حيثُ ذكَّرَ الضَّميرَ لأنَّ المعنى: ماءَ بَرَدى.

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «جذبها»، والمثبت من نسخة الطبلاوي، وهو الموافق لما في «الكشاف» (١/ ١٥٤)، و«حدَتها الرِّيحُ»؛ أي: ساقَتْها. انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ٢١٥).

(٢) انظر: «ديوان حسان» (ص: ٣٦٥)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٢٩٦). «بردى»: وادي دمشق، و«البريص»: نهر متشعب منه، تصفيق الشراب: أن يتحول من إناءٍ إلى إناء. و«الرحيق»: صفوة الخمر. وماء سلسل وسلسال؛ أي: سهل الدخول إلى الحلق. والشاعر عوَّل على بقاء المعنى حيث ذكَّر «يصفق» لأن المعنى: ماء بردى، وكان القياس: (تصفق) بالتاء المعجمة بنقطتين من فوق؛ لأن في «بردى» ألف التأنيث. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧١).

والجُملةُ استئنافٌ، فكأنَّه لمَّا ذَكَرَ ما يُؤذِنُ بالشِّدَّةِ والهَولِ قيلَ: فكيفَ حالهُم مع ذلكَ؟ فأُجيبَ بهَا، وإنَّما أطلَقَ الأصابعَ مَوضِعَ الأناملِ للمبالَغةِ.

﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿يَجْعَلُونَ﴾؛ أي: من أَجْلِها يَجعلونَ؛ كقولِهم: سَقاهُ من العَيْمةِ[١].

و«الصَّاعقة»: قَصْفَةُ رَعدٍ هائلٍ معهَا نارٌ لا تَمرُّ على شيءٍ إلَّا أتَتْ علَيه، من «الصَّعْقِ»، وهو شِدَّةُ الصَّوت، وقد تُطْلَقُ على كلِّ هائلٍ مسموعٍ أو مشاهَدٍ، ويقالُ: «صَعَقَتْه الصاعقةُ» إذا أهلكَتْه بالإحراقِ أو شدَّةِ الصَّوتِ.

وقُرِئَ: «من الصَّوَاقِعِ»[٢]، وهو ليسَ بقَلْبٍ من «الصَّواعِقِ»؛ لاستواءِ كِلَا البناءَينِ في التَّصَرُّفِ، فيقالُ: صَقَعَ الدِّيكُ، وخطيبٌ مِصْقَعٌ، وصَقَعَتْه الصَّاعقةُ.

وَهيَ في الأصلِ: إمَّا صفةٌ لقَصْفَةِ الرَّعدِ، أو للرَّعْدِ والتَّاءُ للمُبالغةِ كما في «الرَّاوِيَةِ»، أو مَصدَرٌ[٣] كـ«العَافِيَةِ» و«الكاذِبَةِ».

﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ نصبٌ على العلَّةِ كقولِه:

وأَغفِرُ عَوراءَ الكريمِ ادِّخَارَه   وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تكَرُّمَا[٤]

و«الموتُ»: زوالُ الحيَاةِ، وقيلَ: عَرَضٌ يُضادُّها؛ لقولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢]، ورُدَّ بأنَّ الخلقَ بمعنى: التَّقديرِ، والأعدَامُ مقدَّرةٌ.

---

(١) أي: لأجل العيمة، وهي بفتح العين: شهوة اللبَن. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٩١).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١) عن الحسن.

(٣) قوله: «أو مصدر» عطف على «صفةٌ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٩٢).

(٤) البيت لحاتم الطائي. انظر: «ديوانه» (ص: ٤٥)، و«الكتاب» (١/ ٣٦٧-٣٦٨). «أغفر»؛ أي: أستر، و«العوراء»: الكلمة القبيحة، و«ادِّخاره» مفعول له معرَّف بالإضافة؛ كـ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾، واستشهد به لكون المفعول له مضافاً إلى المعرفة، وهو نادر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٩٣).

﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ لا يَفُوتُونَه كما لا يَفُوتُ المحاطُ به المحيطَ، لَا يخلِّصُهم الخداعُ والحِيَلُ، والجُملةُ اعتراضيَّةٌ لا محلَّ لها.

(٢٠) ـ ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ استئنافٌ ثانٍ كـأَنَّه جوابٌ لمَن يقولُ: ما حالُهُم مع تلك الصَّواعقِ؟

و«كادَ» من أفعالِ المقارَبةِ وُضعَت لمقاربةِ الخبرِ من الوجودِ لعرُوضِ سبَبِه، لكنَّه لم يُوجَدْ: إمَّا لفَقْدِ شَرطٍ، أو لعروضِ[1] مَـانعٍ، و«عَسَى» موضوعةٌ لرجَائِه، فهيَ[2] خبرٌ محضٌ، ولذلك جاءَت متصرِّفةً بخلافِ «عسَى»، وخبرُها مشروطٌ فيه أن يكونَ فعلًا مضارعًا تنبيهًا على أنَّه المقصُودُ بالقربِ من غيرِ «أنْ» لتوكيدِ القُربِ بالدَّلالةِ على الحالِ، وقد تَدخُلُ عليه حملًا لها على «عسَى» كما تُحمَلُ علَيها بالحذفِ من خبرِها لمشاركتِهما في أصلِ معنى المقارَبةِ.

و«الخَطفُ»: الأخذُ بسُرعةٍ.

وقُرِئَ: «يَخْطِفُ» بكَسرِ الطَّاءِ.

و: «يَخَطِّـفُ» علـى أنَّـه: يَخْتَطِـفُ، فنُقِلت فتحـةُ التَّاءِ إلـى الخاءِ ثـمَّ أُدغمَت فـي الطَّاءِ.

و: «يِخِطِّفُ» بكسرِ الخاءِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ وإتْباعِ الياءِ لها.

و: «يَتَخطَّفُ»[3].

---

(١) في نسخة الخيالي: «أو لوجود».

(٢) أي: «كاد».

(٣) انظر هذه القراءات مع من قرأ بها وزيادة عليها في «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٧ ـ ١٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٣٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١)، و«المحتسب» (١/ ٥٩ـ٦٢)، و«الكشاف» (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٠٣)، و«البحر» (١/ ٢٥١).

﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْ﴾ استئنافٌ ثالثٌ؛ كأنَّه قيلَ: ما يفعلونَ في تارَتَي خُفُوقِ البَرقِ وخُفيَتِه؟ فأجيبَ بذلكَ.

و«أضاءَ»: إمَّا متعدٍّ والمفعولُ محذوفٌ بمعنى: كلَّما نوَّرَ لهُم مَمْشًى أخذُوه، أو لازمٌ بمعنى: كلَّما لمعَ لهُم مشَوا في مَطْرَحِ نُورِهِ.

وكذلك «أَظْلَمَ» فإنَّه جاءَ متعدِّيًا منقولًا من «ظَلِمَ اللَّيلُ»، ويَشهَدُ له قراءةُ «أُظلِمَ» على البناءِ للمفعُولِ[1]، وقولُ أَبي تمَّامٍ:

هُمَا أَظلَمَا حاليَّ ثُمَّتَ أجلَيَا ظَلامَيْهما عَن وجهِ أَمرَدَ أَشْيَبِ[2]

فإنَّه ـ وإنْ كانَ من المُحدَثينَ ـ لكنَّه من عُلماءِ العَربيَّةِ، فلا يَبْعُدُ أنْ يُجعَلَ مَا يقولُه بمنزلةِ ما يَرويهِ[3].

وإنَّما قالَ مع الإضاءةِ: ﴿كُلَّمَآ﴾ ومَعَ الإظلامِ: ﴿إِذَآ﴾ لأنَّهم حِراصٌ على المشيِ، فكلَّما صَادَفوا منه فرصةً انتهزُوها، وَلا كذلك التَّوقُّفُ.

ومعنَى ﴿قَامُواْ﴾: وَقفُوا، ومنه «قامتِ السُّوقُ»: إذا رَكَدَت، و«قامَ الماءُ»: جَمَدَ.

---

(١) نسبت ليزيد بن قطيب. انظر: «الكشاف» (١/ ١٦٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٠٤)، و«البحر» (١/ ٢٥٤).

(٢) انظر «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (١/ ١٥٠). قال التبريزي: أي: أنا صغير السن وقد شيبني عقلي ودهري، وقوله: «عن وجه أمرد أشيب» يحتمل معنيين: أحدهما أن يكون قد شاب في حال المردة لعظم ما لاقاه من الشدائد، والآخر أنه أراد أنه فتى في السن وهو في العقل والرأي كأنه أشيب.

(٣) تعقب هذا أبو حيان في «البحر» (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥) بقوله: وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به، وقد نُقد على أبي عليٍّ الفارسي الاستشهاد بقول حبيب:

مَن كان مرعَى عزمِه وهمومِه روضُ الأماني لم يَزَلْ مهزولاً

وكيف يُستشهد بكلامِ مَن هو مولَّد، وقد صنَّف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره؟

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾؛ أي: ولو شاءَ اللهُ أَنْ يَذهبَ بسمعِهم بقَصِيفِ الرَّعدِ وأبصَارِهم بوَميضِ البرقِ لذَهبَ بهما، فحُذفَ المفعولُ لدلالةِ الجوَابِ عليه، ولقد تكاثَرَ حذفُهُ في «شاءَ» و«أرادَ» حتَّى لا يكادُ يُذْكَرُ إلَّا في الشَّيءِ المستغرَبِ كقولِه:

وَلو شئتُ أن أبكي دَمًا لبَكيتُه ....[1]

و«لو» من حروفِ الشَّرطِ، وظاهرُها: الدَّلالةُ على انتفاءِ الأوَّلِ لانتفاءِ الثَّاني؛ ضرورةَ انتفاءِ الملزومِ عند انتفاءِ اللَّازمِ[2].

وقُرِئَ: «لأَذْهَبَ بأسماعِهِم» بزيادةِ الباءِ[3] كقولِه: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وفَائدةُ هذه الشَّرطيَّةِ: إبداءُ المانعِ لذهابِ سمعِهم وأبصَارِهم مع قيامِ مَا يَقتضيهِ، والتَّنبيهُ على أنَّ تأثيرَ الأسبَابِ في مسَبَّباتِها مشروطٌ بمشيئتِه تعالى، وأنَّ وجودَها مرتبطًا[4] بأسبابِها واقعٌ بقُدرَتِهِ، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ كالتَّصريحِ به والتَّقريرِ له.

---

(١) انظر: «الكامل» للمبرد (٤/ ٣)، و«ذيل الأمالي» للقالي (ص: ٢٢١). وهذا صدر بيت للخريمي كما ذكر البكري في «اللآلي» (٣/ ٥٧)، قال: والخريمي ـ وقد كثر التصحيف في اسمه ـ هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان بن قُوهي من شعراء الدولة العباسية. وعجز البيت:

عليه ولكنْ ساحةُ الصبرِ أوسعُ

(٢) قوله: «انتفاء الملزوم» كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «وهو المشيئة»، وقوله: «لانتفاء اللاَّزم» كتب تحته: «وهو عدم الإذهاب».

(٣) نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «الكشاف» (١/ ٨٧)، و«البحر» (١/ ٢٥٧).

(٤) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «حال».

و«الشَّيءُ» يَختصُّ بالموجودِ؛ لأنَّه في الأصلِ مصدرُ «شاءَ»، أُطلِقَ بمعنى «شاءٍ» تارةً وحينئذٍ يتناوَلُ الباريَ تَعالى، كما قالَ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وبمعنى «مَشِيءٍ» أخرَى؛ أي: مَشِيءٍ وجودُه، ومَا شاءَ اللهُ وجودَه فهو موجودٌ في الجُملةِ، وعليه قولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، فهما على عمومِهما بلا مَثْنَوِيَّةٍ.

والمعتزلةُ لمَّا قالُوا: «الشَّيءُ»: ما يصحُّ أن يُوجَدَ، وهو يعمُّ الواجبَ والممكِنَ، أو: ما يصحُّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنهُ، فيعمُّ الممتنعَ أيضًا، لَزِمَهم[1] التَّخصيصُ بالممكنِ في الموضعَينِ بدليلِ العقلِ.

و«القُدرةُ»: هو التَّمكُّنُ من إيجادِ الشَّيءِ، وقيلَ: صفةٌ تقتضي التَّمكُّنَ، وقيل: قدرةُ الإنسانِ هيئةٌ بها يتمكَّنُ من الفعلِ، وقدرةُ الله تعالى: عبارةٌ عن نفيِ العجزِ عنه.

و«القادرُ»: هو الَّذي إن شاءَ فعلَ وإن لم يشأْ لم يفعلْ، و«القديرُ»: الفَعَّالُ لِما يشاءُ على ما يشاءُ، ولذلك قلَّما يُوصَفُ به غيرُ الباريْ تعالى.

واشتقاقُ القُدرةِ من «القَدرِ»؛ لأنَّ القادرَ يوقعُ الفعلَ على مقدارِ قوَّتِه، أو على مقدارِ ما تقتضيهِ مشيئتُه.

وفيه[2] دليلٌ على أنَّ الحادثَ حالَ حدوثِهِ والممكِنَ حالَ بقائِهِ مقدورانِ، وأنَّ مقدورَ العبدِ مقدورٌ لله تعالى؛ لأنَّه شيءٌ، وكلُّ شيءٍ مقدورٌ للهِ تعالى.

والظَّاهرُ: أنَّ التَّمثيلَينِ من جملةِ التَّمثيلاتِ المؤلَّفةِ، وهُو: أن تُشبَّهَ كيفيَّةٌ منتزَعةٌ من مجموعٍ تضامَّتْ أَجزاؤُه وتلَاصَقَتْ حتَّى صَارَتْ شيئًا واحدًا بأُخرى

---

(١) جواب «لمَّا».

(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

مِثْلِها؛ كقولِه تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ الآية [الجمعة: ٥]، فإنَّه تشبيهُ حَالِ اليهُودِ في جَهْلِهم بما معهَم من التَّورَاةِ بحالِ الحمارِ في جَهلِه بما يحمِلُ من أسفارِ الحكمةِ.

والغَرضُ منهما: تمثيلُ حالِ المنافقينَ من الحَيْرةِ والشِّدَّةِ بما يُكابِدُ مَن انطَفأتْ نارُه بعدَ إيقادِها في ظلمةٍ، أو بحالِ مَن أَخذَته السَّماءُ في ليلةٍ مظلمةٍ مَعَ رَعدٍ قاصفٍ وبَرقٍ خاطفٍ وخوفٍ من الصَّوَاعقِ.

ويمكِنُ جَعْلُهما من قَبيلِ التَّمثيلِ المفردِ، وهو: أَنْ تأخُذَ أشياءَ فُرادَى فتشبِّهَها بأمثالِها؛ كقولِه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢١] وقولِ امرئِ القيسِ:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطبًا ويَابسًا … لدَى وَكرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البَالي[1]

بأنْ يُشبَّهَ[2] في الأوَّلِ ذواتُ المُنافقينَ بالمستوقِدِينَ، وإظهارُهم الإيمانَ باستيقادِ النَّارِ، ومَا انتَفَعوا به مِن حَقْنِ الدِّماءِ وسلامةِ الأموالِ والأولادِ وغيرِ ذلك بإضاءةِ النَّارِ مَا حَولَ المستوقِدِينَ، وزوالُ ذلكَ عنهم على القربِ بإهلاكِهم وإفشاءِ[3] حالِهم، وإبقائِهم في الخسَارِ الدَّائمِ والعذابِ السَّرمدِ بإطفاءِ نارِهم والذَّهابِ بنُورِهم.

---

(١) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٣٨). العناب: ثمر، والحشف: اليابس الفاسد من التمر، قال التفتازاني: يَصِفُ العُقابَ وهو مخصوصٌ بأنه لا يأكُلُ قلبَ الطَّيرِ، و«رطبًا ويابسًا» حالٌ؛ أي: رطبًا بعضُها ويابسًا بعضُها، وكذا «لدى وكرِها»، وقد شبَّهَ الرَّطْبَ بالعُنَّابِ واليابسَ بالحشَفِ البالي؛ أي: أردأ التَّمرِ اليابِسِ. انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٤٨أ).

(٢) قوله: «بأن يشبه» متعلق بقوله: «يمكن» أو بـ«جعلُهما». «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة الخيالي: «أو بإفشاء».

وفي الثَّاني: أنفسُهم بأصحابِ الصَّيِّبِ، وإيمانُهم المخالَطُ بالكفرِ والخِداعِ بصَيِّبٍ فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبَرقٌ من حيثُ إنَّه ـ وإنْ كانَ نافعًا في نفسِه ـ لكنَّهُ لمَّا وُجدَ في هذه الصُّورةِ عادَ نفعُه ضررًا، ونفاقُهُم حذَرًا عن نكاياتِ المؤمنينَ ومَا يَطرُقونَ بِهِ مَن سواهم من الكفرةِ بجَعلِ الأصَابعِ في الآذانِ مِنَ الصَّوَاعقِ حَذَرَ الموتِ من حَيث إنَّه لا يَرُدُّ من قَدَرِ اللهِ شيئًا ولا يُخلِّصُ ممَّا يُريدُ بهم منَ المضارِّ، وتحيُّرُهم لشِدَّةِ الأَمرِ وجهلُهم بما يأتُونَ ويَذرُونَ بأنَّهم كلَّما صادَفوا مِن البَرقِ خَفْقةً انتهزوها فرصةً مَع خوفِ أنْ يَخْطَفَ أبصَارَهم، فخَطَوا خُطًا يَسيرَةً، ثمَّ إذَا خَفِيَ وفتَرَ لَمَعانُه بَقُوا مُتقيِّدينَ لا حرَاكَ بهم[1].

وقيلَ: شُبِّهَ الإيمانُ والقرآنُ وسَائرُ مَا أُوتيَ الإنسانُ مِن المعَارفِ الَّتي هي سببُ الحيَاةِ الأبَديَّةِ بالصَّيِّبِ الَّذي بِهِ حيَاةُ الأرضِ، ومَا ارتبكَتْ بها[2] مِن شُبَهِ المُبطِلةِ واعترضَت دُونها من الاعتراضاتِ المشكلةِ بالظُّلماتِ، ومَا فيهَا من الوعدِ والوَعيدِ بالرَّعدِ، ومَا فيها من الآياتِ الباهرةِ بالبرقِ، وتصَامُّهم عمَّا يسمعُونَ منَ الوعيدِ بحَالِ مَن يُهوِّلُه الرَّعدُ فيخافُ صواعقَه فيسدُّ أُذنَه عنها مَع أنَّه لا خلاصَ لَهُم منها، وهو[3] معنى قولِه: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾، واهتزازُهم لِمَا يَلمعُ لهم مِنْ رُشْدٍ يُدركونَه أو رِفْدٍ تطمَحُ إليه أبصَارُهم بمشيِهم في مَطْرَحِ ضَوءِ البَرقِ كلَّما أضاءَ لهُم[4]،

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «لهم».

(٢) قوله: «ارتبكت»؛ أي: اختلطت. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٠٢). والضمير في «ارتبكت» عائد على «ما»، وأنَّثه باعتبار معنى الشُّبه، وضمير «بها» للمعارف أو للمذكورات بأسرها. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) «وهو»؛ أي: عدم خلاصهم من الصواعق. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٥٧).

(٤) بعدها في نسخة الخيالي والطبلاوي: «مشوا فيه».

وتحيُّرُهُم وتوقُّفُهُم في الأَمرِ حينَ تَعْرِضُ لهم شُبهةٌ أو تَعِنُّ لهم مُصيبةٌ بتوقُّفِهم إذا أظلَمَ عليهم.

وَنَبَّـهَ بقولِـه تعالـى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ علـى أنَّـه تعالـى جَعَـلَ لهم السَّـمعَ والأبصـارَ ليتوَسَّـلُوا بها إِلَـى الهُدَى والفـلاحِ، ثمَّ إنَّهُـم صَرفُوها إلـى الحظـوظِ العَاجلةِ وسَـدُّوها عَـن الفوائدِ الآجلةِ، ولو شـاءَ اللهُ لجعلَهـم بالحالةِ الَّتـي يَجعَلونَهـا[١]، فإنَّـهُ علَى ما يشـاءُ قديرٌ.

(٢١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ لَمَّا عَدَّدَ فِرَقَ المكلَّفينَ، وذكرَ خواصَّهم وَمصَارفَ أمُورِهم، أقبَلَ عليهم بالخطابِ على سبيلِ الالتفاتِ؛ هَزًّا للسَّامِعِ وتنشيْطًا لَه، واهتمامًا بأمرِ العبَادةِ، وتفخيمًا لشأنِها، وجَبرًا لكُلفةِ العبَادةِ بلذَّةِ المخاطبةِ.

و«يا» حرفٌ وُضعَ لنداءِ البعيدِ، وقد يُنادَى به القريبُ تنزيلًا لهُ منزلةَ البَعيدِ: إمَّا لعظمَتِهِ كقولِ الدَّاعي: «يا ربُّ» و«يا اللهُ» وهو أقربُ إلَيه من حَبلِ الوَريدِ، أو لغفلتِهِ وسوءِ فهمِه، أو للاعتناءِ بالمدعوِّ له وزيادةِ الحثِّ علَيه، وهوَ مع المنادَى جملةٌ مفيدةٌ لأنَّه نائبٌ منابَ الفعلِ.

و«أيٌّ» جُعلَ وُصْلةً إلى نَداءِ المعرَّفِ باللَّامِ، فإنَّ إدخالَ «يا» عليه متعذِّرٌ لتعَذُّرِ الجمعِ بينَ حرفَيِ التَّعريفِ فإنَّهما كمِثْلَينِ، وأُعطي حُكمَ المنادَى وأُجريَ عليه

---

(١) قوله: «بالحالة الَّتي يجعلونها» متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني لـ«جعلهم»؛ أي: ولو شاء الله لجعلهم ملْتبِسينَ بالحالة الَّتي يجعلونها لأنفسهم، فإنهم جعلوا أنفسهم فاقدي الحواس بأن عطلوها ولم ينتفعوا بها وصرفوها إلى غير ما خلقت لأجله، فناسب مقتضى عدل الله أن يُذهب حواسَّهم حقيقةً حيث لم يعرفوا قدرها ولم يشكروا عليها، لكنَّهُ تعالى لم يذهب بها لعدم تعلق مشيئته بإذهابها لحكمةٍ لا يعلمها إلا هو. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٥٧).

المقصُودُ بالنِّداءِ وصفًا مُوضِّحًا له، والتُزِمَ رفعُه إشعارًا بأنَّه المقصُودُ، وأُقحِمَت بينهما «ها» التَّنبيهِ تأكيدًا وتعويضًا عمَّا يستحِقُّه «أيٌّ» من المضافِ إليهِ.

وإنَّما كثُر النِّداءُ على هذِه الطَّريقةِ في القرآنِ لاستقلالِه بأَوجُهٍ من التَّأكيدِ، وكلُّ ما نادَى اللهُ عبادَه ـ من حيثُ إنَّها أمورٌ عِظَامٌ من حقِّها أنْ يَتفطَّنُوا إليها ويُقبِلُوا بقلُوبهم علَيها وأكثرُهم عنها غافلونَ ـ حقيقٌ بأَنْ يُنادَى له بالآكَدِ الأبلَغِ.

والجمُوعُ وأسمَاؤهَا المحلَّاةُ باللَّامِ لِلعُمُومِ[1] حيثُ لا عهدَ، ويدُلُّ علَيه صحَّةُ الاستثناءِ منها، وَالتَّوكيدُ بما يفيدُ العُمُومَ كقولِه تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، واستدلالُ الصَّحابةِ بعمومِها شائعًا ذائعًا، فـ﴿ٱلنَّاسُ﴾ يَعُمُّ الموجُودينَ وقتَ النُّزولِ لفظًا ومَن سيُوجَدُ معنًى؛ لِمَا تواتَرَ من دينِهِ عليه السَّلامُ أنَّ مقتضَى خطابِه وأحكامِه شاملٌ للقبيلَينِ ثابتٌ إلى قيامِ السَّاعةِ إلَّا ما خصَّهُ الدَّليلُ.

ومَا رُويَ عَن عَلقمةَ والحسَنِ: أنَّ كلَّ شيءٍ نزلَ فيهِ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فمكيٌّ، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ فمدنيٌّ[2]، إن صحَّ رفعُه فلا يُوجِبُ تخصيصَهُ بالكفَّارِ ولا أَمْرَهُم بالعبَادةِ، فإنَّ المأمورَ به هو القَدْرُ المشترَكُ بينَ بَدءِ العبَادةِ والزِّيادةِ فيهَا والمواظبةِ عليها؛ فالمطلُوبُ من الكفَّارِ هو: الشُّروعُ فيهَا بعد الإتيانِ بما يجبُ تقديمُه مِن المعرفةِ والإقرارِ بالصَّانعِ، فإنَّ مِن لوازمِ وجُوبِ الشَّيءِ وجوبَ مَا لا يتمُّ إلَّا بهِ، وَكما أنَّ الحدَثَ لا يمنعُ وجوبَ الصَّلاةِ فالكفرُ لا

---

(١) «والجموع» مبتدأ «للعموم» خبره.

(٢) رواه عن علقمة أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٦٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢)، وصحح إسناده الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٢٤٠) وقال: علقمة هو ابن قيس أحد كبار التابعين. ورواه أبو عبيد أيضاً في «فضائل القرآن» (ص: ٣٦٧) عن ميمون بن مهران. أما خبر الحسن فقال السيوطي في «الحاشية» (٢/ ٢١٦): لم أجده.

يمنعُ وجوبَ العبادةِ، بل يجبُ رفعُه والاشتغالُ بها عقِيبَه، ومن المؤمنينَ[(١)]: ازديَادُهُم وثباتُهُم عليها.

وإنَّما قالَ: ﴿رَبَّكُمُ﴾ تنبيهًا على أنَّ الموجِبَ للعبادَةِ هي الرِّبِّيَّةُ[(٢)].

﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ صفةٌ جرَتْ عليه للتَّعظيمِ والتَّعليلِ، وتحتمِلُ التَّقييدَ والتَّوضيحَ إِنْ خُصَّ الخطابُ بالمشركينَ وأُريدَ بـ«الرَّبِّ» أعمُّ من الربِّ الحقيقيِّ والآلهةِ الَّتي يسمُّونَها أربابًا.

و«الخَلقُ»: إيجادُ الشَّيءِ على تقديرٍ واستواءٍ، وأَصلُه: التَّقديرُ، ويقالُ: «خَلَقَ النَّعْلَ» إذا قدَّرَها وسَوَّاهَا بالمقياسِ.

﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ متناوِلٌ كلَّ مَا يتقدَّمُ الإنسَانَ بالذَّاتِ أو الزَّمانِ، منصوبٌ معطوفٌ على الضَّميرِ المنصُوبِ في ﴿خَلَقَكُمْ﴾، والجُمْلةُ أُخرجَت مُخرَجَ المقرَّرِ عندهم؛ إمَّا لاعترافِهم به كما قالَ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، أو لتَمَكُّنِهم من العلمِ به بأدنى نَظَرٍ.

وقُرِئَ: «مَن قَبْلَكم»[(٣)] على إقحامِ الموصُولِ الثَّاني بين الأوَّلِ وصِلَتِه تأكيدًا؛ كما أَقْحَمَ جَريرٌ في قولِه:

يـا تَيْـمُ تَيْـمَ عَـديٍّ لا أبـا لكُـمُ ....[(٤)]

---

(١) «ومن المؤمنين» عطف على «من الكفار». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٠٥).

(٢) «الرَّبِّيَّة» بتشديد الأحرف الثلاثة بمعنى: «التربية» كما في نسخة، وفي أخرى: «الربوبية». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٠٥).

(٣) نسبت لزيد بن علي. انظر: «الكشاف» (١/ ١٦٧)، و«البحر» (١/ ٢٦٥).

(٤) انظر: «ديوانه» (١/ ٢١٢)، وما ذكره البيضاوي من توجيه لهذه القراءة مأخوذ من الزمخشري، =

«تيمًا» الثَّانيَ بين الأوَّلِ ومَا أُضيفَ إلَيه.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿اعْبُدُوا﴾ كأنَّه قالَ: اعبدُوا ربَّكم راجِينَ أَن تنخرِطُوا في سِلكِ المتَّقينَ الفائزينَ بالهُدَى والفلاحِ المستَوجبيْنَ لجوَارِ اللهِ تعالى، نبَّهَ بهِ على أنَّ التَّقوى مُنتهَى درجَاتِ السَّالكينَ، وهو التَّبرُّؤُ مِن[1] كلِّ شيءٍ سِوَى اللهِ إلى اللهِ، وأنَّ العابدَ ينبغِي أَنْ لَا يَغترَّ بعبَادتِه، ويكونَ ذا خوفٍ ورجاءٍ؛ كما قالَ تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

أَو مِن مفعولِ ﴿خَلَقَكُمْ﴾ والمعطوفِ عليهِ، على معنى: أنَّهُ خلَقَكم ومَن قبلَكم في صورةِ مَن يُرجَى منه التَّقوى؛ ليترَجَّحَ[2] أمرُه باجتماعِ أسبَابِهِ وكثرةِ الدَّواعي إليه.

وغلَّبَ المخاطَبينَ عَلَى الغائبينَ في اللَّفظِ، والمعنى على إرَادَتهم جميعًا.

وقيلَ: تعليلٌ للخلقِ؛ أي: خلَقَكم لكي تتَّقوا؛ كما قالَ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وهو ضعِيفٌ إذ لم يَثْبُتْ في اللُّغةِ مِثلُه.

والآيَةُ تدلُّ على أنَّ الطَّريقَ إلى مَعرفةِ اللهِ تعالى والعِلمِ بوَحدانيَّتِهِ واستحقاقِه للعبادةِ: النَّظرُ في صُنعِهِ، والاستدلالُ بأفعالِهِ، وأنَّ العبدَ لا يَستحِقُّ بعبادتِه عليه ثوابًا، فإنَّها لمَّا وجبَتْ عليه شُكرًا لِمَا عدَّدَه عليه من النِّعمِ السَّابقةِ فهو كأَجِيْرٍ أَخَذَ الأجرَةَ قبلَ العملِ.

= ولأبي حيان تعقب طويل على الزمخشري فيما ذهب إليه في تخريج هذه القراءة، وله تخريج آخر ينظر في «البحر المحيط» (١/ ٢٦٦).

(١) في نسخة الخيالي: «عن».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «الترجح».

(٢٢) ـ ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ صفةٌ ثانيةٌ، أو مَدحٌ منصُوبٌ أو مرفوعٌ، أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟﴾.

و«جعَلَ» من الأفعالِ العَامَّةِ يجيءُ على ثلاثةِ أَوجُهٍ:

ـ بمعنى: صارَ وطفِقَ، فلا يتعدَّى؛ كقولِه:

فقد جَعَلتْ قلُوصُ بني سُهَيلٍ ... مِنَ الأكوارِ مَرتعُها قَريبُ[1]

ـ وبمعنى: أوجَدَ، فيتعدَّى إلى مفعُولٍ وَاحدٍ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

ـ وبمعنى: صيَّرَ؛ كقولِه: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، والتَّصييرُ يكونُ بالفعلِ تارةً وبالقولِ أو العَقْدِ أُخرى.

ومعنى جَعْلِها فراشًا: أنْ جَعَلَ بعضَ جوانبِها بارزًا عَن الماءِ مع مَا في طبعِه من الإحَاطةِ بها وصيَّرَها متوسِّطةً بين الصَّلابةِ واللَّطافةِ حتَّى صارَت مُهيَّأةً لأَنْ يقعُدُوا أو ينامُوا عَليها كالفِراشِ المبسُوطِ، وذلك لا يَستدعِي كونَها مسَطَّحةً لأنَّ كُريَّةَ شكلِها مع عِظَمِ حجمِها واتِّسَاعِ جِرْمِها لا تأبَى الافتراشَ عليها.

﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾: قبَّةً مضروبَةً عليكم.

و«السَّماءُ»: اسمُ جنسٍ يقعُ على الوَاحدِ والمتعدِّدِ كـ«الدِّينارِ» و«الدِّرهَمِ»، وقيلَ: جمعُ سَمَاءَةٍ.

و«البناءُ»: مَصدرٌ سمِّيَ به المبنيُّ بيتًا كانَ أو قبَّةً أو خِباءً، ومنه: بَنَى على امرأتِهِ؛ لأنَّهم كانُوا إذَا تزَوَّجوا ضَرَبوا عليهَا خِباءً جَديدًا.

---

(١) دون نسبة في «الحماسة» بشرح التبريزي (١/ ١١٢)، و«مفردات الراغب» (مادة: جعل)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٩٣)، وفي «خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ١١٨) عن الصغاني في «العباب» أنَّه نسبه إلى رجل من بني بُخْتُر بن عَتُود.

﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقًا لَّكُمۡ﴾ عَطفٌ على ﴿جَعَلَ﴾.

وخروجُ الثِّمارِ بقدرةِ الله تعالَى ومَشيئتِه، ولكنْ جعَلَ الماءَ الممزوجَ بالتُّرابِ سَبَبًا في إخراجهَا وَمادَّةً لها؛ كالنُّطفةِ للحيَوانِ بأَنْ أجرَى عَادتَه بإفاضةِ صوَرِها وكيفيَّاتِها على المادَّةِ الممتزجَةِ منها، أو أَبدَعَ في الماءِ قوَّةً فاعلةً وَفي الأرضِ قوَّةً قابلةً يتوَلَّدُ مِن اجتماعِهما أنواعُ الثِّمارِ.

وهو قادرٌ عَلَى أَن يُوجِدَ الأشياءَ كلَّهَا بلا أسبَابٍ وموادَّ كما أبدَعَ نفوسَ الأسبَابِ والموادِّ، لكنْ لَهُ في إنشائِها مُدَرِّجًا[1] من حَالٍ إلى حَالٍ صنائعُ وحِكَمٌ يُجدِّدُ فيهَا لأُولي الأبصَارِ والبصائر عِبَرًا وسكونًا إلى عظيمِ قدرتِه ليسَ في إيجادِها دفعةً.

و﴿مِنَ﴾ الأولَى للابتداءِ سواءٌ أريدَ بـ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ السَّحابُ فإنَّ مَا عَلاك سَماءٌ، أو الفَلَكُ فإنَّ المطَرَ يبتَدِئُ من السَّماءِ[2] إلى السَّحابِ وَمنه إلى الأرضِ علَى ما دَلَّت علَيه الظَّوَاهرُ، أو من أسبَابٍ سَماويَّةٍ تُثيرُ الأجزاءَ الرَّطبَةَ من أعماقِ الأرضِ إلَى جَوِّ الهواءِ فتنعقدُ سَحابًا مَاطرًا.

و﴿مِنَ﴾ الثَّانيةُ للتَّبعيضِ، بدَليلِ قولِه تعالى: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٢٧]، واكتنَافِ المنكَّرَينِ له[3] - أعني: ﴿مَآءً﴾ و﴿رِزۡقًا﴾ - كأنَّه قالَ: وأنزَلْنا مِن السَّماءِ

---

(١) قوله: «مدرجًا» ذكر ملا خسرو في «حاشيته» (١٣٣/ ب)، والقونوي في «حاشيته» (٢/ ٣٨٦): أنه على لفظ اسم مفعول، واختار الخفاجي في «الحاشية» أنَّه اسم فاعل حال من ضمير «له»، ولكن رأى القونوي ذلك غير خال من الاضطراب لما فيه من إطلاق «مدرجًا» عليه تعالى.

(٢) في نسخة الخيالي: «من الفلك».

(٣) «واكتنافِ المنكَّرَيْنِ له» بالجرِّ عطف على مجرور «دليل»، وضميرُ «له» للثمرِ المفهوم من الثمرات. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٠).

بعضَ الماءِ فأخرَجْنا بهِ بعضَ الثَّمراتِ ليكونَ بعضَ رِزْقِكم، وهَكذا الواقعُ؛ إذ لم يُنْزِلْ مِن السَّماءِ الماءَ كلَّه، ولا أخرَجَ بالمطَرِ كلَّ الثَّمراتِ، ولَا جعَلَ كلَّ المرزوقِ ثمارًا(١).

أو للتَّبيينِ و﴿رِزْقًا﴾ مفعُولٌ بمعنى المرزوقِ؛ كقولِكَ: أنفقتُ مِن الدَّرَاهِمِ أَلفًا.

وإِنَّما ساغَ ﴿الثَّمَرَاتِ﴾ والموضعُ مَوضعُ الكثرةِ؛ لأنَّه أرادَ بـ﴿الثَّمَرَاتِ﴾: جماعةَ «الثَّمرةِ» الَّتي في قولِك: «أدركَتْ ثمرةُ بستانِهِ»، ويؤيِّدُهُ قراءةُ: «من الثَّمرةِ» علَى التَّوحيدِ(٢).

أو لأنَّ الجموعَ يتعاوَرُ بعضُها مَوقعَ بعضٍ؛ كقولِه: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ﴾ [الدخان: ٢٥] وقولِه: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أو لأنَّها لمَّا كانَت محلَّاةً باللَّامِ خرجَتْ عن حدِّ القلَّةِ.

و﴿لَكُمْ﴾ صفةُ ﴿رِزْقًا﴾ إن أُريدَ به المرزوقُ، ومفعولٌ به إنْ أُريدَ به المصدَرُ؛ كأنَّه قالَ رزقًا إيَّاكم.

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ متعلِّقٌ بـ﴿اعْبُدُوا﴾ على أنَّه نهْيٌ معطوفٌ عليه، أو نفيٌ منصوبٌ بإضمارِ «أنْ» جوابٌ له، أو بـ«لعلَّ» على أنْ ينتصِبَ(٣) ﴿تَجْعَلُوا﴾ نصبَ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] إلحاقًا لها بالأشياءِ السِّتَّةِ لاشتراكِها في أنَّها غيرُ موجَبةٍ، والمعنَى: إن تتَّقُوا لَا تجعَلوا لهُ ندًّا، أو بـ﴿الَّذِي جَعَلَ﴾ إن استأنَفْتَ به على أنَّه نهيٌ وَقَع خبرًا على تأويلِ:

---

(١) في نسخة الخيالي: «ثمرا».

(٢) نسبت لمحمد بن السميفع. انظر: «الكشاف» (١/ ٩٤)، و«البحر» (١/ ٢٧٥).

(٣) في نسخة التفتازاني: «نصب».

«مقولٍ فيه: لا تجعَلوا»، والفاءُ للسَّببيَّةِ أُدْخِلَتْ عليه لتضمُّنِ المبتدأِ معنى الشَّرطِ، والمعنى: مَن خصَّكم بهذه النِّعَمِ الجِسَامِ والآياتِ العِظامِ ينبغي أنْ لا يُشرَكَ به.

و«النِّدُّ»: المِثْلُ المُناوِئُ، قالَ جريرٌ:

أَتيْمًا تجعَلونَ إلَيَّ نِدًّا ... وما تَيمٌ لذي حَسَبٍ نَدِيدُ[1]

مِن «نَدَّ نُدُودًا»: إذا نَفَرَ، و«نادَدْتُ الرَّجلَ»: خالَفْتُه، خُصَّ بالمخالِفِ المماثِلِ في الذَّاتِ كما خُصَّ المسَاوي للمماثِلِ في القَدْرِ، وتسميَةُ ما يَعبُدُهُ المشركونَ مِن دُونِ اللهِ أندادًا ـ ومَا زعمُوا أنَّها تسَاويهِ في ذاتِه وصِفاتِه، ولا أنَّها تخالفُه في أفعالِه ـ لأنَّهم لمَّا تركوا عبادتَه إلى عبادتِها وسمَّوها آلهةً شابَهَتْ حَالُهُم حالَ مَن يَعتقدُ أنها ذواتٌ واجبَةٌ بالذَّاتِ، قادرةٌ على أنْ تَدفعَ عنهم بأسَ اللهِ وتمنحَهُم ما لم يُرِدِ الله بهم من خيرٍ، فتهَكَّمَ بهِم وشنَّعَ عليهم بأنْ جَعَلوا أندادًا لمَن يمتنِعُ أن يكونَ له نِدٌّ، ولهذا قالَ موحِّدُ الجاهليَّةِ زيدُ بنُ عمرِو بنِ نُفَيلٍ:

أَرَبًّا واحِدًا أَم ألفَ رَبٍّ ... أَدِينُ إذَا تُقُسِّمَتِ الأمُورُ

تَرَكتُ اللَّاتَ والعُزَّى جَميعًا ... كَذلكَ يَفعَلُ الرَّجُلُ البَصيرُ[2]

﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ حالٌ من ضميرِ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾ ومفعُولُ ﴿تَعْلَمُونَ﴾ مُطَّرَحٌ[3]؛ أي: وحالُكُم أنَّكم من أهلِ العلمِ والنَّظرِ وإصابةِ الرَّأي، فلَوْ تأمَّلتُم أَدْنى تأمُّلٍ اضْطرَّ عقلُكم إلى إثباتِ موجِدٍ للمُمْكناتِ، منفرِدٍ بوجوبِ الذَّاتِ، مُتعالٍ عن مُشابهَةِ المخلوقاتِ.

---

(١) انظر «ديوانه» بشرح ابن حبيب (٢/ ٣٣١).

(٢) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٢٢٦).

(٣) في هامش نسخة الخيالي: أي: متروك.

أو مَنويٌّ[١] وهو: أنَّها لا تماثلُه ولا تَقدِرُ على مِثْلِ مَا يفعلُه؛ كقولِهِ: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ﴾ [الروم: ٤٠]، وعلى هذا فالمقصُودُ منهُ التَّوبيخُ والتَّثريبُ لا تقييدُ الحُكْمِ وقصرُه علَيه، فإنَّ العَالِمَ والجاهِلَ المتمكِّنَ من العِلمِ سواءٌ في التَّكليفِ.

واعلمْ: أنَّ مضمونَ الآيتَينِ هوَ الأمرُ بعبادةِ اللهِ تعالى، والنَّهيُ عن الإشراكِ به، والإشارةُ إلى مَا هـو العِلَّةُ والمقتضِي لها[٢]، وبيَانُه[٣]: أنَّه رَتَّبَ الأمرَ بالعبادةِ على صفةِ الرّبُوبيَّةِ إشعَارًا بأنَّها العلَّةُ لوجوبِها، ثمَّ بيَّنَ ربُوبيَّتَه بأنَّهُ خالقُهم وخالقُ أصُولِهم ومَا يحتاجونَ إليه في معَاشِهم من المُقِلَّةِ والمُظِلَّةِ والمطاعِمِ والملابسِ، فإنَّ الثَّمرَةَ أعمُّ من المطعومِ والرِّزقَ أعمُّ من المأكولِ والمشروبِ.

ثمَّ لمَّا كانَت هذه الأمُورُ التي لا يقدِرُ عليها غيرُه شاهِدةً على وَحْدانيَّتِهِ، رَتَّبَ عليها النَّهيَ عن الإشراكِ بِهِ، ولعَلَّهُ سبحَانَه أرادَ من الآيةِ الأخيرةِ ـ معَ مَا دَلَّ عليه الظَّاهرُ وَسِيقَ فيهِ الكلامُ ـ الإشارَةَ إلى تفضيلِ خَلقِ الإنسَانِ ومَا أفاضَ علَيهِ منَ المعاني والصِّفاتِ على طريقةِ التَّمثيلِ، فمَثَّلَ البدَنَ بالأرضِ، والنَّفسَ بالسَّماءِ، والعقلَ بالماءِ، وَمَا أفاضَ[٤] عليهِ مِن الفضائلِ العَمَليَّةِ والنَّظريَّةِ المحصَّلَةِ بواسطةِ استعمالِ العقلِ للحوَاسِّ، وازدوَاجَ القُوى النَّفسَانيَّةِ والبدَنيَّةِ، بالثَّمراتِ[٥] المتولِّدةِ

---

(١) قوله: «منوي» معطوف على «مطرح». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٨٥).

(٢) «لها» من نسخة الطبلاوي، وكتب تحتها: «أي: العبادة».

(٣) كتب تحتها في نسخة الطبلاوي: «أي: وجه الإشارة».

(٤) قوله: «وما أفاض»؛ أي: ومَثَّل ما أفاض. انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ٤١٠).

(٥) قوله: «بالثمرات» متعلق بمَثَّل المقدر في قوله: «وما أفاض...». المصدر السابق.

من ازدِوَاجِ القُوَى السَّمَاوِيَّةِ الفاعلةِ والأرضيَّةِ المنفعِلةِ بقُدْرَةِ الفاعِلِ[١] المختارِ، فإنَّ لكلِّ آيةٍ ظهرًا وبَطنًا، ولكلِّ حَدٍّ مُطَّلعًا.

(٢٣) ـ ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ﴾ لمَّا قـرَّرَ وَحدانيَّتَه وبيَّنَ الطَّريقَ الموصِلَ إلى العِلمِ بها ذَكَرَ عقيبَه ما هو الحجَّةُ على نبوَّةِ محمَّدٍ عليهِ السَّلامُ، وهوَ القرآنُ المعجزُ بفصَاحَتِه الَّتي بذَّت فصَاحةَ كلِّ مِنطيقٍ، وإفحامِه مَن طُولبَ بمعَارضتِه مِن مصَاقِعِ الخطَبَاءِ منَ العَرَبِ العَرْباءِ مَعَ كثرتِهم وإفراطِهم في المضادَّةِ والمضَارَّةِ، وتهالُكِهم على المُعَازَّةِ والمُعَارَّةِ، وعرَّفَ ما يُتَعرَّفُ بِهِ إعجازُه ويُتيقَّنُ أنَّه مِن عندِ الله كما يدَّعيهِ النَّبيُّ عليه السَّلامُ[٢].

وإنَّما قالَ: ﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ لأنَّ نزولَه نجمًا فنجمًا بحسَبِ الوقائعِ عَلى ما تَرَى عليه أهـلَ الشِّعرِ والخطابةِ مِمَّا يَريبُهم[٣] كما حكَى اللهُ تعالى عنهم فقالَ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فكانَ الواجبُ تحدِّيَهُم على هذا الوَجْهِ إزاحةً للشُّبهَةِ وإلزامًا للحُجَّةِ.

وأضَافَ العَبدَ إلى نفسِهِ تنويهًا بذكرِهِ، وتنبيهًا على أنَّهُ مختصٌّ به منقادٌ لحكمِهِ، وقُرِئَ: «عبادِنا»[٤] يُريدُ: محمَّدًا عليه السَّلامُ وأمَّتَه.

---

(١) قوله: «بقدرة الفاعل» تنازعه «الفاعلة» أو «المنفعلة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٥). وفي «حاشية القونوي» (٢/ ٤١٠): متعلق بـ«المتولدة» أو «المنفعلة».

(٢) «النبي عليه السلام» من نسخة الخيالي، وأشار إلى هذه النسخة الشيخ زكريا الأنصاري. وكُتب تحت «يدعيه» في نسخة التفتازاني: «محمد».

(٣) قوله: «مما يريبهم» بفتح الياء أكثر من ضمها، وهو متعلّق بـ«نزوله». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٧).

(٤) ذكرها دون نسبة: الزمخشري في «الكشاف» (١/ ١٧٧)، وأبو حيان في «البحر» (١/ ٢٨٨)، ونسبها الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٥٥) لابن قطيب.

و«السُّورةُ»: الطَّائفةُ مِن القرآنِ المترجَمةُ الَّتي أقلُّهَا ثلاثُ آياتٍ، وَهيَ:

ـ إن جُعِلَت واوُهَا أَصليَّةً منقولةٌ من «سورِ المَدينةِ» لأنَّها محيطةٌ بطائفةٍ مِن القرآن مُفْرَزةٌ مَحُوزةٌ علَى حِيَالها، أو محتويَةٌ على أنواعٍ من العلمِ احتواءَ سورِ المدينَةِ عَلَى مَا فيهَا، أو منَ «السُّورةِ» الَّتي هي الرُّتبَةُ، قالَ:

ولِـرَهْــطِ حــرَّابٍ وَقَــدٍّ سُــورةٌ ... في المَجـدِ ليـسَ غُرابُهـا بِمُطَـارِ[1]

لأنَّ السُّوَرَ كالمنازِلِ والمراتِبِ يَتَرَقَّى فيها القَارئُ، أو: لها مراتبُ في الطُّولِ والقِصَرِ والفَضلِ والشَّرفِ وثوابِ القراءَةِ.

ـ وَإن جُعلَت مُبدَلةً مِنَ الهمزةِ فمِنَ «السُّؤرَةِ» الَّتي هيَ البقيَّةُ والقطعَةُ مِن الشَّيءِ.

والحِكمةُ فـي تقطيـعِ القرآنِ سُورًا: إِفرادُ الأنواعِ[2]، وتلاحُقُ الأشـكالِ[3]،

---

(١) البيت للنابغة الذبياني. انظر: «ديوانه» (ص: ٥٦)، و«الأمثال» لأبـي عبيـد (ص: ١٨٦)، وفيه: (حرَّاب وقدٌّ) رجلان من بني أسد، و(سورة) يعني: منزلة وفضيلة. وقوله: «ليس غرابها بمطار» كناية عن كثرة الرهطين ودوام المجد لهما؛ فإن النبات والشجر إذا كثر في موضع قيل: لا يطير غرابه؛ لأن الغراب إذا وقع في المكان الخصيب أصاب فيه ما لا يحتاج معه إلى أن ينتقل منه إلى مكان آخر. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣١٦).

(٢) قوله: «إفراد الأنواع»؛ قال الشهاب: أي: جعل كل نوع منها على حدة، أو كل أنواع متناسبة في سورة مستقلة. وقالَ شيخ زاده: أي: تمييز بعض الأنواع المختلفة عن البعض الآخر بإيراد كل واحد منها في سورة على حدة. وقالَ القونوي: معناه: أن معاني السور لما كانت أنواعًا متخالفة من حيث المجموع ـ وإن اتحدت في بعض المعاني ـ حسن إفراد كل نوع في سورة فإنه أعون في الضبط. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٩٢)، و«حاشية القونوي» (٢/ ٤٢٢).

(٣) قوله: «وتلاحق الأشكال»؛ جمع شَكل ـ بالفتح ـ بمعنى المِثْل، وتلاحق الأشكال يحصل ـ كما ذكر في «حاشية القونوي» (٢/ ٤٢٢) ـ بأن يورد في كل منها الآيات المتلائمة، وقد عنيت بعض التفاسير =

وتجاوُبُ النَّظمِ (١)، وتنشيطُ القارئِ، وتسهيلُ الحِفظِ والتَّرغيبُ فيهِ؛ فإنَّه إذَا خَتَمَ سورةً نفَّسَ ذلك منه، كالمسَافِرِ إذا عَلِمَ أنَّه قطَعَ ميلًا أو طوَى بَرِيْدًا، والحافظُ متى حذَقَها اعتَقَدَ أنَّه أَخَذَ منَ القرآنِ حَظًّا تامًّا، وفازَ بطائفةٍ محدودةٍ مستقلَّةٍ بنفسِها، فعَظُمَ ذلكَ عندَه وابتهجَ به... إلى غيرِها مِنَ الفوائدِ.

﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صفةُ «سُورةٍ»؛ أي: بسُورةٍ كائنةٍ من مثلِه، والضَّميرُ لـ«ما نزَّلنا»، و﴿مِّن﴾ للتَّبعيضِ أو التَّبيينِ، وزائدةٌ عند الأخفَشِ؛ أي: بسُورةٍ مماثلةٍ لِلقرآنِ في البلاغةِ وحُسنِ النَّظمِ.

أو لـ﴿عَبْدِنَا﴾ و﴿مِّن﴾ للابتداءِ؛ أي: بسُورةٍ كائنةٍ مِمَّن هو عَلَى حالِه مِن كونِه بشرًا أُمِّيًّا لم يَقرأ الكتبَ ولم يتعلَّمِ العلُومَ.

أو صِلةُ ﴿فَأْتُوا۟﴾ (٢)، والضَّميرُ للعَبدِ.

= ـ كـ«التفسير الكبير» للرازي ـ ببيان ارتباط بعض الآيات ببعض في السورة الواحدة. قلت: هذا ما عُرف بعلم المناسبات، وممن اهتم به الخطيب الإسكافي في «درة التنزيل وغرة التأويل»، وأبو القاسم الكرماني في «لباب التفاسير» و«البرهان في متشابه القرآن»، وإبراهيم بن عمر البقاعي في «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»، و«مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور» المعروف أيضًا بـ: المقصد الأسمى في مطابقة اسم كل سورة للمسمى، وقد ذُكر أن الكسائي أول من صنَّف فيه، والله أعلم. انظر: «البرهان في علم القرآن» للزركشي (١/ ٣٥)، و«معترك الأقران» للسيوطي (١/ ٦٦).

(١) قوله: «وتجاوب النظم»: هو التئامه وائتلافه حتى كأن بعضه يجيب بعضاً منه، وهو استعارة حسنة. «حاشية الشهاب». قال القونوي: وهذا باعتبار النظم، والثاني باعتبار المعنى. انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ٤٢٢). ويعني بالثاني: الحكمة الثانية من هذه الحكم، والله أعلم.

(٢) قوله: «أو صلة ﴿فَأْتُوا۟﴾» عطف على قوله: «صفة سورة». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٩٤).

والرَّدُّ إلى المنزَّلِ أَوجَهُ[(١)]؛ لأنَّه المطابِقُ لقولِه: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ ولسَائرِ آياتِ التَّحدِّي، ولأنَّ الكلامَ فيه لَا في المنزَّلِ علَيهِ، فحقُّه أن لا يَنفكَّ عَنه ليتَّسِقَ التَّرتيبُ والنَّظمُ، ولأنَّ مخاطبَةَ الجَمِّ الغَفيرِ بأنْ يأتوا بمثلِ مَا أَتَى به وَاحدٌ مِن أبناءِ جِلدَتِهم أبلغُ في التَّحدِّي مِن أن يُقالَ لهُم: ليَأتِ بنحوِ[(٢)] ما أَتَى بِهِ هذا آخَرُ[(٣)] مثلُه، ولأنَّه معجِزٌ في نفسِه لا بالنِّسبَةِ إليه[(٤)]؛ كقولِه تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٨] ولأنَّ ردَّه إلى ﴿عَبْدِنَا﴾ يُوهِمُ إمكانَ صدورِه ممَّن لم يكنْ على صفتِه، ولا يلائمُه قولُه: ﴿وَٱدْعُوا شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، فإنَّه أَمرٌ بأنْ يَستَعينوا بكلِّ مَن ينصرُهم ويُعِينهُم.

و«الشُّهَداءُ»: جمعُ «شَهيدٍ» بمعنى: الحاضِرِ، أَو القائمِ بالشَّهَادَةِ، أو النَّاصرِ، أو الإمَامِ، وكأنَّه سُمِّيَ به لأنَّه يَحضرُ النَّواديَ وتُبْرَمُ بمحَضَرِه الأمورُ، إذ التَّركيبُ للحضُورِ إمَّا بالذَّاتِ أو بالتَّصَوُّرِ، ومنه قيلَ للمقتُولِ في سَبيل اللهِ: شهيدٌ؛ لأنَّه حَضَرَ ما كانَ يرجُوهُ، أو الملائكةُ حَضَروهُ.

ومعنَى ﴿دُونِ﴾: أدنى مكانٍ من الشَّيءِ، ومنه: تدوينُ الكتبِ؛ لأنَّه إدناءُ البعضِ من البعضِ، و«دونك هذا»؛ أي: خُذْه من أدنَى مكانٍ منكَ، ثمَّ استُعيرَ للرُّتبِ، فقيلَ: زيدٌ دونَ عمرٍو؛ أي: في الشَّرفِ، ومنه: الشَّيءُ الدُّونُ.

---

(١) قوله: «والرَّدُّ إلى المنزَّلِ أَوجَهُ»؛ أي: رجوع ضمير ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ إلى قوله: «ما نزَّلنا» أوجه من رجوعه إلى العبد. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٩٤).

(٢) في نسخة التفتازاني: «ليأت بمثل».

(٣) قوله: «آخر»؛ فاعل «ليأت». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٩).

(٤) قوله: «لا بالنسبة إليه»؛ أي: إلى عبدنا. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٩).

ثمَّ اتُّسِعَ فيه فاستُعملَ في كلِّ تجاوُزِ حَدٍّ إلى حدٍّ وتَخَطِّي أمرٍ إلى آخَرَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ أي: لا يتجاوزُوا ولايةَ المؤمنينَ إلى ولايةِ الكافرينَ، وقالَ أُميَّةُ:

يا نَفسُ ما لَكِ دونَ اللهِ مِن وَاقِ ....[١]

أي: إذا تجاوَزْتِ وقايةَ اللهِ فلا يَقيكِ غيرُه.

و﴿مِن﴾ متعلِّقةٌ بـ«ادعوا»، والمعنى: وادعُوا لمعَارَضَتِه مَن حَضَرَكم أو رَجَوتُم مَعُونتَه من إنسِكم وجِنِّكم وآلهتِكم غيرَ[٢] اللهِ، فإنَّه لا يقدرُ أن يَأتيَ بمثلِه إلّا اللهُ، أو: وادعُوا من دونِ اللهِ شُهَداءَ يَشهَدُونَ لكم بأنَّ ما أَتيْتُم به مثلُه، ولا تَستشهِدوا باللهِ فإنَّه مِن دَيْدَنِ المبهوتِ العَاجزِ عن إقامةِ الحجَّةِ.

أو بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾[٣]؛ أي: الَّذينَ اتَّخذتُموهم مِن دونِهِ أولياءَ وآلهةً، وزعمتُم أنَّها تشهدُ لكم يومَ القيامَةِ، أو الَّذينَ يشهَدُونَ لكم بين يدَي اللهِ على زعمِكم، من قولِ الأعشى:

---

(١) انظر: «ديوان أمية بن أبي الصلت» (ص: ٩١)، و«تفسير الطبري» (٢/ ٤٠٨)، و«القطع والائتناف» للنحاس (ص: ٧٤)، وعجزه:

وما على حَدَثانِ الدَّهْرِ مِن باقِي

(٢) قوله: «غير» بالنصب على الاستثناء، أو بدل مِن «مَن حَضَرَكم»، واحتمال الجر على أنَّه صفة «آلهتِكم» بعيد؛ لأن «غير» موغلة في التنكير.

(٣) قوله: «بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾» عطف على «بـ(ادعوا)» في قوله: «و﴿مِّن﴾ متعلقة بـ(ادعوا)»؛ أي: ﴿مِّن﴾ متعلقة بـ(ادعوا) أو بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾. ووقع في نسخة الخيالي: «شهداءكم» دون الباء، وكذا وقعت عند الشهاب في «الحاشية» دون الباء لكنها عنده برسم: «شهدائكم» بالكسر، وقالَ الشهاب: و«شهدائكم» مجرور في النسخ، ولذا رسمت همزته بصورة الياء، فهو معطوف على «ادعوا» في قوله: «بـ(ادعوا)». قلت: فهما سواء بوجود الباء أو عدمه.

تُرِيـكَ القَذَى مِـن دُونِها وهِـيَ دونَـه ....[(١)]

ليُعِينُوكـم[(٢)]، وفـي أمرِهـم أن يسـتَظهِروا بالجمـادِ فـي معَارضـةِ القـرآنِ غايةُ التَّبكيـتِ والتَّهكُّـمِ بهم.

وقيلَ: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: من دونِ أوليائِهِ، يعني: فُصحاءَ العربِ ووجُـوهَ المَشاهِدِ ليَشهَدُوا لكم أنَّ ما أَتيتُم بهِ مثلُه، فإنَّ العَاقلَ لا يرضَى لنفسِه أن يشـهدَ بصِحَّةِ ما اتَّضحَ فسادُه وبانَ اختلالُه.

﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ أنَّه من كلامِ البشرِ، وجوابُه محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه.

و«الصِّدقُ»: الإخبارُ المطابِقُ، وقيلَ: مَعَ اعتقادِ المُخبِرِ بأنَّه كذلكَ عَن دلالةٍ أو أَمَارةٍ؛ لأنَّه تعالى كذَّبَ المُنافقينَ في قولِهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ لمَّا لم يَعتقِدوا مُطابقتَه، ورُدَّ بصَرفِ التَّكذيبِ إلَى قولِهم: ﴿نَشۡهَدُ﴾ [المنافقون: ١]؛ لأنَّ الشَّهَادةَ إخبارٌ عمَّا عَلِمَه وهم ما كانُوا عالِمِينَ بهِ.

(٢٤) ـ ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ لـمَّـا بيَّنَ لهُم مَا يتعرَّفُونَ به أمرَ الرَّسُولِ عليه السَّلامُ ومَا جاءَ بهِ، وميَّزَ[(٣)] لهُم الحقَّ عن

---

(١) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٢٦٩)، وعجزه:

إذا ذاقهـا مَـن ذاقهـا يتمطَّـقُ

يصف الزجاجة بغاية الصفاء؛ أي: تريـك الزجاجةُ القذى من قُدَّامها، وهي قُدَّام القذى؛ أي: تريك الزجاجة ما خلفها من قدامها لصفاء الخمرة فيها. انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ١٣٧).

(٢) قوله: «ليعينوكم» تعليل لـ«ادعوا» المقدَّر في «أو الَّذينَ يشهدون لكم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٢١).

(٣) في نسخة الخيالي: «ويميز».

الباطلِ، رتَّبَ عليه ما هُو كالفَذْلَكَةِ له، وهُو أنَّكُم إذا اجتَهَدْتم في معارضتِه، وعجزْتُم جميعًا عن الإتيانِ بما يُساويهِ أو يُدانيهِ، ظهَرَ أنَّه معجِزٌ والتَّصدِيقُ به واجبٌ، فآمِنُوا به واتَّقُوا العَذابَ المعَدَّ لمَن كذَّبَ، فعبَّرَ عن الإتيانِ المكيَّفِ[1] بالفِعلِ الَّذي يَعمُّ الإتيانَ وغيرَه إيجازًا، ونزَّلَ لازِمَ الجزاءِ منزلتَه على سبيلِ الكنايةِ تقريرًا للمَكْنيِّ عنه، وتهويلًا لشأنِ العنَادِ، وتصريحًا بالوعيدِ مع الإيجازِ.

وصَدَّرَ الشَّرطيةَ بـ«إنْ» الَّذي للشَّكِّ والحالُ يقتضِي «إذَا» الَّذي للوجُوبِ، فإنَّ القائلَ سبحانَه لم يكنْ شاكًّا في عجزِهم ولذلكَ نفَى إتيانَهم معترضًا بين الشَّرطِ والجزاءِ؛ تهَكُّمًا بهم، أو خطابًا معهُم على حسَبِ ظنِّهم، فإنَّ العجزَ قبلَ التَّأمُّلِ لم يكن محقَّقًا عندَهم[2].

و﴿تَفْعَلُواْ﴾ جزمٌ بـ﴿لَّمْ﴾ ـ لا بـ﴿إن﴾[3] ـ لأنَّها واجبةُ الإعمالِ مختصَّةٌ بالمضارعِ متَّصلةٌ بالمعمُولِ، ولأنَّها لمَّا صيَّرتْه ماضيًا صارَت كالجزءِ منه، وَحرفُ الشَّرطِ كالدَّاخِلِ على المجموعِ، فكأنَّه قالَ: فإن تركتُم الفعلَ، ولذلك سَاغَ اجتماعُهما.

---

(١) قوله: «المكيف»؛ أي بما يساوي القرآن أو يدانيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٢٣).

(٢) قوله: «وصدر الشرطية...» إلى هنا، هذا تلخيص لقول الزمخشري في «الكشاف» (١/ ١٠١): فإن قلتَ: انتفاءُ إتيانهم بالسُّورة واجبٌ، فهَلَّا جيءَ بـ«إذا» الذي للوجوب دون ﴿إن﴾ الذي للشك؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدهما: أن يُساقَ القولُ معهم على حسَب حسبانهم وطمعهم، وأن العجز عن المعارضة كان قبل التأمُّل كالمشكوك فيه لديهم؛ لاتِّكالِهم على فصاحتهم واقتدارِهم على الكلام، والثاني: أن يُتهَكَّم بهم؛ كما يقول الموصوفُ بالقوَّة الواثِقُ من نفسه بالغلَبَةِ على مَن يُقاوِيهِ: «إن غلَبْتُكَ لم أُبْقِ عليك» ـ وهو يَعْلم أنَّه غالبُه ويتيقَّنُه ـ تَهكُّماً به.

(٣) «لا بإن» من نسخة الخيالي.

و«لَن» كـ«لَا» في نفيِ المستقبَلِ غيرَ أنَّه أبلغُ، وهو حرفٌ مقتضَبٌ عِند سيبَويهِ والخليلِ في إحدَى الرِّوايتَينِ عنه(١)، وفي الرِّوايةِ الأخرى: أصلُه «لا أنْ»(٢)، وعند الفرَّاءِ: «لا» فأُبدلَت أَلفُها نُونًا(٣).

و«الوَقُودُ» بالفتحِ: مَا تُوقَدُ به النَّارُ، وبالضَّمِّ: المصدَرُ، وقد جاءَ المصدَرُ بالفتحِ، قالَ سيبويهِ: وسَمِعنا مَن يَقُولُ: «وَقَدَتِ النَّارُ وَقُودًا» عَاليًا(٤)، والاسمُ بالضَّمِّ، ولعَلَّه مَصدَرٌ سُمِّي بهِ؛ كما قيلَ: «فلانٌ فخرُ قومِه وزَينُ بلدِه»، وَقد قُرِئَ بهِ(٥).

والظَّاهرُ أنَّ المرادَ بـهِ الاسمُ، وإنْ أُريدَ المصدَرُ فعَلَى حذفِ مُضافٍ؛ أي: وقودُها احتراقُ النَّاسِ والحِجارةِ، وهيَ جمعُ «حَجَرٍ»؛ كـ«جِمَالةٍ» جمعُ «جَمَلٍ»، وهُو قليلٌ غيرُ مُنقاسٍ.

والمرَادُ بها: الأصنَامُ الَّتي نحَتُوهَا وقرَنُوا بها أنفسَهم وعَبَدُوها طمعًا في شفاعتِها والانتفاعِ بها واستدفاعِ المضارِّ بمكانتِهم، ويَدُلُّ علَيه قولُه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، عُذِّبوا بمَا هُو منشأُ جُرمِهم كما عُذِّبَ الكافِرونَ بما كَنَزُوهُ، أو بنقيضِ ما كانُوا يتوَقَّعُونَ زيادةً في تحسُّرِهم.

وقيلَ: الذَّهبُ والفضَّةُ الَّتي كانُوا يَكنِزُونهما ويغترُّونَ بهما، وعلى هذا لم يكن لتخصيصِ إعدادِ هذا النَّوعِ منَ العذابِ بالكفَّارِ وَجهٌ.

---

(١) انظر قول سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٥).

(٢) انظر: «العين» (٨/ ٣٥٠)، و«الكتاب» (٣/ ٥).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ١٠٢).

(٤) انظر قول سيبويه في «الكتاب» (٤/ ٤٢)، وقولُهُ: «عاليًا» بمعنى: فصيحًا، فهو متصل بـ «سمعنا».

(٥) نسبت لعيسى بن عمر الهمداني ومجاهد وطلحة وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١)، و«المحتسب» (١/ ٦٣)، و«الكشاف» (١/ ١٨٧)، و«البحر» (١/ ٢٩٨).

وقيـلَ: حجارةُ الكبريتِ، وهـو تخصيصٌ بغيرِ دليلٍ وإبطالٌ للمقصودِ؛ إذ الغرَضُ تهويلُ شأنِها وتفاقُمُ لَهَبِها بحَيث تتَّقدُ بما لا يَتَّقدُ بهِ غيرُها، والكبريتُ يَتَّقِدُ به كلُّ نارٍ وإنْ ضعُفَت، فإنْ صحَّ هَذا عن ابنِ عبَّاسٍ[1] فلعَلَّه عنَى بهِ أنَّ الأحجارَ كلَّها لتلك كحجارةِ الكبريتِ لسَائرِ النِّيرانِ.

ولمَّا كانَت الآيةُ مدنيَّةً نزلَتْ بعدَ مَا نزلَ بمكَّةَ قولُه تعالى في سورةِ التَّحريم: ﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦] وسَمِعُوهُ، صحَّ تعريفُ النَّارِ ووقوعُ الجملةِ صلةً، فَإِنَّها يجبُ أن تكونَ قصَّةً معلومةً.

﴿أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾: هُيِّئَتْ لهُم وجُعِلَت عُدَّةً لعذابِهم، وقُرِئَ: «أُعْتِدَتْ» من العتادِ[2] بمعنى: العُدَّةِ، والجُملةُ استئنافٌ، أو حالٌ بإضمارِ «قَدْ» مـنَ ﴿ٱلنَّارَ﴾ لا الضَّميرِ الَّذي في ﴿وَقُودُهَا﴾ وَإن جعلتَه مَصدَرًا، للفَصلِ بينهما بالخبرِ.

وفي الآيتَينِ دَليلٌ[3] على النُّبوَّةِ من وجوهٍ:

الأوَّلُ: ما فيهما مِنَ التَّحدِّي والتَّحريضِ على الجِدِّ وبذلِ الوُسعِ في المعارضةِ بالتَّقريعِ والتَّهديدِ، وتعليقِ الوَعيدِ على عَدَم الإتيانِ بما يُعارِضُ أقصرَ سورةٍ من سورِ القرآنِ، ثمَّ إنَّهم مع كثرتِهم واشتهارِهم بالفصاحةِ، وتهالُكِهم على المُضَادَّةِ، لم يتصدَّوا لمعارضتِه، والتَجَؤوا إلَى جلاءِ الوَطنِ وبذلِ المهَجِ.

والثَّاني: أنَّهُما يتضمَّنانِ الإخبارَ عَن الغَيبِ عَلَى مَا هوَ بهِ، فإنَّهُم لو عارَضُوهُ بشيءٍ لامْتَنَعَ خَفاؤُه عادةً، سيَّما والطَّاعِنُونَ فيه أكثرُ منَ الذَّابِّينَ عنه في كلِّ عَصرٍ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤) عن ابن عباس وابن مسعود وابن جريج.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«الكشاف» (١/ ١٠٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في نسخة التفتازاني: «ما يدل».

والثَّالثُ: أنَّه عليه السَّلامُ لو شَكَّ في أَمرِه لَمَا دعاهُم إلى المعارضةِ بهذه المبالغةِ؛ مخافةَ أن يُعارَض فتَدْحَض حجَّتُه.

وقولُه: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ دَلَّ على أنَّ النَّارَ مخلوقةٌ مُعَدَّةٌ لهُم الآنَ.

(٢٥) ـ ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ﴾ عَطفٌ على الجملةِ السَّابقةِ، والمقصُودُ به عطفُ حالِ مَن آمَنَ بالقرآنِ ووَصْفِ ثوابِه عَلى حَالِ مَن كفَرَ بِهِ وكيفيَّةِ عقابِهِ، عَلَى ما جَرَتْ بِهِ العَادةُ الإلهيَّةُ مِن أَنْ يُشْفَعَ التَّرغيبُ بالتَّرهيبِ تنشيْطًا لاكتسَابِ مَا يُنْجِي وتثبيْطًا عن اقترافِ مَا يُرْدِي، لا عطفُ الفعلِ نفسِه حَتَّى يجبَ أن يُطلَبَ له مَا يُشاكِلهُ مِن أَمْرٍ أو نهيٍ فيُعطَفَ عَلَيه.

أو علـى ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ لأنَّهُم إذا لم يَأْتُوا بما يُعارِضُه بعدَ التَّحدِّي ظهرَ إعجَازُه، وإذا ظهَرَ ذلك فمَن كفرَ بِهِ استَوجَبَ العِقابَ ومَن آمَنَ به استحقَّ الثَّوابَ، وذلك يَسْتَدعي أن يخوِّفَ هؤلاءِ ويبشِّرَ هؤلاءِ.

وإنَّما أُمرَ الرَّسُولُ عليه السَّلامُ ـ أو عالِمُ كلِّ عصرٍ، أو كلُّ أَحَدٍ يقدرُ على البشارَةِ ـ بأن يبشِّرَهم، وَلَم يُخاطِبْهم بالبشارةِ كما خاطبَ الكفرةَ؛ تفخيمًا لشَأنِهم، وإيذانًا بأنَّهُم أَحقَّاءُ بأنْ يُبَشَّروا ويُهَنَّؤوا بما أُعِدَّ لهُم.

وقُرِئَ: «وبُشِّر» على البناءِ للمفعولِ[1] عطفًا على ﴿أُعِدَّتۡ﴾ فيكُونُ استئنافًا.

والبشارةُ: الخبرُ السَّارُّ، فإنَّه يُظهرُ أثرَ السُّرورِ في البشرَةِ، ولذلك قالَ الفقهَاءُ: البشارةُ هو الخبرُ الأوَّلُ، حتَّى لو قالَ الرَّجُلُ لعَبيدِهِ: «مَن بَشَّرني بقدومِ وَلَدي[2] فهو حُرٌّ» فأَخبَرُوه فُرادى عَتَقَ أَوَّلُهُم، ولو قالَ: «مَن أخبَرَني» عَتَقوا جميعًا.

---

(١) نسبت لزيد بن علي. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٥٥)، و«الكشاف» (١/ ١٩٠)، و«البحر» (١/ ٣٠٥).

(٢) في نسخة الخيالي: «بقدوم فلان».

وأمَّا قولُه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] فعَلَى التَّهَكُّمِ، أو عَلَى طريقةِ قولِه:

تحيَّـةُ بينِهِـم ضَـربٌ وَجِيْـعُ(١)

والصَّالحاتُ: جمعُ صَالحةٍ، وهيَ منَ الصِّفاتِ الغالبةِ الَّتي تجري مَجْرَى الأسماءِ كـ«الحَسَنةِ»، قالَ الحُطَيْئَةُ:

كيـفَ الهجـاءُ ومَـا تنفـكُّ صَالِحةٌ ... مِـن آلِ لَأْمٍ بظَهْـرِ الغَيـبِ تَأتِيْنـي(٢)

وهيَ من الأعمالِ: ما سَوَّغَهُ الشَّرعُ وحَسَّنَهُ، وَتأنيثُها على تأويلِ الخَصْلةِ أو الخَلَّةِ، واللَّامُ فيها للجِنسِ، وعَطَفَ العملَ على الإيمانِ مُرَتِّبًا للحُكمِ علَيهما إشعارًا بأنَّ السَّبَبَ في استحقاقِ هَذه البشارةِ مجموعُ الأمرَينِ، والجمعُ بينَ الوصفَينِ، فإنَّ الإيمانَ الَّذي هو عبَارةٌ عن التَّحقيقِ والتَّصديقِ أُسٌّ، والعَمَلُ الصَّالحُ كالبناءِ عَلَيه، ولا غَناءَ بأُسٍّ لا بناءَ علَيْه، ولذلِكَ قلَّما ذُكِرا مُفْرَدَينِ.

وفيه دليلٌ على أنَّها خارجَةٌ عن مُسمَّى الإيمانِ؛ إذ الأصلُ: أنَّ الشَّيءَ لا يُعطَفُ على نفسِهِ وَمَا هو دَاخلٌ فيهِ.

---

(١) عجز بيت لعمرو بن معدي كرب. انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، و«الخزانة» (٩/ ٢٦٥)، وقال البغدادي: ولم أره في شعره. وصدره:

وخيـلٍ قـد دَلَفْـتُ لهـا بخيـلِ

أي: وأصحابِ خيل، دلفتُ: دنوتُ؛ أي: ربَّ جيشٍ قد تقدمتُ إليه بجيشٍ والتحية بينهم: الضرب بالسيف لا القول باللسان كما هو العادة، والوجيع في الحقيقة المضروب لا الضرب. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٧٦).

(٢) انظر: «ديوان الحطيئة» تحقيق: نعمان طه (ص: ٨٦ ـ ٨٧)، و«الكامل» للمبرد (١/ ١٨٧)، و«ثمار القلوب» للثعالبي (ص: ١١٨). وللبيت قصة ذكرها المبرد والثعالبي فتنظر ثمة.

﴿أَنَّ لَهُمْ﴾ منصُـوبٌ بنَـزعِ الخافـضِ وإفضـاءِ الفعلِ إليـه، أو مجـرُورٌ بإضمارِه مثـلَ: اللهِ لأفعلنَّ.

و«الجَنَّةُ»: المرَّةُ منَ الجَنِّ، وهو مصدَرُ «جَنَّهُ»: إذا سَتَرَه، ومَدارُ التَّركيبِ على السَّترِ، سُمِّي بها الشَّجرُ المظلِّلُ لالتفافِ أَغصَانِه للمبالغةِ؛ لأنَّه يَسترُ ما تحته سَترَةً واحدَةً، قالَ:

كَأَنَّ عَيْنَـيَّ فـي غَـرِبَي مُـقَـتَّـلَـةٍ مِنَ النَّواضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سُحُقا[1]

أي: نخلًا طِوالًا، ثمَّ البُستانُ[2] لِمَا فيه من الأشجارِ المتكاثفَةِ المظلِّلَةِ، ثمَّ دارُ الثَّوابِ؛ لِمَا فيها مِنَ الجِنانِ.

وقيلَ: سمِّيَتْ بذلكَ لأنَّه سُتِرَ في الدُّنيا ما أُعِدَّ فيها للبَشرِ مِن أفنانِ النِّعَمِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧].

وَجمعُها وتنكيرهَا لأنَّ الجنانَ على ما ذكرَهُ ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنه سبعٌ: جنَّةُ الفردَوسِ، وجنَّةُ عَدْنٍ، وجنَّةُ النَّعيمِ، ودَارُ الخُلْدِ، وجنَّةُ المأوَى، ودارُ السَّلامِ، وعِلِّيُّونَ[3]. وفي كلِّ واحِدَةٍ منها مراتبُ ودَرَجاتٌ متفاوتةٌ عَلَى حسَبِ تفاوُتِ الأعمالِ والعُمَّالِ.

---

(١) البيت لزهير. انظر: «الديوان» بشرح الشنتمري (ص: ٣٥). (في غربي) خبر (كأن)، رجل مقتَّل: مجرَّب، والمقتَّلة: الناقة المذلَّلة. والغَرْبان: الدلوان الضخمان، والناضح: البعير يُستقى عليه. وتخصيص النواضح والمقتَّلة لأنها تُخرج الدلو ملآن بخلاف الصعبة فإنها تنفر فيسيل الماء من نواحي الغرب فلا يبقى منه إلا صبابة. والسحوق من النخيل: الطويلة، والجمع: سُحُق، وأراد بالجنة النخلَ لأنها أحوج إلى الماء، والطِّوال منها أكثر احتياجاً من القصار. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٥٣).

(٢) قوله: «ثم البستان» عطف على قوله: «الشجر المظلل»، وكذا قوله الآتي: «ثم دار الثواب».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٢٣) عن ابن عباس، وعزاه الحليمي في «المنهاج» (٤٧٧) إلى وهب وغيره باختلاف في بعض أسماء الجنان.

واللَّامُ تدُلُّ على استِحقاقِهم إيَّاهَا لأَجْلِ مَا ترتَّبَ علَيهِ مِن الإيمانِ والعَمَلِ الصَّالحِ لَا لذاتِهِ[١]؛ لأنَّه لَا يكافئُ النِّعَمَ السَّابقةَ فضلًا مِن أن يقتضِيَ ثوابًا وجزاءً فيما يُستقبَلُ، بل بجَعلِ الشَّارعِ ومُقتضَى وَعدِهِ، وَلا على الإطلاقِ[٢]، بل بشَرطِ أن يَستمرَّ علَيه حتَّى يَموتَ وهُوَ مُؤمِنٌ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقولِه تعالى لنبيِّه عليه السَّلامُ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وأشبَاهِ ذلك، ولعَلَّه سُبحانَه لم يُقيِّد هَاهنا استغناءً بهَا.

﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾؛ أي: من تحتِ أشجارِهَا كما تراهَا جَاريةً تحتَ الأشجارِ النَّابتةِ على شواطِئِهَا، وعن مَسْروقٍ: أَنهارُ الجنَّةِ تجري في غيرِ أُخدُودٍ[٣].

---

(١) قوله: «لأجل ما ترتب عليه من الإيمان والعمل الصالح» فاعل «ترتَّب» ضميرُ الاستحقاق، وضمير «عليه» لـ«ما»، و«من الإيمان... الخ» بيانٌ لـ«ما»؛ أي: لأجل ما ترتَّب عليه الاستحقاقُ من الإيمان والعمل الصالح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣١).

وقوله: «لا لذاتهما» رد على المعتزلة الَّذينَ زعموا أن علِّيَةَ الإيمان والعمل الصالح الاستحقاقَ المذكور لذاتهما، على معنى أنهما يقتضيان لذاتهما أن يثاب مَن اتَّصف بهما بثواب الجنات المذكورة، فرده المصنف بأنه ليس علية الإيمان والعمل الصالح لذلك الاستحقاق لذاتهما، بل هي بجعل الشارع ومقتضى وعده، وما يأتي به المؤمن من الطاعات فإنما هو شكر للمنعِم عليه على ما منحه من النعم السابقة، وما أتى به من العمل لا يكافئ تلك النعم فضلاً عن أن يستحق به فيما يستقبل ثواباً زائداً، وما يعطاه في دار الجزاء فإنما هو محض فضل الله وإحسانه إنجازاً لما وعد به الشاكرين. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٢٣).

(٢) قوله: «ولا على الإطلاق» عطف على قوله: «لا لذاته». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣١).

(٣) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٤٩٠)، وهناد في «الزهد» (٩٥)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٨٤)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٩٢).

واللَّامُ في ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ للجِنسِ، كما في قولِكَ: لفلانٍ بُستانٌ فيهِ المَاءُ الجاري، أو للعَهدِ والمعهودُ هيَ الأنهارُ المذكورةُ في قولِهِ تعالى: ﴿أَنْهَـٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ الآيَةَ [محمد: ١٥].

و«النَّهْـرُ» بالفتحِ والسُّكونِ: المجرَى الواسِعُ فوقَ الجَدوَلِ ودونَ البَحرِ؛ كالنِّيلِ والفراتِ، والتَّركيبُ للسَّعَةِ.

والمـرادُ بهـا: ماؤُهَا؛ عَلَـى الإضمار، أو علـى المجازِ، أو المَجاري[1] أنفسُـها، وإسـنادُ الجَـرْيِ إليهَـا مجـازٌ؛ كمـا فـي قولِـه تعالـى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلـة: ٢].

﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَـٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا﴾ صفةٌ ثانيَةٌ لـ﴿جَنَّـٰتٍ﴾، أو خبرُ مبتَدَأٍ محذوفٍ، أو جملةٌ مُستأنَفةٌ؛ كأنَّه لمَّا قيلَ: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ﴾ وقعَ فِي خَلَدِ السَّامِعِ: أَثِمارُهَا مِثْلُ ثمارِ الدُّنيا أو أَجناسٌ أُخَرُ؟ فَأُزِيحَ بذلك.

و﴿كُلَّمَا﴾ نصبٌ على الظَّرفِ، و﴿رُزِقْنَا﴾ مفعُولٌ به، و﴿مِن﴾ الأولى والثَّانيةُ للابتداءِ واقعتانِ موقعَ الحالِ، وأصلُ الكلامِ ومعناهُ: كلَّ حينٍ ـ أو مَرَّةٍ[2] ـ رُزِقوا مرزوقًا مُبتدِئًا من الجنَّاتِ مُبتدِئًا من ثمرةٍ، قيَّدَ الرِّزقَ بكونِهِ مُبتدِئًا من الجنَّاتِ، وابتداءَه منها بابتدائِهِ من ثمرةٍ، فصَاحبُ الحالِ الأُولى ﴿رِّزْقًا﴾، وصاحبُ الحالِ الثَّانيةِ ضميرُه المستكِنُّ في الحالِ.

ويحتمِلُ أنْ يكونَ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بَيانًا تقدَّمَ كما في قولِكَ: رأيتُ منكَ أَسَدًا.

و﴿هَـٰذَا﴾ إشارةٌ إلى نوعِ مَا رُزِقوا؛ كقَولك مشيرًا إلى نهرٍ جارٍ: «هذا الماءُ لا

---

(١) قوله: «المجاري» معطوف على قوله: «ماؤها».

(٢) «أو مرة» من نسخة الخيالي.

ينقطعُ»، فإنَّك لا تعني به العينَ المشاهَدةَ منه، بل النَّوعَ المعلومَ المستمِرَّ بتَعَاقُبِ جَرَيانِهِ وإنْ كانَت الإشارةُ إلى عينِهِ، فالمعنى: هذا مِثْلُ الَّذي، ولكنْ لمَّا استَحْكَمَ الشَّبَهُ بينهما جُعلَ ذاتُه ذاتَه؛ كقولِكَ: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ.

﴿مِن قَبْلُ﴾: من قبلِ هذا في الدُّنيا، جعلَ ثمرَ الجنَّةِ من جنسِ ثمرِ الدُّنيا لتميلَ النَّفسُ إليه أوَّلَ ما رأَت؛ فإنَّ الطِّباعَ مائلةٌ إلى المألوفِ متنفِّرةٌ عن غيرِه، ويتبيَّنُ لها مَزيَّتُه وكُنْهُ النِّعمةِ فيه، إذ لو كانَ جنسًا لم يُعهَدْ ظُنَّ أنَّه لا يكونُ إلَّا كذلك.

أو في الجنَّةِ لأنَّ طعَامَها متشابِهُ الصُّورةِ، كما حُكيَ عن الحسَنِ: أنَّ أحدَهم يُؤتَى بالصَّحْفَةِ فيأكُلُ منها، ثمَّ يُؤتَى بأُخرى فيراها مثلَ الأولى فيقولُ ذلك، فيقولُ الملَكُ: كُلْ فاللَّونُ واحدٌ والطَّعمُ مُختلِفٌ[1].

أو لِمَا رُويَ أنَّه عليه السَّلامُ قالَ: «والذي نفسُ محمَّدٍ بيَدِه، إنَّ الرَّجُلَ من أهلِ الجنَّةِ ليتناولُ الثَّمرةَ ليَأكلَها، فما هيَ واصلةٌ إلى فيهِ حتَّى يبدِّلَ اللهُ مكانَها مثلَها»[2]، فلعلَّهُم إذا رَأَوها على الهيئةِ الأولى قالُوا ذلك.

والأوَّلُ أظهرُ لمحافظتِه على عمومِ ﴿كُلَّمَا﴾، فإنَّه يدلُّ على تَرديدِهم هذا القَولَ كلَّ مرَّةٍ رُزقُوا، والدَّاعي لهُم إلى ذلك فَرْطُ استغرابِهم وتبجُّحِهم[3] بما وجَدُوا منَ التَّفاوُتِ العظيمِ في اللَّذَّةِ والتَّشابُهِ البليغِ في الصُّورةِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٩٨). ورواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٦٧)، من قول يحيى بن أبي كثير.

(٢) قطعة من حديث طويل رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٣٩٠) عن ثوبان رضي الله عنه، وصححه.

(٣) في هامش نسخة الخيالي: «بجيم قبل الحاء الفرح والسرور». وكذا كتب فوقها في نسخة التفتازاني.

﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ اعتراضٌ يُقَرِّرُ ذلكَ، والضَّميرُ على الأوَّلِ راجعٌ إلى ما رُزِقوا في الدَّارينِ، فإنَّه مدلولٌ عليه بقولِه تعالى: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ وَنظيرُه قولُه تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]؛ أي: بجنسَي الغنيِّ والفقيرِ، وعلى الثَّاني إلى الرِّزقِ.

فإن قيلَ: التَّشابُهُ هو التَّماثُلُ في الصِّفةِ، وهو مفقودٌ بين ثمراتِ الدُّنيا والآخرةِ، كما قالَ ابنُ عبَّاسٍ: ليسَ في الجنَّةِ من أطعمةِ الدُّنيا إلَّا الأسماءُ(١).

قلتُ: التَّشابُهُ بينهما حاصِلٌ في الصُّورةِ الَّتي هي مَناطُ الاسمِ دونَ المقدارِ والطَّعمِ، وهو كافٍ في إطلاقِ التَّشابُهِ.

هذا، وإنَّ للآيةِ مَحملًا آخرَ، وَهُوَ أنَّ مستلَذَّاتِ أهلِ الجنَّةِ في مُقابلةِ ما رُزقوا في الدُّنيا من المعارفِ والطَّاعاتِ متفاوتةٌ في اللَّذَّةِ بحسبِ تفاوُتِها(٢)، فيحتمِلُ أن يكونَ المرادُ مِن ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا﴾ ثوابَه، ومن تشابُهِهما تماثُلَهما في الشَّرفِ والمزيَّةِ وعلوِّ الطَّبقةِ، فيكونُ هذا في الوعدِ نظيرَ قولِه: ﴿ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٥] في الوعيدِ.

﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ مِمَّا يُستقذَرُ مِنَ النِّساءِ ويُذَمُّ مِن أحوالهنَّ؛ كالحيضِ والدَّرَنِ ودنَسِ الطَّبيعةِ وسُوءِ الخُلقِ، فإنَّ التَّطهيرَ يُستعملُ في الأجسَامِ والأخلاقِ والأفعالِ.

---

(١) رواه هناد في «الزهد» (٣)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٩٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٦٠)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٣٣٢).

(٢) في نسخة الخيالي: «تفاوتهما».

وقُرِئَ: «مُطَهَّراتٌ»[1] وهما لغتانِ فَصيحتانِ، يقالُ: النِّساءُ فَعلَتْ وفَعَلْنَ، وهُنَّ فاعلةٌ وفواعِلُ، قالَ:

وإذَا العَذَارَى بالدُّخانِ تقنَّعَتْ ... واستعجلَتْ نَصْبَ القُدُورِ فملَّتِ[2]

فالجمعُ على اللَّفظِ، والإفرادُ على تأويلِ الجماعةِ.

و: «مُطَّهِّرَةٌ» بتشديدِ الطَّاءِ وكَسرِ الهاءِ[3]، بمعنى: مُتطهِّرةٌ.

و﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ أبلغُ من «طَاهِرةٍ» و«متطهِّرةٍ»؛ للإشعارِ بأنَّ مُطهِّرًا طهَّرَهُنَّ، وليسَ هوَ إلَّا اللهُ عزَّ وجلَّ.

و«الزَّوجُ» يقالُ للذَّكرِ والأنثى، وهو في الأصلِ لِمَا له قرينٌ مِن جنسِه كزوجِ الخُفِّ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٠)، و«البحر» (١/ ٣٢٠)، عن زيد بن عليٍّ. وذكرها أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» (١/ ٤٤٥) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٣٨٨)، وبشرح التبريزي (١/ ٢١٣)، ونسب فيه لسُلْميٍّ ـ بضم السين وتشديد الياء بلا خلاف بين الرواة كما قال البكري في «اللآلي» (١/ ٢٦٧) ـ بن ربيعة بن زبَّان بن عامر من بني ضبَّة شاعر جاهلي. وهكذا نسبه القالي في «الأمالي» (١/ ٨١) نقلاً عن الأصمعي. لكنه في «الأصمعيات» (ص: ١٦٢) منسوب لعلباء بن أرقم، ونسب لعمرو بن قميئة بن سعد بن مالك، وهو في ذيل «ديوانه» (ص: ٧٦). والمعنى: وإذا العذارى تولت العمل، واستعجلت نصب الْقُدُور على النَّار، وصبَرت على الدُّخان حتى صار كالقناع لوجهها لتأثير البرد فيها، لكنها لم تصبر على إدراك القدور، فشوت في الملة ـ وهي الجمر ـ قدر ما تعلل به نفسها من اللحم، وخص العذارى بالذكر لفرط حيائهن وتصوُّنهن عن كثيرٍ مما يَتبذل فيه غيرهن، وجعل (نصبَ القدور) مفعولَ (استعجلت) على المجاز والسعة. ويجوز أن يكون المراد: استعجلت غيرها بنصب القدور وفي نصبها، فحذف. وجواب (إذا) في البيت بعده. عن المرزوقي والتبريزي.

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٠)، و«البحر» (١/ ٣٢١)، عن عبيد بن عمير.

فإن قيلَ: فائدةُ المطعومِ هو التَّغذِّي ودفعُ ضررِ الجوعِ، وفائدةُ المنكوحِ التَّوالدُ وحفظُ النَّوعِ، وهي مستغنًى عنها في الجنَّةِ؟

قلتُ: مطاعمُ الجنَّةِ ومناكحُها وسائرُ أحوَالِها إنَّما تُشاركُ نظائرَها الدُّنيويَّةَ في بعضِ الصِّفاتِ والاعتباراتِ، وتُسمَّى بأسمائِها على سبيلِ الاستعارةِ والتَّمثيلِ، ولا تشاركُها في تمامِ حقيقتِها حتَّى تستلزمَ جميعَ ما يلزمُها وتُفيدَ عينَ فائدتِها.

﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: دَائمونَ، و«الخُلدُ» و«الخلودُ» في الأَصلِ: الثَّباتُ المديدُ دامَ أمْ لم يَدُمْ، ولذلك قيلَ للأثافي والأحجارِ: خوالدُ[1]، وللجزءِ الَّذي يبقى من الإنسانِ على حالِه ما دامَ حَيًّا: خَلَدٌ[2]، ولو كانَ وَضعُه للدَّوامِ كانَ التَّقييدُ بالتَّأبيدِ في قولِه: ﴿خَالِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] لغوًا، وَاستعمالُه حيثُ لا دوامَ ـ كقولِهم: «وقفٌ مخلَّدٌ» ـ يُوجِبُ اشتراكًا أو مجازًا، والأصلُ ينفيهِما، بخلافِ ما لو وُضعَ للأعمِّ منه[3]،

---

(١) قوله: «ولذلك قيل للأثافي والأحجار: خوالد»؛ لبقائها بعد دروس الأطلال، و«الأثافي» بمثلثة: الأحجار الَّتي تُنصَب وتُجعَلُ القِدرُ عليها، جمع أُثْفِيةٍ بضم الهمزة، وقد تُكسَر، وذلك شاهد للخلود غير الدائم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣٩). وانظر: «الصحاح» (مادة: خلد)، و«القاموس» (مادة: ثفي).

(٢) وذلك الجزء هو قلب الإنسان فإن الإنسان لا ينفك عنه ما دام حيًّا. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٦).

(٣) قوله: «والأصل»؛ أي: وهو وضعُ الخلود للثبات «ينفيهما»؛ أي: الاشتراكَ والمجاز؛ لكونه موضوعاً للقَدْرِ المشترك بين الأمرين، فهو مشترك معنوي كما أشار إليه بقوله: «بخلاف ما لو وضع للأعم منه...»، وضمير «منه» و«فيه» راجع إلى ما لا دوام له، المفهومِ من قوله: «حيث لا دوام»، ويجوز رجوعُه إلى ما له دوام. «بذلك الاعتبار»؛ أي: باعتبار كونه ثابتاً مديداً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣٩).

فاستُعملَ فيه بذلك الاعتبارِ[١] كإطلاقِ الجسمِ على الإنسانِ، مثل قولِه تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ولكنَّ المرادَ به الدَّوامُ هاهنا عند الجمهُورِ؛ لِمَا يشهَدُ لَه مِن الآياتِ والسُّننِ.

فإن قيلَ: الأبدانُ مركَّبةٌ من أجزاءٍ مُتضادَّةِ الكيفيَّةِ معرَّضةٍ للاستحالاتِ المؤدِّيةِ إلى الانفِكاكِ والانحلالِ، فكيفَ يُعقلُ خلُودُها في الجنانِ؟

قلتُ: إنَّه تعالى يعيدُها بحيثُ لا يَعتورُها الاستحالةُ، بأن يجعَلَ أجزاءَها مثلًا متقاوِمةً في الكَيفيَّةِ[٢] متساويَةً في القوَّةِ، لا يَقْوَى شيءٌ منها على إحالةِ الآخَرِ، متعانقةً متلازمةً لا ينفكُّ بعضُها عن بعضٍ كما يُشاهَدُ في بعضِ المعَادنِ.

هذا، وإنَّ قياسَ ذلك العالَمِ وأحوالِه على ما نجِدُه ونُشاهدُه من نقصِ العقلِ وضعفِ البصيرةِ[٣].

واعلَمْ أنَّه لمَّا كانَ معظمُ اللَّذاتِ الحسّيَّةِ مقصُورًا على المسَاكِنِ والمطاعِمِ والمناكِحِ على ما دلَّ عليه الاستقراءُ، وكانَ مِلاكُ ذلك كلِّهِ الثَّباتَ والدَّوامَ، فإنَّ كلَّ نِعَمةٍ جليلةٍ إذا قارَنَها خَوفُ الزَّوالِ كانَت مُنَغَّصةً غيرَ صافيةٍ من شوَائبِ الألمِ= بشَّرَ المؤمنينَ بها، ومَثَّلَ ما أعدَّ لهُمْ في الآخرةِ بأبهَى ما يُستلذُّ به منها، وأزالَ عنهم خوفَ الفواتِ بوَعدِ الخلودِ؛ ليَدُلَّ على كمالِهم في التَّنعُّمِ والسُّرورِ.

---

(١) قوله: «بذلك الاعتبار»؛ أي: باعتبار كونه ثابتاً مديداً، كما تقدم في «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣٩)، وقال شيخ زاده: أي: باعتبار كونه للأعم، وكذا قال القونوي. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٦)، و«حاشية القونوي» (٢/ ٥١٦).

(٢) قوله: «بأن يجعَل أجزاءَها مثلًا متقاوِمةً في الكَيفية»؛ أي: بأن يجعل أجزاءها بحيث تقاوم كيفيةُ كلِّ جزء كيفيةَ الأجزاء الباقية ولا تنفعل عنها. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٧).

(٣) قوله: «من نقص العقل...» خبر «إنَّ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٤٠).

(٢٦) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ لمَّا كانَت الآياتُ السَّابقةُ مُتضمِّنةً لأنواعٍ من التَّمثيلِ، عقَّبَ ذلك ببيَانِ حُسنِه وَما هُو الحقُّ لهُ والشَّرطُ فيه، وَهُوَ: أن يكونَ على وَفْقِ الممثَّلِ له مِنَ الجهةِ الَّتي يتعلَّقَ بها التَّمثيلُ في العِظَمِ والصِّغَرِ والخِسَّةِ والشَّرَفِ دونَ الممثِّلِ؛ فإنَّ التَّمثيلَ إنَّما يُصَارُ إليه لكشفِ المعنى الممثَّلِ له ورفعِ الحجابِ عنه، وإبرازِه في صورةِ المشاهَدِ المحسُوسِ؛ ليُساعِدَ فيه الوهمُ العقلَ ويصالحَهُ علَيه، فإنَّ المعنى الصِّرفَ إنَّما يُدرِكُه العقلُ مع منازعةٍ مِن الوهمِ؛ لأنَّ مِن طبعِه الميلَ إلى الحسِّ [١] وحبَّ المحاكاةِ.

ولذلكَ شاعَت الأمثالُ في الكتبِ الإلهيَّةِ، وفَشَت في عباراتِ البلغاءِ وإشاراتِ الحكماءِ، فيُمثَّلُ الحقيرُ بالحقيرِ كما يُمثَّلُ العظيمُ بالعظيمِ وإن كانَ الممثِّلُ أعظمَ مِن كلِّ عظيمٍ، كما مُثِّلَ في الإنجيلِ غلُّ الصَّدرِ بالنُّخالةِ، والقلُوبُ القاسيَةُ بالحصَاةِ، ومخاطبةُ السُّفهاءِ بإثارةِ الزَّنابيرِ.

وجـاءَ فـي كلامِ العَربِ: «أسمَعُ مِن قُرادٍ»[٢]، و«أطيَشُ مِن فراشةٍ»[٣]، و«أَعزُّ من مُخِّ البَعُوضِ»[٤].

لا ما قالَتِ الجهلةُ من الكفَّارِ لمَّا مثَّلَ اللهُ تعالى حالَ المنافقينَ بحالِ المستَوقدِينَ

---

(١) قوله: «الميل إلى الحس»؛ أي: أن الوهم يميل إلى الصور المحسوسات والمحاكاة والمشابهة والمقايسة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٧). ووقع في نسخة التفتازاني: «ميل الحس».

(٢) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٣٦٠)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٥٣١)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٣٤٩).

(٣) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٣٧٤)، و«جمهرة الأمثال» (٢/ ٢٣)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٤٣٨). قال العسكري والميداني: لأنها تلقي نفسها في النار.

(٤) انظر: «جمهرة الأمثال» (٢/ ٣٣)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ٥٤).

وأصحابِ الصَّيِّبِ، وعبادةَ الأصنامِ في الوهنِ والضَّعفِ ببَيتِ العنكبُوتِ، وجعَلَهَا أقلَّ من الذُّبابِ وأخسَّ قَدْرًا منه: اللهُ أعلى وأجَلُّ من أن يضربَ الأمثالَ ويذكُرَ الذُّبابَ والعنكبوتَ.

وأيضًا لمَّا أرشدَهم إلى ما يدُلُّ على أنَّ المتحدَّى بهِ وَحيٌ مُنزَلٌ، ورَتَّبَ علَيه وَعيدَ مَن كفرَ بهِ ووَعْدَ مَن آمَنَ به بعدَ ظهُورِ أمرِه، شرَعَ في جوابِ ما طعَنوا به فيهِ، فقالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾؛ أي: لا يتركُ ضربَ المثلِ بالبعُوضةِ تَرْكَ مَن يَستحيِي أن يُمثِّلَ بهَا لحقارتِها.

و«الحيَاءُ»: انقباضُ النَّفسِ عن القبيحِ مخافةَ الذَّمِّ، وهو الوسَطُ بين «الوقاحةِ» الَّتي هي الجراءةُ على القبائحِ وعدمُ المبالاةِ بهَا و«الخجَلِ» الَّذي هو انحصَارُ النَّفسِ عن الفِعلِ مُطلقًا.

واشتقاقُهُ مِنَ «الحيَاةِ»؛ فإنَّه انكسَارٌ يعتري القوَّةَ الحيوَانيَّةَ فيردُّهَا عن أفعالِها، فقيلَ: «حَيِيَ الرَّجُلُ» كما قيلَ: «نَسِيَ» و«حَشِيَ» إذا اعتلَّت نَساهُ وحَشاهُ.

وإذا وُصِفَ به الباري تعالى كما جاءَ في الحَديثِ: «إنَّ الله يَسْتحيي مِن ذِي الشَّيبَةِ المسلِمِ أن يُعذِّبَهُ»(١)، و: «إنَّ اللهَ حَيِيٌّ كريمٌ يَستحيي إذا رفعَ العَبدُ يدَيْه إليه أن يرُدَّهما صِفرًا حتَّى يضعَ فيهما خيرًا»(٢)= فالمرادُ به: التَّركُ اللَّازمُ للانقباضِ؛ كما

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٢٨٦) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٩): فيه صالح بن راشد وثقه ابن حبان وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات.

(٢) رواه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٨٧٢)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣١٣). قال الترمذي: حسن غريب، ورواه بعضهم ولم يرفعه.

قلت: يشير بذلك إلى ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧١٤) موقوفاً على سلمان رضي الله عنه. وقوله: «حتى يضع فيهما خيراً» لم يرد عند أبي داود والترمذي وابن ماجه.

ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٦٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

أنَّ المرادَ مِن رَحمتِه وغَضَبِهِ إصابةُ المعروفِ والمكروهِ اللَّازمَيْنِ لمعنَيَيهِما، ونظيرُه قولُ مَن يصفُ إبلًا:

إِذَا مَا اسْتَحَيْنَ المَاءَ يَعرِضُ نَفْسَهُ   كَرَعْنَ بِسِبْتٍ فِي إنَاءٍ مِنَ الوَرْدِ[1]

وإنَّما عدَلَ به عن التَّركِ لِمَا فيه من التَّمثيلِ والمبالغةِ.

وتحتمِلُ الآيةُ خاصَّةً أن يكونَ مجيئُه على المقابَلةِ لِمَا وقعَ في كلامِ الكفرةِ.

وضَربُ المثلِ: اعتمالُه؛ مِن «ضَربِ الخاتَمِ»، وأصلُهُ: وَقْعُ شيءٍ على آخرَ.

و﴿أَن﴾ بصِلَتِها مخفوضُ المحلِّ عند الخَليلِ بإضمارِ «مِن»، منصُوبٌ بإفضاءِ الفعلِ إلَيه بعدَ حَذفِهَا عندَ سيبَويهِ[2].

وَ«مَا» إبهاميَّةٌ تزيدُ للنَّكرةِ إبهامًا وشِيَاعًا، وتسدُّ عنها طرقَ التَّقييدِ؛ كقولِكَ: أَعطِني كتابًا مّا، أَيْ: أيَّ كتابٍ كانَ، أو مزيدَةٌ للتَّأكيدِ؛ كالَّتي في قولِه تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولا نعني بالمزيدِ: اللَّغوَ الضَّائعَ، فإنَّ القرآنَ كلَّه هدًى

---

(١) البيت للمتنبي، وهو في «ديوانه» (٢/ ١٦٥)، و«قشر الفسر» للزوزني (١/ ١٥٤)، و«اللامع العزيزي» لأبي العلاء (ص: ٤٥٤)، و«المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب» لأبي العباس الأزدي (١/ ٩٢). ورواية الديوان: (استجبن). وذكر الشهاب في «الحاشية» (٢/ ٨٥) أن رواية المصنف بناء على ما رواه ابن جني في شرحه من أنه (استحين) بمهملتين من الاستحياء، و(بسِبت) في هذه الرواية بسين وباء وتاء، وهو الجلد النقيّ المدبوغ، ومنه النعال السِّبتية، واستعير هنا لمشافر الإبل لنقائها ولينها، يقول: إذا مرّت هذه الإبل بالمياه والغدران التي غادرتها السيول لكثرتها صارت كأنها تعرض نفسها على الإبل، يصف كثرة مياه الأمطار في طريقه وأنه أينما ذهب رأى الماء يجري فكأنه يسعى لإبله ليعرض نفسه عليها فالإبل تستحيي من ردِّه لكثرة عرضه نفسه عليها فتكرع فيه بمشافر كالسبت، والأرضُ المنبتة للأزهار كإناء من الورد ممتلئ ماء، وإن كان لا عرض هناك ولا استحياء في الحقيقة، و(كرعن): شربن، وأصله: الحيوان يُدخل أكارعَه حين يخوض المياه ليشرب منها.

(٢) انظر: «شرح الكافية» لابن مالك (٢/ ٦٣٣ - ٦٣٤).

وبَيانٌ، بل ما لم يُوضَعْ لمعنًى يُرادُ منهُ، وإنَّما وُضِعَت لأنْ تُذكرَ معَ غيرِه[١] فتُفيدَ له وَثاقةً وقوَّةً، وهو زيادةٌ في الهدَى غيرُ قادحٍ فيهِ[٢].

و﴿بَعُوضَةً﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿مَثَلًا﴾، أو مفعولٌ لـ﴿يَضْرِبَ﴾، و﴿مَثَلًا﴾ حالٌ تقدَّمَت عليه لأنَّها نكرةٌ، أو هُما مفعُولاهُ لتضمُّنِه معنى الجَعْلِ.

وقُرِئَت بالرَّفعِ[٣] على أنَّه خبرُ مبتدَأٍ، وعَلَى هذا تحتمِلُ ﴿مَّا﴾ وجُوهًا أُخرَ: أن تكونَ موصولةً حُذِفَ صدرُ صِلَتها كما حُذفَ في قولِهِ تعالى: «تمامًا على الَّذي أحْسَنُ»[٤] [الأنعام: ١٥٤]، ....

---

(١) كلمة: «غيره» كذا في النسخ، ومثله عند الشيخ زكريا الأنصاري وقال: لو قال: «مع غيرها» كان أنسب بـ«وضعت». قلت: قد جاءت كذلك ـ أي: «غيرها» ـ في حواشي شيخ زاده (١/ ٤٤٦)، والشهاب، والقونوي (٣/ ٢٣).

(٢) أي: غير قادح في كون القرآن هدى، وقوله: «زيادة في الهدى» إشارة لقوله: «فإن القرآن كله هدى وبيان»؛ أي: هذه الكلمات وإن عبر عنها بالزائدة لكنها بإفادتها الوثاقة والقوة تزيد في هدى القرآن وبيانه، فليست حال كونها زائدة قادحةً فيه كما توهم بعضهم، وفي كلامه رد مبطن على الإمام الذي نقل قول أبي مسلمٍ الأصفهاني في نفي كونها زائدة: «مَعاذَ اللهِ أنْ يكونَ في القرآنِ زيادةٌ ولغوٌ» وصححه معلِّلاً ذلك: بأنَّ الله تعالى وصَفَ القرآنَ بكونهِ هدًى وبياناً، وكونُه لغواً يُنافي ذلك. انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٦٣).

(٣) قرأ بها جماعة منهم العجاج ورؤبة والأصمعي عن نافع. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٢)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٦٤)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٤٨٢)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٥٦).

(٤) برفع «أحسَنُ» على أنه خبر مبتدأ محذوف، أما على قراءة الفتح على أنه فعل ماض فلا حذف، كما قال القونوي في «حاشيته» (٣/ ٢٦)، وقد نُسبت قراءة الرفع ليحيى بن يعمر والحسن والأعمش. انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٣٤)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» (ص: ٢٧٧).

وموصُوفةً بصفةٍ كذلك[١]، ومحلُّهَا النَّصبُ بالبدليَّةِ على الوجهَينِ، واستفهاميةً هي المبتدَأُ؛ كأنَّه لمَّا ردَّ استبعَادَهم ضَرْبَ اللهِ الأمثالَ، قالَ بعدَه: ما البعُوضةُ فمَا فوقَها حتَّى لا يَضربَ به المثلَ؟ بل له أَن يمثِّلَ بما هُوَ أحقرُ من ذلك، ونظيرُه: فلانٌ لا يبالي بما يهبُ، ما دينارٌ ودينارانِ؟

و«البَعُوضُ»: فَعُولٌ مِن «البَعْضِ»، وهو القَطعُ؛ كـ«البَضْعِ» و«العَضْبِ»، غلَبَ على هذا النَّوعِ كـ«الخَمُوشِ».

﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ عطفٌ على ﴿بَعُوضَةً﴾، أو ﴿مَّا﴾ إن جُعِلَت اسمًا، ومعناه: فمَا زادَ عليها في الجثَّةِ كالذُّبابِ والعنكبُوتِ، كأنَّه قصدَ به ردَّ ما استنكرُوهُ، والمعنى: أنَّه لا يَستحيي ضربَ المثلِ بالبعُوضِ فضلًا عمَّا هو أكبرُ منه، أو في المعنى[٢] الَّذي جُعِلَت فيه مثلًا، وهو الصِّغَرُ والحقارةُ كجناحِها، فإنَّه عليه السَّلامُ ضربَه مَثَلًا للدُّنيَا.

ونظيرُه في الاحتمالَينِ ما رُويَ: أنَّ رجُلًا بمنًى خَرَّ على طُنُبِ فُسطاطٍ، فقالَت عَائشةُ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «ما مِن مسلمٍ يُشاكُ شوكةً فما فوقَها إلَّا كُتِبت له بها درجةٌ ومُحيَت عنه بها خطيئةٌ»[٣]، فإنَّه يحتمِلُ ما تجَاوزَ الشَّوكةَ في الألمِ كالخرُورِ، أو ما زادَ عليها في القلَّةِ كنَخْبَةِ النَّملَةِ؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «ما أصَابَ المؤمِنَ مِنْ مَكرُوهٍ فهُو كفَّارَةٌ لخطَايَاهُ حَتَّى نَخْبَةِ النَّملةِ»[٤].

---

(١) قوله: «وموصوفةً بصفة كذلك»؛ يعني: حُذِف صدرُ صلة الجملة الَّتي هي صفة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٤٦).

(٢) عطف على «في الجثة».

(٣) رواه البخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢)، والترمذي (٩٦٥).

(٤) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٨٥): غريب جدًّا. وقالَ الحافظ في «الكافي الشاف»: لم أجده، وأصل الحديث ـ دون ما في آخره ـ مرويٌّ بطرق كثيرة. =

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ «أمَّا» حَرفٌ يفصِّلُ ما أُجمِلَ ويُؤكِّدُ ما بِهِ صُدِّرَ، ويتضمَّنُ مَعنَى الشَّرطِ، ولذلِكَ يُجابُ بالفاءِ، قالَ سيبَوَيهِ: «أمَّا زيدٌ فذاهبٌ» معناه: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ[1]؛ أي: هو ذاهبٌ لا مَحالةَ وأنَّه مِنهُ عزيمةٌ، وكانَ الأصلُ دخولَ الفاءِ على الجملةِ لأنَّها الجزاءُ، لكنْ كرهُوا إيلاءَها حَرفَ الشَّرطِ فأدخلوا الخبرَ[2] وعَوَّضُوا المبتدأَ عن الشَّرطِ لفظًا، وفي تَصديرِ الجملتَينِ بهِ[3] إحْمادٌ لأمرِ المؤمنينَ واعتدادٌ بعلمِهم، وذَمٌّ بليغٌ للكافِرينَ على قولِهم.

والضَّميرُ في ﴿أَنَّهُ﴾ للمثَلِ، أو لـ﴿أَن يَضۡرِبَ﴾.

و﴿ٱلۡحَقُّ﴾: الثَّابتُ الَّذي لا يَسوغُ إنكارُه، يعُمُّ الأعيَانَ الثَّابتةَ والأفعَالَ الصَّائبَةَ والأقوالَ الصَّادقةَ، مِن قولِهم: «حَقَّ الأمرُ»: إذا ثبَتَ، ومنهُ: «ثوبٌ مُحقَّقٌ»: مُحكَمُ النَّسْجِ.

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ كانَ من حقِّهِ: وأَمَّا الَّذينَ كفرُوا فلا يَعلمونَ؛ ليُطابِقَ قرينَهُ ويُقابلَ قَسِيمَه، لكنْ لَمَّا كانَ قولُهُم هَذَا دليلًا واضحًا على كمالِ جَهْلِهم عدلَ إليهِ على سبيلِ الكنايةِ ليكونَ كالبرهانِ عليه.

= قلت: وروى الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ٣٢١) عن أبيٍّ قوله: «إنَّ المُؤمِنَ لا تُصِيبُهُ ذعرة ولا نَخْبَةُ نَملَةٍ إلا بذَنْبٍ». وفي «النهاية» (١/ ٣١) لابن الأثير: أن الزمخشري رواه بالجيم والخاء.

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٣٧).

(٢) قوله: (فأدخلوا الخبر)؛ أي: أدخلوا الفاء على الخبر. وكان الأولى: «فأدخلوها»؛ أي الفاء «الخبر» كما عند الشهاب، أو «على الخبر» كما عند الأنصاري. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٤٩) و«حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة الخيالي: «بها»، والضمير في الحالين عائد على «أمَّا» على اعتباره حرفًا وكلمة.

﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ يَحتمِلُ وَجهَينِ:

ـ أن تكونَ «ما» استفهاميّةً، و«ذا» بمعنى: الَّذي، ومَا بعدَه صِلتُه، والمجمُوعُ خبرُ ﴿مَا﴾.

ـ وأَن تكونَ «ما» مع «ذا» اسمًا واحدًا ـ بمعنَى: أيَّ شيءٍ؟ ـ منصوبَ المحلِّ على المفعُوليَّةِ، مثلَ: ما أرادَ اللهُ؟

والأحسنُ في جَوابه الرَّفعُ على الأوَّلِ والنَّصبُ على الثَّاني؛ ليطابقَ الجوابُ السُّؤالَ.

و«الإِرَادَةُ»: نزوعُ النَّفسِ وميلُها إلى الفِعلِ بحَيثُ يحمِلُها عليه، وتقالُ لِلقوَّةِ الَّتي هي مَبْدَأُ النُّزوعِ، والأوَّلُ مع الفعلِ[1] والثَّاني قبلَه، وكِلَا المعنيَينِ غيرُ متصوَّرٍ اتِّصافُ الباري تعالى بهِ، ولذلك اختُلِفَ في معنى إرادتِه:

ـ فقيلَ: إرادتُه لأَفعالِه أَنَّه غيرُ سَاهٍ ولا مُكرَهٍ، ولأَفعَالِ غيرِه أمرُه بها، فعلى هذا لم تكن[2] المعاصي بإرادتِه.

ـ وقيلَ: علمُه باشتمالِ الأمرِ على النِّظامِ الأكملِ والوَجهِ الأصلحِ، فإنَّه[3] يدعو القادرَ إلى تحصيلِه.

ـ والحقُّ: أنَّه[4] ترجيحُ أحدِ مقدورَيهِ على الآخرِ وتخصيصُه بوجهٍ دونَ

(١) قوله: «والأول»؛ أي: الإرادة بمعنى الميل والنزوع «مع الفعل»؛ أي: زماناً، وإن كان متقدما عليه ضرورة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٥٥).

(٢) في نسخة التفتازاني: «لا تكونُ».

(٣) الضَّمير في قوله: «فإنَّه» عائد للعِلمِ؛ أي: العلمُ يدعو القادرَ على الأمرِ المذكورِ إلى تحصيلِه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) قوله: «والحق أنه»؛ أي: معنى الإرادة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٠).

وجـهٍ، أو معنًـى يوجـبُ هـذا التَّرجيـحَ(١)، وهـو أعـمُّ مـن الاختيـارِ، فإنَّـه ميلٌ مع تفضِيلٍ .

وفي ﴿هَٰذَا﴾ استحقارٌ واسترذالٌ، و﴿مَثَلًا﴾ نصبٌ على التَّمييزِ أو الحالِ؛ كقولِه تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣].

﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًا﴾ جـوابُ ﴿مَاذَآ﴾؛ أي: إضلالُ كثيرٍ وإهداءُ كثيرٍ(٢)، وُضعَ الفعلُ مَوضعَ المصدرِ للإشعارِ بالحدوثِ والتَّجدُّدِ، أو بيانٌ(٣) للجملتَينِ المصدَّرتَينِ بـ«أَمَّا»، وتسجيلٌ(٤) بأنَّ العِلمَ بكونِه حقًّا هُدًى وبيانٌ، وأنَّ الجهلَ بوَجهِ إيرادِه والإنكارَ لحُسنِ مَوردِه ضلالٌ وفِسقٌ، وكثرةُ كلِّ واحدٍ من القَبيلَينِ بالنَّظرِ إلى أنفسِهم لا بالقيَاسِ إلى مُقابِلِهم؛ فإنَّ المَهديِّينَ قليلونَ بالإضافةِ إلى أهلِ الضَّلالِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

ويحتملُ أن تكونَ كثرةُ الضالِّينَ مِن حيثُ العددُ، وكثرةُ المهديِّينَ باعتبارِ الفضلِ والشَّرفِ، كما قالَ:

قليلٍ إذا عُدُّوا كثيرٍ إذا شَـدُّوا(٥)

---

(١) قوله: «أو معنى» عطف على «ترجيح»؛ أي: أو الإرادة معنًى يُوجبُ هذا الترجيحَ وهذا التخصيصَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٠).

(٢) قوله: «إضلال كثير وإهداء...» بالرفع والنصب على اختلاف الوجهين في ﴿مَاذَآ﴾، وجعل الخفاجي النَّصب محلَّ نظر، ولم يرتضه القونوي. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٣/ ٤٢)، و«الخفاجي»، و«القونوي» (٣/ ٤٢).

(٣) قوله: «أو بيانٌ» عطف على قوله: «جوابُ ﴿مَاذَآ﴾...».

(٤) قوله: «وتسجيل» عطف على «بيان» عطفَ تفسير. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٢).

(٥) انظر: «مفردات الراغب» (ص: ١٣٠)، والبيت للمتنبي، لكن برواية:

وقالَ:

إنَّ الكِرامَ كَثِيرٌ في البِلادِ وإنْ قَلُّوا كما غيرُهُم قُلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا[1]

﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾؛ أي: الخارجينَ عن حَدِّ الإيمانِ، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧] مِن قولِهم: «فسَقَتِ الرُّطَبَةُ عَن قِشرِهَا» إذا خرجَت، وأصلُ «الفِسْقِ»: الخروجُ عن القَصدِ، قالَ رؤبةُ:

فواسِقًا عَن قَصْدِهَا جَوَائِرَا[2]

والفاسِقُ في الشَّرعِ: الخارجُ عن أمرِ اللهِ بارتكابِ الكبيرةِ، وله درَجاتٌ ثلاثٌ:

الأُولَى: التَّغابي، وهو أن يرتكبَها أحيانًا مُستقبِحًا إيَّاها.

والثَّانيَةُ: الانهماكُ، وهو أنْ يعتادَ ارتكابَها غيرَ مُبالٍ بها.

والثَّالثةُ: الجحودُ، وهو أَن يرتكبَها مُستصوِبًا إيَّاهَا، فإذا شارفَ هذا المقامَ وتخطَّى خِطَطَهُ[3] خلَعَ ربقَةَ الإيمانِ من عنقِه ولابَسَ الكفرَ، وما دامَ هو في

= ثقالٍ إذا لاقَوا خفافٍ إذا دُعوا كثيرٍ إذا شَدُّوا قليلٍ إذا عُدُّوا

انظر: «ديوان المتنبي» (٢/ ٩٢)، و«أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه» للثعالبي (ص: ٣٤)، و«يتيمة الدهر» له (١/ ١٤٣)، و«اللامع العزيزي» للمعري (ص: ٣٤٩)، و«الحماسة المغربية» (١/ ٧٠١).

(١) نسب البيت لأبي تمام، كما في «العقد» لابن عبد ربه (١/ ٢٣٧)، و«شرح ديوان المتنبي» للعكبري (٢/ ١٥٥)، و«الدر الفريد» للمستعصمي (٤/ ٤٤١).

(٢) عزاه لرؤبة أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/ ٤٠٦)، وابن الأنباري في «الزاهر» (١٢٠/ ١)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٩١)، وهو في ملحق «ديوانه» (ص: ١٩٠)، وعُزي في «الكتاب» (١/ ٩٤) للعجاج.

(٣) قوله: «وتخطى خططه» بكسر الخاء؛ أي: تجاوز بقاعَهُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٣).

درجـةِ التَّغابـي أو الانهمـاكِ فلا يُسـلَبُ عنه اسـمُ المؤمـنِ [١]؛ لاتِّصافِـه بالتَّصديقِ الَّـذي هـو مُسـمَّى الإيمـانِ، ولقولِـه تعالـى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩].

والمعتزلةُ لمَّا قالُوا: الإيمانُ عبارةٌ عن مجمُوعِ التَّصديقِ والإقرارِ والعملِ، والكفرُ تكذيبُ الحقِّ وجُحودُه، جَعَلوهُ قِسمًا ثالثًا نازلًا بين مَنزلتَي المؤمنِ والكافرِ؛ لمشاركتِه كلَّ واحدٍ منهما في بعضِ الأحكامِ.

وتخصيصُ الإضلالِ بهم مُرتَّبًا على صفةِ الفِسقِ يدُلُّ على أنَّه الَّذي أعدَّهم للإضلالِ وأدَّى بهم إلى الضَّلالِ بهِ، وذلك [٢] لأنَّ كفرَهم وعُدولَهم عن الحقِّ وإصرارَهُم بالباطلِ صَرفَتْ وجوهَ أفكارِهم عن حكمةِ المَثَلِ إلى حقارةِ المُمَثَّلِ به، حتَّى رسخَت بهِ جَهالتُهم وازدَادَت ضلالتُهُم فأنكرُوه واستَهزَؤوا بهِ.

وقُرِئَ: «يُضَلُّ» على البناءِ للمفعولِ، و«الفاسقون» بالرَّفعِ [٣].

(٢٧) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ صفةُ ﴿ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ للذَّمِّ وتقريرِ الفِسقِ.

و«النَّقضُ»: فَسْخُ التَّركيبِ، وأصلُه في طاقاتِ الحبلِ، واستعمالُه في إبطالِ العَهدِ من حيثُ إنَّ العهدَ يُستعَارُ له الحَبلُ لِمَا فيه مِن رَبط أحَدِ المتعاهِدَينِ بالآخرِ، فإنْ أُطلقَ مع لفظِ الحبلِ كانَ ترشيحًا لِلمجَازِ، وإن ذُكرَ مع العَهدِ كانَ رمزًا إلى ما هو من رَوَادفِه، وَهو أنَّ العَهدَ حَبلٌ في ثباتِ الوُصلةِ بين المتعاهِدَينِ، كقولِكَ:

---

(١) في نسخة الخيالي: «الإيمان».

(٢) «إلى الضلال به»؛ أي: بالمثَل، أو بـ﴿أَن يَضْرِبَ﴾، «وذلك»؛ أي: سببُ ضـلالهم به. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٤).

(٣) قرأ زيد بن عليٍّ: «يُضَلُّ بِهِ كثيرٌ» «وما يُضَلُّ به إلا الفاسِقون». انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٥٦)، و«الكشاف» (١/ ٢١٥)، و«البحر» (١/ ٣٤٤).

«شجاعٌ يَفترِسُ أقرانَه»، و«عالمٌ يَغترِفُ مِنه النَّاسُ»؛ فإنَّ فيه تنبيهًا على أنَّه أسدٌ في شجاعتِه بحرٌ بالنَّظرِ إلى إفادتِه.

و«العهدُ»: المَوْثِقُ، ووَضعُه لِمَا مِن شأنِه أن يُراعَى ويُتعهَّدَ كالوصيَّةِ واليَمينِ، ويقالُ للدَّارِ مِن حيثُ إنَّها تُراعَى بالرُّجُوعِ إليهَا، والتَّاريخِ لأنَّه يُحفَظُ.

وهذا العَهدُ: إمَّا العَهدُ المأخوذُ بالعَقلِ، وهو الحجَّةُ القائمةُ على عبادِه، الدَّالَّةُ على توحيدِهِ ووجُوبِ وجُودِهِ وصِدقِ رسولِه، وعليه أُوِّلَ قولُه تعالى: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

أو المأخوذُ بالرُّسُلِ على الأممِ بأنَّهُم إذا بُعثَ إليهم رسُولٌ مُصَدَّقٌ بالمعجزاتِ صدَّقُوه واتَّبعُوه ولم يكتُموا أمرَهُ ولم يخالِفوا حُكمَه، وإليه أشارَ بقولِهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ١٨٧] ونظائرِه.

وقِيْلَ: عهودُ الله تَعَالى ثلاثةٌ:

- عَهدٌ أخذَه على جَميعِ ذُرِّيَّة آدمَ بأَن يُقِرُّوا بربُوبيَّتِه.
- وعهدٌ أخذَهُ على النَّبيِّينَ بأن يُقيموا الدِّينَ ولا يتفرَّقوا فيهِ.
- وعَهدٌ أخذه على العلماءِ بأن يُبيِّنُوا الحقَّ ولا يَكتُموهُ.

﴿مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ الضَّميرُ للعَهدِ، و«الميثاقُ»: اسمٌ لِمَا تقعُ به الوَثاقةُ، وهي الإحكامُ، والمرادُ بِهِ: ما وثَّقَ اللهُ به عَهدَه من الآياتِ والكتبِ، أَو ما وثَّقُوه بِهِ من الالتزامِ والقَبولِ، ويحتمِلُ أن يكونَ بمعنى المصدَرِ.

و﴿مِنۢ﴾ للابتداءِ، فإنَّ ابتداءَ النَّقضِ بعدَ الميثاقِ.

﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ يَحتمِلُ [1] كلَّ قطيعةٍ لا يرضاها اللهُ تعالى؛

(١) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «يحتمل أن تكون».

كقطعِ الرَّحِمِ، والإعراضِ عن موالاةِ المؤمنينَ، والتَّفرقةِ بين الأنبياءِ عليهم السَّلامُ والكتبِ في التَّصديقِ، وتركِ الجماعاتِ المفروضةِ، وسائرِ ما فيه رَفضُ خيرٍ أو تعاطي شَرٍّ، فإنَّه يَقطعُ الوُصلةَ بين اللهِ وبينَ العَبدِ المقصودةَ بالذَّاتِ من كلِّ فَصْلٍ ووَصْلٍ.

و«الأمرُ»: هو القولُ الطَّالبُ للفعلِ، وقيلَ: مع العلوِّ، وقيلَ: مع الاستعلاءِ، وبه سُميَ «الأمرُ» الَّذي هو واحدُ «الأمورِ» تسمِيةً للمفعولِ بِهِ بالمصدَرِ، فإنَّه ممَّا يُؤمَرُ به[1]، كما قيلَ له: شأنٌ، وهو الطَّلبُ والقَصْدُ، يقالُ: «شَأَنْتُ شَأْنَهُ» إذا قصَدْتَ قصْدَه.

و﴿أَن يُوصَلَ﴾ يحتمِلُ النَّصبَ والخَفْضَ على أنَّه بدلٌ من ﴿مَآ﴾ أو ضميرِه، والثَّاني أَحسَنُ لفظًا ومَعنًى.

﴿وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ بالمنعِ عنِ الإيمانِ، والاستهزاءِ بالحقِّ، وقطعِ الوُصَلِ الَّتي بها نظامُ العالمِ وصلاحُه.

﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ الَّذينَ خسِروا بإهمالِ العقلِ عن النَّظرِ واقتناصِ ما يفيدُهم الحياةَ الأبديَّةَ، واستبدالِ[2] الإنكارِ والطَّعنِ في الآياتِ بالإيمانِ بها والنَّظرِ في حقائقِها والاقتباسِ مِن أنوارِها، واشتراءِ النَّقضِ بالوفاءِ والفسادِ بالصَّلاحِ والعِقابِ بالثَّوابِ.

(٢٨) ـ ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ استخبارٌ فيه إنكارٌ وتعجيبٌ لكفرِهم بإنكارِ الحالةِ الَّتي يقعُ عليها على الطَّريقِ البُرهَانيِّ؛ لأنَّ صدورَه لا ينفكُّ عن حالٍ وصفِه،

---

(١) قوله: «وبه سمِّي الأمر الذي هو واحد الأمور»؛ أي: وهو الشأن؛ إذ الأمر المصطلح عليه جمعُه: أوامرُ، لا أمور، «فإنه»؛ أي: الأمر الذي هو واحد الأمور «مما يؤمر به» شبَّه الداعي إليه بآمرٍ يأمر به. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٦).

(٢) قوله: «واستبدالِ» عطف على «إهمال». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٧).

فإذا أنكرَ أن يكونَ لكفرِهم حالٌ يُوجدُ عليها استلزمَ ذلكَ إنكارَ وجودِه، فهُو أبلَغُ وأقوى في إنكارِ الكفرِ مِن: أتكفرونَ؟ وأوفقُ لِمَا بعدَه مِن الحالِ.

والخطابُ مع الَّذينَ كفرُوا؛ لمَّا وصفهُم بالكفرِ وسُوءِ المقالِ وخُبثِ الفِعالِ خَاطبَهُم على طريقةِ الالتفاتِ، ووَبَّخَهُم على كفرِهم مع عِلمِهم بحالهم المقتضيَةِ خلافَ ذلك، والمعنى: أخبِروني على أيِّ حالٍ تكفرونَ ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾؛ أي: أجسَامًا لا حيَاةَ لها، عناصرَ وأغذيَةً وأخلاطًا ونُطفًا ومُضَغًا مُخلَّقَةً وغيرَ مُخلَّقةٍ ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ بخلقِ الأرواحِ ونَفْخِها فيكم، وإنَّما عطَفَه بالفاءِ لأنَّه مُتَّصلٌ بما عُطِفَ عليه غيرُ مُتراخٍ عنهُ بخلافِ البَوَاقي.

﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ عندَ تقضِّي آجالِكم، ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ بالنُّشورِ يومَ نَفْخِ الصُّورِ، أو للسُّؤَالِ في القبورِ، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بعدَ الحشرِ، فيجازيكُم بأعمالِكُم، أو: تُنْشَرونَ إليه مِن قبورِكم للحسَابِ، فما أعجبَ كفرَكُم مع عِلمِكُم بحالِكم هذه!

فإن قيلَ: إنْ علِمُوا أنَّهُم كانُوا أَمْواتًا فأَحياهُم ثمَّ يُميتهُم، لم يعلموا أنَّه يُحييهِم ثمَّ إليهِ يُرجعون؟

قلتُ: تمكُّنُهم من العلمِ بهما لِمَا نُصِبَ لهم من الدَّلائلِ منزَّلٌ منزلةَ علمِهم في إزاحةِ العُذرِ، سيَّما وفي الآيةِ تنبيهٌ على ما يدُلُّ على صِحَّتِهما، وهوَ أنَّه تعالى لمَّا قَدَرَ أَنْ أحيَاهُم أوَّلًا قَدرَ أن يحييَهُم ثانيًا، فإنَّ بَدءَ الخلقِ ليسَ بأهونَ عليه مِن إعادتِه.

أو مع القبيلَينِ[1]؛ فإنَّه سُبحانَه لَمَّا بيَّنَ دلائلَ التَّوحيدِ والنُّبوَّةِ ووعدَهم على الإيمانِ وأَوعدَهم على الكفرِ، أكَّدَ ذلك بأنْ عَدَّد عليهم النِّعَم العامَّةَ والخاصَّةَ،

---

(١) قوله: «أو مع القبيلين»؛ أي: مع الَّذينَ آمنوا والذين كفروا، فهو عطف على «مع الَّذينَ كفروا». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٨).

واستقبحَ صدورَ الكفرِ مِنهُم، واستبعَدهُ عنهُم مع تلك النِّعَمِ الجليلةِ؛ فإنَّ عِظَمَ النِّعَمِ تُوجبُ عِظَمَ مَعصِيَةِ المنعِمِ.

فإن قيلَ: كيفَ تعُدُّ الإمَاتةَ من النِّعَمِ المقتضِيَةِ للشُّكرِ؟

قلتُ: لمَّا كانَت وُصْلَةً إلى الحيَاةِ الثَّانيةِ الَّتي هـي الحيَاةُ الحقيقيَّةُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] كانَت مـن النِّعَمِ العظيمةِ، مع أنَّ المَعدودَ علَيْهم نِعمةً هُوَ المعنى المنتزَعُ من القِصَّةِ بأَسرِهَا، كما أنَّ الواقعَ حَالًا هو العِلمُ بها لا كلُّ واحدَةٍ من الجُملِ، فإنَّ بَعضَها مَاضٍ وبعضَها مُسْتقبَلٌ، وكلاهُما لا يصحُّ أن يقعَ حالًا.

أو معَ المؤمنينَ[1] خاصَّةً لتقريرِ المنَّةِ عليهم وتَبعيدِ الكفرِ عنهم، على معنى: ﴿كَيْفَ﴾ يُتصوَّرُ منكم الكفرُ ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾؛ أي: جهَّالًا ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ بما أفادَكم من العِلم والإيمانِ، ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ الموتَ المعروفَ، ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ الحياةَ الحقيقيَّةَ، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فيُثيبُكم بما لَا عَينٌ رأَتْ ولا أُذُنٌ سمعَتْ ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ.

و«الحيَاةُ» حَقيقةٌ في القوَّةِ الحسَّاسَةِ أو ما يَقتضيهَا، وبها سُمِّيَ الحيوانُ حيَوانًا، مجازٌ في القوَّةِ النَّامِيَةِ لأنَّها من طلائِعها ومُقدِّماتها، وفيما يخصُّ[2] الإنسَانَ من الفضائلِ كالعقلِ والعلمِ والإيمانِ من حيثُ إنَّها كمالُها وغايتُها، والموتُ بإزائِها يقالُ على ما يقابلُها في كلِّ مَرتبَةٍ[3]، قالَ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [الجاثية: ٢٦]

---

(١) قوله: «أو مع المُؤمنينَ» عطف على «مع الَّذينَ كفروا»، أو على «أو مع القبيلين». المصدر السابق.

(٢) قوله: «فيما يخص» عطف على «في القوة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٩).

(٣) قوله: «والموت بإزائها يقال على ما يقابلها في كل مرتبة» جواب ما يقال: كيف قيل لهم: أموات، حالَ كونهم جماداً، مع أنه إنما يقال: ميت، فيما تصحُّ فيه الحياة من البِنية؟ =

وقالَ: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [الروم: ٥٠]، وقالَ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

وإذَا وُصفَ بها البَاري تعالى أُريدَ بها صحَّةُ اتِّصَافِهِ بالعِلمِ والقُدرةِ اللَّازمَةِ لهَذهِ القوَّةِ فينا، أو معنًى قائمٌ بذاتِه يقتضِي ذلك على الاستعارةِ.

وقرأَ يعقوبُ: ﴿تَرجِعونَ﴾ بفتحِ التَّاءِ في جميعِ القرآنِ[١].

(٢٩) - ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾ بيانُ نعمةٍ أخرى مُرتَّبةٍ على الأولَى؛ فإنَّها خَلقُهُم أحياءَ قادرينَ مَرَّةً بعدَ أُخرَى، وهذه خَلْقُ ما يتوقَّفُ عليه بقاؤُهم ويَتِمُّ بهِ مَعَاشُهُم.

ومعنى ﴿لَكُم﴾: لأَجلِكم وانتفاعِكم في دنياكم باستنفاعِكم بها في مَصالحِ أبدانِكم بوسَطٍ أو غيرِ وَسَطٍ[٢]، وأَمرِ دينِكم بالاستدلالِ وَالاعتبارِ والتَّعرُّفِ لما

= وحاصله: أنه يقال ذلك لعادم الحياة؛ كقوله تعالى: ﴿بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، وذلك يقال على ما يقابل الحياة في كل مرتبة من الحقيقة والمجاز كما بسطه المصنف. المصدر السابق.

(١) انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ١٢٧)، و«النشر» (٢/ ٢٠٨).

(٢) قوله: «بوسط»؛ أي: كالأدوية المركبة، «أو غير وسط»؛ أي: كالثمرة والأدوية المفردة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٠). وقالَ الشهاب: قوله: «بوسط أو بغير وسط» دفع لِمَا يخطر بالبال من أن كثيراً منها ضار كالسباع والحشرات، وبعضها لا فائدة له أصلاً كالهوام، بأنها كلها نافعة إما بالذات كالمأكول والمركوب ونحوه، وما يتراءى منه خلافُه فهو نافع لنا باعتبار تسببه لمنافع غيره، ألا ترى السباع الضارية تهلك كثيراً من الحيوانات الَّتي لو بقيت أهلكت الحرث والنسل والثمار، والحياتِ تقتل بسمها الأعداء ويتخذ منها الترياق، إلى غير ذلك مما إذا تأمل العاقل عرف ذلك. «حاشية الخفاجي».

يلائِمُها[١] من لذَّاتِ الآخِرةِ وآلامِها، لا على وَجهِ الغرَضِ؛ فإنَّ الفاعلَ لغرَضٍ مُستكمِلٌ بهِ[٢]، بل على أنَّه كالغَرضِ من حَيثُ إنَّه عَاقبةُ الفعلِ ومؤدَّاه، وهو يقتضِي إباحَةَ الأشياءِ النَّافعةِ، ولا يمنعُ[٣] اختصاصَ بعضِها ببَعضٍ[٤] لأسبَابٍ عَارضةٍ؛ فإنَّه يدُلُّ على أنَّ الكلَّ للكُلِّ، لا أنَّ كلَّ واحدٍ لكلِّ واحِدٍ.

و﴿مَّا﴾ يعمُّ كلَّ ما في الأرضِ لا الأرضَ، إلَّا إذا أُريدَ بهِ جهةُ السُّفلِ كما يرَادُ بالسَّماءِ جهةُ العلوِّ، و﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ من الموصُولِ الثَّاني.

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ قَصَدَ إليها بإرادتِه، مِن قولِهم: استوى إليهِ كالسَّهمِ المرسَلِ، إذا قصَدَهُ قصدًا مُستويًا مِن غيرِ أن يَلويَ على شيءٍ.

وَأصلُ الاستواءِ: طلبُ السَّواءِ، وإطلاقُه على الاعتدالِ لِمَا فيهِ من تسويةِ وضعِ الأجزاءِ، ولا يمكنُ حملهُ عليه[٥] لأنَّه من خواصِّ الأجسامِ.

وقيلَ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾: استولَى ومَلَكَ؛ قالَ:

---

(١) قوله: «أو أمر دينكم» عطف على «دنياكم»، «بالاستدلال»؛ أي: على الصانع «لما يلائمها»؛ أي: النعمة الأخرى. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٠).

(٢) قوله: «لا على وجه الغرض» عطف على قوله: «معنى ﴿لَكُم﴾: لأجلكم...» فإنه لما أوهم أن يكون انتفاع المكلفين بما في الأرض علة غائية حاملة له سبحانه، وهو لا يفعل فعلاً لغرض، وإلا لكان مستكملاً بذلك الغرض، والمستكمل بغيره ناقص في ذاته، وهو محال على الله تعالى. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٨٠).

(٣) في نسخة الخيالي: «ولا يقتضي». وانظر التعليق الآتي.

(٤) قوله: «ولا يمنع اختصاص بعضها»؛ أي: الأشياء النافعة «ببعض»؛ أي: من المخلوقين. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٠).

(٥) قوله: «ولا يمكن حمله عليه»؛ أي: لا يمكنُ حمل لفظ الاستواء هنا على طلب السَّواء، وقيل: حمله على الله تعالى. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦١)، و«حاشية الخفاجي».

قد استوَى بِشْرٌ على العراقِ
مِن غيرِ سيفٍ ودَمٍ مُهراقِ[١]

والأوَّلُ أوفقُ للأصلِ[٢]، والصِّلَةِ المعدَّى بها[٣]، والتَّسويةِ المرتَّبَةِ عليه بالفاءِ[٤].

والمرادُ بـ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾: هذه الأجرامُ العُلويَّةُ، أو جهاتُ العلوِّ.

و«ثمَّ» لعلَّهُ لتفاوُتِ ما بينَ الخلقَينِ، وفضلِ خلقِ السَّماءِ على خلقِ الأرضِ، كقولِه: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧]، لا للتَّراخي في الوقتِ فإنَّهُ يخالفُ ظاهرَ قولِه تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] فإنَّه يدُلُّ على تأخُّرِ دَحْوِ الأرضِ ـ المتقدِّمِ على خلقِ ما فيها ـ عن خلقِ السَّماءِ وتسويتِها، إلَّا أن تَستأنِفَ بـ﴿دَحَىٰهَآ﴾ مُقدِّرًا لنَصْبِ ﴿الأرضَ﴾ فِعلًا آخرَ دَلَّ عليه ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا﴾ [النازعات: ٢٧] مثلَ: تعرَّفِ الأرضَ وتدَبَّرْ أمرَها بعدَ ذلك، لكنَّه خلافُ الظَّاهِرِ.

---

(١) نسبه المرزوقي في «الأزمنة والأمكنة» (١/ ٣٨) للبعيث، ونسب في «المحرر الوجيز» (١/ ١١٥) و«تاج العروس» (مادة: سوى) للأخطل. وهو دون نسبة في «الصحاح» (سوى)، و«الحلل» للبطليوسي (ص: ٣٠٩). وقال ابن أبي شيبة في «العرش» (ص ١٦٧): لم يثبت نقل صحيح على أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة قد أنكره.

(٢) قوله: «والأول»؛ أي: وهو قوله: «قصد إليها»، «أوفق للأصل»؛ أي: وهو طلب السواء، أو: المعنى الأول أوفق للاستعمال لأصالته. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦١)، و«حاشية ابن التمجيد» (٣/ ٨٨).

(٣) قوله: «والصلة المعدَّى بها»؛ أي: وهي ﴿إِلَى﴾، بخلاف الثاني فإنه إنما يعدَّى بـ«على». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦١).

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾؛ لأن معنى القصد أنسب للتسوية من معنى الاستيلاء. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٣/ ٨٩).

﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾: عَدَّلَهـنَّ وخلقَهُـنَّ مصُونـةً من العِـوَجِ والفطُورِ، و«هُـنَّ» ضميرُ السَّـماءِ إن فُسِّـرَتْ بالأجـرامِ؛ لأنَّـه جمعٌ أو فـي معنى الجمـعِ، وإلَّا فمُبْهَمٌ يفسِّـرُه مـا بعـدَه؛ كقولِهم: رُبَّـهُ رجُلًا!

﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ بدَلٌ أو تفسِيرٌ.

فإن قيلَ: أليسَ أصحابُ الأرصَادِ أثبتُوا تسعةَ أفلاكٍ؟

قلتُ: فيما ذكروهُ شكوكٌ، وإن صحَّ فليسَ في الآيةِ نفيُ الزَّائدِ، مع أنَّه إن ضُمَّ إليهَا العَرشُ والكُرسيُّ لم يبقَ خلافٌ.

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فيهِ تعليلٌ، كأنَّه قالَ: ولكونه عالمًا بكُنْهِ الأشياءِ كلِّها خَلَقَ ما خَلَقَ على هذا النَّمَطِ الأكملِ والوجهِ الأحسنِ الأنفعِ، واستدلالٌ بأنَّ مَن كانَ فعلُه على هذا النَّسَقِ[1] العَجيبِ والتَّرتيبِ الأنيقِ كانَ عليمًا؛ فإنَّ إتقانَ الأفعالِ وإحكامَها وتخصِيصَها بالوجهِ الأحسَنِ الأنفعِ لا يُتصوَّرُ إلَّا من عالمٍ حكيمٍ رحيمٍ، وإزاحةٌ لِمَا يختلجُ في صدورِهم من أنَّ الأبدانَ بعدما تفتَّتَتْ وتبدَّدَتْ أجزاؤُها واتَّصلَتْ بما يشاكِلُها: كيف تُجمَعُ أجزاءُ كلِّ بدنٍ مرَّةً ثانيةً بحَيثُ لا يَشذُّ شيءٌ منها ولا ينضمُّ إلَيها ما لم يكُن معها فيعادَ منها كما كانَ؟ ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩].

واعلَمْ أنَّ صِحَّةَ الحشرِ مبنيَّةٌ على ثلاثِ مقدِّمَاتٍ، وقد بَرهنَ عليها في هَاتينِ الآيتَينِ:

أمَّـا الأُولـى: فهُـو أنَّ مـوادَّ الأبـدانِ قابلةٌ للجَمـعِ والحيَاةِ، وأشـارَ إلـى البرهَانِ عليـه بقولـه: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ فـإنَّ تعاقُـبَ الافتـراقِ

(١) في نسخة الخيالي: «النمط».

والاجتماعِ والموتِ والحياةِ عليها يدلُّ على أنَّها قابلةٌ لها بذاتِها، وما بالذَّاتِ يَأبى أن يزُولَ ويتغيَّرَ.

وأمَّا **الثَّانيَةُ والثَّالثةُ**: فإنَّه تعالى عالمٌ بهَا وبمواقعِها، قادرٌ على جمعِها وإحيائِها، وأشارَ إلى وجهِ إثباتِهما بأنَّه تعالى قادرٌ على إبدائِهم وإبداءِ ما هُو أعظَم خلقًا وأعجبُ صنعًا، فكانَ أقدرَ على إعادتِهم وإحيائِهم، وأنَّه تعالى خَلَقَ ما خَلَقَ خلقًا مُستويًا مُحكَمًا مِن غيرِ تفاوتٍ واختلالٍ مراعًى فيه مصَالحُهُم وسَدُّ حاجاتِهم، وذلك دَليلٌ على تَنَاهِي عِلمِهِ وكمالِ حكمتِهِ، جَلَّت قدرَتُه ودَقَّتْ حكمتُه.

وقد سَكَّنَ نافعٌ وأبو عَمرٍو والكسَائيُّ الهاءَ من نحوِ ﴿فهْو﴾ ﴿وهْو﴾[1] تشبيهًا له بـ«عَضْدٍ».

(٣٠) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ تعدادٌ لنعمَةٍ ثالثةٍ تعمُّ النَّاسَ كلَّهُم؛ فإنَّ خلقَ آدمَ عليه السَّلامُ وإكرامَهُ وتفضيلَه على ملائكتِه بأنْ أَمرَهم بالسُّجودِ إنعَامٌ يعمُّ ذرِّيَّتَهُ.

و«إِذْ» ظرفٌ وُضعَ لزمَانٍ نسبَةٍ مَاضيَةٍ وقعَ فيه أخرى، كما وُضِعَ «إِذَا» لزَمَانِ نسبَةٍ مُستقبَلةٍ يقعُ فيه أخرى، ولذلك يجبُ إضَافتهُما إلى الجملِ كـ«حيْثُ» في المكانِ، وبُنِيَتا تشبيهًا بالموصولاتِ، واستُعمِلتا للتَّعليلِ والمجازاةِ، ومحلُّهمَا النَّصبُ أبدًا بالظَّرفيَّةِ، فإنَّهما من الظُّروفِ الغيرِ المتصرِّفةِ لِمَا ذكرناهُ[2].

وأمَّا قولُه: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾ [الأحقاف: ٢١] ونحوُه فعلَى تأويلِ: اذكرِ الحادثَ إذ كانَ كذا، فحُذِفَ «الحادثُ» وأقيمَ الظَّرفُ مُقامَهُ، وعاملُهُ في الآيةِ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥١)، و«التيسير» (ص: ٧٢). وهي عن نافع من رواية قالون عنه.

(٢) قوله: «لما ذكرناه»؛ أي: من أنهما مبنيان. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٦).

الكريمةِ: ﴿قَالُوٓاْ﴾[(١)] أو: اذكُرْ، على التَّأويلِ المذكورِ؛ لأنَّه جاءَ معمولًا له صَريحًا في القرآنِ كثيرًا، أَو مضمَرٌ دلَّ عليه مضمُونُ الآيةِ المتقدِّمَةِ مثلَ: «وبَدأ خلقَكُم إذ قالَ»، وعلَى هذا فالجملةُ معطوفةٌ على ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ داخلةٌ في حكمِ الصِّلَةِ.

وعن مَعْمَرٍ أَنَّه مَزِيدٌ[(٢)].

و«الملائكـةُ»: جمعُ «مَـلْأَكٍ» على الأصلِ كـ«الشَّـمائلِ»، والتَّاءُ لتأنيثِ الجمعِ، وهـوَ مقلُـوبُ «مَأْلَـكٍ» مـن «الأَلُوكةِ»، وهـي الرِّسَـالةُ؛ لأَنَّهُم وسَـائطُ بيـنَ اللهِ وبينَ النَّـاسِ، فهم رسُـلُ اللهِ أو كالرُّسُـلِ إليهم[(٣)].

واختلَفَ العُقلاءُ في حقِيقتِهم بعدَ اتِّفَاقِهم على أَنَّهَا ذواتٌ موجودةٌ قائمةٌ بأنفسِها:

ـ فذهبَ أكثرُ المسلِمينَ إلى أَنَّها أجسَامٌ لطيفةٌ قادِرةٌ على التَّشكُّلِ بأشكالٍ مختلِفةٍ، مُستدلِّينَ بأنَّ الرُّسُلَ كانُوا يرَونهُم كذلك.

ـ وقالَت طائفةٌ من النَّصارى: هي النُّفوسُ الفاضلةُ البشريةُ المفارِقةُ للأبدانِ.

ـ وزعَمَ الحكماءُ: أَنَّها جواهرُ مجرَّدَةٌ مخالفةٌ للنُّفوسِ النَّاطقةِ في الحقيقةِ.

منقسِمَةٌ[(٤)] إلى قسمَينِ:

ـ قسمٌ شأنُهم الاستغراقُ في معرفةِ الحقِّ تعالى والتَّنزُّهِ عن الاشتغالِ بغيرِهِ

---

(١) أي: المذكورة بَعْدُ في قوله: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٦).

(٢) «معمر» هو أبو عبيدة معمر بـن المثنى، و«أنه» الضمير يعود على ﴿إذ﴾. المصدر السابق، وانظر: «مجاز القرآن» (١/ ٣٦ـ ٣٧).

(٣) «أو كالرسل إليهم»؛ أي: لتوسط الأنبياء بينهم وبين الناس. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٧).

(٤) أي: الملائكة على قول المسلمين، فقوله: «منقسمة» راجعٌ إلى القولِ الأوَّلِ بقرينَةِ أنَّ الحكماءَ لا يقولونَ بهذا، ولا عبرَةَ بقولِ النَّصارى، كما قال الخفاجي في «حاشيته».

كما وصَفَهم في مُحكَمِ تنزيلِهِ فقالَ: ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وهُم العِلِّيُّونَ والملائكةُ المقرَّبونَ.

ـ وقسمٌ يدَبِّرُ الأمرَ مِن السَّماءِ إلى الأرضِ على ما سَبَقَ بِهِ القضاءُ وجَرى به القلمُ الإلهيُّ لا يعصُونَ اللهَ ما أمرَهم ويفعَلُونَ ما يُؤمرونَ، وهم ﴿المدَبّرات أمرًا﴾ [النازعات: ٥]، فمنهُم سمَاويَّةٌ ومنهم أَرضيَّةٌ على تفصيلٍ أثبتُّهُ في كتابِ «الطَّوالعِ».

والمقولُ لهُم الملائكةُ كلُّهم؛ لعمومِ اللَّفظِ وعدَمِ المخصِّصِ[1].

وقيلَ: ملائكةُ الأرضِ.

وقيلَ: إبليسُ ومَن كانَ مَعهُ في محاربةِ الجنِّ، فإنَّه تعالى أسكنَهُم في الأرضِ أوَّلًا فأَفسَدُوا فيهَا، فبعَثَ إليهم إبليسَ في جُندٍ من الملائكةِ، فدَمَّرَهُم وفرَّقَهُم في الجزائرِ والجبَالِ[2].

و﴿جَاعِلٌ﴾ مِن «جَعَلَ» الَّذي لهُ مفعُولانِ وهما: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أُعْمِلَ فيهمَا لأنَّه بمعنى الاستقبالِ ومعتمِدٌ على مسنَدٍ إليهِ، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى: خالقٌ[3].

و«الخليفَةُ»: مَن يَخلُفُ غيرَهُ وينوبُ منابَه، والهاءُ للمبالغةِ، وَالمرادُ بِهِ: آدمُ

---

(١) في نسخة الخيالي: «التخصيص».

(٢) رواه مطولًا الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٨٢). وقال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾: «هذا سياقٌ غريبٌ، وفيه أشياءُ فيها نظرٌ يطولُ مناقشتُها». قلت: فيه بشر بن عمارة قال عنه الدارقطني: متروك. انظر: «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (١/ ٢٦٠). وقد رواه بنحو هذا الحاكم في «المستدرك» (٣٠٣٥) من طريق مجاهد عن ابن عباس وصححه، وليس فيه تخصيص المقول لهم بإبليس والذين كانوا معه.

(٣) فلهُ مفعولٌ واحدٌ، و﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ظرفٌ مُتعلِّقٌ به.

عليه السَّلامُ؛ لأنَّه كانَ خليفةَ اللهِ في أرضِه، وكذلك كلُّ نَبيٍّ، استَخْلَفَهُم الله في عمارةِ[١] الأرضِ وسيَاسةِ النَّاسِ وتكميلِ نفوسِهم وتنفيذِ أمرِه فيهم، لا لحاجةٍ به تعالى إلى مَن يَنوبُه، بل لقصورِ المستخلَفِ عليه عن قَبُولِ فَيضِه وتلقِّي أمرِه بغيرِ وسَطٍ، ولذلك لم يَسْتنبِئْ مَلَكًا؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩]، ألا ترى أنَّ الأنبياءَ لمَّا فاقَتْ قوَّتُهُم واشتعَلَت قريحتُهُم بحيثُ يكادُ زيتُها يضِيءُ ولو لم تمسَسْهُ نارٌ أرسَلَ إليهم الملائكةَ، ومَن كانَ منهم أَعلَى رُتبَةً كلَّمَهُ بلا واسطةٍ كما كلَّمَ مُوسى عليه السَّلامُ في الميقاتِ وَمحمَّدًا عليه السَّلامُ ليلةَ المعرَاجِ.

ونظيرُ ذلك في الطَّبيعةِ: أنَّ العَظمَ لَمَّا عَجَزَ عَن قبولِ الغذاءِ مِن اللَّحمِ لِمَا بينَهما مِن التَّباعُدِ جعَلَ الباري تعالى بحكمتِه بَينهما الغُضرُوفَ المناسبَ لهما؛ ليأخُذَ مِن هذا ويعطِيَ ذَاك.

أو خليفةَ[٢] مَن سَكنَ الأرضَ قبلَه.

أو هو وذرِّيتُه[٣]؛ لأنَّهم يخلُفونَ مَن قَبْلَهم، أو يخلُفُ بَعضُهم بَعضًا، وإفرادُ اللَّفظِ: إمَّا للاستغناءِ بذكرِهِ عن ذكرِ بَنِيهِ كما استُغنِيَ بذكرِ أبي القبيلةِ في قولِهم: مُضَرُ وهَاشمٌ، أو على تأويلِ: مَن يخلُفُ، أو: خَلَفًا[٤] يخلُفُ.

وفائدةُ قولِه تعالى هذا للملائكةِ: تعليمُ المشاورةِ، وتَعظيمُ شأنِ المجعولِ بأَنْ بَشَّرَ بوجودِه سكَّانَ مَلكوتِهِ ولقَّبَهُ بالخليفةِ قبلَ خلقِه، وإظهارُ فضلِه الرَّاجِحِ على ما

---

(١) في نسخة الخيالي: «استخلفهم تعالى لعمارة».

(٢) قوله: «أو خليفة...» معطوف على «خليفةَ الله في أرضه».

(٣) قوله: «أو هو وذريته...» معطوف على «آدم عليه السلام».

(٤) قوله: «خلفًا» هكذا جاء في النسخ الخطية بالخاء المعجمة والفاء، وجوِّز فيه الفاء، لكن ذكر الخفاجي والقونوي أن القاف أرجح. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٣/ ١١٤).

فيهِ منَ المفاسدِ بسؤالِهم وجوابِه، وبيانُ أنَّ الحكمةَ تقتضي إيجادَ ما يَغْلُبُ خيرُه، فإنَّ تَرْكَ الخيرِ الكثيرِ لأجلِ الشَّرِّ القليلِ شرٌّ كثيرٌ، إلى غيرِ ذلك.

﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ تعجُّبٌ من أن يَستخلِفَ لعمارةِ الأرضِ وإصلاحِها مَن يُفسِدُ فيهَا، أو يستخلفَ مكانَ أهلِ الطَّاعَةِ أهلَ المعصيةِ، واستكشافٌ عمَّا خَفِيَ عليهم من الحكمةِ الَّتي بَهَرَتْ[1] تلك المفاسِدَ وألغَتْها، واستخبارٌ عمَّا يُرشِدهُم ويزيحُ شُبهتَهم[2] كسُؤالِ المتعلِّمِ مُعلِّمَه عمَّا يختلِجُ في صَدْرِهِ، وليسَ باعتراضٍ على اللهِ تعالى ولا طَعنٍ في بني آدمَ على وجهِ الغِيبَةِ؛ فإنَّهُم أعلَى مِن أن يُظنَّ بهِم ذلكَ؛ لقولِه تعالى: ﴿بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

وإنَّما عرَفُوا ذلكَ بإخبَارٍ منَ اللهِ تعالى، أو تَلقٍّ مِنَ اللَّوحِ، أو استنباطٍ عَمَّا رُكزَ في عقُولِهم مِن أَنَّ العِصمةَ مِن خواصِّهم، أو قياسٍ لأَحدِ الثَّقلَينِ على الآخرِ.

و«السَّفكُ» و«السَّبكُ» و«السَّفحُ» و«الشَّنُّ» أنواعٌ منَ الصَّبِّ؛ فـ«السَّفكُ» يقالُ في الدَّم والدَّمعِ، و«السَّبكُ» في الجواهِرِ المذابةِ، و«السَّفحُ» في الصَّبِّ من أعلى، و«الشَّنُّ» في الصَّبِّ عن فمِ القِربَةِ ونحوِها، وكذلك «السَّنُّ».

وقُرِئَ: «تُسفَكُ» على البناءِ للمفعولِ[3]، فيكونُ الرَّاجعُ إلى ﴿مَن﴾ سواءٌ جُعِلَ موصولًا أو مَوصُوفًا محذوفًا؛ أي: تُسفَكُ الدِّماءُ فيهم.

---

(١) في نسخة الخيالي: «قهرت»، والمعنى واحد، فمعنى «بهرت»: غلبت. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٩).

(٢) في نسخة الخيالي: «شبههم».

(٣) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٥٦)، وقد ذكرت في الكلمة قراءات عدة، وهي: «يَسفُكُ» بضم الفاء، و«يُسْفِكَ» من أسفك، و«يُسَفِّك» من سَفَّك، و«يَسْفكَ» بنصب الكاف، وكلها شواذ، وتنظر مع من قرأ بها في «البحر المحيط» (١/ ٣٨٧).

﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ حـالٌ مقـرِّرةٌ لجـهةِ الإشكالِ، كقولِك: أتحسِنُ إلى أَعدائكَ وأنا الصَّدِيقُ المحتاجُ؟! والمعنَى: أتستَخلِفُ عصَاةً ونحنُ معصُومُون أحِقَّاءُ بذلكَ؟ والمقصُودُ مِنه: الاستفسَارُ عمَّا رجَّحَهم ـ مع ما هو متوقَّعٌ منهُم ـ على الملائكةِ المعصُومينَ في الاستخلافِ، لا العُجْبُ والتَّفاخُرُ.

وكأَنَّهم عَلِمُوا أنَّ المجعُولَ خليفَةً ذو ثلاثِ قوًى عليها مَدارُ أمرِه: شَهْوِيَّةٍ وغَضَبيَّةٍ تؤدِّيانِ به إلى الفسَادِ وسَفكِ الدِّماءِ، وعقليَّةٍ تدعُوه إلى المعرفةِ والطَّاعةِ، ونظرُوا إليها مفردةً[1] وقالوا: ما الحِكمةُ في استخلافِه وهو باعتبارِ تَيْنِكَ القوَّتَيْنِ لا تقتضي الحكمةُ إيجادَه فَضلًا عن استخلافِه، وأمَّا باعتبارِ القوَّةِ العقليَّةِ فنحنُ نقيمُ بما يُتوقَّعُ منها[2] سليمًا عَن معارضةِ تلك المفاسدِ؟ وغَفَلوا عن فضيلةِ كلِّ واحدةٍ من القوَّتَينِ إذا صارَتْ مُهَذَّبَةً مِطوَاعةً للعقلِ متمرِّنةً على الخيرِ كالعفَّةِ والشَّجاعةِ ومجاهدَةِ الهوَى والإنصَافِ، ولم يعلموا أنَّ التَّركيبَ يُفيدُ ما يَقصرُ عنه الآحادُ؛ كالإحاطةِ بالجُزئيَّاتِ، واستنباطِ الصِّناعاتِ، واستخراجِ منافعِ الكائناتِ من القوَّةِ إلى الفعلِ الَّذي هوَ المقصُودُ من الاستخلافِ، وإليهِ أشارَ تعالى إجمالًا بقولِه: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

---

(١) قوله: «ونظروا» عطف على «علموا». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٩).

وقوله: «مفردة»؛ أي: نظروا إلى القوى الثلاث مفردة غير مجتمعة الأوليان مع الثالثة اجتماعاً بحيث لا تكون القوتان مهذبة مطواعاً للعقل، فهم نظروا إلى القوة العقلية على حيالها؛ أي: غير مجامعة لهما ومؤدية إلى تهذيبهما عن طرفي الإفراط والتفريط، وتعديلهما بجعلهما فضيلتين بين ذينك الطرفين المذمومين بحيث يترتب عليهما أخلاق حميدة وخصال مَرْضية. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٥٠١)، و«حاشية القونوي» (٣/ ١٢٣).

(٢) وهو المعرفة والطاعة، كما في هامش نسخة التفتازاني.

و«التَّسبيحُ»: تبعيدُ اللهِ عن السُّوءِ، وكذلكَ «التَّقديسُ»، من «سبَحَ في الأرضِ والماءِ» و«قَدَسَ في الأَرضِ»: إذا ذهَبَ فيها وأَبعَدَ، ويقالُ: «قدَّسَ» إذا طهَّر؛ لأنَّ مطهِّرَ الشَّيءِ مُبْعِدُه عَن الأقذارِ.

و﴿بِحَمْدِكَ﴾ في مَوضعِ الحالِ، أي: مُلْتَبِسِيْنَ بحَمدِك على ما ألهَمْتَنا مَعرفتَكَ ووَفَّقْتَنا لتسبيحِكَ، تدارَكوا بهِ ما أوهمَ إسنادَ التَّسبيحِ إلى أنفسِهم.

﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾: نطهِّرُ نفُوسَنا عنِ الذُّنُوبِ لأجلِكَ، كأنَّهُم قابَلوا الفسَادَ المفسَّرَ بالشِّركِ عندَ قومٍ بالتَّسبِيحِ، وسفكَ الدِّماءِ الَّذي هو أَعظَمُ الأفعَالِ الذَّميمَةِ بتطهيرِ النَّفسِ عَنِ الآثامِ.

وقيلَ: نقدِّسُكَ، واللَّامُ مَزِيدَةٌ.

(٣١) ـ ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ إمَّا بخَلْقِ علمٍ ضروريٍّ بها فيهِ، أو إِلقاءٍ في رُوعِهِ، ولا يَفتقِرُ إلى سَابقَةِ اصطلاحٍ ليتَسلسَلَ[١].

و«التَّعْليمُ»: فِعلٌ يترتَّبُ عليه العِلمُ غالبًا، ولذلك يُقالُ: علَّمْتُه فلم يتعَلَّم.

و«آدَمُ»: اسمٌ أعجميٌّ كـ«آزَرَ» و«شالَخَ»، واشتقاقُهُ مِنَ «الأُدْمَةِ»[٢] أو «الأَدَمَةِ» ـ بالفتحِ ـ بمعنى: الأُسوَة، أو مِن «أَديمِ الأرضِ»؛ لِمَا رويَ عنهُ عليه السَّلامُ: «أنَّه تعالى قبضَ قبضةً من جميعِ الأرضِ سَهلِها وحَزْنِها، فخلقَ منها آدمَ، فلذلك يأتي بَنُوهُ

(١) قوله: «ولا يفتقر»؛ أي: على الوجهين «إلى سابقة اصطلاح ليتسلسل» رد لما ذهب إليه أبو هاشم: من أنَّه لا بدَّ مِن تَقَدُّمِ لغةٍ اصطلاحيَّةٍ. وينظر البحث في هذه المسألة ومناقشتها في «تفسير الرازي» (٢/ ٣٩٧)، و«حاشية القونوي» (٣/ ١٣٠).

(٢) «من الأُدمة» بضم الهمزة وسكون الدال بمعنى: السُّمرة، أو الوسيلة إلى الشيء. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٧٢).

أخيافًا»[١]، أو من «الأُدْمِ» و«الأُدْمَة» بمعنى: الأُلفةِ= تعسُّفٌ[٢]؛ كاشتقاقِ «إدريسَ» من «الدَّرسِ»، و«يعقوبَ» من «العَقِبِ»، و«إبليسَ» من «الإبلاسِ».

و«الاسـمُ» باعتبـارِ الاشـتقاقِ: مـا يَكُـونُ علامـةً للشَّـيءِ ودَليـلًا يَرفعُـه إلـى الذِّهـنِ مـن الألفـاظِ والصِّفاتِ والأفعَـالِ، واسـتعمالُه عُرفًـا في اللَّفـظِ الموضوعِ لمعنًى، سَـواءٌ كانَ مركَّبـا أو مُفردًا، مخبَرًا عنه أو خبـرًا أو رابطةً بينهما، واصطِلاحًا فـي المفـردِ الدَّالِّ علـى معنًى في نفسـهِ غيرِ مقتـرِنٍ بأحدِ الأزمنـةِ الثَّلاثـةِ، والمرَادُ فـي الآيـةِ إمَّـا الأوَّلُ أو الثَّانـي، وهـو يسـتلزمُ الأوَّلَ؛ لأنَّ العِلمَ بالألفـاظِ من حيثُ الدَّلالـةُ متوقِّـفٌ على العلـمِ بالمعاني.

والمعنـى: أنَّه تعالى خلَقَهُ من أجـزاءٍ مختلفةٍ وقوًى متباينةٍ[٣] مُسـتعِدًّا لإدراكِ أنـواعِ المـدرَكاتِ مـن المعقـولاتِ والمحسوسَـاتِ والمتخيَّـلاتِ والموهوماتِ، وألهمَـهُ مَعرفـةَ ذوَاتِ الأشـياءِ وخواصِّهـا وأسـمائِها، وأصـولِ العلـومِ وقوانيـنِ الصِّناعَـاتِ وكيفيَّـةِ آلاتِها.

﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ الضَّميرُ فيه للمُسَمَّياتِ المدلولِ عليها ضِمنًا؛ إذ التَّقديرُ: أسماءَ المسمَّياتِ، فحُذفَ المضافُ إليهِ لدلالةِ المضافِ عليه وعُوِّضَ عنه اللَّامُ كقولِه: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] لأنَّ العَرْضَ للسُّؤالِ عن أسماءِ المعرُوضاتِ، فلا يكونُ المعرُوضُ نفسَ الأسماءِ، ولا سِيَّما إن أُريدَ به الألفاظُ،

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (١٩٦٤٢)، وأبو داود (٤٦٩٣)، والترمذي (٢٩٥٥) وصححه، والطبري في «تفسيره» (١/ ٤٨١ ـ ٤٨٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣٠٣٧) وصححه، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨١٥). أخياف: مختلفون.

(٢) خبر «اشتقاقُه».

(٣) في نسخة الخيالي: «متباعدة».

والمرَادُ به: ذواتُ الأشياءِ أو مدلولاتُ الألفاظِ(١)، وتذكيرُه لتغليبِ ما اشتمَلَ عليه مِنَ العقلاءِ.

وقُرِئَ: «عَرضَهُنَّ» و: «عَرضَها»(٢) على معنى: عرضَ مسمَّياتِهنَّ أو مسَمَّياتِها.

﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ تبكيتٌ لهُم وتنبيهٌ على عَجزِهم عن أمرِ الخلافةِ؛ فإنَّ التَّصرُّفَ والتَّدبيرَ وإقامةَ المَعدَلَةِ قَبلَ تحقُّقِ المعرفةِ والوقوفِ على مراتبِ الاستعداداتِ وقَدْرِ الحقوقِ محالٌ، وليسَ بتكليفٍ ليكونَ من بابِ التَّكليفِ بالمحالِ.

و«الإنباءُ»: إخبارٌ فيهِ إعلامٌ، ولذلكَ يَجري مَجْرَى كلٍّ واحدٍ منهما.

﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ في زعمِكُم أنَّكُم أحقَّاءُ بالخلافةِ لِعصمتِكُم، أَوْ أَنَّ خَلْقَهُم واستخلافَهم وهذهِ صفتُهم لا يليقُ بالحكيمِ، وهو ـ وإن لم يصرِّحُوا به ـ لكنَّهُ لازمُ مقالَتِهم، والتَّصديقُ كما يتطرَّقُ إلى الكلامِ باعتبارِ منطوقِه قد يتطرَّقُ إليه بعُرْضِ(٣)

---

(١) قوله: «والمراد به»؛ أي: بالمعروض المسمى، والتذكير بالنسبة إليه «ذوات الأشياء» إن أريد بالأسماء ما هي باعتبار الاشتقاق، وهو ما يكون علامة للشيء. انظر: «حاشية القونوي» (٣/ ١٤١). وقالَ شيخ زاده: قوله: «والمرَادُ به: ذواتُ الأشياءِ»؛ أي: والمراد بلفظ المسميات في قولنا: «أسماء المسميات» هو ذوات الأشياء إن أريد بالأسماء مدلولها باعتبار الاشتقاق. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٥١٠).

(٢) نسبت الأولى لابن مسعود والثانية لأبيٍّ. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٥٧)، و«الكشاف» (١/ ٢٣٠)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٠٠).

(٣) قوله: «بعُرْض» هكذا ضبطت في نسخة الطبلاوي. والمعنى والله أعلم: أن التصديق وإن كان يقع في الجملة الخبرية صريحاً فإنه كذلك قد يتطرق إلى الإنشاء عرضاً بسبب ما يلزم مدلوله من الإخبار، وهذا جواب ما يقال: قولهم: ﴿أَتَجۡعَلُ﴾ إنشاءٌ، والجملة الإنشائية لا يتطرق إليها التصديق والتكذيب، فما وجه أن يقال لهم: ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٥١٠)، =

ما يلزَمُ مَدلُولَه من الإخبارِ[(١)]، وبهذا الاعتبارِ يَعتري الإنشاءاتِ.

(٣٢) ـ ﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ اعترافٌ بالعجزِ والقصُورِ، وإشعَارٌ بأنَّ سُؤالهُم كانَ استفسَارًا ولم يكُن اعتراضًا، وأنَّه قد بَانَ لهُم ما خَفِيَ عليهم من فضلِ الإنسانِ والحكمةِ في خلقِهِ، وإظهارٌ لشكرِ نعمتِهِ بمَا عرَّفهُم وكشَفَ لهُم ما اعتَقلَ عليهم، ومرَاعَاةٌ للأدَبِ بتفويضِ العِلمِ كلِّه إلَيهِ.

و«سُبحانَ»: مَصدَرٌ كـ«غُفْران»، ولا يكادُ يستعمَلُ إلَّا مضافًا منصُوبًا بإضمارِ فعلِه كـ«معَاذَ الله»، وقد أُجرِيَ عَلَمًا للتَّسبيحِ ـ بمعنى التَّنزيهِ ـ على الشُّذوذِ في قولِه:

سُبحانَ مِن عَلْقَمَةَ الفاخرِ[(٢)]

وتصديرُ الكلامِ به اعتذارٌ عن الاستفسَارِ والجَهلِ بحقيقةِ الحالِ، ولذلك جُعل

= و«حاشية الأنصاري» (١/ ٢٧٦). لكن وقع عند شيخ زاده: «بغَرض» بفتح الغين المعجمة و«ما» بعدها إبهامية كما قال، قال: «أي: يتطرق إليه التصديق باعتبارِ غرضٍ ما يلزم مدلول الكلام، وباعتبار هذا الغرض اللازم لمدلول الكلام يعتري التصديق الإنشاءات؛ أي يعرضها..» إلى آخر ما قال. ومعنى قوله: «ما» إبهامية: أنها هنا صفةٌ للنكرة قبلها، كقولهم: «لأمرٍ ما جدَع قصير أنفه، ومثل: «اضربه ضرباً ما». انظر: «الدر المصون» (٦/ ٢٩٩)، و«شرح التسهيل» للدماميني (٢/ ٢٤٥).

(١) قوله. انظر: «حاشية القونوي» (٣/ ١٤١).

وقالَ شيخ زاده: قوله: «والمرَادُ به: ذواتُ الأشياءِ»؛ أي: والمراد بلفظ المسميات في قولنا: «أسماء المسميات» هو ذوات الأشياء إن أريد بالأسماء مدلولها باعتبار الاشتقاق. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٥١٠).

(٢) عجز بيت للأعشى، وهو في «ديوان الأعشى الكبير» تحقيق: محمد حسين (ص: ١٤٣)، و«الكتاب» (١/ ٣٢٤)، وصدره:

أقولُ لمَّا جاءَني فَخْرُهُ

وعلقمة هو ابن علاثة، والبيت في هجائه.

مِفتاحَ التَّوبةِ، فقالَ موسَى عليه السَّلامُ: ﴿سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وَقَال يُونسُ عليه السَّلامُ: ﴿سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ﴾ الَّذي لا يَخفَى عليهِ خافيَةٌ ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾: المُحكِمِ لمُبدَعَاتِه، الَّذي لا يفعَلُ إلَّا ما فيهِ حِكمَةٌ بالغَةٌ.

و﴿أَنتَ﴾ فصلٌ، وقيلَ: تأكيدٌ للكَافِ؛ كما في قولِك: «مررتُ بكَ أنْتَ» وإنْ لم يَجُز: «مرَرْت بأَنْتَ» إذ التَّابعُ يسُوغُ فيه ما لا يسوغُ في المتبوعِ، ولذلك جَازَ: «يا هَذا الرَّجلُ» ولم يَجُز: «يا الرَّجُلُ».

وقيلَ: مُبتدأٌ خبرُهُ ما بعدَهُ، والجُمْلَة خبرُ «إنَّ».

(٣٣) ـ ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾؛ أي: أَعلِمْهُم، وقُرِئ بقلْبِ الهمزةِ ياءً[1] وحَذفِها[2]، بكَسرِ الهاءِ فيهمَا.

﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ استحضَارٌ لقَولِه: ﴿أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ لكنَّه جاءَ بِهِ على وجهٍ أبسطَ ليكونَ كالحُجَّةِ عليهِ، فإنَّه تعالى لمَّا عَلِمَ ما خَفِيَ عليهم من أمورِ السَّماواتِ والأرضِ، وما ظهرَ لهُم مِن أحوَالِهم[3] الظَّاهرةِ والباطنةِ، عَلِمَ ما لا يَعلمونَ، وفيه تعْرِيضٌ بمُعاتبتِهم على تركِ الأَوْلى، وهو أن يتوقَّفُوا مترصِّدِينَ لأنْ يُبيِّنَ لهُم.

---

(١) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) عن ابن أبي عبلة. ورويت عن ابن كثير وابن عامر. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٥٣)، و«جامع البيان في القراءات السبع» للداني (١/ ٨ ـ ٩).

(٢) نسبت للحسن في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/ ٦٦)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٢٢)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٠٧).

(٣) في نسخة الخيالي: «الأحوال».

وقيلَ: ﴿مَا تُبْدُونَ﴾ قولهُم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾، و﴿مَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ استبطانُهم أنَّهم أحِقَّاءُ بالخلافةِ، وأنَّه تعالى لا يَخلقُ خلقًا أفضلَ منهم.

وقيلَ: ما أظهرُوا مِنَ الطَّاعةِ وأسرَّ منهُم إبليسُ من المعصِيَةِ.

والهمزةُ للإنكارِ، دخلَت حرفَ الجحْدِ فأفادَت الإثباتَ والتَّقريرَ.

واعلَمْ أنَّ هَذه الآياتِ تدُلُّ على شرفِ الإنسانِ، ومزيَّةِ العلمِ وفَضْلِه على العِبادةِ، وأنَّه شرطٌ في الخلافةِ بَل العمدةُ فيهَا.

وأنَّ التَّعليمَ يصحُّ إسنادُه إلى اللهِ تعالى وإن لم يصِحَّ إطلاقُ المعلِّمِ علَيه لاختصاصِه بمَن يحترِفُ بِه.

وأنَّ اللُّغاتِ توقيفيَّةٌ؛ فإنَّ الأسماءَ تدُلُّ على الألفاظِ بخصُوصٍ أو عُمُومٍ، وتعليمُها ظاهِرٌ في إلقائِها على المتعلِّمِ مُبيِّنًا لَهُ معانيها وذلك يَستدعي سابقةَ وضعٍ، والأصْلُ ينفي أن يكونَ ذلك الوضعُ ممَّن كانَ قبلَ آدمَ فيكونُ من اللهِ.

وأنَّ مفهومَ الحكمةِ زائدٌ على مفهومِ العلمِ، وإلَّا لتكرَّرَ قولُه: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

وأَنَّ علومَ الملائكةِ وكمالاتِهم تقبلُ الزِّيادَةَ، والحكماءُ مَنَعوا ذلك في الطَّبقةِ الأعلى منهم، وحَمَلُوا عليه قولَه تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤].

وأنَّ آدمَ أفضلُ من هؤلاءِ الملائكةِ؛ لأنَّه أعلَمُ منهم، والأعلَمُ أفضلُ لقولِه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وأنَّه تعالى يعلمُ الأشياءَ قبلَ حدُوثِها.

(٣٤) ـ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ لمَّا أنبأَهُم بالأسماءِ وعلَّمهُم ما لم يَعْلموا أَمَرَهُم بالسُّجُودِ له اعترافًا بفضلِه وأداءً لحقِّه، واعتذارًا عمَّا قالُوا فيهِ.

وقيلَ: أمَرَهم بهِ قبلَ أن يُسَوِّيَ خَلقَه؛ لقولِه تعالى: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ [الحجر: ٢٩]؛ امتحانًا لهُم وإظهارًا لِفضلِه.

والعاطفُ عَطَفَ الظَّرفَ على الظَّرفِ السَّابقِ إنْ نصَبْتَه بمضمَرٍ، وإلَّا عَطَفَه بما يقدَّرُ عاملًا فيهِ على الجملةِ المتقدِّمَةِ، بل القصَّةَ بأَسرِهَا على القصَّةِ الأخرى[1]، وهي نعمةٌ رابعةٌ عَدَّها عليهم.

و«السُّجُودُ» في الأصلِ: تَذَلُّلٌ مع تطامُنٍ، قالَ الشَّاعرُ:

تـرَى الأُكْـمَ فيهـا سُـجَّدًا للحَوافرِ[2]

---

(١) قوله: «والعاطفُ عَطَفَ الظَّرفَ على الظَّرفِ السَّابقِ»؛ أي عطَف (إذ قلنا) على (إذ قال ربك للملائكة) «إنْ نصَبْتَه بمضمر»؛ أي: إن نصبت الظرف السابق بمضمر لم يدلَّ عليه اللفظُ وهو: اذكر، «وإلا»؛ أي: وإن لم تنصب الظرف السابق بمضمر بل نصبته بـ﴿قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ ﴾ «عطَفه» العاطف «بما يقدر عاملا فيه»؛ أي: بما يقدر عاملاً في الثاني وهو: اذكر «على الجملة المتقدمة» وهي: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾، ولا يُعطفُ بدونِ تقديرٍ؛ لأنَّ الظَّرفَ الأوَّلَ لما نصب بـ«قالُوا»، لم يصحَّ عطفُ الثاني عليهِ؛ لأنَّ قولَهُم ذاكَ ليسَ وقتَ أمرِهِم بالسُّجودِ، بل مُقدَّمٌ عليهِ، ولما اختلفت الجملتان ـ على هذا الوجه ـ خبراً وإنشاءً وهو يمنع عطف إحداهما على الأخرى، أضرب عنه بقوله: «بل القصَّةَ بأَسرِهَا على القصَّةِ الأخرى»؛ أي: عطف القصة المدلول عليها بقوله: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ على القصة المدلول عليها بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ فحينئذ لا يطلب التناسب بين الجملتين خبراً وإنشاءً ولا بين القصتين. انظر: «حاشية القونوي» (٣/ ١٦٢)، و«حاشية سيخ زاده» (١/ ٥٢٥). وتقييد نصب الأول بمضمر لم يدل عليه اللفظ يُخرج النصب بمضمر دلَّ عليه مضمُونُ الآيةِ المتقدِّمَةِ مثلَ: «وبَدأ خلقَكُم إذ قالَ»، لأنه كما قال القونوي: «لا يلائم مختار المصنف من كون الأمر بالسجود بعد الإنباء والتعليم». وينظر لزاماً ما تقدم عند إعراب الآية الأولى، كما ينظر «حاشية الخفاجي»، و«حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٠)، فقد قدرا العامل في الظرف الثاني على الوجه الثاني: أطاعوا.

(٢) عجز بيت لزيد الخيل، انظر: «ديوانه» (ص: ٦٦)، و«تفسير الطبري» (٢/ ١٣٧)، و«المعاني الكبير» لابن قتيبة (٢/ ٨٩٠)، و«الكامل» للمبرد (٢/ ١٤٩)، وصدره:

بِجيـشٍ تَضِـلُّ البُلْـقُ فـي حَجَراتِـه

وقالَ:

فقُلنَ لهُ أسْجِدْ لِلَيْلَى فأَسْجَدَا[١]

يعني: البعيرَ إذا طَأطأَ رأسَهُ.

وفي الشَّرعِ: وَضعُ الجبهةِ على قَصدِ العِبادةِ، والمأمُورُ بهِ:

إمَّا المعنى الشَّرعيُّ: فالمسجودُ له بالحقيقةِ هو اللهُ تعالى، وجَعَلَ آدمَ قبلَةَ سُجُودِهِم تفخيمًا لشأنِه أو سببًا لوُجوبِهِ، وَكأنَّهُ تعالى لمَّا خَلَقَه بحَيثُ يكونُ أُنموذجًا للمُبدَعاتِ كلِّها بل الموجُوداتِ بأَسرِهَا، ونسخةً لِمَا في العالَمِ الرُّوحانيِّ والجِسمانيِّ، وذَرِيعَةً للملائكةِ إلى استيفاءِ ما قُدِّرَ لهُم مِنَ الكمالاتِ، ووُصْلةً إلى ظهُورِ ما تباينوا فيه من المراتبِ والدَّرجاتِ= أمَرَهم بالسُّجُودِ تذلُّلًا لِمَا رَأَوْا فيهِ مِن عظيمِ قدرَتِه وبَاهرِ آياتِه، وشكرًا لِمَا أنعَم علَيهم بوَسَاطتِه، فاللَّامُ فيه كاللَّامِ في قولِ حَسَّانٍ:

أَلَيسَ أَوَّلَ مَن صَلَّى لِقبلَتِكُم ... وأعرَفَ النَّاسِ بالقُرآنِ والسُّنَنِ[٢]

---

(١) شطر بيت ورد في المصادر هكذا مفرداً، ونسب في بعضها لأعرابي من بني أسد. انظر: «المنتخب من كلام العرب» لكراع النمل (ص: ٤٠٤)، و«الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري (ص: ٦٩)، و«تهذيب اللغة» له (١٠/ ٣٠١)، و«الصحاح» (مادة: سجد). ومعناه: قالت الإماء لبعير ليلى: طامن عنقك لها لتركبك، فطامنه.

وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته» وقيل: هو من شعر لحميد بن ثور.

وذكر له هو والسيوطي في «الحاشية» (٢/ ٤٠٤) صدراً وهو:

فقُذْنَ لها وهماً أبيًّا خطامُه

(٢) نسبه لحسان: الرازيُ في «تفسيره» (٢/ ٤٢٧)، وعزاه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ١١٣٣) للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب في رثاء علي رضي الله عنه.

أَو في قولِه تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾[١].

وإمَّا المعنى اللُّغويُّ: وهو التَّواضعُ لآدمَ تحيَّةً وتعظيمًا له كسجُودِ إخوَةِ يوسُفَ له، أو التَّذلُّلُ والانقيادُ بالسَّعيِ في تحصِيلِ ما يَنوطُ بِهِ[٢] معَاشُهم ويَتِمُّ بِهِ كمالُهُم.

والكلامُ في أنَّ المأمورينَ بالسُّجُودِ الملائكةُ كلُّهُم أَو طائفةٌ مِنهم ما سَبَقَ[٣].

﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ﴾: امتنعَ عمَّا أُمِرَ به استكبارًا مِن أَن يتَّخذَهُ وُصْلةً في عبادةِ رَبِّهِ، أو يعظِّمَهُ ويتلقَّاهُ بالتَّحيَّةِ، أو يخدمَهُ وَيسعَى فيما فيهِ خَيرُه وصَلاحُه.

و«الإباءُ»: امتناعٌ باختيارٍ، و«التَّكبُّر»: أن يَرَى الرَّجُلُ نفسَه أكبرَ مِن غيرِه، و«الاستكبارُ»: طلبُ ذلك بالتَّشبُّعِ[٤].

﴿وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: في عِلمِ اللهِ، أو: صارَ منهم باستقباحِه أَمرَ اللهِ إيَّاهُ بالسُّجُودِ لآدمَ اعتقادًا بأنَّه أفضلُ منه، والأفضلُ لا يَحسُنُ أن يُؤمَرَ بالتَّخضُّعِ للمَفضُولِ أو التَّوسُّلِ[٥] بهِ؛ كما أَشعَرَ به قولُه: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ [ص: ٧٦] جوابًا

---

(١) فاللام في الآية للسببية المناسبة لجعل آدم سببًا لوجوب سجود الملائكة، وفي بيت حسان رضي الله عنه بمعنى «إلى»، وهو المناسب لجعل آدم قبلة تسجد الملائكة إليها.

(٢) قوله: «ينوط به»؛ أي يتعلَّق به، استعمله قاصراً مع أنَّه متعدٍّ، يقال: ناط الشيءَ ينوطُه نوطاً؛ أي: علقَهُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨١). وانظر: «الصحاح» (مادة: نوط).

(٣) قوله: «ما سبق»؛ أي: في تفسير قوله: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٢).

(٤) قوله: «بالتشبع»: هو التزيُّن بأكثر مما عنده، يتكثَّر بذلك ويتزيَّن بالباطل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٢). وانظر: «الصحاح» (مادة: شبع).

(٥) في نسخة التفتازاني: «والتوسل».

لقولِـهِ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، لا بتركِ الواجـبِ وَحدَهُ.

والآيَةُ تدلُّ على أنَّ آدمَ أفضَلُ من الملائكةِ المأمُورينَ بالسُّجُودِ له ولو مِن وَجهٍ، وأنَّ إبليسَ كانَ مِن الملائكَةِ، وإلَّا لم يتناوَلْه أمرُهم، ولم يصحَّ استثناؤُه منهم.

ولا يرُدُّ ذلك قولُه تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾؛ لجوازِ أن يُقالَ: إنَّه كانَ منَ الجنِّ فِعلًا ومِنَ الملائكةِ نوعًا، ولأنَّ ابنَ عبَّاسٍ رضيَ الله عنهما رَوَى: أنَّ من الملائكةِ ضَربًا يتوالدُونَ يقالُ لهم: الجنُّ، ومنهُم إبليسُ[1].

ولِمَن زعمَ أنَّه لم يَكُن من الملائكةِ أن يقولَ: إنَّه كانَ جِنيًّا نشَأ بين أظهُرِ الملائكةِ، وكانَ مغمورًا بالألُوفِ منهم فغُلِّبُوا علَيهِ، أو الجنُّ كانُوا أيضًا مأمُورِينَ مع الملائكةِ لكنَّه استغنَى بذكرِ الملائكةِ عن ذكرِهم، فإنَّه إذا عُلمَ أنَّ الأكابرَ مأمُورُونَ بالتَّذلُّلِ لأحَدٍ والتَّوسُّلِ بهِ عُلِمَ أنَّ الأصاغرَ أيضًا مأمورونَ بهِ، والضَّميرُ في ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ راجعٌ إلى القبيلَينِ، وكأنَّهُ قالَ: فسجَدَ المأمُورونَ بالسُّجُودِ إلَّا إبليسَ.

وأنَّ[2] من الملائكةِ مَن ليسَ بمعصومٍ وإن كانَ الغالبُ فيهم العصمةَ كما أنَّ من الإنسِ معصُومينَ والغالبُ فيهم عَدَمُ العِصمةِ.

ولعَلَّ ضربًـا مِـنَ الملائكـةِ لا يخالـفُ الشَّـياطينَ بالـذَّاتِ، وإنَّمـا يخالفُهُـم بالعـوارضِ والصِّفـاتِ كالبـرَرَةِ والفَسَـقَةِ مـن الإنـسِ، والجـنُّ يشـمَلُهما، وكانَ

---

(١) قال السيوطي في «الحاشية» (٢/ ٤٠٧): «لم أقف عليه». قلت: لعل المراد به ما رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٤١) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن من الملائكة قبيلاً يقال لهم: الجن، فكان إبليس منهم، وكان إبليس يسوس ما بين السماء والأرض، فعصى، فمسخه الله شيطاناً رجيماً.

(٢) معطوف على «أنَّ آدم» أو «أنَّ إبليسَ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٣)، و«حاشية ملا خسرو» (١٧٥/ ب).

إبليسُ من هَذا الصِّنفِ كما قالَه ابنُ عبَّاسٍ، فلذلك صحَّ عليه التَّغيُّرُ عَن حالِه والهبُوطُ عن محلِّه، كما أشارَ إلَيه بقولهِ عَزَّ وعَلا: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠].

لا يقالُ: كيفَ يصحُّ ذلك والملائكةُ خُلِقَتْ من نورٍ والجنُّ مِن نارٍ؛ لِمَا روَت عَائشةُ رضي الله عنها أنَّه عليه السَّلامُ قالَ: «خُلِقَت الملائكةُ من النُّورِ، وخُلقَ الجنُّ من مَارجٍ من نارٍ»[1]؟ لأنَّه كالتَّمثيلِ لِمَا ذكرْنا[2]، فإنَّ المرادَ بالنُّورِ: الجوهرُ المضيءُ، والنَّارُ كذلك، غيرَ أنَّ ضَوءهَا مكدَّرٌ مغمُورٌ بالدُّخانِ محذورٌ عنه بسبَبِ ما يصحبُه من فرطِ الحرارةِ والإحراقِ، فإذا صَارَت مهذَّبةً مُصَفَّاةً كانَت محضَ

---

(١) رواه مسلم (٢٩٩٦)، وتمامُه: «وخُلِقَ آدمُ مِما وُصِفَ لكم».

(٢) قولـه: «لأنَّـه كالتَّمثيـلِ لِمَـا ذكـرتُ» قـال السـيوطي فـي «الحاشـية» (٢/ ٤٠٨): ليتَ شـعري إذا حُمِلَ ما ذُكِرَ في خلقِ الملائكَةِ والجنِّ على التَّمثيلِ ماذا يُصنَعُ في بقيَّةِ الحديثِ؟ أيُحمَلُ ما ذُكِرَ في خلقِ آدمَ على التَّمثيلِ وأنَّه ليسَ مَخلوقًا من ترابٍ كما هو ظاهرُ الآية، هذه إحالةٌ للنُّصوصِ عَن ظواهِرها. فلتَحذَر هذهِ الطَّريقةَ فإنَّ مدارَ المُعتزلَةِ عليها، وهم أوَّلُ مَن أكثرَ منها حتى إنَّهم أنكروا سؤالَ مُنكَرٍ ونكيرٍ، وعذابَ القَبرِ، والميزانَ، والصِّراطَ، والحوضَ، والشَّفاعةَ، ودابَّةَ الأرضِ، وحَمَلوا جميعَ الأحاديثِ الواردَةِ في ذلك على التَّمثيلِ، ثم عَدَّوا ذلك إلى أحاديثَ لا يَقدَحُ تأويلُها في العَقيدَةِ كحديثِ شَكوى النَّارِ وتَنفُّسِها في كلِّ عامٍ مرَّتينِ، وشكوى الرَّحِمِ وغير ذلك، فتَبِعَهم في ذلك مَن تضلَّعَ مِن علومِ الفلسفَةِ والعُقولِ ولم يتبحَّرْ في الحَديثِ فمَشى في كلِّ آيةٍ وحَديثٍ على هذا التَّأويلِ وألغى اعتبارَ ظاهرِه، وهذا غيرُ مُناسِبٍ، بل الأَوْلَى الرُّجوعُ في الأحاديثِ إلى أئمَّةِ الحديثِ، فما قالوا إنه على ظاهرِه كغالبِ الأحاديثِ حُمِلَ على ظاهرِه وتُجُنِّبَ فيه طريقُ التَّمثيلِ، إذ لا داعيَ له والتَّأويلُ خِلافُ الأَصلِ، وما قالوا: إنَّه ليسَ على ظاهرِهِ كأحاديثِ الصِّفاتِ سُلكَ به طريقُ التَّأويلِ والتَّمثيلِ.

نورٍ[1]، ومتى نكصَتْ عادَت الحالةُ الأولى جَذعةً[2] ولا تزالُ تتزايدُ حتَّى يَنطفئَ نورُها ويبقى الدُّخانُ الصِّرفُ، فهذا أشبَهُ بالصَّوابِ وأوفَقُ للجَمعِ بين النُّصوصِ، والعلمُ عند اللهِ تعالى.

ومن فوائدِ الآيةِ: استقباحُ الاستكبارِ وأنَّه قد يُفضي بصَاحِبه إلى الكفرِ، والحَثُّ على الائتمارِ لأمرِه وتركِ الخوضِ في سِرِّهِ، وأنَّ الأمرَ للوجوبِ، وأنَّ الَّذي عَلِمَ اللهُ مِن حالِه أنَّه يُتوفَّى على الكُفرِ هو الكافِرُ على الحقيقةِ إذ العِبرةُ بالخواتيمِ وإن كانَ بحُكْمِ الحالِ مُؤمنًا، وهو الموافاةُ المنسُوبةُ إلى شيخِنا أبي الحسنِ الأشعَريِّ رحمَه الله.

(٣٥) ـ ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ «السُّكنَى» من «السُّكُونِ»؛ لأنَّها استقرارٌ ولَبثٌ، و﴿أَنتَ﴾ تأكيدٌ أكَّدَ بهِ المُستكِنَّ ليَصِحَّ العَطفُ عليه، وإنَّما لم يخاطِبْهُما أوَّلًا تنبيهًا على أنَّه المقصودُ بالحكمِ والمعطوفُ عليه تبَعٌ لهُ.

و«الجنَّةُ»: دارُ الثَّوابِ؛ لأنَّ اللَّامَ للعَهدِ، ولا مَعهودَ غيرُها.

ومَن زعمَ أنَّها لم تُخْلَقْ بَعدُ قالَ: إنَّها بُستانٌ كانَ بأَرضِ فِلسطِينَ أو بين فارسَ وكَرْمانَ، خلقَه الله تعالى امتحانًا لآدمَ. وحَمَلَ الإهبَاطَ على الانتقالِ منهُ إلى أرضِ الهندِ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١].

﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾: واسِعًا رافهًا، صفةُ مصدَرٍ مَحذوفٍ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «كانت نوراً محضاً».

(٢) «جذعَةً» بمعنى: حديثةٍ فتيَّةٍ، يقولُ مَن يريدُ الرُّجوعَ لأمرٍ مضى: إن شئتَ أعدتُها جذعَةً. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾: أَيَّ مكانٍ من الجنَّةِ شِئتُما، وسَّعَ الأمرَ علَيهما إزاحَةً لِلعلَّةِ والعُذْرِ في التَّناولِ من الشَّجرَةِ المنهيِّ عَنها مِن بينِ أشجارِها الفائتةِ للحَصْرِ.

﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فيهِ مبالغاتٌ:

تعليقُ النَّهيِ بالقُربِ الَّذي هو من مقدِّماتِ التَّناولِ مبالغةً في تحريمِهِ ووجُوبِ الاجتنابِ عنه، وتَنبيهًا على أنَّ القُربَ مِنَ الشَّيءِ يُورِثُ دَاعيَةً ومَيلًا يأخذُ بمجامعِ القلبِ ويُلهِيْهِ عمَّا هُوَ مقتضَى العقلِ والشَّرعِ؛ كما رويَ: «حبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي ويُصِمُّ»[1]، فينبغي أَن لا يحُوما حَولَ ما حُرِّمَ علَيهما مخافةَ أن يَقَعا فيهِ.

وجَعْلُهُ[2] سَببًا لأَنْ يكونا من الظَّالمينَ الَّذينَ ظلمُوا أنفسَهم بارتكابِ المعاصي، أو بنقصِ حظِّهما بالإتيانِ بما يُخِلُّ بالكرامَةِ والنَّعيمِ؛ فإنَّ الفاءَ تفيدُ السَّببيَّةَ؛ سَواءٌ جعَلْتَه[3] للعَطفِ على النَّهيِ أو الجوابِ له.

والشَّجَرةُ قيل: هي الحنطةُ، أو الكَرْمَةُ، أو التِّينَةُ، أو شَجْرَةٌ مَن أكلَ منها أحدَثَ، والأَوْلَى أن لا تُعيَّنَ مِن غيرِ قاطعٍ كما لم تُعيَّنْ في الآيةِ لعدَمِ توقُّفِ ما هو المقصودُ عليه.

وقُرِئَ بكسرِ الشِّينِ[4]، و: «تِقرَبا» بكسرِ التَّاءِ[5]، و: «هذي» بالياءِ[6].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١٩٤) (٢١٦٩٤)، وأبو داود (٥١٣٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٠٧) و(٣/ ١٧١)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. وهو حديث صحيح موقوفاً، أما المرفوع ففيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف.

(٢) قوله: «وجَعْلُه»؛ أي: قربانُهما إلى الشجرة، عطف على «تعليق النهي بالقرب». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٦).

(٣) قوله: «سواء جعلته»؛ أي: الفاء. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٦).

(٤) نسبت لأبي السمال وهارون الأعور. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٢٧).

(٥) نسبت ليحيى بن وثاب كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢).

(٦) نسبت لابن محيصن ورويت عن ابن كثير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٢٧).

(٣٦) ـ ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ أَصدَرَ زلَّتَهما عن الشَّجرَةِ، وحمَلَهما على الزَّلَّةِ بسَببِها، ونظيرةُ ﴿عَنْ﴾ هذه في قولِه تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢].

أو: أزلَّهُما عن الجنَّةِ، بمعنَى: أذهَبَهما، وَيعضدُه قراءةُ حمزةَ: ﴿فَأَزَالَهُمَا﴾[1] وهما متقاربانِ في المعنى، غيرَ أنَّ «زَلَّ» يقتضي عثرةً معَ الزَّوالِ.

وإزلَالُهُ: قولُه: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠]، وقولُه: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ومقاسمَتُه إيَّاهُما بقولِه: ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١].

واختُلِفَ في أنَّه تمثَّلَ لهمَا فقَاوَلَهُما بذلِك، أو ألقاهُ إليهما على طريقِ الوسْوَسَةِ؟ وأنَّه كيفَ توصَّلَ إلى إزلالِهِمَا بعدَما قيلَ له: ﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾؟

فقيلَ: إنَّه مُنِعَ من الدُّخولِ على جهَةِ التَّكرِمَةِ كما كانَ يَدخلُ معَ الملائكةِ، ولم يُمنَعْ أن يَدخلَ للوسْوَسَةِ ابتلاءً لآدَمَ وحوَّاءَ.

وقيلَ: قامَ عند البابِ فنادَاهما.

وقيلَ: تمثَّلَ بصُورةِ دابَّةٍ، فدَخلَ وَلم يَعْرِفْه الخَزَنَةُ.

وَقيلَ: دخلَ في فمِ الحيَّةِ حَتَّى دخلَتْ بهِ.

وقيلَ: أرسَلَ بعضَ أتباعِه فأزلَّهمَا. والعِلْمُ عندَ الله.

﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾؛ أي: من الكرامةِ والنَّعيمِ.

﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟﴾ خطابٌ لآدمَ وحوَّاءَ؛ لقولِه: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [طه: ١٢٣]، وجُمِعَ الضَّميرُ لأنَّهما أصلَا الإنسِ وكأنَّهُما الجنسُ[2] كلُّهم، أو هما وإبليسُ،

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٣)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٢) في نسخة الخيالي: «لأنهما أصل الإنس وكأنهما الإنس».

أُخرجَ منها ثانيًا بعدَ ما كانَ يدخلُها للوَسوَسَةِ، أو دَخلَها مُسَارقةً، أو منَ السَّماءِ[١].

﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ حالٌ استُغنيَ فيها عن الواوِ بالضَّميرِ، والمعنى: متعَادِينَ يَبغي بَعضُكم على بعضٍ بتضليلِه.

﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ﴾: مَوضعُ استقرارٍ، أو استقرارٌ.

﴿وَمَتَٰعٌ﴾: تمتُّعٌ ﴿إِلَىٰ حِينٖ﴾ يُريد به وقتَ الموتِ أو القيامةِ.

(٣٧) ـ ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ﴾ استقبلَها بالأَخذِ والقَبولِ والعَملِ بها حينَ عُلِّمَها، وقرأ ابنُ كثيرٍ بنَصْبِ ﴿آدمَ﴾ ورفعِ «الكلمات»[٢] على أَنَّها استَقبلتْه وبلَغَتْه، وهيَ قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا﴾ الآيَةَ [الأعراف: ٢٣].

وقيلَ: سبحانَكَ اللَّهُمَّ وبحمدِك، وتبارَك اسمُكَ، وتعالَى جَدُّكَ، لَا إلهَ إِلَّا أَنْتَ، ظلَمْتُ نفسِي فاغفِرْ لِي، فإنَّه لا يغفِرُ الذُّنوبَ إلَّا أَنتَ[٣].

وعن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: يا رَبِّ، أَلَم تخلقْنِي بيدِك؟ قالَ: بلى، قالَ: يا رَبِّ، أَلَم تنفخْ فيَّ الرُّوحَ من روحِكَ؟ قالَ: بلى، قالَ: يا ربِّ ألم تسبِق رحمتُكَ غضبَكَ؟ قالَ: بلى، قالَ: ألم تُسْكِنِّي جنَّتَكَ؟ قالَ: بلى، قالَ: يا ربِّ، إنْ تُبتُ وأصلَحْتُ أراجِعِي أنتَ إلى الجنَّةِ؟ قالَ: نعم[٤].

---

(١) قوله: «أو من السماء» عطف على قوله: «منها». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٥٤٦)، و«حاشية القونوي» (٣/ ١٩١). واستبعده القونوي بأن الإخراج حينئذ ليس على نسق واحد؛ لأن هبوطهما من الجنة وهبوطه من السماء.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٣)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٣) رواه النسائي في «الكبرى» (١٠٦٢٠)، والضبي في «الدعاء» (١٠٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٠٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤٠٠٢) وصححه.

وأصلُ الكَلِمَةِ: الكَلْمُ، وهُو التَّأثيرُ المدرَكُ بإحدَى الحاسَّتينِ السَّمعِ والبَصرِ كالكَلامِ والجِراحَةِ.

﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾: رجعَ عليه بالرَّحمةِ وَقَبولِ التَّوبةِ، وإنَّما رَتَّبَه بالفاءِ على تلقِّي الكلماتِ لتضمُّنِه معنى التَّوبَةِ، وهو الاعترافُ بالذَّنبِ والنَّدمُ عليه، والعزمُ على أن لا يعودَ إليه.

واكتُفِيَ بذكرِ آدَمَ لأنَّ حوَّاءَ كانَتْ تبَعًا له في الحكمِ، ولذلك طُوِيَ ذكرُ النِّساءِ في أكثرِ القرآنِ والسُّنَنِ.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾: هو الرَّجَّاعُ على عبَادهِ بالمغفرةِ، أَو: الَّذي يُكثرُ إعَانتَهُم على التَّوبَةِ.

وأَصلُ التَّوبةِ: الرُّجُوعُ، فإذا وُصِفَ بها العبدُ كانَ رجوعًا عن المعصيَةِ، وإذا وُصِفَ بها الباري تعالى أُريدَ بها الرُّجُوعُ من العقوبةِ إلى المغفرةِ.

﴿ٱلرَّحِيمُ﴾: المبالِغُ في الرَّحمةِ.

وفي الجَمعِ بين الوصفَينِ وَعْدٌ للتَّائبِ بالإحسَانِ مع العفوِ.

(٣٨) ـ ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا﴾ كُـرِّرَ للتَّأكيدِ، أو لاختلافِ المقصودِ؛ فـإنَّ الأوَّلَ دلَّ على أنَّ هبُوطَهُم إلى دارِ بليَّةٍ يتعادَوْنَ فيها وَلا يخلدونَ، والثَّاني أشعَرَ بأنَّهم أُهبِطوا للتَّكليفِ، فمَن اهتدَى الهُدَى[1] نجا ومَن ضلَّهُ هلكَ.

والتَّنبيْهِ[2] على أنَّ مخافةَ الإهباطِ المقتَرِنِ بأحدِ هذَينِ الأمرَينِ وَحدَها كافيةٌ

---

(١) قوله: «فمن اهتدى الهدى»؛ أي: الحق؛ أي: فمن سلك الهدى، أو: فمن اهتدى إلى الهدى، على الحذف والإيصال. انظر: «حاشية القونوي» (٣/ ١٩٩).

(٢) قوله: «والتنبيه» بالجر، وهو معطوف على «التأكيد» في قول الأنصاري، وعلى «اختلاف المقصود» في قول شيخ زاده. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٠)، و«حاشية شيخ زاده» (١/ ٥٥٦).

للحازمِ أن تَعُوقَه عن مخالفةِ حُكمِ اللهِ، فكيفَ بالمقترنِ بهما؟ وَلكنَّه نسيَ ولم نجِدْ له عزمًا، وأنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما كفى بِهِ نكالًا لمَن أرادَ أن يذَّكَّرَ.

وقيلَ: الأوَّلُ من الجنَّةِ إلى سماءِ الدُّنيا، والثَّاني منها إلى الأرضِ. وهو كما ترى[1].

و﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ في اللَّفظِ تأكيدٌ في المعنى؛ كأنَّه قيلَ: اهبِطوا أنتم أجمعُونَ، ولذلكَ لا يستدعي اجتماعَهُم على الهبُوطِ في زمانٍ واحدٍ؛ كقولِكَ: «جاؤوا جميعًا».

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ الشَّرطُ الثَّاني مع جوابِه جوابُ الشَّرطِ الأوَّلِ، و«ما» مَزيدَةٌ أُكِّدَت بِهِ «إنْ»، وَلذلكَ حَسُنَ تأكيدُ الفعلِ بالنُّونِ وإنْ لم يكن فيهِ مَعنى الطَّلبِ.

والمعنَى: إن يَأتينَّكم منِّي هدًى بإنزالٍ أو إرسَالٍ فمَن تبعَه منكم نجا وَفازَ، وإنَّما جيءَ بحَرفِ الشَّكِّ - وإتيانُ الهدَى كائنٌ - لأنَّه محتمَلٌ في نفسِه غيرُ واجبٍ عقلًا.

وكرَّر لفظَ الهدَى ولم يضمِر لأنَّه أرادَ بالثَّاني أعمَّ من الأوَّلِ، وهو ما أتى به الرُّسُلُ[2] واقتضاهُ العقلُ؛ أي: فمَن تبعَ ما أتاهُ مُراعيًا فيه ما يشهَدُ به العَقلُ فلا خوفٌ عليهم فضلًا مِن أن يحِلَّ بهم مَكرُوهٌ، ولا هُم يفُوتُ عنهم محبُوبٌ فيَحزنوا عليه، فالخوفُ على المتوَقَّعِ والحزنُ على الواقعِ، نفى[3] عنهم العِقابَ وأثبتَ لهم الثَّوابَ على آكدِ وَجْهٍ وأبلغِهِ.

---

(١) قوله: «كما تَرى» كنايَةٌ عن ظهورِ ضعفِهِ بحيثُ يُغني إدراكُهُ عن بيانِهِ. «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الخيالي: «الرسول».

(٣) قوله: «نفى» الفاعل ضمير مستتر يعود على الله تعالى،. انظر: «حاشية ملا خسرو» (١٨٠/ ب)، و«حاشية شيخ زاده» (١/ ٥٦٢).

وقُرِئَ: «هُدَيَّ» على لغةِ هُذَيلٍ[١]، و﴿فلا خوفَ﴾ بالفتحِ[٢].

(٣٩) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ عطفٌ على «مَن تبِعَ» إلى آخرِه، قسيمٌ له؛ كَأَنَّه قالَ: ومَن لم يَتبَعْ بل كفَروا باللهِ وكذَّبوا بآياتِه، أو كفرُوا بالآياتِ جَنانًا وكذَّبُوا بها لِسَانًا، فيكُونُ الفِعلانِ متوجِّهَينِ إلى الجارِّ والمجرورِ.

و«الآيةُ» في الأَصلِ: العلامةُ الظَّاهرَةُ، ويقالُ للمصنوعاتِ مِن حيثُ إنَّها تدلُّ على وجُودِ الصَّانعِ وعلمِهِ وقدرتِهِ، ولكلِّ طائفةٍ من كلماتِ القرآنِ المتميِّزةِ عن غيرِها بفصْلٍ، واشتقاقُها من: أَيّ[٣]؛ لأَنَّها تبيِّنُ أَيًّا مِن أَيٍّ[٤]، أَو مِن: أَوَى إليه، وأصلُها: أَيَّةٌ[٥] أَوْ أَوْيَةٌ كـ«تَمْرةٍ»، فأُبدلَت عَينُها ألفًا على غيرِ قياسٍ، أو: أَيَيَةٌ أو أَوَيَةٌ كـ«رَمَكَةٍ» فأُعلَّتْ، أَو: آئِيَةٌ ـ كـ«قائِلَةٍ» ـ فحُذفَت الهمزةُ تخفيفًا.

والمرادُ بـ«آياتِنا»: الآياتُ المنزلةُ، أو ما يعمُّها والمعقولةَ.

---

(١) نُسبت لابن أبي إسحاق والجحدري ومحمد بن وهب الثقفي، وذُكر أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ بها. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/ ٧٦)، و«شواذ القراءات» (ص: ٥٩).

(٢) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢١١).

(٣) كتب تحتها في نسخة الطبلاوي: «بمعنى: بعض».

(٤) قوله: «واشتقاقها من أيٍّ»؛ أي: بالتشديد نسبةً إلى (أَيْ) بالإسكان؛ «لأنها تبين أيًّا من أيٍّ»؛ أي: بعضاً من بعض. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٢).

(٥) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «أَيْيَة»، والمثبت من نسخة الخيالي، وهو الموافق لما في الحواشي، ويؤيده أن السيوطي والأنصاري قيداها بالتشديد. انظر: «حاشية السيوطي» (٢/ ٤٣١)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٢)، و«حاشية الخفاجي». والحقيقة أنه لا اختلاف بين «أيية» و«وأية» لأن الأولى هي أصل الثانية قبل الإدغام.

تنبيهٌ: وقد تمسَّكَت الحشويَّةُ[١] بهذه القصَّةِ على عدمِ عصمةِ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ مِن وجُوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ آدمَ صلواتُ الله عليه كانَ نبيًّا وارتكبَ المنهيَّ عنه، والمرتكِبُ له عَاصٍ.

والثَّاني: أنَّه جُعِلَ بارتكابِه من الظَّالمينَ والظَّالمُ ملعُونٌ؛ لقولِهِ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

والثَّالثُ: أنَّه تعالى أسندَ إليه العصيَانَ والغَيَّ، فقالَ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١].

والرَّابعُ: أنَّه تعالى لقَّنَه التَّوبةَ، وهيَ الرُّجُوعُ عن الذَّنبِ والنَّدمُ عليه.

والخامِسُ: اعترافُه بأنَّه خاسرٌ لولا مغفرةُ الله تعالى إيَّاهُ[٢] بقولِه: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، والخاسرُ مَن يكونُ ذا كبيرةٍ.

والسَّادسُ: أنَّه لو لم يُذنِب لم يَجْرِ عليه ما جَرى.

والجوابُ من وجُوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّه لم يكن نبيًّا حينئذٍ، والمدَّعِي مُطالَبٌ بالبيانِ.

---

(١) الظاهر أنَّ المراد بالحشوية هنا من يتمسكون بظواهر النصوص دون تعمُّق، وليس في هذه الكلمة ما يدل على شخص معين ولا مقالة معينة، وقد قيل: أول من استعملها شيخ المعتزلة عمرو بن عبيد، كما أطلقت على طوائف من الروافض والمجسمة.

(٢) تبع المصنفُ رحمه الله الرازيَّ في هذه العبارة، وهي لا تخلو من ركاكة، ولو قال: مغفرة الله ذنبَه، أو: مغفرة الله له، كما فعل الخطيب الشربيني، لكان أظهر. انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٣/ ٤٥٩)، و«السراج المنير» للشربيني (١/ ٥٢).

والثَّاني: أنَّ النَّهيَ للتَّنزيهِ، وَإنَّما سُمِّيَ ظالمًا أو خاسرًا لأنَّه ظلمَ نفسَه وخسرَ حظَّه بتركِ الأَولى بهِ، وَأمَّا إسنادُ الغيِّ والعصيانِ إلَيه فسيأتي الجوابُ عنه في مَوضعِه إنْ شاءَ الله تعالى، وإنَّمَا أُمِرَ بالتَّوبَةِ تَلَافيًا لِمَا فاتَ عنه، وجَرى عليهِ ما جرَى معاتَبةً له على تركِ الأَولى ووفاءً بما قالَه للملائكةِ قبلَ خَلْقهِ.

الثَّالثُ: أنَّه فَعلَه ناسيًا؛ لقولِه تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] ولكنَّهُ عُوتبَ بتَركِ التَّحفُّظِ عن أسبابِ النِّسيانِ، ولَعَلَّه وإن حُطَّ عن الأُمَّةِ لم يُحَطَّ عَن الأنبيَاءِ لعِظَمِ قَدْرهِم كما قالَ عليه السَّلامُ: «أشَدُّ النَّاسِ بلاءً الأنبيَاءُ، ثمَّ الأولياءُ، ثمَّ الأمثَلُ فالأمثَلُ»[1].

أو أدَّى فِعلُهُ إلى ما جرى عليه على طريقِ السَّببيَّةِ المقدَّرةِ دُونَ المؤاخَذَةِ؛ كتنَاوُلِ السُّمِّ[2] على الجَهلِ بشأنِه، لا يقالُ: إنَّه باطلٌ بقولِه تعالى: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا... وَقَاسَمَهُمَآ﴾ الآيتانِ [الأعراف: ٢٠ ـ ٢١]؛ لأنَّهُ ليسَ فيهما ما يدلُّ على أنَّه تناولَه حينَما قالَه إبليسُ، فلعلَّ مقالَه[3] أورثَ فيه مَيلًا طبيعيًّا، ثمَّ إنَّه كفَّ نفسَه عنه مُراعَاةً لحُكمِ اللهِ تعالى إلى أن نسيَ ذلك وزالَ المانعُ فحملَهُ الطَّبعُ عليه.

الرَّابعُ: أنَّهُ عليه السَّلامُ أَقدمَ عليه بسبَبِ اجتهادٍ أَخْطَأَ فيه؛ فإنَّه ظنَّ أنَّ النَّهيَ للتَّنزيهِ أو الإشارةَ إلى عَينِ تلك الشَّجرَةِ فتنَاولَ مِن غيرِهَا من نوعِها، وكانَ المرادُ

---

(١) رواه الترمذي (٢٣٩٨) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه دون قوله: «ثم الأولياء»، وقال: حسن صحيح.

(٢) بضمِّ السين وفتحها وكسرها. انظر: «إكمال الأعلام بتثليث الكلام» لابن مالك (٢/ ٣١٤)، و«تاج العروس» (٣٢/ ٤١٣).

(٣) في نسخة الخيالي: «ما قاله».

بهَا الإشارةَ إلى النَّوعِ؛ كَما رُويَ أنَّه عليه السَّلامُ أَخذَ حَريرًا وذهَبا بيَدِه وقالَ: «هذانِ حرامانِ على ذكُور أُمَّتِي وحِلٌّ لإناثِها»(١).

وإنَّما جرَى عليه ما جَرى تعظيمًا(٢) لشأنِ الخطيئةِ ليجتنبَها أولادُه، وفيهَا دَلالةٌ على أنَّ الجنَّةَ مخلوقةٌ، وأنَّها في جهةٍ عاليةٍ، وأنَّ التَّوبةَ مقبُولةٌ، وأنَّ متَّبعَ الهُدَى مَأمُونُ العَاقبَةِ، وأنَّ عَذابَ النَّارِ دائمٌ، وأنَّ الكافِرَ فيه مخلَّدٌ، وأنَّ غيرَه لا يخلَّدُ فيهِ بمفهُومِ قولِه: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

واعلَمْ أنَّه سبحانَه لمَّا ذكرَ دلائلَ التَّوحيدِ والنُّبوَّةِ والمعادِ، وعقَّبَها تعدادَ النِّعَمِ العَامَّةِ تقريرًا لها وتأكيدًا، فإنَّها من حيثُ إنَّها حَوادثُ محكمةٌ تدلُّ على محدِثٍ حكيمٍ له الخَلْقُ والأمرُ وحدَهُ لا شريكَ له، ومن حَيثُ إنَّ الإخبارَ بها على ما هو مثبَتٌ في الكتبِ السَّابقةِ ممَّن لم يتعلَّمْهَا ولم يمارِسْ شيئًا منها إخبارٌ بالغَيبِ مُعجِزٌ يَدلُّ على نبوَّةِ المخبِرِ عنها، ومن حيثُ اشتمالُها على خَلْقِ الإنسانِ وأصُولِه وما هو أعظمُ من ذلك يدلُّ على أنَّه قادرٌ على الإعادةِ كما كانَ قادرًا على الإبداءِ= خاطبَ أهلَ العلمِ والكتابِ منهم، وأمرَهم بأن يذكروا نِعَمَ الله عليهم ويُوْفوا بعهُودِه(٣) فِي اتِّباعِ الحقِّ واقتفاءِ الحُجَجِ؛ ليكونوا أوَّلَ مَن آمَنَ بمحمَّدٍ عليه السَّلامُ وما أُنزلَ عليه، فقالَ:

(٤٠) ـ ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾؛ أي: يا أَولادَ يعقوبَ، و«الابنُ» مِنَ «البناءِ» لأنَّه مَبنيُّ أَبيهِ، ولذلك يُنسَبُ المصنوعُ إلى صَانعِه فيقالُ: أبو الحَرْبِ، وبنتُ فِكرٍ(٤).

---

(١) رواه أبو داود (٤٠٥٧)، والنسائي (٥١٤٤)، وابن ماجه (٣٥٩٥)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) في نسخة الطبلاوي: «تفظيعاً».

(٣) في نسخة الخيالي: «بعهده».

(٤) في نسخة الخيالي: «الفكر».

وإسرائيلُ: لقبُ يَعقوبَ عليه السَّلامُ، ومَعناهُ بالعِبريَّةِ: صَفوةُ اللهِ، وقيلَ: عبدُ الله.

وقُرِئَ: «إسرائِلَ» بحذف الياء(١)، و«إِسرَالَ» بحذفهمَا(٢)، و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بقلبِ الهمزةِ ياءً(٣).

﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾؛ أي: بالتَّفكُّرِ فيها والقيامِ بشُكرِها، وتقييدُ النِّعمةِ بهم لأنَّ الإنسَانَ غَيُورٌ وحسُودٌ بالطَّبْعِ، فإذَا نظرَ إلى ما أَنعمَ اللهُ على غيرِه حَمَلَهُ الغيرَةُ والحسَدُ على الكُفرانِ والسَّخَطِ، وإنْ نظرَ إلى ما أَنْعَمَ اللهُ به عليه حَملَه حُبُّ النِّعمةِ على الرِّضَا والشُّكرِ.

وقيلَ: أرادَ بها ما أنعمَ الله على آبائهم مِنَ الإنجاءِ من فرعونَ والغرقِ، ومن العفوِ عن اتِّخاذِ العجلِ، وعليهم مِن إدراكِ زمنِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ.

وقُرِئَ: «ادَّكِرُوا»(٤)، والأصلُ: افْتَعِلوا، و«نِعمتيْ» بإسكانِ الياء وإِسقاطِها دَرْجًا(٥)، وهو مذهبُ مَن لا يحرِّكُ الياءَ المكسُورَ ما قبلَهَا.

﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾ بالإيمانِ والطَّاعةِ ﴿أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ بحُسنِ الإثابةِ، والعَهدُ يضافُ

---

(١) ذكرها في «الكشاف» (١/ ٢٣٧) دون نسبة، ورويت عن ورش كما في «البحر» (١/ ٤٦٨)، وذكر ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) رواية عن نافع: (إسرايل) بياء واحدة كما قال.

(٢) نسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) للحسن.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: «النشر» لابن الجزري (١/ ٣٥٥ و٤٠٠).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٨ - ٢٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ١٢)، وفيه: (نعمتيْ التي) بإسكان الياء: المفضل عن عاصم.

إلى المُعاهِدِ والمُعاهَدِ، ولعَلَّ الأوَّلَ مضَافٌ إلى الفاعلِ والثَّاني إلى المفعولِ، فإنَّه تعالى عَهِدَ إليهم بالإيمانِ والعملِ الصَّالِح بنَصبِ الدَّلائلِ وإنزالِ الكتبِ، ووعدَ لهُم بالثَّوابِ على حسناتِهم.

ولِلوَفاءِ بهما عَرْضٌ عَرِيضٌ، فأوَّلُ مراتبِ الوفاءِ مِنَّا هو الإتيانُ بكلمتي الشَّهَادةِ ومن اللهِ تعالى حقنُ الدَّمِ والمالِ، وآخرُهَا مَنَّا الاستغراقُ في بحرِ التَّوحيد بحيثُ يغفلُ عن نفسِه فضلًا عَن غيرِه، ومنَ الله تعالى الفوزُ باللِّقاءِ الدَّائمِ.

وما رُويَ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أوفوا بعَهدِي في اتِّباعِ محمَّدٍ ـ عليه السَّلامُ ـ أوفِ بعَهدِكم في رفعِ الآصارِ والأَغلَالِ[1]. وعن غيرِه: أَوفوا بأداءِ الفرائضِ وتركِ الكبائرِ أُوفِ بالمغفِرةِ والثَّوابِ[2]، أو: أَوْفُوا بالاستقامةِ على الطَّريقِ المستقيم أُوفِ بالكرامةِ والنَّعيمِ المقيمِ= فبالنَّظرِ إلى الوسائطِ.

وقيلَ: كلاهما مضافٌ إلى المفعُول، والمعنى: أَوفوا بما عاهدْتُموني من الإيمانِ والتزامِ الطَّاعةِ أوفِ بما عاهَدتُكم من حُسنِ الإثابةِ.

وتفصيلُ العَهدينِ قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَاءِيلَ﴾ إلى قولِه: ﴿وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾ [المائدة: ١٢].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٩٦) بسند صحيح كما قال السيوطي في «الحاشية» (٢/ ٤٣٩). وفي تصحيحه نظر، فإن في إسناده محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت وهو مجهول كما في «التقريب».

(٢) هو أيضاً عن ابن عباس كما قال السيوطي، قلت: رواه عنه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٩٨) بلفظ: «أوفوا بما أمرتكم به من طاعتي ونهيتكم عنه من معصيتي في النبي ﷺ وفي غيره، ﴿أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] يقول: أرض عنكم وأدخلكم الجنة». وسنده ضعيف كما قال السيوطي. قلت: فيه بشر بن عمارة قال عنه الدارقطني: متروك. انظر: «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (١/ ٢٦٠). والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

وقُرِئَ: «أوفِّ» بالتَّشديدِ للمبَالغةِ[١].

﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ فيما تأتونَ وتَذَرُونَ وخصُوصًا في نقضِ العَهدِ، وهو آكَدُ في إفادةِ التَّخصيصِ من ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾؛ لِمَا فيه مع التَّقديمِ مِن تكريرِ المفعولِ، والفاءِ الجزائيَّةِ الدَّالَّةِ على تضمُّنِ الكلامِ معنى الشَّرطِ؛ كأنَّه قيلَ: إن كنتُم راهبِيْنَ شيئًا فارْهبُوني، و«الرَّهبةُ»: خوفٌ معه تحرُّزٌ.

والآيةُ متضمِّنةٌ للوَعْدِ والوَعيدِ، دَالَّةٌ على وجُوبِ الشُّكرِ والوفاءِ بالعَهدِ، وأنَّ المؤمنَ ينبغي أَنْ لا يخافَ أحدًا إِلّا اللهَ.

(٤١) ـ ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ﴾ إفرادٌ للإيمانِ بالأَمرِ به والحثِّ عليهِ؛ لأَنَّه المقصُودُ والعُمدَةُ للوفاءِ بالعهودِ، وتقييدُ المنزَلِ بأَنَّه مصدِّقٌ لِمَا معَهم من الكتبِ الإلهيَّةِ مِن حيثُ إنَّه نازلٌ حَسبَ ما نُعِتَ[٢] فيهَا، أَو مطابقٌ لها في القصَصِ والمواعيدِ، والدُّعاءِ إلى التَّوحيدِ، والأمرِ بالعبادةِ والعَدلِ بين النَّاسِ، والنَّهيِ عن المعاصي والفواحشِ، وفيما يخالفُها من جزئيَّاتِ الأحكامِ بسبَبِ تفَاوُتِ الأعصارِ في المصَالحِ من حَيثُ إنَّ كلَّ واحدةٍ منها حقٌّ بالإضافةِ إلى زمَانِها مُراعًى فيها صلاحُ مَن خُوطِبَ بهَا حتَّى لو نزلَ المتقدِّمُ في أيَّامِ المتأخِّرِ لنزَلَ على وَفْقِه، ولذلك قالَ عليه السَّلامُ: «لو كانَ موسَى حيًّا لَمَا وسِعَه إِلَّا اتِّباعي»[٣]

---

(١) نسبت للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/ ٨١)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٧٨).

(٢) في نسخة الخيالي: «ما ثبت».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٥٦)، ولفظه: «أمتهوّكون أنتم كما تهوّكت اليهود والنّصارى؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقيةً، ولو كان موسى حيًّا ما وسعه إلّا اتّباعي»، ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٢١٣٥) بمعناه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٤): رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وفيه مجالد بن سعيد، ضعَّفه أحمد.

= تنبيهٌ[1] على أنَّ اتِّباعَها لا ينافي الإيمانَ به بَل يُوجبُه، ولذلك عرَّضَ بقولِه: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ بأَنَّ الواجبَ أن يكونوا أوَّلَ مَن آمَنَ بهِ، ولأنَّهم كانُوا أَهلَ النَّظرِ في معجزاتِه والعِلمِ بشأنِه والمستفتِحِينَ به والمبشِّرِينَ بزَمَانِه.

و﴿أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ وقـعَ خبرًا عـن ضميرِ الجمعِ بتقديرِ: أوَّلَ فريقٍ، أو فَوجٍ، أو بتأويلِ: لا يَكُن كلُّ واحدٍ منكم أوَّلَ كافرٍ به؛ كقولِكَ: كَسَانا حُلَّةً.

فإن قيلَ: كَيف نُهوا عَن التَّقدُّمِ في الكفرِ وقد سَبَقَهُم مُشرِكو العربِ؟

قلتُ: المرادُ به التَّعريضُ لا الدَّلالةُ على ما نطَقَ به الظَّاهرُ؛ كقولِكَ: أمَّا أَنَا فلستُ بجاهلٍ، أو: ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ من أهلِ الكتابِ، أو: ممَّن كفرَ بمَا معَه، فإنَّ مَن كفرَ بالقرآنِ فقد كفرَ بما يصَدِّقُه، أو: مثلَ مَن كَفَرَ من مُشركي مكَّةَ.

و«أوَّلُ»: أَفْعَلُ لا فِعْلَ له، وقيلَ: أصلُهُ: «أَوْأَلُ» من «وَأَلَ»، فأُبدِلَت هَمزتُه واوًا تخفيفًا غيرَ قياسيٍّ، أو: «أَأْوَلُ» مِن «آلَ»، فقُلِبَت همزتُه واوًا وَأُدغمَت.

﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾: ولا تَستبدِلوا بالإيمانِ بـهـا والاتِّباعِ لها حظوظَ الدُّنيا، فإنَّها وإن جَلَّت قليلةٌ مُسْترذَلةٌ بالإضافةِ إلى ما يَفوتُ عنكم من حظوظِ الآخرةِ بتركِ الإيمانِ.

قيلَ: كانَ لهُم رئاسةٌ في قومِهم ورسومٌ وهدايا مِنهم، فخافُوا عليها لو اتَّبعُوا رسولَ اللهِ ﷺ، فاختارُوهَا عليه.

وقيلَ: كانُوا يأخذونَ الرُّشَا فيحرِّفُونَ الحقَّ فيكتمونَه.

﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ بالإيمانِ واتِّباعِ الحقِّ والإعراضِ عن الدُّنيا.

ولمَّـا كانَـت الآيَةُ السَّـابقةُ مشـتمِلةً علـى ما هو كالمبَـادئِ لِمَـا في الآيَـةِ الثَّانيةِ

(١) قوله: «تنبيه» خبر المبتدأ الذي هو: «تقييد المنزل». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٩).

فُصِّلَت[1] بالرَّهبةِ الَّتي هي مقدِّمَةُ التَّقوى، ولأنَّ الخطابَ بها لمَّا عمَّ العَالِمَ والمقلِّدَ أَمرَهم بالرَّهبةِ الَّتي هيَ مبدأُ السُّلوكِ، والخطابُ بالثَّانيةِ لمَّا خصَّ أهلَ العلمِ أمرَهُم بالتَّقوَى الَّذي هُوَ منتهَاهُ.

(٤٢) ـ ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ عطفٌ على ما قبلَه، و«اللَّبسُ»: الخلطُ، وقد يلزمُه جعلُ الشَّيءِ مُشتبِهًا بغيرِه، والمعنى: لا تخلِطوا الحقَّ المنزَلَ بالباطِلِ الَّذي تَخترعونَهُ وتكتبونَهُ حتَّى لا يُميَّزَ بينهما، أَو: لَا تجعَلوا الحقَّ مُلْتبِسًا بسببِ خَلطِ الباطلِ الَّذي تكتبونَهُ في خلالِه أو تَذْكُرُونَهُ في تأويلِه.

﴿وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ جَزْمٌ داخلٌ تحتَ حكمِ النَّهيِ؛ كأنَّهُم أُمِرُوا بالإيمانِ وتركِ الضَّلالِ، ونُهوا عن الإضلالِ بالتَّلبيسِ على مَن سمعَ الحقَّ أوِ الإخفاءِ على مَن لم يسمعْه.

أو نَصْبٌ بإضمارِ «أَنْ» على أنَّ الواوَ للجَمعِ؛ أي: لا تجمعُوا لبسَ الحقِّ بالباطلِ وكتمانَه، ويَعضُدُه أنَّه في مصحَفِ ابنِ مَسعودٍ: «وتكتمون»[2]؛ أي: وأنتُم تكتمونَ، بمعنى: كاتِمِينَ، وفيهِ إشعارٌ بأنَّ استقباحَ اللَّبسِ لِمَا يصحبُه مِن كتمانِ الحقِّ.

﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: عالِمِينَ[3] بأنَّكم لابِسُونَ كاتمونَ؛ فإنَّه أقبحُ؛ إذ الجاهلُ قد يُعذَرُ.

(٤٣) ـ ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ يعني: صلاةَ المُسلمينَ وزَكاتَهم؛ فإنَّ

---

(١) قوله: «فُصلَت» فعل مبني للمجهول جُوِّز فيه وجهان؛ يحتمل أن يكون من التَّفصيل، فهو مشدَّد الصاد؛ أي: أتى بفاصلة، كـ«قفَّى»: إذا أتى بقافية، والفاصلة في النثر بمنزلة القافية في الشعر، ويحتمل أن يكون من الفصل؛ أي: خُتمت هذه الآية. «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٤١)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٨٩).

(٣) في نسخة الخيالي: «عالمون».

غيرَهُما كلا صَلاةٍ ولا زكاةٍ، أَمرَهُم بفروعِ الإسلامِ بعدما أَمرَهم بأصولِه، وفيه دليلٌ على أنَّ الكفَّارَ مُخاطبُونَ بها.

و«الزَّكَاةُ» مِن «زَكَا الزَّرْعُ»: إذا نَمَا، فإنَّ إخراجَها يستجلِبُ بركةً في المالِ ويُثمِرُ للنَّفسِ فضيلةَ الكرَمِ، أو من «الزَّكاةِ» بمعنى الطَّهارةِ؛ فإنَّها تُطهِّرُ المالَ من الخَبَثِ والنَّفسَ من البُخلِ.

﴿وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾؛ أي: في جماعاتِهم، فإنَّ صلاةَ الجماعَةِ تفضلُ صلاةَ الفَذِّ بسَبعٍ وعشرينَ درجةً؛ لِمَا فيهَا من تظاهُرِ النُّفوسِ.

وعبَّرَ عَن الصَّلاةِ بالرُّكوعِ احترازًا عن صَلاةِ اليهُودِ.

وقيلَ: الرُّكوعُ: الخضُوعُ والانقيادُ لِمَا يُلزِمُهم الشَّارعُ، قالَ الأضبَطُ السَّعديُّ:

لا تُـذِلَّ الضَّعيـفَ علَّـكَ[١] أَن تَرْكَـعَ يومًـا والدَّهـرُ قَـدْ رَفَـعَهْ[٢]

(٤٤) ـ ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ تقريرٌ مَعَ توبيخٍ وتعجيبٍ، و«البِرُّ»: التَّوسُّعُ في الخيرِ، من «البَرِّ» وهو الفضاءُ الواسِعُ، يتناوَلُ كلَّ خيرٍ، ولذلك قيلَ: البِرُّ ثلاثةٌ: بِرٌّ في عبَادَةِ اللهِ تعالى، وبرٌّ في مراعاةِ الأقاربِ، وبرٌّ في معاملةِ الأجانبِ.

﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾: وتتركُونَهَا من البِرِّ كالمنسيَّاتِ، وعن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّها نزلَت في أحبَارِ المَدينَةِ، كانُوا يأمرُونَ سِرًّا مَن نصحُوه باتِّباعِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ ولا يتَّبعونَه.

---

(١) في نسخة الخيالي: «لا تهين الفقير علَّك». وهي رواية. انظر التعليق الآتي.

(٢) انظر: «البيان والتبيين» للجاحظ (٣/ ٢٢٣)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١/ ٣٧١)، وفي «البيان والتبيين»: «لا تحقرن الفقير»، وفي «الشعر والشعراء»: «لا تهين الفقير»، وفيه: «تخشع» بدل «تركع». والرواية المثبتة مطابقة لما في «النكت والعيون» للماوردي (١/ ١١٤).

وقيلَ: كانُوا يأمرونَ بالصَّدَقةِ ولا يتصَدَّقونَ.

﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ تبكيتٌ كقولِهِ: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]؛ أي: تتلونَ التَّوراةَ وفيها الوَعيدُ على الفساد والعنادِ وتركِ البرِّ ومخالفةِ القولِ العملَ.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ قُبْحَ صنيعِكُم فيصدَّكُم عنه؟

أَو: أَفَلا عقلَ لكُم يمنعُكم عمَّا تعلمُونَ وَخامَةَ عَاقبتِه؟

و«العَقلُ» في الأَصلِ: الحبسُ، سُمِّيَ بِهِ الإدراكُ الإنسانيُّ لأَنَّه يحبسُه عمَّا يَقبُحُ ويَعقِلُه على ما يَحسُنُ، ثمَّ القوَّةُ[1] الَّتي بها النَّفسُ تدركُ هذا الإدراكَ.

والآيَةُ ناعيَةٌ على مَن يَعِظُ غيرَه ولا يتَّعِظُ نفسُه سُوءَ[2] صَنيعِه وخبثَ نفسِه، وَأنَّ فِعْلَه فعلُ الجَاهِلِ بالشَّرعِ أو الأحمقِ الخالي عن العقلِ؛ فإنَّ الجامِعَ بينهما تَأبى عَنهُ شَكيمتُه[3].

والمرادُ بها: حَثُّ الواعظِ على تزكيةِ النَّفسِ والإقبالِ عليها بالتَّكميلِ لتَقومَ فيُقيمَ غيرَه[4]، لا منعُ الفاسقِ عن الوَعظِ؛ فَإِنَّ الإخلالَ بأحَدِ الأمرَينِ المأمُورِ بهما لا يوجِبُ الإخلالَ بالآخرِ.

(٤٥) ـ ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ متَّصلٌ بما قبلَه، كأنَّهم لَمَّا أُمِرُوا بما شقَّ عليهم لِمَا فيه من الكُلفةِ وتركِ الرِّياسةِ والإعراضِ عن المالِ عُولجُوا بذلك،

---

(١) معطوف على قوله: «الإدراكُ».

(٢) قوله: «نفسُه» تأكيد للضمير المستتر في «يتَّعظُ»، وقوله: «سوءَ» مفعول به لاسم الفاعل «ناعية». «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «فإن الجامع بينهما»؛ أي: بين العلم والعقل «تأبى عنه»؛ أي: عن كونه واعظاً غيرَ متَّعظ «شكيمته»؛ أي: نفسُه بحيث لا تنقاد. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠٦).

(٤) قوله: «لتقوم»؛ أي: نفسه، «فيقيم»؛ أي: الواعظ «غيره». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠٦).

والمعنى: استعينُوا على حَوائجِكُم بانتظارِ النُّجْحِ والفَرَجِ توكُّلًا على الله، أو بالصَّومِ الَّذي هو صبرٌ عن المفطِّراتِ؛ لِمَا فيه من كسرِ الشَّهوةِ وتصفِيَةِ النَّفسِ، والتَّوسُّلِ[1] بالصَّلاةِ والالتجاءِ إليها؛ فإنَّها جامِعةٌ لأنواعِ العباداتِ النَّفسَانيَّةِ والبدَنيَّةِ: من الطَّهارةِ، وسترِ العَورةِ، وصرفِ المالِ فيهما[2]، والتَّوجُّهِ إلى الكعبةِ، والعكُوفِ للعبادَةِ، وإظهَارِ الخشوعِ بالجوارحِ، وإخلاصِ النِّيَّةِ بالقلبِ، ومجاهدَةِ الشَّيطانِ، ومناجاةِ الحقِّ، وقراءةِ القرآنِ، والتَّكلُّمِ بالشَّهادتينِ، وكفِّ النَّفسِ عن الأَطيَبَينِ[3]، حتَّى تُجابوا[4] إلى تحصيلِ المآربِ وجَبرِ المصائِبِ.

رُوِيَ: أنَّه عليه السَّلامُ كانَ إذا حَزَبهُ أمرٌ فَزِعَ إلى الصَّلاةِ[5].

ويجوزُ أَن يُرادَ بها الدُّعاءُ.

﴿وَإِنَّهَا﴾؛ أي: وإنَّ الاستعانةَ بهما، أو الصَّلاةَ، وتخصيصُها بردِّ الضَّميرِ إليها لِعظَمِ شأنِها واستِجْماعِها ضُروبًا من الصَّبرِ، أو جملةَ ما أُمِروا بها ونُهوا عنها.

﴿لَكَبِيرَةٌ﴾: لثَقيلَةٌ شاقَّةٌ؛ كقولِه: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣].

﴿إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾؛ أي: المُخْبِتينَ، والخشوعُ: الإخباتُ، ومِنهُ «الخُشْعَةُ» للرَّمْلَةِ

---

(١) معطوف على «بانتظار».

(٢) قوله: «فيهما»؛ أي: في الطهارة وستر العورة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠٦)، و«حاشية شيخ زاده» (٢/ ٣٢). زاد الثاني: فإن صرف المال إلى ما يزيل الحدث والنجاسة عن ثوبه وبدنه وإلى ما يستر عورته عبادة مالية.

(٣) كتب تحتها في نسخة التفتازاني: «الأطيبان: الأكل والجماع». وانظر: «العين» (٧/ ٤٦١).

(٤) مُتعلِّقٌ بـ«استعينوا». «حاشية الخفاجي».

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وأبو داود (١٣١٩)، عن حذيفة رضي الله عنه بلفظ: «كان النبي ﷺ إذا حزبه أمر صلى».

المتطامِنةِ، والخضوعُ: اللِّينُ والانقيادُ، ولذلك يقالُ: الخشوعُ بالجوارحِ والخضوعُ بالقلبِ.

(٤٦) - ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾؛ أي: يتوقَّعونَ لقاءَ اللهِ ونيلَ ما عندَه، أو يَتيقَّنونَ أَنَّهُم يُحْشَرونَ إلى اللهِ تعالى فيجازِيْهم، ويؤيِّدُه أَنَّه في مُصحَفِ ابنِ مسعودٍ: «يَعلَمُونَ»[1]، وكأنَّ الظَّنَّ لمَّا شابهَ العِلمَ في الرُّجْحانِ أُطلِقَ عليهِ لتضمينِ معنى التَّوقُّعِ، قالَ أَوسُ بنُ حُجْرٍ:

فأَرْسَلْتُه مُسْتَيْقِنَ الظَّنِّ أَنَّهُ ... يُخالِطُ ما بينَ الشَّراسِيفِ جَائِفُ[2]

وإنَّما لم تَثقُل عليهم ثِقَلَها على غيرِهم فإنَّ نفُوسَهم مُرتاضةٌ بأَمثالِها متوقِّعةٌ في مقابَلتِهَا ما يُستحقَرُ لأجلِه مَشاقُّهَا ويُستلَذُّ بسَببِهِ متَاعبُها، ومِن ثَمَّ قالَ عليهِ السَّلامُ: «وجُعِلَت قرَّةُ عَينِي في الصَّلاةِ»[3].

(٤٧) - ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ كرَّرَهُ للتَّأكيدِ، وتذكيرِ التَّفضيلِ الَّذي هو أجَلُّ النِّعَمِ خصُوصًا، وربطِه بالوعيدِ الشَّديدِ تخويفًا لمَن غَفَلَ عنهَا وأخلَّ بحقوقِها.

﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ عطفٌ على ﴿نِعْمَتِيَ﴾.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٤٤)، و«البحر» (١/ ٥٠٤)، و«اتفاق المباني» (ص: ٢١٤).

(٢) انظر: «ديوان أوس بن حجر» (ص: ٧٢)، وفيه: (تحت) بدل (بين). وانظر: «منتهى الطلب» (ص: ٦٤)، و«اتفاق المباني» (ص: ٢١٤)، وفيهما: «وأرسله مستيقن...». والشَّراسيفُ: أطرافُ الأضلاعِ تشرفُ على البطنِ. وجائِفُ: بالجيمِ؛ أي: طاعنٌ إلى الجوفِ. وهذا شاهدٌ لكونِ الظَّنِّ بمعنى العلمِ؛ لقولِهِ: (مُستيقنَ). «حاشية الخفاجي».

(٣) رواه النسائي (٣٩٣٩) و(٣٩٤٠)، والإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٨٢)، من حديث أنس رضي الله عنه. وإسناده حسن.

﴿عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ أي: عالَمِي زمَانِهم، يريدُ بهم تفضيلَ آبائِهم الَّذينَ كانُوا في عصرِ موسَى عليه السَّلامُ وَبعدَه ـ قبلَ أن يُغَيِّروا ـ بما منحَهم مِن العلمِ والإيمانِ والعَملِ، وجَعَلَهم أنبياءَ ومُلُوكًا مُقسِطِين، واستُدلَّ به على تفضيلِ البشرِ على الملَكِ، وهو ضعيفٌ[1].

(٤٨) ـ ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا﴾؛ أي: ما فيه من الحسَابِ والعذابِ ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾: لا تَقْضِي عنها شيئًا من الحقوقِ، أو: شيئًا من الجزاءِ، فيكونُ نصبُه على المصدَرِ.

وقُرِئَ: «لا تُجْزِئُ»[2] مِن «أَجْزَأَ عنه»: إذا أَغنَى، وعلى هذا تعيَّنَ أَن يكونَ مَصْدَرًا، وإيرَادُه مُنكَّرًا معَ تنكيرِ النَّفسَيْنِ للتَّعميمِ والإقناطِ الكُلِّيِّ.

والجملةُ صفةٌ لـ﴿يَوْمًا﴾، والعَائدُ منها محذوفٌ تقديرُه: لا تَجزي فيه، ومَن لم يُجوِّزْ حذفَ العائدِ المجرورِ قالَ: اتُّسِعَ فيهِ فحُذِفَ عنه الجارُّ وأُجريَ مُجرَى المفعولِ بِهِ، ثمَّ حُذِفَ كَما حُذِفَ من قولِهِ:

.... أو مَالٌ أصَابوا[3]

---

(١) قولـه: «وهو»؛ أي: الاستدلال «ضعيف»؛ لأنَّ قولـه: ﴿وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وإن كان عامًّا في العالمين، لكنَّهُ مطلَقٌ في التفضيل، والمطلَق يكفي في صدقه صورة واحدة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠٩).

(٢) نسبت لأبي السمال العدوي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢ ـ ١٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٣٩).

(٣) قطعة من بيت للحارث بن كلدة يعاتِبُ بني عمِّه. انظر: «الكتاب» (١/ ٨٨)، و«الحماسة البصرية» (٢/ ٦٦)، زاد البصري: ويروى لغيلان بن سَلمَة الثقفي. وفي نسخة الخيالي والطبلاوي: «أم مال أصابوا»، وفي نسخة الخيالي: «وأوله: فما أدري أغيَّرهم تَنَاءٍ وطولُ العهدِ»، وهو كذلك في المصادر.

﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾؛ أي: من النَّفسِ الثَّانيَةِ العَاصيَةِ، أو مِن الأولَى، وكأنَّه أُريدَ بالآيةِ نفيُ أن يَدفعَ العذابَ أَحدٌ عن أَحَدٍ من كلِّ وَجهٍ محتمَلٍ، فإنَّه إمَّا أَن يكونَ قهرًا أو غيرَه، والأوَّلُ النُّصرةُ، والثَّاني إمَّا أن يَكون مجَّانًا أو غيرَه، والأوَّلُ أَن يشفَعَ له، والثَّاني إمَّا أن يكونَ بأداءِ ما كانَ عليه وهو أن يجزيَ عنه، أو بغيرِه وهو أن يعطيَ عنه عدلًا.

و«الشَّفاعةُ» مِن «الشَّفْعِ»؛ كأَنَّ المشفوعَ له كانَ فردًا فجعلَه الشَّفِيعُ شَفْعًا بضمِّ نفسِه إليه.

و«العَدلُ»: الفِديَةُ، وقيْلَ: البدَلُ، وأَصْلُه: التَّسْوِيَةُ؛ سُمِّيَ به الفديةُ لأنَّها سُوِّيَت بالمَفْدِيِّ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ بالتَّاءِ[1].

﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾: يُمْنَعونَ من عذَابِ اللهِ، والضَّميرُ لِمَا دَلَّت علَيهِ النَّفسُ الثَّانيَةُ المنكَّرةُ الواقعةُ في سياقِ النَّفيِ من النُّفُوسِ الكثيرةِ، وتذكيرُه بمعنى العِبادِ والأَناسيِّ، والنُّصرَةُ أَخَصُّ من المعُونةِ لاختصَاصِهَا بدَفعِ الضُّرِّ.

وقد تمسَّكَت المعتزلةُ بهذهِ الآيةِ على نَفيِ الشَّفاعةِ لأَهلِ الكبائرِ.

وأُجيبَ بأَنَّها مخصُوصةٌ بالكفَّارِ؛ للآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في الشَّفاعَةِ، ويُؤيِّدُه: أنَّ الخطابَ معَهُم، والآيةُ نزلَت ردًّا لِمَا كانَتِ اليهُودُ تزعُمُ أنَّ آباءَهم تشفَعُ لهُم.

---

(١) وقرأ باقي السبعة بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٤)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٤٩) ـ ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ تفصيلٌ لِمَا أَجمَلَهُ في قولِه تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾، وعَطفٌ على ﴿نِعْمَتِيَ﴾ عطفَ جبرئيلَ وميكائيلَ على الملائكةِ[1].

وقُرِئَ: «أَنجَيتُكم»[2].

وأصلُ «آلٍ»: أَهْلٌ؛ لأنَّ تصغيرَهُ «أُهَيلٌ»، وخُصَّ بالإضَافةِ إلى أولي الخطرِ كالأنبياءِ والملوكِ.

و«فِرعونُ»: لَقبٌ لِمَن[3] مَلكَ العَمالقةَ؛ كَـ«كِسْرى» و«قَيصرَ» لملكَي الفُرسِ والرُّومِ، ولعتُوِّهِم اشتُقَّ[4] منه «تفَرعَنَ الرجُلُ»: إذا عَتَا، وكانَ فرعونُ موسى مُصْعَبُ بن ريَّانَ ـ وقيلَ: ابنُهُ وَليدٌ ـ مِن بقايا عَادٍ، وفرعَوْنُ يُوسفَ رَيَّانَ، وكانَ بينَهُما أكثرُ مِن أربعِ مئةِ سنةٍ.

﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: يَبغونكُم، مِن «سَامَهُ خَسْفًا»: إذَا أَولاهُ ظلمًا، وأصلُ «السَّوْمِ»: الذَّهَابُ في طلَبِ الشَّيءِ.

﴿سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾: أَفْظَعَهُ، فإنَّه قبيحٌ بالإضافةِ إلى سَائِرِه، والسُّوءُ: مَصْدَرُ «سَاءَ يَسُوءُ»، ونصبُه على المفعُولِ لـ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، والجملةُ حَالٌ مِنَ الضَّميرِ في ﴿نَجَّيْنَٰكُم﴾ أو مِن ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ أو منهُما جميعًا؛ لأنَّ فيها ضَميرَ كلٍّ واحِدٍ منهما.

---

(١) أي: من عطف الخاصِّ على العامِّ إظهارًا لمزيد الاعتناء به والاهتمام. انظر: «حاشية القونوي» (٣/ ٢٧٨).

(٢) لم أجدها، والذي وقفت عليه: (أنجيناكم) و(نجَّيتكم). انظر: «الكشاف» (١/ ٢٥٢).

(٣) في نسخة الخيالي: «لكل من».

(٤) قوله: «ولعتوهم»؛ أي: العمالقة «اشتق منه»؛ أي: من فرعون ملكِهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣١٣).

﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ بيانُ ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، ولذلك لم يُعطَف.

وقُرِئَ: «يَذْبحُونَ» بالتَّخفيفِ[1].

وإنَّما فعَلوا بهم ذلكَ لأَنَّ فِرعَوْنَ رأى في المنامِ أَو قالَ لَهُ الكهنَةُ: سيولدُ مِنهم مَن يَذهبُ بملكِه، فلم يردَّ اجتهادُهم مِنْ قَدَرِ اللهِ شيئًا.

﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ﴾: محنَةٌ إِنْ أشيرَ بـ﴿ذَٰلِكُم﴾ إلى صَنيعِهم، ونِعمةٌ إِن أُشيرَ بهِ إلى الإنجاءِ.

وأَصْلهُ: الاختبارُ، لكنْ لمَّا كانَ اختبارُ اللهِ عبَادَهُ تارةً بالمحنَةِ وتارةً بالمِنحَةِ أُطلِقَ عليهمَا.

ويجوزُ أَنْ يُشارَ بـ﴿ذَٰلِكُم﴾ إلى الجملةِ، ويُرادَ بهِ الامتحانُ الشَّائعُ بينهما.

﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ بتَسليطِهم عليكم، أو ببَعثِ موسى وتوفيقِه لِتخليصِكم منه، أو بهما.

﴿عَظِيمٌ﴾ صفةُ ﴿بَلَآءٌ﴾.

وفي الآيةِ تنبيهٌ على أنَّ ما يُصيبُ العبدَ مِن خيْرٍ أَو شَرٍّ اختبارٌ منَ اللهِ تعالَى، فعلَيْهِ أَن يشكرَ على مَسَارِّهِ ويصبرَ على مضَارِّه ليكونَ من خيرِ المُختَبَرِينَ.

(٥٠) ـ ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾: فلَقنَاهُ وفَصَلْنا بين بعضِه وبَعضٍ حتَّى حصَلَت فيه مسالكُ بسلوكِكُم فيه، أو بسببِ إنجائِكُم، أو مُلْتبِسًا بكم؛ كقولِه:

.... تَـدُوْسُ بنا الجَماجِمَ والتَّرِيبَا[2]

---

(١) نسبت للزهري وابن محيصن وجماعة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«المحتسب» (١/ ٨١).

(٢) عجز بيت للمتنبي، وهو في «ديوانه» (١/ ٢٦٥)، وصدره:

وقُرِئَ: «فرَّقنا» على بناءِ التَّكثيرِ[(١)]؛ لأنَّ المسالكَ كانَت اثني عشرَ بعدَدِ الأسباطِ.

﴿فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ أرادَ به فرعونَ وقومَه، واقتصرَ على ذكرِهم للعِلمِ بأنَّه كانَ أَوْلى بهِ، وقيلَ: شخصَه؛ كما رُويَ أنَّ الحسنَ كانَ يقولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ على آلِ مُحمَّدٍ[(٢)]؛ أي: شخْصِه، واستغنَى بذكرِه عن ذكرِ أتباعِه.

﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ ذلك، أو: غرقَهُم وإطباقَ البحرِ عليهم، أو: انفلاقَ البحرِ عن طرُقٍ يَابسَةٍ مُذَلَّلَةٍ، أو: جُثَثَهم الَّتي قذفَها البحرُ إلى السَّاحِلِ، أو: يَنْظُرُ بَعْضُكُم بعضًا.

رُويَ أنَّه تعالى أمرَ موسى عليهِ السَّلام أن يَسرِيَ ببَني إسرائيلَ، فخرجَ بهم فصبَّحَهم فرعونُ وجنودُه فصادَفوهُم على شاطئِ البحرِ، فأَوحى اللهُ إليه أنِ اضرِبْ بعصاكَ البحرَ، فضَربهُ فظهَر فيهِ اثنا عشرَ طريقًا يابسًا فسَلكُوهَا، فقالوا: يا موسى، نخافُ أن يغرقَ بَعضُنا ولا نعلمَ، ففتحَ اللهُ تعالى فيها كُوًى فترَاءَوا وتسَامَعُوا حتَّى عبَروا البحرَ، ثمَّ لمَّا وصلَ إلَيه فرعونُ ورآهُ مُنفلِقًا اقتَحَم فيهِ هو وجنودُه، فالتطمَ عليهم وأَغرَقَهم أجمَعينَ[(٣)].

= فمرت غيرَ نافرةٍ عليهم

التريب: جمع التريبة وهي عظام الصدر. والعرب تسقي اللبن كرام خيولهم، يقول: إن خيلنا كانت تُسقى اللبن في أقحاف رؤوس الأعداء وأَلِفَت بها، فلذلك وطئت رؤوسهم وصدورهم ونحن عليها ولم تنفر.

(١) نسبت للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥)، و«البحر المحيط» (٢/ ٣٣).

(٢) روى معناه عن الحسن ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٦٣٦) وفيه أنهم قالوا: يا رسول الله! قد علمنا السلام عليك، فكيف الصلاة عليك؟ قال: «قولوا: اللهم اجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد كما جعلتها على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٥٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

واعْلَم أنَّ هذهِ الواقعةَ مِن أعظَمِ ما أَنْعمَ اللهُ بهِ على بَني إسرائيلَ، وَمِن الآياتِ المُلجئةِ إلى العِلمِ بوجودِ الصَّانِع الحكيمِ وتصديقِ موسَى علَيه السَّلامُ، ثمَّ إنَّهم اتَّخذوا العِجلَ وقالُوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ونحوَ ذلك، فهم بمَعزلٍ في الفطنةِ والذَّكاءِ وسَلامةِ النَّفسِ وحسنِ الاتِّباعِ مِن أمَّةِ محمَّدٍ ﷺ، مع أنَّ ما تواتَرَ مِن مُعجزاتِهِ أمُورٌ نظريَّةٌ دقيقةٌ ـ مثلَ القرآنِ، والتَّحدِّي به، والفضائلِ المجتمعةِ فيه الشَّاهدةِ على نبوَّةِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ ـ يدركُها الأذكياءُ، وإخبارُه عليه السَّلامُ عنها مِن جملةِ مُعجزاتِه على ما مرَّ تقريرُه.

(٥١) ـ ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ لمَّا عادوا إلى مصرَ بعدَ هلاكِ فرعونَ وَعَدَ اللهُ موسى أن يعطيَه التَّوراةَ، وضَرَبَ له ميقاتًا[1] ذا القَعدَةِ وعشرَ ذي الحجَّةِ، وعبَّرَ عنها باللَّيالي لأنَّها غُرَرُ الشُّهورِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿وَٰعَدْنَا﴾[2] لأنَّه تعالى وعدَهُ الوحيَ ووَعَدَه مُوسى المجيءَ للميقاتِ إلى الطُّورِ.

﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ إلهًا ومَعبودًا ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ مِن بعدِ موسَى، أو مُضِيِّه ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ بإشراكِكُم.

(٥٢) ـ ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم﴾ حينَ تبتُم، و«العَفوُ»: مَحْوُ الجريمةِ؛ مِن «عَفَا»: إذا دَرَسَ.

﴿مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الاتِّخاذِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: لكي تَشكروا عَفوَه.

(٥٣) ـ ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ يعني: التَّوراةَ الجامِعَ بين كونِه كتابًا وحُجَّةً يَفرُقُ بين الحقِّ والباطلِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «الميقات».

(٢) وقرأ أبو عمرو: ﴿وَعَدْنا﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٤)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

وقيلَ: أرادَ بالفُرقانِ مُعجزاتِه الفارقةَ بين المحقِّ والمُبطِلِ في الدَّعوى، أو بين الكفرِ والإيمانِ.

وقيلَ: الشَّرْعَ الفارقَ بين الحلالِ والحرامِ، أو النَّصرَ الَّذي فَرَقَ بينَه وبينَ عَدُوِّه؛ كقولِه تعالى: ﴿يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] يريدُ به: يومَ بدرٍ.

﴿لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾: لكي تَهتدوا بتدبُّرِ الكتابِ والتَّفكُّرِ في الآياتِ.

(٥٤) ـ ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾: فاعزِموا على التَّوبةِ والرُّجُوعِ إلى مَن خَلقَكم بريئًا مِنَ التَّفاوتِ، ومميَّزًا بعضُكم عن بعضٍ بصُوَرٍ وهيئاتٍ مختلفةٍ، وأَصْلُ التَّركيبِ لخلوصِ الشَّيءِ عَن غيرِه، إمَّا على سبيلِ التَّفصِّي[1]؛ كقولِهم: بَرِئَ المريضُ من مَرَضِه والمديونُ من دَينِه، أو الإنشاءِ كقولِهم: بَرَأَ اللهُ آدَمَ من الطِّينِ.

أَو: فتوبوا ﴿فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ تَمامًا لتوبتِكُم بالبَخْعِ أو قطعِ الشَّهواتِ، كما قيلَ: مَن لم يعذِّبْ نفسَه لم يُنعِّمْها، ومَن لم يقتُلْها لم يُحيِها.

وقيلَ: أُمِروا أَن يقتلَ بعضُهم بعضًا.

وقيلَ: أُمِرَ مَن لم يَعبُدِ العِجلَ أن يَقتُلَ العَبَدَةَ.

رُويَ: أنَّ الرَّجُلَ يرَى بعضَهُ وَقريبَه[2] فلم يَقدِرِ المُضِيَّ لأمرِ اللهِ، فأرسَلَ الله تعالى ضَبابةً وسحابةً سوداءَ لا يَتَباصَرونَ، فأَخذُوا يقتلُونَ مِنَ الغَداةِ إلى

---

(١) التفصي: التخلص والانفصال.

(٢) قوله: «بعضه وقريبه» المراد ببعضه ولده وولد ولده، و«قريبه» بالباء معناه ظاهر، وفي نسخة: «وقرينه»؛ أي: صديقه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٥٠).

العَشـيِّ حتَّـى دعـا مُوسَـى وهـارونُ، فكُشِـفَت السَّـحابةُ ونزلَـت التَّوبَـةُ، وكانَـت القتلَـى سَـبعينَ ألفًـا(١).

والفاءُ الأولَى للتَّسبيبِ والثَّانيةُ للتَّعقيبِ.

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ مِن حيثُ إنَّه طُهْرَةٌ منَ الشِّركِ ووُصْلةٌ إلى الحيَاةِ الأبدِيَّةِ والبَهجةِ السَّرمديَّةِ.

﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ إنْ جعَلتَه من كلامِ موسى عليه السَّلامُ لهُم تقديرُه: إن فَعلتُم ما أُمِرْتُم فقَد تابَ عليكم، وعَطفٌ على محذوفٍ إنْ جعلتَه خطابًا مِنَ اللهِ لهُم على طريقةِ الالتفاتِ، كأنَّه قالَ: ففَعلتُم ما أُمِرتُم(٢) فتابَ عليكم بارئُكم.

وذِكرُ البَارئِ، وترتيبُ الأَمرِ عليه، إشعارٌ بأنَّهم بَلَغوا غايةَ الجهالةِ والغباوَةِ حَتَّى تركُوا عبَادةَ خالِقهم الحكيمِ إلى عبادةِ البقرِ الَّتي هي مثَلٌ في الغباوةِ، وأنَّ مَن لم يَعرِفْ حقَّ مُنعمِه حقيقٌ بأن يُستردَّ منه، ولذلك أُمِروا بالقتلِ وفكِّ التَّركيبِ(٣).

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ الَّذي يُكـثِـرُ تـوفيقَ التَّوبةِ، أو قَبُولَها منَ المذنِبينَ، ويبالِغُ في الإنعامِ عليهم.

(٥٥) ـ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾: لأَجلِ قولِكَ، أو: لن نُقِرَّ لكَ ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْـرَةً﴾: عِيانًا، وهيَ في الأصلِ مَصدَرُ قولِك: جهَرْتُ بالقِراءَةِ، استُعيرَت للمُعايَنةِ، ونصبُها على المصدَرِ لأنَّها نوعٌ من الرُّؤيَةِ، أو الحالِ من الفاعلِ أو المفعُولِ.

---

(١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٨٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة الخيالي: «أمرتكم».

(٣) قوله: «وفك التركيب»؛ أي: فكِّ تركيب البنية الإنسانيَّة، أُمروا بذبحِ أنفسِهم؛ لجهلِهم بما فيها مِن حكمَةِ بارئِها. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٢٢)، و«حاشية الخفاجي».

وقُـرِئَ: «جَهَـرَةً» بالفتحِ [1] على أنَّهـا مَصـدَرٌ كـ«الغَلَبَةِ»، أو جَمـعٌ كـ«الكَتَبَةِ» فيكـونُ حالًا.

والقائِلونَ هم السَّبعُونَ الَّذينَ اختارَهُم مُوسَى للميقاتِ.

وقيلَ: عشرةُ آلافٍ مِن قومِهِ.

والمُؤمَنُ به: أنَّ اللهَ الَّذي أعطاكَ التَّوراةَ وكلَّمَك، أو أنَّك نبيٌّ.

﴿فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ﴾ لفَرْطِ العِنادِ والتَّعنُّتِ وطلبِ المُستَحيلِ، فإنَّهُم ظنُّوا أنَّه تعالى يُشبِهُ الأجسامَ، وَطلبُوا رؤيتَه رؤيةَ الأجسامِ في الجِهاتِ والأحيَازِ المقابِلةِ للرَّائي، وهو محالٌ، بَل الممْكِنُ أَن يُرَى رؤيةً منزَّهةً عن الكيفيَّةِ، وذلك للمؤمنينَ في الآخرةِ، والأفرادِ من الأنبياءِ في بعضِ الأحوالِ في الدُّنيا، قيلَ: جاءَت نارٌ من السَّماءِ وأحرَقَتْهُم، وقيلَ: صَيْحَةٌ.

وقيْل: جُنُودٌ سمعوا بحَسِيسِها، فخَرُّوا صَعِقين ميِّتينَ يَومًا وليلةً.

﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾؛ أي: ما أصَابَكُم بنفسِه أو أثَرِه.

(٥٦) ـ ﴿ثُمَّ بَعَثْنَـٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ بسببِ الصَّاعقةِ، وقيَّدَ البعثَ لأنَّه قَد يكونُ عن إغماءٍ أو نَوْمٍ؛ كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَـٰهُمْ﴾ [الكهف: ١٢].

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمةَ البَعْثِ، أو ما كَفَرْتُموهُ لمَّا رأيتُم بأسَ اللهِ بالصَّاعقَةِ.

(٥٧) ـ ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ سخَّرَ اللهُ لهم السَّحابَ يُظَلِّلُهم من الشَّمسِ حينَ كانُوا في التِّيْهِ.

﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾: التَّرَنْجَبِيْنَ والسُّمَانَى.

---

(١) نسبت لسهل بن شعيب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٨٤).

قيلَ: كانَ يَنزلُ علَيهم المنُّ مثلَ الثَّلجِ من الفجرِ إلى الطُّلوعِ[١]، وتَبعثُ الجَنوبُ عليهم السُّمَانَى، وينزلُ عليهم باللَّيلِ عمودُ نارٍ يَسيرونَ في ضوئِه، وكانَت ثيابُهم لا تتَّسَخ ولا تَبْلَى.

﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ علـى إرادةِ القـولِ ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ فيه اختصارٌ، وأَصلُه: فظَلَمُوا بأَن كفرُوا هذه النِّعمَ، وَمَا ظلمُونا ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بالكُفْرانِ؛ لأَنَّه لا يتخطَّاهُم ضرُّه.

(٥٨) ـ ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ يعني: بيتَ المقدسِ، وقيلَ: أَريحَا، أُمِروا به بَعدَ التِّيهِ.

﴿فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾: وَاسِعًا، وَنصبُه على المصدرِ، أَو الحالِ مِن الواوِ.

﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ﴾؛ أي: بابَ القريةِ، أو القبَّةِ الَّتي كانُوا يُصَلُّونَ إليها، فإِنَّهُم لم يَدْخلوا بيتَ المقدسِ في حيَاةِ موسى عليه السَّلامُ.

﴿سُجَّدًا﴾: مُتطامِنينَ مُخبتينَ، أو: سَاجِدِينَ للهِ شكرًا على إخراجِكُم مِنَ التِّيهِ.

﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾؛ أي: مَسـأَلتُنا ـ أو: أمـرُك ـ حِطَّـةٌ[٢]، وَهِـيَ فِعْلَـةٌ مِـن «الحَـطِّ» كـ«الجِلْسَةِ».

وَقُرِئَ بالنَّصبِ على الأصلِ[٣] بمعنى: حُطَّ عنَّا ذنُوبَنا حِطَّةً، أو على أَنَّه مَفْعُولُ «قُولوا»؛ أي: قولوا هذه الكلمَةَ.

وقيْلَ: معناهُ: أمرُنا حِطَّةٌ؛ أي: أن نَحُطَّ في هذهِ القريَةِ ونُقيمَ بها.

---

(١) في نسخة الخيالي: «من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس».

(٢) «أو أمرك حطة»؛ أي: شأنك حطُّ الذنوب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٢٤).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٢٦٤)، و«الكشاف» (١/ ٢٥٩)، عن ابن أبي عبلة والحسن.

﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ بسجُودِكم ودعائِكم.

قرأَ نافعٌ بالياءِ وابنُ عامرٍ بالتاء على البناءِ للمفعولِ(١).

و«خَطايا» أصلُه: خَطَايِئُ كخَضَايعَ(٢)، فعِندَ سيبويهِ: أنَّه أُبدِلَتِ الياءُ همزةً لِوُقوعهَا بعدَ الألفِ، واجتمعَت همزتانِ فأُبدِلَت الثَّانيَةُ ياءً ثمَّ قُلِبَت أَلِفًا، وكانَت الهمزةُ بين ألفينِ فأُبدِلت ياءً(٣).

وعندَ الخليلِ: قُدِّمَت الهمزةُ على الياءِ ثمَّ فُعِلَ بها ما ذُكِرَ.

﴿وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ ثوابًا، جعلَ الامتثالَ توبةً لِلمُسيءِ وسببَ زيادةِ الثَّوابِ للمُحسِنِ، وأخرجَه عن صُورةِ الجوابِ إلى الوعدِ إيهامًا بأنَّ المحسِنَ بصَدَدِ ذلكَ وإن لم يفعَلْه فكيفَ إذا فعَله؟ وأنَّه يَفعَلُ لا محالةَ.

(٥٩) ـ ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ﴾ بدَّلوا بما أُمرُوا بهِ منَ التَّوبَةِ والاستغفارِ طَلَبَ ما يَشتهُونَ من أعراضِ الدُّنيا.

﴿فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ كرَّرَه مُبالغةً في تقبيحِ أَمرِهم، وإشعارًا بأنَّ الإنزالَ علَيهم لِظُلمِهم بوضعِ غيرِ المأمُورِ بِهِ مَوضعَه، أو على أنفسِهم بأَنْ تركُوا ما يُوجِبُ نَجاتَها إلى ما يُوجِبُ هلاكَها.

﴿رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾: عَذابًا مُقدَّرًا منَ السَّماءِ بسبَبِ فِسقِهم، و«الرِّجزُ» في الأصلِ: ما يُعَافُ عَنْهُ، وكذلكَ «الرِّجسُ».

---

(١) أي: ﴿يُغْفَرْ﴾ و﴿تُغْفَرْ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٦)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٢) «خضايع» بالضاد المعجمة: جمع خَضِيعة، وهو صوتُ بطن الدابة، أتى به لمجرد بيان الوزن. «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٥٣).

وقُرِئَ بالضَّمِّ[١] وهوَ لغةٌ فيه، والمرادُ بِهِ الطَّاعُونُ، رُوِيَ: أنَّه ماتَ بِهِ في ساعةٍ واحدة أربعةٌ وعشرونَ ألفًا[٢].

(٦٠) ـ ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ لَمَّا عَطِشوا في التِّيهِ ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ اللَّامُ فيهِ للعَهدِ على ما رُوِيَ أنَّه كانَ حجَرًا طُورِيًّا مُكعَّبًا حمَلَه مَعَهُ وكانَت تنبعُ مِن كلِّ وجهٍ ثلاثُ أعيُنٍ، تَسِيلُ كلُّ عَينٍ في جَدْوَلٍ إلى سبطٍ، وكانُوا ستَّ مئةِ ألفٍ، وسعَةُ المعسكرِ اثنا عشَرَ مِيلًا.

أو حجَرًا أهبَطَه آدمُ مِن الجنَّةِ، ووَقعَ إلى شُعَيبٍ، فأعطاهُ موسى مع العَصَا.

أو الحجرَ الَّذي فرَّ بثَوْبِه لمَّا وضَعَه علَيهِ ليغتسلَ، وبرَّأَه اللهُ بِهِ عمَّا رمَوهُ مِن الأُدْرَةِ، فأشارَ إليه جبريلُ بحملِه[٣].

أو للجنسِ، وهذا أظهَرُ في الحجَّةِ، قيلَ: لم يأمُرْه أن يضربَ حجرًا بعَينِه، ولكنْ لمَّا قالُوا: كيفَ بنا لَو أَفضَينا إلى أرضٍ لا حجارةَ بها؟ حملَ حجرًا في مِخْلاتِه، وكانَ يضربُه بعَصَاهُ إذا نزلَ فينفجرُ، ويضرِبُه بِهِ إذا ارتَحل فييبَسُ، فقالوا: إنْ فَقَدَ موسى عصَاهُ مُتْنا عَطَشًا، فأَوحَى إليه لا تقرعِ الحجارةَ وكلِّمْهَا تُطِعْكَ لعلَّهم يَعتبِرونَ[٤].

وقيلَ: كانَ الحجرُ مِن رخامٍ، وكانَ ذراعًا في ذراعٍ، والعَصَا عشرةَ أذرُعٍ على طوْلِ موسى من آسِ الجنَّةِ ولَه شُعبتانِ تتَّقِدانِ في الظُّلمةِ.

---

(١) نسبت لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣).

(٢) ذكره مكي في «الهداية» (١/ ٢٨٣) عن ابن عباس.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٣١) عن سعيد بن جبير، وأبو حيان في «البحر» (٢/ ١١٢) عن ابن عباس. وحديث فرار الحجر بثوبه عند اغتساله رواه البخاري (٢٧٨)، ومسلم (٣٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. والأدرة نفخة في الخصية. انظر: «اللسان» (مادة: أدر).

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٢٩) عن وهب بن منبه.

﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: فإن ضربتَ فقد انفجرَتْ، أو: فضربَ فانفجرَتْ؛ كما مَرَّ في قولِهِ: ﴿فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤].

وقُرِئَ: «عشِرَة» بكسرِ الشِّينِ وفتحِها[1]، وهما لغتانِ فيه.

﴿قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ﴾: كلُّ سبطٍ ﴿مَّشۡرَبَهُمۡ﴾: عينَهم الَّتي يشرَبونَ منها ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ على تقديرِ القولِ ﴿مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ﴾ يُريدُ بهِ: ما رزقَهُمْ مِنَ المنِّ والسَّلوَى ومَاءِ العيُونِ.

وقيلَ: الماءُ وَحدَهُ؛ لأنَّه يُشربُ ويُؤكَلُ ما يَنبُتُ مِنه.

﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾: لا تَعتَدُوا حالَ إفسَادِكم، وإنَّما قيَّدَه لأنَّه وإن غلَبَ في الفسَادِ قد يكونُ منه ما ليسَ بفَسَادٍ، كمقابلة الظَّالِم المُعْتدي بفِعلِه، ومنه ما يتضمَّنُ صَلَاحًا راجِحًا كقَتْلِ الخضرِ الغلامَ وخَرقِه السَّفِينةَ، ويَقْرُبُ منه «العَيْثُ»، غيرَ أنَّه يَغلبُ فيما يُدرَكُ حسًّا.

ومَنْ أنْكرَ أمثالَ هذه المعجزاتِ فلِغايةِ جَهلِه باللهِ، وقِلَّةِ تَدَبُّرِه في عجائبِ صنعِهِ، فإنَّه لمَّا أَمْكَنَ أن يكونَ من الأحجارِ ما يَحلقُ الشَّعرَ، ويُنفِّرُ الخلَّ، ويَجذبُ الحَديدَ[2]،

---

(١) قرأ يحيى بن وثاب وعمرو بن ميمون وأبو السمال بكسر الشين، والحسن والأعمش بفتحها. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٨٥)، و« شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٦٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٥٢)، و«البحر المحيط» (٢/ ١١٦).

(٢) قوله: «لما أمكن أن يكون من الأحجار... إلخ» أراد بما يحلق الشعر: النُّورة، وهو حجر خفيف يحلق الشعر وينتفه، وبما ينفر من الخل، وفي نسخة: عن، وهو الحجر الباعض الذي يَعدل عن الخل لمعنًى فيه بالخاصية، وبما يجذب الحديد المغناطيس. انظر: «حاشية الخفاجي».

قلت: وفي نسخنا: «وينفر الخل» ليس فيها «من» ولا «عن»؛ قال الخطيب الشربيني: «وينفر الخل» كالكهربان فإنه إذا وضع في إناء لا يحصل الخل في ذلك الإناء. انظر: «السراج المنير» (١/ ٦٤).

لم يمتنِع أن يخلقَ الله حجرًا يسخِّرُه لجَذبِ الماءِ مِن تحتِ الأرضِ أو لجذبِ الهواءِ مِنَ الجوانبِ ويُصيِّرُه ماءً بقوَّةِ التَّبريدِ ونحوِ ذلك.

(٦١) ـ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ يريدُ بهِ: ما رزِقُوا في التِّيهِ منَ المَنِّ والسَّلوى، وبوَحْدَتِه: أنَّها لا تختلفُ ولا تتبدَّلُ؛ كقولِهم: طعَامُ مَائدَةِ الأميرِ واحدٌ، يريدون أنَّه لا تتغيَّرُ ألوانُه، ولذلكَ أَجِمُوا[١]، أَو ضربٌ وَاحدٌ لأنَّهما معًا طعامُ أهلِ التَّلذُّذِ، وهُم كانُوا فَلَّاحةً فنَزَعُوا إلى عِكْرِهم واشتَهوا ما أَلِفُوهُ.

﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾: سَلْهُ لَنا بدُعائِك إيَّاهُ ﴿يُخْرِجْ لَنَا﴾: يُظهِرْ لَنَا ويُوجِدْ، وجَزمُه بأنَّه جوابُ ﴿فَٱدْعُ﴾؛ فإنَّ دعوَتَه سبَبُ الإجابةِ.

﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ من الإسنادِ المجازيِّ وإقامةِ القابلِ مقامَ الفاعلِ، وَ«مِن» للتَّبعيضِ.

﴿مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ تفسِيرٌ وبيانٌ وَقعَ مَوقِعَ الحالِ.

وقيلَ: بدَلٌ بإعادةِ الجارِّ.

و«البقلُ»: ما أنبتَهُ الأرضُ مِن الخُضَرِ، والمرادُ بِهِ أَطَايبُه الَّتي تُؤكَلُ.

و«الفُومُ»: الحنطَةُ، ويُقالُ للخُبزِ، وَمِنْهُ: فَوِّمُوا لَنا، وقيْلَ: الثُّومُ.

وقُرِئَ: «قُثَّائها» بالضَّمِّ[٢]، وهو لغَةٌ فيه.

﴿قال﴾؛ أي: اللهُ، أو مُوسَى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾: أَقرَبُ منزلةً

---

(١) قوله: «أجموا» بفتح الهمزة وكسر الجيم؛ أي: سَئِموا، يقال: أجمتُ الطعام: إذا كرهتَه وسئمتَه من المداومة عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٢٨).

(٢) نسبت ليحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف وغيرهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٨٧)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٥٣)، و«البحر المحيط» (٢/ ١٢٧).

وأَدوَنُ قَدْرًا، وأَصْلُ الدُّنوِّ: القُربُ في المكانِ، فاستُعيرَ للخِسَّةِ كما استُعيرَ البُعدُ في الشَّرَفِ والرِّفعَةِ، فقيلَ: بَعيدُ المحلِّ، بَعيدُ الهمَّةِ، وقُرِئَ: «أدنأُ» مِنَ الدَّنَاءَةِ[1].

﴿بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ يُريدُ بِهِ المنَّ والسَّلوَى، فإنَّه خيرٌ في اللَّذَّةِ والنَّفعِ وعدَمِ الحاجةِ إلى السَّعيِ.

﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾: انحَدِرُوا إليهِ من التِّيهِ، يقالُ: «هبَطَ الوادي» إذَا نزَلَ بهِ، و«هبطَ منه»: إذَا خَرجَ مِنهُ، وقُرِئَ بالضَّمِّ[2].

و«المِصرُ»: البلَدُ العظيمُ، وأصلُه: الحدُّ بين الشَّيئَينِ، وقيلَ: أرادَ بهِ العَلَمَ، وإنَّما صَرفَه لسُكونِ وسَطِه أو على تأويلِ البلَدِ، ويؤيِّدُه أنَّه غيرُ مُنوَّنٍ في مُصحَفِ ابنِ مَسْعُودٍ[3].

وقيلَ: أصلُه «مِصْرائِيمُ»، فعُرِّبَ.

﴿فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾: أُحيطَت بهم إحاطةَ القبَّةِ بمَن ضُرِبَتْ عليه، أو أُلْصِقَت بهم مِن ضَربِ الطِّينِ على الحائطِ؛ مجازاةً لهُمْ على كُفرانِ النِّعَمِ، واليَهُودُ في غالبِ الأمرِ أذلَّاءُ مَساكينُ؛ إمَّا على الحقيقةِ، أو على التَّكلُّفِ مخافةَ أَن تُضَاعَفَ جِزيَتُهم.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«المحتسب» (١/ ٨٨)، و«البحر المحيط» (٢/ ١٢٩). عن زهير الفرقبي، وهو نحوي كان في زمن عاصم، وله اختيار في القراءة، ويقال له أيضاً: زهير الكسائي. قاله أبو حيان، ووهم بعض مَن جمع في التفسير فنسب القراءة لزهير والكسائي، وإنما هو واحد يعرف بالفرقبي وبالكسائي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤) عن أبي حيوة والحسن.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤).

﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: رَجعُوا به، أو صارُوا أحِقَّاءَ بغَضَبِه، مِن «باءَ فلانٌ بفلانٍ»: إذا كانَ حقيقًا بأن يُقتلَ به، وَأَصلُ «البَوَاءِ»[1]: المسَاواةُ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما سَبَقَ من ضَربِ الذِّلَّةِ والمسْكنَةِ والبَوءِ[2] بالغَضَبِ.

﴿بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾: بسَببِ كُفرِهم بالمعجزاتِ الَّتي مِن جُملتِها ما عُدَّ عليهم مِن فَلْقِ البَحرِ، وإظلالِ الغمامِ، وإنزالِ المنِّ والسَّلوى، وانفجارِ العيُونِ من الحجرِ، أو بالكتبِ المنزَلةِ كالإنجيلِ والقرآنِ وآيةِ الرَّجمِ والَّتي فيها نَعْتُ محمَّدٍ عليه السَّلامُ من التَّورَاةِ، وقتلِهم الأنبياءَ، فإنَّهُم قَتلُوا شَعْيا وزَكريَّا ويحيَى وغيرَهم بغيرِ الحقِّ عندَهم؛ إذ لم يَرَوا مِنهم ما يَعتقدونَ بِهِ جوازَ قتلِهم، وإنَّما حَملَهُم على ذلك اتِّباعُ الهوَى وحبُّ الدُّنيا؛ كما أشارَ إليهِ بقولِه:

﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾؛ أي: جرَّهُمُ العصيانُ والتَّمادي والاعتداءُ فيه إلى الكفرِ بالآياتِ وقتلِ النَّبِيِّينَ، فإنَّ صِغارَ الذُّنُوبِ سبَبٌ يؤدِّي إلى ارتكابِ كِبارِهَا؛ كما أنَّ صغارَ الطَّاعاتِ أسبَابٌ مُؤدِّيةٌ إلى تحرِّي كبارِها.

وقيْلَ: كرَّرَ الإشارةَ للدَّلالةِ على أنَّ ما لحقَهم كما هو بسبَبِ الكفرِ والقتلِ فهُو بسبَب ارتكابِهم المعاصيَ واعتدائِهم حدُودَ اللهِ.

وقيلَ: الإشارةُ إلى الكفرِ والقتلِ، والباءُ بمعنى: مع.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «البوء»، والمثبت من باقي النسخ، وكلاهما صواب، قال الشهاب: قوله (أي: البيضاوي): «وأصل البواء» بالمد بالفتح والضم، ويصح فيه «بَوْء» كـ«ضَرْبٍ» كما في النسخ، ومن الراغب أخذه، قال: أصل «البواء» مساواة الأجزاء... إلى آخر كلامه. انظر: «حاشية الخفاجي»، وانظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ١٥٨).

(٢) في نسخة الخيالي: «والبواء».

وإنَّما جُوِّزَت الإشارةُ بالمفردِ إلى شيئَينِ فصَاعِدًا على تأويلِ «ما ذُكِرَ» أو «تقدَّمَ» للاختصارِ، ونظيرُه في الضَّميرِ قولُ رُؤبةَ يصفُ بقرةً:

فيهـا خُطُـوطٌ مِـــن سَـوادٍ وبَـلَــقْ
كـــأَنَّهُ فــي الجِلْـدِ تَوْلِيــعُ البَهَـقْ[1]

والَّذي حَسَّنَ ذلكَ: أنَّ تثنيةَ المضمَراتِ والمبهَماتِ وجمعَها وتأنيثَها ليسَت على الحقيقةِ، ولذلك جاءَ «الَّذي» بمعنى الجَمعِ.

(٦٢) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بألسِنَتِهم، يُريدُ بـه: المتديِّنينَ بـديـنِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ؛ المخلِصينَ منهم والمنافقينَ.

وقيلَ: المنافقينَ؛ لانخراطِهِم في سلكِ الكَفَرةِ.

﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾: تهَـوَّدُوا، يُقـال: «هَـادَ» و«تهَـوَّدَ»: إذَا دخَـلَ فـي اليهَوديَّةِ، وهـو هائـدٌ، والجمـعُ: هُـودٌ، و«يَهـودُ» إمَا عربـيٌّ من «هَـادَ» إذَا تـابَ، سُـمُّوا بذلك لَمَّـا تابـوا مـن عبـادةِ العِجـلِ، وإمَّا معـرَّبُ يهُـودا، وكأنَّهم سُـمُّوا باسـمِ أكبـرِ أولادِ يعقـوبَ عليه السَّـلامُ.

﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾: جمعُ نَصرانٍ كـ«النَّدامَى»، والياءُ في «نَصرَانيٍّ» للمبالغةِ كما في «أحمريٍّ»، سُمُّوا بذلكَ لأنَّهم نصَروا المسيحَ، أو لأنَّهم كانُوا معَه في قريَةٍ يقالُ لها: نَصرانُ أو ناصِرةُ، فسُمُّوا باسْمِها أو مِن اسمِها[2].

---

(١) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ١٠٤)، و«مجاز القرآن» (١/ ٤٣). والشاهد في (كأنه)، إذ كان القياسُ أن يقول: (كأنها) إن أشار إلى الخطوط، أو (كأنهما) إن أشار إلى السواد والبَلَق. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣١). وفي هامش نسخة الطبلاوي: «التوليع: اختلاف الألوان»

(٢) قوله: «فسموا باسمها»؛ أي: على تقدير كون اسم القرية نصران «أو من اسمها»؛ أي: أو سموا باسم مأخوذ من مادة اسم تلك القرية على تقدير كون اسمها نصرانة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٧٧).

﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾ قومٌ بين النَّصَارى والمجُوسِ.

وقيلَ: أَصلُ دينِهم دينُ نوحٍ عليه السَّلامُ.

وقيلَ: هم عَبَدَةُ الملائكةِ، وقيلَ: عبَدَةُ الكواكبِ.

وهُـوَ إن كانَ عَربيًّا فمِن «صَبَأَ»: إذَا خرجَ، وقَرأ نافعٌ وَحدَه بالياءِ[١]: إمَّا لأنَّه خفَّفَ الهَمزةَ، أو لأنَّه مِن «صَبا»: إذَا مَالَ؛ لأنَّهم مَالُوا من سَائرِ الأديانِ إلى دينِهم، أو مِن الحقِّ إلى الباطلِ.

﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا﴾: مَن كانَ مِنهم في دينِه قبلَ أن يُنسَخَ مُصدِّقًا بقلبِهِ بالمبدأِ والمعادِ عاملًا بمقتضى شرعِه.

وقيلَ: مَن آمَنَ مِن هؤلاءِ الكفرةِ إيمانًا خالصًا ودخَلَ الإسلامَ دخولًا صَادقًا.

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ الَّذي وَعَدَ لهُم على إيمانِهم وعملِهم ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ حينَ يَخافُ الكفَّارُ مِن العقابِ ويحزنُ المقصِّرونَ على تضييعِ العمرِ وتفويتِ الثَّوابِ.

و﴿مَنْ﴾ مبتدأٌ خبرُه ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والجملةُ خبرُ ﴿إِنَّ﴾. أو بدَلٌ من اسمِ ﴿إِنَّ﴾ وخبرُها ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والفاءُ لتضمُّنِ المسنَدِ إليهِ معنى الشَّرطِ، وقد منعَ سيبَويهِ دُخولَها في خبرِ «إنَّ» من حيثُ إنَّها لا تدخلُ الشَّرطيَّةَ[٢]، ورُدَّ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٨)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) قوله: «من حيث إنها»؛ أي: (إنَّ) «لا تدخل الشرطية»؛ أي: لا تدخل الجملة الشرطية فلا ينبغي دخول الفاء في خبرها لأن الفاء تفيد معنى الشرط. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣١).
وقالَ الشهاب: يجوز دخول الفاء في خبر الموصول والموصوف بفعل أو ظرف لتضمنه معنى الشرط، لكن إذا دخلت عليه (إنّ) اختلف في جواز دخولها، فجوَّزه بعضهم ومنعه آخرون؛ لأنّ (إنَّ) لا تدخل على أسماء الشرط لأنَّ لها صدر الكلام. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٦٣) ـ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾ باتِّباعِ موسى والعملِ بالتَّوراةِ ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ حتَّى أُعطِيتُم الميثاقَ.

رُوِيَ أنَّ موسَى عليه السَّلامُ لمَّا جَاءَهُم بالتَّورَاةِ، فرأَوا ما فيهَا من التَّكاليفِ الشاقَّة، كَبُرَت علَيهم، وأبَوا قَبُولَها، فأمرَ جبريلَ فقلَعَ الطُّورَ فظلَّلَه فوقَهُم حتَّى قَبلُوا[1].

﴿خُذُواْ﴾ على إرادَةِ القولِ ﴿مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ من الكتابِ ﴿بِقُوَّةٍ﴾: بجِدٍّ وَعزيمةٍ ﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾: ادرسُوه ولا تنسَوه، وتفكَّرُوا فيهِ فإنَّه ذكرٌ بالقلبِ، أو: اعْمَلُوا بهِ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾: لكي تتَّقُوا المعاصيَ، أو: رجاءً منكم أن تكونوا متَّقينَ.

ويجوزُ عند المعتزلةِ أن يتعلَّقَ بالقولِ المحذوفِ؛ أي: قلنا: خذُوا واذكرُوا إرادَةَ أن تتقُوا.

(٦٤) ـ ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾: أَعرَضتُم عن الوفاءِ بالميثاقِ بعدَ أَخذِه ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ بتوفيقِكم للتَّوبَةِ، أو بمحمَّدٍ عليه السَّلامُ يدعوكم إلى الحقِّ ويهديكم إليهِ ﴿لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾: المغبونينَ بالانهماكِ في المعاصِي، أو بالخبطِ والضَّلالِ في فترَةٍ منَ الرُّسُلِ.

و«لَو» في الأصلِ لامتناعِ الشَّيءِ لامتناعِ غيرِه، فإذا دخلَت على «لا» أفادَ إثباتًا[2]، وهو امتناعُ الشَّيءِ لثبوتِ غيرِه، والاسمُ الواقعُ بَعدَه عندَ سيبويهِ[3] مبتدأٌ خبرُه واجبُ الحذفِ لدلالةِ الكلامِ عليه وسَدِّ الجوابِ مسَدَّه، وعند الكوفيِّينَ فاعلُ فعلٍ محذوفٍ[4].

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٦٢) دون نسبة، ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦١٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة الخيالي: «أفادت الإثبات».

(٣) في «الكتاب» (٢/ ١٢٩).

(٤) انظر: «اللُّباب في علل البناء والإعراب» للعكبري (١/ ١٣٢).

(٦٥) ـ ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ اللَّامُ مُوطِّئةٌ للقسَمِ.

و«السَّبْتُ»: مصدَرُ «سَبَتَتِ اليهودُ»: إذا عظَّمت يَومَ السَّبْتِ، وأصْلُه: القطعُ، أُمِروا بأَن يُجرِّدوه للعبادةِ، فاعتدَى فيهِ ناسٌ منهم في زمَنِ داودَ عليه السَّلامُ واشتغلُوا بالصَّيدِ، وذلك أنَّهم كانُوا يسكنُونَ قريةً على السَّاحِلِ يقالُ لها: أيلةُ، وإذا كانَ يومُ السَّبتِ لم يبقَ حُوتٌ في البحرِ إلَّا حَضَرَ هناك وأخرَجَ خرطُومَهُ، وإذا مضى تفرَّقَت، فحَفَرُوا حِيَاضًا، وشَرَعُوا إليها الجدَاولَ، وكانَت الحيتانُ تدخلُها يَومَ السَّبتِ، فيَصطادُونَها يومَ الأحدِ[1].

﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾: جَامِعِينَ بين صورةِ القِردِ والخُسُوءِ، وهوَ الصَّغارُ والطَّرْدُ.

وقالَ مجاهدٌ: ما مُسِخَت صُوَرُهم ولكنْ قلُوبُهُم، فمُثِّلوا بالقِردِ كما مُثِّلوا بالحمارِ في قولِه: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥][2].

وقولُه: ﴿كُونُوا۟﴾ ليسَ بأَمْرٍ؛ إذ لا قدرةَ لهم عليه، وإنَّما المرادُ به سرعةُ التَّكوينِ، وأنَّهُم صَارُوا كذلكَ كما أرادَ بهم.

وقُرِئَ: «قَرِدةً» بفتحِ القافِ وكسرِ الرَّاءِ[3]، و«خَاسِينَ» بغيرِ همزةٍ[4].

---

(١) روى قصتهم مطولة الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦١ ـ ٦٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦٥) وقال: إنه قولٌ مخالِفٌ لظاهِرِ القُرآنِ والَأحاديثِ والآثارِ المُستفيضَةِ وإجماعِ المفسِّرينَ.

(٣) ذكرها أبو السعود في «تفسيره» (١/ ١١٠)، والآلوسي في «تفسيره» (١/ ٢٨٤).

(٤) انفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان بحذف الهمزة في ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾. انظر: «النشر» (١/ ٣٩٧). وفي «إتحاف فضلاء البشر» للدمياطي (ص: ١٨١): ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل بينَ بينَ وبحذف الهمزة على اتِّباع الرسم.

(٦٦) ـ ﴿ فَجَعَلْنَاهَا ﴾؛ أي: المسخَةَ، أو العقوبَةَ ﴿نَكَالًا ﴾: عِبرَةً تُنكِّلُ المعتبِرَ بها؛ أي: تمنَعُه، ومنه: النِّكلُ، للقَيدِ.

﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا ﴾: لِمَا قبلَها وما بَعدَها من الأُمَمِ؛ إذ ذُكِرَت حالُهم في زُبُرِ الأوَّلينَ، واشتَهَرَت قِصَّتُهم في الآخِرينَ، أو لِمُعاصِريهم ومَن بَعدَهُم، أو لِمَا بحضرَتِها من القُرى ومَا يتباعَدُ عنها، أو لأهلِ تلك القريةِ وما حَوالَيها، أو لأجلِ ما تقدَّمَ عليها مِن ذنوبِهم وما تأخَّرَ مِنهَا.

﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ مِن قومِهم، أو لكلِّ متَّقٍ سمِعَها.

(٦٧) ـ ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ﴾ أوَّلُ هذهِ القصَّةِ قولُه تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ﴾، وإنَّما فُكَّ عنه وقُدِّمَ عليه لاستقلالِه بنوعٍ آخرَ من مَساوِئِهم، وهو: الاستهزاءُ بالأمرِ، والاستقصاءُ في السُّؤالِ، وتركُ المسَارعةِ إلى الامتثالِ.

وقصَّتُهُ: أنَّه كانَ فيهم شيخٌ مُوسِرٌ فقتَلَ ابنَهُ بنو أخيه طمعًا في ميراثِه، وطَرحوهُ على بابِ المدينةِ ثمَّ جَاؤوا يُطالِبُونَ بدَمِهِ، فأمرَهُم الله أن يَذبَحُوا بقرةً ويضربُوه ببَعضِها ليحيَا فيُخْبِرَ بقاتِله[١].

﴿قالوا أَتَتَّخِذُنا هُزُوًا﴾: مكانَ هُزُوٍ، أَو: أَهلَه، أو: مهزوءًا بنا، أَوِ الهُزُوَ نفسَه لِفَرطِ الاستِهزاءِ؛ استبعَادًا لِمَا قالَه واستخفافًا به.

وقرأ حمزةُ وإسماعيلُ عن نافعٍ بالسُّكُونِ، وحَفصٌ عن عاصمٍ بالضَّمِّ وقلبِ الهمزةِ وَاوًا[٢].

---

(١) انظر ما رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٧٦ ـ ٨٢) عن ابن عباس وعَبيدة السلماني وأبي العالية والسدي ومجاهد وغيرهم. وقد اتفقت الروايات في أصل القصة لكن اختلفت في صفة القاتل والمقتول.

(٢) قراءة حمزة: ﴿هزءًا﴾ بإسكان الزَّاي وبالهمز في الوصل، فإذا وقف أبدل الهمزة واوًا اتِّباعا للخطِّ =

﴿قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ لأنَّ الهُزْءَ في مثلِ ذلك جهلٌ وسَفَهٌ، نفَى عن نفسِهِ ما رُمِيَ به على طريقةِ البُرهَانِ، وأخرَجَ ذلك في صُورةِ الاستعَاذَةِ استفظاعًا لَهُ.

(٦٨) ـ ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ﴾؛ أي: ما حَالُها وصِفَتُها؟ وكانَ حقَّه أنْ يُقالَ: أيُّ بقرَةٍ هيَ؟ أو: كيفَ هيَ؟ لأنَّ «ما» يُسأَلُ بِهِ عن الجنسِ غالبًا، لكنَّهم لَمَّا رأوا ما أُمِرُوا به على حالٍ[١] لم يُوجَد بها شيءٌ مِن جنسِهِ أَجرَوه مُجْرَى ما لم يَعرِفوا حقيقتَه ولم يَرَوا مِثلَه.

﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾؛ أي: لا مُسنَّةٌ ولا فَتِيَّةٌ، يُقالُ: فَرَضَت البقرةُ فرُوضًا، من «الفَرْضِ» وهو القطعُ، كأنَّها فَرَضَت سِنَّها، وتركيبُ البكرِ للأوَّليَّةِ[٢]، ومِنه: البُكْرَةُ والباكُورَةُ.

﴿عَوَانٌ﴾: نَصَفٌ[٣]، قالَ:

نَواعِمُ بينَ أبكارٍ وعُونِ[٤]

= وتقديرًا لضمة الحرف المسكَّن قبلها، وقراءة حفص كما ذكر، والباقون ـ ومنهم نافع في المشهور عنه ـ بالضَّمِّ والهمز. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٨)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(١) قوله: «على حال»؛ أي: وهو حياة الميت بضربه ببعضها. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣٩).

(٢) أي: أصل المادة يدل على الأولية. «حاشية الخفاجي».

(٣) بفتح النون والصاد؛ أي: بين الحديثة والمُسِنَّة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣٩).

(٤) عجز بيت للطرماح، وهو في «ديوانه» (ص: ٢٨٧)، وصدره:

طِوالُ مَشَكِّ أَعْناقِ الهَوادِي

وقد ورد هذا البيت دون نسبة مع العكس بين صدره وعجزه في «المحكم» لابن سيده (٢/ ٣٦٩)، و«إيضاح شواهد الإيضاح» للقيسي (٢/ ٦٨٤)، و«اللسان» (مادة: عون). الهوادي: الظباء وبقر الوحش، والنواعم: اللينة الملمس. =

﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: ما ذُكرَ منَ الفارضِ والبكرِ، ولذلك أُضيفَ إليه ﴿بَيْنَ﴾؛ فإنَّه لا يُضافُ إلَّا إلى متعدِّدٍ.

وعَودُ هذه الكناياتِ وإجرَاءُ تلك الصِّفَاتِ على ﴿بَقَرَةٌ﴾ يدلُّ على أنَّ المرادَ بهَا مُعيَّنَةٌ، ويلزَمُه تأخيرُ البيَانِ عن وقتِ الخطابِ.

ومَن أنكرَ ذلكَ زعمَ أنَّ المرادَ بها بقرةٌ من شِقِّ البقرِ غيرُ مخصوصةٍ، ثمَّ انقلبَت مخصوصةً بسُؤالِهم، ويلزمُه النَّسخُ قبلَ الفِعلِ؛ فإنَّ التَّخصيصَ إبطالٌ للتَّخييرِ الثَّابتِ بالنَّصِّ[(١)].

والحقُّ جوَازُهما[(٢)].

ويُؤيِّدُ الرَّأيَ الثَّانيَ[(٣)] ظاهرُ اللَّفظِ، والمرويُّ[(٤)] عنه عليه السَّلامُ: «لَو ذبَحوا أيَّ بقرَةٍ أرادُوا لأَجزَأَتهُم، ولكنْ شدَّدُوا على أنفُسِهم فشدَّدَ الله عليهم»[(٥)]، وتقريعُهم بالتَّمادي وزجرُهم عن المراجعَةِ بقولِهِ:

= ورواه الشهاب: (طوالُ مِثْلُ) بالثاء واللام مرفوعاً، والسيوطي والأنصاري وملا خسرو: (طوالُ مَشَلِّ) بالشين واللام مضافاً، وذكر الكل البغدادي في «خزانة الأدب» (٨/ ٧١)، وانظر: «حاشية ملا خسرو» (و٢٠٢ب)، و«حاشية السيوطي» (٣/ ١٤)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ٣٤٠)، و«حاشية الخفاجي».

(١) قوله: «ويلزمه النسخ قبل الفعل»؛ أي: فالدالُّ على أن البقرة معينة ناسخٌ لا مخصِّصٌ «فإن التخصيص إبطال للتَّخيير» بين ذبح أيِّ بقرة شاؤوا. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٤٠).

(٢) قوله: «والحق جوازهما»؛ أي: تأخير البيان عن وقت الخطاب، والنسخ قبل الفعل. المصدر السابق.

(٣) قوله: «ويؤيد الرأي الثاني»؛ أي: وهو كونها بقرةً مبهمة. المصدر السابق.

(٤) قوله: «والمروي» عطف على: «ظاهر اللفظ». المصدر السابق.

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ١٠٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا، ورواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٣ ـ تفسير) عن عكرمة يبلغ به النبي ﷺ وإسناده صحيح إلى عكرمة لكنَّهُ مرسل، وله شاهد رواه البزار (٢١٨٨ ـ كشف) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، وفي سنده عباد بن منصور، وفيه ضعف، وقال ابن كثير: حديث غريب من هذا الوجه، وأحسن أحواله أن يكون من كلام أبي هريرة.

﴿فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾؛ أي: تُؤمرونَه، بمعنى: تؤمَرُونَ به، مِن قولكَ:

أَمرْتُـكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ....[1]

أَو: أَمْرَكم، بمعنى: مأمُورَكم.

(٦٩) ـ ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ «الفُقوعُ»: نُصُوعُ الصُّفرَةِ، ولذلك يُؤكَّدُ بِهِ فيُقالُ: أصفَرُ فاقعٌ، كما يُقالُ: أسوَدُ حَالِكٌ، وفي إسنادِهِ إلى اللَّونِ ـ وهو صفةُ ﴿صَفْرَآءُ﴾ ـ لمُلابَستِهِ بها فَضلُ تأكيدٍ[2]؛ كأنَّه قيلَ: صفراءُ شَديدُ الصُّفرةِ صُفرتُها.

وعن الحسَنِ: سَوداءُ شديدةُ السَّوادِ[3]، وبه فُسِّرَ قولُه تعالى: ﴿جِمالاتٌ صُفْرٌ﴾[4] [المرسلات: ٣٣]، قالَ الأعشى:

---

(١) صدر بيت ورد في «الكتاب» (١/ ٣٧)، و«خزانة الأدب» (١/ ٣٤٣)، واختلف في نسبته، وعجزه:

فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

قال الطيبي: أي: أمرتك بالخير، بدليل قوله: فافعل ما أمرت به، ولأن الأمر لا يستعمل إلَّا بالباء. (ذا مال)؛ أي: ذا إبل وماشية. والنشب: المال الأصيل. حذف من الآية الجار إيجازًا وأمنًا من الإلباس، وأوصل الفعل ثم حذف الضمير. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٢٢).

(٢) قوله: «وفي إسناده...» خبر مقدم، والمبتدأ هو قوله: «فضلُ تأكيد»؛ وقوله: «وهو صفة صفراء» جملة اسمية في محل نصب حال للضمير في قوله: «إسناده»، وقوله: «لملابسته بها» متعلقٌ بـ«إسنادِه» وتعليلٌ لإسناد ﴿فَاقِعٌ﴾ لغير ما هو له، فإن حقه أن يسند إلى ضمير ﴿صَفْرَآءُ﴾ بأن يقال: بقرة صفراء فاقعة؛ لأن الفقوع الذي هو شدة الصفرة وخلوصها من صفات الأصفر لا من صفات لونه الذي هو الصفرة، فإن ما كان شديد الصفرة هو نفس الأصفر لا صفرته. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٩٦).

(٣) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٢ ـ تفسير)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٩٣).

(٤) هذه قراءة سبعية وستأتي في مكانها. انظر: «السبعة» (ص: ٦٦٦)، و«التيسير» (ص: ٢١٨).

تِلـكَ خَيلِـي منـهُ وتلـكَ رِكابِي هُنَّ صُفْـرٌ أولادُهـا كالزَّبيبِ[(١)]

ولعلَّه عَبَّرَ بالصُّفرةِ عن السَّوادِ لأنَّها من مُقدِّماتِه، أو لأنَّ سوادَ الإبلِ تَعلوهُ صفرةٌ.

وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّ الصُّفرَةَ بهَذا المعنى لا تُؤكَّدُ بالفُقُوعِ.

﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾؛ أي: تُعجِبُهم، والسُّرورُ أصلُه: لذَّةٌ في القلبِ عند حصولِ نفعٍ أو توقُّعِهِ، من «السِّرِّ».

(٧٠) ـ ﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ﴾ تكريرٌ للسُّؤالِ الأوَّلِ واستكشافٌ زائدٌ، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا﴾ اعتِذارٌ عنه؛ أي: إنَّ البقرَ الموصُوفَ بالتَّعوينِ والصُّفرةِ كثيرٌ فاشتبَهَ علينا.

وقُرِئَ: «إنَّ الباقِرَ»[(٢)]، وهو اسمٌ لجماعةِ البقرِ، و: «الأباقرَ» و«البَواقرَ»[(٣)].

و: «يَتَشابَهُ» بالياءِ وبالتَّاءِ، و: «تَشَّابَهُ» بطَرحِ التَّاءِ وإدغامِها على التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، و: «تشابَهَت» مُخفَّفًا ومشدَّدًا، و: «تَشَّبَّهُ» بمعنى: تَتَشَبَّهُ، و: «يَشَّبَّه» بالتَّذكيرِ، و: «متشابِهٌ»، و: «متشابهَةٌ»، و: «مُشْتَبِهٌ»، و: «مُتَشَبِّهٌ»[(٤)].

---

(١) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٢٧)، و«الغريب المصنف» لأبي عبيد (١/ ٣٤١)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٥٣).

(٢) قرأ بها محمد ذو الشامة ويحيى بن يعمر وعكرمة وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٦٥)، و«الكشاف» (١/ ٢٧٨).

(٣) ذكر الأنصاري في «حاشيته» (١/ ٣٤٢) أن قوله: «الأباقرَ» و«البَواقرَ» معطوف على «الباقر»، فهو من جملة ما قرئ شاذًّا. ولم أقف على هاتين القراءتين في كتب القراءات والتفسير، لكن نُسبت الثانية للإمام أبي حنيفة في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (٢/ ٥٠٧)، والله أعلم.

(٤) ﴿تَشَٰبَهَ﴾ بصيغة الفعل الماضي هي القراءة المشهورة المتواترة، ورُوي عن مجاهد: «يتشابهُ»، =

﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ إلى المرادِ ذبحُها، أَو إلى القاتلِ.

وفي الحدِيثِ: «لو لم يستثنُوا لَمَا بُيِّنَت لهُم آخِرَ الأبدِ»[1].

واحتجَّ بهِ أصحابُنا على أنَّ الحوادثَ بإرادةِ اللهِ تعالى[2]، وأنَّ الأمرَ قد ينفكُّ عن

= وقرأ الحسن والأعرج ومجاهد وأبو حيوة: «تشَّابَهُ» بشدِّ الشين وضم الهاء، أصله: تتشابه، ورويت عن زيد بن علي، ورُوي أيضًا عن يحيى والحسن: «تَشَابَهُ» بتخفيف الشين على حذف التاء الثانية، وقرأ ابن مسعود ويحيى بن يعمر وإبراهيم وابن مقسم ومحمد ذو الشامة المعيطي: «يشَّابَهُ» بالتشديد والرفع والياء، وقرأ ابن أبي إسحاق: «تشَّابَهَت»، ورُويت عن أبي بن كعب بالتخفيف، وقيل بالعكس، وروي عن محمد ذي الشامة: «تَشَّبَّهُ» بالتشديد، وعن مجاهد: «تَشَبَّهَ»، ورُويت عن محمد ذي الشامة أيضًا، وروي عن ابن مسعود أيضًا: «مُتَشبِّهٌ» و«مُتشابهٌ»، وعن الأعمش أيضًا: «مُتشابهةٌ»، وعن أبي بن كعب: «مُشتبِهٌ». انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٦٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«تفسير الثعلبي» (٣/ ٣٨٧)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٤٨٦)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٦٥)، و«الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٧٨)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ١٥٤)، و«البحر» لأبي حيان (٢/ ١٨٥).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٩٩ و١٠٠) عَن ابنِ جريجٍ وعن قتادة رفعاه وكلاهما مرسل. وروى معناه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي سنده عباد بن منصور، وهو ضعيف، وقال ابن كثير: «حديث غريب من هذا الوجه، وأحسن أحواله أن يكون من كلام أبي هريرة». وروى نحوه سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٣ ـ تفسير) عن عكرمة عن النبي ﷺ، وإسناده صحيح لكنه مرسل.

(٢) قولُهُ: «واحتجَّ بِهِ أصحابُنا...»: وجهُه: أنَّ الاهتداءَ عُلِّقَ بمشيئَةِ اللهِ ـ والمشيئةُ والإرادةُ بمعنًى واحدٍ ـ فلا يقعُ بدونِها، والاهتداء من جملة الحوادث، فتستوي في ذلكَ جميعُ الحوادثِ، إذ لا قائِلَ بالفرقِ، وأن اللهَ قصَّهُ مقرِّرًا لهُ، ووقعَ في الحديثِ ما يُؤيِّدُهُ، فلا يَردُ أنَّهُ مِن كلامِ اليهودِ فكيفَ يكونُ حجَّةً؟! فدل على أن الحوادث كلها لا تقع إلا بمشيئة الله، وأن قوم موسى على غلظ أفهامهم كانوا أعرف بالله من المعتزلة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ١٠٠)، و«حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٣/ ٣٩٩).

الإرادةِ وإلَّا لم يكُن للشَّرطِ بعدَ الأمرِ مَعْنًى(١)، والمعتزلةُ والكراميَّةُ على حدوثِ الإرادةِ، وأُجيبَ بأنَّ التَّعليقَ باعتبارِ التَّعلُّقِ(٢).

(٧١) ـ ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾؛ أي: لم تُذلَّلْ للكِرابِ وسَقيِ الحروثِ، و﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ صفةٌ لـ﴿بَقَرَةٌ﴾ بمعنى: غيرُ ذلولٍ، و«لا» الثَّانيةُ مزيدَةٌ لتأكيدِ الأولى، والفِعلانِ صِفتا ﴿ذَلُولٌ﴾، كأنَّه قيلَ: لا ذلولٌ مثيرَةٌ وسَاقيةٌ.

وقُرِئَ: «لا ذلولَ» بالفتحِ(٣)؛ أي: حيثُ هي، كقولِكَ: مررتُ برَجلٍ لا بخيلَ ولا جبَانَ؛ أي: حيثُ هو.

---

(١) قولُهُ: «وأنَّ الأمرَ قد ينفكُّ...» ردٌّ على مَن قالَ مِنَ المعتزلَةِ: «إنَّ الأمرَ هو الإرادَةُ، وإن كل ما أمر الله به فقد أراده»، ووجهُه: أَنَّهُ أمرَهُم بذبحِها، ثمَّ ارتضى تعليقَ الاهتداءِ لذبحِها على إرادتِهِ، فلو كانَتْ الإرادة عينَ الأمر لم يرتضِ تعليقَهُ بعدَ وقوعِهِ، لأن الأمر بذبح البقرة متحقِّق، فلو كان عينَ الإرادة لكانت الإرادة أيضا منجزة، فدل انفكاكها عنه، وهذا معنى قوله: «وإلَّا لم يكُن للشَّرطِ بعدَ الأمرِ مَعْنًى» أراد بالشرط التعليق بمشيئة الله. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ١٠٠)، و«حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٣/ ٤٠٠).

(٢) قولُهُ: «والمعتزلَةُ والكراميَّةُ...» عطفٌ على فاعلِ (احتجَّ)، ووجهُ احتجاجهم: أنَّ كلمة «إنْ» إنما تدخل على ما يحدث في المستقبل، فدخولها عليها يقتضي الحدوثَ؛ لأَنَّهُ علَّقَ حصولَ الاهتداءِ على حصولِ مشيئَتِهِ، وهوَ حادثٌ، فكذلكَ مشيئَتُهُ محدثَةٌ. وأجيب بأن اللازم من التعليق حدوث التعلق، وحدوثه لا ينافي أزلية نفس الإرادة، وإنما قلنا إن اللازم ذلك لأن حصول الاهتداء ليس بمعلق على حصول نفس المشيئة بل هو معلق على تعلق المشيئة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ١٠٠)، و«حاشية الخفاجي».

(٣) نسبت لأبي عبد الرحمن السلمي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«الكشاف» (١/ ٢٧٩). ومعناها كما قال الزمخشري: لا ذلولَ هناك؛ أي: حيث هي، وهو نفيٌ لذلِّها ولِأَنْ تُوصَفَ به فيقالَ: هي ذَلولٌ.

و: «تُسْقِي» من أَسْقَى (١).

﴿مُسَلَّمَةٌ﴾: سَلَّمَها اللهُ من العُيُوبِ، أو: أهلُها من العملِ، أو: أُخلِصَ لونُها، من «سَلِمَ له كذَا»: إذَا خَلَصَ له.

﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾: لا لَونَ فيهَا يُخالفُ لَونَ جلدِها، وهيَ في الأصلِ مَصدرُ «وَشَاهُ وَشْيًا وشِيَةً»: إذَا خلطَ بلونِه لَونًا آخرَ.

﴿قَالُواْ ٱلۡـَٔـٰنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ﴾؛ أي: بحقيقةِ وَصفِ البقرةِ وحَقَّقْتَه لنا.

وقُرِئَ: «آلآنَ» بالمدِّ على الاستفهامِ (٢)، و«الَانَ» بحذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حركَتِها على اللَّامِ (٣).

﴿فَذَبَحُوهَا﴾ فيهِ اختصارٌ، والتَّقديرُ: فحصَّلوا البقرةَ المنعُوتَةَ فذَبحُوها ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ لتطويلِهم وكثرةِ مراجعَاتِهم، أو لخَوفِ الفضيحَةِ في ظهُورِ القاتلِ، أو لغلاءِ ثمنِها؛ إذ رُويَ أنَّ شيخًا صَالحًا منهم كانَ له عِجْلَةٌ، فأتَى بهَا الغيضةَ وقالَ: اللَّهمَّ إنِّي أستودِعُكَها لابني حتَّى يكبَرَ، فشبَّتْ وكانَت وَحيدَةً بتلكَ الصِّفاتِ، فسَاوَمُوها اليتيمَ وأمَّهُ حتَّى اشتَروهَا بمِلءِ مَسْكِها ذهَبًا، وكانَت البقرةُ إذ ذاكَ بثلاثةِ دنانيرَ (٤).

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤) عن بعضهم، لكن وقع فيه: «نُسقي» بالنون، وهو تحريف ظاهر.

(٢) نُسبت لأبي السمال. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٦٥)، ووقع في المطبوع منه: ابن السمال.

(٣) هي قراءة ورش. انظر: «التيسير» (ص: ٣٥)، و«النشر» (١/ ٤١٦).

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٩) مطولًا عن ابن عباس ووهب وغيرهما، وروى قصة بيعها بملء مسكها مختصرة الطبري في «تفسيره» (٢/ ١١٤ ـ ١١٦) عن مجاهد والسدي وعبيدة السلماني وغيرهم، وكون ثمنها إذ ذاك ثلاثة دنانير رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ١١٦) عن عكرمة.

و«كادَ» من أفعالِ المقاربةِ وُضِعَ لدنوِّ الخبرِ حصُولًا، فإذا دخلَ عليه النَّفيُ قيلَ: مَعناه الإثباتُ مُطلقًا، وقيلَ: ماضيًا، والصَّحيحُ أنَّه كسَائرِ الأفعالِ.

ولا ينافي قولُه: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ قولَه: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لاختلافِ وَقتيهما، إذ المعنى: أنَّهم ما قاربُوا أن يفعلُوا حتَّى انتهَتْ سُؤالَاتُهم وانقطعَتْ تعلُّلَاتُهم، ففعلُوا كالمضطرِّ المُلجَأِ إلى الفِعلِ.

(٧٢) ـ ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ خطابٌ للجمع[١] لوجودِ القتلِ فيهم[٢].

﴿فَادَّارَءْتُمْ فِيهَا﴾: اختصَمتُم في شأنِها؛ إذ المتخاصِمانِ يدفعُ بعضُهم بَعضًا، أو: تَدافَعْتُم بأن طرَحَ قتلَها كلٌّ عَن نَفسِه إلى صَاحِبِه.

وأصلُه: تدَارَأتُم، فأُدْغمَت التَّاءُ في الدَّالِ واجتُلبَتْ لها همزةُ الوصْلِ.

﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾: مُظهِرُه لا محالةَ، وأُعمِلَ ﴿مُخْرِجٌ﴾ لأنَّه حكايةُ مُستقبَلٍ كما أُعمِلَ ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] لأنَّه حكايةُ حالٍ مَاضيَةٍ.

(٧٣) ـ ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ﴾ عطفٌ على «ادَّارَأْتُم»، وما بينهما اعتراضٌ، والضَّميرُ للنَّفسِ، والتَّذكيرُ على تأويلِ الشَّخصِ أو القتيلِ.

﴿بِبَعْضِهَا﴾ أيَّ بعضٍ كانَ، وقيلَ: بأَصغرَيها، وقيلَ: بلسَانِها، وقيلَ: بفَخذِها اليُمنى، وقيلَ: بالأذُنِ، وقيلَ: بالعَجْبِ[٣].

﴿كَذَلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ يدلُّ على ما حُذفَ، وهو: فضَرَبُوه فحَيِيَ، والخطابُ مع مَن حَضرَ حياةَ القتيلِ أو نزولَ الآيةِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «للجميع».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «منهم».

(٣) هو بإسكان الجيم: العظمُ بين الأليتين وأصلُ الذنب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٤٥).

﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾: دلائلَه على كمالِ قدرتِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: لكي يَكملَ عَقلُكُم، وتَعْلَمُوا أنَّ مَن قَدَرَ على إحياءِ نفسٍ قَدَرَ على إحياءِ الأنفُسِ كلِّها، أو: تعملونَ على قضيَّتِهِ[١].

ولعَلَّه تعالى إنَّما لم يُحْيِهِ ابتدَاءً، وشرَطَ فيه ما شَرَطَ؛ لِمَا فيهِ من التَّقرُّبِ، وأداءِ الواجبِ، ونفعِ اليتيمِ، والتَّنبيهِ على بركةِ التَّوكُّلِ والشَّفقَةِ على الأولادِ، وأنَّ مِن حَقِّ الطَّالبِ أن يقدِّمَ قُربةً، والمتقرِّبِ أن يتحرَّى الأحسنَ ويُغاليَ بثمَنِهِ، كما رُويَ عن عمرَ رضي الله عنه أنَّهُ ضحَّى بنجِيبةٍ بثلاثِ مئةِ دينارٍ[٢].

وأنَّ المؤثِّرَ في الحقيقةِ هو اللهُ تعالى، والأسبَابُ أماراتٌ لَا أثرَ لها.

وأنَّ مَن أرادَ أن يَعرفَ أَعدَى عَدُوِّه السَّاعيَ في إمَاتتِه الموتَ الحقيقيَّ فطريقُه أن يذبحَ بقرةَ نفسِهِ الَّتي هي القوَّةُ الشَّهْويَّةُ حينَ زالَ عنها شَرَهُ الصِّبَا ولم يلحَقْها ضعفُ الكِبَرِ، وكانَت مُعْجِبةً رائقةَ المنظَرِ، غيرَ مُذَلَّلةٍ في طلبِ الدُّنيا، مُسَلَّمةً عَنْ دَنَسِها، لَا سمةَ بها[٣] من مَقابحِها، بحَيثُ يصلُ أثرُه[٤] إلى نفسِهِ فتحيا به حيَاةً طَيِّبةً، وتُعْرِبُ عمَّا به ينكشِفُ الحالُ ويرتفِعُ ما بين الوهمِ والعَقلِ من التَّدارُؤ والنِّزاعِ[٥].

(٧٤) - ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم﴾ «القسَاوَةُ»: عبارةٌ عَن الغِلظِ مَعَ الصَّلَابَةِ كما في الحجَرِ، وقَسَاوةُ القلبِ مثلٌ في نبوِّهِ عَن الاعتبارِ، و﴿ثُمَّ﴾ لاستبعادِ القَسوَةِ.

---

(١) قوله: «على قضيته»؛ أي: قضية عقلهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٤٦).

(٢) رواه أبو داود (١٧٥٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أي: لا علامَةَ، وهي معنى ﴿لَّا شِيَةَ﴾. «حاشية الخفاجي».

(٤) أي: أثر الذبح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٤٦).

(٥) في نسخة الخيالي: «من التدارؤ والتدافع».

﴿مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ يعني: إحياءِ القتيلِ، أو جميعِ ما عُدِّدَ من الآياتِ، فإنَّها ممَّا يُوجبُ لِيْنَ القلبِ.

﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ﴾ في القَسوَةِ ﴿أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗ﴾ مِنها، والمعنى: أنَّها في القَساوةِ مثلُ الحجارةِ أو زائدٌ[1] عليها، أو أنَّها مثلُها أو مِثلُ ما هو أشدُّ منها قسوَةً كالحَديدِ، فحُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ، ويعضدُهُ قراءةُ الجَرِّ بالفتحِ[2] عطفًا على «الحجارةِ»[3].

وإنَّما لم يُقَل: أقسَى؛ لِمَا في ﴿أَشَدُّ﴾ مِنَ المبالغةِ، والدَّلالةِ على اشتدَادِ القَسوتَينِ، واشتمالِ المفضَّلِ على زيادةٍ[4].

وَ﴿أَوۡ﴾ للتَّخييرِ، أو للتَّرديدِ بمعنى: أنَّ من عرَفَ حالَها شبَّهَها بالحجارةِ أو بما هُوَ أقسَى منها.

﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِ﴾ تعليلٌ للتَّفضِيلِ، والمعنى: أنَّ الحجَارَةَ تتأثَّرُ وتنفعلُ؛

---

(١) في نسخة الخيالي: «في القسوة مثل الحجارة أو أزيد».

(٢) في نسخة الخيالي: «قراءة الحسن بالجر».

(٣) نسبت لأبي حيوة في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، وللأعمش في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٦٦)، و«الكشاف» (١/ ٢٨٥).

(٤) قوله: «واشتمال المفضل على زيادة» قال الأنصاري: أي: على زيادة اشتداد القلوب على اشتداد الحجارة، وإلا فـ(أقسى) مشتملٌ على زيادة هي زيادةُ القسوة على القسوة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٤٧).

وفي معناه قول الشهاب: أجاب بأن «أشدَّ» أبلغُ مِن «أقسى» لدلالتِهِ على الزِّيادَةِ بالمادَّةِ والهيئَةِ، فيدُلُّ على اشتدادِ القسوتَيْنِ في المُفضَّلِ والمفضَّلِ عليه. «حاشية الخفاجي».

فإنَّ منهَا ما يتَشقَّقُ[١] فينبعُ منهُ الماءُ ويتفجَّرُ منه الأنهارُ، ومِنهَا ما يتَردَّى مِن أعلى الجبَلِ انقيَادًا لِمَا أرادَ اللهُ بِهِ، وقلوبُ هؤلاءِ لا تتأَثَّرُ وَلَا تنفَعِلُ عَن أَمرِ اللهِ.

و«التَّفجُّرُ»: التَّفَتُّحُ بسَعَةٍ وكثرةٍ، والخَشيَةُ مجازٌ عَن الانقيَادِ.

وقُرِئَ: «إِنْ» على أنَّها المخفَّفَةُ من الثَّقيلَةِ[٢]، ويلزَمُها اللَّامُ الفارقةُ بينها وبين «إنْ» النَّافيةِ، و: «يهبُط» بالضَّمِّ[٣].

﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ وَعيدٌ على ذلك. وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ ويعقوبُ وخَلَفٌ وأبو بكرٍ بالياءِ ضَمًّا إلى ما بَعدَهُ، والباقُونَ بالتَّاءِ[٤].

(٧٥) ـ ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ﴾ الخطابُ لرسولِ اللهِ والمؤمنينَ ﴿أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ﴾: أن يصَدِّقوكم[٥]، أو: يُؤمِنُوا لأجْلِ دَعْوَتِكم؛ يعني: اليهُودَ.

﴿وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ﴾: طائفةٌ مِن أسلافِهم ﴿يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ يعني:

---

(١) في نسخة التفتازاني: «ما ينشق».

(٢) نسبت لقتادة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«المحتسب» (١/ ٩١).

(٣) نسبت للأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤).

(٤) بالياء قراءة ابن كثير وحده من العشرة في المشهور عنهم، والباقون بالتاء، وما ذكره المصنف يخالف ما ذكره ابنُ مجاهد والداني عن نافع وأبي بكر، والأزهريُّ عنهما وعن يعقوب، وابنُ الجزري عنهم وعن خلف. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٠ ـ ١٦٢)، و«معاني القراءات» للأزهري (١/ ١٥٦)، و«التَّيسير» (ص: ٧٤)، و«النشر» (٢/ ٢١٧)، وقد اختلف المحشون في قراءة عبارة البيضاوي، فبعضهم أثبتها كالمثبت، وآخرون عكسوا بين قوله: «بالياء» وقوله: «بالتاء»، وكلاهما مخالف للمصادر على ما بينا. انظر: «حاشية ملا خسرو» (٢٠٨/ ب)، و«حاشية عصام الدين» (٩٨/ أ)، و«حاشية شيخ زاده» (٢/ ١١٥).

(٥) في نسخة الخيالي: «أن يحدثوا لكم التصديق».

التَّـورَاةَ ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ كنَعـتِ محمَّـدٍ عليـه السَّـلامُ وآيـةِ الرَّجـمِ، أو تأويلِـه[١] فيُفَسِّـرونَه بما يَشـتَهُونَ.

وقيلَ: هؤلاءِ مِنَ السَّبعينَ المختارينَ، سمعُوا كلامَ اللهِ حينَ كلَّمَ مُوسَى بالطُّورِ ثمَّ قالُوا: سَمعنا اللهَ يقُولُ في آخرهِ: إن اسْتَطَعْتم أَن تفعَلُوا هَذهِ الأشيَاءَ فافعَلُوا وإن شِئتُم فلا تفعَلُوا[٢].

﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ﴾؛ أي: فَهِمُـوه بعقُولِهـم ولـم يبـقَ لَهُـم فيـهِ رِيْبَـةٌ ﴿وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ أنَّهُـم مُفتَـرونَ مُبْطِلـونَ.

ومعنى الآيةِ: أنَّ أحبارَ هؤلاءِ ومُقدَّمِيهم كانُوا على هذِهِ الحالةِ، فمَا ظنُّكَ بسَفِلَتِهم وجُهَّالِهم؟ وأنَّهُم إن كفرُوا وحرَّفُوا فلَهُم سابقةٌ في ذلك.

(٧٦) ـ ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ يعني: منافِقيهم ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ بأنَّكم على الحقِّ ورسُولُكُم هو المبشَّرُ بهِ في التَّورَاةِ ﴿وَإِذَا خَلَا بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ﴾؛ أي: الَّذينَ لَم ينافِقُوا مِنهُم عاتِبِينَ على مَن نافقَ ﴿قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾: بما بيَّنَ لكم في التَّورَاةِ من نعْتِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ.

---

(١) قوله: «تأويله» عطف على «نعتِ» بتقدير المضاف؛ أي: كتحريف نعته وتغييره، والمعنى: أنهم يحرفون كلام الله بتبديله وتغييره بالكلية، أو بتأويله بالتأويلات الفاسدة. انظر: «حاشية القونوي» (٣/ ٤٣١).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٩٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٧)، وفي «البسيط» (٣/ ٧٧)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ١١٣)، عن ابن عباس ومقاتل. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٣٧)، و«تفسير الطبري» (٢/ ١٤٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ١٤٨)، عن ابن إسحاق قال: «بلغني عن بعض أهل العلم...» فذكره، قال ابن حجر في «العجاب» (١/ ٢٦٤): وأخلق به أن يكون عنى الكلبي أو بعض أهل الكتاب، قال: وأما ابن الكلبي فإنه ذكر هذا في «تفسيره» عن أبي صالح وهو من رواية محمد بن مروان السدي الصغير عنه وقد تقدم أن هذه سلسلة الكذب.

أو الَّذينَ نافقُوا لِأَعقابِهم إظهَارًا للتَّصَلُّبِ في اليهُوديَّةِ ومنعًا لَهُم عَن إِبداءِ ما وَجَدُوا في كتابِهم، فينافقونَ الفريقينِ، فالاستفهامُ على الأوَّلِ تقريعٌ وعلى الثَّاني إنكارٌ ونهيٌ.

﴿لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ﴾: ليَحتجُّوا عليكم بما أنزلَ رَبُّكم في كتابِهِ، جَعَلُوا مُحاجَّتَهم بكتابِ اللهِ وحُكمِه مُحاجَّةً عِندَهُ؛ كما يُقالُ: «عِندَ اللهِ كذا» ويرادُ بهِ: أنَّه جاءَ في كتابهِ وحكمِه.

وقيلَ: عندَ ذِكرِ ربِّكم، أو: بما عندَ رَبِّكم، أو: بين يدَي رسولِ ربِّكم.

وقيلَ: عندَ رَبِّكم في القيامَةِ. وفيه نظرٌ إذِ الإخفاءُ لا يَدْفعُه(١).

﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ إمَّا من تمامِ كلامِ اللَّائمينَ، وتقديرُه: أفلا تَعْقِلونَ أنَّهم يحاجُّونكم به فيَحُجُّونكم به؟ أو خطابٌ من اللهِ للمؤمنينَ متَّصلٌ بقولِه: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ﴾، والمعنى: أفلا تعقلونَ حالَهم وأنْ لا مطمَعَ لكم في إيمانِهم؟

(٧٧) ـ ﴿أَوَلَا يَعۡلَمُونَ﴾ يعني: هؤلاءِ المنافقينَ، أو اللَّائمينَ، أو كليهما، أو إيَّاهم والمحرِّفينَ.

﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾ وَمِن جملتِها إسرارُهُم الكفرَ وإعلانُهُم الإيمانَ، وإخفاءُ ما فتحَ اللهُ عليهم وإظهارُ غيرِه، وتحريفُ الكَلِمِ عن مواضعِه ومَعانيهِ.

---

(١) قوله: «إذ الإخفاء»؛ أي: إخفاء ما بين لهم في التوراة «لا يدفعها»؛ أي: لا يدفع المحاجَّة يوم القيامة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٠).

قلت: وقوله: «لا يدفعها» هكذا جاءت عند الأنصاري، ومثله في «حاشية شيخ زاده» (٢/ ١٢٠)، و«حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٣/ ٤٣٨)، وحملوها جميعًا على المحاجة، وهو الظاهر، والذي في نسختنا: «لا يدفعه»، ومثله في «حاشية ملا خسرو» (و٢٠٩/ ب)، ولعلَّ المراد: لا يدفع الاحتجاج.

(٧٨) ـ ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾: جهَلةٌ لا يَعرِفونَ الكتابَةَ فيطالعُوا التَّورَاةَ ويتحقَّقوا ما فيهَا، أو التَّورَاةَ[1].

﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ استثناءٌ منقطِعٌ، و«الأَمَانيُّ»: جمعُ أمنيَّةٍ، وهيَ في الأصلِ: ما يقدِّرُه الإنسانُ في نفسِه، من «مَنَى»: إذا قدَّرَ، ولذلك تُطلقُ على الكذبِ وعلى ما يُتمنَّى وما يُقرَأُ.

والمعنَى: ولكن يعتقِدونَ أكاذيبَ أَخَذُوهَا تقليدًا مِنَ المحرِّفينَ، أو مواعيدَ فارغةً سمِعُوهَا منهُم: مِن أنَّ الجنَّة لَا يَدخلُها إِلَّا من كانَ هُودًا أو نصارى، وأنَّ النَّارَ لن تمسَّهم إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودةً.

وقيلَ: إِلَّا ما يقرؤونَ قراءةً عاريةً عن مَعرفةِ المعنى وتدَبُّرِه، مِنْ قولِهِ:

تمنَّى كتابَ اللهِ أوَّلَ لَيْلِهِ   تمَنِّيَ داوُدَ الزَّبُورَ على رِسْلِ[2]

(١) قوله: «أو التوراة» معطوف على «الكتابة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٠).

(٢) البيت برواية المؤلف دون نسبة في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٣٨)، و«المنجد في اللغة» لكراع النمل (ص: ١٥٤)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١٥١)، و«تفسير القرآن» لابن أبي زمنين (٣/ ١٨٩)، و«الغريبين» للهروي (مادة: منا)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٢٨)، و«المحكم» لابن سيده (١٠/ ٥١١). وعزاه الآلوسي في «روح المعاني» (١٧/ ٣٦٠) لحسان، وليس في «ديوانه».
و«رِسْل» بكسر فسكون بمعنى: تؤدَةٍ وهِينةٍ.
وذكروا بيتًا آخر بهذا الصدر والعجزُ مختلف، كما في «العين» (٨/ ٣٩٠)، و«السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٣٨)، و«المنجد في اللغة» لكراع النمل (ص: ١٥٤)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٤٣٥)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١٥٠)، و«أمالي الزجاجي» (ص: ٢٠)، و«تفسير السمرقندي» (٢/ ٤٦٤)، و«الوجوه والنظائر» لأبي هلال العسكري (ص: ١٥٠)، و«الغريبين» للهروي (مادة: منا)، و«تفسير الثعلبي» (١٨/ ٣٢٢)، و«المحكم» لابن سيده (١٠/ ٥١١)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٢٨). وعجزه: =

وهُو لا يناسبُ وَصفَهُم بأنَّهم أمِّيُّونَ.

﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾: ما هم إلَّا قومٌ يظنُّونَ ولا علمَ لهُم، وقد يُطلقُ الظَّنُّ بإزاءِ العلمِ على كلِّ رأيٍ واعتقادٍ من غيرِ قاطعٍ وإنْ جَزَمَ بِهِ صاحبُه؛ كاعتقادِ المقلِّدِ والزَّائغِ عن الحقِّ بشُبهَةٍ[1].

(٧٩) - ﴿فَوَيْلٌ﴾؛ أي: تحسُّرٌ وهُلكٌ، ومَن قالَ: إنَّه وادٍ أو جَبلٌ في جهنَّمَ، فمعناه: أنَّ فيها مَوضعًا يَتبوَّأُ فيها مَن جُعِلَ له الويلُ، ولعلَّه سمَّاهُ بذلك مجازًا، وهو في الأصلِ مَصدَرٌ لا فعلَ له، وإنَّما سَاغَ الابتداءُ بِهِ نكرةً لأنَّه دعاءٌ[2].

﴿لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الكتابَ﴾ يعني: المحرَّفَ، ولعلَّه أرادَ به ما كتبُوه منَ التَّأويلاتِ الزَّائغةِ.

= وآخِرَه لاقَى حِمَامَ المَقَادِرِ

وذكر بعضهم كابن الأنباري والهروي والثعلبي: أنه في رثاء عثمان رضي الله عنه. وقد نسب بهذه الرواية لكعب بن مالك في «ديوانه» (ص: ٢٩٤)، و«تفسير الماوردي» (١/ ١٥٠)، و«القرطبي» (٢/ ٦)، و«الدر المصون» (١/ ٤٤٧)، ونسب لحسان في «تفسير الرازي» (٢٣/ ٢٣٨)، و«الخازن» (٣/ ٢٦١).

ووقع في نسخة التفتازاني: «أول ليلة»، والمثبت من باقي النسخ، وهو كذلك في أكثر المصادر، وهو أصح، قال الشهاب في «الحاشية»: و«ليله» قيل: مضاف إلى ضمير الغائب، لا بتاء التأنيث للوحدة على ما في بعض النسخ، يعرف ذلك بالتأمل، ويؤيده أنّ ابن الأنباري وغيره أنشد تمامه: «وآخره لاقى...»، ولم يرو: وآخرها.

(١) في نسخة الخيالي: «لشبهة». ويصح هنا اللام والباء؛ لأن المعنى على الباء: بسبب شبهة كانت عنده، وعلى اللام: لأجل شبهة...، والمؤدى واحد.

(٢) قوله: «وإنما ساغ الابتداء به نكرة؛ لأنَّه دعاء» قيَّد بكونه نكرة ليخرج ما لو جُعل اسمًا لواد في جهنم؛ فإن الابتداءَ به لا يحتاج إلى مُسَوِّغ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٢).

﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾ تأكيدٌ؛ كقولِك: كتبتُه بيميني.

﴿ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: كَيْ يحصِّلوا به عَرَضًا من أعراضِ الدُّنيا، وإنَّه[1] ـ وإن جَلَّ ـ قليلٌ بالنِّسبةِ إلى ما استوجَبُوه من العقابِ الدَّائمِ.

﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ يعني: المحرَّفَ ﴿وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ يريدُ: الرُّشَا.

(٨٠) ـ ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾ «المسُّ»: اتِّصالُ الشَّيءِ بالبشرةِ بحَيثُ تتأثَّرُ الحاسَّةُ بهِ، واللَّمسُ كالطَّلَبِ له، ولذلكَ يُقالُ: أَلمسُه فلا أَجِدُه[2].

﴿إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ محصُورةً قليلةً، رُويَ أنَّ بعضَهم قالُوا: نعذَّبُ بعدَدِ أَيَّام عبادةِ العجلِ أربعينَ يَومًا[3]، وبعضَهم قالُوا: مدَّةُ الدُّنيا سبعةُ آلافِ سنَةٍ، وإنَّما نعذَّبُ مكانَ كلِّ ألفِ سنةٍ يَومًا[4].

﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾: خبرًا أو وعدًا بما تزعمونَ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «فإنه».

(٢) في نسخة الخيالي: «آخذه».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ١٧١) عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد ضعيف، ورواه أيضاً عن عكرمة والضحاك وزيد بن أسلم.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ١٧٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة ويهود تقول: إنما مدة الدنيا سبعة آلاف سنة، وإنما يعذب الناس في النار بكل ألف سنة من أيام الدنيا يوماً واحداً في النار من أيام الآخرة، فإنما هي سبعة أيام ثم ينقطع العذاب، فأنزل الله عز وجل في ذلك من قولهم: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾ الآية. وفيه محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت وهو مجهول، ومع ذلك فقد صحح إسناده السيوطي في «الحاشية» (٣/ ٣٥).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وحفصٌ بإظهَارِ الذَّالِ، والباقونَ بإدغامِه(١).

﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ جوابُ شرطٍ مقدَّرٍ؛ أي: إن اتَّخذتُم عندَ اللهِ عهدًا فلن يُخلفَ الله عَهدَه، وفيهِ دليلٌ على أنَّ الخُلفَ في خبرِه محالٌ.

﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿أَمْ﴾ مُعادِلَةٌ لهمزةِ الاستفهامِ بمعنى: أيُّ الأمرَينِ كائنٌ؟ على سبيلِ التَّقريرِ للعِلمِ بوقوعِ أحدِهما، أو منقطِعَةٌ بمعنى: بَل أتقولونَ؛ على التَّقريرِ والتَّقريعِ.

(٨١) ـ ﴿بَلَىٰ﴾ إثباتٌ لِمَا نفَوه مِن مِسَاسِ النَّارِ لهُم زمَانًا مَديدًا ودهرًا طويلًا على وجهٍ أعمَّ؛ ليكونَ كالبُرهانِ على بُطلانِ قولِهم. وتختصُّ بجوابِ النَّفي.

﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾: قبيحةً، والفَرقُ بينها وبينَ «الخطيئةِ»: أنَّها قد تقالُ فيما يُقصَدُ بالذَّاتِ، والخطيئةُ تَغلِبُ فيما يُقصَدُ بالعَرَضِ؛ لأنَّها مِنَ الخطَأ.

والكَسْبُ: استجلابُ النَّفعِ، وتعليقُهُ بالسَّيِّئةِ على طريقةِ قولِه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾؛ أي: استولَت عليه وشملَتْ جملةَ أَحْوالِه حتَّى صارَ كالمُحاطِ بها لا يخلو عنها شيءٌ من جوانبِه، وهذا إنَّما يصحُّ في شأنِ الكافِرِ؛ لأنَّ غيرَه ـ وإن لم يكُن له سوَى تصديقِ قلبِه وإقرارِ لسانِه ـ فلم تُحِطِ الخطيئةُ به، ولذلك فسَّرَها السَّلفُ بالكفرِ، وتحقيقُ ذلك: أنَّ مَن أذنبَ ذنبًا ولم يُقلِع عنه استجرَّه إلى معاودَةِ مثلِه والانهماكِ فيه وارتكابِ ما هو أكبرُ منهُ، حتَّى تستوليَ عليه الذُّنوبُ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٥)، و«التيسير» (ص: ٤٤).

وتأخذَ بمجامِعِ قلبِه، فيَصيرَ بطبعِه مائلًا إلى المعاصِي مُستحسِنًا إيَّاهَا معتقدًا أنْ لا لذَّةَ سِواها، مُبغِضًا لِمَن يمنعُه عنها مكذِّبًا لمن ينصحُهُ فيها؛ كما قالَ تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [الروم: ١٠].

وقرأ نافِعٌ: ﴿خَطيئاتُه﴾[1]، وقُرِئَ: «خَطِيَّتُه»[2] و«خَطِيَّاتُه»[3] على القلبِ والإدغامِ فيهما.

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾: مُلازِموها في الآخرةِ كما أنَّهم مُلازِمُونَ أسبابَها في الدُّنيا ﴿هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾: دائمُونَ أو لابثُونَ لبثًا طَوِيلًا.

والآيَةُ كما ترى لا حجةَ فيها على خلُودِ صاحبِ الكبيرَةِ، وكذا الَّتي قبلَها.

(٨٢) - ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ جرَتْ عادتُه سُبحانَه وتعالى على أن يَشفعَ وَعدَه بوعيدِه لتُرجَى رحمتُه ويُخشى عذابُه، وعَطفُ العملِ على الإيمانِ يدلُّ على خروجِه عَن مُسمَّاهُ.

(٨٣) - ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ إخبارٌ في معنى النَّهيِ؛ كقولِه تعالى: «ولا يضارُّ كاتبٌ ولا شهيدٌ»[4] [البقرة: ٢٨٢]، وهو أبلغُ من صريحِ النَّهيِ؛ لِمَا فيه مِن إيهامِ أنَّ المنهيَّ سارَعَ إلى الانتهاءِ فهو يخبرُ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٢)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) وهي قراءة حمزة وقفًا. انظر: «التيسير» (ص: ٤٠)، و«إتحاف فضلاء البشر» (ص: ١٨٣)، وفيه: ويوقف عليه لحمزة بإبدال همزته ياءً من جنس الزائدة قبلها وإدغامها فيها.

(٣) لم أجدها.

(٤) بالرفع، وهي قراءة شاذة نسبت لابن محيصن كما في «المحتسب» (١/ ١٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٨٥)، و«البحر» (٥/ ١١٤).

عنـه، ويَعضـدُه قـراءَةُ: «لا تعبُـدُوا»[١]، وعطفُ ﴿قولـوا﴾ عليه، فيكـونُ على إرادةِ القولِ[٢].

وقيلَ: تقديرُه: أنْ لا تعبُدُوا، فلمَّا حُذِفَ «أنْ» رُفِعَ؛ كقولِه:

أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِرِي أحـضُـر الـوَغَـى وأَن أشهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنتَ مُخلِدِي[٣]

ويدُلُّ علَيه قراءةُ: «أنْ لا تعبُدوا»[٤] فيكونُ بدلًا مِنَ الميثاقِ[٥]، أو معمولًا له بحذفِ الجارِّ.

وقيلَ: إنَّه جوَابُ قسَمٍ دلَّ عليه المعنَى، كأَنَّه قالَ: حلَّفنَاهُم لا تعبُدونَ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو عَمرٍو وعَاصِمٌ ويعقوبُ بالتَّاءِ حكايةً لِمَا خوطِبُوا به، والباقُونَ بالياءِ لأنَّهم غَيَبٌ[٦].

﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ متعلِّقٌ بمضمَرٍ تقديرُه: وتحسنونَ، أو: أحسِنُوا.

﴿وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ﴾ عَطفٌ على «الوالدينِ».

و«يتامَى»: جمعُ يَتيمٍ؛ كـ«نَديم» و«ندَامَى»، وهو قليلٌ.

---

(١) قراءة شاذة عن ابن مسعود في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥)، وعن أبيٍّ في «تفسير الثعلبي» (٣/ ٤٢٢)، وعنهما في «الكشاف» (١/ ٢٩٣).

(٢) قوله: «فيكون»؛ أي: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ «على إرادة القول»؛ أي: وقلنا لهم: لا تعبدون. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٦).

(٣) البيت لطرفة. انظر: «ديوانه» (ص: ٣٢)، و«الكتاب» (٣/ ٩٩). و(أحضر) يروى بالرفع والنصب كما قال السمين في «الدر المصون» (١/ ٤٦٠).

(٤) رويت عن ابن مسعود، وهذه بإثبات «أن» بخلاف التي ذُكرت قبل وحُملت على النَّهي. انظر: «الكشاف» (١/ ٢٩٣).

(٥) في نسخة التفتازاني: «بدلاً عن ميثاق».

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٢)، و«التيسير» (ص: ٧٤)، و«النشر» (٢/ ٢١٨).

و«مسكِينٌ»: مِفْعِيلٌ من السُّكونِ، كأنَّ الفقرَ أَسْكَنَه.

﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾؛ أي: قولًا حُسنًا، وسمَّاهُ ﴿حُسْنًا﴾ لِلمبالغَةِ.

وقرِئ: «حُسُنًا» بضمَّتين[١]، وهوَ لغةُ أَهلِ الحجازِ، و: ﴿حَسَنًا﴾[٢] و: «حُسْنى» على المصدَر[٣] كـ«بُشرى»، والمرادُ به: ما فيه تخلُّقٌ وإرشادٌ.

﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ يُريدُ بهمَا ما فُرِضَ عليهم في ملَّتِهم.

﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ على طريقةِ الالتفاتِ، ولعَلَّ الخطابَ مع الموجودينَ منهم في عَهْدِ الرَّسُولِ ومَن قبلهُم على التَّغليبِ؛ أي: أعرضتُم عن الميثاقِ ورفضتُموهُ.

﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ﴾ يريدُ به: مَن أقامَ اليهُوديَّةَ على وَجهِهَا قبلَ النَّسخِ ومَن أسلَمَ منهُم.

﴿وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾: قومٌ عادتُكم الإعراضُ عن الوفاءِ والطَّاعةِ، وأصلُ «الإعراضِ»: الذَّهابُ عن المواجهَةِ إلى جهةِ العَرْضِ.

(٨٤) ـ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ﴾ على نحوِ ما سَبقَ، والمرادُ بهِ: أنْ لا يتعرَّضَ بعضُهم بعضًا بالقتلِ والإجلاءِ عن الوطنِ، وإنَّما جعَلَ قتلَ الرَّجلِ غيرَه قتلَ نفسِه لِاتِّصالِه به نَسَبًا أو دينًا، أو لأنَّه يوجبُه قصاصًا.

وقيلَ: معناه: لا ترتكبُوا ما يُبيحُ سفكَ[٤] دِمائِكم وإخراجَكم من ديارِكم، أو: لَا

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥) عن عطاء بن عيسى. وقوله: «عطاء بن عيسى» كذا وقع فيه ولم أجده.

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي من السبعة. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٣)، و«التيسير» للداني (ص: ٧٤).

(٣) حكاها الأخفش عن بعضهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥).

(٤) في نسخة الخيالي: «سفح».

تفعلوا ما يُردِيكم ويَصرِفُكم عن الحياةِ الأبديَّةِ؛ فإنَّه القتلُ في الحقيقةِ، ولا تقترِفوا ما تُمنعونَ بهِ عن الجنَّةِ الَّتي هي دارُكم؛ فإنَّه الجلاءُ الحقيقيُّ.

﴿ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ﴾ بالميثاقِ واعترفتُم بلزومِه ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ تأكيدٌ؛ كقولِكَ: أقرَّ فلانٌ شاهدًا على نفسِه.

وقيلَ: وأنتُم أيُّها الموجُودُون تشهدونَ على إقرارِ أسلافِكم، فيكونُ إسنادُ الإقرارِ إليهم مَجازًا.

(٨٥) ـ ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ استبعادٌ لِمَا ارتكبُوهُ بعدَ الميثاقِ والإقرارِ بهِ والشَّهادةِ عليه.

و﴿أَنتُمْ﴾ مُبتدأٌ، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ خبرُه، على معنى: أنتم بعدَ ذلك هؤلاءِ النَّاقضُونَ، كقولِكَ: أنتَ ذلك الرَّجلُ الَّذي فعلَ كذا، نَزَّلَ تغيُّرَ الصِّفةِ منزلةَ تغيُّرِ الذَّاتِ، وعَدَّهم باعتبارِ ما أُسندَ إليهم حضُورًا وباعتبارِ ما سيُحكَى عنهم غُيَّبًا.

وقولُه: ﴿تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾ إمَّا حالٌ والعاملُ فيها معنى الإشارةِ، أو بيانٌ لهذهِ الجملةِ.

وقيلَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ تأكيدٌ[1]، والخبرُ هو الجملةُ.

وقيلَ: بمعنى «الَّذينَ» والجملةُ صلتُهُ، والمجموعُ هو الخبرُ.

وقُرِئَ: «تقتِّلون» على التَّكثيرِ[2].

﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿تُخْرِجُونَ﴾ أو من مفعولِه، أو كليهما، و«التَّظاهُرُ»: التَّعاوُنُ، مِن «الظَّهرِ».

---

(١) أي: تقوية، فالمراد بالتأكيد معناه اللغوي.

(٢) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٦٨)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٧٤)، و«البحر» (٢/ ٢٨٠) عن الحسن، ونسبها المهدوي في «تفسيره» لأبي نهيك كما ذكر أبو حيان.

وقرأ عَاصمٌ والكسائيُّ وحمزةُ بحذفِ إحدى التَّاءَين[١]، وقُرِئ بإِظهَارِهما[٢]، و: «تظَّهَّرونَ»[٣] بمعنى: تَتَظهَّرون.

﴿وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمۡ﴾ رُوِيَ أنَّ قُرَيظةَ كانُوا حُلفاءَ الأوسِ والنَّضيرَ حلفاءَ الخزرجِ، فإذا اقتَتَلا عاوَنَ كلُّ فريقٍ حُلفاءَه في القتلِ وتخريبِ الدِّيارِ وإجلاءِ أهلِها، وإذا أُسِرَ أحدٌ من الفريقَينِ جَمعُوا له[٤] حتَّى يَفْدُوه[٥].

وقيلَ: معناه: إن يأتُوكم أسَارى في أَيدِي الشَّياطينِ تتصدَّونَ لإنقاذِهم بالإرشادِ والوَعظِ مع تضييعِكم أنفسَكم؛ كقولِه تعالى: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَـٰبَ﴾ [البقرة: ٤٤].

وقرَأَ حمزةُ: ﴿أَسْرَى﴾[٦] وهو جمعُ «أَسيرٍ» كـ«جَريحٍ وجَرحَى»، و﴿أُسَـٰرَىٰ﴾ جمعُه[٧]؛ كـ«سَكْرى وسُكارى»، وقيلَ: هو أيضًا جمعُ «أَسيرٍ»، وكأنَّه شُبِّهَ بالكسلانِ[٨] وجُمِعَ جمعَه.

---

(١) أي: ﴿تَظَّـٰهَرُونَ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٣)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) دون نسبة في «الكشاف» (١/ ٢٩٥)، و«البحر» (٢/ ٢٨٢).

(٣) ذكرها النحاس في «إعراب القرآن» (١/ ٦٥) عن قتادة.

(٤) في نسخة التفتازاني زيادة: «المال».

(٥) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٢٠٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٦٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٦) والباقون: ﴿أُسَـٰرَىٰ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٤)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٧) أي: جمع (أسرى)، فهو جمع الجمع. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٩).

(٨) قوله: «وكأنه شبه بالكسلان»؛ أي: بجامع أن كلاً منهما محبوسٌ عن كثير من تصرُّفه. انظر: «حاشية السيوطي» (٣/ ٤٥)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٩).

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وحمزةُ وابنُ عامرٍ: ﴿تَفْدُوهُم﴾[١].

﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ﴾ وما بينهما اعتراضٌ، والضَّميرُ للشَّأنِ، أو مُبهَمٌ يُفسِّرُه ﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾، أو رَاجعٌ إلى ما دَلَّ عليه «تُخْرِجُونَ» مِن المصْدَرِ، و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ تأكيدٌ أو بَيَانٌ[٢].

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ يعني: الفِداءَ ﴿وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ يعني: حُرمةَ المقاتلةِ والإجلاءِ.

﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ كقتلِ قُرِيظةَ وسَبيِهم، وإجلاءِ بني النَّضيرِ، وضربِ الجزيةِ على غيرِهم.

وأَصلُ «الخِزْيِ»: ذُلٌّ يُستَحْيَى منه، ولذلك يُستعملُ في كلٍّ منهما[٣].

﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ لأنَّ عِصيانَهم أشدُّ ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ تأكيدٌ للوَعيدِ؛ أي: اللهُ سُبحانَه بالمرصَادِ لا يغفلُ عن أفعالِهم.

وقرأ عاصمٌ في روَايةِ المفضَّلِ: «تُرَدُّون» على الخطابِ[٤]، لقولِه ﴿مِنكُمْ﴾.

---

(١) والباقون: ﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾ بألف وضم التاء. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٤)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) كلمة «تأكيد» كتب فوقها في نسخة التفتازاني: «في نسخة: بدل»، وهكذا جاء في «حاشية السيوطي» (٣/ ٤٥)، و«حاشية الأنصاري» كما سيأتي، وقوله: «أو راجع إلى ما دل عليه (تخرجون) من المصدر» يعني أنه ليس بضمير شأن ولا مبهم، بل هو كالضمير في قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، «و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ بدل أو بيان»؛ أي: على القول بأن الضمير المبهم راجع إلى ما دلَّ عليه (تخرجون). انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٥٩).

(٣) (في كل منهما)؛ أي: من قتل قريظة وضرب الجزية على غيرهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٦٠).

(٤) انظر: «جامع البيان» للداني (٢/ ٨٧٦)، ونسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥) للسلمي.

وابنُ كثيرٍ ونافِعٌ ويعقوبُ: ﴿يَعْمَلون﴾[1] على أنَّ الضَّميرَ لِـ﴿مَن﴾.

(٨٦) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾: آثروا الحياةَ الدُّنيا على الآخِرَةِ ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ بنقضِ الجزيةِ في الدُّنيا والتَّعذيبِ في الآخرةِ ﴿وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ بدَفعِهما عنهم.

(٨٧) ـ ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾؛ أي: التَّوراةَ ﴿وَقَفَّيۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ﴾؛ أي: أرسلنا على إثرِهِ الرُّسُلَ؛ كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ﴾ [المؤمنون: ٤٤]؛ يُقالُ: «قفَّاهُ»: إذَا اتَّبعَه، و«قفَّاهُ بِهِ»: إذا أَتْبعَهُ إيَّاه، مِنَ القَفَا، نحو: «ذَنَّبَهُ»، مِنَ الذَّنَبِ.

﴿وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾: المعجزاتِ الواضحاتِ كإحياءِ الموتى وإبراءِ الأكمَهِ والأبرَصِ والإخبارِ بالمغيَّباتِ، أو: الإنجيلَ.

و«عيسَى» بالعِبْريَّةِ: إيشوعُ، و«مَريمُ» بمعنى: الخادمِ، وهوَ بالعربيَّةِ منَ النِّساءِ كالزِّيرِ من الرِّجالِ[2]، قالَ رُؤبةُ:

قُلْتُ لزِيرٍ لم تَصِلْهُ مَرْيَمُه[3]

ووَزنُه: «مَفْعَل»، إذ لم يَثْبُت «فَعْيَل».

---

(١) وقرأ بها أيضًا شعبة وخلف، وباقي العشرة بالتاء. انظر: «التيسير» (ص: ٧٤)، و«المبسوط في القراءات العشر» (ص: ١٣١)، و«النشر» (٢/ ٢١٨).

(٢) وفي «القاموس» (مادة: ريم): «المريم كمقعد: التي تحب حديث الرجال ولا تفجر». ولا يجوز أن تكون أم عيسى مشتقة من هذا لا لغة ولا شريعة:

أما لغة: فلما في «التبيان» للعكبري (١/ ٨٨): (مريمُ) علَمٌ عجَمي، ولو كان مشتقًّا مِن رامَ يَريم كان مَرِيماً بفتح الميم وسكون الياء.

وأما شريعة: فلا يناسب مريم أن يكون عربيًّا؛ لأنها كانت بَرِيئة عن محبة محادثة الرجال.

(٣) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ١٤٩)، و«شرح أبيات مغني اللبيب» للبغدادي (٣/ ٣).

﴿وَأَيَّدْنَٰهُ﴾: قوَّيْناه، وقُرئ: «آيَدْناهُ»[١].

﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾: بالرُّوحِ المقدَّسةِ؛ كقولِكَ: حاتمُ الجودِ، ورجلُ صِدقٍ، أرادَ به جبريلَ.

وقيلَ[٢]: روحِ عيسَى، ووَصَفَها به لطهارتِه عَن مسِّ الشَّيطانِ، أو لكرامتِه على اللهِ، ولذلك أضافَها الى نفسِه، أو لأنَّه لم تضمَّه الأصلابُ ولا الأرحامُ الطَّوامِثُ [٣].

أو: الإنجيلِ، أو: اسمِ اللهِ الأعظمِ الَّذي كانَ يُحيِي به الموتى.

وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿القُدْسِ﴾ بالإسكانِ في جَميعِ القرآنِ[٤].

﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ﴾: بما لا تحبُّه، يُقالُ: هَوِيَ ـ بالكَسرِ ـ هوًى: إذَا أَحبَّ، وهَوَى ـ بالفتحِ ـ هُوِيًّا بالضَّمِّ: سَقطَ.

ووُسِّطَت الهمزةُ بين الفاءِ وما تعلَّقَت بِهِ توبيخًا لهُم على تعقيبِهم ذَاكَ بهَذا، وتعجيبًا من شأنِهم، ويحتمِلُ أن يكونَ استئنافًا والفاءُ للعَطفِ على مُقدَّرٍ.

﴿ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ عن الإيمانِ واتِّباعِ الرُّسُلِ.

﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ كمُوسَى وعيسَى، والفاءُ للسَّببيَّةِ أو التَّفصيلِ.

---

(١) نسبت لمجاهد وابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥)، و«المحتسب» (١/ ٩٥).

(٢) في نسخة التفتازاني: «أو».

(٣) قوله: «ولا الأرحام الطوامث» قال الأنصاري: «أي: الحيَّض، ومريم ممَّن لم تَحض، هذا زدتهُ نظرًا للكلامه هنا، وإلَّا فقد حكَى في تفسير سورة مريم كغيره أنها تحيض». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٦٢).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٣)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

﴿وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ كزكريَّا ويحيى، وإنَّما ذُكرَ بلفظِ المضارعِ علـى حكايةِ الحالِ الماضيةِ استحضارًا لها في النُّفوسِ فإنَّ الأمرَ فظيعٌ، ومراعاةً للفواصِلِ، أو للدَّلالةِ على أنَّكم بعدُ فيه، فإنَّكم تَحُومونَ حولَ قتلِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ لولا أنِّي أعصمُه منكم، ولذلك سَحَرتمُوهُ وسمَمْتُم لهُ الشَّاةَ.

(٨٨) ـ ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾: مُغَشَّاةٌ بأغطيةٍ خلقيَّةٍ لا يصلُ إليهَا ما جئتَ بهِ ولا تفقهُه[1]، مستعارٌ من «الأَغْلَفِ»: الَّذي لم يُختَن.

وقيلَ: أَصلُه: «غُلُفٌ» جمعُ «غلافٍ» فخُفِّفَ، والمعنى: أنَّها أوعيةُ العلمِ لا تسمعُ علمًا إلَّا وَعَتهُ ولا تَعِي ما تقولُ، أو: نحنُ مُستَغنُونَ بما فيها عن غيرِه.

﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ رَدٌّ لِمَا قـالـوا، والمعنى: أنَّها خُلِقت علـى الفطرةِ والتَّمكُّنِ مِن قبولِ الحقِّ، ولكنَّ الله خذَلهُم بكُفرِهم فأبطَلَ استعدادَهم.

أو: أنَّها لم تَأبَ قَبولَ ما تقولُه لخلَلٍ فيه، بل لأنَّ اللهَ خذَلهُم بكُفرِهم كما قالَ: ﴿فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَـٰرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٣].

أو: هُم كفرَةٌ مَلْعُونونَ فمِنْ أَينَ لهُم دَعوى العِلمِ والاستغناءِ عنك؟!

﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾: فإيمانًا قليلًا يُؤمنُونَ، و﴿مَّا﴾ مزيدةٌ للمبالغةِ في التَّقليلِ، وهو إيمانُهُم ببعضِ الكتابِ، وقيلَ: أرادَ بالقلَّةِ العدَمَ.

(٨٩) ـ ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَـٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يَعني: القرآنَ ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ من كتابِهم، وقُرِئَ بالنَّصبِ[2] على الحالِ مِن ﴿كِتَـٰبٌ﴾ لتَخَصُّصِه بالوصفِ، وجوَابُ «لمَّا» محذوفٌ دَلَّ عليه جَوابُ «لمَّا» الثَّانيةِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «ولا تفهمه».

(٢) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٥).

﴿وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾؛ أي: يَسْتنصِرونَ على المشركينَ ويقولونَ: اللَّهُمَّ انصُرنا بنبيٍّ آخِرِ الزَّمَانِ المنعُوتِ في التَّورَاةِ، أو: يَفتحُونَ عليهم ويُعرِّفونَهُم[1] أنَّ نبيًّا يُبعَثُ منهم وقد قَرُبَ زمانُه، والسِّينُ للمبَالغةِ والإشعارِ بأنَّ الفاعلَ يَسأَلُ ذلك عن نفسِه.

﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾ من الحقِّ ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ حسَدًا وخوفًا على الرِّياسةِ.

﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: عليهم، وأتَى بالمُظهَرِ للدَّلالةِ على أنَّهُم لُعِنوا لكفرِهم، فتكونُ اللَّامُ للعَهدِ، ويَجوزُ أن تكُونَ للجنسِ ويدخلُوا[2] فيه دخولًا أوَّليًّا لأنَّ الكلامَ فيهم.

(٩٠) ـ ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ «ما» نكِرَةٌ بمعنى شيءٍ مميِّزَةٌ لفاعلِ «بئسَ» المستكنِّ، و﴿ٱشْتَرَوْاْ﴾ صفتُه، ومعناهُ: باعُوا أَو اشترَوا[3] بحسَبِ ظنِّهم؛ فإنَّهم ظنُّوا أنَّهُم خلَّصُوا أنفسَهُم من العقابِ[4] بما فعَلوا.

﴿أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ هو المخصُوصُ بالذَّمِّ ﴿بَغْيًا﴾: طَلَبًا لِمَا ليسَ لهم وحَسَدًا، وهوَ عِلَّةُ ﴿يَكْفُرُواْ﴾ دُونَ ﴿ٱشْتَرَوْاْ﴾؛ للفَصْلِ.

---

(١) قوله: «أو يفتحون عليهم»؛ أي: يُعْلِمونهم، فالفتح هنا بمعنى: الإعلام، يقال: «فتح عليه كذا» إذا أعلمه به ووقَّفه عليه، فقوله: «ويعرِّفونهم» عطف تفسير عليه. والفتح على الأول بمعنى النصر. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ١٥٢).

(٢) في نسخة الخيالي: «ويدخلون».

(٣) في نسخة التفتازاني: «أو شروا». وانظر: «الأضداد» للأنباري (ص: ٧٢).

(٤) في نسخة التفتازاني: «من العذاب».

﴿أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ﴾: لأَنْ يُنَزِّلَ؛ أي: حسَدوهُ على أَن يُنزِّلَ اللهُ، وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو بالتَّخفيفِ(١).

﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾ يعني: الوحيَ ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾: على مَن اختارَه للرِّسالةِ ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ للكفرِ والحسَدِ على مَن هوَ أفضلُ الخلقِ، وقيلَ: لكفرِهم بمحمَّدٍ بعدَ عيسَى عليهما السَّلامُ، أو بعدَ قولِهم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠].

﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ يُرادُ به إذلالُهم، بخلافِ عذابِ العَاصي فإنَّه طُهْرَةٌ لذنوبِه.

(٩١) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ يعمُّ الكتبَ المنزلةَ بأَسْرِها ﴿قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾؛ أي: بالتَّوراةِ ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿قَالُوا۟﴾.

و«وَراء» في الأَصلِ مصدَرٌ جُعِلَ ظرفًا، ويُضافُ إلى الفاعِلِ فيرادُ بهِ ما يُتوارَى به وهو خَلفُه، وإلى المفعُول فيرادُ بهِ ما يُواريهِ وهو قُدَّامُه، ولذلك عُدَّ مِنَ الأضدادِ(٢).

﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ الضَّميرُ لـ﴿ما وَرَآءَهُۥ﴾ والمرَادُ بهِ القرآنُ ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ حالٌ مؤكِّدةٌ تتضمَّنُ ردَّ مقالِهم؛ فإنَّهم لمَّا كفرُوا بما يوافقُ التَّوراةَ فقد كفرُوا بها.

﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ اعتراضٌ عليهم بقتلِ الأنبياءِ مع ادِّعاءِ الإيمانِ بالتَّوراةِ والتَّوراةُ لا تُسوِّغُه، وإنَّما أسنَدَهُ إلَيهم لأنَّه فِعلُ آبائِهم، وأنَّهم رَاضونَ بِهِ عَازِمُونَ عليه.

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٧٥)، و«النشر» (٢/ ٢١٨).

(٢) انظر: «الأضداد» للأنباري (ص: ٦٨).

وقرأ نافعٌ وحدَه: ﴿أنبئاء الله﴾ مهموزًا في جميعِ القرآنِ[١].

(٩٢) ـ ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ يعني: الآياتِ التِّسْعَ المذكورةَ في قولِهِ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١] ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾؛ أي: إلهًا ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾: بعدَ مجيءِ موسى، أو بعد ذهَابِه إلى الطُّورِ ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ حالٌ بمعنى: اتَّخذتُم العجلَ ظالمينَ بعبَادتِهِ أو بالإخلالِ بآياتِ الله، أو اعتراضٌ بمعنى: وأنتم قَومٌ عادَتُكم الظُّلمُ.

ومَسَاقُ الآيَةِ أيضًا لإبطالِ قولِهم: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾، والتَّنبيهِ على أنَّ طريقتَهم مع الرَّسُولِ طريقةُ أسلافِهم مع موسى وعيسى عليهما السَّلامُ، لا لتكريرِ القصَّةِ، وكذا الآيةُ الَّتي بَعْدَهَا.

(٩٣) ـ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟﴾؛ أي: قُلنا لهُم: خذُوا ما أُمِرتُم بهِ في التَّوراةِ بجِدٍّ واسمَعُوا سَماعَ طاعَةٍ.

﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا﴾ قولَكَ ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أمرَكَ.

﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾: تَداخلَهُم حُبُّهُ ورَسَخَ في قلُوبِهم صُورَتُه لفَرْطِ شغَفِهِم به كما يَتدَاخَلُ الصِّبغُ الثَّوبَ، والشَّرابُ أعماقَ البدَنِ، و﴿فِى قُلُوبِهِمُ﴾ بيَانٌ لِمكانِ الإشرابِ؛ كقولِه: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].

﴿بِكُفْرِهِمْ﴾: بسبَبِ كُفرِهم، وذلك لأنَّهم كانُوا مجسِّمَةً أو حُلُوليَّةً ولم يرَوا جسمًا أعجَبَ منه، فتمكَّنَ في قلوبِهم ما سَوَّلَ لهُم السَّامِريُّ.

﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾؛ أي: بالتَّوراةِ، والمخصوصُ بالذَّمِّ

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٧٣).

محذوفٌ نحو: هذا الأمرُ، أو ما يعمُّه وغيرَه مِن قبائحِهم المعدُودةِ في الآياتِ الثَّلاثِ إلزامًا عليهم.

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ تقريرٌ للقَدْحِ في دَعواهُم الإيمانَ بالتَّوراةِ، وتقدِيرُه: إن كُنتم مُؤمنينَ بها ما أَمرَكُم بهذهِ القبائحِ ورخَّصَ لكم فيها إيمانُكم بها، أو: إِن كُنتم مُؤمنينَ بها فبئسَما أمرَكم به إيمانُكم بها؛ لأنَّ المؤمِنَ ينبغي أن لا يتعَاطَى إلَّا ما يقتضيهِ إيمانُه، لكنَّ الإيمانَ بها لا يأمُرُ بِهِ، فإذنْ لسْتُم بمؤمنينَ.

(٩٤) - ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾: خاصَّةً بكم كما قلتُم: ﴿لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا﴾ [البقرة: ١١١]، ونَصبُها على الحالِ مِنَ ﴿الدَّارُ الآخرةُ﴾.

﴿مِّن دُونِ النَّاسِ﴾: سائرِهم، أو: المُسلمينَ واللَّامُ لِلعَهدِ.

﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ لأنَّ مَن أيقَنَ أنَّهُ مِن أهلِ الجنَّةِ اشتَاقَها، وأحَبَّ التَّخلُّصَ إليهَا من الدَّار ذاتِ الشَّوائبِ؛ كما قالَ عليٌّ رضي الله عنه: لا أُبالي سقطتُ على المَوتِ أو سَقَطَ الموتُ عليَّ(١).

وقالَ عمَّارٌ بصفِّين: الآنَ أُلاقي الأحِبَّةَ محمَّدًا وحِزْبَهُ(٢).

وقالَ حُذَيفة حينَ احتُضِرَ: جاءَ حَبيبٌ على فاقَةٍ لا أفلَحَ مَنْ نَدمَ(٣)؛ أي:

---

(١) رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٩٧١).

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٥٧)، والبزار في «مسنده» (١٤١٠)، والطبراني في «الأوسط» (٦٤٧١)، والحاكم في «المستدرك» (٥٦٨٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٤١). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٩٨): رواه الطبراني وإسناده حسن.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٢٠٣)، وابن أبي الدنيا في «المحتضرين» (١٣٠)، والحاكم في «المستدرك» (٨٥٣٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٨٢). قوله: «جاء على فاقة»؛ أي: تمنيت =

علـى التَّمنِّـي= سـيَّما[1] إذا عَلِمَ أنَّها سَـالمةٌ لا يشـاركُه فيهَـا غيرُهُ.

(٩٥) ـ ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ مِن مُوجباتِ النَّارِ؛ كالكفرِ بمحمَّدٍ والقرآنِ، وتحريفِ التَّوراةِ، ولمَّا كانَت اليَدُ العاملةُ مختصَّةً بالإنسَانِ آلةً لقُدرَتِه، بهَا عَامَّةُ صَنائعِه، ومِنها أكثرُ منافعِه؛ عبَّرَ بها عن النَّفسِ تارةً والقدرَةِ أخرى.

وهذه الجملةُ إخبارٌ بالغَيبِ، وكانَ كما أخبَرَ لأنَّهم لو تمنَّوا الموتَ لنُقِلَ واشتهرَ، فإنَّ التَّمنِّيَ ليس من عملِ القلبِ ليَخْفَى، بل هو أن يقولَ: ليتَ كذا، وإن كانَ بالقلبِ لقالوا: تمنيْنَا[2].

وعنِ النَّبيِّ ﷺ: «لو تمنَّوا الموتَ لغَصَّ كلُّ إنسَانٍ بريقِهِ فماتَ مكانَه ومَا بقيَ على وَجهِ الأرضِ يَهوديٌّ»[3].

= الموت وجاءني وقت حاجتي إليه، ثم قال: «لا أفلح من ندم» يريد: تمنيت فلما جاء ما ندمت، فعم وقال: لا أفلح، وهو يحتمل الدعاء أيضاً، والله أعلم.

(١) متعلق بقوله: «اشتاقها وأحب..».

(٢) ومعنى الكلام: أنَّ التمنِّي إنما هو قولُ الإنسان بلسانه: «ليت لي كذا» ـ و(ليتَ) كلمةُ التمنِّي ـ فإذا قاله قالوا: تمنَّى، ومحالٌ أنْ يقعَ التَّحدِّي بما في الضمائر والقلوب، ولو كان التمنِّي بالقلوب وتمنَّوا لقالوا: «قد تمنَّيْنا الموتَ في قلوبنا»، ولم يُنْقل أنهم قالوا ذلك. انظر: «الكشاف» (١/ ٣٠٥).

(٣) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٢٧٤) من طريقِ الكَلبيِّ عن أَبي صالحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا. والكلبي متروك وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.
ورواه بنحوه مرفوعاً أيضاً ـ بسند صحيح ـ الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٥) و(٢٢٢٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٩٩٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما ولفظه: «ولو أن اليهود تمنوا الموت لماتوا ورأوا مقاعدهم من النار...» الحديث.
ورواه الطبـري فـي «تفسـيره» (٢/ ٢٦٨)، وابـن أبـي حاتـم فـي «تفسـيره» (١/ ١٧٧)، عـن ابـن عبـاس موقوفـاً: «لـو تَمَنَّـوا المـوتَ لَشَـرِقَ أحدُهُـم بِرِيقِـه». وإسـناده صحيـح كمـا قال ابـن كثير عنـد تفسـير هـذه الآيـة. =

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تهدِيْدٌ لهم، وتنبيهٌ على أنَّهُم ظالِمُون في دَعوَى ما ليسَ لهُم ونَفْيِه عمَّن هو لهُم [١].

(٩٦) ـ ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ مِن «وَجَدَ بعقلِه» الجاري مجرى «عَلِمَ»، ومفعُولاه «هم» و﴿أَحْرَصَ﴾، وتنكيرُ ﴿حَيَوٰةٍ﴾ لأنَّه أُريدَ بها فَردٌ مِن أفرادِهَا وهي الحياةُ المتطاوِلةُ، وقُرِئَ باللَّامِ [٢].

﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ محمولٌ على المعنى؛ فكأنَّه قالَ: أحرَصَ من النَّاسِ ومنَ الَّذينَ أشركوا، وإفرَادُهم بالذِّكرِ للمبَالغةِ فإنَّ حِرصَهُم شديدٌ إذ لم يَعرفوا إلَّا الحيَاةَ العَاجلةَ، والزِّيادةِ في التَّوبيخِ والتَّقرِيعِ؛ فإنَّهُ لمَّا زادَ حِرصهُم ـ وهُم مقرُّون بالجزاءِ ـ على حرصِ المنكِرينَ [٣] دَلَّ ذلك على علمِهم بأنَّهُم صَائِرُونَ إلى النَّارِ.

ويجوزُ أن يُرادَ: وأحرَصَ منَ الَّذينَ أشركوا [٤]، فحُذفَ لدلالةِ الأوَّلِ علَيه.

وأن يكونَ خبرَ مُبتَدَأٍ مَحذوفٍ صِفتُه: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ على أنَّه أُرِيدَ بـ﴿ٱلَّذِينَ

= ورواه الطبري من وجهٍ آخرَ عَن ابنِ عبَّاسٍ موقوفًا أيضاً بلفظ: «لَو تَمنَّوهُ يومَ قالَ لهم ذلك مَا بقيَ على وجهِ الأرضِ يَهودِيٌّ إلا ماتَ».

(١) في نسخة الخيالي: «عمن سواهم».

(٢) أي: «الحياة»، وهي قراءة أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٠)، و«الكشاف» (١/ ٣٠٧).

(٣) قوله: «والزيادةِ» عطفٌ على «المبالغةِ»، وقوله: «فإنه لما زاد حرصهم»؛ أي: حرصُ الَّذينَ لهم كتاب «وهم مقرون بالجزاء»؛ أي: بالبعث «على حرص المنكرين له» وهم المشركون، و«على» متعلِّق بـ«زاد». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧١).

(٤) قوله: «ويجوز أن يراد: وأحرص من الَّذينَ أشركوا» يُفارق الوجهَ الأول من حيث المعنى: بأنه أبلغ لقصد تكرير (أحرص)، ومن حيث اللفظُ: بأن العطف فيه على ﴿ٱلنَّاسِ﴾، وفي الأول على ﴿أَحْرَصَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧١).

أَشْرَكُواْ﴾: اليهودُ؛ لأنَّهم قالُوا: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ أي: ومنهم ناسٌ يودُّ أحدُهم، وهو[1] على الأوَّلَينِ[2] بيانٌ لِزيادةِ حِرصِهم على طَريقِ الاستئنافِ.

﴿لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ حكايةٌ لوَدَادتِهم، و﴿لَوْ﴾ بمعنى: ليتَ، وكانَ أصلُه: لَو أُعمَّرُ، فأُجرِي على الغيبةِ لقولِهِ: ﴿يَوَدُّ﴾؛ كقولِكَ: حلَفَ باللهِ ليَفْعلنَّ.

﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ الضَّميرُ لـ﴿أَحَدُهُمْ﴾، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ فاعِل «مزحزِحِهِ»؛ أي: وما أحَدُهم بمَن يزَحزِحُهُ مِنَ النَّارِ تعميرُهُ، أو لِمَا دَلَّ عليهِ ﴿يعمَّرُ﴾ و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدَلٌ منه، أو مبهمٌ و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ مُوضِّحُه.

وأصلُ ﴿سَنَةٍ﴾: «سَنَوَةٌ»؛ لقولِهِمْ: سَنَواتٍ، وقيلَ: «سَنْهَةٌ» كـ«جَبْهَةٍ»؛ لقولِهم: سَانَهْتُهُ، وتسَنَّهَتِ النَّخلَةُ: إذا أتَتْ عليها السُّنونَ، والزَّحزحةُ: التَّبعيدُ.

﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ فيُجازيهم.

(٩٧) ـ ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ نزلَ في عبد اللهِ بن صُوريا، سألَ رسولَ اللهِ ﷺ عمَّن يَنزلُ عليهِ، فقالَ: «جبريل» فقالَ: ذَاكَ عَدُوُّنا عادَانا مِرَارًا، وأشدُّها أنَّه أُنزِلَ على نبيِّنا أنَّ بيتَ المقدسِ سيخرِّبُه بُخْتَنَصَّرُ، فبَعثْنا مَن يقتلُه فرآهُ ببابلَ، فدَفعَ عنه جبريلُ وقالَ: إن كانَ رَبُّكم أمرَهُ بهلاكِكُم فلا يُسلِّطُكم علَيه، وإلَّا فبمَ تقتلُونَه[3]؟

---

(١) قوله: «وهو» أي: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧١).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «الأول» ومثله في «حاشية ابن التمجيد» (٤/ ٥٤)، والمثبت من باقي النسخ ومثله في «حاشية القونوي»، وكلاهما صواب؛ لأن الأول هو كون المشركين معطوفاً على ما قبله وهو على وجهين كما تقدم، فإن اعتبر الوجهان قولين صح «الأولين» وإن اعتبرا قولاً واحداً صح «الأول». وهذا الذي ذكرناه مستفاد من كلام ابن التمجيد في شرحه كلمة: «على الأول».

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٤٥٥)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٠)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ١٢٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٩): =

وقيلَ: دخلَ عمرُ رضي الله عنه مِدْرَاسَ اليَهودِ يومًا، فسَألَهُم عَن جبريلَ فقالوا: ذاكَ عَدوُّنا يُطلِعُ محمَّدًا على أَسْرارِنا، وإنَّه صَاحبُ كلِّ خسْفٍ وعذابٍ، وميكائيلُ صَاحبُ الخِصْبِ والسَّلامِ، فقالَ: ومَا منزلتُهما مِن الله؟ قالُوا: جبريلُ عن يمينِه وميكائيلُ عَن يساره وبينهما عَداوَةٌ، فقالَ: لئنْ كانا كما تقُولونَ فلَيسَا بعَدُوَّينِ، ولَأَنتم أكفَرُ من الحميرِ، ومَن كانَ عدوَّ أحدِهما فهوَ عَدُوُّ الله، ثمَّ رَجعَ عمرُ فوَجَدَ جبريلَ قد سبقَه بالوحيِ، فقالَ عليه السَّلامُ: «لقَد وافقَك رَبُّكَ يا عمرُ»[1].

وفي «جبريلَ» ثماني لغاتٍ قُرِئَ بهنَّ:

ـ أربعٌ في المشهُورَةِ: ﴿جَبْرَئِيلَ﴾ كـ«سَلْسَبيلَ» قراءَةُ حمزةَ والكسائيِّ، و﴿جَبْرِيلَ﴾ بكَسرِ الرَّاءِ وحذفِ الهمزةِ قراءَةُ ابنِ كثيرٍ، و﴿جَبْرَئِلَ﴾ كـ«جَحْمَرِش» قراءَةُ عاصمٍ بروايةِ أبي بكرٍ[2]، و﴿جِبْرِيلَ﴾ كـ«قِنْدِيْل» قرأهُ الباقونَ[3].

= «لم أقف له على سند، ولعله من تفسير الكلبي عن أبي صالح عنه». والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

ثم إن ابن حجر ذكره في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٢٩٧) عن الواحدي وحده وقال متعقباً: «يتعجب من جزمه بهذا عن ابن عباس مع ضعف طريقه، فإنه من تفسير عبد الغني بن سعيد الثقفي، وقد قدمت أنه هالك».

ورواه بنحوه دون ذكر قصة سبب العداوة لجبريل الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٨٣)، والنسائي في «الكبرى» (٩٠٢٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده حسن.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٩١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٨١)، من طريق الشعبي عن عمر رضي الله عنه. وانظر: «الدر المنثور» (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣) وقال فيه بعد أن عزاه لابن أبي شيبة في «المصنف» وإسحاق بن راهويه في «مسنده» وابن جرير وابن أبي حاتم: صحيح الإسناد ولكن الشعبي لم يدرك عمر.

(٢) «برواية أبي بكر»: ليس في نسخة التفتازاني.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٦)، و«التيسير» (ص: ٧٥)، و«النشر» (٢/ ٢١٩).

ـ وأربَعٌ في الشَّواذِّ: «جَبْرالٌّ» و«جَبرائيلَ» و«جَبرائلَ» و«جَبْرِينَ» (١).

ومَنعُ صرفِهِ للعُجْمةِ والتَّعريفِ، ومعناهُ: عبدُ الله.

﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾ البارِزُ الأوَّلُ لجبريلَ، والثَّاني للقرآنِ، وإضمارُه غيرَ مذكورٍ يدلُّ على فخامةِ شأنِه؛ كأنَّه لتعيُّنِه وفَرْطِ شُهرَتِه لم يَحتَجْ إلى سَبقِ ذِكرِه.

﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ فإنَّه القابلُ الأوَّلُ للوحيِ، ومحلُّ الفهمِ والحفظِ، وكانَ حقُّه: على قلبي، لكنَّهُ جاءَ على حكايةِ كلامِ اللهِ كأنَّه قالَ: قُلْ ما تكلَّمتُ به.

﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾: بأَمرِه أو بتيسيرِه، حالٌ من فاعِلِ «نزَّلَ» ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ أحوالٌ مِن مفعُولِهِ، والظَّاهرُ أنَّ جوابَ الشَّرطِ ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾، والمعنى: مَن عادَى منهم جبريلَ فقَد خلَعَ رِبقةَ الإنصَافِ أو كفرَ بمَا معَه من الكتابِ بمعاداتِه إيَّاهُ؛ لِنزُولِه علَيكَ بالوحيِ؛ لأنَّه نزَّلَ كتابًا مُصَدِّقًا للكتبِ المتقدِّمَةِ، فحُذِفَ الجوابُ وأُقيمَ علَّتُه مُقامَه.

أو: مَن عاداه فالسَّبَبُ في عداوتِه أنَّه نزَّلَ عليكَ.

(٩٨) ـ وقيلَ: محذوفٌ مثلَ: فليَمُتْ غيْظًا، أو: فهُوَ عَدوٌّ لِي وأنا عَدوُّه؛ كما قالَ تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ أرادَ بعداوةِ اللهِ: مخالفتَه عنادًا، أو معاداةَ المقرَّبينَ من عبادِه، وصَدَّر الكلامَ بذكرِه تفخيمًا لشأنِهم؛ كقولِه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٥)، و«المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» لابن جني (١/ ٩٧)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٨٣)، و«تفسير القرطبي» (٢/ ٢٦٢)، و«البحر المحيط» (٢/ ٣٤٥)، و«روح المعاني» (٢/ ٣٣١). وفي الكلمة لغات أخر، أوصلها أبو حيان إلى ثلاثة عشر.

وأُفرِدَ الملكانِ بالذِّكرِ لفَضلِهِمَا كأنَّهما مِن جنسٍ آخرَ، والتَّنبيهِ على أنَّ معَادَاةَ الواحِدِ والكلِّ سَواءٌ في الكفرِ واستجلابِ العَداوةِ مِن اللهِ تعالى، وأنَّ مَن عَادَى أحدَهم فكأنَّه عادى الجميعَ؛ إذ الموجِبُ لِمَحبَّتهم وَعَداوتِهم على الحقيقةِ واحدٌ، ولأنَّ المُحاجَّةَ كانَت فيهما.

ووُضِعَ الظَّاهرُ مَوضِعَ المضمَرِ للدَّلالةِ على أنَّه تعالى عاداهُم لكفرِهم، وأنَّ عداوةَ الملائكةِ والرُّسُلِ كفرٌ.

وقرأ نافعٌ: ﴿وَمِيكائِلَ﴾ كـ«مِيكَاعِلَ»، وأبو عَمرو ويعقوبُ وعاصمٌ: ﴿وَمِيكَىٰلَ﴾ بروايةِ حفصٍ[1]، وقُرِئَ: «مِيكَئِل» و«مِيكَئِيلَ» و«ميكايلَ»[2].

(٩٩) ـ ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾؛ أي: المتمرِّدونَ من الكفرةِ، والفِسْقُ إذا استعملَ في نوعٍ من المعاصي دَلَّ على أعظمِهِ كأنَّه متجاوزٌ عن حَدِّه.

نزلَ في ابنِ صُوريا حينَ قالَ لرسُولِ اللهِ ﷺ: ما جئتَنا بشيءٍ نعْرِفُه، وما أُنزِلَ عليكَ من آيةٍ فنتَّبِعَك[3].

---

(١) وقرأ أبو جعفر مثل قراءة نافع، وعن قنبل وجهان: الأول مثل قراءة نافع وأبي جعفر، والثاني كقراءة باقي العشرة: ﴿وميكائيل﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٦ ـ ١٦٧)، و«التيسير» (ص: ٧٥)، و«النشر» (٢/ ٢١٩).

(٢) انظر هذ القراءات مع زيادة عليها في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٥)، و«المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» لابن جني (١/ ٩٧)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٨٤)، و«تفسير القرطبي» (٢/ ٢٦٤)، و«البحر المحيط» (٢/ ٣٤٨).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٣٠٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٨٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٠٠) ـ ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا﴾ الهَمزةُ للإنكارِ، والواوُ للعَطفِ على محذوفٍ تقديرُه: أكَفَروا بالآياتِ وكلَّما عَاهَدُوا.

وقُرِئَ بسكونِ الواوِ[1] على أنَّ التَّقديرَ: إلَّا الَّذينَ فسَقُوا أوْ كلَّما عاهَدُوا.

وقُرِئَ: «عُوهِدوا» و«عَهِدُوا»[2].

﴿نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾: نقَضَه، وأصلُ النَّبذِ: الطَّرحُ، لكنَّهُ يَغلبُ فيما يُنسَى.

وإنَّما قالَ: ﴿فَرِيقٌ﴾ لأنَّ بعضَهُم لم ينقُض.

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ردٌّ لِمَا يُتوهَّمُ: أنَّ الفريقَ النَّابذَ هم الأقلُّونَ، أَو أنَّ مَن لم يَنبذْ جِهارًا فهُم يؤمِنُون بهِ خَفاءً.

(١٠١) ـ ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ كعيسَى ومُحَمَّدٍ ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ يعنـي: التَّوراةَ؛ لأنَّ كفرَهم بالرَّسولِ المصَدِّقِ لها كفرٌ بهَا فيما يصَدِّقُه، ونَبذٌ لِمَا فيهَا مِن وجوبِ الإيمانِ بالرُّسُلِ المؤَيَّدينَ بالآياتِ.

وقيلَ: ما مع الرَّسولِ، وهُو[3] القرآنُ.

﴿وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ مَثَّلَ لإعراضِهم عنهُ رأسًا بالإعراضِ عمَّا يُرمَى به وَراءَ الظَّهْرِ لعدَمِ الالتفاتِ إلَيهِ.

---

(١) نسبت لأبي السمال. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«المحتسب» (١/ ٩٩)، و«الكشاف» (١/ ٣١٤).

(٢) الأولى عن الحسن، والثانية عن أبي السمال. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦).

(٣) ذكر الخفاجي في «حاشيته»: أنه في نسخة: «كالقرآن»، وأنها أولى. وقوله: «ما مع الرسول» مقابل لقوله: «يعني التوراة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧٦).

﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنَّه كتابُ اللهِ، يعني: أنَّ علْمَهم به رَصِينٌ ولكن يتجاهَلونَ عِنادًا.

واعلَمْ أنَّه تعالى دَلَّ بالآيتينِ على أنَّ جُلَّ اليهودِ أربعُ فرقٍ:

ـ فرقةٌ آمَنُوا بالتَّوراةِ وقامُوا بحقوقِها كمؤمني أهلِ الكتابِ، وهُم الأقلُّون المدلولُ عليهم بقولهِ: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

ـ وفرقةٌ جَاهرُوا بنَبذِ عهُودِهَا وتخطِّي حدُودِها تمرُّدًا وفسُوقًا، وهم المعنيُّونَ بقولهِ: ﴿نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾.

ـ وفرقةٌ لم يُجاهِروا بنبَذِهَا، ولكن نبَذُوا لجهلِهم بهَا، وهم الأكثرونَ.

ـ وفرقةٌ تمسَّكوا بها ظاهرًا ونبذوها حقيقةً عالِمِينَ بالحالِ بغيًا وعِنادًا، وهم المتجاهِلُون.

(١٠٢) ـ ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ عطفٌ على ﴿نَبَذَ﴾؛ أي: نَبذُوا كتابَ اللهِ واتَّبَعُوا كتبَ السِّحرِ الَّتي تقرؤُها أو تتبَعُها الشَّياطينُ من الجنِّ أو الإنسِ أو مِنهما.

﴿عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾؛ أي: عَهدِه، و﴿تَتْلُوا﴾ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ.

قيلَ: كانُوا يسترِقوَنَ السَّمعَ ويَضمُّونَ إلى ما سمِعُوا أكاذيبَ ويُلْقونها إلى الكهنَةِ، وهم يُدَوِّنونَها ويُعلِمُونَ النَّاسَ، وفشا ذلك في عهدِ سليمانَ حتَّى قيلَ: إنَّ الجنَّ يعلمُ الغيبَ، وإنَّ مُلكَ سليمانَ تمَّ بهذا العِلمِ، وإنَّه تَسَخَّرَ به الإنسَ والجنَّ والرِّيحَ له.

﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾ تكذيبٌ لمَن زعمَ ذلك، وعبَّرَ عن السِّحرِ بالكفرِ ليدُلَّ على أنَّه كفرٌ، وأنَّ مَن كانَ نبيًّا كانَ مَعصُومًا عَنهُ.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ باستِعمالِه، وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿ولكنْ﴾ بالتَّخفيفِ ورفعِ ﴿الشَّياطينُ﴾[١].

﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ إغواءً وإضلالًا، والجملةُ حالٌ عن الضَّميرِ، والمرَادُ بالسِّحرِ: ما يُستعانُ في تحصيلِه بالتَّقرُّبِ إلى الشَّياطينِ مِمَّا لا يَستقِلُّ به الإنسَانُ، وذلك لا يَستَتِبُّ إلَّا لِمَن يناسبُه في الشَّرَارةِ وخُبثِ النَّفسِ، فإنَّ التَّناسُبَ شرطٌ في التَّضامِّ والتَّعاونِ، وبهذا يُميَّزَ[٢] السَّاحرُ عن النَّبيِّ والوَليِّ، وأمَّا ما يُتعجَّبُ منه كما يفعَلُه أصحابُ الحِيَلِ بمعونةِ الآلاتِ والأدويةِ، أو يُريه صَاحبُ خفَّةِ اليدِ، فغَيرُ مَذمُومٍ، وتسميَتُه سِحرًا على التَّجوُّزِ، أو لِمَا فيهِ مِن الدِّقَّةِ؛ لأنَّه في الأصلِ لِمَا خَفِيَ سَببُه.

﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ عَطفٌ على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾، والمرَادُ بهما واحدٌ، والعَطفُ لتغايُرِ الاعتبارِ، أو به[٣] نوعٌ أقوَى منه[٤]، أو على ﴿مَا تَتْلُواْ﴾.

وهما ملكانِ أُنزِلَا لتعليمِ السِّحرِ ابتلاءً منَ اللهِ للنَّاسِ وتمييزًا بينه وبين المعجزةِ، وما رُويَ أنَّهما مُثِّلا بشرَينِ ورُكِّبَ فيهمَا الشَّهوةُ فتعرَّضا لامرأةٍ يقالُ لهَا: زهرَةُ، فحملتهُمَا على المعَاصي والشِّركِ ثمَّ صَعِدَت إلى السَّماءِ بما تعلَّمَت منهما، فمَحكِيٌّ عَن اليهُودِ[٥]، ولعَلَّهُ مِن رُمُوزِ الأوائلِ، وحَلُّه لا يخفَى على ذوي البصائرِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٧ ـ ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٢) في نسخة التفتازاني: «يتميز» وفي نسخة الخيالي: «تميز».

(٣) في نسخة الخيالي: «أو أنه»، وكلاهما صواب، وانظر التعليق الآتي.

(٤) قوله: «أو به»؛ أي: أو المراد بـ(ما أنزل على الملكين) «نوع أقوى منه»؛ أي: من السحر، فالتغاير بالحقيقة لا بالاعتبار، ومعنى (أنزل عليهما) على كل قول: أُلهِما من علم التفرقة ما يُفرِّق بين المرء وزوجه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧٨).

(٥) هذا الإنكار من المصنف للقصة تعقبه فيه السيوطي في «الحاشية» (٣/ ٧٧) بأن ما ذكرَه مِن إنكارٍ =

وقيلَ: رَجلانِ سمِّيَا ملكَينِ باعتبارِ صَلاحِهمَا، ويؤيِّدُهُ قِراءَةُ: «الملِكَين» بالكسرِ[(١)].

وقيلَ: ﴿ما أُنزِلَ﴾ نفيٌ معطوفٌ على ﴿مَا كَفَر﴾، تكذيبٌ لليَهودِ في هذهِ القصَّةِ.

﴿بِبَابِلَ﴾ ظرفٌ أو حالٌ من ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ أو الضَّميرِ في ﴿أُنزِلَ﴾، والمشهُورُ: أنَّه بلَدٌ من سَوادِ الكوفةِ.

﴿هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ عَطفُ بيانٍ لـ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، ومَنعُ صَرفِهمَا للعُجْمةِ والعَلَميَّةِ، ولَو كانَا من «الـهَرْتِ» و«الـمَرْتِ» بمعنى الكَسرِ لانصَرفا، ومَن جَعلَ ﴿مَا﴾ نافيَةً أبدَلهُمَا مِن ﴿ٱلشَّيَـٰطِينَ﴾ بدَلَ البَعضِ، وما بينهما اعتراضٌ، وقُرِئَ بالرَّفعِ[(٢)] على: هما هَارُوتُ ومَارُوتُ.

= ذلك ليسَ كذلك، قال: «بل القِصَّةُ ثابتَةٌ، وقد استوعبتُ طُرقَها في «التفسير المسند»، والحاصِلُ أنَّها وَردَتْ مَرفوعَةً مِن حديثِ ابنِ عُمَر...».

قلت: رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦١٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٨٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٠)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٣٤٧)، والصحيح أن هذا الحديث لا تصح نسبته إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما هو من قصص كعب الأحبار نقله عن كتب بني إسرائيل، فقد روى هذه القصة عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٧) بإسناده صحيح عن ابن عمر عن كعب، وهو أصح وأوثق من السند المرفوع.

وقال ابن كثير في «التفسير» عند هذه الآية: «وأقربُ ما يكون في هذا أنه من رواية عبد الله بن عمر عن كعب الأحبار لا عن النبي ﷺ»، قال: «فهذا أصحُّ وأثبت إلى عبد الله بن عمر...فدار الحديث ورجع إلى نقل كعب الأحبار عن كتب بني إسرائيل».

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) عن الحسن بن علي وابن عباس رضي الله عنهم، و«المحتسب» (١/ ١٠٠) عن الحسن وابن عباس والضحاك بن مزاحم وعبد الرحمن بن أَبزَى، وزاد الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٧١) قتيبة عن الكسائي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«الكشاف» (١/ ٣١٨)، عن الزهري.

﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ فمَعناهُ على الأوَّلِ[1]: وما يعلِّمانِ أحدًا حتَّى ينصحَاه ويقولا لَه: إنَّما نحنُ ابتلاءٌ منَ اللهِ، فمَن تعلَّمَ منَّا وعمِلَ به كفرَ، ومَن تعَلَّم وتوَقَّى عمَلَهُ ثبَتَ على الإيمانِ، فلا تكفرْ باعتقادِ جَوازِه والعمَلِ به.

وفيه دَليلٌ على أنَّ تعلُّمَ السِّحرِ وما لا يجوزُ اتِّباعُه غيرُ محظُورٍ، وإنَّما المنعُ مِن اتِّباعِه والعملِ[2] به.

وعلى الثَّاني[3]: ما يعَلِّمانه حتَّى يقولا: إنَّا مفتُونانِ فلا تكنْ مثلَنا.

﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ الضَّميرُ لِمَا دَلَّ عليه ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾.

﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾؛ أي: من السِّحرِ ما يكونُ سببَ تَفريقِهما.

﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ لأنَّه وغيرَه مـنَ الأسبَابِ غيرُ مؤثِّرَةٍ بالذَّاتِ بل بأمرِه تعالى وجَعْلِه.

وقُرِئَ: «بِضَارِّي» على الإضَافةِ إلى ﴿أَحَدٍ﴾ وجعلِ الجارِّ جزءًا مِنهُ والفصْلِ بالظَّرفِ[4].

---

(١) أي: أنَّهما مَلكانِ.

(٢) في نسخة الخيالي: «للعمل».

(٣) أي: أنَّهما رجلانِ.

(٤) نسبت للأعمش ولابن أبي إسحاق. انظر: «المحتسب» (١/ ١٠٣)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٢)، و«الكشاف» (١/ ٣١٩). وهذه القراءة عند ابن جني من أبعد الشاذ، وذكر في توجيهها هو والزمخشري نحو كلام المؤلف. وقوله: «وجعل الجار» وهو ﴿مِنْ﴾ «جزءًا»؛ أي: كجزءِ «منه»؛ أي: من ﴿أَحَدٍ﴾ «والفصل»؛ أي: بين المتضايفين (بالظرف)؛ وهو ﴿بِهِۦ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٧٩ـ ٣٨٠).

﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ﴾ لأنَّهم يَقصدونَ به العَملَ، أو لِأنَّ العِلمَ يجرُّ إلى العَملِ غالبًا ﴿وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ إذ مجرَّدُ العِلمِ بهِ غيرُ مقصودٍ ولا نافعٍ في الدَّارَينِ، وفيهِ: أنَّ التَّحرُّزَ عَنه أَولى.

﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ﴾؛ أي: اليهُودُ ﴿لَمَنِ اشْتَرَىٰهُ﴾؛ أي: استَبْدلَ ما تتلو الشَّياطِينُ بكتابِ اللهِ، والأظهَرُ أنَّ اللَّامَ لامُ الابتداءِ عَلَّقَت ﴿عَلِمُواْ﴾ عن العَملِ.

﴿مَا لَهُۥ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ نصيبٍ، ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ يحتمِلُ المعنيَيْنِ[1] على ما مَرَّ.

﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾: يتفكَّرونَ فيه، أو: يَعلمونَ قبحَهُ علـى اليقينِ[2]، أو: حقيقةَ ما يَتْبعُه مِن العَذابِ، والمثبَتُ لهُم أوَّلًا على التَّوكيدِ القَسميِّ[3]: العقلُ الغَريزيُّ، أو العِلمُ الإجماليُّ بقبحِ الفِعلِ أو ترتُّبِ العقابِ مِن غيرِ تحقِيقٍ.

وقيلَ: معناه: لو كانُوا يعملُون بعلمِهم، فإنَّ مَن لم يعمَل بما عَلِمَ فهُوَ كمَن لم يَعْلَم.

(١٠٣) ـ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾ بالرَّسـولِ والكتـابِ ﴿وَاتَّقَوْاْ﴾ بتركِ المعَاصي كنَبـذِ كتـابِ اللهِ واتِّبـاعِ السِّـحرِ ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ جـوابُ «لـو»، وأصلـهُ: لَأُثِيبُـوا مَثُوبـةً مِـن عنـد اللهِ خيـرًا ممَّـا شـرَوا بـهِ أنفُسَـهُم، فحُـذِفَ الفعلُ

---

(١) قوله: «يحتمل المعنيين» كتب تحته في نسخة الطبلاوي: «البيع والشراء». وكذا قال أكثر المحشين: أن ﴿شَرَوْاْ﴾ يحتمل معناه الظاهرَ وهو الشراء، ويحتمل البيع أيضًا. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٤/ ٩٦).

(٢) في نسخة الخيالي: «التعيين».

(٣) في قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَىٰهُ ...﴾.

ورُكِّـبَ الباقـي جملةً اسـميَّةً لتَـدُلَّ على ثبـاتِ المثُوبَةِ والجـزمِ بخيريَّتِهـا، وحُذِفَ المفضَّـلُ عليـه إجـلالًا للمفضَّلِ مِـن أن يُنسَـبَ إليهِ، وتَنكيـرُ المثوبـةِ لأنَّ المعنَى: لشـيءٌ مِـنَ الثَّـوابِ خيرٌ.

وقيْلَ: ﴿لَوْ﴾ للتَّمنِّي، و﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ كلامٌ مُبتدأٌ.

وقُرِئَ: «لَمَثْوَبَةٌ»[1] كـ«مَشْوَرَةٍ»، وإنَّما سُمِّيَ الجزاءُ ثوابًا ومَثُوبةً لأنَّ المُحسِنَ يَثُوبُ إليهِ.

﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ ثوابَ اللهِ خَيرٌ، جَهَّلَهُمْ لتَركِ التَّدبُّرِ أو العَملِ بالعِلمِ.

(١٠٤)ـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا﴾ «الـرَّعْـيُ»: حفـظُ الغيرِ لمصلحتِهِ، وكانَ المسلمونَ يقُولُونَ لرَسُولِ اللهِ: ﴿رَٰعِنَا﴾؛ أي: راقِبْنا، وتَأَنَّ بنَا فِيما تُلقِّنُنَا حَتَّى نفهَمَه، وسمعَ اليهُودُ فافترَصُوهُ[2] وخاطَبُوه بهِ مُريدينَ نسبتَه إلى «الرَّعَنِ»، أو سَبَّهُ بالكلمَةِ العبرانيَّةِ الَّتي كانُوا يتسَابُّونَ بهَا وهي: رَاعينا، فنُهِيَ المؤمِنُونَ عَنها، وأُمِروا بمَا يفيدُ تلك الفَائدَةَ ولا يَقبلُ التَّلبيسَ، وهو: ﴿ٱنظُرْنَا﴾ بمعنَى: انظُر إلينا، أو: انتَظِرنا، مِن «نظَره» إذا انتظَرَه.

وقُرِئَ: «أَنظِرنا» منَ الإِنظَارِ[3]؛ أي: أَمهِلْنا لنحفَظَ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) و«المحتسب» (١/ ١٠٣)، عن قتادة وابن بريدة وأبي السمال.

(٢) أي: انتهزوا الفرصة. انظر: «النهاية» (مادة: فرص).

(٣) نسبت لأبي رضي الله عنه، والأعمش وكرداب. انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٣٨٤)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٢)، و«الكشاف» (١/ ٣٢٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٨٩).

وقُرِئَ: «رَاعُونا» على لَفظِ الجَمعِ لِلتَّوقيرِ[١]، و: «راعنًا» بالتَّنوينِ[٢]؛ أي: قولًا ذا رَعَنٍ، نسبةً إلى «الرَّعَنِ» وهُوَ الهَوَجُ[٣]= لمَّا[٤] شابَهَ قولَهُم: راعينا، وتسبَّبَ للسَّبِّ.

﴿وَٱسْمَعُواْ﴾: وأَحْسِنُوا الاستماعَ حتَّى لا تفتقِرُوا إلى طلَبِ المراعاةِ، أو: واسمَعُوا سَماعَ قَبُولٍ لا كسَماعِ اليهُودِ، أو: واسمَعُوا ما أُمِرتُم بِهِ بجِدٍّ حتَّى لا تعُودوا إلى ما نُهيتُم عَنْه.

﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يعني: الَّذينَ تهاوَنُوا بالرَّسُولِ وسبُّوه.

(١٠٥)ـ ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ نزَلَت تكذيبًا لجَمعٍ من اليهودِ يُظهِرُونَ مَوَدَّةَ المؤمنينَ ويزعمونَ أَنَّهُم يوَدُّونَ لَهُم الخيرَ.

و«الوُدُّ»: مَحبَّةُ الشَّيءِ مَعَ تمنِّيهِ، ولذلك يُستعمَلُ في كلٍّ منهما، و﴿مِنْ﴾ للتَّبيينِ؛ كما في قَولِه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١].

﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ مفعُولُ ﴿يَوَدُّ﴾، و﴿مِنْ﴾ الأولَى مزيدَةٌ للاستغراقِ والثَّانيةُ للابتداءِ[٥].

وفُسِّرَ الخيرُ بالوَحْيِ، والمعنى: أَنَّهم يحسُدونكم به وما يحبُّونَ أَنْ يُنزَّلَ عليكم شيءٌ مِنه، وبالعلمِ وبالنُّصرَةِ[٦]، ولعَلَّ المرادَ به ما يعمُّ ذلك.

---

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«الكشاف» (١/ ٣٢٢).

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«الكشاف» (١/ ٣٢٢).

(٣) كتب تحتها في نسخة الطبلاوي: «الحمق».

(٤) متصل بقوله: «فنُهِيَ المؤمِنُونَ عَنها».

(٥) أي: لابتداء الغاية.

(٦) في نسخة الخيالي: «والنصرة».

﴿وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾: يَسْتَنبِئُهُ ويُعلِّمُهُ الحكمةَ ويَنصرُه، لا يجبُ عليه شيءٌ، ولَيْسَ لأحَدٍ عليهِ حَقٌّ.

﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ إشعارٌ بأنَّ النُّبوَّةَ منَ الفضلِ، وأنَّ حِرمَانَ بعضِ عبادِه ليسَ لِضيقِ فضلِه، بل لمشيئَتِه وما عُرِفَ فيه مِن حِكمَتِهِ.

(١٠٦) ـ ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ نزلَتْ لَمَّا قالَ المشركونَ أو اليهودُ: ألا ترَونَ إلى محمَّدٍ يَأمرُ أصحابَه بأمْرٍ ثمَّ ينهاهم عنهُ ويأمُرُ بخلافِه[١]؟

و«النَّسخُ» في اللُّغةِ: إزالةُ الصُّورَةِ عَن الشَّيءِ وإثباتُها في غيرِه كنَسخِ الظِّلِّ للشَّمسِ والنَّقلُ، ومنه: التَّناسخُ، ثمَّ استُعمِلَ لكلِّ واحدٍ منهما؛ كقولِكَ: نَسَخَت الرِّيحُ الأثرَ، و: نَسَخْتُ الكتابَ.

ونسخُ الآيَةِ: بيَانُ انتهاءِ التَّعبُّدِ بقراءتِها، أو الحكمِ المستفادِ منها، أو بهما جميعًا.

وإنسَاؤُها: إذهَابُها عنِ القلُوبِ.

و﴿مَا﴾ شرطيَّةٌ جازمةٌ لـ﴿نَنسَخْ﴾ مُنتصِبَةٌ به على المفعوليَّةِ.

وقرَأَ ابنُ عَامرٍ: ﴿نُنسِخْ﴾ مِن «أَنسَخَ الشَّيءَ»[٢]؛ أي: نأمرْك أو جبريلَ بنَسْخِها، أو نجدْهَا منسُوخةً، وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿نَنسَأْهَا﴾[٣]؛ أي: نؤخِّرْها، منَ «النَّساءِ» وهو التَّأخيرُ.

وقُرِئَ: «نُنسِّها»؛ أي: نُنسِّ أحَدًا إيَّاها، و: «تَنْسَها»؛ أي: أنتَ، و: «تُنْسَها» على البناءِ للمفعُولِ[٤].

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٥)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٤).

(٢) وقرأ باقي السبعة: ﴿مَا نَنسَخْ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٣) وقرأ باقي السبعة: ﴿نُنسِهَا﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٤) انظر هذه القراءات مع نسبتها لقارئيها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«المحتسب» (١/ ١٠٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٩٢)، و«البحر» (٢/ ٤١٢ ـ ٤١٣).

وقرأ عبدُ اللهِ: «ما نُنْسِكَ من آيةٍ أو نَنْسَخْها»[١].

وقرأ حذيفةُ: «ما ننسَخْ من آيةٍ أو نُنسِكَها» بإظهارِ المفعُولَين[٢].

﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾؛ أي: بما هُو خيرٌ للعبَادِ في النَّفعِ والثَّوابِ، أو مثلِها في الثَّوابِ، وقَرأَ أبو عمرٍو بقلبِ الهَمزةِ ألفًا[٣].

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيَقْدِرُ على النَّسخِ والإِتيَانِ بمِثل المنسُوخ وبمَا هُو خيرٌ منه.

والآيَـةُ دَلَّـت على جَوازِ النَّسـخِ وتأخيـرِ الإنـزالِ؛ إذ الأَصْلُ اختصَـاصُ «إنْ» ومـا يتضمَّنُهـا بالأمُـورِ المحتملـةِ، وذلـك لأنَّ الأحـكامَ شُـرِعَت والآيـاتِ نزلَت لمَصالِـحِ العبَـادِ[٤] وتكميـلِ نفوسِـهم فضـلًا مِـنَ اللهِ وَرَحمـةً، وذلـك يختلـفُ

---

(١) رواها عن ابن مسعود: أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١٣)، وذكرها عنه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ١٧٤)، ورواها (ص: ٢٣٨) عن الأعمش.
وذكرها أيضًا الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٦٤)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٣٩٠) وابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ١٩٢)، وأبو حيان في «البحر» (٢/ ٤١٣)، وزادوا: (نجئ بمثلها).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٣٢٥). وذكرها الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٦٤)، والثعلبي في «تفسيره» (٤/ ١٩)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ١٩٣)، جميعهم عن سالم مولى أبي حذيفة. أما «البحر» (٢/ ٤١٣) فوقع فيه نسبتها لأبي حذيفة!

(٣) أي: ﴿نَاتِ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٣٣)، و«التيسير» (ص: ٣٦).

(٤) قوله: «والآية دلت على جواز النسخ...» وذلك لذكره صريحًا فيها، ولولا أنه جائز لم يكن لذكره وجه وأدوات الشرط من (إنْ) وما تضمَّن معناها في أصل وضعها تدل على احتمالِ ما دخلت عليه وجوازه وقوله: «تأخير الإنزال»؛ أي: وجواز تأخير إنزال القرآن ناسخًا أو منسوخًا المدلولِ عليه بقراءةِ: «أو ننسأها» على أحد الوجوه والقراءات، وقوله: «وذلك» إشارة إلى الجواز؛ أي: وجه ذلك أن الوحي للمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة كما نرى من احتياج الصيف إلى غير لباس الشتاء وغير ذلك. «حاشية الخفاجي».

باختلافِ الأعصارِ والأشخاصِ كأسبَابِ المعاشِ؛ فإنَّ النَّافِعَ في عَصْرٍ قد يضرُّ في غيرِه.

واحتَجَّ بهَا مَن مَنَعَ النَّسخَ بلا بدَلٍ أو ببدَلٍ أثقلَ، ونَسْخَ الكتابِ بالسُّنَّةِ، فإنَّ النَّاسخَ هو المأتيُّ بِهِ بدلًا والسُّنَّةُ ليسَت كذلك، والكُلُّ ضعيفٌ، إذ قد يكونُ عدمُ الحكمِ أو الأثقلُ أَصلحَ، والنَّسخُ قد يُعرَفُ بغيرِه، والسُّنَّةُ ممَّا أتى به اللهُ، وليسَ المرادُ بالخيرِ والمِثْلِ ما يكونُ كذلك في اللَّفظِ.

والمعتزلةُ[1] على حدوثِ القرآنِ، فإنَّ التَّغيُّرَ والتَّفاوُتَ مِن لوازمِه.

وأُجيبَ بأنَّهما من عوارضِ الأمورِ المتعلِّقةِ بالمعنى القائمِ بالذَّاتِ القديمِ.

(١٠٧) ـ ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الخطابُ للنَّبيِّ عليه السَّلامُ، والمرادُ هوَ وأمَّتُه؛ لقولِهِ: ﴿ومَا لكم﴾، وإنَّما أفردَه لأنَّه أعلمُهُم ومَبدأُ عِلمِهم.

﴿أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يفعلُ ما يشاءُ ويَحكمُ ما يُريدُ، وهو كالدَّليلِ على قولِه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ أو على جوازِ النَّسخِ، ولذلك تركَ العَاطفَ.

﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ وإنَّما هو الَّذي يملِكُ أمورَكم ويُجْريها على ما يُصلِحُكم[2]، والفَرقُ بين الوَليِّ والنَّصيرِ: أنَّ الوَليَّ قد يَضعُفُ عن النُّصرةِ، والنَّصيرَ قد يكونُ أجنبيًّا عن المنصُورِ، فيكونُ بينهما عمومٌ من وجهٍ[3].

---

(١) معطوف على قوله: «مَن منع النسخ».

(٢) في نسخة الخيالي: «يصلح لكم».

(٣) «فيكون بينهما عموم من وجه» من نسخة الخيالي.

(١٠٨) ـ ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾ ﴿ أَمْ ﴾ مُعادِلةٌ للهَمزةِ في ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾؛ أي: أَلَم تعلَموا أنَّه مالكُ الأمُورِ قادرٌ على الأشياءِ كلِّها يأمرُ وينهَى كما يريد، أم تَعلمونَ وتقترحونَ بالسُّؤالِ كما اقترحَت اليهودُ على موسى؟

أو منقطعةٌ، والمرادُ أن يُوصِّيَهم بالثِّقةِ بِهِ وتركِ الاقتراحِ عليه.

قيلَ: نزَلَت في أهلِ الكتابِ حين سأَلُوا أن ينزلَ اللهُ عليهم كتابًا منَ السَّماءِ.

وقيلَ: في المشركينَ لَمَّا قالُوا: ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَـٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣].

﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾: ومَن تركَ الثِّقةَ بالآياتِ البيِّناتِ وشكَّ فيها واقترحَ غيرَها فقد ضَلَّ الطَّريقَ المستقيمَ حتَّى وقعَ في الكفرِ بعدَ الإيمانِ.

ومعنَى الآيةِ: لا تقترحُوا فتضلُّوا وسَطَ السَّبيلِ، ويؤدِّي بكم الضَّلالُ إلى البُعدِ عن المقصدِ وتبديلِ الكفرِ بالإيمانِ.

وقُرِئَ: «يُبدِلْ» مِن أبدلَ[1].

(١٠٩) ـ ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ يعني: أحبَارَهم ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم ﴾: أَن يردُّوكم؛ فإنَّ ﴿لَوْ ﴾ تنوبُ عن «أَنْ» في المعنى دونَ اللَّفظِ.

﴿مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾: مُرتدِّينَ، وهوَ حالٌ من ضميرِ المخاطَبينَ، ﴿حَسَدًا ﴾ عِلَّةُ ﴿ وَدَّ ﴾، ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ﴿ وَدَّ ﴾؛ أي: تمنَّوْا ذلكَ من عندِ أنفسِهم وتشهِّيهم لا مِن قِبَلِ التَّديُّنِ والميلِ مع الحقِّ، أو بـ﴿حَسَدًا ﴾؛ أي: حسدًا بالغًا منبَعِثًا من أَصلِ نفُوسِهم.

﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ بالمعجزَاتِ والنُّعُوتِ المذكورةِ في التَّورَاةِ.

---

(١) ذكرها أبو السعود في «تفسيره» (١/ ١٤٥)، والآلوسي في «تفسيره» (١/ ٣٥٥) دون نسبة.

﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا﴾ «العفوُ»: تركُ عقُوبةِ المذنبِ، و«الصَّفحُ»: تركُ تَثرِيبِهِ.

﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ الَّذي هو الإذنُ في قتالِهم وضربِ الجزيةِ عليهِم، أو قتلُ بني قُريظةَ وإجلاءُ بني النَّضيرِ، وعن ابنِ عَبَّاسٍ: أنَّه منسُوخٌ بآيةِ السَّيفِ[1]، وفيه نظرٌ؛ إذ الأمرُ فيه غيرُ مُطلَقٍ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على الانتقامِ مِنهُم.

(١١٠) ـ ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ عَطفٌ على ﴿فَاعْفُوا﴾ كأنَّه أَمرَهم بالصَّبرِ والمخالقةِ[2] واللَّجَأ إلى اللهِ بالعبَادةِ والبرِّ.

﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾ كصلاةٍ أو صَدَقةٍ، وقُرِئَ: «تُقْدِموا» مِن «أقدَمَ»[3].

﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ أي: ثوابَه.

﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ لا يَضيعُ عندَه عملٌ. وقُرِئَ بالياءِ[4] فيكونُ وعيدًا.

(١١١) ـ ﴿وَقَالُوا﴾ عطفٌ على ﴿وَدَّ﴾، والضَّميرُ لأهلِ الكتابِ منَ اليهُودِ والنَّصارى.

﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ لفٌّ بين قولَي الفريقينِ؛ كما في قولِه: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥] ثقةً بفَهمِ السَّامِعِ.

و«هُودٌ»: جمعُ «هَائِدٍ» كـ«عُوذٍ وعَائِذٍ»، وتوحيدُ الاسمِ المضمَرِ وجمعُ الخبرِ لاعتبارِ اللَّفظِ والمعنَى.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٢٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٠٦).

(٢) قوله: «المخالقة» بالقاف؛ أي: تحسين الخلق. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٨٩).

(٣) رويت عن أبي جعفر. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٣).

(٤) رويت عن قتادة. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٣).

﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ إشارةٌ إلى الأَمَانيِّ المذكورةِ، وهي: أن لا يُنزَّلَ على المؤمنينَ من[١] خيرٍ من ربِّهم، وأن يَردُّوهم كفَّارًا، وأن لا يدخلَ الجنَّةَ غيرُهم.

أَو إلى ما في الآيةِ على حَذفِ المضافِ؛ أي: أمثالُ تلك الأمنيَّةِ أَمَانيُّهم، والجملةُ اعتراضٌ.

والأمنيَّةُ: أُفعُولَةٌ من التَّمنِّي كـ«الأضحُوكةِ» و«الأُعجُوبةِ».

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ على اختصَاصِكم بدخُولِ الجنَّةِ ﴿إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ في دَعواكم؛ فإنَّ كلَّ قولٍ لا دَليلَ عليهِ غيرُ ثابتٍ.

(١١٢) ـ ﴿بَلَى﴾ إثباتٌ لِمَا نَفَوه مِنْ دخُولِ غيرِهم الجنَّةَ ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾: أخلَصَ له نفسَه أو قصدَه، وأَصْلُه: العُضْوُ.

﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عَملِهِ.

﴿فَلَهُ أَجْرُهُ﴾ الَّذي وُعِدَ لهُ على عملِهِ ﴿عِندَ رَبِّهِ﴾ ثابتًا عند رَبِّهِ لا يَضيعُ ولا ينقصُ، والجُملةُ جوابُ ﴿مَنْ﴾ إن كانَت شرطيَّةً، وخبرُها إن كانَت مَوصُولةً والفَاءُ فيها لتضمُّنِها معنى الشَّرطِ، فيكونُ الرَّدُّ بقولِهِ: ﴿بَلَى﴾ وحدَه، ويَحْسُنُ الوَقفُ عليهِ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ فاعِلَ فعلٍ مقدَّرٍ مثل: بلى يدخلُها مَن أسلَمَ.

﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ في الآخِرَةِ.

(١١٣) ـ ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾؛ أي: أمرٍ يصحُّ ويُعتدُّ به، نزلَت لمَّا قَدِمَ وَفدُ نَجرَانَ على رسولِ اللهِ ﷺ وأتاهم أحبارُ اليهُودِ فتَناظرُوا وتقاوَلوا بذلك[٢].

---

(١) «من»: ليس في نسخة الخيالي والتفتازاني.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٠٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ الواوُ للحالِ و﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ للجنسِ؛ أي: قالوا ذلك وهم مِن أهلِ العِلمِ والكتابِ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثلَ ذلك ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ كعَبَدَةِ الأصنامِ والمعطِّلةِ[1]، وَبَّخَهم على المكابرَةِ والتَّشبُّهِ بالجهَّالِ.

فإن قيلَ: لمَ وَبَّخَهم وقد صَدَقُوا؛ فإنَّ كِلَا الدِّينَيْنِ بعدَ النَّسخِ ليسَ بشيءٍ؟

قلتُ: لم يَقصدُوا ذلك، وإنَّما قصَدَ بهِ كلُّ فريقٍ إبطالَ دينِ الآخَرِ من أصلِه والكفرَ بنبيِّهِ وكتابِهِ، مع أنَّ ما لم يُنسَخ منهما حَقٌّ واجبُ القَبُولِ والعَملِ بهِ.

﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾: بين الفريقَينِ ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ بما يقسِمُ لكلِّ فريقٍ ما يَليقُ بهِ مِن العقابِ.

وقيلَ: حُكمُه بينَهم: أن يكذِّبَهم ويدخلَهُم النَّارَ.

(١١٤) ـ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ ﴿مَن﴾ عامٌّ لكلِّ مَن خرَّبَ مَسْجدًا أو سَعَى في تعطِيلِ مكانٍ مرشَّحٍ للصَّلاةِ، وإنْ نزَلَ في الرُّومِ لمَّا غزَوا بيتَ المقدِسِ وخرَّبُوه وقتَلوا أهلَه[2]، أو المشركينَ لمَّا منَعُوا رسولَ الله ﷺ أنْ يدخُلَ المسجِدَ الحرامَ عامَ الحُديبيَةِ[3].

﴿أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ ثاني مفعُولَي ﴿مَّنَعَ﴾.

---

(١) «المُعطِّلَةُ» بكسرِ الطَّاءِ المُشدَّدَةِ: طائِفَةٌ نفَوا الصَّانعَ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٣٦) عن ابن عباس من رواية الكلبي. وذكره في تفسيريهما السمرقندي (١/ ٨٦) وابن أبي زمنين (١/ ١٧١) عن الكلبي.

(٣) انظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٣٦) عن ابن عباس من رواية عطاء. ورواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٤٤) عن ابن زيد.

﴿وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾ بالهَدْمِ والتَّعطيلِ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾؛ أي: المانعُونَ ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾: ما كانَ ينبغي لهُم أن يدخلوهَا إِلَّا بخشيَةٍ وخشُوعٍ فَضلًا[1] أَن يَجترِئوا على تخريبِهَا.

أو: ما كانَ الحقُّ أن يَدخلُوها إلَّا خائِفِينَ من المؤمنينَ أن يَبطِشوا بهم فضلًا أن يمنَعوهُم مِنها.

أو: ما كانَ لهُم في علمِ اللهِ وقضَائِه، فيَكُونُ وَعْدًا للمؤمنينَ بالنُّصرَةِ واستخلاصِ المسَاجِدِ منهُم، وقَد أنجزَ وَعدَهُ.

وقيلَ: معناهُ: النَّهيُ عن تمكينِهم من الدُّخولِ في المسجِدِ، واختلفَ الأئمةُ فيه؛ فجوَّز أبو حنيفةَ دخولَ الكافرِ في المسجِدِ، ومنَعَه مَالكٌ، وفرَّقَ الشَّافعيُّ بين المسجدِ الحرامِ وَغيرِه.

﴿لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾: قتلٌ وسبيٌ، أو ذلَّةٌ بضربِ الجزيَةِ ﴿وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ بكُفرِهم وظُلمِهم.

(١١٥) ـ ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ يريدُ بهما ناحيتَي الأَرضِ؛ أي: له الأرضُ كلُّها لا يختصُّ به مكانٌ دونَ مكانٍ، فإِن مُنِعتم أن تصلُّوا في المسجدِ الحرامِ أو الأقصَى فقَد جُعِلَتْ لكم الأرضُ مَسجدًا.

﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟﴾: ففي أيِّ مَكانٍ فعَلتُم التَّوليةَ شطرَ القِبلةِ ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: جهتُه الَّتي أمرَ بها؛ فإنَّ إمكانَ التَّوليَةِ لا يختصُّ بمسجدٍ أو مكانٍ.

أو: فثمَّ ذاتُه؛ أي: عالِمٌ مطَّلِعٌ بما يُفعَلُ فيهِ.

---

(١) بعدها في نسخة التفتازاني: «عن».

﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ﴾ بإحَاطتِه بالأشياءِ، أو برَحمتِه يُريدُ التَّوسعَةِ على عبَادِه ﴿عَلِيمٌ﴾ بمصَالحِهم وأعمالِهم في الأمَاكنِ كلِّها.

وعن ابنِ عمرَ: أنَّها نزلَت في صَلاةِ المسَافِرِ على الرَّاحِلةِ(١).

وقيلَ: في قومٍ عُمِّيَتْ عليهم القِبلةُ فصَلَّوا إلى أنحاءٍ مختلفَةٍ، فلمَّا أصبَحُوا تبيَّنُوا خطأهم(٢). وعلى هذا لَو أخطأَ المجتهدُ ثمَّ تبيَّنَ له الخطأُ لم يَلْزَمْه التَّدارُكُ.

وقيلَ: هيَ توطئةٌ لنسخِ القبلةِ، وتنزيهٌ للمعبُودِ أن يكُونَ في حيِّزٍ وجِهَةٍ.

(١١٦) ـ ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ نزلَت لَمَّا قالَت اليهودُ: ﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، والنَّصَارى: ﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾، ومشركو العربِ: الملائكةُ بناتُ الله(٣).

وعَطْفُه على ﴿قالت ٱلۡيَهُودُ﴾، أو ﴿مَّنَعَ﴾، أو مفهُومِ قولِه: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ﴾.

وقرَأَ ابنُ عَامِرٍ بغيرِ واوٍ(٤).

﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ تنزيهٌ له عن ذلك؛ فإنَّه يقتضي التَّشبيهَ والحاجةَ وسرعةَ الفناءِ، ألا ترى أنَّ الأجرامَ الفلكيَّةَ مع إمكانِها وفنائِها لمَّا كانَت باقيةً ما دامَ العَالَمُ لم تتَّخذ(٥) ما يكونُ لها كالوَلدِ اتِّخاذَ النَّباتِ والحيوَانِ اختيارًا أو طبعًا.

---

(١) رواه مسلم (٧٠٠/ ٣٣).

(٢) رواه الترمذي (٣٤٥) وضعفه، وابن ماجه (١٠٢٠)، من حديث عامر بن ربيعة. ورواه الدارقطني (١٠٦٢)، والبيهقي (٢٢٤٣)، من حديث جابر. قال البيهقي: ولم نعلم لهذا الحديث إسناداً صحيحاً قويًا.

(٣) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٩) دون راو ولا سند.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٥) بعدها في نسخة الخيالي: «عند المتكلمين».

﴿بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ رَدٌّ لِمَا قالوهُ واستدلالٌ على فسَادِه، والمعنى: أنَّه خالقُ ما في السَّماواتِ والأرضِ الَّذي مِن جملتِه الملائكةُ وعُزَيرٌ والمسيحُ.

﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾: مُنقادُونَ لا يمتنِعُونَ عن مَشيئتِه وتكوينِه، وكلُّ ما كانَ بهَذِهِ الصِّفةِ لم يُجانِسْ مُكوِّنَه الواجبَ لذاتِه فلا يكونُ لَهُ وَلدٌ؛ لأنَّ من حقِّ الوَلدِ أن يُجانسَ والدَه، وإنَّما جاءَ بـ﴿مَا﴾ الَّذي لغيرِ أولي العِلمِ وقالَ: ﴿قَٰنِتُونَ﴾ على تغليبِ أولي العِلمِ تحقيرًا لشأنِهم.

وتنوينُ ﴿كُلّٞ﴾ عِوَضٌ عن المضافِ إليه؛ أي: كلُّ ما فيهما.

ويجوزُ أن يُرادَ: كلُّ مَن جعلوهُ ولداً[١] له مُطيعونَ مُقِرُّونَ بالعبُوديَّةِ، فيكونُ إلزامًا بعدَ إقامَةِ الحجَّةِ.

والآيَةُ مُشعِرةٌ على فسَادِ ما قالوهُ من ثلاثةِ أوجُهٍ[٢].

واحتجَّ بها الفقهاءُ على أنَّ مَن مَلَكَ وَلدَهُ عتقَ عليه؛ لأنَّه تعالى نفى الوَلدَ بإثباتِ المِلْكِ وذَلك يقتضِي تنافيهما.

(١١٧) ـ ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾: مُبدعُهُما، ونظيرُه[٣]: «السَّميعُ» في قولِه:

أَمِنْ رَيحَانَةَ الدَّاعِي السَّميعُ يُؤرِّقُني وأصحَابِي هُجُوعُ[٤]

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي وفي هامش نسخة الطبلاوي: «إلهًا» والمثبت من نسخة الطبلاوي، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» على هامش كل من «حاشية شيخ زاده»، و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الخفاجي» و«حاشية القونوي»، وكذا جاء في «حاشية السيوطي».

(٢) قوله: «من ثلاثة أوجه»؛ أي: وهي التنزيه، والملك، وعدم المجانسة، التي تضمنها بهذا الترتيب ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾، و﴿بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، و﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٩٥).

(٣) في نسخة الخيالي: «مبدعهما وهو نظير بناء».

(٤) البيت لعمرو بن معدي كرب، كما في «مجاز القرآن» (١/ ٢٨٢)، و«الأصمعيات» (ص: ١٧٢)، =

أو: بديعٌ سَماواتُه وأرضُه، مِن «بَدُعَ» فهو بَديعٌ.

وهو حجَّةٌ رابعةٌ، وتقريرُها: أنَّ الوالدَ عنصرُ الولدِ المنفعِلُ[١] بانفصالِ مادَّتِه عنه، واللهُ سُبحانَه مبدِعُ الأشياءِ كلِّها فاعلٌ على الإطلاقِ منزَّهٌ عن الانفعالِ، فلا يكونُ والدًا[٢].

و«الإبداعُ»: اختراعُ الشَّيءِ لا عَن شيءٍ دفعةً، وهوَ أليقُ بهذا الموضِعِ من الصُّنعِ الَّذي هو تركيبُ الصُّورةِ بالعنصرِ، والتَّكوينِ الَّذي يكونُ بتغييرٍ وفي زمانٍ غالبًا.

وقُرِئَ: «بديعِ» مجرُورًا على البَدلِ من الضَّميرِ في ﴿لَّهُۥ﴾[٣]، ومنصُوبًا على المَدْحِ[٤].

= و«الشعر والشعراء» (١/ ٣٦٠)، و«الكامل» للمبرد (١/ ١٦٢)، و«تفسير الطبري» (١/ ٢٩١)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٨٧)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٨٤)، و«الصحاح» (مادة: سمع). (ريحانة): اسم أخته، و(الداعي) يعني: داعي الشوق، وهو فاعل الجار المعتمد على الاستفهام؛ أي: أحصل هذا الداعي المسمِع أو أتى من جانب ريحانة، أو هو مبتدأ مؤخر والجار خبره؛ أي: أهذا الداعي حصل أو أتى من ريحانة، و(يؤرقني) صفة أو حال على زيادة اللام كما في اللئيم. انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٨٨أ)، و«حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و١٧٦أ).

(١) في نسخة التفتازاني: «المنفصل»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٢٥٣)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ٣٩٦)، و«حاشية القونوي» (٤/ ١٧٥): «المنفعل». قال شيخ زاده: هو مرفوع على أنه صفة «عنصر»، وضمير «مادته» للولد، وضمير عنه للوالد. وقالَ القونوي: «عنصر الولد»؛ أي: أصله، والعنصر: الأصل والمادة؛ أي: أصله، إما مستقلًّا أو مع اشتراك الوالدة، «المنفعل بانفصال مادته عنه»؛ أي: المتأثر بسبب انفصال مادة الولد عنه؛ أي: عن الوالد، وتلك المادة هي النطفة. وقالَ الأنصاري: «المنفعل» منصوب صفة لـ«الوالد».

(٢) في نسخة الخيالي: «فلا يكون له ولد».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) عن صالح بن أحمد.

(٤) نسبت للمنصور. انظر: «الكشاف» (١/ ٣٣٨)، و«البحر المحيط» (٢/ ٤٦٤).

﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾؛ أي: أرادَ شيئًا، وأصلُ القضاءِ: إتمامُ الشَّيءِ قولًا كقولِه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أو فِعلًا كقولِه: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]، وأُطلقَ على تعلُّقِ الإرادةِ الإلهيَّةِ بوجودِ الشَّيءِ مِن حيثُ إنَّه يوجبُه.

﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ مِن «كانَ» التَّامَّةِ بمعنى: أُحْدُثْ، فيَحدُثُ، وليسَ المرادُ بِهِ حقيقةَ أمرٍ وامتِثالٍ، بل تمثيلُ حصُولِ ما تعلَّقَت بِهِ إرادتُه بلا مهلةٍ بطاعةِ المأمُورِ المطيعِ بلا توقُّفٍ، وفيهِ تقريرٌ لمعنى الإبداعِ، وإيماءٌ إلى حجَّةٍ خامسَةٍ، وهو: أنَّ اتِّخاذَ الوَلدِ يكونُ بأطوارٍ ومهلةٍ، وفعلُه تعالى يَستغني عن ذلك.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿فيكونَ﴾ بنصبِ النُّونِ[1].

واعلمْ أنَّ السَّبَبَ في هذه الضَّلالةِ: أنَّ أربابَ الشَّرائعِ المتقدِّمَةِ كانُوا يُطلقونَ «الأبَ» على اللهِ تعالى باعتبارِ أنَّه السَّبَبُ الأوَّلُ، حتَّى قالُوا: إنَّ الأبَ هو الرَّبُّ الأصغرُ واللهَ سُبحانَه هو الرَّبُّ الأكبرُ، ثمَّ ظَنَّت الجهلةُ منهم أنَّ المرادَ بِهِ معنى الولادةِ فاعتقدوا ذلك تقليدًا، ولذلك كُفِّرَ قائلُه، ومُنِعَ منه مطلقًا حَسمًا لمادَّةِ الفسَادِ.

(١١٨) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ أي: جَهلةُ المشركينَ، أو المتجاهلونَ مِن أهلِ الكتابِ: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾: هَلَّا يكلِّمُنا اللهُ كما يكلِّمُ الملائكةَ، أو يوحي إلينا بأنَّكَ رسُولُه ﴿أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾: حجَّةٌ على صدْقِكَ، والأوَّلُ استكبارٌ والثَّاني جحُودُ أنَّ ما أتاهم آياتُ اللهِ استهانةً به وعِنادًا.

﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾ مِنَ الأممِ الماضيةِ ﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ فقالُوا: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٢].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

﴿تَشَـٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾: قلوبُ هؤلاءِ ومَن قبلَهم في العَمَى والعنادِ. وقُرِئَ بتشديدِ الشِّينِ[1].

﴿قَدْ بَيَّنَّا ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾؛ أي: يطلبُونَ اليقينَ، أو: يُوقِنُونَ الحقائقَ لا يَعتريهِم شُبهَةٌ ولا عنادٌ، وفيهِ إشارةٌ إلى أنَّهم ما قالوا ذلكَ لخفاءٍ في الآياتِ، أو لطلبِ مزيدِ يَقينٍ، وإنَّما قالوهُ عُتوًّا وعِنادًا.

(١١٩) - ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾: مُلْتبِسًا مؤيَّدًا بهِ ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ فلا عليكَ إن أَصرُّوا وكابَرُوا ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ ما لَهُم لم يُؤمِنوا بَعدَ أنْ بلَّغتُ؟

وقرأَ نافعٌ ويعقوبُ: ﴿ولا تَسْأَلْ﴾[2] على أنَّه نهيٌ للرَّسُولِ عليه السَّلامُ عن السُّؤالِ عن حالِ أبوَيْه، أو تعظيمٌ لعقوبَةِ الكفَّارِ؛ كأنَّها لفظاعتِها لا يَقدِرُ [المسؤولُ][3] أن يُخبِرَ عنها، أو السَّامِعُ لا يصبرُ على استماعِ خَبرِها، فنَهاه عن السُّؤالِ.

و«الجحيمُ»: المتأجِّجُ من النَّارِ.

(١٢٠) - ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ مبالغةٌ في إقناطِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ عن إسلامِهم، فإنَّهم إذا لم يَرضَوا عنه حتَّى يتَّبعَ مِلَّتَهم فكيفَ يَتَّبعُونَ ملَّتَه؟

---

(١) نسبت لأبي حَيْوَةَ وابن أبي إسحاق. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٣)، و«البحر المحيط» (١/ ٤١٩)، ورد ذلك الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٧٥) لأنَّه كما قال: لا يستقيم دخول تاءين زائدتين في (تَفَاعَلَتْ) ولا في أشباهها، وإنما يجوز الإدغام إذا قلت في الاستقبال: تتشابه، عن قليل، فتدغم التاء الثانية عند الشين. ونقل نحو هذا ابن عطية عن أبي عمرو الداني.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩)، و«التيسير» (ص: ٧٦)، و«النشر» (٢/ ٢٢١).

(٣) ما بين معكوفتين من «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٢٦٢)، وقد أوردها على أنها من المتن.

ولعلَّهم قالوا مثلَ ذلك فحَكَى اللهُ عنهم، ولذلك قالَ: ﴿قُلْ﴾ تعليمًا للجَوابِ: ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾؛ أي: هُدَى اللهِ الَّذي هو الإسلامُ هوَ الهُدَى إلى الحقِّ لا ما تَدْعون إليهِ.

﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾: آراءَهم الزَّائغةَ ـ و«الملَّةُ»: مَا شرعَه اللهُ لعبادِه على لسَانِ أنبيائِه، من «أملَلْتُ الكتابَ»: إذا أملَيْتَه. و«الهوَى»: رأيٌ يَتبَعُ الشَّهوةَ ـ ﴿بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾؛ أي: منَ الوَحيِ، أو الدِّينِ المعلومِ صحَّتُه ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يَدفَعُ عنكَ عقابَه، وهو جَوابُ «لئن».

(١٢١) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يُريدُ: مُؤمني أهلِ الكتابِ ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ بمراعاةِ اللَّفظِ عن التَّحريفِ، والتَّدبُّرِ في معناه، والعَمَلِ بمقتضَاهُ، وهُو حالٌ مقدَّرةٌ[1]، والخبرُ ما بعدَه، أو خبرٌ على أنَّ المرادَ بالموصُولِ مؤمنُو أهلِ الكتابِ[2].

﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾: بكتابِهم دونَ المحرِّفينَ ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ﴾ بالتَّحريفِ والكفرِ بما يصدِّقُه[3] ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ حَيثُ اشتَرَوا الكُفرَ بالإيمانِ.

---

(١) قوله: «وهو حال»؛ أي: من أحد مفعولي ﴿ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أو منهما «مقدرة»؛ أي: لأنهم وقت الإيتاء لم يكونوا تالين، ولا كان الكتابُ متلوًّا لهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٩٩).
قلت: والحال المقدرة: هي التي لا تقارن الفعل في الوقوع؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾، وكقولك: (مَررتُ برَجُلٍ معه صَقْرٌ صائدًا بِهِ غدًا)؛ لأن الجَبَل لا يكون بيتًا في حال النَّحت، وكذلك: (صائدًا به غدًا)؛ أي: مقدِّرًا به الصيد غدًا، وكذا كل حال مقدرة.

(٢) قوله: «على أن المراد بالموصول مؤمنو أهل الكتاب» ذكره مع أنه قدَّمه آنفًا؛ ليتبين به أن كون ﴿يَتْلُونَهُۥ﴾ حالًا أو خبرًا مبنيٌّ عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٩٩).

(٣) قوله: «﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ﴾ بالتحريف»؛ أي: بسببه «والكفر»؛ يعني: أو بسبب الكفر «بما يصدقه»؛ أي: الكتاب، وفسَّر ضمير ﴿بِهِۦ﴾ بالتحريف وبما بعده، وفسره غيرُه بالكتاب، أو الرسول، أو الله، أو الهُدى، والكلُّ صحيح، لكن الباء على هذه الأربعة للتعدية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٩٩).

(١٢٢ ـ ١٢٣) ـ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٢٢ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ لمَّا صَدَّرَ قِصَّتَهُم بالأمرِ بذكرِ النِّعَمِ والقيامِ بحقُوقِها والحذَرِ عن إضَاعَتِها والخوفِ من السَّاعَةِ وأهوَالِها= كرَّرَ ذلك وختمَ به الكلامَ معَهم مُبالغةً في النُّصحِ، وإيذانًا بأنَّهُ فَذْلَكَةُ القصَّةِ والمقصُودُ من القصَّةِ.

(١٢٤) ـ ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ﴾: كلَّفَه بأَوَامِرَ ونـواهٍ، و«الابتلاءُ» فـي الأصلِ: التَّكليفُ بالأَمرِ الشَّاقِّ، مِنَ البَلاءِ، لكنَّهُ لمَّا استَلزمَ الاختبارَ بالنِّسبةِ إلى مَن يَجهَلُ العواقِبَ ظُنَّ ترادُفُهُما، والضَّمِيرُ لـ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾، وحَسُنَ لتقدُّمِه لفظًا وإنْ تأخَّرَ رتبةً لأنَّ الشَّرطَ أحَدُ التَّقدُّمَينِ.

والكلماتُ قـد تُطلَقُ عـلى المعاني، ولذلكَ فُـسِّرَت بالخصالِ الثَّلاثينَ المحمودةِ المذكورةِ في قولِه: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] وقولِه: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٥] إلى آخرِ الآيتينِ، وقولِه: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] إلى قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠] كما فُـسِّرَت بهَا في قولِه: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ﴾ [البقرة: ٣٧]، وبالعَشْرِ الَّتي هي مِـن سُننِه[1]، وبمناسكِ الحجِّ، وبالكواكبِ والقمرَينِ وذَبحِ الوَلدِ والنَّارِ والهِجرَةِ، عَلَى أنَّه تعالى عامَلَه بها معَامَلَةَ المختبرِ بهنَّ وبما تَضمَّنَته الآياتُ الَّتي بعدَها.

---

(١) قولـه: «وبالعشـر التـي هي من سـننه» عطـف على «بالخصـال الثلاثيـن»، وهذه العشـر خمس منها فـي الرأس والوجه: المضمضة، والاستنشـاق، والسـواك، وقصُّ الشـارب، وفَـرْق الرأس. وخمس فـي البـدن: الختـان، وحلـق العانـة، والاسـتنجاء بالمـاء، ونَتْـف الإِبْـط، وتقليـم الأظفـار. انظـر: «حاشـية الأنصـاري» (١/ ٤٠٠).

وقُرِئَ: «إبراهيمُ ربَّه»[١] على أنَّه دَعا ربَّه بكلماتٍ، مثل: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] ﴿اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥] ليرَى: هل يجيبُه؟

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿إِبْرَاهَامَ﴾[٢].

﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾: فأدَّاهنَّ كَمَلًا وقامَ بهنَّ حقَّ القيامِ؛ كقولِه: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧]، وفي القراءةِ الأخيرةِ الضَّميرُ لـ«ربَّهُ»؛ أي: أعطاه جميعَ ما دَعاهُ.

﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ استئنافٌ إن أضمَرْتَ ناصبَ ﴿إِذْ﴾؛ كأنَّه قيلَ: فماذَا قالَ له ربُّه حينَ أتمهنَّ؟ فأُجيبَ بذلك، أو بيَانٌ لقولِه: ﴿ابْتَلَى﴾؛ فتكونُ الكلماتُ ما ذكرَهُ: من الإمامةِ، وتطهيرِ البيتِ، ورفعِ قواعدِه، والإسلامِ، وإن نصبتَه بـ﴿قَالَ﴾ فالمجموعُ جملةٌ معطوفةٌ على ما قبلَها.

و«جاعِل» مِن «جَعَلَ» الَّذي له مفعُولانِ.

و«الإمَام»: اسمُ مَن يُؤتَمُّ به، وإمامَتُه عامَّةٌ مؤبَّدَةٌ؛ إذ لم يُبعَث بعدَه نبيٌّ إلَّا كانَ من ذرِّيَّتِه مَأمورًا باتِّبَاعِه.

﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ عطفٌ على الكافِ؛ أي: وبعضَ ذرِّيَتي؛ كما تقولُ: «وزيدًا» في جوابِ: «سأكرِمُكَ».

و«الذُّرِّيَّةُ»: نسْلُ الرَّجُلِ، فُعْلِيَّةٌ، أو فُعُّولَةٌ قُلِبَت راؤُهَا الثَّالثةُ ياءً[٣] كما في

---

(١) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٤٩١) عن أبي حنيفة، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) عن أبي الشعثاء، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٤) عنهما، و«الكشاف» (١/ ٣٤١) عن ابن عباس وأبي حنيفة.

(٢) هي قراءة ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٩ ـ ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٣) يعني: أن (ذُرِّيَّة) أصلها ذرُّورَة على وزن فُعولة ولكن التضعيف لمَّا كثر أبدلت الراء الأخيرة ياءً =

«تَقَضَّيْتَ»[١]، من «الذَّرِّ» بمعنى: التَّفريقِ، أو فُعُّولةٌ أو فُعِّيلَةٌ قُلبَتْ همزتُها، من «الذَّرءِ» بمعنى: الخلقِ.

وقُرِئَ: «ذِرِّيتي» بالكسرِ، وهي لغةٌ[٢].

﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ إجابةٌ إلى مُلتَمَسِه، وتنبيهٌ على أنَّه قد يكونُ مِنْ ذرِّيَّته ظَلَمةٌ، وأنَّهُم لا ينالُونَ الإمَامَةَ لأنَّها أمَانةٌ من اللهِ وعَهدٌ والظَّالمُ لا يَصلُحُ لها، وإنَّما ينالُها البرَرَةُ الأتقيَاءُ منهم.

وفيـه دليـلٌ على عِصمَةِ الأنبيـاءِ من الكبائرِ قبـلَ البعثةِ، وأنَّ الفاسِـقَ لا يَصلُحُ للإمَامَةِ.

وقُرِئَ: «الظَّالمونَ»[٣] والمعنى واحدٌ؛ إذ كلُّ ما نالكَ فقدْ نِلتَهُ.

(١٢٥) ـ ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ﴾؛ أي: الكعبةَ، غلَبَ عليها كـ«النَّجمِ» على الثُّريَّا ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾: مَرجِعًا يثُوبُ إليه أعيَانُ الزوَّارِ أو أَمثالُهم، أو: مَوضعَ ثوابٍ يُثابونَ بحجِّهِ واعتمارِه. وقُرِئَ: «مثاباتٍ»[٤] لأنَّه مثابةُ كلِّ أحَدٍ.

﴿وَأَمْنًا﴾: ومَوضعَ أمنٍ لا يُتعرَّضُ لأهلِه؛ كقَولِه: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ

= فصارت: ذُرُّويَة، ثم أُدغِمَت الواو في الياءِ فصارت ذُرِّيَّةً. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٤٠٠)، وقال الزجاج: والقول الأول أقيس وأجود عند النحويين.

(١) «كما في تقضَّيت»؛ أي: في كون الياء منقلبة عن غيرها؛ إذ الأصل في ياء (تقضيت) ضادٌ؛ أي: تقضَّضْت، فلما كثُرت الضادات أُبدلت إحداهنَّ ياء. انظر: «الصحاح» (مادة: قضي).

(٢) نسبت لزيد بن ثابت رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«المُحتَسَب» (١/ ١٥٦).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن طلحة والأعمش.

حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، أو: يأمَنُ حَاجُّه مِن عذابِ الآخرةِ من حيثُ إنَّ الحجَّ يَجُبُّ مَا قبلَه، أو: لا يؤاخَذُ الجاني الملتجِئُ إليه حتَّى يخرجَ، وهُو مَذهبُ أبي حنيفةَ.

﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ على إرادةِ القَولِ، أو عطفٌ على المقدَّرِ عاملًا لـ﴿إِذْ﴾، أو اعتراضٌ معطوفٌ على مضمَرٍ تقديرُه: ثُوبُوا إِلَيهِ واتَّخِذوا، على أنَّ الخطابَ لأمَّةِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ، وهو أَمرُ استحبابٍ.

ومَقامُ إبراهيمَ: الحجَرُ الَّذي فيه أثَرُ قدمِهِ، أو المَوضعُ الَّذي كانَ فيه[1] حينَ قامَ عليه ودعَا النَّاسَ إلى الحجِّ، أو رفَعَ بناءَ البيتِ، وهو مَوضعُهُ اليومَ.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ أخذَ بيَدِ عمرَ فقالَ: «هذا مقامُ إبراهيمَ» فقالَ عمرُ: أفلَا نتَّخذُه مُصلًّى؟ فقالَ: «لم أُومَر بذلك»، فلَم تَغِبِ الشَّمسُ حتَّى نزلَت[2].

وقيلَ: المرادُ به[3] الأمرُ بركعتَي الطَّوافِ؛ لِمَا روَى جابرٌ رضي الله عنه: أنَّه عليه السَّلامُ لمَّا فَرَغَ من طَوافِه عمدَ إلى مقامِ إبراهيمَ فصلَّى خلفَه ركعتينِ وقرأَ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[4].

وللشَّافعيِّ رضي الله عنه في وجوبِهما قولانِ[5].

---

(١) قوله: «الذي كان فيه»؛ أي: الحجر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٠٤).

(٢) رواه أبو نعيم «الحلية» (٣/ ٣٠٢)، ورواه ابن ماجه (١٠٠٩)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٥٢٢)، إلى قوله: (أفلا نتخذه مصلى). وروى البخاري (٤٠٢) عن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: وافَقْتُ ربِّي في ثلاثٍ: فقُلْتُ: يا رسولَ الله، لو اتَّخذْنا من مقام إبراهيمَ مُصلًّى، فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]... الحديث.

(٣) «به»؛ أي: بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٠٤).

(٤) هذه قطعة من حديث جابر الطويل في صفة الحج رواه مسلم (١٢١٨)، وفيه: أنه قرأ الآية لما فرغ من الطواف ثم صلى.

(٥) وأصحُّهما أنه ليس بواجب، بل مندوب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٠٤).

وقيلَ: مقامُ إبراهيمَ: الحرَمُ كلُّهُ.

وقيلَ: مواقِفُ الحجِّ، واتِّخاذُهَا مصلًّى: أن يُدْعَى فيها ويُتقرَّبَ إلى اللهِ تعالى.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿واتَّخَذُوا﴾ بلفظِ الماضي عطفًا على ﴿جَعَلْنَا﴾[1]؛ أي: واتَّخَذَ النَّاسُ مقامَه الموسُومَ به ـ يعني: الكعبَةَ ـ قبلةً يُصلُّونَ إليها.

﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾: أَمَرناهُما ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾: بأَن طَهِّرا، ويجوزُ أَن تكونَ مفسِّرةً؛ لتضمُّنِ العَهدِ معنى القولِ، يُريدُ: طَهِّراهُ مِن الأوثانِ والأنجاسِ وما لا يليقُ به، أو: أخلِصَاه ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾ حَولَه ﴿وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾: المقيمينَ عندَه أو المعتكِفِينَ فيه ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾؛ أي: المصلِّينَ، جمعُ «راكعٍ» و«سَاجِدٍ».

(١٢٦) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا﴾ يريدُ: البَلدَ أو المكانَ ﴿بَلَدًا ءَامِنًا﴾: ذا أمنٍ؛ كقوله: ﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، أو: آمِنًا أهلُه؛ كقولِكَ: ليلٌ نائمٌ.

﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ أبدلَ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ مِن ﴿أَهْلَهُۥ﴾ بدلَ البَعضِ للتَّخصِيصِ.

﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾ عطفٌ على ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ والمعنى: وأَرْزُقُ مَن كفرَ، قاسَ إبراهيمُ الرِّزقَ على الإمَامَةِ، فنبَّهَ سُبحانَه على أنَّ الرِّزقَ رحمةٌ دنيويَّةٌ تعمُّ المؤمِنَ والكافِرَ بخلافِ الإمَامَةِ والتَّقدُّمِ في الدِّينِ.

أو مُبتَدَأٌ تضمَّنَ معنى الشَّرطِ ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ خبرُه، والكفرُ وإن لم يكن سببَ التَّمتيعِ لكنَّه سببُ التَّقليلِ بأن يجعَلَه مقصُورًا بحظوظِ الدُّنيا غيرَ متوسِّلٍ بهِ إلى نيلِ الثَّوابِ ولذلكَ عطفَ عليه ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾؛ أي: أُلْزُّه إليهِ لزَّ المضطرِّ؛ لكفرِه وتضييعِه ما متَّعْتُه به من النِّعَمِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

و﴿قَلِيلًا﴾ نصبٌ على المصدَرِ أو الظَّرفِ.

وقُرِئَ بلفظِ الأمرِ فيهما على أنَّه مِن دعاءِ إبراهيمَ وفي ﴿قَالَ﴾ ضميرُه.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿فأُمْتِعُه﴾[1] مِن «أمتَعَ».

وقُرِئَ: «فنمَتِّعُه قليلاً ثمَّ نَضْطَرُّه»[2].

و: «إِضطرُّه» بكَسرِ الهمزةِ[3] على لغةِ مَن يكسرُ حروفَ المضارَعةِ.

و: «أَطَّرُّه» بإدغامِ الضَّادِ[4]، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ حروفَ «ضُمَّ شُفْرٌ» يُدغمُ فيها ما يجاورُها دونَ العكسِ[5].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦).

(٢) نسبت لأبيٍّ رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٧٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٧٧)، و«تفسير الثعلبي» (٤/ ١٠٦)، و«الكشاف» (١/ ٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٩)، و«البحر المحيط» (٢/ ٥١٣).

(٣) نسبت ليحيى بن وثاب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٦)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٧٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٧٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٩)، و«البحر المحيط» (٢/ ٥١٣). والقراءة عندهم - عدا «الكشاف» - هكذا: «فإمْتِعُه قليلًا ثم إضطرُّه».

(٤) نسبت لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٧٧)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ١٠٦)، و«الكشاف» (١/ ٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٩)، و«البحر المحيط» (٢/ ٥١٣).

(٥) كذا قال متابعًا للزمخشري في «الكشاف» (١/ ٣٤٩)، وتعقب بأن هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، فأدغم أبو عمرو الراء في اللام في ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، والضاد في الشين في ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢]، والشين في السين في ﴿ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢] والكسائي الفاء في الباء في ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [سبأ: ٩]، ونقل سيبويه عن العرب أنهم قالوا: مضطجع ومطَّجع، إلَّا أن عدم الإدغام أكثر.

هذا كلام الآلوسي في الرد على الزمخشري، وهو مختصر من كلام أبي حيان، وقد نبه أبو حيان =

﴿وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ المخصُوصُ بالذَّمِّ مَحذُوفٌ، وهو العذابُ.

(١٢٧) - ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ حكايةُ حَالٍ مَاضيةٍ، والقواعدُ: جمعُ «قاعدَةٍ» وهي الأسَاسُ، صفةٌ غالبةٌ من «القُعُودِ» بمعنى: الثَّباتِ، ولعلَّه مجازٌ من المقابِلِ للقيامِ، ومنه: «قِعْدَكَ اللهَ»[1].

ورفعُها: البناءُ عليها، فإنَّه ينقلُها عن هيئةِ الانخفاضِ إلى هيئةِ الارتفاعِ.

ويحتَمِلُ أَنْ يُرادَ بهَا: سَافاتُ البناءِ، فإنَّ كلَّ سَافٍ قاعدَةٌ مَا يُوضعُ فوقَه، وبرَفْعِها: بناؤُهَا.

وقيلَ: المرادُ: رفعُ مكانتِه وإظهَارُ شرَفِه بتعظيمِه ودعاءِ النَّاسِ إلى حجِّهِ.

وفي إبهَامِ القواعِدِ وتبيينِها تَفخيمٌ لِشأنِها.

﴿وَإِسۡمَٰعِيلُ﴾ كانَ يناوِلُه الحجارةَ، ولكنَّه لمَّا كانَ لَهُ مَدخلٌ في البناءِ عُطِفَ عليهِ.

وقيلَ: كانا يَبنيانِ في طَرفَينِ أَو على التَّناوُبِ.

= بأنه إنما تعرض لإدغام هذه الحروف فيما يجاورها، تنبيهًا على أن ذلك ليس بإجماع كما قد يتوهم من كلام الزمخشري، إذ إطلاقه يدل على المنع ألبتة. انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٥١٨)، و«روح المعاني» (٢/ ٤٤٢). وانظر: «الكتاب» (٤/ ٤٧٠).

(١) قوله: «قِعْدَكَ اللهَ»؛ قال الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٣٥٠): أي: أسألُ اللهَ أن يُقْعِدك.

وقال الشهاب الخفاجي في «الحاشية»: (قعدك الله) دعاء؛ لأنَّه بمعنى: أدامك الله وثبتك، وهو دعاء استعملته العرب في القسَم، وهو مصدر منصوب على أنه مفعول مطلقٌ، لا مفعولٌ به وإن ذهب إليه بعض النحاة، وقول الزمخشري: «سألتُ الله أن يُقعدك» يُشعر به، لكنَّهُ صرح بخلافه في «المفصل»، وهو بفتح القاف، ورُوي كسرها عن المازني وأنكره الأزهري، ويقال: قعيدك الله، وهما مثل: «عمرَكَ اللهَ» بنصب «اللهَ»، والجلالةُ بعدهما واجبةُ النصب: إمَّا على المفعولية، أو البدلية.

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾؛ أي: يقولانِ: ﴿رَبَّنَا﴾، وقد قُرِئَ به[١]، والجملةُ حالٌ مِنهما.

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لدُعائِنا ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بنيَّاتِنا.

(١٢٨) ـ ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾: مخلِصَينِ لكَ، مِن «أَسلَمَ وجهَهُ»، أو: مُستَسلِمَينَ، مِن «أَسلَمَ»: إذا اسْتَسْلَمَ وانقادَ، والمرادُ: طلَبُ الزِّيادةِ في الإخلاصِ والإذعانِ، أو الثَّباتِ عليه.

وقرِئَ: «مُسلِمِينَ»[٢] على أنَّ المرادَ أنفسُهما وهاجرُ، أو أنَّ التَّثنيةَ مِن مَراتبِ الجمعِ.

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾؛ أي: واجعَل بعضَ ذُرِّيَّتِنا، وإنَّما خصَّا الذُّرِّيَّةَ بالدُّعاءِ لأنَّهم أحقُّ بالشَّفقَةِ، ولأنَّهُم إذا صَلَحُوا صلَحَ بهم الأَتبَاعُ، وخَصَّا بعضَهم لِمَا أُعلِما أنَّ في ذُرِّيتِهما ظلمَةً، وعَلِمَا أنَّ[٣] الحكمةَ الإلهيَّةَ لا تقتضي الاتِّفاقَ على الإخلاصِ والإقبالِ الكلِّيِّ على اللهِ، فإنَّه ممَّا يشوِّشُ المعَاشَ، ولذلك قيلَ: لولا الحَمقَى لخَربَت الدُّنيا.

وقيلَ: أرادَ بالأمَّةِ: أمَّةَ محمَّدٍ عليه السَّلامُ.

ويجوزُ أن تكونَ ﴿مِن﴾ للتَّبيينِ؛ كقولِه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ﴾ [النور: ٥٥] قُدِّمَ على المبيَّنِ، وفُصِلَ به بين العَاطفِ والمعطُوفِ؛ كما في قولِهِ: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

﴿وَأَرِنَا﴾ مِن «رَأَى» بمعنى: أبصَرَ أو عَرَفَ، ولذلك لم يتجاوَزْ مفعُولَين.

---

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٥٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن الحسن وعوف الأعرابي.

(٣) في نسخة الطبلاوي: «وأن» بدل: «وعلما أن».

﴿مَنَاسِكَنَا﴾: متعبَّداتِنَا في الحجِّ، أو: مذابِحَنا، و«النُّسُكُ» في الأصلِ: غايةُ العِبادةِ، وشاعَ في الحجِّ لِمَا فيهِ من الكُلفَةِ والبُعدِ عن العادَةِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ والسُّوسيُّ عن أبي عمرٍو ويعقوبُ: ﴿أَرْنا﴾[1] قياسًا على «فَخْذٍ» من «فَخِذٍ»، وفيه إجحافٌ لأنَّ الكسرةَ مَنقولةٌ عن الهمزةِ السَّاقطةِ دليلٌ عَليهَا، وقرأَ الدُّوريُّ عن أبي عمرٍو بالاختلاسِ.

﴿وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ استتابةٌ لذريَّتِهما، أو عمَّا فَرَطَ مِنهما سهوًا، ولعلَّهمَا قالا هضمًا لأنفسِهما وإرشادًا لذُرِّيَّتِهما ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ لِمن تابَ.

(١٢٩) ـ ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ﴾: في الأمَّةِ المُسلِمةِ ﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ ولم يَبعَث من ذريَّتِهما غيرَ محمَّدٍ صلواتُ الله عليهم، فهو المجابُ بهِ دعوَتُهما؛ كما قالَ عليه السَّلامُ: «أنا دَعوَةُ أبي إبراهيمَ، وبُشرَى عيسَى، ورُؤيا أمِّي»[2].

﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ﴾: يَقرأُ عليهم ويبلِّغُهم ما تُوحي إليه مِن دلائلِ التَّوحيدِ والنُّبوَّةِ.

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾: القرآنَ ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾: ما تكمُلُ به نفوسُهم من المعارفِ والأحكامِ ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ عن الشِّركِ والمعَاصِي.

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ﴾ الَّذي لا يُقهَر ولا يُغلَبُ على مَا يريدُ ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾: المحكِمُ لـه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٠)، و«التيسير» (ص: ٧٦)، و«النشر» (٢/ ٢٢٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧١٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٤٠٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٦٦)، وفيه عندهم: (..ورُؤْيا أُمِّي التي رَأَتْ أَنَّهُ خَرَجَ منها نُورٌ أَضَاءَتْ له قُصُورُ الشَّام).

(١٣٠) ـ ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ استبعادٌ وإنكارٌ لأَنْ يكونَ أحدٌ يرغبُ عن ملَّتِه[١] الواضحةِ الغرَّاءِ؛ أي: لا يرغبُ أحدٌ عن مِلَّتِه ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾: إلَّا مَن استَمْهَنَها وأذَلَّها واستخَفَّ بها، قالَ المبرِّدُ وثعلَبٌ: «سَفِهَ» بالكَسرِ مُتعَدٍّ وبالضَّمِّ لازمٌ، ويشهَدُ له ما جاءَ في الحديثِ: «الكِبْرُ أن تَسْفَهَ الحقَّ وتَغْمِصَ النَّاسَ»[٢].

وقيلَ: أصلُه: «سَفِهَ نفسُه» على الرَّفعِ[٣]، فنُصبَ على التَّمييزِ، نحو: غُبِنَ رأيَهُ، وأَلِمَ رأسَه، وقولِ جَريرٍ

ونأخـذُ بعـدَه بِذِنـابِ عَيـــشٍ أَجَبَّ الظَّهـرَ ليـسَ له سَـنامُ[٤]

أَو: سَفِهَ في نفسِه، فنُصِبَ بنزعِ الخافِضِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «عن الملة».

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٤٦٧)، والحاكم في «المستدرك» (٧٣٦٦). وروى مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه نحوه دون محل الشاهد، ولفظه: «الكبر بطرُ الحقِّ وغمطُ الناس». والغمص كالغمط: وهو الاستهانة والاستحقار.

(٣) في نسخة الخيالي: «بالرفع».

(٤) البيت ليس لجرير، بل هو للنابغة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر، وهو في «ديوانه» (ص: ١١٠)، و«الجمل» للخليل (ص: ١٠٠)، و«الكتاب» (١/ ١٩٦)، و«معاني القرآن» للفراء (٣/ ٢٤)، و«المقتضب» (٢/ ١٧٩)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٣٦٣). وذكر البغدادي أنه يجوز في (الظهر) ثلاثة أوجه: النصبُ والرفعُ على الفاعلية، والخفضُ بإضافة (أجب) إليه.

وقال الطيبي: «واستشهد به (أي: الزمخشري) بأنه نصب (الظهرَ) بالأجب على التمييز». ثم غمز فيه بقوله: «قيل: يجوز النصب فيه على التشبيه بالمفعول، لا على التمييز، كقولك: الحسن الوجه، وهو الوجه». انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٩٦).

ورده البغدادي أيضاً بنحو هذا. وتعقب أبو حيان أيضاً استشهاد الزمخشري به، وانظر كلامه في «البحر» (٢/ ٥٣٧).

والمستثنى[1] في محَلِّ الرَّفعِ على المختارِ بدَلًا من الضَّميرِ في ﴿يَرۡغَبُ﴾ لأنَّه في معنى النَّفي.

﴿وَلَقَدِ ٱصۡطَفَيۡنَٰهُ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ حجَّةٌ وبيانٌ لذلك؛ فإنَّ مَن كانَ صفوةَ العبَادِ في الدُّنيا مشهُودًا له بالاستقامةِ والصَّلاحِ يومَ القيامَةِ كانَ حقيقًا بالاتِّباعِ لا يَرغبُ عنه إلَّا سَفيهٌ أو متسَفِّهٌ أذلَّ نفسَهُ بالجَهلِ والإعراضِ عن النَّظرِ.

(١٣١) ـ ﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ظرفٌ لـ﴿ٱصۡطَفَيۡنَٰهُ﴾ وتعليلٌ له، أو مَنصوبٌ باضمارِ اذكُرْ؛ كأنَّه قيلَ: اذكُر ذلك الوقتَ لتعلَمَ أنَّه المُصطفى الصَّالحُ والمستحِقُّ للإمَامَةِ والتَّقدُّمِ، وأنَّه نالَ مَا نالَ بالمبادرَةِ إلى الإذعانِ وإخلاصِ السِّرِّ حين دعاهُ رَبُّه وأخطرَ ببَالِه دلائلَهُ المؤدِّيَةَ إلى المعرفةِ الدَّاعيَةِ إلى الإسلامِ.

رُويَ: أنَّها نزلَت لَمَّا دعا عبدُ الله بنُ سَلَامٍ ابني أخيهِ سلمةَ ومُهاجرًا إلى الإسلامِ، فأسلَمَ سَلمةُ وأبى مُهَاجرٌ[2].

(١٣٢) ـ ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ «التَّوصِيَةُ»: هي التَّقدُّمُ إلى الغيرِ بفعلٍ فيه صلاحٌ وقُربَةٌ، وأصلُها: الوَصْلُ، يُقالُ: «وَصَّاه»: إذا وصَلَه، و«فَصَّاه»: إذا فَصَله، كأنَّ المُوصي يصلُ فعلَه بفعلِ المُوصَى.

والضَّميرُ في ﴿بِهَآ﴾ للملَّةِ، أو لقولِه: ﴿أَسۡلَمۡتُ﴾ على تأويلِ الكلمةِ أو الجملةِ.

وقرَأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿وأَوْصَى﴾[3]، والأوَّلُ أبلَغُ.

---

(١) أي: «مَن» في قوله: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ١٣١)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ١٥٢).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

﴿وَيَعۡقُوبُ﴾ عطفٌ على ﴿إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾؛ أي: وصَّى هو أيضًا بها بَنيه، وقُرِئ بالنَّصبِ[(١)] على أنَّه ممَّن وصَّاه إبراهيمُ.

﴿يَٰبَنِيَّ﴾ عَلَى إضمارِ القولِ عندَ البصريِّينَ، ومتعلِّقٌ بـ«وَصَّى» عند الكوفيِّينَ لأنَّه نوعٌ منه[(٢)]، ونظِيرُه:

رَجْلانِ مِنْ ضَبَّةَ أَخبَرانا ... إِنَّا رأَينَا رَجُلًا عُريَانَا[(٣)]

بالكَسرِ.

وبنُو إبراهيمَ كانُوا أربعةً: إسمَاعيلُ وإسحاقُ ومَديَنُ ومَدَّانُ، وقيلَ: ثمانيةٌ، وقيلَ: أربعةَ عشرَ.

وبنو يعقوبَ اثنا عشرَ: رُوبين وشمعُون ولَاوي ويهُوذا وبَشسنوخُون[(٤)] وزَبُولُون ودوان ونِفتُونَا[(٥)] وكُودَا وأُوشير وبِنْيَامين ويوسف[(٦)].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾: دينَ الإسلامِ الَّذي هُو صفوَةُ الأديانِ؛ لقولِه:

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن عمرو بن فائد وطلحة.

(٢) أي: نوع من القول؛ أي: في معنى القول.

(٣) الرجز في «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٦) و(٢/ ٤١٢) و(٣/ ٢٤٠)، و«الفاخر» للمفضل بن سلمة (ص: ٨٦)، و«تفسير الطبري» (٢٠/ ١٤٣).

(٤) في نسخة التفتازاني: «ويسوخود».

(٥) في نسخة التفتازاني: «ودونا ونفثوني»، وفي نسخة الخيالي: «وزبول ودوني وتفتوني».

(٦) اختلفت النسخ والمصادر في هذه الأسماء، وقد اختلف المحشون فيها فبعضهم قيدها وضبطها كما فعل القونوي في «الحاشية» (٤/ ٢٥٥)، ومنهم من نفى إمكان ذلك في جميعها كما قال الشهاب في «الحاشيته» (٢/ ٢٤١): منها ما هو معروف، ومنها ما هو غير معروف؛ لأنها ليست بعربية، فلم نقدم على ضبطها من غير نقل.

﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ظاهرُه النَّهيُ عن المَوتِ على خلافِ حالِ الإسلامِ، والمقصُودُ هو النَّهيُ عن أن يكونوا على تلك الحالِ إذا مَا مَاتوا، والأمرُ بالثَّباتِ على الإسلامِ؛ كقولِكَ: لا تُصَلِّ إلَّا وأنتَ خاشِعٌ، وتغييرُ العبارةِ للدَّلالةِ على أنَّ مَوْتَهم لا على الإسلامِ مَوتٌ لا خيرَ فيهِ، وأنَّ مِن حقِّه أَنْ لا يحلَّ بهم، ونظيرُه في الأَمرِ: مُتْ وأنتَ شهيدٌ[1].

ورُوِيَ: أنَّ اليهودَ قالوا لرسولِ اللهِ ﷺ: أَلستَ تعلَمُ أنَّ يعقوبَ أوصَى بنيه باليهوديَّةِ يومَ مَاتَ؟ فنزلَتْ:

(١٣٣) ـ ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾[2] ﴿أَمْ﴾ مُنقطعةٌ، ومعنى الهمزةِ فيها الإنكارُ؛ أي: ما كنتُم حَاضِرين إذ حضَرَ يعقُوبَ الموتُ وقالَ لبَنِيْه مَا قالَ، فلِمَ تدَّعُونَ اليهُوديَّة عليه؟

أو مُتَّصلةٌ بمحذوفٍ تقديرُه: أكنتُم غائبينَ أم كُنتم شهَداءَ؟

وقيلَ: الخطابُ للمؤمنينَ، والمعنَى: مَا شاهَدتُم ذلك وإنَّما علِمْتُموه مِنَ الوَحي.

وقُرِئَ: «حَضِرَ» بالكسْرِ[3].

---

(١) وليس مرادُك الأمرَ بالموت، ولكنْ بالكونِ على صفةِ الشهداء إذا مات، وإنَّما أَمَرْتَه بالموت اعتداداً منك بميتَتِه، وإظهاراً لفضلها على غيرها، وأنها حقيقةٌ بأنْ يُحَثَّ عليها. انظر: «الكشاف» (١/ ٣٦١).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ١٤٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٤١).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن أبي السمال. قال ابن خالويه: «هذا أحد ستة أحرف شذَّت من فَعَلَ يَفعُل». وقد ذكر هذه الأفعال ابن سيده في «المخصص» (٤/ ٢٧٨)، وهي: حَسِبَ يَحْسِب ويَحْسَب، ويَبِسَ يَيْبِس ويَيْبَس، ويَئِسَ يَيْئِس ويَيْئَس، ونَعِمَ يَنْعِم ويَنْعَم، فَضِلَ يَفْضُل، وحَضِرَ يَحْضُر.

﴿إِذۡ قَالَ لِبَنِيهِ﴾ بدَلٌ من ﴿إِذۡ حَضَرَ﴾: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِنۢ بَعۡدِي﴾: أيَّ شيءٍ تعبُدُونه؟ أرادَ بِهِ تقريرَهُم على التَّوحيدِ والإسلامِ، وأَخْذَ ميثاقِهم على الثَّباتِ عليهما، و«مَا» يُسأَلُ بِهِ عن كلِّ شيءٍ مَا لم يُعرَفْ، فإذا عُرِفَ خُصَّ العقلاءُ بـ«مَن» إذا سُئلَ عن تعيُّنِه، وإن سُئلَ عن وَصفِهِ قيلَ: مَا زيدٌ، أَفقيهٌ أم طبيبٌ؟

﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ﴾: المتَّفَقَ على وُجودِهِ وأُلوهيَّتِه ووجوبِ عبادتِه، وعدَّ إسمَاعيلَ من آبائِه تغليبًا للأبِ والجَدِّ، أو لأنَّه كالأبِ؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «عمُّ الرَّجلِ صِنْوُ أَبيه»[1]، وكما قالَ في العبَّاسِ رضي الله عنه: «هَذا بقيَّةُ آبائي».

وقُرِئَ: «وإلهَ أَبيك»[2] على أنَّه جمعٌ بالواوِ والنُّونِ؛ كما قالَ:

ولمَّا تبيَّنَّ أصوَاتَنا بَكَينَ وفَدَّيْنَنا بالأَبينا[3]

أو مفردٌ و﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ وحدَهُ عطفُ بيانٍ.

﴿إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا﴾ بدَلٌ مِن ﴿إِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾؛ كقولِهِ: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦] وفائدتُه: التَّصريحُ بالتَّوحيدِ، ونفيُ التَّوهُّمِ النَّاشئِ من تكريرِ المضافِ لتعذُّرِ العَطفِ على المجرورِ، والتَّأكيدُ[4].

---

(١) قطعة من حديث رواه مسلم (٩٨٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه البخاري (١٤٦٨) دون هذه القطعة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن يحيى بن يعمر.

(٣) ذكره دون نسبة: سيبويه في «الكتاب» (١/ ١٩٦)، والمبرد في «المقتضب» (٢/ ١٧٩)، وابن السراج في «الأصول في النحو» (٢/ ٤٢٢)، ونسبه البغدادي في «خزانة الأدب» (٤/ ٤٧٦) لزياد بن واصل السلمي.

(٤) «والتأكيدُ» عطف على «التصريحُ».

أو نصبٌ على الاختصَاصِ.

﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿نَعْبُدُ﴾، أو مفعولِه، أو منهما، ويحتمِلُ أن يكونَ اعتِراضًا.

(١٣٤) - ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ يعني: إبراهيمَ ويعقوبَ وبَنيهِما، و«الأمَّةُ» في الأصلِ: المقصُودُ، وسُمِّيَ بهَا الجماعةُ لِأنَّ الفِرَقَ تَؤمُّها.

﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ لكلٍّ أجرُ عملِه، والمعنَى: أنَّ انتِسابَكم إليهم لا يُوجِبُ انتفاعَكُم بأعمالِهم، وإنَّما تنتفعُونَ بمُوافقتِهم واتِّباعِهم؛ كما قالَ عليه السَّلامُ: «لا يأتِيْنِي النَّاسُ بأعمالِهم وتأتوني بأنسَابِكم»[1].

﴿وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾: ولا تُؤاخَذُونَ بسَيِّئاتِهم كما لا تُثَابُونَ بحسَناتِهم.

(١٣٥) - ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ الضَّميرُ الغائبُ لأهـلِ الكـتابِ، و﴿أَوْ﴾ للتَّنوِيعِ، والمعنَى: مقالَتُهم أحدُ هذين القولينِ، قالَت اليهُودُ: كونوا هودًا، وقالَت النَّصَارى: كونوا نصَارى.

﴿تَهْتَدُواْ﴾ جوابُ الأمرِ.

﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾؛ أي: بـل نكـونُ ملَّـةَ إبراهيـمَ؛ أي: أهـلَ ملَّتِـه، أو: بل نتَّبعُ ملَّـةَ إبراهيمَ.

---

(١) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٩١): غريب جدًّا. وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٢): لم أجده. وقال المناوي في «الفتح السماوي» (١/ ١٨٥): قال الوَلِيّ العراقيّ: لم أقف عليه.

وقد روى نحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٧٥)، وأبو يعلى في «مسند» (١٥٧٩) من مرسل الحكم بن ميناء، وفيه عبد الله بن معاوية، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه غير واحد. انظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٧٧).

وقُرِئَت بالرَّفعِ[(١)]؛ أي: ملَّتُه مِلَّتُنا، أو عكسُه، أو: نحنُ ملَّتُه، بمعنى: نحنُ أهلُ ملَّتِه.

﴿حَنِيفًا﴾: مائلًا عن الباطلِ إلى الحقِّ، حالٌ من المضافِ أو المضافِ إليه؛ كقولِهِ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧].

﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ تعريضٌ بأهلِ الكِتابِ وغيرِهم؛ فإنَّهم يدَّعونَ اتِّباعَه وهم مُشركونَ.

(١٣٦) ـ ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ الخطابُ للمؤمنينَ؛ لقولِهِ: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧].

﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾: القرآنِ، قُدِّمَ ذكرُه لأنَّه أوَّلُ بالإضافةِ إلينا، أو سببٌ للإيمانِ بغيرِه.

﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾: الصُّحفِ، وهي وإن نَزلَت إلى إبراهيمَ لكنَّهم لمَّا كانُوا متعبَّدين بتفصيلِها داخِلين تحتَ أحكامِها فهي أيضًا مُنزلةٌ إليهم كما أنَّ القرآنَ منزلٌ إلَينا.

و«الأسبَاطُ»: جمعُ سِبْطٍ، وهوَ الحافدُ، يريدُ بهِ حَفَدَةَ يعقوبَ، أو أبناءَه وذراريَّهم، فإنَّهم حَفَدَةُ إبراهيمَ وإسحاقَ.

﴿وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾: التَّوراةِ والإنجيلِ، أفرَدَهما بالذِّكرِ بحُكمٍ أبلغَ[(٢)]؛ لأنَّ أمرَهما بالإضافةِ إلى موسى وعيسى مُغايِرٌ لِمَا سبَق، والنِّزاعُ وَقَعَ فيهما.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن الأعرج وابن جندب.

(٢) قوله: «بحكم أبلغ»؛ أي: وهو الإيتاء؛ لأنَّه أبلغ من الإنزال؛ لكونه مقصودًا منه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤١٧).

﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ﴾ جملةُ المذكورينَ مِنهُم وغيرِ المذكورِينَ.

﴿مِن رَّبِّهِمۡ﴾: مُنْزَلًا عليهِم مِن رَبِّهم.

﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ﴾ كاليهُودِ؛ فنُؤمِنَ ببَعضٍ ونكفرَ ببَعضٍ، و﴿أَحَدٖ﴾ لوُقوعِهِ في سياقِ النَّفي عامٌّ، فسَاغَ أنْ يُضافَ إلَيه ﴿بَيۡنَ﴾.

﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ﴾؛ أي: للهِ ﴿مُسۡلِمُونَ﴾: مذعِنُونَ مخلِصُونَ.

(١٣٧) ـ ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْ﴾ من بابِ التَّعجيزِ والتَّبكيتِ؛ كقولِهِ: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] إذ لا مِثلَ لِمَا آمَنَ به المسلمونَ ولا دينَ كَدِينِ الإسلامِ.

وقيلَ: الباءُ للآلةِ دون التَّعدِيَةِ، والمعنَى: إن تحرَّوا الإيمانَ بطريقٍ يَهدي إلى الحقِّ مثلِ طريقِكم، فإنَّ وحدةَ المقصدِ لا تأبَى تعدُّدَ الطُّرقِ، أو مزيدةٌ للتَّأكيدِ؛ كقولِه: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]، والمعنى: فإن آمَنوا باللهِ إيمانًا مثلَ إيمانِكم به، أو المثلُ مُقحَمٌ؛ كما في قولِه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠]؛ أي: عليه، ويَشهَدُ له قراءةُ مَن قرأَ: «بما آمَنْتُم بِهِ» أو: «بالَّذي آمنتُم به»(١).

﴿وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖ﴾؛ أي: إنْ أعرَضوا عن الإيمانِ أو عمَّا تقولُون لهم فما هم إلَّا في شِقاقِ الحقِّ، وهو المناوأَةُ والمخالفةُ، فإنَّ كلَّ واحدٍ من المتخالِفَينِ في شِقٍّ غيرِ شقِّ الآخرِ.

﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ تسليةٌ وتسكينٌ للمؤمنينَ، ووَعدٌ لهُم بالحفظِ والنَّصرِ على مَن ناوأَهُم.

---

(١) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٦٧). الأولى عن ابن عباس وابن مسعود، والثانية عن أبيٍّ، رضي الله عنهم أجمعين. وذكرهما الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٧٧) كلتاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ إمَّا مِن تمامِ الوَعدِ بمعنى: أنَّه يسمعُ أقوالَكُم ويعلمُ إخلاصَكُم وهو مُجازِيكُم لا محالةَ، أو وَعيدٌ للمُعرِضينَ بمعنى: أنَّه يسمَع مَا يُبدونَ ويعلمُ ما يُخفونَ وهو معاقِبُهم عليه.

(١٣٨) ـ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: صبَغَنا اللهُ صِبغَتَه وهيَ فطرةُ اللهِ الَّتي فطرَ النَّاسَ عليها، فإنَّها حِليةُ الإنسانِ؛ كما أنَّ الصِّبغةَ حِليةُ المصبُوغِ، أو: هدَانا هدايتَه وأرشدَنا محجَّتَه، أو: طهَّرَ قلُوبنا بالإيمانِ تطهيرَهُ، وسمَّاه صِبغَةً لأنَّه ظهرَ أثرُهُ عليهِم ظهورَ الصِّبْغِ على المصبُوغِ، وتَدَاخَلَ في قلوبِهم تَداخُلَ الصِّبغِ الثَّوبَ.

أو للمشاكلةِ؛ فإنَّ النَّصَارى كانُوا يغمسُونَ أولادَهم في ماءٍ أصفرَ يسمُّونَه: المعمُودِيَةَ، ويقولُونَ: هُو تطهيرٌ لهُم وبه تَحُقُّ نصرانيَّتُهم.

ونصبُها على أنَّه مصدَرٌ مؤكِّدٌ لقولِهِ: ﴿ءَامَنَا﴾، وقيلَ: على الإغراءِ، وقيلَ: على البدَلِ من ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾.

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾: لا صبغةَ أحسَنُ من صِبغتِه.

﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ تعريضٌ بهم؛ أي: لا نشرِكُ بهِ كشرككُم، وهُو عطفٌ على ﴿ءَامَنَا﴾، وذلك يقتضِي دخولَ قولِهِ: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ في مفعُولِ ﴿قُولُوٓاْ﴾، ولمَن نصَبها على الإغراءِ أو البدَلِ أن يُضمرَ «قولُوا» معطوفًا على «الزمُوا» أو «اتَّبعُوا»[1] ملَّةَ إبراهيمَ، و﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَا﴾ بدلٌ من «اتَّبعُوا» حتَّى لا يلزمَ فكُّ النَّظمِ وسُوءُ التَّرتيبِ.

---

(١) قوله: «معطوفًا على الزموا»؛ أي: بتقدير الإغراء «أو اتبعوا»؛ أي: بتقدير البدل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢١).

(١٣٩) ـ ﴿ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا ﴾: أتجادلونَنا ﴿فِي ٱللَّهِ﴾: في شأنِه واصطفائِه نبيًّا من العربِ دُونكم.

رُويَ أنَّ أهلَ الكتابِ قالُوا: الأنبيَاءُ كلُّهُم مِنَّا، لو كُنتَ نبيًّا لكنتَ منَّا، فنزلَت[1].

﴿وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ لا اختصَاصَ له بقَومٍ دُونَ قومٍ، يُصيبُ برَحْمتِه مَنْ يَشاءُ مِنْ عبَادهِ.

﴿وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ فلا يَبعُدُ أن يُكرِمَنا بأَعمالِنا؛ كأنَّه ألزَمَهم على كلِّ مذهَبٍ يَنتَحونَه إفحامًا وتبْكيتًا، فإنَّ كرَامَةَ النُّبوَّةِ إمَّا تَفَضُّلٌ من اللهِ على مَن يشاءُ والكلُّ فيه سواءٌ، وإمَّا إفاضةُ حَقٍّ على المُستعِدِّينَ لها بالمواظبَةِ على الطَّاعَةِ والتَّحلِّي بالإخلاصِ، فكَمَا أنَّ لكم أعمالًا ربَّما يعتبرُها اللهُ في إعطَائِها فَلَنا أيضًا أعمالٌ ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾: مُوَحِّدُوْن نُخْلِصُه بالإيمانِ والطَّاعةِ دونَكُم.

(١٤٠) ـ ﴿ أَمْ يقولونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ ﴿ أَمْ ﴾ منقطِعَةٌ والهمزةُ للإنكارِ، وعلى قراءةِ ابنِ عَامِرٍ وحمزةَ والكسائيِّ وحفصٍ بالتَّاءِ[2] يحتمِلُ أن تكونَ مُعادِلةً للهمزةِ في ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾ بمعنى: أيَّ الأمرينِ تأتُونَ: المحاجَّةَ، أو ادِّعاءَ اليهُوديَّةِ أو النَّصرانيَّةِ على الأنبياءِ ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ وقد نفَى الأمرَينِ عَن إبراهيمَ بقولِه: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا ﴾ [آل عمران: ٦٧] واحتجَّ عليه بقولِهِ: ﴿وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٦٥] وهَؤلاءِ المعطُوفونَ عليه أتباعُه في الدِّينِ وِفاقًا.

---

(١) ذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١/ ١٤٣). وقال السيوطي في «الحاشية» (٣/ ١٦٣): لم أرَهُ في شيءٍ مِن كتب الحديثِ ولا التَّفاسيرِ المُسنَدةِ.

(٢) والباقون بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ يعني: شهادةَ اللهِ لإبراهيمَ بالحنيفيَّةِ والبراءةِ عن اليهوديَّةِ والنَّصرانيَّةِ، والمعنى: لا أحدَ أظلمُ مِن أهلِ الكتابِ لأنَّهم كتَموا هذهِ الشَّهَادةَ، أو منَّا لو كتمنَا هذه الشَّهادةَ، وفيهِ تعريضٌ بكتمانِهم شهادةَ اللهِ لمحمَّدٍ بالنُّبوَّةِ في كُتبِهم وغيرِها.

و﴿مِنَ﴾ للابتداءِ؛ كما في قولِه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١].

﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وعيدٌ لهم، وقُرِئَ بالياءِ[١].

(١٤١) ـ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ تكريرٌ للمبالغةِ في التَّحذيرِ والزَّجرِ عمَّا استحكَمَ في الطَّبائعِ من الافتخارِ بالآباءِ والاتِّكالِ علَيْهم.

وقيلَ: الخطابُ فيما سبقَ لهُم وفي الآيةِ لنا تحذيرًا عن الاقتداءِ بهم.

وقيلَ: المرادُ بالأُمَّةِ في الأوَّلِ الأنبيَاءُ، وفي الثَّاني أَسلافُ اليهُودِ والنَّصارى.

(١٤٢) ـ ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ الَّذينَ خفَّت أحلامهُم واستَمْهَنُوهَا بالتَّقليدِ والإعراضِ عن النَّظرِ، يُريدُ: المنكِرينَ لتغييرِ القِبلةِ منَ المنافقينَ واليهودِ والمشركينَ، وفائدةُ تَقديمِ الإخبَارِ به: توطينُ النَّفسِ وإعدَادُ الجوابِ.

﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾: ما صرَفَهم ﴿عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ يعني: بيتَ المقدسِ، و«القِبْلَةُ» في الأصلِ: الحالُ الَّتي عليها الإنسَانُ من الاستقبالِ، فصَارَت عُرفًا للمكانِ المتوجَّهِ نحوه للصَّلاةِ.

---

(١) لم أجدها، وقال السيوطي في «الحاشية» (٣/ ١٦٤): لم يذكر أبو حيَّان هذه القراءةَ مع استيعابِهِ جميعَ الشَّواذِّ وكونِه من أهلِ الفنِّ، فيَنبغي التوقُّفُ عن نقلِ هذه إلى أن تُوجَدَ في كتابِ أحدٍ مِن أهلِ فنِّ القراءةِ.

﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ لا يختصُّ به مكانٌ دونَ مكانٍ بخاصيَّةٍ ذاتيَّةٍ تمنعُ إقامةَ غيرِه مُقامَه، وإنَّما العبرةُ بارتسامِ[1] أمرِه لا بخصوصِ المكانِ.

﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ وهـوَ مَا ترتضيه الحكمةُ وتقتضيه المصلحةُ من التَّوجُّهِ إلى بيتِ المقدسِ تارةً والكعبةِ أخرى.

(١٤٣) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى مفهومِ الآيةِ المتقدِّمَةِ؛ أي: كـمـا جعَلناكُم مَهدِيِّينَ إلـى الصِّـراطِ المستقيمِ أو جـعَـلـنـا قبلتكُم أفضلَ القِبَلِ ﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾؛ أي: خِيارًا أو عدُولًا مُزكَّينَ بالعِلمِ والعَملِ، وهو في الأصلِ اسمُ المكانِ الَّذي تَستوي إليه المسَاحةُ من الجوانبِ، ثمَّ استُعيرَ للخصَالِ المحمُودَةِ لوُقوعِهَا بينَ طرَفي إفراطٍ وتفريطٍ؛ كالجُودِ بين الإسرافِ والبخلِ، والشَّجاعةِ بين التَّهوُّرِ والجُبنِ، ثمَّ أُطلقَ على المتَّصِفِ بها مُسْتويًا فيه الواحدُ والجمعُ والمذكَّرُ والمؤنَّثُ كسائرِ الأسماءِ الَّتي توصَفُ بهَا، واستُدِلَّ به على أنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ؛ إذ لو كانَ فيما اتَّفقوا عَليْه باطِلٌ لانثلَمَت به عَدالَتُهم.

﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ عـلَّـةٌ للجَعْلِ؛ أي: لتَعْلَموا بالتَّأمُّلِ فيما نُصِبَ لكم منَ الحُجَجِ وأُنزلَ عليكم من الكتابِ أنَّه تعالى مَا بخِلَ على أحَدٍ وَمَا ظلَمَ، بل أوضحَ السُّبُلَ وأرسَلَ الرُّسُلَ فبلَّغُوا ونصَحُوا، ولكنَّ الَّذينَ كفروا حمَلهُم الشَّقاءُ على اتِّباع الشَّهوَاتِ والإعراضِ عن الآياتِ، فتَشهدونَ بذلك على مُعاصِريكم وعلى الَّذينَ قبلَكم وبعدَكم.

رُويَ أنَّ الأممَ يَوْمَ القيَامَةِ يَجحدُونَ تبليغَ الأنبياءِ، فيطالبُهم اللهُ ببيِّنَةِ التَّبليْغِ ـ وهو أعلَمُ بهم ـ إقامةً للحُجَّةِ على المنكِرين، فيُؤتَى بأمَّةِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ

(١) أي: بامتثال.

فيشهَدُون، فتقولُ الأمَمُ: مِن أينَ عرفتُم؟ فيقولُونَ: عَلِمنا ذلكَ بإخبارِ اللهِ تعالى في كتابِه النَّاطِقِ، على لِسَانِ نبيِّهِ الصَّادقِ، فيُؤتَى بمحمَّدٍ فيُسأَلُ عن حَالِ أمَّتِه فيَشهدُ بعَدَالتِهم(١).

وهذه الشَّهادةُ وإن كانَت لهُم لكنْ لَمَّا كانَ الرَّسُولُ كالرَّقيبِ المهَيمِنِ على أمَّتِه عُدِّيَ بـ﴿عَلَى﴾، وقُدِّمت الصِّلةُ للدَّلالةِ على اختصَاصِهم بكونِ الرَّسُولِ شَهيدًا عليهم.

﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾؛ أي: الجهةَ الَّتي كنتَ عليها(٢) وهي الكعبَةُ، فإنَّه عليه السَّلامُ كانَ يُصلِّي إليها بمكَّةَ، ثمَّ لَمَّا هاجرَ أُمِرَ بالصَّلاةِ إلى الصَّخرةِ تألُّفًا لليهودِ.

أو: الصَّخرةُ(٣)؛ لقولِ ابنِ عبَّاسٍ: كانَت قبلتُه بمكَّةَ بيتَ المقدسِ، إلَّا أنَّه كانَ يجعلُ الكعبةَ بينه وبينَه(٤).

---

(١) رواه البخاري (٤٤٨٧)، والترمذي (٢٩٦١/ ٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٤٠)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٣٤٢ ـ ط مكتبة دار الحجاز). وهو هنا مَرويٌّ بالمعنى لا باللفظِ.

(٢) قوله: «الجهة التي كنت عليها» أشار به إلى أن قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ مفعول ثان لـ(جعل)، و﴿ٱلْقِبْلَةَ﴾ مفعول أول، وهو ما جزم به «الكشاف». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٧). ولفظ «الكشاف» (١/ ٣٧٤): ﴿ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ ليست بصفةٍ لـ﴿ٱلْقِبْلَةَ﴾ إنَّما هي ثاني مفعولي (جَعَل)، يريد: وما جَعَلنا القبلةَ الجهةَ التي كنتَ عليها، وهي الكعبةُ.

(٣) قوله: «أو الصخرةُ» عطف على «الكعبةُ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٧).

(٤) قوله: «بينه وبينه»؛ أي: بين النبي وبين بيت المقدس. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٧). والخبر رواه بنحوه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٤٣)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٩٩١)، والطبراني في «الكبير» (١١٠٦٦)، وقالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٢): رجاله رجال الصحيح.

فالمخبَرُ به على الأوَّلِ الجَعلُ النَّاسخُ، وعلى الثَّاني المنسُوخُ، والمعنى[(١)]: إنَّ أصلَ أمرِكَ أن تستقبلَ الكعبةَ، وما جعلنا قبلتَكَ بيتَ المقدسَ ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾: إلَّا لنمتحِنَ النَّاسَ ونعلمَ مَن يتَّبعُكَ في الصَّلاةِ إليها[(٢)] ممَّن يرتَدُّ عن دينِكَ إلفًا لِقبلَةِ آبائِه، أو: لنعلَمَ الآنَ مَن يتَّبعُ الرَّسُولَ ممَّن لا يتَّبعُه، ومَا كانَ لعَارضٍ يزولُ بزوالِهِ[(٣)].

وعلى الأوَّلِ[(٤)] معناه: مَا رَدَدْناكَ إلى ما كنتَ عليها إلَّا لِنَعلمَ الثَّابتَ على الإسلامِ مِمَّن ينكُصُ على عقبَيهِ لقلَقِه وضَعفِ إيمانِه.

فإن قيلَ: كيفَ يكونُ علمُه تعالى غايةَ الجعلِ وهو لم يزَلْ عالمًا؟

قلتُ: هذا وأشبَاهُه باعتبارِ التَّعلُّقِ الحاليِّ الذي هو مَناطُ الجزاءِ، والمعنى: ليتعلَّقَ عِلمُنا بهِ مَوجُودًا.

وقيلَ: ليَعْلَمَ رسُولُه والمؤمنُونَ، لكنَّه أسندَ إلى نفسِه لأنَّهم خواصُّه.

أو: لنميِّزَ[(٥)] الثَّابتَ عن المتزلزلِ؛ لقولِه: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾

---

(١) قوله: «والمعنى»؛ أي: على الثاني، وهو أن المخبرَ به هو المنسوخ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٧).

(٢) قوله: «إلا لنمتحن الناس»؛ أي: قبل التحويل إلى الكعبة، وقوله: «في الصلاة إليها»؛ أي: إلى القبلة التي هي بيت المقدس. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٧).

(٣) قوله: «وما كان لعارض يزول بزواله» والعارض هنا الامتحان، وقد زال، فأُمر بالتوجُّه إلى الأصل، وهو الكعبة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٧).

(٤) قوله: «وعلى الأول»؛ أي: وهو أن المخبرَ به هو الجعلُ الناسخ، ففي كلامه لفٌّ ونشرٌ معكوس. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٧).

(٥) في نسخة التفتازاني: «ليُميِّز».

[آل عمران: ١٧٩]، فوُضعَ العِلمُ مَوضعَ التَّمييزِ المسبَّبِ عنه، ويشهَدُ له قراءةُ: «ليُعلمَ» على البناءِ للمفعُولِ[١].

والعِلمُ: إمَّا بمعنى المعرفةِ، أو مُعَلَّقٌ لِمَا في ﴿مَن﴾ مِن معنى الاستفهَامِ، أو مفعُولُه الثَّاني ﴿مِمَّن يَنقَلِبُ﴾؛ أي: لنعلَمَ مَن يتَّبعُ الرَّسولَ متميِّزًا ممَّن ينقلِبُ.

﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ «إنْ» هي المخفَّفةُ منَ الثَّقيلةِ، واللَّامُ هي الفاصِلةُ.

وقالَ الكوفيُّونَ: هي النَّافيةُ، واللَّامُ بمعنى «إلَّا».

والضَّميرُ[٢] لِمَا دلَّ عليه قولُه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا﴾ من الجَعْلةِ أو الرَّدَّةِ أو التَّوليةِ[٣] أو التَّحويلةِ أو القِبلةِ.

وقُرِئَ: «لكبيرةٌ» بالرَّفعِ[٤]، فتكونُ «كانَ» زائدةً.

﴿إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ إلى حكمةِ الأَحكامِ، الثَّابتينَ على الإيمانِ والاتِّباعِ[٥].

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾؛ أي: ثباتَكم على الإيمانِ.

وقيلَ: إيمانكم بالقبلةِ المنسُوخةِ، أو صَلاتكم إليها؛ لِمَا رُويَ أنَّه عليه السَّلامُ لمَّا وُجِّهَ إلى الكعبَةِ قالُوا: كيفَ بمَن مَاتَ يا رسُولَ اللهِ قبلَ التَّحويلِ مِن إخوَانِنا؟ فنزَلت[٦].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«المُحتَسَب» (١/ ١١١)، عن الزهري.

(٢) قوله: «والضمير»؛ أي: في ﴿كَانَتْ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٢٨).

(٣) «أو التولية»: مستدركة على هامش نسخة الطبلاوي وعليها علامة التصحيح، وليست في نسخة التفتازاني والخيالي. ولم ترد أيضًا في «الكشاف» (١/ ٣٧٥).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٧٦)، عن اليزيدي، وعنه وعن اليماني في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٧٨).

(٥) في نسخة الطبلاوي: «الإسلام والاتباع».

(٦) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٩١)، وأبو داود (٤٦٨٠)، والترمذي (٢٩٦٤). وبنحوه «البخاري» (٤٤٨٦)، من حديث البراء رضي الله عنه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ فلا يُضيعُ أجورَهُم ولا يَدَعُ صَلاحَهُم، ولعلَّه قدَّمَ «الرَّؤُوفَ» وهو أبلغُ محافظةً على الفواصلِ.

وقرأ الحِرْميَّانِ[1] وابنُ عامرٍ وحفصٌ: ﴿لَرَءُوفٌ﴾ بالمدِّ والباقونَ بالقصرِ[2].

(١٤٤) ـ ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾: ربَّما نرَى ﴿تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: تردُّدَ وَجهِكَ في جِهَةِ السَّماءِ تَطلُّعًا لِلوَحيِ، وكانَ رسولُ اللهِ ﷺ يقعُ في رُوْعِهِ ويَتوقَّعُ مِن ربِّهِ أن يحوِّلَه إلى الكعبةِ[3]؛ لأنَّها قبلةُ أبيه إبراهيمَ، وأقدَمُ القبلتَينِ، وأدعَى للعَربِ إلى الإيمانِ، ولمخالفةِ اليَهودِ، وذلك يَدلُّ على كمالِ أَدبِهِ حَيْثُ انتظَرَ ولم يَسْأَلْ.

﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً﴾: فلنمكِّنَنَّكَ مِن استقبالِها، من قولِكَ: «ولَّيتُه كذا» إِذَا صيَّرتَه واليًا له، أو: فلَنَجْعلنَّكَ تلي جِهتَها.

---

(١) المنسوب إلى «الحَرَم» من النَّاس «حِرْميٌّ» بالكسر، والأنثى: «حِرْميَّة» على غير قياس، فإذا كان في غير الناس قالوا: «ثوبٌ حَرَمِي» على لفظه من غير تغيير. انظر: «المصباح المنير» للفيومي (١/ ١٣١)، و«تاج العروس» للزبيدي (مادة: حرم). والحِرْميَّان هما: ابن كثير المكي، ونافع المدني.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧). **والحِرْميَّان هما: ابن كثير المكي، ونافع المدني. وهو بكسر الحاء، يقال المنسوب إلى «الحَرَم» من النَّاس: «حِرْميٌّ» بالكسر، والأنثى: «حِرْميَّة»، على غير قياس، فإذا كان في غير الناس قالوا: «ثوبٌ حَرَمِي» على لفظه من غير تغيير.** انظر: «المصباح» (١/ ١٣١)، و«التاج » (مادة: حرم).

(٣) رواه البخاري (٤٠)، ومسلم (٥٢٥)، من حديث البراء رضي الله عنه وفيه: وكان يُعجِبُه أن تكونَ قبلَتُه قِبَلَ البيتِ.

وروى ابنُ إسحاق وعبد بن حميد وابن أبي حاتم ـ كما في «الدر المنثور» (١/ ٣٤٢) ـ من حديثِه: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُصلِّي نحوَ بيتِ المقدسِ ويُكثِرُ النَّظَرَ إلى السَّماءِ ويَنتظِرُ أمرَ الله، فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾. وللنَّسائيِّ في «الكبرى» (١٠٩٣٦) من حديثِه: كان يحبُّ أن يُصلِّيَ نحوَ الكعبةِ فكانَ يرفَعُ رأسَه إلى السَّماءِ.

﴿تَرۡضَىٰهَا﴾: تحبُّها وتتشوَّقُ إليها لمقاصدَ دينيَّةٍ وافقَتْ مَشِيئةَ اللهِ وحُكمَه.

﴿فَوَلِّ وَجۡهَكَ﴾؛ أي: اصرِفْ وجهَك ﴿شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾: نحوَه.

وقيلَ: «الشَّطرُ» في الأَصْلِ لِمَا انفصَل عن الشَّيءِ، من «شَطَر»: إذا انفصَلَ، ودارٌ شَطُورٌ: منفصلةٌ عن الدُّورِ، ثمَّ استُعمِلَ لجانبِه وإن لم ينفَصِلْ كـ«القُطْرِ».

و«الحرَامُ»: المحرَّمُ؛ أي: محرَّمٌ فيهِ القتالُ، أو ممنُوعٌ عن الظَّلَمَةِ أَنْ يتعرَّضُوه.

وإنَّما ذُكرَ المسجدُ دونَ الكَعبةِ لأنَّه علَيهِ السَّلامُ كانَ في المدينةِ، والبعيدُ يكفِيه مُراعاةُ الجهةِ، فإنَّ استقبالَ عينِها حَرِجٌ عليه بخلافِ القَريبِ.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ قَدِمَ المَدينةَ فصَلَّى نحو بيتِ المقدسِ ستَّةَ عشرَ شهرًا[١]، ثمَّ وُجِّهَ إلى الكعبةِ في رجبَ بعدَ الزَّوالِ قبل قتالِ بَدْرٍ بشَهرَينِ، وقد صَلَّى بأصحابِهِ في مَسجدِ بني سَلِمةَ ركعتَينِ من الظُّهرِ، فتحوَّلَ في الصَّلاةِ واستقبلَ الميزابَ، وتبادَلَ الرِّجالُ والنساءُ صُفوفَهُم، فسمِّيَ المسجدُ: مسجدَ القِبلتَينِ[٢].

﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ خُصَّ الرَّسُولُ ﷺ بالخطابِ تعظيمًا له وإيجابًا لرغبتِه، ثمَّ عَمَّ تصريحًا بعمُومِ الحُكمِ وتأكيدًا لأمرِ القِبْلَةِ وتَحضيضًا للأمَّةِ على المتابَعَةِ.

﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ جملةً؛ لعِلْمِهم بأنَّ عادتَه تعالى تخصيصُ كلِّ شريعَةٍ بقبْلَةٍ، وتفصيلًا؛ لتضمُّنِ كتبِهم أنَّه يُصلِّي إلى القِبلتَينِ، والضَّميرُ للتَّحويلِ أو التَّوجُّهِ.

---

(١) رواه البخاري (٧٢٥٢)، ومسلم (٥٢٥)، من حديث البراء رضي الله عنه.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ١٨٨) عن مجاهد وغيره. ورواه الواقدي في «المغازي» كما ذكر الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٢)، ولم أجده في مطبوع «المغازي». وانظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ وَعْدٌ ووَعيدٌ للفريقَينِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ بالتَّاءِ[1].

(١٤٥) ـ ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ﴾: برهانٍ وحجَّةٍ على أنَّ الكعبةَ قبلَةٌ، واللَّامُ موطِّئَةٌ للقسَمِ ﴿مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ جوابُ القسَمِ المضمَرِ، والقسمُ وجوابُه سادٌّ مَسَدَّ جوابِ الشَّرطِ، والمعنَى: ما تركُوا قبلتَكَ لشبهَةٍ تزيلُها الحجَّةُ[2]، وإنَّما خالفُوكَ مُكابرةً وعنادًا.

﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ قطعٌ لأطماعِهم، فإنَّهم قالُوا: لو ثبتَّ على قبلتِنَا لكنَّا نرجو أن تكونَ صَاحبَنا الَّذي ننتظِرُه، تَغريرًا له وَطمعًا في رجوعِهِ إلى قبلتِهم، وقبلتُهُم وإن تعدَّدَت[3] لكنَّها متَّحِدةٌ بالبطلانِ ومخالفةِ الحقِّ.

﴿وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ فإنَّ اليهودَ تستقبلُ الصَّخرةَ، والنَّصَارى مطلعَ الشَّمسِ، لا يُرجَى توافُقُهُم كما لا يُرجى موافَقَتُهم لَكَ؛ لتصلُّبِ كلِّ حزبٍ فيما هُو فيهِ.

﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ على سَبيلِ الفَرْضِ والتَّقديرِ؛ أي: ولئن اتَّبَعْتَهم مثلًا بعدَما بانَ لك الحقُّ وجَاءَكَ فيه الوَحيُ ﴿إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

وأكَّدَ تهدِيدَهُ وبالغَ فيه من سبعةِ أوجُهٍ:

١ ـ الإتيان باللامِ الموطِّئة للقَسَم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٠ ـ ١٦٢)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

(٢) في نسخة الخيالي: «بحجةٍ»، وعبارة «الكشاف» (١/ ٣٨٠): لأن تركَهم اتِّباعَك ليس عن شُبهةٍ تزيلُها بإيرادِ الحجَّة.

(٣) إذ لليهود قبلة وللنصارى قبلة كما سيأتي في كلامه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٣٢).

٢ ـ القَسَمُ المُضْمَر.

٣ ـ حرفُ التَّحقيقِ وهو (إنَّ).

٤ ـ تركيبُه من جملةٍ اسميَّة.

٥ ـ الإتيانُ باللامِ في الخبر.

٦ ـ جعلُه من الظَّالمين، ولم يَقُلْ: إنك ظالمٌ، فإنَّ الاندراجَ معهم إيهامٌ بحصولِ أنواعِ الظُّلم.

٧ ـ التقييدُ بمجيء العِلْم؛ تَعظيمًا للحقِّ المعلومِ، وتحريضًا على اقتفائِه، وتحذيرًا عن متابعةِ الهوى، واستفظاعًا لصُدورِ الذَّنبِ عن الأَنبياءِ.

(١٤٦) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ يعني: علماءَهم ﴿يَعۡرِفُونَهُۥ﴾ الضَّميرُ لرَسُولِ اللهِ وإن لم يَسبِق ذكرُه؛ لدلالةِ الكلامِ عليه، وقيلَ: للعلمِ، أو القرآنِ، أو التَّحويلِ.

﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ يَشهدُ للأوَّلِ؛ أي: يعرفونَه بأوصافِه كمَعرفتِهم أبناءَهم لا يَلتبِسُونَ عليهِم بغيرِهم، عن عمرَ رضي الله عنه: أنَّه سَألَ عبدَ الله بنَ سَلَامٍ عن رسولِ الله، فقالَ: أنا أعلمُ به منِّي بابني، قالَ: ولِمَ؟ قالَ: لأنِّي لَستُ أشكُّ في محمَّدٍ أنَّه نبيٌّ، وأمَّا ولدي فلعَلَّ والدتَه خانَت[1].

﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ تخصيصٌ لِمَن عانَدَ، واستثناءٌ لِمَن آمنَ.

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ١٩٢) من طريق محمد بن مروان السدي، عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما. ومحمد بن مروان والكلبي متروكان، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(١٤٧) ـ ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ كلامٌ مُسْتَأنفٌ، و﴿ٱلْحَقُّ﴾:

إمَّا مبتدأٌ خبرُه ﴿مِن رَّبِّكَ﴾، واللَّامُ للعَهدِ والإشارةِ إلى ما عليه الرَّسُولُ عليه السَّلامُ أو الحقِّ الَّذي يكتمونَهُ، أو للجنسِ، والمعنَى: أنَّ الحقَّ مَا ثبتَ أنَّه مِنَ اللهِ كالَّذي أنتَ عليه لا مَا لم يثبُتْ كالَّذي عليه أهلُ الكتابِ.

وإمَّا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو الحقُّ، و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ حالٌ أو خبرٌ بعد خبرٍ.

وقُرِئَ بالنَّصبِ[1] على أنَّه بدلٌ منَ الأوَّلِ أو مفعُولُ ﴿يَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾: الشَّاكِّينَ في أنَّه مِن ربِّك، أو في كِتمانِهم الحقَّ عالِمِين به، وليسَ المرادُ به نهيَ رسُولِ الله عليه السَّلامُ عن الشَّكِّ فيه؛ لأنَّه غيرُ متوقَّعٍ منه وليسَ بقَصدٍ واختيارٍ[2]، بل إمَّا تحقيقُ الأمرِ وأنَّه بحيثُ لا يَشُكُّ فيه ناظرٌ، أو أمرُ الأمَّةِ باكتسابِ المعارفِ المزيحةِ للشَّكِّ على الوجهِ الأبلغِ.

(١٤٨) ـ ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾: ولكلِّ أمَّةٍ قِبلةٌ، أو: لكلِّ قومٍ من المسلمينَ جهةٌ وجانبٌ من الكعبةِ، والتَّنوينُ بدلُ الإضافةِ.

﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ أحدُ المفعُولَينِ محذوفٌ؛ أي: هو مُولِّيها وجهَه، أو اللهُ تعالى مولِّيها إيَّاهُ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧)، و«الكشاف» (١/ ٣٨٣)، عن علي رضي الله عنه، ونسبها الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٧٨) لعبيد بن عمير وزيد بن علي.

(٢) قوله: «وليس بقصد واختيار»؛ أي: ليس الشك بأمر اختياري، فلا يتعلَّق به التكليف. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٣٤).

وقُـرِئَ: «ولكلِّ وجهةٍ» بالإضافـةِ[١]، والمعنى: وكلَّ وجهـةٍ اللهُ مولِّيها أهلَها، واللَّامُ مزيـدةٌ للتَّأكيدِ جَبـرًا[٢] لضعفِ العَاملِ.

وقرَأ ابنُ عامرٍ: ﴿هو مُوَلَّاها﴾[٣]؛ أي: هوَ مُوَلَّى تلك الجهةِ قد وُلِّيَها.

﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ مِن أمرِ القبلةِ وغيرِه ممَّا يُنالُ به سعادةُ الدَّارينِ، أو: الفاضلاتِ من الجهاتِ، وهي المسَامِتَةُ[٤] للكعبةِ.

﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾: في أيِّ مَوضعٍ تكونوا مِن مُوافقٍ ومُخالفٍ، مجتمِعِ الأجزاءِ ومفترِقِها، يحشرُكم الله إلى المحشرِ للجزاءِ.

أو: أينما تكونوا مِن أعماقِ الأرضِ وقُلَلِ الجبالِ يقبِضْ أرواحَكُم.

أو: أينما تكونوا من الجهاتِ المتقابلةِ يأتِ بكم اللهُ جميعًا، ويجعَلْ صلواتِكُم كأنَّها[٥] إلى جهةٍ واحِدَةٍ.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على الإمَاتةِ والإحياءِ والجَمعِ.

(١٤٩) ـ ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾: ومِن أيِّ مكانٍ خرجتَ للسَّفرِ ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ إذا صَلَّيت ﴿وَإِنَّهُ﴾: وإنَّ هذا الأمرَ ﴿لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، وقرأ أبو عمرٍو بالياءِ[٦].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة الخيالي: «وجبرا». وقوله: «والمعنى»؛ أي: على قراءة الإضافة: «وكلُّ وجهة الله مولِّيها أهلَها»؛ أي: فالضمير على هذه القراءة لله فقط؛ إذ لا ذِكْر لغيره «واللام»؛ أي: على قراءة الإضافة «مزيدة»؛ أي: في المفعول «جبراً لضعف العامل»؛ أي: بتأخُّره وكونه اسم فاعل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٣٥).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧١)، و«التيسير» (ص: ٧٧).

(٤) أي: المقابلة.

(٥) في نسخة التفتازاني: «صلواتكم كلها»، ووقع بعدها في نسخة الخيالي: «صلاة».

(٦) والباقون بالتاء. انظر: «التيسير» (ص: ٧٧).

(١٥٠) ـ ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ كرَّرَ هذا الحكمَ لتعدُّدِ عِلَلِهِ، فإنَّه تعالى ذكرَ للتَّحويلِ ثلاثَ عللٍ: تعظيمَ الرَّسُولِ بابتغاءِ مرضاتِه، وجَرْيَ العَادةِ الإلهيَّةِ على أنَّ يوَلِّيَ كلَّ أهلِ ملَّةٍ وصاحبِ دعوَةٍ وجهةً يستقبِلُها ويتميَّزُ بها، ودَفْعَ حُججِ المخالفينَ على ما نبيِّنُه. وقُرِنَ بكلِّ علَّةٍ مَعلُولُها كما يُقرنُ المدلولُ بكلِّ واحدٍ مِن دلائلِه تقريبًا وتقريرًا[1]، معَ أنَّ القبلةَ لها شأنٌ، والنَّسخُ من مظانِّ الفتنَة والشُّبهَةِ، فبالحَريِّ أن يؤكَّدَ أمرُها ويعَادَ ذكرُهَا مرَّةً بعدَ أخرى.

﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ علَّةٌ لقولِهِ: ﴿فَوَلُّوا۟﴾، والمعنَى: أنَّ التوليَةَ عن الصَّخرةِ إلى الكعبَةِ تدفعُ احتجاجَ اليَهودِ بأنَّ المنعوتَ في التَّوراةِ قبلتُهُ الكعبَةُ، وأنَّ محمَّدًا يجحَدُ دينَنا ويَتَّبعُنا في قبلتِنا، والمشركينَ بأنَّه يدَّعي ملَّةَ إبراهيمَ ويخالفُ قبلتَهُ.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ استثناءٌ من «النَّاسِ»؛ أي: لئلَّا يكونَ لأحَدٍ من النَّاسِ حجَّةٌ إلَّا للمعَاندينَ مِنهم، فإنَّهُم يقولونَ: ما تحوَّلَ إلى الكعبةِ إلَّا مَيلًا إلى دينِ قومِه وحُبًّا لبلَدهِ، أو بدَا لَهُ فرجعَ إلى قبلَةِ آبائِه، ويوشكُ أن يرجعَ إلى دينِهِم.

وسمَّى هذه حجةً كقولِه: ﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ١٦] لأنَّهُم يسُوقُونَها مسَاقَها.

وقيلَ: الحجَّةُ بمعنى الاحتجاجِ.

وقيلَ: الاستثناءُ للمبالغةِ في نفيِ الحجَّةِ رأسًا؛ كقولِه:

ولا عَيْبَ فِيهِم غيرَ أنَّ سيُوفَهُم ... بهِنَّ فُلُولٌ مِن قِراعِ الكتائبِ[2]

(١) قوله: «وقرن بكل علة ـ إلى ـ تقريبًا وتقريرًا» أي: وقرن بذكر كل علة معلولها تقريباً إلى الفهم وتقريراً في الذهن. انظر: «حاشية القونوي» (٤/ ٣٦٥).

(٢) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (ص: ١٥). وهو من تأكيدِ المدحِ بما يُشبهُ الذَّمَّ.

للعِلمِ بأنَّ الظَّالِمَ لا حُجَّةَ لهُ.

وقُرِئَ: «أَلَا الَّذينَ ظلموا»(١) على أنَّه استئنافٌ بحرفِ التَّنبيهِ.

﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾: فلا تَخافُوهم فإنَّ مَطاعِنَهم لا تضرُّكم ﴿وَٱخْشَوْنِي﴾: فلا تُخالفوا ما أَمرتُكم بهِ.

﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ علَّةُ محذوفٍ؛ أي: وأمرتُكم لإتمامي النِّعمةَ عليكم وإرادتي اهتِداءَكُم، أو عَطفٌ على علَّةٍ مقدَّرةٍ مثلَ: واخشَوني لأحفظَكُم عنهُم ولأتمَّ نعمتي عليكُم، أو ﴿لئلَّا يكونَ﴾(٢)، وفي الحديثِ: «تمامُ النِّعمَةِ دخولُ الجنَّة»(٣).

وعن عليٍّ رضي الله عنه: تمامُ النِّعمةِ الموتُ على الإسلامِ(٤).

(١٥١) ـ ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾ مُتَّصِلٌ بمَا قبلَه؛ أي: ولأتِمَّ نعمتِي عليكُم في أمرِ القبلةِ أو في الآخرةِ كما أَتْمَمْتُها بإرسَالِ رسُولٍ مِنكم.

أو بما بعدَهُ؛ أي: كما ذكرتُكُم بالإرسالِ فاذكروني.

﴿يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ﴾: يحملُكُم على ما تصيرونَ به أزكياءَ، قدَّمَه باعتبارِ القَصدِ، وأَخَّرَهُ في دعوَةِ إبراهيمَ باعتبارِ الفعلِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨)، و«الكشاف» (١/ ٣٨٦)، عن زيد بن علي.

(٢) قوله: «أو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾»: عطف على قوله: «علة مقدرة»؛ أي: أو عطف على ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٣٧). وقال السيوطي: العطفُ عليه هو الصَّوابُ؛ إذ لا حاجةَ إلى التقديرِ مع وجودِ عِلَّةٍ مُصرِّحَةٍ يصحُّ العطفُ عليها، ورجَّحَه أبو حيَّان قال: ولا يضرُّ الفَصلُ بالاستثناءِ وما بعدَه؛ لأنَّه مِن مُتعلِّقِ العِلَّةِ الأُولى. انظر: «البحر المحيط» (٣/ ١١٧)، و«حاشية السيوطي» (٣/ ١٩٩).

(٣) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٥)، والترمذي (٣٥٢٧) وقال: حديث حسن.

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٠٦).

﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ بالفكرِ والنَّظرِ؛ إذ لا طريقَ إلى مَعرفتِه سوَى الوَحيِ، وكرَّرَ الفِعلَ ليَدلَّ على أنَّهُ جنسٌ آخرُ.

(١٥٢) ـ ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ﴾ بالطَّاعةِ ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ بالثَّوابِ.

﴿وَٱشْكُرُواْ لِى﴾ ما أنعَمتُ به عليكم ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ بجحدِ النِّعمِ وعصيَانِ الأمْرِ.

(١٥٣) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ﴾ عن المعاصِي وحُظوظِ النَّفسِ ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ الَّتي هي أمُّ العبَاداتِ ومعرَاجُ المؤمنينَ ومناجاةُ ربِّ العَالمينَ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ بالنَّصرِ وإجابةِ الدَّعوَةِ.

(١٥٤) ـ ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌ﴾؛ أي: هم أمواتٌ ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ﴾: بَل هُم أحياءٌ ﴿وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ ما حالُهُم، وهو تنبيهٌ على أنَّ حَياتهُم ليسَت بالجسَدِ ولا مِن جنسِ ما يُحَسُّ بِهِ منَ الحيوانَاتِ، وإنَّما هي أمرٌ لا يدرَك بالعقلِ بل بالوَحيِ.

وعن الحسَنِ: إنَّ الشهَداءَ أحيَاءٌ عندَ اللهِ تُعرضُ أرزاقُهُم على أرواحِهِم فيَصلُ إليهم الرَّوحُ والفرحُ؛ كما تُعرضُ النَّارُ على أرواحِ آلِ فِرعَوْن غدوًّا وعَشيًّا فيَصلُ إليهم الوَجعُ[1].

والآيةُ نزلَت في شهَداءِ بَدرٍ[2]، وكانُوا أربعةَ عشرَ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٢١).

(٢) رواه ابن منده في «معرفة الصحابة» (ص: ٣٢٥)، من طريق محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. ومحمد بن مروان هو السدي الصغير كذاب، والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

وفيهَا دلالةٌ على أنَّ الأروَاحَ جواهرُ قائمةٌ بأَنفُسِها مغايرَةٌ لِمَا يُحَسُّ من البَدنِ تبقَى بَعد الموتِ درَّاكةً، وعليه جمهُورُ الصَّحَابةِ والتَّابعينَ، وبه نطقَت الآياتُ والسُّنَنُ، وعلى هذا فتخصيصُ الشُّهَداءِ لاختصَاصِهم بالقربِ مِن اللهِ تعالى ومَزيدِ البهجةِ والكرامَةِ.

(١٥٥ ـ ١٥٦) ـ ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم ﴾: ولنصيبَنَّكُم إصَابةَ مَن يَختبِرُ أحوَالَكم: هل تصبرونَ على البلاءِ وتستسْلِمُونَ للقضاءِ؟ ﴿بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ﴾؛ أي: بقليلٍ مِن ذلك، وإنَّما قلَّلَه بالإضافةِ إلى مَا وَقاهم عنه ليخفِّفَ عليهم ويُريَهم أنَّ رحمتَهُ لا تفارقُهم، أو بالنِّسبَةِ إلى مَا يصيبُ به مُعانِدِيهم في الآخرةِ، وإنَّما أخبرَهم بِهِ قبْلَ وقوعِهِ ليوطِّنوا عليه نفوسَهم.

﴿وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ عَطفٌ على «شيءٍ» أو ﴿ٱلْخَوْفِ ﴾.

وعن الشَّافعيِّ رضي الله عنه: الخوفُ: خوفُ اللهِ، والجُوعُ: صومُ رمضانَ، والنَّقصُ من الأموالِ: الزَّكواتُ والصَّدقاتُ، ومن الأنفُسِ: الأَمراضُ، ومن الثَّمراتِ: موتُ الأولادِ(١).

وعن النَّبيِّ ﷺ: «إذا مَاتَ وَلَدُ العَبدِ قالَ اللهُ تعالى للملائكةِ: أَقبَضتُم ولدَ عَبدي؟ فيقولُون: نعَم، فيقولُ: أقبضتُم ثمرَةَ قلبِه؟ فيقولونَ: نعم، فيقولُ اللهُ تعالى: مَاذا قالَ عَبدي؟ فيقولُونَ: حَمِدَك واسترجَعَ، فيقولُ الله: ابنوا لعَبدي بَيتًا في الجنَّةِ، وسمُّوهُ بيتَ الحَمدِ»(٢).

﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ الخطابُ

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، وهو في «أحكام القرآن» للشافعي (١/ ٣٩) بنحوه.

(٢) رواه الترمذي (١٠٢١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وقال: حسن غريب.

لرسُولِ الله أو لمَن تتأتَّى منه البشارةُ، والمصيبَةُ تعمُّ ما يصيبُ الإنسَانَ مِن مَكروهٍ؛ لقولِهِ عليه السَّلامُ: «كلُّ شيءٍ يُؤذي المؤمِنَ فهُو له مُصيبَةٌ»(١).

وليسَ الصَّبرُ بالاسترجاعِ باللِّسَانِ، بل وبالقَلْبِ(٢) بأنْ يَتصوَّرَ ما خُلِقَ لأَجلِه وأنَّه راجعٌ إلى رَبِّه، ويتذكَّرَ نِعَمَ الله عليَه ليَرى أنَّ ما أبقى علَيه أضعَافُ ما استردَّه منه فيهوِّنُ على نفسِهِ ويستسلمُ لهُ، والمبشَّرُ به محذوفٌ دلَّ عليه قولُه:

(١٥٧) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞ﴾ «الصَّلاةُ» في الأصلِ: الدُّعاءُ، ومنَ اللهِ: التَّزكيَةُ والمغفِرَةُ، وجمعُها للتَّنبيهِ على كثرتِها وتنوُّعِها.

والمرَادُ بـ«الرَّحمةِ»: اللُّطفُ والإحسانُ.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «مَن استرجَعَ عندَ المُصِيبَةِ جَبَرَ الله مُصِيبتَه، وأَحْسَنَ عُقبَاهُ، وجَعَل له خَلَفًا صَالحًا يَرضاهُ»(٣).

---

(١) رواه بهذا اللفظ عبد بن حميد وابن أبي الدنيا كما في «الدر المنثور» (١/ ٣٨٠). ورواه بنحوه أبو داود في «المراسيل» (٤١٢) عن عمران القصير عن النبي ﷺ مرسلاً، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٥٣) عن أبي إدريس الخولاني عن النبي ﷺ مرسلاً أيضاً.
ورواه الطبراني في «الكبير» (٧٨٢٤) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظه: «ما أصاب المؤمنَ ممَّا يَكرَهُ فهو مُصِيبة». وإسناده ضعيف كما في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٣١).
ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٦٥٢) موقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولفظه: كل شيء أصاب المؤمنَ يكرهه فهو مصيبة.

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «بل بالقلب». والمثبت من نسخة الطبلاوي، وعليه شرح الأنصاري فقال: «بل وبالقلب»؛ أي: بل الصبر باللسان وبالقلب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٤٢).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٦٤)، والطبراني في «الكبير» (١٣٠٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٢٤٠)، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.
وهو منقطع؛ علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس. =

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ للحقِّ والصَّوابِ حيثُ استرجَعُوا وسَلَّمُوا لقضاءِ اللهِ تعالى.

(١٥٨) ـ ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ﴾ هُما علَمَا جبَلينِ[1] بمكَّةَ ﴿مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾: مِن أعلامِ مَناسِكِه، جمعُ «شَعِيرَةٍ»، وهي العلامَةُ.

﴿فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ﴾ «الحجُّ» لغةً: القصدُ، و«الاعتمارُ»: الزِّيارةُ، فغُلِّبا شرعًا على قصدِ البَيتِ وزيارتِه على الوَجهَينِ المخصُوصَينِ.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ كانَ إِسافٌ على الصَّفا ونائلةُ على المروةِ، وكانَ أهلُ الجاهليَّةِ إذا سَعَوا مَسَحُوهما، فلمَّا جاءَ الإسلامُ وكُسرَت الأصنامُ تحرَّجَ المسلِمُون أن يطُوفوا بينَهُما لذلك، فنَزلَت[2].

والإجمَاعُ على أنَّه مَشْروعٌ في الحجِّ والعمرةِ، إنَّما الخلافُ في وُجُوبِه؛ فعَن أحمدَ أنَّه سُنَّةٌ، وبه قالَ أنسٌ وابنُ عبَّاسٍ[3]؛ لقولِهِ: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ فإنَّه يُفهَمُ منه

= لكن يشهد له ما رواه مسلم (٩١٨) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ اللهم اؤْجُرْني في مصيبتي وأخلف لي خيرًا منها، إلا أخلف الله له خيرًا منها». قالت: فلما مات أبو سلمة قلت: أي المسلمين خير عن أبي سلمة، أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ؟ ثم إني قلتها، فأخلف الله لي رسول الله ﷺ، الحديث.

(١) في نسخة الخيالي: «هما جبلان».

(٢) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٣٤ ـ تفسير)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٤٣٨)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٧١٤)، عن الشعبي. وبنحوه البخاري (٤٤٩٥)، ومسلم (١٢٧٧/ ٢٥٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (٢/ ٧٢٣).

التَّخييرُ، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ نفيَ الجُناحِ يدلُّ على الجوازِ الدَّاخلِ في معنى الوجوبِ فلا يدفعُه.

وعن أبي حنيفةَ: أنَّه واجبٌ يُجبَرُ بالدَّمِ.

وعن مالكٍ والشَّافعيِّ أنَّه رُكنٌ؛ لقولِهِ عليه السَّلامُ: «اسعَوا؛ فإنَّ الله كتبَ عليكُم السَّعيَ»[1].

﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾؛ أي: فعلَ طاعةً فرضًا كانَ أو نفلًا، أو زادَ على ما فُرِضَ علَيهِ مِن حجٍّ أو عمرةٍ أو طوافٍ، أو تطوَّعَ[2] بالسَّعيِ إن قُلنا: إنَّه سنَّةٌ.

و﴿خَيْرًا﴾ نصبٌ على أنَّهُ صفةُ مَصْدَرٍ مَحذوفٍ، أو بحَذفِ الجارِّ وإيصَالِ الفعلِ إليه، أو بتعدِيةِ الفعلِ لتضمُّنه معنى: أتَى أو فَعَلَ.

وقرأَ حمزةُ والكسائيُّ ويعقوبُ: ﴿يطَّوَّعْ﴾[3]، وأصلُه: يتطوَّع، فأُدغِمَ مثل ﴿يَطَّوَّفَ﴾.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾: مثيبٌ على الطَّاعةِ لا تخفَى عليه.

(١٥٩) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ كأحبارِ اليهُودِ ﴿مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ كالآياتِ الشَّاهدَةِ عَلى أمرِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ ﴿وَٱلْهُدَىٰ﴾ وما يَهْدِي إلَى وجوبِ اتِّباعِه والإيمانِ بهِ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ﴾: لخَّصْناهُ ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾: في التَّوراةِ

---

(١) رواه الشافعي في «الأم» (٢/ ٢٣١)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣٦٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٧٦٤)، من حديث حبيبة بنت أبي تجراة رضي الله عنها. وهو حديث حسن بطرقه وشواهده.

(٢) قوله: «تطوعَ بالسعي» معطوف على «فعلَ طاعة» عطف الخاص على العام. انظر: «حاشية ابن تمجيد» (٤/ ٣٨٣).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٢)، و«التيسير» (ص: ٧٧)، و«النشر» (٢/ ٢٢٣).

﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾؛ أي: الَّذينَ يتأتَّى منهم اللَّعنُ عليهم من الملائكةِ والثَّقلَينِ.

(١٦٠) ـ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ عن الكِتمانِ وسَائرِ ما يجبُ أن يُتابَ عنه ﴿وَأَصۡلَحُواْ﴾ ما أفسَدُوا بالتَّدارُكِ ﴿وَبَيَّنُواْ﴾ ما بيَّنَهُ اللهُ في كتابِهم لتَتِمَّ توبتُهُم.

وقيلَ: مَا أحدَثوهُ من التَّوبةِ ليمحُوا سِمَةَ الكفرِ عن أنفسِهم ويقتدِيَ بهم أَضرابُهم.

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ﴾ بالقَبُولِ والمغفِرةِ ﴿وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾: المبالِغُ في قَبولِ التَّوبةِ وإفاضَةِ الرَّحمَةِ.

(١٦١) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾؛ أي: ومَن لم يَتُبْ منَ الكاتمينَ حتَّى مَاتَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾: استقرَّ علَيْهم لَعْنةُ الله وَمَن يُعتَدُّ بلَعنتِه مِن خَلْقِهِ.

وقيلَ: الأوَّلُ لَعْنُهم أحياءً، وهَذا لَعْنُهمْ أمْواتًا.

وقُرِئَ: «والملائكةُ والنَّاسُ أجمعونَ»[1] عَطفًا على محلِّ اسم اللهِ؛ لأنَّه فاعِلٌ في المعنى؛ كقولِكَ: أعجَبني ضَربُ زَيدٍ وعَمرٌو[2]، أو فاعلًا[3] لِفِعلٍ مقدَّرٍ نحو: وتلعنُهم الملائكةُ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن الحسن.

(٢) وعليه يكون التقدير: أعجبني أن ضربَ زيدٌ وعمروٌ. وفي «الكشاف» (١/ ٣٩٣): «عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٌو، تريد: من أنْ ضرَبَ زيدٌ وعمرٌو؛ كأنه قيل: أولئك عليهم أنْ لعَنَهم اللهُ والملائكةُ».

(٣) قوله: «أو فاعلاً» عطف على «عطفًا».

(١٦٢) ـ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾؛ أي: في اللَّعنَةِ، أو: فـي النَّارِ، وإضمارُهَا قبلَ الذِّكرِ تفخيمًا لشأنِها وتهويلًا، أو اكتفاءً بدلالةِ اللَّعنِ عَليها.

﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾: لا يُمهَلـونَ، أو: لا يُنتَظـرونَ ليَعتذرُوا، أو: لا يُنظَـرُ إليهم نظـرَ رَحمَةٍ.

(١٦٣) ـ ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ خطابٌ عامٌّ؛ أي: المستحِقُّ مِنكم العبَادَةَ واحِدٌ لا شريكَ له يصحُّ أن يُعبَدَ أو يُسمَّى إلهًا.

﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ تقريرٌ للوَحدَانيَّةِ وإزاحَةٌ لأَنْ يُتوَهَّمَ أنَّ في الوجودِ إلهًا ولكنْ لا يَستحقُّ مِنهم العبادَةَ.

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ كالحُجَّةِ عَلَيها، فـإنَّه لمَّا كـانَ مُـوْلِـي النِّعَمِ كلِّها أصُولِها وفرُوعِها، وما سِواه إمَّا نعمةٌ أو منعَمٌ عليه، لم يَستحِقَّ العبَادةَ أحدٌ غيرُه، وهما خبرانِ آخرانِ لقولِه: «إلهُكم»، أو لمبتدَأٍ محذوفٍ.

قيلَ: لمَّا سمعَه المشركونَ تعجَّبُوا وقالوا: إن كنتَ صَادقًا فائتِ بآيَةٍ يُعرَفُ بها صِدقُك، فنزلَت:

(١٦٤) ـ ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1] وإنَّما جمعَ السَّماواتِ وأفردَ الأرضَ لأنَّها طبقاتٌ مُتفاصِلَةٌ[2] بالذَّاتِ مختلفةٌ بالحقيقةِ بخلافِ الأرضينَ.

---

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٣٩ ـ تفسير)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٤٨)، جميعهم عن أبي الضُّحَى، وأبو الضحى اسمه مسلم بن صبيح، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٣٩٥)، وعزاه للفريابي وسعيد بن منصور والطبري وغيرهم.

(٢) قوله: «مُتفاصِلةٌ»؛ قال الشهاب الخفاجي في «الحاشية»: بالصاد المهملة؛ أي: بعضُها منفصل عن بعض، ولو قرئ بالمعجمة؛ أي: متفاوتة؛ لصحَّ، ولكن الرِّواية والدِّراية مع الأوَّل. وقال القونوي في «حاشيته» (٤/ ٣٩٧): ولا وجه لقراءة «متفاضلة» بالمعجمة.

﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ تعاقُبِهما؛ لقولِه: ﴿جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً﴾ [الفرقان: ٦٢].

﴿وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾؛ أي: بنفعِهم، أو: بالَّذي ينفعُهم، والقصْدُ بهِ إلى الاستِدلالِ بالبحرِ وأحوالِهِ، وتخصيصُ الفُلكِ بالذِّكرِ لأنَّه سَبَبُ الخوضِ فيه والاطِّلاعِ على عجائبِهِ، ولذلك قدَّمَهُ على ذكرِ المطرِ والسَّحابِ لأنَّ منشأَهُما البحرُ في غالبِ الأَمرِ.

وتأنيثُ «الفلكِ» لأنَّه بمعنى السَّفينةِ، وقُرِئَ بضمَّتَينِ[1] على الأصلِ أو الجمعِ، وضمَّةُ الجمعِ غيرُ ضمَّةِ الواحدِ عندَ المحقِّقين.

﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ﴾: ﴿مِنَ﴾ الأولى للابتداءِ والثَّانيةُ للبيَانِ، و«السَّماءُ» يحتمِلُ الفُلْكَ والسَّحابَ وجهةَ العلوِّ.

﴿فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾: بالنَّباتِ ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ﴾ عطفٌ على ﴿أَنزَلَ﴾؛ كأنَّهُ استدَلَّ بنزُولِ المطَرِ وتكوُّنِ النَّباتِ به وبَثِّ الحيَواناتِ في الأرضِ، أو على ﴿وَمَآ﴾ فإنَّ الدَّوابَّ يَنمُونَ بالخِصبِ ويَعيشُونَ بالحَيا[2]، و«البثُّ»: النَّشرُ والتَّفريقُ.

﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ في مَهابِّها وأَحوالِها، وقرأَ حمزةُ والكسائيُّ على الإفرادِ[3].

﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ لا ينزلُ ولا يَنقشِعُ[4] ـ معَ أنَّ الطَّبعَ يقتضِي أحدَهُما ـ حتَّى يأتيَ أمرُ الله.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن عيسى بن عمر، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٨٠) عن زيد بن علي.

(٢) أي: بالمطر.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٢ ـ ١٧٣)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٤) في نسخة الطبلاوي: «يتقشع».

وقيلَ: مُسخَّر للرِّياحِ تقلُّبُه في الجوِّ بمشيئَةِ الله تعالى.

واشتِقاقهُ من «السَّحْبِ»؛ لأنَّ بعضَهُ يجرُّ بَعْضًا.

﴿لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾: يتفكَّرونَ فيها، وينظرونَ إليها بعيُونِ عقُولِهم، وعَنهُ عليه السَّلامُ: «وَيلٌ لِمَن قرأَ هذه الآيَةَ فمجَّ بها»[1]؛ أي: لم يتفكَّرْ فيها.

واعلَم أنَّ دلالةَ هذه الآياتِ[2] على وجودِ الإلهِ ووحدتِه مِن وجوهٍ كثيرةٍ يطُولُ شرحُها مفصَّلًا، والكلامُ المجملُ: أنَّها أُمورٌ مُمكِنةٌ وُجدَ كلٌّ منها بوَجْهٍ مخصُوصٍ من وجُوهٍ محتمَلةٍ وأنحاءٍ مختلفةٍ؛ إذ كانَ من الجائزِ مثلًا أنْ لا تتحرَّكَ السَّماواتُ أو بعضُها كالأرضِ، وأَن تتحرَّكَ بعكسِ حَركاتِها، وبحيثُ تصيرُ المنطقةُ دائرَةً مارَّةً بالقطبَينِ، وأن لا يكونَ لها أوجٌ وحضيضٌ أصلًا[3]، أو على هذا الوَجهِ لِبَساطَتِهَا وتَساوي أجزائِها، فلا بُدَّ لها من مُوجِدٍ قادرٍ حكيمٍ يُوجدُها على ما تَستَدعيهِ حكمتُه وتَقتضيهِ مَشِيئتُه، متعاليًا عن معارضةِ غيرِه، إذ لو كانَ معَه إلهٌ يقدِرُ على ما يقدِرُ عليه:

ـ فإن توافقَتْ إرادَتُهما فالفعلُ: إن كانَ لهُما لزمَ اجتماعُ مؤثِّرينِ على أثرٍ واحِدٍ، وإن كانَ لِأَحَدِهما لزمَ ترجيحُ الفاعلِ بلا مرَجِّحٍ وعجزُ الآخرِ النَّافي لإلاهيَّتِهِ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٦٨). وقالَ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٢٥٩): غريب جدًّا. وقال الشَّيخُ وليُّ الدِّينِ العِراقيُّ كما في «حاشية السيوطي» (٣/ ٢٢٠): لم أَقِف عليه. وقال السيوطي: لم يَرِدْ في هذه الآيةِ ولا بهذا اللفظِ، وإنَّما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]» وبلفظ: «ويلٌ لِمَن قرأَها ولم يتفكَّر فيها». وسيأتي في آل عمران.

(٢) في نسخة الخيالي: «الآية».

(٣) الأوج: أبعدُ بُعدٍ من المركز، والحضيضُ يقابلُه. انظر: «حاشية القونوي» (٤/ ٤٠٦).

ـ وإن اختلفَت لَزِم التَّمانُعُ والتَّطارُدُ؛ كما أشارَ إليهِ بقولهِ تعالى: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وفي الآيةِ تنبيهٌ على شرفِ علمِ الكلامِ وأهلِه، وحثٌّ على البحثِ والنَّظرِ فيه.

(١٦٥) ـ ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا ﴾ مِن الأصنامِ، وقيلَ: مِن الرُّؤسَاءِ الَّذينَ كانُوا يُطيعُونَهم[1]؛ لقولِه: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ولعلَّ المرادَ أعمُّ منهما، وهُو مَا يشغَلُه عَن الله تعالى.

﴿يُحِبُّونَهُمْ ﴾: يعظِّمُونَهم ويُطيعُونَهم ﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾: كتَعظِيمِه والمَيلِ إلى طاعَتهِ؛ أي: يُسَوُّونَ بينَه وبينَهم في المحبَّةِ والطَّاعَةِ.

و«المحبَّةُ»: مَيلُ القَلْبِ، منَ «الحَبِّ»، استُعِيرَ لحبَّةِ القَلْبِ، ثمَّ اشتُقَّ منه «الحُبُّ»؛ لأنَّه أصَابَها ورَسَخَ فيهَا، ومحبَّةُ العَبدِ للهِ: إرادَةُ طاعتِهِ والاعتناءُ بتَحصيلِ مَرَاضِيه، ومَحبَّةُ اللهِ للعَبدِ: إرادَةُ إكرامِهِ، واستعمالُه في الطَّاعةِ، وصَونُه عن المَعاصي.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ لأنَّه لا تَنقطِعُ محبَّتُهم للهِ، بخلافِ محبَّةِ الأَندادِ فإنَّها لأغراضٍ فاسِدَةٍ مَوهُومَةٍ تَزُولُ بأدْنَى سبَبٍ، ولذلك كانُوا يَعدِلونَ عَن آلهتِهم إلى اللهِ عندَ الشَّدَائدِ، ويَعبُدُونَ الصَّنمَ زمَانًا ثمَّ يَرفضُونَهُ إلَى غَيرِه.

﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾: ولو يَعلَمُ هؤلاءِ الَّذينَ ظلمُوا باتِّخاذِ الأندادِ ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ إذا عَاينُوه يومَ القيامَةِ، وأُجريَ المُستقبلُ مُجرى الماضِي لتحقُّقِه[2]؛ كقولِهِ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٤٤].

---

(١) في نسخة الخيالي: «يتبعونهم».

(٢) قوله: «وأجرى المستقبل مُجْرى الماضي»؛ أي: بقوله: ﴿إِذْ ﴾؛ لأنها موضوعة للماضي، والمعنى هنا على الاستقبال، لكن لتَحَقُّق وقوعِه عبَّر عنه بما يُعبَّر به عن الماضي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٤٩).

﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ سادٌّ مَسَدَّ مَفعُولَي ﴿يَرَى﴾، وجوابُ ﴿لَو﴾ مَحذوفٌ؛ أي: لو يَعلمونَ أنَّ القدرَةَ للهِ جميعًا إذا عَاينُوا العذابَ لنَدِمُوا أشدَّ النَّدَمِ.

وقيلَ: هوَ مُتعلِّقُ الجوابِ، والمفعُولانِ مَحذوفانِ، والتَّقديرُ: ولو يرَى الَّذينَ ظَلَموا أندادَهم لا تَنفَعُ لعَلِمُوا أنَّ القوَّة للهِ كلَّها لا يَنفَعُ ولا يَضرُّ غيرُهُ.

وقرأ ابنُ عامرٍ ونافعٌ ويعقوبُ: ﴿ولو تَرَى﴾ على أنَّه خطابٌ للنَّبيِّ؛ أي: ولو تَرى ذلكَ لرَأَيتَ أَمْرًا عَظيمًا، وابنُ عامرٍ: ﴿إذ يُرَوْنَ﴾ على البناءِ للمفعُولِ، ويعقوبُ: ﴿إِنَّ﴾ بالكسرِ، وكذا: ﴿وإنَّ اللهَ شديدُ العذابِ﴾[1] على الاستئنافِ أو إِضمارِ القَولِ.

(١٦٦) ـ ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾ بدَلٌ مِن ﴿إِذْ يَرَوْنَ﴾؛ أي: إذ تَبَرَّأَ المتبُوعونَ منَ الأتباعِ، وقُرِئَ بالعكسِ[2]؛ أي: تبرَّأَ الأتباعُ مِن الرُّؤَسَاءِ.

﴿وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ﴾؛ أي: رائينَ لهُ، والواوُ للحالِ و«قَدْ» مُضمَرةٌ، وقيلَ: عَطفٌ على ﴿تبرَّأ﴾.

﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ يحتمِلُ العَطفَ على ﴿تَبَرَّأَ﴾ أو ﴿رَأَوا﴾، أو الحالَ[3]، والأوَّلُ أظهرُ.

و﴿ٱلْأَسْبَابُ﴾: الوُصَلُ الَّتي كانَتْ بينَهُم من الاتِّباعِ والاتِّفاقِ على الدِّينِ والأَغراضِ الدَّاعِيَةِ إلى ذلك، وأصلُ «السَّبَبِ»: الحَبْلُ الَّذي يُرتَقَى به الشَّجرُ.

---

(١) انظر هذه القراءات في «السبعة» (ص: ١٧٣)، و«التيسير» (ص: ٧٨)، و«النشر» (٢/ ٢٢٤).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤/ ٢٧٥)، و«الكشاف» (١/ ٣٩٨)، عن مجاهد.

(٣) قوله: «الحال» منصوب بالعطف على «العطفَ» في: «يحتمل العطف». انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٤١١).

وقُرِئَ: «تُقُطِّعَت» على البناءِ للمفعولِ[١].

(١٦٧) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا﴾ ﴿لَوْ﴾ للتَّمنِّي، ولذلك أُجيبَ بالفاءِ؛ أي: ليتَ لنا كرَّةً إلى الدُّنْيا فنتبرَّأَ مِنهُم.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مِثلَ ذلك الإراءِ الفَظِيعِ ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾: نَدَامَاتٍ، وهي ثالثُ مفاعيلِ ﴿يُرَى﴾ إن كانَ مِن رؤيَةِ القلبِ، وإلَّا فحالٌ.

﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ أَصلُه: ومَا يخرجونَ، فعُدلَ به إلى هذه العبَارةِ للمُبالغةِ في الخلودِ والإقناطِ عن الخلاصِ والرُّجُوعِ إلى الدُّنيا.

(١٦٨) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا﴾ نزلَتْ في قومٍ حرَّمُوا على أَنفُسِهم رفيعَ الأَطعمةِ والملابسِ، و﴿حَلَٰلًا﴾ مفعُولُ ﴿كُلُواْ﴾، أو صِفةُ مَصْدَرٍ مَحذوفٍ، أو حَالٌ من «ما في الأَرضِ»، و«مِن» للتَّبعيضِ؛ إذ لا يُؤكَلُ كلُّ ما في الأَرضِ.

﴿طَيِّبًا﴾: يَستطيبُه الشَّرعُ، أو الشَّهوةُ المستقيمَةُ؛ إذ «الحلالُ» دَلَّ على الأوَّلِ.

﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾: لا تقتَدُوا بهِ في اتِّباعِ الهَوى فتُحرِّمُوا الحَلالَ وتحلِّلُوا الحرامَ.

وقرأَ نافعٌ وأبو عمرٍو وحمزةُ والبَزِّيُّ وأبو بكرٍ حيثُ وقع بتسكينِ الطَّاءِ[٢]، وهما لغتانِ في جمعِ «خُطوَةٍ»، وهي ما بينَ قدمي الخَاطِي.

وقُرِئَ بضمَّتينِ وهمزةٍ جُعِلَت ضَمَّةُ الطَّاءِ كأنَّها عليها[٣].

---

(١) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٨٠) عن عبيد بن عمير.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٤)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٨١) عن علي وعمرو بن عبيد والحسن. وهي في «الكشاف» (١/ ٤٠١) دون نسبة، وفيه: جُعلت الضمةُ على الطاء كأنَّها على الواو.

وبفتحتَينِ [١] على أنَّه جمعُ «خَطْوَةٍ»، وهي المرَّةُ مِنَ الخَطْوِ.

﴿إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ﴾: ظاهِرُ العَداوةِ عندَ ذوي البَصيرَةِ، وإن كانَ يُظهِرُ الموالاةَ لِمَن يُغويهِ، ولذلك سَمَّاهُ وَليًّا في قَولِه: ﴿أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

(١٦٩) ـ ﴿إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ بيانٌ لعَداوتِه ووجُوبِ التَّحرُّزِ عَن متابَعتِه، واستُعيرَ الأَمرُ لتَزيينِه وبعثِه لهُم على الشَّرِّ تَسفيهًا لِرأيِهم وتَحقيرًا لشَأنِهم.

و«السُّوءُ» و«الفَحشاءُ»: مَا أنكرَه العَقلُ واستقبحَه الشَّرعُ، والعَطفُ لاختلافِ الوَصفَينِ، فإنَّه سُوءٌ لاغتمامِ العَاقِلِ به وفَحشاءُ لاستِقبَاحِهِ إيَّاهُ.

وقيلَ: «السُّوءُ» يعمُّ القبائحَ، و«الفَحشاءُ» مَا تجاوزَ الحدَّ في القُبحِ مِنَ الكَبائرِ.

وقيلَ: الأوَّلُ مَا لا حَدَّ فيهِ، والثَّاني ما شُرِعَ فيهِ الحَدُّ.

﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ كاتِّخاذِ الأندَادِ، وتَحليلِ المحرَّماتِ، وتحريمِ الطَّيِّباتِ، وفيهِ دليلٌ على المنعِ مِن اتِّباعِ الظَّنِّ رأسًا، وأمَّا اتِّبَاعُ المجتَهِدِ لِمَا أدَّى إليه ظنٌّ مُستَنِدٌ إلى مَدرَكٍ شَرعيٍّ فوُجُوبُهُ قَطعيٌّ، والظَّنُّ في طريقِه كما بيَّنَّاهُ في الكتبِ الأُصُوليَّةِ.

(١٧٠) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ الضَّميرُ للنَّاسِ، وعدَلَ عن الخطابِ معهم للنِّداءِ على ضَلالتِهم، كأنَّه الْتفَتَ إلى العُقلاءِ وقالَ لهُم: انظُروا إلى هؤلاءِ الحمقَى ماذا يُجيبُونَ.

﴿قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآ﴾: مَا وَجَدْناهُم عليه، نزَلَت في المُشركينَ؛ أُمِرُوا باتِّبَاعِ القُرآنِ وسَائرِ ما أَنزلَ اللهُ مِن الحُجَجِ والآياتِ فجنَحُوا إلى التَّقليدِ [٢].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٨) عن أبي حرام الأعرابي، و«المحتسب» (١/ ١١٧) عن أبي السمال العدوي، و«الكشاف» (١/ ٤٠١) دون نسبة.

(٢) أورده الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٨٨) من رواية الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقيلَ: في طائفةٍ من اليهُودِ دعَاهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ إلى الإسلامِ فقالوا: نتَّبعُ مَا وجَدْنا عليهِ آباءَنا لأنَّهُم كانُوا خيرًا منَّا وأَعْلَمَ[١].

وعلى هذا فيعمُّ ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ التَّورَاةَ لأنَّها أيضًا تَدعو إلى الإِسلامِ.

﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ الواوُ للحالِ أو العطفِ، والهمزَةُ للرَّدِّ والتَّعجُّبِ[٢]، وجوَابُ «لو» محذُوفٌ؛ أي: لو كانَ آباؤُهُم جَهَلةً لا يَتفكَّرُونَ في أمرِ الدِّينِ ولا يَهتدُونَ إلى الحقِّ لاتَّبعوهُم، وهُو دليلٌ على المنعِ منَ التَّقليدِ لِمَن قَدرَ على النَّظرِ والاجتهَادِ، وأمَّا اتِّباعُ الغيرِ في الدِّينِ إذا عُلِمَ بدليلٍ ما أنَّه محِقٌّ كالأنبيَاءِ والمجتَهدينَ في الأحكامِ فهُو في الحقيقةِ ليسَ بتَقليدٍ بل اتِّباعٌ لِمَا أنزلَ اللهُ.

(١٧١) ـ ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ على حَذفِ مُضَافٍ، تَقديرُهُ: ومثلُ داعي الَّذينَ كفَرُوا كمثَلِ الَّذي يَنعِقُ، أو: مَثَلُ الَّذينَ كفَروا كمَثَلِ بَهائِمِ الَّذي يَنعِقُ[٣].

والمعنَى: أنَّ الكفرةَ لانهماكِهِم في التَّقليدِ لا يُلقونَ أذهانَهُم إلى ما يُتلَى عليهِم، ولا يتَأمَّلُونَ فيما يُقرَّرُ معَهُم، فهُم في ذلك كالبهَائمِ الَّتي يُنْعقُ عليها فتَسمَعُ الصَّوتَ ولا تعرِفُ مَغزَاه، وتحسُّ بالنِّداءِ ولا تَفهَمُ مَعناهُ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٤٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٨١)، والثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨) من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) قوله: «والتعجب» كذا في النسخ، وفي «تفسير البيضاوي» مع كل من «حاشية شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الخفاجي» و«حاشية القونوي»: «والتعجيب» وهو أولى.

(٣) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «كمثل البهائم التي ينعق عليها». والمثبت من نسخة التفتازاني وهو الموافق لما في «الكشاف» (١/ ٤٠٣).

وقيلَ: هو تَمثيلُهُم في اتِّباعِ آبائِهم على ظاهِرِ حالِهم جاهلينَ تحقيقَها بالبَهائمِ الَّتي تسمَعُ الصَّوتَ ولا تَفهَمُ ما تحتَه، أو تمثيلُهُم في دُعائِهِم الأصنامَ بالنَّاعِقِ في نَعقِه، وهو التَّصويتُ على البَهائِمِ، وهذا يُغني عن الإضمارِ، ولكِنْ لا يُساعِدُه قولُه: ﴿إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾؛ لأنَّ الأصنامَ لا تسمَعُ، إلَّا أنْ يُجعَلَ ذلك من بابِ[1] التَّمثيلِ المركَّبِ.

﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ رفعٌ على الذَّمِّ ﴿فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾؛ أي: بالفعلِ[2]؛ للإخلالِ بالنَّظَرِ.

(١٧٢) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ لَمَّا وسَّعَ الأمرَ على النَّاسِ كافَّةً، وأباحَ لهُم ما في الأرضِ سِوَى ما حرَّمَ عَليهم، أمرَ المؤمنينَ مِنهُم أَن يتحرَّوا طيِّبَاتِ ما رُزِقوا ويقُومُوا بحقُوقِها فقالَ:

﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ﴾ على ما رَزَقَكُم وأَحَلَّ لَكُم ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾: إن صحَّ أنكم تَخْتَصُّونَه بالعبادةِ وتُقِرُّونَ أَنَّه مُوْلِي النِّعمِ، فإنَّ عبَادَتَه لا تَتِمُّ إلّا بالشُّكرِ، فالمعلَّقُ بفعلِ العبادةِ هو الأَمرُ بالشُّكرِ لإتمامِه، وهو عَدمٌ عندَ عَدمِه[3].

وعَنِ النَّبيِّ ﷺ: «يقولُ اللهُ تعالى: إنِّي والإنسَ والجنَّ في نبأٍ عَظيمٍ، أخلقُ ويُعبَدُ غيري، وأرْزقُ ويُشكَرُ غيري»[4].

---

(١) في نسخة الخيالي: «من قبيل».

(٢) قوله: «أي: بالفعل»؛ أي: المنفي عنهم فعلُ العقل ـ وهو النظر ـ لا ذاته، فإنه ثابت. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٥٥). ووقع في بعض النسخ: «أي: بالعقل»، والمُرادُ بِهِ: العقلُ المكتسَبُ، لا ما هوَ بحسبِ الفطرةِ والاستعدادِ. وفي نسخة: «أي: ما يُعقَلُ» بالمبني للمجهول، وعلى هذهِ المُرادُ التَّعميمُ؛ أي: لا يعقلون شيئًا ممَّا يُعقَلُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «لإتمامه»؛ أي: لإتمام فعلِ العبادة «وهو»؛ أي: الأمر لإتمام فعل العبادة «عدم»؛ أي: معدوم «عند عدمه»؛ أي: عند عدم فعل العبادة. انظر: «حاشية القونوي» (٤/ ٤٤١).

(٤) رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥٦٣)، والديلمي في «مسند الفردوس» (٤٤٣٩) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(١٧٣) ـ ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾: أَكلَهَا والانتفَاعَ بها، وهي الَّتي مَاتَت من غيرِ ذَكاةٍ، والحَدِيثُ ألحَقَ بها ما أُبينَ مِن حيٍّ[١]، والسَّمكُ والجرادُ أخرَجَهُما العُرفُ عنها أو استثناءُ الشَّرعِ[٢]، والحُرمَةُ المضافةُ إلى العَينِ تُفِيدُ عُرفًا حُرمَةَ التَّصرُّفِ فيهَا مُطلقًا إلَّا مَا خصَّهُ الدَّليلُ كالتَّصرُّفِ في المَدبُوغِ.

﴿وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾ إنَّما خصَّ اللَّحمَ بالذِّكرِ لأنَّه معظَمُ مَا يُؤكَلُ من الحَيوانِ، وسَائرُ أجزائِه كالتَّابعِ له.

﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: رُفِعَ به الصَّوتُ عند ذبحِهِ للصَّنمِ، والإِهلالُ أَصلُهُ: رؤية الهلالِ[٣]، يُقالُ: أَهَلَّ الهلالُ وأَهلَلْتُه، لكنْ لمَّا جرَت العادَةُ أنَّه يُرفَعُ الصَّوتُ بالتَّكبيرِ إذا رُؤِيَ سُمِّي ذلكَ إِهْلالًا، ثمَّ قيلَ لرَفع الصَّوْتِ وإن كانَ لغَيرِه.

﴿فَمَنُ اضْطُرَّ غَيْرَ باغٍ﴾ بالاستئثارِ على مُضطَرٍّ آخرَ، وقرأَ عاصمٌ وأبو عمرٍو وحمزةُ بكسرِ النُّونِ[٤].

﴿وَلَا عَادٍ﴾ سَدَّ الرَّمَقِ أو الجَوْعَةَ.

وقيلَ: ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ على الوَالي ﴿وَلَا عَادٍ﴾ بقطعِ الطَّريقِ؛ فعَلَى هذا لا يُبَاحُ

---

(١) رواه أبو داود (٢٨٥٨)، والترمذي (١٤٨٠)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم والعمل على هذا عند أهل العلم».

(٢) أي: في حديثِ: «أُحِلَّت لنا ميتتانِ ودَمانِ: السَّمكُ والجرادُ والكَبِدُ والطِّحالُ». رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٥٧٢٣)، وابن ماجه (٣٢١٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢١١) موقوفاً، وقال: «وهذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند».

(٣) في نسخة التفتازاني: «أصله وجود الهلال ورؤيته». وفي «مفردات الراغب» (مادة: هلل): والإهْلالُ: رفع الصّوت عند رؤية الهلال، ثم استعمل لكلّ صوت.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٤)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

لِلعَاصِـي بالسَّـفَرِ(١)، وهو ظاهِـرُ مَذهَبِ الشَّـافعيِّ رضي الله عنه وقـولُ أحمدَ.

﴿فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ في تناولِهِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ﴾ لِمَا فَعَلَ ﴿رَّحِيمٌ﴾ بالرُّخصَةِ فيهِ.

فإن قيلَ: إنَّما يفيدُ قصرَ الحُكمِ على مَا ذكرَ، وكَم مِن حَرامٍ لم يذكَر.

قلتُ: المرادُ قَصْرُ الحُرمَةِ على مَا ذكرَ ممَّا استحلُّوهُ لا مُطلقًا، أو قصرُ حُرمتِه على حَالِ الاختيارِ؛ كأنَّهُ قيلَ: إنَّما حَرَّمَ عليكم هذه الأشيَاءَ ما لم تُضطرُّوا إليهَا.

(١٧٤) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا﴾ عِوَضًا حَقيرًا.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾: إمَّا فـي الحالِ؛ لأنَّهم أكلُوا ما يَتلبَّسُ بالنَّارِ لكونِها عقوبَةً عليه فكأنَّهم أكلوا النَّارَ؛ كقولِه:

أكـلـتُ دَمًـا إنْ لَـم أَرُعـكِ بـضَرَّةٍ ... بعَـيدَةِ مَهْـوَى القُـرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْـرِ(٢)

يعني: الدِّيةَ.

أو في المآلِ؛ أي: لا يأكلونَ يومَ القيامَةِ إلَّا النَّارَ.

---

(١) قوله: «فعلى هذا...» لا يختصُّ عدمُ الإباحة للعاصي بسفره بهذا القول، بل يأتي على الأول أيضًا. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٥٧).

(٢) وقبله:

دمشـق خذيهـا واعلمـي أن لَـيْـلَـة ... تـمر بعـودَيْ نعشـها لَيْلَـة القَـدْر

قال التبريزي في «شرح ديوان الحماسة» (٢/ ٤١٣): قائل هذَيْن البيتينِ أعرابي كان قد تزوج امرأة فلم توافقه، فقيل له: إن حمَّى دمشق سريعة في موت النِّساء، فحملها إلى دمشق وأنشدهما. يعني بـ(الدم) الدية، والمعنى: أخذتُ بدلَ قتيل أرثُه ديتَه؛ أي: كنتُ آخذاً لها إن لم أُفْزِعْكَ بضرَّة أتزوجها عليكِ (بعيدة مهوى القرط) كناية عن طول العنق، طيبةِ الرائحة، ووجه حلفه بذلك: أن أخذَ الدية عارٌ عندهم؛ لأنه يتضمَّن قتل أعزَّته.

ومَعنى ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾: مِلءَ بُطُونِهم، يُقالُ: أكلَ في بَطنِه، وأكلَ في بعضِ بطنِه؛ كقولِهِ:

كُلُوا في بَعْضِ بَطنِكمُ تَعِفُّوا[١]

﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ عبَارَةٌ عن غضَبِه عليهم، وتَعْريضٌ بحِرمانِهم حَالَ مُقابلَتِهم في الكرامَةِ والزُّلفَى مِن اللهِ.

﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾: ولا يُثني عَلَيهم ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: مُؤْلِمٌ.

(١٧٥) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ في الدُّنيا ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ في الآخرةِ بكِتمانِ الحَقِّ للمَطامِعِ والأغراضِ الدُّنيويَّةِ ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ تعجيبٌ[٢] مِن حَالِهم في الالتباسِ بموجِبَاتِ النَّارِ مِن غَيرِ مُبالاةٍ، و«مَا» تامَّةٌ مَرفوعَةٌ بالابتداءِ، وتَخْصيصُها كتَخصيصِ قولِهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»[٣]، أو

---

(١) صدر بيت بلا نسبة في «الكتاب» (١/ ٢١٠)، و«المقتضب» (٢/ ١٧٢)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (١/ ٣١٣)، و«تفسير الثعلبي» (١/ ١٥١)، و«أساس البلاغة» (مادة: خمص). وعجزه:

فــإنَّ زَمانَكُــم زَمــنٌ خَميــصُ

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «تعجب»، وعليه شرح الأنصاري فقال: المراد بالتعجُّب منه تعالى أنه يُعجِّب المخاطبين. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٥٩). فهو على ما قال يعود إلى معنى التعجيب كالمثبت، وهكذا ذكرها الآلوسي فقال: «تعجيب للمؤمنين من ارتكابهم موجباتها من غير مبالاة... ». انظر: «روح المعاني» (٣/ ٩٥).

وفي «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ٢٤٤): التعجب هو استعظام الشيء وخفاء حصول السبب، وهذا مستحيل في حق الله تعالى، وبالتالي فهو راجع لمن يصح ذلك منه؛ أي: هم ممن يقول فيهم من رآهم: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾.

(٣) مثل يُضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله، كَأَنَّهُمْ سمعُوا هرير كلب فى وَقت لاَ يهر فى مثله إلاَّ لسوء فَقَالُوا ذَلِك؛ أي: أن الْكَلْب إِنَّمَا حمله على الهرير شَرّ. انظر: «المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري (٢/ ١٣٠).

استفهاميَّةٌ وما بَعدَها الخبرُ، أو مَوصُولةٌ وما بعدَهَا صِلةٌ والخبرُ محذوفٌ.

(١٧٦) ـ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾؛ أي: ذلك العَذابُ بسَببِ أنَّ اللهَ نزَّلَ الكتابَ بالحقِّ فرَفضُوهُ بالتَّكذيبِ أو الكِتمانِ.

﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ اللَّامُ فيهِ إمَّا للجِنسِ واختلافُهم: إيمانهُم ببَعضِ كتبِ اللهِ وكفرُهم ببَعضٍ، أو للعَهدِ والإشارةُ: إمَّا إلى التَّوراةِ و﴿ٱخْتَلَفُوا۟﴾ بمعنى: تخلَّفُوا عن المنهجِ المُستقيمِ في تَأويلِها، أو خلَّفُوا خلافَ مَا أنزَلَ اللهُ مكانَه؛ أي: حرَّفوا مَا فيها، وإمَّا إلى القرآنِ واختلافُهُم فيه قولُهُم: سِحرٌ، وتقوُّلٌ، وكلامٌ علَّمَه بشرٌ، وأساطيرُ الأوَّلينَ.

﴿لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾: لَفِي خلافٍ بعيدٍ عن الحقِّ.

(١٧٦) ـ ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ «البرُّ»: كلُّ فِعلٍ مَرضِيٍّ.

والخطابُ لأهلِ الكتابِ فإنَّهُم أكثَروا الخوضَ في أمرِ القبلةِ حين حُوِّلَت، وادَّعى كلُّ طائفةٍ أنَّ البرَّ هو التَّوجُّهُ إلى قبلتِه، فرَدَّ اللهُ عليهم وقالَ: ليسَ البرُّ مَا أنتُم عليه فإنَّه منسُوخٌ، ولكنَّ البرَّ ما بيَّنْتُه واتَّبعَه المؤمنُونَ.

وقيلَ: عامٌّ لهم وللمسلِمينَ؛ أي: ليسَ البرُّ مقصُورًا بأمرِ القبلةِ، أو: ليسَ البرُّ العظيمُ الَّذي يَحسُنُ أن تَذهَلوا بشأنِه عَن غيرِه أمرَها[1].

وقرأَ حمزةُ وحفصٌ: ﴿ٱلْبِرَّ﴾ بالنَّصبِ[2].

---

(١) أي: أمر القبلة. انظر: «الكشاف» (١/ ٤٠٩)، وفيه: وقيل: كثُرَ خوضُ المسلمين وأهلِ الكتاب في أمر القبلة، فقيل: ليس البِرُّ العظيمُ الذي يجب أن تَذْهَلوا بشأنه عن سائر صنوف البرِّ أمْرَ القبلة، ولكنَّ البرَّ الذي يجب الاهتمامُ به وصَرْفُ الهِمَّةِ إليه بِرُّ مَن آمَن وقام بهذه الأعمال.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٥)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾؛ أي: ولكنَّ البرَّ الَّذي يَنبغي أن يُهتمَّ بهِ برُّ مَن آمنَ.

أو: ولكنَّ ذَا البرِّ مَن آمَنَ، ويؤيِّدُه قراءةُ: «ولكنَّ البارَّ»[١]، والأوَّلُ أوفقُ وأحسَنُ.

والمرادُ بـ«الكتابِ»: الجِنسُ أو القُرآنُ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿ولكنْ﴾ بالتَّخفيفِ ورفعِ ﴿البرُّ﴾[٢].

﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾؛ أي: على حُبِّ المَالِ؛ كما قالَ عليه السَّلامُ لمّا سُئِلَ: أيُّ الصَّدَقةِ أفضلُ؟ قالَ: «أن تُؤتيَهُ وأنتَ صحيحٌ شَحيحٌ تأمُلُ الغِنَى وتخشَى الفَقرَ»[٣].

وقيلَ: الضَّميرُ للهِ أو للمَصدرِ، والجارُّ والمجرورُ في مَوضعِ الحالِ.

﴿ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ يريدُ: المَحاويجَ مِنهم، ولم يقيِّدْ لِعدَمِ الإلباسِ، وقدَّم ذوي القُربى لأنَّ إيتاءَهُم كما قالَ عليه السَّلام: «صدَقتُكَ على المسكينِ صَدَقةٌ، وعلى ذي رحِمِكَ اثنتانِ: صَدقةٌ وصِلَةٌ»[٤].

﴿وَٱلْمَسَٰكِينَ﴾: جمعُ «المِسكينِ»، وهو الَّذي أسْكنَته الخَلَّةُ[٥]، وأصلُه: دَائمُ السُّكونِ؛ كـ«المِسْكيرِ»: الدَّائمُ السُّكرِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٤١١) دون نسبة.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٧)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

(٣) رواه البخاري (١٤١٩)، ومسلم (١٠٣٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه الترمذي (٦٥٨)، والنسائي (٢٥٨٢)، وابن ماجه (١٨٤٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٣٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (١٤٧٦)، وحسنه الترمذي، وله شاهد من حديث زينب زوجة ابن مسعود رضي الله عنهما عند البخاري (١٤٦٦)، ومسلم (١٠٠٠).

(٥) بفتح الخاء؛ أي: الحاجة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦١).

﴿وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ﴾: المسَافِرَ، سُمِّيَ بهِ لملازمتِه السَّبِيْلَ؛ كما سُمِّي القاطعُ: «ابنَ الطَّريقِ»، وقيلَ: الضَّيفُ؛ لأنَّ السَّبيلَ يَرْعُفُ به(١).

﴿وَٱلسَّآئِلِينَ﴾: الَّذينَ ألجَأَتهم الحاجَةُ إلى السُّؤالِ، وقالَ عليه السَّلامُ: «للسَّائلِ حَقٌّ وإنْ جاءَ على فرسِهِ»(٢).

﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾: وفي تَخليصِهَا بمعاوَنةِ المكاتَبينَ، أو فكِّ الأسارى، أو ابتياعِ الرِّقابِ لعِتقِها.

﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ المفروضَةَ ﴿وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ يحتمِلُ أن يكُونَ المقصودُ منه ومِن قولِه: ﴿وَءَاتَى ٱلۡمَالَ﴾ الزَّكاةَ المفروضَةَ، ولكنَّ الغرضَ مِن الأوَّلِ بيانُ مَصَارفِها وبالثَّاني أَدَاؤُها والحثُّ عليها، ويحتمِلُ أن يكونَ المرادُ بالأوَّلِ نوافلَ الصَّدقاتِ، أو حقوقًا كانَت في المالِ سِوَى الزَّكاةِ، وفي الحديثِ: «نَسخَت الزَّكاةُ كلَّ صَدَقةٍ»(٣).

﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْ﴾ عطفٌ على ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾.

---

(١) أي: يقدِّمُه، من رعَفَ: تقدَّمَ، وفرسٌ راعِفٌ: سابِقٌ. انظر: «حاشية السيوطي» (٣/ ٢٤٥).

(٢) رواه أبو داود (١٦٦٥) و(١٦٦٦) من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما ومن حديث علي رضي الله عنه، بلفظ: «وَإِنْ جاء على فَرَسٍ». قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ١٠٩٥): وفي الأول يعلى بن أبي يحيى جهَّله أبو حاتم ووثقه ابن حبان، وفي الثاني شيخ لم يسم، وسكت عليهما أبو داود. ورواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» من حديث فاطمة رضي الله عنها كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ١٠٥).

ورواه بنحوه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٩٦) عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مرسلاً.

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٤٠٤٦) من قول علي رضي الله عنه، وروي عن علي مرفوعا ولا يصح، رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٨٦)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٤٣)، والدارقطني في «سننه» (٤٧٤٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٦١)، وفي إسناده المسيب بن شريك وهو متروك كما ذكر البيهقي.

﴿وَالصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ نصبُه على المدحِ، ولم يُعطَف لِفضلِ الصَّبرِ على سَائرِ الأَعمالِ، وعنِ الأَزهَرِيِّ: «البأسَاءُ» في الأموالِ كالفقرِ، و«الضرَّاءُ» في الأَنفُسِ كالمرضِ[١].

﴿وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِ﴾: وقتَ مُجاهدَةِ العَدُوِّ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾ في الدِّينِ واتِّباعِ الحقِّ وطلبِ البرِّ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ عن الكُفْرِ وسائرِ الرَّذائلِ.

والآيَةُ كما ترى جَامعَةٌ للكمالاتِ الإنسَانيَّةِ بأسرِهَا، دالَّةٌ عليهَا صريحًا أو ضِمنًا، فإنَّها بكثرتِها وتشَعُّبِها مُنحصِرةٌ في ثلاثةِ أشيَاءَ: صحَّةِ الاعتقادِ، وحُسْنِ المعاشرَةِ، وتهذيبِ النَّفسِ، وقد أُشيرَ إلى الأوَّلِ بقولِه: ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ إلى ﴿وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، وإلى الثَّاني بقولِه: ﴿وَءَاتَى ٱلۡمَالَ﴾ إلى ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾، وإلى الثَّالثِ بقولِه: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إلى آخرِها، ولذلك وصَفَ المستجمِعَ لها بالصِّدقِ نظرًا إلى إيمانِه واعتقادِه، وبالتَّقوى اعتبارًا بمعاشَرَتِه للخَلْقِ ومُعاملتِه معَ الحقِّ، وإليهِ أشارَ بقولِه عليه السَّلامُ: «مَن عَمِلَ بهذهِ الآيةِ فقد استكملَ الإيمانَ»[٢].

(١٧٨) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰ﴾ كانَ في الجاهليَّةِ بينَ حيَّيْنِ مِنْ أَحْيَاءِ العَربِ دَماءٌ، وكانَ لأحدِهما طَوْلٌ على الآخرِ، فأقسمُوا لنقتلنَّ الحرَّ منكم بالعَبدِ، والذَّكرَ

---

(١) ذكره عنه تلميذه أبو عبيد الهروي في «الغريبين» (١/ ١٣٣) (مادة: بأس)، وفيه: «القتل» بدل: «المرض». وانظر: «تهذيب اللغة» (١٣/ ٧٣) (مادة: بأس).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٩٠٥)، والواحدي في «الوسيط» (١/ ٢٦٣)، من قول أبي ميسرة، واسمه عمرو بن شرحبيل الهمداني، قال أبو وائل: ما اشتملت همدانية على مثل أبي ميسرة، توفي في ولاية عبيد الله بن زياد. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٣٥) و«تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٠).

بالأنثى، فلمَّا جاءَ الإسلامُ تحاكموا إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ فنزَلَتْ، وأمرَهُم أن يتبَاوَءُوا[١].

ولا تدلُّ على أنْ لا يُقتلَ الحرُّ بالعَبدِ والذَّكرُ بالأنثى كما لا تدلُّ على عكسِهِ، فإنَّ المفهُومَ إنَّما يُعتبرُ حيثُ لم يَظهَرْ للتَّخصيصِ غَرضٌ سِوى اختصاصِ الحُكمِ، وقد بينَّا ما كانَ الغَرضُ، وإنَّما منَع مالكٌ والشَّافعيُّ رضي الله عنهما قتلَ الحرِّ بالعَبدِ سواءٌ كانَ عبدَهُ أو عبدَ غيرِه؛ لمَا روَى عليٌّ أنَّ رَجُلًا قتلَ عبدَهُ فجلَدَه النَّبيُّ عليه السَّلامُ ونفاهُ سَنَةً، ولم يُقِدْهُ به[٢].

ورُويَ عنه أنَّه قالَ: من السُّنَّةِ أن لا يُقتَلَ مُسلِمٌ بذي عَهدٍ، ولا حُرٌّ بعَبدٍ[٣].

ولأنَّ أبا بكرٍ وعُمرَ رضي الله عنهما كانا لا يقتلانِ الحُرَّ بالعَبدِ بين أظهُرِ الصَّحابةِ، مِن غيرِ نَكيرٍ[٤].

وللقياسِ على الأطرافِ.

---

(١) رواه بنحوه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٦٣) عن قتادة، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٩٥ ـ ٩٦) عن الشعبي وقتادة. وروى نحوه أيضاً ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤) عن سعيد بن جبير.

(٢) رواه ابن ماجه (٢٦٦٤) من حديث علي وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم، وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك الحديث. ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٧)، والدارقطني في «سننه» (٣٢٨٢)، من طريق آخر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفيه محمد بن عبد العزيز الشامي قال فيه أبو حاتم: لم يكن عندهم بالمحمود، وعنده غرائب. انظر: «التلخيص الحبير» (٤/ ١٦).

(٣) رواه من قول علي رضي الله عنه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٤٧٧)، والدارقطني في «سننه» (٣٢٥٤) و(٣٢٥٧)، وفيه جابرٌ الجعفي وهو ضعيف.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٥١٥)، والدارقطني في «سننه» (٣٢٥٥) و(٣٢٥٦)، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

ومَن سَلَّمَ دلالَتَه فليسَ له دَعْوى نسخِه بقولِه: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ لأَنَّهُ حكايةُ مَا في التَّورَاةِ فلا يَنسَخُ ما في القرآنِ.

واحتجَّتِ الحنفيَّةُ به على أنَّ مُقتضى العَمْدِ القَوَدُ وحدَهُ، وهُوَ ضعيفٌ؛ إذ الواجبُ على التَّخييرِ يَصْدُقُ عليه أنَّه وَجبَ وكُتبَ، ولذلك قيلَ: التَّخييرُ بين الواجبِ وغيرِه ليسَ نَسخًا لوجُوبِه.

وقُرِئَ: «كَتَبَ» على البناءِ للفاعلِ و«القِصَاصَ» بالنَّصبِ، وكذلك كلُّ فعلٍ جاءَ في القرآنِ[1].

﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾؛ أي: شيءٌ من العَفوِ؛ لأنَّ «عَفا» لازمٌ[2]، وفائدَتُه: الإشعارُ بأنَّ بعضَ العفوِ كالعفوِ التامِّ في إسقاطِ القَصاصِ.

وقيلَ: ﴿عُفِىَ﴾ بمعنى: تُرِكَ، و﴿شَىْءٌ﴾ مفعُولٌ به. وهُو ضعيفٌ؛ إذ لم يثبُت «عَفَا الشَّيْءَ» بمعنى: تركَه، بل: أعفاه.

و«عفا» يُعَدَّى بـ«عَن» إلى الجاني وإلى الذَّنبِ، قالَ الله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وقالَ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١] فإذا عُدِّيَ به إلى الذَّنبِ عُدِّيَ إلى الجاني باللَّامِ، وعليه ما في الآيةِ؛ كأَنَّهُ قيلَ: فمَن عُفِيَ له عَن جِنايتِهِ مِن جهَةِ أخيهِ؛ يعني: وَليَّ الدَّم، وذكَرهُ بلفظِ الأخوَّةِ الثَّابتةِ بينَهُما مِن الجِنسيَّةِ والإسلامِ ليَرِقَّ له ويعطفَ عليه.

﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾؛ أي: فليَكُن اتِّباعٌ، أو: فالأمرُ اتِّباعٌ،

---

(١) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٤٩٨) عن عبيد بن عمير ومحمد بن السميفع اليماني.

(٢) قوله: «شيءٌ من العفو»؛ أي: فهو مفعول مطلق لا مفعول به؛ «لأن عفا لازم» والمفعول به مجرور باللام، و﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ متعلِّق بالفعل، أو حال من ﴿شَىْءٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٤).

والمـرادُ بـه وصيَّـةُ العَافي بـأَن يطالِـبَ الدِّيةَ بالمعـروفِ فـلا يُعنِّـفَ، والمعفُوِّ عنه بـأن يؤدِّيَها بإحسَـانٍ، وهـو أن لا يَمْطُـلَ ولا يَبْخَسَ، وفيـه دليلٌ علـى أنَّ الدِّيَةَ أحَدُ مقتضَـى العمدِ، وإلَّا لَمَـا رَتَّبَ الأمرَ بأدائِها على مُطلَقِ العَفوِ، وللشَّـافِعيِّ رضي الله عنه في المسألةِ قولانِ.

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الحكمُ المذكورُ في العَفْوِ والدِّيَةِ ﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ لِمَا فيه من التَّسهيلِ والنَّفعِ.

قيلَ: كُتِبَ على اليَهودِ القصَاصُ وحدَه، وعلى النَّصارى العفوُ مُطلَقًا، وخُيِّرَت هذه الأمَّةُ بينَهُما وبينَ الدِّيةِ[1]؛ تَيسيرًا عليهم، وتقديرًا للحُكمِ على حسَبِ مَراتبِهِم.

﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾: قتَـلَ بعـدَ العفـوِ وأخذِ الدِّيـةِ ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرةِ.

وقيـلَ: فـي الدُّنيـا بأَن يُقتـلَ لا مَحالـةَ؛ كقولِـه ﷺ: «لا أُعافـي أحدًا قتَـلَ بَعْدَ أَخْـذِه الدِّيَةَ»[2].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ١١٣) عن قتادة.

(٢) رواه الطيالسي في «مسنده» (١٧٦٣)، والإمام أحمد في «المسند» (١٤٩١١)، وأبو داود (٤٥٠٧)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وإسناده ضعيف، ولفظ أبي داود وأحمد: «لا أُعْفي مَن قتل بعد...»، قال في «النهاية»: هذا دعاء عليه؛ أي: لا كثُر مالُه ولا استغنى. قال السندي كما في حاشية «المسند»: وهذا يدل على أن «أُعْفِيَ» ماض مبنيٌّ للمفعول، وهو كذلك في نسخ صحيحة، وفي بعض النسخ والأصول الصحيحة بضم الهمزة وكسر الفاء، أي: بصيغة المتكلم، من الإعفاء، لغة في العفو، أي: لا أدع ولا أتركه، بل أقتص منه، ويؤيده ما أخرجه أبو داود الطيالسيُّ بلفظ: «لا أعافي...».

وبلفظ الطيالسي رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٦٨)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ١١٥)، عن قتادة مرسلاً.

(١٧٩) ـ ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ كلامٌ في غايةِ الفصَاحةِ والبلاغةِ، مِن حيثُ جُعلَ الشَّيءُ محلَّ ضدِّه، وعُرِّفَ القصاصُ ونُكِّرَ الحيَاةُ ليدلَّ على أنَّ في هذا الجنسِ مِن الحكمِ نوعًا من الحيَاةِ عَظيمًا، وذلك لأنَّ العلمَ به يَردعُ القاتلَ عَن القتلِ فيكونُ سببَ حيَاةِ نَفْسينِ، ولأنَّهم كانُوا يقتلونَ غيرَ القاتلِ والجماعةَ بالواحِدِ فتثورُ الفتنةُ بينَهُم، فإذا اقتُصَّ من القاتلِ سَلِمَ الباقونَ ويَصيرُ ذلك سببًا لحيَاتِهم، وعلى الأوَّلِ فيه إضمارٌ وعلى الثَّاني تخصيصٌ[1].

وقيلَ: المرادُ بها الحياةُ الأُخرويَّةُ، فإنَّ القاتلَ إذا اقتُصَّ منه في الدُّنيا لم يُؤاخَذْ بهِ في الآخرَةِ.

و(لكم في القصاص) يحتمِلُ أن يكونا خَبرينِ لـ﴿حَيَوٰةٌ﴾، وأن يكونَ أحدُهما خبرًا والآخرُ صِلةً له، أو حالًا عن الضَّميرِ المُستكنِّ فيه.

وقُرِئَ: «في القَصَصِ»[2]؛ أي: فيما قُصَّ عليكُم من حُكمِ القَتلِ حَياةٌ، أو: في القرآنِ حيَاةٌ للقلُوبِ.

﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾: ذوي العقولِ الكاملةِ، ناداهُم للتَّأمُّلِ في حكمةِ القصاصِ مِن استبقاءِ الأروَاحِ وحفظِ النُّفوسِ.

---

(١) قوله: «وعلى الأول»؛ أي: على تعليل أن في جنس القصاص نوعًا عظيمًا من الحياة بكون العلم يردع القاتل، يكون في الجملة إضمار، والتقدير: ولكم في مشروعية ـ أو: شَرْعِ ـ القصاص حياة؛ أي: للقاتل والمقتول.

وقوله: «وعلى الثاني»؛ أي: على أن يعلل ذلك بأنَّهم كانوا يقتلونَ غيرَ القاتلِ والجماعةَ بالواحدِ، يكون فيه تخصيص القصاص بالقاتل، وقيل: تخصيص الحياة بحياة غير المقتص منه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٤٣٨)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٥)، و«حاشية القونوي» (٤/ ٤٨٤).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٩)، و«الكشاف» (١/ ٤١٨)، و«البحر» (٣/ ٢٨٨)، عن أبي الجوزاء. وأبو الجوزاء اسمه: أوس بن عبد الله الربعي.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ في المحافظةِ على القصَاصِ والحكمِ بهِ والإذعانِ له، أو: عن القصاصِ فتكفُّوا عن القتلِ.

(١٨٠) ـ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾؛ أي: إذا حضَرَ أَسبابُهُ وظهرَتْ أَماراتُه ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾: مالًا، وقيلَ: مالًا كثيرًا؛ لِمَا رُويَ عَن عليٍّ كرَّمَ الله وجهَه: أنَّ مَولًى له أرادَ أن يُوصِيَ وله سبعُ مئةِ درهمٍ، فمنعَه وقالَ: قالَ الله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾، والخيرُ هو المالُ الكثيرُ[١].

وعـن عائشةَ: أنَّ رجلًا أرادَ أن يوصيَ، فسألَتْهُ: كم مالُك؟ فقالَ: ثلاثةُ آلافٍ، فقالَت: كم عيالُكَ؟ فقالَ: أربعةٌ، قالَت: إنَّما قالَ الله: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾، وإنَّ هذا لشيءٌ يَسيرٌ فاترُكْهُ لِعيالِكَ[٢].

﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ مَرفوعٌ بـ﴿كُتِبَ﴾، وتذكيرُ فعلِها للفَصلِ، أو على تأويلِ: أن يُوصِيَ، أو: الإيصاءُ؛ ولذلكَ ذُكِّرَ الرَّاجعُ في قولِه: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾.

والعَاملُ في ﴿إِذَا﴾ مدلولُ ﴿كُتِبَ﴾، لا ﴿الْوَصِيَّةُ﴾؛ لتقدُّمِهِ عليها.

وقيلَ: مبتدأٌ خبرُه ﴿لِلْوَالِدَيْنِ﴾، والجُملَةُ جوابُ الشَّرطِ بإضمارِ الفاءِ؛ كقولِه:

مَـن يَفعَـلِ الحَسـناتِ اللهُ يَشـكرُها[٣]

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٩٤٥)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٥١ ـ التفسير)، والحاكم في «المستدرك» (٣٠٨٤)، قال الذهبي: «فيه انقطاع».
ورواه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (١٦٣٥١) واللفظ أقرب إليه.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٩٤٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٤٨ ـ التفسير).

(٣) صدر بيت عزاه سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٦٥) لحسان بن ثابت، ونسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في «النوادر» لأبي زيد (ص: ٢٠٧)، و«المقتضب» (٢/ ٧٢). وهو في «ديوان كعب بن مالك» (ص ١٠٨ ـ ١٠٩). وعجزه:

والشـرُّ بالشـرِّ عنـد الله مِثـلانِ

ورُدَّ بأنَّه إن صحَّ فمِن ضَروراتِ الشِّعرِ.

وكانَ هذا الحكمُ في بدءِ الإسلامِ فنُسِخَ بآيةِ المواريثِ(١)، وبقوله عليه السَّلام: «إنَّ اللهَ أعطَى كلَّ ذي حقٍّ حقَّهُ ألَا لا وصيَّةَ لوارثٍ»(٢).

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ آيةَ المواريثِ لا تُعارضُهُ بل تؤكِّدُه مِن حَيثُ إنَّها تدلُّ على تَقديمِ الوَصيَّةِ مُطلَقًا، والحديثُ مِن الآحادِ، وتَلقِّي الأمَّةِ له بالقَبُولِ لا يُلحقُه بالمُتواترِ، ولعَلَّه احتَرَزَ عنه(٣) مَن فسَّرَ الوَصيَّةَ بما أَوْصَى بهِ اللهُ مِن تَوريثِ الوالدينِ والأَقربينَ بقولِه: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١] أو بإيصاءِ المحتَضَرِ لهم بتوفيرِ ما أَوصَى به اللهُ عَليهِم.

﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: بالعَدلِ، فلا يفضِّلُ الغنيَّ ولا يَتجاوزُ الثُّلثَ.

﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ مصدرٌ مؤكِّدٌ؛ أي: حَقَّ ذلك حقًّا.

---

(١) ورواه أبو داود (٢٨٦٩)، وأبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٤٢٣)، وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (١/ ٢٢٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأصله في البخاري (٢٧٤٧) بلفظ: «كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والربع، وللزوج الشطر والربع».

(٢) رواه الترمذي (٢١٢١) وصححه، والنسائي (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٧١٢)، من حديث عمرو بن خارجة رضي الله عنه.

ورواه أبو داود (٢٨٧٠)، والترمذي (٢١٢٠) وحسنه، وابن ماجه (٢٧١٣)، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

(٣) قوله: «ولعله احترز عنه»؛ أي: عن النسخ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٧).

(١٨١) ـ ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُۥ﴾: غيَّره من الأوصياءِ والشُّهودِ ﴿بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ﴾: وصلَ إليه وتحقَّقَ عندَه ﴿فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾: فما إثمُ الإيصاءِ المغيَّرِ أو التَّبديلِ إلَّا على مبدِّلِه؛ لأنَّه هو الَّذي حافَ وخالَفَ الشَّرعَ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وعيدٌ للمبدِّلِ بغيرِ حَقٍّ.

(١٨٢) ـ ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ﴾؛ أي: توقَّعَ وعَلِمَ، من قولِهم: أخافُ أَن تُرسِلَ السَّماءُ.

وقَرأ حمزةُ والكسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿مُوَصٍّ﴾[1].

﴿جَنَفًا﴾: مَيْلًا بالخطأِ في الوَصيَّةِ ﴿أَوْ إِثْمًا﴾: تعمُّدًا للحَيفِ ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ بينَ الموصَى لهُم بإجرائِهم على نَهجِ الشَّرعِ ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ في هذا التَّبديلِ؛ لأنَّه تَبديلُ باطِلٍ إلى حقٍّ بخلافِ الأوَّلِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وَعْدٌ للمُصلِحِ، وذِكرُ المغفرةِ لمطابقةِ ذكرِ الإثمِ، وكونِ الفعلِ[2] مِن جنسِ ما يُؤثِمُ.

(١٨٣) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ يعني: الأنبياءَ والأُممَ مِن لَدُن آدمَ عليه السَّلامُ، وفيه تَوكيدٌ للحُكمِ وترغيبٌ على الفعلِ وتَطييبٌ على النَّفسِ.

و«الصَّومُ» في اللُّغةِ: الإمساكُ عما تُنازِعُ إليه النَّفسُ، وفي الشَّرعِ: الإمسَاكُ عن المفطِّراتِ، فإنَّها مُعظَمُ ما تَشتهيهِ الأَنفُسُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٦)، و«التيسير» (ص: ٧٩)، و«النشر» لابن الجزري (٢/ ٢٢٦).

(٢) قوله: «وكون الفعل»؛ أي: التبديل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩).

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ المعاصيَ؛ فإنَّ الصَّومَ يكسرُ الشَّهوةَ الَّتي هي مَبدؤُها[١]؛ كما قالَ عليه السَّلامُ: «فعليه بالصَّومِ، فإنَّ الصَّومَ له وِجاءٌ»[٢]، أو الإخلالَ بأدائهِ لأصَالتِه أو قِدَمِه[٣].

(١٨٤) ـ ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾: مُؤَقَّتاتٍ بعدَدٍ مَعلومٍ، أو: قلائلَ؛ فإنَّ القليلَ من المالِ يُعدُّ عَدًّا والكثيرَ يُهَالُ هَيْلًا.

ونَصبُها ليسَ بـ﴿الصيَامُ﴾ لوُقوعِ الفَصْلِ بَينَهُما، بل بإضمارِ: صُومُوا؛ لدلالةِ الصِّيَامِ عليه.

والمرادُ بها رمضانُ، أو مَا وَجَبَ صَومُه قبلَ وجُوبِه ونُسِخَ به، وهو عاشورَاءُ وثلاثةُ أيَّامٍ مِن كلِّ شَهرٍ[٤].

أو بـ﴿كَمَا كُتِبَ﴾[٥] على الظَّرفيَّةِ، أو على أنَّه مفعُولٌ ثانٍ لـ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾ على السَّعةِ.

وقيلَ: معناه: صَومُكم كصَومِهِم في عدَدِ الأيَّامِ؛ لِمَا رُويَ: أنَّ رمضانَ كُتِبَ

---

(١) قوله: «التي هي»؛ أي: الشهوة «مبدؤها»؛ أي: المعاصي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٩).

(٢) رواه البخاري (١٩٠٥)، ومسلم (١٤٠٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) قوله: «أو الإخلال» عطف على «المعاصي»، وقوله: «بأدائه لأصالته وقدمه» الضمير في الثلاثة لـ«الصوم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٩).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢١٢٤)، وأبو داود (٥٠٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣٠٨٥)، وصححه، من حديث معاذ رضي الله عنه، وقال النووي في «المجموع» (٦/ ٢٤٩): «هو مرسل فإن معاذاً لم يدركه ابن أبي ليلى».

(٥) قوله: «أو بـ﴿كَمَا كُتِبَ﴾» عطف على «بإضمار صوموا»، وعبارة غيره: أو بـ﴿كُتِبَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٦٩).

على النَّصارَى فوقعَ في بردٍ أو حَرٍّ شديدٍ، فحوَّلوهُ إلى الرَّبيعِ، وزادُوا عليه عشرينَ كفَّارةً لتَحويلِه(١).

وقيلَ: زادُوا ذلك لمُوتانٍ(٢) أصَابَهم.

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ مـرَضًا يضرُّه الصَّومُ ويَعسُرُ معَه ﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾: أو راكبَ سَفرٍ. وفيه(٣) إيماءٌ بأَنَّ مَن سَافرَ أثناءَ اليَومِ لم يُفطِر.

﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ أي: فعليهِ صومُ عِدَّةِ أَيَّامِ المرضِ والسَّفرِ مِن أَيَّامٍ أُخَرَ إن أفطرَ، فحُذِفَ الشَّرطُ والمضافُ والمضافُ إليه للعِلمِ بها.

وقُرِئَ بالنَّصبِ(٤)؛ أي: فلْيَصُم عدَّةً.

وهذا على سبيلِ الرُّخصَةِ.

وقيـلَ: علـى الوجُـوبِ، وإليه ذهـبَ الظاهِريَّةُ(٥)، وبـه قالَ أبو هريـرةَ رضي الله عنه(٦).

---

(١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٣/ ١٥٤) عن السدِّي. وروي نحوه مرفوعًا، رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، والطبراني في «الأوسط» (٨١٨٩)، من طريق الحسن عن دغفل بن حنظلة عن النبي ﷺ، لكن قال البخاري: لا يعرف سماع الحسن من دغفل، ولا يعرف لدغفل إدراك النبي ﷺ. ورواه الطبراني في «الكبير» (٤٢٠٣)، ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٨٦) ـ ترجمة دغفل ـ من طريق الحسن عن دغفل قوله.

(٢) الموتان بوزن البطلان: الموت الكثير الوقوع.

(٣) في نسخة الخيالي: «وقيل فيه».

(٤) ذكرها الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٤٢٣)، وأبو حيان في «البحر» (٣/ ٣٣٥).

(٥) انظر: «المحلى» لابن حزم (٦/ ٢٤٣).

(٦) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٩٩٦)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٠٦)، عن المحرر بن أبي هريرة: «صمت رمضان في السفر، فأمرني أبو هريرة أن أعيد الصيام في أهلي».

﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾: وعلى المطيقينَ للصِّيَامِ إن أفطَروا ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾: نصفُ صاعٍ مِن بُرٍّ أو صاعٌ مِن غَيرِه عند فقهاءِ العِراقِ، ومُدٌّ عند فقهاءِ الحجازِ، رُخِّصَ لهُم في ذلكَ أوَّلَ الأمرِ لمَّا أُمِروا بالصَّومِ فاشتدَّ عَليهم لأنَّهم لم يتعوَّدُوه، ثمَّ نُسِخَ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ بروايةِ ابنِ ذكوانَ بإضافةِ الفديةِ إلى الطَّعامِ وجمعِ المساكينِ، وقرأَ ابنُ عامرٍ بروايةِ هشامٍ: ﴿مسَاكين﴾ بغيرِ إضافةِ الفديةِ إلى الطَّعامِ [1].

وقُرِئَ: «يُطَوَّقُونه»[2]؛ أي: يُكلَّفُونَه أو يُقلَّدونَه، من الطَّوقِ بمعنى الطَّاقةِ أو القِلادةِ.

و: «يتطَوَّقونه»[3]؛ أي: يتكلَّفونَه أو يتقلَّدُونَه.

و: «يطَّوَّقُونَه» بالإدغام[4].

و: «يُطَيَّقُونه»، و: «يَطَّيَّقُونَه»[5]، على أنَّ أصلَهما: يُطَيْوَقُونه ويَتَطَيْوَقُونَه مِن فَيْعَلَ وتَفَيْعَلَ بمعنى: يتطيَّقُونَه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٦)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ١١٨) عن ابن عباس بخلاف وعائشة ـ رضي الله عنهم ـ وسعيد بن المسيب، وطاوس بخلاف، وسعيد بن جبير، ومجاهد بخلاف، وعكرمة، وأيوب السختياني، وعطاء، ورواها عن ابن عباس البخاري (٤٥٠٥).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٩) عن ابن عباس، و«المحتسب» (١/ ١١٩) دون نسبة.

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ١١٨) عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد.

(٥) ذكرهما دون نسبة الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٤٢٦)، والثانية في «المحتسب» (١/ ١١٨) عن ابن عباس بخلاف وكذلك عكرمة ومجاهد.

وعلى هذه القِراءاتِ يحتمِلُ معنًى ثانيًا، وهو الرُّخصَةُ لِمَن يُتْعِبُه الصَّومُ ويُجهِدُه ـ وهُم الشُّيوخُ والعَجائزُ ـ في الإفطارِ والفديةِ، فيكونُ ثابتًا غيرَ مَنسوخٍ، وقد أُوِّلَ به القراءَةُ المشهورةُ؛ أي: يصُومُونَه جَهْدَهم وطاقَتَهُم.

﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ فزادَ في الفديةِ ﴿فَهُوَ﴾: فالتَّطوُّعُ أو الخيرُ ﴿خَيْرٌ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ﴾ أيُّها المطيقُونَ أو المطوَّقُونَ وجهدْتُم طاقتكم، أو المرخَّصُونَ في الإفطارِ ليَنْدرِجَ تحتَهُ المريضُ والمسَافِرُ ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مِن الفديَةِ، أو تطوُّعِ الخيرِ، أو مِنهما ومِن التَّأخيرِ للقَضاءِ.

﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما في الصَّومِ مِن الفضيلةِ وبراءَةِ الذِّمَّةِ، وجوابُه مَحذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه؛ أي: اختَبَرْتُموه.

وقيلَ: معناه: إن كُنْتُم مِن أَهلِ العِلْمِ والتَّدبُّرِ عَلِمتُم أنَّ الصَّومَ خيرٌ مِن ذلك.

(١٨٥) ـ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ مبُتدأٌ خبرُهُ ما بعدَه، أو خبرُ مَحذوفٍ تَقديرُه: ذلكم شَهرُ رمضانَ، أو بدَلٌ من ﴿ٱلصِّيَامُ﴾ على حذفِ المضافِ؛ أي: كُتِبَ عليكم الصِّيَامُ صيَامُ شَهرِ رمضانَ.

وقُرِئَ بالنَّصبِ[1] على إضمارِ: صُوموا، أو على أنَّه مفعُولُ ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾، وفيهِ ضَعفٌ، أو بدَلٌ من ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾.

و﴿رَمَضَانَ﴾ مصدَرُ «رَمِضَ»: إذَا احترقَ، فأُضيفَ إليه الشَّهرُ وجُعِلَ علَمًا، ومُنِعَ مِن الصَّرفِ للعَلَميَّةِ والألفِ والنُّونِ؛ كما مُنِعَ «دَأْيَةُ» في «ابنِ دَأْيَةَ» ـ عَلَمًا

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٩) عن مجاهد.

للغُرابِ ـ للعَلميَّةِ والتَّأنيثِ[١]، وقولُه عليه السَّلامُ: «مَن صامَ رَمَضانَ»[٢] فعلى حذفِ المضافِ لأَمْنِ الالتبَاسِ.

وإنَّما سمَّوهُ بذلك: إمَّا لارتماضِهِم فيه مِن حَرِّ الجُوعِ والعَطَشِ، أو لارتماضِ الذُّنوبِ فيهِ، أو لوقوعِه أيَّامَ رَمَضِ الحرِّ حينما نقلوا أسماءَ الشُّهورِ عن اللُّغةِ القديمةِ.

﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾؛ أي: ابتُدِئَ فيه إنزالُه، وكانَ ذلك ليلةَ القَدرِ، أو أُنزلَ فيه جُملةً إلى سماءِ الدُّنيا ثمَّ نُزِّلَ مُنجَّمًا إلى الأرضِ، أو أُنزِلَ في شأنِه القرآنُ وهو قولُه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «نزلَتْ صُحُفُ إبراهيمَ أوَّلَ ليلةٍ مِن رمضانَ، وأُنزِلَت التَّورَاةُ لِستٍّ مَضَينَ، والإنجيلُ لثلاثَ عشرةَ، والقرآنُ لأربعٍ وعشرينَ»[٣].

والموصُولُ بصلتِه خبرُ المبتدَأِ، أو صفتُه والخبرُ ﴿فَمَن شَهِدَ﴾، والفاءُ

---

(١) قوله: «كما منع...»؛ أي: رمضان مصدر رمض، من الرمضاء، أضيف إليه الشهر، وجعل المركَّب علماً للشهر المعلوم، ومُنع من الصرف للعلمية والألف والنون، كما أن (دأية) في (ابن دأية) أخذ من دأية البعير، وهو موضع القتَب، وأضيف إليه الابن وجُعل علماً للغراب ـ لكثرةِ وقوعه عليها إذا دَبِرَتْ ـ ومُنع من الصرف للعلمية والتأنيث. انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٣٤).

(٢) تمامُه: «إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تَقدَّمَ مِن ذَنبِه» رواه البخاري (٣٧)، ومسلم (٧٥٩)، مِن حَديثِ أبي هريرةَ.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٩٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٧٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٩٤) من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٩٧): فيه عمران بن داود القطان، ضعفه يحيى، ووثقه ابن حبان، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث. وبقية رجاله ثقات. وقال البيهقي: وإنما أراد ـ والله أعلم ـ نزول الملك بالقرآن من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا.

لوَصفِ المبتدَأِ بما تضمَّن معنى الشَّرطِ، وفيه إشعَارٌ بأنَّ الإنزالَ فيه سَببُ اختصَاصِهِ بوجُوبِ الصَّومِ.

﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ حالانِ مِن ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ أي: أنزلَ وهو هدايةٌ للنَّاسِ بإعجازِه، وآياتٌ واضحاتٌ ممَّا يَهدِي إلى الحقِّ ويفرِّقُ بينَهُ وبينَ الباطلِ بما فيه مِن الحِكَمِ والأَحكامِ.

﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾: فمَن حَضَرَ في الشَّهرِ ولم يَكُن مُسَافرًا فليَصُم فيه، والأَصلُ: فمَن شهدَ فيه فليصُم فيه، لكِنْ وُضِعَ المظهَرُ موضِعَ المضمَرِ الأوَّلِ للتَّعظيمِ، ونُصِبَ على الظَّرفِ، وحُذِفَ الجارُّ ونُصِبَ الضَّميرُ الثَّاني على الاتِّسَاعِ.

وقيلَ: فمَن شَهِدَ مِنكُم هلالَ الشَّهرِ فليَصُمْه، على أنَّه مَفعولٌ به؛ كقولِكَ: شهدتُ الجمعةَ؛ أي: صلاتَها، فيكونُ ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ مخصِّصًا له؛ لأنَّ المسَافرَ والمريضَ ممَّن شاهَدَ الشَّهرَ، ولعلَّ تكريرَهُ لذلك، أو لئلَّا يُتوهَّمَ نَسخُهُ كما نُسِخَ قَرينُه[1].

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾؛ أي: يُريدُ أن يُيَسِّرَ عليكم ولا يُعسِّرَ، فلذلك أباحَ الفِطرَ للسَّفرِ والمرضِ.

﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ عِلَلٌ لِفعلٍ مَحذُوفٍ دَلَّ عليهِ مَا سَبَقَ؛ أي: وشَرَعَ جُملَةَ مَا ذُكِرَ ـ من أمرِ الشَّاهِدِ بصَومِ الشَّهرِ، والمرخَّصِ بالقضاءِ ومراعاةِ عدَّةِ مَا أفطرَ فيه، والتَّرخيصِ[2] ـ لتكمِلوا

---

(١) قوله: «كما نسخ قرينه»؛ أي: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ الآية. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٧٥).

(٢) قوله: «والترخيص» عطف على: «من أمر». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٧٦).

قلت: والتقدير: (ومن الترخيص في إباحة الفطر) وهذه عبارة الزمخشري. انظر: «الكشاف» (١/ ٤٣١).

العدَّةَ... إلى آخرِها على سبيلِ اللَّفِّ؛ فإنَّ قولَهُ: ﴿وَلِتُكۡمِلُواْ﴾ عِلَّةُ الأمرِ بمراعاةِ العَددِ ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ﴾ علَّةُ الأمرِ بالقضاءِ وبيانُ كيفيَّتِهِ، ﴿وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ علةُ التَّرخيصِ والتَّيسيرِ.

أو لأَفعَالٍ، كُلٌّ لفعلِه[1].

أو مَعطوفةٌ[2] على علَّةٍ مقدَّرةٍ مثلَ: ليسهِّلَ عليكم ـ أو: لتعلَمُوا مَا تعملونَ ـ ولتُكمِلُوا.

ويجوزُ أن يُعطفَ على ﴿ٱلۡيُسۡرَ﴾؛ أي: يـريـدُ بكم لتكمِلوا؛ كقولِه: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٨].

والمعنيُّ بالتَّكبيرِ: تَعظيمُ اللهِ بالحمدِ والثَّناءِ عليه، ولذلك يَتَعدَّى بـ﴿عَلَىٰ﴾.

وقيلَ: تكبيرُ يومِ الفِطرِ.

وقيلَ: التَّكبيرُ عند الإهلالِ.

و﴿مَا﴾ يَحتمِلُ المصدَرَ والخبرَ[3]؛ أي: الَّذي هداكُم إليه.

وعن عاصمٍ بروايةِ أبي بكرٍ: ﴿ولتكمِّلوا﴾ بالتَّشديدِ[4].

---

(١) قوله: «أو لأفعال» عطف على «لفعلٍ» في قوله: «عللٌ لفعل»، وعلى الأوّل يقدر فعل مجمل شامل لها، وعلى هذا يقدر على التفصيل؛ كـ: أَمَرَكم بصومه، ورخَّص لكم فيه لسفر ومرض.. الخ، وأخَّره لِمَا فيه من كثرة التقدير. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «أو معطوفة» عطف على «عللٌ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٧٦).

(٣) قوله: «وما يحتمل المصدر والخبر»؛ أي: أو الخبر؛ يعني: الموصول، وهو تعبير غريب، والمعنى عليه: ولتكبروا الله على اتباع الذي هداكم إليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٧٦). وقال السيوطي في «الحاشية» (٣/ ٢٧٣): التَّعبير بالخبرِ عن الموصولِ عبارَةٌ غريبةٌ لا تُعهَدُ في كلامِ المعربينَ.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٦)، و«التيسير» (ص: ٧٩)، وقرأ بها أيضًا يعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٦).

(١٨٦) ـ ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾؛ أي: فقُل لهُم: ﴿إني قَرِيبٌ ﴾، وهو تمثيلٌ لكمالِ علمِه بأفعَالِ العبادِ وأقوالِهم واطِّلاعِه عَلَى أحوالِهِمْ بحالِ مَن قرُبَ مكانُه مِنهم.

رُوِيَ: أنَّ أعرابيًّا قالَ لرسُولِ اللهِ ﷺ: أقَريبٌ رَبُّنَا فنُناجيهِ أم بَعيدٌ فنُناديه؟ فنزلَت[1].

﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ تقريرٌ لِلقُربِ، ووَعْدٌ للدَّاعي بالإجابةِ.

﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى ﴾ إذا دعوتُهم للإيمانِ والطَّاعةِ كما أجيبُهم إذا دَعوني لمهامِّهم.

﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِى ﴾ أمرٌ بالثَّباتِ والمداوَمَةِ عليه.

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾: راجينَ إصابةَ الرُّشدِ، وهو إصابةُ الحقِّ، وقُرِئَ بفتحِ الشِّينِ وكسرِها[2].

واعلَمْ أنَّهُ تَعالى لمَّا أمرَهُم بصَومِ الشَّهرِ ومُراعاةِ العِدَّةِ، وحَثَّهم على القيامِ بوَظائفِ التَّكبيرِ والشُّكرِ، عقَّبَهُ بهذه الآيةِ الدَّالَّةِ على أنَّهُ خَبيرٌ بأحوالِهم سميعٌ لأقوالِهم مجيبٌ لدعَائِهم مُجازِيهم على أَعمالِهم؛ تأكيدًا له وحَثًّا عليه، ثمَّ بيَّنَ أحكامَ الصَّومِ فقالَ:

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٢٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣١٤)، وابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٣٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٣٥)، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٤٣٦)، من حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه. وفي سنده ضعف كما قال الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٤٣٤)، وأخرج نحوه الطبري عقبه عن الحسن مرسلاً.

(٢) قرأ بكسر الشين ابن أبي عبلة وبفتحها أبو السمال. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٨٤)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٥٦)، و«البحر» (٣/ ٣٧٧).

(١٨٧) ـ ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ رُوِيَ أنَّ المسلمينَ كانُوا إذا أمسَوا حَلَّ لهُم الأكلُ والشُّربُ والجِماعُ إلى أَن يصلُّوا العشاءَ أو يَرقُدوا، ثمَّ إنَّ عُمَرَ باشرَ بعدَ العشاءِ فندِمَ وأَتى النَّبيَّ ﷺ واعتذرَ إليه، فقامَ رِجالٌ واعترفوا بما صنَعُوا بعدَ العشاءِ، فنزلَتْ[١].

و«ليلةُ الصِّيَامِ»: اللَّيلةُ الَّتي تُصبِحُ منها صَائمًا.

و«الرَّفثُ» كِنايةٌ عن الجِماعِ؛ لأنَّه لا يكادُ يَخلو عَن رَفثٍ، وَهُوَ الإِفصاحُ بما يَجِبُ أَن يُكْنَى عنه، وعُدِّي بـ﴿إِلَىٰ﴾ لتَضمُّنِه مَعنى الإفضاءِ، وإيثارُهُ هاهنا لتَقبيحِ مَا ارتكبُوه، ولذلك سمَّاه خِيانَةً.

وقُرِئَ: «الرُّفُوث»[٢].

﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ استِئنافٌ يبيِّنُ سببَ الإحلالِ وهو قِلَّةُ الصَّبرِ عنهُنَّ وصعُوبةُ اجتنَابهنَّ لكثرةِ المخالطةِ وشدَّةِ الملابسةِ، ولمَّا كانَ الرَّجلُ والمرأةُ يَعتنقانِ ويَشتمِلُ كلٌّ منهما على صَاحبِهِ شُبِّه باللِّباسِ، قالَ الجَعْديُّ:

إذا مَـا الضَّجيـعُ ثَنَـى عِطْفَها ... تَثنَّـتْ فكانَـتْ عليـهِ لِباسَـا[٣]

أو لأنَّ كلًّا منهما يسترُ حالَ صاحبِهِ ويَمنعُه عن الفجُورِ.

﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾: تَظلِمُونها بتعريضِها للعِقابِ وتَنقيصِ حظِّها من الثَّوابِ، والاختِيانُ أبلَغُ مِن الخيَانةِ؛ كالاكتسابِ مِن الكَسْبِ.

---

(١) رواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٧٩٥) من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه. وله شواهد تنظر في حاشية «المسند»، وروي في معناه آثار تنظر في «تفسير الطبري» (٣/ ٢٣٣ ـ ٢٤١).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٢٢٩)، و«الكشاف» (١/ ٤٣٤)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧)، و«البحر» (٣/ ٣٧٩)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) البيت في ديوان النابغة الجعدي (ص: ٨١) برواية: (ثنى جيدها).

﴿فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾ لمَّا تُبتُمْ ممَّا اقترفتُموهُ ﴿وَعَفَا عَنكُمۡ﴾: ومَحا عَنكم أثرَهُ.

﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ لمَّا نسخَ عنكمُ التَّحريمَ، وفيه دَليلٌ على جوازِ نَسخِ السُّنَّةِ بالقرآنِ، و«المباشرَةُ»: إلزاقُ البَشرَةِ بالبشرةِ، كُنِيَ به عَنِ الجِماعِ.

﴿وَٱبۡتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾: واطلبُوا مَا قدَّرَه اللهُ لكم وأثبتَهُ في اللَّوحِ مِنَ الولدِ، والمعنى: أنَّ المباشِرَ يَنبغي أَن يكونَ غرضُهُ الوَلدَ فإنَّهُ الحِكمَةُ مِن خَلقِ الشَّهوَةِ وشَرْعِ النِّكاحِ، لا قضَاءَ الوطرِ.

وقيلَ: النَّهيُ عَن العزلِ[1].

وقيلَ: عَن غيرِ المأتَى[2]، والتَّقديرُ: وابتغُوا المحَلَّ الَّذي كتبَه اللهُ لَكُم.

﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ شبَّهَ أوَّلَ ما يَبدُو مِنَ الفَجرِ المُعترِضَ في الأفقِ وما يمتدُّ معَه مِن غبَشِ اللَّيلِ بخَيطَينِ أبيضَ وأسودَ، واكتفى ببيَانِ الخيطِ الأبيضِ بقولِه: ﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ عن بيانِ الخيطِ الأسوَدِ لدَلالتِه عليه، وبذلك خرَجا عَن الاستعَارةِ إلى التَّمثيلِ.

ويجُوزُ أَن تكونَ ﴿مِنَ﴾ للتَّبعيضِ، فإنَّ ما يَبدُو بعضُ الفَجرِ.

وما رُوِيَ: أنَّها نَزَلَت ولم يَنزِلْ ﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ فعمَدَ رِجالٌ إلى خيطَين أسودَ وأبيضَ ولا يَزالونَ يأكلونَ ويَشربونَ حتَّى يتبيَّنا لهم فنزلَتْ[3]= إن صحَّ فلعَلَّه كانَ

---

(١) قوله: «وقيل: النهي عن العزل» مقابل للقول بطلب الولد، لكنه عبَّر عنه بالنهي بناءً على أن الأمرَ بالشيء نهيٌ عن ضدِّه أو مستلزمٌ له. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٧٩).

(٢) قوله: «المأتى» اسم مكان؛ أي: غير محلِّ الإتيان، ومحلُّ الإتيان القُبل، وغيره الدبر. انظر: «حاشية عصام الدين» (١٢٧/ أ)، و«حاشية القونوي» (٥/ ٤٥).

(٣) رواه البخاري (١٩١٧)، ومسلم (١٠٩١)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

قبلَ دخولِ رَمضانَ، وتَأخيرُ البيانِ إلى وقتِ الحاجةِ جائزٌ، أو اكتفَى أوَّلًا باشتِهارِهما في ذلكَ ثمَّ صرَّحَ بالبيَانِ لمَّا التبَسَ على بعضِهم.

وفي تجويزِ المباشرَةِ إلى الصُّبحِ الدَّلالةُ على جَوازِ تَأخيرِ الغُسلِ إليه، وصحَّةِ صَومِ المصبحِ جُنبًا.

﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ بيانُ آخِرِ وقتِهِ، وإخراجِ اللَّيلِ عنه، فينفي صومَ الوصالِ.

﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾: معتكِفُونَ فيها، و«الاعتِكافُ»: هو اللَّبْثُ في المسجِدِ بقَصْدِ القُربةِ، والمرادُ بـ«المباشرَةِ»: الوَطءُ، وعن قتادَةَ رضي الله عنه: كانَ الرَّجلُ يعتكِفُ فيخرُجُ إلى امرأتِهِ فيبَاشِرُها ثمَّ يرجِعُ، فنُهوا عن ذلك[1].

وفيه دليلٌ على أنَّ الاعتكافَ يكونُ في المسجِدِ، ولا يختصُّ بمسجِدٍ دونَ مَسْجدٍ، وأنَّ الوطءَ محرَّمٌ فيه ويفسِدُه؛ لأنَّ النَّهيَ في العبَاداتِ يوجبُ الفسَادَ.

﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: الأحكامُ الَّتي ذُكِرَت ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ نُهِيَ أَن يَقربَ الحدَّ الحاجِزَ بين الحقِّ والباطِلِ لئلَّا يُدانِيَ الباطِلَ فَضلًا أن يتخطَّى عنه؛ كما قالَ عليهِ السَّلام: «إنَّ لكلِّ مَلِكٍ حِمًى وإنَّ حمَى اللهِ محارِمُه، فمَن رتعَ حولَ الحِمَى يُوشِكُ أن يَقَعَ فيهِ»[2]، وهُو أبلَغُ مِن قولهِ: فلا تعتدُوهَا، ويجوزُ أَن يريدَ بحدودِ اللهِ محارِمَهُ ومَناهيَه.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلكَ التَّبيينِ ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ مُخالفَةَ الأوامرِ والنَّواهِي.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٧٠).

(٢) رواه بنحوه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٥٩)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(١٨٨) ـ ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾؛ أي: ولا يَأكُلْ بَعضُكُم مَالَ بعضٍ بالوجهِ الَّذي لم يُبِحهُ اللهُ، و«بَيْنَ» نصبٌ على الظَّرفِ أو الحالِ مِن الأَموالِ.

﴿وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾ عطفٌ على المنهيِّ، أو نَصبٌ بإضمارِ «أَنْ»، والإِدْلاءُ: الإلقاءُ؛ أي: ولا تُلْقُوا حُكُومتَها إلى الحُكَّامِ ﴿لِتَأْكُلُواْ﴾ بالتَّحاكُمِ ﴿فَرِيقًا﴾: طائفةً ﴿مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ﴾: بما يُوجبُ إثمًا كشهادةِ الزُّورِ واليَمينِ الكاذبَةِ، أو: مُلتَبِسينَ بالإثمِ.

﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أَنَّكُم مُبطِلونَ؛ فإنَّ ارتكابَ المعْصِيَةِ[1] مع العلمِ بها أقبحُ.

رُوِيَ أنَّ عَبْدانَ الحضرميَّ ادَّعَى على امرئِ القيسِ الكِنديِّ قطعةَ أَرضٍ، ولم يَكُن له بَيِّنَةٌ، فحَكَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بأن يحلِفَ امرؤُ القيسِ، فهَمَّ به، فقَرَأَ عليه السَّلامُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فارتدَعَ عن اليمينِ وسَلَّمَ الأرضَ إلى عَبْدانَ، فنزلَت[2].

وهيَ دليلٌ على أنَّ حكمَ القاضي لا يَنفُذُ باطنًا، ويؤيِّدُه قولُه عليه السَّلامُ: «إنَّما أنا بَشرٌ وأنتُم تختصِمُون إليَّ، ولعلَّ بعضَكم يكُونُ ألحَنَ بحجَّتِه مِن بعضٍ فأقضِي

---

(١) في نسخة الخيالي: «المعاصي».

(٢) انظر: «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/ ١٦٥)، و«تفسير أبي الليث» (١/ ١٢٦)، و«تفسير الثعلبي» (٢/ ٨٣)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٥٣)، و«تفسير البغوي» (١/ ٢٣٣). ولم يذكر له أحد سنداً، لكن عزاه الثعلبي لابن حيان وابن السائب، وتابعه تلميذه الواحدي في عزوها لمقاتل بن حيان، فتعقبه الحافظ في «العجاب» بقوله: كذا رأيت فيه: (ابن حيان) وقد وجدته في «تفسير مقاتل بن سليمان». ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٢١) عن سعيد بن جبير.
وروى القصة دون ذكر سبب النزول الإمام أحمد في «المسند» (١٧٧١٦) بإسناد صحيح من حديث عدي بن عميرة الكندي رضي الله عنه. وأصلها في «صحيح مسلم» (١٣٩) من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه.

له على نَحو مَا أسمعُ منهُ، فمَن قضَيْتُ له بشيءٍ مِن حَقِّ أخيهِ فإنَّما أقضي له قطعَةً من نارٍ»[١].

(١٨٩) - ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ سألهُ معاذُ بن جَبلٍ وثعلَبَةُ بنُ غنْمٍ[٢] فقالا: ما بالُ الهلالِ يبدُو دَقيقًا كالخَيطِ، ثمَّ يَزيدُ حتَّى يَستويَ، ثمَّ لا يزالُ يَنقصُ حتَّى يعُودَ كما بدَا[٣]؟

﴿قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ إنَّهُم سألوا عن الحِكمَةِ في اختلافِ حالِ القمرِ وتبدُّلِ أمرِه، فأمَرَ اللهُ أن يُجيبَ بأنَّ الحكمةَ الظَّاهرَةَ في ذلك أن تكونَ معَالمَ للنَّاسِ يؤقِّتُون بها أمُورَهم، ومعَالمَ للعبَاداتِ المؤقَّتَةِ يُعرفُ بها أوقاتُها وخصُوصًا الحجَّ؛ فإنَّ الوقتَ مُراعًى فيه أداءً وقضاءً.

و«المواقيتُ»: جمعُ مِيقاتٍ، من «الوقتِ»، والفرقُ بَينَه وبين المدَّةِ والزَّمانِ: أنَّ

---

(١) رواه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) قولـه: «ثعلبة بن غنم»، كذا وقع هنا، ومثله في «تفسير الثعلبي» و«تفسير البغوي» و«الكشاف» وغيرها، وضبط الأكثرون «غَنْم» بفتح الغين، وضبطه بعضهم بالضم، والصواب: «ثعلبة بن عنمة» كما في «العجاب» (١/ ٤٥٣) حيث قيَّدها الحافظ بفتح العين والنون، وكذا جاء في أكثر المصادر الآتية.

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (١/ ١٦٥)، و«تفسير أبي الليث السمرقندي» (١/ ١٢٦)، و«تفسير الثعلبي» (٥/ ١٧)، و«النكت والعيون» (١/ ٢٤٩)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٥٣)، و«تفسير البغوي» (١/ ٢١١)، وعزاه السمرقندي والواحدي للكلبي، ورواه ابن عساكر في «تاريخه» (١/ ٢٥) من طريق محمَّد بن مروان السدي الصغير وهو كذاب، عن الكلبي وهو متروك، عن أبي صالح ولم يسمع من ابن عباس، عن ابن عباس. قال الحافظ في «العجاب» (١/ ٤٥٥): قد توارد من لا يد لهم في صناعة الحديث على الجزم بأن هذا كان سبب النزول مع وهاء السند فيه، ولا شعور عندهم بذلك، بل كاد يكون مقطوعا به لكثرة من ينقله من المفسرين وغيرهم.

المدَّةَ المطلقةَ: امتدادُ حركةِ الفلَكِ من مَبْدَئِها إلى منتهَاها، والزَّمانُ: مُدَّةٌ مقسُومَةٌ، والوَقتُ: الزَّمَانُ المفروضُ لأمرٍ.

﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ قرأ أبو عمرٍو ووَرشٌ وحَفصٌ بضمِّ الباءِ والباقونَ بالكسرِ، وقرأ نافِعٌ وابنُ عامرٍ بتخفيفِ ﴿ولكنْ﴾ ورفعِ ﴿البرُّ﴾[١].

كانتِ الأنصَارُ إذا أَحرمُوا لم يَدخلوا دارًا ولا فسْطَاطًا مِن بابِه، وإنَّما يدخلونَ أو يخرجُونَ من نَقبٍ أو فُرجةٍ وراءَه، ويَعُدُّونَ ذلك بِرًّا، فبيَّنَ لهُم أنَّه ليس ببرٍّ، وإنَّما البرُّ برُّ مَن اتَّقَى المحارمَ والشَّهَواتِ[٢].

ووَجْهُ اتِّصَالِه بما قبلَه: أنَّهم سَألوا عن الأَمرينِ، أو أنَّه لمَّا ذكرَ أنَّها مواقيتُ الحجِّ ـ وهذا أَيضًا مِن أفعالِهم في الحجِّ ـ ذكرَهُ للاستطرادِ، أو أنَّهم لمَّا سأَلوا عمَّا لا يَعنونَه[٣] ولا يتعلَّقُ بعلمِ النُّبوَّةِ وتركوا السُّؤَالَ عمَّا يَعنونَهُ ويختصُّ بعلمِ النُّبوَّةِ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٩).

(٢) رواه البخاري (١٨٠٣)، ومسلم (٣٠٢٦) من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: نزلتْ هذه الآيةُ فينا، كانت الأنصارُ إذا حجُّوا فجاءوا لمْ يدخلوا مِن قِبَلِ أبواب بيوتهم ولكنْ مِن ظهورها، فجاء رجلٌ من الأنصار فدخل مِن قِبَلِ بابه، فكأنه عُيِّر بذلك، فنزلت: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾.

ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (١٧٧٧)، من حديث جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال الحافظ ابن حجر في «العجاب» (١/ ٤٥٦): «وهو على شرط مسلم ولكن اختلف في إرساله ووصله. وحديث البراء له شاهد قوي، وله عدة متابعات».

(٣) قوله: «يعنونه»؛ أي: يقصدونه، والمراد أنه ليس من شأنه أن يقصد لهم. «حاشية الخفاجي». وفي طبعات البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الخفاجي»: «عما لا يعنيهم» ولا لبس فيها.

عقَّبَ بذكرِه جوابَ ما سألوهُ تنبيهًا على أنَّ اللائقَ بهم أَن يَسْأَلوا أمثَالَ ذلك ويَهتمُّوا بالعلمِ بها، أو أنَّ المرادَ به التَّنبيهُ على تَعكيسِهِم السُّؤالَ بتَمثيلِهِم بحالِ مَن تركَ بابَ البيتِ ودخَلَ مِن ورائِهِ، والمعنى: وليسَ البرُّ أن تَعكِسوا مسَائلَكُم ولكنَّ البرَّ برُّ مَن اتَّقى ذلك ولم يَجسُرْ على مِثلِه.

﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ إذ ليسَ في العُدُولِ برٌّ، أو: باشِرُوا الأمُورَ مِن وُجوهِها.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ في تغييرِ أحكامِهِ والاعتراضِ على أفعَالِه ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: لكي تَظْفَروا بالهُدَى والبرِّ.

(١٩٠) - ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: جَاهِدُوا لإعلاءِ كلمتِهِ وإعزازِ دينِه ﴿ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾ قيلَ: كانَ ذلك قبلَ أن أُمِرُوا بقتالِ المشركينَ كافَّةً: المقاتِلينَ مِنهُم والمحاجزينَ.

وقيلَ: معناه: الَّذينَ يناصبُونَكُم القتالَ ويُتوقَّعُ مِنهم ذلك دونَ غيرِهِم مِن المشايخِ والصِّبيَانِ والرَّهَابنةِ والنِّساءِ.

أو: الكفرةُ كلُّهم فإنَّهم بصدَدِ قتالِ المسلمينَ وعلَى قصْدِهِ.

ويؤيِّدُ الأوَّلَ: مَا رُويَ أنَّ المشركينَ صَدُّوا رَسُولَ اللهِ ﷺ عامَ الحديبيَةِ وصالحُوهُ على أن يرجعَ مِن قابلٍ فيُخْلُوا له مكَّةَ ثلاثةَ أيَّامٍ، فرجعَ لعمرةِ القَضاءِ، وخافَ المسلمونَ أن لا يَفُوا لهم ويقاتلوهُم في الحرَمِ أو الشَّهرِ الحرامِ، وكَرِهُوا ذلك، فنزلَتْ[1].

---

(١) الخبر ضعيف لا يحتج به، بل ومخالف لما هو أصح منه، فقد ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٢٠)، والواحدي في «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٥٥)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٢١٢) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وقال ابن حجر في «العجاب» (١/ ٤٦٦): الكلبي ضعيف لو =

﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾ بابتِداءِ القتالِ، أو بقتالِ المعَاهِدِ والمفاجَأةِ بهِ مِن غيرِ دَعوةٍ، والمُثلَةِ، وقتلِ مَن نُهيتُم عن قتْلِهِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾: لا يُريدُ بهم الخيرَ.

(١٩١) ـ ﴿وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ﴾: حَيثُ وَجَدْتمُوهم في حلٍّ أو حرَمٍ، وأصلُ «الثَّقْفِ»: الحِذْقُ في إدراكِ الشَّيءِ عِلمًا كانَ أَوْ عَمَلًا، فهُوَ يتضمَّنُ معنى الغلبَةِ، ولذلك استُعملَ فيها قالَ:

فـإمَّـا تَـثْـقَـفُـونِـي فاقـتلُوني ... فـمَن أَثْقَـفْ فلَيْـسَ إلـى خُلُـودِ[1]

﴿وَأَخۡرِجُوهُم مِّنۡ حَيۡثُ أَخۡرَجُوكُمۡ﴾؛ أي: من مكَّةَ، وقد فعلَ ذلك بمَن لم يُسلِمْ يومَ الفَتحِ.

﴿وَٱلۡفِتۡنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلۡقَتۡلِ﴾؛ أي: المحنَةُ الَّتي يُفتَتَنُ بها الإنسَانُ كالإخراجِ مِن الوَطنِ أصعَبُ من القتلِ؛ لدَوامِ تعَبِهَا وتألُّمِ النَّفسِ بها.

وقيلَ: مَعناه: شِركُهُم في الحرَمِ وصَدُّهم إيَّاكُم عنه أشَدُّ مِنْ قتلِكُم إيَّاهُم فيهِ.

﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِيهِ﴾: لا تُفاتِحوهُم بالقتالِ وهَتكِ حرمَةِ المَسجِدِ الحرامِ.

﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡ﴾ فلا تُبالُوا بقتالِهم ثَمَّ فإنَّهُم الَّذينَ هتكوا حُرمَتَه.

= انفرد فكيف لو خالف! وقد خالفه الربيع بن أنس وهو أولى بالقبول منه فقال: إن هذه الآية أول آية في الإذن للمسلمين في قتال المشركين، وسياق الآيات يشهد لصحة قوله. اهـ. وقول الربيع رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٢٨٩).

(١) البيت لخالد بن جعفر بن كلاب، كما في «الحماسة الصغرى» لأبي تمام (ص: ١٠١)، و«أمالي المرتضى» (١/ ٢١٢). يقول: إن تدركوني أيها الأعداء وقدرتم على قتلي فاقتلوني، فإن مَن أدركتُه منكم فليس له طريق إلى الخلود؛ أي: لا بقاء له ولا أخليه، بل أقتله.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿ولا تَقْتُلوهم... حتَّى يَقْتُلوكم... فإنْ قَتَلوكم﴾[١]، والمعنى: حتَّى يقتُلُوا بعضَكم؛ كقولِهم: قتلَتْنا بَنُو أسَدٍ.

﴿كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: مثلُ ذلك جَزاؤهُم، يُفعَلُ بهم مثلُ مَا فعَلوا.

(١٩٢) ـ ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟﴾ عَنِ القتالِ والكُفرِ، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: يَغفِرُ لهُم مَا قد سَلَف.

(١٩٣) ـ ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ شِركٌ ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾: خالِصًا له ليسَ للشَّيطانِ فيه نَصيبٌ ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟﴾ عن الشِّركِ ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؛ أي: فلا تعتدُوا على المُنتهِينَ إذ لا يَحسُنُ أن يُظلَمَ إلَّا مَن ظَلَمَ، فوضعَ العِلَّةَ مَوضعَ الحُكمِ، أو سمَّى جزاءَ الظُّلمِ باسمِه للمشاكلَةِ؛ كقولِه: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤].

أو: إنَّكُم إن تعرَّضتُم للمُنتَهِينَ صِرْتم ظالِمِين ويَنعكسُ الأَمرُ عليكُم. والفاءُ الأولَى للتَّعقيبِ والثَّانيةُ للجَزاءِ.

(١٩٤) ـ ﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ قاتَلَهُمُ المشركُونَ عامَ الحُدَيبيَةِ في ذي القعدَةِ، واتَّفقَ خروجُهُم لِعُمرَةِ القَضاءِ فيه، وكرهُوا أن يُقاتلوهُم لحُرمَتِه، فقيلَ لهم: هذا الشَّهرُ بذاك وهَتكُه بهتكِه، فلا تُبالُوا بهِ[٢].

﴿وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ﴾ احتجاجٌ عليه؛ أي: كلُّ حُرمَةٍ ـ وهُو مَا يجبُ أن يُحافَظَ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٩)، و«التيسير» (ص: ٨٠).

(٢) قوله: «قاتَلَهم المشركونَ عامَ الحديبيةِ...» قالَ الطِّيبِيُّ: في هذه الرِّوايةِ نظرٌ؛ لأنَّ عامَ الحُديبيةِ لم يَكُن فيه قتالٌ بل كان صدٌّ على ما روينا في «الصَّحيحين». انظر: «فتوح الغيب» (٣/ ٢٦٦)، وحديث الحديبية رواه البخاري (٤٨٤٤)، ومسلم (١٧٨٥) عن سهل بن حنيف رضي الله عنه، ورواه مطولاً البخاري (٢٧٣١) عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم.

عليها ـ يَجري فيه القصَاصُ، فلمَّا هَتكوا حُرمَةَ شَهرِكُم بالصَّدِّ فافعَلوا بهم مِثلَهُ، وادخلُوا عَليهم عَنوَةً واقتلوهُم إن قَاتلوكُم؛ كما قالَ: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وهو فَذلَكَةُ التَّقريرِ.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ في الانتصَارِ، ولا تعتَدوا إلى مَا لم يُرَخَّصْ لَكُم ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ فيَحْرُسُهم ويُصلِحُ شأنَهُم.

(١٩٥) ـ ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ولا تمسِكُوا كلَّ الإمسَاكِ ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ بالإسرافِ وتَضييعِ وَجهِ المَعاشِ، أو بالكفِّ عن الغَزوِ والإنفاقِ فيه فإنَّه يقوِّي العَدُوَّ ويسلِّطُهُم على إهلاكِكُم، ويؤيِّدُه مَا رُويَ عن أبي أيُّوبَ الأنصَاريِّ أنَّه قالَ: لمَّا أعَزَّ اللهُ الإسلامَ وكثَّرَ أهلَه رجَعْنا إلى أهَالِينا وأَمْوَالِنا نقيمُ فيها ونُصلِحُها، فنزلَت[1].

أو بالإمسَاكِ وحبِّ المالِ فإنَّه يؤدِّي إلى الهلاكِ المؤبَّدِ، ولذلك سُمِّيَ البُخلُ هلاكًا، وهوَ في الأصلِ: انتهاءُ الشَّيءِ في الفَسَادِ.

و«الإلقاءُ»: طَرْحُ الشَّيءِ، وعُدِّيَ بـ﴿إِلَى﴾ لتَضمُّنِ مَعنى الانتهاءِ، والبَاءُ مَزيدةٌ، والمرادُ بـ«الأَيدي»: الأنفُسُ، و«التَّهلُكَةُ» و«الهلاكُ» و«الهُلْكُ» واحِدٌ، وهيَ مَصْدَرٌ كـ«التَّضُرَّةِ» و«التَّسُرَّةِ»؛ أي: لا توقِعُوا أنفسَكم في الهلاكِ.

وقيلَ: معناه: لا تجعَلُوها آخذَةً بأيدِيكُم، أو: لا تُلقُوا بأَيدِيكُم أَنفُسَكم إليها، فحُذفَ المفعُولِ.

﴿وَأَحْسِنُوٓا۟﴾ أعمالَكم وأخلاقَكم، أو: تفضَّلوا على المحاويجِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

---

(١) رواه أبو داود (٢٥١٢)، والترمذي (٢٩٧٢) وصححه، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٦١)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧١١)، والحاكم في «المستدرك» (٣٠٨٨) وصححه.

(١٩٦) ـ ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾: ائتُوا بهمَا تامَّيـنَ مُستجمِعَي المناسكِ لوَجْهِ اللهِ، وهو عَلى هذا يدلُّ على وجُوبِهما، ويؤيِّدُهُ قراءةُ مَن قرأَ: «وأقيمُوا الحجَّ والعمرَة»[١].

وما روَى جابرٌ أنَّه قيلَ: يا رَسولَ اللهِ! ٱلعُمرَةُ واجِبَةٌ مثلَ الحجِّ؟ فقالَ: «لا، ولكنْ أَن تعتمرَ خيرٌ لك»[٢]= مُعَارَضٌ بما رُوِيَ أنَّ رجُلًا قالَ لعمرَ رضيَ الله عنه: إنِّي وجَدْتُ الحجَّ والعُمرَةَ مكتوبَينِ عليَّ، أهلَلْتُ بهما جميعًا، فقالَ: هُدِيتَ لسنَّةِ نبيِّكَ[٣].

ولا يُقالُ: إنَّه فسَّرَ وُجدانَهُما مكتوبَينِ بقولِه: أَهلَلْتُ بهما، فجازَ أَن يكونَ الوُجوبُ بسببِ إهلالِهِ بهما= لأنَّه رَتَّبَ الإهلالَ على الوُجْدَانِ، وذلك يدُلُّ على أنَّهُ سَبَبُ الإهلالِ دُونَ العكسِ.

وقيلَ: إتمامُهما: أن تُحرِمَ بهما مِن دُوَيرَةِ أَهلِكَ[٤]، أو: أن تُفرِدَ لكلٍّ مِنهما

---

(١) رواها الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٢٨ و٣٣٤) عن ابن مسعود وعلي وإبراهيم النخعي وعلقمة.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٦٤٦)، والترمذي (٩٣١)، والدارقطني في «سننه» (٢٧٢٤)، وفيه كلام كثير للعلماء لخصه ابن دقيق العيد في «الإلمام» (١/ ٣٦٥) بقوله: أخرجه الترمذي وصححه، وفي رواية عنه: حسن، واعتُرض عليه بالكلام في الحجاج بن أرطاة رافعِه، وقد روي موقوفاً من قول جابر.

(٣) رواه أبو داود (١٧٩٩)، والنسائي (٢٧١٩)، وابن ماجه (٢٩٧٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨٧٧٤). وسموا الرجل: الصُّبَيَّ بن مَعبدٍ.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٢٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٣٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣٠٩٠) وصححه. قال أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١/ ١٨٧، ١٨٨) بعد أن روى هذه الخبر: «لا نرى عليا أراد أن يجعل وقت الإحرام من بلده، كان أفقه من أن يريد هذا لأنه خلاف سنة رسول الله ـ ﷺ ـ في المواقيت، ولكنا نحسبه ذهب إلى أن يخرج من منزله ناوياً للعمرة خالصةً لا يخلطها بحج، ولكن يخلص لها سفرا ثم يحرم متى ما شاء».

سَفرًا، أو: أن تجرِّدَه لهُما لا تشُوبَهُما بغَرضٍ دنيَويٍّ، أو: أن تكونَ النَّفقةُ حَلالًا.

﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ﴾: مُنِعْتُم؛ يُقالُ: «حصَرَه العَدُوُّ» و«أَحصَرَه»: إذا حَبَسَه ومنعَهُ عن المضيِّ، مثلَ: «صَدَّهُ» و«أَصَدَّهُ»، والمرادُ:

ـ حَصرُ العَدُوِّ عِندَ مالكٍ والشَّافعيِّ؛ لقولِه: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ﴾، ولنزولِه في الحديبيَةِ، ولقولِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: لا حصرَ إلَّا حصرُ العَدُوِّ[١].

ـ وكلُّ منعٍ من عدوٍّ أو مرَضٍ أو غيرِهما عند أبي حنيفةَ؛ لِمَا رُويَ عنه عليه السَّلامُ: «مَن كُسِرَ أو عَرَجَ فعليه الحجُّ من قابلٍ»[٢].

وهو ضعيفٌ مؤوَّلٌ بما إذا شَرَطَ الإحلالَ به؛ لقولِه عليه السَّلامُ لضُبَاعةَ بنتِ الزُّبيرِ: «حُجِّي واشْتَرِطي وقُولي: اللَّهُمَّ مَحِلِّي حيثُ حَبَسْتَني»[٣].

﴿فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِ﴾: فعليكُم مَا استَيْسرَ، أو: فالواجِبُ ما استيسَرَ، أو: فأَهْدوا مَا استَيسَرَ، والمعنى: إنْ أُحصِرَ المُحرِمُ وأرادَ أن يتحلَّلَ تحلَّلَ بذبحِ هَديٍ يَسُرَ عليه من بدَنَةٍ أو بقرةٍ أو شاةٍ حيثُ أُحصِرَ عند الأكثرِ؛ لأنَّهُ عليه السَّلامُ ذبحَ عامَ الحُدَيبيَةِ بهَا[٤]، وهيَ مِن الحلِّ.

---

(١) رواه أيضاً الشافعي في «الأم» (٢/ ١٧٨ و٢٤٠)، وفي «مسنده» (٩٤٢ ـ ترتيب السندي)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٣٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٣٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٠٩١)، قال النووي في «المجموع» (٨/ ٣٠٩): «رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم، وهو محمول على من لم يشترط».

(٢) رواه أبو داود (١٨٦٢)، والترمذي (٩٤٠) وصححه، والنسائي (٢٨٦١)، وابن ماجه (٣٠٧٧)، والحاكم في «المستدرك» (١٧٢٥)، من حديث الحجاج بن عمرو رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) رواه البخاري (١٨٠٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ، فحال كفار قريش دون البيت، فنحر النبي ﷺ هديه وحلق رأسه».

=

وعند أبي حنيفةَ يَبعَثُ به ويجعَلُ للمبعُوثِ بيَدِه يومَ أَمَارٍ[١]، فإذا جاءَ اليَومُ وظنَّ أنَّه ذبحَ تحلَّلَ؛ لقَولِهِ: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾؛ أي: لا تحلُّوا حتَّى تعلَمُوا أنَّ الهَدْيَ المبعوثَ إلى الحرمِ بلغَ ﴿مَحِلَّهُ﴾؛ أي: مكانَهُ الَّذي يجبُ أن يُنحرَ فيه.

وحملَ الأوَّلُون بلوغَ الهَديِ مَحِلَّه على ذبْحهِ حيثُ يَحِلُّ ذبحُهُ فيه حِلًّا كانَ أو حرَمًا.

واقتصَارُه على الهديِ دَليلٌ على عدَمِ القَضاءِ، وقالَ أبو حنيفةَ: يجبُ القَضاءُ.

و«المَحِلُّ» ـ بالكسرِ ـ يُطلَقُ للزَّمانِ والمكانِ، و«الهَدْيُ»: جمعُ هَدْيَةٍ؛ كـ«جَدْيٍ» و«جَدْيَةٍ»، وقُرِئَ: «من الهَدِيِّ»[٢] جمعِ الهَدِيَّةِ؛ كـ«مَطِيٍّ» في «مَطِيَّةٍ».

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ مَرضًا يُحوِجُهُ إلى الحَلْقِ ﴿أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾ كجِرَاحَةٍ أو قَمْلٍ[٣] ﴿فَفِدْيَةٌ﴾؛ أي: فعلَيهِ فِديَةٌ إنْ حَلَقَ ﴿مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ بيانٌ لجنسِ الفِديَةِ، وأمَّا قَدْرُها فقَد رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ قالَ لكَعْبِ بن عُجْرَةَ: «لعلَّكَ آذاكَ هَوَامُّكَ» قالَ: نعَم يا رسُول اللهِ، قالَ: «احلِقْ وصُم ثلاثةَ أيَّامٍ، أو تصَدَّق بفَرَقٍ على سِتَّةِ مسَاكينَ، أو انسُك شاةً»[٤]. والفَرَقُ: ثلاثةُ آصُعٍ.

﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ﴾ الإحصَارَ، أو: كُنتُمْ في حالِ أمنٍ وسَعَةٍ ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾: فمَن استَمْتَعَ وانتفَعَ بالتَّقرُّبِ إلى اللهِ بالعُمْرَةِ قبلَ الانتفاعِ بتقرُّبِهِ بالحجِّ في أَشهُرِه،

= ورواه البخاري (١٨٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: «قد أحصر رسول الله ﷺ، فحلق رأسه، وجامع نساءه، ونحر هديه، حتى اعتمر عاماً قابلاً».

(١) الأَمَار والأَمَارة: الوقت والعلامة، والمراد: يومٌ معيَّنٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) عن الأعرج وجماعة.

(٣) في نسخة التفتازاني والخيالي: «وقمل».

(٤) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٤١٧)، والبخاري (١٨١٤) و(٥٧٠٣)، ومسلم (١٢٠١).

وقيلَ: فمَن استمتَعَ بعدَ التَّحلُّلِ مِن عُمرَتِه باستباحَةِ مَحظورَاتِ الإحرامِ إلى أن يُحرِمَ بالحَجِّ.

﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾: فعليهِ دَمٌ استيسرَهُ بسبَبِ التَّمتُّعِ، فهوَ دَمُ جُبرانٍ يَذبَحُه إذا أحرَمَ بالحَجِّ، ولا يأكُلُ، وقالَ أبو حَنيفةَ: إنَّه دَمُ نُسُكٍ فهو كالأُضحيةِ.

﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾؛ أي: الهَدْيَ ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ﴾: في أيَّامِ الاشتغالِ به بعدَ الإحرامِ وقَبلَ التَّحلُّلِ، وقالَ أبو حنيفَةَ: في أَشهُرِهِ بين الإحرامَيْنِ.

والأَحبُّ أَن يَصومَ سَابعَ ذي الحِجَّةِ وثامنَهُ وتاسعَه[١]، ولا يجوزُ يومَ النَّحرِ وأيَّامَ التَّشريقِ عند الأكثرِ.

﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ إلى أَهليكُم، وهوَ أَحدُ قَولَي الشَّافعِيِّ، أو: نَفرتُم وفرَغْتُم مِن أعمالِه، وهو قولُه الثَّاني ومَذهَبُ أبي حَنيفةَ.

وقُرِئَ: «وسبعةً» بالنَّصبِ[٢] عَطفًا على محلِّ ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾.

﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ﴾ فَذلكةُ الحسَابِ، وفائدَتُها: أن لا يُتَوهَّمَ أنَّ الواوَ بمعنى «أو»؛ كقولِك: جالسِ الحسَنَ أو ابنَ سيرينَ، وأن يُعلَمَ العَدَدُ جملةً كما عُلِمَ تفصيلًا فإنَّ أكثرَ العَربِ لم يُحسِنوا الحسَابَ، وأنَّ المرادَ بالسَّبعَةِ العَدَدُ دونَ الكثرةِ فإنَّه يُطلَقُ لهما.

﴿كَامِلَةٌ﴾ صفةٌ مؤكِّدةٌ تفيدُ المبالغةَ في محافظةِ العِدَّةِ، أو مبيِّنَةٌ كمالَ العَشرَةِ فإنَّه أوَّلُ عددٍ كاملٍ؛ إذ به تنتهي الآحادُ وتَتِمُّ مرَاتبُها، أو مقيِّدَةٌ تُقيِّدُ كمالَ بدليَّتِها من الهَديِ[٣].

---

(١) قوله: «والأحب...» تبعَ فيه الزمخشريَّ، وإلاَّ فالأحبُّ عند الشافعي صومُ ثلاثة أيام قبل يوم عرفة بعد إحرامه بالحج؛ إذ الأحبُّ للحاج فطر يوم عرفة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٥٥) عن ابن أبي عبلة، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٧٠) عن زيد بن علي.

(٣) قوله: «أو مقيِّدة تقيِّد كمالَ بدليتها من الهدي»؛ أي: السابق في قوله: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾، =

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الحُكمِ المذكورِ عندنا[1]، والتَّمتُّعِ عند أبي حنيفةَ إذ لا متعَةَ ولا قِرَانَ لحاضري المسجدِ الحرام عندَه، فمَن فَعَلَ ذلك منهم فعليه دمُ جنايةٍ.

﴿لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ وهوَ مَن كانَ من الحرَمِ على مَسافَةِ القصرِ عندنا، فإنَّ مَن كانَ على أقلَّ فإنَّه مُقيمُ الحرمِ أو في حُكمِه، ومَن مَسكنُه وراءَ الميقاتِ عندَه، وأهلُ الحلِّ عند طاوسٍ، وغيرُ المكِّيِّ عند مَالكٍ.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ في المحافظةِ على أوامِره ونواهيهِ وخصُوصًا في الحجِّ.

﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ لِمَن لم يتَّقِه؛ كي يَصدَّكم العلمُ به[2] عَن العصيَانِ.

(١٩٧) ـ ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾؛ أي: وقتُهُ؛ كقولِكَ: البَردُ شَهرانِ ﴿مَّعْلُومَٰتٌ﴾: مَعرُوفاتٌ، وهي شوَّالٌ وذو القعدَةِ وتِسعُ ذي الحِجَّةِ بليلةِ النَّحرِ عندَنا، والعَشرُ عندَ أبي حنيفةَ، وذو الحِجَّةِ كلُّهُ عندَ مَالكٍ، وبناءُ الخلافِ: أنَّ المرادَ بوَقتِه وَقتُ إحرامِهِ، أو وقتُ أعمالِه ومناسِكِه، أو ما لا يحسُنُ فيه غيرُه من المنَاسكِ مُطلقًا، فإنَّ مالكًا كَرِهَ العُمرَةَ في بقيَّةِ ذي الحجَّةِ، وأبو حنيفَةَ وإن صَحَّحَ الإحرامَ به قبلَ شوَّالٍ فقَد استكرهَهُ.

وإنَّما سمَّى شَهرينِ وبعضَ الشَّهرِ أَشهُرًا إقامَةً للبَعضِ مُقامَ الكُلِّ، أو إطلاقًا للجَمعِ على مَا فوقَ الواحِدِ.

﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾: فمَن أوجبَه على نَفسِهِ بالإحرامِ فيهِنَّ عِندنا، أو

= والمراد: أن صيامَ العشرة بدلٌ عن الهدي قائمٌ مقامه، بحيث لا يَقصُر ثوابُه عن ثوابه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٢).

(١) قوله: «إلى الحكم المذكور عندنا»؛ أي: وهو وجوبُ الهدي أو الصيام. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٢).

(٢) قوله: «العلم به»؛ أي: بالعقاب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٢).

بالتَّلبِيَةِ أو سَوقِ الهَديِ عندَ أبي حنيفةَ، وهو دَليلٌ على ما ذَهَبَ إليه الشَّافِعيُّ وأنَّ مَن أحرَمَ بالحجِّ لَزِمَه الإتمامُ.

﴿فَلَا رَفَثَ﴾: فلا جِماعَ، أو: فلا فُحشَ مِن الكلامِ، ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾: ولا خُروجَ عن حُدودِ الشَّرعِ بالسَّيِّئاتِ وارتكابِ المَحظورَاتِ ﴿وَلَا جِدَالَ﴾: ولا مِراءَ معَ الخَدمِ والرُّفقَةِ ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾: في أيَّامِهِ.

نفَى الثَّلاثَ على قَصْدِ النَّهيِ للمُبالغَةِ، وللدَّلالةِ على أنَّها حقيقةٌ بأَنْ لا تكونَ، وما كانَت مِنها مُستقبَحةً في أنفُسِها ففي الحجِّ أقبَحُ؛ كلُبسِ الحَريرِ في الصَّلاةِ، والتَّطريبِ بقِراءَةِ القُرآنِ؛ لأنَّه خُروجٌ عن مُقتضى الطَّبعِ والعَادةِ إلى مَحْضِ العبَادةِ[1].

وقرَأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو الأوَّلَيْنِ بالرَّفعِ على مَعنى: لا يكونَنَّ رَفثٌ ولا فُسُوقٌ، والثَّالثَ بالفَتحِ[2] على معنى الإخبارِ بانتفاءِ الخِلافِ في الحجِّ، وذلك أنَّ قُريشًا كانَت تُخالِفُ سائِرَ العَربِ فتَقِفُ بالمَشعَرِ الحَرامِ، فارتفَعَ الخِلافُ بأَنْ أُمِروا بأن يَقِفُوا أيضًا بعَرفَةَ.

﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ حَثٌّ على الخَيرِ عَقَّبَ به النَّهيَ[3] عن الشَّرِّ ليُستبدَلَ به ويُستعمَلَ مَكانَه.

---

(١) قوله: «لأنه»؛ أي: الحجَّ؛ أي: عمله «خروج عن مقتضى الطبع والعادة إلى محض العبادة»؛ أي: فلا ينبغي أن يقعَ فيه شيءٌ من القبائح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٤).

(٢) وقرأ باقي السبعة الثلاثة بالنّصب من غير تَنْوين، ولا خلاف عند السبعة في قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾. انظر: «التيسير» (ص: ٨٠). وقرأ أبو جعفر من العشرة الثلاثةَ بالرفع والتنوين. انظر: «النشر» (٢/ ٢١١).

(٣) في نسخة الخيالي: «عقيب النهي».

﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾: وتزوَّدُوا لمعادِكُم التَّقوى فإنَّه خيرُ زادٍ.

وقيلَ: نَزلَت في اليمَنِ؛ كانُوا يحجُّونَ ولا يَتَزَوَّدُونَ، ويقُولُون: نحنُ متوكِّلونَ، فيكُونونَ كَلًّا على النَّاسِ، فأُمِروا أن يتزَوَّدُوا ويتَّقُوا الإبرَامَ في السُّؤالِ والتَّثقيلَ على النَّاسِ(1).

﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ فإنَّ قضيَّةَ اللُّبِّ خشيَةُ اللهِ وتقوَاهُ، حَثَّهم على التَّقوى، ثمَّ أمرَهُم بأَنْ يكونَ المقصُودُ بها هوَ اللهَ فيتبرَّؤوا مِن كلِّ شَيءٍ سِواه، وهو مُقتضَى العَقْلِ المعرَّى عَن شوائبِ الهوَى، فلذلكَ خصَّ أولي الألبَابِ بهَذا الخطابِ.

(١٩٨) ـ ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ﴾؛ أي: في أن تبتغوا؛ أي: تطلبُوا ﴿فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ﴾: عطاءً ورِزقًا منه، يُريدُ: الرِّبحَ بالتِّجارةِ.

قيلَ: كانَ عُكَاظٌ ومَجِنَّةُ وذُو الـمَجازِ أسوَاقَهُم في الجاهليَّةِ يُقِيمُونهَا مَواسِمَ الحجِّ، وكانَت مَعَايِشُهُم مِنها، فلمَّا جاءَ الإسلامُ تأثَّمُوا منه فنزَلَتْ(2).

﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾: دَفَعتُم منها بكثرةٍ، مِن «أفضتُ الماءَ»: إذا صببْتَه بكثرةٍ، وأصلُه: أَفضتُم أنفُسَكُم، فحُذِفَ المفعُولُ؛ كما حُذِفَ من: دفعتُ من البَصرَةِ.

و«عرفاتٌ»: جمعٌ سُمِّي به كـ«أذرِعاتٍ»، وإنَّما نوِّنَ وكُسِرَ ـ وفيه العَلَميَّةُ والتَّأنيثُ ـ لأنَّ تنوينَ الجمعِ تنوينُ المقابَلةِ لا تنوينُ التَّمكُّنِ، ولذلكَ يُجمَعُ مَعَ

---

(١) رواه البخاري (١٥٢٣)، وأبو داود (١٧٣٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٦٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه البخاري (٢٠٥٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الـلَّامِ[(١)]، وذَهَـابُ الكسـرةِ تَبَـعُ ذهَـابِ التَّنويـنِ[(٢)] مِـن غيرِ عِـوَضٍ لعَـدمِ الصَّرفِ وهنـا ليـسَ كذلك[(٣)].

أو لأنَّ التَّأنيـثَ[(٤)] إمَّـا أَن يكـونَ بالتَّاءِ المذكورةِ وهي لَيسَـتْ تـاءَ تَأنيثٍ وإنَّما هـيَ مـعَ الأَلِفِ الَّتـي قَبلَها علامـةُ جمعِ المؤنَّـثِ، أو بتاءٍ مقـدَّرَةٍ كما في «سُـعَادَ»، ولا يَصِـحُّ تَقديرُهَـا لأنَّ المذكـورةَ تمنَعُـهُ مِـن حيثُ إنَّهـا كالبَدَلِ لهـا لاختصَاصِهَا بالمؤنَّثِ كتـاءِ «بنتٍ».

وإنَّمـا سُـمِّيَ الموقِـفُ: عَرفةَ؛ لأنَّـهُ نُعِـتَ لإبراهيمَ عليه السَّـلامُ فلمَّـا أبصَرَهُ عَرفَهُ[(٥)].

أو: لأن جبريلَ كانَ يدُورُ به في المشاعِرِ فلمَّا رَآهُ قالَ: قد عَرَفتُ[(٦)].

أو: لأنَّ آدَمَ وحوَّاءَ التقيَا فيه فتعَارَفا.

أو: لأنَّ النَّاسَ يتعارفونَ فيه.

---

(١) «ولذلك يجمع»؛ أي: التنوين «مع اللام»؛ أي: فيقال: مررتُ بالعرفات، وهذا ساقط من نسخة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٦).

وقالَ الشهاب في «الحاشية»: وقوله: «لذلك يجمع مع اللام» خطأٌ؛ لأنّ تنوين المقابلة لم يقل أحد بجمعه معها، وإنما الذي يجمع معها تنوين الترنم والغالي كقوله:

يـا صـاح مـا هـاج العيـونَ الذُّرَّفـن

(٢) قوله: «وذهاب الكسرة تبع ذهاب التنوين»؛ أي: وامتناعُ الكسر تابعٌ لامتناع التنوين، ووجودهُ تابعٌ لوجوده. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٦).

(٣) قوله: «وهنا ليس كذلك»؛ أي: لم تُحذَف، فلم يُحذَف الكسر. المصدر السابق.

(٤) قوله: «أو لأن التأنيث» عطف على قوله: «لأن تنوين الجمع». المصدر السابق.

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٥٦٧) عن السدي.

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٥١٣، ٥١٤) عن ابنِ عبَّاسٍ وعليّ رضي الله عنهما.

و«عَرفَاتٌ» للمبالَغَةِ في ذلك[1]، وهيَ مِن الأسماءِ المرتجلَةِ، إلَّا أن يُجْعَلَ جمعَ «عارِفٍ».

وفيه دليلُ[2] وجوبِ الوُقوفِ بها[3] لأنَّ الإفاضةَ لا تكونُ إلَّا بعدَه، وهيَ مأمُورٌ بها بقولِهِ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟﴾، أو مقدِّمةٌ[4] للذِّكرِ المأمورِ به، وفيه نظرٌ؛ إذ الذِّكرُ غيرُ واجبٍ بل مُستحَبٌّ، وعلى تَقديرِ أنَّهُ واجبٌ فهو واجِبٌ مقيَّدٌ لا واجبٌ مُطلَقٌ حتَّى تجبَ مُقدِّمتُهُ، والأمرُ به غيرُ مُطلَقٍ[5].

﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ بالتَّلبيَةِ والتَّهليلِ والدُّعاءِ، وقيلَ: بصلاةِ العِشاءينِ.

﴿عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾: جَبَلٌ يَقِفُ عليه الإمَامُ، ويُسمَّى: قُزَحَ.

وقيلَ: ما بينَ مَأزِمَي عرفةَ ووادِي محسِّرٍ.

ويؤيِّدُ الأوّلَ: مَا روى جابِرٌ أنَّهُ عليه السَّلامُ لَمَّا صلَّى الفَجرَ - يعني:

---

(١) قوله: «وعرفات للمبالغة في ذلك»؛ أي: فيما ذكر من المعرفة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٦).

(٢) بعدها في نسخة الخيالي: «على»، وقد أشار لهذا الفرق الشهاب في «الحاشية» (٢/ ٢٩١).

(٣) قوله: «وفيه دليل وجوب الوقوف بها...» قيل: وجهُ الدلالة أن (إذا) تدلُّ على أن المذكور بعدها متحقِّقٌ لا بدَّ منه، فكأنه قيل: بعد إفاضتكم من عرفات التي لا بدَّ منها اذكروا اللهَ، والإفاضة من عرفات لا تكون إلَّا بعد الوقوف بها، فوجب أن يكون الوقوفُ بها واجبًا. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٦).

(٤) قوله: «أو مقدمة» عطف على «مأمور بها». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٦).

(٥) قوله: «وفيه نظر...» يعني: أنّ الذكر بمزدلفة غير واجب حتى تكون الإفاضة مقدمة للواجب ويكونَ الوقوف بعرفات مقدمة للإفاضة، وأيضا الأمر بالذكر غير مطلق بل مقيد بقوله: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم﴾ الخ، فلم يكن الوقوف بعرفة مقدِّمةً للواجب المطلق ليتصف بالوجوب؛ لأنّ الواجب المقيَّد بقيدٍ لا يجب تحصيله فلا يكون الموقوفُ عليه واجبًا. انظر: «حاشية الخفاجي».

بالمزدَلِفَـةَ ـ بغلسٍ رَكِـبَ ناقتَـهُ حتَّى أَتَـى المشـعَرَ الحرامَ فدَعَـا وكبَّـرَ وهَلَّلَ ولم يَـزَل واقِفًـا حتَّى أسْـفَرَ[١].

وإنَّما سُمِّيَ مَشعرًا لأنَّه معلَمُ العبادَةِ، ووُصِفَ بالحرامِ لحُرمَتِه، ومعنى ﴿عِنـدَ ٱلْمَشْـعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾: ما يليهِ ويَقرُبُ منه فإنَّه أفضلُ، وإلَّا فالمُزدَلِفَةُ كلُّهَا موقِفٌ إلّا وادي مُحسِّرٍ.

﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾: كمَا علَّمَـكُم، أو: اذكروهُ ذِكرًا حَسَنًا كما هدَاكُم هِدَايةً حَسَنةً إلى المناسِكِ وغيرِها، و«ما» مَصدَريَّةٌ أو كافَّةٌ.

﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ﴾؛ أي: الهُدَى ﴿لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾: الجاهلينَ بالإيمانِ والطاعَةِ.

و«إنْ» هيَ المخفَّفَةُ واللَّامُ هيَ الفارِقَةُ.

وقيـلَ: «إنْ» نافِيَـةٌ والـلَّامُ بمعنـى «إلَّا»؛ كقولِـه: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشـعراء: ١٨٦].

(١٩٩) ـ ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾؛ أي: مِـن عرفةَ لا مـنَ المزدلِفَةِ، والخطابُ مع قُريشٍ؛ كانُوا يقفُونَ بجَمْعٍ وسائرُ النَّاسِ بعَرفةَ، ويرونَ ذلك ترفُّعًا عليهم، فأُمِرُوا بأن يُسَاوُوهُم، و﴿ثُمَّ﴾ لتفاوتِ ما بينَ الإفاضتينِ؛ كما في قولِك: «أَحسِنْ إلى النَّاسِ ثمَّ لا تُحْسِنْ إلى غيرِ كَريمٍ».

وقيلَ: مِن مزدلفةَ إلى مِنًى بعدَ الإفاضَةِ مِن عرفةَ إليهَا، والخطابُ عَامٌّ.

وقُرِئَ «النَّاسِ»[٢] بالكسرِ؛ أي: النَّاسي، يريدُ: آدمَ، مِن قولِه: ﴿فَنَسِيَ﴾ [طه: ٨٨]، والمعنى: أنَّ الإفاضَةَ مِن عرفةَ شَرْعٌ قديمٌ فلا تُغَيِّرُوه.

---

(١) قطعة من حديث جابر الطويل في الحج، رواه بنحوه مسلم (١٢١٨).

(٢) نسبت لسعيد بن جبير، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/ ١١٩).

﴿وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَ﴾ من جَاهليَّتِكُم في تَغييرِ المناسِكِ ونحوِه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ يَغفِرُ ذنبَ المُستَغفِرِ ويُنعمُ علَيْه.

(٢٠٠) - ﴿فَإِذَا قَضَيۡتُم مَّنَٰسِكَكُمۡ﴾: فإذا قضَيتُم العباداتِ الحجِّيَّةَ وفرَغتُم مِنْهَا ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ﴾: فأكثِرُوا ذكرَهُ وبالِغُوا فيهِ كما تفعَلُونَ بذكرِ آبائِكُم في المفاخرةِ، وكانَت العرَبُ إذا قَضَوا مَناسِكَهم وَقفُوا بمِنًى بينَ المسجِدِ والجبَلِ فيذكرُونَ مفَاخِرَ آبائِهم ومَحاسنَ أيَّامِهِم.

﴿أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا﴾: إمَّا مجرُورٌ مَعطوفٌ على «الذِّكرِ» بجَعْلِ الذِّكرِ ذاكرًا على المجازِ[1]، والمعنَى: واذكُروا اللهَ ذكرًا كذِكرِكُم آباءَكم أو كَذِكرٍ أشدَّ مِنهُ وأبلغَ، أو على ما أُضِيفَ إليهِ - على ضَعفٍ - بمَعنى: أو كَذكرِ قَومٍ أشدَّ مِنكم ذِكرًا.

وإمَّا منصُوبٌ بالعَطفِ على ﴿ءَابَآءَكُمۡ﴾، و﴿ذِكۡرٗا﴾ من فعلِ المذكُورِ[2] بمعنى: أو كذكرِكُم أشدَّ مَذكورًا مِن آبائِكُم، أو بمضمَرٍ دَلَّ عليه المعنَى تقديرُهُ: أو كونوا أشدَّ ذكرًا للهِ مِنكُم لآبائِكُم.

---

(١) قوله: «بجعل الذكر»؛ أي في قوله: ﴿كَذِكۡرِكُمۡ﴾ وفي المقدَّر قبله، وهو (ذكرًا) الذي صرَّح به بَعْدُ «ذاكرًا على المجاز»؛ أي: على الإسناد المجازي، وصفًا للشيء بوصف صاحبه، فالمعنى: فاذكروا الله ذاكرين كذكركم آباءكم أو قومٍ أشدَّ منكم ذكرًا، فقوله في التقدير: «أو كذكر أشد» لا يناسب العطف على (ذكر)، بل على ما أضيف إليه (ذكر)، وقد ذكره عقبَه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٩).

(٢) قوله: «و﴿ذِكۡرٗا﴾»؛ أي: في قوله تعالى: ﴿أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا﴾ «من فعل المذكور»؛ يعني: من (ذُكِر) المجهول، لا من (ذَكَر) المعروف؛ إذ المصدر يأتي من فُعِل كما يأتي من فَعَل؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾ [الروم: ٣]؛ أي: من كونهم مغلوبين، فكذا قوله: ﴿أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا﴾ معناه: أو كذكركم أشدَّ مذكورًا من آبائكم كما نبَّه عليه بقوله: «بمعنى: أو كذكركم أشد مذكورًا». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٤٩٩).

﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ تفصيلٌ للذاكِرِيْنَ إلى مُقِلٍّ لا يَطلبُ بذكرِ اللهِ إلَّا الدُّنيَا، ومُكثِرٍ يطلبُ به خيرَ الدَّارَينِ، والمرادُ به: الحَثُّ على الإكثارِ والإرشادُ إليه.

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا﴾: اجعَل إِيتاءَنا ومِنحَتنَا في الدُّنيَا ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾: مِن نصيبٍ وحَظٍّ؛ لأنَّ همَّهُ مَقصُورٌ بالدُّنيا، أو: مِن طلَبِ خَلاقٍ.

(٢٠١) ـ ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ يعني: الصِّحَّةَ والكَفافَ وتَوفيقَ الخيرِ ﴿وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً﴾ يعني: الثَّوابَ والرَّحمةَ ﴿وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ بالعفوِ والمَغفِرَةِ.

وقولُ عليٍّ رضي الله عنه: «الحسَنَةُ في الدُّنيَا: المرأةُ الصَّالِحَةُ، وفي الآخِرَةِ: الحورَاءُ، وعذابُ النَّارِ: امرأةُ السُّوءِ»[1]، وقولُ الحسَنِ: «الحَسنةُ في الدُّنيا: العِلمُ والعبَادَةُ، وفي الآخرة: الجنَّةُ»[2]، ﴿وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ معناه: احفَظْنا مِن الشَّهَواتِ والذُّنوبِ المؤدِّيَةِ إلى النَّارِ= أمثلَةٌ للمرادِ بها.

(٢٠٢) ـ ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى الفريقِ الثَّاني، وقيلَ: إليهمَا ﴿لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟﴾؛ أي: مِن جنسِه وهو جَزاؤُه، أو: مِن أَجلِه؛ كقولِهِ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥] أو: ممَّا دَعَوا به نُعطِيهم منه مَا قدَّرْناهُ، فسمِّيَ الدُّعاءُ كَسْبًا لأنَّه منَ الأعمالِ.

﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ يحاسِبُ العِبادَ على كَثْرَتِهم وكَثرةِ أعمالِهم في مِقدارِ لَمحَةٍ، أو يُوشكُ أَن يُقيمَ القِيَامَةِ ويحاسِبَ النَّاسَ، فبادِرُوا[3] الطَّاعاتِ واكتسَابَ الحسَناتِ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٢٢٧). وقال القرطبي في «تفسيره» (٣/ ٣٥٧): هذا فيه بعدٌ ولا يصح عن علي، لأن النار حقيقة في النار المحرقة، وعبارةُ المرأة عن النار تجوُّز.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٥٤٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٣١٥)، والترمذي (٣٤٨٨).

(٣) بعدها في نسخة الخيالي: «إلى».

(٢٠٣) ـ ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾: كبِّروهُ في أدبارِ الصَّلواتِ، وعندَ ذَبحِ القَرابينِ ورَمْيِ الجِمارِ وغَيرِها في أيَّامِ التَّشريقِ.

﴿فَمَن تَعَجَّلَ﴾: فمَن استَعجَلَ النَّفْرَ ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾: يَومِ القَرِّ[1] والَّذي بَعْدَه؛ أي: فمَنْ نفَرَ في ثانِي أيَّامِ التَّشريقِ بعدَ رَمي الجِمارِ عِندَنا وقبلَ طُلوعِ الفَجرِ عندَه ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ باستِعجَالِه ﴿وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾: ومَنْ تأخَّرَ في النَّفْرِ حتَّى رَمَى اليومَ الثَّالثَ بعدَ الزَّوالِ.

وقالَ أبو حنيفةَ: يجوزُ تَقديمُ رَميهِ على الزَّوَالِ.

ومعنَى نَفْيِ الإثمِ بالتَّعَجُّلِ والتَّأَخُّرِ: التَّخْييرُ بَينَهما، والرَّدُّ على أهلِ الجاهليَّةِ؛ فإنَّ مِنهُم مَن أثَّمَ المتعجِّلَ، ومنهُم مَن أثَّمَ المتأخِّرَ.

﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾؛ أي: الَّذي ذُكرَ مِنَ التَّخييرِ ـ أو منَ الأحكامِ ـ لِمَن اتَّقى؛ لأنَّه الحاجُّ على الحَقيقَةِ والمُنتَفِعُ بهِ، أو لأَجلِهِ حتَّى لا يتَضرَّرَ بترَكِ ما يُهِمُّهُ مِنهما.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في مجامعِ أمُورِكُم ليُعبأَ بِكُم ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ للجزاءِ بعدَ الإحياءِ، وأَصلُ «الحَشرِ»: الجمعُ وضمُّ المتفرِّقِ.

(٢٠٤) ـ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ﴾: يَرُوقُكَ ويَعظُمُ في نفسِكَ، و«التَّعجُّبُ»: حَيرَةٌ تَعرِضُ للإنسَانِ لجَهلِه بِسبَبِ المُتعجَّب مِنْهُ.

﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ متعلِّقٌ بالقولِ؛ أي: مَا يقولُه في أُمورِ الدُّنيا وأسبَابِ المَعاشِ، أو في معنَى الدُّنيَا فإنَّها مُرادُه مِن ادِّعاءِ المحبَّةِ وإظهَارِ الإيمانِ، أو بـ﴿يُعْجِبُكَ﴾؛ أي: يُعجِبُكَ قولُه في الدُّنيَا حَلاوةً وفصَاحَةً ولا يُعجِبُكَ في الآخرَةِ لِمَا يَعتريهِ مِن الدَّهْشَةِ والحُبْسَةِ، أو لأنَّهُ لا يُؤذَنُ له في الكَلامِ.

---

(١) (يوم القر): هو أول أيام التشريق؛ لأن الناس يَستقِرون فيه بمنى.

﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِۦ﴾ يحلِفُ ويَسْتشهِدُ اللهَ على أنَّ مَا في قلبهِ موافِقٌ لكلامِه.

﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾: شَـدِيدُ العَـدَاوةِ والجِـدالِ للمُسـلِمينَ، و«الخِصَـامُ»: المخاصَمَـةُ، ويجـوزُ أن يكُـونَ جَمعَ «خَصْـمٍ» كـ«صَعْبٍ وصِعَاب»، بمعنى: أشَـدُّ الخُصُـومِ خُصُومَةً.

قيلَ: نزلَتْ في الأَخْنَسِ بن شَرِيقٍ الثَّقفيِّ[1]، وكانَ حَسَنَ المنظرِ حُلوَ المَنطِقِ يُوالي رَسولَ اللهِ ويدَّعِي الإِسلامَ.

وقيلَ: في المنافِقِينَ كلِّهِم[2].

(٢٠٥) ـ ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ﴾: أدبَرَ وانصَرفَ عنكَ، وقيلَ: إذا غلَبَ وصَارَ والِيًا.

﴿سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ كما فعَلَ الأَخْنَسُ بثقيفٍ إذ بَيَّتَهم وأَحرَقَ زرُوعَهم وأهلكَ مَواشِيَهُم[3]، أو كما يفعَلُه وُلاةُ السُّوءِ بالقَتْلِ والإِتْلافِ أو بالظُّلمِ حتَّى يمنعَ اللهُ بشُؤمِهِ القَطْرَ فيَهلِكُ الحرثُ والنَّسلُ.

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾: لا يرتَضيهِ فاحذَرُوا غَضَبَه عليهِ.

(٢٠٦) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾: حَمَلَتـهُ الأنَفَـةُ وحَمِيَّـةُ الجاهليَّـةِ علـى الإِثـمِ الَّـذي يؤمَـرُ باتِّقائـه لجاجًـا، مِـن قَولِـك: «أَخذْتُه بكـذا» إذا حَمَلْتَـه عليـهِ وأَلزَمْتَـه إيَّاهُ.

﴿فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ﴾: كفَتْهُ جزاءً وعذابًا، و«جهنَّمُ»: عَلَمٌ لدارِ العِقابِ، وهيَ في الأَصلِ مُرادِفٌ للنَّارِ، وقيلَ: مُعرَّبٌ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٥٧٢) عن السدي. وهو في «أسباب النزول» للواحدي (ص:٦٥).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٥٧٤) عن محمد بن كعب القرظي وقتادة وابن زيد.

(٣) ذكره ابن أبي زمنين في «تفسيره» (١/ ٢١٣) عن الكلبي.

﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ جوابُ قسَمٍ مقدَّرٍ، والمخصُوصُ بالذمِّ محذوفٌ للعِلمِ به. و«المِهَادُ»: الفِراشُ، وقيلَ: ما يُوَطَّأُ للجَنْبِ.

(٢٠٧) ـ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ﴾: يَبيعُها ببَذلِها في الجهَادِ، أو يأمُرُ بالمعروفِ ويَنهَى عَن المُنكرِ حتَّى يُقتَلَ ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾: طَلبًا لِرضَاهُ.

قيلَ: إنَّهَا نزَلَتْ في صُهَيبِ بن سنانٍ الرُّوميِّ، أخَذَهُ المشركونَ وعَذَّبُوهُ ليَرتَدَّ، فقالَ: إني شَيخٌ كَبيرٌ لا يَنفعُكُم إن كنتُ مَعَكُم ولا يضرُّكُم إن كنتُ عليكم، فخلُّوني ومَا أنا عليهِ وخُذوا مالي، فقبلُوهُ مِنه وأَتَى المدينَةَ[١].

﴿وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ حيثُ أَرشدَهُم إلى مثلِ هذا الشِّراءِ، وكلَّفَهُم بالجَهادِ فعَرَّضَهُم لثَوابِ الغُزاةِ والشُّهَداءِ.

(٢٠٨) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ «السّلْمُ» بالكَسرِ والفَتْحِ: الاستِسْلامُ والطَّاعَةُ، ولذلك يُطلقُ في الصُّلْحِ والإسلامِ.

فَتحَهُ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ والكسائيُّ، وكسَرَه الباقونَ[٢].

و﴿كَآفَّةً﴾ اسمٌ للجملةِ لأَنَّها تَكُفُّ الأجزاءَ مَن التَّفرُّقِ، حالٌ من الضَّميرِ، أو ﴿ٱلسِّلْمِ﴾ لأَنَّها تؤنَّثُ كـ«الحَرْبِ»، قالَ:

---

(١) وردت القصة بمثل هذا السياق دون سند في «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/ ١٧٩)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٢٧٨)، و«الكشاف» (١/ ٤٧٣)، وعزاها الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٦٦) للمفسرين. ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٥٩١ ـ ٥٩٢) عن عكرمة مختصراً، وعن الربيع دون تسمية صاحب القصة. ورويت قصة صهيب بسياق آخر ـ وهو أنَّها نزلَتْ حينَ هاجَرَ وأدرَكُوه فافتدى مِنهم بمالِه ـ في «طبقات ابن سعد» (٣/ ٢٢٨)، و«مسند الحارث» (٦٧٩ ـ بغية الباحث)، و«الحلية» لأبي نعيم (١/ ١٥١)، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٠)، و«التيسير» (ص: ٨٠).

السِّلْمُ تأخذُ مِنها ما رَضِيتَ بِهِ ... والحربُ يكفيكَ مِنْ أنفاسِها جُرَعُ[1]

والمعنى: استسْلِموا لله وأطيعُوهُ جملةً ظاهِرًا وباطِنًا، والخطابُ للمنافقينَ.

أو: ادخُلوا في الإسلامِ بكُلِّيَّتِه[2] ولا تَخلطُوا بهِ غيرَه، والخطابُ لمُؤمِني أهلِ الكتابِ فإنَّهُم بعدَ إسلامِهِم عَظَّمُوا السَّبْتَ وحرَّمُوا الإبلَ وألبَانَها.

أو: في شَرائعِ اللهِ كلِّها بالإيمانِ بالأنبياءِ والكُتبِ جميعًا، والخطابُ لأهلِ الكتابِ.

أو: في شُعَبِ الإسلامِ وأحكامِه كلِّها فلا تُخِلُّوا بشَيءٍ، والخِطابُ للمُسلِمينَ.

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ بالتَّفرُّقِ والتَّفريقِ ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾: ظاهرُ العَداوَةِ.

(٢٠٩) ـ ﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ عن الدُّخُولِ في السِّلمِ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾: الآياتُ والحُجَجُ الشَّاهدَةُ على أنَّهُ الحقُّ، ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لا يُعجِزُهُ الانتقامُ ﴿حَكِيمٌ﴾ لا ينتقِمُ إلَّا بحَقٍّ.

(٢١٠) ـ ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ استفهَامٌ في معنَى النَّفْي، ولذلكَ جاءَ بعدَهُ: ﴿إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾؛ أي: يأتيَهُم أمرُه أو بأسُه؛ كقولِه: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣] ﴿جَاءَهُم بَأْسُنَا﴾ [الأنعام: ٤٣]، أو: يأتيَهُم الله ببَأسِه، فحُذِفَ المأتيُّ به للدَّلالةِ عليهِ بقولِهِ: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

---

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن ندبة. انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٢٩ و٢٥٥)، و«اللسان» (مادة: أبس)، و«المقاصد النحوية» للعيني (٢/ ٦١٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٤/ ١٨) وفيه: الجرع: جمع جرعة: وَهِي ملْء الْفَم.

(٢) في نسخة الطبلاوي: «بكليتكم» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

﴿فِي ظُلَلٍ﴾: جمعُ ظُلَّةٍ؛ كـ«قُلَّةٍ وقُلَلٍ»، وهيَ ما أظلَّكَ.

وقُرِئَ: «ظِلالٍ» كـ: قِلال[٣].

﴿مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾: السَّحَابِ الأبيَضِ، وإنَّما يَأتيهم العَذابُ فيه لأنَّهُ مَظِنَّةُ الرَّحمَةِ، فإذا جَاءَ مِنه العذابُ كانَ أفظعَ؛ لأنَّ الشَّرَّ إذا جاءَ من حَيْثُ لا يُحتسَبُ كانَ أصعَبَ فكيفَ إذا جَاءَ مِن حيثُ يُحتسَبُ الخَيرُ؟

﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ فإنَّهُم الواسطَةُ في إتيانِ أَمرِه، أو الآتونَ على الحقيقةِ ببَأسِه.

وقُرِئَ بالجرِّ[٤] عَطْفًا على ﴿ظُلَلٍ﴾ أو ﴿ٱلْغَمَامِ﴾.

﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾: أُتِمَّ أمرُ إهلاكِهم وفُرِغ منه، وُضِعَ الماضي مَوضِعَ المستقبَلِ لدُنوِّهِ وتيقُّنِ وُقوعِه.

وقُرِئَ: «وقضاءُ الأَمرِ»[٥] عَطفًا على ﴿الملائكةُ﴾.

﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ قرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو وعاصمٌ على البناءِ للمفعولِ على أنَّه مِن الرَّجْعِ، وقرأَ الباقونَ على البناءِ للفاعلِ بالتَّأنيثِ ـ غيرَ يعقوبَ ـ على أنَّهُ مِن الرُّجوعِ[٦]، وقُرِئَ أيضًا بالتَّذكيرِ وبناءِ المفعُول.

(٢١١) ـ ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ أمرٌ للرَّسُولِ عليه السَّلامُ أو كلِّ أحدٍ، والمرادُ بهذا السُّؤَالِ تَقريعُهُم ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾: مُعجِزَةٍ ظاهرةٍ، أو: آيةٍ في الكتبِ شاهِدَةٍ على الحقِّ والصَّوابِ على أيدي الأَنبياءِ.

---

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠)، و«المحتسب» (١/ ١٢٢)، عن قتادة.

(٤) هي قراءة أبي جعفر من العشرة، والباقون بالرفع. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٧).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ١٨١)، و«التيسير» (ص: ٨٠). وقراءة يعقوب المشهورة عنه هي أيضًا على البناء للفاعل والتأنيث. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ١٤٦)، و«النشر» (٢/ ٢٠٨).

و﴿كَمْ﴾ خَبَرِيَّـةٌ، أو استِفهامِيَّةٌ مقـرِّرَةٌ، ومحلُّهـا النَّصْـبُ علـى المفعوليَّةِ، أو الرَّفـعُ بالابتـداءِ علـى حـذفِ العَائدِ مِـن الخبـرِ إلـى المُبتـدأ[1]، و﴿ءَايَةٍ﴾ مميِّزُها و﴿مِّنْ﴾ للفصـلِ[2].

﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: آياتِه ـ فإنَّها سَببُ الهُدى الَّذي هو أجَلُّ النِّعَمِ ـ بجَعْلِها سببَ الضَّلالَةِ وازديادِ الرِّجسِ، أو بالتَّحريفِ والتَّأويلِ الزَّائغِ.

﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ﴾: مِن بعد مَا وصَلَت إليه وتمكَّنَ من مَعرِفَتِها، وفيه تَعريضٌ بأنَّهم بَدَّلوها بعدَمَا عقَلوها، ولذلك قيلَ: تقديرُه: فبدَّلوها ومَن يُبدِّلْ.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾: فيعاقِبُه أَشدَّ عُقوبةٍ لأَنَّهُ ارتكبَ أشدَّ جَريمَةٍ.

(٢١٢) ـ ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾: حُسِّنَتْ في أَعْيُنِهم، وأُشْرِبَتْ محبَّتُها في قُلُوبِهم، حتَّى تَهالكوا عليها وأعرضُوا عن غيرِهَا، والمزَيِّنُ على الحقيقةِ هُو اللهُ تعالى؛ إذ مَا مِن شيءٍ إلَّا وهو فاعلُهُ، ويدلُّ عليه قراءةُ «زَيَّنَ» على البناءِ للفاعلِ[3]، وكلٌّ مِن الشَّيطانِ والقُوَّةِ الحَيوانيَّةِ وما خلقَ اللهُ فيها من الأُمورِ البَهِيَّةِ والأَشياءِ الشَّهِيَّةِ مُزَيِّنٌ بالعَرَضِ.

﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يريدُ: فُقراءَ المؤمنينَ كبلالٍ وعمَّارٍ وصُهَيبٍ؛ أي: يَسْتَرذِلُونَهم ويَستهزئُون بهم على رَفضِهم الدُّنيا وإِقبالِهم على العُقْبى.

و﴿مِنَ﴾ للابتداءِ؛ كأَنَّهُم جُعِلوا مبدَأَ السُّخريةِ.

---

(١) قوله: «على حذف العائد»؛ أي من ﴿ءَاتَيْنَٰهُم﴾، والتقدير: آتيناهموها. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٠٨).

(٢) قوله: «و﴿ءَايَةٍ﴾ مميزها»؛ أي: مميِّز (كم)، «و﴿مِّنْ﴾ للفصل»؛ أي: ليُعلَم بها أن مدخولَها مميِّزٌ لا مفعولٌ ثان لـ﴿ءَاتَيْنَٰهُم﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٠٨).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠) عن مجاهد.

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ لأنَّهُم في عِلِّيِّينَ وهُم في أَسفَلِ السَّافلينَ، أو لأنَّهُم في كرامَةٍ وهُم في مَذَلَّةٍ، أو لأنَّهم يتطاوَلونَ عَلَيهم فيَسْخَرونَ مِنهم كما سَخِروا مِنْهُم في الدُّنيا.

وإنَّما قالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ بعدَ قَولِه: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ليدُلَّ على أنَّهم مُتَّقونَ وأنَّ استعلاءَهُم للتَّقْوَى.

﴿وَٱللَّهُ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ في الدَّارَينِ ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾: بغيرِ تَقديرٍ، فيوسِّعُ في الدُّنيا استِدرَاجًا تارةً وابتلاءً أخرى.

(٢١٣) ـ ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾: مُتَّفِقينَ على الحَقِّ فيما بينَ آدمَ وإدريسَ أو نوحٍ، أو بعدَ الطُّوفانِ، أو مُتَّفقينَ على الجهَالةِ والكُفرِ في فترةِ إدريسَ أو نُوحٍ.

﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾؛ أي: اختلفُوا فبـعَثَ اللهُ، وإنَّما حُذفَ لِدلالةِ قولِه: ﴿فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ﴾ وعن كعبٍ: الَّذي عَلِمْتُه مِن عدَد الأنبياءِ: مَئةٌ وأربعةٌ وعِشرونَ ألفًا، والمرسَلُ منهُم: ثلاثُ مئةٍ وثلاثةَ عشرَ[1]، والمذكُورُ في القُرآنِ باسمِ العَلَمِ ثَمانيةٌ وعِشرونَ.

﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ يريـدُ بـه الجِنـسَ، ولا يُريـدُ بـه أنَّـه أنزلَ مـع كلِّ واحِدٍ كتابًـا يخصُّـه، فـإنَّ أكثرَهُـم لـم يكُنْ لهُـم كتـابٌ يخصُّهُـم، وإنَّمـا كانُـوا يأخذونَ بكتُـبِ مَـن قبلَهُم.

---

(١) قطعة من حديث طويل رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٨٨) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وإسناده ضعيف من أجل علي بن يزيد الألهاني.

ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، والخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ١٥٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وجاء فيه عندهما عدد الأنبياء: «مئة ألف وعشرون ألفا»، وإسناده ضعيف كسابقه بسبب إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني.

﴿بِٱلْحَقِّ﴾ حالٌ من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ أي: مُلتَبِسًا بالحقِّ شاهِدًا به ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾؛ أي: اللهُ، أو النَّبيُّ المبعُوثُ، أو كتابُه ﴿فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾: في الحقِّ الَّذي اختلفوا فيهِ، أو فيما الْتَبَسَ عليهِم.

﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ﴾: في الحقِّ أو الكتابِ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ﴾؛ أي: الكتابَ المنزلَ لإزالةِ الخلافِ؛ أي: عَكَسُوا الأمرَ فجعَلوا ما أُنزلَ مُزيحًا للاختلافِ سببًا لاستِحكامِه.

﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾: حَسَدًا بينهم وظُلمًا بحرصِهِم على الدُّنيا.

﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾؛ أي: للحقِّ الَّذي اختلَفَ فيه مَن اختلَفَ.

﴿مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ بيانٌ لـ«مَا اختلَفُوا فيهِ» ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾: بأمرِهِ، أو إرادتهِ ولطفِه ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ لا يضلُّ سالكُه.

(٢١٤) ـ ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ خاطبَ به النَّبيَّ والمؤمنينَ بعدَ ما ذكرَ اختلافَ الأُمَمِ على الأنبياءِ، وبعدَ مجيءِ الآياتِ؛ تَشجيعًا لهُم على الثَّباتِ مع مُخالفَتِهِم.

و﴿أَمْ﴾ مُنقطِعَةٌ، ومَعنى الهمزةِ فيها الإنكارُ.

﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم﴾: ولم يَأتِكُم، وأصْلُ «لَمَّا»: «لَمْ» زِيدَتْ عليهَا «مَا»، وفيهَا توقُّعٌ ولذلك جُعِلَ مقابلَ «قَدْ».

﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾: حالهُم الَّتي هيَ مَثَلٌ في الشِّدَّةِ ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ بيانٌ له[1] على الاستئنَافِ.

﴿وَزُلْزِلُوا۟﴾: وأُزعِجُوا إزعَاجًا شَدِيدًا بما أصَابَهُم منَ الشَّدائدِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «لهم».

﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ لِتَنَاهي الشِّدَّةِ واستِطالةِ المدَّةِ بحيثُ تَقَطَّعَت حبَالُ الصَّبرِ، وقرأَ نافعٌ: ﴿يقولُ﴾ بالرَّفعِ[1] على أنَّها حكايةُ حالٍ ماضيَةٍ؛ كقولِك: مَرِضَ حتَّى لا يَرجُونَه.

﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ استبطاءٌ له لتأَخُّرِه ﴿أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ استئنافٌ على إرادةِ القَولِ؛ أي: فقيلَ لهُم ذلك إسعَافًا لهُم إلى طَلِبَتِهم مِن عاجِلِ النَّصر، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الوُصولَ إلى اللهِ والفَوزَ بالكرامَةِ عندَه برَفضِ الهَوى واللَّذَّاتِ ومكابدَة الشَّدائدِ والرِّياضاتِ؛ كما قالَ عليه السَّلامُ: «حُفَّت الجنَّةُ بالمكارِهِ وحُفَّتِ النَّارُ بالشَّهَواتِ»[2].

(٢١٥) ـ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ عمرَو بنَ الجَمُوحِ الأنصَاريَّ كانَ هِمًّا ذا مالٍ عظيمٍ، فقالَ: يا رسُولَ اللهِ! مَاذا ننفِقُ من أموالِنا، وأينَ نَضعُها؟ فنَزَلَتْ[3].

﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ سُئِلَ عن المنفَقِ فأُجيبَ ببيَانِ المَصرِفِ؛ لأنَّه أهمُّ فإنَّ اعتدادَ النَّفقةِ باعتبارِه، ولأنَّه كانَ في سُؤالِ عمرٍو وإنْ لم يَكُن مذكورًا في الآيةِ، واقتُصِرَ في بيانِ المنفَقِ على مَا تضمَّنَه قولُه: ﴿مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨١)، و«التيسير» (ص: ٨٠).

(٢) رواه البخاري (٦٤٨٧)، ومسلم (٢٨٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه مسلم (٢٨٢٢) من حديث أنس رضي الله عنه. ولفظ البخاري: «حجبت» بدل «حفت».

(٣) انظر: «تفسير أبي الليث» (١/ ١٤١)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٦٧)، وإسناده ضعيف جدًّا لأنه من رواية الكلبي وهو متروك، عن أبي صالح ولم يدرك ابن عباس، عن ابن عباس. انظر: «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (١/ ٥٣٤).

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ في معنى الشَّرطِ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ جوابُه؛ أي: إن تفعَلوا خَيْرًا فاللهُ يَعْلَمُ كُنْهَهُ ويُوفِّي ثوابَه.

وليسَ في الآيةِ مَا يُنافيهِ فرضُ الزَّكاةِ ليُنسَخَ بهِ.

(٢١٦) ـ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾: شاقٌّ عليكم، مَكروهٌ طبعًا، وهو مَصدَرٌ نُعِتَ به للمبَالغَةِ، أو فُعْلٌ بمعنى مَفعُولٍ كـ«الخُبْزِ».

وقُرِئَ بالفتحِ[1]، على أنَّه لغةٌ فيهِ كـ«الضُّعْفِ» و«الضَّعْفِ»، أو بمَعنى الإكراهِ على المجازِ؛ كأنَّهُم أكرِهُوا عليه لشِدَّتِه وعِظَمِ مَشقَّته؛ كقولِه: ﴿حمَلَتْه أمُّه كَرْهًا ووضَعَتْه كَرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ وهو جميعُ مَا كلِّفُوا بهِ، فإنَّ الطَّبعَ يكرَهُه وهو مَناطُ صَلاحِهِم وسبَبُ فَلاحِهِمْ.

﴿وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ وهو جميعُ ما نهُوا عنه، فإنَّ النَّفسَ تحبُّه وتهوَاهُ وهو يفضِي بها إلى الرَّدَى، وإنَّما ذكرَ «عسَى» لأنَّ النَّفسَ إذا ارتاضَت يَنعكِسُ الأمرُ عليها.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما هو خيرٌ لكم ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذلكَ، وفيه دليلٌ على أنَّ الأحكامَ تتبَعُ المصَالِحَ الرَّاجحَةَ وإن لم يُعرَف عَينُها.

(٢١٧) ـ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ رُوِيَ: أنَّه عليه السَّلامُ بعَثَ عبدَ اللهِ بن جَحْشٍ ابنَ عمَّتِه على سَرِيَّةٍ في جُمادى الآخرةِ قبلَ بَدرٍ بشهرَينِ ليترصَّدَ عِيرًا لقُرَيشٍ فيهم عمرُو بنُ عبدِ الله الحَضرميُّ وثلاثةٌ معَه، فقتلوهُ وأسروا اثنَين واستاقُوا العِيرَ وفيها تجارةٌ للطَّائفِ، وكانَ ذلك غُرَّةَ رجبٍ وهُم يظنُّونَه من جُمادى، فقالَت

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠) عن السلمي.

قريشٌ: استحلَّ مُحمَّدٌ الشَّهرَ الحرامَ؛ شهرًا يأمَنُ فيه الخائِفُ ويَبْذَعِرُّ[1] فيه النَّاسُ إلى معَايِشِهم، وشقَّ على أصحابِ السَّرِيَّةِ وقالوا: ما نبرَحُ حتَّى تنزِلَ تَوبَتُنا، وردَّ رسولُ اللهِ ﷺ العِيرَ والأُسَارى[2].

وعن ابن عبَّاسٍ: ولَمَّا نزلَتْ أخذَ رسولُ الله ﷺ الغَنيمَةَ[3]. وهي أوَّلُ غَنيمَةٍ في الإسلامِ.

---

(١) «ويبذعر» بموحدة وذال معجمة وعين مهملة وراء مشددة؛ أي: ويتفرق. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥١٥).

(٢) ذكره مطولًا: ابن إسحاق كما في «السيرة» لابن هشام (١/ ٦٠١ ـ ٦٠٥)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٥٠ ـ ٦٥٣)، وفي «تاريخه» (٢/ ٤١٠ ـ ٤١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٥٨ ـ ٥٩)، كلاهما من طريق ابن إسحاق، قال: حدثني الزهري ويزيد بن رومان عن عروة بن الزبير، قال: بعث رسول الله ﷺ عبد الله بن جحش...، فذكره. قال ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٧٦): وهو مرسل جيد قوي الإسناد، وقد صرح فيه ابن إسحاق بالسماع.

قلت: وما جاء في هذا الخبر من أن القصة كانت في آخر يوم من جمادى ملتبساً بأول رجب له شاهد من حديث جندب بن عبد الله رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٥٣)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٥٥)، والطبراني في «الكبير» (١٦٧٠)، وفيه: «فلقوا ابن الحضرمي فقتلوه ولم يدروا ذلك اليوم من رجب أو من جمادى...»، وإسناده حسن كما قال الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٥٣٩).

وآخر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٥٤)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٥٧)، وفيه: «لقي واقد بنُ عبد الله عمرَو بنَ الحضرميّ في أول ليلة من رجب، وهو يرى أنه من جمادى، فقتله...».

وهذا موافق لرواية الطبري في «التفسير» عن ابن إسحاق، لكن الذي جاء في «السيرة النبوية» و«تاريخ الطبري» و«سنن البيهقي» أن ذلك كان في آخر يوم من رجب ملتبساً مع أول شعبان، ومثله في «البداية والنهاية» (٥/ ٣٨ ـ ٣٩) عن ابن إسحاق.

(٣) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٤٨٦).

والسَّـائلُونَ هـم المشـركُون كتبُـوا إليـه فـي ذلـك تَشـنِيْعًا وتعييـرًا، وقيـلَ: أَصحـابُ السَّـرِيَّةِ.

﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ بـدلُ الاشـتمالِ مـن ﴿الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، وقُـرِئَ: «عَـن قِتـالٍ»[١] بتكريـرِ العَامـلِ.

﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾؛ أي: ذنبٌ كبيرٌ، والأكثرُ على أَنَّهُ مَنسُوخٌ بقولِهِ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] خلافًا لعَطاء[٢]، وهو نَسخُ الخاصِّ بالعامِّ وفيه خلافٌ، والأَوْلى مَنْعُ دلالةِ الآيةِ على حُـرمَـةِ القتالِ في الشَّهرِ الحَرامِ مُطلَقًا، فإنَّ ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾[٣] نكرةٌ في حيِّزِ مُثبَتٍ فلا يَعُمُّ.

﴿وَصَدٌّ﴾: صَـرفٌ ومَنْـعٌ ﴿عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ أي: الإسـلامِ، أو مـا يُوصِـلُ العبدَ إلـى اللهِ مـنَ الطَّاعـاتِ ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾؛ أي: بـاللهِ ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ علـى إرادَةِ المضـافِ؛ أي: وصَـدُّ المسـجدِ الحـرامِ؛ كقولِ أبـي دُؤادٍ:

أكُـلَّ امـرِئٍ تَـحـسَبينَ امـرَأً ... ونـارٍ تَـوقَّدُ باللَّيـلِ نـارًا[٤]

ولا يحسُنُ عطفُهُ على ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لأنَّ عطفَ قولِهِ: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾ عـلـى

---

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٤١)، و«الكشاف» (١/ ٤٨٦)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٠).

(٢) رواه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٣٨٨)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٦٣)، عن عطاءٍ: أنَّه سُئل عن القتال في الشهر الحرام، فحلَف بالله: ما يحلُّ للنَّاسِ أن يغزوا في الحرم ولا في الشهر الحرام إلَّا أن يقاتَلوا فيه، وما نُسِخَتْ. قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٠): هذا ضعيف.

(٣) في نسخة التفتازاني: «القتال فيه».

(٤) انظر: «الكتاب» (١/ ٦٦)، و«الأصمعيات» (ص: ١٩١). وعزاه المبرد في «الكامل» (١/ ٢٢٩) و(٣/ ٧٥) لعدي بن زيد العبادي. قوله: «ونارٍ»؛ أي: وكل نارٍ.

﴿وَصَدٌّ﴾ مَانعٌ منه؛ إذ لا يتقدَّمُ العَطفُ على الموصُولِ على العَطفِ على الصِّلةِ، ولا على الهاءِ في ﴿بِهِۦ﴾ فإنَّ العطفَ على الضَّميرِ المَجرورِ إنَّما يكونُ بإعادةِ الجارِّ.

﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ﴾: أهلِ المَسجِدِ، وهُم النَّبيُّ عليه السَّلامُ والمؤمنُونَ ﴿أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ ممَّا فعَلَتْه السَّريَّةُ خطَأً وبناءً على الظَّنِّ، وهو خبرٌ عَن الأشياءِ الأربعةِ المَعدُودَةِ مِن كَبائرِ قُرَيشٍ[1]، و«أفعَلُ» ممَّا يَستَوي فيه[2] الواحِدُ والجمعُ والمذكَّرُ والمؤنَّثُ.

﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾؛ أي: مَا ترتكبُونَه مِن الإخراجِ والشِّركِ أفظَعُ ممَّا ارتكبُوه من قتلِ الحَضرميِّ.

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ﴾ إخبارٌ عَن دوامِ عَداوَةِ الكُفَّارِ لهُم، وأنَّهم لا ينفكُّونَ عنها حتَّى يردُّوهم عَن دِينِهم، و﴿حَتَّىٰ﴾ للتَّعليلِ ـ كقولِك: «أعبدُ اللهَ حَتَّى أدخلَ[3] الجنةَ» ـ؛ لقولِه[4]: ﴿إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ وهو استبعادٌ

---

(١) قوله: «وهو»؛ أي: ﴿أَكْبَرُ﴾ «خبر عن الأشياء الأربعة...»؛ أي: وهي الصدُّ عن سبيل الله، والكفر بالله، والصدُّ عن المسجد الحرام، وإخراج أهل المسجد منه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥١٧).

(٢) في نسخة التفتازاني: ««وأفعل من» يستوي...»، والمثبت من نسخة الطبلاوي والخيالي، ومثله في «حاشية ابن التمجيد على البيضاوي» (٥/ ١٩٧) وقالَ صاحب الحاشية: هذا اعتذار عن وقوع صيغة الواحد وهي ﴿أَكْبَرُ﴾ عن الكثير الذي هو الأمور الأربعة المذكورة.

(٣) في نسخة الخيالي: «اعبُدِ الله حتى تدخل».

(٤) كلمة: «لقوله» من نسخة التفتازاني والطبلاوي، ولم ترد في نسخة الخيالي ولا في مطبوعات البيضاوي سوى «حاشية القونوي» (٥/ ١٩٨). وكلام شيخ زاده في «الحاشية» (٢/ ٥٢٢) يشير إلى وجوب إثباتها حيث قال: قوله: «وحتى للتعليل» فإن (حتى) قد تكون للغاية، واستَدَل على كونها للتعليل بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ من حيث إنه تعالى أورد كلمة (إنْ) في مقام الجزم بعدم وقوع استطاعتهم على رد المؤمنين عن دينهم، للإشارة إلى أن ذلك طمع فارغ... إلى آخر ما قال. فقول =

لاستطاعَتِهم؛ كقولِ الوَاثقِ بقوتِه على قَرْنِه: «إنْ ظفِرتَ بي فلا تُبْقِ عليَّ»، وإيذانٌ بأنَّهم لا يرُدُّونَهم.

﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ قيَّدَ الرِّدَّةَ بالموتِ عليها في إحباطِ الأعمالِ كما هو مَذهبُ الشَّافعِيِّ، والمرَادُ بها: الأعمالُ النَّافعَةُ.

وقُرِئَ: «حَبَطَت» بالفتحِ[1] وهوَ لُغَةٌ فيهِ.

﴿فِي ٱلدُّنْيَا﴾ لبُطلانِ ما تخيَّلُوهُ وفواتِ مَا للإسلامِ مِن الفَوائدِ الدُّنيَويَّةِ ﴿وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ لسقُوطِ الثَّوابِ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ كسائرِ الكَفَرَةِ.

(٢١٨) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ نزلَت أيضًا في السَّرِيَّةِ لَمَّا ظُنَّ بِهم أنَّهم إن سَلِمُوا منَ الإثمِ فليس لهُم أجرٌ[2].

﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ كرَّرَ الموصُولَ لتعظيمِ الهِجرَةِ والجهادِ وكأنَّهما مُستقلَّانِ في تَحقيقِ الرَّجاءِ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾: ثوابَه، أثبتَ لهُم الرَّجاءَ إشعَارًا بأنَّ العملَ غيرُ مُوجِبٍ ولا قاطعٍ في الدَّلالةِ سِيَّما والعِبرَةُ بالخواتيمِ.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ﴾ لمَا فعَلوه خطأً وقلَّةَ احتياطٍ ﴿رَّحِيمٌ﴾ بإجزالِ الأجرِ والثَّوابِ.

= شيخ زاده: (واستَدَل على كونها للتعليل بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْ﴾)، يدل على أن لفظة «لقوله» مرادة للمؤلف وإثباتها واجب.

(١) نسبت للحسن وأبي السمال. انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٢٩١)، و«البحر المحيط» (٤/ ١٢٢).

(٢) ورد ضمن حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه الذي رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٥٣)، والطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٥٥)، والطبراني في «الكبير» (١٦٧٠)، وتقدم قريباً عند تخريج حديث السرية.

(٢١٩) ـ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ رُوِيَ أنَّه نزلَ بمكَّةَ قولُه: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا﴾ [النحل: ٦٧]، فأخذَ المسلمُونَ يشرَبُونَها، ثمَّ إنَّ عُمَرَ ومعاذًا في نَفرٍ مِن الصَّحَابةِ قالُوا: أفتِنا يا رسُولَ اللهِ في الخمرِ فإنَّها مَذهَبَةٌ للعَقلِ، فنزلَت هذه الآيةُ، فشَرِبَها قومٌ وتركَها آخرون، ثمَّ دعا عبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوفٍ ناسًا منهم فشربُوا فسَكِروا، فأمَّ أحدُهم فقرَأَ: أعبدُ ما تعبدون، فنزلَت: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] فقلَّ مَن يَشرَبها، ثمَّ دعَا عِتبانُ بن مالكٍ سعدَ بن أبي وقَّاصٍ في نفرٍ، فلمَّا سَكِروا افتخَرُوا وتنَاشَدُوا، فأنشدَ سَعْدٌ شِعرًا فيه هجاءُ الأنصَارِ، فضَرَبَه أنصَاريٌّ بلَحْي بَعيرٍ فشجَّه مُوْضحةً، فشَكا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ بيِّنْ لنا في الخمرِ بَيانًا شَافيًا، فنزلَت: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ إلى قولِه: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، فقالَ عُمَرُ: انتَهَيْنَا يا ربُّ[1].

و«الخمرُ» في الأصلِ: مَصْدَرُ «خَمَرَه»: إذا سَتَرَهُ، سُمِّيَ بها عَصيرُ العِنَبِ والتَّمْرِ إذا اشتدَّ وغَلا كأنَّه يَخمرُ العقلَ؛ كما سُمِّي سَكَرًا لأنَّه يَسْكُرُه؛ أي: يَحْجُزُهُ، وهيَ حَرامٌ مُطلَقًا، وكذا كلُّ ما أَسكرَ عندَ أكثرِ العُلماءِ.

---

(١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٨٣ ـ ٦٨٤) من قول السدي، وفيه أن صانع الطعام في المرة الثانية هو سعد بن أبي وقاص لا عتبان بن مالك.

ورواه بنحوه أيضًا مع شيء من الاختصار أبو داود (٣٦٧٠)، والترمذي (٣٠٤٩)، والنسائي (٥٥٤٠) والإمام أحمد في «المسند» (٣٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٥)، والضياء في «المختارة» (٢٥٦)، من حديث عمر رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

ورواه مختصرًا بذكر التخليط في (سورة الكافرون): أبو داود (٣٦٧١)، والترمذي (٣٠٢٦)، من حديث علي رضي الله عنه. قال الترمذي: حسن صحيح غريب.

وانظر: «الناسخ والمنسوخ» لابن سلامة (ص: ٤٨ ـ ٥٠).

وقالَ أبو حنيفةَ: نَقيعُ الزَّبيبِ والتَّمرِ إذا طُبِخَ حَتَّى ذهَبَ ثلثاهُ ثمَّ اشتَدَّ حَلَّ شُربُه ما دُونَ السُّكرِ.

و«الميسِرُ» أيضًا مَصْدَرٌ كـ«المَوعِدِ»، سُمِّيَ به القِمارُ لأنَّهُ أخذُ مَالِ الغَيرِ بيُسرٍ، أو سَلْبُ يسَارِه.

والمعنَى: يَسألونَكَ عن تَعاطِيهِمَا؛ لقَولِهِ: ﴿قُلْ فِيهِمَآ﴾؛ أي: في تَعاطيهما ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ من حَيثُ إنَّه يؤدِّي إلى الانتكابِ[1] عن المَأمورِ وارتكابِ المَحظورِ.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ ﴿كَثِيرٌ﴾ بالثَّاءِ[2].

﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾: مِن كَسبِ المالِ، والطَّرَبِ، والالتذاذِ، ومُصَادقَةِ الفِتيانِ، وفي الخَمرِ خُصوصًا: تشجيعُ الجبَانِ، وتوَفُّرُ المروءةِ، وتَقويَةُ الطَّبيعَةِ.

﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾؛ أي: المفاسِدُ الَّتي تَنشَأُ مِنهُما أعظمُ من المنافِعِ المتوقَّعةِ مِنهما، ولهذا قيلَ: إنَّها المحرِّمَةُ للخَمرِ؛ فإنَّ المفسَدَةَ إذا ترجَّحَتْ على المصْلحَةِ اقتَضَتْ تَحريمَ الفِعلِ، والأظهرُ أنَّهُ لَيسَ كذلكَ لِمَا مَرَّ.

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ قيلَ: سَألَه أيضًا عمرُو بنُ الجموحِ[3]، سألَ أوَّلًا عن المُنفَقِ والمصرِفِ ثمَّ سألَ عن كيفيَّةِ الإنفاقِ.

---

(١) أي: العدول.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٢)، و«التيسير» (ص: ٨٠).

(٣) ذكره مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١/ ١٨٣)، والواحدي في «البسيط» (٤/ ١٥٥)، و«الوسيط» (١/ ٣٢٤)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (١/ ١٨٥) وعزاه لابن عباس. ولعله من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، كما ورد في تفسير الآية (٢١٥) من هذه السورة، وهذا إسناد ضعيف جدًّا كما تقدم. وعن يحيى بن أبي كثير: أنه بلغه أن معاذ بن جبل وثعلبة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله إن لنا أرقَّاء وأهلين فما ننفق من أموالنا؟ فأنزل الله الآية. رواه ابن أبي حاتم (٢/ ٣٩٣) بسند صحيح إلى يحيى كما في «العجاب» (١/ ٥٤٦). وهو مرسل.

﴿قُلِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ «العفوُ»: نقيضُ الجَهْدِ(١)، ومنهُ يقالُ للأَرْضِ السَّهلةِ: العَفوُ، وهو أن يُنفِقَ ما تيسَّرَ له بَذْلُه ولا يبلغُ منه الجهدَ، قالَ:

خُذِي العَفْوَ منِّي تَسْتَديمي مَوَدَّتِي ... ولا تَنطِقِي في سَوْرَتي حِينَ أَغْضَبُ(٢)

ورُويَ أنَّ رجلًا أتى النَّبيَّ عليه السَّلامُ ببيضَةٍ مِن ذهبٍ أصابَها في بعضِ المغانمِ فقالَ: خُذْهَا منِّي صَدقةً، فأعرَضَ عنه حتَّى كرَّرَ مرارًا، فقالَ: «هاتِهَا» مُغضبًا، فأخذَهَا فحَذَفَها حذفًا لو أصَابَه لشجَّهُ، ثمَّ قالَ: «يأتي أحدُكم بمالِه كلِّه يتصدَّقُ به ويَجلِسُ يتكفَّفُ النَّاسَ، إنَّما الصَّدَقةُ عَن ظَهرِ غِنًى»(٣).

﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾؛ أي: مثلَ ما بيَّنَ أنَّ العفوَ أصلحُ مِن الجَهدِ، أو ما ذكرَ منَ الأحكامِ، والكافُ في مَوضعِ النَّصبِ صفةٌ لمَصْدَرٍ محذُوفٍ؛ أي: تَبْيِينًا مثلَ هذا التَّبْيينِ، وإنَّما وَحَّدَ العَلامَةَ(٤) والمخاطبُ بها جَمعٌ على تأويلِ القَبيلِ والجَمعِ.

﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ﴾ في الدَّلائلِ والأَحكامِ.

---

(١) قولُه: («العفوُ»: نقيضُ الجَهْدِ) يعني: أنَّ «العفوَ» بمعنى: السَّهلِ الَّذي لا مشقَّةَ فيهِ، ونقيضُه «الجَهْدُ» بالفتحِ، وهوَ المشقَّةُ. «حاشية الخفاجي».

(٢) صدر بيت مختلف في نسبته، فنسبه أبو تمام في «الوحشيات» (ص: ١٨٥)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٣/ ١١)، لشريح القاضي. ونسبه ابن قتيبة أيضاً في «عيون الأخبار» (٤/ ٧٧)، والقرطبي في «تفسيره» (٣/ ٨٠)، لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه الأصفهاني في «الأغاني» (٢٠/ ٢٧٦) لأسماء بن خارجة، وخطَّأ نسبته لأبي الأسود. وسَوْرَةُ الغَضَبِ: شِدَّتُه وحِدَّتُه.

(٣) رواه أبو داود (١٦٧٣)، وصححه ابن حبان (٣٣٧٢)، من حديث جابر رضي الله عنه. وفيهما: فحذفه بها.

(٤) يعني: حرف الخطاب، وهو الكاف في (ذلك).

(٢٢٠) ـ ﴿فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ﴾: في أمُورِ الدَّارَينِ فتأخذونَ بالأصلَحِ والأَنفَعِ منها، وتتجنَّبُونَ عمَّا يضرُّكُم ولا يَنفعُكُم، أو يضرُّكُم أكثرَ ممَّا يَنفعُكُم.

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ لَـمَّـا نـزلَـتْ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] اعتَزلوا اليَتامَى ومُخالطَتَهُم والاهتمامَ بأَمْرِهم، فشَقَّ ذلك عليهِم، فذُكِرَ[١] لرَسُولِ اللهِ ﷺ فنزلَتْ[٢].

﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾؛ أي: مُداخلَتُهُم لإصلاحِهم، أو: إصلاحٌ خيرٌ مِن مُجانبَتِهم.

﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ حَثٌّ على المخالطَةِ؛ أي: إنَّهم إخوانُكُم في الدِّينِ ومِن حَقِّ الأخِ أَن يخالِطَ الأَخَ.

وقيلَ: المرادُ بالمخالطَةِ: المصَاهَرَةُ.

﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ وَعيدٌ ووَعْدٌ لِمَن خالَطَهُم لإفسادٍ وإِصلاحٍ؛ أي: يعلَمُ أمرَه فيجازيهِ عليهِ.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾؛ أي: ولَو شاءَ اللهُ إعنَاتَكم لأعنتَكُم؛ أي: كلَّفَكُم ما يَشُقُّ عَليكُمْ ـ مِن العَنَتِ وهوَ المَشَقَّةُ ـ ولم يجوِّزْ لَكُم مُداخَلتَهُم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾: غالبٌ يقدِرُ[٣] على الإعنَاتِ، ﴿حَكِيمٌ﴾ يحكُمُ بما تقتضيهِ الحِكمَةُ وتتَّسِعُ له الطَّاقَةُ.

(٢٢١) ـ ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَـٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾؛ أي: ولا تَتزَوَّجُوهـنَّ، وقُـرِئَ بالضَّمِّ[٤]؛ أي: ولا تُزَوِّجُوهنَّ مِن المسلمينَ، و﴿ٱلْمُشْرِكَـٰتِ﴾ تَعُمُّ الكتابيَّاتِ لأنَّ

---

(١) بعدها في نسخة التفتازاني: «ذلك».

(٢) رواه أبو داود (٢٨٧١)، والنسائي (٣٦٦٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣١٨٤).

(٣) في نسخة الخيالي: «عزيز قادر».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٠) عن الأعمش.

أهلَ الكتابِ مُشركونَ؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] إلى قولِه: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١]، ولكنَّها خُصَّت عَنها بقولِه: ﴿وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ [المائدة: ٥].

رُويَ أنَّـهُ عليـهِ السَّـلامُ بَعـثَ مَرْثَـدَ الغَنَـويَّ إلى مَكَّـةَ ليُخـرِجَ مِنها أناسًـا منَ المسـلِمين، فأتَتْـه عَنـاقُ ـ وكانَ يَهْواها فـي الجاهِليَّةِ ـ فقالت: ألا تَخْلُـو؟ فقالَ: إنَّ الإسـلامَ حـالَ بينَنـا، فقالَـت: هل لـكَ أَن تتـزَوَّجَ بي؟ فقـالَ: نعـم، ولكنْ أَسـتَأمِرُ رَسُـولَ اللهِ ﷺ، فاسـتَأمَرَهُ فنزلَتْ[1].

﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ ﴾؛ أي: ولامرَأةٌ مُؤمِنةٌ حُرَّةً كانَت أو مَملوكَةً، فإنَّ النَّاسَ عَبيدُ اللهِ وإماؤهُ.

﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ بحُسْـنِها وشـمَائِلِها، والـواوُ للحـالِ، و«لَـو» بمعنـى «إنْ»، وهـوَ كَثيرٌ.

﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ﴾: ولا تزوِّجُوا منهم المؤمناتِ حتَّى يُؤمِنُوا، وهو على عُمومِهِ.

﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ تَعليلٌ للنَّهيِ عَن مُواصَلتِهِم، وتَرغيبٌ في مُواصَلةِ المؤمنينَ.

---

(١) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. والكلبي متروك، وأبو صالح باذام ضعيف يرسل، ولم يسمع من ابن عباس، فالخبر واه، ونزول الآية في هذه القصة ليس بصحيح كما ذكر الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٨)، وإنما الآية التي نزلت فيها هي قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ﴾ [النور: ٣] كما في «سنن أبي داود» (٢٠٥١)، و«سنن الترمذي» (٣١٧٧).

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى المَذكورينَ مِن المشركينَ والمُشرِكاتِ ﴿يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾؛ أي: الكُفرِ المؤدِّي إلى النَّارِ، فلا يليقُ مُوالاتُهُم ومُصَاهَرتهُم ﴿وَٱللَّهُ﴾؛ أي: وأولياؤُهُ، يعني: المؤمنينَ، حذَفَ المضافَ وأقامَ المُضافَ إليه مُقامَهُ تفخيمًا لِشأنِهِم.

﴿يَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ﴾؛ أي: الاعتقادِ والعَملِ الموصلَيْنِ إليهما، فهُم الأَحِقَّاءُ بالمواصلَةِ.

﴿بِإِذْنِهِۦ﴾؛ أي: بتوفيقِ اللهِ وتيسيْرِه، أو: بقضَائِه وإرادتِه.

﴿وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾: لكَيْ يتذكَّروا، أو: ليكونوا بحيثُ يُرجَى مِنهُم التَّذكُّرُ لِمَا رُكزَ في العُقولِ مِن ميلِ الخَيرِ ومُخالفةِ الهوَى.

(٢٢٢) - ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ رُويَ أنَّ أهلَ الجاهليَّةِ كانُوا لم يُسَاكِنُوا الحُيَّضَ ولم يُؤاكِلُوها كفِعلِ اليهُودِ والمجُوسِ، واستمرَّ ذلك إلى أن سَأَلَ أَبُو الدَّحْداحِ في نفرٍ مِن الصَّحابةِ عن ذلكَ فنزلَتْ[1].

و«المحيضُ» مَصدَرٌ كـ«المجيءِ» و«المبيتِ».

ولعلَّهُ سُبحانَهُ إنَّما ذكرَ ﴿يَسألونكَ﴾ بغيرِ واوٍ ثلاثًا ثمَّ بهَا ثلاثًا؛ لأنَّ السُّؤالاتِ الأُوَلَ كانَتْ في أوقاتٍ مُتفرِّقَةٍ، والثَّلاثةَ الأخيرةَ كانَت في وقتٍ واحِدٍ، فلذلك ذكرَهَا بحرفِ الجَمعِ[2].

﴿قُلْ هُوَ أَذًى﴾؛ أي: الحيضُ مُسْتقذَرٌ مؤذٍ مَن يَقربُه نَفْرَةً منه ﴿فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ﴾: فاجتنبُوا مُجامَعتهُنَّ؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «إنما أُمِرتم أن تَعتزِلوا

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٧٢٢) عن السدي، وفيه أن السائل هو ثابت بن الدحداح. وأصل القصة عند مسلم (٣٠٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) في نسخة الخيالي: «بحرف العطف».

مُجامَعَتهُنَّ إذا حِضْنَ ولم يَأمُرْكُم بإخراجِهِنَّ من البيُوتِ كفِعلِ الأَعاجمِ»[١]، وهو الاقتصَادُ بينَ إفراطِ اليَهودِ وتفْرِيطِ النَّصَارى فإنَّهُم كانُوا يُجامِعُوهُنَّ إذا حِضنَ ولا يُبالُونَ بالحيضِ، وإنَّما وصَفَه بأنَّه أذًى ورتَّبَ الحُكمَ عليهِ بالفاءِ إشعارًا بأنَّهُ العِلَّةُ.

﴿وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ تأكيدٌ للحُكمِ وبيانٌ لِغايتِه، وهو أَن يَغتَسِلنَ بعدَ الانقطاعِ، ويدُلُّ عليه صَريحًا قراءةُ حمزةَ والكِسائيِّ وعاصمٍ في روايةِ ابن عيَّاشٍ: ﴿يَطَّهَّرنَ﴾[٢]؛ أي: يتطهَّرنَ، بمعنى: يغتسِلنَ، والتزامًا قولُه: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ فإنَّهُ يقتضي تأَخُّرَ جوازِ الإتيانِ عَن الغُسلِ.

وقالَ أبو حَنيفةَ: إنْ طَهُرَت لأَكثرِ الحَيضِ جازَ قِربانُها[٣] قبلَ الغُسلِ.

﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾؛ أي: المَأتَى الَّذي أمرَكم به وحلَّلَه لَكُم.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ مِن الذُّنوبِ ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾: المُتنزِّهينَ عن الفَواحِشِ والأَقذارِ؛ كمُجامَعَةِ الحائِضِ والإتيانِ في غَيرِ المأتَى.

(٢٢٣) ـ ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾: مواضِعُ حَرْثٍ لَكُمْ، شُبِّهنَ بها تَشبيهًا لِمَا يُلْقَى في أَرحامِهنَّ مِن النُّطَفِ بالبُذورِ.

---

(١) قال الحافظ في «الكاف الشاف» (ص: ١٨): لم أجده. ولعله يريد: مسنداً، وإلا فقد ذكره بهذا اللفظ دون سند مقاتل في «تفسيره» (١/ ١٩١)، والثعلبي في «تفسيره» (٦/ ٣٠)، والواحدي في «البسيط» (٤/ ١٧٤).

ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٠٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن القرآن أنزل في شأن الحائض، والمسلمون يخرجونهن من بيوتهن كفعل العجم، ثم استفتوا رسول الله ﷺ في ذلك، فجاء القرآن في ذلك، فقال الله لرسوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٢)، و«التيسير» (ص: ٨٠). وابن عياش هو أبو بكر أحد راويي عاصم والآخر حفص.

(٣) في نسخة الخيالي: «جاز أن يأتيها».

﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾؛ أي: فأْتُوهُنَّ كما تأْتُونَ المحارِثَ، وهو كالبَيانِ لِقولِهِ: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾؛ أَي: مِن أيِّ جِهةٍ شِئتُم.

رُويَ أنَّ اليهودَ كانُوا يقولونَ: مَن جامَعَ امرأَتَهُ مِن دُبُرِها في قُبُلِها كانَ وَلدُها أحولَ، فذُكرَ ذلكَ لِرسولِ الله ﷺ، فنزَلَت[1].

﴿وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ﴾ ما يَدَّخِرُ لكمُ الثَّوابَ.

وقيلَ: هو طَلَبُ الوَلدِ.

وقيلَ: التَّسْمِيَةُ على الوَطءِ.

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بالاجتنابِ عَن معَاصِيه ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ﴾ فتزَوَّدُوا ما لا تَفتضِحُونَ به.

﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الكاملينَ في الإيمانِ بالكرامَةِ والنَّعيمِ الدَّائمِ، أُمِرَ رَسُولُ اللهِ صلواتُ الله عليه أَن ينصَحَهُم ويبَشِّرَ مَن صَدَّقَه وامتثَلَ أمرَه مِنهم.

(٢٢٤) - ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ نَزلَتْ في الصِّدِّيقِ لَمَّا حَلَفَ أن لا يُنفِقَ على مِسْطَحٍ لافترائهِ على عائِشةَ[2]، أو في عبدِ اللهِ ابن رواحةَ حَلَفَ أن لا يُكلِّمَ خَتَنَهُ بَشيرَ بنَ النُّعمانِ ولا يُصلِحَ بَينَه وبينَ أختِهِ[3].

---

(١) رواه البخاري (٤٥٢٨)، ومسلم (١٤٣٥)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ١٠) عن ابن جريج.

(٣) ذكره السمرقندي في «تفسيره» (١/ ١٤٨)، والثعلبي في «تفسيره» (٦/ ١٢٢)، والواحدي في «البسيط» (٤/ ١٨٤)، جميعهم عن الكلبي.

و«العُرْضَةُ» فُعْلَةٌ بمَعنى المفعُولِ كـ«القُبضَةِ»، تُطلَقُ لِمَا يَعْرِضُ دُونَ الشَّيءِ، وللمُعرَّضِ للأَمرِ:

ومَعنَى الآيةِ على الأَوَّلِ: لا تجعلوا اللهَ حَاجزًا لِمَا حَلَفتُم عليه مِن أَنواعِ الخَيرِ، فيكونُ المرادُ بالأيمانِ: الأُمورُ المَحلُوفُ عَلَيْها؛ كقَوْلِهِ عليه السَّلامُ لابنِ سَمُرةَ: «إذا حَلَفْتَ على يَمينٍ فرأَيتَ غيرَها خيرًا فأتِ الَّذي هو خَيرٌ وكفِّرْ عن يَمينِكَ»[1]، و﴿أَن﴾ معَ صِلتِها عطفُ بيانٍ لها، واللَّامُ صِلةُ ﴿عُرْضَةً﴾ لِمَا فيها مِن مَعنى الاعتراضِ، ويجوزُ أَن تكونَ للتَّعليلِ ويتعلَّقُ ﴿أَن﴾ بالفعلِ أو بـ﴿عُرْضَةً﴾؛ أي: ولا تجعَلوا اللهَ عُرْضةً لأَنْ تبَرُّوا لأَجلِ أَيْمانِكُم بهِ.

وعلى الثَّاني: ولا تجعَلُوه مُعرَّضًا لأيمانِكُم فتبتَذِلُوهُ بكثرةِ الحَلِفِ به، ولذلكَ ذمَّ الحلَّافَ بقولِه: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]، و﴿أَن تَبَرُّوا﴾ علةُ النَّهيِ[2]؛ أي: أنهاكم عنه إرادةَ برِّكم وتَقواكُم وإِصلاحِكُم بين النَّاسِ؛ فإنَّ الحلَّافَ مُجترِئٌ على اللهِ تعالى، والمجترئُ عليهِ لا يكونُ بَرًّا متَّقِيًا ولا مَوثوقًا به في إصلاحِ ذاتِ البينِ.

﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لأَيمانِكُم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنِيَّاتِكُم.

---

(١) رواه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

وتعقب أبو حيان في «البحر» (٤/ ١٩٧) الزمخشري في استدلاله بهذا الحديث ـ وقد تابعه المؤلف ـ فقال: ولا حاجة هنا للخروج عن الظاهر، وإنما احتيج في الحديث إلى أنه أُطلق اليمين ويُراد بها متعلَّقها؛ لأنه قال: «إذا حلفت على يمين»، فعدَّى «حلفت» بـ«على» فاحتيج إلى هذا التأويل، وليس في الآية ما يُحوج إلى هذا التأويل، لكن الزمخشري لما حمل ﴿عُرْضَةً﴾ على أن معناه: حاجزاً ومانعاً، اضطر إلى هذا التأويل.

(٢) أي: على المعنى الثاني.

(٢٢٥) ـ ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ «اللَّغوُ»: السَّاقِطُ الَّذي لا يُعتَدُّ به مِن كلامٍ وغَيرِه، ولغوُ اليَمينِ: ما لا عَقْدَ معه كما سبقَ به اللِّسانُ أو تكلَّمَ به جاهلًا بمعناهُ، كقولِ العرَبِ[1]: «لا واللهِ» و«بلى واللهِ» لمجرَّدِ التَّأكيدِ؛ لقولِهِ: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ والمعنى: لا يؤاخِذُكُم اللهُ بعقوبَةٍ ولا كفَّارةٍ بما لا قصْدَ معه، ولكِنْ يُؤاخِذُكُم بهما أو بأحدِهما بما قصَدْتُم مِن الأيمانِ ووَاطَأَتْ فيها قلوبُكُم ألسِنَتَكُم.

وقالَ أبو حنيفة: اللَّغْوُ: أن يحلفَ الرَّجلُ بناءً على ظنِّهِ الكاذبِ، والمعنى: لا يعَاقِبُكُم بما أخطَأْتُم فيه من الأيمانِ ولكِن يُعاقِبُكُم بما تعمَّدتُم الكَذِبَ فيها.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ﴾ حيثُ لم يُؤاخِذْكُم باللَّغوِ ﴿حَلِيمٌ﴾ حيثُ لَم يُعجِّلْ بالمؤاخَذةِ على يَمينِ الجدِّ[2] تربُّصًا للتَّوبةِ.

(٢٢٦) ـ ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾؛ أي: يَحلِفـون علـى أنْ لا يجامعُوهُـنَّ، و«الإيـلاءُ»: الحَلِـفُ، وتعدِيتُه بـ«عَلـى»، ولكنْ لمَّا ضُمِّـنَ هذا القَسَـمُ مَعنى البُعْدِ عُـدِّيَ بـ﴿مِن﴾.

﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ مبتدأٌ ما قبلَه خبرُه، أو فاعِلُ الظَّرفِ، على خلافٍ سَبقَ.

و«التَّربُّصُ»: الانتظارُ والتَّوقُّفُ، أُضيفَ إلى الظَّرفِ على الاتِّسَاعِ؛ أي: للمُولي حَقُّ التَّلبُّثِ في هذه المدَّةِ، فـلا يطالَبُ بفيءٍ ولا طـلاقٍ، ولذلك قـالَ الشَّافعيُّ رضي الله عنه: لا إيلاءَ إلَّا فـي أكثرَ مِـن أربعَةِ أشـهُرٍ[3]، ويؤيِّدُه: ﴿فَإِن فَآءُو﴾: فإنْ

(١) قولُه: «كقولِ العربِ... إلخ» مثالٌ لِما قبلَه، ومنهُ يُعلَمُ أنَّ المُرادَ بكونِهِ جاهلاً أنَّه لا يقصدُ معناهُ. «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «يمين الجد» بكسر الجيم؛ أي: المحقَّق، بأن تكون اليمين مقصودةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٢٩).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٠٨)، و«روح المعاني» (٣/ ٢٨٤). =

رَجعوا في اليَمينِ بِالحنْثِ[١] ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ للمُولي إثمَ حِنثِه إذا كفَّرَ، أو ما توَخَّى[٢] بالإيلاءِ من ضِرارِ المرأةِ ونَحوِهِ بالفَيْئةِ الَّتي هيَ كالتَّوبَةِ.

(٢٢٧) ـ ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ﴾: وإنْ صَمَّمُوا قَصْدَه ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لطلاقِهِم ﴿عَلِيمٞ﴾ بغَرَضِهم فيه.

وقالَ أبو حَنيفةَ رحمه الله: الإيلاءُ في أربعَةِ أشهُرٍ فما دُونَها[٣]، وحُكمُه: أنَّ الموليَ إنْ فاءَ في المدَّةِ بالوَطءِ إنْ قدرَ والوَعدِ إن عجزَ صَحَّ الفَيْءُ ولَزِمَ الواطئَ أن يُكفِّرَ، وإلَّا بانَتْ بعدهَا بطلقةٍ، وعندنا: يُطالَبُ بعدَ المدَّةِ بأحَدِ الأمرينِ، فإنْ أَبَى عنهما طلَّقَ عليه الحاكِمُ.

(٢٢٨) ـ ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ يريدُ بها: المَدخولَ بهنَّ مِن ذواتِ الأَقراءِ؛ لِمَا دَلَّت الآياتُ والأَخبارُ أَنَّ حُكْمَ غيرِهِنَّ خلافُ مَا ذُكر.

﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ خبَرٌ في مَعنى الأَمرِ، وتَغييرُ العِبارَةِ للتَّأكيدِ والإشعارِ بأَنَّهُ ممَّا يَجِبُ أَنْ يُسارَعَ إلى امتِثالِه، وكأنَّ المُخاطِبَ قصَدَ أَن يُمتثَلَ الأمرُ، فيُخبِرُ عنه؛ كقَولِكَ في الدُّعاءِ: «رَحِمَكَ اللهُ»، وبناؤهُ على المبتدَأِ يزيدُهُ فَضْلَ تَأكيدٍ.

= وزاد الزمخشري: ثم يُوْقَفُ المُوْلي: فإمَّا أن يَفيءَ وإمَّا أن يطلِّق، وإن أبى طلَّقَ عليه الحاكمُ.
وزاد الآلوسي: فلو قال: واللهِ لا أَقْربكِ أربعة أشهر، لا يكون إيلاءً شرعًا عندهم، ولا يترتب حكمُه عليه، بل هو يمينٌ كسائر الأيمان، إن حنث كفر، وإن برّ فلا شيء عليه.

(١) في نسخة التفتازاني: «لا بحنث»، والمثبت هو الصواب والموافق لما في مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الخفاجي» و«حاشية القونوي»، والمعنى: رجعوا بأن يجامعها ويحنث ويكفر عن يمينه. انظر: «حاشية ابن التمجيد» بهامش «حاشية القونوي» (٥/ ٢٣٥).

(٢) قوله: «أو ما توخَّى»؛ أي: طلب، عطف على «حنثه». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٢٩).

(٣) قوله: «فما دونها» الأصح: فما فوقها؛ أي: فما يجاوزها من الزيادة على الأربعة؛ للاتفاق من الحنفية على أن أقل المدة أربعة أشهر مع شرط الزيادة عند الشافعيّ رحمه الله. «حاشية الخفاجي».

﴿بِأَنفُسِهِنَّ﴾ تَهييجٌ وبَعْثٌ(١) لهُنَّ على التَّربُّصِ، فإنَّ نفُوسَ النِّساءِ طوامِحُ إلى الرِّجالِ، فأُمِرنَ بأن يَقمَعْنَها ويَحمِلْنَها على التَّربُّصِ.

﴿ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ نصبٌ على الظَّرفِ أو المفعُولِ بهِ؛ أي: يتربَّصْنَ مُضِيَّها، و﴿قُرُوٓءٍ﴾: جَمْعُ قُرْءٍ، وهو يُطلَقُ للحَيْضِ؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «دَعِي الصَّلاةَ أيَّامَ أَقرائِكِ»(٢)، وللطُّهْرِ الفَاصِلِ بين حَيْضَتينِ؛ كقولِ الأعشى:

لِمَا ضاعَ فيها من قُرُوءِ نِسَائِكَا(٣)

وأصلُه: الانتقالُ مِن الطُّهرِ إلى الحَيْضِ، وهو المرادُ به في الآيَةِ؛ لأنَّهُ الدَّالُّ على براءةِ الرَّحِمِ، لا الحيضُ كما قالَ الحنفيَّةُ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]؛ أي: وقتَ عِدَّتِهنَّ، والطَّلاقُ المشروعُ لا يكونُ في الحَيْضِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «وحث».

(٢) رواه بهذا اللفظ الدارقطني في «سننه» (٨٢٢) من حديث عائشة رضي الله عنها. وله روايات كثيرة بغير هذا اللفظ في السنن وغيرها. انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ١٧٠).

(٣) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ١٤١)، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٧٤)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/ ٢٥٣) و(٥/ ٣٦٧)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٨٦)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٢٠)، و«تفسير الطبري» (٤/ ١٠٠)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٠٤)، وفي صدره اختلافات يسيرة بين المصادر، ورواية «الديوان»:

مُوَرِّثةٍ مالاً وفي الحَمد رِفْعَةً

وقبله:

أفي كل عام أنت جاشمُ غزوةٍ تشدُّ لأقصاها عزيم عزائكا

يقول: أتُكلِّفُ نفسك كل عام غزوة تشد لأبعدها وأشقِّها عزيمة الصبر لتكثر المال وتزيد الرفعة في الحي، لما يضيع في تلك الغزوة من أطهار نسائك، قال الشهاب في «الحاشيته»: يعني: أنّ الغزو شغله عن وطء نسائه في الأطهار إذ لا وطء في الحيض.

وأمَّا قولُه عليه السَّلام: «طَلاقُ الأَمَةِ تطليقتانِ وعِدَّتُها حَيضتانِ»[١] فلا يقاوِمُ ما روَاه الشَّيخَانِ في قصَّةِ ابنِ عمرَ: «مُرْهُ فليُراجِعْهَا، ثمَّ ليُمسِكْها حتَّى تطهرَ، ثمَّ تحيضَ ثمَّ تطهُرَ، ثمَّ إنْ شاءَ أمسَكَ بعدُ وإن شاءَ طلَّقَ قبلَ أن يمسَّ، فتلكَ العِدَّةُ الَّتي أمرَ اللهُ تعالى أن تُطلَّقَ لها النِّساءُ»[٢].

وكان القياسُ أن يُذكرَ بصيغةِ القِلَّةِ الَّتي هي الأَقراءُ، لكنَّهم يتَّسِعُون في ذلك فيستعملونَ كلَّ واحدٍ من البناءينِ مكانَ الآخرِ[٣]، ولعَلَّ الحكمَ لَمَّا عمَّ المطلَّقاتِ ذواتِ الأَقْراءِ تضمَّنَ مَعنى الكثرةِ فحَسُنَ بِناؤُها.

﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾ مِن الوَلَدِ والحَيْضِ استِعجالًا في العِدَّةِ وإبطالًا لحقِّ الرَّجعَةِ، وفيه دليلٌ على أنَّ قَولَها مقبُولٌ في ذلك.

﴿إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ ليسَ المرادُ مِنه تَقييدَ نَفْيِ الحِلِّ بإيمانِهنَّ، بل التَّنبيهُ على أنَّهُ يُنافي الإيمانَ، فإنَّ المؤمِنَ لا يجتَرِئُ عليهِ، ولا ينبغِي له أَنْ يفعَلَ.

﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾؛ أي: أزواجُ المطلَّقاتِ ﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ إلى النِّكاحِ والرَّجعَةِ إليهنَّ، ولكنْ إذا كانَ الطَّلاقُ رَجعيًّا؛ للآيةِ الَّتي تتلوها[٤]، فالضَّميرُ أخصُّ من المرجوعِ إليه[٥]، ولا امتناعَ فيه كما لو كرَّرَ الظَّاهرَ وخصَّصَه.

---

(١) رواه أبو داود (٢١٨٩)، والترمذي (١١٨٢)، وابن ماجه (٢٠٨٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها. قال أبو داود: حديث مجهول. وقال الترمذي: غريب، وأشار إلى جهالة احد رجاله.

(٢) رواه البخاري (٥٢٥١)، ومسلم (١٤٧١).

(٣) قوله: «فيستعملون كل واحد من البناءين مكان الآخر» عقَّبه في نسخة: «ألا ترى إلى قوله: ﴿بِأَنفُسِهِنَّ﴾ وما هي إلَّا نفوس كثيرة؟». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٣٢).

(٤) قوله: «ولكن»؛ أي: محلُّ ذلك «إذا كان الطلاق رجعيًا؛ للآية التي تتلوها»؛ وهي قوله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ كما سيأتي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣).

(٥) قوله: «فالضمير»؛ أي: في قوله: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾ «أخص من المرجوع إليه»؛ أي: وهو قوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٣٣).

و«البُعُولَة»: جمعُ بَعْلٍ، والتَّاءُ لتأنيثِ الجَمعِ كـ«العُمومَةِ» و«الخُؤولَةِ»، أو مصدَرٌ مِن قولِكَ: بَعْلٌ حسَنُ البُعُولَةِ، نُعِتَ به[1] أو أُقيمَ مُقامَ المضافِ المحذوفِ؛ أي: وأَهلُ بُعُولَتِهِنَّ، و«أَفْعَلُ» هاهنا بمعنى الفاعِلِ.

﴿فِى ذَٰلِكَ﴾؛ أي: في زمانِ التَّرَبُّصِ ﴿إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا﴾ بالرَّجعَةِ، لا ضِرارَ المرأةِ، وليسَ المرادُ منه شَريطَةَ قصدِ الإِصلاحِ للرَّجعَةِ، بل التَّحريضُ عليه والمَنعُ مِن قَصدِ الضِّرارِ.

﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾؛ أي: ولهنَّ حُقوقٌ على الرِّجالِ مثلُ حُقوقِهم عَليهنَّ في الوُجوبِ واستحقاقِ المُطالبةِ عليها، لا في الجِنسِ[2].

﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾: زيادةٌ في الحقِّ وفَضلٌ فيه؛ لأنَّ حقوقَهُم في أَنفسهِنَّ، وحقوقَهنَّ المهرُ والكفَافُ وتَركُ الضِّرارِ ونحوُهَا، أو: شرفٌ وفضِيْلَةٌ؛ لأَنَّهُم قَوَّامٌ عليهنَّ وحرَّاسٌ لهُنَّ، يشاركونَهُنَّ في غرضِ الزَّواجِ ويُخَصُّون بفضيلةِ الرِّعَايَةِ والإنفاقِ.

﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يقدِرُ على الانتقامِ مِمَّن خالفَ الأحكامَ ﴿حَكِيمٌ﴾ يَشْرَعها لحِكَمٍ ومَصَالحَ.

(٢٢٩) ـ ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾؛ أي: التَّطليقُ الرَّجعيُّ اثنتانِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّه عليه السَّلامُ سُئِلَ: أينَ الثَّالثةُ؟ فقالَ عليه السَّلامُ: «﴿أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾»[3].

---

(١) قوله: «نعت به»؛ أي مبالغةً؛ كما في: رجلٌ عدلٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٣٣).

(٢) قوله: «لا في الجنس»؛ أي: ليس الواجب على كلٍّ منهما من جنس ما وجب على الآخر، فلو غسلت ثيابَه أو خبزتَ له لم يلزمه أن يفعل مثل ذلك، ولكن يقابِلُها بما يُقابَل النساء. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٣٣).

(٣) رواه الدارقطني في «سننه» (٣٨٨٩) من حديث أنس رضي الله عنه، وأبو داود في «المراسيل» (٢٢٠) عن أبي رزين الأسدي. وقال الدارقطني في «العلل» (١٢/ ١٥): يرويه ليثُ بنُ حَمَّادٍ =

وقيلَ: مَعناهُ: التَّطليقُ الشَّرعيُّ تطليقةٌ بعدَ تَطليقةٍ على التَّفريقِ، ولذلك قالَت الحنفيَّةُ: الجمعُ بينَ الطَّلقتينِ والثَّلاثِ بِدعةٌ.

﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ﴾ بالمراجعَةِ وحُسنِ المعَاشرَةِ، وهو يؤيِّدُ المعنى الأوَّلَ(١).

﴿أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾ بالطَّلقةِ الثَّالثَةِ، أو بأَنْ لا يُراجِعَها حتَّى تَبينَ، وعلى المعنى الأخيرِ حُكمٌ مُبتدأٌ أو تخييرٌ مُطلَقٌ عقَّبَ به تَعليمَهم كيفيَّةَ التَّطليقِ.

﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا﴾؛ أي: مِن الصَّدُقاتِ.

رُوِيَ: أنَّ جَميلةَ بنتَ عبدِ الله بنِ أُبيٍّ ابنِ سَلولَ كانَت تُبغِضُ زوجَها ثابتَ بن قيسٍ، فأتَتْ رسُولَ اللهِ ﷺ وقالَت: لا أنا ولا ثابتٌ، لا يجمَعُ رأسي ورأسَه شيءٌ، واللهِ ما أَعيبُه(٢) في دِينٍ ولا خلقٍ، ولكنِّي أَكرَهُ الكُفرَ في الإسلامِ، ما أطيقُه بُغضًا، إنِّي رفَعتُ جانبَ الخِبَاء فرأيتُه أقبلَ في عِدَّةٍ فإذا هُوَ أشدُّهُم سَوادًا وأقصَرُهم قامَةً وأقبَحُهم وَجْهًا، فنزلَتْ، فاختلَعَتْ مِنهُ بحديقَةٍ أَصْدَقَها(٣).

= الصَّفَّارُ، عن عبد الواحد بن زياد، عن إسماعيل بن سميع، عن أنس. وخالفه الثوري وعباد بن العوام، رووه عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزين مرسلًا عن النَّبيِّ ﷺ، وهو الصواب.

(١) قوله: «وهو يؤيد المعنى الأول»: وهو أن المرادَ بالطلاق مرتين الطلاقُ الرجعيُّ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٣٤).

(٢) في نسخة التفتازاني: «ما أعتبه»، ولكل منهما وجه صحيح.

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٥١٧) وعنه نقل المصنف. وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٤/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، وفيه بعد قولها: «وأقبحهم وجهًا»: «قال زوجها: يا رسول الله، إني أعطيتها أفضل مالي؛ حديقةً، فإن ردَّت عليَّ حديقتي. قال: «ما تقولين؟» قالت: نعم، وإن شاء زدتُه. قال: ففرق بينهما». وصححه الشيخ أحمد شاكر في طبعته (٤/ ٥٥٣)، وانظر كلامه عليه ثمة. لكن ليس في لفظ الخبر عند الطبري: (فنزلت)، وكذا رواه البخاري (٥٢٧٣ ـ ٥٢٧٧) بنحوه بعدة روايات ليس فيها: (فنزلت). وكذا رواه مالك في «الموطأ» (٣١)، وأبو داود في «سننه» (٢٢٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» =

والخطابُ معَ الحُكَّامِ، وإسنادُ الأَخذِ والإيتاءِ إليهم لأنَّهم الآمِرونَ بهما عند التَّرافُعِ.

وقيلَ: إنَّه خطابٌ للأزواجِ، وما بعدَه خطابُ الحُكَّامِ. وهو يُشوِّشُ النَّظمَ على القِراءَةِ المَشهورةِ.

﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾؛ أي: الزَّوجانِ، وقُرِئَ: «يَظُنَّا»[١]، وهو يؤيِّدُ تفسيرَ الخوفِ بالظَّنِّ.

﴿أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾: تركَ إقامةِ أحكامِه مِن مَواجبِ الزَّوجيَّةِ.

وقرأَ حَمزةُ ويعقوبُ: ﴿يُخَافَا﴾[٢] على البناءِ للمفعُولِ وإبدالِ ﴿أَن﴾ بصِلَتِه مِن الضَّميرِ بدلَ الاشتمالِ.

وقُرِئَ: «تَخافا» و«تُقيما» بتاءِ الخِطابِ[٣].

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ أيُّها الحُكَّامُ ﴿أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ على الرَّجلِ في أَخذِ ما افتَدَت به نفسَها واختلَعَت[٤] وعلى المرأةِ في إعطائِه.

﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ إشارةٌ إلى ما حُدَّ مِن الأَحكامِ ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾: فلا تتعدَّوها بالمخالَفَةِ.

= (٤٢٨٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤٨٣٧)، لكن وقع عندهم أن اسم زوجة ثابت هو: حبيبةَ بنتِ سَهلٍ. وقد نبه السيوطي على هذا في «الحاشية» (٣/ ٣٩٣)، فقال: «وليسَ في شيءٍ مِن طرقِ الحديثِ التَّصريحُ بنزولِ الآيةِ في هذه القِصَّةِ». قلت: لعلها من تصرفات الزمخشري.

(١) نسبت لأبيٍّ رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٤٦)، و«الكشاف» (١/ ٥١٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٢)، و«التيسير» (ص: ٨٠)، و«النشر» (٢/ ٢٢٧)، وقرأ بها من العشرة أيضًا أبو جعفر.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، واقتصر فيه على (تخافا).

(٤) في نسخة الخيالي: «أو اختلعت».

﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ تعقيبٌ للنَّهي بالوَعِيدِ مُبالغَةً في التَّهدِيدِ.

واعلَمْ: أنَّ ظاهرَ الآيةِ يدلُّ على أنَّ الخُلعَ لا يجوزُ مِن غيرِ كراهةٍ وشقاقٍ، ولا بجميعِ ما سَاقَ الزَّوجُ إليها فضلًا عن الزَّائدِ، ويؤيِّدُ ذلكَ قولُه عليه السَّلامُ: «أيُّما امرأةٍ سألَت زوجَها طَلاقًا في غيرِ بأسٍ فحرامٌ عليها رائحَةُ الجنَّةِ»[١]، وما رُويَ أنَّه عليه السَّلامُ قالَ لجَميلةَ: «أتردِّينَ عليه حَدِيقتَه؟» فقالَت: أردُّها وأزيدُ عليها، فقالَ عليه السَّلامُ: «أمَّا الزَّائِدُ فلا»[٢].

والجُمهُور استكرهُوهُ ولكن نفَّذوهُ، فإنَّ المنعَ عَن العقدِ لا يَدلُّ على فسَادِه ابتداءً[٣].

وأنَّه يَصِحُّ[٤] بلفظِ المفاداةِ فإنَّه سمَّاهُ افتِداءً.

واختُلِفَ في أنَّهُ إذا جَرى بغيرِ لَفْظِ الطَّلاقِ فَسْخٌ أو طَلاقٌ؟ ومَن جعلَه فَسْخًا احتجَّ بقولِهِ:

(٢٣٠) ـ ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ فإنَّ تعقِيبَه للخُلْعِ بعد ذكرِ الطَّلقتينِ يَقتضِي أَنْ يكُونَ طلقةً رابعةً لو كانَ الخلعُ طَلاقًا.

---

(١) رواه أبو دواد (٢٢٢٦)، والترمذي (١١٨٧) وحسنه، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣١٦)، من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣١٤) عن عطاء مرسلًا. وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه ابن ماجه (٢٠٥٦)، وفيه: فقال لها النبيُّ ﷺ: «أَتَرُدِّينَ عليه حديقتَه؟» قالت: نَعَم. فأمره رسول الله ﷺ أنْ يأخذَ منها حديقتَه ولا يزدادَ.

(٣) «ابتداء» من نسخة التفتازاني.

(٤) قوله: «وأنه يصح» عطف على «أن الخلع» في قوله: «واعلَمْ أنَّ ظاهرَ الآيةِ يدلُّ على أنَّ الخُلعَ». انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٥٥٥).

والأظهَرُ: أنَّه طلاقٌ؛ لأنَّه فُرْقةٌ باختيارِ الزَّوجِ فهو كالطَّلاقِ بالعِوَضِ، وقولُه: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ تفسيرٌ لقولِه: ﴿أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾ اعترضَ بَينَهُما ذكرُ الخُلعِ دلالةً على أنَّ الطَّلاقَ يقعُ مجَّانًا تارةً وبعوَضٍ أخرَى.

والمعنى: فإنْ طلَّقَها بعدَ الثِّنتينِ ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ﴾: مِن بَعدِ ذلكَ الطَّلاقِ ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾: حتَّى تتزوَّجَ غيرَه.

والنِّكاحُ يُسنَدُ إلى كلٍّ منهما كالتَّزوُّجِ، وتَعلَّقَ بظاهِرِه مَن اقتصرَ على العقدِ كابنِ المسيِّبِ[١]، واتَّفقَ الجمهُورُ على أنَّه لا بدَّ مِنَ الإصابةِ؛ لِمَا رُويَ: أنَّ امرأةَ رِفاعةَ قالَت لِرسُولِ اللهِ ﷺ: إنَّ رفاعةَ طلَّقَني فبَتَّ طلاقي، وإنَّ عبدَ الرَّحمنِ بنَ الزَّبيرِ تَزَوَّجَني، وإنَّ ما مَعَه مِثلُ هُدْبَةِ الثَّوبِ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «أتريدينَ أن ترجِعي إلى رفاعةَ[٢]؟ لا، حتَّى تذوقِي عُسَيلتَهُ ويذوقَ عُسَيلتَكِ»[٣]، فالآيةُ مُطلَقَةٌ قيَّدَتها السُّنَّةُ.

ويحتمِلُ أن يفسَّرَ النِّكاحُ بالإصابةِ، ويكونَ العقدُ مُستفَادًا مِن لفظِ الزَّوجِ.

والحكمةُ في هذا الحكمِ: الرَّدعُ عَن التَّسرُّعِ إلى الطَّلاقِ، والعَوْدِ إلى المطلَّقَةِ ثلاثًا والرَّغبةِ فيها.

---

(١) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٥/ ٢٣٨)، وفيه: وأجمع عامة علماء الأمصار على القول بما ذكرناه (أي: أن المراد هنا بالنكاح الجماع)، إلَّا ما رويناه عن سعيد بن المسيب... وكان سعيد بن المسيب من بين أهل العلم يقول: إذا تزوجها تزويجًا صحيحًا لا يريد به إحلالًا، فلا بأس بأن يتزوجها الأول. ولا نعلم أحدًا من أهل العلم قال بقول سعيد هذا إلَّا الخوارج، والسنةُ مستغنًى بها عن كل قول.
وقد ذكر الطبري في «تفسيره» (٤/ ١٦٩) إجماع الأمة على أن النكاح هنا الجماع ولم يستثنِ من ذلك أحدًا، ولعله لم يثبت عنده ما روي عن ابن المسيب، أو لم يعتبر خلافه لمخالفته حديثَ العسيلة المتفق عليه واتفاقَ الأمة.

(٢) في نسخة الخيالي زيادة: «قالت نعم فقال». وليست في مصادر التخريج.

(٣) رواه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

والنِّكاحُ بشـرطِ التَّحليلِ فاسدٌ عندَ الأكثَرِ، وجوَّزَهُ أبو حنيفةَ رحمَهُ الله مع الكَراهَةِ، وقد لعَن رَسُولُ اللهِ ﷺ المحلِّلَ والمحلَّلَ له(١).

﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ الزَّوجُ الثَّاني ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾: أن يَرجِعَ كلٌّ مِن المرأةِ والزَّوجِ الأوَّلِ إلى الآخرِ بالزَّواجِ ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: إن كانَ في ظنِّهما أنَّهما يُقيمانِ مَا حَدَّهُ اللهُ وشرَعَهُ مِن حقوقِ الزَّوجيَّةِ، وتفسيرُ الظنِّ هاهنا بالعلمِ غَيرُ سَدِيدٍ؛ لأنَّ عواقبَ الأُمورِ غَيبٌ تُظَنُّ ولا تُعلَمُ، ولأنَّهُ لا يُقالُ: عَلِمْتُ أَنْ يقومَ زيدٌ، ولأنَّ «أنْ» النَّاصِبَةَ للتَّوقُّعِ وهو ينافي العِلمَ.

﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: الأحكـامُ المذكورةُ ﴿يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾: يفهمُونَ ويَعملونَ بمقتضَى العلمِ.

(٢٣١) ـ ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: آخِرَ عِدَّتهنَّ، و«الأجلُ» يُطلَقُ للمُدَّةِ ولِمُنتهَاها، فيقالُ لعُمرِ الإنسَانِ وللمَوتِ الَّذي به ينتهي؛ قالَ:

كُلُّ حَـيٍّ مُسـتكمِلٌ مـدَّةَ العُمْـ ـرِ ومُـودٍ إذا انتـهَى أجَلُـه(٢)

و«البُلُـوغُ»: هـو الوصُـولُ إلـى الشَّـيءِ، وقـد يقـالُ للدُّنوِّ منـه على الاتِّسَـاعِ، وهـو المـرادُ فـي الآيـةِ ليَصِـحَّ أن يُرَتَّـبَ علَيْـه ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إذ لا إمسَـاكَ بعـدَ انقضـاءِ الأجَـلِ، والمعنـى: فراجعُوهُنَّ مِن غيـرِ ضِرارٍ،

---

(١) رواه الترمذي (١١٢٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقال: حسن صحيح.
ورواه أبو داود (٢٠٧٧)، والترمذي (١١١٩)، وابن ماجه (١٩٣٥)، من حديث علي رضي الله عنه.
ورواه ابن ماجه (١٩٣٤) و(١٩٣٦) من حديث ابن عباس وعقبة بن عامر رضي الله عنهم.
ورواه أحمد في «المسند» (٨٢٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) البيت للطرماح، وهو في «ديوانه» (ص: ١٩٧)، والقافية فيه: (عدده). «مُودٍ»: هالِكٌ، مِن أَوْدَى: إذا هَلَكَ.

أو خلُّوهُـنَّ حتَّـى تَنقَضِـيَ عدَّتُهُـنَّ مـن غيرِ تَطويـلٍ، وهُو إعـادَةُ الحكـمِ في بعضِ صـوَرِه للاهتمـامِ به.

﴿وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا﴾: ولا تراجعُوهُنَّ إرادةَ الإضرارِ بهنَّ، كانَ المطلِّقُ يَتركُ المعتدَّةَ حتَّى تُشارفَ الأَجَلَ، ثمَّ يُراجعُها ليُطوِّلَ العِدَّةَ عليها[1]، فنُهِيَ عنه بَعدَ الأمرِ بضِدِّهِ مبالغَةً.

ونُصِبَ ﴿ضِرَارٗا﴾ على العِلَّةِ، أو الحالِ بمعنى: مُضَارِّينَ.

﴿لِّتَعۡتَدُواْ﴾: لِتَظلِمُوهُـنَّ بالتَّطويـلِ أو الإلجَـاءِ إلـى الافتـداءِ، والـلَّامُ مُتعَلِّقَـةٌ بالضِّـرارِ إذِ المـرادُ تقييدُه.

﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥ﴾ بتعريضِهَا للعِقابِ.

﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوٗا﴾ بالإعراضِ عنها والتَّهاوُنِ في العَمَلِ بما فيها، مِن قَولِهم لِمَن لم يَجِدَّ في الأَمرِ: إنَّما أنتَ هازِئٌ؛ كأنَّه نَهَى عن الهُزءِ وأرادَ الأمرَ بضِدِّهِ.

وقيلَ: كانَ الرَّجُلُ يتزوَّجُ ويطلِّقُ ويعتِقُ ويقولُ: كنتُ ألعَبُ، فنزلَتْ[2].

وعنه عليهِ السَّلامُ: «ثلاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وهزلُهُنَّ جِدٌّ: الطَّلاقُ والنِّكاحُ والعِتاقُ»[3].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٢٤٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه ابن أبي عمر في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٥٢٩) من طريق الحسن عن رجل عن أبي الدرداء.

ورواه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٧٠٦) من طريق الحسن عن عبادة بن الصامت وزاد: وقال رسولُ الله ﷺ: «ثلاثٌ مَن قالهن لاعباً فهن جائزاتٌ عليه: الطَّلاقُ والعتاقُ والنكاحُ» فأَنْزَل اللهُ عزَّ وجلَّ في ذلك: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوٗا﴾. وهكذا رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ١٨٤) عن الحسن مرسلاً، وهو الصواب والله أعلم.

(٣) رواه أبو داود (٢١٩٤)، والترمذي (١١٨٤) وحسنه، وابن ماجه (٢٠٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وضعف إسناده الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٠).

﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ ـ الَّتي مِن جُملَتِها الهدايةُ وبعثةُ محمَّدٍ عليه السَّلامُ ـ بالشُّكرِ والقيامِ بحُقُوقِها ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡحِكۡمَةِ﴾: القُرآنِ والسُّنَّةِ، أفرَدَهُما بالذِّكرِ إِظهارًا لشرَفِهِمَا.

﴿يَعِظُكُم بِهِۦ﴾: بما أنزلَ علَيْكُم.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ تَأكِيدٌ وتَهدِيْدٌ.

(٢٣٢) ـ ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: انقضت عِدَّتهُنَّ، وعن الشافعيِّ رحمه الله: دلَّ سيَاقُ الكلامَينِ على افتراقِ البلُوغَينِ[1].

﴿فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ﴾ المخاطَبُ به الأَولياءُ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّها نزلَتْ في مَعقلِ بن يسَارٍ حين عضَلَ أختَه جُملًا أن ترجعَ إلى زَوْجِها الأوَّلِ بالاستئنافِ[2].

فيكونُ دَليلًا على أنَّ المرأةَ لا تزوِّجُ نفسَها؛ إذ لو تمكَّنَت منه لم يكُن لعَضْلِ الوليِّ مَعْنًى، ولا يُعارَضُ بإسنادِ النِّكاحِ إليهنَّ لأنَّه بسبَبِ توقُّفِه على إذنِهِنَّ.

وقيلَ: الأزوَاجُ الَّذينَ يَعضلونَ نِساءَهُم بعدَ مُضِيِّ العِدَّةِ ولا يَتركوهُنَّ يتزَوَّجْنَ عُدْوَانًا وقَسْرًا؛ لأنَّه جوابُ قولِهِ: ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ﴾.

وقيلَ: الأولياءُ والأزواجُ.

وقيلَ: النَّاسُ كلُّهُم، والمعنى: لا يُوجَدْ فيما بينكُم هذا الأمرُ، فإنَّه إذا وُجِدَ بينَهُم وهم راضُونَ به كانُوا كالفَاعلينَ له.

و«العَضْلُ»: الحبسُ والتَّضييقُ، ومنه «عَضَّلَتِ الدَّجَاجَةُ»: إذا نَشِبَ بيضُها فلم يَخرُج.

---

(١) انظر: «مختصر المزني» (ص: ١٩٦).

(٢) رواه البخاري (٤٥٢٩)، وأبو داود (٢٠٨٧)، من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه دون تسمية الأخت.

﴿إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم﴾؛ أي: الخُطَّابُ والنِّسَاءُ، وهو ظَرفٌ لـ﴿أَن يَنكِحْنَ﴾ أو ﴿لا تَعْضُلوهُنَّ﴾.

﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾: بما يَعْرفُهُ الشَّرعُ وتسْتَحْسِنُه المروءةُ، حَالٌ من الضَّميرِ المرفوعِ، أو صِفَةُ مَصْدَرٍ مَحذوفٍ؛ أي: تَراضِيًا كائنًا بالمعروفِ، وفيه دلالةٌ على أنَّ العَضْلَ عن التَّزَوُّجِ مِن غيرِ كفؤٍ غيرُ مَنهِيٍّ عنه.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما مضَى ذكرُه، والخطَابُ للجَمعِ على تأويلِ القَبيلِ أو كلِّ واحدٍ(١)، أو أنَّ الكافَ لمجرَّدِ الخطابِ والفَرقِ بين الحاضرِ والمنقَضِي دُونَ تَعيينِ المُخاطَبينَ، أو للرَّسُولِ ﷺ على طَريقَةِ قَولِه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] للدَّلالةِ على أنَّ حقيقةَ المُشارِ إليه أَمرٌ لا يَكادُ يتصوَّرُه كلُّ أحَدٍ.

﴿يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لأنَّه المتَّعِظُ به والمنتفِعُ.

﴿ذَلِكُمْ﴾؛ أي: العملُ بمقتَضَى مَا ذُكرَ ﴿أَزْكَى لَكُمْ﴾: أنفعُ ﴿وَأَطْهَرُ﴾ من دَنسِ الآثامِ ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما فيه مِن النَّفعِ والصَّلاحِ ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ لِقصُورِ عِلْمِكُم.

(٢٣٣) ـ ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ أمرٌ عبَّر عنهُ بالخبرِ للمُبالغةِ، ومعناهُ: النَّدبُ، أو الوجُوبُ فيُخَصُّ بما إذا لم يَرتضِعِ الصَّبيُّ إلَّا مِن أمِّهِ، أو لم يُوجَد له ظِئرٌ، أو عَجَزَ الوالدُ عن الاستئجارِ.

و«الوالداتُ» تعمُّ المطلَّقَاتِ وغيرَهُنَّ، وقيلَ: تختصُّ بهنَّ إذ الكلامُ فيهنَّ.

﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ أكَّدَه بصفةِ الكمالِ لأنَّه ممَّا يُتَسامحُ فيه.

﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ بيانٌ للمتوجِّهِ إليهِ الحكمُ؛ أي: ذلكَ لمن أرادَ إتمامَ الرَّضاعةِ، أو متعلِّقٌ بـ﴿يُرْضِعْنَ﴾ فإنَّ الأبَ يجبُ عليه الإرضاعُ كالنَّفقةِ والأمُّ تُرضِعُ

---

(١) قوله: «أو كل واحد» عطف على «الجمع». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٤٢).

له، وهو دَليْلٌ على أنَّ أقصَى مُدَّةِ الإرضاعِ حولانِ، ولا عبرَة به بعدَهما، وأنَّه يجوزُ أن ينقصَ عنه.

﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ﴾؛ أي: الَّذي يُولَدُ لهُ؛ يعني: الوالدَ؛ فإنَّ الوَلدَ يُولَدُ له ويُنسَبُ إليهِ، وتغييرُ العبَارَةِ للإشارَةِ إلى المعنى المقتضِي لوجُوبِ الإرضاعِ ومُؤَنِ المرضعَةِ عليهِ[١].

﴿رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ أجرةً لهُنَّ، واختُلِفَ في استئجارِ الأمِّ؛ فجوَّزَهُ الشَّافعِيُّ، ومنعَهُ أبُو حنيفَةَ ما دَامَتْ زوجَةً أو مُعتدَّةَ نِكاحٍ.

﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ حَسْبَ ما يراهُ الحاكمُ ويَفي بهِ وُسعهُ.

﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ تَعليلٌ لإيجابِ المؤَنِ والتَّقييدِ بالمعروفِ، ودليلٌ على أنَّه تعالى لا يكلِّفُ العبدَ بما لا يُطيقُه، وذلك لا يمنَعُ إمكانَه[٢].

﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ تَفصيلٌ له وتقريبٌ؛ أي: لا يكلِّفْ كلٌّ منهما الآخرَ ما ليسَ في وُسعِه ولا يُضارَّه بسبَبِ الولدِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو ويعقوبُ: ﴿لا تُضَارُّ﴾ بالرَّفعِ[٣] بدلًا عَن قولِه: ﴿لَا تُكَلَّفُ﴾، وأصلُه على القراءتَينِ: «تُضَارِر» بالكَسرِ على البناءِ للفاعلِ، أو بالفتحِ على البناءِ للمفعُولِ، وعلى الوجهِ الأوَّلِ يجوزُ أَن يكونَ بمعنَى: تُضِرّ، والباءُ من صِلَتِه؛ أي: لا يُضِرّ الوالدانِ بالوَلدِ؛ فتُفرِّطَ في تعهُّدِه ويقصِّرَ فيما ينبغي له.

---

(١) قوله: «ومؤن المرضعة عليه»؛ أي: ووجوبِ مؤن المرضعة على الوالد.

(٢) قوله: «وذلك»؛ أي: عدم وقوع التكليف بما لا يطاق «لا يمنع إمكانه»؛ أي: جواز التكليف بما لا يطاق، فلا يَرِدُ على الأشعريِّ القائل بجوازه دون وقوعه خلافًا للمعتزلة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٤٣).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٣)، و«التيسير» (ص: ٨١)، و«النشر» (٢/ ٢٢٧).

وقُرِئَ: «لا تُضَارْ» بالسُّكونِ مع التَّشديدِ على نيَّةِ الوَقفِ، وبه معَ التَّخفيفِ على أنَّه من «ضارَهُ يَضِيرُه»[١].

وإضافةُ الوَلَدِ إليها تارةً وإليهِ أخرى استِعطافٌ لهما عليهِ، وتنبيهٌ على أنَّه حقيقٌ بأن يتَّفِقَا على استِصْلاحِه[٢] والإشفاقِ، ولا يَنبغي أن يُضِرَّا به أو يتضَارَّا بسَبَبِه.

﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ عَطفٌ على قولِه: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ وما بينَهُما تعليلٌ مُعترِضٌ، والمرادُ بالوارثِ: وارِثُ الأبِ وهو الصَّبيُّ؛ أي: مُؤَنُ[٣] المرضعَةِ من مَالِه إذا مَاتَ الأبُ.

وقيلَ: الباقي مِن الأبوينِ؛ مِن قولِهِ عليه السَّلامُ: «واجعَلْه الوَارِثَ مِنَّا»[٤].

وكلَا القولينِ يوافِقُ مذهَبَ الشَّافعيِّ رضي الله عنه؛ إذ لا نفقةَ عندَه فيما عدا الولادِ.

وقيلَ: وارثُ الطِّفلِ، وإليه ذهبَ ابنُ أبي ليْلَى.

وقيلَ: وارثُه المَحرَمُ منه، وهوَ مذهَبُ أبي حنيفةَ رحمه الله.

وقيلَ: عَصَباتُه، وبه قالَ أبو زيدٍ[٥].

---

(١) الثانية قرأ بها أبو جعفر بخلف عنه كما في «النشر» (٢/ ٢٢٧-٢٢٨)، ونسبت الأولى له أيضاً كما في «المحرر الوجيز» (١/ ٣١٢)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٩٣)، و«البحر» (٤/ ٢٩٨)، وذكر الكرماني أن الأصح عنه هو الثانية، ونسب الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٤٣٠) الأولى لأبي جعفر والثانية للأعرج.

(٢) في نسخة الخيالي: «إصلاحه».

(٣) في نسخة التفتازاني: «أي: تمان».

(٤) قطعة من حديث رواه الترمذي (٣٥٠٢) - وحسنه - عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) تنظر هذه الأقوال في «تفسير الطبري» (٤/ ٢٢١ - ٢٢٧)، و«الكشاف» (١/ ٥٣٠). والأخير رواه الطبري عن عمر رضي الله عنه والحسن وغيرهما. ولم أجده عن أبي زيد.

و﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما وجَبَ على الأبِ من الرِّزقِ والكِسْوَةِ.

﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ﴾؛ أي: فِصَالًا صَادرًا عن التَّراضِي منهما والتَّشاوُرِ بينهما قبل الحَولَينِ، و«التَّشاوُرُ» و«المُشاوَرَةُ» و«المَشْوَرَةُ» و«المَشُوْرَةُ»: استخراجُ الرَّأيِ، مِن «شُرْتُ العَسَلَ»: إذا استخرَجْتَهُ.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ في ذلكَ، وإنَّما اعتُبِرَ تَراضِيهِما مُراعاةً لصَلاحِ الطِّفلِ وحذَرًا أن يُقدِم أحدُهما على ما يُضِرُّ به لِغَرَضٍ.

﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ﴾؛ أي: تسترضعُوا المراضعَ أولادَكم؛ يُقالُ: أَرضَعَتِ المرأَةُ الطِّفلَ، واسترضَعْتُها إيَّاهُ؛ كقَولِك: أنجحَ الله حَاجَتي، واسْتنجَحتُه إيَّاهَا، فحُذِفَ المفعولُ الأوَّلُ للاستغناءِ عنه.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ فيهِ، وإطلاقُه يَدُلُّ على أنَّ لِلزَّوجِ أن يَسترضعَ للوَلدِ ويمنعَ الزَّوجَةَ من الإرضاعِ.

﴿إِذَا سَلَّمْتُم﴾ إلى المراضِعِ ﴿مَّآ ءَاتَيْتُم﴾: ما أَرَدتُم إيتاءَهُ؛ كقولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦].

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ﴿مَا أَتَيْتُم﴾[1] مِن «أتى إليه إحسَانًا»: إذا فعَلَهُ.

وقُرِئَ: «أُوتِيْتُم»[2]؛ أي: ما آتاكم اللهُ وأقدَرَكم عليه منَ الأجرَةِ.

﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ صِلةُ ﴿سَلَّمْتُم﴾؛ أي: بالوَجْهِ المتعَارَفِ المستحسَنِ شرعًا، وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ دَلَّ عليهِ مَا قبلَه، وليسَ اشتراطُ التَّسليمِ لجوازِ الاسترضاعِ، بل لِسلوكِ مَا هو الأَوْلَى والأَصلحُ للطِّفلِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٣)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٢) رويت عن عاصم في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٣٣).

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ مُبالغةٌ في المحافظةِ على ما شُرِعَ في أمرِ الأطفالِ والمراضِعِ ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ حَثٌّ وتهدِيدٌ.

(٢٣٤) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾؛ أي: وأزواجُ الَّذينَ..، أو: والَّذينَ يُتَوَفَّونَ مِنكم ويذرُوْنَ أَزْواجًا يتربَّصْنَ بَعْدَهم؛ كقولِهم: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بدِرهَمٍ»[1].

وقُرِئَ: «يَتَوَفَّوْنَ» بفتحِ الياءِ[2]؛ أي: يَستَوفُونَ آجَالهُم.

وتأنيثُ العَشرِ باعتبارِ اللَّيَالِي لأنَّها غُرَرُ الشُّهُورِ والأيَّامِ، ولذلكَ لا يَستعمِلونَ التَّذكيرَ في مثلِه قطُّ ذهَابًا إلى الأيَّامِ، حتَّى إنَّهم يقولونَ: «صُمتُ عَشرًا»، ويشهَدُ له قولهُ: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣] ثمَّ: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤]، ولعَلَّ المقتضِي لهذا التَّقديرِ: أنَّ الجنينَ في غالبِ الأَمرِ يتحرَّكُ لثلاثةِ أَشهُرٍ إن كانَ ذكرًا، ولأربعةٍ إن كانَ أُنثى، فاعتُبِرَ أقصَى الأجَلَينِ وزيدَ عليه العَشرُ استِظهَارًا؛ إذ ربَّما تضعفُ حَركتُهُ في المبادئِ فلا يُحَسُّ بها.

وعمُومُ اللَّفظِ يَقتضِي تَساويَ المسلمَةِ والكِتابيَّةِ فيه كما قالَ الشَّافعِيُّ، والحرَّةِ والأمَةِ كما قالَ الأصَمُّ، والحامِلِ وغيرِها، لكنَّ القياسَ اقتضى تَنصيفَ المُدَّةِ للأمَةِ، والإجماعَ خصَّ الحامِلَ عنه؛ لقولِه تعالَى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ

---

(١) أي: منوان منه بدرهم، «السمن» مبتدأ أول، و«منوان» مبتدأ ثان، وسوَّغ الابتداء به الوصف المحذوف؛ وهو: «منه»، و«بدرهم» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبرُ المبتدأ الأول.

والمنوان: تثنية مَنا، وهو كيل أو ميزان يساوي رطلين، ويثنى على منوان ومنيان، ويجمع على: أمْنَاءٍ، وأَمْنٍ، ومُنِيٍّ، ومِنِيٍّ. انظر: «تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٨٠)، و«القاموس» (مادة: منا).

(٢) رويت عن علي رضي الله عنه، وعن عاصم، وهي خلاف المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣١٤).

أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وعن عليٍّ وابن عبَّاسٍ أنَّها تعتدُّ بأقصى الأَجلَينِ احتِياطًا[1].

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: انقضَتْ عِدَّتُهنَّ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أيُّها الأئمَّةُ، أو المسلمونَ جَميعًا ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ مِن التَّعَرُّضِ للخُطَّابِ وسائرِ ما حُرِّمَ عليها للعِدَّةِ ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: بالوَجهِ الَّذي لا يُنكرُهُ الشَّرعُ، ومَفهُومُه: أنَّهنَّ لو فعلنَ ما يُنكَرُ فعَلَيْهِم أن يَكفُّوهُنَّ، فإن قصَّرُوا فعليهم الجُناحُ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ فيجازِيكُم عَلَيه.

(٢٣٥) - ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ «التَّعريضُ» و«التَّلويحُ»: إيهامُ المقصُودِ بما لم يُوضَعْ له حقيقةً ولا مجازًا؛ كقولِ السَّائلِ: «جئتُك لأسَلِّمَ عَليكَ».

و«الكِنَايةُ»: هي الدَّلالةُ على الشَّيءِ بذكرِ لَوازمِهِ وروادِفِه؛ كقولِكَ: «طويلُ النِّجادِ» لِلطَّويلِ، و«كثيرُ الرَّمَادِ» للمِضيَافِ.

و«الخطبَةُ» بالضَّمِّ والكَسرِ: اسمُ الحالةِ، غيرَ أنَّ المضمُومَةَ خُصَّتْ بالمَوعِظَةِ والمكسُورةَ بطلَبِ المرأةِ.

والمرادُ بـ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾: المعتدَّاتُ للوَفاةِ، والتَّعريضُ بخِطبَتِها أن يقولَ لها: إنَّكِ جَمِيْلةٌ، أو: نافقةٌ، ومِن غَرَضِي أن أتزوَّجَ، ونحوَ ذلك.

﴿أَوْ أَكْنَنتُمْ فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾: أو أضمَرْتُم في قلوبِكُم فلَم تذكروهُ تَصريحًا ولا تَعْريضًا.

﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ ولا تَصبِرونَ على السُّكوتِ عنهنَّ وعن الرَّغبَةِ فيهنَّ، وفيه نوعُ تَوبيخٍ.

---

(١) ذكره عنهما ابن المنذر في «الإشراف» (٥/ ٣٥١)، ورواه عن ابن عباس البخاري (٤٩٠٩).

﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ استِدراكٌ عن مَحذوفٍ دلَّ عليه ﴿سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾؛ أي: فاذكرُوهُنَّ ولكِنْ لا تُواعدُوهُنَّ نِكاحًا أو جِماعًا، عبَّر بالسِّرِّ عن الوَطءِ لأنَّه يُسَرُّ، ثمَّ عن العقدِ لأنَّه سببٌ فيه.

وقيلَ: مَعناه: لا تُوَاعِدُوهُنَّ في السِّرِّ، على أنَّ المعنيَّ بالمواعدَةِ بالسِّرِّ: المواعَدَةُ بما يُسْتَهْجَنُ.

﴿إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ وهو أن تعرِّضُوا ولا تُصَرِّحُوا، والمستثنَى منه مَحذوفٌ؛ أي: لا تواعدُوهُنَّ مُواعَدةً إلَّا مُواعَدةً مَعرُوفةً، أو: إلَّا مُواعَدَةً بقَولٍ معروفٍ.

وقيلَ: إنَّه استثناءٌ مُنقطِعٌ مِن ﴿سِرًّا﴾. وهو ضَعِيفٌ؛ لأَدائِهِ إلى قولِكَ: «لا تواعدُوهنَّ إلَّا التَّعريضَ» وهو غيرُ موعُودٍ.

وفيه دليلُ حُرمةِ تَصرِيحِ خِطبَة المعتدَّةِ، وجوازُ تَعريضِها إن كانَتْ معتَدَّةَ وفاةٍ، واختُلفَ في مُعتدَّةِ الفراقِ البائنِ، والأظهرُ جَوازُهُ.

﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ ذكرَ العَزمَ مُبالغةً في النَّهيِ عن العقدِ؛ أي: ولا تعزِمُوا عَقْدَ عُقدَةِ النكاحِ، وقيلَ: معناه: لا تقطَعُوا عقدَةَ النِّكاحِ، فإنَّ أصلَ «العَزمِ»: القَطْعُ.

﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾: حتَّى يَنتهيَ ما كتبَ من العِدَّةِ.

﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ من العَزْمِ على ما لا يجوزُ ﴿فَٱحْذَرُوهُ﴾ ولا تَعزِمُوه ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ لِمَن عزَمَ فلم يفعَل خشيَةً مِن الله ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يعَاجِلُكُم بالعقوبَةِ.

(٢٣٦) ـ ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾: لا تِبعَةَ من مَهْرٍ، وقيلَ: من وِزرٍ؛ لأنَّه لا بِدعةَ في الطَّلاقِ قبلَ المَسيسِ[١].

وقيلَ: كانَ النَّبيُّ ﷺ يُكثِرُ النَّهيَ عن الطَّلاقِ، فظُنَّ أنَّ فيه حَرجاً فنُفِيَ.

﴿إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾؛ أي: تجامعُوهُنَّ. وقرأَ الكسائيُّ: ﴿تُماسُّوهنَّ﴾ بضمِّ التَّاءِ ومدِّ الميمِ في جميعِ القرآنِ[٢].

﴿أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾: إلَّا أن تَفرِضوا، أو: حتَّى تَفرِضوا، أو: وتَفرِضُوا، والفَرْضُ: تسميَةُ المهرِ، و﴿فَرِيضَةً﴾ نصْبٌ على المفعُولِ بهِ، فعيلةٌ بمَعنى مَفعُولٍ، والتَّاءُ لنقلِ اللَّفظِ مِن الوَصفيَّةِ إلى الاسميَّةِ، ويحتمِلُ المصدَرَ، والمعنَى: أنَّه لا تَبِعَةَ على المطلِّقِ من مُطالبةِ المهرِ إذا كانَت المطلَّقةُ غيرَ مَمسُوسَةٍ ولم يُسَمَّ لها مَهرٌ[٣]، إذ لو كانَت مَمسوسَةً فعليهِ المسمَّى أو مَهرُ المثلِ، ولو كانَت غيرَ ممسُوسَةٍ ولكن سمَّى لها فلها نِصفُ المُسمَّى، فمنطوقُ الآيةِ يَنفي الوجُوبَ في الصُّورةِ الأُولَى، ومَفهومُها يقتضِي الوُجوبَ على الجملةِ في الأَخيرتَينِ.

﴿وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ عطفٌ على مُقدَّرٍ؛ أي: فطلِّقوهُنَّ ومتِّعُوهنَّ، والحِكمَةُ في إيجابِ المتعَةِ: جبرُ إيحاشِ الطَّلاقِ، وتَقدِيرُهَا مفوَّضٌ إلى رأيِ الحاكمِ، ويؤيِّدُهُ قولُه:

﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾؛ أي: على كلٍّ مِن الَّذي لَه سَعَةٌ والمقتِرِ

---

(١) قولُه: «لا بدعَةَ في الطَّلاقِ»؛ أي: لا يُعَدُّ بِدعِيًّا ولو كانَ في الحيضِ. «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٤)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٣) في نسخة الخيالي: «مهرا».

الضيِّقِ الحالِ مَا يُطيقُه ويَليقُ به، ويَدلُّ عليه قولُه عليه السَّلامُ لِأنصاريٍّ طلَّقَ امرأتَهُ المفوِّضَةَ[1] قبلَ أن يمَسَّها: «متِّعهَا بقَلَنْسُوَتِكَ»[2].

وقالَ أبو حنيفةَ: هي دِرْعٌ ومِلْحَفَةٌ وخمارٌ على حسبِ الحالِ، إلَّا أنْ يَقِلَّ مَهرُ مِثلِهَا مِن ذلك فلها نصفُ مَهرِ المثلِ.

ومفهومُ الآيةِ يقتضِي تخصيصَ إيجابِ المتعَةِ للمفوِّضةِ الَّتي لم يمسَّها الزَّوجُ، وألحقَ بها الشَّافِعيُّ في أَحدِ قولَيه الممسُوسةَ المفوِّضَةَ وغيرَها قِياسًا، وهو مقدَّمٌ على المفهُومِ.

وقرأَ حمزةُ وحفصٌ وابنُ ذكوانَ بفتحِ الدَّالِ[3].

﴿مَتَٰعَۢا﴾: تَمتيعًا ﴿بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾: بالوجهِ الَّذي يَستحسِنُه الشَّرعُ والمروءةُ ﴿حَقًّا﴾ صفةٌ لـ﴿مَتَٰعَۢا﴾ أو مَصدَرٌ مؤكِّدٌ؛ أي: حقَّ ذلك حَقًّا ﴿عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ الَّذينَ يُحسِنونَ إلى أنفسِهم بالمسَارعةِ إلى الامتثالِ، أو إلى المُطلقاتِ بالتَّمتيعِ، وسمَّاهُم مُحسِنينَ للمشارفَةِ تَرغيبًا وتحرِيضًا.

---

(١) المفوضة بفتح الواو وكسرها؛ فالكسر على نسبة التفويض للمرأة، والفتح على نسبته لوليها. وهي المدخول بها التي لم يسم لها مهر. انظر: «كشاف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي (٥/ ١٥٦).

(٢) ذكره بهذا اللفظ مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١/ ٢٠٠) على أنه سبب نزول الآية ولم يذكر له سنداً. وكذا فعل أكثر المفسرين كالثعلبي والواحدي والبغوي والزمخشري وابن الجوزي والقرطبي وغيرهم، وقال الشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ العِراقيُّ: «لم أَقِف عليهِ». انظر: «حاسية السيوطي» (٣/ ٤٢١). وقال الحافظ في «الكاف الشاف» (ص: ٢١): «لم أجده». لكنه عزاه في «العجاب» (١/ ٥٩٦) لمجاهد نقلاً عن ابن ظفر. وابن ظفر هو محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر المكي الصقلي المالكي، له: «ينبوع الحياة» في التفسير، توفي (٥٦٥هـ). انظر: «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١٦٧).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٤)، و«التيسير» (ص: ٨١). وقرأ بها الكسائي أيضًا.

(٢٣٧) ـ ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ لَمَّا ذكرَ حُكمَ المفوِّضَةِ أتبَعه حكمَ قَسيمِها؛ أي: فلهنَّ ـ أو: فالواجبُ ـ نصفُ ما فَرَضْتُم لهُنَّ، وهو دليلٌ على أنَّ الجُناحَ المنفيَّ ثَمَّ تَبِعَةُ المهرِ، وأَن لا متعَةَ معَ التَّشطيرِ لأنَّه قسيمُها.

﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾؛ أي: المطلَّقاتُ فلا يأخذنَ شيئًا، والصِّيغةُ[(١)] تحتمِلُ التَّذكيرَ والتَّأنيثَ، والفرقُ: أنَّ الواوَ في الأوَّلِ ضميرٌ والنُّونَ علامةُ الرَّفعِ، وفي الثَّاني لامُ الفعلِ والنُّونُ ضميرٌ، والفِعلُ مبنيٌّ ولذلك لم تؤثِّرْ فيه ﴿أَن﴾ هاهنا ونُصِبَ المعطوفُ عليه.

﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾؛ أي: الزَّوجُ المالكُ لعَقدِه وحَلِّه عمَّا يعودُ إليه بالتَّشطيرِ فيسُوقُ المهرَ إليها كَمَلًا، وهو مشعِرٌ بأنَّ الطَّلاقَ قبلَ المَسيسِ مخيِّرٌ للزَّوجِ غيرُ مُشَطِّرٍ بنفسِه، وإليه ذهَب بعضُ أصحابِنا والحنفيَّةُ.

وقيلَ: الوليُّ الَّذي يَلِي عقدَ نكاحِهنَّ، وذلك إذا كانَت المرأةُ صغيرةً، وهو قولٌ قَديمٌ للشَّافعيِّ.

﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ يؤيِّدُ الوجهَ الأوَّلَ[(٢)]، وعَفْوُ الزَّوجِ على وَجهِ التَّخييرِ ظاهرٌ وعلى الوجهِ الآخرِ[(٣)] عِبارةٌ عن الزِّيادةِ على الحقِّ، فتَسمِيَتُها عفوًا: إمَّا على المشاكَلَةِ، وإمَّا لأنَّهم يسوقونَ المهرَ إلى النِّساءِ عند التَّزوُّجِ، فمَن طلَّقَ قبلَ المَسيسِ استحقَّ استردَادَ النِّصفِ، فإذا لم يَستردَّه فقد عَفَا عنه.

---

(١) أي: صيغة الفعل «يعفون» بصورة عامة، لا بخصوص هذا الموضع.

(٢) قوله: «يؤيد الوجه الأول»؛ أي: وهو أن الذي بيده عقدةُ النكاح الزوجُ؛ لأن إسقاطَ الولي نصفَ المهر ليس بمستحب إجماعًا، فتعيَّن الحملُ على الزوج. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٥٢).

(٣) قوله: «وعلى الوجه الآخر»؛ أي: وهو أن الطلاق مشطِّرٌ بنفسه، وهو الأصحُّ عند الشافعي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٥٢).

وعن جُبَيْرِ بن مُطعِمٍ رضي الله عنه: أنَّه تزَوَّجَ امرأةً وطلَّقَها قبلَ الدُّخولِ[١]، فأكمَلَ لها الصَّداقَ وقالَ: أنا أحقُّ بالعَفْوِ[٢].

﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾؛ أي: ولا تنسَوْا أَنْ يتفضَّلَ بَعضُكُم على بَعضٍ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ لا يُضيِّعُ تفضُّلَكُم وإحسَانَكُم.

(٢٣٨) - ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ بالأداءِ لوَقتِها والمداومَةِ عليها، ولعلَّ الأمرَ بها في تَضاعيفِ أَحكامِ الأَولادِ والأَزواجِ لئلَّا يُلهيَهم الاشتِغالُ بشَأنِهم عنهَا.

﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾؛ أي: الوُسطى بينَ الصَّلواتِ، أو: الفُضلَى منها خصُوصًا، وهي صلاةُ العَصرِ؛ لقولِه عليه السَّلامُ يومَ الأحزابِ: «شَغَلُونا عنِ الصَّلاةِ الوُسْطَى صلاةِ العصرِ مَلأَ الله بيُوتَهُم نارًا»[٣]، وفَضلُهَا لكثرةِ اشتغالِ النَّاسِ في وَقتِها واجتماعِ الملائكةِ.

وقيلَ: صَلاةُ الظُّهرِ؛ لأنَّها في وسَطِ النَّهارِ، وكانت أشقَّ الصَّلواتِ عليهم[٤]، فكانَت أفضَلَ لقولِه عليه السَّلام: «أفضَلُ العِباداتِ أحمَزُها»[٥].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «قبل المسيس».

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» (٣٧١٤).

(٣) رواه مسلم (٦٢٧/ ٢٠٥) من حديث علي رضي الله عنه، و(٦٢٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) رواه أبو داود (٤١١)، والنسائي في «الكبرى» (٣٥٥) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: كان رسولُ الله ﷺ يصلِّي الظهرَ بالهاجِرة، ولم يكن يُصلِّي صلاةً أشدَّ على أصحاب رسول الله ﷺ منها، فنزلَت: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] وقال: إنَّ قبلَها صلاتَينِ وبعدَها صلاتَينِ.

(٥) قال المزي كما في «المقاصد الحسنة» (ص: ١٣٠): هو من غرائب الأحاديث، لم يُرو في شيء من الكتب الستة.

=

وقيـلَ: الفجـرُ؛ لأنَّها بين صَلَاتـي النهَارِ واللَّيـلِ، والوَاقعَةُ في الحدِّ المشـتركِ بينَهُما، ولأنَّها مَشـهودةٌ.

وقيلَ: المغربُ؛ لأنَّها المتوسِّطةُ بالعدَدِ ووترُ النَّهارِ.

وقيلَ: العِشاءُ؛ لأنَّها بينَ جَهريَّتينِ واقعتينِ طرَفي اللَّيلِ.

وعن عائشةَ رضيَ الله عنها أنَّه عليه السَّلامُ كانَ يَقرأُ: «والصَّلاةِ الوُسْطَى وصَلاةِ العَصرِ»(١) فتكونُ صلاةً من الأربعِ خُصَّت بالذِّكرِ مع العَصرِ لانفرادِهما بالفضلِ.

وقُرِئَ بالنَّصبِ(٢) على الاختصاصِ والمدحِ.

= وقالَ القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص: ١٠٠): قال الزركشي: لا يعرف، وقال ابن القيم في «شرح المنازل»: لا أصل له، قلتُ (القائل القاري): ومعناه صحيح؛ لما في «الصحيحين» عن عائشة: «الأجر على قدر التعب». اهـ.

وحديث عائشة رضي الله عنها رواه البخاري (١٧٨٧) ومسلم (١٢١١/ ١٢٦) بلفظ: «ولكنها على قدر نصَبك» أو قال: «نفقتك».

وقد روي هذا من قول ابن عباس رضي الله عنهما، ففي «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤/ ٢٣٣)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ٢٧٠)، عنه أنه سئل: أيُّ الأعمال أفضل؟ فقال: أحمزها. قال أبو عبيد: يروى هذا عن ابن جريج عمن يُحدِّثُه عن ابن عباس. وهو غير مرفوع، وإسناده ضعيف لإبهام الراوي عن ابن عباس. وقد رفعه ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٤٤٠)، ولم يسنده.

(١) رواه مسلم (٦٢٩). وقد روى مسلم أيضًا (٦٣٠) عن البراءِ بن عازبٍ أن هذا كان قرآنًا ثم نسخ، ولفظه: نزلتْ هذه الآيةُ: (حافِظُوا على الصَّلَوَاتِ وصلاةِ العصر)، فقرأناها ما شاء اللهُ، ثُمَّ نَسَخها اللهُ، فنَزلتْ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فقال رجلٌ كان جالسًا عند شَقِيق له: هي إذَنْ صلاةُ العصر، فقال البراء: قد أَخبرتُك كيف نَزلتْ، وكيف نَسَخها اللهُ، واللهُ أعلمُ.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢) عن محمد بن أبي سارة، و«الكشاف» (١/ ٥٥٠) عن عائشة رضي الله عنها.

﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ﴾ في الصَّلاةِ ﴿قَـٰنِتِينَ ﴾: ذاكرينَ له في القِيامِ، و«القُنُوتُ»: الذِّكرُ فيه. وقيلَ: خاشعينَ.

وقالَ ابنُ المسيِّبِ: المرادُ به: القُنوتُ في الصُّبْحِ[1].

(٢٣٩) ـ ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ مِنْ عَدُوٍّ أو غيرِه ﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾: فصَلُّوا راجِلِينَ وراكِبِينَ، و«رِجَالٌ»: جمعُ رَاجلٍ، أو رَجُلٍ بمعناهُ؛ كـ«قائِمٍ» و«قِيَامٍ»، وفيه دَليلٌ على وجوبِ الصَّلاةِ حالَ المسَايفَةِ، وإليه ذهبَ الشَّافعيُّ، وقالَ أبو حنيفةَ: لا يُصلَّى حالَ المَشيِ والمُسايَفَةِ ما لم يُمكِنِ الوُقوفُ.

﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ وزالَ خَوفُكُم ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ﴾: صَلُّوا صَلَاةَ الأَمنِ، أو اشكروهُ على الأَمْنِ.

﴿كَمَا عَلَّمَكُم ﴾ ذِكرًا مِثلَ ما علَّمكُم مِن الشَّرائعِ وكَيفيَّةِ الصَّلاةِ حَالتي الخَوْفِ والأَمْنِ، أو شكرًا يُوازيهِ، و«مَا» مَصدريَّةٌ أو مَوصولَةٌ.

﴿مَا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ مفعُولُ ﴿عَلَّمَكُم ﴾.

(٢٤٠) ـ ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم ﴾ قرأَها بالنَّصبِ أبو عمرٍو وابنُ عامرٍ وحَمزةُ وحفصٌ عن عاصمٍ[2]، على تقديرِ: الَّذينَ يُتَوفَّونَ منكم يُوصُونَ وصِيَّةً، أو: لِيُوصُوا وصِيَّةً، أو: كتبَ الله عليكم وصيَّةً، أو: أُلْزِمَ الَّذينَ يُتَوفَّوْنَ وصِيَّةً، ويُؤيِّدُ ذلك قراءةُ: «كُتِبَ عليكم الوَصيَّةُ لأَزواجِكُم متاعًا إلى الحَولِ»[3] مَكانَه[4].

---

(١) لم أجده.

(٢) وباقي السبعة بالرفع وستأتي. انظر: «السبعة» (ص: ١٨٤)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أي: مكانَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَـٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾. انظر: «الكشاف» (١/ ٥٥٣).

وقرأ الباقونَ بالرَّفعِ على تَقديرِ: ووصِيَّةُ الَّذينَ يُتوفَّوْنَ ـ أو: وحُكمُهُم ـ وَصيَّةٌ، أو: والَّذينَ يُتَوفَّوْنَ أهلُ وَصيَّةٍ، أو: كُتِبَ عليهم وَصِيَّةٌ، أو: عَلَيهِم وَصيَّةٌ.

وقُرِئَ: «مَتاعٌ» بدَلها[1].

﴿مَّتَـٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ﴾ نصبٌ بـ«يُوصُون» إن أُضمِرَت، وإلَّا فبالوَصيَّةِ، وبـ«متاعٌ» على قراءَةِ مَن قرأَه لأنَّه بمَعنى: التَّمتِيعِ.

﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ بدَلٌ منه، أو مصدَرٌ مؤكِّدٌ كقولِكَ: «هذا القولُ غيرَ مَا تقولُ»[2]، أو حالٌ مِن «أَزواجِهِم»؛ أي: غيرَ مُخرَجاتٍ، والمعنى: أنَّه يجبُ على الَّذينَ يُتَوفَّونَ أن يُوصوا قبلَ أن يُحتَضَرُوا لأَزواجِهِم بأَنْ يُمتَّعْنَ بعدَهُم حولًا بالسُّكْنى والنَّفقَةِ، وكانَ ذلك أوَّلَ الإسلامِ ثمَّ نُسِخَت المدَّةُ بقولِه: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وهو وإن كانَ متقدِّمًا في التِّلاوَةِ متأخِّرٌ في النُّزولِ، وسقَطَتِ النَّفقَةُ بتَوريثِها الرُّبُعَ أو الثُّمُنَ، والسُّكْنى لها بعدُ ثابتةٌ عندنا خِلافًا لأَبِي حنيفةَ.

﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾ عن مَنزِلِ الأزوَاجِ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أيُّها الأئمَّةُ ﴿فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ كالتَّطيُّبِ وتَركِ الحِدَادِ ﴿مِن مَّعْرُوفٍ﴾: ممَّا لم يُنكِرْهُ الشَّرْعُ، وهذا

---

(١) أي: «متاع لأزواجهم» وقرئ أيضًا: «فمتاع لأزواجهم»، وكلاهما عن أبيٍّ رضي الله عنه، ونسبت الأولى لعبيد بن عمير أيضًا. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٩٥)، و«الكشاف» (١/ ٥٥٣)، و«البحر» (٤/ ٣٧٩).

(٢) قوله: «هذا القولُ غيرَ ما تقولُ» «هذا» مبتدأ، و«القولُ» خبره، و«غيرَ» منصوب بفعل مقدر؛ أي: هذا القول أقول غيرَ ما تقول، كقولك: هذا زيد غيرَ ما تقول، معناه: هذا زيد أقول قولًا غيرَ ما تقول، ومثله قولك: «هذا القولُ لا قولَك»؛ أي: هذا القولُ لا أقول قولَك، فكل منهما مؤكد لقولك: «هذا القولُ»، وهذا مما يسمَّى تأكيدًا لغيره. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٢٧٦ب)، و«حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٦٣ب).

يدُلُّ على أنَّه لم يَكُن يجبُ عليها مُلازَمَةُ مَسكنِ الزَّوجِ والحِدادُ عليه، وإنَّما كانَت مُخيَّرَةً بينَ الملازمَةِ وأخذِ النَّفقةِ، وبينَ الخروجِ وتَركِها.

﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ ينتقِم ممَّن خالَفَهُ مِنهُم ﴿حَكِيمٌ﴾ راعٍ مَصالِحَهُم.

(٢٤١) ـ ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعُۢ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ أثبَتَ المتعَةَ للمُطلَّقاتِ جَميعًا بعدَما أوجَبَها لواحِدَةٍ مِنهُنَّ، وإفرادُ بعضِ العامِّ بالحُكمِ لا يُخَصِّصُه إلَّا إذا جوَّزنا تَخصيصَ المَنطوقِ بالمفهُومِ، ولذلك أوجبَها ابنُ جُبَيرٍ لكلِّ مُطلَّقَةٍ، وأوَّلَ غيرُه بما يعمُّ التَّمتيعَ الواجبَ والمُستحَبَّ، وقالَ قومٌ: المرادُ بالمتاعِ: نَفقَةُ العِدَّةِ.

ويجوزُ أَن تكونَ اللَّامُ للعَهدِ، والتَّكريرُ للتَّأكيدِ أو لتكرُّرِ القِصَّةِ.

(٢٤٢) ـ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما سبقَ مِن أحكامِ الطَّلاقِ والعِدَدِ ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ وَعدٌ بأنَّهُ سَيُبيِّنُ لعبَادِه من الدَّلائلِ والأَحكامِ ما يَحتاجونَ إليه معَاشًا ومَعادًا ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: لعَلَّكُم تَفْهمُونَها فتَستعمِلونَ العَقلَ فيها.

(٢٤٣) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ تَعجيبٌ وتَقريرٌ لِمَن سَمِعَ بقصَّتِهم مِن أهلِ الكِتابِ وأربابِ التَّواريخِ، وقد يُخاطَبُ بِهِ مَن لم يَرَ ولم يَسمَع فإنَّه صارَ مَثلًا في التَّعجيبِ.

﴿إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ يريدُ: أهلَ دَاوَرْدَانَ[1]، قريةٌ قِبَلَ واسِطٍ، وقعَ فيها طاعُونٌ فخرَجُوا هَاربينَ، فأَمَاتهُم اللهُ ثُمَّ أحيَاهم ليَعتبرُوا ويتيقَّنُوا أنْ لا مَفرَّ مِن قضاءِ اللهِ وقَدَره.

أو قومًا مِن بني إسرائيلَ دعَاهُم مَلِكُهُم إلى الجهادِ ففَرُّوا حذَر الموتِ فأَمَاتَهُم اللهُ ثمانيَةَ أيَّامٍ ثمَّ أحيَاهُم.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٤٠٩).

﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾؛ أي: أُلوفٌ كَثيرةٌ، قيلَ: عشرةٌ، وقيلَ: ثلاثون، وقيلَ: سَبعُون.

وقيلَ: مُتآلِفُونَ، جمعُ إِلْفٍ أو آلفٍ كـ«قاعِدٍ وقُعُودٍ»[١]، والواوُ للحالِ.

﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ مَفعُولٌ لـه ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟﴾؛ أي: قـالَ لهُـم: مُوتـوا فمَاتـوا؛ كقولِـه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، والمعنَـى: أَنَّهُـم مَاتـوا مِيتَـةَ رَجُـلٍ واحـدٍ مِـن غَيرِ عِلَّـةٍ بأَمـرِ اللهِ ومَشـيئَتِهِ.

وقيلَ: نادَاهم به مَلَكٌ، وإنَّما أُسنِدَ إلى اللهِ تعالى تخويفًا وتَهويلًا.

﴿ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ﴾ قيلَ: مرَّ حِزْقِيلُ على أهلِ دَاوَرْدَانَ وقد عَريَت عِظامُهُم وتفرَّقَت أوصَالُهم، فتعجَّبَ مِن ذلك فأَوحَى الله إليه: نَادِ فيهِم أن قُومُوا بأمرِ[٢] اللهِ، فنادَى فقَامُوا يقُولونَ: سُبحَانَك اللَّهُمَّ وبحَمدِكَ لا إلهَ إلَّا أنتَ[٣].

وفائدةُ القصَّةِ: تَشجيعُ المسلمينَ على الجهادِ والتَّعرُّضِ للشَّهَادةِ، وحَثُّهُم على التَّوكُّلِ والاستِسلامِ للقَضاءِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ حيثُ أحيَاهم ليعتَبِروا ويفُوزُوا، وقَصَّ عليكُم حَالهُم لِتستبصِرُوا ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾؛ أي: لا يَشْكُرونَه كما يَنبَغِي، ويجوزُ أن يُرادَ بـ«الشُّكرِ»: الاعتِبارُ والاستِبصَارُ.

---

(١) ذكر القونوي في «حاشيته» (٥/ ٣٣٣): أنَّ هذا تمثيل للثاني، ولم يمثل للأول لظهوره. قلت: هو كـ«عِلْم» و«علوم».

(٢) في نسخة الخيالي: «بإذن».

(٣) ذكره الواحدي في «البسيط» (٤/ ٣٠٩) عن ابن عباس ، والثعلبي في «تفسيره» (٦/ ٤٥١) عن عطاء ومقاتل والكلبي.

(٢٤٤) ـ ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ لمَّا بيَّنَ أنَّ الفِرارَ من الموتِ غيرُ مخلِّصٍ، وأنَّ المقدَّرَ لا مَحالَةَ واقِعٌ، أمرَهم بالقِتالِ؛ إذ لو جَاءَ أجَلُهُم ففي سَبيلِ الله، وإلَّا فالنَّصرُ والثَّوابُ.

﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لِمَا يقولُه المتخلِّفُ والسَّابقُ ﴿عَلِيمٞ﴾ بما يُضمِرانِه، وهو مِن وراءِ الجَزاءِ.

(٢٤٥) ـ ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ﴾ ﴿مَّن﴾ استفهَامِيَّةٌ مَرفوعَةُ الموضِعِ بالابتداءِ، و﴿ذَا﴾ خبَرُه، و﴿ٱلَّذِي﴾ صِفَةُ ﴿ذَا﴾ أو بَدَلُه، وإقراضُ اللهِ مَثَلٌ لتَقديمِ العَمَلِ الَّذي يُطلبُ بهِ ثوابُه.

﴿قَرۡضًا حَسَنٗا﴾: إِقراضًا مَقرونًا بالإخلاصِ وطِيبِ النَّفسِ، أو: مُقرَضًا حلالًا طَيِّبًا.

وقيلَ: القَرْضُ الحَسَنُ: المُجاهدَةُ والإنفاقُ في سَبيلِ اللهِ.

﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾: فيُضاعفَ جزاءَهُ، أخرجَهُ على صُورةِ المُغالَبَةِ للمُبالَغَةِ.

وقرأَ عَاصِمٌ بالنَّصبِ على جوابِ الاستِفْهَام حَملًا على المَعنى فإنَّ ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ﴾ في مَعنى: أَيُقرِضُ اللهَ أَحدٌ؟

وقرَأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿فيُضَعِّفُه﴾ بالرَّفعِ، وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ بالنَّصبِ[1].

﴿أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗ﴾ كثرةً لا يُقَدِّرها إلَّا اللهُ، وقيلَ: الواحِدُ سبعُ مئةٍ.

و﴿أَضۡعَافٗا﴾: جمعُ ضِعْفٍ، ونَصبُه على الحالِ مِن الضَّميرِ المنصُوبِ، أو

---

(١) ومثل عاصم قرأ الباقون لكن برفع الفاء. انظر: «السبعة» (ص: ٦٢٥)، و«التيسير» (ص: ٨١)، و«النشر» (٢/ ٢٢٨).

المفعُولِ الثَّانـي لتضمُّـنِ المُضاعفَةِ معنـى التَّصييـرِ، أو المصدَرِ علـى أنَّ الضِّعْفَ اسـمُ المَصدَرِ، وجمعُـه للتَّنويعِ.

﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾: يُقتِّرُ على بَعضٍ ويوسِّعُ على بعضٍ حَسْبَ ما اقتضَتْ حِكمَتُه، فلا تبخلُوا عليهِ بما وَسَّعَ عليكُم كيلَا يُبدِّلَ حَالَكُم.

وقرأ نافعٌ والكسائيُّ وأبـو بكرٍ بالصَّادِ، ومثلُه في «الأعراف» في قولِه تعالى: ﴿فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾ [الأعراف: ٦٩][1].

﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ فيجازِيكُم على ما قَدَّمْتُم.

(٢٤٦) ـ ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ «المَلأُ»: جماعةٌ يجتمعُونَ للتَّشاوُرِ لا واحدَ لهُ كـ«القَوْمِ»، و﴿مِنۢ﴾ للتَّبعيضِ.

﴿مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ﴾؛ أي: مِن بعدِ وَفاتِهِ و﴿مِنۢ﴾ للابتداءِ.

﴿إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ﴾ هو يوشَعُ أو شَمْعُونُ أو إشمويلُ: ﴿ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: أَقِم لنا أميرًا نَنهَضْ معَه للقتالِ، يدبِّرُ أمرَهُ ونصدُرُ فيه عن رأيِه.

وجَزمُ ﴿نُّقَٰتِلۡ﴾ على الجوابِ، وقُرِئَ بالرَّفعِ على أنّه حَالٌ[2]؛ أي: ابعَثْ لنا مقدِّرينَ القتالَ، و: «يقاتل» بالياءِ مَجزومًا ومَرفوعًا[3]، على الجوابِ والوَصفِ لـ﴿مَلِكٗا﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٥ ـ ١٨٦)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٥٨)، و«البحر» (٤/ ٤٠٣)، واختلفوا في جواز هذه القراءة أو عدمه في اللغة. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٥٧)، و«تفسير الطبري» (٤/ ٤٤١)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٢٦)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٢١).

(٣) بالرفع نسبت للضحاك وابن أبي عبلة. انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٣٣٠)، و«البحر» (٤/ ٤٠٣). وبالجزم نسبت لأبي عبد الرحمن السلمي. انظر: «تفسير الثعلبي» (٦/ ٩١). وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، لكن لم يقيدها برفع أو جزم، وإنما اكتفى بذكر =

﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ فُصِلَ بين «عسى» وخبَرِه بالشَّرْطِ، والمعنى: أتوَقَّعُ جُبْنكم عن القتالِ إن كُتبَ عَليْكم، فأَدخَلَ ﴿هَلْ﴾ على فعلِ التَّوقُّعِ مُسْتفهِمًا عمَّا هو المتوَقَّعُ عندَهُ تقريرًا وتثبيتًا.

وقُرِئ: ﴿عَسِيْتُم﴾ بكسرِ السِّينِ[1].

﴿قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾؛ أي: أيُّ غرَضٍ لنا في تَركِ القتال وقد عَرَضَ لنا ما يُوجِبُه ويحثُّ عليه مِن الإخراجِ عن الأوطانِ والإفرادِ عن الأولادِ؟

وذلك أنَّ جالُوتَ ومَن معه منَ العمالقةِ كانُوا يَسْكنُون ساحلَ بَحرِ الرُّومِ بين مِصرَ وفلسطينَ، وظهروا على بني إسرائيلَ فأخذوا ديارَهم وسَبَوا أولادَهم وأَسَرُوا من أبناءِ الملُوكِ أربعَ مئةٍ وأربعينَ.

﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾: ثلاثَ مئةٍ وثلاثةَ عشرَ بعدَدِ أهلِ بَدْرٍ ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وَعيدٌ لهُم على ظُلمِهم في تركِ الجِهَادِ.

(٢٤٧) ـ ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ «طَالُوتُ»: عَلَمٌ عِبريٌّ كـ«دَاوُدَ»، وجَعْلُه فَعَلُوتًا من الطُّولِ تَعسُّفٌ يدفعُه منعُ صَرفِه.

رُويَ: أنَّ نبيَّهُم عليه السَّلامُ لَمَّا دَعَا اللهَ أَن يملِّكَهُم أُتيَ بِعَصًا يُقاسُ بها مَن يملِكُ عَلَيهم، فلم يُسَاوِهَا إلَّا طالوتُ[2].

= الياء. وأجاز الفراء فيها الوجهين فقال في «معاني القرآن» (١/ ١٥٧): فإن قُرئت بالياء: (يقاتل) جاز رفعُها وجزمها، فأما الجزم فعلى المجازاة بالأمر، وأما الرفع فأن تجعل (يقاتلُ) صلة للمَلِك؛ كأنك قلت: ابعث لنا الَّذِي يقاتلُ.

(١) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ١٨٦)، و«التيسير» (ص: ٨١).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٤٥٥) بنحوه عن السدي، وذكره بلفظه الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٥٦١).

﴿قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ عَلَيۡنَا﴾ مِن أينَ يَكونُ لهُ ذلكَ ويَستأهِلُ ﴿وَنَحۡنُ أَحَقُّ بِٱلۡمُلۡكِ مِنۡهُ وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةٗ مِّنَ ٱلۡمَالِۚ﴾ والحالُ أنَّا أحَقُّ منه بالملكِ وراثَةً ومُكنَةً، وأنَّه فقيرٌ لا مَالَ له يعتَضِدُ به؟

وإنَّما قالوا ذلكَ لأنَّ طالوتَ كانَ فقيرًا راعيًا، أو سَقَّاءً، أو دَبَّاغًا، من أولادِ بنيامينَ، ولم تَكُن فيهِم النُّبوَّةُ والملكُ، وإنَّما كانتِ النُّبوَّةُ في أولادِ لاوي بنِ يعقوبَ والمُلكُ في أولادِ يَهُوذا، وكانَ فيهِم مِن السِّبطَينِ خَلْقٌ.

﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰهُ عَلَيۡكُمۡ وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ وَٱللَّهُ يُؤۡتِي مُلۡكَهُۥ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ﴾ لمّا استَبعَدُوا تملُّكَه لِفَقرِه وسُقوطِ نسَبِهِ رَدَّ عليهم ذلك:

أوَّلًا: بأنَّ العُمدَةَ فيه اصطفاءُ اللهِ، وقد اختَارَه عليكُم، وهو أعلَمُ بالمصَالِحِ مِنكم.

وثانيًا: بأنَّ الشَّرطَ فيه وُفورُ العلمِ ليتمكَّنَ به مِن مَعرفةِ الأُمورِ السِّياسيَّةِ، وجسَامةُ البدَنِ ليكونَ أعظمَ خطرًا في القلوب، وأقوى على مُقاومَةِ العَدُوِّ ومكابدَةِ الحُروبِ، لا مَا ذكَرتُم، وقد زادَه الله فيهِما، وكانَ الرَّجُلُ القائمُ يمدُّ يَدَهُ فينالُ رأسَهُ.

وثالثًا: بأنَّه تعالى مالكُ الملكِ على الإطلاقِ، فله أن يُؤتِيَهُ مَن يشاءُ.

ورابعًا: بأنَّه واسِعُ الفَضلِ يُوسِّعُ على الفَقيرِ ويُغنيهِ، عَليمٌ بمن يَليقُ بالملكِ من النَّسِيْبِ وغيرِه.

(٢٤٨) ـ ﴿وَقَالَ لَهُمۡ نَبِيُّهُمۡ﴾ لمَّا طالَبوا مِنهُ حُجَّةً على أنَّه سُبحانَه اصطفى طَالوتَ ومَلَّكَه عليهم: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلۡكِهِۦٓ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾: الصُّندُوقُ، «فَعَلُوتٌ» مِن «التَّوْبِ»؛ فإنَّه لا يزالُ يرجِعُ إليه ما يُخرَجُ منه، وليسَ بـ«فَاعُولٍ»

لِقلَّةِ نحوِ «سَلِسٍ» و«قَلِقٍ»، ومَن قرأَهُ بالهاءِ فلعلَّه أبدَلَه منه كما أبدَلَ مِن تَاءِ التَّأنيثِ لاشتراكِهِما في الهَمسِ والزِّيادةِ[1].

يُريد به صُندوقَ التَّوراةِ، وكانَ من خَشَبِ الشِّمْشَادِ مموَّهًا بالذَّهَبِ نحوًا من ثلاثةِ أَذرُعٍ في ذرَاعَينِ.

﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ الضَّميرُ للإتيانِ؛ أي: في إتيانِه سُكونٌ لكم وطُمأنينةٌ، أو للتَّابوتِ؛ أي: مودَعٌ فيه ما تَسْكنونَ إليه وهو التَّوراةُ، وكانَ مُوسَى عليه السَّلامُ إذا قاتلَ قَدَّمَه فتَسكنُ نفوسُ بني إسرائيلَ ولا يفرُّونَ.

وقيلَ: صورةٌ كانَت فيهِ مِـن زبَرجَدٍ أو ياقوتٍ، لها رأسٌ وذنَبٌ كرأسِ الهرَّةِ وذَنَبِهَا وجَناحَانِ، فتَئِنُّ فيَزِفُّ التَّابوتُ[2] نحوَ العَدُوِّ وهم يَتبَعُونَه، فإذا استقرَّ ثَبَتوا وسَكَنوا ونزلَ النَّصْرُ.

وقيلَ: صورُ الأنبياءِ مِن آدمَ إلى محمَّدٍ عليهم السَّلام.

وقيلَ: التَّابوتُ هو القلبُ، والسَّكينةُ ما فيه من العِلمِ والإخلاصِ، وإتيانُهُ: مَصيرُ قَلْبِهِ مَقرَّ العِلمِ والوَقارِ بعدَ أن لم يَكُن[3].

﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ﴾ رُضاضُ الألواحِ، وعَصَا مُوسَى وثيابُه، وعمامَةُ هارونَ، وآلُهُما: أبناؤُهُما، أو: أنفُسُهما والآلُ مُقْحَم لتَفخيمِ شَأنِهما، أو: أنبياءُ بني إسرائيلَ لأنَّهُم أبناءُ عَمِّهما.

---

(١) وإبدال التَّاء هاء إذا لم تكن للتَّأنيث شاذٌّ، كما ذكر الخفاجي في «حاشيته».

(٢) قوله: «فتئن فيزف التابوت»، قال الجوهري: الزفيف: السير السريع مثل الذَّفيف، يقال: زف الظليم والبعير يزِف، بالكسر. انظر: «الصحاح» (مادة: زفف). أي: يسمع منها أنين فيسرع التابوت.

(٣) وهذا مما يسمى بالتفسير الإشاري، وهو في الحقيقة ليس بتفسير ولا يجوز جعله تفسيراً بحال من الأحوال، لكنه من باب الشيء بالشيء يذكر على ما ذكر بعض العلماء.

﴿تَحۡمِلُهُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ قيـلَ: رفعَـه اللهُ بعـدَ مُوسـى فنزلَـتْ بـه الملائكَـةُ وهُـم ينظـرونَ إليه.

وقيلَ: كانَ بعدَه مع أنبيَائِهم يَسْتفتحُونَ به حتَّى أفسَدُوا فغلَبَهم الكفَّارُ عليه، وكانَ في أرضِ جالوتَ إلى أنْ مَلَّكَ الله طالوتَ، فأصابَهم بَلاءٌ حتَّى هَلَكَت خمسُ مَدائِنَ، فتشَاءمُوا بالتَّابُوتِ فوَضَعُوه على ثورَينِ فسَاقَتْهُما الملائِكَةُ إلى طالوتَ.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ يحتمِـلُ أَن يكـونَ مِـن تمـامِ كلامِ النَّبـيِّ، وأَن يكـونَ ابتـداءَ خطـابٍ مِـن الله تعالى.

(٢٤٩) ـ ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلۡجُنُودِ﴾: انفَصَلَ بهم عَن بلَدِهِ لِقتالِ العَمالِقَةِ، وأصلُه: فَصَلَ نفسَه عنه، ولكنْ لمَّا كَثُرَ حَذْفُ مَفعُولِه صَارَ كاللَّازم.

رُوِيَ أنَّه قالَ لَهم: لا يخرُجْ مَعي إلَّا الشَّابُّ النَّشيطُ الفَارغُ، فاجتمَعَ إليه ممَّن اختَارَه ثمانُونَ ألفًا، وكانَ الوَقتُ قَيْظًا فسَلَكُوا مَفازَةً وسَألُوا أن يُجريَ اللهُ لهم نهرًا ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبۡتَلِيكُم بِنَهَرٖ﴾: معَامِلُكُم معَاملَةَ المُختَبِرِ بما اقترَحْتُمُوه.

﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي﴾: فليـسَ مِن أَشْـيَاعِي، أو: ليـسَ بمتَّحِدٍ مَعي ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾؛ أَي: ومَـن لَـم يَذُقْـهُ، مِـن «طَعِـمَ الشَّـيءَ»: إذا ذَاقـهُ مَأكـولًا أو مَشـروبًا، قالَ:

وإِنْ شِئتِ لم أَطْعَمْ نُقَاخًا ولا بَرْدَا[1]

وإنَّما عَلمَ ذلك بالوَحْيِ إن كانَ نبيًّا كما قيلَ، أو بإخبارِ النَّبيِّ.

---

(١) عجز بيت للعرجي كما في «الحيوان» للجاحظ (٥/ ٣٢)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٦٤)، و«الصحاح» (مادة: نقخ)، وهو في «ديوانه» (ص: ١٠٩)، ونسب لعمر بن أبي ربيعة، انظر: «ديوانه» (ص: ٩٥)، وللحارث بن خالد المخزومي، انظر: «ديوانه» (ص: ١١٧). وصدره:

فـإن شـئتِ حرَّمـتُ النسـاءَ سـواكمُ

﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةَۢ بِيَدِهِۦ﴾ استثناءٌ مِن قولِهِ: ﴿فَمَن شَرِبَ﴾ وإنَّما قُدِّمَت عليه الجملةُ الثَّانيةُ للعِنايةِ بها كما قُدِّمَ «الصَّابئون» على الخبرِ في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [البقرة: ٦٢]، والمعنى: الرُّخصَةُ في القليلِ دُونَ الكَثيرِ.

وقَرأَ ابنُ عامرٍ والكُوفِيُّونَ بضمِّ الغَينِ[1].

﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾؛ أي: فكَرَعُوا فيه؛ إذ الأصلُ في الشُّربِ مِنهُ أَنْ لا يَكونَ بوسَطٍ، وتَعميمُ الأوَّلِ ليتَّصِلَ الاستثناءُ، أو: أَفرطوا في الشُّربِ إلَّا قليلًا منهم.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[2] حَملًا على المعنى؛ فإنَّ قولَه: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ﴾ في مَعنَى: فلم يُطيعوهُ.

والقَليلُ كانُوا ثلاثَ مئةٍ وثلاثةَ عشَرَ رجلًا، وقيلَ: ثلاثةُ آلافٍ، وقيلَ: أَلفٌ.

ورُوِيَ: أنَّ مَن اقتصرَ على الغُرفَةِ كفَتْهُ لشُربِهِ وإِداوَتِه، ومَن لم يقتصِرْ غلبَ عليه عَطَشُه واسودَّتْ شَفَتُه ولم يَقدِرْ أَنْ يَمْضِيَ، وهكذا الدُّنيا لقاصدِ الآخرَةِ.

﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾؛ أي: القليلُ الَّذينَ لم يخالِفُوه ﴿قَالُواْ﴾؛ أي: بعضهُم لبعضٍ: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾ لكَثرَتِهم وقوَّتِهم.

﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾؛ أي: قالَ الخُلَّصُ مِنهُم الَّذينَ تيَقَّنُوا لقاءَ اللهِ تعالى وتوقَّعُوا ثوابَهُ، أو علِمُوا أَنَّهُم يُسْتَشهَدُونَ عمَّا قريبٍ فيَلْقَونَ اللهَ.

وقيلَ: هم القليلُ الَّذينَ ثبتُوا معَهُ، والضَّميرُ في ﴿قَالُواْ﴾ للكثيرِ المنخَزلينَ عنهُ اعتذارًا في التَّخلُّفِ وتخذِيلًا للقَليلِ، وكأَنَّهُم تقَاوَلُوا به والنَّهرُ بينَهُما:

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧)، و«التيسير» (ص: ٨١). والكوفيُّونَ هم عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) نسبت لأبيٍّ والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٦٧).

﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةً كَثِيرَةَۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ﴾: بحكمِهِ وتَيسيرِه، و﴿كَم﴾ تَحتمِلُ الاستفهامَ والخبرَ، و﴿مِّن﴾ مَزِيدَةٌ أو مُبيِّنَةٌ.

و«الفِئَةُ»: الفرقةُ مِن النَّاسِ، مِنْ «فأَوْتُ رأسَهُ»: إذا شَقَقْتَه، أو مِن «فاءَ» إذا رَجَعَ، فوزْنُها: فِعَةٌ أو فِلَةٌ.

﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ بالنُّصْرَةِ والإثابةِ.

(٢٥٠) ـ ﴿وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾؛ أي: ظَهَروا لهُمْ ودَنَوا منهُم ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ الْتَجَؤُوا إلى الله بالدُّعاءِ، وفيه ترتيبٌ بليغٌ: إذ سألوا أوَّلًا إفراغَ الصَّبْرِ في قلوبِهم الَّذي هو مِلَاكُ الأمرِ، ثمَّ ثباتَ القدَمِ في مداحِضِ الحَربِ المسبَّبِ منهُ، ثمَّ النَّصرَ على العَدُوِّ المرتَّبَ عليهما غالبًا.

(٢٥١) ـ ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾: فكسَروهُم بنَصرِه، أو مصَاحِبينَ لنصرِه إيَّاهُم إجَابةً لدُعَائِهم ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ قيلَ: كانَ إيشى أبو داودَ في عَسكرِ طالوتَ مع سِتَّةٍ منْ بَنِيْهِ، وكانَ داودُ سابِعَهم، وكانَ صغيرًا يرعَى الغنَمَ، فأُوحَى الله تعالى إلى نبيِّهم أنَّه الَّذي يَقتُلُ جالوتَ، فطَلَبَه من أَبيهِ فجاءَ، وقد كلَّمَهُ في الطَّريقِ ثلاثةُ أحجارٍ وقالَت له: إنَّكَ بنا تَقتُلُ جَالوتَ، فحملهَا في مخلاتِهِ ورَماهُ بها فقتَلَهُ، ثمَّ زوَّجَه طالُوتُ بنتَهُ.

﴿وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾؛ أي: مُلكَ بني إسرائيلَ، ولم يجتمِعُوا قبل داودَ على مَلِكٍ ﴿وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾: النُّبوَّةَ ﴿وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُۗ﴾ كالسَّرْدِ وكلامِ الدَّوابِّ والطَّيْرِ.

﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾؛ أي: ولَولا أنَّه تَعالى يَدْفَع بعضَ النَّاسِ ببَعْضٍ،

ويَنصُرُ المُسلمينَ على الكفَّارِ، ويَكُفُّ بهم فسَادَهم، لغلَبُوا وأفسَدُوا في الأرضِ، أو لفَسَدَتِ الأرضُ بشُؤمِهِم.

قرأَ نافِعٌ هنا وفي الحجِّ: ﴿دِفَاعُ اللهِ﴾[1].

(٢٥٢) ـ ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ إشارَةٌ إلى ما قُصَّ مِن حديثِ الألوفِ، وتمليكِ طَالوتَ، وإتيانِ التابُوتِ، وانهزامِ الجبَابرَةِ، وقتلِ داودَ جالوتَ.

﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾: بالوَجْهِ المطابِقِ الَّذي لا يَشُكُّ فيه أَهْلُ الكتابِ وأربابُ التَّواريخِ.

﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ لَمَّا أَخبرتَ بها مِن غيرِ تعرُّفٍ ولا استماعٍ.

(٢٥٣) ـ ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ﴾ إشارةٌ إلى الجماعةِ المذكورةِ قصَصُها في السُّورةِ، أو المَعلومَةِ للرَّسُولِ، أو جماعةِ الرُّسُلِ، واللَّامُ للاستغراقِ.

﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ بأَنْ خصَصْناهُ بمنقبَةٍ ليسَت لغَيرِه.

﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ تفصيلٌ له، وهو مُوسَى عليه السَّلامُ[2]، وقيلَ: مُوسى ومحمَّدٌ عليهِما السَّلامُ، كلَّم مُوسَى ليلةَ الحَيرةِ وفي الطُّورِ[3]، ومحمَّدًا عليه السَّلامُ ليلةَ المعرَاجِ حين كانَ قابَ قوسينِ أو أدنى، وبينَهُما بَونٌ بعيدٌ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧)، و«التيسير» (ص: ٨٢ و١٥٧).

(٢) قولـه: «تفصيـلٌ لـه»؛ أي: لتفضيـل المجمل في قولـه: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، «وهـو»؛ أي: مَن كلَّم الله «موسـى...».

(٣) «الحيرة» بفتح الحاء؛ أي: تحيُّره في معرفة طريقه من مسيره من مَدْين إلى مصر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧١). وقال الشهاب: «الخِيَرَةُ» بكسرٍ ففتحٍ بمعنى: الاختيارِ، سُمِّيَت بذلك لِما في الآيةِ. وذكر نحوه شيخ زاده في «حاشيته» (٢/ ٦١٩)، والقونوي في «حاشيته» (٥/ ٣٦٩). وقوله: «لما في الآية» هي قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ [طه: ١٣].

وقُـرِئَ: «كَلَّـمَ اللهَ» و: «كالَـمَ اللهَ» بالنَّصْبِ[1]؛ فإنَّـه كلَّمَ اللهَ كمـا أنَّ اللهُ كلَّمَهُ، ولذلـكَ قيلَ: كليـمُ اللهِ، بمعنَـى: «مُكالِمُه».

﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ بأَنْ فضَّلَه على غيرِهِ مِـن وُجوهٍ مُتعدِّدَةٍ، وبمراتبَ متباعِدَةٍ، وهوَ محمَّدٌ عليه السَّلامُ؛ فإنَّه خُصَّ بالدَّعوَةِ العَامَّةِ، والحجَجِ المُتكاثِرَةِ، والمُعجِزاتِ المُستمِرَّةِ، والآياتِ المترقَّبةِ[2] المتعَاقبَةِ بتَعاقُبِ الدَّهرِ، والفَضائلِ العِلْمِيَّة والعَمَلِيَّةِ الفائتةِ للحَصرِ، والإبهَامُ لتَفخيمِ شَأنهِ كأَنَّه العَلَمُ المتعيِّنُ لهذا الوَصفِ المستغني عَن التَّعيينِ.

وقيلَ: إبراهيمُ عليه السَّلامُ، خَصَّصَهُ بالخُلَّة[3] الَّتي هيَ أَعلى المراتبِ.

وقيلَ: إدريسُ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧].

وقيلَ: أولُو العَزْمِ من الرُّسُلِ.

﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ خصَّه بالتَّعيينِ لإفراطِ اليَهودِ والنَّصَارى في تَحقيرِهِ وتَعظيمِهِ، وجعلَ مُعجِزاتِهِ سبَبَ تَفضيلِهِ لأَنَّها آياتٌ واضِحَةٌ ومُعجِزاتٌ عظيمَةٌ لم يَستَجْمِعْهَا غيرُهُ.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ هُدَى النَّاسِ جميعًا[4] ﴿مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم﴾: مِن بَعدِ

---

(١) الأولى في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢) عن ابن ميسرة، و«الكشاف» (١/ ٥٧١)، و«البحر» (٤/ ٤٥١) دون نسبة.

والثانية في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٥٧١)، و«البحر» (٤/ ٤٥١)، عن اليماني، هو محمد بن السميفع، وزاد أبو حيان نسبتها لأبي المتوكل وأبي نهيك.

(٢) «المترقبة» من نسخة التفتازاني والخيالي.

(٣) في نسخة التفتازاني: «بالحكمة».

(٤) قوله: «هدى الناسِ جميعًا...» أُورد عليه أن المذكور في المعاني أنّ مفعول المشيئة المقدر ما يفيده =

الرُّسلِ ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾: المُعجِزاتُ الوَاضِحَةُ؛ لاختلافِهم في الدِّينِ وتَضليلِ بَعضِهِم بَعضًا.

﴿وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ﴾ بتوفِيقِهِ التزامَ دينِ الأَنبياءِ تفضُّلًا ﴿وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَ﴾ لإعراضِه عَنه بخذلانِهِ.

﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ﴾ كرَّرهُ للتَّأكيدِ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ فيُوفِّقُ مَن يَشاءُ فَضلًا ويَخذُلُ مَن يشاءُ عَدلًا.

والآيَةُ دليلٌ على أنَّ الأنبياءَ مُتفاوِتَةُ الأَقدامِ، وأنَّه يَجوزُ تَفضيلُ بعضِهم على بعضٍ ولكنْ بقاطعٍ؛ لأنَّ اعتبارَ الظَّنِّ فيما يتعلَّقُ بالعَملِ[1]، وأنَّ الحوادِثَ بيَدِ اللهِ تَابعَةٌ لِمَشيئَتِهِ؛ خيرًا كانَ أو شرًّا، كُفْرًا أو إيمانًا.

= الجزاء كما في: ﴿وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ﴾ [النحل: ٩]؛ أي: لو شاء هدايتكم، فالظاهر: ولو شاء عدم الاقتتال.

وأجيب بأنه لم يرتضه لأنّ العدم لا يحتاج إلى مشيئة وإرادة بل يكفي فيه عدم تعلق الإرادة بالوجود. انظر: «حاشية الخفاجي».

ولم يرتض الآلوسي هذا التوجيه فقال: ومَن قدَّر: ولو شاء الله هُدَى الناسِ جميعًا ما اقتتل... إلخ، وعدَل عما تقتضيه القاعدة ظنًّا بأن هذا العدم لا يحتاج إلى مشيئة وإرادة بل يكفي فيه عدم تعلق الإرادة بالوجود لم يأت بشيء.

وقال قبله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم﴾؛ أي: لو شاء الله تعالى عدم اقتتالهم ما اقتتلوا بأن جعلهم متفقين على الحق واتِّباع الرسل الَّذينَ جاؤوا به، فمفعول المشيئة محذوف لكونه مضمونَ الجزاء على القاعدة المعروفة. انظر: «روح المعاني» (٣/ ٣٨٣).

قلت: وعلى كل حال ففيما قالوه تجنب عن مذهب الاعتزال الذي انتحاه الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٥٧٣) بقوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ مشِيئةَ إلجاءٍ وقَسْرٍ.

(١) قوله: «فيما يتعلَّق بالعمل»؛ أي: لا فيما يتعلَّق بالعقائد. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٢). =

(٢٥٤) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾: ما أوجبتُ عليكم إنفاقَه ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾: مِن قَبلِ أَن يأتيَ يومٌ لا تقدِرُونَ على تَدارُكِ ما فرَّطْتُم والخلاصِ مِن عَذابِه؛ إذ لا بيعَ فيهِ فتحصِّلونَ ما تُنفِقُونَه أو تفتَدونَ بهِ مِن العَذابِ، ولا خُلَّةَ حتَّى يُعينكُم عليه أَخِلَّاؤكُم أو يسَامِحُوكُم بهِ، ولا شَفاعَةَ إلَّا لِمَن أَذِنَ له الرَّحمنُ ورضِيَ له قولًا حتَّى تتَّكِلُوا على شُفَعاءَ تَشفَعُ لَكُم في حَطِّ ما في ذِمَمِكم، وإنَّما رُفِعَت ثَلاثَتُها معَ قَصدِ التَّعميمِ لأنَّها في التَّقديرِ جوابُ: هل فيه بيعٌ أو خُلَّةٌ أو شفَاعَةٌ؟

وقد فتحَها ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو ويعقوبُ على الأَصْلِ[1].

﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ يريدُ: التَّارِكُونَ للزَّكَاةِ هُم الَّذينَ ظَلَمُوا أنفُسَهُم أو وَضَعُوا المالَ في غَيرِ مَوضِعِه وصَرفوهُ على غَيرِ وَجْهِه، فوُضِعَ الكافرونَ مَوضِعَه تغليظًا وتهديدًا؛ كقولِه: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] مكانَ: ومَن لم يحجَّ، وإيذانًا بأنَّ تركَ الزَّكاةِ مِن صِفاتِ الكُفَّارِ؛ كقَولِه: ﴿وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦ ـ ٧].

(٢٥٥) ـ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، والمعنَى: أنَّه المستَحِقُّ للعبادةِ لا غَير، وللنُّحاةِ خِلافٌ في أنَّه: هل يُضمَرُ لـ«لا» خبرٌ مثل: في الوُجودِ، أو: يَصِحُّ أن يُوجَدَ[2]؟

= ولم يسلم الخفاجي بهذا، ونظر فيه العصام الإسفرايني فقال: وليس تفضيل بعض على بعض مسألة اعتقادية حتى يقال: لا يكفي فيه الظن، وعدم كفاية الظن لا يدل على عدم جواز التفضيل بالظن، وكون المفضِّل بالظن آثمًا. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية عصام الدين» (١٥٤/ ب).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧ ـ ١٨٨)، و«التيسير» (ص: ٨٢)، و«النشر» (٢/ ٢١١).

(٢) قوله: «مبتدأ وخبر...» قال الشهاب: يعني: الجلالة مبتدأ والجملة بعده خبرٌ، وأما خبر ﴿لَآ﴾ =

﴿ٱلْحَىُّ﴾: الَّذي يَصِحُّ أن يَعلَمَ ويَقدِرَ[١]، وكلُّ ما يَصِحُّ له فهو واجبٌ لا يزولُ؛ لامتناعِهِ عن القوَّةِ والإمكانِ[٢].

﴿ٱلْقَيُّومُ﴾: الدَّائمُ القِيامِ بتَدبيرِ الخلقِ وحِفظِهِ، فَيْعُولٌ مِن «قامَ بالأَمرِ»: إذا حَفظَهُ.

﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ «السِّنَةُ»: فتُورٌ يتقدَّمُ النَّومَ، قالَ ابنُ الرِّقاعِ العامليُّ[٣]:

وَسْنَانُ أقصَدَهُ النُّعَاسُ فرَنَّقَتْ ... في عَيْنِهِ سِنَةٌ وليسَ بنائِمِ[٤]

= فمحذوف اختلف في تقديره كما ذكره المصنف رحمه الله، قال الإمام رحمه الله: تقديره: (في الوجود) لا يدل على نفي إمكان الألوهية لغير الله، وتقديره: (يصح أن يوجد) لا يدل على وجوده تعالى.
وأجيب: بأن التوحيد نفي الشركة في الوجود فلا بأس في عدم الدلالة على نفي إمكان ألوهية الغير لأنَّه ليس بمقصود هاهنا، وأيضًا التوحيد إنما يعتبر بعد الوجود فتأمَّل. انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) قوله: «الذي يَصِحُّ أن يَعلَمَ ويَقدِرَ» إشارة إلى ما حققه في قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] حيث قال: «والحيَاةُ حَقيقةٌ في القوَّةِ الحسَّاسَةِ أو ما يقتضيهَا»، ثم قال: «وإذَا وُصف بها البَاري تعالى أُريدَ بها صحَّةُ اتصَافِهِ بالعِلمِ والقُدرةِ اللازمَةِ لهَذهِ القوَّةِ فينا، أو معنًى قائمٌ بذاتِه يقتضِي ذلك على الاستعارةِ». وهنا اكتفى بالأول لأنَّه الراجح المعوَّل. انظر: «حاشية القونوي» (٥/ ٣٧٩).

(٢) قوله: «لامتناعه»؛ أي: الواجب «عن القوة والإمكان»؛ أي: عن الاتصاف بهما؛ لأنهما من صفات الحدوث، بجعل عطف (الإمكان) على (القوة) عطفَ تفسير. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٤).
قلت: فليس المراد بالقوة المعنى المعروف لها، وإنما المعنى المصطلح عليه في العلوم العقلية، فهي: إمكان الشيء مع عدم حصوله بالفعل، وهي مقابلة للفعل على ذاك الاصطلاح. انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» للتهانوي (٢/ ١٢٨٠ و١٣٤٤).

(٣) في نسخة الخيالي: «العامري»، وليست في باقي النسخ، والصواب المثبت.

(٤) انظر: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٧٨)، و«الوحشيات» لأبي تمام (ص: ١٩٤)، و«تفسير =

و«النَّومُ»: حالٌ يَعرِضُ للحَيوانِ مِن استرخاءِ أَعصابِ الدِّمَاغِ مِن رُطوباتِ الأَبخِرَةِ المُتصاعِدَةِ بحيثُ تَقِفُ الحَوَاسُّ الظَّاهِرَةُ عن الإحسَاسِ رأسًا، وتقديمُ السِّنَةِ عليه ـ وقياسُ المبالَغَةِ عَكْسُه ـ على ترتيبِ الوجُودِ(١)، والجُملةُ نفيٌ للتَّشبيْهِ وتأكيدٌ لكَونِهِ حَيًّا قيُّومًا، فإنَّ مَن أخذَهُ نَومٌ أو نُعاسٌ كانَ مَؤُوفَ الحياةِ(٢) قاصرًا في الحِفظِ والتَّدبيرِ، ولذلكَ تُرِكَ العَاطفُ فيه وفي الجُملِ الَّتي بعدَهُ.

﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ تقريرٌ لقيُّوميّتِه، واحتجاجٌ على تفرُّدِه في الأُلوهيَّةِ، والمرادُ بما فيهما: ما وُجد فيهما؛ داخلًا في حقيقتِهما، أو خارجًا عنهما متمكِّنًا فيهما، فهو أبلغُ من قولِه: له السَّماواتُ والأرضُ وما فيهنَّ.

﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ بيانٌ لكبرياءِ شَأنِه، وأنَّه لا أحدَ يسَاويهِ أو يُدانيهِ يَستقِلُّ بأنْ يَدفعَ ما يُريدُهُ شفاعةً واستكانةً فضلًا أن يُعاوِقَهُ عِنادًا أو مُناصبةً.

﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: ما قَبلَهُم وما بَعدَهم، أو بالعَكْسِ؛ لأنَّكَ مُستقبِلُ المستقبَلِ ومُستَدبِرُ الماضي، أو: أمورَ الدُّنيا وأمُورَ الآخرةِ، أو عكسَهُ، أو: ما يُحِسُّونَه وما يَعقلونَه، أو: ما يُدرِكُونَه وما لا يُدرِكُونَه.

والضَّميرُ لـ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لأنَّ فيهم العُقلَاءَ، أو لِمَا دلَّ عليه ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى﴾ من الملائكةِ والأَنبياءِ.

= الطبري» (٤/ ٥٣٠)، و«البحر» (٤/ ٤٤٨)، و«اللسان» (مادة: رنق)، وفيه: رنق النوم في عينه: خالطها.

(١) قوله: «وتقديم السنة عليه» مبتدأ «وقياس المبالغة عكسه» جملة حالية متوسطة بينه وبين خبره، وهو «على ترتيب الوجود»؛ إذ وجود السِّنَة سابق على وجود النوم، فهو على طريقة: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩]، قَصْدًا إلى الإحاطة والإحصاء. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٤).

(٢) قوله: «كان مَؤُوف الحياة»؛ أي: كان به آفة تُخِلُّ بالحياة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٤).

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾: مِن مَعلوماتِه ﴿إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ أن يَعلموا، وعطفُه على ما قبلَه لأنَّ مَجموعَهُما يدلُّ على تفرُّدِه بالعِلم الذَّاتيِّ التَّامِّ الدَّالِّ على وَحْدانيَّتِه.

﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ تَصويرٌ لِعظَمَتِه وتمثيلٌ مُجرَّدٌ؛ كقولِه: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ولا كرسيَّ في الحقيقةِ ولا قاعِدَ[٣].

وقيلَ: ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ مَجازٌ عَن عِلمِه أو مُلْكِه، مأخوذٌ من كُرسيِّ العالِمِ والملكِ.

وقيلَ: جِسْمٌ بين يدَي العَرشِ ـ ولذلك سُمِّيَ كُرْسِيًّا ـ محيطٌ بالسَّماواتِ السَّبعِ؛ لقولِهِ عليه السَّلامُ: «ما السَّماوات السَّبعُ والأرضُون السَّبْعُ مع الكُرسيِّ إلَّا كحَلْقةٍ في فلاةٍ، وفَضلُ العَرشِ على الكُرسيِّ كفَضلِ تلكَ الفَلاةِ على تلكَ الحَلْقةِ»[٤].

(٣) كذا ذكر المصنف هذا القول متابعًا فيه الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٥٧٧)، والذي يظهر من صنيعه اختياره، حيث قدمه، وساق ما بعده بصيغة: (قيل)، على عادته في تضعيف الأقوال حيث يؤخرها ويقدم لها بـ(قيل). واختار معناه القفَّال كما ذكر أبو حيان في «البحر» (٤/ ٤٧٢)، وعلى هذا القول أكثر الخلف كما ذكر الآلوسي حيث قال: وهذا الذي اختاره الجمُّ الغفير من الخلف فرارًا من توهم التجسيم، وحملوا الأحاديث التي ظاهرها حملُ الكرسي على الجسم المحيط على مثل ذلك، لا سيما الأحاديث التي فيها ذكر القدم...

ثم قال: وأنت تعلم أن ذلك وأمثاله ليس بالداعي القوي لنفي الكرسي بالكلية، فالحق أنه ثابت كما نطقت به الأخبار الصحيحة، وتوهُّم التجسيم لا يُعبأ به، وإلَّا للَزم نفيُ الكثير من الصفات، وهو بمعزل عن اتِّباع الشارع والتسليم له، وأكثرُ السلف الصالح جعلوا ذلك من المتشابه الذي لا يحيطون به علمًا، وفوَّضوا علمه إلى الله تعالى مع القول بغاية التنزيه والتقديس له تعالى شأنُه. انظر: «روح المعاني» (٣/ ٣٩٧ـ٣٩٨).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٢)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وإسناده ضعيف.

ولعَلَّه الفَلَكُ المشهُورُ بفَلَكِ البُرُوجِ[١].

وهو في الأصلِ لِمَا يُقْعَدُ عليهِ ولا يَفضلُ عن مقعَدِ القاعِدِ، وكأنَّه منسُوبٌ إلى «الكِرْسِ»، وهو الملبَّدُ[٢].

﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾: ولا يُثقِلُهُ؛ مأخوذٌ مِن «الأَوَدِ»، وهو الاعوِجَاجُ ﴿حِفْظُهُمَا﴾؛ أي: حِفظُ السَّماواتِ والأَرضِ، فحذَفَ الفاعِلَ وأضَافَ المصدَرَ إلى المفعُولِ.

﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ﴾: المتعَالي عن الأَندادِ والأَشباهِ ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾: المُستَحقَرُ بالإضافةِ إليه كلُّ ما سِوَاه.

وهذِهِ الآيةُ مُشتمِلَةٌ على أمَّهاتِ المسائلِ الإلهيَّةِ، فإنَّها دالَّةٌ على أنَّه تعالى مَوجودٌ واحدٌ في الإلهيَّةِ، متَّصِفٌ بالحيَاةِ، واجبُ الوُجودِ لذاتِه مُوجِدٌ لغيرِه، إِذِ القيومُ هو القائِمُ بنَفسِه المقيمُ لغيرِهِ، منزَّهٌ عن التَّحيُّزِ والحلولِ، مُبرَّأٌ عن التَّغيُّرِ والفُتورِ، لا يناسبُ الأشبَاحَ، ولا يَعتريهِ ما يَعترِي الأرواحَ، مالكُ الملكِ والملكوتِ، ومُبدِعُ الأُصولِ والفُرُوعِ، ذو البَطشِ الشَّديدِ، الَّذي لا يشفَعُ عِندَه إلَّا مَن أَذِنَ له، العالمُ وحدَه بالأَشياءِ كلِّها؛ جَليِّها وخفِيِّها، كُلِّيِّها وجُزئيِّها، واسعُ الملكِ والقُدرةِ لكلِّ[٣] ما يَصحُّ أن يُملَكَ ويُقدَرَ عليه، لا يَؤودُه شاقٌّ، ولا يَشغَلُهُ شَأنٌ، مُتعالٍ عمَّا يُدرِكُهُ وهمٌ، عظيمٌ لا يحيطُ به فَهمٌ، ولذلكَ قالَ عليهِ السَّلام: «إنَّ أعظَمَ آيةٍ في القرآنِ آيةُ

---

(١) قوله: «ولعله الفلك المشهور بفلك البروج»؛ أي: الذي هو محلُّ الكواكب الثَّابتة، وهذا على قاعدة الفلاسفة، وفيه بُعْدٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٦).

(٢) قوله: «منسوب إلى الكرس» الكرس بالكسر يقال للأبوال والأبعار يتلبَّد بعضُها على بعض، ولأبيات من الناس مجتمعة، وللأصل. انظر: «الصحاح» (مادة: كرس)، و«حاشية الأنصاري» (١/ ٥٧٦).

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «كل»، وفي «حاشية ابن التمجيد» (٥/ ٣٩٢): «على كل».

الكُرسيِّ»(١)، «مَن قرأَهَا بعَثَ اللهُ إليه مَلَكًا يكتبُ مِن حسناتِه ويمحُو مِن سيِّئاتِه إلى الغدِ مِن تلكَ السَّاعةِ»(٢).

وقال: «مَن قرأَ آيَةَ الكُرسيِّ في دبُرِ كلِّ صلاةٍ مَكتوبَةٍ لم يَمنَعْه مِن دخُولِ الجنَّةِ إلَّا الموتُ، ولا يواظِبُ عليها إلَّا صِدِّيقٌ أو عابدٌ، ومَن قرأَهَا إذا أخذَ مِن مضجَعِه آمَنَه اللهُ على نفسِه وجارِه وجارِ جارِه والأبيَاتِ حولَهُ»(٣).

---

(١) رواه مسلم (٨١٠) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.
ورواه الطبراني في «الكبير» (٩٩٩) من حديث الأسقع البكري رضي الله عنه.
ورواه الطبراني في «الكبير» أيضاً (٨٦٦٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
ورواه أحمد في «المسند» (٢١٥٤٦)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٩٢) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٩٦) عن جابر، بلفظ: «من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة، خرقت سبع سماوات، فلم يلتئم خرقها حتى ينظر الله إلى قائلها فيغفر له، ثم يبعث الله عز وجل ملكاً فيكتب حسناته ويمحي سيئاته إلى الغد من تلك الساعة». وفي سنده إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي، قال ابن عدي: يحدث عن الثقاة بالبواطيل.

(٣) رواه البيهقي في «الشعب» (٢١٧٤) دون عبارة «ولا يواظب عليها إلاَّ صديق أو عابد» وقال: إسناده ضعيف.
قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٢): في إسناده نهشل بن سعيد وهو متروك، وكذلك حبة العرني.
ثم روى البيهقي (٢٣٩٦) من حديث أنس بلفظ: (مَن قرأ في دبر كل صلاة مكتوبة آية الكرسي حفظ إلى الصلاة، ولا يحافظ عليها إلَّا نبيٌّ أو صدِّيق أو شهيد). قال البيهقي: وهذا أيضًا إسناده ضعيف، والله أعلم.
وصدر الحديث رواه النسائي في «الكبرى» (٩٨٤٨) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وقال الحافظ: إسناده صحيح، وله شاهد عن المغيرة بن شعبة عند أبي نعيم في «الحلية» من رواية محمد بن كعب القرظي عنه، وغفل ابن الجوزي فأخرجه في «الموضوعات».

(٢٥٦) ـ ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ إذِ الإكراهُ في الحقيقةِ: إلزامُ الغيرِ فعلًا لا يَرى فيه خيرًا يَحمِلُهُ عَليه، ولكنْ ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾: تميَّزَ الإيمانُ مِن الكُفرِ بالآياتِ الواضِحةِ، ودلَّت الدَّلائلُ على أنَّ الإيمانَ رشدٌ يوصِلُ إلى السَّعادَةِ الأبديَّةِ، والكُفْرَ غَيٌّ يؤدِّي إلى الشَّقاوَةِ السَّرمَدِيَّةِ، والعَاقلُ متى تبيَّنَ له ذلكَ بادرَتْ نفسُه إلى الإيمانِ طَلبًا للفوزِ بالسَّعادَةِ والنَّجاةِ، ولم يَحتَجْ إلى الإكراهِ والإلجاءِ.

وقيلَ: إخبارٌ في مَعنى النَّهيِ؛ أي: لا تُكرِهُوا فـي الدِّينِ، وهو: إمَّا عامٌّ مَنسوخٌ بقولِه: ﴿جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ٧٣]، أو خاصٌّ بأهلِ الكتابِ؛ لِمَا رُوِيَ: أنَّ أنصاريًّا كانَ له ابنانِ تنصَّرا قبل المبعَثِ ثمَّ قدِما المدينةَ، فلَزِمَهُما أبوهُما وقالَ: واللهِ لا أَدَعُكُما حتَّى تُسلِمَا، فأَبَيَا، فاختصَمُوا إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فنَزَلَتْ[1].

﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾: بالشَّيطانِ، أو الأَصنامِ، أو كلِّ ما عُبِدَ مِن دونِ اللهِ، أو صدَّ عن عبادةِ اللهِ، «فَعَلُوتٌ» مِن الطُّغيانِ، قُلِبَت عَينُهُ ولامُه.

﴿وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ﴾: بالتَّوحيدِ وتَصديقِ الرُّسُلِ ﴿فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ﴾: طلبَ الإمساكَ مِن نَفْسِه بالعُروةِ الوُثْقَى مِن الحَبلِ الوَثيقِ، وهي مُستَعارَةٌ لمُتَمَسَّكِ المُحِقِّ مِن النَّظرِ الصَّحيحِ والرَّأيِ القَويمِ.

﴿لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾: لا انقِطاعَ لها، يُقالُ: «فَصَمْتُه فانْفَصَمَ»: إذا كَسرتَه.

﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ بالأقوالِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بالنِّيَّاتِ، ولعلَّهُ تَهديدٌ على النِّفاقِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٥٤٧) عن ابن عباس قال: نزلت في رجل من الأنصار من بني سالم بن عوف يقال له: الحصين، كان له ابنان نصرانيان وكان هو مسلماً، فقال: يا رسول الله، ألا أستكرههما؟ فأنزل الله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ الآية. ورواه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٨٤) من قول مسروق.

(٢٥٧) ـ ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: مُحِبُّهُم، أو: مُتَوَلِّي أَمْرِهِم، والمرادُ بِهِم: مَن أَرادَ إيمانَهُ وثبتَ في عِلمِهِ أَنَّهُ يُؤمِنُ.

﴿يُخۡرِجُهُم﴾ بهدايَتِهِ وتَوفِيقِهِ ﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ﴾: ظلماتِ الجَهلِ واتِّباعِ الهَوَى، وقَبولِ الوَسَاوِسِ والشُّبَهِ المؤدِّيَةِ إلى الكُفْرِ ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾: إلى الهُدَى الموصِلِ إلى الإيمانِ، والجُملةُ خَبَرٌ بعدَ خَبَرٍ، أو حَالٌ مِن المستكنِّ في الخبرِ[1]، أو مِن الموصُول، أو مِنهُما، أو استئنافٌ مُبيِّنٌ أو مُقَرِّرٌ للوِلايَةِ.

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾؛ أي: الشَّيطانُ، أو: المضِلَّاتُ مِن الهوى والشَّيطانِ وغَيرِهما.

﴿يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾: مِن النُّورِ الَّذي مُنِحُوه بالفِطرَةِ إلى الكُفْرِ وفَسَادِ الاستعدادِ والانهِمَاكِ في الشَّهواتِ، أو: مِن نُورِ اليَقينِيَّاتِ إلى ظُلُماتِ الشُّكُوكِ والشُّبُهَاتِ.

وقيلَ: نَزَلَت في قَومٍ ارتدُّوا عَن الإسلامِ[2].

---

(١) أي: ﴿وليُّ﴾، فإنَّه صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ وفيه ضَميرُ الفاعلِ، والحالُ يَأتي من الفاعلِ كثيرًا، وتَقديرُ الكلامِ: اللهُ وَلِيُّ المُؤمنينَ حالَ إخراجِهِ إيَّاهُم من الظُّلُمَاتِ، أو حالَ كونِه مُخرِجًا لهم. انظر: «حاشية السيوطي» (٣/ ٤٧١).

(٢) تُقال بالذال والدال، وقد أجاز ثعلب في «مجالسه» (ص: ٤٠) والسيوطي في «المزهر» (١/ ٤٢٣) فيها الوجهين، ورجح الخفاجي الإعجام، وهو موافق للضابط الذي نظمه الفارابي فرقًا بين الدال والذال في لغة الفرس حيث قال:

احفظِ الفرقَ بينَ دالٍ وذالٍ ... فهو ركنٌ في الفارسيَّةِ مُعظَمْ
كلُّ ما قبلَه سكونٌ بلا وا ... وٍ فدالٌ، وما سواه فمُعجَمْ

انظر: «تاج العروس» (٩/ ٢٤٠).

وإسنادُ الإخراجِ إلى الطَّاغوتِ باعتبارِ السَّببِ لا يأبى تعلُّقَ قُدرَتِه تَعالى وإرادَتِه به.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ وَعيدٌ وتَحذيرٌ، ولعَلَّ عدمَ مُقابَلَتِه بوَعدِ المُؤمنينَ تَعظيمٌ لِشَأنِهم.

(٢٥٨) ـ ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ﴾ تَعجِيبٌ من مُحاجَّةِ نُمرودَ[1] وحماقتِه.

﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾: لِأَن آتاهُ؛ أي: أبطرَهُ إيتاءُ الملكِ وحملَهُ على المُحاجَّةِ، أو: حَاجَّ لأجلِه شكرًا له على طَريقَةِ العَكسِ؛ كقولِك: «عاديْتَني لأنِّي أَحسَنتُ إليكَ»، أو: وَقتَ أنْ آتاهُ اللهُ الملكَ، وهُو حجَّةٌ على مَن مَنَعَ إيتاءَ اللهِ الملكَ الكافِرَ مِن المعتَزِلَةِ.

﴿إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾ ظرفٌ لـ﴿حَآجَّ﴾ أو بدَلٌ مِن ﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ﴾ على الوَجهِ الثَّاني[2].

﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ بخَلْقِ الحياةِ والمَوْتِ في الأَجسَادِ. وقرأَ حَمزةُ: ﴿رَبِّ﴾ بحذفِ الياءِ[3].

﴿قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾ بالعفوِ عَن القتلِ، والقتلِ. وقَرأ نافِعٌ: ﴿أَنَا﴾ بالألفِ[4].

---

(١) قال السيوطي في «الحاشية» (٣/ ٤٧٣): «الوارِدُ خِلافُ القَوْلَينِ: أخرجَ ابنُ المُنذرِ والطَّبرانيُّ في «الكبير» عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّها نَزلَتْ في قَومٍ آمَنوا بعيسى فلمَّا بُعِثَ مُحمَّدٌ كَفَرُوا به». رواه الطبراني في «الكبير» (١١١١٤)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٢٣): «فيه أبو بلال الأشعري، وهو ضعيف»، ورواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٥٦٥) عن مجاهد.

(٢) وهو أن يعرب ﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ﴾ ظرفًا.

(٣) لم أقف على القراءة بحذف الياء، والمشهور عن حمزة إسكانها. انظر: «النشر» (٢/ ١٧٠).

(٤) يعني: بإثبات الألف فِي الْحَالين. انظر: «السبعة» (ص: ١٨٧ ـ ١٨٨)، و«التيسير» (ص: ٨٢).

﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ أعرَضَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ عن الاعتراضِ على مُعارضَتِهِ الفاسدَةِ إلى الاحتِجاجِ بما لا يُقدَرُ فيهِ على نحوِ هذا التَّمْويهِ دَفْعًا للمُشاغَبَةِ، وهو في الحَقِيقَةِ عدُولٌ عَن مِثالٍ خَفِيٍّ إلى مِثالٍ جَليٍّ مِن مَقدُوراتِه الَّتي يَعجِزُ عن الإتيانِ بها غيرُهُ، لا عَن حُجَّةٍ إلى أُخرى، ولعَلَّ نُمروذَ زعَمَ أنَّهُ يقدِرُ أن يفعلَ كلَّ جِنسٍ يَفعَلُهُ اللهُ فنَقَضَه إبراهيمُ بذلك، وإنَّما حملَه عليه بَطَرُ المُلكِ وحَماقَتُهُ، أو اعتقادُ الحلولِ[1].

وقيلَ: لَمَّا كَسَرَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ الأَصنامَ سَجَنَهُ أيَّامًا ثمَّ أخرجَهُ ليحرقَهُ، فقالَ له: مَن رَبُّكَ الَّذي تَدعو إليه؟ وحَاجَّهُ فيه.

﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ﴾: فصَار مَبْهوتًا، وقُرِئَ: «فبَهَتَ»[2]؛ أي: فغَلَبَ إبراهيمُ الكافِرَ.

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: الَّذينَ ظلَمُوا أنفسَهُم بالامتناعِ عن قَبولِ الهِدايَةِ.

وقيلَ: لا يَهديهِم مَحجَّةَ الاحتِجاجِ، أو سَبيلَ النَّجاةِ، أو طريقَ الجنَّةِ يومَ القِيامَةِ.

(٢٥٩) ـ ﴿أَوْ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ تَقديرُهُ: أو أَرأَيتَ مِثلَ الَّذي، فحُذِفَ لدَلالةِ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ عليهِ، وتخصيصُهُ بحرفِ التَّشبيهِ لأنَّ المُنكِرَ للإحياءِ كثيرٌ، والجَاهِلَ بكَيفِيَّتِهِ أكثَرُ مِن أن يُحصَى، بخلافِ مُدَّعي الرُّبُوبيَّةِ[3].

---

(١) «أو اعتقاد الحلول»؛ أي: اعتقاد نمروذ أن الله تعالى حلَّ فيه، فيُقدِّر بواسطته أنه يَقدِر أن يفعل كلَّ جنس يفعله الله. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٨١).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣) عن مجاهد واليماني.

(٣) قوله: «وتخصيصه بحرف التشبيه...» أشار به إلى أن الكاف مشعرةٌ بالكثرة، فرتَّب عليها ما ذُكر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٨٢).

وقالَ الشهاب: ودلالته على الكثرة بطريق الكناية لأن النادر لا مثل له، فجعل ما له مثلٌ عبارةً عن الكثرة. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقيلَ: الكافُ مَزيدَةٌ، وتقديرُ الكَلامِ: ألم ترَ إلى الَّذي حَاجَّ أو الَّذي مَرَّ.

وقيلَ: إنَّه عَطفٌ مَحمولٌ على المعنى؛ كأَنَّهُ قيلَ: أَلَمْ تَرَ كالذي حَاجَّ أو كالذي مَرَّ.

وقيلَ: إنَّهُ مِن كَلامِ إبراهيمَ ذكرَهُ جَوابًا لمُعَارضتِهِ، وتَقديرُه: وإن كنتَ تُحْيِي فأَحْيِ كإِحياءِ اللهِ الَّذي مرَّ.

وهو عُزَيرُ بنُ شرحْيَا، أو الخضرُ، أو كافِرٌ بالبَعثِ، ويؤيِّدُه نَظْمُه مع نمروذَ[1].

والقَريةُ: بيتُ المقدِسِ حين خرَّبَه بُخْتَنَصَّرُ، وقيلَ: القَريةُ الَّتي خَرجَ مِنها الأُلوفُ، وقيلَ: غيرُهُما.

واشتِقاقُها مِنَ «القَرْيِ»، وهو الجمعُ.

﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾: خاليةٌ سَاقطَةٌ حِيطانُها على سُقوفِها.

﴿قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ اعترافًا بالقُصورِ عن مَعرِفَة طريقِ الإِحياءِ، واستِعْظامًا لقُدرَةِ المُحيِي إن كانَ القائِلُ مؤمِنًا، واستبعَادًا إنْ كانَ كافِرًا.

و﴿أَنَّىٰ﴾ في مَوضِعِ نَصبٍ على الظَّرفِ بمعنى: مَتى، أو عَلى الحَالِ بمَعنى: كيفَ.

---

(١) قوله: «أو كافِرٌ بالبَعثِ، ويؤيِّدُه نَظْمُه مع نمروذَ» معارَض ـ كما قال ابن المنير في «الانتصاف» (١/ ٣٠٦) ـ بأنه نظمت قصته مع قصة إبراهيم عليه السلام في نسق واحد، فليس الاستدلال على كفره باقتران قصته مع قصة نمروذ أولى من الاستدلال على إيمانه بانتظامها أيضًا مع قصة إبراهيم...، ثم ذكر مناقشة طويلة في المسألة تنظر ثمة.

ورجح الطيبي في «فتوح الغيب» (٣/ ٥٠٦) كلام ابن المنير من أن الوجه هو انتظام قصة العزير مع قصة إبراهيم لا مع قصة النمروذ، وينظر كلامه ثمة.

﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ فألْبثَه ميِّتًا مئةَ عامٍ، أو: أَماتَهُ اللهُ فلَبِثَ ميِّتًا مئةَ عامٍ.

﴿ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ بالإحياءِ ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ﴾ القائلُ هوَ اللهُ، وسَاغَ أن يكلِّمَه وإن كانَ كافِرًا[1] لأنَّه آمَنَ بعدَ البَعثِ أو شارَفَ الإيمانَ، وقيلَ: مَلَكٌ أو نَبِيٌّ.

﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ كقولِ الظَّانِّ.

وقيلَ: إنَّهُ ماتَ ضُحًى وبُعِثَ بعدَ المئةِ قُبَيلَ الغروبِ، فقالَ قبلَ النَّظرِ إلى الشَّمسِ: ﴿يَوْمًا﴾، ثمَّ التفتَ فرأى بقيَّةً مِنها فقالَ: ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ على الإضرابِ.

﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾: لم يتغيَّرْ بمُرُورِ الزَّمانِ، واشِتقاقُهُ مِن «السَّنَةِ»، والهاءُ أَصْلِيَّةٌ إنْ قُدِّرَ لامُ «السَّنَةِ» هاءً، وهاءُ سَكتٍ إن قُدِّرَتْ واوًا.

وقيلَ: أصلُه: لم يتسَنَّنْ، مِن الحَمَأِ المسْنُونِ، فأُبدِلَت النُّونُ الثَّالثَةُ حرفَ عِلَّةٍ كـ: «تَقَضِّي البَازِي»[2].

---

(١) قوله: «وإن كان كافرًا» وإن كان ظاهره الجزم بكفره، لكن صنيع المؤلف فيما تقدم من ذكر الخلاف فيه يدل على عدم الجزم، فلعله أراد هنا: على قول من قال بكفره، وقد ذكر الرازي في «تفسيره» (٧/ ٢٦) الخلاف فيه فقال: «اختلفوا في الذي مرّ بالقرية؛ فقال قوم: كان رجلًا كافرًا شاكًا في البعث، وهو قول مجاهد وأكثر المفسرين من المعتزلة، وقالَ الباقون: إنه كان مسلمًا. ثم قال قتادة وعكرمة والضحاك والسدي: هو عزير، وقالَ عطاء عن ابن عباس: هو أرمياء....» إلى آخر كلامه، والقائلون بأنه عزير جمع كبير من الصحابة والتابعين، فقد روي ذلك عن علي وابن عباس وعكرمة وأبي العالية وسعيد بن جبير وقتادة والربيع والضحاك والسدّي ومقاتل وسليمان بن بريدة وناجية بن كعب. انظر: «تفسير الطبري» (٤/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٥٠٠)، و«زاد المسير» (١/ ٣٠٩).

(٢) يريد قول العجاج كما في ديوانه (ص: ٨٣):

وإنّما أَفرَدَ الضَّميرَ لأنَّ الطَّعَامَ والشَّرابَ كالجنسِ الواحِدِ، قيلَ: كانَ طعَامُهُ تِينًا أو عِنبًا، وشرابُه عصيرًا أو لَبنًا، وكانَ الكلُّ على حالِه.

وقَرأ حمزةُ والكسائيُّ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ بغَير الهاءِ في الوَصلِ[(١)].

﴿وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ كيفَ تفرَّقَتْ عظامُهُ[(٢)]، أو: انظُرْ إليه سَالمًا في مكانِه كما ربَطْتَهُ حَفِظناه بلا ماءٍ وعلَفٍ كما حَفِظنا الطَّعَامَ والشَّرابَ مِن التَّغيُّرِ[(٣)]. والأوَّلُ أدلُّ على الحالِ وأَوفَقُ لِمَا بعدَهُ.

﴿وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾؛ أي: وفَعَلْنا ذلك لنجعَلكَ آيةً.

رُويَ: أنَّه أتَى قومَه على حمارِه فقَال: أنا عُزيرٌ، فكذَّبُوه، فقرأَ التَّوراةَ مِن الحفظِ ولم يحفَظْهَا أَحدٌ قبلَهُ، فعَرفوهُ بذلك وقالوا: هوَ ابنُ اللهِ[(٤)].

وقيلَ: لمّا رجعَ إلى مَنزلِهِ كانَ شابًّا وأولادُه شيوخًا، فإذا حَدَّثهُم بحَدِيثٍ قالُوا: حَديثُ مئةِ سَنةٍ.

﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ يعني: عِظامَ الحِمارِ، أو الأَمواتِ الَّذينَ تعجَّبَ مِن إحيَائِهم[(٥)].

= أبصَرَ خِربانَ فضاءٍ فانكَدَرْ   تَقَضِّيَ البَازِي إذا البَازِي كَسَرْ

قال الجوهري: انقضَّ الطائرُ: هوى في طَرانه، ولم يَستعمِلوا منه تَفَعَّل إلا مُبدَلًا قالوا: «تَقَضَّض» فاستَثْقلوا ثلاثَ ضاداتٍ، فأَبدلُوا مِن إحداهنَّ ياءً. وكَسَر الطَّائرُ: ضمَّ جناحيه حتَّى يَنقَضَّ. وانكدَر: أسرَعَ وانْقَضَّ. انظر: «الصحاح» (مادة: قضض وكسر وكدر).

(١) وباقي السبعة بإثباتها في الحالين. انظر: «السبعة» (ص: ١٨٨ ـ ١٨٩)، و«والتيسير» (ص: ٨٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٦٠٧ ـ ٦٠٩) عن وهب بن منبه والسدي ومجاهد وابن جريج.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٦١٠ ـ ٦١٢) عن وهب بن منبه والضحاك والربيع وابن زيد.

(٤) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠/ ٣٢١ ـ ٤٢٥) عن ابن عباس.

(٥) قوله: «يعني عظام الحمار»؛ أي: على الأول من التفسيرين السابقين «أو الأموات»؛ أي: على الثاني منهما. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٨٥).

﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾: كيـفَ نُحييهَـا، أو نرفَـعُ بعضَهَـا إلـى بعـضٍ ونركِّبُـه عليـه، و﴿كَيْفَ﴾ منصُـوبٌ بـ﴿نُنشِزُهَا﴾، والجملةُ حـالٌ مِن ﴿الْعِظَامِ﴾؛ أي: انظُـرْ إليهـا مُحْيَاةً.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو ويعقوبُ: ﴿نُنْشِرُهَا﴾[1] من «أنشَرَ اللهُ الموتَى».

وقُرِئَ: «نَنْشُرُها»[2] من «نَشَرَ» بمعنى: أَنْشَرَ.

﴿ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ﴾ فاعِلُ ﴿تَبَيَّنَ﴾ مضمَرٌ يفَسِّرُه ما بعدَه، تقديرُهُ: فلمَّا تبيَّنَ له أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قديرٌ ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فحُذِفَ الأوَّلُ لدلالةِ الثَّاني عليهِ.

أو ما قبلَه؛ أي: فلمَّا تبيَّنَ له ما أَشكلَ عليه.

وقرأَ حمزةُ والكسَائيُّ: ﴿قالَ اعْلَمْ﴾ عـلى الأمـرِ[3]، والآمِرُ مخاطِبُه، أو هوَ نفسُه خاطبَها به على طريقَةِ[4] التَّبكِيتِ.

(٢٦٠) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ إنَّما سَأَلَ ذلك ليصيرَ عِلمُه عيَانًا.

وقيلَ: لمَّا قالَ نُمروذُ: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ قالَ له: إنَّ إحياءَ الله بَرَدِّ الرُّوحِ إلى بدَنِها، فقالَ نمروذُ: هل عاينتَه؟ فلم يقدِرْ أن يقولَ: نعم، وانتقلَ إلى تقريرٍ آخرَ، ثمَّ سألَ رَبَّه أن يُرِيَهُ ليطمئنَّ قلبُه على الجوابِ إنْ سُئِلَ عنه مرَّةً أُخرى.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٩)، و«التيسير» (ص: ٨٢)، و«النشر» (٢/ ٢٣١).

(٢) رواها أبان عن عاصم، ونسبت أيضاً لابن عباس والحسن وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣)، و«الكشاف» (١/ ٥٨٧)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٥٠).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٨٩)، و«التيسير» (ص: ٨٢).

(٤) في نسخة التفتازاني: «طريق».

﴿قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِن﴾ بأنِّي قادِرٌ على الإحيَاءِ بإعادةِ التَّركيبِ والحيَاةِ، قالَ له ذلكَ وقَدْ عَلِمَ أنَّه أعرقُ النَّاسِ في الإيمانِ؛ ليُجِيبَ بما أجابَ فيعلَمَ السَّامعونَ غرضَه.

﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾؛ أي: بلى آمنتُ ولكِنْ سَأَلتُ لأزيدَ بَصيرةً وسُكونَ نفسٍ وقَلْبٍ بمضامَّةِ العيانِ إلى الوَحْيِ والاستِدْلالِ.

﴿قَالَ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ﴾ قيلَ: طاوُوسًا ودِيكًا وغُرابًا وحمامةً[1]، ومِنهُم مَن ذكرَ النَّسرَ بدلَ الحمامةِ[2]، وفيه إيماءٌ إلى أنَّ إحياءَ النَّفْسِ بالحيَاةِ الأبديَّةِ إنَّما يتأتَّى بإمَاتةِ حُبِّ الشَّهواتِ والزَّخارفِ الَّذي هو صفَةُ الطَّاوُوسِ، والصَّولةِ المشهورِ بها الدِّيكُ، وخِسَّةِ النَّفسِ وبُعدِ الأملِ المتَّصفِ بهما الغُرابُ، والتَّرفُّعِ والمسَارعَةِ إلى الهَوى الموسومِ بهما الحَمامُ، وإنَّما خصَّ الطَّيرَ لأنَّه أقربُ إلى الإنسانِ وأجمعُ لخواصِّ الحَيوانِ.

و«الطَّيْرُ» مَصدَرٌ سمِّيَ بِهِ، أو جمعٌ كـ«صَحْبٍ».

﴿فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ﴾: فأَمِلْهُنَّ واضمُمْهنَّ إليك لِتتأمَّلَهَا وتعرفَ شِيَاتها[3] لئلَّا يَلتَبِسَ عليكَ بعدَ الإحياءِ.

وقرأَ حمزةُ ويعقوبُ: ﴿فَصِرْهُنَّ﴾ بالكَسرِ[4]، وهما لغتانِ؛ قالَ:

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٦٣٤) عن ابن إسحاق ومجاهد وابن جريج وابن زيد.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٧/ ٢٠١) عن ابن عباس. وروى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥١٠) من طريق الضحاك عن ابن عباس: وَزٌّ ورَأْلٌ وديكٌ وطاووسٌ. وفسَّر الرَّأْلُ في الخبر بـ: فَرْخ النَّعام. وروى ابن أبي حاتم أيضا (٢/ ٥١١) من طريق حنش عن ابن عباس: الغُرْنوقُ والطَّاووسُ والدِّيكُ والحمامةُ. قال ابن أبي حاتم: والغُرْنوقُ: الكُرْكِي.

(٣) جمع: شية، وهي كل لون يُخالف معظمَ لون الفرس وغيره. انظر: «الصحاح» (مادة: وشي).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٠)، و«التيسير» (ص: ٨٢)، و«النشر» (٢/ ٢٣٢).

ولكـنَّ أطـرافَ الرمَـاحِ تَصُورُهَـا[1]

وقالَ:

وفرعٍ يَصيرُ الجِيدَ وَحْـفٍ كـأنَّـه   على اللِّيْتِ قِنوانُ الكُرومِ الدَّوالِحُ[2]

وقُـرِئَ: «فصُـرَّهنَّ» بضمِّ الصَّادِ وكسرِها مشـدَّدَةَ الـرَّاءِ[3]، مِن «صَـرَّه يَصُرُّه ويَصِـرُّه» إذا جمعَه.

و: «فَصَرِّهنَّ» من «التَّصرِيَةِ»[4]، وهي الجمعُ أيضًا.

﴿ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا﴾؛ أي: ثمَّ جَزِّئهُنَّ وفَرِّق أجزاءَهُنَّ على الجبَالِ الَّتي بحَضرَتِك، قيلَ: كانَت أربعةً، وقيلَ: سبعَةً.

---

(١) عجز بيت للأبيرد بن المعذر شاعر إسلامي. انظر: «مجاز القرآن» (١/ ٤٨)، و«جمهرة اللغة» (٢/ ٧٤٥)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٣٨). وصدره في هذه المصادر:

فمَـا تُقْبِـلُ الأَحْيـاءُ مـن حُـبِّ خِنْدِفٍ

وذكر له الطيبي في «فتوح الغيب» (٣/ ٥١٤) صدرًا آخر، وهو:

ومـا صَيَـدُ الأعنـاقِ فيهـم جِبِلَّـةٌ

وذكر الصدرين التفتازاني في «الحاشية على الكشاف» (و١٣١أ) وقال: الصَّيَد: الميل والاعوجاج، يعني: أن إمالة الأعناق إنما هي من الرماح.

(٢) البيت لرجل من سليم. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٧٤)، و«الألفاظ» لابن السكيت (١/ ٤٠٩)، و«تفسير الطبري» (٤/ ٦٣٦)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٣٦). الفرع: الشعر. يَصِيرُ الجِيدَ؛ أي: يُمِيلُ العُنُقَ لكثرته. والوحف: الشعر الأسود الكثير. والليت: صفحة العنق. ويريد بقنوان الكروم: عناقيد العنب، والدوالح: المثقلات بحملها.

(٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣)، و«المحتسب» (١/ ١٣٦).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ١٣٦) عن عكرمة، و«تفسير الثعلبي» (٧/ ٢١٣)، و«الكشاف» (١/ ٥٩٠)، عن ابن عباس.

﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ﴾ قلْ لهنَّ: تعالَيْنَ بإذنِ الله ﴿يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾: سَاعِيَاتٍ مُسرِعاتٍ طيرانًا أو مَشيًا.

رُوِيَ: أنَّه أُمِر بأَنْ يذبحَها وينتِفَ ريشَها ويقطِّعَها، فيُمسكَ رُؤوسَها ويخلطَ سَائرَ أجزائهَا فيوزِّعَها على الجبالِ ثمَّ يُنادِيهنَّ، ففعَلَ ذلك، فجعَلَ كلُّ جُزءٍ يطيرُ إلى الآخرِ حتَّى صَارَتْ جُثَثًا ثمَّ أقبَلْنَ فانضَمَمْنَ إلى رُؤوسِهِنَّ[1].

وفيهِ إشارةٌ إلى أنَّ مَنْ أَرادَ إِحيَاءَ نَفسِهِ بالحياةِ الأَبديَّةِ فعَلَيه أَن يُقبِلَ على القُوَى البدَنيَّةِ فيقتُلَها ويمزجَ بعضَها ببَعضٍ حتَّى تَنكَسِرَ سَوْرَتُها فيُطاوِعنَهُ مُسرِعَاتٍ متى دَعاهُنَّ بداعيَةِ العقلِ أو الشَّرعِ.

وكفى لك شاهِدًا على فَضلِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، ويُمنِ الضَّراعةِ في الدُّعاءِ، وحُسْنِ الأَدَبِ في السُّؤالِ: أنَّه تعالى أراه ما أرادَ أن يُرِيَهُ في الحالِ على أَيسَرِ الوُجوهِ، وأراهُ عُزَيرًا بعدَ أن أمَاتَهُ مئةَ عامٍ.

﴿وَٱعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لا يَعجزُ عمَّا يُريدُه ﴿حَكِيمٞ﴾: ذو حِكمَةٍ بالغةٍ في كلِّ ما يفعَلُه ويَذَرُه.

(٢٦١) ـ ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾؛ أي: مَثَلُ نَفقَتِهِم كمَثَلِ حبَّةٍ، أو: مَثَلُهُم كمثلِ باذرِ حَبَّةٍ، على حَذفِ مُضافٍ.

﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖ﴾ أسنَدَ الإنباتَ إلى الحبَّةِ لَمَّا كانَت مِن الأسبَابِ كما يُسنَدُ إلى الأرضِ والماءِ والمُنبِتُ على الحَقيقَةِ هو اللهُ، والمعنَى: أنَّهُ يَخرُجُ منها ساقٌ يَنشَعِبُ منها سَبعُ شعَبٍ لكلٍّ مِنْها سُنبلَةٌ فيها مئةُ حبَّةٍ، وهو تمثيلٌ لا يقتَضِي وُقوعَهُ، وقد يكونُ في الذُّرَةِ والدُّخْنِ وفي البُرِّ[2] في الأَراضي المُغِلَّةِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٦٤٤) عن قتادة.

(٢) في نسخة التفتازاني: «وفي الحنطة».

﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ﴾ تلكَ المُضاعفَةَ ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ بفضلِه، وعلى حسَبِ حالِ المُنفِقِ مِن إخلاصِهِ وتَعَبِه[1]، ومِن أجلِهِ تفاوَتتِ الأعمالُ في مَقاديرِ الثَّوابِ.

﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾ لا يَضيقُ عليه ما يتفضَّلُ به منَ الزِّيادَةِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بنيَّةِ المنفِقِ وقَدْرِ إنفَاقِه.

(٢٦٢) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنًّا وَلَآ أَذًى﴾ نَزَلَتْ في عُثمانَ رضيَ اللهُ عنه، فإنَّه جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ بألفِ بعيرٍ بأَقْتابِها وأَحلاسِها، وعبدِ الرَّحمنِ بن عَوفٍ؛ فإنَّه أَتى النَّبيَّ ﷺ بأَربعَةِ آلافِ دِرهَمٍ صدَقةً[2].

والمنُّ: أن يَعْتَدَّ بإحسَانِه على مَن أحسَنَ إليهِ، والأَذى: أن يتطاوَلَ عليهِ بسَبَبِ ما أَنْعَمَ عليه، و﴿ثُمَّ﴾ للتَّفاوُتِ بينَ الإنفاقِ وتَرْكِ المَنِّ والأَذَى.

﴿لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ لعَلَّهُ لم يُدخِلِ الفاءَ فيه ـ وقَد تَضمَّنَ مَا أُسنِدَ إليه معنى الشَّرطِ ـ إيهَامًا بأَنَّهُم أهلٌ لذلكَ وإن لم يفعَلوا فكَيْفَ بهِمْ إذا فعَلُوا؟

---

(١) في نسخة التفتازاني: «ونصبه».

(٢) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٨٧)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٣٢٥) عن الكلبي، وقال الشهاب الخفاجي في «الحاشية على البيضاوي»: قيل: إنه لا أصل له في كتب الحديث. قلت: لكنَّهُ ورد بغير هذا السياق، فقصة عبد الرحمن بن عوف مروية في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ٧٩] من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وغيره. انظر: «تفسير الطبري» (١١/ ٥٨٩ ـ ٥٩٦)، وقصة عثمان دون ذكر نزول الآية رواها الترمذي (٣٧٠١) من حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه وقال: حسن غريب.

(٢٦٣) ـ ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾: رَدٌّ جميلٌ ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾: وتَجَاوُزٌ عن السَّائلِ إلْحاحَهُ، أو: نيلُ مَغفرةٍ منَ اللهِ بالرَّدِّ الجَميلِ، أو: عَفوٌ مِن السَّائلِ بأن يَعذرَهُ ويغتفِرَ رَدَّهُ.

﴿خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ خَبرٌ عنهُما، وإنَّما صَحَّ الابتداءُ بالنَّكِرَةِ لاختصَاصِها بالصِّفَةِ.

﴿وَٱللَّهُ غَنِيٌّ﴾ عَن إنفاقٍ بمَنٍّ وإيذاءٍ ﴿حَلِيمٌ﴾ عَن معاجَلةِ مَن يمنُّ ويُؤذِي بالعُقوبَةِ.

(٢٦٤) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾: لا تُحبِطُوا أجرَها بكلِّ واحِدٍ مِنهُما ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾: كإبطالِ المُنافِقِ الَّذي يُرائي بإنفاقِهِ ولا يُريدُ به رِضا اللهِ تعالى ولا ثوابَ الآخرةِ، أو: مماثِلِينَ الَّذي يُنفِقُ رئاءً، والكافُ في محلِّ النَّصبِ على المصدَرِ أو الحالِ[1]، و﴿رِئَآءَ﴾ نَصبٌ على المفعُولِ له، أو الحالِ بمعنى: مُرائِيًا، أو المصدرِ؛ أي: إنفاقًا رِئاءً.

﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾؛ أي: فمَثَلُ المُرائي بإنفاقِهِ كمَثَلِ حَجَرٍ أملَسَ ﴿عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ﴾: مَطرٌ عَظيمُ القَطرِ ﴿فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا﴾: أَملَسَ نَقِيًّا مِن التُّرابِ.

﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ﴾: لا يَنتفعُونَ بما فعلوا رئاءً ولا يجدونَ ثَوابًا، والضَّميرُ للَّذي يُنفِقُ باعتبارِ المعنى؛ لأنَّ المرادَ به الجِنسُ أو الجمعُ؛ كما في قولِه:

وإن الَّذي حَانَتْ بفَلْجٍ دِماؤُهُم[2]

---

(١) قوله: «فالكاف في محل النصب على المصدر»؛ أي: في التفسير الأول، «أو الحال»؛ أي: على التفسير الثاني. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٨٥).

(٢) صدر بيت للأشهب بن رميلة، وهو في «الكتاب» (١/ ١٨٧)، و«مجاز القرآن» (٢/ ١٩٠)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٩١)، و«المقتضب» (٤/ ١٤٦)، و«خزانة الأدب» (٦/ ٢٥)، وعجزه: =

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ إلى الخيرِ والرَّشادِ، وفيه تَعريضٌ بأنَّ الرِّئاءَ والمَنَّ والأذَى على الإنفاقِ مِن صِفَةِ الكُفَّارِ، ولا بدَّ للمُؤمِنِ أن يَتجنَّبَ عَنها.

(٢٦٥) - ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾: وتَثبيتًا بعضَ أَنفُسِهم على الإيمانِ؛ فإنَّ المالَ شَقيقُ الرُّوحِ، فمَنْ بذلَ مالَهُ لِوَجهِ اللهِ ثبَّتَ بعضَ نَفسِهِ، ومَن بذلَ مَالَه ورُوحَهُ ثبَّتَها كُلَّها، أو تَصديقًا للإسْلامِ وتَحقيقًا للجَزاءِ مُبتدِئًا مِن أَصلِ أَنفُسِهم[1]، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ حِكمَةَ الإنفاقِ للمُنفِقِ تَزكيَةُ النَّفسِ عَن البُخْلِ وحبِّ المالِ.

﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرُبْوَةٍ﴾؛ أي: ومَثَلُ نَفقَةِ هؤلاءِ في الزَّكَاةِ كَمَثَلِ بُستانٍ بمَوْضِعٍ مُرتَفِعٍ، فإنَّ شَجرَهُ يكونُ أحسنَ مَنظَرًا وأَزكى ثَمرًا.

وقرأَ عاصمٌ وابنُ عامرٍ: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بالفتحِ[2]، وقُرِئَ بالكسرِ[3]، وثلاثتُها لغاتٌ فيها.

﴿أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾: مَطَرٌ عظيمُ القَطرِ ﴿فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا﴾: ثَمرَتَها، وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو بالسُّكُونِ للتَّخفيفِ[4].

= هُمُ القَومُ كلُّ القَومِ يا أُمَّ خَالِدِ

(حانت): هلكت، و(الذي) بمعنى: الذين، على نحو قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِي خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩]) فلج): اسم موضع بالبصرة، والمعنى: إن الذين هُدرت دماؤهم وأريقت بهذا الوضع (هم القوم)؛ أي: هم المشهورون بالرجولية والبراعة، الموصوفون بكمال الشهامة والشجاعة.

(١) قوله: «أو تصديقاً...إلى آخره» عطف على (وتثبيتاً بعض أنفسهم)، و﴿مِّنْ﴾ للتبعيض ثَمَّ وللابتداء هنا؛ كما أفادهما كلامه، والتثبيتُ على الثاني: اعتقادُ كون الشيء محققاً ثابتاً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٢).

(٢) وباقي السبعة بضم الراء. انظر: «السبعة» (ص: ١٩٠)، و«التيسير» (ص: ٨٣).

(٣) نسبت لابن عباس. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣).

(٤) وباقي السبعة بضم الكاف. انظر: «السبعة» (ص: ١٩٠)، و«التيسير» (ص: ٨٣).

﴿ضِعْفَيْنِ﴾: مِثْلَيْ ما كانَتْ تُثْمرُ بسَبَبِ الوابِلِ، والمرادُ بالضِّعْفِ: المِثْلُ، كما أُرِيدَ بالزَّوجِ الواحدُ في قولِه: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [هود: ٤٠]، وقيلَ: أربَعةُ أمثالِه، ونَصبُهُ على الحالِ؛ أي: مُضاعَفًا.

﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾؛ أي: فيُصيبُها ـ أو: فالَّذي يُصيبُها ـ طَلٌّ، أو: فطَلٌّ يَكفِيها؛ لِكرمِ مَنْبِتِها، وبرودةِ هوَائِهَا لارتفاعِ مَكانِها، وهو المَطَرُ الصَّغيرُ القَطْرِ، والمعنى: أنَّ نفقاتِ هؤلاءِ زاكِيَةٌ عندَ اللهِ لا تَضيعُ بحالٍ وإن كانَتْ تتفاوَتُ باعتبارِ ما ينضَمُّ إلَيْها مِن أحوالِه[1].

ويجوزُ أَنْ يكونَ التَّمثيلُ لحالِهم عندَ اللهِ بالجنَّةِ على الرَّبوَةِ، ونَفقاتِهم[2] الكَثيرةِ والقَليلَةِ الزَّائدَتينِ في زُلْفاهُم بالوَابِلِ والطَّلِّ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ تحذيرٌ عن الرِّئاءِ وتَرغيبٌ في الإخلاصِ.

(٢٦٦) ـ ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ﴾ الهمزَةُ فيه للإنكارِ ﴿أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ جعلَ الجنَّةَ مِنْهما ـ معَ ما فيها مِن سَائرِ الأشجارِ ـ تَغليبًا لهما؛ لشَرَفِهمَا وكثرَةِ مَنافِعِهما، ثمَّ ذكرَ أنَّ فيها مِن كلِّ الثَّمراتِ ليَدُلَّ على احتِوَائهَا على سائرِ أَنواعِ الأَشجَارِ، ويَجوزُ أَن يكونَ المرادُ بالثَّمراتِ المَنَافِعَ.

﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾؛ أي: كبرُ السِّنِّ؛ فإنَّ الفاقةَ والعَالةَ في الشَّيخوخَةِ أَصعَبُ، والواوُ للحالِ، أو للعَطفِ حملًا على المعنى[3]، وكأنَّه قيلَ: أيوَدُّ أَحدُكُم لو كانَتْ لهُ جَنَّةٌ وأصَابَه الكِبَرُ.

---

(١) قوله: «من أحواله»؛ أي: المنفق. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٢).

(٢) قوله: «ونفقاتهم» عطف على «حالهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣).

(٣) قوله: «والواو للحال، أو للعطف حملاً على المعنى» إنما قال: «حملاً على المعنى»؛ لأن (أن) =

﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾: صِغارٌ لا قُدرَةَ لهُم على الكَسبِ.

﴿فَأَصَابَهَآ إِعۡصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحۡتَرَقَتۡ﴾ عطفٌ على ﴿أَصَابَهُ﴾، أو ﴿تَكُونَ﴾ باعتبارِ المعنى.

و«الإعصَارُ»: رِيحٌ عاصِفَةٌ تنعَكِسُ مِن الأَرْضِ إلى السَّماءِ مُستديرةً كعَمُودٍ.

والمعنى: تَمثيلُ حَالِ مَن يفعَلُ الأَفْعَالَ الحسَنَةَ ويَضُمُّ إليها ما يُحبِطُها كرِياءٍ وإيذاءٍ في الحَسرَةِ والأَسَفِ إذا كانَ يَومُ القيامةِ واشتدَّتْ حَاجَتُه إليها ووَجَدَها مُحبَطَةً، بحالِ مَن هذا شَأنُهُ، وأَشبَهُهُم بِهِ مَن جالَ بِسِرِّهِ في عالمِ الملكُوتِ، وترقَّى بِفِكْرِه إلى جَنابِ الجَبَروتِ، ثمَّ نَكَصَ عَلَى عَقِبَيهِ إلى عَالَمِ الزُّورِ، والتَفَتَ إلى ما سِوى الحَقِّ، وجَعَلَ سَعيَه هَباءً مَنثُورًا.

﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ﴾؛ أي: تتفكَّرُونَ فيها فتَعتَبِرونَ بها.

(٢٦٧) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ﴾: مِن حَلالِه وجِيادِه ﴿وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ أي: ومِن طيِّباتِ ما أخرَجْنا لكم مِن الحبُوبِ والثَّمَرِ والمعَادِنِ، فحُذِفَ المضافُ لتَقدُّمِ ذكرِه.

﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ﴾: ولا تَقصِدُوا الرَّديءَ مِنهُ؛ أي: من المالِ، أو: ممَّا أخرَجْنا، وتخصيصُه بذلك لأنَّ التَّفاوُتَ فيه أكثَرُ.

= المصدريَّة وإن كانت صالحةً للدخول على الماضي؛ مثل: عجبتُ من أن قام، لكنها إذا نصبت المضارع كانت للاستقبال قطعًا، فلم تصلُح للماضي، فلم يصحَّ عطفُ (أصابه) على ﴿تَكُونَ﴾، فأجاب بأن الواو في ﴿فَأَصَابَهُ﴾ للحال بتقدير (قد)، أو للعطف حملًا على المعنى؛ كما في ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] بالجزم، على تضمين ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ معنى الشرط، فيعطف عليه مجزوم، كأنه قيل: أيودُّ أحدُكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٣).

وقُرِئَ: «ولا تَأَمَّمُوا» «ولا تُيَمِّمُوا» بضمِّ التَّاءِ[١].

﴿تُنفِقُونَ﴾ حَالٌ مُقدَّرَةٌ مِن فاعِلِ ﴿تَيَمَّمُواْ﴾[٢]، ويجوزُ أَن يتعلَّقَ بـهِ ﴿مِنْهُ﴾، ويكونُ الضَّميرُ لـ﴿ٱلْخَبِيثَ﴾ والجملةُ حَالًا منهُ.

﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ﴾؛ أي: وحالُكُم أَنَّكُم لا تأخذونَهُ في حُقوقِكُم لرَدَاءَتِه ﴿إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾: إلَّا أَنْ تَتَسامَحُوا فيه، مجازٌ مِن «أغمَضَ بَصَرَه»: إذا غَضَّهُ.

وقُرِئَ: «تُغْمَضُوا»[٣]؛ أي: تُحْمَلُوا على الإغماضِ، أو: تُوجَدُوا مُغْمَضِينَ.

وعن ابنِ عَباسٍ: كانُوا يتَصدَّقونَ بحَشَفِ التَّمرِ وشِرارِهِ فنُهُوا عَنْه[٤].

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ﴾ عَن إِنفاقِكُم، وإِنَّما يأمُرُكُم به لإِنفاعِكُم ﴿حَمِيدٌ﴾ بقَبُولِه وإثابَتِه.

(٢٦٨) - ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾ في الإِنفاقِ، و«الوَعْدُ» في الأَصلِ شائعٌ في الخيرِ والشَّرِّ.

وقُرِئَ: «الفُقْرَ» بالضَّمِّ والسُّكونِ، وبضمَّتَيْنِ، وفَتحتَيْنِ[٥].

---

(١) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣) الأولى عن أبي صالح صاحب عكرمة والثانية عن مسلم بن جندب. ونسبت الأولى لابن مسعود في «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٣٠)، و«الكشاف» (١/ ٥٩٩)، والثانية لابن عباس في «الكشاف» (١/ ٥٩٩).

(٢) قوله: «حال مقدرة»؛ لأن الإنفاقَ من الخبيث يقع بعد القصد إليه لا معه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٥).

(٣) نسبت لقتادة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٣)، و«المحتسب» (١/ ١٣٩)، و«الكشاف» (١/ ٥٩٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٦٣)، و«البحر» (٥/ ١٦).

(٤) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٧٩٠)، والطبري في «تفسيره» (٤/ ٧٠٥). وانظر: «الكشاف» (١/ ٦٠٠).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤) الأولى عن عيسى بن عمر، والثالثة عن بعضهم. والوسطى التي بضمتين لم أجدها.

﴿وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾: ويُغرِيكُم على البُخْلِ، والعَرَبُ تُسمِّي البخيلَ: فَاحِشًا.

وقيلَ: المعَاصِي.

﴿وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ﴾؛ أي: يَعِدُكم في الإنفاقِ مَغفِرَةَ ذُنوبِكُم ﴿وَفَضْلًا﴾: خَلَفًا أفضَلَ ممَّا أَنفَقْتُم في الدُّنيا أو في الآخِرَة.

﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾؛ أي: واسعُ الفَضْلِ لِمَن أَنفقَ ﴿عَلِيمٌ﴾ بإنفاقِهِ.

(٢٦٩) ـ ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾: تَحقِيقَ العِلْمِ وإتقَانَ العَمَلِ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ مفعُولٌ أوَّلُ أُخِّرَ للاهتمامِ بالمفعُولِ الثَّاني.

﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ بِناؤُهُ للمَفعُولِ لأنَّهُ المقصُودُ، وقرأَ يعقوبُ بالكَسرِ[1]؛ أي: ومَن يُؤتِه اللهُ.

﴿فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾؛ أي: أيَّ خَيرٍ كَثيرٍ، إذ حِيزَ[2] له خيرُ الدَّارينِ.

﴿وَمَا يَذَّكَّرُ﴾: وما يتَّعِظُ بما قُصَّ مِن الآياتِ، أو: وما يتفكَّرُ؛ فإنَّ المُتفكِّرَ كالمُتذَكِّرِ؛ لِمَا أَوْدعَ اللهُ في قَلبِهِ مِن العُلُومِ بالقوَّةِ.

﴿إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾: ذَوُو العُقولِ الخالصَةِ عَن شوائبِ الوَهمِ والرُّكونِ إلى مُتابعَةِ الهوَى.

(٢٧٠) ـ ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ﴾ قَليلَةٍ أو كَثيرَةٍ، سِرًّا أو عَلانيَةً، في حَقٍّ أو بَاطِلٍ ﴿أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ﴾ بشَرْطٍ أو بغَيْرِ شرطٍ، في طاعَةٍ أو مَعصِيَةٍ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ فيجازيكُم عليهِ ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ﴾ الَّذينَ يُنفِقونَ في المعَاصي ويَنذُرُونَ

---

(١) ويثبت الياء في الوقف. انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٥).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «إذ حيزت»، وفي نسخة الخيالي: «ادّخر» مكان: «إذ حيز».

فيها، أو يَمنعونَ مِن الصَّدقاتِ ولا يَفُـونَ[1] بالنُّذورِ ﴿مِنْ أَنصَارٍ﴾: مَـن يَنصُرُهم مِن اللهِ ويَمنَعُهُم مِن عِقابِه.

(٢٧١) ـ ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾؛ أي: فنِعْمَ شَيئًا إبداؤُها.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسَائيُّ بفتحِ النُّونِ وكسرِ العَينِ على الأَصلِ، وقرأ أبو عمرٍو وأبو بكرٍ وقالونُ بكسرِ النُّونِ وسُكونِ العينِ، ورُوِيَ عنهم بكسرِ النُّونِ وإخفاءِ حركةِ العَينِ، وهوَ أَقْيَسُ[2].

﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ﴾؛ أي: تُعطوهَا معَ الإخفاءِ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾: فالإخفاءُ خيرٌ لكُم، وهذا في التَّطوُّعِ ولِمَن لم يُعرَفْ بالمالِ، فإنَّ إبداءَ الفرضِ لِغيرِه أفضلُ لنَفيِ التُّهمَةِ.

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ: صَدقةُ السِّرِّ في التَّطوُّعِ تَفضُلُ علانِيتَها سبعينَ ضِعفًا، وصَدَقةُ الفريضةِ علانِيتُها أفضَلُ مِن سِرِّهَا بخمسَةٍ وعِشرينَ ضِعفًا[3].

﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ قرأ ابنُ عامرٍ وعَاصمٌ في رِوَايةِ حفصٍ باليَاءِ؛ أي: واللهُ يُكفِّرُ، أو: الإخفاءُ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرٍو، وعاصِمٌ في روايةِ ابنِ عيَّاشٍ، ويعقوبُ: بالنُّونِ مَرفوعًا على أنَّه جملةٌ فعليَّةٌ مبتدأةٌ، أو اسميةٌ معطوفةٌ على ما بَعْدَ الفاءِ؛ أي: ونحنُ نُكفِّرُ.

وقرأ نافِعٌ وحَمزةُ والكِسائيُّ مَجزومًا[4] على محلِّ الفاءِ وما بعدَهُ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «يوفون».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٩١)، و«التيسير» (ص: ٨٤). والأخيرة التي بكسر النون وإخفاء حركة العين ليست في «السبعة».

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٤٧)، والطبري في «تفسيره» (٥/ ١٥).

(٤) أي: بالنُّون والجزم. انظر هذه القراءات في «السبعة» (ص: ١٩١)، و«التيسير» (ص: ٨٤)، و«النشر» (٢/ ٢٣٦).

وقُرِئَ بالتَّاءِ مَرفوعًا ومَجزومًا[1] والفِعلُ للصَّدقاتِ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ ترغيبٌ في الإِسرارِ.

(٢٧٢) ـ ﴿لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ﴾: لا يجبُ عليكَ أَنْ تجعَلَ النَّاسَ مَهديِّينَ، وإنَّما عليكَ الإِرشادُ والحثُّ على المَحاسنِ، والذَّبُّ[2] عن القبائحِ كالمنِّ والأَذى وإنفاقِ الخَبيثِ.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ صَريحٌ بأنَّ الهدايةَ مِن اللهِ وبِمَشيئتِهِ، وإنَّما تُخَصُّ بقومٍ دونَ قَومٍ.

﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ﴾: مِن نَفقَةٍ مَعروفَةٍ ﴿فَلِأَنفُسِكُمۡ﴾: فهوَ لِأنفُسِكُم لا يَنتَفِعُ به غيرُكُم، فلا تَمنُّوا عليهِ ولا تُنفِقُوا الخبيثَ.

﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ ٱللَّهِ﴾ حَالٌ، وكأنَّهُ قالَ: وما تُنفِقُوا مِن خَيرٍ فلِأَنفُسِكُم غَيرَ مُنفقينَ إلَّا لابتغاءِ وَجهِ اللهِ وطَلَبِ ثَوابِهِ، أو عَطفٌ على مَا قبلَهُ؛ أي: وليسَ نَفقَتُكُم إلَّا لابتغاءِ وَجهِهِ فما لكم تَمُنُّونَ بها وتُنفِقُونَ الخَبيثَ؟

وقيلَ: نَفْيٌ في مَعنى النَّهيِ.

﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ﴾ ثوابُه أَضعَافًا مُضاعَفةً، فهوَ تَأكيدٌ للشَّرطيَّةِ السَّابقَةِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٠٣). والقراءة بالتاء والجزم مع كسر الفاء نسبت لابن عباس كما في «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٣٢)، وبالتاء والرفع مع كسر الفاء حكاه المهدوي عن ابن هرمز كما في «المحرر الوجيز» (١/ ٣٦٦).

وذكر النحاس عن عكرمة: (وتكفَّرْ) بالتاء وفتح الفاء والجزم.

(٢) في نسخة التفتازاني: «والنهي».

أو ما يُخلَفُ المنفِقُ[١]؛ استجابةً لقولِه عليهِ السَّلامُ: «اللَّهُمَّ اجعَلْ لِمُنفِقٍ خَلَفًا ولِمُمْسِكٍ تَلَفًا»[٢].

رُويَ: أنَّ ناسًا مِن المُسلمينَ كانَت لَهُم أَصْهَارٌ ورُضَّاعٌ في اليَهُودِ وكانُوا يُنفِقُونَ عَلَيهم، فكَرِهُوا لَمَّا أَسلَمُوا أن يَنفعوهم فنَزَلَت[٣]. وهَذا في غيرِ الواجِبِ، أمَّا الواجِبُ فلا يجُوزُ صَرفُه إلى الكافِرِ.

﴿وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾؛ أي: لا تُنْقَصُون ثوابَ نَفقَاتِكُم.

(٢٧٣) ـ ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ مُتعَلِّقٌ بمحذوفٍ؛ أي: اعْمِدُوا للفُقراءِ، أو: اجعَلُوا ما تُنفِقُونَه للفُقَراءِ، أو: صَدقاتُكُم للفُقَراءِ[٤].

﴿ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: أَحْصَرهُم الجهَادُ ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ لاشتِغَالِهم به ﴿ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: ذهابًا فيها للكَسْبِ.

وقيلَ: هُم أَهلُ الصُّفَّةِ[٥]، كانُوا نحوًا مِن أَربعِ مئةٍ مِن فُقَراءِ المُهَاجرينَ يَسكنونَ صُفَّةَ المَسجدِ يَستغرِقُونَ أوقاتَهُم بالتَّعلُّمِ والعبَادةِ، وكانُوا يخرجُونَ في كُلِّ سَرِيَّةٍ بَعثَها رَسُولُ اللهِ ﷺ.

---

(١) قوله: «أو ما يخلف المنفق» عطف على «ثوابه». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٥٩٩).

(٢) رواه البخاري (١٤٤٢)، ومسلم (١٠١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً».

(٣) رواه بنحوه النسائي في «الكبرى» (١٠٩٨٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣١٢٨)، وذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٧/ ٣٣٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩٠)، عن الكلبي.

(٤) قوله: «صدقاتكم» بالرفع على أنه مبتدأ مقدر، و﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ خبره. انظر: «الكشاف» (١/ ٦٠٥).

(٥) رواه ابن المنذر في «تفسيره» (٧) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ﴾ بحَالِهِم ﴿أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾: مِن أَجْلِ تَعفُّفِهم عن السُّؤالِ.

﴿تَعۡرِفُهُم بِسِيمَٰهُمۡ﴾ مِن الضَّعفِ ورَثاثَةِ الحالِ، والخطابُ للرَّسُولِ ﷺ أو لكلِّ أَحَدٍ.

﴿لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗاۗ﴾: إلحاحًا، وهو أَنْ يُلازِمَ المسؤولَ حتَّى يُعطيَهُ؛ مِن قَولِهم: «لَحَفَني مِن فَضلِ لَحافِه»؛ أي: أَعطاني مِن فضلِ ما عندَهُ، والمعنى: أَنَّهُم لا يَسأَلونَ، وإن سَأَلُوا عَن ضرورةٍ لم يُلِحُّوا.

وقيلَ: هو نَفْيٌ للأَمرينِ؛ كقولِه:

على لاحِبٍ لا يُهتَدَى بمَنارِه[1]

ونصبُهُ على المَصدَرِ فإنَّهُ كنَوعٍ مِن السُّؤالِ، أو على الحالِ.

﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ تَرغيبٌ في الإنفاقِ وخُصُوصًا على هؤلاءِ.

(٢٧٤) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾؛ أي: يَعُمُّونَ الأوقاتَ والأحوالَ بالخيرِ، نزلَتْ في أبي بكرٍ؛ تَصدَّقَ بأربعينَ ألفَ دينارٍ: عشرةٍ باللَّيلِ، وعشرةٍ بالنَّهارِ، وعشرةٍ بالسِّرِّ، وعشرةٍ بالعَلانيةِ[2].

---

(١) البيت لامرئ القيس. انظر: «ديوانه» (ص: ٩٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٥٧)، وعجزه:

إذا سافَهُ العَوْدُ النَّباطيُّ جَرْجَرَا

المعنى: ليس به منار فيُهتدَى به، وكذلك ليس من هؤلاء سؤالٌ فيقعَ فيه إلحافٌ. اللاحب: الطريق المنقاد الذي لا يَنْقَطِع، سافه: شمّه، النباطي: الضخم، جرجر: ضغا خوفاً من بُعده، والعَود: الجمل المسن، وإنما جعله عوداً لأنه أعلم بالطريق.

(٢) كونها نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال السيوطي رحمه الله: لم أقف عليه. وكونه =

وقيلَ: في عليٍّ؛ لم يملِكْ إلَّا أربعةَ دراهِمَ، فتصدَّقَ بدِرهَمٍ ليلًا، ودرهَمٍ نهارًا، ودرهَمٍ سرًّا، ودرهَمٍ علانيةً[١].

وقيلَ: في رَبطِ الخيلِ في سَبيلِ اللهِ والإنفاقِ عَلَيها[٢].

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ خبرانِ لـ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾ والفاءُ للسَّببيَّةِ، وقيلَ: للعَطفِ والخَبرُ محذوفٌ؛ أي: ومِنهم الَّذينَ، ولذلك جُوِّزَ الوَقفُ على ﴿وَعَلَانِيَةً﴾.

(٢٧٥) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾؛ أي: الآخذونَ لهُ، وإنَّما ذَكَرَ الأكلَ لأنَّه أعظَمُ مَنافعِ المالِ، ولأنَّ الرِّبَا شائِعٌ في المطعُوماتِ، وهو زِيادَةٌ في الأَجلِ بأَنْ يُباعَ مطعومٌ بمطعومٍ أو نقدٌ بنقدٍ إلى أجلٍ، أو في العِوَضِ بأنْ يُباعَ أَحدُهُما بأكثرَ مِنه مِن جنسِه.

= تصدَّق بما ذكر رواه ابن عساكر في تاريخه عن عائشة رضي الله عنها. انظر: «حاشية السيوطي» (٣/ ٥١٤)، و«حاشية الخفاجي».

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٤٤)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٣٣)، والطبراني في «الكبير» (١١١٦٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩١)، من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما. وعبد الوهاب بن مجاهد متروك، وكذبه الثوري، كما في «التقريب». وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩٢) عن الكلبي، ومقاتل في «تفسيره» (١/ ٢٢٥)، والكلبي ومقاتل متروكان. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٨٣) من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه. ولم يذكر ابن عباس، وحاله مع إرساله كالذي قبله.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٣٤ ـ ٣٦) من قول ابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء وأبي أمامة وعبد الله بن بشر الغافقي. وروي مرفوعا، رواه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤٣٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٦٩٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥٤٢)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٨٨)، من حديث عريب المليكي رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧): فيه مجاهيل.

وإنَّما كُتِبَ بالواوِ كـ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ للتَّفخيمِ على لغةٍ[1]، وزيدَت الأَلِفُ بعدها تَشبيهًا بواوِ الجَمعِ.

﴿لَا يَقُومُونَ﴾ إذا بُعثوا من قُبورِهِم ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: إلَّا قيامًا كقيامِ المصروعِ، وهو وَاردٌ على ما يَزعمونَ أنَّ الشَّيطانَ يخبِطُ الإنسَان فيُصرَعُ.

و«الخبطُ»: ضَربٌ على غَيرِ اتِّساقٍ، كخبطِ العَشْوَاءِ.

﴿مِنَ ٱلْمَسِّ﴾؛ أي: الجُنونِ، وهذا أيضًا مِن زَعماتِهم: أنَّ الجِنِّيَّ يَمَسُّه فيختلِطُ عَقلُه، ولذلك قيلَ: «جُنَّ الرَّجُلُ»، وهو مُتعلِّقٌ بـ﴿لَا يَقُومُونَ﴾؛ أي: لا يقومُونَ مِن المسِّ الَّذي بهم بسَبَبِ أكلِ الرِّبَا، أو بـ﴿يَقُومُ﴾ أو بـ﴿يَتَخَبَّطُهُ﴾ فيكونُ نُهوضُهُم وسُقوطُهُم كالمَصروعينَ لا لاختلالِ عَقلِهِم ولكنْ لأنَّ اللهَ أربَى في بُطونِهِم ما أكلُوهُ مِن الرِّبَا فأثقلَهُم.

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟﴾؛ أي: ذلكَ العِقابُ بسببِ أنَّهُم نَظَمُوا الرِّبَا والبَيعَ في سِلكٍ واحدٍ لإفضائِهِمَا إلى الرِّبحِ فاستحلُّوهُ استِحْلالَهُ، وكانَ الأَصلُ: إنَّما الرِّبَا مِثلُ البَيعِ، ولكِنْ عَكَسَ للمُبَالغَةِ كأنَّهُم جَعَلوا الرِّبا أصلًا وقاسوا به البَيْعَ، والفَرْقُ بَيِّنٌ فإنَّ مَن أَعطى دِرهمَيْنِ بدِرهَمٍ ضيَّعَ دِرهَمًا، ومَن اشترى سِلْعَةً تُسَاوي دِرهَمًا بدرهمَيْنِ فلعلَّ مساسَ الحاجةِ إليها أو تَوقُّعَ رَوَاجِها يَجبرُ هذا الغُبْنَ.

﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ إنكارٌ لتَسويَتِهم، وإبطَالٌ للقياسِ لمعَارضَتِه النَّصَّ.

﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾: فمَنْ بلَغَهُ وَعظٌ مِن اللهِ وزجْرٌ بالنَّهيِ عن الرِّبَا ﴿فَٱنتَهَىٰ﴾: فاتَّعَظَ وتَبعَ النَّهيَ ﴿فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾: تقدَّمَ أخذُهُ التَّحريمَ[2] ولا يُستَرَدُّ منه.

---

(١) وعبارة «الكشاف» (١/ ٦٠٨): كُتب بالواو على لغةِ مَن يفخِّم كما كُتِبَت الصلاة والزكاة.

(٢) قوله: «تقدَّم» تفسير لـ ﴿سَلَفَ﴾، «أخذُه» تفسير لفاعله، «التحريمَ» مفعول (تقدَّم) بتقدير مضاف؛ أي: فله ما أخذه قبل نزول التحريم، فلا يُؤاخَذ به. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٦٠٣).

و﴿مَا﴾ في مَوضعِ الرَّفعِ بالظَّرفِ إن جُعِلَت ﴿مَن﴾ موصولةً، وبالابتداءِ إن جُعِلَت شَرطيَّةً على رَأيِ سيبويه؛ إذ الظَّرفُ غيرُ مُعتَمِدٍ على ما قبلَه.

﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يُجازيهِ على انتهائِه إن كانَ عَن قَبولِ الموعِظَةِ وصِدقِ النِّيَّةِ.

وقيلَ: يَحكُمُ في شَأنِه ولا اعتراضَ لَكُم عَلَيه.

﴿وَمَنْ عَادَ﴾؛ أي: إلى تَحليلِ الرِّبا إذ الكَلامُ فيه ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ لأَنَّهُم كفَرُوا به.

(٢٧٦) ـ ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾: يُذهِبُ بَرَكتَه ويُهْلِكُ المالَ الَّذي يَدخُلُ فيه ﴿وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾: ما يُتصدَّقُ به، يُضاعِفُ ثوابَهَا ويُبارِكُ فيما أُخرِجَت مِنه، وعنه عليهِ السَّلامُ: «إنَّ اللهَ يَقبَلُ الصَّدقَةَ فيُربِيهَا كما يُربِي أَحدُكُم مُهْرَهُ»[١]، وعنه عليه السَّلامُ: «مَا نَقصَتْ زَكاةٌ مِن مالٍ قَطُّ»[٢].

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ﴾: لا يَرتَضِي ولا يُحِبُّ مَحبَّتَه للتَّوَّابينَ ﴿كُلَّ كَفَّارٍ﴾: مُصِرٍّ على تَحليلِ المحرَّمَاتِ ﴿أَثِيمٍ﴾: مُنهَمِكٍ في ارتكابِه.

(٢٧٧) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ باللهِ ورَسولِه وبما جاءَهُم مِنه ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ عَطفَهُما على ما يَعُمُّهُما لإنافَتِهما على سَائرِ الأَعمالِ الصَّالِحةِ.

﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ مِن آتٍ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ على فائتٍ.

(٢٧٨) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾: واترُكُوا بَقايا ما شَرَطْتُم على النَّاسِ مِن الرِّبا ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بقُلُوبِكُم؛ فإنَّ دليلَه[٣] امتِثالُ ما أُمِرتُم بهِ.

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة بلفظ: «ما نقصت صدقة من مال».

(٣) في نسخة الخيالي: «فإنه دليل». قال الأنصاري: «فإن دليله»؛ أي: الإيمان. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٦٠٥).

رُوِيَ: أنَّه كانَ لثقيفٍ مالٌ على بَعضِ قُرَيشٍ، فطالبُوهُمْ عندَ المحلِّ بالمالِ والرِّبَا، فنزَلَتْ[1].

(٢٧٩) ـ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾؛ أي: فاعلَمُوا بها، مِن «أَذِنَ بالشَّيْءِ»: إذا عَلِمَ به.

وقرأ حمزةُ وعاصِمٌ في روايةِ ابنِ عَيَّاشٍ ﴿فآذِنوا﴾[2]؛ أي: فأَعلِمُوا بها غيرَكُم، مِن «الأَذَنِ»، وهو الاستِماعُ؛ فإنَّهُ مَن طُرُقِ العِلمِ.

وتَنكِيرُ «حَربٍ» للتَّعظِيمِ، وذلك يَقتَضِي أَنْ يُقاتَلَ المُرْبِي بعد الاستِتابَةِ حتَّى يَفِيءَ إلى أَمرِ اللهِ كالبَاغي، ولا يَقتَضِي كُفرَهُ.

رُوِيَ: أَنَّها لَمَّا نَزَلَتْ قالَ ثَقيفٌ: لا يَدَي لنا بحَرْبِ اللهِ ورَسُولِه[3].

﴿وَإِن تُبْتُمْ﴾ مِن الارتباءِ واعتِقادِ حِلِّهِ ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ﴾ بأَخذِ الزِّيَادَةِ ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ بالمَطْلِ والنُّقصَانِ، ويُفهَمُ مِنه أَنَّهُم إنْ لم يَتُوبُوا

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٥٠) عن ابن جريج وعكرمة. وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩) عن مقاتل، ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٢٦٦٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩٣ ـ ٩٤) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٢)، و«التيسير» (ص: ٨٤).

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (١/ ٢٢٨)، و«تفسير الثعلبي» (٧/ ٤٣٢). وروى الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٩٣) خبرًا طويلًا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وفيه: فنزلت هذه الآيةُ والتي بعدها: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ فعرَف بنو عَمْرٍو أنْ لا يَدَان لهم بحربٍ من الله ورسوله.

فليسَ لَهُم رَأسُ مَالِهِم، وهو سَديدٌ على ما قُلناه؛ إذ المُصِرُّ على التَّحليلِ مُرْتَدٌّ، ومالُه فَيْءٌ.

(٢٨٠) ـ ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾: وإن وَقَعَ غَريمٌ ذو عُسرةٍ، وقُرِئَ: «ذا عُسْرَةٍ»[(١)]؛ أي: وإن كانَ الغَريمُ ذا عُسرَةٍ.

﴿فَنَظِرَةٌ﴾؛ أي: فالحُكْمُ نَظِرَةٌ، أو: فعَلَيكُمْ نَظِرَةٌ، أو: فليَكُنْ نَظِرَةٌ، وهي الإنظارُ.

وقُرِئَ: «فناظِرُهُ» على الخبرِ[(٢)]؛ أي: فالمُستَحِقُّ ناظِرُهُ، بمعنى: مُنْتَظِرُه، أو: صَاحبُ نَظِرَتِه على طريقِ النَّسبِ.

وعلى الأمرِ[(٣)]؛ أي: فسَامِحْهُ بالنَّظِرَةِ.

﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾: إلى يسَارٍ. وقرأَ نافِعٌ وأبو عمرٍو بضمِّ السِّينِ[(٤)]، وهما لُغتانِ كـ«مَشْرُقَةٍ» و«مَشْرَقَةٍ»، وقُرِئَ بهما مُضافينِ بحذفِ التَّاءِ عندَ الإضافةِ[(٥)]؛ كقولِه:

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٨٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤)، عن ابن مسعود وعثمان وأبيٍّ.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤)، و«الكشاف» (١/ ٦١٣)، عن عطاء بن أبي رباح. وذكر الزجاج في «معاني القرآن» (١/ ٣٥٩): (فناظرةٌ) على أنها ـ كما قال ـ اسم مصدر كالتي في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢].

(٣) أي: (فناظِرْه). انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٣٥)، و«الكشاف» (١/ ٦١٤)، عن مجاهد وعطاء. ودون نسبة في «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٢٠٤).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٢)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، عن نافع وحده.

(٥) أي: مضافين إلى ضمير (ذي عسرة)؛ أي: «مَيْسَرِهِ» و«مَيْسُرِهِ». انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٤) ونسب إحداهما لعطاء والأخرى لمسلم بن جندب. وذكر ابن جني في «المحتسب» (١/ ١٤٣) عن عطاء: «فنِاظِرْهُ إلى مَيْسُرِه»، واستغربه؛ وذلك أنه ـ كما قال ـ ليس في الأسماء شيء على مفْعُل بغير تاء؛ لكنه بالهاء، نحو: المقْدُرة والمقْبُرة والمشرُقة...»، ثم ذكر لها توجيهاً: أنه أراد =

وأَخلَفُـوكَ عِـدَ الأَمـرِ الَّـذي وَعَـدوا[١]

﴿وأن تَصَّدَّقوا﴾ بالتَّشديدِ[٢]، وقرأَ عاصِمٌ بتخفيفِ الصَّادِ[٣].

﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾: أكثَـرُ ثوابًـا مِـن الإنظـارِ، أو: خَيـرٌ ممَّـا تأخـذونَ؛ لِمُضاعفَةِ ثوابِـه ودوامِه.

وقيلَ: المُرادُ بالتَّصدُّقِ: الإنظارُ؛ لقولِه عليه السَّلام: «لا يَحِلُّ دَينُ رَجلٍ مُسلِمٍ فيُؤَخِّرُهُ إلَّا كانَ لهُ بكلِّ يَومٍ صَدَقةٌ»[٤].

﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما فيهِ مِن الذِّكرِ الجَميلِ والأَجرِ الجَزيلِ.

= هنا: إلى ميسُرته، فحذف الهاء، قال: «وحسن ذلك شيئًا أن ضمير المضاف إليه كاد يكون عوضًا من علم التأنيث، وإليه ذهب الكوفيون في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ أنه أراد: إقامة، وصار المضاف إليه كأنه عوض من التاء».

(١) عجز بيت ورد دون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٥٤)، و«الخصائص» لابن جني (٣/ ١٧١). وعزاه السمين في «الدر المصون» (٦/ ٥٧) لزهير وليس في ديوانه، وصاحب «اللسان» (مادة: غلب) للفضل بن العباس بن عتبة اللهبي، وصدره:

إنَّ الخليط أَجَدُّوا البَيـنَ فانجـردوا

«الخليط»: الذي يخالطك في ماله وذات يده، وهو بمعنى الجمع، «عِدَ الأمر»؛ أي: عِدَةَ الأمر، فحذف الهاء عند الإضافة، (فانجردوا)، انجرد بنا السير: امتدَّ مِن غَيرِ ليٍّ على شيءٍ، فمَعناه: أسرَعوا. و«عدَ الأمر» أصله: عدة الأمر، فحذف التاء للإضافة.

(٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «بالإبراء».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٣)، و«التيسير» (ص: ٨٥).

(٤) رواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٩٧٧) مِن حديثِ عمرانَ بن حصينٍ رضي الله عنه، وإسناده ضعيف، لكن له شاهد رواه الإمام أحمد أيضاً في «المسند» (٢٣٠٤٦) من حديث بريدة رضي الله عنه بإسناد صحيح.

(٢٨١) ـ ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾: يَـومَ القِيامَـةِ، أو: يـومَ المَـوتِ، فتأهَّبُـوا لمَصيرِكُـم إليهِ.

وقرأَ أبو عَمرٍو ويَعقوبُ بفَتحِ التَّاءِ وكَسرِ الجيمِ[١].

﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ﴾: جَزاءَ ما عَمِلَت مِن خَيْرٍ أو شَرٍّ.

﴿وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ بنَقْصِ ثوابٍ وتَضعيفِ عِقابٍ.

وعن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّها آخرُ آيةٍ نزلَ بها جِبريلُ[٢]، وقالَ: ضَعْها في رأسِ المئةِ والثَّمانين مِن البقرةِ[٣].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٣)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، و«النشر» (٢/ ٢٠٨).

(٢) رواه النسائي في «الكبرى» (١٠٩٩١) و(١٠٩٩٢).

وروى البخاري (٤٦٠٥)، ومسلم (١٦١٨) عن البراء بن عازب: آخرُ آيةٍ نزلت: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

وروى أحمد في «مسنده» (٢٤٦)، وابن ماجه (٢٢٧٦) وغيرهما عن عمر بن الخطاب أن آخر آية نزلت آية الربا.

وروى أحمد (٢١١١٣)، والطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٠١)، وغيرهما عن ابن عباس عن أبي بن كعب أن آخر ما نزل ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وروي غير ذلك، ونقل الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٣٧١) عن البيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٣٩) أنه جمع بين هذه الروايات فقال: هذا الاختلاف يرجع ـ والله أعلم ـ إلى أن كل واحد منهم أخبر بما عنده من العلم، أو أراد أن ما ذُكِرَ مِن أواخرِ الآياتِ التي نزلت، والله أعلم.

(٣) رواه الفراء في «معاني القرآن» (١/ ١٨٣) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. والكلبي متروك.

وعاشَ رسولُ اللهِ ﷺ بعدها أحدًا وعشرين يومًا[١]، وقيل: أحدًا وثمانين[٢]، وقيل: سبعةَ أيَّامٍ[٣]، وقيل: ثلاثَ ساعاتٍ[٤].

(٢٨٢) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ﴾: إذا دَاينَ بَعْضُكم بَعضًا، تقولُ: «دايَنْتُه»: إذا عامَلْتَهُ نَسيئَةً بعَطاءٍ أو أَخْذٍ[٥].

وفائِدَةُ ذكرِ الدَّيْنِ[٦]: أن لا يُتوَهَّمَ مِن التَّدَايُنِ المُجَازاةُ، ويُعلَمَ تنوُّعُهُ إلى المؤَجَّلِ والحالِّ، وأنَّه الباعِثُ على الكِتْبَةِ، ويكونَ مَرجِعَ ضَميرِ ﴿فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾.

﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾: مَعلومٍ بالأيَّامِ والأَشهُرِ، لا بالحصَادِ وقُدومِ الحاجِّ.

﴿فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ لأنَّه أوثَقُ وأدفَعُ للنِّزاعِ، والجمهُورُ على أنَّه استحبَابٌ، وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ الله عنه: أنَّ المُرادَ به السَّلَمُ، وقالَ: لَمَّا حرَّمَ اللهُ الرِّبَا أباحَ السَّلَفَ[٧].

﴿وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾: مَن يكتُبُ بالسَّويَّةِ لا يزيدُ ولا ينقُصُ،

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/ ٤٨٥).

(٢) رواه الفريابي في «تفسيره» كما في «الإتقان» للسيوطي (١/ ١٠١ ـ ١٠٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٣٧)، كلاهما من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: بين نزولها وبين موت النبي ﷺ أحد وثمانون يومًا.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/ ٤٨٥) عن سعيد بن جبير ومقاتل. والذي في «تفسير مقاتل» (١/ ٢٢٨): ثُمّ تُوُفِّي النَّبيّ ﷺ بعدها بتسع ليال. وكذا رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥٥٤) عن سعيد بن جبير.

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٦١٦)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٧٨).

(٥) في نسخة التفتازاني: «معطيًا أو آخذًا».

(٦) يعني في قوله: ﴿تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ﴾، فالظاهر أن يُكتفى بـ«تداينتم» فيقال: «إذا تداينتم إلى أجل».

(٧) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/ ٤٨٧) ولم يذكر له سنداً. ورواه بألفاظ مقاربة الطبري في «تفسيره» (٥/ ٧٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥٥٤).

وهوَ في الحقيقةِ أمرٌ للمُتدَايِنَيْنِ باختيارِ كاتِبٍ فَقيهٍ دَيِّنٍ، حتَّى يَجيءَ مَكتوبُهُ مَوثوقًا بهِ مُعَدَّلًا بالشَّرعِ.

﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾: ولا يَمتَنِعْ أحَدٌ من الكُتَّابِ ﴿أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾: مثْلَ ما علَّمَه الله مِن كتبَةِ الوَثائقِ، أو: لا يأبَ أَنْ ينفعَ النَّاسَ بكِتابَتِه كما نفعَهُ اللهُ بتَعلِيمِهَا؛ كقولِه: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧].

﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ تلكَ الكِتابَةَ المُعلَّمَةَ، أَمَرَ بها بعدَ النَّهيِ عَنِ الإباءِ عَنها تَأكيدًا، ويَجوزُ أن تتعَلَّقَ الكافُ بالأَمرِ، فيكونُ النَّهْيُ عنِ الامتناعِ مِنها مُطلَقًا ثمَّ الأَمرُ بها مُقيَّدًا.

﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾: وليَكُنِ المُمْلي مَن عليهِ الحَقُّ لأنَّهُ المُقِرُّ المَشهودُ عليه، و«الإمـلَالُ» و«الإمْلاءُ» واحِدٌ.

﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾؛ أي: المُمْلي أو الكَاتِبُ ﴿وَلَا يَبْخَسْ﴾: ولا يُنقِصْ ﴿مِنْهُ شَيْـًٔا﴾؛ أي: مِن الحقِّ أو ممَّا أُمْلِي عليه.

﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا﴾: ناقِصَ العَقْلِ مبَذِّرًا ﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾: صَبيًّا أو شَيْخًا مُختَلًّا ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ﴾: أو غيرَ مُستَطيعٍ للإملاءِ بنفسِهِ لخَرَسٍ أو جَهْلٍ باللُّغَةِ.

﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾؛ أي: الَّذي يَلِي أمرَهُ ويَقومُ مَقامَهُ: مِن قَيِّمٍ إن كانَ صَبيًّا أو مُختَلَّ العقلِ، أو وكيلٍ أو مُترجِمٍ إن كانَ غيرَ مُستَطيعٍ، وهو دليلُ جَرَيَانِ النِّيابةِ في الإقرارِ، ولعَلَّهُ مَخصُوصٌ بما تعاطاهُ القَيِّمُ أو الوَكيلُ.

﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ﴾: واطلبُوا أن يَشهَدَ على الدَّينِ شاهِدانِ ﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾:

مِن رجالِ المُسلمينَ، وهوَ دَليلُ اشتِراطِ إسلامِ الشُّهودِ، وإليه ذهبَ عامَّةُ العُلماءِ، وقالَ أبو حنيفةَ: تُسمَعُ شَهادَةُ الكُفَّارِ بَعضِهم على بعضٍ.

﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾: فإن لم يكُن الشَّهيدانِ رَجُلَينِ ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾: فليَشْهَد، أو: فالمُستَشْهَدُ رجلٌ وامرأتانِ، وهذا مَخصوصٌ بالأموالِ عندَنا، وبما عدا الحدُودَ والقصاصَ عندَ أبي حنيفةَ.

﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ لعِلْمِكُم بعَدالَتِهم.

﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ عِلَّةُ اعتبارِ العَددِ؛ أي: لأَجلِ أَنَّ إحداهُما إِنْ ضَلَّت الشَّهادَةَ بأن نَسِيَتْها ذكَّرَتْها الأخرى، والعِلَّةُ في الحقيقةِ التَّذكيرُ، ولكِنْ لَمَّا كانَ الضَّلالُ سَبَبًا لهُ نُزِّلَ مَنزِلَتَه؛ كقولِهم: «أعدَدْتُ السِّلاحَ أن يجيءَ عَدُوٌّ فأدفعَهُ»، وكأنَّه قيلَ: إرادةَ أن تُذَكِّرَ إحدَاهما الأخرى إنْ ضَلَّت، وفيه إشعارٌ بنُقصَانِ عَقلِهِنَّ وقِلَّةِ ضَبطِهِنَّ.

وقرأَ حمزةُ: ﴿إنْ تَضِلَّ﴾ على الشَّرطِ ﴿فتُذَكِّرُ﴾ بالرَّفعِ، وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو ويعقوبُ: ﴿فتُذْكِرَ﴾ مِن الإذكارِ[1].

﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ لأداءِ الشَّهادةِ أو التَّحمُّلِ، وسُمُّوا شُهداءَ تنزيلًا لِمَا يُشارِفُ مَنزِلَةَ الواقِعِ، و﴿مَا﴾ مزيدَةٌ.

﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ﴾: ولا تَمَلُّوا مِن كثرةِ مدايناتِكُم أَنْ تَكتُبُوا الدَّيْنَ أو الحَقَّ أو الكِتابَ.

وقيلَ: كُنِيَ بالسَّأَمِ عَن الكَسَلِ لأَنَّهُ صِفَةُ المُنافِقِ، ولذلك قالَ عليه السَّلامُ: «لا يقولُ المؤمِنُ كَسِلْتُ»[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٤)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، و«النشر» (٢/ ٢٣٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٢٢)، ولم أجده مسنداً، لكن روى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦١٣٩) عن =

﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾: صَغيرًا كانَ الحقُّ أو كبيرًا، أو مُختصَرًا كانَ الكتابُ أو مُشبَعًا.

﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾: إلى وَقتِ حُلولِه الَّذي أقرَّ به المَديونُ.

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلى ﴿أَن تَكْتُبُوهُ﴾ ﴿أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾: أكثَرُ قِسطًا ﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾: وأثبَتُ لها وأعوَنُ على إقامَتِها، وهما مَبنيَّانِ مِن «أَقْسَطَ» و«أَقَامَ» على غيرِ قياسٍ[1]، أو من «قاسِطٍ» بمعنى: ذي قِسْطٍ و«قَويمٍ»، وإنَّما صَحَّت الواوُ في ﴿أَقْوَمُ﴾ كما صَحَّتْ في التَّعجُّبِ لجُمودِه.

﴿وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟﴾: وأقرَبُ في أن لا تَشُكُّوا في جنسِ الدَّينِ وقَدْرِه وأَجَلِه والشُّهودِ ونحوِ ذلك.

﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تجارةٌ حاضرةٌ تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ استثناءٌ عن الأَمرِ بالكِتابَةِ، والتِّجارَةُ الحاضرَةُ تعمُّ المبايعَةَ بدَيْنٍ أو عَيْنٍ[2]، وإدارَتُها بينَهُم: تعاطيهِمْ إيَّاهَا يَدًا بيَدٍ؛ أي: إلَّا أن تبتاعُوا يدًا بيَدٍ فلا بأسَ أنْ لا تَكْتبوهَا؛ للبُعْدِ عَن التَّنازُعِ والنِّسيَانِ.

ونَصَب عاصِمٌ ﴿تِجَٰرَةً﴾[3] على أنَّه الخَبرُ، والاسمُ مُضمَرٌ تقديرُهُ: إلَّا أن تكونَ التِّجارَةُ تجارَةً حَاضرةً؛ كقولِه:

بنـي أَسَـدٍ هـل تعلَمُـونَ بلاءَنـا ... إذا كانَ يومًـا ذا كواكِـبَ أَشْـنَعَا[4]

= ابن عبَّاسٍ أنَّه كان يُكرَهُ أنْ يقولَ الرَّجلُ: إنِّي كسلان. وفي رواية له برقم (١٠٣٢٤): أنه كره...

(١) انظر: «الكتاب» (١/ ٧٣)، وانظر كلام أبي حيان في شرح هذه المسألة في «البحر» (٥/ ١٠٧).

(٢) في نسخة التفتازاني: «غيره».

(٣) وباقي السبعة بالرفع. انظر: «السبعة» (ص: ١٩٤)، و«التيسير» (ص: ٨٥).

(٤) انظر: «الكتاب» (١/ ٤٧)، وعزاه لعمرو بن شأس، ولجرير في «ديوانه» (٢/ ٩٠٨) صدر آخر، وهو: =

ورَفعَها الباقونَ على أنَّه الاسمُ، والخبرُ ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، أو على «كانَ» التَّامَّةِ.

﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ هذا التَّبايعَ أو مُطلقًا؛ لأنَّه أحوَطُ.

والأوامرُ الَّتي في هذه الآيةِ للاستحبابِ عند أكثرِ الأئمَّةِ.

وقيلَ: إنَّها للوُجُوبِ، ثمَّ اختُلِفَ في إحكامِهَا ونسخِهَا.

﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ يحتمِلُ البناءَيْنِ، ويدلُّ عليه أنَّه قُرِئَ: «ولا يُضارِرْ» بالكسرِ والفَتحِ[1]، وهو نَهيُهما[2] عن تركِ الإجابةِ، والتَّحريفِ والتَّغييرِ في الكتبَةِ والشَّهَادَةِ، أو النَّهيُ[3] عن الضِّرارِ بهما مثلَ أن يُعْجَلا عن مُهِمٍّ، ويُكلَّفَا الخروجَ عمَّا حُدَّ لهما، ولا يُعطَى الكاتِبُ جُعْلَهُ، والشَّهيدُ مُؤنةَ مَجيئِه حيثُ كانَ.

﴿وَإِن تَفْعَلُواْ﴾ الضِّرارَ أو ما نُهيتُم عَنه ﴿فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمْ﴾: خروجٌ عَن الطَّاعةِ لاحِقٌ بكم.

﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ﴾ في مُخالَفَةِ أَمرِه ونَهيِه ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ أحكامَه المُتضمِّنَةَ لِمَصَالِحكُم ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

= فــوارس لا يدعون يالَ مجاشــع

وفي «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٨٦) رواية أخرى في صدره دون نسبة، وهي:

لله قومــي أيُّ قــومٍ لحــرة

وفي «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٥٩) رابعة، وهي:

فِـدًى لبنـي ذُهْـلِ بـنِ شـيبان ناقتـي

(١) نسبت بالفتح لابن عباس وبالكسر لعمر رضي الله عنهم. انظر: «الكشاف» (١/ ٦٢٤)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢١ و٢٥).

(٢) هذا على تقدير أن البناء للفاعل.

(٣) على تقدير أن البناء للمفعول.

كـرَّرَ لفظةَ ﴿الله﴾ فـي الجُـمَلِ الثَّـلاثِ لاستقلالِها؛ فإنَّ الأولـى حَثٌّ على التَّقـوى، والثَّانيـةَ وَعدٌ بإنعامِـه، والثَّالثَةَ تَعظيمٌ لشَـأنِه؛ لأنَّـهُ أدخَلُ فـي التَّعظيمِ مِن الكِنَايةِ.

(٢٨٣) ـ ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾؛ أي: مُسَافرينَ ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾؛ أي: فالَّذي يُستَوْثَقُ به رِهانٌ، أو: فعَلَيكُم رِهَانٌ، أو: فليُؤخَذْ رِهانٌ، وليسَ هذا التَّعليقُ لاشتراطِ السَّفَرِ في الارتِهانِ كما ظنَّهُ مُجاهِدٌ والضَّحَّاكُ[١]؛ لأنَّه عليه السَّلامُ رَهَنَ دِرعَهُ في المدينَةِ مِن يَهودِيٍّ بعشرينَ صَاعًا مِن شَعيرٍ أخذَهُ لأَهلِه[٢]، بل لإقامَةِ التَّوَثُّقِ بالارتهانِ مقامَ التَّوثُّقِ بالكتْبَةِ في السَّفرِ الَّذي هوَ مَظِنَّةُ إعوَازِها. والجمهورُ على اعتبارِ القَبْضِ فيه غيرَ مالِكٍ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿فرُهُنٌ﴾ كـ«سُقُفٍ»[٣]، وكِلاهما جَمْعُ «رَهْنٍ» بمعنى: مَرهونٍ.

وقُرِئَ بإسكانِ الهاءِ على التَّخفيفِ[٤].

﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾؛ أي: بعـضُ الدَّائنيـنَ بعـضَ المديونيـنَ، واستَغْنَى بأمانَتِـهِ عَـن الارتهـانِ ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾؛ أي: دَينَـهُ، سَـمَّاهُ أمانَـةً لائتمانِـه عليـه بتَـرْكِ الارتِهـانِ به.

---

(١) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (٥/ ١٢٢ ـ ١٢٣ و١٢٥). ورده بما سيأتي من حديث رهن النبي ﷺ درعه في الحضر. والرواية عن الضحاك ضعيفة جدًّا لأنها من طريق جويبر عنه. وجويبر متروك.

(٢) رواه البخاري (٢٥٠٨) من حديث ابن عباس، و(٢٥٠٩) من حديث عائشة، رضي الله عنهم. وليس فيهما ذكر مقدار الشعير.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٤)، و«التيسير» (ص: ٨٥).

(٤) نسبت لشهر بن حوشب وجماعة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥).

وقُرِئَ: «الَّذي ايتُمِنَ» بقَلبِ الهَمزَةِ ياءً(١)، و: «الَّذِتُّمن» بإدغامِ الياءِ في التَّاءِ(٢)، وهو خطأٌ؛ لأنَّ المنقلبَةَ عَن الهمزةِ في حُكمِها فلا تُدغَمُ(٣).

﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ في الخِيانَةِ وإنكارِ الحَقِّ، وفيه مبَالغاتٌ.

﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَـٰدَةَ﴾ أيُّهَا الشُّهودُ أو المديونونَ، والشَّهادَةُ: شَهادَتُهُم على أَنفُسِهم.

﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾؛ أي: يأثَمُ قَلبُهُ، أو: قَلْبُه يأثَمُ، والجملةُ خَبرُ «إنَّ»، وإسنَادُ الإثمِ إلى القَلْبِ لأنَّ الكِتمانَ يقترِفُه(٤)، ونظيرُه: العَينُ زانيَةٌ والأُذُنُ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥) عن ابن محيصن، و«الكشاف» (١/ ٦٢٧) عن عاصم.

(٢) نسبت لابن محيصن أيضًا. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١٠٥)، و«شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك (ص:٢٣٩).

(٣) كذا قال المصنف متابعا للزمخشري الذي طعن في القراءة بقوله: وليس بصحيح، لأن الياء منقلبةٌ عن الهمزة فهي في حكمِ الهمزة، و(اتَّزرَ) عاميٌّ، وكذلك (رُيًّا) في (رُؤْيَا).
وتعقب بأن (اتَّزر) مسموع في كلام العرب، وقد ورد في الحديث الصحيح المتفق عليه عند البخاري (٣٠٠)، ومسلم (٢٩٣) عن عائشة رضي الله عنها ـ وهي من الفصحاء المشهود لهم ـ أنها قالت: (كان ﷺ يأمرني فأتَّزر)، وقد نقل ابن مالك جوازه لكنَّهُ قال: إنه مقصور على السماع، قال: ومنه قراءة ابن محيصن: (اتُّمن)، ونقل الصاغاني أنّ القول بجوازه مذهب الكوفيين، وقالَ الكرماني: قول عائشة وهي من فصحاء العرب حجة في جوازه فالمخطِّئُ مخطئٌ. انظر: «البحر» (٥/ ١٢٠)، و«الكواكب الدراري» للكرماني (٣/ ١٦٥)، و«حاشية الخفاجي على البيضاوي»، و«روح المعاني» (٣/ ٥٠٣).

(٤) قوله: «لأن الكتمان يقترفه»؛ أي: يخالطه، فأسند الإثم ـ وهو هنا الكتمان ـ إلى القلب؛ لأنَّه محلُّه وجالبُه، وعبارة «الكشاف»: لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يُعمل بها أبلغُ، ألا تَراك تقول إذا أردتَ التوكيد: هذا مما أبصرَتْه عيني ومما سمعَتْه أُذُني وممَّا عرَفه قلبي. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٦١٥)، وانظر: «الكشاف» (١/ ٦٢٨). وفي نسخة الطبلاوي: «يقر فيه».

زَانِيَةٌ[١]، أو للمبالَغَةِ فإنَّهُ رَئيسُ الأَعضاءِ، وأَفعالُهُ أَعظَمُ الأَفعالِ، وكأنَّهُ قيل: تمكَّنَ الإِثمُ في نفسِهِ وأخذَ أَشْرَفَ أجزائِهِ وفاقَ سائِرَ ذُنوبِه.

وقُرِئَ: «قلبَه» بالنصبِ[٢] كـ: حَسنٍ وَجْهَه.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ تهديدٌ.

(٢٨٤) ـ ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ خلقًا ومُلْكًا ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ يعني: ما فيها مِن السُّوءِ والعَزْمِ عليه؛ لترتُّبِ المَغفِرَةِ والعَذابِ عليه.

﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ يومَ القيامَةِ، وهو حُجَّةٌ على مَن أَنكَرَ الحِسَابَ كالمُعتزِلَةِ والرَّوافضِ.

﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ مَغفِرَتَه ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ تَعذيبَه، وهو صَريحٌ في نَفْيِ وُجُوبِ التَّعذيبِ.

وقد رفَعَهُما ابنُ عامرٍ وعاصِمٌ ويَعقوبُ على الاستئنافِ، وجَزَمَهُما الباقونَ عَطْفًا على جوابِ الشَّرطِ[٣]، ومَن جزمَ بغيرِ فاءٍ[٤] فقَدْ جَعَلَهُمَا بدلًا مِنه بَدَلَ البَعضِ مِن الكُلِّ أو الاشتمالِ؛ كقولِه:

متَى تَأتِنَا تُلْمِمْ بنَا في دِيارِنا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونَارًا تأجَّجا[٥]

---

(١) رواه مسلم (٢٦٥٧) مِن حديثِ أبي هريرةَ بلفظ: «العينانِ زِناهُما النَّظرُ والأذنانِ زِناهُما الاستماعُ».

(٢) نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٨٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٥)، و«التيسير» (ص: ٨٥)، و«النشر» (٢/ ٢٣٧).

(٤) أي: (يَغْفِرْ) (ويعذبْ) بالجزم دون اقتران الفاء بـ(يغفر). انظر: «المحتسب» (١/ ١٤٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه. وفي نسخة التفتازاني: «ومن جزمهما».

(٥) البيت لعبيد الله بن الحر يخاطب رجلاً كان محبوسًا معه. انظر: «شرح كتاب سيبويه» للرماني =

وإدغامُ الرَّاءِ في اللَّامِ لَحْنٌ(١)؛ إذ الرَّاءُ لا يُدغَمُ إلَّا في مِثلِه.

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ﴾ فيقدِرُ على الإِحياءِ والمُحاسَبَةِ.

(٢٨٥) ـ ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ شَهادَةٌ وتَنصيصٌ مِن اللهِ تعالى على صِحَّةِ إيمانِه والاعتدادِ بِه، وأنَّهُ جازِمٌ في أَمرِهِ غيرُ شاكٍّ فيه.

= (ص: ١٠١١ و١٠١٩)، و«شرح أبيات سيبويه» لأبي محمد السيرافي (٢/ ٧٧)، و«سر صناعة الإعراب» لابن جني (٢/ ٣١٧)، و«شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص: ٢٥٥)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٢٨١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٩٠ و٩٨). ودون نسبة في «الجمل» المنسوب للخليل (ص: ١٦٦ و٢١٧)، و«الكتاب» (٣/ ٨٦). وذكر العجز الأخفش في «معاني القرآن» (٢/ ٥١٤) وذكر له صدرًا آخر، وهو:

متى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضوءِ نارِه

(١) قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: هذا ممَّا تابع فيه «الكشَّاف»، وهو من دائِه العُضال، إذ هو يعتقد أنَّ القراءة بالرَّأي، وهوَ غلطٌ فاحشٌ، وكيف تكون لحنًا، وهي قراءة أبي عمرٍو إمامِ القُرَّاء والعربيَّة؟!

ثم قال: وليس هذا ممَّا يليق بجلالة المُصنِّف رحمه الله تعالى، وقد يُعتذرُ له بما ذكرَه صاحب «الإقناعِ» من أنَّه رُويَ عن أبي عمرٍو أنَّه رجع عن هذه القراءة، فيكون الطَّعن في الرِّواية، لا في القراءة.

وقال ابن خالويه في «إعراب ثلاثين سورة» (ص: ١٣): الرواية الصحيحة عن أبي عمرو الإظهار.

وانظر: «الإقناع في القراءات السبع» لابن الباذش (ص: ٦٩)، و«ارتشاف الضرب» لأبي حيان (٢/ ٧٠٦)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للدمياطي (ص:٤٣).

وقد تعقب جمع من أئمة التفسير والنحو الزمخشريَّ، منهم أبو حيان ـ ورد عليه بالرواية والدراية ـ والسمين الحلبي والتفتازاني والجاربردي. انظر: «البحر» (٥/ ١٣٣)، و«الدر المصون» (٢/ ٦٩٠)، و«حاشية التفتازاني على الكشاف» (و١٣٦ب)، و«حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٢٤٦ب).

﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ لا يَخلُو مِن أَنْ يُعطَفَ ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ على ﴿ٱلرَّسُولُ﴾ فيكونَ الضَّميرُ الَّذي يَنوبُ عنه التَّنوينُ رَاجِعًا إلى الرَّسُولِ والمؤمنينَ، أو يُجعَلَ مُبتدأً فيكونَ الضَّميرُ للمُؤمنينَ، وباعتبارِه يَصِحُّ وقوعُ ﴿كُلٌّ﴾ بِخَبَرِه خبرَ المُبتدَأِ، ويكُونُ إفرادُ الرَّسُولِ بالحكمِ: إمَّا لتعظيمِه، أو لأنَّ إيمَانَه عَن مُشاهدَةٍ وعِيانٍ وإيمانَهم عَن نَظَرٍ واستِدلالٍ.

وقرأَ حمزةُ والكِسَائيُّ: ﴿وكِتابِه﴾[1] يعني: القرآنَ، أو الجنسَ، والفَرقُ بينَهُ وبينَ الجَمعِ: أنَّه شائِعٌ في وحدَانِ الجنسِ، والجَمعُ في جُموعِه، ولذلكَ قيلَ: الكِتَابُ أكثَرُ مِن الكُتُبِ.

﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾؛ أي: يقولونَ: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾.

وقرأ يعقوبُ: ﴿لا يُفَرِّقُ﴾ بالياءِ[2] على أنَّ الفِعلَ لـ﴿كُلٌّ﴾.

وقُرِئَ: «لا يُفرِّقونَ»[3] حَملًا على معناهُ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

و﴿أَحَدٍ﴾ في مَعنى الجَمعِ لوقوعِهِ في سِيَاقِ النَّفْيِ؛ كقولِه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] ولذلكَ دخلَ عليهِ ﴿بَيْنَ﴾، والمرادُ: نَفْيُ الفَرقِ بالتَّصديقِ والتَّكذيبِ.

﴿وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا﴾: أجَبْنا ﴿وَأَطَعْنَا﴾ أمرَكَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٩٥ ـ ١٩٦)، و«التيسير» (ص: ٨٥).

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٧).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«الكشاف» (١/ ٣٣٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا﴾: اغفِرْ لَنا غُفْرانَكَ[1]، أو: نَطلُبُ غُفرانَكَ.

﴿وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾: المرجِعُ بعدَ المَوتِ، وهو إقرارٌ مِنْهُم بالبَعْثِ.

(٢٨٦) ـ ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾: إلَّا مَا تَسَعُهُ قُدرَتُها فضلًا ورَحمَةً، أو ما دونَ مدَى طَاقَتِها بحَيثُ يَتَّسِعُ فيه طَوْقُها ويَتيَسَّرُ عَليها؛ كقولِه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وهو يـدُلُّ على عَدمِ وقوعِ التَّكليفِ بالمُحالِ ولا يَدُلُّ على امتِناعِه.

﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ﴾ مِـن خَـيْـرٍ ﴿وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ مِـن شَرٍّ، لا يَنتفِعُ بطَاعَتِها ولا يَتضَرَّرُ بمعاصيهَا غيرُها، وتَخصيصُ الكَسْبِ بالخَيرِ والاكتِسابِ بالشَّرِّ؛ لأنَّ الاكتسَابَ فيه اعتِمالٌ والشَّرَّ تَشتهيهِ النَّفسُ وتَنْجَذِبُ إليه، فكانَتْ أجدَّ في تَحْصيلِه وأعمَلَ، بخلافِ الخَيرِ.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَا﴾؛ أي: لا تُؤاخِذْنا بما أَدَّى بِنا إلى نِسيَانٍ أو خَطَأٍ مِن تَفريطٍ وقِلَّةِ مُبالَاةٍ، أو بأَنفُسِهِما[2] إذ لا تَمتَنِعُ المُؤاخذَةُ بهما عَقلًا؛ فإنَّ الذُّنوبَ كالسُّمُومِ، فكما أنَّ تَناوُلَها يُؤَدِّي إلى الهلاكِ وإنْ كانَ خَطَأً، فتَعاطي الذُّنوبِ لا يَبعُدُ أَن يُفضِيَ إلى العِقابِ وإن لم تَكُن عَزيمَةً، لكنَّهُ تعالى وَعَدَ التَّجاوُزَ عَنه رَحمَةً وفَضْلًا، فيجُوزُ أن يدعُوَ الإنسانُ بِهِ استِدامَةً واعتدادًا بالنِّعمَةِ فيه، ويؤَيِّدُ ذلكَ مَفهومُ قولِه عليه السَّلامُ: «رُفِعَ عن أُمَّتي الخَطَأُ والنِّسيانُ»[3].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «أي: اغفر غفرانك».

(٢) قوله: «أو بأنفسهما» عطف على «بما أدى»؛ أي: لا تؤاخذنا بهما اعتبارًا بما قد يترتَّب عليهما، كما أشار إليه بَعْدُ؛ إذ النسيان مثلًا قد لا يُعذَر صاحبه؛ كمَن رأى نجاسةً ببدنه، فأخَّر غسلَها إلى أن نسي، فصلَّى وهي عليه، عُدَّ مقصِّرًا. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٦١٥).

(٣) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٢١٩)، والحاكم =

﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾: عِبئًا ثقيلًا يأصِرُ صاحبَه؛ أي: يحْبِسُه في مَكانِه، يريدُ به: التَّكاليفَ الشَّاقَّة.

وقُرِئَ: «ولا تحَمِّل» بالتَّشديدِ للمُبالغَةِ[١].

﴿كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾: حملًا مثلَ حَملِكَ إيَّاهُ مَن قبلَنا، أو: مثلَ الَّذي حمَّلْتَه إيَّاهم، فيكونُ صِفَةً لـ﴿إِصْرًا﴾.

والمرادُ به: مَا كَلَّفَ به بني إسرائيلَ مِن قَتْلِ الأَنفُسِ، وقَطْعِ مَوضعِ النَّجاسَةِ، وخَمسينَ صَلاةً في اليَومِ واللَّيلةِ، وصَرفِ ربعِ المالِ للزَّكاةِ، أو: ما أَصَابَهُم مِن الشَّدائِدِ والمِحَنِ.

﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ مِن البَلاءِ والعُقوبَةِ، أو مِن التَّكاليفِ الَّتي لا تَفِي بها الطَّاقَةُ البَشريَّةُ، وهو يدلُّ على جَوازِ التَّكليفِ بما لا يُطَاقُ، وإلَّا لَمَا سُئِلَ التَّخلُّصَ عنه، والتَّشديدُ هاهنا لتَعدِيَةِ الفِعلِ إلى مَفعولٍ ثانٍ.

﴿وَٱعْفُ عَنَّا﴾: وامْحُ ذُنوبَنا ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا﴾: واستُرْ عيُوبَنا ولا تَفضَحْنا بالمؤاخذَةِ ﴿وَٱرْحَمْنَآ﴾: وتعطَّفْ بِنا وتفضَّلْ علَيْنا[٢].

= في «المستدرك» (٢٨٠١)، وابن حزم في «الإحكام» (٥/ ١٤٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «إن الله تجاوز عن أمتي...» وصححه الحاكم وابن حزم. وقد أعله أبو حاتم كما في «العلل» لابنه (١/ ٤٣١) لكن بعلة غير قادحة كما قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ١٦١). ورواه ابن ماجه (٢٠٤٥) بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي...»، لكن في إسناده انقطاع كما استظهر البوصيري في «الزوائد».

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«الكشاف» (١/ ٦٣٦)، عن أبيٍّ رضي الله عنه.

(٢) وجه تأخير المغفرة عن العفو أن محو الذنوب أهم من ستر العيوب، ووجه تأخير الرحمة عنهما أن طلب التفضُّل بأنواع اللطف والكرامة بعد التفضل بالعفو والمغفرة؛ فالتحلية بعد التخلية. انظر: «حاشية القونوي» (٥/ ٥٠٨).

﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾: سيِّدُنا ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فإنَّ مِن حقِّ المَوْلى أَنْ يَنْصُرَ مَواليَه على الأَعداءِ، والمرادُ بهِ عامَّةُ الكَفَرةِ.

رُوِيَ: أَنَّـهُ عليـه السَّـلامُ لمـا دَعَا بهـذه الدَّعَـواتِ قيلَ لهُ عنـدَ كلِّ كلمَـةٍ: «قَدْ فَعَلْتُ»[1].

وعنه عليه السَّلامُ: «أنزلَ اللهُ آيتَيْنِ مِن كُنوزِ الجنَّةِ كتبَهُما الرَّحمنُ بيَدِه قبلَ أن يخلقَ الخَلْقَ بألفَي سَنةٍ مَن قرأَهُما بعد العِشاءِ الآخِرةِ أجْزأَتاهُ عن قيامِ اللَّيلِ»[2].

وعنه عليه السَّلامُ: «مَـن قرأَ الآيتَيْنِ مِن آخرِ سُورةِ البقرَةِ في ليلةٍ كَفَتَاهُ»[3]، وهو يرُدُّ قولَ مَن استكرَهَ أن يُقالَ: «سُورَةُ البَقَرةِ»، وقالَ: ينبغي أَن يقالَ: «السُّورَةُ الَّتي تُذكَرُ فيها البقرَةُ» كما قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «السُّورةُ الَّتي يُذكَرُ فيها البَقَرَةُ فُسْطَاطُ القرآنِ، فتَعَلَّمُوها فإن تَعلُّمَهَا بركَةٌ، وتَرْكَهَا حَسرَةٌ، ولن تَستطِيعَها البَطَلَةُ» قيلَ: ومَا البَطَلَةُ؟ قالَ «السَّحَرَةُ»[4].

* * *

(١) رواه مسلم (١٢٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

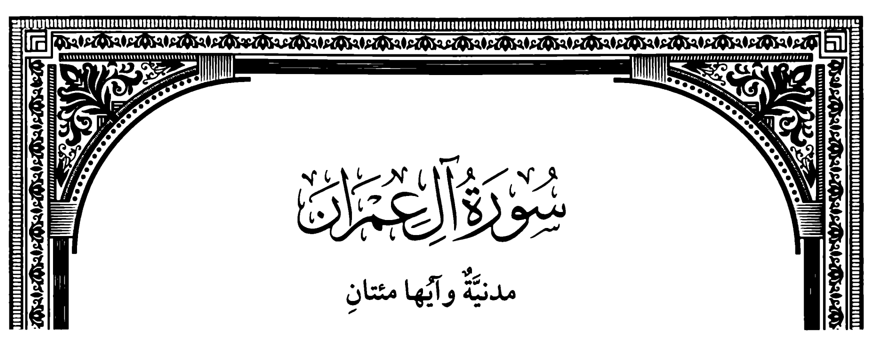
(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٨٤) من حديث أبي مسعود الأنصاري، قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٤): وفي إسناده الوليد بن عباد وهو مجهول، عن أبان بن أبي عياش وهو متروك.

(٣) رواه البخاري (٥٠٠٩)، ومسلم (٨٠٧)، من حديث أبي مسعود البدري رضي الله عنه.

(٤) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٤): «ذكره أبو شجاع الديلمي في «الفردوس» [(٣٥٥٩)] من حديث أبي سعيد الخدري، والذي في «صحيح مسلم» (٨٠٤) من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «اقرؤوا سورة البقرة فإن أخذها بركة وتركها حسرة ولا تستطيعها البطلة». قال معاوية أحد رواته: بلغني أن البطلة السحرة. وفي الباب عن بريدة عند الثعلبي والبغوي».



سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ



سُورَةُ آلِ عِمْرَان

مدنيَّةٌ وآيُها مئتانِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إنَّما تُفْتَحُ الميمُ في المَشهورِ ـ وكانَ حَقَّهَا أن يُوقَفَ عليها ـ لإلقاءِ حَرَكةِ الهمزةِ عليها؛ لتَدُلَّ على أنَّها في حُكْمِ الثَّابتِ؛ لأنَّها أُسقِطَتْ للتَّخفيفِ لا للدَّرْجِ، فإنَّ الميمَ في حُكْمِ الوقفِ كقولِهم: «واحِدْ اثنانْ» لا لالتقاءِ السَّاكنينِ، فإنَّه غَيرُ مَحذورٍ في بابِ الوَقفِ، ولذلك لم تُحرَّكْ في «لامْ».

وقُرِئَ بكَسرِها[1] على توهُّمِ التَّحريكِ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ.

وقَرَأَ أبو بكرٍ بسُكونِها والابتداءِ بما بعدَها على الأَصْلِ[2].

﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ رُوِيَ أنَّهُ عَليه السَّلامُ قالَ: «إنَّ اسمَ اللهِ الأَعْظَمَ في ثلاثِ سُوَرٍ: في البقَرةِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي آلِ عِمرانَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، وفي طه: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]»[3].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«الكشاف» (١/ ٩)، عن عمرو بن عبيد.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، وقراءة عاصم المشهورة عنه كقراءة الجماعة، وهي بفتح الميم وإسقاط الهمزة حالة الوصل.

(٣) رواه يحيى بن معين في «تاريخه» (٥٠٧٢)، وابن ماجه (٣٨٥٦)، وجعفر بن محمَّد الفريابي في «فضائل القرآن» (٤٧) (٤٨) (٤٩)، والدولابي في «الكنى» (٢/ ٥٦٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٧٧)، والطبراني في «الكبير» (٧٧٥٨)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٦٦)، من =

(٣) ـ ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾: القرآنَ نُجومًا ﴿بِٱلْحَقِّ﴾: بالعَدْلِ، أو: بالصِّدقِ في أَخبارِه، أو: بالحُجَجِ المُحَقَّقَةِ أنَّه مِن عندِ اللهِ، وهو في مَوضِع الحالِ.

﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ مِن الكتُبِ.

﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ جُملةً على مُوسى وعيسَى.

واشتقاقُهُما مِن «الوَرْيِ» و«النَّجْلِ»، ووَزنُهُما بـ«تَفْعِلَةٍ» و«إِفْعِيلٍ» تَعسُّفٌ لأنَّهما أعجمِيَّان، ويؤيِّدُ ذلك أنَّه قُرِئَ: «والأَنْجيل» بفَتحِ الهمزةِ[١]، وهو ليسَ مِن أَبنيَةِ العَرَبِ.

وقرأَ أبو عمرٍو وابنُ ذَكوانَ والكِسائيُّ: ﴿التورية﴾ بالإمالةِ في جميعِ القرآنِ، ونافعٌ وحمزةُ بين اللَّفظَينِ، إلا قالونَ فإنَّه قرأَ بالفتحِ كقراءةِ الباقينَ[٢].

(٤) ـ ﴿مِن قَبْلُ﴾: مِن قَبْلِ تَنزِيلِ القُرآنِ ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ على العمُومِ إنْ قُلْنَا: إنَّا متَعبَّدُونَ بشَرْعِ مَن قَبلَنَا، وإلَّا فالمُرادُ بِهِ قَوْمُهُما.

= حديث أبي أمامة رضي الله عنه عَنِ النبيِّ ﷺ قال: «اسمُ الله الأعظمُ في ثلاثِ سورٍ: البقرةِ وآلِ عمران وطه»، وتعيين الآيات في السور الثلاث ليس من المرفوع، لكنه من أحد الرواة كما صرحت به رواية الطحاوي وغيره، وقد خالفه فيه الطحاوي.

وروى أبو داود (١٤٩٦)، والترمذي (٣٤٧٨)، وابن ماجه (٣٨٥٥)، من حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها مرفوعاً: «اسمُ الله الأعْظَمُ في هاتين الآيتين ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] وفاتحة سورة آل عمران ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾». وهو في «مسند أحمد» (٢٧٦١١)، لكن جاء في روايته أن الآية الأولى هي: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وعلى كل فإسناده ضعيف لضعف عبيد الله بن أبي زياد، وشهر بن حوشب. ومع ذلك قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح!

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«المحتسب» (١/ ١٥٢)، عن الحسن.

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ٨٦).

﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ يريدُ به: جِنْسَ الكُتُبِ الإلهيَّةِ فإنَّها فارِقَةٌ بين الحقِّ والباطِلِ، ذَكَرَ ذلكَ بعد ذِكْرِ الكُتُبِ الثَّلاثةِ ليَعُمَّ ما عَدَاها؛ كأنَّهُ قالَ: وأنزلَ سائِرَ ما يَفرُقُ بين الحقِّ والباطلِ، أو الزَّبُورَ، أو القرآنَ، وكرَّرَ ذِكرَهُ بما هو نَعْتٌ لهُ مَدْحًا وتَعْظِيمًا وإظهارًا لفَضلِهِ مِن حَيْثُ إنَّه يُشارِكُهُما في كونِهِ وَحْيًا مُنزَّلًا، ويَتميَّزُ بأنَّهُ مُعجِزٌ يُفَرَّقُ به بين المُحِقِّ والمُبطِلِ[1]، أو المُعجِزَاتِ[2].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ مِن كُتبِه المُنزلَةِ وغيرِها ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ بسبَبِ كُفرِهِم.

﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾: غالبٌ لا يُمْنَعُ من التَّعذيبِ ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ لا يَقدِرُ على مثلِه مُنتَقِمٌ.

و«النِّقْمَةُ»: عُقوبةُ المُجرمِ، والفِعْلُ مِنه «نَقمَ» بالفَتحِ والكَسرِ.

وهو وَعيدٌ جيءَ به بعدَ تَقريرِ التَّوحيدِ، والإشارةِ إلى ما هوَ العُمْدَةُ في إثباتِ النُّبُوَّةِ؛ تعظيمًا للأَمرِ وزَجْرًا عن الإعراضِ عنه.

(٥ ـ ٦) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: أيُّ شَيْءٍ كائِنٍ في العَالمِ، كُلِّيًّا كانَ أو جُزئيًّا، إيمانًا أو كُفرًا، فعُبِّرَ عنهُ بالأَرضِ والسَّماءِ إذ الحِسُّ لا يَتجَاوَزُهما، وإنَّما قدَّمَ الأرضَ ترقِّيًا مِن الأدنى إلى الأَعلى، ولأنَّ المَقصودَ بالذِّكرِ ما اقْتُرِفَ فيها، وهو كالدَّليلِ على كونِهِ حَيًّا، وقولُه: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ ـ أي: مِن الصُّوَرِ المُختَلِفَةِ ـ كالدَّليلِ على القَيُّوميَّةِ، والاستِدْلالِ على أنَّهُ عالمٌ بإتقانِ فِعلِه في خَلقِ الجَنينِ وتَصويرِه.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «يفرق بين الحق والباطل».

(٢) قوله: «أو الزبور أو القرآن... أو المعجزات» كلها معطوفة على قوله: «جنسَ الكتب...».

وقُرِئَ: «تَصَوَّرَكُم»[١]؛ أي: صَوَّرَكُم لنَفسِهِ وعِبادَتِه.

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إذ لا يَعْلَمُ غيرُه جُملةَ ما يَعلَمُهُ، ولا يقدِرُ على مِثلِ ما يفعَلُه ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ إشارةٌ إلى كمالِ قُدْرَتِه وتَناهي حِكمَتِه.

قيل: هذا حِجَاجٌ على مَن زعَمَ أنَّ عيسى كان رَبًّا، فإنَّ وَفْدَ نَجرانَ لَمَّا حاجُّوا فيه رسولَ اللهِ ﷺ نزلَت السُّورَةُ مِن أولِهَا إلى نَيِّفٍ وثمانينَ آيةً تقريرًا لِمَا احتجَّ به عليهم وأجابَ عَن شُبْهَتِهِم[٢].

(٧) ـ ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾: أُحكِمَتْ عِبَارَتُها بأَنْ حُفِظَت عن الإجمَالِ[٣].

﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾: أصلُه يُرَدُّ إليها غيرُهَا، والقياسُ: «أُمَّهَاتُ» فأُفرِدَ على تَأويلِ كلِّ واحدَةٍ، أو على أنَّ الكلَّ بمنزلَةِ آيةٍ واحدَةٍ.

﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾: مُحتمِلاتٌ لا يتَّضِحُ مَقصودُهَا ـ لإجمالٍ، أو مُخالفَةِ ظاهرٍ ـ إلَّا بالفَحْصِ والنَّظرِ؛ ليظهرَ فيها فَضْلُ العُلماءِ، ويَزدادَ حِرصُهُم على أَنْ يَجتَهِدُوا في تَدبُّرِها وتَحصيلِ العُلُومِ المُترتِّبِ عليها استِنبَاطُ المُرادِ بها، فينالُوا بها وبإتعابِ القَرَائِحِ في استِخراجِ مَعانيها والتَّوفيقِ بينها وبين المُحكَماتِ مَعاليَ الدَّرَجَاتِ.

وأمَّا قولُهُ: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١] فمعنَاهُ: أنهَا حُفِظَت مِن فَسادِ المعنى ورَكاكَةِ اللَّفظِ، وقولُه: ﴿كِتَابًا مُّتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣] فمَعناه: أنَّه يُشبِهُ بَعضُهُ بَعضًا في صِحَّةِ المعنى وجَزالَةِ اللَّفظِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥ ـ ٢٦)، و«الكشاف» (٢/ ١١)، عن طاوس.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ١٧١ ـ ١٧٤ و١٨٦) عن محمد بن جعفر بن الزبير.

(٣) في نسخة الخيالي: «الإهمال»، وفي هامشها: «في نسخة: الاحتمال».

و﴿أُخَرُ﴾: جَمعُ أُخرى، وإنَّما لَمْ يَنْصَرِف لأنَّهُ وَصفٌ مَعدُولٌ عَن «الآخَرِ»[1]، ولا يَلزَمُ مِنهُ مَعرِفَتُه؛ لأنَّ مَعْناهُ: أنَّ القِياسَ أن يُعرَّفَ ولَم يعرَّفْ، إلَّا أنَّه[2] في معنى المُعرَّفِ، أو عَن «آخَرَ مِن»[3].

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾: عُدولٌ عَن الحقِّ كالمُبتَدِعَةِ ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ فيتعَلَّقونَ بظاهِرِه أو بتَأْويلٍ باطِلٍ ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾: طَلَبَ أن يَفْتِنُوا النَّاسَ عَن دِينِهِم بالتَّشكيكِ والتَّلبيسِ ومُناقَضةِ المُحكَمِ بالمُتشابِهِ ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾: وطَلَبَ أَنْ يُؤَوِّلوهُ على ما يَشتهونَ.

ويحتَمِلُ أن يكونَ الدَّاعي إلى الاتِّباعِ مَجمُوعُ الطَّلِبَتينِ، أو كلُّ وَاحدَةٍ مِنهما على التَّعاقُبِ، والأوَّلُ يُناسِبُ المعَانِدَ والثَّاني يُلائِمُ الجاهِلَ.

---

(١) قوله: «وأخر جمع أخرى...» أخرى هي مؤنث آخر، ومعناه في الأصل: أشد تأخراً، فمعنى (جاءني زيد ورجل آخر): جاءني زيد ورجلٌ أشدُّ تأخراً منه في معنًى من المعاني، ثم نقل إلى معنى (غير)، فمعنى (رجل آخر): رجلٌ غير زيد، ولما خرج عن معنى التفضيل استعمل من دون لوازم أفعل التفضيل وهي: (من) والإضافة واللام، وطوبق بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له نحو: رجلان آخران، ورجال آخرون، وامرأة أخرى، وامرأتان أخريان، ونسوة أُخر. وذهب أكثر النحويين إلى أنه غير منصرف لأنه وصف معدول عن الآخَر. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ١٣)، و«روح المعاني» (٤/ ٢١).

(٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «لا أنه»، والمثبت من نسخة الطبلاوي وفي هامش الخيالي. وهو الصواب. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ١٣)، و«حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٦/ ٢١). قال ابن التمجيد: قوله: «أن القياس أن يعرف» لأنه معدول عن المعرف وهو «الآخر» والمعدول عن المعرف قياسه أن يعرف، فمعنى قوله: «إلا أنه في معنى المعرف» أن حكم المعدول عن ذي اللام في حكم ذي اللام.

(٣) قوله: «أو عن آخر من» عطف على «عن الآخر»، وهذا مذهب ابن جني، وقال ابن مالك وغيره: إنه التحقيق، والأول مذهب الجمهور. «حاشية الخفاجي».

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ الذي يَجِبُ أَن يُحمَلَ عليهِ ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾؛ أي: الذين ثَبَتوا وتمكَّنُوا فيهِ.

ومَن وَقَفَ على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فسَّرَ المتشابهَ بما استأثَرَ اللهُ بعِلمِهِ كمُدَّةِ بقاءِ الدُّنيا ووقتِ قِيامِ الساعةِ وخواصِّ الأَعدادِ كعَدَدِ الزَّبانيةِ، أو بما دلَّ القاطِعُ على أن ظاهِرَهُ غيرُ مُرادٍ ولم يدلَّ على ما هوَ المُرادُ.

﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ استئنافٌ مُوضِّحٌ لحالِ الرَّاسخينَ، أو حالٌ مِنهم، أو خَبرٌ إنْ جَعَلتَه مُبتدأً.

﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾؛ أي: كلٌّ مِن المُحكَمِ والمتَشَابِهِ مِن عندِه.

﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ مَدحٌ للرَّاسخينَ بجَودةِ الذِّهنِ وحُسنِ النَّظرِ، وإشارةٌ إلى ما استعدُّوا به للاهتداءِ إلى تأويلِه، وهو تجرُّدُ العَقْلِ عن غواشِي الحسِّ.

واتِّصالُ الآيةِ بما قبلَها مِن حَيْثُ إنَّها في تَصويرِ الرُّوحِ بالعِلْمِ وتَربيَتِه، وما قبلَها في تَصويرِ الجَسَدِ وتَسويَتِه، أو أنَّها جوابٌ عن تَشبُّثِ النَّصارَى بنحوِ قولِه: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] كما أنَّه جوابُ قَولِهم: «لا أَبَ له غَيرُ اللهِ فتعيَّنَ أن يكونَ هو أباه» بأنَّهُ مُصوِّرُ الأجنَّةِ كيفَ يَشاءُ، فيصوِّرُ مِن نُطفَةِ أَبٍ ومِن غَيرِها، وبأنَّهُ صوَّرَه في الرَّحِمِ، والمصوِّرُ لا يكونُ أبَ المُصوَّرِ.

(٨) ـ ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ مِن مَقالِ الرَّاسِخينَ، وقيل: استئنافٌ، والمعنى: لا تُزِغْ قُلوبَنا عَن نَهجِ الحَقِّ إلى اتِّباعِ المُتشابهِ بتأويلٍ لا تَرتَضِيهِ، قالَ عليه السَّلامُ: «قلبُ ابنِ آدمَ بين إِصْبَعَيْنِ مِن أَصابعِ الرَّحمنِ، إن شاءَ أَقامَهُ على الحَقِّ، وإنْ شاءَ أزاغَهُ عنه»[1].

---

(١) رواه الترمذي (٣٥٢٢) وقال: هذا حديث حسن، وأحمد في «مسنده» (٤٤/ ٢٧٨) رقم (٢٦٦٧٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٤٠٧)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها، بلفظ: «يا أم سلمة، إنه =

وقيلَ: لا تَبْلُنا ببَلايا تَزيغُ فيها قلُوبُنَا.

﴿بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾ إلى الحقِّ، والإيمانِ بالقِسمَيْنِ[1].

و﴿بَعۡدَ﴾ نَصبٌ على الظَّرفِ، و﴿إِذۡ﴾ في موضعِ الجرِّ بإضافَتِه إليه، وقيلَ: لأنَّهُ[2] بمعنى «أَنْ».

﴿وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةً﴾ تُزْلِفُنا إليكَ ونَفوزُ بها عِندكَ، أو: تَوفِيقًا للثَّباتِ على الحَقِّ، أو: مَغفرةً للذُّنوبِ.

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ﴾ لكلِّ سُؤْلٍ، وفيه دَليلٌ على أنَّ الهُدَى والضَّلَالَ مِن اللهِ، وأنَّه مُتفضِّلٌ بما يُنعِمُ على عبادِهِ لا يَجِبُ عليهِ شَيءٌ.

(٩) ـ ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٍ﴾؛ أي: لِحِسَابِ يَومٍ، أو: لجَزائِه.

﴿لَّا رَيۡبَ فِيهِ﴾: في وُقوعِ اليَومِ وما فيه مِن الحَشْرِ والجَزاءِ، نبَّهُوا به على أنَّ مُعظَمَ غَرَضِهِم من الطَّلِبتَيْنِ ما يتعلَّقُ بالآخرةِ فإنَّها المَقصِدُ والمآلُ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ فإنَّ الإلهيَّةَ تُنافيهِ، وللإشعارِ به وتَعظيمِ الموعودِ به لُوِّنَ الخِطابُ.

= ليس آدمي إلا وقلبه بين إصبعين من أصابع الله، فمن شاء أقام ومن شاء أزاغ». ورواه مسلم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بلفظ: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء».

(١) في نسخة الخيالي: «أو الإيمان بالقسمين»، والمراد بهما: المحكم والمتشابه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٢).

(٢) في نسخة الخيالي: «وقيل إذ».

واستدَلَّ به الوَعِيدِيَّةُ[١]، وأُجيبَ بأنَّ وَعِيدَ الفُسَّاقِ مَشروطٌ بعَدمِ العَفوِ لدَلائلَ مُنفصلةٍ، كما هو مَشْروطٌ بعدمِ التوبَة وِفاقًا.

(١٠) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ عـامٌّ فـي الكَفَرةِ، وقيـلَ: المرادُ به وَفـدُ نَجرانَ، أو اليهُودُ، أو مُشـركو العَربِ.

﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾؛ أي: مِـن رَحمَتِـه أو طَاعَتِـه علـى معنـى البدَليَّـةِ[٢]، أو: مِـن عَذابِه.

﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾: حَطَبُها، وقُرِئَ بالضَّمِّ[٣] بمَعنى: «أَهلُ وُقودِهَا».

---

(١) قوله: «فإن الإلهية تنافيه»؛ أي: خُلْفَ الميعاد «وللإشعار به»؛ أي: بالتنافي «وتعظيم»؛ أي: ولتعظيم «الموعود لوّن الخطاب» حيث قال أولاً: ﴿إِنَّكَ﴾، وثانياً: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾، «واستَدل»؛ أي: على القطع بوقوع وعيد الفسَّاق «به»؛ أي: بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ الوعيديَّة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٣).

والوعيدية: هم المعتزلة والخوارج، سموا بذلك لتمسكهم بظاهر الآيات والأحاديث المشعرة بخلود الفساق من الموحدين في النار، ولقب «الوعيدية» أطلق في الأصل على فرقة من الخوارج، ووجه استدلالهم: أن الله سبحانه أوعدهم بالعذاب وهو لا يخلف الميعاد. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٢٨)، و«التسعينية» لابن تيمية (٣/ ١٠٣٢)، و«حاشية القونوي» (٦/ ٣٥ ـ ٣٦).

(٢) قوله: «أي: من رحمته أو طاعته على معنى البدلية»؛ أي: على معنى أن ﴿مِّنَ﴾ للبدل؛ أي: لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم بدل رحمة الله أو طاعته شيئاً من الإغناء. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٦/ ٣٧)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ١٣).

(٣) أي: (وُقودها) بضم الواو، ونسبت للحسن ومجاهد وطلحة بن مصرف. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦)، و«تفسير القرطبي» (٤/ ٣٤). وهي على هذا مصدر، والوَقودَ على القراءةِ المشهورةِ بفتح الواو هو اسمٌ لما يُوْقَدُ به، وهو الأظهرُ، والمصدريةُ مُحْتَمَلةٌ فيه أيضاً. انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٣/ ٣٧).

(١١) ـ ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ مُتَّصِلٌ[١] بما قبلهُ؛ أي: لَن تُغنِيَ عَنهم كمَا لم تُغْنِ عَن أولئكَ، أو توقَّدُ بهم كما توقَّدُ بأولئكَ، أو استئنافٌ مَرفوعُ المحَلِّ وتقديرُهُ: دَأْبُ هَؤلاءِ كدَأْبِهم في الكُفْرِ والعَذابِ، وهو مَصدَرُ «دَأَبَ في العَملِ»: إذا كَدَحَ فيه، فنُقِلَ إلى مَعنى الشَّأنِ.

﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ عَطفٌ على ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، وقيلَ: استِئنافٌ.

﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ حالٌ بإِضمَارِ «قَدْ»، أو استئنافٌ بتفسِيرِ حَالهم، أو خَبرٌ إنِ ابتدأْتَ بـ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾.

﴿وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ تَهويلٌ للمُؤاخَذَةِ وزيادةُ تَخويفٍ للكَفَرةِ.

(١٢) ـ ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾؛ أي: قُلْ لِمُشركي مَكَّةَ: سَتُغْلبُونَ؛ يعني: يومَ بَدرٍ.

وقيلَ: لليَهود، فإنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ جَمَعَهم بعد بدرٍ في سُوقِ بني قينقاع، فحَذَّرَهُم أن ينزلَ بهم ما نَزَلَ بقُريشٍ، فقالوا: لا يغرَّنَّكَ أنك أَصَبتَ أَغمارًا لا عِلْمَ لهم بالحربِ، لَئِنْ قاتَلْتَنا لعَلِمْتَ أنا نحنُ الناسُ، فنَزَلَتْ[٢].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «متعلق».

(٢) رواه أبـو داود (٣٠٠١)، والطبري في «تفسيره» (٥/ ٢٣٩) من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد مولى زيد، عن سعيد بن جبير أو عكرمة، عن ابن عباس. ومثله في «المغازي» لابن إسحاق كما ذكر الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (٢/ ٦٦٥). ومحمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت مجهول. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٠٤) من طريق محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة.

ورواه ابن المنذر في «تفسيره» (٢٧٢) عن محمد بن إسحاق قوله. وكذا جاء في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٥٢)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٩٩).

وقد صَدقَ اللهُ وعدَهُ[١] بقـتلِ قُريظَةَ، وإجلاءِ بَني النَّضيرِ، وفَتْحِ خَيبرَ، وضَربِ الجِزيَةِ على مَن عَدَاهُم، وهو مِن دَلائلِ النُّبوَّةِ.

وقرأَ حمزةُ والكِسَائيُّ بالياءِ فيهمَا[٢] على أنَّ الأَمْرَ بأَنْ يَحكيَ لَهُم ما أَخبَرَه بهِ مِن وَعيدِهِم بلَفظِه.

﴿وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ تمامُ ما يُقالُ لهُم، أو استِئنافٌ، وتَقديرُهُ: بئسَ المهَاد جهنَّمُ، أو ما مَهَدوهُ لأَنفُسِهم.

(١٣) ـ ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ الخطابُ لقُرَيشٍ أو لليهُودِ، وقيلَ: للمُؤمنينَ.

﴿فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾ يومَ بَدرٍ ﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾ يَرى المشركونَ المؤمنينَ مِثلَيْ عَددِ المُشركينَ وكانَ قَريبَ ألفٍ، أو: مِثْلَيْ عددِ المُسلمينَ وكانُوا ثلاثَ مئةٍ وبضعةَ عشرَ، وذلك كانَ بعدما قلَّلَهُم في أعيُنِهم حتَّى اجترَؤُوا علَيهم وتوجَّهُوا إليهم، فلمَّا لاقوهُم[٣] كَثُرُوا في أعيُنِهم حتَّى غَلبُوا مَددًا مِن اللهِ للمؤمنينَ.

أو: يَـرى المُؤمنونَ المُشركينَ مثلَي المؤمنينَ ـ وكانوا ثلاثةَ أمثالِهم ـ ليَثْبُتُوا لهم ويَتيقَّنُوا بالنَّصرِ الَّذي وعَدَهم اللهُ به في قولِه: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ويؤيِّدُهُ قراءةُ نافِعٍ ويعقوبَ بالتَّاءِ[٤].

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «وعده لهم».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠١)، و«التيسير» (ص: ٨٦).

(٣) في نسخة الخيالي: «لافُوهم»؛ ومعناها: خالطوهم والتفُّوا عليهم، يقال: أرسلتُ الصقر على الصيد فلافَّه؛ أي: التفَّ عليه، وجعلَه تحت رجليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٦).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠١ ـ ٢٠٢)، و«التيسير» (ص: ٨٦)، و«النشر» (٢/ ٢٣٨).

وقُرِئَ بِهما على البناءِ للمَفعولِ(١)؛ أي: يُريهم اللهُ ـ أو: يريكُم ـ ذلك بقدرتِهِ.

و: «فئـةٍ» بالجرِّ(٢) على البَدَلِ مِن ﴿فِئَتَيْنِ﴾، والنَّصبِ(٣) على الاختصاصِ، أو الحالِ مِن فاعِلِ ﴿ٱلْتَقَتَا﴾.

﴿رَأْيَ ٱلْعَيْنِ﴾ رؤيةً ظاهِرَةً مُعَايَنَةً.

﴿وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ نَصْرَهُ؛ كما أَيَّدَ أهلَ بَدرٍ ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ﴾؛ أي: التَّقليلِ والتَّكثيرِ، أو غلبةِ القليلِ عَديمِ العُدَّةِ على الكثيرِ شاكِي السِّلاحِ، وكونُ الوَقعَةِ آيةً أيضًا يحتَمِلُهما(٤)، ويحتَمِلُ وُقوعَ الأمرِ على ما أخبَرَ بهِ الرَّسُولُ.

﴿لَعِبْرَةً لِّأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾: لَعِظَةً لذَوِي البَصَائرِ، وقيلَ: لِمَن أبصَرَهُم.

(١٤) ـ ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾؛ أي: المُشْتهَيَاتِ، سَمَّاها شَهَواتٍ مُبالغةً وإيماءً إلى أنَّهُم انهمَكُوا في محَبَّتِها حتَّى أحبُّوا شَهْواتِها؛ كقولِه تعالى: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾ [ص: ٣٢].

---

(١) عزاهما الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٢٠) لابن مصرِّف، وكذا فعل ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦) لكنه اقتصر على قراءة الياء. وفي «البحر المحيط» (٥/ ٢١٦): قرأ ابن عباس وطلحة: (تُرَونَهم) بتاء مضمومة للخطاب، وقرأ السلمي: (يُرَونهم) بياء الغيبة. وعكسهما في «المحرر الوجيز» (١/ ٤٠٦).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٤٠٨) و«البحر المحيط» (٥/ ٢١٥). عن مجاهد والحسن والزهري.

(٣) نسبت لابن أبي عبلة وابن السَّمَيْفَع. كما في المصادر السابقة.

(٤) «الوقعة»؛ أي: وقعة بدر، «آية»؛ أي: معجزة للنبيّ ﷺ؛ لما فيها من إراءة القليل كثيراً، أو غلبةِ القليل الكثير، أو لمطابقتها للغيب الذي أخبر به النبيّ ﷺ من نصرهم. انظر: «حاشية الخفاجي».
وقال الأنصاري: «وكون الوقعة آية أيضاً»؛ أي: كما أن ذلك المفسَّر بأحد الأمرين آيةٌ، «يحتملهما» الأمرين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٧).

والمزيِّنُ هو اللهُ تَعالى؛ لأنَّه الخَالِقُ للأَفْعالِ والدَّواعِي، ولَعلَّهُ زَيَّنَه ابتلاءً، أو لأنَّه يكونُ وَسيلَةً إلى السَّعادَةِ الأُخروِيَّةِ إذا كانَ على وَجْهٍ يَرتَضيهِ اللهُ، أو لأنَّهُ مِن أَسبَابِ التَّعيُّشِ وبقاءِ النَّوعِ.

وقيلَ: الشَّيْطانُ، فإنَّ الآيَةَ في مَعرِضِ الذَّمِّ[1]. وفرَّقَ الجُبَّائِيُّ بينَ المباحِ والمُحرَّمِ[2].

﴿مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ﴾ بيانٌ للشَّهواتِ، والقِنْطارُ: المالُ الكَثيرُ، وقيلَ: مئةُ ألفِ دينارٍ، وقيلَ: ملءُ مَسْكِ ثورٍ.

واختُلفَ في أنَّهُ «فِعْلَالٌ» أو «فِنْعَالٌ».

و«المُقَنْطَرَةُ» مَأخوذَةٌ منه للتَّأكيدِ؛ كقولِهم: بَدْرَةٌ مُبَدَّرَةٌ.

و«المُسَوَّمَةُ»: المُعْلَمَةُ، من «السُّوْمَةِ» وهي العلامةُ، أو: المَرْعيَّةُ، مِن «أَسَامَ الدَّابَّةَ» و«سَوَّمَها»، أو: المُطَهَّمَةُ.

و«الأَنعامُ»: الإبِلُ والبَقرُ والغَنَمُ.

﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ إشارةٌ إلى ما ذُكِرَ ﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾؛ أي: المَرجِعِ، وهو تَحريضٌ على استبدالِ ما عِندَهُ مِن اللَّذَّاتِ الحَقيقيَّةِ الأَبديَّةِ بالشَّهَواتِ المُخدَجَةِ الفَانِيَةِ.

(١٥) - ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ يريدُ بهِ تَقريرَ أنَّ ثوابَ اللهِ خيرٌ مِن مُستلذَّاتِ الدُّنيا.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٠٧) عن الحسن.

(٢) فقال: تزيين المباح من الله، وتزيين المحرم من الشيطان. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٦/ ٥١).

﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ استِئنافٌ لبَيَانِ ما هوَ خَيرٌ.

ويجوزُ أن يتعـلَّقَ اللّامُ بـ«خيرٍ» ويرتفعَ ﴿جَنَّٰتٌ﴾ على: هـو جنَّاتٌ، ويؤيِّدُهُ قراءةُ مَن جَرَّها بدلًا مِن «خيرٍ»[١].

﴿وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ ممَّا يُستَقْذَرُ من النِّسَاءِ.

﴿ورُضْوانٌ مِنَ اللهِ﴾ قراءةُ عاصِمٍ في رواية أبي بكر في جميع القرآن بضَمِّ الرَّاءِ[٢]، وهما لُغتانِ.

﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾؛ أي: بأعمَالِهم، فيثيبُ المُحسِنَ ويعَاقِبُ المُسيءَ، أو: بأحوالِ الَّذينَ اتَّقوا، فلذلكَ أعدَّ لَهُم جَنَّاتٍ.

وقد نبَّهَ بهذهِ الآيَةِ على نِعَمِه؛ فأَدناها: مَتاعُ الدُّنيَا، وأَعلَاها: رضوانُ اللهِ؛ لقَوْلِه: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وأوسَطُها: الجنَّةُ ونَعيمُها.

(١٦) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ صِفَةٌ للمتَّقينَ أو للعبادِ، أو مَدحٌ مَنْصُوبٌ أو مَرْفوعٌ[٣]، وفي ترتيبِ السُّؤالِ على مجرَّدِ الإيمانِ دَليلٌ على أنَّهُ كافٍ في استِحْقَاقِ المغفِرَةِ أو الاستعدَادِ لها.

---

(١) هي رواية عن يعقوب كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦)، و«البحر» (٥/ ٢٣١). ولم ترد في «النشر».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٢)، و«التيسير» (ص: ٨٦)، وقرأ حفص بكسر الراء كباقي السبعة. وقوله: «في رواية أبي بكر في جميع القرآن» من نسخة الطبلاوي.

(٣) قوله: «منصوب»؛ أي: بأعني أو أمدح «أو مرفوع»؛ أي: بأنه خبر مبتدأ محذوف. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩).

(١٧) ـ ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ حَصْرٌ لِمَقاماتِ السَّالكِ على أحسَنِ تَرتيبٍ، فإنَّ مُعَامَلَتَه معَ اللهِ تعالى إمَّا توسُّلٌ وإمَّا طلبٌ، والتَّوسُّلُ:

إمَّا بالنَّفسِ: وهو مَنعُها عن الرَّذائلِ وحَبسُها على الفَضائِلِ، والصَّبرُ يَشمَلُهما.

وإمَّا بالبَدَن: وهو إما قوليٌّ وهو الصِّدقُ، وإما فِعْلِيٌّ وهو القُنوتُ الَّذي هو مُلازمَةُ الطَّاعةِ.

وإمَّا بالمالِ: وهو الإنفاقُ في سبيلِ الخيرِ.

وأمَّا الطلَبُ: فبالاستغفارِ[1]؛ لأنَّ المَغفِرَةَ أعظَمُ المَطالبِ، بل الجامِعُ لها.

وتَوسِيطُ الواوِ بَينَها للدَّلالةِ على استِقلالِ كلِّ واحدَةٍ مِنها وكَمالِهِم فيها، أو لتغايُرِ المَوْصُوفينَ بها.

وتخصيصُ الأسحَارِ لأنَّ الدُّعاءَ فيها أقرَبُ إلى الإجابَةِ؛ لأنَّ العِبَادةَ حينئذٍ أشَقُّ والنَّفسُ أَصْفَى والرُّوعُ[2] أجمَعُ سِيَّما للمُتهجِّدينَ.

قيلَ: إنَّهم كانُوا يُصلُّونَ إلى السَّحَرِ ثمَّ يَستَغْفِرونَ ويَدْعونَ.

(١٨) ـ ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بيَّنَ وَحدانِيَّتَه بنَصبِ الدَّلائلِ الدَّالَّةِ عَليها، وإنزالِ الآياتِ النَّاطِقَةِ بها ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بالإقرارِ ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ بالإيمانِ بها والاحتِجاجِ عليها، شَبَّهَ ذلكَ في البَيَانِ والكَشْفِ بشهادَةِ الشَّاهِدِ.

﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾: مُقيمًا للعَدلِ في قَسْمِهِ وحُكمِه، وانتِصابُهُ على الحالِ مِن ﴿ٱللَّهُ﴾، وإنَّما جَازَ إفرادُه بها ولم يَجُز: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو راكبًا» لعَدَمِ اللَّبْسِ؛ كقولِه:

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «فالاستغفار».

(٢) «الرُّوع» بضم الراء: القلب.

﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢]، أو مِن ﴿هُوَ﴾، والعامِلُ فيها مَعنى الجملَةِ؛ أي: تفرَّدَ قائِمًا، أو: أَحُقُّه[١]؛ لأَنَّها حَالٌ مُؤكِّدَةٌ، أو على المدحِ أو الصِّفَةِ للمنفِيِّ، وفيه ضَعفٌ للفَصلِ، وهو[٢] مُندَرِجٌ في المَشهودِ به إذا جَعلتَهُ صِفَةً أو حالًا عن الضَّميرِ.

وقُرِئَ: «القائمُ بالقسطِ»[٣] على البَدَلِ مِن ﴿هُوَ﴾، أو الخبَرِ لمحذوفٍ.

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ كـرَّرَهُ للتَّأكيدِ، ومَزيـدِ الاعتناءِ بمَعرفَةِ أدلَّـةِ التَّوحيدِ، والحُكمِ بـه[٤] بعـدَ إقامَـةِ الحُجَّـةِ، وليُبْنَـى عليـهِ قولُـه: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ فيُعلَـمَ أنَّـهُ المَوصـوفُ بهما.

وقُدِّمَ ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ لتقدُّمِ العِلْمِ بقُدرَتِه على العِلْمِ بحِكمَتِه، ورَفعُهما على البَدَلِ مِن الضَّميرِ، أو الصِّفةِ لفاعِلِ ﴿شَهِدَ﴾.

وقد رُوِيَ في فَضْلِهَا أنَّه عليه السَّلام قالَ: «يُجَاءُ بصَاحبِهَا يومَ القيامَةِ فيَقولُ اللهُ: إنَّ لعَبْدي هذا عِندي عهْدًا، وأنا أَحَقُّ مَن وَفَى بالعَهدِ، أَدخِلُوا عَبدي الجنَّةَ»[٥].

---

(١) قولـه: «أو أحقـه» عطـف على «معنـى الجملـة»؛ أي: أو العامل أحقـه. انظر: «حاشـية الأنصاري» (٢/ ٢١).

(٢) أي: قوله: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٠٠)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٤٨)، و«الكشاف» (١/ ٢٦)، و«البحر» (٥/ ٢٤٩)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) قولُه: «والحُكمِ بِهِ»؛ أي: بوحدانيَّتِهِ بعدما ذكرَ الحججَ إجمالاً بقولِه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾... إلخ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٤٥٣)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٢٥)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٦٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ١٨٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٩٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وقال البيهقي: عمار بن المختار عن أبيه =

وهي دليلٌ على فَضْلِ علمِ أصولِ الدِّينِ وشَرفِ أَهلِه.

(١٩) ـ ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ جُملَةٌ مُستَأنفَةٌ مؤكِّدَةٌ للأُولى؛ أي: لا دينَ مَرضيَّ عندَ الله سِوَى الإسلامِ، وهو التَّوحيدُ والتَّدَرُّعُ بالشَّرعِ الَّذي جاءَ بهِ مُحمَّدٌ عليه السَّلامُ.

وقرأَ الكِسَائيُّ بالفتحِ[١] على أنَّه بدَلٌ مِن ﴿أَنَّهُۥ﴾ بَدَلَ الكلِّ إنْ فُسِّرَ الإسلامُ بالإيمانِ أو بما يتضمَّنُه، وبَدَلَ الاشتمالِ إن فُسِّرَ بالشَّريعةِ.

وقُرِئَ: «إنَّ» بالكسرِ و«أَنَّ» بالفتحِ[٢] على وقوعِ الفعلِ على الثَّاني واعتراضِ ما بَيْنَهما، أو إجراءِ ﴿شَهِدَ﴾ مُجرى «قالَ» تارةً و«علمَ» أُخرى[٣]؛ لتضمُّنِهِ مَعناهما.

﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ ـ مِن اليَهودِ والنَّصارى، أو مِن أربَابِ الكتُبِ المتقدِّمَةِ ـ في دينِ الإسلامِ[٤]؛ فقالَ قومٌ: إنَّه حَقٌّ، وقالَ قومٌ: إنَّه مَخصوصٌ بالعَرَبِ، ونفاهُ آخرونَ مُطلقًا، أو في التَّوحيدِ[٥]؛ فثلَّثَتِ النَّصارى، وقالَت اليهُودُ: عُزيرٌ ابنُ اللهِ.

= ضعيفان، وهذا لم يأت به غيرهما. وانظر: «مدارك التنزيل» للنسفي (١/ ٣٦٨).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٢)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢) حكاها الفراء عن ابن عباس أنه قرأ بهاتين مجتمعتين، أي: (إنه) بالكسر و(أن) بالفتح، وكذا حكاه الكسائي أيضاً عن ابن عباس. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٠٠)، و«معاني القرآن» للنحاس (١/ ٣٧٠ـ٣٧١)، و«تفسير القرطبي» (٥/ ١٦). وقراءة الكسر في (إنه) ذكرها عن ابن عباس أيضاً ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦). وقراءة (أنَّ) بالفتح قراءة الكسائي، كما تقدم.

(٣) قوله: «أو إجراء ﴿شَهِدَ﴾ مُجْرى قال تارة» فتكسر (إنَّ)، «وعلم أخرى» فتفتح (أنَّ)، فهو من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، أو في مجازيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣).

(٤) قوله: «في دين الإسلام» متعلق بـ﴿ٱخْتَلَفَ﴾. انظر: «حاشية القونوي» (٦/ ٦٨).

(٥) قوله: «أو في التوحيد» عطف على «في دين الإسلام». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣).

وقيلَ: هُم قَومُ مُوسَى اختلفُوا بعدَهُ.

وقيلَ: هُم النَّصارى اختلَفُوا في أَمرِ عِيسَى.

﴿إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ﴾؛ أي: بعدَمَا عَلِمُوا حقيقَةَ الأَمْرِ، وتمكَّنوا مِن العِلْمِ بها بالآياتِ والحُجَجِ.

﴿بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾: حَسَدًا بينَهُم وطلبًا للرِّئَاسَةِ، لا شُبهَةً وخفاءً في الأَمرِ.

﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ وَعيدٌ لِمَن كفَرَ مِنهُم.

(٢٠) ـ ﴿فَإِنۡ حَآجُّوكَ﴾ في الدِّينِ وجَادَلوكَ فيه بعدَما أقمْتَ الحُجَجَ[1] ﴿فَقُلۡ أَسۡلَمۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّهِ﴾: أخلَصْتُ نَفسِي وجُملَتِي للهِ لا أُشرِكُ فيها غيرَهُ، وهوَ الدِّينُ القَيِّمُ[2] الذي قامَت عليهِ الحُجَجُ، ودَعَت إليه الآياتُ والرُّسُلُ.

وإنَّما عَبَّرَ بالوَجْهِ عن النَّفسِ لأَنَّهُ أَشرَفُ الأَعضاءِ الظَّاهِرَةِ ومَظهَرُ[3] القُوَى والحواسِّ.

﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ عَطفٌ على التَّاءِ وحَسُنَ للفَصلِ، أو مَفعُولٌ معه.

﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ﴾ الَّذينَ لا كِتابَ لهم كمُشرِكِي العَرَبِ: ﴿ءَأَسۡلَمۡتُمۡ﴾ كما أَسْلَمتُ؛ لِمَا أَوضَحْتُ لكم من الحُجَّةِ، أَم أَنتم بَعدُ على كُفرِكُم؟ ونظيرُه قولُه: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، وفيه تَعييرٌ لهم بالبَلَادةِ والمُعَانَدةِ.

﴿فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْ﴾: فقد نفعُوا أنفُسَهُم بأن أخرَجُوهَا من الضَّلالِ،

---

(١) في نسخة التفتازاني: «أُقيمَت الحُجَجُ».

(٢) في نسخة التفتازاني: «القويم».

(٣) قوله: «ومظهر» بفتح الميم؛ أي: محلُّ ظهورها. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٤).

﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾؛ أي: فلَم يَضُرُّوكَ إذ ما عليك إلا أَنْ تُبلِّغَ وقد بلَّغْتَ، ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ وَعْدٌ ووَعِيدٌ.

(٢١ ـ ٢٢) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ هُم أهلُ الكتابِ الَّذينَ في عصرِهِ، قَتلَ أَوَّلُوهُم الأنبياءَ ومُتابعيهم، وهُم رَضُوا به وقصَدُوا قتلَ النَّبيِّ عليه السَّلامِ والمؤمنينَ ولكنَّ اللهَ عَصَمَهم، وقَد سَبقَ مثلُهُ في سُورةِ البَقَرةِ.

وقرأ حَمزةُ: ﴿ويُقاتِلُونَ الَّذينَ يَأْمُرونَ﴾[١].

ومنعَ سِيبَويهِ إدخَالَ الفاءِ في خبَرِ «إنَّ» كـ«لَيْتَ» و«لعَلَّ»، ولذلكَ قيلَ: الخبَرُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[٢] كقولِكَ: «زَيدٌ ـ فافهَمْ ـ رَجلٌ صَالحٌ»، والفرقُ: أنَّه لا يغيِّرُ مَعنى الابتداءِ بخِلافِهِما[٣].

﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ يَدفَعُ عنهُمُ العَذابَ[٤].

(٢٣) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ أي: التَّوراةِ، أو جِنسِ الكُتُبِ السَّماويَّةِ، و﴿مِّنَ﴾ للتَّبعيضِ أو للبيانِ، وتَنكيرُ النَّصيبِ يحتَملُ التَّعظيمَ والتَّحقيرَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٣)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢) والمشهور أن جملة ﴿فَبَشِّرْهُم﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾، ودخول الفاء لا يمنع ذلك؛ لأن الموصولَ متضمِّن معنى الشرط، فدخلت الفاء في خبره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٦).

(٣) قوله: «والفرق أنه»؛ أي: دخول (إنَّ) على الجملة «لا يغير معنى الابتداء»، «بخلافهما»؛ أي: بخلاف (ليت) و(لعل). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٦).

(٤) هذا ما أثبته أصحاب الحواشي في ضبط هذا الموضع، وقد ضبط في بعض النسخ: «بدَفْعِ العَذابِ عَنهُم»، وهو في «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٦): «يدفعونَ عنهم العذابَ». وانظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٦/ ٧٧).

﴿يُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ﴾ الدَّاعي: محَمَّدٌ عليه السَّلامُ، وكتابُ اللهِ: القرآنُ، أو التَّوراةُ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ دخلَ مِدرَاسَهُم فقالَ له نعيمُ بن عمرٍو والحارثُ بن زيدٍ: على أيِّ دينٍ أنتَ؟ فقالَ: «على دينِ إبراهيمَ» فقالَ له: إنَّ إبراهيمَ كانَ يهُوديًّا! فقالَ: «هَلمُّوا إلى التَّوراةِ فإنَّها بينَنا وبينكم»، فأَبَيَا، فنزلَتْ[1].

وقيلَ: نزلَتْ في الرَّجمِ[2].

وقُرِئَ: ﴿لِيُحۡكَمَ﴾ على البناءِ للمفعُولِ[3]، فيكُونُ الاختلافُ فيما بينَهُم، وفيه دليلٌ على أنَّ الأدلَّةَ السَّمعيَّةَ حُجَّةٌ في الأصُولِ.

﴿ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ﴾ استبعادٌ لِتَولِيهم معَ علمِهِم بأنَّ الرجُوعَ إلى كتابِ اللهِ واجبٌ.

﴿وَهُم مُّعۡرِضُونَ﴾: وهُم قومٌ عادَتُهم الإعراضُ، والجملَةُ حَالٌ مِن ﴿فَرِيقٞ﴾، وإنَّما سَاغَ لتخصُّصِه بالصِّفةِ.

(٢٤) ـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارَةٌ إلى التَّولِّي والإعراضِ ﴿بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖ﴾: بسَببِ تَسهِيلِهم أمرَ العِقابِ على أنفُسِهمْ لهذا الاعتِقادِ الزَّائغِ والطَّمعِ الفَارغِ.

﴿وَغَرَّهُمۡ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ مِن أنَّ النَّارَ لا[4] تَمسُّهُم إلَّا أيَّامًا قلائِلَ، أو

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٢٩٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) ذكره أبو الليث في «تفسيره» (١/ ٢٠٣) عن الكلبي. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ١٨٣ ـ ١٨٤) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. في قصة الزانيين من بني إسرائيل، وأصلها في البخاري (٤٥٥٦)، ومسلم (١٦٩٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما دون ذكر نزول هذه الآية.

(٣) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٧).

(٤) في نسخة التفتازاني: «لن».

أنَّ آباءَهُم الأنبياءَ يَشفَعُونَ لهم، أو أنَّه تعالى وَعَدَ يَعقوبَ عليه السَّلامُ أن لا يُعذِّبَ أولادَهُ إلَّا تَحِلَّةَ القسمِ.

(٢٥) ـ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ استِعظامٌ لِمَا يَحيقُ بهم في الآخِرةِ، وتَكذيبٌ لقولِهم: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾.

رُوِيَ: أنَّ أوَّلَ رَايةٍ تُرفَعُ يومَ القِيامةِ من راياتِ الكفَّارِ رايةُ اليهودِ، فيَفضَحُهُم اللهُ على رؤوسِ الأَشهادِ ثمَّ يأمُرُ بهم إلى النَّارِ[١].

﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾: جَزاءَ ما كسَبَت، وفيه دليلٌ على أنَّ العِبادَةَ لا تحبَطُ بالمعاصي[٢]، وأنَّ المؤمِنَ لا يُخلَّدُ في النَّارِ؛ لأَنَّ تَوفيَةَ إيمانهِ وعَملِهِ لا تكونُ في النَّارِ ولا قبلَ دُخولِها، فإذًا هي بعدَ الخلاصِ مِنْها.

﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ الضَّميرُ لـ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ على المعنى؛ لأنَّه في معنى: كلّ إنسَانٍ.

(٢٦) ـ ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾ الميمُ عِوَضٌ عَن «يا»، ولذلكَ لا يَجتَمِعَان، وهو مِن خَصَائصِ هذا الاسمِ؛ كدُخولِها[٣] عليه معَ لامِ التَّعريفِ، وقطعِ همزتِهِ، وتاءِ القَسَمِ.

وقيلَ: أصلُهُ: يا الله أُمَّنَا بالخَيرِ، فخُفِّفَ بِحذفِ حرفِ النِّداءِ ومُتعلِّقاتِ الفعلِ وهَمزَتِه.

﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ يتصرَّفُ فيما يمكِنُ التَّصرُّفُ فيه تصرُّفَ المُلَّاكِ، وهو نِداءٌ ثانٍ عندَ سيبويهِ[٤]، فإنَّ الميمَ عندَه تمنَعُ الوَصفيَّةَ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ١٨٦) من طريق الضحاك عن ابن عباس. والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

(٢) «بالمعاصي» من نسخة التفتازاني مستدركة في الهامش وعليها علامة التصحيح.

(٣) قوله: «كدخولها»؛ أي: كدخول (يا). انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٣٧).

(٤) انظر: «الكتاب» (٢/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾: تُعطي منه ما تَشاءُ لِمَن تشاءُ وتَستَرِدُّ، فالملكُ الأوَّلُ عامٌّ والآخرانِ بعضانِ منه.

وقيلَ: المرادُ بالمُلْكِ: النُّبُوَّةُ، ونَزعُها: نَقلُها مِن قومٍ إلى قَومٍ.

﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ في الدُّنيا والآخِرةِ ـ أو فيهما ـ بالنَّصرِ والإدبارِ، والتَّوفيقِ والخِذلانِ.

﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ذكـرَ الخيـرَ وَحـدَه لأنَّـه المقضيُّ بالذَّاتِ والشَّرُّ مقضيٌّ[(١)] بالعَرَضِ؛ إذ لا يوجَدُ شرٌّ جُزئيٌّ ما لم يتضمَّن خيرًا كُلِّيًّا، أو لِمُراعاةِ الأَدَبِ في الخِطابِ، أو لأنَّ الكلامَ وقعَ فيه؛ إذ رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ لمَّا خطَّ الخَنْدَقَ وقطعَ لكلِّ عشرةٍ أربعينَ ذرَاعًا وأخذُوا يحفرونَ، فظهرَ فيه صَخرةٌ عَظيمَةٌ لم تَعمَلْ فيها المعَاوِلُ، فوَجَّهُوا سَلمانَ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ يخبرهُ، فجاءَ فأخذَ المِعْوَلَ مِنْه فضربَهَا ضربَةً صدَعَتْها، وبرقَ مِنْهَا بَرقٌ أضاءَ ما بَينَ لابَتَيْهَا لَكأَنَّ مِصباحًا في جوفِ بَيتٍ مُظلِمٍ، فكبَّرَ وكبَّرَ المُسلمونَ معه فقالَ: «أضاءَتْ لي مِنها قُصورُ الحِيرَةِ كأَنَّها أَنيابُ الكِلابِ»، ثمَّ ضربَ الثَّانيةَ فقالَ: «أضاءَتْ لي مِنها القصُورُ الحُمْرُ مِن أَرضِ الرُّومِ»، ثم ضربَ الثَّالثَةَ فقالَ: «أَضاءَتْ لي مِنها قُصورُ صَنعاءَ، وأخبرَني جبريلُ عليه السَّلامُ أنَّ أُمَّتي ظاهرَةٌ على كلِّها، فأبشِرُوا»، فقالَ المنافقونَ: أَلَا تَعْجَبونَ! يُمنِّيكم ويَعِدُكُم الباطلَ ويُخبِرُكُم أَنَّه يُبصِرُ مِن يَثْرِبَ قصورَ الحِيرَةِ، وأَنَّها تُفْتَحُ لكُمْ، وأنتُم إنَّما تحفرونَ الخَنْدَقَ من الفَرَقِ، فنَزَلَتْ[(٢)].

---

(١) في نسخة الخيالي: «لأنَّه المقصُودُ بالذَّاتِ، والشرُّ مَقصُودٌ».

(٢) هو حديث عمرو بن عوف الطويل في قصة الخندق، رواه الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ١٩١ ـ ١٩٦)، وعنه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٠٠ ـ ١٠٢)، من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن =

ونبَّهَ أيضًا على أنَّ الشَّرَّ بيدِهِ بقولِه: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٢٧) ـ ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ عقَّبَ ذلكَ ببَيَانِ قُدرَتِه على مُعاقَبَةِ الليلِ والنَّهارِ والمَوتِ والحياةِ وسَعَةِ فَضلِه؛ دلالةً على أنَّ مَن قَدرَ على ذلك قَدَرَ على مُعَاقبةِ الذُّلِّ والعِزِّ وإيتاءِ المُلكِ ونَزعِهِ.

و«الوُلُوجُ»: الدُّخولُ في مَضيقٍ، وإيلاجُ اللَّيلِ والنَّهارِ: إدخالُ أحَدِهِما في الآخرِ بالتَّعقيبِ، أو الزِّيادَةِ والنَّقصِ.

وإخراجُ الحيِّ من الميتِ وبالعكسِ: إنشاءُ الحَيَوَاناتِ مِن موَادِّهَا وإمَاتَتُها، أو إنشاءُ الحيوانِ مِن النُّطفةِ والنُّطفةِ منه.

وقيلَ: إخراجُ المؤمِنِ مِن الكافرِ والكافرِ مِن المؤمِنِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبُو عمرٍو وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ: ﴿المَيْت﴾ بالتَّخفيفِ[1].

= عوف عن أبيه عن جده، وفي آخره قرن في النزول مع آية آل عمران آية الأحزاب: ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢]. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٤٠) من طريق آخر عن كثير، لكن في نزول آية الأحزاب فقط. وعلى كل فالحديث ضعيف بسبب كثير بن عبد الله.

وروى نحو هذه القصة أيضاً ـ لكن دون كلام المنافقين ولا ذكر النزول ـ النسائي (٣١٧٦) من طريق أبي سُكَيْنَةَ رجلٍ من المحَرَّرينَ، عن رجلٍ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ. وفي «السنن الكبرى» (٨٨٠٧) من حديث البراء رضي الله عنه.

وقصة حفر الخندق وعروض الكدية وضرب النبي ﷺ إياها بالمعول رواها البخاري (٤١٠١) من حديث جابر رضي الله عنه.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٣)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢٨) ـ ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ نُهُوا عن موَالاتِهِم لِقرابَةٍ أو صَدَاقةٍ جاهليَّةٍ ونحوِهما حتَّى لا يكونَ حبُّهُم وبُغْضُهُم إلَّا في اللهِ، أو عن الاستعَانَةِ بهم في الغَزْوِ وسائرِ الأمُورِ الدِّينيَّةِ.

﴿مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ إشارةٌ إلى أنَّهم الأَحِقَّاءُ[1] بالموالاةِ، وأنَّ في حُبِّهم وموَالاتِهم مَندوحَةً عن موَالاةِ الكَفَرَةِ.

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: اتِّخاذَهُم أولياءَ ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾: مِن ولايتِه في شيءٍ يَصِحُّ أن يُسمَّى ولايةً، فإنَّ مُوالاةَ المتَعَادِيَيْنِ لا يجتَمعانِ، قالَ:

تَوَدُّ عَدوِّي ثمَّ تَزْعُمُ أنَّني صَديقُكَ ليسَ النُّوْكُ عنكَ بعَازِبِ[2]

﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾: إلَّا أنْ تخافُوا مِن جِهَتِهم ما يجبُ اتِّقاؤُهُ، أو: اتِّقاءً، والفعلُ مُعدًّى بـ«مِن» لأنَّه في مَعنى: تحذَرُوا وتَخافُوا.

قرأ يعقوبُ: ﴿تَقِيَّةً﴾[3].

مَنَعَ عن موالاتِهم ظاهرًا وباطنًا في الأوقاتِ كلِّها، إلَّا وقتَ المَخافَةِ، فإنَّ إظهارَ المُوالاةِ حينئذٍ جائزٌ؛ كما قالَ عيسى عليه السَّلامُ: كُنْ وَسَطًا وامشِ جَانبًا[4].

﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ فلا تتعرَّضوا لسَخطِهِ بمُخالفَةِ أَحكامِهِ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «الحقيق».

(٢) البيت لبشار بن برد، وهو في «ديوانه» (١/ ٣٦٤). النُّوك بضم النون: الحمق. بعازب: ببعيد.

(٣) انظر: «المبسوط في القراءات العشر» للنيسابوري (ص: ١٦٢)، و«النشر» (٢/ ٢٣٩).

(٤) رواه الدينوري في «المجالسة» (١٠٨٦) عن سفيان الثوري، وأورده أبو عبيد في «الأمثال» (ص: ١٥٨)، والعسكري في «جمهرة الأمثال» (٢/ ١٤٤)

ومُوالاةِ أعدائِهِ، وهو تهديدٌ عَظيمٌ مُشعِرٌ بتَناهي المنهيِّ في القُبحِ، وذكرُ النَّفسِ ليُعلَمَ أنَّ المحذَّرَ مِنه عقابٌ يَصدُرُ عنه، فلا يُؤبَهُ دونَهُ بما يُحذَرُ من الكَفَرَةِ.

(٢٩) ـ ﴿قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: أنَّهُ يَعلَمُ ضَمائِرَكُم مِن ولايةِ الكفَّارِ وغيرِها إنْ تُخفوهَا أو تُبدُوها، ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فيعلَمُ سِرَّكُم وعَلَنكُم.

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على عُقوبَتِكُم إن لم تَنْتَهوا عمَّا نُهِيتُم عنه.

والآيةُ بيَانٌ لقولِه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾، وكأنَّهُ قالَ: ويحذِّرُكُم اللهُ نفسَهُ لأنَّها متَّصِفَةٌ بعلمٍ ذاتيٍّ يحيطُ بالمعلومَاتِ كلِّها، وقدرةٍ ذاتيَّةٍ تعمُّ المقدورَاتِ بأسرِها، فلا تجسُرُوا على عِصيانِهِ؛ إذ ما مِن مَعصِيَةٍ إلَّا وهوَ مُطَّلِعٌ عليها قادرٌ على العِقابِ بها.

(٣٠) ـ ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ﴾ ﴿يَوْمَ﴾ مَنصُوبٌ بـ﴿تَوَدُّ﴾؛ أي: تتمنَّى كلُّ نَفْسٍ يومَ تَجِدُ صحَائفَ أَعمَالِهَا ـ أو جـزاءَ أَعمالِهَـا ـ مـن الخيرِ والشَّـرِّ حاضرَةً لو أنَّ بينَهـا وبينَ ذلكَ اليـومِ وهَوْلِهِ ﴿أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾.

أو بمضمَرٍ نحو: اذكُرْ، و﴿تَوَدُّ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿عَمِلَتْ﴾ أو خبرٌ لِـ﴿مَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾، و﴿تَجِدُ﴾ مقصورٌ على ﴿مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ﴾.

ولا تكونُ ﴿مَا﴾ شرطيَّةً لارتفاعِ ﴿تَوَدُّ﴾.

وقُرِئَ: «ودَّتْ» وعلى هذا يَصحُّ أَنْ تكونَ شَرطيَّةً، ولكنَّ الحملَ على الخَبَرِ أوقَعُ مَعنًى؛ لأَنَّهُ حِكايَةُ كائنٍ، وأوفَقُ للقراءَةِ المَشهُورَةِ.

﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ كرَّرَهُ للتَّأكيدِ والتَّذكيرِ.

﴿وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ إشارَةٌ إلى أنَّهُ تعالى إنَّما نَهاهُم وحذَّرَهُم رَأفةً بهم ومُراعَاةً لِمَصَالِحِهِم.

أو: إنَّه لذُو مَغفِرَةٍ وذُو عِقَابٍ، فترُجَى رَحمَتُه ويُخشَى عَذابُه.

(٣١) - ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ المَحَبَّةُ: مَيلُ النَّفسِ إلى الشَّيءِ لكَمالٍ أُدرِكَ فيهِ بحَيث يَحمِلُها إلى ما يُقرِّبُها إليهِ، والعَبدُ إذا عَلم أنَّ الكمالَ الحَقيقيَّ ليسَ إلَّا للهِ، وأنَّ كلَّ ما يراهُ كمالًا مِن نَفسِهِ أو غَيرِهِ فهوَ مِن اللهِ وباللهِ وإلى اللهِ، لَم يَكُن حُبُّهُ إلا للهِ وفي اللهِ، وذلكَ يقتضي إرادةَ طاعَتِه والرَّغبةَ فيما يُقرِّبُهُ إليه، فلذلك فُسِّرَت المحبَّةُ بإرادةِ الطَّاعةِ، وجُعِلَت مُستَلزِمَةً لاتِّباعِ الرَّسُولِ في عبَادتِهِ والحرصِ على مُطَاوعَتِهِ.

﴿يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾ جوابٌ للأمرِ؛ أي: يرضَ عنكُم ويَكشِفِ الحُجُبَ عن قلوبِكُم بالتَّجاوُزِ عمَّا فَرَطَ مِنكم، فيقرِّبَكُم مِن جنابِ عِزِّهِ، ويُبوِّئَكُم في جوارِ قُدسِهِ، عبَّرَ عن ذلك بالمحَبَّةِ على طَريقِ الاستعارَةِ أو المُقابَلَةِ.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ لِمَن تَحبَّبَ إليهِ بطَاعَتِه واتِّباعِ نَبيِّه.

رُوِيَ أنَّها نزَلَتْ لَمَّا قالَت اليَهُودُ: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[1].

وقيلَ: نزلَتْ في وَفْدِ نَجرانَ لَمَّا قالوا: إنَّما نعبُدُ المسيحَ حُبًّا للهِ[2].

وقيلَ: في أقوامٍ زَعمُوا على عَهدِه عليه السَّلامُ أنَّهم يُحبُّونَ اللهَ، فأُمِروا أن يجعَلوا لقَولِهِم تَصديقًا مِن العَمَلِ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٢٣٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٠٣)، من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. والكلبي متروك وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٢٣٩)، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٣٢٦)، كلاهما عن محمد بن جعفر بن الزبير مرسلاً، ورجَّحه الطبري، وقال معلِّلاً: لأنه لم يجرِ لغير وفد نجران في هذه السورة ـ ولا قبل هذه الآية ـ ذكرُ قومٍ ادعوا أنهم يحبون الله، ولا أنهم يعظمونه.

(٣٢) ـ ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا﴾ يحتَمِلُ المُضِيَّ، والمُضارعَةَ بمَعنى: فإنْ تتولَّوْا.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾: لا يَرضى عَنهم ولا يُثني عَلَيهم، وإنَّما لم يَقُل: لا يُحِبُّهم؛ لقَصْدِ العمُومِ والدَّلالةِ على أنَّ التَّولِّيَ كُفْرٌ، وأنَّهُ مِن هذهِ الجهَةِ يَنفي محبَّةَ اللهِ، وأنَّ محَبَّتَهُ مخصُوصَةٌ بالمؤمنينَ.

(٣٣) ـ ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ بالرِّسالَةِ والخَصائصِ الرُّوحَانيَّةِ والجِسمانيَّةِ، ولذلك قَوُوا على ما لم يَقْوَ عليه غَيرُهُم[1]، لَمَّا أَوجَبَ طاعةَ الرُّسُلِ، وبيَّن أنَّها الجالبَةُ لِمَحبَّةِ اللهِ، عقَّبَ ذلك ببَيَانِ منَاقِبِهم تحريضًا عليهَا، وبه استُدِلَّ على فَضلِهِم على الملائِكَةِ.

و«آلُ إبرَاهيمَ»: إِسماعِيلُ وإِسحاقُ وأَولادُهُما، وقد دخلَ فيهم الرَّسُولُ عليهم السَّلامُ.

و«آلُ عِمرانَ»: موسى وهارونُ ابنا عِمرانَ بنِ يَصْهَرَ بنِ يافثَ بنِ لاوِي بنِ يعقوبَ، أو عيسَى وأمُّه مَريمُ بنتُ عِمرانَ بنِ ماثانَ بنِ إسعَازارَ بنِ أبي يوذَ بنِ رب بابل بنِ سالِيانَ بنِ يوحنَّا بنِ أوشى بنِ أموذن بنِ منشك بنِ حَازقا بنِ أخاد بنِ يُوثام بنِ عزريا بنِ يورام بنِ سَاقط بنِ إيشى بنِ راجعيم بنِ سُليمَان بنِ داوُد بنِ إيشى بنِ عويل بنِ سلمون بنِ يَاعز بنِ نحشون بنِ عميَاد بنِ رَام بنِ حَضروم بنِ فارض بنِ يهُوذَا بنِ يَعقوبَ، وكانَ بين العِمرانَين ألفٌ وثماني مئةِ سنةٍ.

(٣٤) ـ ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ﴾ حالٌ، أو بَدَلٌ مِن الآلَيْنِ، أو مِنهُما ومِن نوحٍ، أي: إنَّهم ذرِّيَّةٌ واحدَةٌ مُتشعِّبَةٌ بَعضُها مِن بَعضٍ.

---

(١) قوله: «بالرسالة والخصائص الروحانية والجسمانية، ولذلك قووا على ما لم يقو عليه غيرهم» وقع في نسخة التفتازاني بعد قوله الآتي: «تحريضاً عليها».

وقيلَ: بَعضُها من بعضٍ في الدِّينِ.

و«الذُّرِّيَّةُ»: الوَلدُ؛ يقعُ على الواحِدِ والجمعِ، «فُعْلِيَّةٌ» من «الذَّرِّ»، أو «فعُّولةٌ» من «الذَّرءِ» أُبدلَتْ همزتُها ياءً ثمَّ قُلِبَت الواوُ ياءً وأُدغِمَت.

﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بأقوالِ النَّاسِ وأعمَالِهم، فيَصطَفِي مَن كانَ مُستقيمَ القَوْلِ والعَمَلِ.

(٣٥) ـ أو: سَميعٌ بقولِ امرأةِ عِمرانَ عليمٌ بنيَّتِها ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾، فينتَصِبُ بهِ[١] ﴿إِذْ﴾.

وقيلَ: نصبُهُ بإضمارِ «اذكُرْ».

وهذهِ المرأةُ هيَ حَنَّةُ بنتُ فاقوذَ جدَّةُ عيسى، وكانَت لعِمرانَ بنِ يَصْهَرَ بنتٌ اسمُها مَريَمُ أكبَرُ مِن موسى وهَارونَ[٢]، فظُنَّ أنَّ المرادَ زَوْجَتُه[٣]، وهذا القول مطعون ضعيف[٤]، ويردُّهُ كفالَةُ زكريَّا فإنَّه كانَ معَاصرًا لابنِ ماثانَ، وتزوَّجَ بنتَهُ إيشاعَ أختَ مريم[٥]، وكانَ يحيَى وعيسَى ابني خالةٍ مِن الأَبِ[٦].

---

(١) في هامش نسخة الطبلاوي: «بسميع وعليم على التنازع».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «أكبر من هارون»، وهكذا وقع عند الأنصاري فعلق بقوله: «أكبر من هارون»؛ أي: وموسى المفهوم بالأَولى؛ إذ هارون أسنُّ منه بثلاث سنين كما ذكره المصنف في الأعراف. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٨).

(٣) في نسخة التفتازاني: «فظُن أنه المرادُ وزوجتُه»، وهكذا جاء عند الأنصاري، وقال: «فظُن أنه»؛ أي: عمرانَ بن يصهر «المراد وزوجته»؛ أي: لا عمران بن ماثان وزوجته، وليس كما ظُنَّ، ولذلك قال: «ويرده»؛ أي: الظنَّ المذكور «كفالةُ زكريا»؛ أي: لمريم؛ «فإنه»؛ أي: زكريا «كان معاصراً لابن ماثان»؛ أي: لا لابن يصهر؛ لمَا قاله قبلُ أن بينهما ألفاً وثماني مئة سنة. المصدر السابق.

(٤) «وهذا القول مطعون ضعيف» من هامش نسخة الطبلاوي وعليه علامة التصحيح.

(٥) «أخت مريم» من هامش نسخة الطبلاوي وعليه علامة التصحيح. وانظر التعليق الآتي.

(٦) كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري (٧٥١٧)، ومسلم (١٦٢)، عن أنس رضي الله عنه. =

رُوِيَ أنَّها كانَتْ عَاقِرًا عجوزًا، فبينا هي في ظلِّ شَجَرةٍ إذ رأَت طَائرًا يُطعمُ فرخَهُ، فحنَّتْ إلى الوَلدِ وتمنَّتْهُ فقالَت: اللَّهُمَّ إنَّ لك عَليَّ نَذْرًا إن رَزَقْتَني ولدًا أن أتَصدَّقَ به على بيتِ المقدِسِ فيكونَ مِن خَدَمِهِ، فحمَلَتْ بمريَمَ وهَلكَ عِمرانُ(١).

وكانَ هذا النَّذرُ مَشروعًا عِندَهُم في الغِلْمَانِ، فلعَلَّهَا بَنَتِ الأمرَ على التَّقديرِ أو طَلَبَتْ ذَكَرًا.

﴿مُحَرَّرًا﴾: مُعْتَقًا لخدمَتِه لا أشغَلُهُ بشَيءٍ، أو: مُخلَصًا للعِبادةِ، ونصبُهُ على الحالِ.

﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ﴾ ما نَذَرْتُه ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ لقَولي ونيَّتِي.

(٣٦) ـ ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ الضَّميرُ لِمَا في بَطنِها، وتأنيثُهُ لأنَّه كانَ أنثى، وجازَ انتصابُ ﴿أُنثَىٰ﴾ حَالًا عنه لأنَّ تأنيثَها عُلِمَ منهُ، فإنَّ الحالَ وصَاحبَها بالذَّاتِ واحِدٌ، أو على تأويلِ مؤنَّثٍ كـ«النَّفسِ» و«الحَبَلَةِ»، وإنَّما قالَتْهُ تحَسُّرًا وتحزُّنًا إلى ربِّهَا لأنَّها كانَتْ تَرجُو أن تَلِدَ ذَكرًا، ولذلكَ نَذرَتْ تحريرَهُ.

= قال الخفاجي: «وإنَّما كانتا لأبٍ لأنَّهما بنتا عمرانَ، لكنْ مريمُ مِن حنَّةَ، وإيشاعُ من غيرِها، لِما ذُكرَ أنَّ حنَّةَ كانَت عاقرًا حتَّى صارَت عجوزًا، ثمَّ حملَت بمريمَ، وإيشاعُ كانَت أكبرَ سنًّا من مريمَ، لكنْ ما سيأتي من أنَّ زكريَّا قالَ: «أنا أحقُّ بها؛ عندي خالتُها» يدلُّ على أنَّها خالتُها لا أختُها، فمنهم مَن وفَّقَ بينهما بأنَّ حنَّةَ وإيشاعَ بنتا فاقوذَ؛ فمريمُ بنتُ أختِ إيشاعَ، وبنتُ الأختِ يُطلقُ عليها أختٌ إطلاقًا مُتعارفًا، فتكونانِ ابنتي خالَةٍ مجازًا..». انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٢٣٢) عن ابن إسحاق قال: تزوج زكريا وعمران أختين، فكانت أمّ يحيى عند زكريا، وكانت أم مَريم عند عمرانَ، فهلك عمران وأم مريم حاملٌ بمريم، فهي جنينٌ في بطنها، قال: وكانت فيما يزعمون قد أُمسك عنها الولد حتى أسنَّت، وكانوا أهل بيت من الله جل ثناؤه بمكان، فبينا هي في ظلّ شجرة نظرت إلى طائر يُطعم فرخًا له...، وهكذا ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٢٥٣)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٩). ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٣٣٢) عن عكرمة.

﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾؛ أي: بالشَّيءِ الَّذي وَضَعَت، وهو استئنافٌ مِن اللهِ تَعظيمًا لموضُوعِها وتَجهيلًا لها بشأنِها.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ ويعقوبُ: ﴿وَضَعْتُ﴾[1] على أنَّه مِن كلامِها تَسليَةً لنفسِهَا؛ أي: ولعَلَّ للهِ فيه سِرًّا وحكمةً، أو الأنثى كانَ خيرًا.

وقُرِئَ: «وضعتِ» على خطابِ اللهِ تعالى لها[2].

﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ بيَانٌ لقولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾؛ أي: وليسَ الذَّكرُ الَّذي طَلَبَتْ كالأُنثى الَّتي وُهِبَتْ، واللَّامُ فيهما للعَهدِ.

ويجوزُ أن يكونَ مِن قولِها بمعنى: وليسَ الذَّكرُ والأُنثى سيَّانِ فيما نذرتُ، فتكونُ اللَّامُ للجِنْسِ.

﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ عَطفٌ على ما قبلَها مِن مَقَالِها، ومَا بينَهُما اعتراضٌ، وإنَّما ذَكَرَتْ ذلك لربِّهَا تقرُّبًا إليه وطلبًا لأَنْ يَعصِمَهَا ويُصلِحَها حتى يكونَ فعلُها مُطابِقًا لاسمِها، فإنَّ مَرْيَمَ في لغتِهم بمَعنى: العَابدَةِ، وفيه دَليلٌ على أنَّ الاسمَ والمسَمَّى والتَّسمِيَةَ أمُورٌ مُتغَايِرَةٌ.

﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ﴾: أُجيرُها بحِفظِكَ ﴿وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾: المَطرودِ، وأصلُ الرَّجمِ: الرَّميُ بالحِجارَةِ.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «ما مِن مَولودٍ يُولَدُ إلَّا والشَّيطَانُ يمسُّهُ حينَ يولَدُ فيسْتهِلُّ مِن مسِّهِ إلَّا مريمَ وابنَها»[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٤)، و«التيسير» (ص: ٨٧)، و«المبسوط في القراءات العشر» للنيسابوري (ص: ١٦٢)، و«النشر» (٢/ ٢٣٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٦)، و«الكشاف» (٢/ ٥١).

(٣) رواه البخاري (٤٥٤٨)، ومسلم (٢٣٦٦)، بألفاظ متقاربة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومَعناه: أنَّ الشَّيطانَ يطمَعُ في إغواءِ كلِّ مَولُودٍ بحيثُ يتأثَّرُ منهُ إلَّا مَريمَ وابنَها فإنَّ اللهَ تعالى عصمَهما ببركَةِ هذه الاستعَاذةِ.

(٣٧) ـ ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا ﴾: فرَضِيَ بها في النَّذْرِ مَكانَ الذَّكَرِ ﴿بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾: بوَجهٍ حَسَنٍ يَقبَلُ به النَّذائِرَ، وهو إقامَتُها مقامَ الذَّكَرِ، أو تَسلُّمُهَا عقيبَ ولادَتِها قبل أَن تكبرَ وتصلُحَ للسَّدانَةِ.

رُوِيَ أنَّ حنَّةَ لمَّا وَلَدَتْها لفَّتْها في خرقَةٍ وحَملَتْها إلى المسجِدِ ووضَعَتْها عندَ الأَحبَارِ، وقالَت: دونَكُم هذه النَّذيرةَ، فتَنافسُوا فيها لأنَّها كانَت بنتَ إمامِهِم وصَاحبِ قُربانِهِم، فإنَّ بني ماثانَ كانَتْ رؤوسَ بني إسرائيلَ ومُلوكَهُم، فقالَ زكريَّا: أنا أحَقُّ بها عِندي خالتُها، فأبَوْا إلَّا القُرعَةَ وكانوا سَبعةً وعِشرينَ، فانطلقُوا إلى نَهرٍ فألقَوا فيه أَقلامَهُم فطفَا قلَمُ زكريَّا ورسَبَتْ أقلامُهُم، فتكفَّلَها[1].

ويجوزُ أَن يكونَ مَصدرًا على تقديرِ مُضافٍ؛ أي: بذِي قَبُولٍ حَسَنٍ، وأن يكونَ «تقبَّلَ» بمَعنى: استقبَلَ كـ«تقصَّى» و«تعجَّلَ»؛ أي: فأخذَهَا في أوَّلِ أمرِها حينَ وُلدَت بقَبولٍ حَسَنٍ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٣٤٩ و٣٥٠) عن السديِّ وعكرمةَ، وابنُ عساكر في «تاريخه» (٧٠/ ٧٨ ـ ٧٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده إسحاق بن بشر وهو متروك.
ورواه البيهقي في «السنن» (١٠/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧) من طريق السدي عن أشياخه عن ابن مسعود وابن عباس وناس من الصحابة، وهذا السند قال عنه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٧٥): ولست أعلمه صحيحًا، إذ كنت بإسناده مرتابًا.
وذكره ابن أبي زمنين في «تفسيره» (١/ ٢٨٦) عن الكلبي.
وعلق البخاري بالجزم عن ابن عباس: «اقترعوا فجرت الأقلام مع الجِرْيَة، وعال قلم زكرياء الجرية فكفلها زكرياء». عال: ارتفع. انظر: «فتح الباري» (٥/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤).

﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ مجازٌ عَن تَربِيَتِها بما يُصْلِحُهَا في جَميعِ أَحوالِها.

﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ شدَّدَ الفاءَ حمزةُ والكِسَائيُّ وعاصِمٌ، وقَصَرُوا ﴿زَكَرِيَّا﴾ غير عاصمٍ في روايةِ ابنِ عيَّاشٍ؛ على أنَّ الفاعلَ هوَ اللهُ و﴿زَكَرِيَّا﴾ مفعولٌ؛ أي: جعلَهُ كافِلًا لها وضامنًا لِمَصَالِحِها، وخَفَّفَ البَاقونَ ومَدُّوا ﴿زكريَّاءُ﴾ مرفوعًا[1].

﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾؛ أي: الغُرفَةَ الَّتي بناها، أو المَسجِدَ، أو أشرفَ مواضعِهِ ومقدَّمَها، سُمِّيَ به لأنَّه محَلُّ مُحَاربَةِ الشَّيطانِ، كأنَّها وُضِعَت في أَشرَفِ مَوضِعٍ مِن بَيتِ المقدِسِ.

﴿وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ جَوابُ ﴿كُلَّمَا﴾ وناصبُه.

رُوِيَ أَنَّهُ كانَ لا يَدخُلُ عليها غيرُهُ، وإذا خرجَ أغلقَ عليها سَبعَةَ أَبوابٍ، وكان يَجِدُ عندَها فاكهةَ الشِّتاءِ في الصَّيفِ وبالعكسِ.

﴿قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾: مِن أينَ لكِ هذا الرِّزقُ الآتي في غيرِ أوانِه والأبوابُ مُغلَّقَةٌ عليكِ؟

وهو دليلُ جوَازِ الكرامَةِ للأولياءِ، وجَعْلُ ذلك مُعجزَةَ زكريَّا يدفَعُهُ اشتباهُ الأَمْرِ عليه.

﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ فلا يُستَبْعَدُ، قيلَ: تكلَّمَتْ صَغيرَةً، ولم ترضَعْ ثَديًا قطُّ، وكان رِزقُها ينزِلُ عليها مِن الجنَّةِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾: بغيرِ تَقديرٍ لكَثرَتِهِ، أو: بغَيرِ استِحقاقٍ تَفضُّلًا به[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢) في نسخة الخيالي: «تفضلاً منه».

وهو يحتملُ أن يكُونَ مِن كلامِهَا وأن يكونَ مِن كلامِ اللهِ.

رُوِيَ أنَّ فاطمَةَ رضيَ الله عنها أهدَتْ لِرسُولِ اللهِ ﷺ رَغيفَيْنِ وبَضْعَةَ لحمٍ، فرجعَ بها إليها وقالَ: «هلمِّي يا بُنيَّةُ»، فقالَت: بسمِ اللهِ، وكشفَتْ عن الطَّبَقِ فإذا هو مملوءٌ خبزًا ولحمًا فقالَ لها: «أنَّى لكِ هذا؟» فقالَت: هوَ مِن عندِ اللهِ؛ إنَّ اللهَ يرزقُ مَن يشاءُ بغَير حسَابٍ، فقالَ: «الحمدُ لله الذي جعلَكِ شَبيهَةَ سَيِّدةِ نسَاءِ بني إسرائيلَ»، ثمَّ جمعَ عليًّا والحسنَ والحسَينَ وجَميعَ أهلِ بيتِه عليه حتَّى شبعُوا وبقيَ الطَّعامُ كمَا هوَ، وأَوسَعَتْ على جِيرانِها(١).

(٣٨) ـ ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ في ذلك المكانِ، أو الوقتِ إذ يُستعارُ «هُنا» و«ثَمَّ» و«ثَمَّة» و«حيثُ» للزَّمَانِ.

لَمَّا رأى كرامَةَ مريمَ ومنزِلَتَها مِن اللهِ ﴿قَالَ رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةٗ طَيِّبَةً﴾ كَمَا وهَبْتَها لحنَّةَ العجُوزِ العَاقِرِ.

وقيلَ: لَمَّا رأى الفواكِهَ في غيرِ أَوانِها انتبهَ على جَوَازِ وِلادَةِ العَاقِرِ مِن الشَّيخِ، فسأَلَ وقالَ: ﴿هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ﴾ لأنَّه لم يَكُن على الوجُوهِ المُعتَادَةِ وبالأسبَابِ المعهُودَةِ.

﴿إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾: مُجِيبُه.

(٣٩) ـ ﴿فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾؛ أي: مِن جِنْسِهِم؛ كقولِهِم: «زَيدٌ يركَبُ الخَيْلَ»، فإنَّ المناديَ كانَ جِبريلَ وحدَهُ.

---

(١) رواه أبو يعلى كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ١٨٤)، و«الكافي الشاف» (ص: ٢٥)، ولم نقف عليه في «مسند أبي يعلى» المطبوع، فلعله في مسنده الكبير. وقال الحافظ: وهو من رواية ابن لهيعة عن ابن المنكدر عن جابر، والمتن ظاهر النكارة.

وقرأَ حمزةُ والكِسائِيُّ: ﴿فناداهُ﴾ بالإمالةِ والتَّذكيرِ[١].

﴿وَهُوَ قَآئِمٞ يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ﴾؛ أي: قائمًا في الصَّلاةِ، و﴿يُصَلِّي﴾ صِفَةُ ﴿قَآئِمٞ﴾، أو خَبَرٌ، أو حالٌ آخرُ، أو حالٌ عن ضَميرِ ﴿قَآئِمٞ﴾[٢].

﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ﴾؛ أي: بأنَّ اللهَ. وقرأَ حمزة وابنُ عامرٍ بالكَسرِ[٣] على إرادةِ القَوْلِ، أو لأنَّ النِّداءَ نوعٌ مِنهُ.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿يَبْشُرُكَ﴾[٤].

و«يحيى» اسمٌ أعجمِيٌّ، وإن جُعِلَ عربيًّا فمَنْعُ صَرفِهِ للتَّعريفِ ووَزنِ الفِعلِ.

﴿مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: بعِيسَى، سُمِّيَ بذلكَ لأنَّه وُجِدَ بأمرِه تعالى دونَ أبٍ فشابَهَ البدعيَّاتِ[٥] الَّتي هي عَالَمُ الأمرِ، أو: بكتابٍ مِن اللهِ، سُمِّي كلمَةً كما قيلَ: «كَلِمَةُ الحُوَيدِرَةِ» لقَصيدَتِه[٦].

﴿وَسَيِّدٗا﴾ يَسُودُ قومَه ويَفوقُهُم، وكانَ فائِقًا للنَّاسِ كلِّهِم في أنَّه مَا هَمَّ بمعْصيَةٍ.

﴿وَحَصُورٗا﴾ مُبَالِغًا في حبسِ النَّفسِ عن الشَّهواتِ والملاهي.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٥)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢) في نسخة التفتازاني: «عن الضمير في قائم».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٥)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٥ ـ ٢٠٦)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٥) «البدعيات»: المخترعات لا على مثال. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦).

(٦) قوله: «كلمة الحويدرة» قال الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٣٠٦): الحويدرة: اسم شاعر، تصغير حادرة، واسمه قطبة بن محصن، روي أن حساناً كان إذا قيل له: أنشدنا، قال: هل أنشدكم كلمة الحويدرة؟ أي: قصيدته العينية التي مستهلها:

بَكَرَتْ سُمَيَّةُ بكرةً فتمتَّعِ ... وغدَتْ غُدُوَّ مُفارِقٍ لمْ يَرْبَعِ

رُويَ أنَّهُ مرَّ في صباهُ بصِبيانٍ، فدعَوهُ إلى اللَّعبِ فقالَ: ما لهذا خُلِقتُ[١].

﴿وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾: ناشِئًا مِنهم، أو: كائنًا مِن عدادِ مَن لم يَأتِ كبيرةً ولا صغيرَةً.

(٤٠) ـ ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَـٰمٌ﴾ استبعَادًا مِن حَيثُ العَادةُ، أو استعظامًا وتعجُّبًا، أو استفهامًا عن كيفيَّةِ حُدوثِه.

﴿وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ﴾: أدركَني كِبَرُ السِّنِّ وأثَّرَ فِيَّ، وكانَ لهُ تِسعٌ وتِسعونَ سنةً ولامرأَتِه ثمانٍ وتسعُونَ.

﴿وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ﴾ لا تَلِدُ، مِن «العُقْرِ» وهو القَطعُ؛ لأنَّها ذاتُ عُقرٍ من الأولادِ.

﴿قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾؛ أي: يفعَلُ ما يشاءُ مِن العَجائِبِ مثلَ ذلك الفِعلِ، وهو إنشاءُ الوَلَدِ مِن شَيخٍ فانٍ وعَجوزٍ عَاقرٍ، أو: كما أنتَ عليه وزوجتُكَ من الكِبَرِ والعُقرِ يفعَلُ ما يَشاءُ مِن خَلقِ الوَلَدِ.

أو ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ؛ أي: اللهُ على مثلِ هذهِ الصِّفَةِ، و﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ بيانٌ له.

أو ﴿كَذَٰلِكَ﴾ خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الأمرُ كذلكَ، و﴿ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ بَيانٌ.

(٤١) ـ ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّىٓ ءَايَةً﴾: علامةً أعرِفُ بها الحَبَلَ لأَستقبِلَهُ بالبَشاشةِ[٢] والشُّكرِ، وتُزيحُ مشقَّةَ الانتظارِ.

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ٣٩١) برقم (٣٩٦)، وابن المبارك في «الزهد» (٨٢٣)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٤٧٤)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٠٥)، عن معمر. وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٥/ ٤٨٥)، وعزاه لعبد الرزاق وعبد بن حميد من طريق معمر عن قتادة.

(٢) في نسخة الخيالي: «بالبشارة».

﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾: أنْ لا تقدِرَ على تكليمِ النَّاسِ ثلاثًا، وإنَّما حُبِسَ لسَانُه عن مكالَمَتِهم خاصَّةً لتُخلَصَ المدَّةُ لذكرِ اللهِ وشُكرِهِ قضاءً لحقِّ النِّعمَةِ، وكأنَّهُ قالَ: آيتُك أن يُحبَسَ لسَانُكَ[1] إلَّا عن الشُّكرِ، وأحسنُ الجوَابِ ما اشتُقَّ مِن السُّؤالِ.

﴿إِلَّا رَمۡزٗا﴾ إشارةً بنحوِ يدٍ أو رَأسٍ، وأصلُه: التَّحرُّكُ، ومنه: «الرَّامُوزُ» للبَحرِ.

والاستثناءُ مُنقطِعٌ، وقيلَ: مُتَّصلٌ والمرادُ بالكلامِ: ما دلَّ على الضَّميرِ.

وقُرِئَ: «رَمَزًا» كـ«خَدَمٍ»: جَمْع رَامِزٍ، و: «رُمُزًا» كـ«رُسُلٍ»[2]: جمع رَموزٍ، على أنَّه حَالٌ منه ومن ﴿النَّاسَ﴾ بمعنى مُترامِزَينِ؛ كقولِهِ:

متى ما تَلْقَني فردَيْنِ تَرْجُفْ   رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُستَطارَا[3]

﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا﴾ في أيَّامِ الحُبْسةِ، وهو مؤكِّدٌ لِمَا قبلَهُ، مبيِّنٌ للغرضِ مِنه، وتقييدُ الأَمرِ بالكثرةِ يدلُّ على أنَّهُ لا يفيدُ التَّكرارَ[4].

﴿وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ﴾: مِن الزَّوالِ إلى الغروبِ. وقيلَ: من العَصرِ أو الغُرُوبِ إلى ذَهابِ صَدرِ اللَّيلِ.

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «أن تَحبِس لسانَك».

(٢) انظر القراءتين في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧)، الأولى عن الأعمش والثانية عن يحيى بن وثاب.

(٣) البيت لعنترة، وهو في «ديوانه» (ص: ٤٣).

(٤) قوله: «وتقييد الأمر بالكثرة يدل على أنه»؛ أي: الأمر «لا يفيد التكرار»؛ أي: لا يقتضيه كما لا يقتضي الفَوْرَ كما هو مقدَّر في الأصول. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٩).

﴿وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾ مِن طُلوعِ الفَجْرِ إلى الضُّحَى، وقُرِئَ بفَتحِ الهَمزَةِ[1]؛ جمعُ «بَكَرٍ» كـ«سَحَرٍ» و«أسحَارٍ».

(٤٢) ـ ﴿وَإِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصۡطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ كلَّمُوها شِفاهًا كرامةً لها، ومَن أنكرَ الكَرامَةَ زعمَ أنَّ تلك كانَت مُعجِزَةَ زكريَّا، أو إرهاصًا لنبوَّةِ عيسَى، فإنَّ الإجماعَ على أنَّه تعالى لم يَستنبِئ امرأةً؛ لقولِهِ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا﴾ [يوسف: ١٠٩].

وقيلَ: أُلْهِمُوهَا.

والاصطفاءُ الأوَّلُ: تَقَبُّلُها من أمِّها ولم تُقْبَلْ قَبْلَها أُنثى، وتَفريغُها للعبَادَةِ، وإيتاؤُها برزقِ الجنَّةِ عَن غيرِ كَسْبٍ[2]، وتَطهيرُها عمَّا يُسْتقذَرُ مِن النِّسَاءِ.

والثَّاني: هدَايتُها، وإرسَالُ الملائِكَةِ إليها، وتخصيْصُهَا بالكراماتِ السَّنِيَّةِ؛ كالولدِ مِن غيرِ أبٍ، وتَبرئَتِها عمَّا قَذَفَتها[3] اليهُودُ بإنطاقِ الطِّفلِ وجعلِها وابنَها آيةً للعالمينَ.

(٤٣) ـ ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ أُمِرَت بالصَّلاةِ في الجماعةِ بذكرِ أركانِها مبَالغةً في المحافظةِ عليها، وقُدِّمَ السُّجودِ على الرُّكوعِ: إمَّا لكَونِه كذلك في شَرِيعَتِهم، وإمَّا للتَّنبيهِ على أنَّ الواوَ لا توجِبُ التَّرتيبَ، أو ليقترنَ

---

(١) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١١٢) عن الحسن، ودون نسبة في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧)، و«الكشاف» (٢/ ٦٤)، و«البحر» (٥/ ٣٦١).

(٢) في نسخة التفتازاني: «وإغناؤها برزق الجنة عن الكسب».

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «قذفته». ووقع هذا الاختلاف في الضمير في بعض النسخ لكن بلفظ القاف والراء؛ أي: «قرفتها» و«قرفته» ذكر الأولى السيوطي في «الحاشية» (٤/ ١١٨)، والثانية الشهاب في «الحاشية».

﴿وَارْكَعِي﴾ بـ﴿الرَّاكِعِينَ﴾ للإيذانِ بأنَّ مَن ليسَ في صَلاتِهم ركوعٌ ليسُوا مُصَلِّينَ.

وقيلَ: المرادُ بالقُنوتِ: إدامةُ الطَّاعةِ، كقولِهِ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ [الزمر: ٩]، وبالسُّجُودِ: الصَّلاةُ كقولِهِ: ﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾، وبالرُّكوعِ: الإخباتُ والخُشوعُ.

(٤٤) ـ ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾؛ أي: مَا ذَكَرْنا مِن القصصِ من الغُيوبِ الَّتي لم تَعرِفْها إلَّا بالوَحْيِ.

﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ﴾: أقداحَهُم للاقتراعِ، وقيلَ: اقترَعُوا بأقلامِهِم التي كانُوا يكتبونَ بها التَّوراةَ تبرُّكًا، والمرادُ: تقريرُ كونِه وَحيًا على سَبيلِ التَّهكُّمِ بمنكريهِ، فإنَّ طَريقَ مَعرفَةِ الوَقائعِ المشاهدَةُ أو السَّماعُ، وعَدَمُ السَّماعِ مَعلُومٌ لا شُبهةَ فيه عندَهُم، فبقيَ أن يكونَ الاتِّهامُ باحتمالِ العِيَانِ، ولا يظنُّ به عَاقلٌ.

﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ متعَلِّقٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه ﴿يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ﴾؛ أي: يُلقونَها ليعلَمُوا أو يقولونَ[1]: أَيُّهُم يكفلُ مَريَمَ.

﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ تنافُسًا في كفالَتِها.

(٤٥) ـ ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ بدَلٌ من ﴿إِذْ قَالَتِ﴾ الأُولَى، وما بينَهُما

---

(١) قوله: «أو يقولون» هكذا قدرها الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٦٦)، والتقدير: يلقونها قائلين، فجملة «يقولون» حال، والمراد بالقول المقدر القولُ للبيان؛ أي: ليبيِّنوا ويعيِّنوا الكافل. ووقع في نسخة التفتازاني: «أو يقولوا»، بالنصب عطفاً على «يعلموا»، ووجه التعليل فيه خفاءٌ إلا أن يؤوَّل بما مرّ من التأويل وهو: «ليبيِّنوا ويعيِّنوا الكافل»، فلا يَرِدُ عليه ما قيل: إنه سهو من الناسخ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٦٤)، و«حاشية الخفاجي».

اعتراضٌ، أو من ﴿إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ﴾ على أنَّ وُقوعَ الاختصَامِ والبشارةِ في زمَانٍ مُتَّسعٍ كقَولِكَ: لقِيتُه سَنةَ كذا.

﴿يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ المسيحُ لقبُهُ، وهوَ من الألقَابِ المشرِّفَةِ[١] كـ«الصِّدِّيقِ»، وأصلُهُ بالعِبريَّةِ: مَشِيحَا، ومَعناهُ: المبَاركُ.

و«عيسى» معرَّبُ إيشُوعَ.

واشتقاقُهما[٢] مِـن «المسحِ» لأنَّه مُسِحَ بالبرَكةِ أو بما طهَّره من الذُّنُوبِ، أو مَسحَ الأرضِ ولم يُقِمْ في مَوضعٍ، أو مسحَه جبريلُ، ومِـن «العَيَسِ» وهو بيَاضٌ يعلوهُ حُمرةٌ= تكلُّفٌ لا طائلَ تحتَهُ.

و﴿ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ لَمَّا كانَت صفةً تميِّزُ الأسمَاءَ نُظِمتْ في سِلكِهَا، ولا يُنافي تعدُّدُ الخبرِ إفرادَ المبتدَأِ[٣]، فإنَّهُ اسمُ جِنسٍ مضافٌ.

ويَحتمِلُ أن يرادَ: أنَّ الذي يُعْرَفُ به ويتميَّزُ عَن غيرِهِ هَذهِ الثَّلاثةُ، فإنَّ الاسمَ علامةُ المسَمَّى والممَيِّزُ له عمَّن سِواهُ.

ويجوزُ أن يكُونَ ﴿عِيسَى﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ و﴿ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ صِفتَه.

وإنَّمـا قيـلَ: ﴿ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ والخطـابُ لهـا تنبيهًـا على أنَّـه يُولَدُ مِن غيـرِ أبٍ؛ إذ الأَولادُ تُنسَـبُ إلـى الآباءِ، ولا تُنسَـبُ إلـى الأُمِّ إلَّا إذا فُقِدَ الأَبُ.

---

(١) بكسر الراء المشددة؛ أي: المفيدة للمدح، ويجوز فتحها. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قولـه: «واشـتقاقهما»؛ أي: المسـيح وعيسـى، مبتـدأ خبـره قولـه بَعْـدُ: «تكلُّـف». انظر: «حاشـية الأنصـاري» (٢/ ٥٣).

(٣) قوله: «ولا ينافي تعددُ الخبر»؛ أي: وهو ﴿ٱلۡمَسِيحُ﴾ و﴿عِيسَى﴾ و﴿ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ «إفرادَ المبتدأ»؛ أي: وهو ﴿ٱسۡمُهُ﴾. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٦٥)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣).

﴿وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ حَالٌ مُقدَّرَةٌ من «كلمةٍ»، وهي وإنْ كانَت نكرةً لكنَّها مَوصوفةٌ، وتذكيرُه للمَعنى، والوجَاهَةُ في الدُّنيا: النُّبُوَّةُ، وفي الآخِرَةِ: الشَّفاعَةُ.

﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ مِن اللهِ، وقيلَ: إشارةٌ إلى عُلوِّ دَرَجَتِه في الجنَّةِ أو رَفعِه إلى السَّماءِ وصُحبَتِه الملائكَةَ.

(٤٦) ـ ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾؛ أي: يكلِّمُهُم حَالَ كونِهِ طِفلًا وكَهلًا كلامَ الأنبيَاءِ مِن غيرِ تَفاوُتٍ، و«المَهدُ» مَصدَرٌ سُمِّيَ به مَا يُمهَدُ للصَّبيِ من مَضجَعِه.

وقيلَ: إنَّه رُفعَ شابًّا، والمرادُ: وكَهلًا بعدَ نُزولِه.

وذكرُ أحوالِه المختلفةِ المتنافيَةِ إرشادٌ إلى أنَّه بمَعزِلٍ مِن الألُوهيَّةِ.

﴿وَمِنَ ٱلصَّالِحِينَ﴾ حَالٌ ثالثٌ[1] مِن «كَلِمَة»، أو ضَميرِها الَّذي في «يكلِّمُ».

(٤٧) ـ ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ تَعجُّبٌ، أو استبعادٌ عاديٌّ، أو استفهامٌ عن أنَّه يكونُ بزَوْجٍ أو غيرِهِ؟

﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ القائِلُ جِبريلُ، أو اللهُ وجبريلُ حَكَى لها قولَهُ.

﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ إشارةٌ إلى أنَّه تَعالى كما يقدِرُ أنْ يَخلُقَ الأشياءَ تدرُّجًا بأسبَابٍ ومَوادَّ يقدرُ أن يخلقَها دفعةً مِن غيرِ ذلك.

(٤٨) ـ ﴿وَنُعَلِّمُه ٱلْكِتَابَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَاةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ كلامٌ مُبتدأٌ ذُكرَ تَطييبًا لقَلْبِهَا وإزاحَةً لِمَا همَّهَا مِن خَوفِ اللَّومِ لَمَّا عَلِمَت أنَّها تَلِدُ مِن غيرِ زَوجٍ[2]، ولا محل لها من الإعراب، أو عَطفٌ على ﴿يُبَشِّرُكِ﴾ أو ﴿وَجِيهًا﴾ أو ﴿يَخْلُقُ﴾[3].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «ثالثة».

(٢) في نسخة الطبلاوي: «زواج»، وفي الخيالي: «تزوج». وجملة: «ولا محل لها من الإعراب» بعدها من الطبلاوي.

(٣) «أو يخلق» من نسخة التفتازاني، وهو موافق لما في «الكشاف» (٢/ ٦٨). قالوا: إنَّما يَحسُنُ هذا =

و«الكِتابُ»: الكَتْبَةُ، أو جِنسُ الكُتُبِ المُنزلةِ، وخُصَّ الكتابانِ لفَضلِهِما.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ بالياءِ[1].

(٤٩) ـ ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ منصُوبٌ بمضمَرٍ على إرَادةِ القولِ تَقديرُهُ: ويقولُ: أُرسِلْتُ رسُولًا بأنِّي قد جِئتُكُم، أو بالعَطفِ على الأَحوالِ المُتقدِّمَةِ مُضَمَّنًا مَعنى النُّطقِ وكأنَّه قالَ: وناطقًا بأنِّي قد جِئتُكُم.

وتخصيصُ بني إسرائيلَ لخُصُوصِ بعثَتِه، أو للرَّدِّ على مَن زعمَ أنَّه مَبعُوثٌ إلى غيرِهم.

﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ نَصبٌ بَدَلٌ من ﴿أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم﴾، أو جرٌّ بَدلٌ من ﴿آيةٍ﴾ أو رفعٌ على: هي أنِّي أخلقُ لكم، والمعنى: أقدِّرُ لَكُم وأُصوِّرُ شيئًا مِثلَ صُورةِ الطَّيرِ.

وقرأ نافعٌ: ﴿إنِّي﴾ بالكسرِ[2].

﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ الضَّميرُ للكافِ؛ أي: في ذلك المُماثِلِ ﴿فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾: فيَصيرُ حيًّا طائرًا بأمرِ اللهِ، نبَّهَ به على أنَّ إحياءَهُ مِن اللهِ لا منه.

وقرأ نافعٌ هاهنا وفي المائدةِ: ﴿طائِرًا﴾ بألفٍ وهمزةٍ[3].

﴿وَأُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ﴾؛ أي: الَّذي وُلِدَ أعمى، أو الممسوحَ العَينِ.

= العطف بعضَ الحُسنِ على قراءَةِ الياءِ (وهي سبعية وستأتي)، وأمَّا على قراءَةِ النُّونِ فلا يحسنُ إلَّا بتقديرِ القولِ؛ أي: إنَّ اللهَ يبشِّركِ بعيسى عليه السَّلامُ ـ أو: يخلق ما يشاء ـ ويقولُ: نعلِّمُه، أو وجيهًا ومقولًا فيهِ نعلِّمُه. انظر: «حاشية الكشاف» للتفتازاني (١٤٨/ ب)، وعنه الشهاب في «الحاشية».

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٦)، و«التيسير» (ص: ٨٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

رُوِيَ أنَّه ربَّما كانَ يجتمِعُ عليه أُلوفٌ مِن المرضى؛ مَن أطاقَ مِنهم أتاهُ، ومَن لم يُطِق أتاهُ عِيسَى، وما يُداوِي إلَّا بالدُّعاءِ[1].

﴿وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ كرَّرَ ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ دفعًا لوَهمِ الأُلوهيَّةِ، فإنَّ الإحياءَ ليسَ من جنسِ الأفعَالِ البَشريَّةِ.

﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾: بالمغَيَّباتِ مِن أحوَالِكم الَّتي لا تشكُّونَ فيها.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: موفَّقِينَ للإيمانِ[2] فإنَّ غيرَهُم لا ينتفِعُ بالمُعجزاتِ، أو: مصدِّقينَ للحَقِّ غيرَ معَانِدينَ.

(٥٠ ـ ٥١) ـ ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ عَطفٌ على ﴿رَسُولًا﴾ على الوَجْهَينِ، أو منصُوبٌ بإضمارِ فعلٍ دَلَّ عليه ﴿قَدْ جِئْتُكُم﴾؛ أي: وَجِئتكُم مُصَدِّقًا.

﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم﴾ مُقدَّرٌ بإضمارِه[3]، أو مَردودٌ على قولِه: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ﴾، أو مَعْطُوفٌ على معنى ﴿مُصَدِّقًا﴾ كقَولك: جئتُكَ مُعتذِرًا ولأطيِّبَ قلبَكَ.

﴿بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: في شَريعَةِ مُوسَى كالشُّحومِ والثُّروبِ والسَّمكِ ولحُومِ الإبلِ والعَملِ في السَّبتِ، وهو يدلُّ على أنَّ شَرعَهُ كانَ نَاسخًا[4] لشَرعِ مُوسَى، ولا يُخِلُّ ذلك بكونِه مُصدِّقًا للتَّوراةِ، كما لا يعودُ نَسْخُ القُرآنِ بعضِه ببَعضٍ عليه بتناقُضٍ وتكاذُبٍ، فإنَّ النَّسخَ في الحقيقةِ بَيَانٌ وتخصيصٌ في الأزمَانِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٤٢٥) عن وهب بن منبه.

(٢) في نسخة الخيالي: «مُصدِّقينَ للأنبياءِ».

(٣) قوله: «مقدر بإضماره»؛ أي بإضمار فعل دلَّ عليه ﴿قَدْ جِئْتُكُم﴾، أي: وجئتكم لأحلَّ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧).

(٤) في نسخة التفتازاني: «شرعه ناسخ».

﴿وَجِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾ إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾؛ أي: وجِئتُكُم بآيةٍ أُخرى أَلهَمَنيها ربُّكُم، وهيَ قولي[١]: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾، فإنَّهُ دَعوَةُ الحقِّ المُجمَعُ عليها فيما بينَ الرُّسُلِ، الفارقُ بين النَّبيِّ والسَّاحِرِ، أو: جئتُكُم بآيةٍ على أنَّ اللهَ ربِّي وربُّكُم، وقولُه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ اعتراضٌ.

والظَّاهرُ أنَّهُ تكريرٌ[٢] لقَولِه: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾؛ أي: جئتُكُم بآيةٍ بعدَ أُخرى ممَّا ذكرتُ لكم، والأوَّلُ لتمهيدِ الحجَّةِ والثَّاني لتَقريبِهَا إلى الحكمِ[٣]، ولذلك رتَّبَ عليه بالفاءِ قولَه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾؛ أي: لَمَّا جِئتُكُم بالمعجزاتِ الباهرَةِ والآياتِ الظَّاهرَةِ[٤] فاتَّقُوا اللهَ في المخالفَةِ وأطيعُونِ فيما أدعوكُم إليه، ثمَّ شَرَعَ في الدَّعوةِ وأشارَ إليها بالقولِ المُجمَلِ فقالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ إشارةً إلى استكمالِ القوَّةِ النظريَّةِ بالاعتقادِ الحقِّ الَّذي غايَتُه التَّوحيدُ، وقالَ: ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ إشارةً إلى استكمالِ القوَّةِ العَمليَّةِ، فإنَّه بملازمَةِ الطَّاعةِ الَّتي هي الإتيانُ بالأوامِرِ والانتهاءُ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «وهي قوله»، وفي نسخة الطبلاوي: «وهو قولي».

(٢) في نسخة الخيالي: «تقرير».

(٣) قوله: «والظاهر أنه»؛ أي: قوله: ﴿وَجِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ «تكرير لقوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾»: لكنه ليس تكريراً لمجرَّد التأكيد، بل لمعنى آخر ذكره بقوله: «والأول»؛ أي: وهو ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ «لتمهيد الحجة» عليهم، «والثاني»؛ أي: وهو ﴿وَجِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ «لتقريبها إلى الحكم»؛ أي: وهو إيجابُ تقوى الله وطاعته. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧).

(٤) في نسخة التفتازاني: «بالمعجزات الفاهرة والآيات الباهرة». و«الفاهرة» بالفاء؛ أي: المتسعة؛ قال الجوهري: تفهَّر الرجل في المال: اتَّسع فيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧)، وانظر: «الصحاح» (مادة: فهر).

عن النَّواهي، ثمَّ قرَّرَ ذلك بأنْ بَيَّنَ أنَّ الجَمعَ بين الأمرَينِ هو الصِّراطُ المشهُودُ لهُ بالاستقامَةِ، ونظيرُه قولُه عليه السَّلامُ: «قُلْ: آمنْتُ باللهِ، ثمَّ استَقِمْ» (١).

(٥٢) ـ ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾: تحقَّقَ كُفْرُهُم عندَه تحقُّقَ ما يُدْرَكُ بالحواسِّ ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ مُلتجِئًا إلى اللهِ، أو ذاهبًا أو ضَامًّا إليه، ويجوزُ أن يتعلَّقَ الجارُّ بـ﴿أَنصَارِىٓ﴾ مُضمَّنًا مَعنى الإضافةِ؛ أي: مَن الَّذينَ يُضيفونَ أَنفُسَهُم إلى اللهِ في نَصرِي.

وقيلَ: ﴿إِلَى﴾ هاهُنا بمَعنى: «مع» أو «في» أو «اللَّام».

﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ حَواريُّ الرَّجُلِ: خالِصُهُ، مِن «الحَوَرِ» وهوَ البَياضُ الخالِصُ، ومنهُ: «الحوَاريَّاتُ» للحَضَريَّاتِ؛ لخلُوصِ ألوانِهنَّ، سُمِّيَ به أصحابُ عِيسى عليه السَّلامُ لخلُوصِ نِيَّتِهم ونقاءِ سَريرَتِهم.

وقيلَ: كانُوا مُلوكًا يلبسُونَ البيضَ استنَصَرَ بهم عيسَى من اليَهُودِ(٢).

وقيلَ: قصَّارونَ يُحوِّرونَ الثِّيابَ؛ أي: يبيِّضُونها(٣).

---

(١) رواه الترمذي (٢٥٧٤)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٢٥) و(١١٤٢٦) و(١١٧٧٦ ـ ١١٧٧٨)، وابن ماجه (٣٩٧٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٧٠٠)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٢٩٠)، من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد رُوي من غير وجه عن سفيان الثقفي.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٤١٧).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٥٩) من طريق جويبر عن الضحاك قال: مَرَّ عيسى بقومٍ غَسَّالين فدعاهم إلى الله فأجابوه، فلذلك سماهم الحواريون، قال: وبالنبطية: هواري، وبالعربية: المحوِّر.

﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: أَنصارُ دينِهِ ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ لتَشهدَ لنا يومَ القيامَةِ حينَ تشهَدُ الرُّسُلُ لقومِهِم وعَليهم.

(٥٣) ـ ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾؛ أي: مَعَ الشَّاهدينَ بوَحدانيَّتِك، أو: مع الأنبياءِ الَّذينَ يشهدونَ لأتباعِهم، أو: أمَّةِ محمَّدٍ ﷺ فإنَّهُم شهداءُ على النَّاسِ.

(٥٤) ـ ﴿وَمَكَرُوا۟﴾ أي: الَّذينَ أحَسَّ مِنهم الكُفرَ مِن اليهُودِ بأنْ وكَّلُوا عليه مَن يقتلُهُ غِيْلةً.

﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ حين رَفَعَ عِيسَى وألقَى شَبَهَهُ على مَن قَصَدَ اغتيالَه حتَّى قُتِلَ.

والمكرُ ـ مِن حَيثُ إنَّه في الأصلِ حِيلَةٌ يَجلبُ بها غيرَهُ إلى مَضَرَّةٍ ـ لا يُسنَدُ إلى اللهِ تعالى إلَّا علَى سَبيلِ المُقابلَةِ والازدواجِ.

﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾: أقواهُم مَكرًا، وأقدَرُهُم على إيصالِ الضَّرَرِ مِن حَيثُ لا يُحتسَبُ.

(٥٥) ـ ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ ظرفٌ لـ﴿مَكَرَ اللهُ﴾ أو ﴿خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ أو لمُضمَرٍ مثل: وقعَ ذلك.

﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ﴾؛ أي: مُستَوْفي أجَلِكَ ومُؤخِّرُكَ إلى أجلِكَ المسَمَّى، عاصِمًا إيَّاكَ مِن قَتلِهِم.

أو: قابِضُكَ مِن الأَرضِ، من «تَوَفَّيتُ مالي».

أو: مُتوفِّيكَ نائِمًا؛ إذ رُوِيَ أنَّه رُفِعَ نائمًا.

أو: مُمِيتُكَ عن الشَّهوَاتِ العَائقَةِ عن العُروجِ إلى عَالَمِ الملكوتِ.

وقيلَ: أَماتَهُ اللهُ سَبعَ سَاعَاتٍ، ثمَّ رَفعَه إلى السَّماءِ، وإليه ذهبَت النَّصارى.

﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾: إلى محلِّ كرامتي ومقرِّ مَلائِكَتي.

﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: مِن سُوءِ جِوارِهِم أو قَصدِهِم.

﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: يَعْلونَهم بالحجَّةِ أو السَّيفِ في غالبِ الأمرِ[1]، ومتَّبعُوهُ مَن آمَنَ بنبُوَّتِهِ من المُسلمينَ والنَّصارى، وإلى الآنَ لم تُسمَعْ غلبةٌ لليَهودِ عليهم، ولم يبقَ لهُم شوكةٌ ومُلكٌ[2].

﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ الضَّميرُ لِعيسى ومَن تَبِعَه ومَن كفرَ به، وغُلِّبَ المخاطَبُ على الغائبينَ.

﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ مِن أَمْرِ الدِّينِ.

(٥٦ ـ ٥٧) ـ ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَنُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ تفسيرٌ للحُكْمِ وتَفصيلٌ له.

وقرأَ حَفصٌ: ﴿فَيُوَفِّيهِمْ﴾ بالياءِ[3].

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تَقريرٌ لذلكَ.

(٥٨) ـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما سَبَقَ مِن نبأِ عِيسَى وغيرِه، وهوَ مُبتدأٌ خَبرُه: ﴿نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾، وقولُه: ﴿مِنَ ٱلْءَايَٰتِ﴾ حَالٌ مِن الهاءِ، ويجُوزُ أن يكونَ الخبرَ و﴿نَتْلُوهُ﴾ حالًا على أنَّ العامِلَ مَعنى الإشارةِ، وأن يكونا خبرَينِ، وأن يَنتَصِبَ بمضمَرٍ يفسِّرُه ﴿نَتْلُوهُ﴾[4].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «يعلونهم بالحجة والسيف...». وعبارة الزمخشري أوضح وأكمل حيث قال: «يَعْلُونهم بالحجة، وفي أكثر الأحوال بها وبالسيف».

(٢) في نسخة التفتازاني: «لهم ملك ودولة».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٦)، و«التيسير» (ص: ٨٨).

(٤) قولـه: «وأن ينتصب» يعني: ﴿ذَٰلِكَ﴾. انظر: «حاشية الخفاجي». ووهم الأنصاري فقال: «وأن ينتصب»؛ أي: ﴿مِنَ ٱلْءَايَٰتِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٢ ـ ٦٣).

﴿وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ﴾: المُشتَمِلِ على الحِكَمِ، أو: المُحكَمِ الممنُوعِ عن تطرُّقِ الخلَلِ إليه، يريدُ به القرآنَ، وقيلَ: اللَّوحَ.

(٥٩) ـ ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾؛ أي: شأنُه الغريبُ كشأنِ آدَمَ ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ جُملةٌ مفسِّرةٌ للتَّمثيلِ مبيِّنةٌ لِمَا لهُ الشَّبَهُ، وهوَ[١] أنَّه خُلِقَ بلا أبٍ كما خُلقَ آدمُ مِن التُّرابِ بلا أبٍ وأمٍّ، شَبَّهَ حَالَه بما هو أغرَبُ إفحامًا للخَصمِ وقَطْعًا لموادِّ الشُّبَهِ، والمعنى: خَلَقَ قالبَه مِن التُّرابِ ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾؛ أي: أنشَأَهُ بشرًا؛ كقولِهِ: ﴿ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، أو: قدَّرَ تكوينَهُ مِن التُّرابِ ثمَّ كوَّنَهُ[٢].

ويجوزُ أن يكونَ ﴿ثُمَّ﴾ لتراخي الخبرِ لا المخبَرِ[٣]، فيكونُ حِكايةَ حَالٍ ماضِيَةٍ.

(٦٠) ـ ﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو الحقُّ، وقيلَ: ﴿ٱلۡحَقُّ﴾ مُبتدأٌ و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ خبرُه؛ أي: الحقُّ المذكورُ من اللهِ.

﴿فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ خِطابٌ للنَّبيِّ عليه السَّلامُ على طَريقِ التَّهييجِ لزِيادَةِ الثَّباتِ، أو لكلِّ سَامعٍ.

(٦١) ـ ﴿فَمَنۡ حَآجَّكَ﴾ مِن النَّصارى ﴿فِيهِ﴾: في عيسَى ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾؛ أي: من البيِّناتِ الموجِبَةِ للعِلمِ ﴿فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾: هَلمُّوا بالرَّأيِ والعزمِ ﴿نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ﴾؛ أي: يدعُ كلٌّ منَّا ومنكُم نفسَهُ

---

(١) قوله: «لما له الشَّبه»؛ أي: ما لأجله الشَّبه «وهو»: وجه الشَّبه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٢ ـ ٦٣).

(٢) قوله: «خلق قالبه» بفتح اللام؛ أي: صوَّر جسدَه من التراب، وقوله: «أنشأه بشراً»؛ أي: نفخ فيه الروح «أو قدر تكوينه من التراب» فارق القولَ الأول بأن معنى (خلق) فيه: صوَّر، وفي هذا معناه: قدَّر، وكلٌّ منهما ذكر لصحة ترتُّب التكوين على الخلق. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٣).

(٣) قوله: «لا المخبر»؛ أي: لا لتراخي المخبَرِ عنه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٣).

وأعزَّةَ أهلِه وألْصقَهم بقلبِهِ إلى المبَاهَلَةِ، ويحمِلْ عليها، وإنَّما قدَّمَهُم على النَّفسِ لأنَّ الرَّجُلَ يُخاطِرُ بنفسِه لهُمْ ويحَارِبُ دونَهُم.

﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾؛ أي: نتبَاهَلْ بأنْ نلعَنَ الكاذبَ مِنَّا.

و«البُـهْلةُ» بالضَّمِّ والفَتْحِ: اللَّعنَةُ، وأصلهُ: التَّركُ، مِن قَولِهِم: «أَبْهَلْتُ[1] النَّاقةَ» إذا تركتَها بلا صِرَارٍ.

﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ عطفٌ فيه بَيانٌ.

رُوِيَ أنَّهُم لمَّا دُعُوا إلى المبَاهَلةِ قالُوا: حتَّى ننظرَ، فلمَّا تَخالَوا قالُوا للعَاقبِ وكانَ ذا رَأيهم: ما ترى؟ فقالَ: واللهِ لقد عَرفتُم نبوَّتَه، ولقد جاءَكُم بالفَصلِ في أَمرِ صَاحبِكُم، واللهِ ما باهَلَ قومٌ نبيًّا إلا هلكُوا، فإن أبيتُم إلَّا إلفَ دينِكُم، فوادِعُوا الرَّجُلَ وانصَرِفوا. فأتَوا رسُولَ اللهِ وقد غدا مُحتَضِنًا الحسَنَ آخِذًا بيدِ الحُسَينِ وفاطمةُ تَمشي خلْفَه وعَليٌّ خلفَها وهو يقولُ: «إذا أنا دَعَوتُ فأمِّنُوا»[2]، فقالَ أُسقُفُّهم: يا مَعشَرَ النَّصارى، إنِّي لأَرَى وُجُوهًا لو سَألُوا اللهَ أن يزيلَ جَبلًا مِن مَكانِه لأزالَهُ، فلا تباهِلُوا فتَهْلِكُوا، فأَذْعَنُوا لرسُولِ اللهِ وبذلُوا له الجزيةَ أَلْفَيْ حلَّةٍ حمراءَ وثلاثينَ

---

(١) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «بهلت»، والمثبت من نسخة التفتازاني وكلاهما في المصادر. لكن قال المعافري في «الأفعال» (٤/ ٦٨): الصواب في هذا: بَهَلتِ الناقةُ بُهولاً، وأبهَلْتُها أنا، فهي باهل ومبهلة: إذا تركها بلا صرار. والصِرَار بكسر الصاد: خيطٌ يُشَدُّ على خِلْفِ النَّاقَةِ لئلَّا يَرضعَها ولدها. انظر: «الصحاح» (مادة: صرر).

(٢) رواه إلى هنا مطولًا أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢٤٥) من طريق محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، وزاد: «فأبوا أن يلاعنوه وصالحوه على الجزية».
ورواه بنحوه مطولاً أيضاً ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير، كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٨٣ ـ ٥٨٤). وانظر ما سيأتي من تخريج لباقيه.

دِرعًا من حديدٍ[١]، فقالَ عليه السَّلامُ: «والَّذي نَفسي بيدِهِ لو تباهَلُوا لَمُسِخُوا قردةً وخَنازيرَ، ولاضطرَمَ عليهم الوَادي، ولاستأصَلَ اللهُ نجرانَ وأهلَهُ حتَّى الطَّيرَ على الشَّجرِ»[٢]. وهو دليلٌ على نبوَّتِه وفضلِ مَن أَتى بهم مِن أهلِ بَيتِهِ.

---

(١) روى نحو هذه القطعة سعيد بن منصور في «سننه ـ التفسير» (٥٠٠)، والطبري في «تفسيره» (٥/ ٤٦٩)، عن الشعبي. ومصالحة النبي ﷺ لهم على ما ذكر من الحلل والدروع والأفراس وغيرها رواه أبو داود (٣٠٤١) من طريق السدي عن ابن عباس، وفي سماع السدي من ابن عباس نظر كما قال المنذري ونقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٤٤٥)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٤٧١) عن السدي، وأبو عبيد في «الأموال» (٥٠٢) عن أبي المليح الهذلي.

(٢) ذكر الخبر بتمامه دون سند ولا عزوٍ الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٣٨٨ ـ ٣٩٠)، والواحدي في «البسيط» (٥/ ٣٢١)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٤٨)، والمرفوع في آخره لم أقف عليه بهذا اللفظ وهذا التمام لكن روي في معناه أحاديث:

منها ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٥)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٤١١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٩٩٥)، والطبري في «تفسيره» (٥/ ٤٧٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٦٨) عن ابن عباس قال: لو خرج الذين يُباهلون النبيَّ ﷺ لرجعوا لا يجدون أهلاً ولا مالاً.

ومنها ما رواه الآجري في «الشريعة» (١٦٩٠) عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: «والذي بعَثَني بالحقِّ لو فَعَلَا لأَمطَرَ عليهم الوادي نارًا».

ومنها ما رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٤٧١) عن قتادة قال: وذُكر لنا أن نبيَّ الله ﷺ كان يقول: «والذي نفس محمد بيده، إن كان العذاب لقد تَدَلَّى على أهل نجران، ولو فعلوا لاستُؤصلوا عن جديد الأرض».

وعن ابن جريج قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، لو لاعنوني ما حال الحول وبحضرتهم منهم أحدٌ إلا أهلك الله الكاذبين».

وفي «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٤٢٣): وقيل: إن بعضهم قال لبعض: إن باهلتُموه اضطرم الوادي عليكم ناراً ولم يبق نصراني ولا نصرانية إلى يوم القيامة.

وحديث امتناع وفد نجران عن الملاعنة رواه البخاري (٤٣٨٠)، ومسلم (٢٤٢٠)، عن حذيفة رضي الله عنه.

(٦٢) ـ ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾؛ أي: ما قُصَّ مِن نبأِ عيسَى ومريمَ ﴿لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ بجُمْلَتِها خبرُ ﴿إِنَّ﴾، أو «هو» فَصلٌ يُفيدُ أنَّ ما ذُكرَ في شأنِ عيسَى ومريمَ حقٌّ دونَ ما ذكرُوه، وما بَعدَه خبرٌ، واللَّامُ دَخلَت فيه لأنَّه أقرَبُ إلى المبتدَأِ من الخبرِ، وأصلُها أَن تدخلَ المبتدَأَ.

﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ صرَّحَ فيهِ بـ﴿مِنْ﴾ المزيدةِ للاستغراقِ تأكيدًا للرَّدِّ على النَّصارى في تَثليثِهم، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ لا أحدَ سواهُ يُساويهِ في القُدرَةِ التَّامَّةِ والحكمةِ البَالغةِ ليُشارِكَهُ في الأُلوهيَّةِ.

(٦٣) ـ ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ وعيدٌ لهم، ووُضِعَ المظهَرُ مقامَ المضمَرِ ليَدُلَّ على أنَّ التَّولِّيَ عن الحُججِ والإعرَاضَ عن التَّوحيدِ إفسَادٌ للدِّينِ والاعتقادِ المؤدِّي إلى فسَادِ النَّفسِ، بَل وإلى فسَادِ العَالَمِ.

(٦٤) ـ ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يَعمُّ أهلَ الكتابَينِ، وقيلَ: يُريدُ وَفدَ نجرانَ، أو يَهُودَ المَدينةِ.

﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ لا تختَلِفُ فيها الرُّسُلُ والكُتُبُ، ويُفسِّرُها ما بعدَها:

﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾: أَن نوحِّدَه بالعبادةِ ونُخْلِصَ فيها ﴿وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾: ولا نجعلَ غيرَهُ شَريكًا له في استحقاقِ العِبَادةِ، ولا نراهُ أهلًا لأَنْ يُعْبَدَ.

﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾: ولا نقولَ: عُزَيرٌ ابنُ اللهِ، ولا: المَسيحُ ابنُ اللهِ، ولا نطيعَ الأحبَارَ فيما أحدَثوا من التَّحريمِ والتَّحليلِ لأنَّ كُلًّا منهم بعضُنا؛ بَشرٌ مثلُنا؛ لِمَا[٣] رُوِيَ: أنَّه لمَّا نزلَت: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ

(٣) قوله: «لما» وقع مكانه بياض في نسخة الطبلاوي. ولم يرد في حواشي الأنصاري والقونوي والخفاجي.

﴿أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قالَ عَدِيُّ بن حاتمٍ: ما كنَّا نَعبُدُهُم يا رسُولَ اللهِ، قالَ: «أليسَ كانُوا يُحِلُّون لكم ويحرِّمُونَ فتأخذونَ بقولِهم؟» قالَ: نعم، قالَ: «هُوَ ذاكَ»(١).

﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ عَن التَّوحيدِ ﴿فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾؛ أي: لَزِمَتْكم الحُجَّةُ فاعترِفُوا بأنَّا مُسلمونَ دونَكُم، أو: اعترَفِوا بأنَّكُم كافرونَ بما نطقَت به الكتبُ وتطابقَتْ عليه الرُّسُلُ.

تنبيهٌ: انظُرْ إلى ما رَاعَى في هذهِ القِصَّةِ مِن المبَالغَةِ في الإرشادِ وحُسنِ التَّدرُّجِ في الحِجاجِ، بَيَّنَ أوَّلًا أحوَالَ عيسى وما تعاوَرَ عليه مِن الأطوَارِ المُنافِيَةِ للإلهيَّةِ، ثمَّ ذكرَ ما يَحُلُّ عُقدَتَهم ويزيحُ شُبهَتَهُم، فلمَّا رأى عِنادَهُم ولجاجهُم دعاهُم إلى المباهَلةِ بنوعٍ من الإعجازِ، ثمَّ لَمَّا أعرضُوا عنها وانقادُوا بعضَ الانقيادِ عادَ عَليهم بالإرشادِ، وسَلكَ طريقًا أسهَلَ وألزمَ بأنْ دَعاهُم إلى ما وافقَ عليه عِيسى والإنجيلُ وسائرُ الأنبياءِ والكُتبِ، ثمَّ لَمَّا لَم يُجْدِ ذلكَ أيضًا عليهم، وعَلِمَ أنَّ الآياتِ والنُّذُرَ لا تُغني عَنْهُم، أعرضَ عَن ذلكَ وقالَ: ﴿ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾.

(٦٥) - ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾ تنازعَت اليهُودُ والنَّصارى في إبرَاهيمَ فزعمَ كلُّ فَريقٍ أنَّهُ مِنْهُم، فترافَعُوا إلى رسولِ اللهِ ﷺ فنزَلَت(٢).

والمعنَى: أنَّ اليهُوديَّةَ والنَّصرانيَّةَ حَدثَت بنُزولِ(٣) التَّوراةِ والإنجيلِ على

(١) رواه الترمذي (٣٠٩٥) وقال: حديث غريب.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٤٨١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) في نسخة الخيالي: «بعد نزول».

موسَى وعيسَى، وكانَ إبراهيمُ قبلَ موسَى بألفِ سنةٍ وقبلَ عيسَى بألفينِ، فكيفَ يَكُونُ عليهما[١]؟

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فتدَّعونَ المُحَالَ.

(٦٦) ـ ﴿هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ «هَـا» حَـرفُ تَنبيهٍ، نُبِّهُوا بـهَـا على حَالِهم الَّتي غَفلُوا عنها، و﴿أنتُم﴾ مُبتَدأٌ و﴿هَٰؤُلَآءِ﴾ خَبرُهُ، و﴿حَٰجَجْتُمْ﴾ جُملةٌ أخرى مبيِّنَةٌ للأُولى؛ أي: أنتُم هؤلاءِ الحَمْقَى وبَيَانُ حَمَاقتِكم أنَّكم جَادَلتُم فيما لكم به عِلمٌ ممَّا وَجدتُمُوه في التَّوراةِ والإنجيلِ عِنادًا أو تدَّعُونَ وُرودَهُ فيه، فلِمَ تجادلونَ فيمَا لا علمَ لكم به ولا ذُكرَ في كِتابِكُم مِن دينِ إبرَاهيمَ؟

وقيلَ: ﴿هَٰؤُلَآءِ﴾ بمَعنى: الَّذينَ، و﴿حَٰجَجْتُمْ﴾ صِلَتُه.

وقيلَ: ﴿هَٰأَنتُمْ﴾ أَصلُه: أَأَنْتُم؟ على الاستِفهامِ للتَّعجُّبِ مِن حَماقَتِهم، فقُلِبَت الهمزَةُ هاءً.

وقرأَ نافِعٌ وأبُو عمرٍو: ﴿هَٰأَنتُمْ﴾ حَيث وقعَ بالمدِّ، وقُنْبُلٌ بالهمزِ من غَيرِ ألفٍ بعدَ الهاءِ، والبَاقونَ بالمدِّ والهَمزِ، والبزِّيُّ بقَصرِ المدِّ على أَصلِهِ[٢].

﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ مَا حَاجَجْتُم فيه ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾: وأنتم جَاهِلونَ به.

(٦٧) ـ ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ تَصريحٌ بمُقتَضَى ما قرَّرَهُ من البُرهانِ ﴿وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا﴾: مائلًا عَن العَقائِدِ الزَّائغَةِ ﴿مُّسْلِمًا﴾: مُنْقادًا للهِ، وليسَ المرادُ به أنَّه كانَ على ملَّةِ الإسلامِ وإلَّا لاشتركَ الإِلْزَامُ.

---

(١) «فكيف يكون عليهما»؛ أي: فكيف يكون إبراهيم على دين اليهودية والنصرانية مع تطاول المدة بينه وبين حدوثهما؟! انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٨).

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ٨٨).

﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ تَعريضٌ بأَنَّهم مُشركُونَ؛ لإشراكِهم به عُزَيرًا والمسيحَ، وردٌّ لادِّعاءِ المشركينَ أنَّهم على مِلَّةِ إبرَاهيمَ.

(٦٨) ـ ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ﴾: إنَّ أخصَّهُم به وأقربَهم منهُ، مِن «الوَلْي» وهو القُرْبُ، ﴿لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ مِن أمَّتِه ﴿وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ لِمُوَافقَتِهم لهُ في أكثَرِ ما شُرِعَ لهُم على الأَصَالةِ.

وقُرِئَ: «وهذا النَّبيَّ» بالنَّصبِ[١] عَطفًا على الهاءِ في ﴿ٱتَّبَعُوهُ﴾، وبالجرِّ[٢] عطفًا على ﴿إبراهيمَ﴾.

﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يَنصُرُهم ويجَازيهِم الحُسنَى لإيمانِهِم.

(٦٩) ـ ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ﴾ نزلَتْ في اليهُودِ لمَّا دَعَوا حذيفةَ وعمارًا ومُعَاذًا إلى اليَهُوديَّةِ[٣].

و﴿لَوْ﴾ بمعنى «أنْ».

﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾: ومَا يتخطَّاهُم الإضلالُ ولا يَعودُ وَبَالُه إلَّا عَلَيهِم إذ يضاعَفُ به عذابُهُم، أو: ما يُضِلُّونَ إلا أَمثالَهُم.

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ وِزرَهُ واختصَاصَ ضَررِهِ بهم.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧) عن أبي السمال.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧) عن بعضهم.

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (١/ ٢٨٣)، و«تفسير الثعلبي» (٨/ ٤٠٨)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ١٠٩)، و«تفسير البغوي» (٢/ ٥٣). وجمعه الثعلبي والواحدي مع سبب نزول الآية (١٠٩) من سورة البقرة. وهذا الخبر قال عنه أبو حيَّان في «البحر المحيط» (٥/ ٤٥٤): «أجمع المفسرون أنها نزلت في معاذ بن جبل وحذيفة وعمّار دعوهم يهود بني النضير وقريظة وقينقاع إلى دينهم». لكن قال ابن حجر في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٣٥٦): لم أجده مسندًا.

(٧٠) ـ ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾: بما نطَقَت به التَّوراةُ والإنجيلُ ودلَّتْ على نبوَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ أنَّها آياتُ اللهِ.

أو: بالقرآنِ وأنتُم تَشهدُون نَعْتَه في الكِتابَينِ، أو تعلمونَ بالمعجزاتِ أنَّهُ حَقٌّ.

(٧١) ـ ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾: بالتَّحريفِ وإبرازِ الباطلِ في صُورتِهِ، أو: بالتَّقصيرِ في المَيْزِ بينهُما.

وقُرِئَ: «تُلَبِّسون» بالتَّشديدِ[١]، و: «تَلْبَسون» بفتحِ الباءِ[٢]؛ أي: تَلْبَسُونَ[٣] الحقَّ مع الباطلِ كقولِهِ عليه السَّلامُ: «كلابسِ ثَوْبَي زُورٍ»[٤].

﴿وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ نبوَّةَ محمَّد ونعتَهُ ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: عَالِمِينَ بما تكتُمُونَه.

(٧٢) ـ ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ﴾؛ أي: أظهِرُوا الإيمانَ بالقرآنِ أوَّلَ النَّهارِ ﴿وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾؛ أي: واكفُرُوا به آخِرَهُ لعَلَّهُم يَشُكُّونَ في دِينِهِم ظنًّا بأنَّكُم رَجَعْتُم لخلَلٍ ظهرَ لَكُم.

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ٤٠٨)، و«البحر المحيط» (٥/ ٤٦٠)، عن أبي مجلز.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٢٧)، و«الكشاف» (٢/ ٩٠)، و«البحر المحيط» (٥/ ٤٦٠)، عن يحيى بن وثاب. وتحرفت في مطبوع «المختصر في شواذ القراءات» إلى: (يلبسون) بالياء.

(٣) قوله: «تلبسون» كذا في النسخ، ومثله في بعض نسخ «الكشاف» (٢/ ٩٠)، وفي نسخ أخرى من «الكشاف»: (تكتسون)، ومثله في «تفسير ابن كمال باشا» عند هذه الآية، وهو كذلك في «حاشية عصام الدين الإسفراييني على البيضاوي» (١٨٢/ أ)، وعليه شرح الجاربردي، وهو الذي صححه الخفاجيُّ. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٢٥٩ب)، و«حاشية الخفاجي على البيضاوي».

(٤) رواه البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٣٠)، من حديث أسماء رضي الله عنها، ورواه مسلم (٢١٢٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

والمرادُ بالطَّائفَةِ: كَعبُ بنُ الأَشرَفِ ومالكُ بنُ الصَّيفِ قالا لأصحَابِهِمَا لمَّا حُوِّلَت القبلةُ: آمِنُوا بما أُنزِلَ عليهم من الصَّلاةِ إلى الكَعْبَةِ، وصَلُّوا إليها أوَّلَ النَّهارِ، ثمَّ صَلُّوا إلى الصَّخرَةِ آخرَهُ، لعَلَّهُم يقولونَ: هُم أعلَمُ مِنَّا وقد رجعُوا، فيَرجعُونَ[١].

وقيلَ: اثنا عَشرَ من أحْبارِ خَيبَرَ تقاوَلُوا بأن يَدخُلُوا في الإسلامِ أوَّلَ النَّهارِ ويقولُوا آخرَهُ: نظرْنَا في كتابِنا وشاوَرْنا عُلماءَنا فلَمْ نَجِدْ محمَّدًا بالنَّعتِ الذي وردَ في التَّوراةِ، لعَلَّ أصحابَهُ يَشُكُّونَ فيه[٢].

(٧٣ ـ ٧٤) ـ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾: ولا تُقِرُّوا عَـن تَصديقِ قَلْبٍ إلَّا لأهلِ دِينِكُم، أو: ولا تُظهِرُوا إيمانَكُم وَجْهَ النَّهارِ إلَّا لِمَن كانَ على دِينِكُم؛ فإنَّ رُجوعَهُم أَرجَى وأهمُّ.

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ يَهدِي مَن يشاءُ إلى الإيمانِ ويُثبِّتُه عليه.

﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ متعَلِّقٌ بمَحذوفٍ؛ أي: دَبَّرتُم ذلك وقلتُـم لِأَنْ يُؤتَى أحَدٌ، والمعنى: أنَّ الحَسَدَ حَمَلَكم على ذلك.

أو: بـ﴿لا تؤمنوا﴾؛ أي: ولا تُظْهِرُوا إيمانَكُم بأنْ يُؤتى أحدٌ مثلَما أُوتيتُم إلَّا لِأَشيَاعكم، ولا تُفشُوهُ إلى المسلمينَ لئلَّا يَزيدَ ثَباتُهُم، ولا إلى المشركينَ لئلَّا يَدعُوَهم إلى الإِسلامِ.

وقولُه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ اعتراضٌ يَدُلُّ على أنَّ كيدَهُم لا يَحْلَى بطائِلٍ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٤١١)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٠٩)، عن مجاهد ومقاتل والكلبي.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٤٩٦) عن السدي. ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٤١٠ ـ ٤١١)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٠٩)، عن الحسن والسدي.

أو خبرُ ﴿إِنَّ﴾ على أنَّ ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ بدلٌ عن ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾[١].

وقراءةُ ابنِ كَثيرٍ: ﴿أَأَنْ يُؤتى﴾[٢] على الاستفهامِ للتَّقريعِ تُؤيِّدُ الوجهَ الأوَّلَ؛ أي: أَلِأَن يُؤتَى أَحدٌ دبَّرتُم.

وقُرِئَ: «إنْ» عَلَى أنَّها النَّافيَةُ[٣]، فيكونُ مِن كلامِ الطَّائفَةِ؛ أي: ولا تُؤمنُوا إلَّا لِمَن تبعَ دينكُم وقولُوا لهُم: ما يُؤتى أحَدٌ مثلَ ما أُوتيتُم.

﴿أَوۡ يُحَآجُّوكُمۡ عِندَ رَبِّكُمۡ﴾ عَطفٌ على ﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ﴾ على الوَجهَينِ الأوَّلَينِ، وعلى الثَّالثِ مَعناهُ: حتَّى يُحَاجُّوكُم عندَ ربِّكُم فيَدْحَضُوا حجَّتَكُم، والواوُ ضَميرُ ﴿أَحَدٌ﴾ لأنَّه في معنى الجَمعِ، إذ المرادُ به غيرُ أَتباعِهِم.

﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ۝٧٣ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ رَدٌّ وإبطالٌ لِمَا زعمُوهُ بالحجَّةِ الواضِحَةِ.

(٧٥) ـ ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ كعَبدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ،

---

(١) قوله: «أو خبر ﴿إِنَّ﴾»: عطف على «متعلّق بمحذوف». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٧١).
قلت: فملخص ما ذكره المؤلف في قوله تعالى: ﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ﴾ ثلاثة أقوال: الأول: أن يتعلق بمحذوف على التقدير المذكور، والثاني: أن يتعلق بـ(لا تؤمنوا)، والثالث: أن يكون خبر ﴿إن﴾ شريطة الإبدال المذكور على ما ذكر المصنف، أو على أن ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ خبر أول لـ﴿إِنَّ﴾ على ما زاد الأنصاري. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٧١).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٧)، و«التيسير» (ص: ٨٩). قال الداني في «جامع البيان» (٣/ ٤٧٩): قرأ ابن كثير على الاستفهام بهمزة محقَّقة بعدها مسهَّلةٌ بينَ بينَ من غيرِ ألفٍ فاصلة بينهما على مذهبه في جميع الاستفهام، وقرأ الباقون على الخبر بهمزة واحدة محقّقة من غير مدّ.

(٣) نسبت لسعيد بن جبير والأعمش وطلحة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١١٥).

استَوْدَعَه قُرَشيٌّ أَلْفًا ومئتي أُوقيَّةٍ ذهبًا فأدَّاه إليه، ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ كفِنْحَاصَ بنِ عازوراءَ، استَوْدَعَه قُرَشيٌّ آخرُ دينارًا فجَحَدَه[1].

وقيلَ: المَأمونونَ على الكَثيرِ النَّصارى إذ الغالبُ فيهم الأَمانَةُ، والخائِنونَ في القَليلِ اليَهودُ إذ الغالِبُ عليهم الخِيانَةُ.

وقرأ حمزةُ وأبو عمرٍو: ﴿يؤدِّهْ إليكَ﴾ و﴿لا يُؤَدِّهْ إليك﴾ بإسكانِ الهاءِ، وقالُونُ باختلاسِ كَسْرَةِ الهاءِ، وكذا رُوِيَ عن هشامٍ، والباقونَ بإشباعِ الكَسرةِ[2].

﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾: إلَّا مُدَّةَ دوامِكَ قائمًا على رَأسِهِ مُبالغًا في مُطالبتِهِ بالتَّقاضِي والتَّرافُعِ وإقامَةِ البَيِّنَةِ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى تَرْكِ الأَداءِ المَدلولِ عليه بقَولِه: ﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ﴾، ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُواْ﴾: بسَبَبِ قولِهم: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾؛ أي: ليسَ علينا في شأنِ مَن ليسُوا مِن أهلِ الكِتابِ ولم يكونُوا على دِينِنا ذمٌّ وعِتابٌ.

﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ بادِّعائِهم ذلكَ ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهم كاذبونَ، وذلكَ لأَنَّهم استحلُّوا ظُلْمَ مَن خالفَهُم وقالُوا: لم يَجعَلْ لهُم في التَّوراةِ حُرمَةً.

وقيلَ: عامَلَ اليَهودُ رجَالًا من قريشٍ، فلمَّا أسلمُوا تقاضَوهُم، فقالُوا: سقَطَ حقُّكُم حيثُ تَرَكتُم دينكُم، وزعَمُوا أَنَّه كذلكَ في كِتابِهم[3].

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٤٢٢)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٥٦)، من طريق جويبر عن الضحاك عن ابن عباس. وجويبر متروك.

(٢) وقرأ أبو بكر مثل أبي عمرو وحمزة، والمذكور عن هشام هو من رواية الحلواني عنه، والوقف للجميع بالإسكان. انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٧) وما بعدها، و«التيسير» (ص: ٨٩).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٥١٢)، وابن المنذر في «تفسيره» (٦٢٨)، عن ابن جريج. وانظر: «تفسير مقاتل» (١/ ٢٨٥).

وعن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ عندَ نزولِها: «كَذَبَ أعداءُ اللهِ ما مِن شيءٍ في الجاهِليَّةِ إلَّا وهو تحتَ قدميَّ، إلَّا الأمَانةَ فإنَّها مؤدَّاةٌ إلى البرِّ والفاجِرِ»[1].

(٧٦) ـ ﴿بَلَىٰ﴾ إثباتٌ لِمَا نَفوهُ؛ أي: بلَى عليهم فيهِم سَبيلٌ.

﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ استئنافٌ مقرِّرٌ للجُملَةِ التي سَدَّتْ ﴿بَلَىٰ﴾ مَسدَّها، والضَّميرُ المَجرورُ لِـ﴿مَنْ﴾ أو لـ﴿ٱللَّهَ﴾، وعمُومُ ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ نابَ منابَ الرَّاجعِ مِن الجزاءِ إلى ﴿مَنْ﴾، وأشعرَ بأنَّ التَّقوى مِلاكُ الأمرِ، وهو يعمُّ الوفاءَ وغيرَهُ؛ مِن أداءِ الواجباتِ والاجتنابِ عن المناهي.

(٧٧) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾: يَستَبدلونَ ﴿بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾: بما عاهَدُوا عليه مِن الإيمانِ بالرَّسُولِ والوَفاءِ بالأَماناتِ ﴿وَأَيْمَٰنِهِمْ﴾ وبما حَلَفوا بهِ مِن قولِهم: واللهِ لنُؤمِننَّ به ولنَنْصُرَنَّه.

﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: متاعَ الدُّنيا.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ بما يَسُرُّهم، أو: بشيءٍ أَصلًا وأنَّ الملائكةَ يَسألونَهُم يومَ القيامةِ[2]، أو: لا يَنتفِعونَ بكَلماتِ اللهِ وآياتِه، والظَّاهِرُ أنَّهُ كِنايةٌ عَن غَضبِهِ عَلَيهِم؛ لقولِهِ: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، فإنَّ مَن سَخِطَ على غيرِهِ واستهانَ به أعرَضَ عنه وعن التَّكلُّمِ مَعهُ والالتفاتِ نحوَهُ كما أنَّ مَن اعتدَّ بغيرِهِ يُقاوِلُهُ ويكثِرُ النَّظَرَ إليهِ.

﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾: ولا يُثْني عَلَيهم.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٥١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٨٤)، عن سعيد بن جبير مرسلاً.

(٢) قوله: «وأن الملائكة يسألونهم يوم القيامة» أشار به إلى أنه لا يكلِّمهم أصلًا حتى في السؤال عما فعلوا، وإنما تسألهم عنه الملائكة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٧١).

﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ على ما فعلوهُ.

قيلَ: إنَّها نزلَتْ في أحبَارٍ حَرَّفُوا التَّوراةَ وبدَّلُوا نَعْتَ محمَّدٍ ﷺ وحُكْمَ الأماناتِ وغيرَهما، وأخذُوا على ذلك رِشوَةً(١).

وقيلَ: نَزلَتْ في رَجُلٍ أقامَ سِلعةً في السُّوقِ فحَلَفَ لقد اشتراهَا بما لم يَشترِها بهِ(٢).

وقيلَ: في ترافُعٍ كانَ بين أشعَثَ بنِ قيسٍ وبين يهوديٍّ في بئرٍ أو أَرضٍ وتوجَّهَ الحَلِفُ على اليَهُوديِّ(٣).

(٧٨) ـ ﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا﴾ يعني: المحرِّفينَ ككَعبٍ ومالكٍ وحُيَيِّ بنِ أخطَبَ ﴿يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ﴾: يَفتِلُونَها بقراءَتِه فيُميلونَها عن المنزَّلِ إلى المحرَّفِ، أو يَعطِفونَها بشَبهِ(٤) الكتابِ.

وقُرِئَ: «يَلُونَ» على قلبِ الواوِ المضمومةِ همزةً ثمَّ تخفيفِها بحَذفِها وإلقاءِ حَركتِها على السَّاكنِ قبلَهَا(٥).

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٥١٦) عن عكرمة، وكذا ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١١٢).

(٢) رواه البخاري (٢٠٨٨) من حديث عبدِ اللهِ بنِ أبي أَوْفَى رضي اللهُ عنه: أنَّ رجلاً أَقام سِلعةً وهو في السُّوقِ، فحلفَ باللهِ لقد أَعْطَى بها ما لم يُعْطِ ليُوقِعَ فيها رجلًا مِن المسلِمِين، فنزلتْ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا﴾ الآيةَ.

(٣) رواه البخاري (٢٥١٦)، ومسلم (١٣٨)، من حديث الأشعث بن قيس رضي الله عنه.
قال الحافظ في «الفتح» (٨/ ٢١٣) توفيقاً بين الروايات: «لا منافاةَ بينها، ويُحمَلُ على أنَّ النُّزول كان بالسَّببينِ جميعًا، ولفظُ الآيةِ أعمُّ من ذلك». قلت: ويمكن أن يقال: إنها نزلت في واحدة من القصص المذكورة، وتلاها النبي ﷺ في باقي الحوادث تلاوة فقط تحذيراً من الحَلِف الكاذب.

(٤) في نسخة الطبلاوي: «بشبيه»، وفي نسخة التفتازاني: «بشبهة».

(٥) نسبت لمجاهد وابن كثير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧)، و«إعراب القرآن» =

﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ الضَّميرُ للمُحَرَّفِ المدلولِ عليه بقولِه: ﴿يَلْوُونَ﴾.

وقُرِئَ: «ليَحْسبوهُ» بالياءِ[1]، والضَّميرُ أيضًا للمُسلمينَ.

﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ تأكيدٌ لقولِه: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ وتشنيعٌ عليهم، وبَيَانٌ لأَنَّهم يزعمُونَ ذلك تَصريحًا لا تعرِيضًا؛ أي: ليسَ هو نازلًا مِن عندِه، وهذا لا يقتضي أنْ لا يكُونَ فعلُ العَبدِ فعلَ اللهِ.

﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تأكيدٌ وتَسجيلٌ عَليهم بالكَذِبِ على اللهِ والتَّعمُّدِ فيهِ.

(٧٩) ـ ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ﴾ تكذيبٌ وردٌّ على عَبَدةِ عيسى.

وقيلَ: إنَّ أبا رافعٍ القُرظيَّ والسَّيِّدَ النَّجرانيَّ قالا: يا محمدُ! أتريدُ أن نعبُدَك ونتَّخذَكَ رَبًّا؟ فقالَ: «مَعَاذَ اللهِ أن نَعبُدَ غيرَ اللهِ أو أن نأمُرَ بغيرِ عبَادةِ اللهِ، فما بذلك بَعَثني ولا بذلك أمَرَني» فنزلَت[2].

= للنحاس (١/ ١٦٧)، و«تفسير الثعلبي» (٨/ ٤٥٣)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٥١٦)، و«الكشاف» (٢/ ١٠٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٤٦٠).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٧ ـ ٢٨) عن بعضهم.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٥٢٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٣٨٤) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير، عن ابن عباس، ومحمد بن أبي محمد مجهول.

ورواه ابن المنذر في «تفسيره» (٦٤٢) عن ابن إسحاق، وهو كذلك في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٥٤).

وقيلَ: قالَ رَجُلٌ: يا رسُولَ اللهِ، نسَلِّمُ عليك كما يسَلِّمُ بَعضُنا على بَعضٍ، أفلا نسجُدُ لك؟ قالَ: «لا ينبغي أن يُسجَدَ لأحدٍ مِن دونِ اللهِ، ولكن أكرمُوا نبيَّكُم واعرِفُوا الحقَّ لأهلِهِ»[١].

﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾: ﴿وَلَٰكِن﴾ يقولُ: ﴿كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾، و«الرَّبَّانيُّ» مَنسوبٌ إلى «الرَّبِّ» بزيادَةِ الألفِ والنُّونِ كـ«اللِّحْيَانيِّ» و«الرَّقَبَانيِّ»[٢]، وهو الكامِلُ في العِلمِ والعَمَلِ.

﴿بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾: بسَبَبِ كونِكُم مُعلِّمينَ الكتابَ وبسَبَبِ كونِكُم دَارسينَ له، فإنَّ فائدةَ التَّعليمِ والتَّعلُّمِ معرفةُ الحقِّ والخيرِ للاعتقَادِ والعَملِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو ويعقوبُ: ﴿تَعْلَمُون﴾[٣] بمعنى: عالِمِينَ.

وقُرِئَ: «تُدَرِّسُون» من التَّدريسِ[٤]، و: «تُدْرِسُون» مِن «أَدْرسَ»[٥] بمعنى: دَرَّسَ؛ كـ«أكرَمَ وكرَّمَ»، ويجُوزُ أن تكونَ القراءةُ المشهورةُ أيضًا بهذا المعنى على تقديرِ: وبما تَدْرُسُونَه على النَّاسِ.

---

(١) رواه عبد بن حميد عن الحسن كما في «الدر المنثور» (٢/ ٢٥٠)، و«العجاب في بيان الأسباب» (٢/ ٧٠٥).

(٢) «اللِّحْياني»: عظيم اللحية، و«الرَّقَباني»: عظيم الرقبة.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣)، و«التيسير» (ص: ٨٩)، و«المبسوط في القراءات العشر» (ص: ١٦٧)، و«النشر» (٢/ ٢٤٠).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٨) عن أبي حيوة، و«المحرر الوجيز» (١/ ٤٦٣) عن الحسن.

(٥) انظر: «المحتسب» (١/ ١٦٣) عن أبي حيوة.

(٨٠) ـ ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾ نَصَبَهُ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وعَاصمٌ ويَعقوبُ[١] عَطفًا على ﴿ثُمَّ يَقُولَ﴾، وتكونُ «لا» مزيدَةً لتأكيدِ مَعنَى النَّفيِ في قولِهِ: ﴿مَا كَانَ﴾؛ أي: ما كانَ لِبَشَرٍ أن يَسْتَنبِئَهُ اللهُ ثمَّ يأمرَ النَّاسَ بعبادةِ نَفْسِهِ ويأمُرَ باتِّخَاذِ الملائكةِ والنَّبيِّينَ أربَابًا، أو غيرَ مَزيدَةٍ على معنى: أنَّه لَيسَ له أن يأمرَ بعبَادتِهِ ولا يأمرَ باتِّخاذِ أكفَائِهِ أربابًا بَل يَنهَى عنه، وهوَ أدنى من العِبَادةِ.

ورفعَه الباقونَ على الاستئنافِ، ويحتمِلُ الحالَ.

وقرأَ أبو عمرٍو على أصلِهِ بروايةِ الدُّوريِّ باختلاسِ الضَّمِّ[٢].

﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ﴾ إنكارٌ، والضَّميرُ فيه للبشَرِ، وقيلَ: لـ﴿ٱللَّهُ﴾.

﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ دليلٌ على أنَّ الخطابَ للمُسْلمينَ وهمُ المستَأذِنُونَ لأنْ يَسجُدُوا له[٣].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣)، و«التيسير» (ص: ٨٩)، و«النشر» (٢/ ٢٤٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣)، و«التيسير» (ص: ٨٩)، و«النشر» (٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(٣) كذا قال متابعاً للزمخشري في «الكشاف» (٢/ ١٠٥)، والخبر الوارد بهذا من مرسل الحسن كما تقدم، فهو ضعيف ولا يصح الجزم بتفسير الآية عليه، وإن صح فهو قول رجل منهم فلا يصح نسبة ذلك إلى جميعهم، كما أن ذلك القائل ـ على فرض صحة الخبر ـ قد يكون حديث عهد بالإسلام، فكيف يقرن به علماء الصحابة ومن أحاطوا بأصول العقيدة علماً وفهماً؟ ولم أجد للزمخشري سلفاً في حمل الآية على ذلك الخبر، أما مَن بعده فقد تابعه في ذلك كثر منهم المصنف والنسفي أبو البركات وابن كمال باشا وأبو السعود، وغيرهم.

ولعل أحسن ما قيل في الآية هو قول أبي حيان في «البحر» (٥/ ٥٠٠): ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ هذا استفهام إنكار، وكونه بعد كونهم مسلمين أفحشُ وأقبحُ، إذ الأمر بالكفر على كلِّ حال منكر، ومعناه: أنه لا يأمر بكفرٍ لا بعد الإسلام ولا قبله...». متجنباً ذكر الخبر أو تفسير الآية عليه، أو حتى التعرضَ لكلام الزمخشري، مع أنه من المتعمقين في دراسة «الكشاف» كما لا يخفى على من طالع «بحره».

(٨١) ـ ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ قيلَ: إنَّه على ظاهِرِه، وإذا كانَ هذا حُكمَ الأنبياءِ كانَ الأُممُ به أَولَى.

وقيلَ: مَعناهُ: أنَّه تعالى أخذَ الميثاقَ من النَّبيِّينَ وأُمَمِهم واستَغْنى بذكرِهم عن ذكرِ الأُمَمِ.

وقيلَ: إضافةُ الميثاقِ إلى النَّبيِّينَ إضَافَتُه إلى الفاعلِ، والمعنَى: وإذ أخذَ اللهُ الميثاقَ الَّذي وثَّقَهُ الأنبياءُ على أُمَمِهم.

وقيلَ: المرادُ: أولادُ النَّبيِّينَ، على حَذفِ المضافِ وهم بنو إسرائيلَ، أو سمَّاهُم نبيِّينَ تهَكُّمًا بهم؛ لِأَنَّهُم كانُوا يقولونَ: نحنُ أولَى بالنُّبوَّةِ من محمَّدٍ لأنَّا أهلُ الكتابِ والنَّبيُّونَ كانُوا مِنَّا.

واللَّامُ في ﴿لَمَآ﴾ مُوَطِّئَةٌ للقسَمِ؛ لأنَّ أخذَ الميثاقِ بمعنى الاستحلافِ، و«ما» تحتمِلُ الشَّرطيَّةَ و﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ سَادٌّ مَسَدَّ جوابِ القسَمِ والشَّرطِ، وتحتمِلُ الخبريَّةَ.

وقرأَ حمزةُ: ﴿لِمَا﴾ بالكَسرِ[1] على أنَّ «ما» مَصدَريَّةٌ؛ أي: لأَجلِ إيتائي إيَّاكُم بعضَ الكتابِ ثمَّ مجيءِ رسُولٍ مُصدِّقٍ أخذَ اللهُ الميثاقَ لتؤمِنُنَّ به ولتنصرنَّه، أو مَوصُولَةٌ، والمعنَى: أَخَذَه للَّذي آتيتكُمُوهُ وجَاءَكم رسُولٌ مصدِّقٌ له.

وقُرِئَ: «لَمَّا»[2] بمعنى: حينَ آتيتُكُم، أو: لَمِن أجلِ ما آتيتُكُم، على أنَّ أَصلَهُ: «لَمِن ما» بالإدغامِ، فحُذِفَت إِحدَى الميماتِ الثَّلاثِ استثقالًا.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣ ـ ٢١٤)، و«التيسير» (ص: ٨٩).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ٤٦٩)، و«الكشاف» (٢/ ١٠٨)، عن سعيد بن جبير، ونسبها ابن جني في «المحتسب» (١/ ١٦٤) للأعرج برواية: (لمَّا آتيناكم).

وقَرأَ نافِعٌ: ﴿لَمَا آتيناكم﴾ بالنُّونِ والألفِ جميعًا[١].

﴿قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾ أي: عَهدِي، سُمِّيَ بِهِ لأنَّه ممَّا يُؤصَرُ؛ أي: يُشَدُّ.

وقُرِئَ بالضَّمِّ[٢]، وهو إمَّا لغةٌ فيه كـ«عِبْرٍ» و«عُبْرٍ»[٣]، أو جَمعُ «إِصَارٍ»، وهُو ما يُشَدُّ بِهِ.

﴿قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُواْ﴾؛ أي: فليشهَدْ بَعضُكُم على بعضٍ بالإقرارِ.

وقيلَ: الخطابُ فيه للملائكةِ.

﴿وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾: وأنـا أَيْضًـا علـى إقرارِكُم وتشَـاهُدِكم شـاهِدٌ، وهوَ توكيـدٌ وتحذيـرٌ عَظيمٌ.

(٨٢) ـ ﴿فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾: بعـدَ الميثـاقِ والتَّوكيـدِ بالإقـرارِ والشَّـهَادَةِ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾: المتمرِّدُونَ منَ الكفرَةِ.

(٨٣) ـ ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ عطفٌ علـى الجُـملةِ المتقدِّمَةِ، والهمزَةُ مُتوسِّطَةٌ بينَهُما للإنكارِ، أو محذوفٍ[٤] تقديرُه: أَيَتوَلَّوْنَ فغيرَ دينِ اللهِ يبغونَ؟ وتقديمُ المفعُولِ لأنَّه المقصُودُ بالإنكارِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣ ـ ٢١٤)، و«التيسير» (ص: ٨٩).

(٢) أي: (أُصْري)، وهو روايةٌ عن عاصم مخالفةٌ للمشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٨).

(٣) قوله: (كـ«عِبر» و«عُبر»)، يقال: جملٌ عُبْرُ أسفارٍ، وجمالٌ عُبْرُ أسفارٍ، وناقةٌ عُبْرُ أسفارٍ، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث؛ أي: لا يـزال يُسافَر عليها، وكذلك «عِبْرُ أسفارٍ» بالكسر. انظر: «الصحاح» (مادة: عبر).

(٤) قوله: «أو محذوفٍ»؛ أي: أو عطفٌ على محذوف.

والفعلُ بلفظِ الغيبَةِ عندَ أبي عمرٍو وعَاصمٍ في روايةِ حفصٍ ويعقوبَ، وبالتَّاءِ عند الباقينَ[١] على تقديرِ: وقلْ لهُم.

﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾؛ أي: طائعينَ بالنَّظرِ واتِّباعِ الحُجَّةِ، وكارِهينَ بالسَّيفِ ومعايَنةِ ما يُلجئُ إلى الإسلامِ كنَتقِ الجبلِ وإدراكِ الغرقِ والإشرافِ على الموتِ.

أو: مُختارينَ كالملائكةِ والمؤمنينَ، ومُسخَّرينَ كالكفرةِ فإنَّهُم لا يقدرونَ أن يمتَنِعُوا عمَّا قضَى عليهم.

﴿وإليه تُرْجَعُون﴾ وقُرِئَ بالياءِ[٢] على أنَّ الضَّميرَ لـ﴿مَن﴾.

(٨٤) ـ ﴿قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ أمرٌ للرَّسُولِ صلواتُ اللهِ عليه بأن يُخبرَ عن نَفسِهِ ومتابعيهِ بالإيمانِ، والقرآنُ كما هُو مُنزَلٌ عليه مُنزَلٌ عليهم بتوسُّطِ تَبليغِهِ إليهم، وأيضًا المنسُوبُ إلى واحدٍ من الجَمعِ قد يُنسَبُ إليهم، أو بأنْ يتكلَّمَ عن نفسِهِ على طريقةِ الملوكِ إجلالًا له.

والنُّزولُ كما يُعدَّى بـ«إلى» لأنَّه ينتهي إلى الرُّسلِ يُعدَّى بـ«على» لأنَّه من فَوقُ، وإنَّما قُدِّمَ المنزَلُ عليه على المنزَلِ على سَائرِ الرُّسلِ لأنَّه المعرِّفُ له والعِيارُ عليه.

﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ﴾ بالتَّصديقِ والتَّكذيبِ ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾: مُنقادونَ، أو مُخلصُونَ في عبَادتِه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٤)، و«التيسير» (ص: ٨٩).

(٢) قرأ حفص: ﴿يُرْجَعُون﴾ بضم الياء، ويعقوب: ﴿يَرْجِعُون﴾ بفتحها، وقرأ الباقي ﴿تُرْجَعون﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٢١٤)، و«التيسير» (ص: ٨٩)، و«المبسوط» (ص: ١٦٧)، و«النشر» (٢/ ٢٠٨، ٢٤١).

(٨٥) ـ ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا ﴾؛ أي: غيرَ التَّوحيدِ والانقيَادِ لحكمِ اللهِ ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾: الواقعينَ في الخُسرانِ، والمعنى: أنَّ المُعرِضَ عن الإسلامِ والطَّالِبَ لغيرِه فاقدٌ للنَّفعِ واقعٌ في الخُسرانِ بإبطالِ الفطرَةِ السَّليمةِ الَّتي فَطَر اللهُ النَّاسَ عليها.

واستُدلَّ به على أنَّ الإيمانَ هو الإسلامُ؛ إذ لو كانَ غيرَه لم يُقبَل.

والجوابُ: أنَّه يَنْفي قَبولَ كلِّ دينٍ يُغايرُه لا قَبولَ كلِّ ما يُغايرُه، ولعلَّ ﴿ٱلدِّينَ ﴾ أيضًا للأعمالِ.

(٨٦) ـ ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ استبعَادٌ لأنْ يَهدِيَهم اللهُ، فإنَّ الحائدَ عن الحقِّ بعدَ ما وضحَ له منهمِكٌ في الضَّلالِ بَعيدٌ عن الرَّشادِ.

وقيلَ: نفيٌ وإنكارٌ له، وذلك يقتضِي أن لا تُقبلَ توبَةُ المرتدِّ.

﴿وَشَهِدُوٓا۟﴾ عطفٌ على ما في ﴿إِيمَٰنِهِمْ ﴾ مِن معنى الفِعلِ، ونَظِيرُهُ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]، أو حالٌ بإضمارِ «قد» مِن ﴿كَفَرُوا۟ ﴾[1]، وهو على الوَجهَينِ دليلٌ على أنَّ الإقرارَ باللِّسَانِ خارجٌ عن حقيقةِ الإيمانِ.

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾: الَّذينَ ظلمُوا أنفسَهُم بالإخلالِ بالنَّظَرِ، ووضعِ الكفرِ موضِعَ الإيمانِ، فكيفَ مَن جَاءَهُ الحقُّ وعرفَه ثمَّ أعرضَ عنه؟

(٨٧) ـ ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ يدلُّ بمَنطوقِه على جوازِ لَعْنِهم، وبمفهومِه ينفي جوازَ لَعنِ غيرِهم، ولعَلَّ الفرقَ: أنَّهم مَطبوعُونَ على الكُفرِ ممنوعونَ عَن الهُدى، مأيُوسُونَ عن الرَّحمةِ رأسًا، بخلافِ غيرِهم.

---

(١) أي: من ضميره، وهو الواو.

والمرَادُ بالنَّاسِ: المؤمِنُون، أو العُمُومُ، فإنَّ الكافرَ أيضًا يلعَنُ منكِرَ الحقِّ والمرتَدَّ عنه ولكنْ لا يعرفُ الحقَّ بعينِه.

(٨٨ ـ ٨٩) ـ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾: في اللَّعنَةِ، أو العقوبةِ، أو النَّارِ، وإن لم يجرِ ذكرُهُما لدلالةِ الكَلامِ عليهِما.

﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: من بَعدِ الارتدادِ ﴿وَأَصْلَحُوا۟﴾ مَا أفسَدُوا، ويجُوزُ أن لا يقدَّرَ له مفعُولٌ بمعنَى: ودَخلُوا في الصَّلاحِ.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ يقبلُ توبتَهُ ﴿رَّحِيمٌ﴾ يتفضَّلُ عليه.

قيلَ: إنَّها نزلَتْ في الحارثِ بن سُوَيدٍ حينَ ندِمَ على ردَّتِه، فأرسَلَ إلى قومِه: أنْ سَلُوا: هَل لي مِن توبَةٍ؟ فأرسَلَ إليهِ أخُوهُ الجُلَاسُ بالآيةِ، فرجعَ إلى المدينَةِ فتابَ[١].

(٩٠) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾: كاليهُودِ كفرُوا بعيسَى والإنجيلِ بعدَ الإيمانِ بموسى والتَّورَاةِ ثمَّ ازدادُوا كفرًا بمحمَّدٍ والقرآنِ، أو كفرُوا بمحمَّدٍ بعدَما آمَنُوا به قبل مَبْعثِه ثمَّ ازدادُوا كفرًا بالإصرارِ والعِنادِ والطَّعنِ فيه والصَّدِّ عن الإيمانِ ونقضِ الميثاقِ.

أو كقومٍ ارتدُّوا ولحِقُوا بمكَّةَ ثمَّ ازدادُوا كفرًا بقولِهم: نتَرَبَّصُ بمحمَّدٍ رَيْبَ المنُونِ أو نرجعُ إليه ونناففُه بإظهارِه[٢].

---

(١) انظر: «تفسير مقاتل» (١/ ٢٨٩). ورواه بنحوه عبد الرزاق في «تفسيره» (٤٢٦)، والطبري في «تفسيره» (٥/ ٥٥٨ و٥٥٩)، عن مجاهد. ورواه النسائي (٤٠٦٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٤٧٧)، والطبري (٥/ ٥٥٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما دون تسمية الحارث وأخيه.

(٢) ذكره بنحوه مقاتل والكلبي. انظر: «تفسير مقاتل» (١/ ٢٨٩)، و«تفسير الثعلبي» (٨/ ٤٩).

﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ لأنَّهم لا يتوبُونَ، أو لا يَتوبُونَ إلَّا إذا أَشْفَوا[١] على الهلاكِ، فكُنيَ عن عدمِ تَوبَتِهم بعدَمِ قَبُولِها تغليظًا في شأنِهم، وإبرازِ حالِهم في صُورةِ حالِ الآيِسِينَ من الرَّحمَةِ، أو لأنَّ توبتَهُم لا تكونُ إلَّا نِفاقًا، لا لارتدادِهم[٢] وزيادَةِ كُفرِهم، ولذلكَ لم تَدْخلِ الفاءُ فيه[٣].

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾: الثَّابتُونَ على الضَّلالِ.

(٩١) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾ لَمَّا كانَ الموتُ على الكُفرِ سبَبًا لامتناعِ قَبولِ الفِديَةِ أدخلَ الفاءَ هاهنا للإشعَارِ به، ومِلءُ الشَّيءِ: ما يملؤُه[٤]، و﴿ذَهَبٗا﴾ نَصبٌ على التَّمييزِ.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[٥] على البدَلِ مِن ﴿مِّلۡءُ﴾ أو الخبرِ لمحذوفٍ.

﴿وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ محمُولٌ على المعنى؛ كأنَّه قيلَ: فلَن يُقبَلَ مِن أحدِهم فِديَةٌ ولو افتدَى بمِلءِ الأرضِ ذَهبًا، أو معطوفٌ على مُضمَرٍ تقديرُه: فلن يُقبَلَ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «أشرفوا».

(٢) قوله: «أو لأن توبتهم» عطف على «لأنهم لا يتوبون»، وكذا قوله: «لا لارتدادهم وزيادة كفرهم»، وإنما نفى ذلك؛ لأنه عُلِم مما قبله، ولأنه لا يلزم من الردَّة والازدياد عدمُ قَبول التوبة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٨٤).

(٣) قوله: «ولذلكَ لم تَدْخل الفاءُ فيه» اختصارٌ لكلام الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ١١٤) حيث قال: فإن قلتَ: فلم قيل في إحدى الآيتين: ﴿لَّن تُقۡبَلَ﴾ بغير فاء، وفي الأخرى ﴿فَلَن يُقۡبَلَ﴾؟ قلت: قد أُوذن بالفاء أن الكلام بُني على الشرط والجزاء، وأن سببَ امتناع قبولِ الفدية هو الموتُ على الكفر، وبتركِ الفاء أن الكلام مبتدأ وخبرٌ، ولا دليل فيه على التسبُّب، كما تقول: الذي جاءني له درهم، لم تجعل المجيءَ سبباً في استحقاقِ الدرهم، بخلاف قولك: فله درهمٌ.

(٤) في نسخة الخيالي: «وملء الأرض ما يملؤها».

(٥) نسبها الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ١١٥) للأعمش، وانظر: «البحر» (٥/ ٥٣٠).

مِـن أَحدِهـم مِـلءُ الأَرضِ ذَهبًـا لو تقـرَّبَ به فـي الدُّنيَا ولو افتـدَى به مـن العَذابِ فـي الآخرةِ.

أو المرادُ: ولو افتدَى بمِثلِه؛ كقولِهِ: ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ﴾ [الزمر: ٤٧]، والمِثلُ يُحذَفُ ويُرادُ كثيرًا لأنَّ المِثلَينِ في حُكْمِ شَيءٍ واحِدٍ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ مبالغةٌ في التَّحذيرِ وإقناطٌ؛ لأنَّ مَن لا يُقبَلُ منه الفِداءُ رُبَّما يُعفَى عنه تكرُّمًا.

﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ في دَفعِ العَذابِ، و«مِن» مَزيدَةٌ للاستغراقِ.

(٩٢) ـ ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ﴾؛ أي: لَن تبلُغوا حقيقةَ البِرِّ الَّذي هو كمالُ الخيرِ، أو: لَن تنالُوا برَّ اللهِ الَّذي هوَ الرَّحمَةُ والرِّضا والجنَّةُ.

﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾؛ أي: منَ المالِ، أو مَا يعمُّهُ وغيرَه كبَذْلِ الجاهِ في مُعَاونةِ النَّاسِ، والبدَنِ في طاعةِ اللهِ، والمهجَةِ في سَبيلِهِ.

رُويَ أنَّها لَمَّا نزلَتْ جاءَ أبُو طلحَةَ فقالَ: يا رسُولَ اللهِ، إنَّ أحبَّ أَموالي إليَّ بَيرَحَاءَ فضَعْها حيثُ أرادَ اللهُ، فقالَ: «بَخْ بَخْ ذاكَ مالٌ رابحٌ ـ أو: رائِحٌ ـ وإنِّي أرى أَن تجعلَها في الأقرَبينَ»[١].

وجَاءَ زيدُ بنُ حَارثةَ بفرسٍ كانَ يحبُّها، فقالَ: هذه في سَبيلِ اللهِ، فحملَ عليها[٢] رسُولُ اللهِ ﷺ أُسَامَةَ بنَ زيدٍ، فقالَ زَيدٌ: إنَّما أردتُ أن أتصَدَّقَ به! فقالَ عليه السَّلامُ:

---

(١) رواه البخاري (١٤٦١)، ومسلم (٩٩٨)، من حديث أنس رضي الله عنه. ورواية «رائح» عند البخاري (٢٣١٨).

(٢) في نسخة الخيالي: «بفرس كان يحبه، فقال: هذا في سبيل الله، فحمل عليه». وكذا في نسخة الطبلاوي لكن فيها: «تحته» بدل «يحبه».

«إنَّ اللهَ تعالى قد قَبِلَها منك»[١]. وذلكَ يَدلُّ على أنَّ إنفاقَ أحبِّ الأموالِ على أقرَبِ الأَقاربِ أفضَلُ، وأنَّ الآيَةَ تعمُّ الإنفاقَ الواجبَ والمستحَبَّ.

وقُرِئَ: «بعضَ ما تحبُّونَ»[٢]، وهو يدُلُّ على أنَّ «مِنْ» للتَّبعِيضِ، ويحتمِلُ التَّبيينَ.

﴿وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ﴾: مِن أيِّ شَيءٍ مَحبوبٍ أو غيرِه و﴿مِن﴾ لبيَانِ ﴿مَا﴾.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ فيُجازِيكُم بحسَبِهِ.

(٩٣) ـ ﴿كُلُّ الطَّعَامِ﴾؛ أي: المطعُومَاتِ، والمرادُ: أَكْلُها ﴿كَانَ حِلًّا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾: حَلالًا لهُم، وهو مَصْدَرٌ نُعِتَ به، ولذلك يَستوي فيه الواحدُ والجمعُ والمذكَّرُ والمؤنَّثُ، قالَ تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ﴾ يعقوبُ ﴿عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ كلحُومِ الإبلِ وألبانِهَا، قيلَ: كانَ به عِرقُ النَّسا، فنذرَ إن شُفِيَ لم يأكُلْ أَحبَّ الطَّعَامِ إليه، وكان ذلكَ أحبَّهُ إليهِ[٣].

وقيلَ: فَعَلَ ذلك للتَّداوي بإشارةِ الأطبَّاءِ، واحتجَّ به مَن جوَّزَ للنَّبيِّ أن يجتهِدَ، وللمَانِعِ أن يقولَ: ذلكَ بإذنٍ منَ اللهِ، فهو كتحريمِهِ ابتداءً.

﴿مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ﴾؛ أي: مِن قبلِ إنزالِها مُشتمِلَةً على تحريمِ ما حُرِّمَ

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٤٢٨)، والطبري في «تفسيره» (٥/ ٥٧٧)، عن أيوب. ورواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٥٧٦) عن عمرو بن دينار، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٧٠٤) عن محمد بن المنكدر، وكلها مرسلات.

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ١١٧)، و«البحر» (٦/ ٨)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣١٥٢)، بسند صحيح كما في «حاشية السيوطي» (٤/ ١٩٥).

عليهم لظُلْمِهِم وبَغْيِهم عُقوبَةً وتشدِيدًا، وذلك ردٌّ على اليَهودِ في دَعوَى البَراءةِ عمَّا نُعِيَ عليهم في قولِهِ تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ﴾ [النساء: ١٦٠] وقولِه تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] الآيتانِ بأن قالُوا: لسنَا أوَّلَ مَن حُرِّمَتْ عليه، وإنَّما كانَت محرَّمَةً على نوحٍ وإبرَاهيمَ ومَن بعدَه، حتَّى انتهَى الأمرُ إلينا، فحرِّمَت علينا كما حُرِّمَت على مَن قبلنا، وفي منعِ النَّسخِ، والطَّعنِ[1] في دَعوَى الرَّسُولِ موافقةَ إبراهيمَ بتَحليلِهِ لحُومَ الإبلِ وألبانَها.

﴿قُلْ فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أمرٌ بمحاجَّتِهم بكتابِهم وتَبْكِيتِهم بما فيه من أنَّه قد حُرِّمَ عليهم بسبَبِ ظُلمِهِم ما لم يكن محرَّمًا.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ لمَّا قالَ لهُم بُهِتُوا ولم يَجسُروا أن يُخرِجُوا التَّوراةَ، وفيه دليلٌ على نبوَّتِه.

(٩٤) - ﴿فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾: ابتدَعَه على اللهِ بزَعْمِه أنَّه حرَّمَ ذلك قبلَ نُزولِ التَّورَاةِ على بني إسرائيلَ ومَن قبلهُم ﴿مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ مِن بعدِ ما لزِمتْهُم الحُجَّةُ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ الَّذينَ لا يُنصِفُونَ مِن أَنفُسِهم، ويُكابرونَ الحقَّ بعدَ ما وَضحَ.

(٩٥) - ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ تعريضٌ بكَذِبِهم؛ أي: ثبَتَ أنَّ اللهَ صَادقٌ فيما أنزلَ وأنتم الكاذبُونَ ﴿فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾؛ أي: مِلَّةَ الإسلامِ الَّتي هي في الأصلِ مِلَّةُ إبراهيمَ أو مِثلُ ملَّتِه، حتَّى تتخلَّصُوا من اليَهوديَّةِ الَّتي اضْطرَّتْكُم إلى التَّحريفِ والمكابرَةِ لتَسوِيةِ الأغراضِ الدُّنيويَّةِ، وألزَمَتْكُم تحريمَ طيِّباتٍ أحَلَّها لإبراهيمَ ومَن تبعَهُ.

---

(١) قوله: «في منع النسخ» معطوف على قوله: «في دعوى البَراءةِ»، و«الطعنِ» معطوف على قوله: «النسخ». انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٦/ ٢٣٢).

﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ فيه إشارَةٌ إلى أنَّ اتِّباعَه واجبٌ في التَّوحيدِ الصِّرفِ والاستقَامَةِ في الدِّينِ، والتَّجنُّبِ عن الإفراطِ والتَّفريطِ، وتعريضٌ بشِركِ اليَهُودِ.

(٩٦) ـ ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾؛ أي: وُضِعَ للعبادةِ وجُعِلَ متعبَّدًا لهُم، والواضعُ هو اللهُ تعالى، ويدلُّ عليه أنَّه قُرِئَ على البناءِ للفاعلِ[1].

﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾: لَلْبَيتُ الَّذي ببكَّةَ، وهي لغةٌ في «مَكَّةَ» كـ«النُّبَيطِ» و«النُّمَيطِ»، و«أمرٌ رَاتبٌ» و«راتمٌ»، و«لازبٌ» و«لازمٌ».

وقيلَ: هيَ مَوضعُ المسجدِ، ومكَّةُ البلدُ.

مِن «بكَّهُ»: إذا زحَمَه، أو مِن «بَكَّهُ»: إذا دقَّهُ، فإنَّها تبكُّ أعناقَ الجبَابرةِ.

رُويَ: أنَّه عليه السَّلامُ سُئِلَ عن أوَّلِ بَيتٍ وُضِعَ للنَّاسِ فقالَ: «المسجدُ الحرامُ، ثمَّ بَيتُ المقدسِ» وسُئِلَ: كَم بينَهما؟ فقالَ: «أربعُونَ سنَةً»[2].

وقيلَ: أَوَّلُ مَن بناهُ إبراهيمُ، ثمَّ هُدمَ فبَنَاهُ قومٌ من جُرْهُمَ، ثمَّ العمالقَةُ، ثمَّ قريشٌ.

وقيلَ: هو أوَّلُ بيتٍ بناهُ آدمُ، فانطمسَ في الطُّوفانِ، ثمَّ بناهُ إبراهيمُ.

وقيلَ: كانَ في مَوضعِه قبلَ آدمَ بيتٌ يقالُ له: الضُّرَاحُ[3]، تطوفُ به الملائكةُ، فلمَّا أُهبِطَ أُمِرَ بأن يحجَّهُ ويَطوفَ حَولَه، ورُفِعَ في الطُّوفَانِ إلى السَّماءِ الرَّابعَةِ تطوفُ به ملائكةُ السَّماواتِ[4]. وهو لا يلائمُ ظاهرَ الآيةِ.

---

(١) انظر «تفسير الثعلبي» (٩/ ٧) عن ابن السميفع، و«المحرر الوجيز» (١/ ٤٧٤) عن عكرمة.

(٢) رواه البخاري (٣٣٦٦)، ومسلم (٥٢٠)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) رواه إلى هنا عبد الرزاق في «المصنف» (٨٨٧٤)، والأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٤٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٧٠٩).

(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤/ ١٠٨)، و«تفسير البغوي» (١/ ١٥٠)، و«الكشاف» (٢/ ١٢١ ـ ١٢٢).

وقيلَ: المرادُ أنَّه أوَّلُ بالشَّرفِ لا بالزَّمَانِ.

﴿مُبَارَكًا﴾: كثيرَ الخيرِ والنَّفعِ لِمَن حَجَّه واعتمَرَهُ واعتكَفَ دونَهُ وطافَ حَولَهُ، حالٌ مِن المستكنِّ في الظَّرفِ.

﴿وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ لأنَّهُ قِبلَتُهُم ومُتعَبَّدُهم، ولأنَّ فيه آياتٍ عجيبَةً كما قالَ:

(٩٧) ـ ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ كانحرافِ الطيُورِ عَن مُوازاةِ البَيْتِ على مدَى الأَعصَارِ، وأنَّ ضواريَ السِّبَاعِ تُخالِطُ الصُّيودَ في الحرَمِ ولا تتعرَّضُ لها، وأنَّ كلَّ جَبَّارٍ قصَدَهَا بسُوءٍ قَهَرَهُ كأصحابِ الفِيلِ.

والجملةُ مفسِّرةٌ للهُدى أو حالٌ أخرى.

﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ مُبتدأٌ محذوفٌ خبَرُه؛ أي: منها مقامُ إبراهيمَ، أو بـدَلٌ مـن ﴿ءَايَٰتٌۢ﴾ بدَلَ البَعضِ من الكلِّ، وقيلَ: عَطفُ بيانٍ على أنَّ المرادَ بالآياتِ أثرُ القدَمِ في الصَّخرةِ الصَّمَّاءِ، وغَوصُها فيها إلى الكعبَينِ، وتخصِيصُها بهذهِ الإلانَةِ من بين الصِّخارِ، وإبقاؤُه دونَ سَائرِ آثارِ الأنبياءِ، وحفظُه معَ كثرةِ أعدائهِ ألُوفَ سنةٍ، ويؤيِّدُهُ أنَّه قرِئَ: «آيَةٌ بيِّنةٌ» على التَّوحيدِ[1].

وسَبَبُ هذا الأثَرِ: أنَّه لمَّا ارتفعَ بنيَانُ الكَعبَةِ قامَ على هذا الحجرِ ليتمكَّنَ من رَفعِ الحجارةِ، فغَاصَتْ فيه قَدماهُ[2].

﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ جُملةٌ ابتدائيَّةٌ أو شرطيَّةٌ معطُوفةٌ مِـن حَـيـثُ المعنَى

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٨)، و«الكشاف» (٢/ ١٢٥)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٤٧٥)، عن ابن عباس وأبيٍّ ومجاهد وغيرهم.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٢٦) عن سعيد بن جبير، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ٢٩١)، وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

على ﴿مَقَامُ﴾ لأنَّه في معنى: أَمْنُ مَن دخلَهُ؛ أي: ومنها أَمْنُ مَن دَخَلهُ، أو: فيه آياتٌ بيناتٌ مَقامُ إبرَاهيمَ وأمْنُ مَن دَخَلَه، اقتصَرَ بذكرِهما منَ الآياتِ الكثيرةِ وطَوَى ذكرَ غَيرِهما، كقولِهِ عليه السَّلامُ: «حُبِّبَ إِليَّ مِن دُنيَاكم ثلاثٌ: الطِّيبُ، والنِّساءُ، وقرَّةُ عيني في الصَّلاةِ»[1]، لأنَّ فيهما غُنيَةٌ عَن غيرِهما في الدَّارينِ: بقاءِ الأثرِ مدَى الدَّهرِ، والأمنِ منَ العذابِ يومَ القيَامَةِ، قالَ عليهِ السَّلامُ: «مَن مَاتَ في أَحَدِ الحَرَمَيْنِ بُعِثَ يَومَ القيَامَةِ آمِنًا»[2].

---

(١) رواه النسائي (٣٩٣٩) و(٣٩٤٠)، والإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٨٢)، من حديث أنس. ولفظ «ثلاث» تابع فيه المصنف الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ١٢٤) ولم يرد في مصادر التخريج، وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٧) بعد أن استوفى تخريجه: ليس في شيء من طرقه لفظ «ثلاث» بل أوله عند الجميع: «حبب إلى من دنياكم النساء...» الحديثَ، وزيادة «ثلاث» تفسد المعنى، على أن الإمام أبا بكر بن فورك شرحه في جزء مفرد بإثباتها، وكذلك أورده الغزالي في «الإحياء»، واشتهر على الألسنة. وانظر: «الإحياء» (٣/ ٢١٩).

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٨٨٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٢٩)، من حديث جابر رضي الله عنه. قال ابن الجوزي: فيه عبد الله بن المؤمل، قال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وفيه موسى بن عبد الرحمن، قال ابن حبان: دجال يضع الحديث.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٦١٠٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٢٩)، من حديث سلمان رضي الله عنه. وقال ابن الجوزي: فيه ضعفاء، والمتهم به عبد الغفور [هو ابن سعيد الأنصاري]، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث تركوه، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، لا يحل كَتْبُ حديثه إلا على التعجب.

وروي أيضا من حديث أنس وعمر وحاطب رضي الله عنهم، وكلها ضعيفة. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ١٩٧). قلت: ومع ذلك فقد حسن متنه السيوطي فقال: والذي أستخير الله فيه الحكم لمتن الحديث بالحسن لكثرة شواهده. انظر: «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ١٠٩).

وعندَ أبي حنيفةَ رحمَهُ الله: من لزِمَهُ القتلُ بردَّةٍ أو قصَاصٍ أو غيرِهما لم يُتعرَّضْ له، ولكنْ أُلجِئَ إلى الخُرُوجِ.

﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾: قصدُه للزِّيارَةِ على الوَجهِ المخصُوصِ.

وقرأَ حمزةُ والكسَائيُّ وعاصِمٌ في روايةِ حفصٍ: ﴿حِجُّ﴾ بالكَسرِ[1]، وهي لغةُ نَجْدٍ.

﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ بدَلٌ مِن ﴿ٱلنَّاسِ﴾ مخصِّصٌ له، وقد فسَّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الاستطاعَةَ بالزَّادِ والرَّاحلةِ[2]، وهو يؤيِّدُ قولَ الشَّافعيِّ رضي الله عنه أنَّها بالمالِ، ولذلك أوجَبَ الاستِنَابَةَ على الزَّمِنِ إذا وَجَدَ أُجرَةَ مَن يَنوبُ عنه.

وقالَ مَالكٌ: إنَّها بالبدَنِ، فيجبُ على مَن قدَرَ على المشيِ والكَسْبِ في الطَّريقِ.

وقال أبو حنيفةَ: إنَّها بمَجْمُوعِ الأمرَينِ.

والضَّميرُ في ﴿إِلَيْهِ﴾ للبيتِ أو الحجِّ، وكلُّ ما أتَى إلى الشَّيءِ فهو سَبيلُه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٤)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» الأحاديث (٢٤١٣ ـ ٢٤٢٧) من حديث جابر وعبد الله بن عمرو وابن مسعود وأنس وعائشة وابن عمر وابن عباس. وضعف أسانيدها الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٨). وقال الطبري في «تفسيره» (٥/ ٦١٧): في أسانيدها نظر لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدِّين.

وروى حديث ابن عمر أيضاً الترمذي (٨١٣) وابن ماجه (٢٨٩٦). وأشار الترمذي لتضعيفه بقوله: لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم بعض أهل العلم في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه.

ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٤٣٦)، والإمام أحمد في «مسائله برواية ابنه عبد الله» (ص: ١٩٧)، عن الحسن مرسلاً. وهذا هو الصحيح من روايات هذا الحديث كما قال ابن المنذر. انظر: «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٢١).

﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وَضعَ ﴿كَفَرَ﴾ مَوضِعَ «لم يحجَّ» تأكيدًا لوُجُوبِهِ، وتغليظًا على تاركِهِ، ولذلكَ قالَ عليهِ السَّلامُ: «مَن مَاتَ ولم يحجَّ فليَمُت إن شاءَ يهُوْدِيًّا وإن شاءَ نَصرانيًّا[1]»[2].

وقد أكَّدَ أمرَ الحجِّ في هذِه الآيةِ مِن وجوهٍ: الدَّلالةُ على وجُوبه بصيغةِ الخبرِ، وإبرازُه في الصُّورةِ الاسميَّةِ، وإيرادُه على وجهٍ يُفيدُ أنَّه حقٌّ واجبٌ للهِ في رقابِ النَّاسِ، وتعميمُ الحُكمِ أوَّلًا وتخصِيْصُه ثانيًا؛ فإنَّه كإيضاحٍ بعدَ إبهَامٍ وتَثنِيَةٍ وتَكريرٍ للمرادِ، وتسميَةُ تركِ الحَجِّ كُفرًا مِن حيثُ إنَّهُ فِعلُ الكفرَةِ، وذكرُ الاستغناءِ، فإنَّه في هذا الموضعِ ممَّا يَدلُّ على المقتِ والخذلانِ، وقولُه: ﴿عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يَدلُّ عليه؛ لِمَا فيه من مبالغةِ التَّعميمِ والدَّلالةِ على الاستغناءِ عنه بالبُرهَانِ والإشعارِ بعِظَمِ السَّخطِ؛ لأنَّهُ تكليفٌ شاقٌّ جامعٌ بين كَسْرِ النَّفسِ، وإتعابِ البدَنِ، وصرفِ المالِ، والتَّجرُّدِ عن الشَّهَواتِ، والإقبالِ على اللهِ.

رُوِيَ أنَّه لمَّا نزَل صَدرُ الآيةِ جمعَ رَسولُ اللهِ ﷺ أربابَ المِلَلِ فخَطَبَهم وقال: «إنَّ اللهَ كتبَ عليكُم الحجَّ فحُجُّوا» فآمَنَتْ به مِلَّة واحِدَةٌ وكفَرَتْ به خمسُ مِللٍ، فنزلَ: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾[3].

---

(١) في نسخة الخيالي: «يهودياً أو نصرانياً»، وهو موافق لما في «الكشاف»، والمثبت من باقي النسخ والمصادر.

(٢) رواه «الدارمي» في «سننه» (١٨٢٦)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٩٣)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه بلفظ: «مَن لمْ يَحْبِسْه حاجةٌ ظاهرةٌ أو مرضٌ حابسٌ أو سلطانٌ جائرٌ ولم يَحُجَّ فلْيمُتْ إنْ شاء يهوديًّا وإن شاء نصرانيًّا». وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. وروى نحوه الترمذي (٨١٢) من حديث علي رضي الله عنه وقال: في إسناده مقال. وروي عن عمر رضي الله عنه موقوفا، وصحح إسناده ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٢٩٢).

(٣) رواه سعيد بن منصور في «التفسير من سننه» (٥١٥)، والطبري في «تفسيره» (٥/ ٦٢١) من طريق =

(٩٨) ـ ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: بآياتِهِ السَّمعيَّةِ والعَقليّةِ الدَّالَّةِ على صدقِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ فيما يدَّعيهِ مِن وجُوبِ الحجِّ وغيرِه، وتخصيصُ أهلِ الكِتابِ بالخطابِ دَليلٌ على أنَّ كُفرَهُم أقبَحُ، وأنَّهم وإن زعمُوا أنَّهُم يؤمِنونَ بالتَّوراةِ والإنجيلِ فهم كافرونَ بهما.

﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعۡمَلُونَ﴾ والحالُ أنَّه شَهِيدٌ مُطَّلِعٌ على أعمالِكُم فيُجازِيكُم عليها لا يَنفعُكُم التَّحريفُ والاستِسْرارُ.

(٩٩) ـ ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ﴾ كـرَّرَ الخـطابَ والاستفهامَ مبالغةً في التَّقريعِ ونَفْيِ العُذرِ عنهم، وإشعَارًا بأنَّ كلَّ وَاحِدٍ من الأمرَينِ مُسْتقبَحٌ في نَفسِهِ مُستقِلٌّ باستجلابِ العَذابِ.

و«سَبيلُ اللهِ»: دينُه الحقُّ المأمُورُ بسُلوكِه وهوَ الإسلامُ.

قيلَ: كانُوا يفتنونَ المؤمنينَ ويحرِّشُونَ بينهم، حتَّى أتَوا الأوسَ والخزرَجَ فذكَّرُوهم ما بينَهُم في الجاهِليَّةِ من التَّعادي والتَّحارُبِ ليعُودُوا لمثلِهِ، ويحتالُونَ لصَدِّهم عنه[١].

﴿تَبۡغُونَهَا عِوَجٗا﴾ حـالٌ مِن الواوِ؛ أي: باغينَ طالبينَ لها اعوِجَاجًا بأن تُلبِّسُوا على النَّاسِ وتُوْهِمُوا أنَّ فيه عِوَجًا عن الحقِّ بمنعِ النَّسخِ وتَغييرِ صِفةِ رَسولِ اللهِ ونَحوِهما، أو بأنْ تحرِّشُوا بين المؤمنينَ لتختلِفَ كَلِمَتُهم ويختلَّ أمرُ دِينِهم.

﴿وَأَنتُمۡ شُهَدَآءُ﴾ أنَّها سَبيلُ اللهِ والصَّدُّ عنها ضَلالٌ وإضلالٌ، أو: وأنتُم عدُولٌ عندَ أهلِ ملَّتِكم يثقُونَ بأقوالِكُم ويَستشهِدُونكُم في القَضايا.

= جويبر عن الضحاك، قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٢٩): وهو معضل، وجويبر متروك الحديث ساقط.

(١) سيأتي الخبر مطولًا في قصة شاس بن قيس.

﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ وَعيدٌ لهم.

ولَمَّا كانَ المنكَرُ في الآيةِ الأولى كفرَهُم ـ وهم يجهرونَ به ـ ختَمَها بقولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ﴾، ولَمَّا كانَ[1] في هذه الآيةِ صدَّهُم المؤمنينَ عَن الإسلامِ وكانُوا يُخْفُونَه ويحتالونَ فيه قالَ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾.

(١٠٠) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ كَٰفِرِينَ﴾ نزلَتْ في نفرٍ مِن الأَوْسِ والخَزْرَجِ كانُوا جُلُوسًا يتحدَّثونَ، فمرَّ بهم شاسُ بنُ قيسٍ اليهوديُّ فغَاظَهُ تآلُفُهم واجتماعُهُم، فأمرَ شابًّا من اليَهودِ أن يجلِسَ إليهم ويذكِّرَهُم يَومَ بُعَاثٍ، وينشدَهُم بعضَ ما قيلَ فيه، وكانَ الظَّفَرُ في ذلك اليومِ للأَوْسِ، ففعَلَ فتنَازَعَ القَوْمُ وتفاخَرُوا وتغاضبُوا وقالُوا: السِّلاحَ السِّلاحَ، واجتمعَ منَ القَبيْلَينِ خلقٌ عظيمٌ، فتوَجَّهَ إليهم رَسُولُ اللهِ ﷺ وأصحَابُه وقالَ: «أَتَدْعُونَ[2] الجاهليَّةَ وأنا بينَ أظهُرِكم بعدَ إذ أكرمَكُم اللهُ بالإسلامِ وقَطَع عَنكُم أمرَ الجاهليَّةِ وألَّفَ بينكم؟»

---

(١) في نسخة الخيالي زيادة: «المنكر».

(٢) بعدها في نسخة الخيالي: «بدعوى»، والمثبت من باقي النسخ، ومثله في رواية الثعلبي، وتابعه فيها الزمخشري، ثم متابعوه كالمصنف وابن كمال باشا وأبي السعود في تفاسيرهم، وما نقله السيوطي في «الحاشية» (٤/ ٢١٦) عن الشيخ ولي الدين العراقي من أن «أتدعون الجاهلية» تحريف، وأن لفظ الحديث: «أبدعوى الجاهلية»، رده الشهاب في «الحاشية» بأنه ليس هذا اللفظ تحريفاً، بل هو إمَّا رواية أخرى، أو نقل بالمعنى، ومثله سهل كما قال.

قلت: وقد اتفقت نسخ «الكشاف» على ضبطها بتشديد الدال، وكذا ضبطت في نسخة «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٢٦٥ب) بالتشديد، وقال في شرحها: «أراد: تدَّعون دعوة الجاهلية، وهي قوله: يا لفلان، عند الاستصراخ». لكن خالف الشهاب في ذلك فقال: هو بالتخفيف، لا بالتشديد من الدعوى كما تُوُهِّم؛ أي: تَدعون دعوى الجاهلية، وهي قولهم: يا لكذا يا لثارات كذا.

قلت: وكذا ما جاء في نسخة الخيالي لعل الأولى فيه التخفيف؛ أي: «أَتَدْعون بدعوى الجاهلية».

فعَلِمُوا أنَّها نزغةٌ مِن الشَّيطانِ وكيدٌ مِن عَدوِّهم، فألقَوا السِّلاحَ واستَغفَرُوا وعانقَ بعضُهم بعضًا، وانصَرفوا معَ الرسُولِ صلواتُ الله عليه[1].

وإنَّما خاطَبَهم اللهُ بنَفسِهِ بعدَما أمرَ الرَّسُولَ بأَنْ يخاطِبَ أهلَ الكتابِ إظهارًا لجَلالةِ قَدرِهم وإشعارًا بأنَّهم هُم الأحِقَّاءُ بأن يخاطِبَهُم اللهُ ويكلِّمَهُم.

(١٠١) - ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾ إنكارٌ وتَعجِيبٌ لِكُفْرِهم في حالٍ اجتمعَ لهم الأسبَابُ الدَّاعيةُ إلى الإيمانِ الصَّارفَةُ عن الكُفرِ.

﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾: ومَن يتمسَّكْ بدِينِه، أو يلتجِئْ إليهِ في مَجَامِعِ أُمورِه ﴿فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾: فقد اهتدَى لا مَحالةَ.

(١٠٢) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾: حَقَّ تَقواهُ وما يجبُ مِنهَا، وهوَ استفراغُ الوُسْعِ في القيامِ بالمَوَاجبِ والاجتنابِ عَن المحارِمِ، كقولِه: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وعَن ابنِ مَسعودٍ: هو أن يُطاعَ فلا يُعصَى، ويُشكَرَ فلا يُكفَرَ، ويُذكَرَ فلا يُنسَى[2].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٦٢٧) من طريق محمد بن إسحاق، قال: حدثني الثقة عن زيد بن أسلم، وهو مرسل، وفيه راو مبهم. ولفظه: «أبدعوى الجاهلية»، وبهذا اللفظ ذكره ابن هشام في «السيرة النبوية» (١/ ٥٥٥) عن ابن إسحاق. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٦٢ ـ ٦٥) عن زيد بن أسلم باللفظ أعلاه كما تقدم في التعليق السابق.

(٢) روي موقوفاً ومرفوعاً من حديث ابن مسعود، والصحيح وقفه:

فالذي في غالب كتب الحديث والتفسير وغيرها روايته عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفا، كما رواه ابن المبارك في «الزهد» (٢٢)، وعبد الرزاق في «التفسير» (٤٤١)، وأبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٤٧٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٥٥٣)، وأبو داود في «الزهد» (١٤٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٨٤٧)، والطبري في «تفسيره» (٥/ ٦٣٧)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٢٨١)، والطبراني في «الكبير» (٨٥٠١)، والحاكم في «المستدرك» =

وقيلَ: هو أن تُنزَّهَ الطَّاعةُ عن الالتفاتِ إليها، وعن توقُّعِ المجازاةِ عليها.

وفي هذا الأمرِ تأكيدٌ للنَّهيِ عَن طاعةِ أَهلِ الكِتابِ.

وأَصْلُ «تُقَاة»: «وُقَيَةٌ»، فقُلِبَتْ واوُهَا المضمومَةُ تَاءً كما في «تُؤَدَة» و«تُخَمَة»، والياءُ أَلِفًا.

﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾؛ أي: ولا تكونُنَّ على حالٍ سوَى حالِ الإسلامِ إذا أدركَكُم الموتُ، فإنَّ النَّهيَ عن المقيَّدِ بحالٍ أو غيرِها قد يتوَجَّهُ بالذَّاتِ نحوَ الفِعلِ تارةً والقيدِ أخرى، وقد يتوجَّهُ نحوَ المجمُوعِ دونهما، وكذلك النَّفيُ.

(١٠٣) ـ ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ﴾: بدينِهِ الإسلامِ، أو: بكتابِهِ؛ لقولِهِ عليه السَّلامُ: «القرآنُ حَبلُ اللهِ المتينُ»[1]، استعارَ له الحبلَ من حَيثُ إنَّ التَّمسُّكَ به سببٌ

= (٣١٥٩) وصححه، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٣٨)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٢٩٢) و(٢٩٣). وقال ابن كثير عند تفسير الآية (١٠٢) من آل عمران: هذا إسناد صحيح موقوف.

أما المرفوع عن ابن مسعود فقد قال أبو نعيم: رواه الناس عن زبيد موقوفاً، ورفعه أبو النضر عن محمد بن طلحة عن زبيد. ثم رواه من الطريق المذكور مرفوعاً. وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص: ١٦٠): والموقوف أصح.

وروي أيضاً من حديث ابن عباس: فقد رواه البيهقي في «الزهد» (٨٧٨) وفي «القضاء والقدر» (٢٩٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، دون قوله: «وأن يشكر فلا يكفر»، وفي إسناده بكر بن سهل، وهو ضعيف.

قلت: ويكفي في الاحتجاج به وقبوله صحة الموقوف مضافاً إليها صحة معناه وعدم ما يخالفه، وعدم حصر المعنى فيه.

(١) قطعة من حديث رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٠٠٧)، والدارمي في «سننه» (٣٣٧٤)، والترمذي (٢٩٠٦)، والبزار في «مسنده» (٨٣٦)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٤)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٨٨)، عن علي رضي الله عنه، ومداره على الحارث الأعور. قال الترمذي: هذا =

للنَّجاةِ عن الرَّدى كما أنَّ التَّمسُّكَ بالحَبلِ سبَبٌ للسَّلامةِ عن التَّردِّي، ولِلوُثوقِ بهِ والاعتمادِ عليه الاعتِصَامَ[1] ترشيحًا للمجَازِ.

﴿جَمِيعًا﴾: مُجتَمِعينَ عليه ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾: ولا تتفرَّقُوا عن الحقِّ بوقُوعِ الاختِلافِ بينكُم كأهلِ الكِتابِ، أو: لا تتفرَّقوا تفرُّقَكُم الجاهليَّ يحاربُ بَعضُكُم بعضًا، أو: لا تذكرُوا ما يُوجِبُ التَّفرُّقَ ويُزيلُ الأُلفَةَ.

﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ الَّتي مِن جُملتِهَا الهدايَةُ والتَّوفيقُ للإسلامِ المؤدِّي إلى التَّآلُفِ وزوالِ الغِلِّ ﴿إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً﴾ في الجاهليَّةِ مُتقاتلِينَ ﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ بالإسلامِ ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾: متحابِّينَ مجتَمِعينَ على الأخوَّةِ في اللهِ.

وقيلَ: كانَ الأوسُ والخزرَجُ أخوَينِ لأبوَينِ، فوقعَ بين أولادِهِما العَداوَةُ وتطاوَلَت الحروبُ مئةً وعِشرينَ سَنَةً، حتَّى أطفأَهَا اللهُ بالإسلامِ، وألَّفَ بينَهُم برَسُولِه عليه السَّلام.

﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ﴾: مُشْفِينَ على الوُقوعِ في نارِ جهَنَّمَ لكُفرِكُم؛ إذ لَو أدركَكُم الموتُ في تلك الحالِ[2] لوَقَعْتُم في النَّارِ.

= حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.

وروي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٠١٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٦٣٠)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٠)، ترجمة إبراهيم بن مسلم الهجري أحد رواته، وابن الجوزي في «العلل» (١٤٥)، وقال: لا يصح عن رسول الله ﷺ، ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود، قال ابن معين: إبراهيم الهجري ليس حديثه بشيء.

(١) قوله: «وللوثوق» عطف على «له»، «الاعتصام» بالنصب مفعول (استعار) المقدَّر، وفي العبارة تقديم وتأخير، والتقدير: واستعار الاعتصامَ للوثوق به والاعتماد عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٩٨).

(٢) في نسخة التفتازاني: «الموت في الحال». وفي نسخة: «على تلك الحالة». انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ بالإسلامِ، والضَّميرُ للحُفرَةِ، أو للنَّارِ، أو للشَّفَا، وتأنيثُه لتأنيثِ ما أُضيفَ إليه، أو لأنَّه بمعنى: الشَّفَةِ، فإنَّ «شفا البئرِ» و«شفتَها»: طرفُهَا كـ«الجانب» و«الجانبَةِ»، وأصلُه: شَفَوٌ، فقُلبَت الواوُ في المذكَّرِ وحُذِفَت في المؤنَّثِ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مِثْلَ ذلكَ التَّبيينِ ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾: دلائلَه ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: إرادَةَ ثبَاتِكُم على الهُدَى وازديادِكُم فيه.

(١٠٤) - ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾: «مِن» للتَّبعِيضِ؛ لأنَّ الأمرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المنكرِ مِن فُروضِ الكِفايةِ، ولأنَّهُ لا يَصْلُحُ لهُ كلُّ أحَدٍ؛ إذ للمتصَدِّي له شروطٌ لا يشتركُ فيها جميعُ الأمَّةِ؛ كالعلمِ بالأحكامِ ومراتبِ الاحتسابِ، وكيفيَّةِ إقامَتِهَا، والتَّمكُّنِ مِن القيامِ بها، خَاطبَ الجمعَ وطلبَ فعلَ بعضِهم ليَدُلَّ على أنَّه واجبٌ على الكلِّ، حتَّى لو تركُوه رأسًا أثمُوا جميعًا، ولكن يسقطُ بفِعل بعضِهم، وهكذا كلُّ ما هو فرضُ كِفايَةٍ.

أو للتَّبيينِ بمعنَى: وكُونُوا أمَّةً يـأمـرونَ؛ كقولِه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

والدُّعاءُ إلى الخيرِ يعمُّ الدُّعاءَ إلى ما فيه صَلاحٌ دينيٌّ أو دنيَوِيٌّ، وعُطِفَ الأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكرِ عليه عطفَ الخاصِّ على العَامِّ للإيذانِ بفَضْلِهِ.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾: المَخصُوصُونَ بكمالِ الفَلاحِ.

رُويَ أنَّه عليه السَّلامُ سُئِلَ: مَن خيرُ النَّاسِ؟ فقالَ: «آمَرُهُم بالمعروفِ، وأَنهَاهُم عن المنكَرِ، وأتقَاهُم للهِ وأوصَلُهُم»[1].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٤٣٤)، وأبو يعلى كما في «الكافي الشاف» (ص: ٢٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٢٥٧)، من حديث درة بنت أبي لهب رضي الله عنها. وقال الهيثمي =

والأمرُ بالمعروفِ يكُونُ واجبًا ومَنْدُوبًا على حسَبِ ما يُؤمَرُ به، والنَّهيُ عن المنكَرِ واجبٌ كلُّه لأنَّ جميعَ مَا أنكرَهُ الشَّرعُ حرامٌ.

والأظهَرُ أنَّ العاصِيَ يجبُ أن يَنهَى عمَّا يرتكبُه لأنَّه يجبُ عليه تركُه وإنكارُهُ فلا يَسقُطُ بتركِ أَحَدِهما وجوبُ الآخرِ.

(١٠٥) ـ ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟﴾: كاليهُودِ والنَّصارى؛ اختلفُوا في التَّوحِيدِ والتَّنزِيهِ وأحوالِ الآخرةِ على ما عرفتَ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾: الآياتُ والحُجَجُ المبيِّنَةُ[١] للحَقِّ المُوجِبَةُ للاتِّفاقِ عليه.

والأظهَرُ أنَّ النَّهيَ فيه مخصُوصٌ بالتَّفرُّقِ في الأصُولِ دُونَ الفروعِ؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «اختلافُ أُمَّتي رَحمَةٌ»[٢]، ولقولِه: «مَن اجتَهدَ فأصابَ فله أجرانِ، ومَن أخطَأَ فله أجرٌ واحِدٌ»[٣].

= في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٢): رجال أحمد ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر. وحسَّن إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٥٢٥).

(١) في نسخة التفتازاني: «المثبتة».

(٢) قال السيوطي في «الحاشية» (٤/ ٢٢٧): «عزاهُ الزَّركَشيُّ في «الأحاديثِ المشتهرَةِ» إلى كتابِ «الحجَّةِ» للشيخ نصرِ المقدسيِّ ولم يذكر سنده ولا صحابيه». وانظر: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» للزركشي (ص: ٦٤).

وروى البيهقيُّ في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١٢٤٨) (ط: عوامة) من طريق جُوَيبِرٍ عن الضَّحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «واختلافُ أصحابي لكم رحمةٌ»، وجويبر متروك، والضحاك عن ابن عباس منقطع. ونقل السيوطي عن تقي الدين السبكي في «الحلبيات» قوله: «هذا الحديث ليس معروفا عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع، ولا أظن له أصلاً، إلا أن يكون من كلام الناس بأن يكون أحد قال: «اختلاف الأمة رحمة» فأخذه بعض الناس فظنه حديثاً فجعله من كلام النبوة».

(٣) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وَعِيدٌ للَّذينَ تفرَّقُوا، وتهديدٌ على التَّشبُّهِ بهم.

(١٠٦) ـ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ نَصبٌ بما في ﴿لَهُمْ﴾ من مَعنى الفِعلِ، أو بإضمارِ «اذكُرْ».

وبَيَاضُ الوَجهِ وسَوادُهُ كنايَتانِ عن ظهُورِ بَهجةِ السُّرورِ وكآبةِ الخوفِ فيه.

وقيلَ: يُوسَمُ أهلُ الحقِّ ببيَاضِ الوَجهِ والصَّحيفةِ، وإشرَاقِ البشرَةِ، وسَعيِ النُّورِ بين يدَيْه وبيمينِه، وأهلُ الباطلِ بأضدَادِ ذلكَ[1].

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ على إرادةِ القَوْلِ؛ أي: فيقالُ لهُم: أكَفَرْتُم؟ والهَمزَةُ للتَّوبيخِ والتَّعَجُّبِ مِن حَالِهم، وهم المرتدُّونَ، أو أهلُ الكتابِ كفرُوا برَسُولِ اللهِ ﷺ بعدَ إيمانِهم به قبلَ مَبْعَثِه، أو جميعُ الكفَّارِ كفرُوا بعدَ ما أقرُّوا حينَ أشهَدَهم على أنفسِهم، أو تمكَّنُوا من الإيمانِ بالنَّظرِ في الدَّلائلِ والآياتِ.

﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ أمرُ إهَانةٍ ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾: بسبَبِ كُفرِكُم، أو: جَزاءً لكُفرِكُم.

(١٠٧) ـ ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ يعني: الجنَّةَ والثَّوابَ المخلَّدَ، عبَّرَ عن ذلك بالرَّحمَةِ تنبيهًا على أنَّ المؤمنَ وإن استغرقَ عمرَهُ في طاعَةِ اللهِ تعالى لا يَدخلُ الجنَّةَ إلَّا برَحمَتِهِ وفضلِهِ، وكانَ حقَّ التَّرتيبِ أن يُقدَّمَ ذكرُهُم لكنْ قُصِدَ أن يكُونَ مَطْلَعُ الكلامِ ومقطَعُهُ حليَةَ المؤمنينَ وثوابَهُم.

﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ أخرَجَهُ مُخرَجَ الاستئنَافِ للتَّأكيدِ؛ كأنَّه قيلَ: كيفَ يَكونونَ فيها؟ فقَال: هُم فيها خالِدونَ.

---

(١) وهذا القيل ـ والتقديم له بهذا اللفظ مع تأخيره إشارة إلى تضعيف المصنف له كما هي عادته ـ أولى من الحمل على المجاز الواقع في الوجه الأول.

(١٠٨) ـ ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ الواردةُ في وَعْدِه ووعيدِه ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾ مُلْتَبِسَةً بالحقِّ لا شُبهةَ فيها.

﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ إذ يَستحيلُ الظُّلمُ منه؛ لأنَّه لا يحِقُّ عليه شيءٌ فيَظْلِمَ بنقصِهِ، ولا يُمنَعُ عَن شيءٍ فيَظْلِمَ بفِعلِهِ؛ لأنَّه المالكُ على الإطلاقِ كما قالَ:

(١٠٩) ـ ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ فيُجازي كلًّا بما وَعدَ له وأَوعَدَ.

(١١٠) ـ ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ دَلَّ على خَيرِيَّتِهم فيما مَضَى ولم يدُلَّ على انقطاعٍ طَرَأَ؛ أي: كقولِهِ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦].

وقيلَ: كُنتُم في علمِ اللهِ، أو في اللَّوحِ المحفوظِ، أو فيما بينَ الأُمَمِ المتقدِّمينَ.

﴿أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾: أُظهِرَت لهم.

﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ استئنافٌ بيَّنَ به كونَهم خيرَ أمَّةٍ، أو خبرٌ ثانٍ لـ﴿كُنتُمْ﴾.

﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ يتضمَّنُ الإيمانَ بكلِّ ما يَجِبُ أن يُؤمَنَ به؛ لأنَّ الإيمانَ به إنَّما يَحِقُّ ويُعتدُّ به إذا حصَلَ الإيمانُ بكلِّ ما أُمِرَ أن يُؤمَنَ به، وإنَّما أخَّرَهُ ـ وحَقُّه أن يُقدَّمَ ـ لأنَّه قصَدَ بذكرِهِ الدَّلالةَ على أنَّهم أَمَرُوا بالمَعروفِ ونَهَوا عَن المنكَرِ إيمانًا باللهِ وتَصديقًا به وإظهارًا لدِينِهِ.

واستُدِلَّ بهذه الآيةِ على أنَّ الإجماعَ حجَّةٌ؛ لأنَّها تَقتَضي كونَهُم آمِرِينَ بكلِّ مَعرُوفٍ ناهينَ عن كلِّ مُنكَرٍ؛ إذ اللَّامُ فيهما للاستغراقِ، فلو أجمعُوا على باطلٍ كانَ أمرُهم على خلافِ ذلك.

﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ إيمانًا كما يَنبَغِي ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم﴾ لكانَ الإيمانُ خيرًا لهم مِمَّا هُم عليه.

﴿مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ كعَبدِ اللهِ بن سَلَامٍ وأصحَابِهِ ﴿وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾: المتمرِّدُونَ في الكفرِ، وهذه الجملَةُ والَّتي بعدَهَا[1] واردَتانِ على سَبيلِ الاستِطرادِ.

(١١١) - ﴿لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ﴾: ضَرَرًا يَسيرًا كطَعنٍ وتَهدِيدٍ.

﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ﴾: ينهزمُوا ولا يضرُّوكم بقتلٍ وأسرٍ ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾: ثمَّ لا يكونُ أحَدٌ ينصرُهم عليكُم أو يَدفَعُ بأسَكم عنهم، نَفى إضرارَهُم سِوَى ما يَكونُ بقولٍ، وقرَّرَ ذلك بأنَّهم لو قامُوا إلى القتَالِ كانَت الدَّبْرةُ عليهم، ثمَّ أخبرَ بأنَّه تكونُ عاقِبَتُهم العَجزَ والخُذلانَ.

وقُرِئَ: «لا يُنْصَروا» عَطفًا على «يُوَلُّوا»[2] على أنَّ ﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخِي في الرُّتبَةِ، فيكُونُ عدمُ النَّصرِ مُقيَّدًا بقتالِهِم.

وهذه الآيَةُ مِن المغيَّباتِ الَّتي وافقَها الواقعُ، إذ كانَ كذلك حالُ قُريظَةَ والنَّضيرِ وبني قَينُقَاعَ ويهُودِ خيبَرَ.

(١١٢) - ﴿ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾: هَدرُ النَّفسِ والمالِ والأَهْلِ، أو ذُلُّ التَّمسُّكِ بالباطِلِ والجزيَةِ ﴿أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ﴾: وُجِدُوا ﴿إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبۡلٖ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ استثناءٌ مِن أعمِّ عامِّ الأحوالِ؛ أي: ضُرِبَت عليهم الذِّلَّةُ في عامَّةِ الأَحوالِ إلَّا مُعتَصِمينَ أو مُلْتَبِسينَ بذمَّةِ اللهِ، أو بكتابِهِ الَّذي آتاهُم، وذِمَّةِ المسلمينَ أو بدِينِ الإسلامِ واتِّباعِ سَبيلِ المُؤمنينَ.

---

(١) قوله: «وهذه الجملة» يعني: جملةَ ﴿مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾، وما عُطِف عليها «والتي بعدها»؛ يعني: جملة ﴿لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ﴾، وما عُطِف عليها «واردتان على سبيل الاستطراد»؛ أي: بدليلِ أنهما لم يُعطَفَا على الجملة الشرطية قبلَهما؛ أعني: ﴿وَلَوۡ ءَامَنَ﴾؛ لأنها معطوفةٌ على ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ﴾ مرتبطةٌ بها بمعنى: لو آمنَ أهلُ الكتاب كما آمنوا، وأمروا بالمعروف كما أمروا، ونهَوا عن المنكَرِ كما نهَوا، لكانَ خيراً لهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٠٣).

(٢) هي قراءة زيد بن علي. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١١٩).

﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: رَجَعُوا به مُستوجِبينَ له.

﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ﴾ فهي مُحيطَةٌ بهم إحاطةَ البيتِ المَضروبِ على أهلِهِ، واليهودُ في غالبِ الأَمرِ فُقَراءُ مَسَاكينُ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما ذُكِرَ مِن ضَربِ الذِّلَّةِ والمَسْكنَةِ والبَوْءِ بالغَضَبِ ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾: بسَبَب كُفْرِهم بالآياتِ وقَتلِهِم الأنبياءَ، والتَّقييدُ بـ«غيرِ حقٍّ» ـ مع أنَّه كذلك في نفسِ الأمرِ ـ للدَّلالةِ على أنَّه لم يكنْ حقًّا بحَسَبِ اعتقادِهم أيضًا.

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الكُفْرُ والقَتلُ ﴿بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾: بسبَبِ عِصيَانِهم واعتِدائِهم حُدُودَ اللهِ؛ فإنَّ الإصرارَ على الصَّغائرِ يُفضي إلى الكَبائرِ، والاستمرارَ عليها يؤدِّي إلى الكُفرِ.

وقيلَ: مَعناهُ: أنَّ ضَربَ الذِّلَّةِ في الدُّنيا واستيجَابَ الغضَبِ في الآخِرةِ كما هو معلَّلٌ بكُفرِهم وقَتلِهِمْ فهو مُسَبَّبٌ عن عِصيَانِهم واعتِدائِهم مِن حَيثُ إنَّهُم مخاطَبُونَ بالفُروعِ أيضًا.

(١١٣) ـ ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ في المَساوِئ، والضَّميرُ لأهلِ الكِتابِ.

﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ استئنافٌ لبيَان نَفيِ الاستواءِ، و«القائِمَةُ»: المُستقيمَةُ العادِلَةُ، مِن «أَقمْتُ العُودَ فقامَ»، وهُم الَّذينَ أَسلَمُوا مِنهُم.

﴿يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾: يَتلونَ القُرآنَ في تهجُّدِهم، عبَّرَ عنه بالتِّلاوَةِ في ساعاتِ اللَّيلِ مع السُّجُودِ ليكونَ أبيَنَ وأبلغَ في المدحِ.

وقيلَ: المرادُ صَلاةُ العِشاءِ؛ لأنَّ أهلَ الكِتابِ لا يُصَلُّونَها؛ لِمَا رُوِيَ: أنَّه عليه

السَّلامُ أَخَّرَهَا ثمَّ خرَجَ فإذا النَّاسُ ينتظرونَ الصَّلاةَ، فقالَ: «أمَا إنَّه ليسَ مِن أهلِ الأديانِ أَحَدٌ يذكرُ اللهَ هذه السَّاعةَ غيرَكُم»[1].

(١١٤) ـ ﴿ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۖ ﴾ صِفاتٌ أُخَرُ لـ﴿أُمَّةٌ﴾، وصَفَهم بخصَائصَ ما كانَت في اليَهُودِ، فإنَّهُم مُنحَرِفونَ عَن الحقِّ، غيرُ مُتعبِّدينَ باللَّيلِ، مُشرِكُونَ باللهِ، مُلحِدُونَ في صِفاتِه، واصِفُونَ اليومَ الآخِرَ بخلافِ صِفَتِه، مُداهنُونَ في الاحتسَابِ[2]، مُتباطِئُونَ عن الخَيْراتِ.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾؛ أي: الموصُوفونَ بتِلكَ الصِّفَاتِ ممَّنْ صَلحَت أحوَالُهُم عندَ اللهِ واستحقُّوا رِضاءَهُ وثَناءَه.

(١١٥) ـ ﴿ وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ ﴾: فلَن يَضيعَ، ولن يُنقَصَ ثوابُه أَلبتَّةَ، سمِّيَ ذلك كفرانًا كما سمِّيَ توفيَةُ الثَّوابِ شُكْرًا، وتَعدِيَتُه إلى مفعولَينِ لتضمُّنِه مَعنى الحِرمانِ.

وقرأَ حفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿ وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ ﴾ بالياءِ، والباقونَ بالتَّاءِ[3].

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ بِشارَةٌ لهُم وإشعارٌ بأنَّ التَّقوى مبدَأُ الخيرِ وحُسنِ العَمَلِ، فإنَّ الفائزَ عندَ اللهِ هوَ أَهلُ التَّقوَى.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٧٦٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٠٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥٣٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وزادوا: وأُنْزلت هذه الآيةُ.

(٢) قوله: «مداهنون في الاحتساب» في مقابلة قوله: ﴿وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾، والمداهنة قبيحة أما الموادة فحسنة. انظر: «حاشيتي ابن التمجيد والقونوي» (٦/ ٢٨١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٥)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(١١٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ مِـن العَـذابِ، أو: مِن الغَنـاءِ، فيكـونُ مَصْـدَرًا ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾: مُلازِمُوهَا ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

(١١٧) ـ ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ﴾: مـا ينـفِقُ الكفرةُ قـربَةً أو مُفاخَـرةً وسُمعَةً[١]، أو المنافِقُونَ رياءً وخوفًا.

﴿فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾: بردٌ شَديدٌ، والشَّائِعُ إطلاقُه للرِّيحِ البارِدِ كـ«الصَّرصَرِ»، فهو في الأَصْلِ مَصدرٌ نُعِتَ به، أو نَعتٌ وُصِفَ بِهِ البَردُ للمُبالغَةِ كقولِكَ: بَرْدٌ بارِدٌ.

﴿أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بالكـفرِ والمعاصِـي ﴿فَأَهْلَكَتْهُ﴾ عقوبةً لهم؛ لأنَّ الإهلاكَ عَن سَخَطٍ أشدُّ، والمرادُ: تَشبيهُ ما أنفقُوا في ضَياعِهِ بحَرثِ كفَّارٍ ضَرَبَتْهُ صِرٌّ فاستأصَلَتْه ولم يَبْقَ لهم فيه مَنفَعَةٌ مّا في الدُّنيا والآخرةِ، وهو من التَّشبيهِ المُركَّبِ ولذلك لم يُبَالَ بإيلاءِ كلمَةِ التَّشبيهِ الرِّيحَ دونَ الحرثِ، ويجوزُ أن يقدَّرَ: كمَثَلِ مُهلَكِ ريحٍ، وهو الحَرثُ.

﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾؛ أي: ما ظَلَمَ المنفِقِينَ بضَياعِ نَفقاتِهم ولكنْ ظَلَموا أنفُسَهم لمَّا لم يُنفِقُوها بحيثُ يُعتدُّ بها، أو: ما ظلَمَ أصحابَ الحرثِ بإهلاكِه ولكنَّهُم ظلمُوا أنفسَهُم بارتكابِ ما استحقُّوا به العقوبةَ.

وقُرِئَ: «ولكنَّ»[٢]؛ أي: ولكنَّ أنفسَهم يظلِمُونَها، ولا يجُوزُ أن يقدَّرَ ضميرُ الشَّأنِ لأنَّه لا يُحذَفُ إلَّا في الشِّعرِ كقولِهِ:

وما كنتُ ممَّن يدخُلُ العشقُ قلبَه ... ولـكِنَّ مَن يُبْصِرْ جُفُونَكِ يعشَقِ[٣]

---

(١) في نسخة التفتازاني: «أو سمعة».

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ١٥٧)، و«البحر المحيط» (٦/ ٩٨).

(٣) البيت للمتنبي وهو في «ديوانه» (٣/ ٤٨).

(١١٨) ـ ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً ﴾: وَليجَةً، وهو الَّذي يُعرِّفُه الرَّجُلُ أسرارَه ثِقةً به، شُبِّهَ ببطانةِ الثَّوبِ كما شُبِّهَ بالشِّعَارِ، قالَ عليه السَّلامُ: «الأنصَارُ شِعَارٌ والنَّاسُ دِثَارٌ»[١].

﴿مِّن دُونِكُمۡ﴾: من دُونِ المُسلِمِينَ، وهو مُتعلِّقٌ بـ﴿لَا تَتَّخِذُواْ﴾ أو بمحذوفٍ هو صِفةُ ﴿بِطَانَةً﴾؛ أي: بطانةً كائنةً من دُونِكُم.

﴿لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا﴾: لا يُقصِّرونَ لكُم في الفسَادِ، و«الأَلْوُ»: التَّقصيرُ، وأصلُه: أنْ يُعدَّى بالحرفِ ثمَّ عُدِّيَ إلى مفعُولَينِ؛ كقولِهم: «لا آلُوكَ نُصحًا» على تَضمينِ معنى المنعِ أو النَّقصِ.

﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ﴾: تمنَّوا عنتَكُم، وهو شِدَّةُ الضَّررِ والمشقَّةِ، و«ما» مَصدَريَّةٌ.

﴿قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾؛ أي: في كلامِهم؛ لأنَّهم لا يَتمالَكُونَ أنفسَهُم لفَرطِ بُغضِهم.

﴿وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُ﴾ مِمَّا بدَا؛ لأنَّ بُدُوَّهُ ليسَ عن رَويَّةٍ واختيارٍ.

﴿قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ الدَّالَّةَ على وُجوبِ الإخلاصِ ومُوالاةِ المؤمنينَ ومُعاداةِ الكافرينَ ﴿إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ ما بُيِّنَ لكم.

والجملُ الأربَعُ جاءَت مُستأْنفاتٍ على التَّعليلِ[٢]، ويجوزُ أن تكونَ الثَّلاثُ الأُوَلُ صِفاتٍ لـ﴿بِطَانَةً﴾.

---

(١) رواه البخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١)، من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

(٢) «والجمل الأربع»؛ أي: ﴿لَا يَأۡلُونَكُمۡ﴾، و﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ﴾، و﴿قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ﴾، و﴿قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾، دونَ ﴿وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُ﴾؛ لظهور أنه حالٌ «جاءت مستأنفات على التعليل» ليس معناه أن الكلَّ علَّةٌ واحدة بالاجتماع، بل بمعنى أن كلاً علَّةٌ للنهي بالاستقلال، تركَ تعاطفها تنبيهاً على الاستقلال. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١١٠).

(١١٩) ـ ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ﴾؛ أي: أنتُم أولاءِ الخاطئونَ في موالاةِ الكفَّارِ و﴿تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ﴾ بيانٌ لخطئِهم في مُوالاتِهم، وهو خَبرٌ ثانٍ، أو خبرٌ لـ﴿أُوْلَآءِ﴾ والجُملةُ خبرُ ﴿أَنتُمۡ﴾ كقَولِكَ: «أنتَ زَيدٌ تُحبُّه»، أو صِلَتُهُ[١]، أو حالٌ والعامِلُ فيه[٢] معنى الإشارةِ.

ويجوزُ أن يُنصبَ ﴿أُوْلَآءِ﴾ بفِعلٍ يُفسِّرُهُ ما بَعدَه وتكونُ الجملةُ خبرًا.

﴿وَتُؤۡمِنُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾: بجنسِ الكِتابِ كلِّه، وهُو حالٌ مِن «لا يحبُّونكم»، والمعنَى: إنَّهم لا يحبُّونكُم والحالُ أنَّكم تؤمِنُونَ بكتابِهم أيضًا، فما بالُكُم تحبُّونَهُم وهُم لا يؤمِنُونَ بكتابِكم؟ وفيه توبيخٌ بأنَّهُم في باطِلِهم أصلَبُ مِنكُم في حقِّكُم.

﴿وَإِذَا لَقُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ نِفاقًا وتَغريرًا ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ﴾: من أجلِه تأسُّفًا وتحسُّرًا حيثُ لم يَجدُوا إلى التَّشَفِّي سَبيلًا.

﴿قُلۡ مُوتُواْ بِغَيۡظِكُمۡ﴾ دعاءٌ عليهم بدَوامِ الغَيْظِ وزيادَتِه بتَضاعُفِ قوَّةِ الإسلامِ وأَهلِه حتَّى يَهلِكُوا به ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ فيعلَمُ ما في صُدورِهم مِن البَغضاءِ والحنَقِ، وهو يحتمِلُ أن يكونَ من المقولِ؛ أي: وقُلْ لهُم: إنَّ الله عَليمٌ بمَا هو أخفَى ممَّا تخفُونَه من عضِّ الأناملِ غيظًا، وأن يكونَ خارجًا عنه بمعنى: قُل لهم ذلكَ، ولا تتعجَّبْ من إطْلاعي إيَّاكَ على أسرَارِهم فإنِّي عليمٌ بالأَخْفَى مِن ضَمائِرِهم.

(١٢٠) ـ ﴿إِن تَمۡسَسۡكُمۡ حَسَنَةٞ تَسُؤۡهُمۡ وَإِن تُصِبۡكُمۡ سَيِّئَةٞ يَفۡرَحُواْ بِهَا﴾ بيَانٌ لتَناهِي عَداوَتِهم إلى حَدٍّ حَسَدُوا ما نالَهُم مِن خيرٍ ومَنفعَةٍ وشَمِتُوا بما أَصابَهُم من ضرٍّ وشدَّةٍ، والمسُّ مُستعارٌ للإصابةِ.

---

(١) يعني: ﴿أُوْلَآءِ﴾ موصولٌ ﴿تُحِبُّونَهُمۡ﴾ صلتُهُ. انظر: «الكشاف» (٢/ ١٦٠).

(٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «فيها». والحال تذكر وتؤنث.

﴿وَإِن تَصْبِرُواْ﴾ على عَداوَتِهم، أو على مشاقِّ التَّكاليفِ ﴿وَتَتَّقُواْ﴾ مُوالاتَهم، أو ما حَرَّمَ اللهُ عليكُم ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ بفضلِ اللهِ وحِفظِه الموعُودِ للصَّابرينَ والمتَّقينَ، ولأنَّ المُجِدَّ في الأمرِ المتدَرِّبَ بالاتِّقاءِ والصَّبرِ يكُون قليلَ الانفعَالِ جَرِيئًا على الخصمِ، وضمَّةُ الرَّاءِ للإتباعِ كضمَّةِ «مُدُّ»[1].

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وأبُو عمرٍو ويَعقُوبُ ﴿لا يَضِرْكم﴾ من «ضَارَه يَضيرُه»[2].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تعملونَ﴾[3] مِنَ الصَّبرَ والتَّقوى وغيرِهما ﴿مُحِيطٌ﴾: مُحيطٌ عِلمُه فيجازيكُم[4] بما أنتم أهلُهُ.

وقُرِئَ بالياءِ؛ أي: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ في عَداوَتِكُم عليمٌ فيُعاقبُهُم عليه.

(١٢١) ـ ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ﴾؛ أي: واذكُرْ إذ غـدَوتَ ﴿مِنْ أَهْلِكَ﴾: مِـن حُجـرَةِ عائشـةَ رضـيَ اللهُ عنهـا ﴿تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: تُنزلُهـم، أو تُسـوِّي وتُهيِّئُ لهُـم، ويُؤيِّدُه القراءةُ باللَّامِ[5].

﴿مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾: مواقِفَ وأماكِنَ له، وقد يُستعمَلُ «المقعَدُ» و«المقامُ» بمعنى المكانِ على الاتِّساعِ كقولِه تعالى: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] وقولِه تعالى: ﴿قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩].

---

(١) يعني: كضمة الأمر المضاعف، وكلِّ مجزومٍ من المضاعف المضموم العين، فإنه يجوز ضمُّه للإتباع كما يجوز فتحُه للخفَّة، وكسرُه لأصل تحريك الساكن. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١١٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٥)، و«التيسير» (ص: ٩٠)، و«والمبسوط في القراءات العشر» (ص: ١٦٨)، و«النشر» (٢/ ٢٤٢).

(٣) عزاها الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ١٩٨) إلى الحسن ـ وهي كذلك في «مختصر شواذ القراءات» (ص ٢٢٠) ـ والأعمش وسهل وقراءة العشرة بالياء.

(٤) في نسخة الخيالي: «فمجازيكم».

(٥) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٣٣)، و«الكشاف» (٢/ ١٦٥)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٥٠١).

﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِأقوالِكُم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنيَّاتِكُم.

رُوِيَ أنَّ المشركينَ نَزَلُوا بأُحُدٍ يومَ الأربعاءِ ثـانـي عشرَ شوَّالٍ سنةَ ثلاثٍ من الهجرَةِ، فاستشارَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أصحابَه ودَعَا[1] عبدَ اللهِ بن أُبيٍّ ولم يَدْعُهُ قبلُ، فقالَ هو وأكثَرُ الأنصَارِ: أَقِمْ يا رَسُولَ اللهِ بالمدينَةِ ولا تخرُجْ إليهم، فواللهِ ما خرَجْنَا مِنها إلى عَدُوٍّ إلَّا أصَابَ منَّا، ولا دَخلَها علينا إلَّا أصَبْنَا مِنهُ، فكيفَ وأنتَ فينا؟ فَدَعهم فإنْ أقامُوا أقامُوا بشَرِّ مَحْبِسٍ[2] وإن دخلوا قاتَلَهُم الرِّجالُ ورَمَاهُم النِّساءُ والصِّبيَانُ بالحجارَةِ، وإن رَجَعُوا رجعُوا خائبينَ، وأشَارَ بعضُهُم إلى الخروجِ فقالَ عليه السَّلامُ: «رأيتُ في مَنامِي بقرًا مَذبُوحَةً حَولي فأوَّلتُها خيرًا، ورَأَيتُ في ذُبابِ سَيفي ثَلْمًا فأَوَّلتُهُ هزِيمةً، ورَأَيْتُ كأَنِّي أدخلتُ يدي في درعٍ حصينةٍ فأوَّلتُها المدِينَةَ، فإن رأيتُمْ أَن تُقيموا بالمدينَةِ وتَدَعُوهم»، فقالَ رِجالٌ فاتتهُم بَدرٌ ـ وأكرَمهُم بالشَّهَادةِ يومَ أُحُدٍ ـ: اخرُج بنا إلى أعدائِنا، وبالَغُوا حتَّى دخَل عليه السَّلامُ فلبسَ لأمَتَه، فلمَّا رَأَوا ذلك نَدِمُوا على مُبالَغَتِهم فقالوا: اصنَعْ يا رَسُولَ اللهِ ما رأَيتَ، فقالَ: «لا ينبغي لنَبِيٍّ أن يلبسَ لَأمَتَهُ فيضعَها حتَّى يُقاتِلَ» فخرَجَ بعدَ صَلاةِ الجمعَةِ وأصبحَ بشِعبِ أُحُدٍ يومَ السَّبتِ، ونزلَ في عُدْوَةِ الوادي وجعَلَ ظهرَهُ وعَسكرَهُ إلى أُحُدٍ، وسَوَّى صَفَّهم وأمَّرَ عبدَ اللهِ بن جُبيرٍ على الرُّمَاةِ وقال: «انضَحُوا عنَّا بالنَّبلِ لا يأتونا مِن وَرائِنا»[3].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «وقد دعا».

(٢) قولـه: «بشـرِّ مَحبِـس» بكسـر البـاء؛ أي: بمـكانٍ لا ماءَ فيـه ولا طعامَ. انظـر: «حاشـية الأنصاري» (٢/ ١١٤).

(٣) انظر هذه القصة مطولة في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٦٢ ـ ٦٦) عن ابن إسحاق، وكذا رواها البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨) عن موسى بن عقبة. ورواها عبد الرزاقِ في «مصنفه» (٩٧٣٥) عن معمرٍ عن الزُّهريِّ عن عروة. وقصة الرماة رواها البخاري (٣٠٣٩) عن البراء بن عازبٍ رضي الله عنهما، قال: جَعَل النبيُّ ﷺ على الرَّجَّالة يومَ أُحُدٍ ـ وكانوا خمسين رجلًا ـ عبدَ الله بن =

(١٢٢) ـ ﴿إِذْ هَمَّت﴾ مُتعَلِّقٌ بقولِه: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، أو بدَلٌ مِن ﴿إذ غَدَوْتَ﴾.

﴿طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ﴾ بنو سَلِمَةَ مِن الخزرجِ وبنو حَارثةَ مِن الأوسِ، وكانا جَنَاحَي العَسكرِ.

﴿أَن تَفْشَلَا﴾: أن تَجْبُنا وتَضْعُفا.

رُويَ أنَّه عليه السَّلامُ خرجَ في زُهاءِ ألفِ رَجلٍ ووَعَدَ لهُم النَّصرَ إن صَبَروا، فلمَّا بلَغُوا الشَّوطَ انْخَزلَ ابنُ أُبيٍّ في ثلاثِ مئةٍ وقال: عَلامَ نَقتلُ أنفسَنا وأولادَنا؟! فتَبِعَهُم [عبد الله بنُ] عمرِو بنِ حرامٍ[١] الأنصَاريُّ وقال: أَنْشُدُكم اللهَ في نبيِّكُم وأنفسِكُم، فقالَ ابنُ أُبيٍّ: لو نعلَمُ قتالًا لاتَّبَعناكُم، فهَمَّ الحيَّانِ باتِّبَاعِه، فعصَمَهم اللهُ فمَضَوا مع رَسُوله[٢].

والظَّاهِرُ أنَّه ما كانَت عزيمةٌ؛ لقولِه: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾؛ أي: عَاصِمُهُما عن اتِّباعِ تلك الخَطْرَةِ.

ويجوزُ أن يرادَ: واللهُ ناصِرُهما فما لهما تَفشَلانِ ولا تتوكَّلانِ على الله؟

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: فليتوكَّلوا عليه ولا يتوَكَّلوا على غيرِه؛ لينصُرَهم كما نصَرَهُم ببَدرٍ.

= جُبير، فقال: «إن رأيْتُمونا تَخْطَفُنا الطيرُ فلا تَبْرَحوا مكانكم هذا حتى أرسلَ إليكم، وإن رأيْتُمونا هَزَمْنا القوم وأوطَأْناهم فلا تبرحوا حتى أرسلَ إليكم»... الحديث.

(١) في النسخ: «حزم»، والمثبت من المصادر وستأتي.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٢٢)، وابن المنذر في «تفسيره» (١١٦٦)، من طريق ابن إسحاق عن جمع من أشياخه، وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٦٤). وما بين معكوفتين من هذه المصادر.

(١٢٣) ـ ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ تَذكيرٌ ببَعضِ ما أفادَهُم التَّوكُّل. و«بَدرٌ»: ماءٌ بين مكَّةَ والمدينةِ كانَ لِرَجُلٍ يُسمَّى بَدْرًا فسُمِّيَ به.

﴿وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ حالٌ من الضَّميرِ، وإنَّما قالَ: ﴿أَذِلَّةٌ﴾، ولم يقل: «ذَلائِل» ليدلَّ على قِلَّتِهِم مع ذِلَّتِهم لضعفِ الحالِ وقِلَّةِ المراكبِ والسِّلاحِ.

﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في الثَّباتِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ما أَنْعَمَ عَليكُم بتَقواكُم مِن نَصْرِهِ، أو: لعَلَّكم يُنعِمُ اللهُ عليكُم فتشكرونَ، فوُضعَ الشُّكرُ مَوضِعَ الإنعَامِ لأَنَّهُ سببُه.

(١٢٤) ـ ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ظرفٌ لـ﴿نَصَرَكُمُ﴾، وقيلَ: بدَلٌ ثانٍ من ﴿إِذْ غَدَوْتَ﴾ على أَنَّ قولَهُ لهم يَومَ أحدٍ، وكانَ مع اشتراطِ الصَّبرِ والتَّقوى عن المخالفَةِ، فلَمَّا لم يَصبِرُوا عن الغنائمِ وخالَفُوا أمرَ الرَّسُولِ لم تَنزِلِ الملائكَةُ.

﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ إنكارٌ أنَّه لا يكفيهِم ذلك، وإنَّما جيءَ بـ«لن» إشعَارًا بأَنَّهُم كانُوا كالآيِسينَ من النَّصرِ لضَعفِهِم وقلَّتِهم وقوَّةِ العَدوِّ وكثرَتِهم.

قيلَ: أَمَدَّهم اللهُ يومَ بَدرٍ أَوَّلًا بألفٍ من الملائِكَةِ، ثمَّ صَارُوا ثلاثةَ آلافٍ ثمَّ صَارُوا خمسةً.

وقرأَ ابنُ عَامرٍ: ﴿مُنَزَّلِينَ﴾ بالتَّشديدِ[1] للتَّكثيرِ أو للتَّدريجِ.

(١٢٥) ـ ﴿بَلَىٰٓ﴾ إيجابٌ لِمَا بعدَ «لن»؛ أي: بلى يَكفِيكُم، ثمَّ وَعدَ لهم الزِّيادَةَ على الصَّبرِ والتَّقوى حَثًّا عليهما وتقويَةً لِقُلوبِهم فقالَ:

﴿إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأْتُوكُم﴾؛ أي: المشركونَ ﴿مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا﴾: من سَاعتِهِم

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٥)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

هذه، وهو في الأَصلِ مَصْدَرُ «فارَت القِدْرُ»: إذا غَلَتْ، فاستُعيرَ للسُّرعَةِ، ثمَّ أُطلقَ للحالِ الَّتي لا رَيْثَ فيها ولا تَراخيَ.

والمعنَى: إن يأتوكم في الحالِ ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَـٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ في حالِ إتيانِهم بلا تراخٍ وتأخيرٍ ﴿مُسَوِّمين﴾ مُعْلَمِينَ، من «التَّسوِيمِ» الَّذي هو إظهَارُ سِيْما الشَّيءِ؛ لقولِهِ عليه السَّلامِ لأصحَابِهِ: «تسَوَّموا؛ فإنَّ الملائكةَ قد تَسَوَّمَت»[1].

أو: مُرسَلينَ، من «التَّسْويمِ» بمعنى الإسَامَةِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وعاصمٌ ويعقوبُ بكَسرِ الواوِ[2].

(١٢٦) ـ ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ﴾: وما جعلَ إمدادَكم بالملائِكَةِ ﴿إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾: إلَّا بِشارةً لكم بالنَّصرِ ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾: ولتسكُنَ إليه من الخَوْفِ ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ لا مِن العُدَّةِ والعَدَدِ، وهو تنبيهٌ على أَنَّهُ لا حَاجَةَ في نصرِهم إلى مَدَدٍ، وإنَّما أمدَّهُم ووَعَدَ لهُم به بِشارةً لهم ورَبطًا على قُلوبِهم مِن حَيثُ إنَّ نظرَ العَامَّةِ إلى الأَسبابِ أكثرُ، وحثٌّ[3] على أن لا يُبالُوا بمَن تأَخَّرَ عنهم.

﴿ٱلْعَزِيزِ﴾ الَّذي لا يُغالبُ في أقضيَتِه ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾ الَّذي يَنصرُ ويَخذلُ بوسَطٍ أو بغيرِ وسَطٍ على مُقتضى الحِكمَةِ والمصلحَةِ.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٧٢٢)، والطبري في «التفسير» (٦/ ٣٤)، عن عمير بن إسحاق مرسلاً.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٦)، و«التيسير» (ص: ٩٠)، و«المبسوط» (ص: ١٦٩)، و«النشر» (٢/ ٢٤٢).

(٣) قوله: «وحثٌّ» عطف على (تنبيهٌ). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١١٨).

(١٢٧) ـ ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿نَصَرَكُمُ﴾، أو ﴿وَمَا النَّصْرُ﴾ إن كانَ اللَّامُ فيه للعَهدِ، والمعنى: ليَنْقُصَ مِنهم بقتلِ بَعضٍ وأَسرِ آخرينَ، وهو ما كانَ يومَ بدرٍ مِن قَتلِ سبعينَ وأَسرِ سبعينَ من صَناديدِهِم.

﴿أَوْ يَكْبِتَهُمْ﴾: أو يخزيَهُم، و«الكَبْتُ»: شدَّةُ غيظٍ أو وَهْنٍ يقعُ في القلبِ، و﴿أَوْ﴾ للتَّنويعِ دون التَّرديدِ[1].

﴿فَيَنقَلِبُوا خَائِبِينَ﴾: فينهزِمُوا مُنقطِعِي الآمالِ.

(١٢٨) ـ ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ اعتراضٌ ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ عطفٌ على قولِهِ: ﴿أَوْ يَكْبِتَهُمْ﴾ والمعنَى: أنَّ الله مَالكُ أمرِهِم: فإمَّا أن يُهلِكَهُم، أو يكبِتَهُم، أو يتوبَ عليهم إنْ أسلَمُوا، أو يُعذِّبَهم إن أصَرُّوا، وليسَ لكَ مِن أَمرِهِم شيءٌ، وإنَّما أنتَ عبدٌ مَأمُورٌ بإنذارِهِم وجِهَادِهِم.

ويَحتمِلُ أن يكونَ مَعطوفًا على ﴿الْأَمْرِ﴾ أو ﴿شَيْءٌ﴾ بإضمارِ «أن»؛ أي: ليسَ لك مِن أَمرِهِم أو مِن التَّوبَةِ عليهم أو مِن تَعذيبِهِم شَيءٌ، أو: ليسَ لك مِن أمرِهِم شيءٌ أو التَّوبَةُ عليهم أو تعذيبُهُم.

وأن تكونَ ﴿أَوْ﴾ بمعنى: إلَّا أنْ؛ أي: ليسَ لك مِن أَمرِهِم شيءٌ إلَّا أن يتُوبَ اللهُ عليهم فتُسرَّ به، أو يعذِّبَهم فتَشتَفِيَ مِنهم.

رُوِيَ أنَّ عُتبَةَ بنَ أبي وقَّاصٍ شَجَّه يومَ أُحُدٍ وكسرَ رَبَاعِيَتَه، فجعَل يمسَحُ الدَّمَ عن وَجهِه ويقولُ: «كيفَ يُفلِحُ قومٌ خضَبُوا وَجهَ نبيِّهم بالدَّمِ؟» فنزلَت[2].

---

(١) ولم يحمل ﴿أو﴾ على التَّرديد، وإنما حملها على التَّنويع، لأنَّ القطع والكبت وقعا معًا، فلا يناسب الترديد الذي يكفي فيه أحدهما. انظر: «حاشية القونوي» (٦/ ٣٠٨).

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٤٥٢)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٤٦)، وابن المنذر في «تفسيره» (٩٠٨)، عن قتادة وفيه: «كيف يفلحُ قومٌ صنعُوا هذا بنبيِّهم؟». =

وقيلَ: همَّ أن يَدعوَ علَيهِم، فنهَاهُ اللهُ لعِلْمِه بأنَّ فيهم مَن يؤمِنُ(١).

﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ قد استحقُّوا التَّعذيبَ بظلمِهم.

(١٢٩) ـ ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ خَلقًا ومُلكًا، فلهُ الأمرُ كلُّهُ ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ صَريحٌ في نفيِ وجُوبِ التَّعذِيبِ، والتَّقييدُ بالتَّوبَةِ وعَدَمِهَا كالمنافي له.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لعِبَادِه، فلا تُبادِرْ إلى الدُّعاءِ علَيهِم.

(١٣٠) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾: لا تـزيـدُوا زيـاداتٍ مُكرَّرَةً، ولعَلَّ التَّخصيصَ بحسَبِ الواقعِ؛ إذ كانَ الرَّجُلُ منهم يُرْبي إلى أجَلٍ ثمَّ يَزيدُ فيهِ زيادَةً أُخرى حتَّى يستغرقَ بالشَّيءِ الطَّفيفِ مَالَ المديونِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ: ﴿مُضعَّفَة﴾(٢).

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ فيما نُهيتُمْ عَنهُ ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: راجينَ الفلاحَ.

= ورواه بنحوه مسلم (١٧٩١)، والإمام أحمد في «المسند» (١٢٣١)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠١١)، وابن ماجه (٤٠٢٧)، من حديث أنس: أن رسول الله ﷺ كسرت رباعيته يوم أحد وشج في رأسه، فجعل يسلت الدم عنه ويقول: «كيف يفلح قوم شجوا نبيهم وكسروا رباعيته، وهو يدعوهم إلى الله تعالى؟» فأنزل الله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ الآية. لفظ مسلم، وذكره البخاري معلقاً قبل الحديث (٤٠٦٩).

(١) كذا ذكر تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (٢/ ١٧٤)، والذي رواه البخاري (٤٠٦٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ النبي ﷺ دعا عليهم في صلاة الفجر بقوله: «اللهم العن فلانًا وفلانًا» فنزلت الآية. وليس فيه أن ذلك كان في أحد أو غيرها، لكن ظاهر الآثار يدل أنها نزلت في أحد كما قال الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (٢/ ٧٥٠).

(٢) انظر: «المبسوط» (ص: ١٤٨)، و«النشر» (٢/ ٢٢٨).

(١٣١) ـ ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ بالتَّحرُّزِ عَن مُتابَعَتِهِم وتَعاطِي أَفعالِهِم، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ النَّارَ بالذَّاتِ مُعدَّةٌ للكفَّارِ وبالعَرَضِ للعُصَاةِ.

(١٣٢) ـ ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ أتبعَ الوَعيدَ بالوَعدِ تَرْهِيبًا عن المخالفَةِ وتَرغيبًا في الطَّاعةِ.

و«لعَلَّ» و«عَسَى» في أمثالِ ذلكَ دَليلُ عزَّةِ التَّوصُّلِ إلى ما جُعلَ خبرًا له.

(١٣٣) ـ ﴿وَسَارِعُوا﴾: بادرُوا، أو أقبِلُوا ﴿إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ إلى ما تُستَحَقُّ به المغفرةُ كالإسلامِ والتَّوبَةِ والإخلاصِ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عَامرٍ: ﴿سَارِعُوا﴾ بلا واوٍ[١].

﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾؛ أي: عَرضُها كعَرضِهما، وذكرَ العَرضَ للمُبالغَةِ في وَصفِها بالسَّعَةِ على طريقَةِ التَّمثيلِ لأنَّه دُونَ الطُّولِ.

وعن ابنِ عبَّاسٍ: كسَبعِ سَماواتٍ وسَبعِ أَرضِينَ لو وُصِلَ بَعضُها ببَعضٍ[٢].

﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾: هُيِّئَتْ لهُم، وفيه دليلٌ على أنَّ الجنَّةَ مخلوقَةٌ وأنَّها خارجَةٌ عَن هذا العالمِ.

(١٣٤) ـ ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ صِفَةٌ مادِحَةٌ للمتَّقينَ، أو مَدْحٌ مَنصُوبٌ أو مَرفُوعٌ.

﴿فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ في حالِ الرَّخاءِ والشِّدَّةِ، أو الأحوَالِ كلِّها، إذ الإنسَانُ لا يَخلو عن مسَرَّةٍ أو مضرَّةٍ؛ أي: لا يُخِلُّونَ في حالٍ مّا بإنفاقِ ما قدرُوا عليه من قليلٍ أو كَثيرٍ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٦)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٣).

﴿وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ﴾: الممسِكينَ عليه، الكافِّينَ عن إمضَائِهِ معَ القُدرَةِ، مِن «كظَمْتُ القِربَةَ»: إذا ملأتَها وشَدَدتَ رأسَهَا.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «مَن كظَمَ غَيظًا وهو يَقدِرُ على إنفاذِهِ مَلأَ اللهُ قلبَه أَمْنًا وإيمَانًا»[١].

﴿وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾: التَّاركينَ عُقُوبَةَ مَن استحَقُّوا مؤاخذَتَهُ.

وعن النَّبيِّ عليه السَّلامُ: «إنَّ هَؤلاءِ في أُمَّتي قليلٌ إلَّا مَن عَصَمَ اللهُ، وقد كانُوا كثيرًا في الأُمَمِ الَّتي مَضَت»[٢].

﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ يحتمِلُ الجنسَ ويدخُلُ تحتَهُ هؤلاءِ، والعهدَ فتكونُ الإشارةُ إليهِم.

(١٣٥) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً﴾: فعلةً بالغةً في القُبحِ كالزِّنى ﴿أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ بأنْ أذنبُوا أيَّ ذنبٍ كانَ.

وقيلَ: الفاحشةُ الكبيرَةُ، وظلمُ النَّفسِ الصَّغيرةُ.

ولعلَّ الفاحشةَ ما يتعدَّى وظلمَ النَّفسِ ما ليسَ كذلك.

﴿ذَكَرُواْ ٱللَّهَ﴾: تذكَّرُوا وعيدَه، أو حُكمَه، أو حَقَّهُ العَظِيمَ ﴿فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ﴾

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٧٨)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٤٥٨)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وروى أبو داود (٤٧٧٧)، والترمذي ـ وحسنه ـ (٢٤٩٣)، من حديث معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه: «من كظمَ غيظاً، وهو قادِرٌ على أن يُنفِذَهُ، دعاهُ الله عَزَّ وَجَلَّ على رؤوسِ الخلائقِ يومَ القيامةِ حتى يُخيِّره مِنْ أيِّ الحُورِ شَاءَ».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٧٦٣) عن مقاتل بن حيان عن النبي ﷺ بلاغاً. وورد بنحوه في «مسند الفردوس» (٨١٢٠) من حديث أنس.

بالنَّدَمِ والتَّوبَةِ ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ استفهامٌ بمعنَى النَّفيِ مُعترِضٌ بين المعطُوفَينِ، والمرادُ به: وَصْفُه تعالى بسَعَةِ الرَّحمةِ وعمُومِ المغفرَةِ، والحثُّ على الاستغفارِ، والوَعدُ بقَبولِ التَّوبَةِ.

﴿وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ﴾: ولم يُقيمُوا على ذنُوبِهم غيرَ مُستَغْفِرينَ؛ لقولِهِ عليه السَّلامُ: «ما أصرَّ مَن استغفرَ وإنْ عادَ في اليَومِ سَبعينَ مرَّةً»(١).

﴿وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ حَالٌ من ﴿يُصِرُّواْ﴾؛ أي: ولم يُصرُّوا على قبيحِ فعلِهِم عَالِمِينَ به.

(١٣٦) - ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَجَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ خبرٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ إن ابتَدأتَ به، وجملةٌ مُستأنفَةٌ مُبيِّنَةٌ لِمَا قبلَهَا إنْ عطَفْتَه على «المتَّقينَ» أو على ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾، ولا يَلزَمُ مِن إعدادِ الجنَّةِ للمتَّقينَ والتَّائِبينَ جزاءً لَهُم أن لا يَدخُلَها المُصِرُّونَ، كما لا يلزمُ مِن إعدادِ النَّارِ للكافرينَ جَزاءً لهُم أنْ لا يدخلَها غيرُهُم.

وتنكيرُ ﴿جنَّات﴾ على الأوَّلِ يدُلُّ على أنَّ ما لهُم أدوَنُ ممَّا للمتَّقينَ الموصُوفينَ بتلك الصِّفاتِ المذكورةِ في الآيةِ المتقدِّمةِ، وكفَاكَ فارقًا بين القَبيلَيْنِ أنَّه فصَلَ آيَتَهم بأن بيَّنَ أنَّهُم مُحسِنُونَ مُستَوجبُونَ لمحبَّةِ اللهِ، وذلك لأنَّهم حافَظُوا على حدودِ الشَّرعِ، وتخطَّوا إلى التَّخصُّصِ بمكارِمِهِ، وفصَلَ آيَةَ هؤلاءِ بقولِهِ: ﴿وَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾ لأنَّ المتدارِكَ لتَقصيرِهِ كالعَامِلِ لتَحصيلِ بعضِ ما فوَّتَ على نفسِهِ، وكم بين المحسِنِ والمتدارِكِ، والمحبُوبِ والأجيرِ، ولعلَّ تبدِيلَ لفظِ الجزاءِ بالأَجرِ لهذهِ النُّكتَةِ.

---

(١) رواه أبو داود (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩)، من حديث أبي بكر رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ إنَّما نَعْرِفُه من حديث أبي نُصَيْرَةَ، وليس إسنادُه بالقويِّ.

والمخصُوصُ بـالمدحِ مَحذوفٌ تقديرُه: ونِعمَ أَجـرُ العَاملينَ ذلكَ؛ يعـني: المغفرةَ والجنَّاتِ.

(١٣٧) ـ ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾: وَقائِعُ سنَّها اللهُ في الأُمَمِ المكذِّبَةِ كقولِهِ: ﴿وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٦١ ـ ٦٢].

وقيلَ: أُمَمٌ، قالَ:

ما عايَنَ النَّاسُ من فضلٍ كفَضْلِكـم ولا أرَى مثلَـه فـي سَالفِ السُّنَنِ[1]

﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ لتعتَبرُوا بما تَرونَ من آثارِ إهلاكِهم.

(١٣٨) ـ ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ إشارةٌ إلى قولِه: ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ أو مَفهومِ قولهِ: ﴿فَانظُرُوا﴾؛ أي: أنَّه مع كونِه بيانًا للمُكذِّبينَ فهو زيادةُ بَصيرةٍ ومَوعظةٍ للمتَّقينَ، أو إلى ما لُخِّصَ من أمرِ المتَّقينَ والتَّائبينَ.

وقولُه: ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ اعتراضٌ للبَعثِ على الإيمانِ والتَّوبةِ، وقيلَ: إلى القُرآنِ.

(١٣٩) ـ ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ تَسليَةٌ لهُم عمَّا أصابَهم يومَ أُحُدٍ، والمعنى: لا تَضعُفوا عن الجهَادِ بما أصَابَكم ولا تحزَنُوا على مَن قُتِلَ مِنكم.

﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾: وحَالُكُم أنَّكُم أَعْلَى مِنهُم شأنًا فإنَّكُم على الحقِّ وقِتالُكُم للهِ وقَتلاكُم في الجنَّةِ، وأنَّهُم على الباطِلِ وقتالُهم للشَّيطانِ وقَتلاهُم في النَّارِ، أو لأنَّكُم أَصَبْتُم مِنهم يومَ بَدرٍ أكثرَ ممَّا أصابُوا منكم اليَومَ.

---

(١) البيت دون نسبة في «تفسير الثعلبي» (٩/ ٢٨٢)، و«تفسير البغوي» (٢/ ١٠٩)، و«تفسير القرطبي» (٤/ ٢١٦)، و«نهاية الأرب في فنون الأدب» للنويري (١٧/ ١١٣)، وذكره كثيرون، ولم أقف على من نسبه.

أو: وأنتم الأعلَونَ في العَاقبَةِ، فتكُونُ بِشَارةً لهم بالنَّصرِ والغَلبَةِ.

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ مُتعلِّقٌ بالنَّهيِ؛ أي: لا تَهِنُوا إنْ صَحَّ إيمانُكُم فإنَّه يَقتضِي قوَّةَ القَلبِ بالوُثُوقِ على اللهِ، أو بـ﴿ٱلْأَعْلَوْنَ﴾.

(١٤٠) ـ ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ قرأَ حمزةُ والكِسَائيُّ وابنُ عيَّاشٍ عن عَاصِمٍ بضمِّ القافِ، والبَاقونَ بالفتحِ[1]، وهما لُغَتانِ كـ«الضَّعفِ» و«الضُّعْفِ»، وقيلَ: هُو بالفتحِ: الجِراحُ، وبالضَّمِّ: أَلَمُها.

والمعنَى: إن أصابُوا مِنْكم يَومَ أحُدٍ فقَدْ أَصَبْتُم مِنهم يَومَ بَدرٍ مثلَه، ثمَّ إنَّهم لم يَضْعُفوا ولم يَجْبنُوا، فأنتم أولَى بأن لا تَضْعُفوا فإنَّكم تَرجُونَ مِن اللهِ مَا لا يَرجُونَ.

وقيلَ: كلا المَسَّينِ كانَ يومَ أُحُدٍ، فإنَّ المُسلمينَ نَالُوا مِنْهُم قبلَ أن يُخالِفُوا أمرَ الرَّسُولِ عليه السَّلامُ.

﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾: نُصرِّفُها بينَهم نُدِيلُ لهؤلاءِ تارةً ولهؤلاءِ أُخرى؛ كقولِهِ:

فيَومًا عَلَينا ويَومًا لنا ... ويومًا نُسَاءُ ويَومًا نُسَرّْ[2]

و«المداوَلةُ» كـ«المعَاورَةِ»، يقالُ: داوَلْتُ الشَّيءَ بينَهُم فتداوَلُوه.

و﴿ٱلْأَيَّامُ﴾ تحتَمِلُ الوصفَ والخبرَ، و﴿نُدَاوِلُهَا﴾ يحتمِلُ الخبرَ والحالَ، والمرَادُ بها: أَوقاتُ النَّصرِ والغلبَةِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٦)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(٢) انظر: «ديوان النمر بن تولب» (ص: ٦٤ ـ ٦٥)، و«الجمل في النحو» للخليل (ص: ٦٦)، و«الكتاب» (١/ ٨٦)، و«التمثيل والمحاضرة» للثعالبي (ص: ٥٦)، و«المقاصد النحوية» للعيني (١/ ٥٤٤)، والرواية عندهم: (فيوم علينا ويوم...) كلها بالرفع. وهو برواية المصنف في «تفسير الثعلبي» (٩/ ٢٩٢)، و«الكشاف» (٢/ ١٨٨).

﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ عطفٌ على عِلَّةٍ مَحذوفةٍ؛ أي: نُداوِلُها ليكونَ كَيْتَ وكيْتَ وليَعلمَ اللهُ، إيذانًا بأنَّ العلَّةَ فيه غيرُ واحدَةٍ، وأنَّ ما يُصيبُ المؤمِنَ فيه من المَصَالحَ ما لا يَعلَمُه.

أو الفعلُ المعلَّلُ به محذوفٌ تَقديرُهُ: وليتميَّزَ الثَّابتونَ على الإيمانِ مِن الَّذينَ على حَرفٍ فعَلنَا ذلك، والقصدُ في أمثالِه ونَقائِضِه ليسَ إلى إثباتِ عِلْمِه تعالى ونَفيِهِ بلْ إلى إثباتِ المَعْلُومِ ونَفيِهِ على طريقةِ البُرهانِ.

وقيلَ: مَعناه: ليَعْلَمَهُم عِلْمًا يتعلَّقُ به الجزاءُ، وهو العِلْمُ بالشَّيءِ مَوجودًا.

﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾ ويكرِمَ نـاسًا مِنكم بالشَّهَادَةِ، يُريدُ شهَداءَ أُحُدٍ، أو: يتَّخذَ منكم شهُودًا معدَّلينَ بما صُودِفَ مِنهم من الثَّباتِ والصَّبرِ على الشَّدائِدِ.

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ الَّذينَ يُضمِرونَ خِلافَ ما يُظهرونَ، أو الكافرينَ، وهو اعتراضٌ، وفيه تنبيهٌ على أنَّهُ تعالى لا يَنصُرُ الكافرينَ على الحقيقَةِ وإنَّما يُغَلِّبُهُمْ أحيَانًا استدراجًا لهم وابتلاءً للمُؤمنينَ.

(١٤١) ـ ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: ليُطهِّرَهُـم ويُصفِّـيَهم من الذُّنوبِ إن كانَت الدَّولَةُ عَلَيْهِم ﴿وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: ويُهلِكَهُم إن كانَت عَلَيهم، و«المَحْقُ»: نَقْصُ الشَّيءِ قَليلًا قليلًا.

(١٤٢) ـ ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾: بل أحَسِبْتم، ومَعنَاهُ: الإنكارُ ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾: ولَمَّا تُجاهِدُوا؛ أي: بعضكم، وفيه دليلٌ على أنه فرض على الكفاية[1]، والفرقُ بينَ «لمَّا» و«لم» أنَّ فيهِ توقُّعَ الفِعلِ فيما يُستَقْبَلُ.

---

(١) قوله: «أي: بعضكم، وفيه دليلٌ على أنه فرض على الكفاية» من هامش نسخة الطبلاوي وعليه علامة التصحيح.

وقُرِئَ: «يعلمَ» بفتحِ الميمِ[١] على أنَّ أصلَهُ: يَعلمَنْ، فحُذِفَت النُّونُ.

﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ نصبٌ بإضمارِ «أنْ» على أنَّ الواوَ للجَمعِ، وقُرِئَ بالرَّفعِ[٢] على أنَّ الواوَ للحالِ كأنَّه قالَ: ولمَّا تجاهدُوا وأنتم صَابرُونَ[٣].

(١٤٣) ـ ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾؛ أي: الحَربَ فإنَّها مِن أسبَابِ الموتِ، أو: الموتَ بالشَّهَادَةِ، والخطابُ للَّذينَ لم يشهَدُوا بدرًا وتمنَّوا أن يَشهَدُوا معَ رسُولِ اللهِ ﷺ مَشهَدًا لينَالُوا ما نالَ شهَداءُ بَدرٍ من الكرامَةِ، فألَحُّوا يَومَ أُحُدٍ على الخروجِ.

﴿مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾: مِن قبلِ أنْ تُشاهِدُوه وتَعرِفُوا شِدَّتَهُ ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾؛ أي: فقد رأيتُموه مُعَايِنينَ له حينَ قُتِلَ دُونكُم مَن قُتِلَ مِن إخوانِكم، وهو توبيخٌ لهم على أنَّهم تمنَّوا الحَربَ وتسبَّبُوا لها ثمَّ جَبُنُوا وانهزَمُوا عنها، أو على تمنِّي الشَّهَادَةِ فإنَّ في تَمَنِّيها تمنِّيَ غلبةِ الكُفَّارِ.

(١٤٤) ـ ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ فسَيَخلُو كما خَلَوا بالموتِ أو القَتْلِ ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ إنكارٌ لارتِدادِهِم وانقلابِهِم على أَعقابِهِم عن الدِّينِ لخُلوِّه بمَوتٍ أو قَتلٍ بعدَ عِلْمِهِم بخلوِّ الرُّسُلِ قبلَهُ وبقاءِ دِينِهم مُتمَسَّكًا به.

---

(١) نسبت لابن وثاب والنخعي. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١٢٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٥١٥)، و«البحر المحيط» (٦/ ١٦٨).

(٢) هي رواية عن أبي عمرو في غير المشهور عنه. «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩)، و«الكشاف» (٢/ ١٩١).

(٣) أي: وهوَ يعلمُ الصَّابِرينَ، وما ذكره المصنف هو حاصل معناه. انظر: «حاشية القونوي» (٦/ ٣٣٩)، وقال الشهاب: «وعلى قراءَةِ الرَّفعِ قيلَ: هوَ مُستأنَفٌ، وقيلَ: حالٌ بتقديرِ مبتدأٍ؛ أي: وهو يعلمُ الصَّابِرينَ، وإليه أشارَ بتأويلِها بالاسميَّةِ». انظر: «حاشية الخفاجي».

وقيلَ: الفاءُ للسَّببيَّةِ والهمزةُ لإنكارِ أن يَجعَلُوا خُلوَّ الرُّسُلِ قَبلهُ سببًا لانقِلابِهِم على أعقابِهِم بعدَ وَفاتِه.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا رَمَى عَبدُ الله بنُ قَمِئَةَ الحارثيُّ رَسُولَ اللهِ بحجرٍ فكَسَرَ رَباعيَتَهُ وشَجَّ وجهَه، [أَقبلَ يريدُ قتلَه] فذبَّ عنه مُصعَبُ بنُ عُمَيرٍ رضي الله عنه وكانَ صَاحبَ الرَّايةِ حتى قَتَلَهُ ابنُ قَمِئةَ وهو يرى أنَّه قتلَ النَّبيَّ، فقالَ: قد قَتَلْتُ محمَّدًا، وصَرَخَ صَارخٌ: ألا إنَّ محمَّدًا قد قُتِلَ، فانكفَأَ النَّاسُ وجَعَلَ الرَّسُولُ يَدعُو: «إليَّ عبادَ الله» فانحازَ إليهِ ثلاثونَ مِن أَصحابِه وحَمَوهُ حتَّى كشفُوا عنه المشركينَ، وتفرَّقَ البَاقونَ وقالَ بَعضُهُم: ليتَ ابنَ أُبَيٍّ يأخذُ لنا أمَانًا مِن أبي سفيَانَ، وقالَ ناسٌ من المنافقينَ: لو كانَ نبيًّا لَمَا قُتِلَ، ارجعُوا إلى إخوانِكُم ودينِكُم، فقالَ أنسُ بنُ النَّضرِ عمُّ أنسِ بنِ مالكٍ: يا قومِ، إن كانَ قُتِلَ محمَّدٌ فإنَّ ربَّ مُحمَّدٍ لا يمُوتُ، وما تَصنعونَ بالحياةِ بَعْدَه؟! فقاتِلُوا على ما قاتَلَ عليه، ثمَّ قالَ: اللَّهمَّ إنِّي أعتَذِرُ إليكَ ممَّا يقُولونَ وأبرأُ منه، وشَدَّ بسَيفِه فقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فنزَلَت[1].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ١٩٢) وما بين معكوفتين منه. وهذه قطعة من خبر طويل رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٩٩) عن السدي. وما جاء فيه من قصة أنس بن النضر له شاهد عند البخاري (٢٨٠٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال الطيبي في «فتوح الغيب» (٤/ ٢٨٥): «قوله: «لما رمى عبد الله بن قمئة» مخالف لما سبق عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، فإنه ذكر أنه عتبة بن أبي وقاص، وهذا الذي ذكره ها هنا أصح».

قلت: ولعل الفصل في المسألة في قول الواقدي في «المغازي» (١/ ٢٤٤): والثبت عندنا أن الذي رمى وجنتي النبي ﷺ عبد الله بن قمئة، والذي رمى شفته وأصاب رباعيته عتبة بن أبي وقاص.

ويؤيده ما جاء في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٨٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن عتبة بن أبي وقاص رمى رسول الله ﷺ يومئذ فكسر رباعيته اليمنى السفلى وجرح شفته السفلى، =

﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ بارتِدادِه، بل يضرُّ نفسَه ﴿وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ على نعمةِ الإسلامِ بالثَّباتِ عليه كأنَسٍ وأضرابِه.

(١٤٥) ـ ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾: إلَّا بمشيئتِهِ تعالى، أو بإذنِهِ لمَلَكِ الموتِ في قَبضِ رُوحِهِ، والمعنَى: أنَّ لكلِّ نَفْسٍ أَجَلًا مُسَمًّى في عِلمِه تعالى وقَضائِه لا يَستَأخِرونَ سَاعَةً ولا يَستقدِمونَ بالإحجامِ عن القتالِ والإقدامِ عليه، وفيه تحريضٌ وتَشجيعٌ على القتالِ، ووَعدٌ للرَّسُولِ عليه السَّلامُ بالحِفظِ وتَأخيرِ الأَجَلِ.

﴿كِتَٰبًا﴾ مَصدَرٌ مؤَكِّدٌ إذ المعنى: كتبَ المَوتَ كِتابًا ﴿مُّؤَجَّلًا﴾ صفَةٌ له؛ أي: مُؤَقَّتًا لا يتقدَّمُ ولا يتأخَّرُ.

﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ تَعريضٌ بمَن شغَلَتْهُم الغَنائِمُ يومَ أُحُدٍ، فإنَّ المُسلِمينَ حَمَلوا على المشركينَ وهزَمُوهُم وأخَذوا ينهبُونَ، فلمَّا رأى الرُّمَاةُ ذلكَ أقبلُوا على النَّهبِ وخلَّوْا مكانَهُم، فانتهَزَ المشركونَ وحَمَلوا عليهم مِن وَرَائِهم فهَزَمُوهُم.

﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾؛ أي: مِن ثَوابِها ﴿وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ الَّذينَ شَكَروا نِعمةَ اللهِ فلَمْ يَشْغَلْهُم شيءٌ عن الجهَادِ.

(١٤٦) ـ ﴿وَكَأَيِّن﴾ أصْلُه: أَيٌّ، دَخَلَت الكافُ عليها وصارَتْ بمَعنى «كم»، والنُّونُ تنوينٌ أُثبِتَ في الخطِّ على غيرِ قياسٍ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿وكائِن﴾ كـ«كاعِنٍ»[1]، ووَجهُه أنَّه قُلِبَ قَلبَ الكلمةِ الواحِدَةِ

= وأن عبد الله بن شهاب الزهري شجه في وجهه، وأن ابن قمئة جرح وجنته فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته... الحديث.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٦)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

كقولِهم: «رَعَمْلي» في «لَعَمْري»، فصَارَ «كَيِّئِنْ»[١]، ثمَّ حُذفَت الياءُ الثَّانيَةُ للتَّخفيفِ، ثمَّ أُبدِلَت الياءُ الأخرى ألِفًا كما أُبدِلَت مِن «طَائيّ»[٢].

﴿مِّن نَّبِيٍّ﴾ بيانٌ له ﴿قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾: رَبَّانيُّونَ عُلماءُ أَتقِياءُ، أو: عَابدونَ لرَبِّهم.

وقيلَ: جماعاتٌ، و«الرِّبِّيُّ» مَنسوبٌ إلى «الرِّبَّةِ» ـ وهي الجماعةُ ـ للمُبَالغةِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وأبو عَمرٍو ويَعقُوبُ: ﴿قُتِلَ﴾[٣] وإسنَادُه إلى ﴿رِبِّيُّونَ﴾، أو ضميرِ النَّبيِّ و﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ حَالٌ عنه، ويؤيِّدُ الأوَّلَ أنَّه قُرِئَ بالتَّشديدِ[٤].

وقُرِئَ: «رَبِّيُّونَ» بالفتحِ على الأَصلِ، وبالضَّمِّ[٥] وهو مِن تغييراتِ النَّسَبِ كالكَسرِ.

﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: فمَا فَتَرُوا، ولم ينكَسِر جِدُّهم لِمَا أصَابَهم من قتلِ النَّبيِّ أو بعضِهم ﴿وَمَا ضَعُفُواْ﴾ عَنِ العَدُوِّ أو في الدِّينِ ﴿وَمَا ٱسْتَكَانُواْ﴾: ومَا خضَعُوا للعَدوِّ، وأصلُه: «استَكَنَ» من السُّكُونِ؛ لأنَّ الخاضِعَ يَسكنُ لصَاحبِه لِيَفْعَلَ بهِ ما يُريدُه، والألفُ مِن إشبَاعِ الفَتحَةِ، أو: «استَكْوَنَ» من الكَونِ؛ لأنَّه

---

(١) بكاف وياء مفتوحتين وهمزة مكسورة ثم نون. انظر: «روح المعاني» (٥/ ٤٢).

(٢) وأصله: (طيِّيّ) بياءين مشددتين بينهما همزة، فحذفت إحدى الياءين وقلبت الأخرى ألفاً. المصدر السابق.

(٣) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقرأ باقي السبعة: ﴿قَٰتَلَ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩٠).

(٤) وهي قراءة قتادة كما في «المحتسب» (١/ ١٧٣).

(٥) نسب لعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم القراءة بضم الراء، ولابن عباس بفتحها. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩)، و«المحتسب» (١/ ١٧٣).

يطلبُ من نَفْسِه أن يكونَ لِمَن يخضَعُ لهُ، وهذا تَعريضٌ بما أصابَهُم عند الإرجَافِ بقَتلِهِ عليه السَّلامُ.

﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ فينْصُرُهم ويُعْظِمُ قَدْرَهُم.

(١٤٧) - ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: وما كانَ قولَهم مع ثَباتِهم وقوَّتِهم في الدِّينِ وكونِهم رَبَّانيِّينَ إلَّا هذا القولُ، وهو إضافةُ الذُّنوبِ والإسرافِ إلى أنفُسِهم هضمًا لها وإضافةً لِمَا أصَابَهم إلى سُوءِ أعمالِها، والاستغفارُ عنها، ثمَّ طلبُ التَّثبيتِ في مواطنِ الحَرْبِ والنَّصْرِ على العَدُوِّ؛ ليكونَ عن خضُوعٍ وطَهَارةٍ فيكونَ أقربَ إلى الإجابةِ، وإنَّما جعلَ ﴿قولَهم﴾ خبرًا لأنَّ ﴿أَن قَالُواْ﴾ أعرَفُ؛ لدَلالتِهِ على جِهةِ النِّسبَةِ وزمانِ الحدثِ.

(١٤٨) - ﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ فآتاهُم اللهُ بسبَبِ الاستغفارِ واللَّجأِ إلى اللهِ النَّصرَ والغنيمَةَ والعِزَّ وحُسنَ الذِّكرِ في الدُّنيا، والجنَّةَ والنَّعيمَ في الآخرَةِ، وخُصَّ ثوابُها بالحسنِ إشعارًا بفَضْلِهِ وأنَّه المعتدُّ به عِندَه.

(١٤٩) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ نزلَتْ في قولِ المنافقينَ للمُؤْمِنينَ عندَ الهزيمةِ: ارجعُوا إلى دينِكُم وإخوانِكُم، و: لو كانَ مُحَمَّدٌ نبيًّا لَمَا قُتِلَ.

وقيلَ: إن تَستكينُوا لأَبِي[1] سُفيَانَ وأشيَاعِه وتستَأمِنُوهُم يردُّوكم إلى دينِهِم.

وقيلَ: عامٌّ في مطاوعَةِ الكفَّارِ والنُّزولِ على حُكْمِهم، فإنَّه يستجرُّ إلى مُوافَقَتِهم.

(١٥٠) - ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾: ناصِرُكُم، وقرِئَ بالنَّصبِ[2] على تَقديرِ: بل أطيعُوا اللهَ مَولاكُم.

---

(١) في نسخة الخيالي: «إلى أبي».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩) عن ابن ميسرة وعيسى النصر (كذا، ولعله: عيسى البصرة).

﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلنَّـٰصِرِينَ﴾ فاستَغنُوا بهِ عَن وِلايةِ غَيرِهِ ونَصرِه.

(١٥١) ـ ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ﴾ يريدُ: ما قُذِفَ في قلوبِهم مِن الخَوْفِ يومَ أُحُدٍ حتَّى تركوا القتالَ ورَجَعُوا مِن غيرِ سبَبٍ، ونادَى أبُو سفيَانَ: يا محمَّدُ، مَوعِدُنا مَوسمَ بَدرٍ القابلَ[1] إنْ شِئتَ، فقالَ عليه السَّلامُ: «إنْ شاءَ اللهُ»[2].

وقيلَ: لمَّا رَجعُوا وكانوا ببَعضِ الطَّريقِ نَدِموا وعَزَموا أن يَعُودوا عليهم ليَسْتَأصِلوهُم، فألقَى اللهُ الرُّعبَ في قلوبِهم.

وقرأ ابنُ عامِرٍ والكسَائيُّ ويعقوبُ بالضَّمِّ على الأصلِ في كلِّ القُرآنِ[3].

﴿بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ﴾: بسبَبِ إشراكِهِم به ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾؛ أي: آلهةً ليسَ على إشراكِها حُجَّةٌ ولم يُنزِّلْ عَلَيهِم به سُلطانًا، وهو كقولِه:

ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنْجَحِر[4]

(١) قوله: «القابل» صفة «موسم». وعند الشهاب: «لقابل» قال: يعني: للعامِ القابلِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) أورده الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٤٤٠) عن مجاهد وعكرمة. ورواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٩٤) من طريق عكرمة عن ابن عباس دون قول النبي ﷺ: إن شاء الله.

(٣) وقرأ باقي السبعة: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ بسكون العين. انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩١)، و«النشر» (٢/ ٢١٦).

(٤) عجز بيت لعمرو بن أحمر، كما في «المنتخب من كلام العرب» لكراع النمل (ص: ٦٥٧)، و«أمالي المرتضى» (١/ ٢٢٩)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١٠/ ٢١٠)، ودون نسبة في «الخصائص» لابن جني (٣/ ١٦٧)، و«شرح أدب الكاتب» للجواليقي (ص: ١٥٠)، وصدره:

لا تفزعُ الأرنبَ أهوالُها

وليس المراد إثبات ضب ونفي انجحاره، بل نفيُ الضبِّ وانجحارِه، كما أن المرادَ من الآية نفيُ النزول والسلطان؛ أي: لا ضبَّ بها حتَّى يَنجحِرَ، ولا حجَّةَ حتَّى يُنزِّلَها، فالمُرادُ نفيُهما جميعًا.

وأصلُ «السَّلطنَةِ»: القُوَّةُ، ومنه: «السَّليطُ»؛ لقوَّةِ اشتعالِه، و«السَّلاطَةُ» لِحِدَّةِ اللِّسانِ.

﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۚ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؛ أي: مَثْواهم، فوَضعَ الظَّاهِرَ مَوضِعَ المضمَرِ للتَّغليظِ والتَّعليلِ.

(١٥٢) ـ ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾؛ أي: وَعْدَهُ إيَّاكم بالنَّصرِ بشرطِ التَّقوى والصَّبرِ، وكان كذلكَ حتَّى خالفَ الرُّماةُ، فإنَّ المشركينَ لَمَّا أَقبلُوا جعَلَ الرُّماةُ يرشُقُونَهم والباقُونَ يَضرِبونَهُم بالسَّيفِ حتى انهزَمُوا والمسلمُونَ على آثارِهِم.

﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾: تَقْتُلونَهُم، مِن «حَسَّهُ»: إذا أَبطَلَ حِسَّهُ.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ﴾: جبُنْتُم وضَعُفَ رَأْيُكُم، أو: مِلْتُم إلى الغَنيمَةِ فإنَّ الحِرْصَ من ضعفِ العَقْلِ.

﴿وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ يعني: اختلافَ الرُّمَاةِ حينَ انهزَمَ المُشرِكُونَ فقالَ بعضُهُم: فما مَوقِفُنا هاهنا؟ وقالَ آخرونَ: لا نخالِفُ أمرَ الرَّسُولِ عليه السَّلامُ، فثبتَ مكانَه أميرُهُم في نَفرٍ دونَ العشرةِ ونفرَ الباقونَ للنَّهْبِ، وهوَ المعنيُّ بقولِهِ:

﴿وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾ مِن الظَّفَرِ والغَنيمَةِ وانهزامِ العَدوِّ.

وجوابُ ﴿إِذَا﴾ مَحذوفٌ، وهو: امتَحَنَكُم.

﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا﴾ وهُم التَّاركونَ المركزَ للغَنيمَةِ ﴿وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ وهم الثَّابتونَ محافظَةً على أمرِ الرَّسولِ ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ﴾: ثمَّ كفَّكُم عنهم حتَّى حالَت الحالُ فغَلَبُوكم ﴿لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾ على المصَائبِ، ويَمتَحِنَ ثباتَكُم على الإيمانِ عِندَها.

﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ﴾ تفضُّلًا، ولِمَا عَلِمَ مِن نَدَمِهم على المُخالَفَة.

﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ يتفضَّلُ عليهِم بالعَفوِ، أو في الأَحوالِ كلِّها سَواءٌ أُديلَ لهم أو عليهم إذِ الابتلاءُ أيضًا رَحمَةٌ.

(١٥٣) ـ ﴿إِذۡ تُصۡعِدُونَ﴾ متعَلِّقٌ بـ﴿صَرَفَكُمۡ﴾، أو ﴿لِيَبۡتَلِيَكُمۡ﴾، أو بمُقدَّرٍ كـ«اذكُرْ»[1].

و«الإِصعادُ»: الذَّهابُ والإِبعَادُ في الأرضِ، يقالُ: أَصْعَدنا مِن مكَّةَ إلى المدينَةِ.

﴿وَلَا تَلۡوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٖ﴾: لا يقفُ أَحَدٌ لأحَدٍ ولا يَنتَظِرُه.

﴿وَٱلرَّسُولُ يَدۡعُوكُمۡ﴾ كانَ يقولُ: «إليَّ عبادَ اللهِ، إليَّ عبادَ اللهِ، أنا رسُولُ الله، مَن يَكرُّ فلهُ الجنَّةُ»[2].

﴿فِيٓ أُخۡرَىٰكُمۡ﴾: في سَاقَتِكُم وجَماعَتِكُم الأخرى.

﴿فَأَثَٰبَكُمۡ غَمَّۢا بِغَمّٖ لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمۡ﴾ عطفٌ على ﴿صَرَفَكُمۡ﴾ والمعنى: فجازاكُم اللهُ عَن فَشَلِكُم وعِصْيَانِكُم غمًّا متَّصِلًا بغَمٍّ من الاغتِمامِ بالقَتْلِ والجَرحِ وظَفَرِ المشركينَ والإرجَافِ بقَتْلِ الرَّسولِ.

أو: فجَازاكُم غمًّا بسَبَبِ غمٍّ أذقتمُوه رسُولَ الله بعصيَانِكم له؛ لتتمرَّنُوا على الصَّبرِ في الشَّدائدِ، فلا تحزَنُوا فيما بَعدُ على نفعٍ فائتٍ وضرٍّ لاحقٍ.

وقيلَ: «لا» مَزيدةٌ، والمعنى: لِتأسَفُوا على ما فاتَكُم مِن الظَّفرِ والغَنيمَةِ وعلى ما أَصَابَكُم من الجَرحِ والهزيمَةِ عُقوبةً لَكُم.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «كاذكروا».

(٢) رواه الطبري في «التفسير» (٦/ ١٤٦ ـ ١٤٨) عن ابن عباس وقتادة والربيع، دون قوله: «أنا رسولُ اللهِ، مَن يَكرُّ فلهُ الجنةُ».

وقيلَ: الضَّميرُ في ﴿فَأَثَٰبَكُمۡ﴾ للرَّسُولِ؛ أي: فآساكُم(١) في الاغتمامِ فاغتمَّ بما نزلَ عليكُمْ كما اغتمَمتُم بما نَزَلَ عليه، ولم يُثرِّبْكُم على عصيَانِكم تَسلِيَةً لكم لكيلا تحزَنوا على ما فاتَكُم مِن النَّصرِ ولا على ما أصَابكُم مِن الهزيمَةِ.

﴿وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾: عالِمٌ بأعمالِكُم وبما قَصَدتُم بها.

(١٥٤) ـ ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا﴾ أنزلَ اللهُ عَلَيكُم الأَمنَ حتَّى أخذَكُم النُّعاسُ، وعن أبي طلحَةَ: غَشِيَنَا النُّعَاسُ في المصَافِّ حتَّى كانَ السَّيفُ يَسقطُ مِن يدِ أَحدِنا فيَأخذُهُ، ثمَّ يَسقُطُ فيأخذُهُ(٢).

و«الأَمَنَةُ»: الأَمْنُ، نَصْبٌ على المفعُولِ، و﴿نُّعَاسٗا﴾ بدَلٌ منها، أو هو المفعُولُ و﴿أَمَنَةٗ﴾ حالٌ منه متقدِّمَةٌ، أو مفعُولٌ له، أو حالٌ مِن المخاطبينَ بمَعنى: ذَوِي أمَنَةٍ، أو على أنَّه جَمعُ «آمِنٍ» كـ: «بَارٍّ وبرَرَةٍ».

وقُرِئَ: «أمْنَةً» بسُكونِ الميمِ(٣)، كأنَّها المرَّةُ من الأَمْنِ.

﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡ﴾؛ أي: النُّعَاسُ، وقرأَ حمزةُ والكِسَائيُّ بالتَّاءِ رَدًّا على الأَمَنَةِ(٤).

والطَّائفَةُ: المؤمنُونَ حَقًّا ﴿وَطَآئِفَةٞ﴾ هم المنافقونَ ﴿قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾: أوقعَتْهُم أنفسُهُم في الهمُومِ، أو: ما يُهِمُّهم إلَّا هَمُّ(٥) أنفُسِهم وطلبُ خَلاصِها.

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «أي: واساكم». والمثبت من باقي النسخ، قال الشهاب: (آسَاكُم) بالهمزِ والمدِّ؛ أي: جعلَكم أُسوَةً لهُ متساوينَ في الحزنِ، واللُّغَةُ الفصيحَةُ فيهِ: آسى، وأمَّا «واسَى»، فقيل: مُولَّدَةٌ، وقيل: رديئَةٌ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) رواه البخاري من رواية أنس عن أبي طلحة (٤٥٦٢).

(٣) قراءة ابن محيصن. انظر: «المحتسب» (١/ ١٧٤)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩١).

(٥) «هم» ليست في نسخة الخيالي.

﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ صِفَةٌ أخرى لـ﴿طَائفَةٌ﴾، أو حَالٌ، أو استئنافٌ على وَجهِ البيَانِ لِمَا قبلَه، و﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ نَصْبٌ على المصدرِ؛ أي: يظنُّونَ باللهِ غيرَ الظَّنِّ الحقِّ الَّذي يحقُّ أن يُظنَّ به، و﴿ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ بدلُهُ، وهو الظَّنُّ المُختَصُّ بالملَّةِ الجاهِليَّةِ وأهلِها.

﴿يَقُولُونَ﴾؛ أي: لرَسُولِ اللهِ، وهو بدَلٌ من ﴿يَظُنُّونَ﴾:

﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾: هـل لنـا ممَّـا أمـرَ اللهُ ووَعَـدَ مِـن النَّصـرِ والظَّفَـر نَصيـبٌ قطُّ؟

وقيلَ: أُخبِرَ ابـنُ أبيٍّ بقتلِ بني الخزرَجِ فقالَ ذلكَ، والمعنى: إنَّا مُنِعْنا تدبيرَ أنفُسِنا وتصريفَها باختيَارِنا فلم يبقَ لنا من الأمرِ شَيءٌ، أو: هل يَزولُ عنَّا هذا القَهْرُ فيكونَ لنا من الأَمرِ شَيءٌ؟

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾؛ أي: الغلبَةَ الحقيقيَّةَ للهِ تعالى ولأوليائِه فإنَّ حِزبَ اللهِ هُم الغَالبُونَ، أو: القضَاءَ له يفعَلُ ما يَشاءُ ويحكُمُ ما يُريدُ، وهوَ اعتراضٌ.

وقرأَ أبو عمرٍو ويعقوبُ: ﴿كلُّه﴾ بالرَّفعِ على الابتداءِ(١).

﴿يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ حـالٌ مِـن ضَـميرِ ﴿يَقُولُونَ﴾؛ أي: يقولونَ مُظهِرينَ أنَّهم مُسترشِدُونَ طالبُونَ للنَّصر مُبطِنينَ الإنكارَ والتَّكذيبَ.

﴿يَقُولُونَ﴾؛ أي: في أنفسِهِم، أو إذا خَلا بَعضُهُم إلى بعضٍ، وهو بدلٌ مِن ﴿يُخْفُونَ﴾، أو استئنافٌ على وَجهِ البيَانِ له.

﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ كما وَعَدَ محمَّدٌ وزَعَمَ أنَّ الأمـرَ كلَّهُ للهِ ولأوليائِهِ، أو: لو كانَ لنا اختيَارٌ وتدبيرٌ لم نبرَح كما كانَ رأيُ ابنِ أُبَيٍّ وغيرِه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩١)، و«النشر» (٢/ ٢٤٢).

﴿مَا قُتِلۡنَا هَٰهُنَا﴾: لَمَا غُلِبْنَا، ولَمَا[1] قُتِلَ مَن قُتِلَ منَّا في هذهِ المعركَةِ.

﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ﴾؛ أي: لخَرَجَ الَّذينَ قدَّرَ اللهُ عليهم القَتلَ وكتبَ في اللَّوحِ المحفُوظِ إلى مصَارِعِهِم ولم تَنفَع الإقامَةُ بالمَدينةِ ولم يَنجُ مِنْهُم أحَدٌ، فإنَّه قدَّرَ الأمُورَ ودَبَّرَها في سَابقِ قَضائِهِ ولا مُعقِّبَ لحُكمِه.

﴿وَلِيَبۡتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمۡ﴾: وليَمتَحِنَ ما في صُدورِكُم ويُظهِرَ سَرائِرَها مِن الإخلاصِ والنِّفاقِ، وهو عِلَّةُ فعلٍ مَحذوفٍ؛ أي: وفَعَلَ ذلك ليَبتليَ، أو عَطفٌ على مَحذوفٍ؛ أي: لبرَزَ لنَفَاذِ القَضاءِ أو لمصَالِحَ جمَّةٍ وللابتلاءِ، أو على قولِه: ﴿لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ﴾.

﴿وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمۡۚ﴾: وليَكشفَهُ ويميِّزَه أو يخلِّصَه مِن الوسَاوسِ.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾: بخفيَّاتها قبلَ إظهارِها، وفيه وَعدٌ ووَعِيدٌ وتنبيهٌ على أنَّه تعالى غنيٌّ عن الابتلاءِ، وإنَّما فعَل ذلك لتمرينِ المؤمنينَ وإظهارِ حَالِ المنافقينَ.

(١٥٥) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ مِنكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْۖ﴾ يعني: إنَّ الَّذينَ انهزَموا يومَ أُحُدٍ إنَّما كانَ السَّبَبُ في انهزامِهم أنَّ الشَّيطانَ طلبَ مِنهم الزَّلَلَ فأطاعُوهُ واقترَفوا ذُنوبًا بتَرْكِ المركزِ، والحِرصِ على الغَنيمَةِ أو الحياةِ، ومُخالَفَةِ النَّبيِّ ﷺ، فمُنِعُوا التَّأييدَ وقوَّةَ القلبِ.

وقيلَ: استزلالُ الشَّيطانِ توَلِّيهم، وذلك بسَبَبِ ذُنُوبٍ تقَدَّمَتْ لهُم فإنَّ المعاصِيَ يَجُرُّ بَعضُها بَعضًا كالطَّاعَةِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «أو لما».

وقيلَ: استزلَّهُم بذكرِ ذُنوبٍ سَلَفَتْ مِنهم وكرهُوا القتلَ قبلَ إخلاصِ التَّوبَةِ والخروجِ مِن المَظلَمَةِ.

﴿وَلَقَدۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ لِتَوبَتِهِم واعتذارِهِم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ للذُّنوبِ ﴿حَلِيمٞ﴾ لا يعاجِلُ بعقوبَةِ المذنبِ كَي يَتوبَ.

(١٥٦) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ يعني: المنافِقينَ ﴿وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ﴾ لأَجْلِهِم وفِيهِم، ومعنَى أُخوَّتِهم: اتِّفاقُهُم في النَّسَبِ أو المذهَبِ ﴿إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: إذا سَافرُوا فيها وأبعَدوا للتِّجارَةِ أو غيرِها، وكانَ حَقُّه «إذ»؛ لقولِهِ: ﴿قَالُواْ﴾، لكنَّه جاءَ على حكايةِ الحالِ الماضيَةِ.

﴿أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى﴾: جمعُ «غازٍ» كـ«عَافٍ وعُفًّى».

﴿لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ مفعُولُ ﴿قَالُواْ﴾ وهو يدُلُّ على أنَّ إخوانَهُم لم يكونوا مخاطَبينَ به.

﴿لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ متعَلِّقٌ بـ﴿قَالُواْ﴾ على أنَّ اللَّامَ لامُ العَاقبَةِ مثلُها في: ﴿لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

أو: ﴿لَا تَكُونُواْ﴾؛ أي: لا تكونُوا مثلَهُم في النُّطقِ بذلك القولِ والاعتقادِ ليجعَلَه حَسْرَةً في قلوبِهم خاصَّةً، فـ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما دَلَّ عليه قولهُم من الاعتقادِ، وقيلَ: إلى ما دَلَّ عليه النَّهيُ؛ أي: لا تكونُوا مِثلَهُم ليجعَلَ اللهُ انتفاءَ كونِكُم مِثلَهُم حَسرَةً في قلُوبِهم، فإنَّ مُخالَفَتَهُم ومُضَادَّتَهُم ممَّا يُغِمُّهُم.

﴿وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ ردٌّ لقولِهِم؛ أي: هُو المؤثِّرُ في الحيَاةِ والمماتِ، لا الإقامَةُ والسَّفرُ فإنَّه تعالى قد يُحيِي المسَافِرَ والغازِيَ ويُميتُ المقيمَ والقاعِدَ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ تهديدٌ للمُؤمنينَ على أَنْ يُمَاثلُوهُم.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وحمزَةُ والكِسَائيُّ بالياءِ[١] على أنَّه وعيدٌ للَّذينَ كفرُوا.

(١٥٧) ـ ﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ ﴾؛ أي: مُتُّمْ في سَبيلِه، وقرأَ نافعٌ وحمزَةُ والكِسَائيُّ بكَسرِ الميمِ مِن «مَاتَ يَمَاتُ»[٢].

﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ جوَابُ القسَمِ، وهـو سَادٌّ مَسَدَّ الجزاءِ، والمعنى: إنَّ السَّفَرَ والغزاءَ ليسَ ممَّا يَجلِبُ الموتَ ويُقَدِّمُ الأجَلَ وإنْ وَقعَ ذلك في سَبيلِ اللهِ، فما تنالُونَ مِن المغفرَةِ والرَّحمَةِ بالموتِ خَيرٌ ممَّا تجمَعُونَ مِن الدُّنيَا ومَنافعِهَا لو لم تَمُوتوا.

(١٥٨) ـ ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ ﴾ على أيِّ وَجْهٍ اتَّفَقَ هلاكُكُم ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾: لَإِلَى معبُودِكم الَّذي توجَّهْتُم إليه وبَذَلتُم مُهَجَكُم لِوَجهِهِ لا إلـى غيرِهِ لا محالةَ تُحْشَرونَ، فيُوفِّي جزاءَكُم ويُعْظِمُ ثوابَكُم.

وقرأَ نافعٌ وحَمزةُ والكِسَائيُّ: ﴿مِتُّم﴾ بالكَسرِ[٣].

(١٥٩) ـ ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾؛ أي: فبِرَحْمَةٍ، و«مَا» مَزيدةٌ للتَّأكيدِ والدَّلالةِ على أنَّ لِينَهُ لهُم ما كانَ إلَّا برَحمَةٍ منَ اللهِ، وهو رَبطُه على جَأشِهِ وتوفيقُه للرِّفقِ بهم حتَّى اغتمَّ لهُم بعدَ أن خالفُوه.

﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا ﴾: سيِّئَ الخُلُقِ جافيًا ﴿غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ ﴾: قاسِيَه ﴿لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ﴾: لتفرَّقُوا عنكَ ولـم يَسكنُوا إليكَ.

﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ ﴾ فيما يَختصُّ بك ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ فيما للهِ ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾؛

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٧)، و«التيسير» (ص: ٩١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

أي: في أَمرِ الحَربِ، إذِ الكلامُ فيه، أو: فيما يصحُّ أن يُشَاوَرَ فيه؛ استظهَارًا برَأيِهم، وتَطييبًا لنفُوسِهِم، وتمهيدًا لسُنَّةِ المشاورَةِ للأمَّةِ.

﴿فَإِذَا عَزَمۡتَ﴾: فإذا وطَّنتَ نفسَكَ على شيءٍ بعدَ الشُّورَى ﴿فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ﴾ في إمضاءِ أَمرِك على ما هُو أصلَحُ لك فإنَّه لا يعلمُهُ سِوَاهُ.

وقرِئَ: «فإذا عَزَمتُ» على التَّكلُّمِ[1]؛ أي: فإذا عزَمتُ لكَ على شَيءٍ وعيَّنتُه لكَ فتوَكَّلْ عليَّ ولا تشاوِرْ فيهِ أَحَدًا.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ﴾ فينصُرُهم ويَهْدِيهم إلى الصَّلاحِ.

(١٦٠) ـ ﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ كما نصَرَكُم يومَ بَدرٍ ﴿فَلَا غَالِبَ لَكُمۡ﴾: فلا أحَدَ يغلِبُكم ﴿وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ﴾ كما خَذَلكم يوم أحُدٍ ﴿فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦ﴾: مِن بَعدِ خذلانِه، أو: من بَعدِ اللهِ، بمعنَى: إذا جَاوزتُموهُ فلا ناصرَ لَكُم، وهذا تنبيهٌ على المقتضِي للتَّوكُّلِ، وتحرِيضٌ على ما يُستحَقُّ به النَّصرُ مِن اللهِ، وتحذيرٌ عَمَّا يَستجلبُ خذلانَه.

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾: فليخُصُّوهُ بالتَّوكُّلِ عليه لِمَا علمُوا أنْ لا ناصرَ سواهُ وآمَنُوا به.

(١٦١) ـ ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾: وما صَحَّ لنبيٍّ أنْ يخُونَ في الغنائمِ فإنَّ النُّبوَّةَ تُنافي الخيَانةَ، يقال: غلَّ شَيئًا مِن المغنَمِ يَغُلُّ غلُولًا، وأَغَلَّ إِغلالًا: إذا أَخَذَه في خُفيَةٍ، والمُرَادُ منهُ:

إمَّا براءَةُ الرَّسُولِ عليه السَّلامُ عمَّا اتُّهِمَ به؛ إذ رُويَ أنَّ قطيفةً حمراءَ فُقِدَت يومَ

---

(١) نسبت لجعفر الصادق وغيره. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٩)، و«المحتسب» (١/ ١٧٦).

بدرٍ فقالَ بعضُ المنافقين: لعَلَّ رسُولَ اللهِ ﷺ أخذَها(١)، أو ظنَّ(٢) به الرُّماةُ يومَ أحُدٍ حينَ تركُوا المركزَ للغنيمَةِ، وقالُوا: نخشى أن يقولَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَن أخذَ شيئًا فهوَ لهُ، ولا يَقسِمَ الغنائمَ(٣).

وإمَّا المبالغةُ في النَّهيِ للرَّسُولِ على ما رُوِيَ أنَّهُ بعَثَ طلائعَ، فغنِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فقسَمَ على مَن معَهُ ولم يقسِم للطَّلائعِ، فنزلَتْ(٤).

---

(١) رواه أبو داود (٣٩٧١)، والترمذي (٣٠٠٩)، والطبري في «التفسير» (٦/ ١٩٤)، من طريق خصيف عن مقسم عن ابن عباس. قال الترمذي: حسن غريب. وروى بعضهم هذا الحديث عن خصيف عن مقسم ولم يذكر فيه: عن ابن عباس.

ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٢٤٣٨)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ١٩٥)، وابن المنذر في «تفسيره» (١١٢٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٠٣)، والطبراني في «الكبير» (١٢٠٢٨) و(١٢٠٢٩)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٢٦) من طريق خصيف عن عكرمة عن ابن عباس. وخصيف هذا هو ابن عبد الرحمن، وهو مضطرب الحديث سيئ الحفظ كثير الأوهام وفيه ضعف من قبل حفظه، فهذا الاضطراب في سند الحديث منه والله أعلم، كما أنه ليس في هذا الحديث تصريح بأن قائل ذلك من المنافقين، لكن للحديث طريق أخرى يتقوى بها وتبين أن القائل كان من المنافقين؛ وهو ما رواه الطبراني في «الكبير» (١١١٧٤)، وفي «الأوسط» (٥٣١٣)، وفي «الصغير» (٨٠٣)، ومن طريقه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٢٧)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» (١/ ٣٧٢)، من طريق أبي عمرو بن العلاء، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه كان يُنْكِرُ على مَن يقرأُ: (ومَا كانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يُغَلَّ) ويقول: وكيف لا يكون له أن يُغَلَّ وله أن يُقتَل، قال الله: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ [آل عمران: ١١٢] ولكن المنافقين اتهموا النبي ﷺ في شيء، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾.

(٢) قوله: «ظنَّ» معطوفٌ على «اتُّهِمَ».

(٣) روي هذا عن الكلبي ومقاتل. انظر: «تفسير مقاتل» (١/ ٣١٠)، و«تفسير الثعلبي» (٩/ ٣٧٨)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ١٢٧)، و«تفسير البغوي» (٢/ ١٢٦).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٩٤)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ١٩٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٢٧)، عن الضحاك مرسلاً.

فيَكونُ تسمِيَةُ حِرمَانِ بعضِ المستحقِّينَ غلُولًا تغليظًا ومبالغةً ثانيَةً.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكسائيُّ ويَعقُوبُ: ﴿أن يُغَلَّ﴾ على البناءِ للمفعُولِ(١)، والمعنَى: وما صَحَّ له أن يُوجَدَ غالًّا أو أن يُنسَبَ إلى الغُلُولِ.

﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: يَأتِ بالَّذي غلَّهُ يحمِلُهُ على عُنقِهِ كما جاءَ في الحديثِ(٢)، أو بما احتمَلَ مِن وبالِهِ وإثمِهِ.

﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾: تُعطَى جَزاءَ ما كسَبَت وافيًا، وكانَ اللَّائقُ بما قبلَهُ أَن يقالَ: ثمَّ يُوفَّى ما كسَبَ، لكنَّه عمَّم الحكمَ لِيكُونَ كالبرهَانِ على المقصُودِ والمبالغَةِ فيه، فإنَّه إذا كانَ كلُّ كاسِبٍ مَجزيًّا بعملِهِ فالغالُّ مع عِظَمِ جُرمِهِ بذلكَ أولَى.

﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ فلا يُنقَصُ ثوابُ مُطيعِهم ولا يُزادُ في عِقابِ عاصِيهم.

(١٦٢) ـ ﴿أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾ بالطَّاعةِ ﴿كَمَنۢ بَآءَ﴾: رَجَعَ ﴿بِسَخَطٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ بسَبَبِ المَعاصِي ﴿وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ الفَرقُ بينَه وبينَ «المَرجِعِ»: أَنَّ «المَصيرَ» يجبُ أن يُخالِفَ الحالةَ الأولَى، ولا كذلكَ «المَرجِعُ».

(١٦٣) ـ ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ شُبِّهُوا بالدَّرجاتِ لِمَا بينَهُم من التَّفاوُتِ في الثَّوابِ والعِقابِ، أو: هُم ذَوُو درَجاتٍ.

﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾: عَالمٌ بأَعمَالِهِم ودَرَجاتِها صَادرةً عَنهُم، فيجازِيهم على حَسَبِها.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٨)، و«التيسير» (ص: ٩١)، و«المبسوط» (ص: ١٧٠ ـ ١٧١)، و«النشر» (٢/ ٢٤٣).

(٢) رواه البخاري (٦٦٣٦)، ومسلم (١٨٣٢)، من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(١٦٤) ـ ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: أنعَمَ على مَن آمَنَ معَ الرَّسُولِ عليه السَّلامُ مِن قومِهِ، وتخصيصُهم مع أنَّ نِعمةَ البِعثةِ عامَّةٌ لزيادَةِ انتفاعِهم بها.

وقُرِئَ «لَمِنْ مَنِّ اللهِ»[١] على أنَّه خبرُ مُبتدَأٍ مَحذوفٍ مثلَ: منُّهُ، أو: بَعْثُه.

﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾: مِن نَسَبِهم، أو: مِن جِنسِهم عَرَبيًّا مِثلَهُم؛ ليفهمُوا كلامَه بسهُولةٍ، ويكونوا واقفينَ على حَالِه في الصِّدقِ والأمَانةِ مُفتخِرينَ به.

وقُرِئَ: «مِن أَنْفَسِهِم»[٢]؛ أي: مِن أَشرَفِهم؛ لأنَّه عليه السَّلامُ كانَ من أشرَفِ قبائلِ العَربِ وبطُونِهم.

﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾؛ أي: القرآنَ بعدما كانوا جُهَّالًا لم يسمَعُوا الوَحيَ.

﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾: يطهِّرُهُم مِن دنسِ الطَّبائعِ وسُوءِ العَقائدِ والأَعمالِ.

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾: القرآنَ والسُّنَّةَ.

﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ «إِنْ» هيَ المخفَّفَةُ واللَّامُ هي الفارِقةُ، والمعنَى: وإنَّ الشَّأنَ كانوا مِن قبلِ بعثةِ الرسُولِ عليه السَّلامُ في ضلالٍ ظاهِرٍ.

(١٦٥) ـ ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا﴾ الهمزةُ للتَّقريرِ والتَّقريعِ، والواوُ عاطفةٌ للجُملَةِ على ما سَبَقَ مِن قصَّةِ أحُدٍ، أو عَلى محذوفٍ مثلَ: أفعَلْتُم كذا وقُلتُم، و«لَمَّا» ظرفُه المضافُ إلى ﴿أَصَٰبَتْكُم﴾؛ أي: حينَ أصَابتكُم مُصيبةٌ، وهي قتلُ سَبعينَ مِنكُم يَومَ أحُدٍ، والحالُ أنَّكم نِلتُم ضِعفَها يومَ بَدرٍ مِن قتلِ سَبعينَ وأسرِ سَبعِينَ: من أينَ هذا أَصَابَنَا وقَد وَعَدَنا اللهُ النَّصرَ؟

---

(١) نسبت لعيسى بن سليمان. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٠).

(٢) روي هذا عن النبي ﷺ وعن فاطمة رضي الله عنها. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٠)، و«الكشاف» (٢/ ٢٢٣).

﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾؛ أي: مِمَّا اقترَفتْه أنفسُكُم من مخالفةِ الأمرِ بتَركِ المركزِ فإنَّ الوَعْدَ كانَ مَشرُوطًا بالثباتِ والمطاوَعَةِ، أو اختيَارِ الخروجِ من المدينةِ.

وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: باختيَارِكم الفداءَ يومَ بَدرٍ(١).

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على النَّصرِ ومنعِه، وعلى أَنْ يُصيبَ بِكُم ويُصِيبَ مِنْكُم.

(١٦٦ ـ ١٦٧) ـ ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ جَمعُ المسلِمينَ وجمعُ المشركينَ، يُريدُ: يَومَ أُحُدٍ ﴿فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾: فهو كائنٌ بقضَائِه وتخلِيَتِه الكفَّارَ، سَمَّاهَا إذنًا لأنَّها مِن لَوازمِهِ.

﴿وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ (١٦٦) وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا﴾: وليتميَّزَ المؤمِنُونَ والمنافِقونَ فيظهَرَ إيمانُ هَؤلاءِ وكُفرُ هؤلاءِ.

﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾ عَطفٌ على ﴿نَافَقُوا﴾ داخِلٌ في الصِّلةِ، أو كلامٌ مُبتَدأ:

﴿تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا﴾ تَقسيمٌ للأَمرِ عليهم، وتخييرٌ بينَ أن يُقاتِلوا للآخِرَةِ، أو للدَّفعِ عَن الأنفُسِ والأموالِ.

وقيلَ: مَعناهُ: قاتلُوا الكفرَةَ أو ادفعُوهُم بتكثيرِكُم سَوادَ المجاهِدينَ، فإنَّ كثرَةَ السَّوادِ ممَّا يَرُوعُ العَدُوَّ ويَكسِرُ منهُ.

﴿قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾: لو نعلَمُ ما يصِحُّ أن يُسمَّى قتالًا لاتَّبَعْنَاكم فيه، لكنْ ما أنتُم عليه ليسَ بقتالٍ بل إلقاءٌ بالأَنفُسِ إلى التَّهلُكَةِ.

---

(١) روى معناه عن علي الترمذي (١٥٦٧)، والنسائي (٨٦٠٨)، ولفظ الترمذي: «عن عليٍّ أن رسول الله ﷺ قال: إن جبرائيل هبط عليه، فقال له: خيرهم ـ يعني أصحابك ـ في أسارى بدر القتل أو الفداء على أن يقتل منهم قابلاً مثلهم، قالوا: الفداء ويقتل منا».

وأقرب منه للذي ذكره المصنف ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٨) في خبر طويل عن عمر رضي الله عنه، وأصله عند مسلم (١٧٦٣).

أو: لو نُحسِنُ قِتالًا لاتَّبعناكُم، وإنَّما قالُوه دَغَلًا واستهزاءً.

﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ لانخزالِهم وكلامِهم هذا، فإنَّهما أوَّلُ أَمَاراتٍ ظهَرَتْ مِنهم مؤذِنَةً بكفرِهم.

وقيلَ: هم لأهلِ الكُفْرِ أقرَبُ نصرةً مِنْهُم لأهلِ الإيمانِ؛ إذ كانَ انخِزالُهُم ومَقالُهُم تقويَةً للمشركينَ وتخذِيلًا للمؤمنينَ.

﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾: يُظهِرونَ خِلافَ ما يُضمِرُونَ، لا تُوَاطئُ قُلوبُهُم ألسِنَتِهم بالإيمانِ، وإضافةُ القَوْلِ إلى الأَفْواهِ تأكيدٌ وتَصْويرٌ[1].

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ مِن النِّفاقِ، وما يخلو به بعضُهُم إلى بَعضٍ، فإنَّه يَعلَمُه مُفَصَّلًا بعِلمٍ واجِبٍ وأنتم تعلمُونه مجمَلًا بأَمَاراتٍ.

(١٦٨) - ﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾ رفعٌ بَدَلًا مِن واوِ ﴿يَكْتُمُونَ﴾، أو نصبٌ على الذَّمِّ أو الوَصفِ لـ﴿الَّذِينَ نَافَقُوا﴾، أو جرٌّ بدَلًا من الضَّميرِ في ﴿بِأَفْوَاهِهِم﴾ أو ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ كقولِهِ:

على جُودِه لضَنَّ بالماءِ حَاتمِ[2]

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «وتصغير». وقال الشهاب: وفسَّرَ بعضُهم التَّصويرَ بالتَّحقيرِ؛ لأنَّهُ بمُجرَّدِ اللِّسانِ؛ لأنَّهُ وقعَ في نسختِهِ: (تصغير)، وكأنَّه غلطٌ من النَّاسخِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) عجز بيت للفرزدق. انظر: «ديوانه» (ص: ٦٠٣) ت: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت: ط١، ١٤٠٧، و«الجمل» للخليل (ص: ٢٠٧)، و«المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (١/ ٤٠٨) و(٢/ ٧)، و«اللمع» لابن جني (ص: ٨٨ و١٩٢)، و«المخصص» (٥/ ١٣٩)، و«البديع» لابن الأثير (١/ ٣٤٧). وصدره:

عَلَى حالَةٍ لو أنَّ فِي القومِ حاتمًا

وروي في «طبقات الفحول» (٢/ ٣١٦) وغيره:

﴿لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾؛ أي: لأَجْلِهِم، يُرِيدُ مَن قُتِلَ يومَ أُحُدٍ مِن أقارِبهم أو مِن جِنسِهِم[١].

﴿وَقَعَدُواْ﴾ حالٌ مقدَّرةٌ بـ«قَد»؛ أي: قالُوا قاعدينَ عن القِتالِ: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ في القُعُودِ ﴿مَا قُتِلُواْ﴾ كما لم نُقتَل. وقرأَ هشامٌ: ﴿ما قُتِّلُوا﴾ بتشديدِ التَّاءِ[٢].

﴿قُلْ فَادْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾؛ أي: إن كُنتُمْ صَادِقِينَ أَنَّكُم تقدِرُونَ على دفعِ القتلِ عمَّن كُتِبَ عليه فادفَعُوا عن أنفسِكم الموتَ وأسبَابَه فإنَّه أَحرَى بكم.

والمعنى: أنَّ القعُودَ غيرُ مُغْنٍ فإنَّ أسبَابَ المَوتِ كثيرَةٌ، وكما أنَّ القتالَ يكونُ سَبَبًا للهَلاكِ والقعُودَ[٣] سببًا للنَّجاةِ قد يكونُ الأمرُ بالعَكسِ.

(١٦٩) ـ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ نَزَلَتْ في شُهَداءِ أُحُدٍ[٤]، وقيلَ: في شهَداءِ بَدْرٍ[٥]، والخطابُ لرَسولِ اللهِ ﷺ، أو لكلِّ أحَدٍ.

وقُرِئَ باليَاءِ[٦] على إسنادِهِ إلى ضميرِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ، أو مَن يَحسبُ، أو

= علـى سَـاعَةَ لَـو أن فِـي الْقَـوْم حاتماً ... علـى جـوده ضنـت بِـهِ نفسُ حَاتِـم

ولا شاهد فيه على هذا.

(١) أي: من جنس المنافقين.

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ٩١).

(٣) بعدها في نسخة التفتازاني: «يكون».

(٤) رواه الحاكم في «المستدرك» (٢٤٤٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) قال السيوطي في «حاشيته على البيضاوي» (٤/ ٣٥٣): «وهو غلطٌ، إنَّما تلك آيةُ البقرةِ». قال الشهاب: ولذا مرَّضه المصنف. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٦) وهي قراءة هشام بخلف عنه، وقرأ الباقون بالتاء. انظر: «التيسير» (ص: ٩٢).

إلى ﴿ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ﴾ والمفعُولُ الأوَّلُ محذُوفٌ؛ لأنَّه في الأصلِ مُبتدأٌ جـائزُ الحذفِ عندَ القَرينَةِ[1].

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿قُتِّلُوا﴾ بالتَّشديدِ[2] لِكَثرَةِ المقتولينَ.

﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ﴾ أي: بَلْ هُم أحياءٌ، وقُرِئَ بالنَّصبِ[3] على: بل احسَبْهم أحياءً.

﴿عِندَ رَبِّهِمۡ﴾: ذَوُو زُلْفَى مِنه ﴿يُرۡزَقُونَ﴾ من الجنَّةِ، وهو تأكيدٌ لكونِهِم أحياءً.

(١٧٠) ـ ﴿فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ وهـو شَـرَفُ الشَّـهادَةِ، والـفـوزُ بالحياةِ الأبَديَّةِ، والقُربُ مِن اللهِ، والتَّمتُّعُ بنعيمِ الجنَّةِ.

﴿وَيَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ يُسَرُّونَ بالبشارةِ ﴿بِٱلَّذِينَ لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم﴾؛ أي: بإخوانِهِم المؤمنينَ الذين لم يُقْتَلوا فيلحَقُوا بهم ﴿مِّنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾؛ أي: الَّذينَ مِن خلفِهِم زمانًا أو رُتبَةً ﴿أَلَّا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ بدَلٌ مِن «الَّذينَ»، والمعنَى: أنَّهُم يَستبشرونَ بما تبيَّنَ لهُم من أَمرِ الآخرةِ وحالِ مَن تَركُوا خَلفَهُم من المؤمنينَ، وهوَ أنَّهم إذا مَاتوا أو قُتِلوا كانُوا أحيَاءً حَياةً لا يُكدِّرُها خَوفُ وقوعِ مَحذورٍ وحُزْنُ فواتِ مَحْبُوبٍ.

والآيَةُ تدُلُّ على أنَّ الإنسَانَ غيرُ الهَيكَلِ المحسُوسِ، بل هوَ جَوهَرٌ مُدرَكٌ بذاتِه لا يَفْنَى بخرابِ البدَنِ، ولا يتوقَّفُ عليه إدراكُهُ وتألُّمُه والتذاذُهُ، ويُؤَيِّدُ ذلك قولُه تعالى في آلِ فرعونَ: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا﴾ الآيَةَ [غافر: ٤٦]، وما رَوى ابنُ عبَّاسٍ

---

(١) ويكونُ التقدير: ولا يَحسبنَّهم الذين قُتلوا أمواتاً؛ أي: ولا يحسبن الذين قُتلوا أنفسَهم أمواتاً. هكذا قدره الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٢٣١)، وتعقبه أبو حيان في «البحر» (٦/ ٢٨١) وذكر في جواز مثل هذا التقدير كلاما طويلاً، وناقشه بعضُهم في هذا الاعتراض، وينظر تفصيل ذلك في «روح المعاني» (٥/ ١٢٨).

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ٩١).

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٩/ ٤١٦)، و«البحر المحيط» (٦/ ٢٨٣)، عن ابن أبي عبلة.

رضي الله عنه أنَّه عليهِ السَّلامُ قالَ: «أرواحُ الشُّهَداءِ في أجوَافِ طَيرٍ خُضرٍ تَرِدُ أنهَارَ الجنَّةِ وتأكُلُ مِن ثِمارِها وتأوي إلى قَنادِيلَ مُعَلَّقَةٍ في ظلِّ العَرْشِ»[1].

ومَن أنكرَ ذلك ولم يرَ الرُّوحَ إلَّا ريحًا وعَرَضًا قالَ: هُم أحياءٌ يومَ القيامَةِ، وإنَّما وُصِفُوا به في الحالِ لتَحَقُّقِه ودُنوِّهِ، أو أحيَاءٌ بالذِّكرِ، أو بالإيمانِ.

وفيها حَثٌّ على الجهَادِ، وتَرغِيبٌ في الشَّهادةِ، وبَعثٌ على ازديادِ الطَّاعةِ، وإِحمادٌ لِمَن يتمنَّى لإخوانِه مثلَ ما أُنْعِمَ عليه، وبشرى للمُؤمِنينَ بالفلاحِ.

(١٧١) ـ ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ كرَّرَه للتَّوكيدِ، وليُعلَّقَ به ما هو بيانٌ لقولِه: ﴿أَلَّا خَوْفٌ﴾، ويجوزُ أن يكونَ الأوَّلُ بحالِ إخوانِهم وهذا بحالِ أنفُسِهم.

﴿بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ثوابًا لِأَعمالهم ﴿وَفَضْلٍ﴾ زيادةً عليهِ؛ كقولِه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] وتنكيرُهمَا للتَّعظيمِ.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مِن جُملةِ المستبشَرِ به، عطفٌ على ﴿فَضْلٍ﴾.

وقرأَ الكِسَائيُّ بالكسرِ[2] على أنَّه استئنافٌ مُعترِضٌ دالٌّ على أنَّ ذلكَ أجرٌ لهم على إيمانِهم، مُشعِرٌ بأنَّ مَن لا إيمانَ له أعمالُهُ مُحبطَةٌ وأجُورُه مُضيَّعَةٌ.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٨٨)، وأبو داود (٢٥٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٤٤٤) وصححه، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده صحيح كما قال القرطبي في «تفسيره» (٥/ ٤٠٦).

وروى مسلم (١٨٨٧) نحوه عن ابن مسعود رضي الله عنه، ولفظه: عن مسروق قال: سألنا عبد الله عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾؟ قال: أما إنا قد سألنا عن ذلك، فقال: «أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت...».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٩)، و«التيسير» (ص: ٩١).

(١٧٢) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُ﴾ صِفَةٌ للمُؤمنينَ، أو نَصبٌ على المدحِ، أو مُبتدَأٌ خبرُه: ﴿لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ﴾ بجملَتِه و﴿مِنۡ﴾ للبيَانِ، والمقصُودُ مِن ذكرِ الوَصفَيْنِ المدحُ والتَّعليلُ لا التَّقييدُ؛ لأنَّ المُستَجِيبينَ كلَّهم مُحسِنُونَ متَّقُونَ.

رُوِيَ أنَّ أبا سُفيانَ وأصحَابَه لمَّا رَجَعُوا فبَلَغُوا الرَّوحاءَ نَدِمُوا وهَمُّوا بالرُّجوعِ، فبلغَ ذلك رسولَ اللهِ ﷺ فندَبَ أصحَابَه للخرُوجِ في طلبِهِ، وقالَ: «لا يَخرجَنَّ مَعَنا إلَّا مَن حضَرَ يومَنا بالأمسِ» فخرجَ ﷺ مع جماعَةٍ حتَّى بلَغُوا حَمراءَ الأسَدِ، وهي على ثمانيةِ أَميَالٍ مِن المدينةِ، وكانَ بأصحابِهِ القرحُ فتحامَلُوا على أنفسِهِم حتَّى لا يَفوتَهُم الأجرُ، وألقى اللهُ الرُّعبَ في قلوبِ المشركينَ فذهَبُوا، فنَزلَت[١].

(١٧٣) ـ ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ يعني بالنَّاسِ: الرَّكبَ الذي استقبَلَهم مِن عبدِ قَيْسٍ، أو نُعَيمَ بنَ مَسْعُودٍ الأشجعيَّ[٢]، وأطلقَ عليه النَّاسَ لأنَّه من جنسِهِ، كما يقالُ: فلانٌ يركبُ الخيلَ، ومَا له إلَّا فرسٌ واحدٌ، أو لأنَّه انضمَّ إليه ناسٌ من المدينةِ وأذاعُوا كلامَه.

﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾ يَعني: أبا سُفيَانَ وأصحَابَه.

---

(١) رواه بنحوه النسائي في «الكبرى» (١١٠١٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٦٣٢) من طريق عكرمة عن ابن عباس. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨١٦) عن عكرمة مرسلاً، وهو المحفوظ كما في «الفتح» (٨/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)؛ وإن كان المتصل رجاله رجال الصحيح كما فيه أيضاً. وروى البخاري (٤٠٧٧) بعضه من حديث عائشة، ولفظه: لمَّا أصابَ رسولَ اللهِ ﷺ ما أصابَ يومَ أحدٍ وانصرَفَ عنه المشركون، خاف أنْ يَرجِعوا، قال: «مَن يَذهبُ في إثرِهم» فانتَدَب منهم سبعون رجلًا، قال: كان فيهم أبو بكر والزُّبير.

(٢) سيأتي قريباً.

رُوِيَ أنَّه نادى عندَ انصرافِه مِن أُحُدٍ: يا محمَّدُ، مَوْعِدُنا مَوسِمُ بَدرٍ لِقابلٍ إن شئتَ، فقالَ عليه السَّلامُ: «إن شاءَ اللهُ»، فلمَّا كانَ القابلُ خرَجَ في أهلِ مَكَّةَ حتَّى نزلَ مَرَّ الظَّهْرَانِ، فأنزلَ اللهُ الرُّعبَ في قلبِه وبَدَا له أن يَرجِعَ، فمرَّ به رَكبٌ من عَبدِ قيسٍ يُريدونَ المدينةَ للمِيرَةِ، فشرطَ لهم حِملَ بَعيرٍ مِن زبيبٍ إن ثبَّطُوا المسلمين(١).

وقيلَ: لقيَ نُعَيمَ بنَ مَسعودٍ وقد قَدِمَ مُعتمِرًا، فسأَلهُ ذلك، والتزَمَ له عَشرًا من الإبلِ، فخرجَ نُعَيمٌ فوجَدَ المسلمِين يتجهَّزُون فقالَ لهُم: أَتَوكم في ديَارِكم فلم يُفلِت مِنكم أحَدٌ إلَّا شريدٌ، أفترَونَ أن تخرجُوا وقد جمَعوا لكم؟ ففتَرُوا، فقالَ عليه السَّلامُ: «والذي نَفسِي بيَده لأخرُجَنَّ ولو لم يخرُجْ معي أحَدٌ» فخرَجَ في سَبعينَ راكبًا وهُم يقولونَ: حَسْبُنا اللهُ(٢).

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٥٠) عن مجاهد، ورواه بنحوه دون أوله الطبري (٦/ ٢٤٦) عن ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وانظر رواية ابن إسحاق في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ١٠٢)، و«تفسير ابن المنذر» (١١٩٠)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٣/ ٣١٥).

(٢) ذكره في خبر طويل الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٤٤٠)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ١٣٧)، عن مجاهد وعكرمة، لم يذكرا له سنداً، وقد رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٥٠ ـ ٢٥١) مختصراً دون ذكر نعيم. وقال ابن حجر: وقد وقع لي أصل القصة بإسناد قوي، والمبلِّغ فيها مبهم. انظر: «موسوعة الحافظ ابن حجر الحديثية» (٤/ ٢١٤)، و«حاشية الخفاجي على البيضاوي»، و«روح المعاني» (٥/ ١٣٨).

قلت: وانحصر ذكرُ نعيم بن مسعود في هذه القصة ـ فيما وقفت عليه ـ في رواية مقاتل والكلبي وهما متروكان لا يحتج بروايتهما. انظر: «تفسير السمرقندي» (١/ ٢٩٠)، و«تفسير ابن أبي زمنين» (١/ ٣٣٥)، كلاهما عن الكلبي. وانظر: «تفسير مقاتل» (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦).

وكذا ما جاء في الخبر من قوله: «ففتروا» مردود بما في التنزيل من قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا﴾.

﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ الضَّميرُ المستكِنُّ للمقُولِ، أو لمَصدَرِ ﴿قَالَ﴾، أو لفاعلِه إن أُريدَ به نُعَيمٌ وحدَه، والبارزُ للمقولِ لهم، والمعنَى: أَنَّهُم لم يلتفِتُوا إليه ولم يَضْعُفُوا، بل ثبَتَ به يقينهُم باللهِ وازدادَ إيمانُهم، وأظهَروا حَميَّةَ الإسلامِ، وأخلَصُوا النيَّةَ عندَهُ.

وهوَ دليلٌ على أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقُصُ، ويَعضدُه قولُ ابنِ عمرَ: قلنا: يا رسولَ اللهِ، الإيمانُ يَزيدُ وينقصُ؟ قالَ: «نعم، يزيدُ حتَّى يُدْخلَ صاحبَهُ الجنَّةَ، ويَنقصُ حتَّى يُدخِلَ صَاحبَه النَّارَ»(١).

وهذا ظاهرٌ إن جُعِلَت الطَّاعةُ من جملةِ الإيمانِ، وكذا إن لم تُجْعَل فإنَّ اليقينَ يزدادُ بالإلفِ وكثرةِ التَّأمُّلِ وتناصُرِ الحُجَجِ.

﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾: مُحسِبُنَا وكافينا، مِن «أحسَبَه»: إذا كفاهُ، ويدُلُّ على أنَّه بمعنى المُحْسِبِ أنَّه لا يستفيدُ بالإضافةِ تعريفًا في قولك: هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ.

﴿وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾: ونِعمَ الموكولُ إليهِ هوَ.

(١٧٤) - ﴿فَٱنقَلَبُواْ﴾: فرَجَعُوا مِن بَدْرٍ ﴿بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: عافيةٍ وثباتٍ على الإيمانِ وزيادَةٍ فيه.

﴿وَفَضْلٍ﴾: ربحٍ في التِّجارةِ؛ فإنَّهم لمَّا أتَوا بَدْرًا وافَوْا بها سُوقًا فاتَّجَروا وربحُوا.

﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ مِن جرَاحَةٍ وكيدِ عَدُوٍّ ﴿وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾ الذي هو مَناطُ الفَوزِ بخَيرِ الدَّارَيْنِ بجُرأَتِهِمْ وخرُوجِهِم ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ قد تَفَضَّلَ عليهم بالتَّثبيتِ، وزِيادَةِ الإيمانِ، والتَّوفيقِ للمُبادرةِ إلى الجهادِ، والتَّصلُّبِ في الدِّينِ، وإظهَارِ الجراءةِ على العَدوِّ، وبالحفظِ عن كلِّ ما يَسُوؤهُم، وإصَابةِ النَّفعِ مع ضَمانِ الأَجرِ، حتَّى انقلبُوا بنعمةٍ منه وفضلٍ، وفيه تَحْسيرٌ للمُتخلِّفِ وتخطِئَةُ رأيِهِ حيثُ حرَمَ نفسَه ما فازُوا به.

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٤٤٦ - ٤٤٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١٧٥) ـ ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ يريدُ به: المثبِّطَ نُعَيمًا أو أبـا سفيَان، و﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ خبرُ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ وما بعدَه بيانٌ لشَيْطَنَتِه، أو صِفَةٌ وما بَعدَه خبرٌ.

ويجوزُ أن تكونَ الإشارةُ إلـى قـولِهِ على تَقديرِ مُضافٍ؛ أي: إنَّما ذلكم قولُ الشَّيطانِ، يعني: إبليسَ.

﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ القاعِدينَ عن الخروجِ مـع الرَّسُـولِ، أو: يخوِّفُكم أولياءَهُ الذينَ هم أبُو سفيانَ وأصحابُه ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ الضَّميرُ للنَّاسِ الثَّاني على الأوَّلِ، وللأولياءِ على الثَّاني.

﴿وَخَافُونِ﴾ فـي مخـالـفـةِ أَمـرِي فجاهِدُوا معَ رَسُولي ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فإنَّ الإيمانَ يقتضِي إيثارَ خَوفِ اللهِ على خوفِ النَّاسِ.

(١٧٦) ـ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾: يقعُونَ فيه سَـريعًا حِرْصًا عليه، وهـم المنافقـونَ مِن المتخلِّفينَ، أو قَـومٌ ارتدُّوا عن الإسـلامِ، والمعنى: لا يَحزُنكَ خَوفُ أَنْ يَضـرُّوك ويُعِينُوا عليكَ؛ لقولِهِ: ﴿إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾؛ أي: لَن يَضرُّوا أوليـاءَ اللهِ بمُسـارَعَتِهم فـي الكُفْـرِ، وإنَّما يَضرُّونَ بهـا أنفُسَـهم، و﴿شَيْـًٔا﴾ يحتَمِلُ المفعُـولَ والمصدَرَ.

وقـرأَ نافعٌ ﴿يُحْزِنْكَ﴾ بضمِّ الياءِ وكسرِ الزَّايِ حيثُ وقَـعَ مـا خلا قولَه فـي الأنبياءِ: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، فإنَّه فَتَح الياءَ وضمَّ الزَّايَ فيه، والباقونَ كذلكَ في الكلِّ[1].

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾: نَصيبًا مـن الثَّوابِ فـي الآخرَةِ، وهو يَدلُّ على تمادي طُغيانِهم، ومَوتِهم على الكُفرِ، وفي ذكرِ الإرادةِ إشعَارٌ بأنَّ كفرَهُم

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٩١ ـ ٩٢).

بلغَ الغايةَ حتَّى أرادَ أرحَمُ الرَّاحمينَ أن لا يكونَ لهم حَظٌّ من رَحمَتِه، وأنَّ مُسارعتَهُم إلى الكفرِ لأنَّه تعالى لم يُرِدْ لهُم أن يكونَ لهم حَظٌّ في الآخِرةِ.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ مع الحِرمَانِ عن الثَّوابِ.

(١٧٧) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ تكريرٌ للتَّأكيدِ، أو تعميمٌ للكفرةِ بعدَ تخصيصِ مَن نافقَ مِن المتخلِّفينَ أو ارتدَّ من الأعرابِ.

(١٧٨) ـ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ خطابٌ للرَّسُولِ أو لكلِّ مَن يحسَبُ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعُولٌ و﴿أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ﴾ بدَلٌ منه، وإنَّما اقتصرَ على مَفعولٍ واحدٍ لأنَّ التَّعويلَ على البدَلِ، وهو ينوبُ عَن المفعُولينَ كقولهِ: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤]، أو المفعُولُ[١] الثَّاني على تقديرِ مُضافٍ مثل: ولا تحسَبنَّ الَّذينَ كفرُوا أصحابَ أنَّ الإملاءَ خيرٌ لأنفُسِهِم، أو: ولا تحسَبَنَّ حالَ الَّذينَ كفَرُوا أنَّ الإملاءَ خيرٌ لأنفُسِهم، و«ما» مَصدَريَّةٌ فكانَ حَقُّها أن تُفصَلَ في الخطِّ ولكنَّها وقعَت متَّصِلةً في «الإمامِ» فاتُّبِعَ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وعاصمٌ والكسَائيُّ ويعقوبُ بالياءِ[٢] على أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فاعِلٌ و«أنَّ» مع ما في حيِّزِهِ مفعُولٌ، وفتَحَ سِينَه[٣] في جَميعِ القُرآنِ ابنُ عامرٍ وعاصِمٌ وحمزةُ[٤].

---

(١) معطوفٌ على قولِه: «بدلٌ».

(٢) الذي قرأ بالتاء من العشرة هو حمزة وحده، والباقون بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٠)، و«التيسير» (ص: ٩٢)، و«النشر» (٢/ ٢٤٤).

(٣) في نسخة التفتازاني: «وفتح السين».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٠)، و«التيسير» (ص: ٨٤).

و«الإمـلاءُ»: الإمهـالُ وإطالـةُ العُمرِ، وقيلَ: تَخلِيَتُهُم وشـأنَهُم، مِـن «أَمْـلَى لفرسِـه»: إذا أَرْخـى لـه الطِّـوَلَ(١) ليَرعَى كيفَ شـاءَ.

﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ استئنافٌ بما هـو العِلَّةُ للحُكمِ قبلَها، و«ما» كافَّةٌ، واللَّامُ لامُ الإرادةِ، وعندَ المعتزلَةِ لامُ العاقبةِ(٢).

وقُرِئَ: «أنَّما» بالفتحِ وبكَسرِ الأُولى، «ولا يحسبنَّ» باليَاءِ(٣)، على مَعنى: ولا يحسبنَّ الَّذينَ كفرُوا أنَّ إملاءَنا لهُم لازديادِ الإثمِ بل للتَّوبَةِ والدُّخولِ في الإيمانِ، و«إنَّما نُملي لهم خيرٌ» اعتراضٌ مَعناه: إنَّ إملاءَنا لهُم خيرٌ(٤) إن انتبهُوا وتدارَكُوا فيه ما فَرَطَ مِنهُم.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ على هذا يجوزُ أَنْ يكونَ حالًا من الواوِ؛ أي: ليزدادُوا إثمًا مُعَدًّا لهُم عذابٌ مُهينٌ.

(١٧٩) ـ ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ الخطَـابُ لعَامَّـةِ المُخلصِينَ والمنافقينَ في عَصـرِه، والمعنـى: لا يَترُكُكم مُختلِطينَ لا يُعـرَفُ مُخلِصُكـم مـن مُنافِقِكم حتَّـى يَميزَ المنافقَ مــن المخـلِصِ بالوَحيِ إلى نبيِّـهِ بأحوالِكُـم، أو بالتَّكاليفِ الشَّـاقَّةِ التـي لا يصبرُ عليها ولا يُذعِنُ لهـا إلَّا الخلَّصُ المخلِصُـونَ منكـم؛ كبَـذلِ الأَمـوالِ والأَنفُـسِ في سـبيلِ اللهِ ليَختبـرَ بـهِ(٥) بواطنكُم ويَسـتدلَّ بهِ علـى عَقائِدِكُم.

---

(١) قوله: «الطِّوَل» بكسرِ الطَّاءِ: الحبلُ الذي يُطوَّلُ للدابَّة لتَرعَى. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قولُه: «وعند المُعتزلَةِ لامُ العاقبَةِ» مُخالفٌ لمذهبِهم كما شرح الشهاب. انظر كلامه في «الحاشية».

(٣) هي قراءة يحيى بن وثاب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٠)، و«الكشاف» للزمخشري (٢/ ٢٤٤)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ٤٤٤).

(٤) في نسخة الخيالي: «خير لهم».

(٥) في نسخة الخيالي: «ليختبر النبي».

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿حتَّى يُميِّزَ﴾ فيها وفي الأنفالِ بضمِّ الياءِ وفتحِ الميمِ وكسرِ الياءِ وتشديدِها، والباقونَ بفتحِ الياءِ وكسرِ الميمِ وسكونِ الياءِ[١].

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾: وما كانَ اللهُ ليؤتيَ أحدَكُم عِلمَ الغَيْبِ فيَطَّلِعَ على ما في القلوبِ مِن كفرٍ وإيمانٍ، ولكنَّهُ يَجتَبِيْ لرسَالتِهِ مَن يشاءُ فيُوحيْ إليه ويخبرُه ببعضِ المغيّبَاتِ أو ينصبُ لهُ ما يدلُّ عليها.

﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ بصِفَةِ الإخلاصِ، أو بأَنْ تَعلَمُوه وَحدَه مُطَّلِعًا على الغيبِ وتَعلَموهُم عبَادًا مُجْتَبَيْنَ لا يَعلمونَ إلَّا ما علَّمهُم اللهُ، ولا يقولونَ إلَّا ما أُوحِيَ إليهم.

رُويَ أنَّ الكَفَرَةَ قالوا: إن كانَ محمَّدٌ صَادقًا فليُخبِرْنا مَن يؤمِنُ منَّا ومَن يكفُرُ، فنزلَت[٢].

وعن السُّدِّيِّ أنَّه عليه السَّلامُ قالَ: «عُرِضَت عليَّ أُمَّتي وأُعلِمتُ مَن يُؤمنُ بي ومَن يكفُرُ» فقالَ المنافِقونَ: إنَّه يَزعُمُ أنَّه يَعلمُ مَن يؤمِنُ به ومَن يَكفُرُ ونحنُ معَه ولا يَعرفُنا! فنزلَت[٣].

﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ﴾ حقَّ الإيمانِ ﴿وَتَتَّقُواْ﴾ النِّفاقَ ﴿فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ لا يقادَرُ قَدْرُه.

(١٨٠) ـ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ القِراءاتُ فيه مَا سَبَقَ، ومَن قرأَ بالتَّاءِ قدَّرَ مُضَافًا ليتطابقَ مفعولاهُ؛ أي: ولا تحسَبنَّ بُخلَ الَّذينَ يَبْخَلونَ هو خيرًا لهم، وكذا مَن قرأَ بالياءِ إن جَعَلَ الفاعِلَ ضَميرَ الرَّسُولِ عليه

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٠)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٦٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٢٤)، عن السدي.

(٣) ذكره دون سند الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٣٢).

السَّلامُ أو مَن يحسبُ، وإن جعَلَه الموصُولَ كانَ المفعُولُ الأوَّلُ محذوفًا لدلالةِ ﴿يَبْخَلُونَ﴾ عليه؛ أي: ولا يحسبنَّ البخلاءُ بخلَهُم هو خيرًا لهم.

﴿بَلْ هُوَ﴾؛ أي: البخلُ ﴿شَرٌّ لَّهُمْ﴾ لاستجلابِ العِقابِ عليهم.

﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بيانٌ لذلكَ، والمعنى: سَيُلْزَمونَ وبالَ ما بَخِلُوا به إلزامَ الطَّوقِ، وعنهُ عليه السَّلامُ: «ما مِن رَجُلٍ لا يُؤدِّي زكاةَ مَالِهِ إلَّا جَعَلَ اللهُ له شُجاعًا في عنقِهِ يومَ القيامَةِ»(١).

﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: ولهُ ما فيهما ممَّا يُتوارَثُ، فما لهؤلاءِ يَبخلونَ عليه بمالِه؟

أو: أنَّه يرثُ ما يُمسكونَه ولا ينفقُونَه في سبيلِهِ بهلاكِهِم وتبقَى عليهم الحَسرَةُ والعُقُوبةُ.

﴿واللهُ بمَا يَعْمَلونَ﴾ مِن المنعِ والإعطاءِ ﴿خَبِيرٌ﴾ فيجَازيكم(٢).

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ بالتَّاءِ على الالتفاتِ(٣)، وهو أبلَغُ في الوَعيدِ.

---

(١) رواه البخاري (١٤٠٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن آتاه الله مالًا فلمْ يُؤَدِّ زكاتَه مُثِّلَ له مالُه شجاعًا أَقرعَ له زَبيبتان يُطوَّقُه يومَ القيامة، ثُم يأخذُ بلِهْزِمَتَيه - يعني: بشِدْقَيه - ثُم يقولُ: أنا مالُكَ أنا كنزُك»، ثُم تلا هذه الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ إلى آخِرِ الآية.

ورواه بنحو هذا الترمذي (٣٠١٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٢٣٣)، وابن ماجه (١٧٨٤)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) الأظهر: «فيجازيهم»؛ لأن الكلام عن القراءة بالغيبة، بدليل ما بعده. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٠)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

(١٨١) ـ ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ قَالَهُ اليَهُودُ لَمَّا سَمِعُوا: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

ورُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ كتبَ مع أبي بكرٍ رضي الله عنه إلى يهودِ بني قَينُقَاعَ يَدعُوهم إلى الإسلامِ وإقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكَاةِ، وأن يُقرِضُوا الله قرضًا حَسَنًا، فقالَ فنحَاصُ بنُ عازُورَاءَ: إنَّ اللهَ فقيرٌ حتى سَأَلَ القرضَ، فلَطَمَهُ أبُو بكرٍ وقالَ: لولا مَا بَيْنَنا من العَهدِ لضَرَبتُ عُنقَكَ، فشكاهُ إلى رسُولِ اللهِ وجحدَ ما قالهُ، فنزلَتْ[1].

والمعنى: أنَّه لم يَخْفَ عليه، وأنَّه أعدَّ لهُم العقابَ عليه.

﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقٍّ﴾؛ أي: سَنكتبُه في صَحائفِ الكتبَةِ، أو: سَنحفَظُهُ في عِلْمِنا ولا نهمِلُه؛ لأنَّه كلمةٌ عظيمةٌ إذ هو كفرٌ باللهِ أو استِهزاءٌ بالقرآنِ والرَّسُولِ، ولذلك نَظَمَهُ مع قتلِ الأنبيَاءِ، وفيه تنبيهٌ على أنَّه ليسَ أوَّلَ جريمةٍ ارتكبُوها، وأنَّ مَن اجترَأَ على قتلِ الأنبياءِ لم يُستَبعَد منه أمثالُ هذا القولِ.

وقرأَ حمزةُ: ﴿سيُكْتَبُ﴾ بالياءِ وضمِّها وفتحِ التَّاءِ، ﴿وقَتْلُهُم﴾ بالرَّفعِ، ﴿ويَقولُ﴾ بالياءِ[2].

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٥٠٥) فقال: وقال عكرمة والسدي ومقاتل ومحمد بن إسحاق: كتب النبي ﷺ مع أبي بكر رضي الله عنه إلى يهود بني قينقاع... الحديث. ورواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٢٨ ـ ٨٢٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٨٣٠)، من طريق ابن إسحاق قال: حدثنا محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت عن عكرمة عن ابن عباس قال: دخل أبو بكر الصديق رضي الله عنه بيت المِدْراس.. فذكره. ومحمد بن أبي محمد مجهول. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩) عن ابن إسحاق، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٧٩) عن السدي.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢١)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

﴿وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾؛ أي: وننتَقِمُ مِنهم بأن نقُولَ لَهُم: ذوقُوا العذابَ المُحرِقَ، وفيه مُبالغاتٌ في الوَعيدِ.

و«الذَّوقُ»: إدرَاكُ الطُّعُومِ، وعلى الاتِّسَاعِ يُستعملُ لإدراكِ سَائرِ المحسُوسَاتِ والحالاتِ، وذكرُهُ هاهنا لأنَّ العذابَ مرتَّبٌ على قولِهم النَّاشئِ عن البُخلِ والتَّهالُكِ على المالِ، وغالبُ حَاجَةِ الإنسانِ إليه لتَحصيلِ المَطاعِمِ، ومُعظَمُ بُخلِه للخَوفِ مِن فَقدانِه، ولذلكَ كَثُرَ ذكرُ الأكلِ مع المالِ.

(١٨٢) ـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى العذابِ ﴿بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ مِن قَتلِ الأنبيَاءِ، وقَولِهِم هذا، وسَائرِ معَاصِيهم، عبَّرَ بالأيدي عَن الأنفُسِ لأنَّ أكثَرَ أعمالِها بهنَّ.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ عطفٌ على «ما قدَّمَت»، وسَبَبيَّتُه للعذابِ مِن حيثُ إنَّ نفيَ الظُّلمِ يَستَلزِمُ العدلَ المُقتضِيَ إثابةَ المحسِنِ ومُعَاقبةَ المسِيءِ.

(١٨٣) ـ ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ هُم كعبُ بنُ الأَشرفِ ومَالِكٌ وحُيَيٌّ وفنحاصٌ ووهبُ بنُ يهوذَا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ﴾: أمَرَنا في التَّورَاةِ وأَوْصَانا ﴿أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ﴾ بأنْ لا نُؤمِنَ لرَسُولٍ حتَّى يأتِينَا بهذِهِ المعجزَةِ الخاصَّةِ الَّتي كانَت لأنبياءِ بني إسرائيلَ، وهو أن يقرِّبَ بقربانٍ فيقُومَ النَّبيُّ فيدعو فتَنزلَ نارٌ سَماوِيَّةٌ فتأكلَهُ؛ أي: تحيلَهُ إلى طَبْعِهَا بالإحراقِ، وهذا مِن مُفْتَرَياتِهم وأباطيلِهم؛ لأنَّ أكلَ النَّارِ القربانَ لم يُوجبِ الإيمانَ إلَّا لكونِه مُعجِزَةً، فهو وسَائرُ المعجزاتِ شَرَعٌ في ذلك[1].

﴿قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ تكذيبٌ وإلزامٌ بأنَّ رُسُلًا جَاؤوهُم قبلهُ كزكريَّاءَ ويحيَى بمعجزاتٍ أُخرَ

---

(١) قوله: «شرع في ذلك»؛ أي: سواءٌ فيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٦٣).

مُوجبةٍ للتَّصديقِ وبما اقترَحُوه فقتلُوهم، فلو كانَ الموجِبُ للتَّصديقِ هو الإتيانُ به، وكانَ توقُّفُهم وامتناعُهم عن الإيمانِ لأجلِهِ، فما لهُم لم يؤمِنُوا بمَن جاءَ به في مُعجِزَاتٍ أُخَرَ واجترَؤُوا على قَتْلِه؟

(١٨٤) ـ ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ تسليَةٌ للرَّسُولِ عليه السَّلامُ مِن تَكذيبِ قومِهِ واليَهودِ.

و«الزُّبُر»: جمعُ زَبُورٍ، وهو الكتابُ المقصُورُ على الحِكَمِ، من «زبَرْتُ الشَّيءَ»: إذا حَبَسْتَهُ[١].

و«الكتابُ» في عُرفِ القرآنِ: ما يتضمَّنُ الشَّرائعَ والأحكامَ، ولذلكَ جاءَ الكتابُ والحِكمَةُ متعَاطفَينِ في عَامَّةِ القرآنِ.

وقيلَ: «الزُّبُرُ»: المواعظُ والزَّواجِرُ، من «زَبَرْتُهُ»: إذا زجَرْتَه.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿وبالزُّبُر﴾ بإعادَةِ الجارِّ[٢] للدَّلالةِ على أنَّها مُغايِرَةٌ للبيِّناتِ بالذَّاتِ.

(١٨٥) ـ ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ وعدٌ ووَعيدٌ للمُصَدِّقِ والمكذِّبِ.

وقُرِئَ: «ذائقةٌ الموتَ» بالنَّصبِ مع التَّنوينِ وعَدمِهِ[٣]؛ كقولِهِ:

ولا ذاكــرَ اللهَ إلَّا قَليــلا[٤]

---

(١) في الطبلاوي: «أحسنته»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٢) هي قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان عنه، أما رواية هشام عنه فهي: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ﴾ بزيادة الباء في الزبر والكتاب، وقرأ الباقون بغير باء فيهما. انظر: «السبعة» (ص: ٢٢١)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

(٣) قرأ اليَزيديُّ: (ذائقةٌ الموتَ) على الأصل، وقرأ الأعمشُ: (ذائقةُ الموتَ) بطرح التنوين مع النصب. انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٣٠)، و«الكشاف» (٢/ ٢٥٣).

(٤) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي كما في «ديوانه» (ص: ٥٤)، و«العين» (٢/ ٧٧)، و«الكتاب» =

﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ﴾: تُعطَوْنَ جزاءَ أعمالِكم خيرًا كانَ أو شرًّا تامًّا وافيًا ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾: يومَ قِيامِكُم عن القبورِ، ولَفظُ التَّوفِيَةِ يُشعِرُ بأَنَّهُ قد يكونُ قبلها بعضُ الأجورِ، ويؤيِّدُه قولُه عليه السَّلامُ: «القبرُ روضَةٌ مِن رياضِ الجنَّةِ أو حُفرَةٌ مِن حُفَرِ النِّيرَانِ»(١).

﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾: بُعِّدَ عنها، و«الزَّحزَحَةُ» في الأصلِ: تكريرُ الزَّحِّ، وهو الجَذبُ بعجلةٍ.

﴿وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ بالنَّجاةِ ونَيلِ المرادِ، و«الفوزُ»: الظَّفَرُ بالبُغيَةِ، وعن النَّبيِّ ﷺ: «مَن أحَبَّ أن يُزَحْزَحَ عن النَّارِ ويُدخَلَ الجنَّةَ فلتُدْرِكهُ مَنِيَّتُهُ وهو يؤمنُ باللهِ واليَومِ الآخرِ ويأتي إلى النَّاسِ ما يُحِبُّ أن يُؤتَى إليهِ»(٢).

﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ﴾؛ أي: لذَّاتُها وزخَارفُها ﴿إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ شبَّهَها بالمتَاعِ الَّذي يُدَلَّسُ به على المُسْتامِ ويُغَرُّ حتَّى يشترِيَه، وهذا لِمَن آثرَهَا على الآخرةِ، فأمَّا مَن طَلَبَ بها الآخرَةَ فهي له مَتاعُ بلاغٍ، و«الغرُورُ» مَصدرٌ أو جَمعُ «غارٍّ».

= (١/ ١٦٩)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٠٢)، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٣٠٧)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٩١)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٠٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٤٥). وصدره:

فألفيتُه غيرَ مستعتِبٍ

(١) رواه الترمذي (٢٤٦٠) وحسَّنَه من حديثِ أبي سعيدِ الخُدريِّ رضي الله عنه.

(٢) قطعة من حديث طويل رواه مسلم (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وفيه: «.. فلتأْتِه مَنِيَّتُه وهو يؤمِنُ بالله واليومِ الآخِرِ، ولْيَأْتِ إلى النَّاس الذي يُحِبُّ أن يؤتى إليه».

(١٨٦) - ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾؛ أي: واللهِ لتُخْتَبرُنَّ ﴿فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ بتكليفِ الإنفاقِ، وما يُصيبُه من الآفاتِ، ﴿وَأَنفُسِكُمْ﴾ بالجهادِ والقَتْلِ والأَسرِ والجراحِ، وما يَرِدُ عليها من المخاوفِ والأمراضِ والمتاعِبِ.

﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا﴾ مِن هجاءِ[1] الرَّسُولِ، والطَّعنِ في الدِّينِ، وإغراءِ الكَفَرةِ على المسلمينَ، أخبرَهُم بذلكَ قبلَ وُقوعِهِ ليُوطِّنُوا أنفسَهم على الصَّبرِ والاحتمالِ ويستعِدُّوا للقَائها حتَّى لا يَرْهَقَهُم نُزولُها.

﴿وَإِن تَصْبِرُواْ﴾ على ذلك ﴿وَتَتَّقُواْ﴾ مخالفةَ أمرِ اللهِ ﴿فَإِنَّ ذَٰلِكَ﴾ يعني: الصَّبرَ والتَّقوى ﴿مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾: مِن مَعزوماتِ الأمورِ الَّتي يجبُ العَزمُ عليها، أو: ممَّا عزمَ اللهُ عليه؛ أي: أمرَ به وبالغَ فيه، و«العزمُ» في الأَصلِ: ثَباتُ الرَّأيِ على الشَّيءِ نحوَ إمضَائِه.

(١٨٧) - ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: اذكُرْ وَقْتَ أَخْذِهِ ﴿مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يريدُ: العُلماءَ به: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ حكايةٌ لمُخاطَبتِهم.

وقراءةُ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو وعَاصمٍ في روايةِ ابنِ عيَّاشٍ بالياءِ[2]؛ لأنَّهم غيَبٌ.

واللَّامُ جوابُ القَسَمِ الَّذي نابَ عنه قولُه: ﴿أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ﴾.

والضَّميرُ[3] للكتابِ.

﴿فَنَبَذُوهُ﴾؛ أي: الميثاقَ ﴿وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ فلم يُراعُوه ولم يَلتفِتُوا إليه، والنَّبْذُ وراءَ الظَّهرِ مَثَلٌ في تركِ الاعتدادِ وعَدمِ الالتفاتِ، ونَقيضُه: جَعْلُهُ نُصْبَ عَينَيهِ، وإلقاؤُهُ بينَ عَينَيهِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «من أذى».

(٢) وقرأ باقي السبعة بالتاء للخطاب. انظر: «السبعة» (ص: ٢٢١)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾.

﴿وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ﴾: وأَخَذوا بدلَه ﴿ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ﴾ مِن حُطامِ الدُّنيا وأعرَاضِها ﴿فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ﴾: يختارونَ لأنفُسِهم.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «مَن كَتَمَ عِلمًا عن أهلِه أُلجِمَ بلِجامٍ مِن نارٍ»[1].

وعن عليٍّ كرَّمَ اللهُ وَجهَهُ: مَا أخَذَ اللهُ على أهلِ الجَهلِ أن يتعلَّمُوا حتَّى أخذَ على أهلِ العِلْمِ أن يُعَلِّمُوا[2].

(١٨٨) ـ ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ﴾ الخطابُ للرَّسولِ عليه السَّلامُ، ومَن ضمَّ الباءَ جعَل

---

(١) رواه بهذا اللفظ ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦١)، و(٧/ ٣٦١) من حديث ابن مسعود، وأعله بمحمد بن الفضل، وبحمزة الجزري وغيرهما.

ورواه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩)، وابن ماجه (٢٦٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «مَن سُئِل عن علمٍ يعلمه فكتمه أُلْجِم يومَ القيامة بلِجامٍ مِن نارٍ». قال الترمذي: حديث حسن.

ورواه ابن ماجه (٢٦٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٤٦) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه، وقال الذهبي: على شرطهما ولا علة له.

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٠٨٤٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قلت: وبرواية ابن عدي على ضعفها يردُّ على ولي الدين العراقي كما في «حاشية السيوطي» (٤/ ٣٩٤) وابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٣٥) في قولهما: إنه ليس في شيء من طرقه: «عن أهله».

(٢) رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «الكافي الشاف» (ص: ٣٥)، ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٥٣٥)، والمعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» (ص: ٢٣١)، وفي إسناده الحسن بن عمارة وهو متروك كما قال الحافظ.

وذكره الديلمي في «مسند الفردوس» (٤/ ٨٤) مرفوعاً.

الخِطابَ له وللمؤمنينَ، والمفعُولُ الأوَّلُ ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، والثَّاني ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، وقولُه: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ تأكيدٌ، والمعنى: لا تحسبنَّ الذين يَفرَحُونَ بما فعَلوا من التَّدليسِ وكتمانِ الحقِّ ويحبُّون أن يُحمَدُوا بما لم يفعَلوا مِن الوفاءِ بالميثاقِ وإظهارِ الحقِّ والإخبارِ بالصِّدْقِ ﴿بِمَفَازَةٍ﴾: بمنجاةٍ مِن العذابِ؛ أي: الفائزينَ بالنَّجاةِ منه.

وقرَأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو بالياءِ وفتحِ الباءِ في الأوَّلِ وضمِّها في الثَّاني[1] على أنَّ ﴿الَّذِينَ﴾ فاعِلٌ، ومَفعولا ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ محذوفانِ يدلُّ عليهما مفعُولا مؤكِّدِه، وكأنَّه قيلَ: ولا يَحْسبَنَّ الَّذينَ يفرحُون بما أَتَوْا فلا يَحْسِبُنَّ أنفسَهم بمفازةٍ، أو المفعُولُ الأوَّلُ محذوفٌ[2]، وقولُه: فلا يحسبُنَّهم تأكيدٌ للفعلِ وفاعِلِه ومَفعولِه الأوَّلِ.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بكُفرِهِم وتَدليسِهِم.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ سأَلَ اليَهودَ عَن شيءٍ ممَّا في التَّوراةِ، فأخبرُوه بخلافِ ما كانَ فيها، وأَرَوهُ أَنَّهُم قد صَدَقوهُ، وفرحُوا بما فَعلوا، فنزلَتْ[3].

وقيلَ: نزلَتْ في قومٍ تخلَّفُوا عن الغَزوِ ثمَّ اعتذَرُوا بأَنَّهم رأَوْا المصلَحَةَ في التَّخَلُّفِ واستَحمَدُوا به[4].

---

(١) يعني والثاني بالياء مع ضم الباء، والسين فيهما مكسورة؛ أي: ﴿يَحْسِبَن... فلا يَحْسِبُنَّهم﴾.
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ... فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ بالتاء وفتح الباء فيهما، وكسَر الكسائي السين وفتحها حمزة وعاصم. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿لا يَحْسَبَنَّ... فلا تَحْسَبَنَّهم﴾ بالياء في الأول والتاء في الثاني، والباء مفتوحة فيهما، وكسر السين نافع وفتحها ابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ٢١٩ ـ ٢٢٠)، و«التيسير» (ص: ٩٢ ـ ٩٣).

(٢) والمفعول الثاني: ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، والتقدير: لا يَحسِبَنَّ الذين يفرحون أنفسَهم بمفازة؛ أي: فائزين. انظر: «الكشاف» (٢/ ٢٥٨)، و«روح المعاني» (٥/ ١٩٣).

(٣) رواه البخاري (٤٥٦٨)، ومسلم (٢٧٧٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري (٤٥٦٧)، ومسلم (٢٧٧٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وفيه أنهم كانوا من المنافقين.

وقيـلَ: نزلَـتْ فـي المنافقيـنَ، فإنَّهـم يفرحُـونَ بمنافقَتِهـم ويَسـتحمِدونَ إلى المسـلمينَ بالإيمـانِ الَّـذي لـم يَفْعلـوهُ علـى الحَقيقَةِ.

(١٨٩) ـ ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فهـو يملـكُ أَمْرَهُـم ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فيقدرُ علـى عِقابِهِم.

وقيلَ: هو رَدٌّ لقولِهِم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٨١].

(١٩٠) ـ ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾: لدَلائلَ واضحَةً على وجُودِ الصَّانعِ ووَحْدَتِه، وكمالِ عِلمِه وقُدرَتِه، لذَوي العقولِ المجلوَّةِ الخالصَةِ عن شوائبِ الحسِّ والوَهمِ كما سَبقَ في سُورةِ البقرةِ، ولعَلَّ الاقتصَارَ على هذه الثَّلاثةِ[١] في هذه الآيةِ لأنَّ مَناطَ الاستِدلالِ هُو التَّغيُّرُ، وهذه متعرِّضةٌ[٢] لجملةِ أنواعِهِ[٣] فإنَّه: إمَّا أنْ يكونَ في ذاتِ الشَّيءِ كتغيُّرِ اللَّيلِ والنَّهارِ، أو جزئِهِ كتغيُّرِ العناصرِ بتبدُّلِ صُوَرِها، أو الخارجِ عنه كتغيُّرِ الأَفلاكِ بتبَدُّلِ أوضاعِها.

وعَن النَّبيِّ ﷺ: «ويلٌ لِمَن قرأَهَا ولـم يتفكَّرْ فيها»[٤].

(١٩١) ـ ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾؛ أي: يَذكُرُونَـه دائمًـا علـى الحـالاتِ كلِّهـا قائمِيـنَ وقاعِديـنَ ومُضطَجِعِيـنَ، وعنـه عليـه السَّـلامُ: «مَن أَحَـبَّ أن يَرتَـعَ فـي ريَـاضِ الجنَّـةِ فليُكثِر ذكـرَ اللهِ»[٥].

---

(١) قـولـه: «على هذه الثلاثة» يعني: السماوات، والأرض، واختلاف الليل والنهار. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٦٩).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «معرضة».

(٣) قوله: «وهذه»؛ أي: الثلاثة، «أنواعه»؛ أي: التغير. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٦٩).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٢٠) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٤٥٧)، وإسحاق بن راهويه كما في «المطالب العالية» =

وقيلَ: معناهُ: يُصَلُّونَ على الهيئاتِ الثَّلاثِ حسبَ طاقَتِهِم، لقولِه عليه السَّلامُ لعمرانَ بنِ حُصينٍ: «صَلِّ قائمًا، فإنْ لم تَستَطِع فقاعِدًا، فإن لم تستطِعْ فعَلى جَنبٍ تُومِئُ إيماءً»[1].

وهو حجَّةٌ للشَّافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في أنَّ المريضَ يصلِّي مُضطَجِعًا على جنبِه الأيمنِ مُستقبِلًا بمَقَادِيمِ بدَنِه.

﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ استدلالًا واعتبارًا، وهو أفضلُ العِبَادَاتِ كما قالَ عليه السَّلامُ: «لا عبَادَةَ كالتَّفكُّرِ»[2] لأنَّه المخصُوصُ بالقَلْبِ والمقصُودُ مِن الخَلْقِ.

وعنه عليه السَّلامُ: «بينما رجلٌ مُسْتلقٍ على فِراشِهِ إذ رَفَعَ رأسَهُ فنَظَرَ إلى السَّماءِ والنُّجُومِ فقالَ: أشهَدُ أنَّ لكِ رَبًّا وخالِقًا، اللَّهُمَّ اغفِرْ لي، فنظرَ اللهُ إليه فغَفَرَ لَهُ»[3]، وهذا دليلٌ واضِحٌ على شرفِ عِلْمِ الأصُولِ وفَضْلِ أهلِهِ.

= (٣٣٩٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٠٧)، والثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٥٥٠)، من حديث معاذ رضي الله عنه. قال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٣٦): في إسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف. قلت: فلا وجه لقول الشهاب في «الحاشية»: حديثٌ مخرَّجٌ صحيحٌ.

(١) رواه البخاري (١١١٧)، وأبو داود (٩٥٢)، والترمذي (٣٧٢)، وابن ماجه (١٢٢٣). قال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٣٦): أخرجه البخاري وأصحاب السنن من حديث عمران بن حصين، وليس في آخره: (تومئ إيماء) وأورده صاحب «الهداية» كما أورده الزمخشري. اهـ.

(٢) قطعة من حديث رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٣٠٧)، والبيهقي في «الشعب» (٤٦٤٧)، عن علي رضى اللّه عنه مرفوعاً، وهو حديث تفرد به أبو رجاء محمد بن عبد الله الحبطي، وليس بالقوي كما قال البيهقي. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات.

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (١٠٦)، والثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٥٥٤) من حديث أبي هريرة ضي الله عنه. وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣٦): في إسناده من لا يعرف.

﴿رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا﴾ على إرادةِ القَوْلِ؛ أي: يتفكَّرُونَ قائلينَ ذلك، و﴿هذا﴾ إشارةٌ إلى المتفكَّرِ فيه، أو الخلقِ على أنَّه أُريدَ به المخلُوقُ من السَّمَاواتِ والأرضِ، أو إليهِما لأنَّهما في مَعنى المخلوقِ، والمعنى: ما خلَقْتَه عَبَثًا ضَائعًا من غيرِ حكمةٍ بل خلَقْتَه لِحكَمٍ عظيمةٍ من جُملتِها أن يكونَ مَبْدأً لوجُودِ الإنسَانِ وسَببًا لمعَاشهِ، ودَليلًا يدُلُّه على مَعرفتِكَ ويحثُّه على طَاعتِكَ؛ لينَالَ الحيَاةَ الأبديَّة والسَّعَادةَ السَّرمديَّةَ في جوارِكَ.

﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾: تنزيهًا لكَ مِن العبَثِ وخَلْقِ الباطلِ، وهو اعتراضٌ.

﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ للإخلالِ بالنَّظَرِ فيه والقيامِ بما يَقتَضيهِ، وفائدةُ الفاءِ هي الدَّلالَةُ على أنَّ علمَهُم بما لأجلِه خُلِقَت السَّماواتُ والأرضُ حَملَهُم على الاستعَاذَةِ.

(١٩٢) ـ ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾: فقَد أخزَيتَه غايةَ الإخزاءِ، ونَظيرُه قولهُم: «مَن أدركَ مرعَى الصَّمَّانِ فقد أدرَكَ»، والمرادُ به: تهويلُ المستعَاذِ منه تنبيهًا على شِدَّةِ خَوفِهم وطلبِهم الوِقايةَ مِنه، وفيه إشعَارٌ بأنَّ العذابَ الرُّوحانيَّ أفظَعُ.

﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾ أرادَ بهم المُدْخَلِينَ، ووضعَ المُظهَرَ مَوضِعَ المضمَرِ للدَّلالةِ على أنَّ ظُلْمَهم سَبَبٌ[1] لإدخالِهم النَّارَ وانقطاعِ النُّصرَةِ عَنهم في الخلاصِ مِنها، ولا يلزَمُ مِن نفيِ النُّصرَةِ نفيُ الشَّفاعةِ؛ لأنَّ النُّصرَةَ دفعٌ بقَهْرٍ.

(١٩٣) ـ ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ﴾ أوقَعَ الفعلَ على المُسمِعِ وحذفَ المسمُوعَ لدلالةِ وَصفِه عليه[2]، وفيه مُبالغَةٌ ليسَتْ في إيقاعِه على نفسِ المسمُوعِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «تَسبَّب».

(٢) وبيان المسألة: أنك تقول: سمعتُ رجلًا يقول كذا، و: سمعتُ زيداً يتكلَّمُ، فتُوقِعُ الفعلَ على =

وفي تَنكيرِ المنادِي وإطلاقِهِ ثمَّ تَقييدِهِ تَعظيمٌ بشَأنِه، والمرادُ به الرَّسولُ عليه السَّلامُ، وقيلَ: القرآنُ.

والنِّداءُ والدُّعاءُ ونحوُهما يُعدَّى بـ«إلى» واللَّامِ لتَضَمُّنهما معنى الانتهاءِ والاختِصاصِ.

﴿أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا﴾؛ أي: بأَنْ آمِنوا فامتَثلْنا.

﴿رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾: كبائِرَنا فإنَّها ذاتُ تبعَةٍ ﴿وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا﴾: صَغائرَنا فإنَّها مُستَقبَحةٌ ولكنْ مكفَّرةٌ عن مُجتَنِبِ الكبائرِ.

﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ مَخصُوصينَ بصُحبَتِهم مَعدودينَ في زُمْرَتِهم، وفيه تنبيهٌ على أنَّهم يحبُّونَ لقاءَ اللهِ، و«مَن أحَبَّ لقاءَ اللهِ أحَبَّ اللهُ لِقاءَهُ»[١].

و«الأبرارُ»: جمعُ «بَرٍّ» أو «بارٍّ» كـ«أَربَابٍ» و«أَصحَابٍ».

(١٩٤) ـ ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾؛ أي: ما وَعَدتَنا على تَصديقِ رسُلِك مِن الثَّوابِ، لَمَّا أظهَرَ امتثالَه لِمَا أُمِرَ به سَأَلَ ما وُعِدَ عليه، لا خَوفًا من إخلافِ الوَعْدِ بل مخافةَ أن لا يكونَ مِن المَوعُودينَ لسُوءِ عاقبةٍ[٢]، أو قصُورٍ في الامتِثال، أو تعبُّدًا واستكانةً[٣].

= (الرجل) وتحذفُ المسموعَ؛ لأنك وصفتَه بما يُسمع أو جعلتَه حالاً عنه فأغناك عن ذكره، ولولا الوصفُ أو الحالُ لم يكن منه بدٌّ، وأن يقال: سمعتُ كلامَ فلان، أو: قوله. انظر: «الكشاف» (٢/ ٢٦٥).

(١) رواه البخاري (٦٥٠٧)، ومسلم (٢٦٨٣)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) في نسخة الخيالي: «الخاتمة».

(٣) قوله: «أو تعبُّداً واستكانة» عطف على «مخافةَ». انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٣٣٨)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ١٧٢).

ويجوزُ أن تُعلَّقَ ﴿على﴾ بمحذوفٍ تَقديرُهُ: ما وَعَدْتَنا مُنزَّلًا على رسُلِكَ أو مَحمولًا عليهم.

وقيلَ: معناه: على ألسنَةِ رسلِكَ(١).

﴿وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ بأن تَعصِمَنا عمَّا يقتضيهِ ﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ بإثابةِ المؤمِنِ وإجابَةِ الدَّاعي، وعن ابنِ عبَّاسٍ: الميعادُ: المبعَثُ بعدَ الموتِ(٢).

وتَكريرُ ﴿رَبَّنَا﴾ للمبَالغةِ في الابتهالِ، والدَّلالةِ على استقلالِ المطالبِ وعُلوِّ شأنِها، وفي الآثارِ: مَن حَزَبَه أمرٌ فقالَ خمسَ مرَّاتٍ: رَبَّنا، أنجاهُ الله ممَّا يَخافُ(٣).

(١٩٥) ـ ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ إلى طَلِبَتِهِم، وهو أخصُّ مِن «أجابَ»، ويُعدَّى بنفسِه وباللَّام.

﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم﴾؛ أي: بأنِّـي لا أضيعُ. وقُرِئَ بالكَسرِ على إرادَة القولِ(٤).

﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ بيَانُ ﴿عَـٰمِلٍ﴾.

﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ لأنَّ الذَّكرَ مِن الأُنثى والأُنثى مِن الذَّكرِ، أو لأنَّهما مِن أصلٍ واحدٍ، أو لفرطِ الاتِّصَالِ والاتِّحَادِ، أو للاجتماعِ والاتِّفاقِ في الدِّينِ، وهي جُملَةٌ مُعترِضَةٌ بيَّنَ بها شركةَ النِّساءِ مع الرِّجَالِ فيما وُعِدَ للعمَّال.

---

(١) قوله: «على ألسنة رسلك» مقابلٌ لقوله: «على تصديق رُسُلك».

(٢) لم أجده.

(٣) قالَ السُّيوطيُّ: لم أقفْ عليه. انظر: «حاشية السيوطي» (٤/ ٤٠٦). وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٥٦٩) من قول جعفرٍ الصادق.

(٤) نسبت لعيسى بن عمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٠)، و«البحر» (٦/ ٣٦١).

رُويَ أنَّ أمَّ سَلمةَ قالَت: يا رسُولَ اللهِ، إنِّي أسمعُ اللهَ يذكرُ الرِّجالَ في الهجرَةِ ولا يذكرُ النِّساءَ! فنزلَت[1].

﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾ إلى آخرِهِ تفصيلٌ لِأعمالِ العُمَّالِ وما أُعدَّ لهُم من الثَّوابِ على سَبيلِ المدحِ والتَّعظيمِ، والمعنَى: فالَّذينَ هاجرُوا الشِّركَ أو الأَوطَانَ والعَشائرَ للدِّينِ ﴿وَأُخْرِجُواْمِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي﴾ بسَببِ إيمَانِهِم باللهِ ومِن أجلِه ﴿وَقَٰتَلُواْ﴾ الكفَّارَ ﴿وَقُتِلُواْ﴾ في الجهَادِ.

وقرأَ حَمزَةُ والكسَائيُّ بالعكسِ[2]؛ لأنَّ الواوَ لا تُوجبُ ترتيبًا، والثَّاني أفضَلُ[3]، أو لأنَّ[4] المرادَ: لمَّا قُتِلَ منهم قَومٌ قاتلَ الباقُونَ ولم يَضعُفُوا.

وشدَّدَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ ﴿قتِّلُوا﴾ للتَّكثيرِ[5].

﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾: لأمحُوَنَّها ﴿وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: أُثيبُهم بذلك إثابةً ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾: تفضُّلًا منه، فهو مصدرٌ مُؤَكِّدٌ.

﴿وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ﴾ على الطَّاعاتِ قادرٌ عليه.

(١٩٦) ـ ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَٰدِ﴾ الخِطابُ للنَّبيِّ عليه السَّلامُ

---

(١) رواه الترمذي (٣٠٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣١٧٤) وصححه، وفيهما: فأنزلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢١)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٣) قوله: «والثاني»؛ أي: من القراءتين «أفضلُ»؛ لما فيه من تقديم الأفضل ـ وهو الشهيدُ ـ على غيره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٧٤).

(٤) قوله: «أو لأن» عطف على «لأن الواو لا توجب ترتيباً».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢١)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

والمرادُ أَمَّتُه أو تثبيتُهُ على ما كانَ عليهِ، كقولِهِ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [القلم: ٨] أو لكلِّ أحدٍ، والنَّهْيُ في المعنى للمخاطَبِ، وإنَّما جُعلَ للتَّقلُّبِ تنزيلًا للسَّبَبِ مَنزِلَةَ المسَبَّبِ للمبَالغةِ، والمعنى: لا تنظُرْ إلى ما الكفَرةُ عليه من السَّعَةِ والحظِّ، ولا تغتَرِرْ بظاهِرِ ما ترى من تبسُّطِهم في مَكاسِبِهم ومتَاجِرِهم ومَزارِعِهم.

رُوِيَ أنَّ بعضَ المُؤمنينَ كانُوا يَرَونَ المشركينَ في رخاءٍ ولينِ عَيشٍ فيقُولونَ: إنَّ أعداءَ اللهِ فيما نرى مِن الخيرِ وقد هَلَكنا مِن الجُوعِ والجَهدِ، فنزَلَتْ[١].

(١٩٧) ـ ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ؛ أي: ذلك التَّقلُّبُ متاعٌ قَليلٌ؛ لِقِصَرِ مُدَّتِه في جَنبِ ما أعَدَّ اللهُ للمؤمنينَ، قالَ عليه السَّلامُ: «ما الدُّنيا في الآخِرَةِ إلَّا مِثلُ ما يجعَلُ أحدُكُم أصبعَهُ في اليمِّ فلينْظُرْ بمَ يَرجعُ»[٢].

﴿ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾؛ أي: ما مهَّدُوا لأنفسِهم.

(١٩٦) ـ ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ «النُّزُلُ» و«النُّزْلُ»: ما يُعَدُّ للنَّازلِ مِن طعامٍ وشرابٍ وصِلةٍ، قالَ أبو الشِّعرِ الضَّبِّيُّ:

وكُنَّا إذا الجبَّارُ بالجَيشِ ضَافَنا ... جَعَلْنَا القَنَا والمرهَفاتِ لهُ نُزْلَا[٣]

وانتِصابُه على الحالِ من ﴿جَنَّٰتٌ﴾ والعَامِلُ فيه الظَّرفُ[٤].

---

(١) انظر: «تفسير مقاتل» (١/ ٣٢٣)، و«تفسير الثعلبي» (٩/ ٥٧٦)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ١٣٩).

(٢) رواه مسلم (٢٨٥٨)، من حديث المستورد بن شداد رضي الله عنه.

(٣) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٢٧٣)، والمنتجب الهمذاني في «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد» (٢/ ١٩٥)، والقرطبي في «تفسيره» (٢٠/ ٢٠٦).

(٤) أي: ﴿لَهُمْ﴾؛ لأنه قَوِيَ بالاعتماد على المبتدأ، فعمل في ﴿جَنَّٰتٌ﴾ على أنها فاعلة فتعمل في =

وقيلَ: إنَّه مَصدَرٌ مؤكِّدٌ، والتَّقديرُ: أُنزِلُوها نُزُلًا.

﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ لكَثرتِهِ ودوَامِه ﴿خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ﴾ ممَّا يتقلَّبُ فيه الفجَّارُ؛ لِقلَّتِه وسُرعةِ زوالِهِ.

(١٩٩) ـ ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ نزلَتْ في عبدِ الله بنِ سَلَامٍ وأصحَابِه(١).

وقيلَ: في أربَعينَ مِن نجرانَ، واثنَيْن وثلاثينَ مِن الحبشَةِ، وثمانيَةٍ مِن الرُّومِ، كانوا نَصارى فأسلَمُوا(٢).

وقيلَ: في أَصْحَمَةَ النَّجاشِي لمَّا نَعاهُ جبريلُ إلى رَسُولِ الله ﷺ، فخَرجَ فصَلَّى عليه، فقالَ المنافِقُونَ: انظُروا إلى هذا يُصلِّي على عِلْجٍ نَصرانيٍّ لم يرَهُ قطُّ(٣).

وإنَّما دخَلَت اللَّامُ على الاسمِ للفَصْلِ بينَهُ وبينَ «إنَّ» بالظَّرفِ.

= الحال؛ لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، أو ارتفاع ﴿جَنَّٰتٌ﴾ بالابتداء، و﴿لَهُمْ﴾ الخبر، و﴿نُزُلًا﴾ حال مما في الظرف من الضمير. انظر: «فتوح الغيب» (٤/ ٣٩٥).

(١) نزولها في عبد الله بن سلام في «تفسير الثعلبي» (٩/ ٥٨٧)، و«الوسيط» للواحدي (١/ ٥٣٧)، و«تفسير البغوي» (٢/ ١٥٦)، عن مجاهد. ورواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٣٢٩) عن ابن جريج.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٩/ ٥٨٧)، و«تفسير البغوي» (٢/ ١٥٥)، عن عطاء.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٣٢٧) من حديث جابر رضي الله عنه، وقال: في إسناده نظر.
ورواه الطبراني في «الأوسط» (٤٦٤٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وبنحوه في «السنن الكبرى» للنسائي (١١٠٢٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٣/ ٨٤٦)، عن أنس، وذكره الثعلبي (٩/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦) عن ابن عباس، ولا يخلو شيء منها من مقال، وعن قتادة في «تفسير عبد الرزاق» (٤٩٩)، و«تفسير الطبري» (٢/ ٤٥٥) و(٦/ ٣٢٨)، وعن الحسن في «السنن الكبرى» للنسائي (١١٠٢٣).
وأصل القصة من نعي النبي ﷺ النجاشي يوم موته، وصلاته عليه في المصلى أربع تكبيرات، رواها البخاري (١٢٤٥)، ومسلم (٩٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ مِـن القـرآنِ ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ مـن الكتابَيْـنِ[(١)] ﴿خَٰشِعِينَ لِلَّهِ﴾ حـالٌ مـن فاعِـلِ ﴿يُؤۡمِنُ﴾ وجمعُـه باعتبَـارِ المعنَى.

﴿لَا يَشۡتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلًاۚ﴾ كما يفعَلُه المحرِّفُونَ مِن أحبَارِهم.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡۗ﴾ ما خُصَّ بهم من الأجرِ ووُعدُوه في قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡتَوۡنَ أَجۡرَهُم مَّرَّتَيۡنِ﴾ [القصص: ٥٤].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ لعِلْمِه بالأعـمالِ ومـا تَسْتَوجِبُهُ مـنَ الجـزاءِ، واستغنَائِه عَن التَّأمُّلِ والاحتياطِ، والمرادُ: أنَّ الأجرَ الموعودَ سَريعُ الوصولِ، فإنَّ سُرعةَ الحِسَابِ تَستَدْعِي سُرعَةَ الجَزاءِ.

(٢٠٠) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ﴾ عـلى مَشاقِّ الطَّاعاتِ وما يُصيبُكُمْ مِن الشَّدائدِ ﴿وَصَابِرُواْ﴾: وغالبُوا أعداءَ اللهِ بالصَّبرِ على شَدائدِ الحَرْبِ، وأَعْدَى عَدُوِّكم في الصَّبرِ مُخالفَةُ الهوَى، وتخصِيصُه بعد الأمرِ بالصَّبْرِ مُطلقًا لشِدَّتِه.

﴿وَرَابِطُواْ﴾ أبدانَكم وخيولَكُم في الثُّغورِ مُترَصِّدينَ للغَزوِ، وأنفسَكُم على الطَّاعَةِ كما قالَ عليه السَّلامُ: «منَ الرِّباطِ انتظارُ الصَّلاةِ بعدَ الصَّلاةِ»[(٢)]، وعنه عليه السَّلامُ: «مَن رابَطَ يومًا ولَيْلَةً في سَبيلِ اللهِ كانَ كعَدلِ صِيَامِ شَهرِ رَمَضَانَ وقيامِهِ لا يفطرُ ولا ينفَتِلُ عَن صلاتِه إلَّا لحاجَةٍ»[(٣)].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «من التوراة والإنجيل».

(٢) رواه مسلم (٢٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم (١٩١٣) من حديث سلمان رضي الله عنه بلفظ: «رباطُ يومٍ وليلةٍ خيرٌ من صيامِ شهرٍ وقيامه، وإن مات جَرَى عليه عملُه الذي كان يعملُه، وأُجرِيَ عليه رزقُه، وأَمِن الفَتَّان»، وبنحو هذا اللفظ رواه النسائي (٣١٦٧) و(٣١٦٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٤٢٢).

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: فاتَّقُوهُ بالتَّبرُّؤِ عمَّا سِوَاهُ لكي تفلِحُوا غايةَ الفلاحِ، أو: اتَّقُوا القبائِحَ لعَلَّكُم تُفلِحُون بنَيْلِ المقامَاتِ الثَّلاثةِ المترتِّبَةِ الَّتي هي: الصَّبرُ على مَضضِ الطَّاعاتِ، ومصَابرةُ النَّفسِ في رفضِ العاداتِ، ومرابَطَةُ السِّرِّ على جنَابِ الحقِّ لترصُّدِ الواردَاتِ، المعبَّرِ عَنْها بالشَّريعَةِ والطَّريقَةِ والحَقيقَةِ.

عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأ سورةَ آلِ عمرانَ أُعطِيَ بكلِّ آيةٍ مِنها أمَانًا على جسرِ جَهنَّم»[1].

وعنه عليه السَّلامُ: «مَن قرأ السُّورةَ الَّتي يُذكَرُ فيها آلُ عِمرانَ يومَ الجمعَةِ صلَّى الله عليهِ ومَلائِكَتُه حتَّى تَجِبَ الشَّمسُ»[2].

* * *

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٩ ـ ١٠)، والواحدي في «الوسيط» (١/ ٤١١)، من حديث أبيٍّ رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١١٠٠٢)، و«الأوسط» (٦١٥٧)، من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف كما في «الكافي الشاف» (ص: ٣٧)، و«الدر المنثور» (٢/ ١٤٠). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٦٨): رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وفيه طلحة بن زيد الرقي، وهو ضعيف.